طارق البشرى

الحركة السياسية في مصر

دار الشروق

الحركة السياسية
فــــى مصـــــــر

طبعـــة ثانية جديدة
١٤٢٣هـــــــ ـ ٢٠٠٢م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ
رابعة العدوية ـ مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما ـ تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

الفهــرس

مقدمة الطبعة الثانية

تـعقيب ومـراجعـة

١

صدر هذا الكتاب في خريف عام ١٩٧٢ . كنت أنهيت كتابة مسودته الأولى في أغسطس عام ١٩٦٩ . وعاودت النظر فيه، ثم رفعت عنه القلم نهائيا وأعددته للطبع في يناير عام ١٩٧٠ . وقد سلخ عملي فيه ما يجاوز السنوات الخمس، وقد يصل إلى الست، بمراعاة أني كاتب غير متفرغ.

والكتاب يعكس بعدين تاريخيين لا بعداً واحداً، وهو تأريخ لفترة تبدأ بنهاية الحرب العالمية الثانية، وتنتهي بقيام ثورة ٢٣ من يولية. وهو موضوع انشغل به صاحبه بحثًا وتفكيراً وكتابة في الستينيات. وعملية التأريخ لها وجه من وجوه الحوار بين الماضي والحاضر، أي الحوار بين الفترة المدروسة وبين الفترة التي يجري فيها الدرس. هو حوار يرسم حدوده حجم المادة التاريخية المكتشفة في وقت الدراسة، ونوعية هذه المادة ومصادرها، حسب المتاح في هذا الوقت، كما يرسم حدوده وجهة الكاتب التي تنعكس في تصنيفه للمادة المطروحة عليه، واختياراته في ترتيبها وتحديد الأهمية النسبية لكل منها.

عملية التأريخ، كما يعرفها من ينشغل بها، تجري بنوعين متكاملين من النشاط البحثي. أولهما تحليل المادة التاريخية، أي التقاطها من مصادرها ومظان وجودها وتحقيقها. وثانيهما تركيب هذه المادة التاريخية في سياق بنائي واحد. والمادة التاريخية ـ من حيث هي أحداث ووقائع ـ تخضع لدى الباحث، أو المفروض أن تخضع، لمنهج موضوعي صارم في التحقيق والثبوت، لينكشف منها الثابت على وجه اليقين أو الظن الراجح. ثم هو يعيد تركيبها في سياق موضوعي من تداعيها الزمني، ووفقًا لما يتراءى لبصيرته البحثية من روابط العلل والمعلولات.

وفي كلتا المرحلتين، التحليل والتركيب، يوجد عنصر ذاتي، وإن اختلفت درجته في المرحلتين. أقول إنه ذاتي، لا بمعنى أنه شخصي، ولا أنه من قبيل الهوى أو الاسترواح، ولكنه ذاتي بمعنى أنه لا ينتمي إلى المادة البحثية، إنما يرد من قبل الباحث. أي ينتمي إلى «عصر الباحث» وإلى مجتمعه وهمومه وشواغله، أو إلى هموم الباحث عن مجتمعه ومفهومه عن عصره وشواغله. وقديمًا قيل: إن السؤال نصف الجواب. لأن السؤال به ينطرح الموضوع ويتميز وضع المسألة، وتتحدد زاوية الرؤية وإطارها. ثم يرد الجواب الذي يتعين به المنظور أو المرئي في إطار معين ومن زاوية معينة.

ثمة غلاقة جدال بين الباحث ومادته دائمًا. وهي لا تنتهي إلا مع إنهائه بحثه. فالباحث أولاً يختار موضوعه. وهذا يعكس في أغلب الأحيان اهتمامًا معاصراً بهذا الموضوع، لخصيصة فيه تترجح لدى الباحث أهميتها. ثم إن الاختيار في ذاته يفيد أن للباحث فهمًا ما لهذا الموضوع. ولابد من وجود درجة ما من الفهم المسبق، فهي تمثل المعبر بين الباحث وموضوعه، وبغيرها لا يستطيع العبور إليه. هذا الفهم المبدئي يمثل افتراضًا أو مجموعة من الافتراضات، بها يتلمس الباحث السبيل إلى مغاليق بحثه. أو هي تساؤلات تهديه في سعيه نحو مادته. ولكن أي تساؤل إنما يقوم على درجة ما من درجات الفهم السابق، ثم تتوالى عمليات اكتشاف المادة التاريخية.

ومثال لتأثير عصر الباحث وشواغله في اختيار موضوعات البحث، ما نلاحظه من الكتابة عن التجارب الديمقراطية عندما تنطرح قضية الديمقراطية والاستبداد في وقت ما، والبحث في حركات الاستقلال والتحرير والثورات عندما تنطرح قضية الاستقلال الوطني. وقد تختلف وجهات الباحثين «المعاصرة» في أسلوب تحليلهم وتركيبهم مادة البحث. ولكن ذلك لا ينفي أن اختيار الموضوع كان فيه أثر لشواغل حاضرهم. ومثال لتأثير وجهة نظر الباحث في اختيار الموضوع، ما نلاحظه من اهتمام كثير من مؤرخي اليوم بالتأريخ للأوضاع الاقتصادية، فهذا يفيد فهمًا لدى الباحث بأهمية العنصر الاقتصادي في تحريك أحداث السياسة. واهتمام الكثير منهم بالتأريخ للفئات الشعبية المختلفة، بما يفيد فهمًا أوليًا لدى الباحث بأهمية هذه الفئات في حركة التأريخ، وهكذا.

وبعد اختيار الموضوع ترد مرحلة جمع المادة. وجمع المادة التاريخية فيه قدر ما من الانتقاء، من الأخذ والترك. وعند التأريخ لشخصية عامة مثلاً، وهذا موضوع جد محدود بالقياس إلى غيره، يجد الباحث نفسه أمام ركام فوق ركام من المواد والوقائع والأحداث. منها ما يتعلق ببيئة الشخص المدروس ونشأته وتربيته، ومنها ما يتعلق بوضعه الاجتماعي من حيث الثروة أو الجاه أو نوع العمل، ومنها ما يتعلق بهواياته أو بسَمْته وقسماته. والباحث ينتقي من ذلك كله وفقًا للزاوية التي يعالج منها الموضوَع، ووفقًا لمفهومه هو عن المؤثر وغير المؤثر من هذا الفيض من المادة. ومؤرخ الآداب مثلاً يختلف عن مؤرخ السياسة في جمعه مادته: الأول يؤثر ما قد يراه ذا دلالة في التكوين الوجداني للشخصية المدروسة، والثاني يؤثر ما قد يراه دالا في تكوينها السياسي والاجتماعي. ونجد هذا الفارق واضحًا في تأريخ العقاد مثلاً للشاعرين ابن الرومي وأبي نواس، وفي تأريخه لسعد زغلول. في عملية جمع المادة التاريخية قدر ما من الانتقاء لا يمكن تجنبه، ويصعب عزل عملية الانتقاء عن مفاهيم الباحث وزاوية رؤيته.

وبعد ذلك ترد، عملية تحقيق المادة واختيارها من حيث الثبوت والنفي. وهذه العملية لها مناهجها الأكثر صرامة في التحقيق للحدث أو الواقعة أو السلوك. ولكنها قد تتأثر بمفهوم الباحث في نقده للرواة ونقده للوثائق، وفي اعتماده قولاً لقائل أو تضعيفه هذا القول. وبمثل ما نرى الباحث السني في الإسلاميات أسلس في التلقي عن رواة السنة منه عن رواة الشيعة، خصوصا في موضوع الإمامة، فإن مصدر الرواية أو الوثيقة في التاريخ الحديث، قد يتأثر الباحث في التلقي عنهما بموقفه من هذا المصدر، سيما فيما يثور بشأنه الخلاف من قضايا الفكر والسياسة.

ثم يرد بعد ذلك فهم الباحث للحدث أو الواقعة، أي استظهار دلالتها وفحواها. فإن واقعة دخول جيش إقليم ما إقليمًا آخر، قد تسمى غزواً أو فتحًا أو ضما أو توحيداً. وتختلف هذه الدلالة على طريقين، الطريق الأول موضوعي يتعلق بالظروف الملابسة للواقعة، كتوحيد ألمانيا في القرن الماضي. أو يتعلق بالأثر البعدي اللاحق، كدخول عمرو بن العاص مصر، نسميه فتحًا لما ترتب عليه من تعريب المصريين جميعًا وإسلام غالبيتهم الغالبة، فآل الأمر بهذه الواقعة إلى التوحد العقائدي والحضاري ثم القومي. وعلى العكس يسمى دخول الفرنسيين ثم الإنجليز مصر غزواً، لأن الذاتية المصرية رفضت هذا الاقتحام وظلت تجاهده حتى لفظته.

والطريق الثاني ذاتي عندما تختلف الدلالة لدى الباحث على أساس من وجهة الباحث. مثل دخول السلطان سليم مصر، قد يَعُدُّه نصير الجامعة الإسلامية فتحًا، ويَعُدُّه الداعي للقومية المصرية غزواً.

ثم يرد أخيرًا تركيب المادة التاريخية وإعادة بنائها، أي تشكيل هيكل الصورة التاريخية لمجموعة من الأحداث في سياق زمني متصل. وهذه العملية يتحكم فيها أولاً وبطبيعة الحال تسلسل الأحداث وتداعيها، ولكن مفاهيم الباحث تتخللها من جهة تصوره لروابط العلة والمعلول، عند ربط الحدث بأسبابه وآثاره. ومن هنا يمكن أن يختلف الباحثون في صياغتهم لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ الذي جرى على يدي حكومة الوفد في مصر سنة ١٩٥١ من حيث الأسباب والآثار. أو يختلفون في صياغة الحرب الأوربية لسنة ١٩١٤ من حيث تركيب الحدث مع ما ولده وما أسفر عنه. في هذه العملية يصوغ الباحث الأحداث في تداعيها وتسلسلها، ولكنه مع ما تمليه مفاهيمه النظرية أو موقفه السياسي والفكري، يسلط الضوء من الأحداث السابقة على ما يراه علة، بما يفيد لديه وبما يصور للقارئ أن التداعي قائم في الأساس بين هذا الحدث «العلة» وبين الحدث اللاحق «المعلول».

وإذا أمكن اصطلاحًا حُسبان المادة التاريخية هي «الموضوع»، وحُسبان الباحث وما يرد بذهنه من أفكار ومواقف ونظريات سياسية وأحكام مسبقة عن المادة التاريخية «ذاتًا»، فإن عملية التأريخ تتكون من امتزاج هذين العنصرين، بدرجات تتفاوت لدى الباحثين، ولكنهما موجودان على أي حال. ولا محيص عن ذلك(١).

---

(١) في عملية التفسير القانوني نلاحظ تلك الصلة بين النص القانوني وهو «الموضوع»، وبين العنصر الذاتي بمعنى قريب من المعنى الوارد بالمتن، وهو يتضمن شواغل المفسر الآتية إليه من أحداث عصره ومفاهيمه العامة. وتلك الصلة هي ما يرد منها سبب من أسباب اختلاف المفسرين في استخراج دلالات النص. وفقهاء الشريعة الإسلامية مثلاً يميزون بين ما يُعَدُّ اختلاف حجة وبرهان، أي اختلافًا منشؤه استخدام مناهج تحقيق صحة ورود النص ودلالاته المستخرجة من ألفاظه، وبين ما يُعَدُّ اختلاف زمان ومكان، منشؤه فهم النص في إطار الظروف المتغيرة. وهذا لا ينفي بطبيعة الحال الوجود الموضوعي للنص وقيام المناهج الموضوعية في الفهم واستخلاص الدلالات. ولا ينفي إمكان الحكم على تفسير ما بالصواب والخطإ. وحركة المفسر ليست حركة طليقة من الضوابط في التحقق من ورود النص ودلالاته. ولكن الخلاف يرد من تطبيق النص على الوقائع المتغيرة زمانا ومكانا في إطار هامش يمكن ضبطه.

على أنه ليس معنى ما تقدم جميعه، أنه لا توجد حقيقة تاريخية قائمة بذاتها مستقلة عن الباحث، أو لا توجد معايير لضبط الحقائق التاريخية في أحداثها أو في سياقها، وللاطمئنان إلى درجة الصدق فيها والثبوت. وبرغم ما يرد عن الباحثين من اختلاف في صياغة الحقيقة التاريخية وتصورها، فإننا مع الجهد البحثي المتتابع، نقترب من الحقيقة الموضوعية ومن الصواب فيها، كلما تكشفت لنا زاوية جديدة للرؤية. ونكون مع الوقت أقدر على تكوين الصورة الأكثر تجسيداً للواقع التاريخي من زواياه المختلفة. ولكن يمكن الزعم أن هذا الاقتراب اقتراب غير نهائي.

ويمكن القول بأن من الوقائع ما يثبت يقينًا فور حدوثه كاشتعال حرب أو احتلال بلد. ومنها ما يصل بعد وقت قصر أو طال، وبعد محاولات تأريخية قلت أو كثرت، يصل إلى حد اليقين في الثبوت. وهنا لا مجال لأن يكون لذات الباحث أثر في ثبوت أو نفي. وثمة أحداث أو عمليات تأريخية، أقل وضوحًا أو أكثر تداخلاً وتعقيداً، ويرد التحقيق المستمر في أمرها بما يحيلها مع الوقت، من خلال تكشف المادة التاريخية، ومن خلال اختلاف المؤرخين وجهودهم، يحيلها إلى قدر من الثبوت أو النفي لرجحان الظن في تصورها. وهنا يتوالى الإضعاف للأثر الذاتي لينحصر في أضيق نطاق. هذا من حيث ثبوت الحدث.

والأمر الثاني، فإن التتالي والتداعي للأحداث التاريخية، وهو أمر أبعد نسبيًا عن التأثر بالعنصر الذاتي، يفيد بنفسه إدراكًا للروابط بين الأحداث عللاً وآثاراً. وبعد ثبوت الحدث، فإن تتالي الأحداث الثابتة يُعَدّ من أهم المحكات التي يختبر بها عمل الباحث، والصواب والخطأ في تركيب الصورة أو العملية التأريخية.

ويلاحظ في هذا الشأن، وبالنظر إلى المراحل الخمس لعملية التأريخ ووسائل تأثير العنصر الذاتي في كل منها، يلاحظ أن هذا العنصر ليس من شأنه أن يرد بذات النسبة في كل من تلك المراحل. ويبدو لكاتب هذه السطور، أنه يرد أقوى ما يكون في المرحلة الأولى، الخاصة باختيار الموضوع المبحوث، ثم في المرحلة الرابعة الخاصة باستخلاص دلالة كل حدث ومعناه. وهو يبدو أضعف ما يكون في المرحلتين الثانية والثالثة الخاصتين بجمع المادة وتحقيقها. ثم هو يبدو في المرحلة الخامسة متراوحًا بين القوة والضعف، حسب إمكانات الباحثين ومدى قدرتهم على التفاعل مع المادة التاريخية المجموعة والمحققة.

ولكن حتى مع إمكان نفوذ الباحث على مادته في تلك المرحلة الأخيرة من خلال تركيب الأحداث وصياغة العملية التأريخية في تشابكها، فإن صنيعه هنا يكون محكومًا بالمادة مراقبًا بواسطتها. ويصير عمله قابلاً للاختيار الموضوعي، في ضوء ما جمع وما لم يجمع، وما حقق وما لم يحقق، وفي ضوء تتالي الأحداث وتسلسلها، وفي ضوء المعقول والمقبول مما يفيده هذا التتالي والتداعي من إدراك أواصر العلل والمعلولات. فللعنصر الذاتي في العملية التأريخية دور لا شك فيه ولا يمكن تجنبه. ولكنه دور يرد في نطاق محدد منها، ويمكن تحقيقه وتحديده والحكم عليه بالصواب والخطأ الموضوعيين.

وليكون الباحث أكثر حذراً في فرض مسلماته على المادة التاريخية، وأن يتفادى بقدر الإمكان فرض أحكامه المسبقة عليها، يمكن أن يجتهد في تحويل مسلماته إلى تساؤلات، وهو يتعامل مع مادته، وينظر فيما تجيب به المادة عليها. وأن يراقب ميوله ويوليها المزيد من الجهد في التحقيق. فإذا كان يميل إلى القول بأن جهة معينة هي من حرص على حرق القاهرة مثلاً، فعليه أن يفطن إلى هذا الميل ويولي هذه النقطة المزيد من التحقيق، كما لو أن الثبوت يجري على رغمه. وإذا كان يسلم بأن الاقتصاد هو محرك التاريخ، فعليه وهو يتعامل مع مادته في فترة معينة وبأحداث محددة، أن يضع لفظ «هل» قبل هذه المسلمة. فإذا لم تجب المادة المحققة عن سؤاله بالإيجاب، فعليه أن يسلك واحداً من طريقين: إما أن يعود إلى مادته يستكملها، وإما أن يعيد النظر في مسلمته. وقد تكون صيغته عن هذه المسلمة مما يحتاج - مع بقاء صحتها - إلى ضوابط أو تحفظات أو شروط لإعمالها، أو استثناءات عليها لتداخل عوامل أخرى. وقد تكون مما يثبت بالعمل الأوسع الأشمل عدم حجيتها كلها فتطرح كلية.

بمعنى أنه يجب على الباحث أن يدرس نفسه، وأن يراجع مفاهيمه ومسلماته، وهو يدرس مادته. وهذا مفاد ما ورد في صدر هذه النقطة من أن علاقة المؤرخ بمادته التاريخية، هي علاقة حوار. ويتكيف الاثنان معاً من خلالها.

٢

بمناسبة التفكير في إعادة طبع هذا الكتاب بعد سنين من نفاد نسخه، أعدت قراءته، لأتبين مدى صلاحيته، في إطار العلاقة الثنائية التي تربط الكتاب بكاتبه.

وذلك من جهة المادة التاريخية المحشودة فيه، ومن جهة أنه فيما تضمنه من تقويم للأحداث والوقائع يمثل تعبيراً عن وجهة الكاتب الآن.

كان الكتاب من بواكير ما صدر عن الفترة المدروسة. ثم أخرجت السنوات العشر الأخيرة مادة جديدة، سواء في الكتب التي صدرت أو في المذكرات الشخصية التي نشرها بعض من شاركوا في أحداث تلك الفترة، أو المقالات التي شرحت أو دافعت عن وجهات وأحداث للاتجاهات السياسية المختلفة، بعد أن أذن لها في السبعينيات بالعودة للمسرح السياسي ونشطت في وصل الماضي بالحاضر.

ومن وجهة أخرى، فإن الكاتب في حدود قدرته على المتابعة، يمكن أن تتغير بعض وجهات نظره في فهم الأحداث وتقويم التيارات والاتجاهات. وبهذا فإن العملية التأريخية واقع يحتمل التغير من طرفيه: من حيث المادة التاريخية، وهي صلب العمل التأريخي، ومن حيث فهم المادة التاريخية وتصنيفها وتقويمها وتركيبها، وهي مهمة الكاتب.

فكرت في الأمر طويلاً، مما تراخى بسببه شروعي في إعادة النشر. كنت بين أن أنشره كما هو فحسب، وبين أن أعيد النظر فيه. ولم أشأ أن أتبع المسلك الأول. لأن في النشر معنى الإفصاح عن موقف أو رأي. وإعادة النشر تعني إفصاحًا جديداً، وفيها معنى الرغبة في تكرار الجهر بقول ما. وعلى المجاهر أن يكون على اطمئنان من رجحان الصواب، فيما يجهر به من قول يبدؤه أو يعيده. والكتاب منسوب لصاحبه. وعلى الكاتب مسئولية ما يرد به. وما دام لكلمته أثر في قارئ أو سامع يتلقى، فعليه تبعة ذلك.

ولم أشأ أيضًا اتباع المسلك الثاني، بتعديل متن الكتاب بالحذف والإضافة، لأني بهذا التعديل أكون قد حدثت قارئ اليوم بغير ما حدثت به قارئ الأمس. أكون أخفيت أو طمست رأيًا لي سلف. ولا عصمة لبشر بطبيعة الحال. ولا تثريب على مخطئ، متى كان اجتهد ولم يأل جهداً، ومتى عدل فور تيقنه من أن ثمة صوابًا مخالفًا. على أن تبعة خطإ المخطئ لا يرفعها كاملة محض العدول، ولكن أسلوب العدول أيضًا. بأن يرد التصويب من جنس الخطإ جهرة، وأن يكون مصحوبًا ببيان وجه الخطإ وفيم العدول وسببه. ينبغي دراسة النفس مع دراسة الموضوع جهرة أمام الناس.

سلكت طريقًا ثالثًا، بنيته على عدد من الاعتبارات. فالكتاب في جملته من حيث المادة ومن حيث التقويم صالح عندي، أحتمل تبعته وأواجه عنه المسئولية أمام القارئ. وما جد الكشف عنه من مادة تاريخية، لا أراه يغاير من البناء التأريخي المركب في هذا الكتاب. وإن كنت أعرف أهميتها لو أضيفت، في إغنائه أو في التحفظ على بعض تفصيلاته. ولكن السعي لمراعاة هذين، الإغناء والتحفظ، وإدخالهما على متن الكتاب، قد يؤدي إلى ضررين: إفساد المعمار العام الذي قام عليه تركيب المادة التاريخية بكثرة الحشو، وتقدير أن أي إضافة أو حشو، هي في ذاتها وعلى يد كاتبها تفيد عملاً تأريخيًا جديداً، كبر هذا العمل أو ضؤل. فيها جمع لمادة وتحقيق لها وبيان لمغزاها، وفيها تركيب لها أو إدخال لها على التركيب العام، في هذه النقطة أو تلك. وفي كل ذلك عنصر انتقاء وعنصر تقويم قد يتأثر بذاتية الكاتب الآن. وبهذا ينضاف إلى البعدين الزمنيين للعمل التأريخي، بعد ثالث، أو لمحات وشذرات من زمن ثالث، بهمومه وشواغله وبمفاهيم الكاتب عنه. بهذا تنماع العناصر وتختلط، وتفسد على القارئ قدرته في تحليل العمل وكاتبه، ونقد الكتاب مادة وتقويمًا. هذا من جهة الكتاب.

أما من جهة الكاتب ووجهته وتقويمه للوقائع، وأثره في تركيب المادة حسبما بدا له التكوين الأكثر موضوعية في ربط الأحداث، فليس لدي ما يخل بالصورة العامة «للحركة السياسية في مصر ١٩٤٥/ ١٩٥٢» إلا من ثلاث وجهات سترد الإشارة إليها بإذن الله بعد قليل. وقد اخترت بشأنها ألا أقتحم متن الكتاب، بل أبقيه على وضعه ونصه. لأني لا أتصور اليوم أنه ينتمي لي وحدي. لقد ظل محضونًا مني حتى نشر، فانفصل ولم يعد ملكًا لي. وظل بعيداً عن الناس حتى قرئ. فاتصل بمن قرأ وصارت لقارئه يد عليه. وبهذين تميز الكتاب واستقل وصار «موضوعًا»، يتفاعل مستقلا في دائرة خارجة عن هيمنة كاتبه. هو كالابن يتصل بك نسبه، وينفصل عنك بالوجود الحي المتفاعل العلاقات والروابط بالآخرين. وبهذا لا أرى لنفسي حقا في تعديله. إنما لي في إطار صلة النسب بيني وبينه، أن أوضح ماأراه يستدعي التوضيح. وإذني بإعادة نشره يفيد تكرار قول منسوب لي، فتلزم الإشارة إلى حدود التبعة.

ومن جهة أخرى، فلست ممن يخفون موقفًا فكريًا أتحفظ عليه الآن. ولست ممن يجدون الحرج في الإفصاح الجهير عن العدول عن موقف أو رأي سابق،

ظننته صوابًا في وقت ثم تبينت الصواب في غيره. ولست ممن يستحسنون إخفاء أمر كهذا. وعلى مدى ثلاثين عامًا لم يضع من فمي المذاق الحلو لكلمة الإمام الشافعي: «إني لأتدين بالرجوع عما كنت أرى إلى ما رأيته الحق». قرأتها لأول مرة في صدر كتاب للدكتور محمد صالح شيخ أساتذة القانون التجاري بكلية الحقوق، رحمه الله. وغاب عني اليوم اسم الكتاب، ولكن بقى القول وصاحبه وراويه محفوظين.

لكل ذلك رأيت أن أبقي على متن الكتاب على حاله، وأن أورد في هذه المقدمة، المفصولة عن المتن المحدودة في ظروف كتابتها وزمان تدوينها، أورد بها ما أراه حيويا من مراجعات تبدو لي الآن في نقد الكتاب. وقصرت الأمر على الحيوي من هذه المراجعات حتى لا أزحم القارئ بكثرة الإحالة والتحشية.

٣

لعلي استطعت أن أوضح نظرتي إلى العلاقة بين المادة التاريخية والباحث، وإلى حدود العنصر الذاتي في العملية التأريخية، الذي ينعكس في الجانب التقويمي من العمل التأريخي. ولعلي أستطيع الآن ـ في كلمات قليلة ـ بيان هذا العنصر لدى مؤلف هذا الكتاب، في الفترة التي انشغل فيها بإعداده. أي بيان مجموعة الانتماءات الفكرية التي كانت تطبع نظرته وتقود وجهته. هذه الانتماءات قد يسميها البعض تحيزات، لاحتمال أن تميل بالباحث ـ واعيًا أو غير واع ـ إلى جانب دون جانب من الأطراف التي تصنع الحدث التاريخي.

ومع الاعتراف بما قد ينجم عنها من ميل في تناول المادة التاريخية، ومع إدراك ما يلزم في البحث من النظر الموضوعي، الذي يتوخى التنقيب عن الحقائق الصارمة بغير تجاهل ولا إخفاء، مع كل ذلك فإنه يتعين أيضًا إدراك أن التاريخ حركة ومسار، ونحن ننظر في أحداثه من خلال تصور ما لحركته، ومن خلال الاقتناع بمسار معين له. لاسيما أنه تاريخنا.

والباحث هنا يتعامل مع مادة لتاريخ يشعر بأنه ينتمي إليه أو إلى وجهة فيه. ومحاولة نزع عنصر الانتماء من الباحث، في تناوله لتاريخ قومه، هو جزء من

عملية «تحييده»، أي عزله عن قضايا وطنه وشعبه. أي أن خلع الانتماء من الباحث يفيد خلع الباحث نفسه. وتلك لعبة لعبها معنا الاستعمار كثيراً من خلال مؤسساته العلمية. يسعى إلى تحييدنا في نشاطنا العلمي وغيره، عن أوطاننا وجماعاتنا وعن مشكلاتنا. وعندما يتم ذلك نكون قد اغتربنا عن ديارنا وأنفسنا. ويسهل علينا التعبير عن ذاتنا الجماعية بالضمير «هم» بدلاً من «نحن». كما نقول اليوم «أزمة الشرق الأوسط» وليس أزمتنا نحن المصريين والعرب مسلمين ومسيحيين. وهذه أحسم الخطوات التي يصير بعدها المثقف، إما مفكراً مرتزقًا، أي محاربًا بلا قضية ولا رسالة، وإما من خصيان المفكرين، أي مفكر بلا موقف. وما أكثر النمطين انتشاراً بيننا.

على الجندي أن يكون موضوعيًا بطبيعة الحال، ومعترفًا بالحقائق إلى أقصى درجة، ودارسًا كل ما يحيط به. ولكن إذا اشترطنا عليه في كل ذلك، أن يطرح انتماءه، لأنه مجرد تحيز قد يخفي عنه الحقائق، إن فعلنا نكون قد حيَّدناه، أي أخفينا عنه أهم الحقائق، وهي: من هو؟ وما وجهته؟ نكون قد شرطنا عليه ليمسك بالسلاح، أن تُسمل عيناه. وهما من الناحية القتالية نفسها، أهم من السلاح في يده بطبيعة الحال. هذا السلاح الضرير سلاح أعزل، فاقد للوجهة والمنطلق.

انتماء مؤلف هذا الكتاب، منذ تفتح إدراكه وحسه ووجدانه في الأربعينيات، هو لقضية الاستقلال الوطني. كان كذلك ولا يزال، ويدعو اللّه على ذلك حسن الختام. الاستقلال الوطني بأعمق معانيه وأشملها. ومع تدرج السن والإدراك زاد الأمر لديه عمقًا وسعة. وتبلور على الموقف الاستقلالي عدد من الانتماءات: الديمقراطية، البناء الاقتصادي المستقل، الاشتراكية، الوحدة العربية، رفض التبعية لأي قوة خارجية، عسكرية أو سياسية أو اقتصادية. والديمقراطية قيمة شعبية سياسية، والاشتراكية قيمة شعبية اجتماعية، وهما من لوازم الاستقلال وحَفَظته. والعروبة هوية الاستقلال ولازمته وحافظته على النطاق الفسيح.

في أثناء إعداد الكتاب قابلتني مشكلة تحديد معيار التقويم، الذي يؤثر في بناء المادة ويتأثر بها بالضرورة. كنت حذراً أن أفرض اقتناعاتي على مادة الدراسة. وخشيت أن يكون تناولي للمادة التاريخية، تناول من يحاكم التاريخ بمفاهيم

ومواقف قد تكون جدت في مرحلة لاحقة. وكنت في الوقت نفسه لا أستطيع أن أتحيد حياد العزلة والانخلاع. فلست أجنبيّا. ولا أستطيع ألا أبالي إزاء مادة تاريخية، هي أحداث تتعلق بوطن أشعر بانتماء شريف له، وانتماء جهير.

سهل على الأمر نسبيّا من حيث الأصول التقويمية العامة، لأن الفترة المدروسة كادت أن تكون متصلة بالفترة التي أعدت فيها الدراسة، من حيث مجمل الوضع التاريخي العام وأوضاع الصراعات الدائرة وطبيعتها. فلم يثر لدى مشكل من مثل ما يثور لدى دارس التاريخ الوسيط، عندما يحاول دراسة الصراع بين الشيعة والعباسيين مثلاً، أو بين المعتزلة والحنابلة.

ولكن وردت الصعوبة عند تقويم التيارات السياسية المختلفة. ولم يكن كلها أو بعضها قد امتزجت لديه وتكاملت عناصر ما أحسبه الأهداف السياسية الكلية لتلك الفترة. ووجب علي تذليل هذه الصعوبة، بقدر ما تتأتى للدارس نزعة الإنصاف بين التيارات المختلفة، وبقدر ما يحل المشكل بين المادة التاريخية ومفاهيم الباحث، حلاً لا يخل بموضوعية التأريخ.

ساغ لدى حل المشكل بوضع معيار للتقويم، على أساس تصور سياسي واقتصادي واجتماعي، تستمد كل عناصره من المادة التاريخية التي أخرجتها. فلا أضيف إلى هذا المعيار من عندي عنصراً ما (بقدر ما يمكنني الحذر والبعد عن الهوى)، أي لا أضيف من زماني إلى زمان المادة شيئًا. ولكن هذا المعيار الذي أقوم بتركيبه من المادة التاريخية وحدها، قد لايمثل بالطريقة التي صيغ بها وضعًا قائمًا فعلاً في الفترة المدروسة. فهو معيار واقعي وتاريخي في جزئياته، ولكنه قد يكون صوريًا في تركيبه المتكامل.

وكانت حجتي مع نفسي في ذلك، أن ما يظن كونه هدفًا أو فكرًا أو موقفًا صائبًا في زمان الكاتب، لا يقوم معياراً تقوّم به تيارات مرحلة لم ينطرح لديها هذا الهدف أو الفكر أصلاً. ولكن متى ظهر لهذا الهدف أو الفكر وجود وانطراح في الفترة المدروسة، فإنه يمكن إدخاله عنصراً في التقويم والتركيب. ففكرة العروبة مثلاً، لا تقوم معياراً أو عنصراً تقويميًا في زمان العرابيين. ولكن يمكن أن يظهر الاعتبار بها في مصر من الثلاثينيات. ثم إنها تنمو عنصراً تقويميا بمقدار نموها كهدف أو فكرة بعد ذلك.

ووفقًا لهذا المنهج، بنيت معياري من التاريخ الوطني الديمقراطي للوفد، ومن تيارات التجديد في الوفد المصرة على انتمائها له ولشعبيته وعلى تطوير تراثه الوطني الديمقراطي في ظروف ما بعد الحرب الثانية (أمثال الدكتور مندور وعزيز فهمي)، ومن نزعة عدم التهادن الوطني الموجودة لدى الحزب الوطني، ومن نداءات الاشتراكية وإيضاح الدوافع الاقتصادية للسياسات المختلفة للتنظيمات الماركسية، ومن النزوع العربي وهذا المزيج الموفق من الوطنية والاشتراكية والدين حسبما تفتقت صيغة مصر الفتاة في نهاية الأربعينيات، ومن القدرات التنظيمية والتوجهات الشعبية النضالية بدرجاتها المختلفة لدى هؤلاء، ومن دعوات الرشد والضبط لدى عناصر من غير الحزبيين تبحث عن إمكانات البناء الاقتصادي والسياسي المحكم الرشيد، كالدكتور مدكور. وبهذا المعيار التقويمي استقام في ظني ترشيد «العنصر الذاتي»، وكفالة قدر من الضبط الموضوعي لحركة هذا العنصر وأثره في تناول المادة التاريخية.

وثمة جانب آخر حاولت أن أكون على حذر منه، وهو الاستغراق في المادة التاريخية وتفاصيلها ونثرياتها. ويحدث أحيانًا عند استخراج المادة التاريخية، أن يطغى الركام الضخم لهذه المادة على الباحث، فينجذب إليها ليصير كما لو كان جزءًا منها، ويخضع من حيث لا يعي لخضم التيارات المتفاعلة في الفترة المدروسة. ويهذا يسقط في مأزق «الصراع في التاريخ»، أي التعامل المباشر مع تياراته وصراعاته بظن أنه عنصر من مكوناتها. هنا يتحول الباحث عن مهمته في «بحث» المادة التاريخية، إلى القيام «بدور» في العملية التاريخية، أي ينتقل من العمل التأريخي إلى العمل في التاريخ.

يحدث ذلك خاصة عندما تكون الفترة المؤرخ لها قريبة من الباحث، وممتدة بمشكلاتها وأفكارها وأهدافها وصراعاتها في زمانه. ومثال ذلك تلك الفترة عينها محل الدراسة في هذا الكتاب. كما يحدث عندما تكون المسألة المؤرخ لها ذات دلالة حية في خضم ما يشتعل به حاضر المؤرخ من مشكلات وصراعات. ومثال ذلك «اشتراكية» أبي ذر الغفاري أو «عقلانية» المعتزلة. في كلتا الحالتين قد يتوحد الباحث مع مادته، وينزلق إلى موقف «حزبي» غارق في التعامل مع المادة كأنه

طرف من أطرافها، وليس مراقبًا أو محللاً. إنه يشعر بأن المسألة المدروسة تشكل جزءًا من حاضره (ولعل ذلك ما أملى عليه أصل اختيارها للدراسة التاريخية) فيتحول هو إلى جزء من ماضيها. إنها جزء من مكونات «ذاته» العصرية، فيتحول هو إلى أن يصير جزءًا من مكونات «الموضوع» المدروس. وقد يجادل أو يصارع ويدافع، وقد يؤيد أو يهاجم ويخاصم، وقد يتحالف أيضًا!!

وتوقي ذلك يوجب على الباحث أصلاً وأولاً، أن يتسلح بأكثر وأقصى ما يستطيع من إمكانات الفهم لأوضاع الفترة المدروسة ومشكلاتها، ولعلاقات اتجاهاتها بعضها ببعض، وسياق أحداثها فيما آلت عنه وما تئول إليه. كل ذلك بغية اكتشاف الوظائف المختلفة للأوضاع المختلفة والتيارات المتباينة والأفكار المتصارعة. أي يتعين على الباحث أن يدرك نسبة كل شيء إلى غيره من الأشياء ومكانة كل شيء من غيره، وذلك في الزمان المبحوث لا في زمان الباحث. أي يستبين خريطة الماضي والرسوم التصميمية لهياكل الحركة في السياق الماضي لآليات العمل في ذلك الزمان.

وعلى سبيل المثال والاستطراد، يجري بعض مؤرخينا في الإسلاميات، على تبني موقف المعتزلة ضد ابن حنبل، لما يرونه فيهم من عقلانية ورشد. وهذا موقف للمؤرخ قد تفهم دواعيه الحاضرة. ولكن لم أستطع وفقًا لذلك التصور، فهم ماهية العنصر السياسي والوظيفةالاجتماعية لموقف المعتزلة الفكري، وهو موقف لم يتخذوه بوصفه نظرًا فلسفيا فقط، ولكن الدولة تبنته منذ عهد المأمون وفرضته بالقسر على الناس، وعاقبت ابن حنبل وغيره في ذلك. ثم إن ابن حنبل في موقفه ذلك كان أكثر شعبية، وكان يمثل جمهور فقهاء السنة. ثم إن ابن حنبل أيضًا هو من أثمرت شجرته أمثال ابن تيمية وابن القيم. وكانت شجرة المعتزلة شبه عقيم. فأين وظيفة الموقف الفكري في زمانه لا في زماننا؟

ومثال ذلك أيضًا، فكر الصوفية وحركاتهم. يرفضه بعض مؤرخينا لسبب يتفق مع الذي يقبلُون من أجله المعتزلة. ثم لا نفهم بذلك كيف كان الصوفية وحركاتهم من أهم ما احتضن الجماعات الشعبية على مدى من السنين ممدود. أين وظيفة الحركة في زمانها؟

ومثال ثالث، إلغاء تجارة الرقيق في السودان وفي إفريقيا في القرن التاسع عشر. كيف تأتى أن يجري ذلك بدعوة من المصالح الأوربية، وأن يتواكب مع أطماع بريطانيا في قارتنا؟ ماذا أريد بهذا الهدف النبيل (إلغاء تجارة الرقيق) على أيدي المستعمرين؟ وماذا أسفر عنه لصالحهم ولصالح إفريقيا في السياق العيني الملموس؟ أين الوظيفة في استخدام حتى أنبل الشعارات؟

إدراك خريطة الزمان المدروس، ومكان كل فعل أو قول من غيره وأثره فيه، هو ما يمكن به أن يتوقى الباحث مخاطر التوحد مع المادة المدروسة، وتوحد زمانه بزمانها. وفضلاً عن ذلك. فعلى الباحث في ظني من ناحية أخرى، أن يبتعد عن مادته بين الحين والحين ليكون أقدر على استبعاد التثريات التي لا تفيد في إدراك الوظائف المتبادلة، ولا في بناء الهيكل العام للفترة المدروسة وتحديد سياقها وقواها الدافعة والمحافظة. وكذلك استبعاد ما لا يفيد من الجوانب السلوكية الفردية، وما يلتبس من تلك السلوكيات بالعمل العام، مثلما يحدث من مناورات وغيرها. ومذبحة محمد علي للمماليك تُعَدُّ مثلاً قمة في السلوك الغادر المشين (وبالمناسبة نجد لها أمثلة كثيرة في التاريخ الأوربي الوسيط، وفي التاريخ الحديث بصور أكثر خفاء وإحكامًا)، وإن امتعاض الباحث غير المنكورة دوافعه من هذا المسلك، لا ينبغي أن يطمس قدرته على تبين ما أسفرت عنه الواقعة من آثار، قد يراها دافعة في السياق التاريخي، وفق رؤية معينة له، لو أتت تلك الآثار بغير ذلك الطريق.

٤

هذا من حيث موقف الكاتب إزاء مادته. أما من حيث الظروف التاريخية التي أعد فيها الكتاب ونشر، فقد كنا في الستينيات نعيش في ظل حكم وطني قدم لبلاده الكثير من المنجزات، وبلور عدداً من الصياغات والتوجهات الوطنية في مجالات الاقتصاد والعروبة والسياسات الدولية. ولكنه حكم خاض من اليوم الأول صراعه ضد أشكال التنظيم الحزبي. وأظهر نفسه أمام جيل ما بعد ٢٣من يولية عام ١٩٥٢، بوصفه تاريخيًا صاحب السياسات الوطنية التي شرع في تنفيذها. وأرسى فكرة أن النشاط الحزبي في ذاته نشاط معارض لأمن الدولة الوطني. وجنحت وسائل الدعاية فيه إلى حجب ما في المرحلة السابقة عليه من مسلك سياسي محمود، سواء

كان مسلكًا حزبيًا أو نشاطًا للدولة المصرية، وخصوصا بالنسبة للأعوام الثلاثين السابقة على ثورة ٢٣ من يولية. والتي كانت تياراتها السياسية لا تزال تمتد في الفترة التالية بعد قيام هذه الثورة.

ولعل ما كان ألجأني إلى اختيار موضوع هذا الكتاب، هو السعي للكشف عن حقيقة أوضاع الحركة الشعبية بأحزابها المتباينة، وعن الأصول التاريخية للسياسات الوطنية قبل ٢٣ من يولية، عسى أن يكون ذلك جهداً متواضعًا لوصل ما انقطع، ولبيان المدى الذي كانت الحركة الشعبية وصلته بأحزابها وتنظيماتها المختلفة في الفترة السابقة. وكذلك بيان الأصول التاريخية للسياسات الوطنية بعد ٢٣ من يولية، وبيان تلك الأصول لنظام الحكم الذي بني بعد ٢٣ من يولية من حيث ابتعاده عن النمط المألوف للديمقراطية السياسية.

وقد يلحظ القارئ في هذا الكتاب تركيزاً على الإسهاب في وصف التحركات الشعبية، واهتمامًا بالسرد العيني التفصيلي لها. وكذلك وصف برامج الأحزاب والشعارات السياسية التي كانت تتداول، وذلك ليمكن للقارئ أن يعيش بقدر الإمكان في أجواء تلك الفترة.

لذلك وجد نشر الكتاب في البداية شيئًا من صدود وحذر، من بعض جهات النشر. قد يرجع بعض السبب إلى أن الكتاب كان على شيء من الضخامة، بحيث تتردد في نشره بعض دور النشر الخاصة المهتمة أساسًا بالكتب الجامعية ذات السوق الثابت والعائد السريع. ولم يكن غير هذا النوع من الدور الخاصة يزدهر وقتها. ولكن السبب الآخر كان يتعلق بموضوع الكتاب ومادته، وخروجه بذلك عن مألوف ما كانت تعالج به أوضاع ما قبل ٢٣ من يولية. وكان بعض الناشرين قد أحالني إلى الرقابة على المطبوعات، لأحصل بنفسي منها على إجازة للكتاب، بغير تورط من الناشر في طلب الموافقة كما جرت العادة. وبهذا تراخى ظهور الكتاب من يناير عام ١٩٧٠ حتى خريف عام ١٩٧٢.

وفي هذه المناسبة، أذكر معترفًا بالفضل للأستاذ الكبير أحمد نجيب هاشم، الذي أحيلت إليه مخطوطة الكتاب من هيئة النشر لفحصه. فراجعه من الناحية العلمية، وأعد فيه تقريراً جادًا ورصينًا، ليس غريبًا على هذا العالم والمؤرخ والأستاذ الذي

تخرج على يديه المئات من الطلبة، ورأس وزارة التعليم في فترة سابقة من حياته النافعة لوطنه. كان تقرير أستاذ ثبت علق فيه على فنيات التأريخ في الكتاب وأجازه. ولم أكن من قبل سعدت بمعرفة الأستاذ الجليل معرفة شخصية. كما أذكر بالشكر الأستاذ أسعد حليم الذي كان يعمل وقتها في قطاع النشر، وجهده في تقديم الكتاب إلى هيئة النشر. وكذلك الدكتور محمود الشنيطي الذي تولى رئاسة الهيئة، ودفع بالكتاب إلى المطبعة بما عهد فيه من حمية وكفاية إدارية وفنية عالية، فضلاً عن ثقافته الرفيعة.

* * *

بعد تلك الملاحظات المنهجية حول التأريخ والكتاب، ندخل في موضوع هذه المقدمة، وهو أوجه النقد الأساسية التي يتراءى لي الآن توجيهها إلى هذا العمل. وهي تدور حول ثلاثة جوانب وردت به: الحركة الشيوعية، والحزب الوطني الجديد، والإخوان المسلمون.

٥

وبالنسبة للحركة الشيوعية، نقطة التحفظ الأساسية التي صارت لدي على ماورد بالكتاب عن هذه الحركة، هي أنه مع الإيجابيات التي أدخلها الشيوعيون المصريون في الفكر السياسي المصري وفي الحركة الشعبية، مما أشير إليه في الكتاب، فثمة جانب آخر سلبي أشرت إليه في الكتاب سريعًا، لأني كنت أدركه بشكل ما، ولكني لم أكن أدرك وقتها كامل أبعاده وحقيقة توجهاته.

ذلك هو الوجود الأجنبي اليهودي على رأس الكثير من التنظيمات الماركسية في الأربعينيات. وقد أتاح لي الاطلاع على ماصدر فيما بعد من دراسات عن الحركة الشيوعية، أن أدرك الأبعاد الممتدة لهذا الوجود ووظيفته السياسية. قد لا أفيض هنا في هذا الأمر، لأني خصصت له فصلاً كاملاً في كتابي «المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية»، بمناسبة بحثي عن التوجه القومي للحركة الشيوعية في مصر.

لذلك أكتفي هنا بالقول: إن هذا الوجود الأجنبي اليهودي في الحركة الشيوعية المصرية يبدو لي أنه لم يكن بعيداً عن التحرك الصهيوني في المنطقة العربية في

الأربعينيات، وعما ساهم به هذا التحرك في إنشاء دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ . كما أن هذا الوجود كان يوجه نشاط الشيوعيين المصريين وجهة المجابهة ضد تيار الحركة السياسية الإسلامية ـ الذي قاده الإخوان المسلمون منذ الثلاثينيات ـ وضد التيار القومي المتشدد الذي كان حزب مصر الفتاة ممن يمثلونه .

وقد جاء هذا التوجه الأجنبي في الحركة الشيوعية المصرية، جاء بمناسبتين، الأولى هي النشاط الصهيوني في فلسطين خاصة والبلاد العربية عامة منذ العشرينيات ثم ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ ، وفي الأربعينيات. والمناسبة الثانية هي استعداد مصر للهيمنة الكاملة على سيادتها التشريعية والقضائية مع إلغاء الامتيازات الأجنبية في عام ١٩٣٧ . الأمر الذي جعل الأجانب المقيمين في مصر يتوجسون الحذر من الأنشطة المصرية بسائر فصائلها على وجودهم وامتيازاتهم الاقتصادية والاجتماعية. ويسعون إلى أن يكون لهم دور ما في الحركة السياسية المصرية . وحسبهم من الحركة الشيوعية أن تكون ركيزة شعبية وفكرية لمقاومة التيارين الإسلامي والقومي وهما تياران شعبيان، وأن تكون بوتقة لتذويب الشعور المصري بالتميز والاختلاف عن الأجنبي وعن الغرب .

هذا مع ملاحظة أن جزءاً من الصراع السياسي داخل الحركة الشيوعية، كان مصدره فيما يبدو لي، سعي الأجانب واليهود لاستبقاء هيمنتهم عليها، وسعي الشباب الوطني المصري لتوجيه الحركة وجهة مصرية بعيدة عن الوجود الأجنبي بها. ومع ملاحظة أن هذه الحركة، قد عملت على أيدي المناضلين من شبابها المصري، على تعميق مفاهيم الفكر السياسي بنظرات ومناهج مفيدة في الفهم والنشاط، من منظور الفحص الاجتماعي والاقتصادي للتيارات السياسية وقواها وأحداثها وأشخاصها. وصارت بعض هذه الفكريات جزءاً من رصيد الفكر السياسي والاجتماعي المصري التحليلي، بصرف النظر عن مصدره، وعما يمكن وضعه من تحفظات وضوابط بشأنه .

٦

وبالنسبة للحزب الوطني الجديد، فقد أنشأه فتحي رضوان بعد خروجه من مصر الفتاة في عام ١٩٤٢ ، وانضم به فتحي رضوان إلى الحزب الوطني، وأوجد داخل هذا الحزب القديم جناحًا منه وممن معه .

أشرت إلى الحزب مراراً في سياق أحداث الكتاب. ولكني لم أفرد له قسمًا مستقلاً كما صنعت مع غيره. كان هذا تراخيًا يمثل نقصًا في الكتاب. وليس من حق المؤلف أن يتجاهل حدثًا أو تياراً مما تشمله رقعة الموضوع المبحوث ومما يقوم على ذات المستوى من التفصيل الذي تشمله الدراسة، ويقوم على ذات القدر من الأهمية الذي يتعرض له البحث. لقد وجدت في الفترة موضوع الكتاب تنظيمات صغيرة ضئيلة الأهمية كحزب الفلاح وجمعيه الفلاح... إلخ، وساغ لدى الكاتب ولايزال يسوغ لديه، ألا يفرد لأي منها في مثل هذا الكتاب قسمًا مستقلاً، وذلك لصغر شأنها. ولكن الحزب الوطني ليس شأنه يقينًا كشأن هؤلاء.

لقد تنبهت إلى هذا العوار فور صدور الكتاب، ومع أول ملاحظة بشأنه ذكرها لي ذاكر. واستمر هذا النقص يؤرقني. إن أي كتاب أو دراسة غالبًا ما تعتورها جوانب من القصور. ويرد القصور في الدراسة، إذا صلحت نوايا الكاتب، إما عن الغفلة عن إدراك بعض جوانب الواقع، وإما عن الخطإ في فهم تلك الجوانب، وإما عدم تقدير حجمها أو دورها. وقد ساءلت نفسي وأنا أفترض فيها صلاح النية، أي تلك الأسباب كان مصدر القصور؟

لا أستطيع أن أرد الأمر إلى غفلة عن الواقع، فقد كانت المادة أمامي منبثة. وفتحي رضوان من الدائرين في العمل السياسي باجتماعاته وصحفه الدوارة، ومن العناصر الواضحة الوجود في العمل السياسي. وصحيفة «اللواء الجديد» دوارة. ولبعض شباب الحزب وجود واضح.

وعن الخطإ في الفهم، لم يكن لدي ظن سيئ بطبيعة الحال، عن حزب يقف مع غيره مطالبًا بالاستقلال ومناوئًا الاستبداد والاستعمار. ولا يجوز تاريخيًّا أن يرد ظن سيئ عن الحزب الوطني قديمه وحديثه. ولو وجد هذا الظن ما منعني مانع من الإفصاح عنه، كما أفصحت عما ظننته في غيره.

بقي من أسباب القصور، عدم تقدير حجمه أو دوره. وأتصور أن عدم الإشارة إلى الحزب الوطني الجديد يرتد إلى عوار من هذا النوع. لقد تفحصت نفسي وعدت بذاكرتي أستبينها السبب عينيًا، أي مجموعة الملابسات التي علقت بي عند إعداد الكتاب. وكان أول ما بدا لي ما اعتراني خلال جهد التجميع مما يشبه التيه

إزاء المادة التي تكاثرت. واحتاجت في تصنيفها مني إلى جهد وتوتر وقلق. واستأجلت نفسي في بعض النقاط حتى أفرغ مما بين يدي.

مثل هذه المجموعة من ظروف العمل النفسية، قد تصلح بين الكاتب ونفسه تفسيراً لأمر ما. والمرء يسلف لنفسه العفو عند العثار. بل قد يسوّغ لنفسه غير المحمود من الفعال. ولكن مثل تلك الظروف النفسية لا تصلح مع القارئ ولا مع أي شخص، فهي تساق بغير دليل، وموضوع الحدث هو الشاهد الوحيد عليه. وبصرف النظر عما تعنيه هذه الظروف لدى صاحبها، فهي لدى الغير نوع من التكاسل غير المحمود. وعلى أي حال يبقى التساؤل قائمًا: لماذا علق التكاسل بهذا الحزب، ولم يعلق بغيره من نوعه؟ وقديمًا قيل: «لا تجب إجابة تصح أن تكون سؤالاً». هنا يرد عثار التقدير في ظني.

لعلي عند إعداد الكتاب قدرت أن «الحزب الوطني الجديد» لا يمتلك عنصراً مميزاً له عن التنظيمات الأخرى التي تناولها الكتاب. أي لا يختص بإيجابية سياسية أو بسلبية توافرت له دون غيره، على نحو ما اختص به كل من التيارات التي أفردت لها قسمًا خاصًا. وإن الحزب الوطني الجديد كونته صفوة من الشباب الوطني، لا للاختصاص بهدف متميز عن الغير، ولكن لأن الجامع بينهم كان التآلف المثالي وما شاع فيهم من مثاليات سياسية. وإنه في النهاية كان حزبًا يقف، من حيث الطبيعة السياسية، بين مصر الفتاة التي خرج منها وبين الحزب الوطني القديم الذي دخل فيه، واستصحب معه، لا أقول عناصر من مصر الفتاة، ولكن أقول قطعة من نسيج مصر الفتاة ومن شحمها. تمثل ذلك في فتحي رضوان نفسه وغيره من حركة شباب الثلاثينيات. كما لحقه أثر من الحزب الوطني «القديم» بطابعه النخبوي المثالي، الذي انطبع به في العشرينيات وما بعدها. وبذلك اتجه الحزب الوطني الجديد إلى قسم من شباب المثقفين، دون تحريك جذري بين الجماهير الشعبية. ومن ثم فإن قصور الكتاب عن إفراد قسم لهذا الحزب، كان مرجعه إلى هذا التقدير السياسي لدوره.

ولكن يمكن الرد على ذلك، بأن ذكر الواقعة أو الحدث شيء، وتقويمهما شيء آخر. ومن حق القارئ أن يكون على بصر بالأمرين جميعًا. وأول التزامات الدارس أن يورد الحدث، ثم له أن يورد بعد ذلك ما يشاء من تعليقاته

عليه وتقويماته له . أقول إن هذا الرد صحيح لا أجادل فيه . وثمة قصور في الكتاب من هذا الجانب . ولن أضيف إليه الآن قصوراً آخر بعدم الاعتراف به . وقد فكرت في أن أضيف الآن قسمًا عن هذا الحزب ، أنشئه بين دفتي الكتاب في سياقه وبين قرنائه . ولكن منعني ظني أني لو فعلت ، فلن يكون هذا القسم مع باقي الكتاب مما يشكل ماءً واحداً أو روحًا واحدة . ويصعب على الكاتب في زمن لاحق ، أن يستحضر كل فكرياته وأساليبه البحثية ، التي تناول بها موضوعًا أعده قبل أكثر من عشر سنين .

ولعلي أستطيع في مناسبة أخرى أن أخص هذا التنظيم أو زعيمه بدراسة منفصلة .

٧

وبالنسبة للإخوان المسلمين ، فالأمر فيهم يختلف عن النقطتين السابقتين . الكتاب هنا لم يغفلهم كما فعل مع الحزب الوطني الجديد ، بل لعله أظهر عنهم أشد الاهتمام . كما أني هنا لا أريد أن أتحفظ أو أضيف أو أنقص كثيراً أو قليلاً ، كما اكتفيت بالنسبة للحركة الشيوعية ؛ لأني هنا قد دار فكري دورة كبيرة . والأمر يتضمن تعديل موقف لا تكفي فيه الإشارة العابرة . إنما يتعين إيضاح : فيم جاء العدول؟ وما وجهه وسببه؟ ولزوم ذلك لا يرد من مدى الجدية المطلوبة في الكتاب فقط ، إنما يرد من أن العدول يفيد تجربة فكرية وتاريخية يتعين طرحها على القارئ ، ليوضح الكاتب مسلكه الفكري وتجربته . وليقدم للقارئ أسبابه . لذلك أحاول هنا مراجعة هذه النقطة ، ومناقشة كتاب «الحركة السياسية في مصر» كما لو كان لغيري .

إن الفصلين اللذين تضمنهما الكتاب عن الإخوان المسلمين ، قد حظيا من بعض المطالعين - فيما علمت - بتقريظ قد لا يكون واتى الفصول الأخرى . ولعلي ألحظ انزعاج المقرظين وهم يرونني أدفع الآن بقلمي ما حسبوه مدعاة للحماسة . كما أن مطالعين آخرين قد يكونون تأثروا بما ورد بالكتاب في هذا الشأن . وإزاء هؤلاء يقع التزامي وتقوم مسئوليتي في إعادة الطرح بما أحسبه الآن تصويبًا لدور الإخوان ووظيفتهم في مجتمعنا .

وأنا على يقين بأن من عسى أن يكون تأثر بقول لي، إنما تأثر به عن بصيرة لديه. فليس لي من وهج المنابر والألقاب ما يجعل قارئًا يُدلس عليه مني، أو ينصاع بغير مداولة، مداولة القارئ مع ما يقرأ. وهذا التأثر البصير هو عينه ما أريد المراجعة معه. وأن أطرح من جديد على بصيرة القارئ وذكائه ما جدّ لي في هذا الشأن، بالنسبة لتيار سياسي في مصر ضُرب عددًا من المرات ضرب غرائب الابل، من الرجعيين والتقدميين على السواء. ولعل هذين الفريقين لم يتفقا على شيء قط إلا على ضرب هذا التيار. وقد لا يكون فاروق وعبد الناصر تشابها في مسلك أبدًا، إلا في نوع تعاملهما مع الإخوان وتصفيتهم. وإن النذر مستبينة بأن هذا التيار تترقبه المحن وتقف له. وعساني هنا أستطيع أن أخاطب هذا القسم من الوطنيين الذين تزودوا من فكر الغرب، وهم كثر، ليعيدوا النظر في المسار التاريخي لبلدهم وفي التحديات التي يواجهونها، وليتعرفوا على إخوان لهم في الوطن، فيمدوا لهم الأيدي ويقفوا منهم مدافعين متحاورين، وألا يقفوا قط في صفوف الضاربين أو الغافلين.

نقطة البداية ملاحظة ذكرها لي صديق. قال إنك عالجت في كتابك هذا التيارات المختلفة «بروح الجبهة» إلا الإخوان. فأجبته وقتها: «إنهم لم يعالجوا أمرًا بروح الجبهة». وظننت هذا الرد كافيًا ومقنعًا وقتها. ثم ملاحظة أخرى ذكرها لي معقب بعد سنوات: «إنك نظرت في كل التيارات فأخذت وتركت، إلا الإخوان، يشعر قارئك عنهم بروح الخصومة». وصاغ عبارته بما أفهمني أني افتقدت إزاءهم صفة الحيدة في البحث. وظلت هذه الكلمة تحوك في صدري. ثم فطنت إلى أني استطعت بقدر ما واتاني البصر، أن أنظر في كل من التيارات الأخرى من داخله، أتفهم بعضًا من همومه وشواغله وبواعث حركته وطرائق استجاباته. ولكني لم أفعل ولا واتاني البصر بشيء من ذلك مع الإخوان. كنت خارجيًّا عنهم. ولم يتح لي فكري سبيل الولوج من بابهم لأدخل دارهم وأتطلع إلى شواغلهم. استخدمت مع غيرهم الموازين والمكاييل والتحاليل. وقستهم هم بالمتر، أو بالشبر والفتر.

نقطة أخرى، فقد لاحظت في سماعي التعقيبات على هذا الكتاب، أن من كان ضد الوفد وصفني بالوفدية، ومن كان ضد مصر الفتاة وضعني بينهم، ومن كان

ضد الشيوعيين صنفني فيهم. ولم يزعجني ذلك، فقد كنت أكتب من منظور تاريخي، وأقيس بالمعيار المركب الذي أشرت إليه. وإذا كان لي من خلال العمل التأريخي أن أستحسن تياراً، فقد أستحسن تياراً يقوم على وفق هذا المعيار المركب نفسه. وكان يكون لاستحساني هذا أسوة من التاريخ الأسبق، عندما كانت الأهداف السياسية العامة موزعة على عدد من التيارات والتنظيمات في بداية القرن الحالي، وقد تنازعت وقتها فيما بينها. ثم أتت ثورة عام ١٩١٩ بعد ذلك لتستخلص خير الجميع في عملية سياسية واحدة.

وكنت أحمل تلك التعقيبات على محمل أنها تصدر عن الموقف الحزبي لأصحابها. وهو موقف يصل في النشاط السياسي إلى التركيز على أوجه التباين والتمايز. وعلى أي حال، فإذا كان وصف معياري التاريخي بهذه الأوصاف المتباينة، فإن أحداً لم يصفني قط بأني من الإخوان المسلمين. ولهذا الأمر دلالة مهمة على أني كنت إزاءهم مخاصماً، كما قد أكون فعلت مع أحزاب الأقليات الحاكمة والقوى غير الوطنية في الساحة المصرية. وهنا وجه للبعد عن الصواب. فالإخوان تيار سياسي شعبي؛ وقد تكون شعبيته فاقت شعبية الكثيرين غيره، بل إنها لكذلك. وتلك نقطة كانت تستوجب التأني والمداولة. فليست «الشعبية» بالأمر الذي يمكن للبصير أن يتغافل عنها إن كان جاداً. وإنها لمما يستوجب أقصى درجات التأمل والمداولة. وإن النظر الخارجي للإخوان هو ما عاقني عن التنقيب عن الدلالة الوطنية لشعبيتهم. وقد لزمتني سنوات بعد إخراج هذا الكتاب، لكي أعيد مع نفسي النظر في هذه النقطة، وأن أراجع الخريطة السياسية والتاريخية كلها، في ضوء ما أسفرت عنه إعادة النظر تلك.

٨

ماذا أقصد بهذا «النظر الخارجي»؟ أقول: هو عدم فهم صميم الدعوة الإسلامية السياسية، أي صلة الدين الإسلامي بالسياسة وبنظام الحياة. لقد ذكر صلاح شادي - وهو من قادة حركة الإخوان - في سلسلة مقالات حديثة له «أنه من الأمور اليقينية أن حركة الإخوان المسلمين لم تدفع إليها عوامل سياسية تتعلق بقضايا الاستقلال والدستور أو رفض النظام القائم. ولكن دفع إليها إيمان ركيز بأن

الإسلام نظام حياة شامل، لا يستقيم ظله إلا بالإيمان بالكتاب كله. والدولة جزء من منهاج الحياة الذي رسمه الإسلام». وهو يرى أن خلاف المختلفين لا يقوم بشأن قضية معينة، ولكن يقوم في أساس التحاكم الذي ترد إليه الأمور (صحيفة الوطن الكويتية/ ٣، ٨ من أكتوبر عام ١٩٨٠).

تلك فعلاً هي المسألة، بالنسبة لمن ينظر إلى حركة الإخوان، لا من خارجها التنظيمي، ولكن من خارج إطارها الفكري والعقيدي والحضاري. فيصير أجنبيًا عنها لا يستطيع أن يستصحب منطقها. الخلاف الحقيقي يغوص في الأصول الفكرية التي تحدد مجال الرؤية ومسارها وتتفرع عنها التفاريع. وهو يقوم بين المنهج الإسلامي كما يراه الإخوان، وبين المنهج العلماني الذي وفد وانطبع به فكر الكثيرين من أبناء المؤسسات الحديثة في بلدنا.

بالمنهج العلماني يقول القائل: لماذا تصل السياسة بالدين؟ إن كنت تريد بهذا تحرير الوطن، فهناك من يطالب بالاستقلال ويكافح من أجله ويفصل بين الدين والسياسة. هناك ثورة قامت نعتز بها، وحزب شعبي واسع ولد من الثورة، هما ثورة ١٩١٩ وحزب الوفد. ومن الفكريات السياسية في هذا الإطار تفرعت غالب التيارات السياسية على مدى عشرين أو ثلاثين سنة، من اتجاهات وافقت الوفد أو عارضته، أو سارت على يمينه أو يساره. واجتهد المجتهدون، وسقط المستشهدون، وتحققت خطوات. ثم تأتي أنت بهذا المفهوم عن «الإسلام»، لا يخالفك فيه مسلم كدين، ولكنه مفهوم عام لا يكتفى به في عمومه، فيما تتمايز به الحركات السياسيةمن أهداف عملية.

ويقول: هل أنت جاد، أم تريد أن تشق الصفوف أو تحرف المسيرة أو تثير الغموض؟ إن وقفت عند لفظ «الإسلام» بوصفه هدفًا، فأنت لم تحدد موقفك، لأن دين الإسلام دين لا يختلف فيه من حيث هو عقيدة وعبادة، ولكن وقوفك عند هذا لا يفصح عن هدفك السياسي العملي. وقضية القضايا عندنا هي الاستقلال. فإن قلت إنك تعني الاستقلال الوطني فيما تعنيه بالإسلام، فأنت زمنيًا وافد على الوفد طارئ عليه، لأنه قام قبلك وأرسى أساسًا في الوطنية والديمقراطية معًا. فما مبرر ابتعادك عن سياق هذا التيار العام المناجز لأعداء الوطن ونهضته، حسبما ارتسمت

صورته بجهاد السابقين عليك؟ وقد وجدت تيارات على اليمين والشمال تستعجل أو تستبطئ، وتطرح الأكثر أو الأقل، ولكنها في جملتها تسير مسار الوفد، في صلة السياسة بالدين، فما بالك تشرد عنها جميعًا؟ وبهذه التساؤلات المستنكرة تنشأ الريبة وتثور الظنون.

ثم يرد في هذا السياق المستريب، ذكر ما اطردت عليه هيمنة الملك على المؤسسات الدينية الرسمية، واستعانته ببعض كبار شيوخها في مواجهة حركتي الاستقلال والديمقراطية. ولا يبعد عن الذاكرة، أن الملك في عام ١٩٢٤ حرك المظاهرات من الأزهريين ضد حكومة الوفد في خضم صراعها مع الإنجليز، وأنه من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٢٦ دعا إلى إقامة الخلافة الإسلامية في مصر، ليدعم بها حكمه في مواجهة الحركة الوطنية والديمقراطية. والملك هو من هيمن على مشيخة الأزهر عندما تحقق له الانقلاب عام ١٩٣٠ . والملك فاروق هو من حاول هدم الوفد من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٤ مستعينًا بالشيخ المراغي شيخ الأزهر. وسانده في ذلك التيار الإسلامي الشعبي. كما يعلم كثيرون ما آلت إليه مشيخة الطرق الصوفية في هيئتها الرسمية العليا من مواقف مشابهة.

وفضلاً عن ذلك، فإن النموذج الذي طرح في أدمغة رجال الاستنارة والإصلاح وبناة النهضة المصرية والديمقراطية، والذي بدأ تنفيذه في الواقع مشروعًا للوطن المستقل الناهض، هذا المشروع كان أعد على صورة من صور المجتمعات الغربية، آخذًا من مؤسساتها ، مستهديًا بأبنية نظمها.

بهذا النظر المتكامل نظر العلماني الوطني إلى حركة الإخوان، على أساس من غربته الفكرية عنها. وتغذت هذه الغربة بسوء الظن في ضوء تجربة تاريخية عاشها لعلاقة الملك بالمؤسسات الدينية الرسمية. وفضلاً عن هذا السبب التاريخي، فثمة خلاف عميق بين وجهة كل من العلمانيين والإخوان، وتصور كل منهما لنموذج النهضة التي يريد بناءها في البلاد، وللمواد الحضارية التي تستعمل في هذا البناء، مما يضرب بينهما حاجزًا من الظلمة وعدم الفهم.

وبهذا النظر يمكن قراءة أول الفصلين الواردين بهذا الكتاب عن الإخوان.

وسيلحظ القارئ أني بدأت هذا الفصل عن نشأةالإخوان عام ١٩٢٨ ، في حين أن المجال الزمني للدراسة كلها يبدأ من عام ١٩٤٥ وينتهي في عام ١٩٥٢ ، وسبب ذلك أني عنيت ببحث متى تحولت الجماعة من جمعية دينية تدعو للإسلام إلى تنظيم سياسي . ولا غرابة في الرجوع إلى ما قبل الفترة المدروسة لاستجلاء أمر أو بيان أصل مسألة . وقد فعلت أمرًا مشابهًا في الفصل الخاص بـ «الحركة الوطنية وقضية فلسطين» . ارتددت إلى القرن الماضي لأرى متى اهتمت مصر بالمجال العربي ، وكيف اهتمت بقضية أخرى غير موضوعي «الجلاء» و «السودان» . ولكن ما يدعو للتأمل هو هذا «المشكل» الذي حاولت استجلاءه بالعودة إلى الماضي الأبعد من تاريخ الإخوان : متى تحولت من الدين إلى السياسة؟ هنا مثل واضح لأثر المفاهيم الفكرية للباحث في جمعه للمادة التاريخية . أساس المشكل أن الدين شيء والسياسة شيء آخر . فإذا رؤيت جمعية دينية تتخذ موقفًا مما يُعَدّ سياسة ، ثار «المشكل» : متى تحولت إلى السياسة؟ وكيف؟ هذا المنطلق ذاته للحديث عن الإخوان ، يحمل وجهة النظر تلك ، انفصال السياسة عن الدين وغرابة الجمع بينهما ، غرابة جعلت هذا الجمع مشكلاً يبحث .

ثم يلحظ القارئ في بدايات الفصل نفسه ، أنه يتتبع هذه النقطة ويهتم بالكشف عنها ، ويتحسس القرائن والأسانيد ، ويستدل من الحدث أو الواقعة عن «نية» التوجه السياسي .

هذا المشكل المتصور غير موجود في فكر الإخوان أصلاً . فالإسلام لديهم دين ونظام حياة شامل . ولا يثور في ذهن باحث من الإخوان مثلاً هذا السؤال : متى تحولت الجماعة إلى السياسة؟ كما لو كان في الأمر تعديل لمنهج أو كشف لمستور . إنما قام المشكل لدى المؤلف واقتضاه رجوعًا إلى الماضي سبعة عشر عامًا ، وذلك اتساقًا مع المنهج العلماني الذي انطبعت به الحياة السياسية منذ ثورة عام ١٩١٩ على الأخص . وانعكس في تلك المعالجة عدم تصور قيام علاقة منطقية وعضوية بين الدين والسياسة .

لا أريد أن أتتبع المكتوب في الكتاب على وجه التفصيل . حتى لا أثقل القارئ بالنقل والاقتطاف لعبارات في كتاب هو بين يديه . . وحسبي أن أشير إلى ما يؤيد

هذه النقطة في منهج تناول الكتاب لتاريخ الإخوان، في الصفحات من ١٢١ إلى ١٢٤ و ١٣٦، لأن ما ورد بها من عبارات يُعَدّ من المفاتيح الفكرية المهمة التي انطبعت بها الدراسة في هذا الصدد.

٩

صرت الآن أفهم ما يغفل عنه العلماني الوطني، وهو وضع المسألة من الناحية التاريخية، بالنسبة لمن الأصيل ومن الطارئ. فالعلماني الوطني يرى أن ابتعاد الدنيا عن الدين هو كبعد الأرض عن السماء، ويرى منهجه هذا من طبائع الأشياء. وهو في صياغته للحقائق التاريخية، لا يدرك أن نظرته تلك نبت وافد. وأنها وافد حديث. وأنها لم تفد قبل يومنا هذا بأكثر من قرن من الزمان. ولم تَنمُ في البيئة الفكرية الحضارية المصرية قبل مطلع القرن العشرين. ولم تتمكن وتكسب شرعيتها الوطنية قبل ثورة عام ١٩١٩.

وقد لا يختلف المختلفون في أن صلة الإسلام بنظام الحياة كان شرعة ومفهومًا سائدًا حتى بداية القرن التاسع عشر، وأن نهضتنا الحديثة تعود بدايتها إلى أوائل هذا القرن متمثلة في نظام محمد علي. وصلة الدين بالدولة كانت إرثًا شائعًا على مر القرون. وهي تتمثل في جانبين جوهريين: سيادة الشريعة الإسلامية نظاما للحقوق، وفكرة الانتماء السياسي للجماعة الإسلامية. كان الأمر هكذا حتى بداية القرن التاسع عشر. ومن ثم، فإن التعديل الذي جرى في هذين المفهومين إنما طرأ في مرحلة تالية لبداية ذلك القرن. وتؤكد نظرة العلماني الوطني، أن هذا التعديل وإن كان طرأ في القرن الماضي (التاسع عشر)، فقد لازم النهضة المصرية منذ بدئها في عهد محمد علي؛ فكان ذلك من أهم موجبات هذه النهضة ولوازمها.

على أن هذا النظر بطرفيه يحتاج إلى مداولة، من حيث بدء شيوع الفهم العلماني، ومن حيث مدى اتصال هذا الفهم بحركة النهضة ومدى لزومه لها، أي من حيث الوظيفة المؤداة. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى النقط الآتية:

أولاً: يربط البعض بين النهضة التي جرت على يدي محمد علي، وبين تقلص

سلطان الفكر الديني. ومما يستفاد منه ذلك، صراع الوالي مع بعض كبار الشيوخ ومعارضتهم لنظامه الضريبي ولتصفيته الأوقاف الدينية.

والصحيح في ظني أن تلك الخلافات قامت بين الطرفين حول سياسات الحكم. فكان الشيوخ المناهضون لمحمد علي يمثلون معارضة سياسية ظهرت في إطار المؤسسة الدينية. وهذا لا يفيد في ذاته مخالفة نظام محمد علي لما يمكن عَدُّه من النظم الإسلامية. إنما يفيد أن منهج اتصال الدين بالسياسة هو ما جعل المعارضة السياسية للحاكم تنشأ من خلال المؤسسات الدينية الفكرية. فلم يكن ثمة تيار مدني لا ديني يمكن للمعارضة السياسية أن تعبر عن نفسها من خلاله ضد سياسات الحاكم. وعمر مكرم رأس المعارضين، كان زعامة شعبية أكثر منه رجل دين. وأن مجانبة الحاكم للسياسة الإسلامية، لا تُستفاد من مجرد أنه كان يواجه معارضة إسلامية، لأن اختلاف السياسات في داخل النطاق الإسلامي الفسيح احتمال وارد، بل لقد قام كثيراً على هذه الصورة؛ إذ كان الإطار الإسلامي يضم الحاكم ومعارضيه معًا.

إن موقف نظام محمد علي من الإسلام، لا يُستفاد من الصراع الذي قام بينه وبين بعض شيوخ الدين. إنما يظهر هذا الموقف من النظر إلى مشروعه السياسي العام، ومشروع النهوض الاجتماعي والاقتصادي الذي قام بتنفيذه. هل كان هذا المشروع يتناقض مع المفاهيم الإسلامية، أم لا؟ وهل كان هذا المشروع الإحيائي الكبير مما للدين شأن به، أم أن الوالي شرع فيه عن مشرع آخر مخالف، على نحو ما صدرنا نحن في مشروع نهضتنا منذ عام ١٩١٩؟ ويستفاد ذلك من جانبين أساسيين، هما الموقف من الشريعة والموقف من الجامعة السياسية.

وفي هذا الإطار لوضع المسألة، يبدو لي أن أدق ما وصف به مشروع محمد علي، جاء على قلم شيخ المؤرخين المحدثين محمد شفيق غربال. يقول: «إن محمد علي بدأ وعاش وانتهى عثمانيًا مسلمًا. وإن مهمته كما حددها من أول الأمر إلى آخره، كانت إحياء القوة العثمانية في ثوب جديد». ويقول عن محمد علي: «كان خير من يعلم أن انفصام الوحدة العثمانية معناه تشتت قوتها ووقوع الأجزاء جزءا جزءا في حكم دول الغرب». ويقول: «لم تعرف أيام محمد علي إلا ثقافة

عربية إسلامية في كل مكان، أضاف إليها إعداداً فنيًا في أمكنة معينة». ويقول: «حمل أيضًا ذلك الجيل من الفلاحين المصريين أعباء تنفيذ المشروع الخطير، مشروع إحياء العالم العثماني. . .». وحتى حملة محمد علي السودانية يضعها الدكتور غربال في هذا الإطار الإسلامي، فيقول: «ينبغي أن نلاحظ هنا أن وصل فتوح محمد علي السودانية بمناطق النفوذ العثماني على البحر الأحمر، أضبط تاريخيًا وأدق، من وصل تلك الفتوح ـ كما يفعل المحدثون ـ بالفكرة النيلية البحتة». (كتاب «محمد علي الكبير». سلسلة أعلام الإسلام. أكتوبر عام ١٩٤٤).

هذا هو مشروع محمد علي السياسي. فلا يقال بسهولة إن تجربته أتت على تناقض أو مغايرة مع الإسلامية السياسية. ونحن نعلم أن النهضة التي قام بها هذا الحاكم في النظم الاقتصادية والاجتماعية وأبنية الحكم، كانت من وسائل تحقيق هذا المشروع. بدأ كل شيء لديه بالجيش، ثم تداعت أوجه الإصلاح والنهوض الأخرى. وكل ذلك خادم عنده لمشروعه الإسلامي العثماني. كما نلحظ أن بعثات محمد علي إلى أوربا، كانت تتجه في غالبها إلى ما يمكن تسميته وقتها بالصنائع، كالطب والهندسة. أما العلوم الإنسانية، فكانت البعثات فيها جد قليلة. ولا يبدو أن رغبة قوية بدت من الحاكم أو أنه استشعر حاجة ملحة في الاستفادة من هذه القلة القليلة. كما يُلاحظ اهتمام الوالي في تسليح جنده المصريين بالجانب الديني، والتأكيد على فكرة الجهاد في الدعوة بينهم، وتعيين الوعاظ لهم من الأزهر.

إن مأزق تجربة محمد علي، لم يرد من تناقض مشروعه السياسي مع الإسلام، فقد كانت الإسلامية هي وعاء حركته للنهوض. ولكن جاء المأزق من مورد آخر، وهو أنه كان حاكمًا يهمه دعم النظام، وكان متمرداً على الباب العالي يهمه تغيير الأوضاع. ومعالجة الأمور بهذين الطرفين بالغ الصعوبة. ومن ناحية أخرى، فقد اتبع هذا الحاكم في نهضته أسلوب إنشاء المؤسسات الحديثة جنبًا إلى جنب مع المؤسسات القديمة بغير امتزاج. وهو أسلوب نتج عن الانفصال العضوي للنخبة الحاكمة عن الجماهير، مما كان ميراثًا شائعًا منذ دولتي المماليك. وقد أدى هذا الأسلوب إلى عدم اختمار عناصر النهضة في الصنائع والفنون الحديثة مع التكوين الفكري والحضاري السائد. ومن هنا بدأت الفتوق والتهرؤات تظهر مع الوقت في اللحمة والسداة من نسيج الحضارة. ولم تجر عمليات الهضم والطرد لما علق

بالصنائع الوافدة من فكريات الغرب. والمظنون أنه كان يمكن أن يجري ذلك الهضم على مدى أطول من السنين، مع التفاعلات البطيئة على صعيد المجتمع كله. وقد بدأ ذلك يجري فعلاً بعد سنين من انكسار مشروع محمد علي. وبرغم هذا الانكسار، لولا الهجمة الاستعمارية التي عاجلت براعم تجدد الفكر الموروث، في الربع الثالث من القرن الماضي (التاسع عشر).

وعلى أي حال، فقد كان الأخذ عن أوربا في زمان محمد علي، يجري في نطاق ما نسميه اليوم «التكنولوجيا». وكان يخدم مشروعًا إسلاميًا سياسيًا. وبقيت على هذا العهد كل من الدولة والمعارضة، تصدر عن الوعاء السياسي الإسلامي الفسيح. وعندما احتدم الصراع بين محمد علي والسلطان، كان صراعًا ضد المؤسسة وليس ضد الجامعة، ضد الباب العالي وليس الدولة، بحسبانها تشخيصًا للجامعة.

ثانيًا: تفتق مشروع محمد علي عن بدء تكون الجماعة المصرية السياسية. ولكن للباحث أن يتأمل - في إطار إدراكه للمشروع الإحيائي العثماني لهذا الوالي - هل نمت المصرية السياسية، أي المصرية كانتماء سياسي وكجامعة سياسية، بسبب من نجاح محمد علي أم من فشله؟ إن منشأ المصرية في صنيع محمد علي، هو أن الرجل بنى القواعد العريضة لجيشه وجهاز دولته من المصريين. بدأ ذلك بعد حوالي خمسة عشر عامًا من ولايته. ولم يك اختياره للمصريين يشكل بهم تلك القواعد، لم يكن اختياراً قوميًا، ولا كان اختياراً يتعلق بمفهوم جديد لدى الحاكم عن الجامعة السياسية. والثابت أنه كان على حذر من هذا الاختيار في أول الأمر. ولكنها الممكنات التاريخية والسياسية هي ما وضع الرجل على هذا الطريق.

ثم كان هؤلاء المصريون هم من شب عودهم في عشرات السنين التالية، وتصاعد مدهم ليشكلوا حركة التمصير الواعي، في ظروف ما بعد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠، حيث انكسر مشروع محمد علي، وضرب الانفصال الفعلي والعضوي عن الدولة العثمانية على مصر، وانفرد الغرب بمصر وحيدة يكتسحها اكتساحًا. فجاءت حركة التمصير الواعي هذه بشعار «مصر للمصريين»، لتدفع

التغلغل الأجنبي، ولتقف في وجهه ووجه من فتحوا له الأبواب من الصفوة الحاكمة. وذلك كله خلال الربع الثالث من القرن التاسع عشر.

ولنا أن نتأمل، لو كان محمد علي نجح ودخل الآستانة وأقام نظام حكم شامل. هل كان سيُبقى جيشه ودولته مصريين خالصين، أم أن التكوين المصري استمر بسبب من انحصار حكم محمد علي في مصر وفشل مشروعه الكبير؟ لقد بدأ هذا التكوين المصري في إطار مشروع إحيائي عثماني. فلما انكسر المشروع بسبب التدخل الأوربي، بقي المكون يصنع صنيعه في هذا الإطار المضروب من العزلة.

فحركة الجامعة المصرية السياسية، لم تبدأ بدعوة إليها وفقًا لمفهوم نظري معين، ولا بوصفها جامعًا قوميًا، إنما جاءت حركةً وأثرا ترتب في المدى الطويل على إجراءات تمصير الجيش والدولة، وتصاعُد المصريين في تلك الأجهزة، في ظروف سقوط مشروع الإحياء العثماني وانحصار مصر بفعل السياسات الأوربية في حدودها الإقليمية.

وكذلك، فإن الجامعة القومية التي تحركت في مصر، جرت على مدى القرن الماضي (التاسع عشر) بغير عراك مع العقيدة الإسلامية، أو مع المفهوم الشامل لها. ولا يبدو أن المصرية ظهرت وقتها دعوةً للانفصال عن الجامعة الأشمل، لأن مصر كانت مفصولة فعلاً عن الجامعة الأشمل القائمة وقتها. كما لا يبدو أن الموقف الإسلامي ضاق وقتها بهذه الحركة.

ثم مع الثورة العرابية ظهرت «مصر المصريين»، شعاراً يواجه استبداد الخديوي والنفوذ الغربي المقتحم أرض الوطن. جاء هذا الشعار مكافحة للاستبداد والنفوذ الأجنبي معًا، ويتضمن فكرة الأخوة في الوطن التي صاغها رفاعة رافع. وهو لم ينطرح بوصفه شعار انفصال عن جامعة أشمل. ولم تتميز حركة «مصر المصريين» عن الوعاء العثماني في ذلك الوقت، إلا بأنها حركة مجاهدة للاستعمار والاستبداد، في وقت تراخت فيه الدولة العثمانية عن المشاركة في هذا الكفاح أو دعمه. وما يكون علق بالحركة الوطنية المصرية من ازورار عن الانتماء الأشمل، لم يجئ بسبب أن المصرية تتضمن في صيغتها الفكرية عنصر امتناع عن الانتماء الأشمل، إنما جاء بسبب أن الحركة الوطنية المصرية لم تجد في صراعها ضد الغزو الأجنبي، لم تجد عونًا فعالاً من كيان أشمل.

قصدت بهذه الإطلالة الإشارة إلى المصرية في صورتها الوطنية المكافحة، وفي مشروع نهضتها في القرن الماضي. فهي لم تصغ مفهوما للقومية يناوئ الإسلام، أو يرفض جامعته. وما بدا فيها أحيانا من انحصار إنما تأتى بسبب عجز الكيانات الأشمل عن مؤازرة هذه المصرية المكافحة، سواء كانت هذه الكيانات الأشمل قائمة فعلا، كالعثمانية أو محتملة الوجود تاريخيا كالعروبة.

ثالثًا: بدأت المحاكاة الحقيقية للغرب في مصر على عهد إسماعيل. وبفعل النفوذ الأوربي الذي ظل يتسرب إلى البلاد، والذي سمح له إسماعيل وسلفه محمد سعيد بالتوغل في كل مجالات النشاط. وكان لمرحلة الستينيات والسبعينيات في هذا الشأن دلالة جد واضحة. أتى الوافد الأوربي بطرق شتى، رجال مغامرون، ومؤسسات اقتصادية من بنوك وبيوت إقراض ورهونات... إلخ، وقروض للدولة كالأطواق الحديد، وبعثات تبشير تتحسس الطريق لتكوين أقليات مصرية تدين بالولاء للغرب وكنائسه. ثم المحاكاة في وسائل العيش وفي طرز المسكن والملبس وعادات الحياة، بما اقتحم البيئة المصرية اقتحامًا. وكانت النخبة السياسية الحاكمة في مصر مفصولة عن الجماهير. وقد انفصلت عضويًا أيضًا عن النخبة السياسية في دولة الخلافة منذ ضربت العزلة عن مصر بمعاهدة عام ١٨٤٠ . وبهذين الفاصلين فقدت كل مناعة في المقاومة الحضارية للوافد الأجنبي.

بالنسبة للبعثات، ففي حين كان محمد علي يرسل مبعوثيه من الرجال الناضجين الأقل استعدادًا للتقليد والمحاكاة، ذهبت الوفود على عهد إسماعيل من صغار السن الأقل منعة، ووصف عبد الله نديم هؤلاء على لسان أحد الآباء «ولدي توجه إلى أوربا وحضر يذم بلاده، وأهله ونسي لغته» (يراجع «الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل من ١٨٦٣ـ ١٨٧٩». د. صالح رمضان ١٩٧٧). وكان نديم يسمي ظاهرة المحاكاة تلك مرض الإفرنجي. ولفظ الإفرنجي كان شائعًا وقتها للدلالة على الأمراض السرية، وأراد النديم التشبيه والتورية.

مايهمنا من هذه العجالة أمران: أولهما، أننا في هذه الفترة حاكينا نماذج ولم نحاك فكرًا وعقائد. ولذلك كان يسهل التقبض والامتناع عن المحاكاة، أو يسهل الحكم على المحاكاة بالمروق؛ لأن معيار الاحتكام السائد في المجتمع بقي كما هو

تقريبًا . وحتى ما أخذناه من نظم في السياسة والإدارة، إنما أخذناه أساليب وتصميمات وليس فكراً ومعتقداً، وليس حتى نظمًا سياسية أو اجتماعية . وحتى دستور العرابيين، وضعته الثورة لا صدوراً عن أسس التفكير الغربي السياسي ونظرياته، ولكن أخذاً من الغرب لطرائق في التنظيم، على رجاء هيمنة المصريين على شئونهم ضد نفوذ الغرب واستبداد الخديوي؛ فهو تنظيم عملي يواجه ضرورة عملية. ولم تكن فكريات الغرب ولا نظرياته، قد تفشت في البيئة المصرية، ولا كانت تصلح بذاتها مسوغًا لاستقاء نظام ما، ولا كانت بعد صالحة في ذاتها لأن تكون معيارا للاحتكام والشرعية والتقبل الفكري.

وثاني الأمرين، أن الوظيفة الرئيسية للوفود الأوربي أو للأخذ من الغرب في تلك الفترة، كانت تتمثل في تهيئة البيئة المصرية للهيمنة الأوربية عليها، سياسيًا واقتصاديًا. كانت وظيفة استعمارية، وذلك حتى في التنظيمات التي أخذت فعلاً عن الغرب. والمثل الفذ على ذلك، إنشاء مجلس الوزراء الذي جرى في أول تشكيله إملاءً إنجليزيا فرنسيا للهيمنة على الدولة من دون الخديوي. وجاء التشكيل الأول لهذا المجلس برئاسة نوبار رجل المصالح الأوربية، وفيه وزير مالية بريطاني ووزير أشغال فرنسي. كما أن ما يسمى بالإصلاح القضائي الذي تغير به النظام القانوني كله، وأُخذ فيه بالتقنينات المنسوخة عن النظام الفرنسي، هذا الإصلاح بدأ بالامتيازات الأجنبية، ثم المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥، ثم المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ . وهذا التتابع يظهر حقيقة الأمر وآليات الحركة والسبب الأجنبي للأخذ عن النظم القانونية الفرنسية. ومع تقدير كل ما كانت البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية المصرية تعانيه، فقد كان السبيل الطبيعي للإصلاح هو إصلاح «القائم»، لا خلعه واجتثاثه، وكان التحديث يعني تطوير «الموجود» وليس إدخال أنماط مغايرة.

تلك كانت الوظيفة الأساسية للوفود الأوربي بمعناه الشامل. أما الحركات الوطنية لمقاومة الاستعمار الأوربي ونفوذه، فقد كانت في تلك الفترة تصدر في الأساس عن الفكرية الإسلامية وعن معايير الاحتكام والشرعية القائمة على أسس من هذه الفكرية، أيّا كانت النماذج التنظيمية التي رأت استعارتها من النظم الأوربية على نطاق كان محدوداً وقتها.

وفي كلمة أكثر تبسيطًا، كانت النهضة الوطنية تصدر في الأساس عن قاعدة إسلامية، وكان الاستعمار وحلفاؤه المحليون أوربيين في الأساس. وبقي الإسلام متصل الأواصر بنظام الحياة على مدى القرن التاسع عشر، يقوم غير غريب عنها وإنما ينتشر في خلاياها. وتركزت حركات مقاومة الاستعمار وحركات التجديد والنهضة، أكثر ما تركزت، في مثل دعوات الأفغاني ومحمد عبده.

رابعًا: في خواتيم القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بدأ الفكر الغربي يروج متمثلاً في نظرياته السياسية والاجتماعية والفلسفية. لم يعد الأمر تنظيمًا أو نمطًا يؤخذ، أو مطلبًا يستعار، ولكنه صار مذاهب ونظريات وأدبًا وشعرًا... إلخ. صار أساسًا نظريًا وعقليًا ووجدانيًا متكاملاً. هنا لم يعد الأمر أمر محاكاة في بناء بيت أو أسلوب حياة، أو في تأسيس نظام، أو استعارة لأسلوب أو رتقًا لفتوق. ولكنه صار إنشاء لأرض حضارية وفكرية جديدة، وغرسًا جديدًا بمعايير جديدة، وأسسًا جديدة للتقويم وأنماط التفكير.

كانت المشارع الأساسية لذلك ثلاثة: الأول، المدارس الحديثة على وفق مناهج دانلوب المستشار الإنجليزي في وزارة المعارف، وكذلك مدارس الإرساليات التبشيرية والأجنبية. والثاني، جماعة المقطم والمقتطف ومن تحلق حولهما من مفكرين. والثالث، جماعة صحيفة «الجريدة» ومن لف لفهم، ثم حزب الأمة. وكل تلك الجهات يعرفها قارئ التاريخ المصري: إما أنها تصدر عن سياسات انجليزية وأوربية صريحة كدانلوب وأصحاب المقطم والمقتطف، وإما أنها تصدر عن فئة مصرية ذات روابط قوية بالسياسة الإنجليزية وبالتوجه الأوربي عامة كحزب الأمة.

على أن كل ذلك كان يجري على أرض فكرية وبشرية وسياسية تشبه «الأحياء الغربية» التي تنشأ على حواف المدن القديمة، تنشأ متميزة بذاتها وشبه معزولة وغير مندمجة. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الدعوات كان لها في ذلك الوقت وظائف سياسية، أو تصدر عن جهات ذات وظائف سياسية لها وجه اتصال بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول الأوربية والنزلاء الأجانب في مصر.

لذلك نلحظ أن صحيفة اللواء والحزب الوطني، اللذين أنشأهما مصطفى كامل في ذلك الوقت، كانا ينزعان في مقاومتهما للإنجليز منزعًا إسلاميًا. ويبدو ذلك

جليًا في موقف هذا التيار من الجامعة الإسلامية، وفي أسلوب تصديه لقضايا المجتمع ووجهته في التحديث.

إن العلماني الوطني من أهل جيلنا الحاضر، يرى تناقضًا لا يستطيع حله، بين وطنية الحزب الوطني السياسية والاقتصادية، وبين منهج الحزب ومنهج مفكريه المحافظ من قضايا المجتمع، كقضية المرأة مثلاً. ويرى تناقضًا آخر بين وطنية الحزب وبين رؤيته لدولة الخلافة. كما أن هذا العلماني الوطني يرى تناقضًا لا يستطيع حله، بين الرجعية السياسية والاقتصادية لحزب الأمة (والأحرار الدستوريين من بعده) وبين دعوته ودعوة مفكريه للتحديث بالمعنى الغربي للكلمة. والواقع أن التناقض هنا لا يقوم - ولم يقم - في مواقف تلك التيارات، وإنما يقوم في موقف العلماني الوطني نفسه، وفيما يتخيله من صلة غير منفكة بين علمانيته وبين وطنيته. وبهذا التصور يقيم معيارًا غير واقعي وغير تاريخي، ويختلط الواقع في بصره عندما ينظر إلى الحقيقة التاريخية. ولا يبدو لي أن هذا التناقض المقول به قد ظهر لدى المعايشين لفترة أوائل القرن العشرين على الصورة التي نحسها اليوم. إنما ظهر من بعد في إدراكنا للحقيقة التاريخية، بسبب موقفنا نحن الآن ومعاييرنا الحالية في قياس الأمور، وإسقاطنا نحن رؤيتنا العلمانية على وقائع التاريخ.

أردت بهذه الملاحظة القول - مع شيء من التبسيط - إن الفكر الغربي بوصفه نظريات سياسية واجتماعية، ومعيارًا للاحتكام ومصدرا للشرعية، بدأ ينغرس في التربة المصرية وينمو فيها، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ولكن جرى ذلك في نطاق البيئات والقوى السياسية ذات الروابط - المختلفة الدرجات - بالمصالح الأوربية في مصر، وأن الوطنية المصرية استمرت وقتها، ذات طابع أو صلة بالإسلامية السياسية.

والمهم، أنه ليس من الصواب قط، القول بأن الإسلامية السياسية كانت بعيدة أو شاردة أو غريبة عن نظم الحياة، وقضايا السياسة حتى ذلك الوقت.

خامسًا: مع ثورة عام ١٩١٩ وظهور الوفد، تبدل الموقف. لم يحدث التبدل بسبب الثورة من حيث هي ثورة، ولكنه حدث بسبب أن الثورة قامت في وقت كانت عناصر التغريب السابق الإشارة إليها قد اختمرت فيه، وأثمرت شتلاتها في

التربة المصرية عبر السنين، وبسبب التغير الكبير الذي طرأ في الأوضاع السياسية العالمية بعد حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ .

لقد انهزمت الدولة العثمانية ـ دولة الخلافة الإسلامية ـ في الحرب، ولقد آذنت شمسها بالغروب، بعد طول احمرار، وتمزقت أرضها بين الجيوش المتحاربة، وانبعثت حركة المقاومة هناك حركة تركية، ما لبثت أن فصلت الدين عن الدولة في عام ١٩٢٢، ثم ألغت الخلافة رسميًا في عام ١٩٢٤ .

وفي مصر، أنتج ذلك أخطر ما أنتج، أن تيار الوطنية الإسلامية لم يعد يجد جماعة أو كيانًا أشمل يدعو لربط حركته المصرية به. وكان هذا من الأسباب ـ فيما يبدو لي الآن ـ التي رجحت انطباع الوفد بالطابع المصري الإقليمي، والتي جعلت حزب الثورة يميل بالمصرية بعيدًا عن طابع الحزب الوطني وقريبًا من حزب الأمة.

ومن جهة أخرى، كان قد شب جيل من الشباب صُبَّت عقوله على وفق القوالب الفكرية التي روَّجت لها مؤسسات التغريب. فضلاً عن انزراع المؤسسات الحديثة الفكرية والتنظيمية، سواء في التعليم أو في النظام القانوني أو في غيرهما من مؤسسات المجتمع.

كان الوفد ـ في تقديري ـ قائد حركة الكفاح العتيد الطموح ضد المحتلين، ومن أجل استقلال مصر. وانضمت إليه خلال الثورة الغالبية الكاسحة من المصريين، شبابًا وشيوخًا، مسلمين وأقباطًا، مدنيين وأزهريين... إلخ. وهذا الوفد لم يرفع شعارًا علمانيًا، بل كان حريصًا في بدايته على استمالة الشعور الديني السياسي. على أنه من ناحية الممارسة العملية كان ذا منزع علماني، يبتعد عن التوجه الإسلامي في صوره التطبيقية، ويبتعد تمامًا عن أي دعوة لانتماء مصري أشمل، عربيًا كان أو إسلاميًا. وكان هذا ما ظهر به في السياسة والفكر؛ ظهر تيارا يمكن تسميته «بالعلمانية الوطنية». ظهر تيارا مؤثرا فعالا من جيل المصريين الوطنيين أبناء المؤسسات الحديثة ذات المناهج الوافدة. وظهر في ظرف تاريخي خلت فيه الأرض من أي مؤسسة تجسد للمصريين انتماء أشمل، عربيًا كان أو إسلاميًا. وهنا انشطرت الوجهة المصرية، والتفت الطموح المصري من الشرق إلى الغرب، يختار

من أنساق الغرب أسس نظرته للاستقلال والنهضة، ويستلهم الغرب في تصور مدينته الفاضلة.

ظهر لدى هذا الجيل، مشروع النهضة المستقلة، لا أقول معارضًا للإسلام، ولكن أقول إنه يتبنى معايير الاحتكام الغربية، ويترسم أنساقه ويقررها ويُجري تنفيذها، بعيداً عن معايير الشرعية والاحتكام الإسلامية وغير متصل بها ولا وارد منها.

وفي هذا السياق الزمني، يلاحظ أن دعاة العلمانية والمذاهب الغربية، لم يعودوا أمثال شبلي شميل وفرح أنطون، وآل نمر. بل صاروا أمثال طه حسين وعلي عبد الرازق في كتابه الشهير، ومحمود عزمي في صحيفته «الاستقلال»، ومنصور فهمي في مرحلته الأولى خاصة. ومن ثم، فإن النظر الفكري المعارض لاتصال الإسلام بنظام الحياة وبالدولة، كان قد انزرع في البيئة المصرية الإسلامية نفسها وأورقت بفروعه أشجار مصرية. وظهر ذلك أظهر ما يكون منذ عام ١٩٢٤ بعد أن كانت الخلافة قد ألغيت وتحولت من رابطة انتماء تاريخي، إلى شعار يلعب به ملك صغير (الملك فؤاد) ضد معارضيه السياسيين. وبعد أن تحولت ثورة عام ١٩١٩ من المد الشعبي الفسيح الفائر، إلى نظام سياسي شبه مستقر في ظل دستور عام ١٩٢٣ . وبعد أن رفعت راية العلمانية في تركيا، وبدأت حركات التبشير ودعاوى التغريب تنشط في مصر والبلاد المجاورة كلها، وقد أسكرها نشوةً وثقةً هذا التبدل الكبير الحادث.

حاولت أن أوضح هنا بعضًا من الظروف التاريخية التي ظهرت فيها الوطنية العلمانية، والزمن التقريبي لهذا الظهور. ففي هذا الوقت على التقريب، لم تعد العلمانية ولا فكريات الغرب محض شجيرات وافدة في أصص، ولكنها صارت مغروسة في الأرض المصرية. ولم يعد ذووها أشبه بالجاليات الأجنبية، إنما صاروا من أهل البلد آباء وأبناء. ولم تعد وظيفة ذلك كله مقصورة على صلاته بالمصالح الأوربية، إنما آل قسم منها إلى مكافحة تلك المصالح. وهذا ما أكسب هذا القسم وفكرياته شرعية الوجود في البيئة المصرية.

على أنه يمكنني الزعم أن هذه الظاهرة حادثة غير قديمة. أحدث كثيراً مما يتصور

العلماني الوطني نفسه. ولا حق لوطني علماني أن يزعم لنفسه وجوداً أكثر شرعية أو أصالة من غيره.

سادساً: في هذا السياق، وفي عام ١٩٢٨ على التحديد، بدأت الدعوة الإسلامية تتبلور في مناهج وأبنية تنظيمية. لم يكن قد بقي من الأبنية السياسية القائمة ما يمكنه أن يعبر عنها أو يتمثلها. ولم يعد الحزب الوطني بعد عام ١٩١٩ يصلح وعاء يتسع لمثلها. كما أن إلغاء الخلافة صار أوجب على الدعوة الإسلامية به أن تبدأ من واقع غير الواقع الذي كان الحزب الوطني يعمل فيه. وبدأت تلك الدعوة تبني مناهجها وأنظمتها المستقلة، بمؤسسات تؤكد على مقاومة الوفود وعلى ترسيخ الفكرية الإسلامية. فتأسست جماعة الشبان المسلمين، ثم لحقتها جماعةالإخوان المسلمين في عام ١٩٢٨ .

وهنا يمكن ملاحظة أن الدعوة الإسلامية ظهرت في ذلك الوقت بوصفها دعوة لاسترداد الأرض المفقودة، أو الأرض المغزوة بالمعنى العقائدي الحضاري السياسي. ولذلك ظهرت بوصفها دعوة لمطلق الإسلام. لم تكن أي حركة إسلامية من قبل، تتسمى هكذا باسمه العام الشامل، وتدعو للإسلام مطلقاً وعاما، وتوجه دعوتها تلك إلى المسلمين، سواء في القرن التاسع عشر أو فيما قبله. ونحن نسمع عن السنة والشيعة والمعتزلة والأشاعرة والخوارج والصوفية وأهل الشريعة وأهل الحقيقة، وعن الوهابية والسنوسية والمهدية، وغير ذلك من الحركات الفكرية والسياسية والاجتماعية. لم تتسمَّ أي منها باسم الإسلام نفسه، لأن أيّا منها لم يكن يختص بالإسلام، ولا يصدر عنه في مواجهة غيره في الأساس. ومن قاوم منها غزواً أجنبيّا إنما قاومه في الأساس بوصفه قتالا عسكريا أو ثورة، ولم يواجهه بوصفه غزوة فكرية سياسية عقائدية. فلما وفد الوافد الأوربي وعمل على إقصاء الإسلام من العقول والأرواح والنظم، ظهرت الدعوة إلى مطلق الإسلام متسمية باسمه العام.

وتلاحظ السرعة النسبية التي انتشرت بها الدعوة الإسلامية على مدى الثلاثينيات. وهذا فيما يظهر يدل على تشوق شعبي جماهيري لها. وقد شكلت بعيدة عضويّا عن النخب الحاكمة، من أهال ومن جمهور مصري قح بالمعنى الشعبي

للكلمة. وهذا يشير إلى عنصر ضرورة أوجبت وجودها، ويفسر الانجذاب السريع لها. وبدا ذلك يجري بعد نحو أربع سنوات فقط من كسب العلمانية معركتها في العالم العربي الإسلامي وفي مصر على ما سلفت الإشارة إليه.

لم يكن التيار الإسلامي إذًا، تيارًا شاردًا، ولا طارئًا، ولا وضعًا يتجافى مع أصل آخر. إنما كان هو الأصل، ثم بدأ التضييق يأخذ عليه السبل، وانطمر سنوات قليلة ليعود من جديد. وهو لم يكن بعيدًا عن السياسة. بل كان هو المورد الوحيد على عهد محمد علي، ثم كان تيار النهضة الوطنية الوحيد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واقتصر على الأخذ بالنظم والأبنية التنظيمية من الغرب، دون الأطر الفكرية والنظرية. ثم كان مندمجًا في التيار الوطني الأساسي في بدايات القرن العشرين. ولم يتميز عنه التيار الوطني إلا بعد ثورة عام ١٩١٩، بظهور الوطنية العلمانية. ولم تنكسر شوكته السياسية إلا من عام ١٩٢٤ تقريبًا.

وإزاء هذا الوضع، لا تقوم حجة تاريخية لقائل: ما خطب هؤلاء الذين ظهروا في عام ١٩٢٨؟ إن كانوا طلاب استقلال، فهم قلما يتميزون عن طلاب الاستقلال «السابقين» الذين ابتعدوا بالسياسة عن الدين.

١٠

على هذا المنوال، يمكن فهم الوضع التاريخي للحركة الإسلامية في مصر. ولا ينبغي النظر إلى ظهورها في أواخر العشرينيات بوصفه ظهورًا طارئًا. فهناك نوع من الاستمرارية التاريخية يفسر انبعاثها في هذه الفترة.

ويمكن ملاحظة أن فترة ظهور الإخوان كانت فترة توجه إسلامي عام. آية ذلك ظهور الشبان المسلمين ثم الإخوان. وآيته بدرجة ما ظهور مصر الفتاة. ولم يدعُ حزب مصر الفتاة إلى دعوة إسلامية خالصة، ولكنه كان واضح التأثر بهذا التوجه، ونما هذا التأثر حتى بلغ قمته في عام ١٩٤٠، ثم انحسر قليلاً، ولكنه لم يفارق الحزب قط. ويلحظ هذا التوجه في أعمال الأدباء والمفكرين أيضًا. ودلالة ذلك أن الأمر لم يكن مقصورًا على حركة الإخوان بوصفها تنظيما مفردا أسسه زعيم فرد، برغم أن حركة الإخوان بطبيعة الحال كانت أقوى الحركات وأكبرها دلالة.

ومفاد ذلك وجوب السعي، في معرفة أسباب نشأة الإخوان، إلى تفهم أسباب هذه الظاهرة العامة. ولا يكفي التنقيب عن أسباب خاصة قد يرى الباحث أنها لابست ظهور تنظيم محدد. وفي عجالة، تبدو لي تلك الأسباب العامة، في أنه بعد حلول الوفد محل الحزب الوطني في قيادة الحركة الوطنية، لم يعد للإسلام تعبير سياسي بالدرجة المعقولة. فضلاً عما أسفرت عنه ظروف ما بعد الحرب العالمية من إقصاء شبه عام للإسلام السياسي. وما ترتب على إلغاء الخلافة وضياع الدولة العثمانية، من اقتسام البلاد العربية الإسلامية وإرث الدول الغربية لها، مما استوجب البحث عن وعاء جامع لحركات التحرر والمقاومة، وما ترتب على نظام كمال أتاتورك من خروج تركيا نفسها عن الحوزة الإسلامية بخطوات بالغة الغلو في التغريب. ثم ظهور قضية فلسطين التي لفتت أنظار المصريين إلى وثيق روابطهم بها من حيث الإسلام والعروبة. ثم مقاومة النزعة التغريبية التي مدَّت أطنابها في مصر، خصوصا بعد ظهور التيار العلماني الوطني واكتسابه شرعيته الوطنية في ثورة عام ١٩١٩. ووجد الاتجاه الإسلامي في نمو نزعة التغريب ما يفت في عضد الهوية الشعبية المصرية المكافحة ويضعف قوة الانتماء والتماسك.

ويمكنني الاستطراد هنا والقول، بأننا اليوم (وفي ظروف وملابسات الساعة عند إعداد هذه المقدمة)، أكثر قدرة على إدراك مدى التدمير الذي يلحقه تدفق موجات التغريب، على هويتنا وشعورنا الجماعي وروح الانتماء فينا، مما من شأنه أن يصيب قضية الاستقلال والتحرر بأعظم الخلل. وعلينا أن نلاحظ حرص الاستعمار دائمًا على زرع ثقافته وأنماط فكره وحضارته ولغاته فينا، وشغفه بإحلال كل ذلك محل ما لنا وما ورثناه، وبتغييب وعينا التاريخي. لقد عقد الاستعمار عزمه على أن يكون حاكمًا لشعوبنا. ولابد من جامع يجمع الحاكم والمحكوم، ولا يستقر لحاكم سلطان إلا بهذا الجامع. وهنا يؤدي نشاطه الثقافي دوره الحاسم في تغيير العقول والقلوب منا. إنه يُلحقنا به سياسيّا واقتصاديا، وعليه لاستدامة ذلك أن يُلحقنا به فكريّا وحضاريّا. وهذا ما يعبر عنه البعض بالاستعمار الفكري والحضاري.

وأهمية هذا الأمر أن صراعنا مع الاستعمار، لا يتعلق فقط بشيء خارج ذواتنا. فنحن بوصفنا جماعة بشرية موضوع للصراع، ولسنا طرفًا فيه فقط. وطلبة الاستعمار ليست أرضًا لنا جرداء منا، ولكن طلبته، هي نحن البشر وما نملك.

وأي حركة للمقاومة لدينا ليس من شأنها أن توجد وتنمو، إلا أن تستند إلى تميز وثيق لنا في الهوية والانتماء، أي أن ندرك ذاتنا الجماعية في تميزها واستقلالها. ولا يتأتى لنا ذلك إلا بإدراك أكيد لتاريخنا المتميز، ولمجمل الموروث الفكري والحضاري فينا.

نحن نلاحظ على مدار عشرات السنين السابقة، هذا الجهد الدءوب الذي قامت به وتقوم، المؤسسات الثقافية الاستعمارية في بلادنا، تروج لمفاهيمها وتطمس كل تميز فكري وحضاري لنا، وتعمل لطمس ماضينا وتفريغنا منه. كما نلاحظ خطورة هذا الاستعباد الثقافي، فيما شاهدناه من تجارب استقلالنا الأخيرة في الخمسينيات من القرن العشرين. فبرغم أنها تجارب بنيت على قاعدة سياسية واقتصادية مستقلة، فإنها آلت بنا عند أول اختبار لها، إلى نوع من الضياع أمام الهجمة الاستعمارية التي عاودتنا. وفي ظني أن سبب هذا الضياع يعود فيما يعود، إلى أن هذه التجربة، برغم كل حذرها من الغرب، أقامت مشروع نهضتها على صورة اقتبست من نماذج مجتمعات الغرب، سواء المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية.

أنا أدرك أن هذه النقطة لا يكفي فيها قول مرسل كهذا. على أني في ذكرها لا أقصد إلقاء مسئوليات على قادة بعينهم، وأدرك ما كان عليه قادة الاستقلال من حذر تجاه الغرب بشطريه الرأسمالي والاشتراكي، ولكن النخبة الحاكمة في مجموعها، وبما تشمله من عناصر فنية ومهنية وثقافية في أجهزة الدولة، كانت شيئًا مغايراً. وغلب على الكثير من عناصرها طابع التوجه للغرب وتقليده، وتركز حوار الستينيات تقريبًا في المفاضلة بين نموذجي الغرب، الرأسمالي والاشتراكي. وتركزت الرؤية في جانبين فقط من جوانب الصراع الذي نخوضه، الصراع السياسي ضد الاستعمار، والصراع الاجتماعي بين الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتباينة. وغاب تقريبًا الضلع الثالث من أضلع هذا الصراع، وهو يتعلق بالمجال العقائدي بين الوافد والموروث.

لقد صرت الآن أفهم، ما لم يواتني فهمه في الستينيات واضحًا، عندما أعددت هذا الكتاب. وهو أن ثمة أصلا عاما ومهما، في تحديد الخريطة الاجتماعية السياسية في مصر، وتعيين السياق التاريخي لمصر منذ القرن الماضي. هذا الأصل

هو أن حركة التاريخ المصري وحركة المجتمع في أي مرحلة، لا تأتي فحسب من الصراع بين الحركة الوطنية والاستعمار، ولا من الصراع الاجتماعي بين الطبقات ذات المصالح المتباينة. ولكنها ترد كذلك من الصراع العقائدي بين الوافد والموروث. وقد حاولت إيضاح تصوري العام لهذه النقطة في مقال نشر بعنوان «ثلاث ملاحظات عن الحركة الديمقراطية» في الكتاب الثاني من مختارات الفكر المعاصر[1]. ولا وجه لتكرار القول هنا.

١١

ويتعين ملاحظة أمر مهم، فقد أكدت في فَصلي «الإخوان...» في هذا الكتاب، على خصيصة الغموض في برامج الإخوان السياسة والاجتماعية. ودار الفصل الأول حول نقطتين: أن الإخوان تنظيم سياسي أو أنه آل إلى ذلك، وأنه اتشح بغموض الهدف بحيث صار ذا حركة طليقة شاردة عن الخضوع لمعايير الاحتكام السياسية السائدة. وتنظيمهم بذلك يثير القلق فيما عسى أن يسعى إليه أو تئول إليه الأمور، إن قويت شوكته أو أمسك بمقاليد الأمور. ولقد تردد هذا الوجه من النقد كثيراً على أيدي معارضي الإخوان من الكتاب أو المؤرخين.

هذا الوجه للنقد تعرض لدفعه الدكتور محمود أبو السعود في مقدمة ترجمته لكتاب ريتشارد ميتشل «الإخوان المسلمون» (التي اشتملت في حواشي الكتاب على تعليقات أيضًا للأستاذ صالح أبو رقيق). قال صاحب المقدمة: إن هناك من يتحدى الإخوان بأنهم «لم يقدموا للناس فكرًا واضحًا يبين للناس كيف يتعاملون في حياتهم الاقتصادية أو كيف يكون نظام الحكم...». ثم رد على هؤلاء قائلاً: «قد يكون للسائل حسن النية بعض العذر في ذلك. إذ مضت حقبة طويلة من الزمن عاشتها الأمة الإسلامية بعيدة عن حضارتها وعن صحيح حكم إسلامها. ثم أعقبتها حقبة أخرى خضعت فيها هذه الأمة العزيزة لذل الأجنبي غير المسلم.... ثم نقلت تلك الحضارة إلينا ـ إن طوعًا وإن كرهًا ـ وأصبحت جزءا من حياتنا المعاشية... فوهم البعض أنه لا معدى عن الأخذ بالمذهبيات الأجنبية التي نشأت فيها تلك الحضارة...».

---

(١) (صدر عن دارابن رشد في بيروت ودار الفكر المعاصر في القاهرة).

وفي هذه النقطة صرت أفهم ما يلي: إذا كان السؤال: «متى توجه الإخوان إلى السياسة؟» يعكس لدى السائل توجهًا علمانيًا، كما سبق أن أوضحت، فإن الحديث بعد ذلك عن «غموض» دعوة الإخوان يعكس الغفلة عن واحد من أهم جوانب الصراع الدائر في بلادنا، والذي يساهم مع غيره في رسم حركة التاريخ، وهو الصراع العقائدي والحضاري بين الوافد والموروث. وقد صرت أتصور أن أي باحث في تاريخنا الحديث، وأي محلل للأحداث السياسية المعاصرة، إنما يضل عن الصواب، إن لم يدخل في حسابه هذا النوع الأخير من الصراع. وصرت أتصور أن الأخذ بهذا الجانب في الحساب، تتوارى معه وتخفت مشكلة «الغموض» و «نقص البرامج»؛ أي تئول إلى سياق يمكن فيه فهمها، دون الانزلاق إلى هذه الدهشة المستريبة والتنكر المخاصم.

حقيقة لم يطرح الإخوان برنامجًا محدداً، عن البناء السياسي أو الدستوري أو الاقتصادي، ولعل أدبياتهم في هذه الأمور تراوحت وتباينت، ولكن فهم دعوتهم بحسبانها دعوة للاستقلال العقائدي والحضاري، يثبت لها هدفًا يمكن به تناولها بمثل ما نتناول حزب الوفد عندما وضع هدفه استقلال مصر وسكت، فلم يحدد تصوراً اقتصاديًا أو اجتماعيًا في برنامجه. نحن نقول: إن الوفد بهذا الهدف قد وضع لبلاده برنامجًا عامًا رآه كافيًا لمواجهة ما تصوره قضية القضايا. وإذا كان هذا الهدف العام عند البعض غير كاف، فهو لدى الجميع هدف له من الجدية والاعتبار ما لا يسمح لشاك أن يميل به إلى الظن والريبة، مادام يظهر صدق الداعي في دعوته إليه.

وبالمثل، يمكن النظر إلى الدعوة الإسلامية بحسبانها ترنو إلى الاعتراف العام الشامل بتطبيق حكم الإسلام، من حيث كونه انتماء سياسيًا وامتثالاً لما يقرر للحياة من نظم. ثم بعد ذلك، أو في هذا الإطار، يمكن أن يجري الاتفاق أو الاختلاف في طرائق تطبيق تلك الأحكام وفي تبين شعابها. فليست عمومية الدعوة مما يشكل وجهًا للنقد في هذه الحالة، ما دامت تتبنى مطلبًا جاداً ويصدق سعيها بشأنه. وقد سبقت الإشارة إلى أن الدعوة إلى مطلق الإسلام لم تثر على هذا النحو العام، إلا في ظروف ما لقيت مجتمعاتنا من تحد حضاري وعقائدي عات. وبهذا يستقيم المعنى وتظهر في ظني الدلالة الحقة.

ويمكن ملاحظة أمر ثان، يتعلق بما ورد بالفصل الأول من حديث عن أولوية مطلب الخلافة لدى الإخوان على مطلب الاستقلال الوطني. إنني من هذه الأجيال التي انحدرت من المؤسسات المصرية الحديثة، في التعليم والعمل والفكر، ومن هذه الأجيال التي رأت في المصرية وعاء الاستقلال، وفي المؤسسات الحديثة وعاء النهوض والتقدم. فلما ضاقت المصرية بمشروع الاستقلال والنهضة، اتجهوا إلى العروبة: بردتها أرحب، وقد حيكت من النسيج الذي حيكت منه المصرية.

هؤلاء اعتادوا النظر إلى الخلافة في صورتها التي كانت عليها منذ القرن التاسع عشر: سياج واهن متهاو، تخللت المصالح الأوربية منافذه، وجرت منها كالسموم في أنحاء المجتمع العربي والإسلامي. وفي المقابل، جرت حركات مقاومة الاستعمار وثوراتها في إطار الحركة القومية؛ فبدت دعوة الخلافة لدى هؤلاء، دعوة غير لصيقة بمقاومة المحتل. وفي إطار الملابسات السياسية المصرية، كان الملك فؤاد قد سبق أن روج لهذه الدعوة لينتكس بها على كل ما انتزعته الحركة الوطنية والديمقراطية من نفوذه.

بهذا المنطلق، غابت نقطة مهمة، هي أن الدعوة إلى الخلافة جرت في الثلاثينيات، في مواجهة الهجوم الغربي الشامل على بلادنا، وبخاصة فلسطين، وفي مواجهة التقسيمات السياسية التي فرضها الاستعمار. وفي هذه الظروف ليس من شأن دعوة الخلافة أن ترنو إلى إقامة كيان من نوع ما آلت إليه الدولة العثمانية في نهايتها. يؤكد ذلك أن المنادين بها ليسوا حكامًا ولا ممن لهم صلة عضوية بالهيئات الحكومية أو الاستعمارية. هم في مجملهم شباب يدعو لحركة واسعة تنشر التوحد الشعبي الشامل. وهي دعوة توحيدية تواجه تفتت العرب والمسلمين، الذي أسلس قيادهم للاستعمار الأوربي والغربي عامة. فاختلفت طبيعة الدعوة في الثلاثينيات من حيث سياقها التاريخي ووظيفتها. وكان يلزم فهم أن الخلافة في مثل هذه الظروف، وبالنظر إلى الوطن العربي والعالم الإسلامي كله، هي شعار توحيد ومواجهة مع الاستعمار. وهو من حيث كونه شعارًا إسلاميًا سيدفع بالضرورة ضد المشروع الصهيوني وضد الهيمنة الغربية، ولن يكون الإسلام قوة جهاد إلا أن يجري سياسيا في إطار حركة شعبية.

كما كان يلزم ملاحظة أن الحركة العربية في صورتها المكافحة، تتواكب ولا تتعارض مع الدعوة الإسلامية السياسية، من حيث الامتزاج التاريخي للمكونات الحضارية لهما، ومن حيث اتفاقهما في الحركة التوحيدية والاستقلالية، ومن حيث مواجهتهما للأعداء أنفسهم.

وأمر ثالث يتعلق بمطالبة الحركة الإسلامية بتطبيق الشريعة الإسلامية. وقد يواجهها البعض منا متسائلين: لماذا الشريعة؟ أهذه معركتنا؟ إن نظرتنا إلى النظام التشريعي تتعلق بمدى ما يكفل من عدالة وحرية أو ينحاز إليه من استبداد وجور، سواء كان مصدره الشريعة أو النظام اللاتيني. ويثير البعض الهواجس إزاء مطلب تطبيق الشريعة، بمقولة إنه يحرف المشكلة من مجال الظلم والاستبداد إلى مجال المصدر التاريخي للنظام. ويقول البعض: هب أن النمطين التشريعيين على مستوى واحد من حيث مضمون القاعدة القانونية، فنحن قلما نصرف الجهد في تغيير الهياكل القائمة والعودة إلى الشريعة.

انعكس هذا المنطق في الفصل الأول من فصلَي «الإخوان» بهذا الكتاب. وهو منطق يشيع بين العلمانيين الذين يقفون وقفة حياد، وعدم التفهم لموضوع الصراع العقائدي والحضاري بين الوافد والموروث، ولا يفرقون بين الأصول التاريخية والحضارية لبلادهم وبين ما أدخله الغزاة عليهم من قيم وفلسفات. ومع أنا درسنا وندرس الشريعة الإسلامية دراسة لا بأس بها بكليات الحقوق، فإن المعول عليه من حيث الغلبة في مناهجها القانونية، هو التقنينات السارية الوافدة من الغرب ومن فرنسا خاصة. وقد خرجت منا وتخرُج البعوث من أجيال عدة إلى فرنسا تتلقى علوم القانون. ويتعمق العالم منا بالرجوع إلى المجموعات الفرنسية أحكامًا وقوانين وفقهًا. ويتدرب الطالب على أن تاريخ قانونه يعود إلى الرومان ثم القانون الكنسي الأوربي ثم تقنينات نابليون. وبذلك يُبتَنى فينا هيكل قانوني وتاريخي متكامل يستقر على هذا الوصل. أما الشريعة فهي مزوية في نطاق الأحوال الشخصية. وقد أسمينا حركة إقصاء الشريعة وإدخال التشريعات الفرنسية، أسميناها «الإصلاح القضائي والتشريعي». كنا محتاجين للإصلاح حقّا. ولكننا هنا كشأننا في كل المجالات، لم نصلح ولم نحدث، إنما هدمنا الهياكل والأبنية، وأقمنا من الوافد الأجنبي ما اختير لنا وفرضناه على أنفسنا. ثم مع الوقت ذهب فينا

التغيير مذهب الأصل. فإذا دعا داع إلى الشريعة، لم ندرك له حجة. لأن تغيير «الأصل» لا يبرره إلا عدم مناسبته. ولا جدوى من التغيير إلا بهذا المعيار.

نحن هنا أيضًا نضل عما هو «الأصل». أهو ما أخذناه وترجمناه ترجمة مشوهة، عن نظام قانوني نشأ وتكاملت ملامحه في بيئته البعيدة، واتصلت عروقه بماض سحيق في العهد الروماني، وماض وسيط في القانون الكنسي الغربي، الذي لا يمت إلينا بسبب سواء المسلمين أو المسيحيين منا؟! وهو عينه النظام القانوني الذي وفد إلينا مع الامتيازات الأجنبية ومع الغزوة الثقافية والاقتصادية والعسكرية؟ ثم لم يكن هذا النظام الوافد قد لبث فينا أكثر من خمسين عامًا، عندما ظهرت الحركة الإسلامية في الثلاثينيات (ومائة عام الآن)؛ أهذا يكون الأصل، دون ما قام بيننا ثلاثة عشر قرنًا، وارتبط بتاريخنا وعقائدنا وحضارتنا التي تمتد فينا، وتفاعل مع ما عايشنا على مدى تلك القرون، واستوعب في فقهه أعرافنا، استوعب حتى القديم منها من أعراف شعوبنا فيما قبل الإسلام، ثم لم ينخلع إلا مع ما انخلع وبما حل فينا من الاحتلال والاستعمار الأجنبي المصمم على تضييع هويتنا وإرساء أسس التبعية له فينا؛ أيكون إقصاء الشريعة وإدخال النظام الفرنسي بنجوة عن ذلك؟

وحتى إذا كنا على مدى عشرات السنين من التعامل مع النظم القانونية الوافدة، قد استطعنا تشذيبها بما يلائم شئوننا، أيمكن أن تُعَدّ هي الأصل، بحيث لا نفهم وجهة المطالب بالعودة إلى الشريعة، وبحيث نتوجس فيه الريب ونثير عنه الظنون؟ ألم يؤد هذا الوفود التشريعي، حتى بعد التلاؤم والتشذيب، إلى الانفصام بين نظام الحقوق والواجبات وبين مجموعة القيم ومعايير الحضارة والأخلاق التي لا يزال غالبها متصل الروابط بالتكوين التاريخي والنفسي الممتد فينا؟ ألم نفقد بعضًا من هويتنا وشموخنا وعزتنا القومية باستبعاد بناء تشريعي كان أفضل تراث للعقلية الإسلامية العربية، بل لعل العبقرية الإسلامية العربية لم تتمثل في نشاط فكري بمثل ما تمثلت في جمهور فقهاء الإسلام العظام؟

ليس السؤال: لماذا نعدل عن النظام التشريعي الوافد؟ إنما السؤال: لماذا عدلنا عن نظامنا؟ إن السؤال: لماذا نعدل عن «الأصل»؟ سؤال صائب، ولكنه وضع وضعًا مقلوبًا، صار به الطارئ هو الأصل. ونحن نفقد بهذا الوضع المقلوب جزءا

من ذاتنا الحضارية وتاريخنا وتميزنا، أي بعضًا من قوام الانتماء لجماعتنا وتاريخها الممتد. وهنا يثور سؤال آخر: كيف ننهض ضد الغزاة بجمعنا كله؟ كيف نتحرر ونستقل، بغير أن يتوافر لنا أقصى درجات الشعور بالهوية والانتماء للتكوين الحضاري والتاريخي الممتد فينا؟ كيف نقاوم غازيًا يصفي هويتنا وتميزنا عنه؟ كيف نقاوم ونحن لا نتميز عمن نقاومه، بله أن نرضى بالتبعية الفكرية والحضارية له؟ وكيف نقول: إننا طلاب وحدة سياسية، ونحن نغفل عن النظام التشريعي الوحيد الذي يمكن أن يسهم في بناء هذه الوحدة؟ كيف نطلب الاستقلال والوحدة ونغفل عن موجباتهما؟!

فليختلف المختلفون في تقدير كل هذه الأمور. ولكن لا وجه ولا مبرر لإغفال أن هذا الطرح لموضوع التشريع الإسلامي، تقوم به حركة للاستقلال والتوحيد هي موضع للاعتبار، حتى مع المختلفين معها من قوى الحركة الوطنية.

١٢

تلك هي الأسس العامة التي تلزم لفهم الحركة الإسلامية، ولتناول وقائعها التاريخية والسياسية. ومن شأن تصويب النظر في هذه الأسس أن يختلف معيار التقويم اختلافًا كبيرًا. وبهذا يمكن إعادة النظر في وقائع الحركة، وإعادة تقويم الأحداث والمواقف. وبطبيعة الحال، فإن تعديل الإطار لا يعني بذاته موقفًا تاريخيًا معاكسًا في تقويم الأحداث التفصيلية للحركة ولوقائعها؛ إنما يعني لزوم إعادة النظر فيها في ضوء جديد، لفهم كل حدث ووجهته.

فيلزم تقويم الوقائع في ضوء معيار جديد يدخل أهداف الحركة الإسلامية ووظائفها التاريخية في نسيجه. وبهذا المعيار الجديد تقاس مواقف الحركة ومواقف غيرها أيضًا، من التنظيمات والتيارات المتحالفة معها أو المتخاصمة على حد سواء. هذا المعيار الجديد للتقويم، يتعين أن يجري لا في إطار أهداف الاستقلال السياسي والاقتصادي من حيث التحرر والوحدة والعدالة الاجتماعية، ولكن في إطار يشمل ذلك، ويشمل أيضًا أهداف الاستقلال الفكري والحضاري والدفاع عن الهوية وتأكيد الانتماء. ولا يقوم ذلك بعمليات الجمع والإضافة البسيطة. ولكن يلزم ملاحظة عمليات التغذية المتبادلة بين هذه العناصر بعضها وبعض، وللإفساح

للتفاعلات التي تقوم بينها، وتأثير هذا العنصر الجديد المضاف في غيره من العناصر وتأثره به. وبهذا تتغير صورة التركيب النهائي لها معًا.

أنا هنا لا أعيد تأريخ الفترة موضوع هذا الكتاب، ولكني أعد مقدمة وأثبت فيها ما يتعين صناعته، لو أعدت التأريخ لهذه الفترة. وأكتفي هنا بضرب أمثلة من وقائع الحركة الإسلامية، فيما يمكن إعادة تقويمه من هذه الوقائع، وفقًا لمعيار تساهم هي في صنعه. وبهذا يجري التقويم في نطاق بيان الخطإ والصواب من السياسات العملية للحركة الإسلامية، وفي نطاق إعادة توزيع المسئولية بينها وبين غيرها.

أتذكر أني عندما كنت أعد الكتاب وأتناول فيه وقائع الإخوان، كنت ألاحظ عداء الوفد للإخوان بوصفه خطًا ثابتًا لا محيد عنه لدى الطرفين. كما كان عداؤهم للشيوعيين في الأربعينيات عداء لا يفوقه لديهم عداء آخر، والعكس صحيح. كما كنت ألاحظ حذراً متبادلا بينهم وبين مصر الفتاة والحزب الوطني. كما كنت أرى اقترابًا لهم من الملك، واتصالاً وتأييداً بينهم وبين أحزاب الأقلية الحاكمة في غالب تلك الفترة. فكان أمر الإخوان عندي لا يتعلق بموقفهم من تنظيم معين أو قوة سياسية بعينها، ولكنه كان يتعلق بمجمل موقفهم من مجمل الحركات والقوى السياسية، سواء ما شكل في ظني فصائل الحركة الوطنية والديمقراطية، أو ما شكل قوى الاستبداد والاستعمار. ووجدت الإخوان على خريطة الحركة الوطنية الديمقراطية كالتيار الشارد بعيداً عن السياق العام لهذه الحركة. وهنا بدت الريبة والظنون فيهم. ريبة وظنون لم أنشئهما إنشاء، ولكنهما وردتا في أدبيات السياسة وقتها على لسان كل من الفصائل الوطنية والديمقراطية. فاعتمدت ما اتفقت عليه تلك الفصائل إزاء الإخوان.

كنت أفهم بطبيعة الحال العداء بين الشيوعيين والإخوان، بسبب التناقض العقائدي الواضح بينهم. وبرغم ذلك اعتمدت بعض مراجع الشيوعيين ضد الإخوان، وأساغ لدى ذلك أني حاولت ضبط ما صادفني في تلك المراجع، بما كانت عليها مواقف غير الشيوعيين من القوى الوطنية وبخاصة الوفد. على أني لم أكن فطنت وقتها إلى الأهمية الفائقة للهيمنة اليهودية الأجنبية في التنظيمات الشيوعية: أهميتها في هذا الخصام اللدود بين الإخوان وبين الشيوعيين، وأهميتها

في توجيه حركة الصراع الشيوعي ضد الإخوان ومصر الفتاة خاصة، بدعوى محاربة الفاشية، واعتبار العداء للإخوان وقتها كما لو كان هدفًا مقصودًا في ذاته. إلا أن عدم إدراكي الكامل لأبعاد هذا العنصر وقتها، لم يجعلني أعتمد دعوى الشيوعيين تلك من مصر الفتاة. اعتمدتها فقط بالنسبة للإخوان. إذ بدا لي شرود الإخوان لا عن الشيوعيين وحدهم، ولكن عن مجمل القوى الوطنية والديمقراطية. ولم يكن حزب مصر الفتاة هكذا.

ومن جهة ثانية، اعتمدت موقف الوفد من الإخوان، لا من حيث إن الخصام بينهما يفيد لزومًا نقد الإخوان، ولكن من حيث إن الموقف الوفدي يستجيب عمومًا لما تقتضيه خريطة التحالفات الوطنية الديمقراطية ضد أعدائها. وكنت أحاول ألا أعتمد من الموقف الوفدي إلا ما يُطمَأن إليه في هذا التوجه الوطني الديمقراطي. وأحاول أن أستبين ذلك من محصلة تكشف اتجاهات العناصر المختلفة في قيادة الوفد، واتجاهات تيار الشباب الوفدي وصحفه. وهذا الذي أستبينه أحاول عرضه على مواقف الحزب الوطني ومصر الفتاة، لتكتمل لي الصورة بدرجة ما من درجات الاطمئنان. وطبقًا لهذه المقاييس المتعددة، أمكنني مثلاً فهم ما كان ينشب من خلافات بين الوفد ومصر الفتاة، دون أن يخل ذلك عندي بالتقويم العام لهما، ولا بوضعهما في إطار خريطة القوى الوطنية والديمقراطية.

ومن جهة ثالثة، استندت في بعض تعرضي لوقائع الإخوان، إلى ما عَدَدْتُه شهادة عليها من حزب مصر الفتاة وزعيمه أحمد حسين. وأفصحت في حاشية الكتاب (ص ١١٦)عن وجه الاستناد ودلالته؛ لأن أحمد حسين كان أبعد عن الوفد منه عن الإخوان. وكان سعيه للتقارب منهم دءوبًا. وكان أفهم لهم من غيره من الوفديين أو الشيوعيين بطبيعة الحال. وعُرفت عنه محاولات للاندماج فيهم، ذكرها في بعض كتبه.

تلك كانت وسائلي في تقويم وقائع الإخوان. وأقيسها بمعيار شكلته من مواقف واتجاهات التيارات الأخرى، ولكني لم أدخل الإخوان في تشكيله. فأتى المعيار خارجيًا عنهم، يقيس ظواهرهم ويزن أحداثهم بغير استبصار لمنطق دعوتهم وشواغلهم.

ويلحظ قارئ الكتاب مثلاً، في وقائع عام ١٩٤٦ أني اعتمدت مواقف اللجنة الوطنية للعمال والطلبة. وكان شباب الوفد والشيوعيون قد ساهموا في تشكيلها. ولم أعتمد من وجهة نظر الكفاح الوطني، موقف اللجنة القومية، التي كان الإخوان أقوى المساهمين فيها. وكان فيها حزب مصر الفتاة والحزب الوطني وبعض الجمعيات الدينية. وأيًا كان وجه الرأي في هذا الأمر، فإني لم أفطن وقتها، إلى أن التصنيف السياسي بين اللجنتين، كان يعكس بشكل ما انفصام الحركة السياسية في مصر بين تيارات الفكر الوافد وتيارات الفكر الموروث. وإذ كان حزب مصر الفتاة والحزب الوطني ممن يقفون على البرزخ بين هذين البحرين، فقد انجذبا إلى الإخوان والجماعات الدينية في ذلك العام، ثم ابتعدا قليلاً ـ بدرجات متفاوتة ـ في فترات أخرى. ولكن بقيت لهما أواصر بهذا التيار، وبخاصة مصر الفتاة. وكانا أقرب إليه من غيره.

وهذا الانقسام ذاته كان ملحوظًا بين طلبة الجامعة. وتلك ملاحظة مهمة يغفل عنها الباحث ما دام لا يدخل في حسابه ما يمكن تسميته بالصراع بين الوافد والموروث في الفكر والحضارة.

١٣

بالنسبة لموقف الإخوان من الملك، ومن السراي كمؤسسة سياسية، فالأمر يحتاج إلى إعادة النظر والمراجعة. والثابت أن الإخوان في مرحلة ما وقفوا مع الملك وأيدوه. والثابت باليقين نفسه أنهم في فترات أخرى تصارعوا معه، فكان الملك على رأس القوى التي حلّت الجماعة في عام ١٩٤٨، واغتالت المرشد العام بعد ذلك بشهرين تقريبًا. والراجح أن أحزاب الأقليات الحاكمة أيّدت الإخوان حينًا، وأنها صارعتهم من بعد، وألحقت بهم من إجراءات القمع والعذاب ما لم تعرفه قوة سياسية قبلهم في التاريخ الحديث.

وإن المادة التاريخية الواردة في هذا الكتاب، تفصح عن هذه الأمور جميعًا، في تضاربها الظاهر. ولكن التحليل التاريخي الوارد في الكتاب عن هذا الأمر، لم يتمكن من استخلاص الدلالات السائغة في شأنها. لأن الباحث ـ في هذا المعرض بالتحديد ـ لم يكن اكتمل لديه من أدوات تفهم الصراعات ما يمكنه من تقدير تلك

الدلالات؛ إذ إنه لم يكن أدرك بعد البواعث الموضوعية لظهور التيار الإسلامي السياسي، والوظيفة التاريخية والاجتماعية لدعوته.

وإيضاحًا لهذا الأمر، أقول: أنا أدرك أن الواقعة التاريخية يجب أن تفهم في سياقها وفي تشابكها مع غيرها من الأحداث، وأن معايير تقويم الأحداث يجب أن تكون على قدر من التركيب، بحيث تتلاءم مع تتابع الوقائع وتشابكها. أدرك هذا بصرف النظر عن مدى نجاح محاولتي في تطبيقه. وبهذا النظر فهمت مصر الفتاة، والحزب الوطني قديمه وجديده. وقد تحاربا مع الوفد أكثر كثيراً جدّاً مما ائتلفا معه. وقد شذّت مواقف حزب مصر الفتاة عما يتوقعه الناظر المتعجل. كان حزبًا وطنيًا، يقف ضد الوفد غالبًا، ويهادن الملك غالبًا في الثلاثينيات. والحزب الوطني نفسه، جرى منذ عام ١٩١٩ على مهاجمة الوفد، وتحالف أحيانًا مع أمثال الأحرار الدستوريين وبعض أمراء الأسرة المالكة مثل عمر طوسون.

لقد وقفت طويلاً أمام هذه النقطة أستجليها وأتكشف المنطق الداخلي لهذا المسلك. وأرشدني إلى الفهم قراءتي كتاب «عصر ورجال»، وهو الذي أصدره الأستاذ فتحي رضوان عام ١٩٦٧ . أفهمني وجهة الحزب الوطني في نظره للوفد وغيره. إذ كان لا يرى فارقًا مهمًا يذكر بين الوفد وبين الأحرار الدستوريين مثلاً. كلها عنده فروع لحزب الأمة القديم، الذي قام بإيعاز من كرومر ليناوئ الحزب الوطني. بهذا المنطق يبدو الحزب الوطني في جانب وكل من الوفد والأحرار في جانب واحد برغم تصارعهما. ومن هذا المنظور، إذا أوجبت موازين القوى السياسية على الحزب الوطني أن يأتلف مع أحد أحزاب الجانب الآخر، ليستغل الصراعات بين الخصوم، فإن الحزب الوطني لا يقوم لديه في هذا الأمر فارق مبدئي، بين أن يقف مع الأحرار ضد الوفد أو العكس. حسبه في حساباته السياسية أن يستقوي بالأقل خطراً منهما على الأخطر. والوفد هو الأخطر بغير منازع، لغالبيته الجماهيرية. وبهذا الميزان قد يكون الأكثر شعبية هو الأعظم خطراً، ويكون صاحب الادعاءات الأكثر وطنية هو الأفحش تضليلاً. ومن ثم يصير الموقف المبدئي هو توجيه الضربة الأشد لهذا الاتجاه.

وفضلاً عن ذلك، كان الوفد يبادئ الحزب الوطني، ثم مصر الفتاة، بالهجوم.

وذلك بحجمه الضخم، وبرغبته العارمة ألا يزاحمه على الشعارات الوطنية مزاحم، وألاّ ينافسه على الجماهير ـ مصدر قوّته الرئيسية ـ منافس. وللوفد قوّة ساحقة بين الجماهير. وعلى المناوئ له أن يتحصّن ضده بعدد من التحالفات تعينه على المناجزة. وذلك حتى تكتمل للمناوئ ما يمكنه من الوقوف مدعومًا في الأساس بقوته الذاتية. هذا أمر تمليه كثيراً الضرورات العملية على أي تنظيم وطني ناشئ. والمعوّل عليه في ذلك، هو بقدرة هذا التنظيم على المغامرات المحسوبة، وعلى المناورات الذكية الواسعة الحيلة، فضلاً عن مدى الاستقامة المذهبية، ومدى التسلح بالحذر من أن يُستوعَب في أي قوّة يحالفها أو يصافيها، ومدى صلابة رجاله في الزعازع.

قد يمكن لباحث أن يشاهد الخطأ في تقدير أي من وقائع مصر الفتاة أو الحزب الوطني، من جراء تلك التحالفات والائتلافات التي فرضها واقع الصراع السياسي على أي منهما، ولكن يصعب على الباحث الجاد أن يغفل عن موقعهما الوطني، في مساق تاريخهما المعقد المتشابك الطويل. وقد ظل حزب مصر الفتاة خاصة على قدر من الحيوية السياسية.

ومن جهة ثانية، فإن تطوّر الأوضاع التاريخية قد ينقل تياراً أو تنظيمًا من وظيفة سياسية أو اجتماعية إلى غيرها. وحزب الوفد نفسه، يلاحظ المطالع للتاريخ ما طرأ عليه من تغير، من أصل نشأته الأولى عندما تشكل من عناصر يغلب عليها طابع التهادن مع الإنجليز، ومن ذوي الأصول السياسية الممتدة من حزب الأمة القديم، ومن المكتفين في مطالبهم عام ١٩١٩ بإلغاء الحماية البريطانية التي فرضت في عام ١٩١٤ والعودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحماية. يلاحظ التغير الجذري من هذا الوضع إلى ما صار عليه الوفد بعد التحرك الشعبي العميق في مارس عام ١٩١٩، وما تلا ذلك في السنتين اللاحقتين، من انشقاق الجناح المعتدل مكونًا حزب الأحرار الدستوريين، واستقامة الوفد على سوقه قائداً لحركة الاستقلال الوطني. كما يلاحظ الفارق الضخم بين أصل نشأة حزب المؤتمر بالهند وبين ما آل إليه بقيادة الكفاح الهندي ضد الإنجليز. وهكذا. وكل ذلك يوجب على المطالع للتاريخ أن يتحصن بالحذر والمرونة في معالجته مادته التاريخية، عند تقويمه المواقف والأحداث.

لايعني ذلك بطبيعة الحال أن ينزلق الباحث في اللاأدرية، ويعزف عن التقويم. فهو لن يستطيع حتى أن يجمع مادته، بغير الحد الأدنى من القدرة على التقويم. ولكن المطلوب أن يبقى الباحث طوال نشاطه البحثي وحتى يضع القلم، حذراً من نفسه، حذراً من مادته. وأن يفحص الوقائع والدلالات غير مستبعد احتمال تغير الأوضاع وتبدل الوظائف السياسية والاجتماعية لأي من القوى. وبالنسبة لحزب مصر الفتاة، فقد عاينت من تاريخه صراعه مع الوفد واتصاله بالسراي ودوائر من الأقليات الحاكمة. وعاينت مسار علاقته بكل من هؤلاء. وبدت لي استقلاليته عن هذه القوى؛ إذ حالف الملك والأحرار ضد الوفد. فلما سقط الوفد في عام ١٩٣٧ وجاء الملك بحكومة الأحرار، ما لبث حزب مصر الفتاة أن وقف ضد حكومة الأحرار. ثم مالبث أن وقف ضد علي ماهر الذي كان رئيسًا للديوان الملكي ثم رئيسًا للوزراء بعد حكومة الأحرار. ثم كانت أحداث الحرب العالمية وهروب أحمد حسين من متابعة الشرطة، وهكذا مما يكشف عن أن حزب مصر الفتاة لم يكن في حركته يجري مجرى التابعين.

وبدا لي من ذلك وأمثاله، أن ثمة فارقًا بين التحالف وبين التبعية. وأن هذا الفارق قد لا يلاحظ واضحًا في ظروف قيام التحالف بين تنظيمات تختلف اختلافًا كبيراً في قواها السياسية. وفي مثل هذا الظرف الدقيق، يمكن أن يهدي في التقويم، النظر إلى المسار التاريخي على مدى زمني أوسع، لاستقراء المزيد من الشواهد التاريخية، وتبين الأمر في حركته الأشمل وفي الظروف المتغيرة، مع فحص الأهداف المعلنة واستخلاص الأهداف الخفية في سياق التحرك، ومع التنقيب عن قدرة تنظيم ما، على الإفصاح عن استقلاليته في الأوضاع المتغيرة.

ظننت أني وعيت هذا المنهج. وقد أخذت به حزب مصر الفتاة والحزب الوطني. وتبينت الدلالة النسبية للوقوف هنا أحيانًا وهناك أحيانًا. على أنني لم أستطع في الكتاب، صنع المثيل وتكشف مسار الإخوان بهذا المنهج، عند معالجتي لوقائعهم. وأكاد أجد الآن لذلك سببين:

أولهما: أنه كان أمكنني فهم الطرح السياسي لأي من حزب مصر الفتاة أو الحزب الوطني، ولم يكن أمكنني فهم أطروحة الإخوان. وهذا الفهم هو ما

حاولته مع القارئ في الصفحات السابقة من هذه المقدمة. ويلزم في ظني أن يرى المرء ميدان الصراع بين الوافد والموروث في الفكر والعقيدة والحضارة، بمثل ما يرى الصراع بين الأهلين والاستعمار، وهو صراع استقلالي لا يقل أهمية ولا يقل حدة وصعوبة. يلزم ذلك حتى يمكن فهم شواغل الإخوان.

والأمر الثاني الذي يتفرع من هذه النقطة، أن الأدلة من جانب القوى الوطنية والديمقراطية، كانت تكاثفت عندي على نقد الإخوان. وأصرّ الإخوان من جانبهم على الابتعاد عن غيرهم، بفهم لهم فريد عن أنماط الصراع، وبرؤية خاصة للخريطة السياسية الاجتماعية. ولعلي أستطيع مناقشة هذه النقطة بعد حين.

على أي حال، ففي ضوء ما سبق، يمكن إعادة النظر في بعض الدلالات، على سبيل المثال. فعداء الإخوان للوفد، تفيد ملاحظة الأستاذ فتحي رضوان السابقة في تفهم المنطق الداخلي له. ولعل ملاحظته تكون أدل بالنسبة للإخوان منها بالنسبة للحزب الوطني؛ لأن الإخوان لا يناجزون في الوفد قوة سياسية قد يرونها أقل تصلبًا في السعي للاستقلال، ولكنهم يناجزون فيه قوة يرونها تشيع الفكر الوافد في النظم والأهداف، ورؤية المستقبل ونماذج النهوض. ولعلهم في هتافهم بسقوط الحزبية مثلاً، كانوا يصارعون أحزابًا قامت في جملتها (أو قام المؤثر منها) على أساس من الفهم العلماني للحركة السياسية.

وحديث الشيخ البنا عن شغل الناس بالفكرة الصحيحة عن الفكرة الباطلة، لا يعني المراوغة أو نوعًا من «صرف الانتباه»، ولكنه كان يعني «الطرح المضاد». وهذا بالدقة ما اتبعه الفكر الوافد في انتشاره، فلم يعتمد على المجادلة والمقارعة مع الفكر القائم. إنما اعتمد على إنشاء المؤسسات التعليمية والفكرية بالطرح المقابل أساسًا. والدعوة الإسلامية في مثل هذه المواجهة، رأت الجدوى في وضع البناء العقائدي والحضاري الإسلامي في مواجهة مثيله الوافد الغربي.

والمطالبة بغلق صالات الرقص والفجور وغيرها، لا تعني صرف الانتباه عن المشكلات الأهم، لأنها مطالبة يواجه بها الإخوان واحدة من أهم المشكلات لديهم، وهي العودة بالناس إلى أصول معتقداتهم وحضارتهم، بدءًا بالانصياع إلى أوامر الدين ونواهيه، والحرص على العودة إلى رموز الحضارة الإسلامية. وهي في الوقت نفسه، دعوة للإعداد النفسي للشاب الجاد القوي الرافض لأسباب

التحلل والتخنث. ومن هذه الزاوية الأخيرة، كان حزب مصر الفتاة يؤكد الدعوة نفسها. كما مال إليها اليساريون في مصر بعد هزيمة عام ١٩٦٧. ثم إن كل ما عرضت له الدعوة من واجبات تتعلق بالسلوك الفردي للمواطن، إنما كان ترويجًا للالتزام بالرموز المتصلة بالموقف الإسلامي. وهي نوع من الرباط يؤكد مسلك الانتماء للمعتقد والحضارة الموروثة، ويفيد في بناء القدرة على مواجهة رموز الحضارة الوافدة، وفي التميز عنها وعدم الاستيعاب فيها.

هناك الكثير يمكن رؤيته بعين جديدة ليفهم على وجهه، وحسب السياق الداخلي لمنطق الدعوة وشواغلها. إن أي مهتم بالشئون العامة، وليكن موقفه ونظرته ما يكونان، يتعين عليه أن يفهم أي أمر على وضعه وحسب تداعياته المنطقية وسياقه، ثم يتخذ المرء ما يشاء من المواقف. والدعوة للإسلام هي دعوة استقلال بالضرورة، وهي توجه فيما توجه إلى استنقاذ الجماعة من فقد الهوية. والدعوة للإسلام نظاما للحياة، لا تدفع نظامًا سياسيًا واقتصاديًا بعينه مما نعرف الآن من نظم، ولكنها تعني العودة لنمط التفكير والسلوك الإسلامي، مع الانصياع لأوامره ونواهيه، ثم مواجهة مشكلات الحياة بهذه العقلية، مما قد يختلف فيه المختلفون وتتباين فيه المشارب والمسالك، من داخل هذا الإطار الفسيح. هي دعوة للانتماء وللاستقلال الحضاري.

والجانب السلفي من الدعوة، لا يعني في منطق الدعوة، الرجعية بالمعنى السياسي والاقتصادي الشائع الآن، ولكنه يعني لديهم الراجعية أي العودة، أي رفض الأصول الحضارية والعقائدية التي وفدت وشاعت. الراجعية هنا تعني المقاومة. مقاومة الاقتحام والغزو الحاصلين. لقد قيل إن سيد قطب في «معالم في الطريق» بلغ قمة الرجعية لأنه حكم على مجتمعنا كله بالجاهلية. ولكن فهم «معالم في الطريق» في إطار منطق الدعوة الإسلامية، يكشف أن سيد قطب لم يغل في الرجعية، بل غلا في المقاومة. لأنه بذل مجهوده في إيضاح كيفية إعداد كتيبة الصدام للعودة للإسلام. وأبان في «لا إله إلا الله» معنى الانخلاع عن المجتمع الحاضر بكل قيمه ومؤسساته ورموزه. وإذا كانت الجاهلية، هي نظام ما قبل الإسلام، فإن سيد قطب عندما وصم المجتمع الحاضر بالجاهلية، يكون في تصوّره قد نقل الدعوة ونظام الإسلام المدعو له، من الوراء إلى الأمام، من الماضي إلى

المستقبل. أي جعل الإسلام مستقبليًا دعوة ونظامًا. ليكن الموقف من عموم الدعوة الإسلامية أو تفصيلاتها ما يكون، ولكن علينا أن نفهم منطقها الداخلي وسياقها، وكيفية بنائها لعقلية الداعي إليها، وكيفية تحريكها لبواعثه. فسلفية الداعي للإسلام سلفية راجعية مقاومة، وهي ذات منظور مستقبلي.

١٤

في إطار هذا الفهم للمنطق الداخلي للحركة الإسلامية، تبقى هناك نقاط تستوجب المناقشة بالنسبة للحركة السياسية للإخوان المسلمين في الفترة موضوع هذا الكتاب. إذ كان للإخوان مواقف لم تساعد الباحث عند إعداد الكتاب في الستينيات، على مراجعة نظرته الرافضة لهم، إنما ساغت لديه مؤكدة صواب تلك النظرة. ومنها موقف الجماعة من حكومة إسماعيل صدقي في عام ١٩٤٦، وموقفهم من حكومة النقراشي التالية.

لا أريد بطبيعة الحال أن أعاجل القارئ في هذه المقدمة بما سيرد بعد في الكتاب. وحسبي هنا أن أوضح وجهة الإخوان في تأييدهم لحكومة صدقي، حسبما استظهرتها من كتاب صدر حديثًا لواحد منهم (الأستاذ محمود عبد الحليم. الإخوان المسلمون. أحداث صنعت التاريخ. الجزء الأول. رؤية من الداخل. طبع دار الدعوة بالإسكندرية، ١٩٨٠).

يذكر الأستاذ محمود عبد الحليم، أن تأييد الإخوان لوزارة صدقي كان السند الشعبي الوحيد لهذه الوزارة. وبهذا التأييد أمكن للوزارة الوجود والبقاء. فلما سحب الإخوان تأييدهم سقطت (ص ٣٥٤) - ويذكر أن موقف الإخوان هذا كان «حدثًا غير مسبوق ومفاجأة في عالم السياسة المصرية لم يسبق له مثيل، ولهذا وقف الشعب إزاءه مشدوهًا..». ثم يقول مدافعًا عن هذا الموقف: إن من فهم الإسلام يعرف أن دعوته تدور مع الحق، تؤيد من يرفع رايته وإن كان عدوًا، وتضرب على يد من يجادل بالباطل وإن كان صديقًا. وإن الوفد هو من شوّه مساندة الإخوان لصدقي، لأن الوفد رأى في موقف الإخوان المعارض لموقفه ما ينتقص من شعبيته (ص ٣٦٤ـ٣٦٦).

ويذكر الأستاذ عبد الحليم، أن تأييد الإخوان لصدقي كان تأييداً مشروطاً، إذ تعهد لهم بالمطالبة بحقوق البلاد وإلا تخلّى عن الحكم، وأذن لهم بمظاهرة ٢١ من فبراير عام ١٩٤٦، واستلم منهم بيانًا يطالبون فيه بالجلاء التام عن أرض وادي النيل، وسحب من أساء إلى القضية الوطنية من ممثلي مصر بالأمم المتحدة، وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن. وذكر أنه في نهاية حكم صدقي، لما شعر الإخوان بأن وزارته راغبة في التساهل مع الإنجليز في حقوق البلاد، عَدُّوا ذلك إخلالاً من صدقي بتعهده لهم، فتخلوا عن تأييده، فسقط (ص ٣٦٩ ـ ٣٧٩).

ونحن يمكننا الآن أن نفهم، خصومة الإخوان للتيارات السياسية التي لا تستقي أصلاً من الإسلام، وإنما تستقي من أسس الحضارة الوافدة. وقد يكون الوفد على رأس من يعاديهم الإخوان، لا لأنه الأبعد عن الإسلام، ولا لأنه الأعظم أخذاً من الغرب، ولكن لأنه الأكثر شعبية والأقوى في تحديه لدعوة الإخوان. ونفهم أنه في الصراع بين الوفد والإخوان، انجذبوا للائتلاف مع السراي وخصوصا في الثلاثينيات. وقد نسلّم بأنه كان ائتلافًا جرى فيه الإخوان على شروطهم، بما رأوه من فائدة فيه لأهداف الدعوة. ونفهم ما يذكر من الإخوان وأناس كثيرين، أنهم توسموا الخير في شباب فاروق أول توليه الملك في عام ١٩٣٧، وأنهم أملوا خيراً في محاولة إقناعه بالدعوة اختصاراً للطريق. ونفهم ما بدا من علي ماهر (رئيس الديوان الملكي ثم رئيس الوزراء في أعوام ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩) من ميل للدعوة واستعانة في حكومته بأمثال صالح حرب وعبد الرحمن عزام وعزيز المصري. وكان هؤلاء من الساسة المصريين ذوي التوجه الإسلامي والعربي، البعيدين نسبيّاً عن نزعة التغريب.

ومن جهة أخرى، قد يمكن مع التسامح الكبير في الفهم والتأويل، إدراك وجه ما للقول عن محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين، باعتبار ما يذكره الأستاذ عبد الحليم عنه شخصيّاً، من أنه كان حريصًا في مسلكه الشخصي على آداب الإسلام. ووجه التسامح الكبير هنا أن الرجل كان على رأس حزب الأحرار، والأحرار أدنى تيارات السياسة المصرية لموجة التغريب الفكري والحضاري، وأدناهم صلة بالمحتل الإنجليزي. وهم أنفسهم خلفاء حزب الأمة. ولا أظن

هجومًا يجري من الإخوان على الوفد، إلا فيما يكون أخذه الوفد من حزب الأمة، وإلا فيما يتشابه فيه الوفد مع الأحرار.

مع كل ذلك، يبقى تأييد الإخوان لإسماعيل صدقي عصيًا على التسويغ، من وجهة نظر الحركة الوطنية وصالح الإخوان معًا. وصدقي بأي معيار من المعايير هو رجل المصالح الأجنبية في مصر. من الناحية الوطنية، لم يؤثر عنه إلا العداء لكل فصائلها. ومن الناحية الديمقراطية، هو من هو عداءً لها. ومن الناحية الاقتصادية هو ذو العلاقة العضوية الوثيقة برءوس الأموال الأجنبية، وبالجاليات الأجنبية واليهودية المهيمنة على الاقتصاد وقتها. ولم تكن شجاعة الجهر بكل ذلك تنقصه، ولا نقصته شجاعة الجهر وحيدًا بمعارضته لحرب فلسطين في عام ١٩٤٨ . ومن ناحية الإسلام والتغريب، لم يؤثر عنه أنه تحلى أو تجمّل بأي من آثار الإسلام، في أي من المجالات.

قد يكون ما دعا الإخوان إلى هذا التأييد، أنهم ظنوه مفيدًا للدعوة، باعتبار ابتعادهم عن التنظيمات الوطنية الأخرى، وباعتبار ما عسى أن يفيدوه من مناجزة الوفد ومن إتاحة فرص الانتشار السريع لهم. وقد يكون موقفًا خاطئًا، يصدق فيه قول محمود عبد الحليم نفسه، عندما أرجع حسن ظن الإخوان في الملك إلى عامل السذاجة (ص ١٤٨)، وعندما ذكر أن حكومات أحزاب الأقلية لا تستند إلا إلى القصر والإنجليز (٣٠٤). ولكن أن يكون تأييد صدقي هو تأييدا للحق ولو على يدي عدو، فهذا دفاع منكور الحجة.

ولا وجه بعد كل هذه السنين الطويلة، لمعالجة الأمور بروح الدفاع المطلق عن المواقف. كما أنه يتعين على غير الإخوان أن يتخذوا أسلوب إعادة التفهم ونقد الذات، خصوصا بالنسبة لما عسى أن يكون خاطئًا من مواقفهم إزاء الإخوان. كذلك يتعين على الإخوان أن يفعلوا ذلك، لصالحهم وإغناء لتجربتهم التاريخية وتفهمًا لتجارب الآخرين. ولا حجة تقوم بأن الإخوان كانوا محقين في تأييد صدقي، لأنهم سحبوا تأييدهم عنه لما رأوا تهاونه. إن هذا القول يسوغ معه حمل خطإ الإخوان على حسن النية. ولكن يبقى الخطأ خطأ. لأن ما ظهر للإخوان من تهاون صدقي في أواخر حكمه، توقعه غير الإخوان من الوطنيين من البداية، واستندوا في توقعهم إلى أسباب سائغة من تاريخ الرجل وعلاقاته وظروف توليه

الحكم، وأنه ما اختير أصلاً إلا لتهاونه. ولا مقنع في القول بتخطيء مَنْ عارَض صدقي من البداية أو اتهام هذا المعارض بالأغراض، ولن يتقدم بنا حوار ولن نفهم تجارب ماضينا ما بقينا نتجادل على هذا النحو.

إن فحص الإخوان تاريخهم بعين النقد يفيدهم، كما يفيد غيرهم، ويصوب نظرتهم إلى وقائع التيارات الأخرى، حتى يمكن فرز الإيجابي منها من السلبي. ثمة أخطاء في مواقف الإخوان يمكن أن تكون مفهومة بل متوقعة. من أسبابها أن طبيعة الدعوة أملت عليهم تصنيف القوى السياسية والاجتماعية تصنيفًا مختلفًا عن التصنيف السائد. ومنها حداثة عهد الإخوان بالعمل السياسي، ولم يكن المرشد العام قد جاوز الأربعين سنة ١٩٤٦، وغالبية الإخوان دونه سنًا. والتيار الإسلامي أبقي بعيدًا عن السياسة لمرحلة سابقة. وليس من معصوم إلا الله سبحانه، ورسوله فيما قصد به الاقتداء.

ويبدو لي أن صَدْرَ الإخوان في ذلك كان عن منطق العداء للوفد في الأساس، وقد أخذ ذلك منهم كل مأخذ. وهذا المنطق لا يقتصر لديهم على مواقف ما من الوفد في فترة ما، ولكنه يمتد إلى الإدانة الكاملة والميل إلى رفض أغلب من قاموا بدور تاريخي في العصر الحديث. فثورة عام ١٩١٩ منكورة وزعيمها مرفوض، وغيرهما كثير من قبل ومن بعد. وأيًا كانت وجهة الإخوان في اعتراضهم على سياسات ومناهج ما، فما يتعين عليهم، وعلى الحركة الإسلامية عامة، هو أن يستوعبوا الإيجابيات التاريخية لكل دعوات النهضة والاستقلال والتوحيد في التاريخ الحديث، وفي السياسات المعاصرة. وبعض هذا المنهج أن يعيدوا دراسة تاريخهم هم بروح النقد، واستيعاب الدروس من تجاربهم السلبية.

ويلزم إدراك أن ثمة تيارًا وطنيًا متسع القاعدة له ثوراته وتاريخه، وهو يسلك مع الاختلاف مع الإخوان طريق الاستقلال والتحرر. وأن يدركوا إيجابيات هذا التيار وأهميّته في تحقيق ما يبغون أو بعض ما يبغون. وفكرة أن الفارق بينهم وبين غيرهم هو كالفرق بين الحق والباطل، فكرة لا تفيدهم إذا أخذت بهذا الإطلاق والتجريد. إنها تعزل رفاق الطريق بعضهم عن بعض، فيضرب كل منهم صاحبه، أو يضرب من الأعداء بسلاح من يجب أن يُعَدَّ أخاه. وقد ساهمت مثل هذه المواقف في عزل الإخوان عن الآخرين، فأمكن الانفراد بهم وضربهم معزولين.

١٥

ويجري هذا التعقيب على وجهته نفسها، بالنسبة لموقف الإخوان من وزارة النقراشي الثانية. فلا يبدو سبب معقول يسوِّغ مساندة الإخوان للسعديين في عام ١٩٤٧ وعداءهم للوفد. والسعديون في مأخذهم الحضاري العام وماضيهم السياسي هم قطعة من الوفد، انفصلت عنه وانجذبت إلى الملك تدور في فلكه السياسي.

لقد أيد الإخوان النقراشي في وزارته الأولى سنة ١٩٤٥، ثم وقفوا ضد الوزارة. فلما عاد ثانية بعد صدقي أيدوه في البداية مرة أخرى. ويذكر محمود عبد الحليم تفسيراً لذلك، أن النقراشي لم يكن له مندوحة من اللجوء إلى الإخوان يستمد التأييد، لأنه لم يحصل على تأييد الوفد. فاستجاب الإخوان وأيدوا حكومته «بعد أن أعلنت استجابتها لمطالب البلاد». وذكر أن الإخوان عملوا على تكوين جبهة منهم ومن الشباب المسلمين وحزب مصر الفتاة والحزب الوطني والكتلة وحزب الفلاح وحزب العمال، وانضم إليها السعديون والأحرار، وأن صالح حرب كان هو المفوض في عملية توحيد الصفوف، ولكنه أعلن فشله بسبب أن النقراشي أصرّ على العمل منفرداً في مواجهة الإنجليز. ويقول: «حينئذ رأى الإخوان أنهم أمام أمرين أحلاهما مرّ. إما أن يعملوا على إسقاط النقراشي، وفي هذا إضاعة للوقت الثمين وللجهد الوطني المخلص، وفي هذا مواجهة مباشرة للملك... وستتحول المعركة من مواجهة المستعمر إلى مواجهة داخلية وهو ما يتمناه المستعمر. وإما أن يؤيّدوا النقراشي بعد أن قيّد نفسه بتصريحات رسمية أنه سيفتح صفحة جديدة في مواجهة المستعمر. واختار الإخوان أمراً عَدُّوه أخف الأضرار» (ص ٣٨٩ ــ ٣٩٢).

ويثور التساؤل هنا أيضًا، ما الوقت الثمين والجهد المخلص الذي كان سيضيع بإسقاط النقراشي؟ وكان النقراشي وحزبه يؤازران حكومة صدقي ومفاوضات صدقي بيفن حتى النهاية. وقد وقع مشروع الاتفاقية بالأحرف الأولى من صدقي رئيس الوزراء، ومن إبراهيم عبد الهادي وزير خارجية صدقي والرجل الثاني في حزب السعديين وقتها، والذي تولى رئاسة السعديين بعد اغتيال النقراشي. قد يكون سبب موقف الإخوان هو الحذر من مواجهة الملك. ولكن ما الخوف من الملك

إن وقف الإخوان ضده مع غيرهم من القوى الوطنية؟ وإذن كان تخوف الإخوان من الوفد قد ألجأهم إلى تأييد وزارة مكروهة يتوقع سلفًا من مسلكها ألا تُفيد القضية الوطنية، وهي نفسها شكّلت من حزب تورّط في تأييد مشروع معاهدة رفضه الإخوان أنفسهم، وجاء كل ذلك من الإخوان حذراً من مواجهة الملك. وإذا كان ذلك كذلك، أفلا يكون للوفد وجه أحقية في مهاجمة الإخوان والحذر منهم؟ وكيف يُلام الوفد على ذلك؟

وبالنسبة لصالح الإخوان كجماعة، لقد كانت خاتمة مثل هذه السياسات، أن حكومة النقراشي هذه نفسها، هي مَن حلّ جماعة الإخوان بعد عامين. وكان خليفة النقراشي في الحزب والحكومة هو من كال للإخوان ألوان العذاب وصنوفه في السجون ومعسكرات الاعتقال. ألَمْ تكن هذه الحكومة والملك هم من اغتال الشيخ حسن البنا؟ ومع كل ذلك، لم يصادفنا في أدبيات الإخوان الحديثة ما ينقد موقفهم هذا القديم، ولا يزال عند الكثيرين، تأييدهم الأول للنقراشي مسوَّغًا، وأن الوفد كان عدوهم الأول.

نحن لا ننكر هنا استقلال الإخوان التنظيمي والسياسي عن الملك، ولا عن أي من حكومات الأقليات. والسياق التاريخي مع فهم أهداف الإخوان وشواغلهم العامة شاهد على ذلك. ولكن كيف يتأتى الاستمسالك بصواب سياسات جنت على الإخوان مثل ماجنت على غيرهم، بل أكثر؟ وفي كلا الموقفين مع صدقي ومع النقراشي، فشلت سياسات الإخوان على المستويين، مستوى القضية الوطنية العامة، ومستوى صالح الجماعة الخاص. وأهم جوانب هذا الفشل في تقديري، أن هذين الموقفين عزلا الإخوان عن غيرهم من القوى الوطنية. ومن هذه القوى ما أدرك سوء إدارة الإخوان للصراعات الوطنية، ومنها من ظن بهم الظنون.

هذا التاريخ انقضى، ولكن يبقى منه عبرة التجربة والدرس. فإن مثل تلك الأخطاء الكبيرة هي ما أمكن بها عزل الإخوان وضربهم مراراً، وعزل الآخرين وضربهم مراراً أيضًا. ولا أرى نقداً مني يوجّه إلى الكتاب الآن بالنسبة لهذين الموقفين، وإن كنت أناقشهما الآن في إطار فهم عام مختلف عما ورد بالكتاب، وفي سياق مغاير. هنا الأمر يناقش في إطار الخطإ والصواب، ولا أرى الآن تناقضًا

بين صالح القضية الوطنية وصالح الإخوان بوصفهم واحداً من أهم التيارات الوطنية. ولا أرى اختلافًا بين هذين الصالحين من حيث النفع والضرر، إلا أن يكون الاختلاف بين العموم والخصوص.

١٦

ترد بعد ذلك نقطة تتعلق بالإخوان في عهد الهضيبي. والأستاذ حسن الهضيبي كان قاضيًا جليلاً. ويمكن النظر إليه في ضوء الظروف الخطيرة التي مرت بالإخوان على عهده، ومرت به شخصيا. وهي تكشف إلى أي قدر كان الرجل يتحلى بالإخلاص والنزاهة والصلابة والقدرة الفذة على الصمود والمقاومة. لم يهن عزمه ولا لانت قناته، إزاء كوارث لا يمكن المبالغة في وصفها. رجل ذو معدن عجيب، يبدأ نشاطة السياسي العملي في عام ١٩٥١ على رأس تنظيم خطير، بعد محنة التصفية الأولى التي جرت في سنة ١٩٤٨، ثم لا يمضي أكثر من ثلاث سنوات حتى يخوض مع الجماعة المحنة الثانية المهولة سنة ١٩٥٤. يبدأ الهضيبي هذا النشاط في هذا المركز في تلك الظروف، وهو قد جاوز الستين من عمره. وتمر بالرجل وجماعته من المحن ما يهد الجبال فلا يتزعزع. لا يستطيع مراقب أن يقترب من شخصية كهذه، إلا بقدر كبير من الحذر والتهيب.

ولكن ذلك لا ينبغي أن يعوق الناظر عن تفهم ظروف اختيار الأستاذ الهضيبي مرشداً للإخوان، وخلفًا لمؤسسها الشيخ البنا. لقد كان الهضيبي ينتمي إلى جيل سابق على جيل البنا. بفارق في السن يدور حول الخمسة عشر عامًا. وقضى الرجل إلى الستين حياة هادئة بعيدة عن أعاصير السياسة وأمواجها. بعيداً بذاته عن الجماعة بوصفها تنظيما، وعن الاحتكاك الشخصي بالمشكلات العملية التفصيلية للدعوة ورجالها. مثل الهضيبي يجيء اختياره في مكان البنا اختياراً غير متوقع.

ويحكى الأستاذ صالح أبو رقيق في تعليقاته في حواشي ترجمة كتاب ريتشار ميتشل السالف الذكر، يحكى أنه كان المرشحون لمنصب المرشد العام هم، عبد الرحمن البنا وعبد الحكيم عابدين وحسن الباقوري، وأن صالح عشماوي وكيل عام الجماعة كان طامعًا في المنصب أيضًا. وذكر أن منير دله هو وآخرين خشوا تفرق الجماعة وهي لا تزال في محنتها، فجمعوا المتنافسين الأربعة في منزل

الأستاذ الدله، وعرضوا ترشيح الهضيبي حسمًا للخلاف، فوافقوا كتابة، ثم وافق مكتب الإرشاد بالإجماع، ثم الهيئة التأسيسية بالتمرير (المرجع السابق ص ١٨٢ ، ١٨٣). ويذكر ريتشارد ميتشل أن اختيار الهضيبي جاء مُراعًا فيه عامل التهدئة للهيئة القضائية بعد اغتيال الخازندار، فقد كان الهضيبي مستشاراً بمحكمة النقض. وعامل التهدئة للقصر لمصاهرة الهضيبي لرئيس الخاصة الملكية. والتهدئة للشعور العام بتنصيب رجل مبجل كالهضيبي يكفل للجماعة شعوراً بالاحترام. ويعلق أبو رقيق على موضوع إرضاء الملك: «لم يكن في خاطر أحد من الإخوان، لأنهم جميعًا ما كانوا يعلمون بصلته برئيس الخاصة الملكية، وأنه صهر ابنه الكبير» (ص ١٨٤ ، ١٨٥).

ومن الواضح أن الإخوان شديدو الحساسية لكل ما يقال عن علاقة الجماعة بالملك. وهذا ورع في الإنكار محمود. وما أكثر ما استخدمت تلك النقطة في الطعن عليهم، وفي توليد المعاني توليداً عن صلة «تبعية» لهم بالملك. والحقيق بالتصديق أنه أيّا كانت تلك الصلة، فإن وقائع الإخوان على مدى تاريخهم، يستبعد معها هذا الظن بالتبعية. واستقلالية الحركة وارتباطها الأصيل بأهدافها واقع مشهود. ومن الخطإ المجادلة على الإخوان باعتبار تبعيتهم أو عدم تبعيتهم للقصر الملكي. إنما ما يجب أن يدور حوله الحديث والجدال، هو مواقفهم من الملك ومن غيره، في إطار مدى الخطإ والصواب في إجراء مثل هذه التحالفات، في الظروف العينية الملموسة. وما عسى أن يكون قد ترتب على موقف معين من نفع أو إضرار بالقضية العامة وبهم كدعوة. مع الاعتبار بما للإخوان والتيار الإسلامي عامة، من شواغل عقائدية وحضارية وسياسية، وما يتميزون به في ذلك عن غالب التيارات الأخرى، مما يؤثر بالضرورة في حركتهم وفي نظرتهم إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار يمكن النظر في اختيار الأستاذ الهضيبي مرشداً عامّا. وهو اختيار تدل الظواهر حتى الآن، أنه روعي فيه ما عسى أن تكون الجماعة استهدفت بعد محنتها الأولى، لا أقول من الخلود إلى السكينة فهي لم تسكن، ولكن أقول من إثارة قدر من الشعور بالاطمئنان حولها، لتتمكن من العودة إلى التوسع

والانتشار. وجماعة الإخوان برغم كل ما صنعه الملك وحكومة السعديين بها في عامي ١٩٤٨، ١٩٤٩، وبرغم تحالفها مع الوفد في انتخابات ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠، عاودها من بعد، وعاود الوفد معها الحذر والتوتر وفقدان الثقة. وعاودتها وعاودت الملك معها محاولات الملاينة. وكان الأستاذ الهضيبي ومن وقف معه ممن يميلون إلى هذه السياسة.

وإذا كان الأستاذ عبد الحميد غالي يستبعد أن يكون للملك رأي في تنصيب الهضيبي، بدليل عدم تخلص الإخوان من مرشدهم بعد ثورة ٢٣ من يولية عام ١٩٥٢ وخلع الملك (مجلة روز اليوسف ٢ من فبراير عام ١٩٨١)، فإن الواقعة المراد نفيها لا تقوم على الصورة التي ينفيها الكاتب، ومن ثم جاء دليله على نفيها غير مفيد. لأن الإخوان هنا لم يختاروا رجلاً فرضه الملك عليهم، ولا كان الهضيبي رحمه اللّه صنيعة لأحد. ولكن وجه القول هنا، أن الجماعة اختارت مرشداً له اتجاهه وتقديره للظروف السياسية، بما أوجب عليه من وجهة نظره ونظر التيار الإخواني الذي التفّ حوله، أن يتيح لصالح الدعوة سبيل الملاينة والتهدئة. وروعي أن للهضيبي من منصبه السابق ومن علاقاته ما لا يثير الحذر وما يشيع الاطمئنان، ليمكن للدعوة أن تستعيد نشاطها.

وقد لا تكون صلة المصاهرة بين المرشد وناظر الخاصة ذات شأن سياسي مهم. وهي كذلك ليست بذات شأن مهم. بمراعاة استقلالية الدعوة، وبمراعاة ما تكشفت عنه شخصية الهضيبي من صلابة نادرة في أوقات المحن. ولكن يظل اختيار الهضيبي في الظروف السياسية لعام ١٩٥١، اختياراً مقصوداً به الملاينة والإيحاء بخفوت الجانب المتمرد المشاكس من نشاط الجماعة، بعد حرب فلسطين وموجة الإغتيالات السياسية ومحنة الإخوان. والخليق بعد ذلك بالاعتبار، أن هذا الخط السياسي الملاين قد تقرر بين الإخوان، في ظروف مد ثوري وتصاعد. فجاءت حركة قيادة الإخوان غير متمشية مع الزخم الحاصل، خصوصا بعد إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦.

وبمثل ما حدث من تعاكس بين المد الثوري في مصر، في شتاء ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ خاصة، وبين الملاينة الإخوانية، فإنه في تلك الظروف التي كانت الحركة الوطنية

تسير فيها في طريق الكفاح المسلح لمقاومة المحتل الأجنبي، ومع كل ما كان عسى أن ينبني على ذلك من تغييرات عنيفة في البنية السياسية المصرية، فقد جاءت سياسة اتجاه الهضيبي في الإخوان، بإملاء من السياق الداخلي للجماعة والتطور الذاتي لها، جاءت تحاصر التنظيم السري المسلح للإخوان وتعمل على تقليم أجنحته.

يمكن فهم سياسة الهضيبي تجاه التنظيم السري، في إطار تطوُّر الجماعة ومحنتها في عام ١٩٤٨، لما قد بدا من هذا الجهاز من نزعة استقلال وتمرد بالنسبة لهيمنة قيادة الجماعة عليه. ويمكن فهم مسلك الهضيبي في ضوء تاريخه الشخصي من حيث هو رجل بعيد عن وديان العنف السياسي. ولكن أيًا كانت الأسباب، فقد نتج عن هذا المسلك نوع من التدابر بين التوجه العام للحركة السياسية في البلاد، وبين الحركة الذاتية الداخلية في جماعة الإخوان. وكان الإخوان في هذا الظرف التاريخي العام هم المرشحين بغير منازع لقيادة حركة الكفاح المسلح، بما يملكون من عقيدة دافعة للبذل والجهاد، وبما يملكون من تنظيم دقيق مدرب أكثر من غيره، وبما يملكون من تجربة قتالية في حرب فلسطين. ويبدو أن تقليم أجنحة التنظيم السري للإخوان، كان مما خالف بين تلك الحركة الداخلية لجماعتهم، وبين الوظيفة السياسية والتاريخية التي انطرحت عليهم.

وبرغم سياسة الملاينة التي اتبعتها قيادة الإخوان، فقد كان شباب الإخوان ومعسكر الجامعة الذي قاده حسن دوح، كان هؤلاء أهم فيالق الكفاح المسلح في القناة في عام ١٩٥١ . وأثبت ذلك أن «يوم» الكفاح المسلح هو «يوم الإخوان» خاصة. فما بالنا لو توافر لقيادة الجماعة من البصر بالأوضاع السياسة العامة ومن الرؤية والخيال السياسي، ما مكنها من ملاءمة أوضاعها الداخلية بما يطرحه الواقع عليها من وظائف، ولتدرك سريعًا أن ظروف عامي ١٩٤٧، ١٩٤٨ قد تغيرت سريعًا في عام ١٩٥١، وأن ما كان يراه البعض من أسباب انتكاس الإخوان في عام ١٩٤٨، هو عينه ما يرشحهم اليوم لتولي الزمام.

يذكر ريتشار ميتشل أن الإخوان أعلنوا رسميًا في ١٧ من أكتوبر عام ١٩٥١، الجهاد في منطقة القناة. وأنه جاء توقيت إعلان قبول الهضيبي مرشدًا عامًا في الوقت نفسه ليأخذ زمام الموقف، وأن صحيفة الدعوة التي يحررها صالح

عشماوي، كانت تعبر عن الشعور السائد في صفوف الجماعة، فصدر بيان بأنها لم تعد الصحيفة الرسمية للجماعة، وأنه في الشهور التالية كانت قيادة الجماعة تصدر بيانات تتعارض صراحة مع ما يقوم به الأعضاء في سبيل القضية الوطنية. ويعلن أبو رقيق، أن سبب إعلان عدم تعبير صحيفة الدعوة عن الجماعة، يرجع إلى مقال نشرته لأحد التونسيين يهاجم فيه الحبيب بورقيبة الزعيم التونسي، وأن سياسة الهضيبي لم تكن ضد الشعور الوطني السائد، ولكنه استحسن أن تنبعث كتائب التحرير الإخوانية سنة ١٩٥١، من ساحة جامعة القاهرة، وليس من المركز العام للإخوان. حتى يكون نشاطهم باسم مصر كلها (ص ١٩١ ـ ١٩٢).

وتعليق الأستاذ أبو رقيق غير كاف. فالخلاف كان باديًا للعيان، وأحاديث الأستاذ المرشد بادية. وأقوال صالح عشماوي ومحمد الغزالي ضد اتجاه المرشد بادية. وحادثة مقال التونسي لا تكفي سببًا تتبرأ به قيادة الجماعة من الصحيفة الوحيدة للإخوان وقتها. ورغبة الأستاذ الهضيبي أن يتخذ الكفاح المسلح طابعًا وطنيًا عامًا، لا تفسر تصريحاته الكثيرة وقتها. ولا تفسر هذا الاختلاف الواضح بينه وبين جمهرة من كبار الإخوان، على ما أشير إليه في هذا الكتاب في مناسبته وفي غيره من الدراسات ـ وإذا كان يمكن لومنا على عدم فهم الهضيبي في ذلك الوقت، أفلا نكون معذورين، ونحن نرى الشيخ الغزالي والأستاذ عشماوي وغيرهما لا يفهمانه أيضًا؟

والحاصل أن الكثيرين من قادة الإخوان وقفوا وقتها ضد سياسة الأستاذ الهضيبي. وتصاعد خلافهم معه، حتى بلغ قمته بعد ثورة ٢٣ من يولية وخصوصا في عامي ١٩٥٣، ١٩٥٤. ومن هؤلاء في فترات مختلفة: صالح عشماوي، محمد الغزالي، أحمد عبد العزيز، أحمد حسن الباقوري، عبد الرحمن السندي قائد التنظيم السري، البهي الخولي، عبده قاسم، محمد جودة، عبد القادر عودة، محمد خميس حميدة. وفصل كثير من هؤلاء. ولا يبدو مقنعًا أن ترد أسباب الخلاف دائما إلى ظروف شخصية وأغراض ذاتية لدى المعارضين للقيادة.

إن الأستاذ الهضيبي كان يتحلى بنزوع ديمقراطي أصيل، وكان لا يمانع في أن يكون لخصوم الإخوان السياسيين أحزابهم، حتى بالنسبة للشيوعيين، كما يذكر

أبورقيق (ص ١٢١ ، ١٢٢). كان له أسلوبه وقسماته الفكرية ورؤيته لنشاط الدعوة، وله وجهة سياسية واجتماعية تحتاج إلى دراسة. ولكننا نتكلم هنا عن مواقف سياسية معينة وأثرها في السياق الزمني، ومدى المخالفة بين اتجاه الهضيبي وغيره، ومدى التباين بين اتجاهه وبين الوظائف التي طرحتها الظروف السياسية على الإخوان في ظروف محددة.

* * *

على أي حال، كانت هذه ما عنت لي من مراجعات على الكتاب الذي أعيد تقديمه بنصه إلى القارئ. ونسأل الله أن يلهمنا الرشاد.

والحمد لله..

٥ من أكتوبر عام ١٩٨١

طارق البشري

مقدمة الطبعة الأولى

انتهت الحرب العالمية الثانية إلى تغييرات بالغة الأهمية في العالم أجمع. هزمت ألمانيا وإيطاليا واليابان، وضعفت بريطانيا وفرنسا سياسيا واقتصاديا، ونالت الولايات المتحدة مكان السيادة في المعسكر الغربي، وخرج الاتحاد السوفيتي من الحرب قوة دولية يعمل لها حساب ويتمتع بنفوذ سياسي ومعنوي يتناسب مع دوره في الحرب ومقاومته الاحتلال الألماني، وظهرت في أوربا مجموعة من دول الديموقراطيات الشعبية.

ومع انتهاء الحرب اشتدت حركات التحرر الوطني بالدول المستعمرة والتابعة في كفاحها ضد الاستعمار، حدث ذلك في مصر وسوريا ولبنان والهند والصين وكوريا وفيتنام وبورما والملايو، فشملت حركات التحرر معظم بلاد آسيا والشرق الأوسط بكتلها السكانية الضخمة.

وفي مصر، كان الاحتلال البريطاني لا يزال جاثما على البلاد، وقد زادت قواته في أثناء الحرب، وانتشرت معسكراته في المدن والمواني وعلى ضفاف القناة، كما انتشر جنود القوات الأجنبية المحاربة من أمريكيين وأستراليين ومن جنوب إفريقيا. وكثرت في أثناء الحرب حوادث الجند الأجانب مع أفراد الشعب مما زاده بغضا للاحتلال واستفز فيه مشاعر الكبرياء الوطني. وللشعب المصري كفاح ضد الاستعمار البريطاني صار تقليدا لديه وجزءا من تراثه التاريخي، لم تضلله مناورات السياسة البريطانية كافة من تصريح ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢ إلى معاهدة عام ١٩٣٦، ولم تضعفه أساليب القمع والعنف، لا حكم اليد الحديدية لمحمد محمود عام ١٩٢٨ ولا حكم إسماعيل صدقي الرهيب عام ١٩٣٠.

ومنذ قام مصطفى كامل ومحمد فريد، وضحت نظرة الشعب المصري بشكل

عام إلى أن عماد الاستعمار في مصر هو الاحتلال العسكري مهما كانت الحجج والصكوك التي يبرر بها وجوده، وأن محور الحل هو جلاء جنوده عن البلاد. وارتفع من وقتها شعار «الجلاء» الذي بلورت فيه الحركة الوطنية نظرتها النضالية في ضوء الظروف المحيطة بها، إذ قصد بهذا الشعار قبل ثورة عام ١٩١٩ أن الشعب المصري يرفض عَدَّ بلده مستعمرا أو تابعا من الوجهة الدولية، ولكنه بلد محتل فقط، يعاني من الاغتصاب المادي وحده. فكان «الجلاء» شعارا يخاطب ظروف حقبة تاريخية يعترف فيها المجتمع الدولي بشرعية الاستعمار والتبعية. واستغلت الحركة الوطنية وضع مصر الخاص وتنافس الدول المختلفة عليها وعلاقتها بالخلافة العثمانية لكي تؤكد انفلاتها من المصير الذي وقع فيه غيرها من أمم الشرق، ولم تطلب الاستقلال لما قد يعنيه هذا الطلب من اعتراف بالتبعية الحاصلة، إنما طلبت الجلاء بوصفه مطلبا ماديا تقابل به غصبا ماديا مجردا من كل قيمة معنوية.

وبعد اشتعال ثورة عام ١٩١٩ بقي مطلب الجلاء يؤكده الرفض ذاته والنظرة ذاتها للغصب الأجنبي. كما بقي بعد تصريح ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢ يؤكد وعى الحركة الوطنية بمناورات الإنجليز، وفهمها، لأن حرية البلاد لا تتعلق في الأساس باستقلال يعترف به أو لا يعترف به، ولكنها تتعلق برفع الغصب الأجنبي عنها وإقصاء أداة القمع الأجنبي التي تطوق عنقها. واختيار الحركة الوطنية لهذا الشعار بالذات وتجاوب الجماهير معها يدل على أن الاستعمار فشل في أن يفرض شرعية وجوده على المصريين، وعلى أن عبوديته لم تستطع أن تقتحم النفس المصرية، وعلى أن مناوراته لم تقدر على الخديعة. وبقي الاستعمار البريطاني في مصر غصبا ماديا سافرا. ولم تمر الحركة الوطنية المصرية على فترة من فترات المطالبة «بالحكم الذاتي» مثلا كما مرت بلاد أخرى. وكان قبول الجانب المصري أحيانا لبقاء قاعدة عسكرية بريطانية أساسه لا «الحق البريطاني»، ولكن النظر إلى المصلحة المصرية في الدفاع عن البلاد ضد الطامعين أو ضعف القدرة المصرية على استخلاص حقها الكامل مباشرة. ولم يجرؤ أي من الساسة أو الحكومات على أن يواجه الرأي العام بما يجاوز هذين المسوِّغين.

* * *

ومنذ مصطفى كامل ومحمد فريد أيضا، بدأت بذور الوعى بالجانب الاقتصادي للاستعمار تظهر، يكشف عنها نشاط البنوك والشركات والمنشآت الاقتصادية الأجنبية، وما كانت تمارسه من استغلال للفلاحين والعمال والحرفيين، ويجد مظهره في حركة إنشاء النقابات الزراعية والعمالية وقتها وفي رفع بعض المطالب الاقتصادية كخفض ضرائب الأطيان وفي إنشاء مدارس الشعب، كما ظهر في تأثر بعض الكتاب بالمذاهب الاشتراكية. كان الاستغلال الاقتصادي واقعا ملموسا، كما كان للمنشآت الأجنبية وجود مادي محسوس، ولكن وضع مصر الجغرافي وظروفها التاريخية قد ميزا بين الجانب السياسي للاحتلال وبين الجانب الاقتصادي. فالاحتلال البريطاني لمصر ليس مصدره فقط الرغبة في استغلال أرضها وقوة عملها، ولكن أساسه أيضا السيطرة على شريان حيوي من شرايين المواصلات العالمية الذي يربط بين الغرب والشرق.

وكان هذا هدفا سياسيا له من الأهمية ما يجعله مقصودا لذاته. ولم يكن يسهل إدراك جانبه الاقتصادي إلا بنظرة شاملة محيطة تستوعب الظروف العالمية كلها لا الواقع المصري المحلي وحده. نظرة تدرك أن الجانب الاقتصادي لاحتلال مصر لا ينحصر في استغلالها هي ولكنه يمتد إلى الهند وغيرها من بلاد الشرق.

ثم كان الاستغلال الأجنبي استغلالا تمارسه قوى أوربية متعددة ولا تستبد به بريطانيا وحدها، وهو وضع أملاه موقع مصر الجغرافي ووجود الامتيازات الأجنبية وتنافس الدول الأوربية عليها، مما أدى ببعضها أحيانا ـ خصوصا فرنسا ـ إلى مناوأة النفوذ البريطاني فيها.

بهذا لم يكن الاستغلال الاقتصادي البريطاني لمصر يصلح وحده تفسيرا للاحتلال، كما لم يكن الاحتلال البريطاني وحده مفسرا لاستغلال اقتصادي لا يقتصر على بريطانيا. وأدى هذا التمايز إلى عدم إدراك الحركة الوطنية للأساس الاقتصادي للاحتلال كمضمون كامل له، ولن تكون النظرة المحلية وحدها ولا الظروف المصرية فقط بكافيتين لإدراك المضمون الاقتصادي للاستعمار والمضمون الاقتصادي للحركة الوطنية المضادة له بغير نظرة عالمية شاملة. وساهم في ذلك بشكل عام ضعف انتشار الفكر الاشتراكي الذي بلور العلاقة بين الاقتصاد

والسياسة، خصوصا خارج أوربا، وقصور هذا الفكر ذاته عن إدراك طبيعة الاستعمار الاقتصادية حتى وضع لينين كتابه عن أن الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية. وبهذا ظهرت الناحية الاقتصادية جانبا متميزا عن الوضع السياسى لا يشكل مضمونا واضحا له.

وبعد ثورة عام ١٩١٩، استمر هذا الوضع بالنسبة للكتلة الأساسية للحركة الوطنية، تكافح من أجل الاستقلال السياسى من ناحية، وتشجع الدعوة لقيام المشروعات الاقتصادية المصرية من ناحية أخرى، بغير أن تنادى بالمساس بالمشروعات الأجنبية لئلا تكسب عداء الدول الأجنبية الأخرى، ولئلا توحد جبهة الدول الكبرى ضدها. وفي أوائل الثلاثينيات ظهرت روافد جديدة للحركة الوطنية، تسعى لإعادة فهم الواقع المصري والتنقيب عن طرق وأساليب جديدة للكفاح ضد الاستعمار. ظهرت دعوة «سلامة موسى» لتمصير الاقتصاد تحت شعار مصر للمصريين، ونشط حزب «مصر الفتاة» في تلمس هذا الطريق بمشروع القرش وركز هجومه لفترة ما لا على الاحتلال العسكري ولكن على الامتيازات الأجنبية والمنشآت الاقتصادية الأجنبية على ما ظهر في جريدة «الصرخة». وكانت جميع هذه المحاولات لا تدعو إلى تصفية الركائز الاقتصادية الأجنبية بل إلى إنشاء ركائز وطنية بجانبها تحل محلها مع الوقت، وذلك إلا ما يلاحظ أحيانا «بالصرخة» من إثارة واضحة لروح العداء الوطني ضد المنشآت الأجنبية.

وخلال الحرب العالمية الثانية، قوى التسلط البريطاني على البلاد سياسيا واقتصاديا، وزاد التدخل السافر في شئون مصر الداخلية ضمانا لسياستها الموالية في هذه الظروف الصعبة. ومثل هذا انتكاسا لبعض ما حققته البلاد من مكاسب منذ عام ١٩١٩، وقضى على كل محاولة لتصوير العلاقة بين البلدين بوصفها علاقة بين ندين، على ما حاولت معاهدة عام ١٩٣٦ أن تؤكد. وشمل ربط السياسة المصرية ببريطانيا فيما شمل، استغلال مصر اقتصاديا لا من خلال المنشآت الاقتصادية الخاصة فقط ولكن أيضًا من خلال السياسة المالية والاقتصادية للحكومة الخاضعة لنفوذ الاحتلال. وتضخمت الآثار السيئة للارتباط القديم بين العملة المصرية والإسترليني، فزاد إصدار البنكنوت وارتفعت الأسعار ارتفاعا باهظا: زاد النقد المصدر من ٢٢ مليون جنيه في نهاية عام ١٩٣٨ إلى ١٢٢ مليون جنيه في نهاية

عام ١٩٤٤[١] وبلغت جملة ما استدانته بريطانيا من مصر نحو ٤٠٠ مليون جنيه. وارتفعت الأسعار حتى بلغت نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب [٢]، مما هبط بمستوى معيشة الطبقات الشعبية وذوى الدخول المحدودة.

زاد التسلط البريطاني على مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية، وانكشف واضحا الارتباط بين التحكم السياسي والاستغلال الاقتصادي، وتنبهت الجماهير إلى أن مصدر شقائها هو هذا التسلط، وأن طموحها لمستوى معيشة أرفع يقف في طريقه السفير البريطاني بجنده ومعسكراته، ومهد هذا الطريق أمام الحركة لتكسب نضجا جديدا، ولكي تدرك العمق الاقتصادي والاجتماعي لها وللكفاح ضد الاستعمار، وبدأت عناصر الشباب الأكثر تفتحا تلتقط الفكر الاشتراكي العلمي وتصوغ بمساعدته نظرة جديدة للحركة الوطنية. وإذا كانت الحدود المحلية للحركة الوطنية قد حدت فيما مضى من الفهم الكامل لطبيعة الاستعمار، فإن فترة ما بين الحربين قد زادت التواصل بينها وبين الحركات الأخرى بالتعاطف والتواد العميق وتبادل الأصداء، وخلال الحرب استشرفت إلى إدراك المصير المشترك الذي يجمع بينها كلها. وكان الاستعمار قد اضطر خلال الحرب ـ إحكاما لاستثمار موارده ـ إلى أن يوجد نوعا من التنسيق الاقتصادي بين الكثير من البلاد الخاضعة له، مثل مركز تموين الشرق الأوسط الذي هيمن على النشاط الاقتصادي لهذه المنطقة وفيها مصر. ثم كان اشتعال الحركات الوطنية عقيب انتهاء الحرب في البلاد المستعمرة والتابعة. وساهم كل ذلك في تحطيم ماكان قد تبقى من النظرة المحلية، واستشرف إلى ربط قضية مصر بقضايا التحرر في العالم وإلى الفهم الكامل للاستعمار كظاهرة عالمية، وذاب في هذا الإطار التمايز بين السيطرة السياسية والاستغلال الاقتصادي، وكان لموقف الحركات الاشتراكية المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرير ما دعم الربط بين هذين الجانبين.

* * *

---

(١) Egypt, An Economic And Social Analysis: Charles Issawi - P. 138.

(٢) المرجع السابق ص ١٣٨ ـ ارتفعت الأسعار من ١٠٠ في يونية ـ أغسطس عام ١٩٣٩ إلى ٣٣٠ في ديسمبر عام ١٩٤٤ بالنسبة لأسعار الجملة، وإلى ٢٩٢ في ذات التاريخ بالنسبة لنفقة المعيشة، كما تضاعفت قيمة المباني والأراضي مرتين أو ثلاث مرات.

وخلال فترة الحرب، وبسبب ما نتج عن انقطاع المواصلات مع أوربا من حماية للمنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية، وبسبب زيادة طلب الجيوش الأجنبية الموجودة بمصر على هذه المنتجات، حققت الرأسمالية المحلية تطورا كبيرا نسبيا. فنشأت في هذه الفترة نحو ٣٧٥ شركة مساهمة بلغ مجموع رأسمالها حوالي ٧٨ مليون جنيه، وزاد تركز الصناعة وارتفعت قيمة الإنتاج من ١٠٠ سنة ١٩٣٨ إلى ٣٥٠ سنة ١٩٤٥، فتراكمت أرباحها وزادت ثقة [1] بمركزها المالي وفي مستقبلها بعد الحرب.

وخلال الحرب أيضا، زادت الطبقة العاملة عددا ووعيا. فقد أدى نمو الرأسمالية وزيادة المصانع إلى نمو عدد العمال، كما اشتغل الكثير منهم في معسكرات الجيوش الأجنبية في أثناء الحرب. وأدى ارتفاع نفقات المعيشة الى نمو الحركة العمالية المطالبة برفع الأجور وبحق إنشاء النقابات، واعترفت حكومة الوفد عام ١٩٤٣ للعمال بحق التكوين النقابي وذلك كجزء من سياسة التهدئة الاجتماعية التي اتبعتها في هذه المرحلة الخطيرة من الحرب العالمية. وكان الاضطراب السياسى والاجتماعي قد تفجر قبل تولى هذه الوزارة بسبب قسوة ظروف المعيشة والعجز البالغ عن توفير المواد الضرورية، فسارت المظاهرات تطالب بالخبز.

ثم انتهت الحرب، وانخفض طلب الجيوش الأجنبية على المنتجات المصرية، وبدأ ورود السلع الأجنبية من الخارج مما هدد مكاسب الرأسمالية المحلية. وحرك تفكيرها بحثا عن صيغة سياسية لوضع مصر تضمن بها مصالحها الاقتصادية المكتسبة وتفتح أمام طموحها طريق التوسع. وكانت تأمل في حل مشكلاتها مع الاستعمار على أساس يرضيها ويرضيه، وأن يكون سداد الدين البريطاني مصدر البركة عليها في تجديد آلات مصانعها وتوسيع منشآتها والاشتراك معه في المشروعات وتصدير الإنتاج للبلاد المجاورة، فترث معه مركز تموين الشرق الأوسط وتستعيض بذلك عن ضيق السوق المحلية. وبدأت بعد الحرب تروج لسياسات ذات مغزى اقتصادى واضح ساهم في تنبيه الجماهير للمصالح الطبقية المختلفة التي

---

(١) المرجع السابق. ص ١٣٨-زادت الودائع في البنوك من ٢٥ مليون جنيه إلى ١٢٨ مليون جنيه سنة ١٩٤٢.

تكمن وراء السياسات المختلفة المتعلقة بالمسألة الوطنية. وكان هذا أحد العوامل التي أنضجت الوعى الشعبى في فهمه موقف الرأسمالية الكبيرة من الحركة الوطنية.

وبعد الحرب أغلق الكثير من المصانع الصغيرة، واستغنت الجيوش الأجنبية عن كثير من العمال، فانتشرت البطالة بينهم. قدر عدد المتعطلين بنحو ۰۰۰, ۱۰۰ عامل، ووجه عضو مجلس الشيوخ «جبران عازر» إلى الحكومة سؤالا عن عدد المتعطلين، فأجابت بأن من استغنت عنهم السلطات الحربية يبلغ ٢٥٢٤٦ عاملا، أكثر من نصفهم من عمال الأتربة والعتالين من المهاجرين من القرى [١]. ونشرت صحيفة «المصري» عن نشرة تصدر بلندن باسم «داخل الإمبراطورية البريطانية» مقالا عن مصر ورد به أنه قد ارتفعت نفقات المعيشة بها وقت الحرب بنسبة ٦٠٠٪ أو ٧٠٠٪، وأنه بعد الحرب واجه ربع العمال البالغ قدرهم ١,٣ مليون البطالة دون أن يوجد نظام للخدمات الاجتماعية، وأنه بعدالاعتراف بشرعية تكوين النقابات أصبح يوجد منها حوالى ٥٣٠ نقابة. «وعلى الرغم من أن الطبقة العاملة في مصر لا تزال صغيرة العدد فإنها في تحول سياسى مهم، إذ قد بدأت الآن تشترك في الحركة الوطنية وتقودها قيادة ديموقراطية». وذكرت النشرة أن الطبقة العاملة تدق الباب سعيا وراء التحالف مع صغار الطبقة الوسطى والمثقفين والفلاحين في الكفاح من أجل الاستقلال السياسى والاقتصادي [٢]. كما نشرت صحيفة «لومانتيه» الفرنسية مقالا بعنوان «الفاشية في مصر بين شقى رحى بيفن»، جاء فيه أن العمال بدءوا يسهمون في الكفاح الوطنى فضلا عن المطالب الاقتصادية[٣]. وذكر الدكتور محمد حسين هيكل أن طوائف العمال في ذلك الوقت كانت متحركة كلها على نحو لم يؤلف [٤].

ومن جهة أخرى ساد القلق بين المتعلمين. فبلغ عدد المتعطلين من حاملي شهادة التوجيهية والشهادات الجامعية نحو عشرة آلاف، يرون الأثر المدمر على مستقبلهم من وجود المستخدمين الأجانب أو المتمصرين بالشركات ودوائر الأعمال. ويشعر

---

(١) صحيفة المصري ١ من يناير عام ١٩٤٦

(٢)صحيفة المصري ٢٣ من يونية عام ١٩٤٦

(٣) موجز تاريخ الشرق الأوسط. جورج كيرك. ترجمة الألف كتاب.

(٤)مذكرات في السياسة المصرية. الجزء الثاني. محمد حسين هيكل. ص ٢٩٨.

ذوو المهن الحرة بمنافسة الأجانب لهم، كما يجد العاملون من المستخدمين المصريين بالشركات أنفسهم محاطين بزملاء أجانب أو متمصرين معادين لهم، ويجدون في رئاسة الإنجليز والفرنسيين للأعمال ما يعوق مطامحهم البعيدة. والوضع ذاته يصادفه التجار والصناع والحرفيون عند تعاملهم مع البنوك وتجار الجملة الأجانب، وعند إحساسهم بضغط المنافسة الأجنبية على أرزاقهم. وأسهم كل هذا في إنضاج الوعى الاجتماعي لديهم بأثر الاحتلال في مشكلاتهم الاقتصادية.

والحاصل أن توزيع الأراضي الزراعية من حيث حجم الملكية كان يؤدى إلى انقسام المجتمع الريفى انقساما حادا بين نحو ٥ , ٠٪ يملكون ٣٤٪ من مجموع الأراضى [١] الزراعية، و٩٤٪ من الملاك لا يزيد ما يملكون على ٣٥٪، ونحو ١١ مليون من فقراء الفلاحين لا يملكون إلا قوة عملهم. وقد تضاعفت أجرة الأراضى الزراعية في فترة الحرب مرتين أو ثلاث مرات [٢]. وإذا كان لم يلحظ أثر واضح لتحرك الفلاحين ضد الاحتلال خلال الفترة التالية مباشرة للحرب (كما تحرك العمال) فقد يرجع ذلك إلى أن كبار الملاك الزراعيين كانوا في غالبيتهم مصريين، ويشغل بعضهم مواقع قيادية في الوفد، الحزب الذي لايزال يتمتع بتأييد شعبي كبير في نشاطه الوطنى. ولم يكن الفلاحون الصغار يصطدمون مباشرة بالمصالح الأجنبية بذات الحدة الحاصلة في مجتمع المدينة، وكان إدراك المغزى الاجتماعى للنشاط ضد الاستعمار يلزمه وقت ما ليظهر من خلال وضوح موقف كبار الملاك من الحركة الوطنية وعلاقتهم بالاستعمار. والحاصل أن البنوك والمؤسسات الأجنبية كانت تتعامل في الأساس مع كبار الملاك ومياسيرهم دون الصغار. وصفت نشرة «داخل الإمبراطورية البريطانية» التي تقدم ذكرها علاقةكبار الملاك بالاستعمار بقولها: «إن التهديد بعدم شراء القطن سلاح فعال لوضع الطبقة الحاكمة في مصر تحت كعب حذاء بريطانيا، هذه الطبقة التي ترتبط مصالحها الزراعية والصناعية ارتباطا وثيقا بذلك التصدير».

---

(١) شارل عيسوي ـ المرجع السابق ص ١٥١، ١٥٢.

(٢) شارل عيسوي ـ المرجع السابق ص ١٣٨.

البَابُ الأوّل

الحركة الوطنية وطريق المفاوضة
(١٩٤٦)

الفصل الأول: الملك وأحزاب الأقلية.

الفصل الثاني: الوفد المصري.

الفصل الثالث: الإخوان المسلمون.

الفصل الرابع: الاتجاهات الجديدة في الحركة الوطنية.

الفصل الخامس: حكومة صدقي والحركة الوطنية

الفصل السادس: مفاوضات صدقي ـ بيفن.

الفَصْل الأول
الملك وأحزاب الأقلية

كان الملك على خلاف دائم مع الوفد، يرجع ذلك إلى العداء التقليدي بين القصر وبين حزب جماهيرى وطني ينادى دائما ـ ومن مصلحته ـ أن تكون الأمة مصدر السلطات. وكان للطريقة التي فرضت بها حكومة الوفد على القصر في ٤ من فبراير عام ١٩٤٢ أثرها لا في تفاقم هذا العداء فقط، ولكن كذلك في إدراك القصر لما يمكن أن ينجم من خطر شديد على نفوذه من جراء سياسة تؤيد بها بريطانيا الوفد ذا العداء التقليدى للملك. فما أن ابتعدت الحرب عن الشرق الأوسط وقاربت الانتهاء، حتى بادر القصر إلى طرد الوزارة (١)، فأقيلت في ٨ من أكتوبر عام ١٩٤٤ ولم يعترض الإنجليز بعد إذ لم تعد لهم حاجة إلى ما أسمته نشرة «داخل الإمبراطورية البريطانية» في مقالها السابق.. «سياسة الإصلاح التقدمية التي يتبعها الوفد».

بدأ الملك بهذا، وبواسطة مستشاره السياسى رئيس الديوان الملكي أحمد حسنين، يعد لأن يكون صاحب السلطان المطلق في الحكم. واستندت سياسته في ذلك إلى تقدير خاطئ لقواه. إذ ظن أن تدخل السفير البريطانى لفرض وزارة الوفد عليه سنة ١٩٤٢ كفيل بقلب الصورة التقليدية، فيبدو هو بمظهر المناوئ للإنجليز بينما يبدو الوفد حليفهم. وظن أن انصراف الكثيرين عن الوفد مثقل كفته، بعد هذا الحادث وبعد ما بدا من مساوئ الإدارة الوفدية في حكمها الأخير. وكان الملك قد اعتلى الحكم سنة

---

(١) The Middle East in The War: George kirk P. 259.

ويذكر المؤلف أنه بعد نشر مكرم عبيد الكتاب الأسود ضد حكومة مصطفى النحاس، أزمع الملك إقالة الوزارة الوفدية في إبريل عام ١٩٤٣ فرفض السفير البريطاني مهددا بتكرار حادث ٤ من فبراير. وفي إبريل عام ١٩٤٤ تأزم الموقف بين الملك والنحاس فرغب الملك في طرده لولا أن أجابه السفير البريطاني: ليس الوقت وقت التغيير.

١٩٣٧ بدعاية مركزة تحاول تبييض صفحة القصر وإزالة وصمة الخيانة التي لطخت بها في عهد والده وسلفه الملك فؤاد. وراجت الأحاديث العاطفية عن الملك الشاب، و«الملك المتدين، والملك الساهر على مصالح الرعية». واستغلت العواطف الدينية بتصويره مرسل اللحية يغشى المساجد ويحرص على صلاة الجمعة كل أسبوع بموكب كبير ويقرئ القرآن في رمضان، وهو العامل الأول والفلاح الأول.

ولم يكن حرص القصر على زيادة نفوذه السياسى بدعة جديدة، ومعظم الأزمات التي شبت بينه وبين الوفد منذ عام ١٩٢٤ ومع الأحرار الدستوريين أحيانا، كانت تهدف إلى دعم سلطانه السياسى انتقاصا من سلطة البرلمان وحكومته. وبلغ هذا الصراع إحدى ذراه معَ الوفد سنة ١٩٣٧ وانتهى بإقالة حكومة مصطفى النحاس لمطالبتها بمد نفوذها ونفوذ البرلمان إلى داخل القصر باقتراح تعيين وزير للقصر يكون خاضعا في عمله لا للملك ولكن لمجلس الوزراء والبرلمان. وكانت وزارات ومصالح كاملة كوزارتى الخارجية والدفاع وكالمعاهد الدينية تتبع القصر بطريقة شبه رسمية. ولكن رغبة القصر امتدت بعد إقالة حكومة الوفد الأخيرة إلى زيادة سلطانه بحيث يشمل الهيمنة على الوزارة كلها وبحيث يمتد إلى جزئيات النشاط الإدارى كتعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وكقبول الطلبة في الكلية الحربية، وبحيث يصل أيضًا إلى الإشراف الفعلى على السياسة الخارجية والسياسة العربية[1].

اعتمد القصر في تنفيذسياسته على أحزاب الأقلية المعبرة عن مصالح الطبقات

---

(١) محمد حسين هيكل ـ المرجع السابق. ويذكر المؤلف:
ـ أن في مصر سلطتين إحداهما سياسية وهي سلطة القصر والأخرى إدارية هي سلطة الوزراء التي تنفذ أوامر السلطة السياسية من غير مناقشة أو اعتراض. ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤.
ـ لما اغتيل أحمد ماهر رغب الملك في تعين رئيس وزراء محله بغير أن تُعَدّ الوزارة قد سقطت مما يتنافى مع الدستور ومبدإ المسئولية، ومما استهدف به أن يحيل الوزراء ورئيسهم إلى مجرد موظفين. ص٣٠٨.
ـ دعا الملك ملوك ورؤساء الدول العربية لاجتماع في أنشاص عام ١٩٤٦، وتمت الدعوة والاجتماع بغير علم رئيس الوزراء ووزير الخارجية وبغير حضورهما. ص٣١٩.
ـ أنشأ الملك منصب المستشار الصحفي للديوان الملكي بغير علم الوزارة. ص٣٢٥.
ويذكر الأستاذ عبدالرحمن الرافعي أنه في أوائل عام ١٩٤٥ قابل الملك منفردا روزفلت رئيس الولايات المتحدة وكذلك تشرشل رئيس الحكومة البريطانية بغير أن يصطحب أحدا من الوزراء. . (كتاب في أعقاب الثورة. الجزء الثالث).

الحاكمة: كبار الرأسماليين وكبار ملاك الأرض. فكلف أحمد ماهر رئيس حزب السعديين بتأليف وزارة تمثل فيها أحزاب الأقلية كافة: السعديون والأحرار الدستوريون والكتلة والحزب الوطنى، على أن يحل البرلمان الوفدي وتجرى انتخابات جديدة تصطنع نتيجتها بما يكفل تمثيل الأحزاب الأربعة في مجلس النواب بحيث لا يكون لأى منهم أغلبية مطلقة. وكان القصد من تجميع أحزاب الأقلية في الوزارة ومجلس النواب، تكتيل القوى الرجعية استعدادا لفترة ما بعد الحرب، وتصديا للحركة الشعبية المتوقعة، ومحاربة للوفد الذى كان ـ برغم ماطرأ عليه من ضعف ـ حزبا جماهيريا واسع النفوذ، وقوة يعمل لها حساب كبير. كما أريد بهذا التجميع أن تكون السلطة الحقيقية في الحلف الرجعي بيد الملك. وبقدر ما يزداد عدد الأحزاب في الوزارة والبرلمان، بقدر ما يصعب على أحدها أو بعضها أن ينافس سلطة القصر، وبقدر ما يستطيع الملك أن يغير في الحكومات كيف يشاء، ولا يجابه من الأحزاب الحاكمة بغير الإذعان. ومما يفهم من مذكرات الدكتور هيكل، أن دخول حزب الكتلة والحزب الوطني الوزارة قد جاء بإملاء القصر، وقبله السعديون والأحرار على مضض منهما، وأن الخلافات على اقتسام مقاعد الوزارة بين الأحزاب هدد تشكيلها واستوجب تدخل أحمد حسنين، وبعد أن شكلت كانت رغبة الملك إلى رؤساء الأحزاب المشتركة أن يتساوى عدد المرشحين من كل منهم لمجلس النواب الجديد مما يُعَدّ الوضع الأمثل لتحقيق هدف الملك، ومما رفضه أحمد ماهر رئيس الوزراء مهددا بالاستقالة، لما يعنيه ذلك من خضوع للأحزاب المتنافسة معه. وعلى حد تعبير الدكتور هيكل، رفض «أن يجعل مركزه في رئاسة الوزارة رهنا برضا هذا الحزب أو غضب ذلك»[1].

* * *

كان مجموع مقاعد مجلس النواب ٢٦٤ مقعدا، وأسفرت الانتخابات عن فوز ١٢٥ نائبا من السعديين و٧٤ من الدستوريين و ٢٩ من الكتلة، و ٧ من الحزب الوطنى و ٢٩ من المستقلين[2]. فظفر الحزب السعدى بأغلبية نسبية دون الأغلبية المطلقة ببضعة مقاعد، وتحقق له عدد واف من المقاعد ولكنه لا يصل إلى ما يمكنه من تشكيل الوزارة منفردا وذلك طبقا لخطة الملك.

(١) محمد حسين هيكل ـ المرجع السابق. ص ٢٩٠ـ ٢٩٥.
(٢) في أعقاب الثورة ـ الجزء الثالث ـ ص ١٤٧.

ولا تعكس هذه النتيجة تأييدا شعبيا لأى من هذه الأحزاب يتناسب مع ماظفر به من مقاعد. فالانتخابات زيفت بعلم الناس جميعا، وقد تمت في ظل الأحكام العرفية، وقاطعها حزب الوفد صاحب أكبر تأييد انتخابي في البلاد، فكانت مقاطعته لها حكما عليها بالصورية. والمقاعد وزعت اقتساما بين الأحزاب الحاكمة، وأغلق الكثير من الدوائر على مرشحين معينين وترك الباقى للتنافس بشأنه. والدوائر الانتخابية فصلت بما يضمن نجاح مرشحى الحكومة، وسيق الناخبون في بعض المناطق الريفيةللتصويت، وتولت الشرطة في بعضها استبدال صناديق الانتخاب. يقول الأستاذ الرافعى تعليقا على المعركة: «لم تكفل الحكومة للشعب حرية في الانتخابات، فقد رفضت أن ترفع الأحكام العرفية أو الرقابة على الصحف كما أسلفنا. وتدخلت في الانتخابات بالرغم من أن خصومها (الوفديين) قرروا الامتناع عن الدخول فيها، وكان واجبا عليها تركها حرة ليختار الناخبون من يريدونهم، ولكنها في الواقع تدخلت في الكثير من الدوائر لإنجاح مرشحيها أو من رضيت عن ترشيحهم» (١).

على أن هذه النتيجة تعكس أهمية كل من الأحزاب الحاكمة ووزنه بالنسبة لحلفائه داخل الحلف الرجعى. فإن حزب السعديين تكون مع طرد النقراشى ثم أحمد ماهر من الوفد بعد توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ لتمثيل مصالح فئة من الرأسماليين الكبار وجدت في إبرام المعاهدة وفي إلغاء الامتيازات الأجنبية حصولا على كل ما ينبغي بالنسبة للمسألة الوطنية. ودخل الحزب على الفور في تحالف مع الأحرار الدستوريين الحزب التقليدى لكبار ملاك الأرض، واستمد الاثنان من سلطة السراى ما استطاعوا به التآمر على حكومة الوفد وإقالتها في ديسمبر سنة ١٩٣٧، وسط ضجة شديدة من الدعاية للملك وحقوقه، ومن التشنيع على سوء إدارة الحكومة الوفدية. وكانت الرئاسة في هذا الحلف للأحرار الدستوريين قبل الحرب. وبعد انتهاء الحرب، ونتيجة ما أدت إليه من نمو مصالح الرأسمالية الكبيرة ووثوق في مستقبل البناء الرأسمالى، تغير ميزان القوى بين كبار ملاك الأرض وبين كبار الرأسماليين لمصلحة الأخيرين، وصارت لهم الرئاسة في هذا الحلف. كما أن حزب الأحرار كان قد فقد بعض أقطابه، وأهمهم محمد محمود رئيس الحزب

---

(١) في أعقاب الثورة - الجزء الثالث - ص ١٤٧.

الذي توفى في بداية الحرب (١/ ٢/ ١٩٤١)، في الوقت الذى قدر فيه أن قادة حزب السعديين هم ممن تربوا في أحضان الوفد وبين الجماهير، واكتسبوا بذلك دربة ومرانا ظنت بهما الرجعية أن الخير في الاعتماد عليهم، في فترة قدر فيها الجميع مدى ما يعول على نتائجها من خطر وحسم في تحديد سياسة مصر والمسألة الوطنية وأوضاع الطبقات المختلفة. وليس أقدر على مواجهة الجماهير ممن كانت لهم صلة كفاح من قبل. كما أنه ليس أقدر على مقاتلة الوفد من وفديين سابقين عاصروه منذ نشأته وكانوا من أعلامه. وكان أحمد ماهر خاصة شخصية إيجابية نافذة الذكاء واسعة الحركة والنشاط قادرة على المبادرة.

وكان حزب «الكتلة» حزبا صغيرا تكون بعد انسلاخ مكرم عبيد سكرتير عام الوفد والساعد الأيمن لمصطفى النحاس، وكان قد وجه إلى الوفد وزعامته اتهامات قاسية تتعلق بنزاهة حكومة الوفد وبما ارتكب على يديها من حوادث المحسوبية واستغلال النفوذ، كما تتعلق بالطعن في استقامة «مصطفى النحاس» نفسه إسقاطا لهيبة الزعامة الوفدية [١]. وذلك في الكتاب الذى نشره «مكرم» وقتها بعنوان «الكتاب الأسود». وكان القصر في صراعه ضد الوفد هو المستفيد الأساسى من هذا الهجوم، وهو من استغل مكرم عبيد في كشف هذه السوءات هدما للوفد وقضاء على التجمع الجماهيرى القائم وراءه. وقصد بتمثيل حزب «الكتلة» في الحلف الجديد مكافأة أقطابه على هذا الدور والاستعانة بهم بوصفهم وجوها شعبية قديمة قد يمكن بها خداع الجماهير عن حقيقة هذا الحلف.

ورأى رئيس الوزراء أحمد ماهر دعما لوزارته التي شكلها في أكتوبر عام ١٩٤٤، وإظهارا لقوة التحالف الذي تقوم عليه، وتوسعة لنطاق التكتل الرجعى أن يؤلف «الهيئة السياسية» من بعض الساسة البارزين ورؤساء الوزارات السابقة، وذلك بوصفها هيئة استشارية تستمد الحكومة منها العون الأدبى.

---

(١) يذكر الدكتور هيكل في «مذكرات في السياسة المصرية - الجزء الثاني ص٢٧٦»: كانت شهرة النحاس باشا قائمة في نفس الجمهور إلى يومئذ (خروج مكرم) على أنه رجل نزيه طاهر اليد، وأنه ظل لذلك فقيرا لم يفد من الحكم شيئا.

... ومن هنا تظهر أهمية الكتاب الأسود بوصفه سلاحا جديدا وضعه مكرم في يد الملك وأنصاره لطعن الوفد وزعامته. (المؤلف).

بدأت سياسة الوزارة الجديدة تظهر في جانبين كانا لدى الرأى العام ـ في ضوء خبرته الماضية ـ مقياس الحكم السياسى على أى حكومة أو نظام، وهما الموقف من الحريات والموقف من الاحتلال البريطاني.

وكان أول ما عملته الوزارة إطلاق سراح المعتقلين ومعظمهم من معارضى الحكم الوفدى، مثل علي ماهر ومكرم عبيد «وبعض الشبان الذين عرفوا بمناوأتهم للوفد، والعمال الذين طبعوا الكتاب الأسود» [١]. ولم يكن هذا الإفراج بذاته يدل على موقف متكامل من مسألة إطلاق الحريات، والحاصل أن بعضا منهم أفرج عنه قبل أن تشكل الوزارة ويصبح لها صلاحية القيام بهذا العمل. ويذكر الدكتور هيكل أن مكرم عبيد حضر من معتقله إلى مجلس الوزراء في أثناء اجتماع قادة الحزب السعدى والحزب الدستورى لبحث تشكيل الوزارة، وتساءل: «بأمر من أفرج عنه؟» مادام لم يعين بعد الحاكم العسكري الذي يملك هذه السلطة، ثم يقول: «إن التصوير القانونى الذى تقضى به طبيعة أوضاعنا الدستورية لم يرد بخاطر أحد ساعة دخل علينا مكرم باشا..» [٢]. وفي هذا ما يوحى بأن الإفراج تم من القصر دون حساب للمسئولية الوزارية أو لما يجب أن يكون حسب تقاليد الحكم.

والحاصل أنه برغم كل ما كان رجال الوزارة الجديدة ينادون به، وهم في المعارضة، من وجوب إلغاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف فورا، وبرغم أن توليهم الحكم قد تم في ظروف دولية أكثر مواتاة لهذا الإلغاء بعد أن استسلمت إيطاليا وأحاطت الهزيمة بألمانيا، فقد استبقت الوزارة الحكم العرفى والرقابة على الصحف والمطبوعات [٣]. وأجريت انتخابات مجلس النواب الجديد في ٨ من يناير عام ١٩٤٥ في ظل هذا الوضع. وتحت ضغط الرأى العام وبسبب فقدان أى مسوِّغ يمكن تقديمه لاستمرار هذا الوضع، اضطرت الوزارة لإلغاء الحكم العرفى تدريجيا، فقررت في ٩ من يونية عام ١٩٤٥ إنهاء الرقابة على الصحف

(١) في أعقاب الثورة جـ٣. ص١٤٥.

(٢) الدكتور هيكل جـ٢. ص٢٩٠.

(٣) في أعقاب الثورة ص ١٤٥، ١٤٦.

والمطبوعات وإباحة الاجتماعات العامة ومنع الاعتقال، ثم ألغت الأحكام العرفية برمتها في ٧ من أكتوبر وكان قد مضى عليها عام في الحكم.

أما بالنسبة للموقف من الاحتلال، فقد صرح «أحمد ماهر» بأنه مؤيد لسياسة التفاهم مع بريطانيا ومنفذ لمعاهدة عام ١٩٣٦ وأعلن في خطبة العرش أن مصر تواصل بإخلاص تنفيذ ما تتطلبه معاهدة الصداقة والتحالف التي تربطها ببريطانيا العظمى، وأن العلاقات بين مصر والدولة الحليفة وبينها وبين الدول الصديقة على خير ما تكون من المودة وأنها في نمو مطرد يبعث على الرضا والارتياح [١]. وفي ٢٤ من فبراير عام ١٩٤٥ ألقت الوزارة في البرلمان بيانا أعلنت فيه الحرب على ألمانيا واليابان، وافق عليه المجلسان. وبسبب هذا البيان وفي يوم إلقائه اغتيل «أحمد ماهر» ورأس الوزارة بعده «محمود فهمي النقراشي» الرجل الثاني في حزب السعديين. وكان إعلان الحرب مقدمة للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي كان سينعقد في ٢٥ من إبريل، وفي منظمة الأمم المتحدة التي ستتولد عنه. وسبق إعلان مصر الحرب أن عرج مستر روزفلت رئيس الولايات المتحدة على مصر وقابله الملك فاروق وأحمد حسنين على ظهر طراد أمريكي رسا بالبحيرات المرة وتبادلا الرأي في علاقة مصر بأمريكا. ثم قابل الملك المستر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، وكان ذلك محاولة من الدول الاستعمارية الكبيرة لتحديد نطاق تكتلها وتجميع قواها تربصا لظروف ما بعد الحرب.

* * *

مع رفع الرقابة على الصحف في يونية عام ١٩٤٥، طفت على الفور المسألة الوطنية على سطح الحياة السياسية.. تراكمت الأهداف الوطنية مع فساد معاهدة عام ١٩٣٦، مع الشعور بالكبت زمن الحرب، مع الرغبة في استغلال الظروف الجديدة، مع نظرة شاملة لشعوب العالم ترنو لإعادة بناء عالم جديد يسوده الحرية والإخاء، مع حذر تقليدي من مؤامرات الاستعمار المتوقعة لترسيخ أقدامه، تراكم كل ذلك ليفيض من النفس المصرية حركة مستعجلة وفورانا جياشا. في يونية أرسل

---

(١) في أعقاب الثورة جـ٣. ص ١٤٥.

مصطفى النحاس إلى السفير البريطاني مذكرة يطلب فيها الجلاء الكامل للقوات البريطانية عن مصر ووحدة مصر والسودان [1]. وطالبت الجماهير الحكومة - من خلال المظاهرات - بالعمل على إجلاء القوات البريطانية. وكانت الأحاديث في البرلمان تتسم بطابع التميع والحذر، وأدركت الجماهير بخبرتها مع مثل هذا النوع من الحكومات أنها تماطل وتسوف. وانتشرت بين الناس عبارة «سياسة الصمت» التي تتبعها الحكومة. فلما تحرك النقراشي، لم يجد قولا يردده إلا أنه ينتظر الوقت المناسب، فأطلقت عليه الجماهير والصحف في سخرية «رجل الوقت المناسب». ثم أطلقت عليه «أبو خطوة» ردا على قوله بأنه اتخذ خطوة في سبيل تحقيق الأماني الوطنية. وانتشرت الفكاهات وعبارات السخرية لحظة انكشفت الحكومة. وأدركت الجماهير أن حيل الحكومة ومناوراتها لم تعد تنطلي عليها وأن ما تدبره بليل ظهر لها في الضوء، وأنها و ما تخفى مبسوطان أمامها ليصبح أسلوب حكمها حركة مثيرة للسخرية. ودلالة ذلك أنه لم يعد ثمة رباط بين تفكير الحاكم وبين تفكيرها وأن ما بينها وبينه قد انقطع. كان ذلك نوعا من هجرة المحكومين عن الحاكم والتفرج عليه من بعيد، قمة بغير قاعدة، إلا أن تكون أجهزة الأمن التي يناضلون ضدها في الطرقات، بوصفها تعديا ماديا مجردا عن كل تبرير. وقد كان من المظاهرات التي اشتعلت في ٢ من نوفمبر عام ١٩٤٥ بمناسبة ذكرى وعد بلفور وما أسفرت عنه من تحطيم بعض المحال العامة، ما وخز الحكومة بالتحرك على نحو أرادته موهما بالجدية.

والحاصل أنه بعد انتهاء الحرب، في صيف عام ١٩٤٥، أجريت الانتخابات في بريطانيا، وتولى الحكم هناك حزب العمال، وأملت الدوائر المصرية الحاكمة، والرأسمالية الكبيرة - خاصة - في ذلك كثيرا. وحزب العمال عندهم أكثر تحررا ومرونة في سياسته مع المستعمرات من حزب المحافظين، وفكرة الأحلاف بدأت تحل محل فكرة الاحتلال المباشر. لذلك بدأت الدوائر الأكثر وعيا من الرأسماليين الكبار في مصر تدرك أن تحقيق الجلاء قد أصبح ميسورا إذا دعم بالتحالف. وهو إن تحقق يضمن لهم نفوذا كبيرا ومستقرا في حكم مصر. ويكون حلا لمطلب طالما

---

(١) Anglo Egyptian Relations: John Marlowe - P. 334.

احتشدت له الجماهير وطالما شحنها بروح الثورة المخيفة. وهي تضمن بالجلاء النفوذ الأكبر وتفريغ روح الثورة، فيخلو لها جو السياسة لتعمل على بناء مصالحها ودعمها في هدوء، وليتحقق لها أخيرا الجو الذي تمنت عبثا أن يسود بعد توقيع معاهدة عام ١٩٣٦. والحال أنها اليوم أكثر قوة ونموا، وأن الظروف العالمية أكثر مواتاة، وأن مطلب الجلاء ـ هدف الجماهير غير المتحقق سنة ١٩٣٦ ـ أقرب منالا. الجلاء اذن ممكن ومفيد، والتحالف مع بريطانيا لازم لها ضد أى تهديد لمصالحها الدولية أو الإقليمية، ولازم لمصلحتهم أيضا ضد أي حركة شعبية في الداخل يمكن أن تصعد موجتها فوق رءوسهم، طبقة ودولة وأجهزة للقمع.

في ٢ من أغسطس نشرت الأهرام برقية بعث بها إسماعيل صدقي إلى مجلس النواب بمناسبة وصول حزب العمال إلى الحكم ذكر بها «أن السياسة القديمة سياسة السيطرة المسخرة لخدمة الأقوياء ستخلى الميدان لاتجاه جديد يرمى إلى خدمة الشعوب جميعا كبيرة وصغيرة عن طريق استقرار السلام». وختمها بقوله: «الآن وقد تهيأ جو من التسامح السياسي المرجو فأقترح على المجلس وهو على أهبة الانفضاض أن يطالب الحكومة بل يطالب الأحزاب بالعمل من غير توان على تصفية مسألتى الجلاء والسودان». فالمطلوب إذن في رأيه هو تصفية المسألتين لا تحقيق المطالب الوطنية. وكانت الهيئة السياسية التي شكلها أحمد ماهر قد وافقت منذ البداية على مبدإ التحالف.

كان ضغط الجماهير وتحركها من ناحية، وتطلع الرأسمالية الكبيرة، «لتصفية مسألتي الجلاء والسودان» كان هذان العاملان هما ما نهض بالحكومة أخيرا لترسل إلى الحكومة البريطانية مذكرة ٢٠ من ديسمبر التي عَدَّها النقراشي خطوة في طريق حل المسألة الوطنية. ورد بالمذكرة أن معاهدة عام ١٩٣٦ أبرمت في وقت اضطراب العلاقات الدولية وظهور شبح الحرب، وأن قبول مصر لها برغم ما تضمنته من قيود تحد من استقلالها كان بإملاء ظروف وأحداث وقتية يزول القبول بزوالها، وأن الحرب استنفدت أهم أغراض المعاهدة، وأن انتصار الحلفاء وإبرام مواثيق صيانة الأمن العالمى يجعل الكثير من أحكام المعاهدة نافلة. وأشارت المذكرة إلى وفاء مصر بتعهداتها في أثناء الحرب وتقديمها الأدلة الملموسة على وفائها للحلف وعلى إخلاصها للصداقة: ثم ذكرت أن «وجود القوات الأجنبية زمن السلم في بلادنا

حتى ولو انحصرت هذه القوات في مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام. ولا يستطيع الرأى العام المصري إلا أن يفسره بأنه الدليل المحسوس على ريبة نعتقد أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد مسوغًا لها». وألمحت المذكرة إلى فكرة التحالف وتنمية القوات المصرية إلى حد يمكن من صد عدوان المعتدى «حتى تصل إليها إمدادات حلفائها وإمدادات الأمم المتحدة». ثم طالبت في النهاية: «فلهذه الأسباب وأمام هبة الشعب المصري على بكرة أبيه ورغبته في أن يرى علاقاته ببريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف والصداقة الخالصة من شوائب ريب الماضي والطليقة من أسر مبادئ قد انقضى زمانها، تعرب الحكومة المصرية عن ثقتها بأن حليفتها ستشاركها في هذا الرأى، وأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب لكي يشخص وفد مصري إلى لندن للمفاوضة معها في إعادة النظر في معاهدة عام ١٩٣٦».

وتلكأ الرد البريطاني أكثر من شهر، ثم سلم إلى سفير مصر في لندن في ٢٦ من يناير متضمنا [١]: «إن المبادئ الأساسية التي قامت عليها المعاهدة المصرية الإنجليزية المعقودة عام ١٩٣٦ سليمة في جوهرها. وإن سياسة حكومة جلالة الملك هي أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية في أثناء الحرب وهو ما نوهت به المذكرة المصرية، وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراما تاما.».

قدمت المذكرة المصرية خلسة من الشعب، لم يذع نصها ولا مضمونها. فلما أتى الرد البريطاني، وكانت الصحف الوطنية تضغط على الحكومة تطالبها بالتحرك ونشر المذكرة، اضطرت إلى نشرها مع الرد البريطاني. وعرفت الجماهير أن الحكومة تسلم بمبدإ التحالف مع الإنجليز، وأن وجود القوات الأجنبية ليس إلا دليلا على ريبة بريطانيا في ولائها، وأن بريطانيا متمسكة بمعاهدة عام ١٩٣٦ متشبثة بفكرة التحالف، وأنها تَعُدّ مصر (البلد المستقل) ضمن مجموعة الأمم الإمبراطورية. وكانت هذه النقطة الأخيرة من أكثر ما يمس

(١) المذكرة المصرية والرد البريطاني منشوران في «القضية المصرية ١٨٨٢ـ١٩٥٤» مجموعة وثائق رسمية ص ٤٩٠ـ٤٩٢.

الكبرياء المصري، فلم يعترف الضمير المصري قط منذ عام ١٨٨٢ بالولاية البريطانية ولا بأن مصر أو السودان جزء ولو متميز من الإمبراطورية أو الممتلكات. . إلخ. ولم يصدر طوال هذه المدة تصريح رسمي أو إشارة شبه رسمية بهذا الأمر دون أن يبلغ السخط والاستنكار في مصر مبلغهما. والحق أنه طوال مدة الاستعمار البريطاني لم تستعمر العقلية المصرية بتاتا حتى في ظروف كان فيها الاستعمار والتبعية من مبادئ العصر الدولية، ولم تكن الظروف العملية التي تكفل التحرير قد توافرت بعد، وكان جهد الكثير من حركات التحرر أن تصل إلى الحكم الذاتي فقط. وقد يبدو التفكير المصري بذلك في بعض الأحيان تفكيرا يتسم بالخيال، ويفتقد الظروف الدولية والأساليب العملية الملائمة لتحقيق أهدافه، ولكنه كان قادرا على أن يختزن هدفه البعيد، وأن يصبر على الواقع ويصابره ويقاومه بالوسائل المتاحة تاريخيا حتى يتحقق.

* * *

والحاصل أن الفترة التي تلت انتهاء الحرب مباشرة إلى منتصف عام ١٩٤٦ تقريبا، كانت من أكثر الفترات مواتاة لأن تعرض مصر مسألتها على مجلس الأمن، الذي كان يعقد أولى دوراته، وكان من المرجح أن ينصر المجلس مصر بإقرار جلاء القوات البريطانية مراعاة للموقف الدولي وقتها. كانت القوات السوفيتية لاتزال في إيران منذ الحرب. وشبت الثورة في آذربيجان معلنة قيام جمهورية شعبية في الجزء الشمالي من إيران. وكانت الدول الاستعمارية الكبرى تلح في جلاء القوات السوفيتية عن إيران خوفا على البترول وتمكنها من قمع الثورة في الشمال. كما أبدى الاتحاد السوفيتي بعض المطالب بالنسبة لمضيقي الدردنيل والبوسفور التركيين المتحكمين في المرور بين البحرين الأسود والمتوسط. ثم أعلن الاتحاد السوفيتي استعداده للجلاء عن إيران، على أن تجلو بريطانيا وفرنسا عن سوريا ولبنان ومصر. وانتهزت حكومتا سوريا ولبنان هذه الفرصة، وعرضتا قضيتهما على مجلس الأمن طالبتين جلاء القوات الأجنبية عن بلديهما.

وبالنسبة لدول الاستعمار الغربي، لم يكن قد تم التنسيق بين سياساتها المتعلقة بفترة ما بعد الحرب تنسيقا كاملا. وبرغم تجانس مواقفهم الاستعمارية بشكل عام

ضد حركات التحرر، فإن التنافس الحاصل بينهم كان مما يمكن أن يفيد هذه الحركات إذا استغلت فرصه، وقد استغلت سوريا ولبنان التنافس البريطاني الفرنسي عليهما مما أوقف بريطانيا ضد دعم الوجود الفرنسي هناك، ولم يكن بعيدا أن تجيب فرنسا على بريطانيا بموقف مماثل في مصر، وذلك قبل أن يظهر لديها صدى نجاح حركات التحرر في المشرق على نفوذ فرنسا في المغرب العربي.

وبالنسبة للولايات المتحدة، القوة الاستعمارية الوافدة، فإذا كانت النيويورك تايمز قد عبرت عن موقفها المؤيد لبريطانيا في الشرق الأوسط بقولها: «إن الحربين الكبيرتين الماضيتين قد أبانتا لها أن الإمبراطورية البريطانية هي خط دفاعنا الأول[1]». فلم تكن بريطانيا لتغفل عن الصلف الأمريكي في عبارة ترومان: «إن الولايات المتحدة أمة قوية اليوم ولا توجد أمة أقوى منها. وليس هذا اعتزازا وافتخارا وإنما هو حقيقة وأمر واقع، وعلينا بمثل هذه القوة أن نتولى الزعامة ونقبل المسئولية». ولا كانت تتجاهل مغزى حديثه عن الشرق الأوسط وأهدافه البعيدة في قوله بذات الخطاب: «هي منطقة تشمل منابع واسعة للثروات الطبيعية وهي منطقة تقع على أسهل طرق المواصلات البرية والجوية والبحرية، ولهذا فهي منطقة ذات أهمية اقتصادية وإستراتيجية عظمى. في الوقت الذي نجد فيه أن شعوبها ليست من القوة ـ منفردة أو مجتمعة ـ بحيث يمكنها أن تقاوم عدوانا قويا. ومن هنا يصبح من السهل علينا أن نرى كيف يمكن أن يصبح الشرقان الأدنى والأوسط مركزا لمنافسات خطيرة بين الدول الأجنبية». ثم يعرض استعداده «لمساعدة» شعوب هذه المنطقة لتنمية مواردها[2].

لكل ذلك، كان جهد السياسة البريطانية مع الحكومة المصرية، أن تبتعد بالقضية المصرية عن هذا المنبر الدولي الجديد، وعن المسرح العالمي كله، لتنفرد بريطانيا بإملاء ما تراه من حلول لمصلحتها في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين. وانصاعت الحكومة المصرية وراءها، واتبعت ما يناسب الخطة البريطانية من «سياسة الصمت» و«سياسة الوقت المناسب». ثم أرسلت مذكرتها، ثم تلكأ الرد ما تلكأ. ولم تكتف

---

(١) الأهرام ٧ من إبريل عام ١٩٤٦.

(٢) خطاب لترومان في شيكاغو. الأهرام ٧ من إبريل عام ١٩٤٦.

بهذه المعونة السلبية، بل حاولت أن تدعم من نفسها الموقف البريطاني في مجلس الأمن ضد حركات التحرر في الشرق وفي البلاد العربية. ونقل عن «ممدوح رياض» مندوب مصر في الأمم المتحدة خطاب قال فيه: إن وجود القوات البريطانية في إندونسيا لا ينطوي على أي تهديد للأمن الدولي[1]. كما نقل عن وزير الخارجية المصرية عبد الحميد بدوي الذي مثل مصر في الهيئة الدولية وقتها تصريحات تحدث فيها عن أواصر الصداقة التي تربط بين مصر وبريطانيا منذ أكثر من نصف قرن والتي نمت خلال الحرب الأخيرة. ثم صرح أخيرا في ١٨ من يناير عام ١٩٤٦ بأنه ليس لمجلس الأمن حق النظر في أي مسألة تتصل بمصر أو بالعالم العربي لأن مشكلاتهم ليست مما تمخضت عنه الحرب. ثم تحدث عن استعداد مصر لإرسال قواتها إلى أي جزء في العالم يهدد بالعدوان[2]. وأثار هذا التصريح ضجة كبيرة في الصحف، وخرجت المظاهرات تهتف ضد وزير الخارجية وضد الحكومة. وهاجم عزيز فهمي وغيره عبد الحميد بدوي في «الوفد المصري» في عدة مقالات واستعرض تاريخه السياسي، إذ كان هو من أعد مذكرة وقف الحياة النيابية سنة ١٩٢٨، وهو من وضع أسس الدستور الاستبدادي الذي أصدره صدقي سنة ١٩٣٠، ثم هو من عرف في فترة رئاسته لجنة قضايا الحكومة باسم «مفتي القرية» كناية عن تحليل الباطل، ثم عمل عضوا في الكثير من الشركات الكبيرة، ثم أسماه «العربي الكبير» سخرية من سعيه باسم السياسة العربية لتوريط الشعوب العربية فيما يورط فيه مصر من اتباع سياسة التحالف مع بريطانيا وإبرام المعاهدات الإقليمية واتباع أسلوب الصمت[3].

وتبدو شدة أثر هذا التصريح من أن جريدة الأهرام المحافظة، أبدت دهشتها من صدوره، وأن الحكومة أعلنت جهلها به، وأنه إن كان صدر فلا يمثل وجهة نظرها. كما هاجمته جريدة «الكتلة» التي يشارك حزبها في الوزارة.

والحاصل أن التصريح لم يكن إلا تعبيرا عن سياسة الحكومة. والملاحظ أن بريطانيا تلكأت في إرسال ردها على مذكرة ٢٠ من ديسمبر، وأن هذا الرد كان متفقا عليه من الجانبين، مما يستفاد من كثرة تردد السفير المصري في لندن عبدالفتاح عمرو على وزارة

---

(١) المصري ١٣ من فبراير عام ١٩٤٦.

(٢) الوفد المصري ١٩ من يناير عام ١٩٤٦.

(٣) الوفد المصري ١٨ ـ ٢٨ من يناير عام ١٩٤٦.

الخارجية هناك قبيل إصداره، ومما يستنتج من أن بريطانيا كانت لا تجازف بإرسال وجهة نظرها في شكل غير مقبول قد يورط الحكومة في رفضها وعرض المسألة على مجلس الأمن، في ظروف بالغة الحرج تواجهها الحكومة في مصر وتواجهها بريطانيا في مجلس الأمن. ويقال بأن النقراشي صرح بسابق علمه بالرد لبعض المقربين إليه[1]. وإذا كان الأمر كذلك فإن صدور تصريح وزير الخارجية قبيل إرسال الرد البريطاني قد يكون قصد به إظهار تعهد الحكومة الأدبي بعدم عرض قضية مصر على مجلس الأمن ثمنا لموافقة بريطانيا على مبدإ التفاوض في تعديل معاهدة عام ١٩٣٦، وقد أثير موضوع التصريح بمجلس الشيوخ فادعت الحكومة عدم العلم به، فطلب صبري أبو علم زعيم المعارضة الوفدية بالمجلس إلى النقراشي أن يصدر تصريحا مضادا له، فراوغ ولم يصب قولا شافيا. ثم عاد وزير الخارجية يصرح بأن ما ذكرته الصحف من عزم الحكومة المصرية على عرض مسألة وجود القوات البريطانية في مصر على مجلس الأمن هي أنباء خيالية وغير صحيحة[2].

* * *

في هذا الوقت، ومن وجهة نظر الكتلة السياسية المؤثرة من الجماهير، ظهر الحرام بينا، وانكشف موقف الحكومة المتخاذل والخطة المدبرة لإضاعة فرصة كان الشعب يراها وقتها سانحة لتحقيق مطالبه الوطنية. وظهر من مذكرة الحكومة وتصريح وزير الخارجية ما يقطع بتخاذلها وبوقوفها حليفا للمستعمر عليه. وكان واضحا من جهة ثانية أن الحكومة تفتقد أي قاعدة شعبية، والأحزاب المشاركة في الحكم لا تستطيع منفردة أو مجتمعة أن تحرك أي كتلة جماهيرية. ولكنها تستمد وجودها من مؤسسات الدولة وأجهزة الأمن ومن وجود قوات الاحتلال بطريق غير مباشر، ومن بعض كبار ملاك الأرض والرأسماليين.

وقد يمكن للجماهير أن تتحرك مطالبةبسقوطها، والنظام البرلماني الحزبي يسمح بتغيير الحكومات مع بقاء النظام، ولكن لهذا التغيير حدودا والملك يقف على قمة مؤسسات الحكم وله نفوذ يفرض به سياسته من خلال الحكومة، وذلك ما بقي

---

(١) الوفد المصري ٢ من فبراير عام ١٩٤٦، آخر ساعة ٣١ من يناير عام ١٩٤٦.

(٢) المصري ٢٦ من يناير عام ١٩٤٦. ويلاحظ أنه لم يمض وقت طويل حتى اختير الدكتور عبد الحميد بدوي قاضيا بمحكمة العدل الدولية.

النظام السياسي القائم. وللاحتلال البريطاني وجود مادى مؤثر ما بقى تحرك الجماهير ضده تحركا سلميا أعزل. لم تكن للحكومة إذن قوة سياسية في ذاتها، ولكنها تستمد وجودها من أطر النظام القائم ومؤسساته ودعائمه المادية. وحركة الشعب هنا لا تواجه الحكومة فقط، إنما تواجه أيضا من ورائها هذه المؤسسات والدعائم. والسعى لتحطيم نظام ليس عصيا على الجماهير، ولكنه يحتاج منها إلى أقصى قوتها وأوسع حركاتها، أي يحتاج إلى أشمل أنواع التجميع والتكتيل، مع وضوح أن طلبتها هي مؤسسات السلطة كلها لا تغيير حكومة ما أو مؤسسة واحدة. وهذا يطرح سؤالا جوهريا: ماذا بعد؟ أي توضيح أسس النظام المطلوب. بمعنى أنه لا يكفى أن يكون الحرام بينا، إنما يلزم أن يكون الحلال بينا كذلك.

وإذا كانت الحياة السياسية لم تستكمل بعد هذا الأمر، فإن الصراع وحده هو الكفيل بتوفيره. هنا تظهر أهمية الصمود والرفض الجماهيريين في تنمية الصراع والتعجيل باستكمال نمو الحركة الشعبية. والحاكم كالسابح على الماء، لن يهدأ الموج من تحته أبدا، ولن يستطيع هو الكف عن الحركة مهما بدت صفحة الحياة هادئة. وهو محتاج للجماهير دائما، بغيرهم لن يكون حاكما، وبغير أن يكونوا قاعدة سيكون هو معلقا في الهواء يتهاوى في أي لحظة، وهنا لابد له من قلعة تحميه (أجهزة الأمن)، ولكنه من داخل القلعة سيلقى المخاطر ما دام غير محمى بالجماهير. والحكومة تواجه جميع مشكلات السياسة والمجتمع، وهي مضطرة للتحرك من أجل حلها، وهي تسعى لفرض الحلول التي تدعم وجودها والتي تصفى ما تجابه من المشكلات، والرفض الشعبى يشل إرادتها وقدرتها على فرض سياستها ويدرأ عن الشعب والوطن ما يراد ضدهما «ويحلل سمها»، هو رفض يحفظ المكتسبات الجماهيرية القائمة ألا تستلب، وهو رفض نضالي يزيد تجمع الجماهير وترابطها، ويتصاعد به الوعى فتكسب الثقة في قوتها وقدرتها وتستشرف به طريق المستقبل. والرفض معارك.

وإذا كانت أهداف الحركة تتوقف على مدى قوتها ونضجها، فإن ذلك يتوقف على مدى قوة التنظيمات السياسية التي تربط الجماهير وتوجه حركتها من الثورية ووضوح الأهداف وطريقة اتصالها بالجماهير ومدى التقاء التنظيمات المختلفة على مطالب محددة.

الفصل الثاني
الوفد المصري

في ٢٩ من يناير عام ١٩٤٦، كتب عزيز فهمي في صحيفة «الوفد المصري» قائلا: «إن النظام الحاضر ولد ميتا بشع الصورة، ولكن العجيب أن الميت لا يزال حيا، ولايزال الأساة ينفخون فيه، وإن كان الطب نفض يديه منه يوم ولد، يوم مات». ثم يقول: «نحن نعلم حرص المسئولين (يشير إلى القصر) على بقاء النظام الحاضر مهما كلف ذلك البلاد». وإذا كان النقراشي قد صرح بأن الملك أوصى بتضافر الأمة والوزراء لمواجهة الحالة المتمخضة عن الرد البريطاني، فهو يعلق بأن الأمة في واد، والحكومة في واد وهي لا تجد مؤيدين لها إلا المئات ولا يتعدون الآلاف، والباقي يعلمون أن الحكومة حرب على الأمة وعلى مطالبها في تحقيق أهدافها العليا.

وكان هذا الأسلوب من النقد العنيف المثير شائعا على أقلام المعارضة. وكان عزيز فهمي مع الدكتور محمد مندور من أصحاب أعنف الأقلام ضد الحكومة، يكتبون يوميا في «الوفد المصري» أكثر الصحف الوفدية تقدما وثورية سنتها. على أن الظاهر من هذه العبارات أن الإثارة السياسية كانت توجه للحكومة دون أن تتخطاها إلى الدعائم السياسية للنظام كله الذي يقف الملك على قمته. وكان هذا هو الإطار الذي ترسمه قيادة الوفد لنشاط الحزب، والمفروض أن تلتزم به أكثر التيارات تطرفا بداخله. ويظهر لنا هذا التيار المتطرف ـ أكثر من غيره ـ الإمكانات المتاحة للنشاط التقدمي داخل الحزب وحدوده، باعتبار أنه أكثر التيارات استغلالا واستنفادا لهذه الإمكانات. والواضح أن الوفد كانت ضرباته لا تصل إلى أسس النظام القائم، ولا يركز هجومه إلا على «حكومة الأقليات» وروافدها فقط بغية إسقاطها.

وحزب الوفد نشأ في ثورة عام ١٩١٩، والتفت حوله الجماهير بوصفه معبرا عن مطالبها في الاستقلال والحرية. وقد نشأ في ظروف تاريخية ـ دولية ومحلية ـ فرضت عليه موضوعيا أن يقف في نشاطه عند حدود الكفاح «السلمي المشروع». كان حزب الجماهير وقائدها في كفاحها من أجل الحرية والجلاء. وتحدد جهاده الديموقراطي في إطار دستور عام ١٩٢٣، وتحدد جهاده الوطني في استثمار جميع الإمكانات والضغوط المحلية والدولية وصولا إلى إجلاء المحتل بطريق المفاوضة بحسبانها الأسلوب السلمي الوحيد. واحتفظ بجماهيريته بحسبانه أقوى الأحزاب في الدفاع عن حقوق البلاد. فإذا كان الكفاح «السلمي المشروع» كفاحا يدور في حدود لم ينفرد الحزب برسمها، إنما أملتها موازين القوى بينه وبين أعدائه، فهو بالضرورة كفاح مساومات. وفي البداية، خاض الوفد معارك الرفض بنجاح، فلم تستطع قوى الاستعمار والرجعية المحلية أن تفرض على الشعب أي تراجع دائم، وصمدت به الجماهير ضد عدوان الرجعية، واستثمرت به مكاسب ثورة عام ١٩١٩.

وكانت معاهدة عام ١٩٣٦. إذ أثمر ترويض الإنجليز للوفد فتعبت قيادته وهدأت ووقعت المعاهدة التي تعترف بشرعية وجود قوات الاحتلال البريطاني في منطقة القناة وبعض المناطق الأخرى، وأسماها بعض الوفديين معاهدة الشرف والاستقلال. وكان هذا أول استسلام خضع له الوفد بالنسبة للمسألة الوطنية. وبدأت عناصر من كبار ملاك الأرض يتسربون إلى قيادته. وبعد أن كان يجرى في تعزيز القيادة بالعناصر الجديدة على اختيارها من بين الصف الثاني من رجاله، بدأ الوفد يضم أشخاصا يراعى في اختيارهم ثراءهم ونفوذهم وعصبياتهم دون اعتبار لماضى جهادهم [١]. وبدأ هدف قيادة الوفد ينحرف من تحقيق المطالب الوطنية إلى مجرد الوصول إلى الحكم، وبدأت ثقتها بالجماهير تضعف وعلاقاتها بالرجعية

---

(١) زكي عبد القادر. محنة الدستور ـ ص ١٥٣.

ملحوظة: ممن دخل الوفد في هذه المرحلة فؤاد سراج الدين، وهو ينتمي إلى عائلة من أكبر العائلات الإقطاعية، وتزايد نفوذه على قيادة الحزب خلال الأربعينيات حتى كان عام ١٩٥٠ هو المسيطر تقريبا على الموقف الرسمي للقيادة. وأمين عثمان الذي أصبح وزير مالية الوفد سنة ١٩٤٢ والمعروف بعلاقاته الوطيدة بالإنجليز، حتى كان يمكن وصفه بأنه سفير الإنجليز داخل الوفد، وقد اغتيل سنة ١٩٤٦ بواسطة إحدى الجماعات الوطنية الإرهابية. (المؤلف)

والإنجليز تزداد. وفي أثناء حكومة ٤ من فبراير عام ١٩٤٢ تخاذل الوفد عن إثارة المسألة الوطنية في ظروف كان يمكنه فيها أن ينتزع من البريطانيين الكثير بسبب الحرب وأهمية المساعدة المصرية لهم في معارك الصحراء في إفريقيا. ثم كانت حوادث المحسوبية والإثراء واستغلال النفوذ، مما نفر منه الكثير من العناصر الوطنية. على أن الوفد برغم ذلك بقى خير قوى الحكم في مصر مقاومة لسلطان الملك وللوجود البريطاني، أي خير الأحزاب التي تصل إلى الحكم. كما بقى بهذه المزية وبماضيه وتاريخه أكثر الأحزاب جماهيرية. وإن أى مهتم بالتاريخ السياسي لمصر في الربع الثاني من القرن العشرين، لابد أن يقف طويلا أمام الوفد المصري. والمفروض أن التاريخ يبدأ بالجماهير ويتتبع حركتها. وإذا كان قد أطلق على منزل سعد زغلول «بيت الأمة»، فقد كان الوفد أكبر بيوت الشعب سنين طويلة، وإذا كانت قيادته في البداية قد عبرت سياسيا (واقتصاديا بطريق غير مباشر) عن مصالح التطور الرأسمالى ومتطلباته، ثم خضعت في النهاية لبعض نفوذ ملاك الأرض، فلم يكن الوفد قيادة فحسب، بل كان جماهير أيضا، ولم يكن في تاريخه سلطة فقط بل وقف في المعارضة زمنا أطول لا يجد له قوة غير الجماهير.

وهذا كله يفسر الجهد الذي بذلته الرجعية لهدمه برغم اعتدال قيادته، كما يفسر سعيها لاستغلال هذا الاعتدال ذاته في تحطيمه وإفقاد الجماهير الثقة به. كان الوفد في ذاته ظاهرة غير مرغوب في بقائها: أن يوجد بناء تسكنه كتل كبيرة من الجماهير ويقوم بوظيفة الجامع لها، وأن يوجد رباط يحيل الأفراد إلى مجموع، لهو في ذاته تهديد لسلطة أى قوة تعادى الجماهير، هو نوع من الحشود تخشاها، ولو لم تنطلق النيران، ولو ضمنت اعتدال قيادتها. ولن يزول الخطر عليها بموقف الهدوء وحده، لن يزول إلا بأن ينفرط العقد ويتحول الجمع إلى أفراد متناثرين. فقد تتحول الجماهير المحتشدة داخل الوفد إلى قوة ضد النظام برمته، وليس شرطا أن يبدأ هذا التحول من قيادة الوفد، بل قد يحدث بالرغم منها من قواعد الحزب الضاغطة عليها، أو من خارج الحزب بتأثير التيارات الوطنية والشعبية الجديدة. وإذا كان الوجود الوفدى بين الجماهير يعزل قسما كبيرا منها عن الانضمام للاتجاهات الأكثر تقدما وثورية في المجتمع، فقد كان يوجِد تجمعا سياسيا جماهيريا واسعا يفيد

موضوعيا هذه الاتجاهات في سعيها لجذبه جملة لا أفرادا متناثرين، كما كان يشيع مناخا ديموقراطيا لازما لنمو الأفكار والتيارات الجديدة.

أعدت الرجعية كل أسلحتها لتصفية الوفد، وبدأت بتجميع القوى المعادية له. يذكر الدكتور هيكل أن أحمد ماهر لما كلف بتشكيل الوزارة نقل لقادة السعديين والدستوريين «أن الاتجاه إلى اشتراك الأحزاب غير الوفدية جميعا فيها»[1]. واقترح عليهم «أن ينشئ لجنة سياسية يجمع فيها أهل الرأى في البلاد على اختلاف ميولهم ومشاربهم، وأنه سيدعو الوفد للاشتراك فيها، وإن كان مقتنعا بأن الوفد سيرفض هذا الاشتراك. وتحقق ما توقعه..»[2]. ويذكر أحمد حسين أنه بعد الانقلاب الذي خرج به الوفد من الحكم «جاء عهد آخر (حكومة السعديين) يتلخص برنامجه في شيء واحد، هو القضاء على الوفد قضاء مبرما و الإعفاء على آثاره نهائيا..»[3]. ثم يشير إلى سياسة الحكومة استعمال الإخوان المسلمين في هذا الهدف. وفي أواخر عام ١٩٤٤ صدرت الصحيفة الأسبوعية «أخبار اليوم» وجعلت هدفها الأساسي من البداية مساندة قوى الرجعية والتخلف في مصر وعلى رأسها الملك، والدعاية للمخطط الاستعماري العام ولسياسة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة. وكان من خطتها هدم الوفد، شنت عليه أعنف ما وجه إليه من الحملات السياسية في تاريخه، بالنسبة لماضيه وحاضره ومواقفه الوطنية والدستورية، وبالنسبة لزعامته ولفساد حكوماته، واتخذت من نفسها منبرا لكل من يعاديه. وكانت الحكومة لا تفوت على نفسها فرصة في الهجوم على الوفد ومصادرة صحفه ومحاصرة ناديه ومنزل زعيمه مصطفى النحاس.

وكانت هذه السياسة من أهم ما استرد به الوفد نفوذه، وكان الهجوم عليه من قوى وعناصر تبغضها الجماهير رافعا لسهامه ومستفزا لدى الكثيرين روح المساندة والدعم له. واتخذت قيادة الوفد خطة لها مهاجمة حكومة النقراشي في كل مجال بالنسبة لموقفها من المسألة الوطنية ورضائها عن فصل مسألة السودان عن مسألة الجلاء وقبولها مبدأ التحالف مع بريطانيا، كما كانت تهاجم اختلال الأمن وكثرة الجرائم السياسية

---

(١) محمد حسين هيكل. المرجع السابق ـ ص ٢٩٠.

(٢) محمد حسين هيكل. المرجع السابق ـ ص ٣٠٣.

(٣) كتيب بعنوان «مرافعة أحمد حسين في قضية اغتيال المرحوم محمود فهمي النقراشي» ـ ص ٤٢.

(كان أبرزها مقتل أمين عثمان)، وتهاجم ضعف الحكومة وتفككها واستبدادها واستخدامها أساليب القمع وعدوانها على الصحافة والحريات.

* * *

تظهر خطة قيادة الوفد جليا من عبارة وردت في بيان لصبري أبو علم سكرتير الوفد وزعيم المعارضة بمجلس الشيوخ ردا على خطاب العرش في ٢١ من يناير عام ١٩٤٦. قال: «سيقولون أتريد أن تردنا إلى عام ١٩١٨، والظروف قد تغيرت؟ لا يا سادة.. أنا لا أريد أن أردكم وأرد البلاد إلى عام ١٩١٨. ولكني أريد أن أرد البلاد إلى عام ١٩٣٥.. فرق كبير بين ثورة وبين يقظة، بين غليان الشعور وبين إظهار الشعور. في سنة ١٩٣٥، أمكن لشباب البلاد المثقف أن يلزم إنجلترا بالمفاوضة من غير ثورة ولا فورة. أمكن للشباب المثقف أن يلزم جميع الزعماء باحترام إرادة الأمة، فكانت الجبهة الوطنية وكانت انتخابات سنة ١٩٣٦». بهذا يكون هدف الوفد تحريك الجماهير ضغطا على الرجعية لتسلم للوفد الزمام، والمطلب إجراء انتخابات تصل بالوفد إلى الحكم ثم إجراء المفاوضات مع بريطانيا بعد أن يضمن حكومة له وبرلمانا مؤيدا، والوسيلة هي الاعتماد على شباب البلاد المثقف وحدهم، أي على الفورة أساسا، وتحريكهم إظهارا للشعور بغير غليان ولا ثورة.

وبالنسبة للمفاضة، فقد ذكرت التايمز[1] «أنه يمكن تلخيص وجهة نظر زعماء الوفد كما ذكرها النحاس وأمين عثمان في تعديل المعاهدة، في أنه يجب أولا إيجاد جو من الثقة وحسن النية بين بريطانيا ومصر، وهذا يمكن أن يتحقق بطريقة واحدة هي أن تعالج بريطانيا الموقف مع الممثلين الحقيقيين للشعب المصري الذي يعتقد زعماء الوفد أن الحكومة الحالية لا تمثله. وكانت البيانات الرسمية لقيادة الوفد تؤكد دائما على معنى أساسي هو أن الأمة المصرية لا ترتبط بما تسفر عنه أي مفاوضات تجرى على يد حكومات الأقلية المفرطة في حقوق البلاد. وكان هذا نوعا من الضغط السياسي على الإنجليز الذين يهمهم - مع التفاوض - الاستيثاق من قدرة

---

(١) الوفد المصري ٧/ ١/ ١٩٤٦، وصحيفة المصري في ذات التاريخ.

الحكومة المصرية على تنفيذ الاتفاق المزمع عقده، وألا يثير من المعارضة الشعبية ما لا تستطيع هذه الحكومة أن تصفيه، وهذا يقتضي التأكد من مدى ضعف المقاومة الشعبية ومدى قوة الحكومة. وكان الوفد يدرك أن الاحتياج إليه يكون قبل إبرام المعاهدة لا بعدها، وأنه هو وحده القادر على إقناع الجماهير بحدود الممكنات السياسية التي تسوّغ ما عسى أن يضطر إليه من تنازلات. كما كان يدرك أن مركز ثقله هو علاقته بالجماهير وعدم ابتعاده عن مطالبها.

ولم يكن الإنجليز بعيدين عن هذا الفهم، وعن أهمية وجود الوفد في الحكم في أي مفاوضات تعقد بين البلدين في هذه الفترة. وكانت هذه النقطة من بين النقاط التي هاجم فيها حزب المحافظين حكومة العمال بشدة في مجلس العموم البريطاني بعد بداية المفاوضات. ذكر إيدن: «لو كنت في الحكم لبينت للحكومة المصرية أن تشترك جميع الأحزاب في وفد المفاوضات، وإلا فإن المتفاوضين يتعرضون لخطر الوصول إلى اتفاق غير نهائي». ثم ذكّر الحكومة بما كان سنة ١٩٣٦ أيضا من حرص بريطانيا على إبرام المعاهدة مع جبهة مصرية متحدة، وأن الإنجليز لو أعربوا عن ذلك «لتجنبنا المطالب المتطرفة التي تواجهنا الآن». وكرر الملاحظة ذاتها تشرشل مؤكدا أنه كان الواجب على الحكومة البريطانية أن تضمن «أن الحكومة المصرية تتكلم باسم جميع الأحزاب الكبرى في مصر، لأن حزبا كبيرا يَعُدُّ العرض البريطاني غير كاف لعدم تسوية مسألة السودان». فرد بيفن وزير الخارجية على ذلك بما يعنى تأييده لهذا المنطق، ولكنه أشار إلى حساسية الوضع المصري مما قد يُعَدّ معه هذا المطلب تدخلا في الشئون الداخلية لمصر، مشيرا بذلك إلى التعقيدات التي نجمت عن حادث ٤ من فبراير عام ١٩٤٢[١].

لم يكن الإنجليز في هذه اللحظة هم من يحول بين الوفد وبين وصوله إلى الحكم. كان أملهم ـ كأمل الوفد ـ أن ترد البلاد إلى عام ١٩٣٦ . ولكن الرجعية المحلية هي من وقف دون ذلك، الملك وأحزاب الأقليات. ووضع هذا قيادة الوفد بين عاملين يدفعانها إلى التطرف والإثارة العنيفة ضد الحكومة القائمة:

أولهما: الهجوم الشديد على مسلك الحكومة إزاء المسألة الوطنية وإثارة

---

(١) صحيفة المصري ٢٥/ ٥/ ١٩٤٦ (ونفس المعنى يطالع في تعليقات الصحف البريطانية التي نشرتها صحيفة الأهرام يومي ١٧، ١٩ من يناير عام ١٩٤٦).

الجماهير ضدها. واقتضى ذلك منها، (وهي لا ترفض مبدأ المفاوضة) إلى أن تتقدم للجماهير بشعارات تتخطى حدود هذا المبدإ، فنادت بيانات الوفد بعرض قضية مصر على مجلس الأمن ومطالبة الشعب بالجهاد والتضحية والفداء. . . وصرح مصطفى النحاس لصحيفة الجمهور البيروتية «بأن تحقيق مطالب مصر يكون بالالتجاء إلى كل الوسائل السلمية لإثارة القضية أمام الرأى العام العالمي»[1]. كما صرح عبد السلام فهمي جمعة أحد قادة الوفد بقوله: «علينا أن نستأنف الجهاد، وعلينا أن ننتزع استقلالنا بأيدينا»[2]. ولاشك في أن هذه الأقوال لم تكن مجرد مزايدة سياسية ضد الحكومة، وقد يمكن فهم عدم اعتراض الوفد على مبدإ التفاوض ثم إشارته إلى الجهاد وإلى الإثارة العالمية للقضية المصرية، قد يمكن فهمه على أنه نوع من الضغط على الجانب البريطاني لاستخلاص أكبر قدر من التنازلات منه. ولقيادة الوفد من الناحية الوطنية أن تشك وأن تشكك في أي مباحثات تجريها حكومات الأقليات الخاضعة لهيمنة القصر وللإنجليز. على أن الواضح أنها لم تكن ضد مبدإ المفاوضة لو وصلت إلى الحكم، وأن إثارتها لوسائل الكفاح الأخرى كان مما يكسبها تأييدا شعبيا واسعا.

والحاصل أن هذا السبيل الذي سلكته قيادة الوفد كان من شأنه أن ينفر الإنجليز منها، وأن يباعد بينها وبينهم. وقد أبدت صحيفة التايمز أسفها لعدم اشتراك الوفد في المفاوضات، ثم استدركت تقول: «إن موقف التطرف الشديد الذي أبداه الوفد في المعارضة لم يدع له في الغالب سبيلا إلى الاختيار إلا أن يقف وأن يحتفظ لنفسه بحق رفض النتائج التي تسفر عنها المفاوضات إذا هي لم تنل موافقته، وسيستخدم حقه هذا حينما يعود إلى الحكم. وحزب الوفد لا يفتقر إلى السياسيين المحنكين الذين يعرفون أين توجد مصلحة بلادهم، والذين لا تفوتهم تلك الأهمية التي يعلقها الملك فاروق بحق على مواصلة السياسة الخارجية المصرية»[3]. وهذا يعني أن الصحيفة إذ تثق في حرص الوفد على مواصلة السياسة القائمة، فإنها ترى أن التطرف الشديد الذي أبداه يجعله غير صالح حاليا إلا أن يقف بعيدا بعد أن أصبح أسيرا لهذا «التطرف» الذي تمادى فيه.

---

(١) الوفد المصري ٨/ ٢/ ١٩٤٦.

(٢) الوفد المصري. ٤ من يناير عام ١٩٤٦.

(٣) الأهرام ١٧ من إبريل عام ١٩٤٦

ثانيهما: أن الاتصال بالجماهير ليس مزية للحزب السياسي فقط، ولكنه خضوع لها بأى معنى من المعانى، والتزام بمطالبها في أى ناحية من نواحى السياسة. والجماهير ليست سلاحا يمكن الإمساك به أو طرحه حسب الرغبة، ولكنها كيان فاعل ومؤثر في أي قيادة ما بقيت متصلة بها. وقيادة الوفد عندما تصارع الرجعية على الحكم إنما تفعل ذلك بواسطة الجماهير. وهى في سعيها لاكتساب الجماهير إنما تتنافس عليها مع التيارات السياسية الجديدة التي غزت صفوف الشباب بنظرة جديدة للأهداف الوطنية وللمشكلات الاجتماعية. وهى من جهة ثانية تقود حزبا ذا شعبية واسعة وتمده شعبيته بالكثير من العناصر الشريفة الناضجة ومن الشباب الأكثر ثورية، وتمارس هذه العناصر نفوذا ضاغطا داخل الحزب. وهذه الأمور توجب على القيادة لا أن تثير الجماهير فقط ولكن أيضا أن تفسح لوجهات النظر الأكثر تقدما وثورية في صحفها وبين المستويات المختلفة في الحزب. وقد وصفت صحيفة نيوستيتسمان الوضع في مصر وقتها بأنه ما من حكومة مصرية تستطيع أن تبقى في كرسى الحكم إلا إذا ألحفت في المطالبة بالجلاء والسودان، وذكرت أن زعماء الوفد يشتركون في المطالبة بالجلاء تحت ضغط العناصر الفتية المتطرفة وأنهم يعلمون ما يعلمه سواهم من ازدياد التوتر الاجتماعي داخل مصر[1].

كانت هذه العناصر «الفتية» هي همزة الوصل بين الحزب بقيادته الوطنية التقليدية وبما تسرب إليها من نفوذ كبار الملاك، وبين الجماهير الأكثر وعيا وجيل شباب الأربعينيات وما بعد الحرب الثانية. وكانت صحيفة «الوفد المصري» هي المنبر الذي يجمع بين أهداف الوفد التقليدية في الاستقلال والحرية، وبين مطالب الجماهير في العدالة الاجتماعية في ظروف بدأت تتكشف عن أزمة طبقية حادة بين الحاكمين والمحكومين. ولكن الصحيفة كانت بالطبع تلتزم بالخط السياسي الذي ترسمه قيادة الوفد بالدعوة لإجراء انتخابات جديدة تتم في ظل وزارة مستقلة عن الأحزاب تمهد السبيل لتكوين الجبهة التي ستقوم بالمفاضات[2].

---

(١) صحيفة «المصري» ٩ من فبراير عام ١٩٤٦.

(٢) صحيفة «الوفد المصري» الأول من فبراير عام ١٩٤٦ مقال للدكتور مندور يدعو فيه لإجراء انتخابات جديدة، ومقال آخر يستعرض فيه حديثا أدلى به سيف الله يسري.

وكان هذا الاتجاه ينظر للوفد بوصفه تجمعا سياسيا عريضا يقوم على أساس تحقيق الاستقلال والحرية والدفاع عنهما. ويرى في هذين المطلبين الأساس الذي يجب أن تبدأ به أي من خطى التقدم الاجتماعى. ويرى أن في ضرب الوفد وقوعا لمصر في أيدى الرجعية والاستعمار. كتب الدكتور محمد مندور: «الشعب المصري في حاجة إلى أن يكافح بالسبل المشروعة كافة لكي يرفع من مستوى حياته المادية، ولكي يتمتع بحقوقه السياسية، وأخيرا لكي يحقق استقلال بلاده وحريتها. وهو لهذا لابد له من أن تطلق حرياته وإلا فسيقضى عليه بالاستكانة إلى أن تنحل روحه المعنوية، وقد ينتهى به الأمر إلى الانقراض المادى نفسه». ثم استعرض التشريعات الرجعية التي تقيد حرية التجمهر والاجتماعات والنشر والحبس الاحتياطي والقيود المتعلقة بحركات الطلبة[1]، ويقول عن الوفد: «اليوم الذي تسقط فيه من يده تلك الراية (راية الجهاد) هو اليوم الذي ستقبر فيه حرية البلاد..»[2].

وبالنسبة للمسألة الوطنية، أدرك هذا الاتجاه مغزى قيام الثورات الاشتراكية وفائدتها بالنسبة لحركات التحرر الوطنى[3]، كما استطاع أن يفهم الظروف السياسية الملموسة التي نتجت عن قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن وما يمكن أن تستفيده مصر منهما في الميدان الدولي[4]. ووقف في وضوح ضد الأحلاف العسكرية الاستعمارية. واستطاع أيضا أن يدرك الصلة بين الاستعمار وبين الرجعية المحلية ومدى اتفاقهما في الغاية والوسيلة لابتزاز أموال الأمة، وأن القضاء على أحدهما يعنى القضاء على الآخر، ودعا إلى وجوب الجهاد ضد

---

(١) الوفد المصري ٩ من فبراير عام ١٩٤٦.

(٢) الوفد المصري ٣٠ من يناير عام ١٩٤٦.

(٣) كتب الدكتور مندور في ٦ من يناير يوضح أن الاتحاد السوفيتي يحارب النزعة الاستعمارية، وأنه يجب على دول الشرق الأوسط أن تستغل لمصلحتها المنافسات بين الدول الكبيرة. وفي ٧ من يناير ذكر أنه لا تعنينا دوافع روسيا ولكن المهم أن العالم العربي يستمع مسرورا لمناصرتها لقضاياه. كما كتب عزيز فهمي في ١٥ من يناير مرحبا بتأييد الاتحاد السوفيتي لمصر، وذكر أنه إذا كان البعض يتوجس خيفة من نشاط الدعاية السوفيتية فإن «موقفها منا يفرضه مركزها الجغرافي وتوجيه مصالحها دون نظر للدعاية المذهبية». وذكر أن اشتباك مصالح الأقوياء يهيىء لنا ظرفا مناسبا للمطالبة بحقوقنا. وبالصحيفة مقالات كثيرة في المعنى ذاته.

(٤) الصحيفة ذاتها ٢ من فبراير عام ١٩٤٦.

الاستعمار والرجعية معا[1]. وبهذا أضاف معاني جديدة للنظرة الوطنية التقليدية داخل الوفد.

وكانت صحيفة «الوفد المصري» التي تعبر عن هذا الاتجاه تفسح في صفحاتها لأخبار العمال واضطرباتهم وتصف ما يعانون من استغلال، وما يسود الأوضاع الاجتماعية من علاقات ظالمة ومتخلفة، وأفسحت للعناصر التقدمية من الاتجاهات كافة. وفي مقال للدكتور مندور، نادى بضرورة اتخاذ إجراءات جريئة للإصلاح الاجتماعى، وذكر أن وسائل القمع لا تجدى من التطرف السياسى شيئا ما بقى التفاوت البشع بين الأغنياء والفقراء، وأن الإصلاح الاجتماعي لازم إبقاء على ثروة البلاد البشرية إذ يهدد الفقر المصريين بالفناء. ونادى بضرورة إصلاح النظام الضريبي وتقرير مبدإ التصاعد فيه، ونبه الأغنياء إلى أن «من مصلحتهم ذاتها أن يقبلوا التضحية بشيء من أموالهم الوفيرة حتى لا تسوء الأمور فتكون تضحياتهم أعظم»[2]. وكان دائما يهاجم الرأسماليين وتركز الثروات وتغلغل الأجانب في الحياة الاقتصادية.

ومع أن هذا الاتجاه صنع للوفد الكثير في هذه الفترة، وساهم بنشاطه في أن يعيد للوفد بعض ما فقده في أثناء حكومة ٤ من فبراير عام ١٩٤٢، خصوصا بين شباب الأربعينيات، كما ساهم داخل الحزب في تنمية اتجاه تقدمى يتعادل مع أثر الاتجاه اليميني داخل القيادة، كما غذى الحزب بفكر جديد يتعلق بفهم المشكلات الاجتماعية، إلا أنه لم يقدر له أن يصل إلى قيادة الحزب أو أن يكون له عليها نفوذ حاسم في رسم السياسة وتوجيه الحزب كله إلى ما يعلو به إلى مستوى أحداث ما بعد الحرب. لذلك بقى هذا الاتجاه برغم منطقه الثورى وبرغم أثره في شباب الحزب، بقى محدود الأهداف ـ من الناحية العملية ـ بالمخطط الوفدي التقليدي، وانعكس هذا اضطرابا وفقدانا للتناسق في التفكير الاجتماعي لكل من أقطابه. كما أنه لم يستطع أن يعمق جذوره إلا بين الشباب المثقف دون أن يمتد هذا التأثير تنظيميا إلى العمال والفلاحين.

---

(١) الصحيفة ذاتها ٨ من يناير عام ١٩٤٦.

(٢) الوفد المصري ١٦ من يناير عام ١٩٤٦. هذا المقال مجرد مثال لما تحتشد به الصحيفة من كتابات تمثل هذا الاتجاه وتزيد عليه تطرفا. وللدكتور مندور مقالات عن الإصلاح الاجتماعي نشر كثير منها في «كتابات لم تنشر» كتاب الهلال العدد ١٧٥ (ص ١٤٢ ـ ٢٢٤).

على أن من أهم ما قام به هذا الاتجاه في تلك الفترة هو أنه استطاع أن يحفظ التواصل في تاريخ كفاح الشعب المصري بين أهداف ثورة عام ١٩١٩ وأهداف ما بعد الحرب الثانية وبين الفكر الوطنى التقليدي وبين الفكر الجديد. كما كان له أثره الكبير بين قواعد الوفد في إنضاج وعيها بالفهم العلمى للمشكلات الاجتماعية مع المحافظة على تراث حزبها.

* * *

ولم يكن الوفد بهذه الصورة قادرا على تنظيم الجماهير وتحريكها على النحو الذي يمكن من تخطى النظام القائم كله، ولم يكن في خطة القيادة أن تصل بالأحداث إلى ما يهدد النظام القائم أو يتخطى أيا من حدوده السياسية أو الاجتماعية. فكا دور الاتجاه التقدمى في الحزب هو المساهمة في إنضاج وعى الجماهير وإثارتها. وكان دور الحزب في مجموعه هو الهجوم على الحكومة وكشف سياستها غير الوطنية. على أن الوقوف عند هذه الحدود كان يحمل مخاطر عدة، فقد يؤدى الوضع إلى انفجار عشوائى يفتقد الأهداف الواضحة والخطوط العملية المحددة لبناء مجتمع جديد، وهو بهذا يكون خليقا بالفشل. وقد يؤدى إلى أن يستنقع تيار الحماسة فلا تعرف الجماهير سبيل العمل حتى تتمكن منها قوى النظام القائم. وقد يؤدى إلى جنوح أقسام من الجماهير إلى التنظيمات التي ترفع الشعارات البراقة وتتبنى دعوة التغيير الشامل، وتجد فيها الجماهير ارتباطات تنظيمية وثيقة وحركة عملية محددة، ولكنها تقودهم إلى أهداف تعاكس أهدافهم الوطنية ومطالبهم الاجتماعية.

الفَصْل الثّالث
الإخـوان المسلمـون

نشأت جماعة الأخوان بمدينة الإسماعيلية حوالي عام ١٩٢٧ بوصفها جمعية دينية تحض على «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» . وتعلق نشاطها في البداية بالوعظ الديني والدعوة لإقامة مسجد أو لبناء مدرسة مع استثارة المشاعر الإسلامية لدى الناس ضد مظاهر التحلل الأخلاقى . ويذكر الشيخ حسن البنا في مذكراته أنه خلال الفترة الأولى من نشاطه بالإسماعيلية وشى البعض به لدى السلطات المحلية هناك مشككا في موقفه من الملك ومن حكومة صدقى الاستبدادية التي ألغت الدستور في أواخر عام ١٩٣٠ ، ولكن ثبت من التحقيق أن الشيخ (وكان يعمل مدرسا) كان يملى على طلبته في دروس الإملاء موضوعات يتوخى فيها الثناء على الملك فؤاد وتعداد مآثره ، وأنه دفع العمال يوم زيارة الملك للمدينة إلى التجمع لتحيته ، «حتى يفهم الأجانب في هذا البلد أننا نحترم ملكنا ونحبه» . وأن أحد رجال الشرطة كتب تقريرا بهذه المناسبة أشاد فيه بأثر الجماعة الروحى في تقويم من لم تنفع معهم وسائل التأديب البوليسية ، واقترح «أن تشجع الحكومة وتعمل على تعميم فروع هذه الجماعة في البلاد حتى يكون في ذلك أكبر خدمة للأمن والإصلاح[١]» . كما ذكر أنه عند بناء الجماعة لأحد المساجد بالإسماعيلية ، تبرعت شركة القناة بخمسمائة جنيه لإتمامه مما أثار اعتراض البعض حول جواز بناء المسجد «بمال الخواجات» ، ولكن الجماعة كانت قد قبلت التبرع وردت على هذا الاعتراض بأن «هذا مالنا لا مال الخواجات والقناة قناتنا والبحر بحرنا والأرض أرضنا وهؤلاء غاصبون في غفلة من الزمن»[٢] . ومالبثت الدعوة أن بدأت تنتشر خارج

---

(١) مذكرات الدعوة والداعية : حسن البنا . ص ٨٩ ـ ٩١ .

(٢) المرجع السابق . ص٩٦ .

الإسماعيلية، في «أبو صوير» القريبة منها ثم في بورسعيد والبحر الصغير والسويس والمحمودية. ومما يلاحظ أنه كان هناك نشاط تبشيرى قوى تمارسه بعض الإرساليات الأجنبية المسيحية في كل من المحمودية والمنزلة والإسماعيلية وبورسعيد و«أبو صوير» وفي القاهرة في الفترة ذاتها[1].

ومما يساعد في معرفة الأساليب التي لجأ إليها الشيخ في بداية دعوته ما ذكره عن زيارته لـ «أبوصوير»، إذ رأى أن ينشئ بها فرعا للجماعة فذهب إليها وصار يتفرس في وجوه الناس في الطرقات والمقاهي والحوانيت حتى رأى صاحب دكان «وقورا مهيبا سمحا فيه صلاح وله منطق ولسان، ورأيته يبيع ويتحدث إلى زبائنه، فتوسمت فيه الخير فسلمت عليه وجلست إليه وإلى من معه في الدكان وقدمت إليه نفسي والغرض الذي من أجله زرت «أبو صوير» وأنني توسمت فيه الخير ليحمل أعباء هذه الدعوة، وأخذت في حديثي ألفت نظره ونظر الجالسين إلى نقط أساسية: إلى سمو مقاصد الإسلام وعلو أحكامه وإلى ما في المجتمع من فساد وشر وسوء، وإلى أن ذلك ناتج عن تركنا وإهمالنا لأحكام الإسلام، وإلى وجوب الدعوة إلى تصحيح هذا الوضع وإلا كنا آثمين لأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وبذل النصيحة فريضة واجبة وإلى أن الطريقة الفردية وحدها لا تكفى..»[2].

لم تكن الفكرة الأساسية لدى الشيخ إذن، قاصرة على إنشاء جماعة خيرية أو جمعية تقوم بالخدمات الاجتماعية، إنما كانت فكرة أبعد وأشمل تتصل بالمجتمع كله، وتحاول أن تحيط بظواهره المختلفة، وتردها إلى سبب واحد، وتقترح لعلاجها منهجا واحدا، وتحاول أن ترسم للمستقبل صورة سلفية مستمدة من التاريخ. وكان أسلوب نشرها يعتمد على إثارة الوجدان الديني إثارة ترتبط بذكر المفاسد والشرور الاجتماعية، مع التنقيب عن أوجه ارتباط المشكلات الشخصية على المستوى الفردي والمشكلات الاقتصادية على المستوى الاجتماعي بهذا الفهم العام. وساعد على قبول الدعوة ما أطلق عليه السلفيون وقتها «الموجة الإلحادية»، إذ ألغيت الخلافة وفصل الدين عن الدولة في تركيا سنة ١٩٢٤، وإذ كانت الجامعة المصرية

---

(١) المرجع السابق. ص ١٥٧.

(٢) المرجع السابق. ص ١٠٠.

تعمل وقتها على نشر الفكر العقلاني والدعوة لمناهج البحث العلمي (ظهر كتاب طه حسين عن الشعر الجاهلي الذي دعا فيه إلى تبنى المنهج العلمي في بحث التاريخ العربي والإسلامي، وكتاب الشيخ علي عبد الرازق عن الخلافة وأصول الحكم في الإسلام الذي حاول فيه أن يثبت انفصال فكرة الخلافة عن الأسس الدينية للإسلام، وذلك في عامي ١٩٢٥، ١٩٢٦، واستقبل الكتابان كأى جديد خطير من المستنيرين بحماسة كبيرة ومن السلفيين بسخط شديد). ومن جهة ثانية كان هناك نشاط بعثات التبشير المسيحي الأجنبية وحوادث التقاطهم صبية المسلمين وردهم عن دينهم مما أثار لدى الكثيرين ذعرا هائلا. وقد بدأ الشيخ يربط بين هذه الظواهر كلها ويستفز لدى الناس ردود الفعل المختلفة عنها ويستثير لديهم العواطف الدينية. وكان طريقه إلى رجال الأزهر خاصة (المؤسسة الدينية الرسمية ذات الخطر) هو استثارة روح الدفاع لديهم عن مراكزهم الاجتماعية ومصالحهم الاقتصادية: «إن لم تريدوا أن تعملوا لله فاعملوا للدنيا وللرغيف الذي تأكلونه، فإنه إذا ضاع الإسلام في هذه الأمة ضاع الأزهر وضاع العلماء فلا تجدون ما تأكلون ولا ما تنفقون، فدافعوا عن كيانكم إن لم تدافعوا عن كيان الإسلام..»[١].

وكان رد فعل دعوة الشيخ بالإسماعيلية أن استطاع جذب البعض كما اكتسب عداء من أسماهم الداعى بالوشاة والدساسين، وأن استثار حذر البعض وشكوكه في نوياه، وأن نظرت إليه السلطات المحلية أولا نظرة الحذر والشك، فلما ظهر أن ليس للجماعة أهداف معلنة ولا موقف سياسي عملى يعادى الحكومة القائمة وقتها، ولما تأكدت أن صاحب الدعوة ليس وفديا ولا شيوعيا[٢] ولا يهاجم حكومة صدقي ولا الملك، بل يحشد العمال لاستقباله، غضت السلطات عن الدعوة الطرف وزكتها دوائر الشرطة باعتبار ما تؤدى إليه من إقرار للأمن، كما أن شركة القناة لم تر فيها تجمعا يهددها فحاولت بالتبرع تأليف قلب الجماعة والوجدان الإسلامى، وكان في مهاجمة البعض لقبول الجماعة تبرعات الشركة، كان في ذلك دليل على وجود رأى عام يقف ضد الشركة ويجد في قيام أي علاقة بها شبهة قوية.

---

(١) المرجع السابق. ص ٥١.
(٢) المرجع السابق. ص ٨٩ـ ٩١.

ويظهر من الخطبة الأولى التي ألقاها الشيخ بمسجد الإخوان بالإسماعيلية أن الهدف الأساسي الذي جعلته الجماعة أمامها في هذا الوقت هو بناء المساجد، وأنها لم تستهدف من بناء المساجد إنشاء دور للعبادة فقط ولكن إقامة دور للتعليم. وقد هاجم الشيخ المدارس والمعاهد المبتدعة التي يخرج منها الأبناء «وقد تسممت عقولهم بالأفكار الخبيثة الفرنجية، وحشيت أدمغتهم بالآراء الإلحادية، وشبوا على التقليد والإباحية». [1] كما كان المسجد بالنسبة للجماعة هو مكان الالتقاء بالجماهير وتحريكهم واختيار العناصر الصالحة منهم لعضوية الجماعة.

وفي عام ١٩٣٢ انتقل حسن البنا إلى القاهرة مدرسا بمدرسة عباس بالسبتية[2]. وانتقل مركز الثقل في الدعوة إلى العاصمة، وتعددت نواحي النشاط بإلقاء المحاضرات والدروس وإصدار الرسائل والنشرات وعقد المؤتمرات وإحياء الاحتفالات الدينية وإنشاء شعب الجماعة في القاهرة والأقاليم. كما أصدرت الجماعة مجلة أسبوعية باسمها «تفاؤلا بأنها ستكون جريدة يومية»[3]. واستهداف إنشاء جريدة يومية مطمح سياسي واضح، والصحيفة اليومية بالضرورة تكون صحيفة سياسية، إذ يصعب تصور أن تقتصر على الثقافة والفكر بغير مشاركة في الأحداث السياسية. وكان من أهم تطورات الجماعة أنها بدأت تركز نشاطها في الدعوة على محيط الجامعة والمدارس والأزهر، وأنشأت قسما للطلاب بداخلها، وأنها بدأت تنظم تشكيلات من فرق الكشافة، وهي بذلك تحاول السيطرة على حركة الشباب مع توجيههم إلى تشكيلات ذات طابع عسكري ترتبط بها. والتطور المهم الذي صادفته أيضا أنها بدأت تتصدى للمسائل السياسية باتخاذ مواقف من الحكومة ومن الأحزاب. وكان هذان التطوران يزيد كل منهما أهمية الآخر.

وكان تصدى الجماعة للمسائل السياسية يتم في هذه الفترة، لا من خلال الصراعات الحزبية الصريحة، ولكن من خلال الدعوة لجملة من المبادئ السياسية العامة مثل مهاجمة الحزبية والزعامة: «يجب أن يكون الزعيم زعيما تربى ليكون كذلك، لا زعيما خلقته الضرورة وزعمته الحوادث فحسب، أو زعيما حيث لا

---

(١) المرجع السابق. ص ١٣٨.
(٢) حسن البنا كما عرفته: فتحي العسال. ص ٥٤.
(٣) مذكرات الدعوة والداعية: حسن البنا. ص ١٤٩.

زعيم»، «بيد أن زعماء خلقتهم الظروف أرادوا أن يستعجلوا النتائج قبل الوسائل وخدعتهم غرارتهم بقيادة الشعوب ومكائد السياسية فظنوا السراب ماء . . »، «سل أى زعيم سياسى، رئيس الوفد أو رئيس الأحرار أو رئيس حزب الشعب أو رئيس حزب الاتحاد، عن المنهج الذي أعده للنهوض بالأمة والسير بها إلى نوال أغراضها . . »[1]. وفي ظروف تلك الفترة، كانت الدعوةلرفض الحزبية دعوة توجه ضد الوفد في الأساس، وكان جهد الرجعية أن تحطمه، إما باصطناع أحزاب منافسة، وإما بالدعوة لتحطيم الحزبية مادام هو الذي يستفيد من وجود الحزبية. وكان الحديث عن الزعامة يحمل غمزا واضحا في الزعامة الوفدية، بحسبانها الزعامة الجماهيرية الوحيدة وقتها. وأيا كان الرأى في ذلك، فالمهم أن ذلك كان يمثل مواقف سياسية محددة لجماعة الإخوان ـ وإن كانت مستترة ـ من الصراعات الدائرة وقتها. وبهذا تبين أن حركة الإخوان خلال السنوات العشر الأولى لها لم تكن حركة اجتماعية أو دينية فقط، بل كانت ذات لون سياسى مستتر نوعا ما. وفي مايو عام ١٩٣٨ أصدرت الجماعة مجلة «النذير . . سياسية أسبوعية» واتخذ عملها السياسى أسلوبا سافرا.

* * *

اختارت الجماعة ظهورها السياسى السافر عام ١٩٣٨ . إذ كانت معاهدة عام ١٩٣٦ قد أبرمت وهزت شعبية الوفد الذي شارك في إبرامها، وكان الصراع محتدما بين الوفد وبين الملك وأحزاب الرجعية للقضاء على هذا الحزب بعد أن أخذت منه الموافقة على المعاهدة، وأرادت الرجعية المحلية أن يخلو لها وجه الحياة السياسية من دونه. وظهر للسراى من تجربتى حزبي الاتحاد (١٩٢٥) والشعب (١٩٣١) فشل محاولاتها إنشاء حزب لها. فأصبح عليها أن تعتمد في صراعها مع الوفد على العوطف الجماهيرية الفجة تجاه فاروق الذي تولى الملك صبيا، وعلى حزب السعديين الذي انشق على الوفد ببعض قيادته الشعبية القديمة. كما رأت السراى الاقتراب من أى تنظيم جماهيرى «جاهز» تمكن له من القوة لقاء استخدامها إياه. وفي هذا الوقت كانت ألمانيا وإيطاليا تزدادان نفوذا وكانت سحب الحرب

(١) المرجع السابق. ص ١٤٦، ١٤٧.

العالمية تتجمع، ورأت السراى أن توثق صلتها بمن يحتمل أن يصبحوا سادة العالم الجدد فظهرت ميولها المحورية. ثم كان لثورة فلسطين التي نشبت في عام ١٩٣٦ وقع جماهيرى شديد في مصر لم يستطع الوفد «بالمصرية التقليدية» أن يستوعبه، وكان من أمل السراى أن تستثمر هذا الجانب من وجدان الشعب المصري لمصلحتها. وكان علي ماهر رئيس الديوان الملكي وقتها وصاحب النفوذ الأكبر على الملك الشاب هو مصمم هذه السياسة ومحركها لمصلحة السراى كمؤسسة سياسية ولمصلحة طموحه الشخصى[١].

وتقول كريستينا فيليبس هاريس: إن حسن البنا سنحت له في ثورة فلسطين ضالته للعمل والتوسع، وأكسبه تأييده الثورة عطف مفتى فلسطين الحاج أمين الحسيني، واتصل بحكام البلاد العربية والإسلامية وملوكها، وبدأ يهاجم السياسة البريطانية[٢]، كما تقرب إليه علي ماهر وعبد الرحمن عزام ليستفيدا من نشاطه الجم وتنظيم جماعته الدقيق وليكسبا منه دعما لهما في الميدان العربي. وإن حسن البنا استهدف أن يستغل هذه الصلة في أهدافه الخاصة. وقويت الجماعة كثيرا في هذه الفترة[٣]. وقد أوضح الشيخ في افتتاحية العدد الأول من مجلة النذير أن الجماعة انتشرت وبلغ عدد شعبها ثلاثمائة شعبة وأنها ستنتقل «من دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأعمال». ثم حدد منهجه بأنه سيبدأ بتوجيه دعوته إلى قادة البلد ورجال السياسة والحكم والأحزاب، ووجه حديثه للإخوان بقوله: إنهم لم يكونوا في الماضي يخاصمون أي حزب أو هيئة ولا ينضمون إليه، أما الآن فلن يكون هذا الموقف السلبي هو الموقف المناسب، بل

---

(١) The Middle East in the War: George Kirk- P. 31- 41

وأورد المؤلف وقائع كثيرة تتعلق بعلي ماهر والسراي في المرحلة الأولى من الحرب الثانية واعتمد في بعضها على كتاب: Religions and Political Trends in Modern Egypt

تأليف: Heyworch-Dunne

(٢) Christina Harris: Nationalism and Revolution in Egypt-P.I82

تذكر المؤلفة أن هجوم حسن البنا على الإنجليز في تلك الفترة اتفق في الوقت نفسه مع الحملة النازية الفاشية ضد البريطانيين في الشرق الأوسط مما جعل البعض يعتقد أنه يعمل لحساب الإيطاليين والألمان في المنطقة.

(٣) المرجع السابق: ص١٧٨ ـ ١٨٠.

«ستخاصمون هؤلاء جميعا (الأحزاب ورجال السياسة) في الحكم وخارجه خصومة شديدة لديدة إن لم يستجيبوا لكم. . ». ثم اختتم حديثه بقوله: «وإن لنا في جلالة الملك المسلم أيده الله أملا».

وقد ترتب على هذا أن وقع شقاق داخل الجماعة بين اتجاه المرشد وبين من رغب من أعضائها في أن يقتصر نشاطها على شئون الدين والبر فقط. ويذكر كتاب الاتجاهات السياسية والدينية في مصر الحديثة «أنه في عام ١٩٣٩ اجتمع جماعة من أفضل ممثلي الإخوان ووجهوا إنذارا إلى المرشد الشيخ حسن البنا بطرد أحمد السكرى لاتجاهاته السياسية وبقطع الجماعة كل اتصالاتها السياسية خصوصا مع علي ماهر. ولكن المرشد رفض قبول الإنذار وطرد من وقفوا ضده وهددهم بإبلاغ الشرطة عنهم إن هم أذاعوا أسرار الجماعة. وكان بعض هؤلاء المعارضين ينتمى إلى الوفد ويفضل الارتباط في العمل السياسى بالوفد لا بعلي ماهر. كما ذكر الكتاب أن من الشواهد ما يثبت أن الشرطة كانت تحمى حسن البنا بتعليمات من السلطات العليا. وتقول كريستينا هاريس إنه في هذا الوقت نما أكثر وأكثر الطابع الدكتاتوري لحسن البنا في الجماعة، وأصبح واضحا أنه ينوى قيادة الحركة في ميدان السياسة[١].

ويحكى أحمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة في مرافعته القضائية عن أحد المتهمين في قضية مقتل النقراشي عام ١٩٤٩، أنه لما قامت الحرب أودع أحمد حسين وزملاؤه معتقل الزيتون وأوقف كل نشاط لهم. وأن حسن البنا وقادة الإخوان اعتقلوا في مستهل الحرب كغيرهم، فما راع المعتقلين إلا أن حضر إلى المعتقل حامد جودة (الوزير السعدي في وزارة حسين سرى عام ١٩٤١) واجتمع بحسن البنا عدة ساعات ثم أفرج عنه بعد أيام. ويفسر أحمد حسين هذا الإفراج الغريب بأنه كان رغبة في أن يستغل حزب السعديين حركة الإخوان في دعم نفوذ الحزب، وأن الشيخ البنا خرج من المعتقل وازداد جاها ونفوذا «ومضى في دعوته حرا طليقا يجوب البلاد، يؤلف الشعب وينظم الجماعات. . واشتهر في البلاد أن الإخوان المسلمين في حماية الحكومة القائمة وفي حماية السعديين

(١) المرجع السابق ص ٧٩.

بصفة خاصة»[1]. فلما جاءت حكومة الوفد في عام ١٩٤٢ وشرعت في إجراء انتخابات جديدة قرر مرشد الإخوان أن يرشح نفسه فيها فقابله مصطفى النحاس وطلب إليه أن ينزل عن هذا الترشيح مقابل أن تطلق يده في المضي في دعوته على أن تكون دعوة دينية بحتة لا شأن لها بالسياسة، فوافق المرشد العام وباعد بين نفسه وبين السياسة في هذه الفترة حتى أقيلت حكومة الوفد وجاءت حكومة السعديين في نهاية عام ١٩٤٤، فحاول الإخوان أن ينكروا أمامها تهمة علاقتهم الطيبة بالوفد، فلم تقبل منهم إثباتا لذلك أقل من أن يعلنوا الخصومة الشديدة للوفد، ففعلوا «وخصومة حزب سياسي معين معناها انخراط صريح في سلك السياسة الحزبية. وهكذا شهد عام ١٩٤٦ انحراف الإخوان..»[2].

وبين أحمد حسين أمثلة لمساعدة الحكومات الرجعية للإخوان:

أولا، إذ أنشأت الجماعة منذ وقت مبكر نظام الجوالة برغم أن القانون رقم ١٧ لعام ١٩٣٧ الخاص بالأقمصة الملونة يحظر على الأحزاب والهيئات السياسية أن تتخذ تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، وكان هذا الحظر ينطبق تماما على جوالة الإخوان «التي كانت في حقيقتها تؤلف جيشا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، وقد بلغ عددهم في فترة من الفترات عشرين ألفا كان باستطاعة قيادة الإخوان تعبئتهم في أي مكان شاءت». كما أن قانون الكشافة كان يحظر على الكشافة أن تنتمي إلى أي جماعة سياسية أو دينية. وكان هذا الحظر أيضا مما لم يطبق على الإخوان. وتساءل أحمد حسين عن السر الذي جاز به لدى الحكومة والشرطة أن يكون للجماعة «بعد أن

---

(١)، (٢)، كتاب «مرافعة أحمد حسين المحامي في قضية اغتيال المرحوم محمود فهمي النقراشي - ١٩٤٩». وأهمية حديث أحمد حسين عن الإخوان أنه في عمله السياسي زعيما لمصر الفتاة كان أكثر عداء للوفد منه للإخوان وبذلك تُعَدّ شهادته أكثر ابتعادا عن الظنون التي يمكن أن توجه إلى أحد الوفديين أو الشيوعيين ممن عرفوا غالبا بالعداء الشديد للإخوان.

وعند حديث أحمد حسين عن مقابلة حامد جودة لحسن البنا في معتقل الزيتون طالب أمام المحكمة باستدعاء حامد جودة لسؤاله عن هذه الواقعة. (ص٤١). وعند حديثه عن حل الجماعة ذكر أن الشرطة لم تكن قد اتخذت أي إجراء وقائي ضد نشاطهم قبيل صدور قرار الحل عام ١٩٤٨، وكان رجال الشرطة في فزع من أجل ذلك. كما ذكر أنه قابل يوما مع حسن البنا عبد الرحمن عمار (مدير الأمن العام ثم وكيل الداخلية المرتبط بالسعديين) فذكره الشيخ البنا بأنه كان عضوا في الإخوان، فلم يعترض، وقد طولب عبد الرحمن عمار بالشهادة في قضية مقتل النقراشي وواجهه أحمد حسين بهذه الواقعة.

انخرطت في المنازعات الحزبية أن يكون لها هذا الجيش من الجوالة . . » . ثم يجيب بأن حكومات الأقلية هي من شجع تكوين هذا الجيش وقام بتمويله بوصفه «سلاحا ضد الوفد الذي يريدون القضاء عليه بأي ثمن ولو بالخروج على كل قانون وكل عرف وكل مألوف» . وأن الجوالة كانت تملأ المدن والقرى تظهر قوتها وبطشها كما كانت اجتماعات الإخوان تعقد تحت حماية هذا الجيش المنظم دون اعتراض من السلطات ، وأن ولاة الأمور هم من «أسلموهم (الشباب) لهذه التنظيمات وهذه المظاهرات العسكرية والتي زاد من قوتها وروعتها أنها تجرى باسم الدين . . » . وقد ذكر قاتل النقراشي في التحقيق أن انتقاله من نظام الجوالة بالإخوان إلى النظام الخاص (التنظيم الإرهابي في الجماعة) قد تم دون أن يحس تغييرا طرأ على وضعه لاتفاق النظامين في التدريبات وأسلوب التعامل والعلاقات داخل التنظيم .

ثانيا ، أن الحكومات كانت تستعين بمرشد الإخوان وتعينه في لجانها العليا (لجان التعليم . . إلخ) ، كما كانت الجماعة تنشئ مؤسساتها الاجتماعية كالمستشفيات والمدارس وجمعيات البر تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية وتمنح الإعانات من هذه الوزارة . وقد بلغ عدد شعب جماعة الإخوان المسجلة في الوزارة ما يزيد على ٥٠٠ شعبة «كانت كلها تمنح إعانات أو بسبيل أن تعان» . وكانت مجالس المديريات والبلديات تسارع في كل مكان إلى مساعدتها . وحدث مرة في قسم الخليفة أن منع مأمور القسم رشدى الغمراوي جوالة الإخوان من السير في منطقته واصطدم بهم تنفيذا للتعليمات التي كانت لديه بمنع حصول أي تجمع ، ولكن السلطات عاتبت المأمور على هذا الموقف وسمحت لجوالة الإخوان بإقامة حفل ضخم أمام قسم الخليفة بوصفه مظهرا للانتصار وفرض السلطان . وعندما حلت الجماعة عام ١٩٤٨ وجد بين الأوراق المضبوطة في دورها إخطار موجه من إحدى شعبها (شعبة المحجر) إلى المرشد العام عن إزماعها عقد اجتماع لها كل خميس ومطالبتها المرشد باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحرية انعقاد الاجتماع . وقد أشر المرشد على الورقة «بإخطار المحافظة وشرطة قسم الخليفة باعتماد شعبة المحجر كي لا يتعرض لاجتماعها» . ويعلق أحمد حسين بأن هذه التأشيرة تشبه أن تكون تأشيرة وزير للداخلية لا رئيس لجمعية ، كما ذكر أن عبد الرحمن عمار وكيل الداخلية في عهد السعديين كان يحضر احتفالات الإخوان وهو مدير للأمن العام ، وأن القسم السياسي بالشرطة كان يعد ملفات لكل العاملين بالسياسة حول أدق تفصيلات

حياتهم إلى درجة أنه لو اشترى أحمد حسين زوجا من الدجاج لسجل ذلك في تقارير الشرطة، أما بالنسبة للإخوان فحتى آخر دقيقة (قبل حل الجماعة) لم يكن القسم السياسي يعرف من أمورهم شيئا.

وجاء في كتاب «الإخوان المسلمون في الميزان» أنه في أواخر صيف عام ١٩٤٥ عندما بدأ الشعب يتحرك مطالبا بالاستقلال والحرية، منعت حكومة النقراشي كل الاجتماعات والمؤتمرات الشعبية، ولكنها سمحت لجماعة الإخوان بأن تعقد مؤتمرها العام لنواب الأقاليم.

* * *

يكتب الشيخ حسن البنا شرحا لمبادئ الجماعة: «نحن مسلمون وكفى. ومنهاجنا منهج رسول الله ـ صلى الله وعليه وسلم ـ وكفى». وعقيدتنا مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وكفى»[1]. ثم لا يزيد الأمر إيضاحا أو تفصيلا، إنما يتهم المتشكك في الإخوان بأنه إما غير دارس للإسلام وإما «مريض القلب، لسيئ الظن، غير سليم القلب، فهو يطغى ويتجنى ويتلمس للبرءاء العيب وكلا الأمرين وبال على صاحبه وهلاك للمتصف به». ولكن الهتاف القوى والاتهام الحاسم ليسا كافيين في الإيضاح، والإسلام واضح المعالم تجاه الأديان الأخرى وتجاه الإلحاد وهو بين بالنسبة لجمعية دينية ترى هدفها الوحيد إرشاد المسلمين إلى دينهم وتثقيفهم بتعاليمه من حيث العبادات والفروض والمباحات والمحظورات. ولكن الدعوة السياسية المتعلقة بنظام الحكم وبالموقف من السلطة ومن مؤسسات الدولة والأحزاب تحتاج إلى الكثير من التفصيلات. وقد كان هذا مثارا لتساؤلات كثيرة منذ بدء الظهور السياسي الصريح لدعوة الإخوان. وعبارة المرشد السابقة توجه بظاهرها إلى هذه التساؤلات التي ظهرت بقوة منذ اتخذت الجماعة سبيلها بين تيارات السياسة وأحزابها عندما ظهرت مجلة النذير، وأعلن المرشد في عددها الأول أن الإسلام عبادة وقيادة ودين ودولة وروحانية وعمل وصلاة وجهاد وطاعة وحكم ومصحف وسيف. فحق للجميع أن يتساءلوا: فيم سيستعمل السيف؟ وإلى صدر من سيوجه؟ وما الهدف من وصول الجماعة إلى الحكم والسيطرة على الدولة؟ ومن سيكون الحاكم وقتها؟ ومن سيكون المحكوم؟

---

(١) مذكرات الدعوة والداعية ص ١٨٢ ـ ١٨٤.

وخطورة الأمر أن هذا الكلام ليس مجرد رأى يلقيه أحد الكتاب، ولكنه موقف لتنظيم يستطيع أن يمسك السيف.

والحاصل أنه في المؤتمر الثالث للإخوان الذي انعقد في أوائل عام ١٩٣٥ وضع منهاج لنشاط الجماعة ولطريقة التكوين العملى لأعضائها وتكوينها الإدارى وموقف الجماعة من التيارات العامة والحركات الفكرية الإسلامية. إلخ. وتضمنت قرارات المؤتمر مبدأين بالغى الأهمية:

أولهما: «على كل مسلم أن يعتقد أن هذا المنهج كله (منهاج الإخوان المسلمين) من الإسلام وأن كل نقص منه نقص من الفكرة الإسلامية الصحيحة».

وثانيهما: «٣ ـ كل هيئة تحقق بعملها ناحية من نواحى منهاج الإخوان المسلمين يؤيدها الأخ المسلم في هذه الناحية. ٤ ـ يجب على الإخوان المسلمين إذا أيدوا هيئة ما من الهيئات أن يستوثقوا أنها لا تتنكر لغايتهم في وقت من الأوقات»[1]. وكان من الواجبات التي يلتزم عضو الجماعة (الأخ العامل) بتنفيذها: «٢٥ ـ أن تتخلى عن صلتك بأى هيئة أو جماعة لا يكون الاتصال بها في مصلحة الدعوة وبخاصة إذا أمرت بذلك»[2].

ووجه خطورة المبدإ الأول ان الجماعة تصادر به الدين لمصلحتها، وبهذا لا تصبح مجرد جمعية تطبق الدين كما يحاول غيرها أن يفعل، وإنما تؤكد أن منهجها وحده هو الإسلام الصحيح فلا يُعَدّ غيره كذلك، وبهذا يكون تنظيم الجماعة هو تجسيدا للإسلام ومؤسسة مهيمنة عليه، فيكون من لم يوالها خارجا على الإسلام ذاته. ووجه أهمية المبدإ الثاني أن لعضو الجماعة ولاءً وحيدا لها دون غيرها من الهيئات وأن تأييده الهيئات الأخرى يكون في الناحية التي تراها الجماعة فقط. والاستيثاق من عدم تنكر الغير لهم يعنى فيما يعنى الحرص على الاستقلال والذاتية وألا يحترم الإخوان إلا أهداف جماعتهم بوصفها تنظيما.

والمبدأ الأول يسعى للسيطرة على الإسلام لا للاتصاف به فقط.

والمبدأ الثاني من ملامح التنظيمات السياسية، ويعنى ذلك أن ثمة تنظيما سياسيا يسعى لاحتواء الإسلام بوصفه دينا.

---

(١) المرجع السابق ص ٢٠٣.

(٢) الإخوان المسلمون في ميزان الحق. أنور الجندي ص ٤٢.

وعضوية أي جماعة اجتماعية أو رياضية أو دينية لا يحتم الولاء الكامل لها، وهذا الولاء لا يتحقق بصورته هذه إلا في المؤسسات السياسية. ومن جهة ثانية، فإن هذا التنظيم لم يحدد أهدافا سياسية عملية واضحة له. وفي مقالات المرشد والإخوان وأحاديثهم لا يلمس أى وضوح في هذه النقطة. بل إن الغموض كان مستهدفا أحيانا خصوصا بالنسبة لنقطة مبدئية تتعلق بماهية الجماعة، ماهية هذا التنظيم المترابط: «هل نحن طريقة صوفية، جمعية خيرية، مؤسسة اجتماعية، حزب سياسى؟ نحن دعوة القرآن الحق الشاملة الجامعة. . نحن نجمع بين كل خير. . »[1].

وذكر المؤتمر السادس للجماعة المنعقد في ١٠ من يناير عام ١٩٤١ أن الإخوان دعوة سلفية. . طريقة صوفية. . هيئة سياسية. . جماعة رياضية. . رابطة علمية ثقافية. . شركة اقتصادية. . فكرة اجتماعية. .[2]. ثم يذكر المرشد: «أيها الإخوان: أنتم لستم جمعية خيرية ولا حزبا سياسيًا ولا هيئة موضعية الأغراض محدودة المقاصد، ولكنكم روح جديد. . ونور جديد. . وصوت داو. . »[3]. ولم يحدث أن حظى تنظيم من قادته بهذا القدر من الأحاديث والإيضاحات والتفسيرات التي تدور حول طبيعته وماهيته فتزيد الأمر غموضا، كما حدث بالنسبة للجماعة.

وكان من اللازم أن يصاحب هذا الغموضَ غموض آخر يتعلق بطبيعة الدعوة، وهل هي سياسية أم دينية؟ في عام ١٩٣٨ كتب الشيخ البنا بالعدد العاشر من مجلة النذير بعنوان «الإخوان بين الدين والسياسة، أهو تدخل حزبي أم قيام بواجب إسلامي؟». فقال: «ليس هناك شيء اسمه دين وشيء اسمه سياسة وهي بدعة أوربية. .». وفي المؤتمر السادس للجماعة أنكر المرشد على الإخوان أنهم سياسيون حزبيون، ولكنه اعترف بأنهم سياسيون يعتقدون أن القوة التنفيذية جزء من تعاليم الإسلام. وقد ذكر الدكتور إسحق موسى الحسيني أن تفكير الإخوان لم يكن واحدا بالنسبة للإسلام بوصفه دينا ودولة[4]. على أن مما يساعد على الاعتقاد بأن هذا

---

(١) أنور الجندي. المرجع السابق: ص ١١.

(٢) أنور الجندي. المرجع السابق ـ ص ١٣.

(٣) أنور الجندي. المرجع السابق: ص ٥١.

(٤) إسحق موسى الحسيني (الإخوان المسلمون ـ الترجمة الإنجليزية ص ٦١).

الغموض كان مقصودا، ما ترتب عليه من آثار أفادت تنظيم الإخوان في فترات توسعه الأولى، إذ تمكن من النمو تحت ستار الدعوة الدينية البحتة، وجذب كثيرا من العناصر بعيدا عن صراعات السياسة، كما استطاع المرشد بذلك أن ينمى أسلوبا في العمل أسمته كريستينا هاريس ذا فاعلية واقتدار، فأكد على الطابع الدينى للدعوة إذا وجد في الحكومة رئيسا قويا، وانغمر في الصراعات السياسية إذا وجد رئيسا ضعيفا[1]. وهكذا استطاع أن يراوغ الحكومات والأحزاب والرأى العام بوجهى الدعوة. وكان هذا الغموض يحل مشكلة أخرى للجماعة، فهى تنظيم سياسى يسعى للسلطة، أى حزب، وهى تنادى بالقضاء على الحزبية وإلغاء كل الأحزاب، وقد صرح «البنا» بهذا الهدف في رسالته «نحو النور» التي أرسل بها إلى رجال الحكومات العربية و الإسلامية وهيئاتها التشريعية عام ١٩٣٦ . ثم كان هذا الغموض أيضا يعفى الجماعة من تحديد الأهداف الواضحة فيما يتعلق بالقضايا السياسية الجوهرية التي تواجه الأمة كالمسألة الوطنية ومشكلات نظام الحكم الداخلى، ويعفيها من تفسير الموقف العملى الذي تتخذه في كل مناسبة، ويمنحها القدرة على أن تطرح للناس موضوعا أو مشكلة مغايرة تماما لما يشغل الجميع من مشكلات سياسية حالة في أي لحظة.

والحقيقة أن الجماعة برغم ما كان يصدر عن قادتها من تعريض بالاستعمار أحيانا أو هجوم عليه، كانت أقل التنظيمات السياسية المصرية تعرضا للمسألة الوطنية وتحديدا للموقف إزاءها. وكان هذا مثيرا للشكوك وملقيا فيضا من الغموض عليها في أوقات كانت المسألة الوطنية خلالها هي بؤرة الاهتمام العام. وقد تضمنت رسالة «نحو النور» ما سمى بالموبقات العشر، ورد الاستعمار على رأسها، ثم تضمنت خمسين مطلبا من المطالب العملية للدعوة تحت عنوان «بعض خطوات الإصلاح العملى» لم يرد بها مطلب واحد يتعلق بالجلاء أو الاستقلال، إنما اكتفت بعبارة «تقوية الروابط بين الأقطار الإسلامية جميعا وبخاصة العربية منها تمهيدا للتفكير الجدى العملى في شأن الخلافة الضائعة».

والظاهر أن مطلب الخلافة الإسلامية كان مقدما عند الجماعة على أى هدف قومى آخر. وقد أعلن الشيخ البنا في العيد العاشر للجماعة أن الإخوان يعطون

---

(١) كريستينا هاريس المرجع السابق: ص ١٨٢ .

الأولوية لاسترداد الخلافة، وأن ذلك لابد له من الاستعداد ليتم على درجات تبدأ بالتعليم وبالتعاون الاجتماعى والاقتصادي بين الشعوب الإسلامية ثم بالمعاهدات والاجتماعات والمؤتمرات. كما تكلم الشيخ في رسالته «إلى أى شىء ندعو الناس؟» عن الوطن الإسلامي بأنه ما يسمو عن حدود الوطنية الجغرافية والوطنية الدموية إلى وطنية المبادئ.

وإن مطلبا كمطلب الخلافة برغم الغموض البادى في تحديد علاقته بمفهوم القومية المصرية ومفهوم الحرية، وعدم وضوح الأولوية في تحقيق أى منها، هذا المطلب لم يكن في ذاته ليثير عداء الاستعمار ما لم يتضمن موقفا صريحا معاديا للاستعمار. والمعروف أن الخلافة في تركيا كانت الباب الأول الذي تسرب منه الاستعمار والامتيازات الأجنبية إلى بلاد الشرق الأوسط. وعلى العكس، كان هذا المطلب يثير كل حذر الحركة الوطنية الديمقراطية في مصر بجميع أجنحتها، وذل إزاء الحرص التقليدي للقصر الملكي المصري على أن يغنم هذا المفهوم ليسبغ على عرشه قدسية الدين. وقد حاول ذلك الملك فؤاد بعد إلغاء الخلافة من تركيا عام ١٩٢٤ دعما لنفوذه الاستبدادى، وبث الدعاية لإقامتها في مصر ودعا لعقد مؤتمر للخلافة عام ١٩٢٦، وخاضت القوى الديمقراطية في مصر معركة ضده ساهمت في إفشال المشروع. وسعى إليها بعد ذلك الملك فاروق بسعيه إلى أن يكون تتويجه في القلعة باحتفال دينى يتلقى فيه التاج من شيخ الأزهر، فوقفت حكومة الوفد ضد رغبته هذه مدركة كنهها السياسى حذرة من ميول القصر إضفاء الطابع الدينى عليه. ثم مضى فاروق بعد ذلك يحيط نفسه بالدعاية الدينية وأطلق لحيته وأم المساجد إسباغا لهيبة الدين على عرشه.

وعلى أى حال، فإن الدكتور إسحق موسى الحسيني يذكر أن تحرير وادي النيل كله من النفوذ الأجنبي كان مطلبا يلى في الأهمية لدى الإخوان مطلب إقامة الحكومة الإسلامية[1]. وهذا التتالى في الأهمية يفقد مطلبهم الأول «الحكومة الإسلامية» المضمون المعادى للاستعمار، وهو المضمون الذي كان يؤكده زعماء إسلاميون سابقون كجمال الدين الأفغاني الذي جعل الجامعة الإسلامية في صميمها دعوة معادية للاستعمار مناوئة للنفوذ الأجنبى. وهذا التتالى يؤثر

(١) الدكتور إسحق موسى الحسيني. المرجع السابق ص ٦٤.

بالضرورة على مناهج العمل السياسى للجماعة ويسوغ لها معاداة أقسام كبيرة من قوى الحركة الوطنية باسم الدين، كما يبرر لها العمل المشترك مع القوى المرتبطة بالاستعمار على أساس أن تغيير النظام الداخلى له الأولوية على مسألة التحرير الوطني، وأن تغيير النظام الداخلى يعنى تحويله إلى نظام إسلامى، بغير تحديد للصلة العضوية التي تصل هذا النمط المطلوب بمسألة التحرر الوطني، بمعنى أن التغيير المطلوب لدى الجماعة في النظم الداخلية لا ينبغي أن يقاس بما يستهدف من إجلاء للمستعمر، ولكن بما يستهدف من السعى لإنشاء الخلافة الإسلامية وتطبيق أحكام الحدود والمعاملات الشرعية والقضاء على عوائد الحياة الفردية التي تخالف أوامر الدين. لذلك أثارت الجماعة ريب الحركة الوطنية وعداء الوفد عندما رفعت شعارات مغايرة للهدف الوطنى الديموقراطي المطروح في الحياة السياسية، والذي يمكن أن يتناقض معه في رسم أسلوب العمل وتحديد قواه وفيما تعنيه من إعادة تصنيف القوى السياسية على نحو يشتت التجمع الشعبي المعادى تقليديا للاستعمار والاستبداد.

وإذا كانت الحكومة الإسلامية هي المطلب الأساسي لدى الجماعة، فقد كان هذا يقتضى تحديد موقف واضح من دستور عام ١٩٢٣ ومؤسساته ومن الأحزاب القائمة، مع تحديد أسس الحكم الإسلامى المقترح وأساليبه ومؤسساته. وقد طالبت الجماعة بألا يكتفى في الدستور بالنص على أن دين الدولة هو الإسلام، بل يلزم أن تكون جميع القوانين إسلامية. وطالبت بإلغاء القوانين الوضعية على ما ورد في رسالة «نحو النور» وغيرها، ولكن لم يقدم فكر الإخوان إضافة عملية تذكر بالنسبة لما يجرى تغييره أو إصلاحه في الهيكل التشريعى القائم، إلا فيما يتعلق بوجوب إقرار الحدود الشرعية كحد السرقة والقتل والزنا مع تحريم الربا والخمر وإغلاق صالات الرقص وبيوت الدعارة، أما نظام الحكم فلم يرد عنه شيء ذو خطر إلا إلغاء الحزبية والأحزاب الذي جاء في أدب الجماعة كله مطلبا صريحا قاطعا.

ويذكر الدكتور الحسيني أن دستور عام ١٩٢٣ كان مما يتفق عند الإخوان مع تعاليم الإسلام وأنهم لم يكونوا ضده، على أن ثمة غموضا كان في بعض نصوصه تترك مجالا واسعا للتأويلات المختلفة، وكانت طريقة تفسير القوانين قد فشلت في إعطائها المعنى المقصود مما أوجب لديهم المطالبة بتعديلها. ولكن الدكتور الحسينى

يقرر أن الإخوان وقفوا عند هذا التعميم ولم يوردوا أى مثل للغموض، فلا يعلم بيقين أين يوجد، وقد عارضوا القوانين المدنية كلها وطالبوا بأن تحل محلها تقنينات إسلامية مدنية وتجارية وجنائية . . إلخ. ولكنهم لم يبينوا أمثلة للمسائل المختلفة في هذا الشأن[1] .

وقد كتبت مجلة النذير في العدد ٣٣ منها عن «الإخوان المسلمين والدستور المصري» تقول: «ما كان لجماعة الإخوان المسلمين أن تنكر الاحترام الواجب للدستور بوصفه نظام الحكم المقرر في مصر ولا أن تحاول الطعن فيه أو إثارة الناس ضده وحضهم على كراهيته، ما كان لها أن تفعل ذلك وهي جماعة مؤمنة مخلصة تعلم أن إهاجة العامة ثورة وأن الثورة فتنة وأن الفتنة في النار . . ». ولكن المرشد العام في سنة ١٩٣٨ خاطب الزعماء قائلا: « . . لابد من جديد في هذه الأمة. هذا الجديد هو تغيير النظم المرقعه المهلهلة التي لم تجن منها الأمة غير الانشقاق والفرقة . . هو تعديل الدستور المصري تعديلا جوهريا توحد فيه السلطات . . ». ثم خاطب الناس بأن يستعدوا فإن استجاب الحكام للأمر كان بها، «وإذا أبوا فجاهدوهم به جهادا كبيرا[2]» . . وبهذا يظهر موقفان متعارضان، ويتردد الهدف بين احترام الدستور في الموقف الأول وبين توحيد السلطات (مع إلغاء الأحزاب) أى نفى أسس الدستور القائم في الموقف الثانى، وتتردد الوسيلة بين التصريح بأن إهاجة العامة ثورة وفتنة في النار وبين الدعوة للجهاد الكبير، ولا يفصل بين القولين وقت طويل. وفي مقال آخر يدعو المرشد الإخوان إلى دخول البرلمان قائلا إن الدستور بروحه وأهدافه العامة لا يتناقض مع القرآن من حيث الشورى وتقرير سلطة الأمة وكفالة الحريات، وإن ما يحتاج لتعديل منه يمكن أن يعدل بالطريقة التي رسمها الدستور ذاته. وهو في هذا يؤكد على المنهج الإصلاحى ولكن بغير توضيح لأهدافه، أي بغير بيان لما يرى تعديله من أحكام الدستور حتى عندما يدخل الإخوان البرلمان[3] .

وكان المرشد قد أكد الموقف ذاته في «رسالة المؤتمر الخامس»، إذ تضمنت رسالته قسما عن الإخوان والدستور المصري ذكر فيه «أن من نصوص الدستور المصري ما

---

(١) إسحق الحسيني. المرجع السابق ص ٦٤.

(٢) أنور الجندي. المرجع السابق. ص ٥٠.

(٣) أنور الجندي. المرجع السابق. ص ٦٢.

يراه الإخوان المسلمون مبهما غامضا يدع مجالا واسعا للتأويل والتفسير الذي تمليه الغايات والأهواء، فهى في حاجة إلى وضوح وإلى تحديد وبيان. هذه واحدة، والثانية هي أن طريقة التنفيذ التي يطبق بها الدستور ويتوصل بها إلى جنى ثمرات الحكم الدستوري في مصر طريقة أثبتت التجارب فشلها وجنت الأمة منها الأضرار لا المنافع، فهي في حاجة شديدة إلى تحوير وإلى تعديل يحقق المقصود ويفى بالغاية. . حسبنا أن نشير هنا إلى قانون الانتخابات، وهو وسيلة اختيار النواب الذين يمثلون إرادة الأمة ويقومون بتنفيذ دستورها وحمايته وما جره هذا القانون على الأمة من خصومات وحزازات وما أنتجه من أضرار يشهد به الواقع الملموس. ولابد أن تكون فينا الشجاعة الكافية لمواجهة الأخطار والعمل على تعديلها. أما الأمثلة التفصيلية والأدلة الوافية ووصف طرائق العلاج والإصلاح، ففي رسالة خاصة إن شاء اللّه». ولم يعرف أن هذه الرسالة الخاصة قد ظهرت، ولكن المثل العملى الوحيد الذي ورد عن نقد الدستور كان يتعلق بقانون الانتخاب وما جره من خصومات وهو مثل يقود في سياق فكر الإخوان إلى النقطة الواضحة الوحيدة منه وهو إلغاء الأحزاب.

في كتابات المرشد العام يلحظ التركيز على الدعوة للنظام الإسلامي، ويوصف بأنه سياسي واقتصادي متكامل لا حاجة معه للأخذ من النظم الأخرى، وذلك بغير تحديد لأساس هذا النظام ولا لوجهة نظر إسلامية معينة تتبناها الجماعة ولا لأهداف عملية محددة. وكان يمكن إدراك مثل هذه الأهداف من خلال رأى الجماعة في المواقف المختلفة للحكومات والأحزاب، ولكن كانت هذه يتقرر بشأنها موقف عام ينكر وصف الإسلام أو يؤكده بغير بيان. كما كان يمكن أن يتضح بعض الأمر إذا كانت الجماعة أعلنت تبنيها لدعوة معينة من الدعاوى السلفية التي عرفها التاريخ الإسلامي، ولكن كان منطق الجماعة دائما كما يقول الدكتور الحسيني هو الرجوع للمنبع وللمصادر الرئيسية[١]، أى بغير التزام باتباع تجربة سلفية معينة. وتذكر كريستينا هاريس أن الخطوط الفاصلة بين المناهج السياسية والاجتماعية والاقتصادية كانت مبتسرة للغاية وأن حسن البنا كان دائما غامضا في تعيين الاقتراحات المفصلة عن الحكومة الإسلامية وأنه لم يحدث أبدا أن شرح نواياه في وضوح[٢].

---

(١) إسحق موسى الحسيني. المرجع السابق ص ٦٢.

(٢) كريستينا هاريس. المرجع السابق. ص ١٦٢.

والذي يظهر من أقوال المرشد عن الدستور أن الغموض كذلك كان يكتنف أسلوب العمل السياسى للجماعة ولم ينحسم أبدا في دعوته ما إذا كان يقصد الإصلاح أم الثورة، وإذا كانت الثورة فتنة فكيف يمكن إجراء التغييرات الجذرية في نظام الحكم؟ وبغير الثورة كيف يمكن الاحتفاظ بنظام للحكم يقوم على قواعد مخالفة لمجموعة من الأفكار التي دعت إليها الجماعة، مثل إلغاء الحزبية وإقامة الخلافة وتوحيد السلطة وتغيير القوانين الوضعية كافة؟

وبالنسبة للمشكلات الاجتماعية لا يلحظ في كتابات الجماعة تأكيد إلا على بعض القيم العامة المتعلقة بمحاربة الفقر والدعوة إلى الإحسان إلى ذوى القربى وغيرهم، وتقرير مسئولية الأمة عن حماية الضعفاء فيها، والحديث عن التعاون الاجتماعى ومنع الاحتكار والرشوة واستغلال النفوذ ووجوب العمل والكسب على كل قادر عليه. ولا يرد واضحا مؤكدا إلا تحريم الربا وفرض الزكاة. وفي رسالة «إلى أي شيء ندعو الناس؟» أشار المرشد إلى قضايا العصر قائلا إن العالمية والقومية والاشتراكية والرأسمالية والبلشفية والحرب وتوزيع الثروةوالصلة بين المالك والمستهلك كلها خاض فيها الإسلام، ولكنه لم يوضح فكرته ولا موقف الجماعة من هذه القضايا معتذرا بأن المقام لا يسمح بالتفصيل، وبأن الأمر يحتاج إلى الجولات وعد بأن يفصل فيها القول، ولكن لم يظهر شيء من هذا التفصيل.

* * *

في مذكرات الدعوة والداعية، ذكر المرشد: أنه كان قد خرج على الجماعة وهي لاتزال بالإسماعيلية بعض الأعضاء وطبعوا نشرات (اتهمها المرشد بالأغراض) ذكروا بها أن حرية الرأي مفقودة في الجماعة، وأنها تسير على غير نظام الشورى، وأن مجلس إدارة الجماعة وجمعيتها العمومية لا تخالف للمرشد أمرا وتطيعه طاعة عمياء[1]. وعندما اجتمع المؤتمر الثالث للأخوان بالقاهرة أوضح مستويات العمل بالنسبة للأعضاء، وفصل التنظيم الإداري للجماعة، ووضع للعضو مراتب تبدأ بالأخ المساعد ثم الأخ المنتسب ثم الأخ العامل ثم المجاهد. ثم حدد هيئات الجماعة بأنها المرشد العام ومكتب المرشد العام ومجلس الشورى الذي يتكون من نواب

---

(١) مذكرات الدعوة والداعية. ص ١٢٩.

المناطق ونواب الأقسام ونواب الفروع ومجالس الشورى المركزية ومؤتمر المناطق ومندوبي المكاتب وفرق الرحلات وفرق الأخوات.

وبعد أن أورد المؤتمر هذا التحديد أورد في قراراته عبارة «وقد ترك المجتمعون لفضيلة المرشد العام تحديد مهمة كل هيئة من هذه الهيئات ووضع البيان الذي يوضح ذلك التحديد». (١) وإن مؤتمرا يرسم للجماعة كيانها التنظيمي ويُعَدّ السلطة العليا فيها لتمثيله أعضاءها كافة ويترك للمرشد أن يحدد اختصاصات كل من أجهزة العمل داخلها وطريقة تشكيله، إنما يمنح المرشد كل سلطته ويمنحه الهيمنة الكاملة على أجهزة التنظيم ومستوياته المختلفة. وليس المهم تحديد أسماء الأجهزة المختلفة، إنما المهم تحديد وظائفها وطريقة تشكيلها، وترك هذا الأمر للمرشد يعني أن يصبح هو مانح السلطة والموجد الفعلي لأي جهاز في الجماعة فتتجسد سلطات المؤتمر فيه. والمهم في هذه الملاحظة هو توضيح أسلوب العمل في الجماعة وعلاقة زعيمها بأعضائها من خلال الأجهزة المختلفة. وقد حرص المؤتمر على أن يقوم برسم الكيان الشكلي للتنظيم بغير وظائف ولا تشكيل. وأفاد ذلك المرشد بأن أضفى على تصرفاته الشخصية صفة الأعمال الجماعية الصادرة عن هيئة المؤتمر، وبأن جسد في إرادته إرادة هذه السلطة التنظيمية العليا ليصدر في تنظيم الجماعة عن إرادته المنفردة باسم المؤتمر، وليصبح نشاط أي من أجهزة الجماعة بعد ذلك ممكن الصدور عن مشيئته هو في قالب نظم ومستويات. وهذا يزيد المشيئة الفردية تسلطا بقدر ما يجعلها أكثر استتارا وراء الأبنية التنظيمية.

ويمكن أن يتصور كيف يستفاد من هذا الوضع في فرض الهيمنة الشخصية، وليس في مقدور جهاز ما أن يعارض أو يجابه منشئه القادر على تغيير وظائفه وتغيير القائمين عليه واستبدالهم. ويمكن أن يتصور ما يتأتى بذلك من القدرة على ربط الجميع ـ أجهزة وأفرادا ـ بالمرشد وإذكاء روح المنافسة بينهم ليصبح هو الملاذ الوحيد لهم فيزيد تعلقهم به، وتزيد قدرته على تنفيذ ما يريد من خلالهم وعلى مسئوليتهم هم. ويلاحظ على حوادث المعارضة التي واجهت المرشد أحيانا أنه كان متحكما دائما في أجهزة التنظيم ـ وظائف وعاملين ـ مختفيا عند الضرورة وراء هذه الأبنية، فعالا من خلال الآخرين، حريصا بعد ذلك على ألا يسيطر من دونه أي من

(١) مذكرات الدعوة والداعية. ص ٢٠٦.

أجهزة الجماعة على عملها أو أن ينكشف له وجوه نشاطها كله. كما ظهرت بعد وفاته المنافسات القائمة بين من هم دونه.

ومن المعروف أن الشيخ البنا كان ينشئ علاقات مع المتعاطفين مع الجماعة من بعض رجال الدولة والشخصيات البارزة ويُعَدُّون أعضاء فيها عن طريقه بغير علم أجهزة الجماعة، وكان من هؤلاء حسن الهضيبي عندما كان مستشارا بالقضاء. ويحكي أنور السادات أن حسن البنا خلال الحرب كان يجمع السلاح ويخزنه بغير أن يطلع أقرب الناس من كبار الأخوان على ذلك، مستعينا بشبان صغار من الجماعة، كما كانت مقابلاته له غير معروفة للكثيرين منهم. ويذكر «أن حسن البنا وحده كان الرجل الذي يعد العدة لحركة الأخوان، ويرسم سياستها ثم يحتفظ بها لنفسه، وأن أقرب المقربين إليه لم يكن يعرف من خططه شيئا ولا من أهدافه شيئا»[1].

ويحكي المرشد قصة من عارضوه قبيل انتقاله من الإسماعيلية، إذ رأى تعيين نائب عنه عليهم ففضلوا غيره لعلمه وتضحيته وجهاده فلم يرد أن يأخذهم بالشدة فصلا أو إقصاء، وناقشهم على أساس أن المرشح الذي يزكيه إنما يزكيه خضوعا منه لرأى كثير من الأعضاء لا صدورا عن اختياره الشخصي. فطلب المعترضون دعوة الإخوان كلهم لأن الجميع لم يكونوا حاضرين وقتها وليتم الاختيار أمام الجميع. ويصف الشيخ ذلك بقوله: «الواقع أن هذا المظهر كان جديدا وغريبا على أوضاع الإخوان التي لم تعرف إلا الوحدة الكاملة والاندماج الكامل، فرأى أحدهم هو رأى جميعهم..». وفي حديثه عن المخالفين له يرى أن الشيطان هو من زين لهم ذلك. وفي حديثه عن هذا الاجتماع يشير إلى الخوارج ووجوب أخذهم بالحزم، وإلى أن من يشق عصا الجمع «فاضربوه بالسيف كائنا من كان». ويعلق على الأمر بقوله: «لكننا تأثرنا إلى حد كبير بالنظم المائعة التي يسترونها بألفاظ الديمقراطية والحرية الشخصية، وما كانت الديمقراطية ولا الحرية يوما من الأيام معناهما تفكيك الوحدة والعبث بحرية الآخرين». [2] وفي هذا ما يوضح أسلوبه ونظرته، إذ يلقى اختياره الشخصي على عاتق الآخرين ويعلقه في أعناقهم ويحاول أن ينفذ مشيئته من خلالهم ويواجه بهم المعارضين له، ثم يضع مفهوما مثاليا لوحدة

---

(١) أسرار الثورة المصرية: أنور السادات. ص ٦٦، ٦٧.

(٢) مذكرات الدعوة والداعية. ص ١٢١ ـ ١٢٤.

التنظيم ينفي ما يمكن أن يدور داخله من صراع أو اختلاف بين الاتجاهات المختلفة يحل بحكم الأغلبية بعد النقاش، ويقيم بدل هذا المفهوم مفهوما آخر هو أن يكون «رأى أحدهم هو رأى جميعهم»، ثم يهدد المعارضين بالأخذ بالشدة والحزم بخروجهم على رأى الجماعة وتفكيكهم الوحدة داخلها، ثم في النهاية يعود إلى مظهر السماحة ويرى عدم أخذ المعارضين بالشدة عفوا وأريحية لا انصياعا لحق لهم ولا خضوعا لقاعدة موضوعية مقررة.

وغموض الفكر لازم لانطلاق السلطة الشخصية، إذ تعتمد على حرية العمل والتصرف، وإذ يقتضي ذلك انتفاء المحاسبة وإمكانيتها. وغموض الأهداف والمناهج يفقد الآخرين القدرة على المحاسبة، ويحيل صاحب الدعوة من عامل ملتزم بتحقيق فكرة ما إلى صاحب لهذه الفكرة يدور بها حيث شاء ويستتر في خفائها حركته وبواعثها، ولا يكون للآخرين إزاءه إلا الطاعة أو الخروج عليه. وكذلك بالنسبة لما يلقى من آراء ومبادئ متعارضة تشيع اللبس ويجرى الاختيار منها حسب المشيئة بغير التزام. والمنهج الواضح ليس معيارا للعمل فقط، ولكنه معيار للمحاسبة وللرقابة وهو انكشاف أمام الناس، وقد كانت أهداف الدعوة تتردد بين الغموض وبين المفاهيم المتعارضة على ما سبقت الإشارة إليه.

وقد ورد في كتاب «الأخوان المسلمون والمجتمع المصري» بيان بالمستويات التنظيمية للجماعة، وهي تبدأ بالهيئة التأسيسية سلطة أولى، وتتكون من ١٥٠ عضوا. وهي بمثابة مجلس الشورى العام. والجمعية العمومية لمكتب الإرشاد وتضم من سبقوا في العمل للدعوة ومهمتها الإشراف العام على سير الدعوة واختيار أعضاء مكتب الإرشاد ومراجع الحسابات، وهي من يمنح حق العضوية لنفسها بمعنى أنها شكلت أولا بالاختيار ثم تتولى هي اختيار الأعضاء لها على طريقة المجامع ولا تأتي عضويتها بالانتخاب من أسفل؛ والمرشد العام ذي الوضع المتميز عن مكتب الإرشاد: وهما يكونان معا المركز العام. ويتفرع عن المركز العام المكاتب الإدراية، والمكتب تخضع له المنطقة والمنطقة تخضع لها الشعبة، واللجان التي تدير أيا من مستويات الفروع يُعَيِّن المستوى الأعلى ذوو المسئوليات الرئيسية منهم كالرئيس وينتخب الآخرون وهم الأقلية، وبهذا ينبني الهيكل الأساسي

للتنظيم على مبدإ الاختيار من أعلى[1]. ومما يعبر عن طريقة العمل داخل الجماعة ما ذكره هذا الكتاب من أن نظامها يقوم «على أخذ موافقة الجميع لا الأغلبية فقط كما هو الحال في النظام الديموقراطي، حتى ولو أدى ذلك إلى الاتصال الشخصي بالأعضاء لإقناعهم برأي الأغلبية حتى يصدر الرأى بالإجماع ومن ثم يتعاون الجميع في تنفيذه. وبهذا كانت معظم قرارات الإخوان المهمة تصدر بالإجماع وذلك حرصا على وحدتهم»[2]. ويصعب أن يكون النهج الدائم في أي جماعة أن تجمع على الأمور لاسيما أخطرها وذلك إلا أن يكون وراء ذلك قوة مهيمنة تفرض سلطتها على الجميع أو أن يكون أسلوبا في تغطية الخلافات.

* * *

ولايبدو أن تجميع سلطات التنظيم في يد المرشد كان أمرا مثيرا للاعتراض لدى الجماعة، وهو لم يكن غريبا عن منطق الدعوة. وقد كان الشيخ البنا هو صاحب الدعوة ومنشئها، وكان الأخوان يبايعونه على السمع والطاعة، فيصبح هو المهيمن بذاته على أفرادهم، ويصير كل عضو ملتزما أمامه بالطاعة الكاملة. جاء في رسالة «التعاليم» ما يلى: «الثقة بالقائد والإخلاص والسمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره». ولم يلحظ في مختلف كتابات الأخوان أن ثمة واجبات مقابلة يلتزم بها القائد تجاه الأعضاء، عملية كانت أو نظرية، أو أن وسائل حددت لممارسة النقد أو المراجعة للقائد. كتب صالح عشماوي (أحد كبار الأخوان البارزين) موجها خطابه إلى المرشد العام في أمر ما يقول: «إن من حقك علينا الطاعة، على هذا بايعنا وعاهدنا ولنا فيك الثقة الكاملة وعندك الطمأنينة الشاملة»[3].. والأمثلة على هذا الأسلوب الذي يظهر نوع علاقة المرشد بالأعضاء، الأمثلة عليه مشهورة هوجم الأخوان عليها كثيرا.

وإذا كان ما يحدث عملا بالنسبة للكثير من الحركات السياسية أن يكون لشخصية زعيمها نفوذ يتجه إلى الهيمنة على مقدراتها فيصبح رمزا لها وتجسيدا لخير ما تدعو إليه، ويناط به قدر من المسئولية ينوء به الفرد، ويعلق به قدر من الصلاحية يفوق جهد

---

(١)، (٢) الأخوان المسلمون والمجتمع المصري: محمد شوقي زكي. ص ٩٩ ـ ١٠٨. والكتاب رسالة قدمت للدبلوم العالي للخدمة الاجتماعية، وكان المشرف عليها الدكتور محمد كمال خليفة.

(٣) أنور الجندي. المرجع السابق. ص ٦٩.

الفرد، فقد كان وضع مرشد الأخوان بالنسبة إليهم يجاوز فيما يبدو هذه الصورة. وقد سلك هو إلى ذلك السبيل التقليدي بإقصاء معارضيه كلما تجمع في مواجهته اتجاه معارض، وإقصاء أي فرد ينمو نفوذه أو تستطيل قامته حتى تشارف هامة المرشد أو ينذر بأن يكون قطبا ثانيا جاذبا لأي اتجاه معارض. حدث ذلك في بداية الدعوة عندما أبعد المرشد من اختلفوا معه على تعيين النائب عنه عند انتقاله من الإسماعيلية، ثم حدث مع من عارضوه عندما اتجه بالجماعة صراحة إلى السياسة سنة ١٩٣٩، كما حدث بالنسبة لأحمد السكرى الذي كان من رجال الجماعة الأوائل.

ويظهر من مطالعة «مذكرات الدعوة والداعية» أن طريقة المرشد في هذه الصراعات تتحصل في تفتيت القوى المعارضة وتوريط المعارضين في الأخطاء وإظهار نفسه بمظهر البريء المخدوع المعتدى عليه، والعفو المتسامح مع المعتدين عليه، ويبدو أنه كان يستميل العواطف بهذا المظهر، فقد كان حريصا في مذكراته على أن يرسم هذه الصورة لنفسه عند حديثه عن أي واقعة خلاف حدثت معه. وعندما لا تكون ثمة معارضة وتلتقط بذورها تباعا، وعندما لا يكون ثمة أنداد وترتفع الهامة على سائر القرناء ويصير الباقون أتباعا، وعندما تتجسد الدعوة في شخص يصير رمزا لها ويمارس أعماله من خلال الآخرين فترتد إليه فضائلهم ولا يبدو منه إلا الوجه الناصع والساعد القادر، ويتحمل الآخرون ما يثير النقد ويكشف الوهن، عندئذ يبدو الزعيم لا ككل الناس جمعا للفضائل وبراءة من العيوب وامتلاء بالحكمة والكفاية والاقتدار. وعندما يمسك وحده بأطراف التنظيم فلا يصل خيط بين فردين ولا بين جهازين إلا عن طريقه، يصبح وحده الملم بالعمل، العليم بأسراره الموجود بذاته فيه دائما، ويبدو قرين المعرفة يفوق البشر ويظهر إدراكه قرين الإلهام. وعندما تكون الدعوة سلفية تدعو لنفسها باسم الدين، يبدو الزعيم إماما تحيطه في أعين المؤمنين به سمات القداسة. ولم يكن المرشد العام ممن يدّعى لنفسه أمرًا من هذا يسهل التشكك فيه ويثير النفور، إنما كان الأمر يتم عرضا بالإيماء البعيد.

وفي مذكرات الدعوة والداعية يلاحظ حرص المرشد عند الحديث عن نجاحه في أي من أمور الدعوة المهمة، على أن يصفها بأنها تمت في سهولة ويسر وبساطة«غريبة»، إشارة إلى الرعاية الإلهية وأن الأقوال أو الأسماء ذات الأهمية في تكوين الجماعة إنما كانت تأتى إليه عفو الخاطر، إيماء إلى الإلهام. ومن ذلك

اختياره لاسم «الأخوان المسلمون». ثم ما يخالجه من إحساس سابق بما يحدث بعد ذلك وشيكا. رأى في نومه وهو طالب أنه يراجع صفحات سئل فيها فعلا في امتحان الغداة.

ويمكن أن يتصور ما كان يردده المحيطون به من مثل هذه الأحاديث بغير التهيب الذي كان يلجمه هو في الإشارة إليها. وبعد اغتياله خطب والده خطبة حكى فيها كيف كان الإمام رضيعا في شهره السادس يستغرق مع والدته في النوم وتجثم بجواره أفعى ممدودة الرأس إلى رأسه «وينجيك الله يا ولدى من شرها لإرادة سابقة في علمه، وأمر هو فيك بالغه». ثم يشير إلى اغتيال الإمام بقوله: «هابت أذاك حيات الغاب ونهشت جسدك الرخص حيات البشر»[1]. كما وصفه أخوه في ذات المناسبة قائلا: إنه كان يحقق سيرة رسول الله في نفسه[2].

وحكى المرشد عن نفسه قصصا في هذا الصدد، إذ وقع بيت عليه وعلى أخيه فلم ينجهما منه إلا استناد السقف على حاجز السلم، وأنه وقع من ارتفاع ثمانية أمتار فأنجاه ملطم للمونة، وأنه امتد حريق إلى ثيابه وهو صغير فأغاثه رجال المطافى، وأنه جمحت به فرس تحت حاجز كاد أن يطيح برأسه فألهمه الله فاستلقى على ظهره حتى اجتاز الحاجز[3]. وكان المرشد يسمى أسماء تشير إلى جوانبه الروحية مثل «الزعيم الإسلامي والقائد الروحي والمعلم الرباني»[4].

ويظهر في أحاديث المرشد العام تأكيده البالغ على الدور الشخصي الذي يقوم به ونظرته إلى نفسه على أنه محور الدعوة جماعة وأعضاء. وهو لا يطمئن لأمر إلا أن يبنيه بنفسه أو يشارك الأخوان فيه. كتب يقول: «إن فرعى جمعية الأخوان بالمحمودية وشبراخيت سوف لا ينفعان كثيرا لأنهما أنشئا بغير أسلوبي، ولا ينفع في بناء الدعوة الا ما بنيت بنفسي وبجهود الأخوان الحقيقيين الذين يرون لي معهم شركة في التهذيب والتعليم، وهم قليل». ويرى الصورة المثلى للأخ عضو الجماعة

---

(١) حسن البنا كما عرفته: فتحي العسال. ص ١٢٨.

(٢) المرجع السابق: فتحي العسال. ص ١٢٠.

(٣) المرجع السابق: فتحي العسال. ص ١٤٥، ١٤٦. ورد ذلك في مقال بصحيفة «الأخوان المسلمون» بالعدد الممتاز الصادر بمناسبة مرور عشرين سنة على الجماعة عام ١٩٤٨.

(٤) المرجع السابق: فتحي العسال. ص ٤٧.

ألا يكون صاحب فكر مستقل عنه ولا ينظر إليه، نظرة الأنداد والزملاء مهما كان مؤمنا بالدعوة من الناحية الموضوعية. كتب يقول «والأخ الشيخ. . له أساليبه الخاصة به وهو ينظر إلى كأخ وزميل فلا يصغى لآرائى إلا قليلا، ومن هذه الناحية يكون توحيد الفكرة ضربا من التعسر، فالاعتماد عليه مخاطرة كذلك»[1]. ومع هذا الحرص على أن يكون هو مصدر كل شيء، حاكما بالفشل على ما يبنى بغير أسلوبه، رافضا الاعتماد على من كانت له أساليبه الخاصة وعلى من نظر إليه نظرة الأنداد، كان المرشد يفقد الثقة في قدرة الآخرين على القيام بعمله أو مشاركته فيه. كان يرى أن الكل ضعاف ويشكو من أنه يجد نفسه بين «ضعف الأمين وخباثة القوى». وتعنى هذه النظرة أن الأمين عنده هو الضعيف وأن القوى مصدر للخطر وخبث مستتر، وهي نظرة يبدو أنها تلازم التسلط الشخصى. تحدث إليه بعض الأخوان عن إيجاد مجلس إدارة للجماعة، ويبدو أن كان هناك اتجاه في الجماعة يهدف إلى الحد من انفراده بالسلطة فيها فكتب يتهمهم بأنهم لم يفهموا دعوة الإخوان وأن قليلين هم من يستطيعون النهوض بأعباء إدارتها، «إنني أتمنى أن يكون إلى جانبي رجال يفهمون، ويديرون فأسلم إليهم هذا العمل وأرتاح بهم قليلا وأطمئن إلى مقدرتهم، ولكن أين هم؟»[2].

* * *

انجذب الكثيرون إلى الجماعة كنوع من رد الفعل التلقائى لمشكلات تطور المجتمع المصري خلال عشرات السنين السابقة، إذ طرأ على المجتمع المصري خلال المرحلة السابقة تغييرات سياسية واقتصادية وحضارية عميقة ومتنوعة، بعضها يحمل علامات استنارة وتقدم وتحرر وبعضها يحمل علامات استعمار وظلم وإفقار، ومس ذلك كيان المجتمع في عمومه وأثر في جميع العلاقات الاجتماعية والطبقية والأنماط الفكرية وعادات المعيشة بالخير والشر معا وبما استشعر به الكثيرون الرضاء والسخط مجتمعين.

وكان فأل الشعب عامة بعد ثورة عام ١٩١٩ الأمل في تحقيق جلاء المحتل وإشاعة الديموقراطية السياسية، وأن تنحل بتحقيق هذين الهدفين مشكلاته كافة،

---

(١) مذكرات الدعوة والداعية. ص ١٤١، ١٤٢.

(٢) مذكرات الدعوة والداعية. ص ١٤٣.

وأن يستطيع استخلاص خير الجديد من شره. وتعلقت الأبصار بالوفد خلال العشرينيات ليقود المجتمع إلى هذه الغاية، فلما تلكأ تحقيق هذين المطلبين وانكشف من المشكلات الاجتماعية ما ظهر به أنهما غير كافيين لحل هذه المشكلات، تشعبت الأنظار وحاول الكثيرون تلمس الحلول في أساليب أخرى أو أهداف مغايرة، واتسمت الفترة من أواخر العشرينيات إلى الثلاثينيات بالانقلابات الدستورية والصراعات التي تدور في دائرة شبه مغلقة بين الوفد وأعدائه، وبدا للبعض أن المؤسسات السياسية التي نجمت عن ثورة عام ١٩١٩ لا يظهر في الأفق أنها قادرة على تفريج أزمة المجتمع، وثار الشك حول قدرة الوفد على إحداث التغييرات المطلوبة، وانتكس تفاؤل العشرينيات في نظر الكثيرين إلى تشاؤم وحيرة وخوف أن يسير المستقبل على المنوال نفسه.

هنا وجدت الدعوة السلفية أرضها. وإذا كانت الحصيلة التي نتجت عن هذا الجديد الوافد إلى المجتمع لم تسفر عن خير الشعب، وإذا كان لم يمكن استخلاص النواحي الإيجابية وحدها من هذا الجديد، فليذهب الجديد كله بشره الحاصل وبما يدعى فيه من خير لم يتحقق كاملا. كانت الحزبية من ثمار الحياة الجديدة، وكانت زعامة الوفد تمثل هذا الجديد في السياسة وتدعو إليه في تكوين مؤسسات السلطة. فأتت حركة الإخوان تطلب إلغاء الحزبية وترفع شعار «الرسول زعيمنا»[١] رفضا للزعامات الموجودة، وجذب ذلك عناصر المتشككين، برغم أن الجماعة كانت حزبا وأن قيادتها هي الزعامة التي تريد التحدث باسم الرسول عليه السلام، أي أنها الزعامة البديلة للوفد. وكان الدستور يقرر فصل السلطات فأتت الحركة تطلب توحيد السلطة وتنادى بالحكم الشمولي وترفع الشعار الرافض للمؤسسات القائمة «القرآن دستورنا». وكان نمو القومية المصرية الذي يستهدف استقلال مصر التام، كان من العناصر الجديدة فأتت حركة الإخوان لا تعارض الفكرة المصرية صراحة ولكنها تحيى إلى جانبها مفهوم الخلافة الإسلامي القديم.

ثم كانت مجموعات القوانين الحديثة التي نقلت عن التقنينات الفرنسية وطبقت

(١) كان من شعارات الإخوان التي يكثر ترديدها والنداء بها في الاجتماعات والمواكب وعلى صفحات الصحف: «الله غايتنا، والرسول زعيمنا، والقرآن دستورنا، والجهاد سبيلنا، والموت في سبيل الله أسمى أمانينا».

منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كانت تؤدى إلى تطور حقيقى في بناء المؤسسات الاجتماعية والقضائية وفي ترشيد العلاقات الاقتصادية، ولكنها جاءت مصر مع المحاكم المختلطة المتحيزة للمصالح الأجنبية، فنفر منها الكثيرون برغم خضوعهم لها بقوة الدولة، وزاد من نفورهم جهل الغالبية بأحكام هذه التقنينات وتفصيلاتها وغرابتها عن أسس التشريع الإسلامي الذي كان مطبقا من قبل، واستعمال اللغة الأجنبية في تدريسها وشرحها، واستعمال هذه اللغات أيضا أمام المحاكم المختلطة. وخضع الناس لهذه الأحكام برغم غرابتها عنهم مصدرا ولغة وبرغم جهلهم بتفصيلاتها، وكانت بطبيعتها كتنظيمات للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية لا تمس المثقفين أو الفئات العليا في المجتمع من الملمين بها فقط ولكنها تتغلغل في صميم الحياة الاقتصادية للغالبية الغالبة للشعب من الفلاحين، بيوعا وإيجارات ورهونا وقروضا . . إلخ. وبرغم أن هذه النظم قد مصرت بعد ذلك فقد بقى رد الفعل الأول عالقا في نفوس الكثيرين. وقد أقرت هذه التقنينات الملكية الخاصة ولكنها أتت بالرهون العقارية وبأحكام نزع الملكية واقترنت باستفحال الديون الذي يعطيها المقرضون الأجانب للمصريين بما يتراكم عليها من فوائد باهظة. فأتت حركة الإخوان ترفض هذا النسق كله وتطالب بإلغاء القوانين الوضعية كافة وتقدم مثلا فذا على فسادها هو الربا (الفوائد).

والحاصل أنه لم يكن حال المحكومين قبل العمل بهذه القوانين الوضعية بأحسن مما كان بعده، بملاحظة الاضطراب الذي كان قائما في مؤسسات الدولة وأحكام القضاء خلال العصور الوسطى وفي ظل نظام الالتزام وفي عهد محمد علي. ولكن السوءات الجديدة التي وجدت مع العمل بالتنظيمات الحديثة تجسدت وبدت هي أساس الظلم الاجتماعي. واعتمدت دعوة الإخوان على رد الفعل التلقائي هذا وطلبت إلغاء القوانين الوضعية كمطلب عام تجاهلت الدخول في تفصيلاته. وكان بحث التفصيلات من شأنه أن يكشف عن أن ليست المشكلة في التنظيمات القانونية من حيث هي وضعية، ولكن المشكلة هي في العلاقات الاجتماعية بين طبقات مستغلة ومستغلة، وفي الأحكام القانونية التي تدعم هذه العلاقات. كما أن المشكلة هي في السيطرة الأجنبية على الاقتصاد والمال، والفلاحون المقترضون يعانون الربا (الفائدة) لا من حيث كونه حراما ولكن بوصفه استغلالا اقتصاديا، والقانون الوضعي يمكن أن يحرره من هذا الاستغلال؛ فليس الاستغلال لصيقا بالأحكام الوضعية.

ولكن إذا كان تفكير الإخوان قدوصل إلى هذه النقطة حيث يدرك أن الأمر لا يتعلق بقانون وضعى أو غير وضعى ولكن بعلاقات الاستغلال الاقتصادى، فإن دعوتهم تكون بذلك خليقة بأن تنفى وجودها كدعوة سلفية ليصبح هدفها لا إلغاء القانون الوضعى ولكن تغييره بما يقضى على الاستغلال، ولتتفق في ذلك مع أي دعوة للإصلاح الاجتماعي أو للثورة الاجتماعية. وكان عدم وصولها إلى هذا الإدراك يعنى أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين الوضع القائم وبين ما تدعو إليه وأن الخلاف قاصر على الظواهر فقط. ولم يكن مما يفيد الدعوة أن ينكشف فكرها عن هذا الموقف الاجتماعي المحافظ الذي يفسد عليها ما تريد أن تظهر به بوصفها دعوة للتغيير الشامل. فبقى فكر الدعوة متجمعا عند حدود المطالب العامة المجردة باقيا على حالته من الغموض، وتركز النشاط في إذكاء العواطف وتجييش الحماسة.

ثم كان التطور الثقافي الذي استبدل بنظرة العصور الوسطى نظرة عقلانية علمانية إلى مشكلات الحياة والمجتمع تعتمد على فهم الواقع الملموس وتقضى على ما علق بالدين من تطير وخزعبلات، ولكن ذلك اقترن بهجوم البعثات التبشيرية الأوربية ومحاولاتها التغلغل في المجتمع وإنشاء ركائز دينية تتبع الغرب في مصر. ووضعت دعوة الإخوان حركة الاستنارة الفكرية بجانب النشاط التبشيري ودعت إلى النظر إليهما بحسبانهما هجوما واحدا على الإسلام، واستقر ذلك في عواطف الكثيرين، واقتصرت الدعوة على الإثارة بغير محاولة للتوضيح تكشف عن أن حركة الاستنارة كانت بالضرورة وبمنطق فكرها موجهة ضد النشاط التبشيري.

ووجد الأجانب في مصر، بوصفهم جيشا محتلا وجاليات تسيطر على الاقتصاد وشركات وبنوكا مستغلة، وكان لهم أسلوب حياة يغاير الأسلوب التقليدي في مصر، واقترن ذلك بإشراك الفئات العليا في المجتمع معهم في ذات المؤسسات الاقتصادية المستغلة ومساهمتهم معهم في استبعاد الشعب سياسيا، واقترن هذا باندماج الفئات العليا من سكان المدن مع الأجانب وأخذهم أسلوب حياتهم، واقترن ذلك كله بتغيير عادات المعيشة لدى الكثير من جماهير المصريين من سكان المدن ـ وبخاصة القاهرة والإسكندرية ـ في المأكل والمشرب وأساليب الحياة اليومية، وهو تغيير اقتضته الحياة في المدن الكبيرة وبناء المصانع ونمو السوق، والاعتماد في الاستهلاك على ما ينتج في السوق لا على ما يصنع في المنازل

والخروج إلى المقاهي والمطاعم والمسارح . . إلخ . ، ثم كان انتشار التعليم وتعليم المرأة الذي اقتضى خروجها من المنزل إلى الأماكن العامة وسفورها . وقرنت دعوة الإخوان كل ذلك وأرادت الإطاحة به جميعه بوصفه شرا محضا ، واعتمدت في هذا على الصدع الذي حدث في المجتمع من جراء سرعة هذا التغيير ، والفجوة التي حدثت بين سرعة التغيير في المدينة وبطئه الشديد في القرية ، مع زيادة معدل الهجرة من القرية إلى المدينة ، وأزمة عدم التلاؤم التي أصابت الكثيرين من الريفيين الذين دفعهم للعيش بالمدينة السعي وراء العمل أو طلب العلم ، والتي أصابت أهل المدينة أنفسهم وهم يرون سرعة إيقاع التغيير في العادات وأنماط الحياة واختلافه من حي إلى حي في ذات المدينة ، وأثر ذلك في العلاقات العائلية ووضع المرأة والقيم الاجتماعية المختلفة التي تكون معنويات الفرد ، وأثر ذلك في عواطف الفرد وبنائه النفسي إذ يخطو التغيير خطوات واسعة وحاسمة في فترة لا تجاوز المرحلة من صباه أو شبابه إلى كهولته أو شيخوخته . ورأت دعوة الإخوان في هذا كله تحللا أخلاقيا وانهيارا وقرنته بكراهة الوافد الأجنبي أيا كان ، وبما يظهر في بعض الحانات ودور الملاهي من خلاعة وبذاءات ، واستثارت ضد ذلك كله عواطف الحرص على الأخلاق والرغبة في حماية الأسرة والحياء الطبيعي لدى الفرد ضد البذاءة .

ثم كان التطور الرأسمالي في مصر يحيط بالأزمات الكثيرين من الحرفيين وأصحاب الدكاكين والتجار ويقذف بالكثيرين منهم إلى صفوف العمال . وعندما يحس هؤلاء بأن المستقبل في غير مصلحتهم يتجهون إلى الماضي يلتمسون منه العون ، وبقدر ما ينغلق أفق المستقبل أمامهم بقدر ما ينمو الخيال يستمد من الماضي مدينته الفاضلة . وكانت الدعوة السلفية هي ما يجذب هؤلاء بفكر غامض كالأحلام ظنوه مخرجا . ثم كان اشتغال العمال في مؤسسات رأسمالية يسيطر عليها الأجانب أو اليهود مما يغلف العلاقات الطبقية بمسوح دينية ، ويصبح الاختلاف الديني في تفكير الجماعة بمثابة سيطرة لغير الإسلام على الإسلام . ويكون ذلك سبب التعاسة والشقاء . وعندما يغيب عن الفرد الفهم العلمي للعلاقات الطبقية في المجتمع ، لايبدو واضحا أفق التطور المستقبل وتصبح صور الماضي هي الرصيد الوحيد لديه لأمل التحرر . وإذا كان الهدف غير واضح فستكون وسيلته هي العمل الخارق للعادة غير المستند إلى فهم الواقع ، وتتعلق الأبصار بالفكرة القديمة ، فكرة المهدوية والإمام الذي سيملأ الأرض عدلا

ونورا بعد أن ملئت ظلما وجورا، وينفصل الأمل في التحرر عن الواقع، ويرتبط بالفعل غير المعقول الناتج عن الحدس لا عن الفهم، والمعتمد على القوة الخارجة عن الإنسان لا على جهد الإنسان، ويكون غاية الإنسان هنا لا أن يشارك في صنع مستقبله ولكن أن يكل إلى غيره ـ زعيما أو إماما ـ رسم المستقبل وصنعه، وأن يبايعه على السمع والطاعة ويدرب نفسه على الانصياع لأوامره ونواهيه، ويجد تحقيق ذاته في هذا الانصياع.

في رسالة «الإخوان المسلمون تحت راية القرآن» يذكر المرشد أن العلم والفن والفكر قد تقدمت وأن المال قد زاد وأخذت الأرض زخرفها، ولكن «هل اطمأنت الجنوب في المضاجع؟ وهل جفت الجفون من المدامع؟». وبهذا المنطق ينكر جدوى التقدم في هذه المجالات. ثم يركز الدعوة على ما في المجتمع من فساد وسوء أخلاق وانحلال، وعلى أن الدعوة هي المنقذ من ذلك كله. يقول المرشد: «والأمة في قلق واضطراب وحيرة وارتباك، وقد يئست من صلاحية هذه المناهج والنظم». ويقول: «إن واجبنا أن نقود هذه النفوس الحائرة ونرشد هذه المشاعر الثائرة»[1]، «إن الناس قد جرفهم تيار الحياة فعاشوا فيها على الوضع الذي وجدوه وعلى الصورة التي رأوها ودرجوا عليها.. يقلدون الأجنبي ويسرفون في هذا التقليد حتى يفوقوه في جوانب الشر ويقلد الصغير الكبير؛ ويسرفون في هذا التقليد، ويقوم المجتمع على لون من التحاسد..»[2]. ثم يتحدث كثيرا عن الحياة المترفة الغارقة في الشهوات والآثام ونعم المطعم والمشرب ولذات اللهو، ثم يستثير العواطف الدينية بمثل قوله: «لا صلاح لهذا المجتمع إلا أن نوقظ هذه الأرواح بالقرآن ونذكر هذه النفوس بالروحية ونمد هذه القلوب بالإسلام..»[3].

ثم يقدم منهجا للتفكير يقف فيه الخيال جنب الواقع صنوين ويستثير الحماسة والأهداف الطوباوية: «ألجموا نزوات العواطف بنظرات العقول، وأنيروا أشعة العقول بلهب العواطف، وألزموا الخيال صدق الحقيقة والواقع، واكتشفوا الحقائق في أضواء الخيال الزاهية البراقة..». ثم يلجم الخيال المنطلق حذر أن يجنح برجاله إلى ما يفقده زمامهم: «ولا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة، ولا تصادموا نواميس الكون فإنها غلابة ولكن غالبوها واستخدموها..»[4]. وهكذا موقفه من الواقع

(١) وردت في كتاب «الإخوان المسلمون في الميزان».
(٢)، (٣)، (٤) أنور الجندي ـ المرجع السابق ص ٨١، ٨٢ على التوالي.

يكتشفه في أضواء الخيال ويضفى عليه بريقه، ولكنه يحاذر أن يصطدم به، ويحاول أن يستخدمه. وكان هذا طريق الشيخ.

* * *

وكانت الجماعة لا تعتمد على الإثارة وحدها، ولا تكتفي بعمل العضو بين صفوفها في اللجان المختلفة، ولكنها تضعه فردًا بين عدد ضخم من الواجبات تحيط بحياته كلها وترسم له أعماله وسلوكه اليومي وعلاقاته الشخصية وتنصحه حتى بالتزام طريقة معينة في التحدث والضحك. وثمة واجبات لبدنه عن الصحة وشرب المكيفات والنظافة والرياضة، وواجبات لعقله عن القراءة والكتابة، وواجبات لخلقه عن الاتصاف بالحياء وسرعة التأثر والشجاعة والصدق والوفاء، وواجبات لجيبه عن المعاملات المالية، وواجبات لغيره عن الخدمات والرحمة وعدم الغضب، وواجبات للدعوة عن علاقته بإخوانه وقيادته، وواجبات لربه عن الصلاة والتطهر، وواجبات قبل النوم عن محاسبة النفس، وثمة تعليمات عن زيارة الآخرين والتجمل في الحديث. وإن اتباع كل هذه التعليمات والنصائح التنظيمية يجعل عضو الجماعة عضوا بها في كل لحظة من لحظات عيشه، فلا تشمل مهامه التنظيمية جانبا واحدا من جوانب حياته بل تحيط بجوانبه كلها فيمارس نشاطه اليومي لا بوصفه فردا عاديا ولكن بوصفه عضوا وأخا مسلما. وذلك يعني أن تمتص الدعوة والجماعة كل نشاطه الحيوي ويرتبط بها لا فهما وإيمانا فحسب، وليس في نشاطه العام فقط، ولكن في جميع نثريات الحياة بحيث يصبح كما لو كان يستمد وجوده المادي منها، ويخلق فيه ذلك الطواعية والسلاسة لجماعته ويصبح هو والآخرين من إخوانه مجتمعا مغلقا يحيا أفراده حياتهم اليومية وفق تعليمات وضعتها قيادتهم لا يشاركهم في الالتزام بها أحد من خارجهم. وبهذا يذوب الأفراد في الجماعة وفي زعيمها المجسد لها المبايع على السمع والطاعة بواسطة أمور لا تتعلق بهدف سياسي معين ولا بمنطق عقلي واضح ولا بنشاط عام محدد، ولكن يذوبون بالانسياق من الداخل باعتبار ما يتهدد الكيان الذاتي للفرد الذي تبني الجماعة جزئياته، ما يتهدده من انهيار وتهدم لو لفظته الجماعة من صفوفها.

ويتم هذا البناء النفسي للفرد مع إشاعة عبق سلفي يحيط بالجماعة ومنشآتها

وأفرادها. يحكي المرشد العام في مذكراته أن أول ما وعاه من النصائح التي أفادته في عمله قول أحد الشيوخ له: «ياأخي سم. فأقول: وما أسمي ياسيد محمد؟ فيقول: سم إخوانك وأصحابك ومنشآتك. قل لهذا إنك تشبه أبابكر، ولهذا إنك تشبه عمر فإن هذا يبعث فيهم الحمية.. وسم منشأتك: معهد حراء للبنين، مدرسة أمهات المؤمنين للبنات، نادى الخندق..[1]». وواضح ما يعنيه ذلك من الإيحاء بأن الماضي قد بعث من جديد.

وكان للمرشد أسلوبه الماهر في المراوغة وعدم المجابهة. كان يقول: «اشغلواالناس عن الفكرة الباطلة بالفكرة الصحيحة..»، أي حرف انتباه الناس عما ينشغلون به إلى ما يرى شغلهم فيه بغير مجابهة ولا نقاش. وكان يقول إن الإشاعة «يقضى عليها بعمل إيجابي نفاع يستلفت الأنظار ويستنطق الألسنة بالقول فتحل الإشاعة الجديدة وهي حق مكان الإشاعة القديمة وهي باطل[2]. وبهذا المنطق كان يستثير العواطف في بلد لايزال محتلا يكافح ليتحرر، وفي عصر تسوده مبادئ المساواة بين الشعوب، كان يستثير العواطف فيه لا بموقف جازم من الاستعمار يجابه به ما يشغل الناس فعلا ولكن بإثارة فكرة جديدة يريد شغلهم بها.

«إن الدور عليكم في قيادة الأمم وسيادة الشعوب، وتلك الأيام نداولها بين الناس..».[3] ثم يتكلم عن أن الدين يوجه المسلمين إلى أفضل استعمار وأبرك فتح.. ويقيم المسلمين أوصياء على البشرية القاصرة، ويعطيهم حق الهيمنة والسيادة على الدنيا[4].

* * *

المهم بعد ذلك أن جماعة الإخوان المسلمين بوصفها تنظيما سياسيا انتشرت خلال الحرب وبعدها مباشرة انتشارا واسعا، وضم التنظيم عددا واسعا من الأعضاء (فضلا عن المؤيدين)، وأعد فرقا للجوالة وجمع السلاح ونظم جهازا خاصا

---

(١) مذكرات الدعوة والداعية. ص ٩٨.
(٢) مذكرات الدعوة والداعية. ص ١١٥.
(٣) أنور الجندي: المرجع السابق. ص ٢٨.
(٤) وردت في كتاب الإخوان المسلمون في الميزان.

مسلحا، ودرب أعضاءه على الانصياع الكامل، وكان كل ذلك معلقا ومربوطا في يد فرد لا يعرف له موقف محدد صريح في أي مسألة. ولا يمكن التنبؤ بما سيتخذ من مواقف مستقبلا. وأصبحت الجماعة بهذا كالقنبلة التي لا يعرف متى تنفجر ولا من سيكون ضحيتها.

والحاصل أن مواقف زعيم الجماعة والجماعة من ورائه كانت دائما في صالح السراي وحكومات الأقلية، وكان تحركه السياسي ضد الوفد والتنظيمات الشيوعية وضد الاتجاهات الاشتراكية. وفي عام ١٩٤٦ عندما بلغت الجماعة ذروة انتشارها وانطلاقها، بلغ عداؤها للوفد ذروته ووصل إلى حد الاشتباك في الطرقات مع مظاهرات الوفديين والشيوعيين. يحكي أحمد حسين أن الإخوان في هذه الفترة خاصموا الوفد وخاصمهم، «فبدأت الاحتكاكات بين الطرفين، وبدأ الصدام على طول الخط. وكان طبيعيا أن تقف الحكومة إلى جوار الإخوان المسلمين في كل صدام يقع بينهم وبين الوفد، بل وكانت تحميهم وتشد أزرهم..»[(١)]. وخلال العام ذاته اتجه الإخوان في نشاطهم السياسي إلى أساليب العنف والضرب والتدمير فيما يقع في المظاهرات والتجمعات من اشتباكات. وفي يوم ٦ من يوليو وقع صدام بين الإخوان والوفديين في بورسعيد استعمل فيه الإخوان الرصاص وألقوا ثلاث قنابل فأسفر الحادث عن قتل واحد من خصومهم وإصابة ٣٥، فتجمع الكثيرون على دار الإخوان وأشعلوا الحريق فيها وفي النادي الرياضي[(٢)]، وحوصر المرشد العام بأحد المساجد هناك ولكنه استطاع النجاة من الخطر. وفي اليوم التالي شيعت جنازة المتوفى وقذف المشيعون مركز الإخوان بالحجارة فعمل البوليس على تفريقهم فاعتدوا عليه فأطلق عليهم الرصاص وأصيب ١٦ شخصا[(٣)]. كما كان لطلبة الإخوان حوادث كثيرة استعملوا فيها العصى والسياط داخل جامعة القاهرة مع الطلبة الوفديين والشيوعيين، ورد عليهم بالمثل.

والملاحظ أن الجماعة بعد الحرب العالمية الثانية أخذت على عاتقها التصدي

---

(١) مرافعة أحمد حسين.. إلخ. المرجع السابق. ص ٤٢.

(٢) صحيفة المصري - ٧ من يوليو عام ١٩٤٦. وقد نشرت صحيفة الأهرام عن الحادث في ذات اليوم، وقدرت عدد الضحايا بقتيل واحد وأربعين مصابا.

(٣) صحيفة الاهرام ٨ من يوليو عام ١٩٤٦.

للحركات التقدمية للمجتمع والتنظيمات الشيوعية رافعة شعار العداء للشيوعية ومحاربة الإلحاد، وشنت هجوما مركزا على مبدإ التأميم، ذاكرة «موقف الإسلام من الأغنياء وأصحاب رءوس الأموال، فليس بيننا وبينهم إلا أداء الزكاة».

والمهم أيضا أن دعوة الإخوان كان في تأكيدها على الدين وحده ما يفرق بين طوائف الشعب الدينية (خصوصا المسلمين والأقباط) في قضايا تتعلق بصميم مشكلاتهم المدنية والاجتماعية، وما يطمس الفروق الاجتماعية بين الطبقات الرجعية والمستغلة وطبقات الشعب، وما يعوق تطور الوعي الطبقي الاجتماعي لدى الجماهير، كما كان في هذا التأكيد على جانب الدين ما يقضي على تراث كفاح الشعب المصري تحت راية «الدين للديان والوطن للجميع». وكان نمو الجماعة عاملا في ظهور التوتر الشديد والحذر البالغ من جانب الأقباط، وهو توتر كانت الحركة الوطنية منذ عام ١٩١٩ خاصة قد نجحت في القضاء على كل بذوره التي حاول الاستعمار أن يغرسها في التربة المصرية.

والمهم كذلك أن حركة الإخوان بوضعها هذا نجحت في امتصاص جز كبير من حيوية الشعب السياسية وأبقتها بعيدة عن المشاركة الإيجابية في أحداث الفترة. وكانت قيادة الجماعة تطلق حماسة رجالها وتشغلهم بالأحاديث والاجتماعات والمواكب والتدريبات، وكان يمكن أن يستخدم ذلك في إعداد جماهيرها إعدادا صلبا تفيد الجماعة بهم الحركة الوطنية، ولكنها وجهتهم إلى أهداف غير معلومة إلا لقيادتها، فكان جهد جماهير الإخوان حيوية مبددة توجه لأهداف علنية غير واضحة لهم. وإذا كان غموض الفكر الإخواني من عوامل الانتشار السريع للدعوة إذ سمح بانضمام الكثيرين إليها كل حسب نزوعه وتصوراته الفردية وحسب نظرته هو للأحداث، إذا عُدَّ الغموض من عوامل التجميع السريع، وإذا كانت السيطرة الفردية عاملا من عوامل ترابط التنظيم وانضباط أعضائه، إذ يؤمن كل منهم بقيادة الجماعة حسب نظرته هو إليها لا حسب واقعها الفعلي، فقد أدى الغموض والسيطرة الفردية إلى أن يتسم النمو الكبير للجماعة بطابع الشيخوخة السريعة، وكان تضخما أقرب إلى الترهل منه إلى الفتوة. كما أدت سيطرة المرشد الشخصية إلى نوع من التقديس للفرد وإلى أن تتعلق الجماعة كلها بخيط واحد هو شخصية

زعيمها، وإلى أن يجري اختيار من عداه على أساس الأضعف على المجابهة لا الأقوى، وعلى أساس القدرة على الخضوع والتبعية لا القدرة على الإيمان الواعي، وكان ارتباط الجماعة بفرد واحد من عوامل النمو السريع لها ولكنه كان أيضا من عوامل الوهن السريع. وكان من قادة الجماعة عناصر تفتقد القدرة على القيادة والتصدي المستقل للأحداث ويفتقد بعضها الثقة ببعض ويعوز بعضها اقتناع جماهير الجماعة به وبملكاته الفكرية أو التنظيمية أو القيادية، وبعضهم أحاطت به الظنون من ناحية مسلكه الشخصي واستقامته. وقد سبقت الإشارة إلى رأي المرشد العام في تكوين مجلس إدارة للجماعة وإلى شكه في أن أحدا من المحيطين به كان يتمتع بالقدرة علي الإدارة والتنظيم.

بذلك يظهر أن حجم الجماعة الكبير كان ثقلا معرقلا أكثر منه قوة دافعة. وأيا ما كان الموقف السياسي للجماعة ـ وسوا كانت تعمل للمصلحة الوطنية والشعبية أو تقف ضدها ـ فإن الأثر الإيجابي لها في أحداث المرحلة لم يكن يتناسب مع حجمها الكبير، وكانت هناك تنظيمات وأحزاب أخرى أقل منها حجما، ولكن فاعليتها تزيد عنها كثيرا كالتنظيمات الشيوعية ومصر الفتاة مثلا.

الفَصْل الرَّابـع
الاتجاهات الجديدة في الحركة الوطنية

في ١٦ من مايو عام ١٩٤٥ ظهرت مجلة الفجر الجديد. ذكرت في افتتاحية العدد الأول: «. . مهمة الكاتب في مصر أن يجعل من قلمه ذروة الآلام العامة والرجاء العام واللفتة الموجهة للنضال المشرد في دروب الحياة. .». ثم تحدثت عن الكتاب المنعزلين عن المجتمع المهتمين فحسب برصف الكلام وأسمتهم «فقاقيع ليس لها جوهر لأنها لا تطلب الحرية». وفسرت الحرية بأنها ليست تحللا من المسئوليات وإنما هي إقبال عليها لتوجيه المجتمع إلى حريته وللدفع بتطوره إلى غايته السليمة. كانت الصحيفة بهذا تخاطب المثقفين وتحدد منطلقا فكريا لاتجاه جديد من الكتاب، بأن مهمتهم ليست قاصرة على التثقيف المجرد ولكن وظيفتهم الارتباط بالمشكلات السياسية والاجتماعية للمجتمع والنضال من أجل تطويره. وأوضحت أيضا أن مهمة هؤلاء الكتاب ليست إشاعة الآراء الحرة المنقولة وليست مجرد الدعاية والتلقين. «. . التفاعل مع هذه الآراء وخلقها من جديد بحيث تتلاءم مع وضعيتهم وهم الكتاب المصريون الذين يخدمون مجتمعا له خصائص معينة ويعملون في حدود عالمية ومحلية خاصة أن يخلقوا تراثا فكريا حرا جوهره تجارب المجتمع المصري وواقعه وتطوره، وهذا كله لا ينفصل عن التيارات العالمية. .».

وفي العدد الثاني أوضحت أن «هدف الفجر الجديد أن ينشر الثقافة الحرة والآراء غير الرجعية لا يقصد تعميمها فقط وإنما المساهمة بها في خلق ثقافة جديدة أصلها من واقع المجتمع وقوتها مستمدة من تطوره وطريقها مرسوم في حدوده ومنته بها إلى التفاعل مع الثقافات الأخرى، وغايتها تحرر المجتمع المصري والعدالة بين أعضائه. هدفه أن يساهم في بناءثقافة قومية يجد فيها المصريون تحليلا ذكيا لأوضاعهم، وتفسيرا لمسائلهم القومية وإرشادا إلى الحرية. .»، ومع فضح الرجعية ومناضلة مفكريها.

وبالعدد الثالث حددت الاتجاه الاساسي لمطالبها القومية: «لا تقف مطالبنا القومية عند حد التحرر السياسي ولا تقف عند تدعيم الديموقراطية ولا تقف بالمثل عند إقامة العدالة الاجتماعية أو رفع مستوى الطبقات الشعبية، إنها تشمل هذا كله وتضم إليه مطلبا قوميا خطيرا ألا وهو تكييف تراثنا الثقافي المصري بحيث يكفي حاجاتنا الاجتماعية والسياسية». وقد ظهرت الصحيفة بهذا داعية لتأسيس مدرسة جديدة في الثقافة المصرية تركز الاهتمام على المضمون السياسي والاجتماعي للأنماط السياسية المختلفة.

وفي المجال السياسي، تبنت الصحيفة المطلبين الأساسيين للكفاح الشعبي منذ بداية القرن العشرين، وهما الاستقلال والديمقراطية، لكنها حاولت أن تفرغ فيهما محتوى متميزا يتعلق بالمضمون الاجتماعي لهما، وذلك ببيان الطبقات والفئات الاجتماعية التي تؤيد أو تعارض أيا من هذين المطلبين وبيان المصالح الاجتماعية والاقتصادية لكل من هذه الطبقات والفئات. وطفقت الصحيفة تدعو إلى النظر في السياسة على أساس المصالح الاقتصادية للطبقات المختلفة، وتحاول الكشف عن العلاقة بين المشكلات الاقتصادية وبين مواقف هذه الطبقات، كما حاولت أن تظهر مدى سيطرة الأجانب على الاقتصاد المصري من خلال البنوك[١] وأثر تسلطهم على البورصات والشركات في تفاقم أزمات التموين التي تعاني منها الجماهير[٢]. وتحدثت عن نظام التعليم الذي فشل في نشر التعليم الابتدائي واتسم في مراحله الأخرى بالانعزال عن المجتمع وحاجات التطور الصناعي.[٣] وطالبت بوقف زيادة الأصدة الإسترلينية التي استدانتها بريطانيا خلال الحرب وأبهظت كاهل مصر، كما طالبت باستهلاك هذه الأرصدة من رءوس الأموال الإنجليزية العاملة في مصر وبفصل الجنيه المصري عن الإسترليني[٤].

وفي العدد الخامس تحدثت عن أن «أكبر عدو وأخطره للديمقراطية في مصر هو الاستعمار الأجنبي» بحسبان أن جوهر الاستعمار هو استغلال ثروة مصر القومية وأن مفاد الديمقراطية هو التوسع في التعليم ورفع مستوى المعيشة ومكافحة

---

(١) صحيفة الفجر الجديد. العدد الثالث. ١٦ من يونيو عام ١٩٤٥.

(٢) صحيفة الفجر الجديد. العدد الأول. ١٦ من مايو عام ١٩٤٥.

(٣) صحيفة الفجر الجديد. العدد الأول: ١٦ من مايو عام ١٩٤٥.

(٤) صحيفة الفجر الجديد. العدد الرابع عشر: ١٦ من ديسمبر عام ١٩٤٥.

الأمراض مما يقتضى أن تضع الدولة يدها على الاحتكارات الأجنبية ورأس المال الأجنبي. وهاجمت الأحزاب التقليدية التي تتجادل حول معنى للحرية يفتقد النظرة الوطنية الشاملة التي تربط بين الحرية والتحرر من الاستعمار ورفع مستوى المعيشة، وذكرت أن من يعادون الديموقراطية هم فضلا عن أصحاب المصالح الاستعمارية، الأجانب في مصر والرجعيون المصريون من كبار الماليين وأصحاب الأملاك الزراعية الضخمة لارتباط مصالحهم بالاستعمار ولخوفهم من حركة الشعب في ظل الديموقراطية[1].

وكانت تؤكد في كل مناسبة على وجوب إطلاق الحريات إطلاقا شاملا وعلى الربط بين مسألة التحرر الوطني ومسألة الحرية التي تشمل التحرر الاقتصادي من استغلال الاحتكارات مع رقابة الشعب على جهاز الدولة وموظفيه.

وبالنسبة للمسألة الزراعية كان محمد خطاب قد قدم مشروعا إلى البرلمان بتحديد الملكية بخمسين فدانا وذلك بالنسبة للمستقبل ودون أن يسرى هذا الحد على الملكيات الزراعية القائمة. كما نشر مريت غالي كتيبا قدم به مشروعا عن الإصلاح الزراعي يتضمن تحديد الملكية بمائتي فدان بالنسبة للمستقبل أيضا، أي بغير أن تستولي الدولة على مايزيد على هذا الحد من الملكيات القائمة. واقترح توزيع أراضي الأوقاف ومصلحة الأملاك. وقد أشارت الصحيفة إلى كل من هذين الاقتراحين، وذكرت أنه لا يزيد على كونه خطوة إصلاحية متواضعة تمليها مصالح الرأسمالية، وذلك دون أن تطرح هي اقتراحا كاملا محددا عن إعادة توزيع الملكية وحدودها، معترفة في البداية بأن تحديد موقف الطبقات الاجتماعية المختلفة من مسألة تحديد الملكية أمر ليس بالسهل لتضارب المصالح بين هذه الطبقات ولاختلاف النظرة العاجلة عن النظرة الآجلة لدى كل منها[2].

على أن صادق سعد أحد كتاب الصحيفة البارزين وعضو التنظيم الماركسي الذي كان يصدرها أصدر كتيبا باسم «مشكلة الفلاح» عرض فيه لحالة الفلاحين في مصر ولمشكلات الاقتصاد الزراعي واحتكار الأراضي من وجهة النظر الماركسية مع الإشارة لمسئولية الاستعمار عن أوضاع الفلاحين المصريين، وأسمى طريقة استثمار

---

(١) صحيفة الفجر الجديد. العدد الرابع: الأول من يوليو عام ١٩٤٥.

(٢) صحيفة الفجر الجديد. العدد الخامس: ١٦ من يوليو عام ١٩٤٥.

الأراضي في مصر بأنها «نصف إقطاعي» ثم حدد في النهاية ثلاثة مطالب للإصلاح الزراعي هي:

«١ ـ تحديد الملكية الزراعية وتوزيع ما يزيد على الخمسين فدانا على الفلاحين الفقراء.

٢ ـ تشجيع زيادة الإنتاج عند هؤلاء الفلاحين عن طريق تشجيع الجمعيات التعاونية الإنتاجية.

٣ ـ حماية الطبقةالفلاحية بإصدار التشريع الفلاحي الذي لابد منه»[1].

ونشأت «لجنة العمال للتحرير القومي، الهيئة السياسية للطبقة العاملة» ونشرت برنامجها السياسي في ٨ من أكتوبر عام ١٩٤٥ الذي توجهت به إلى الطبقات العاملة معلنة في صدره: «أيها المواطنون. لقد مرت ٢٥ عاما على الثورة، فلم تأت تضحيات الشعب بالثمرة المرجوة. لم؟ لأن الساسة الرسميين الذين قادوا المعركة أبعدوا تفكير الشعب وميوله وآماله من ميدان السياسة. منعوا الموظفين والطلبة والجنود من معرفة مصير بلادهم. أرادوا أن يمنعوا العمال من تقرير مصيرهم. والآن، بعد أن فشلوا فشلا ذريعا طول هذه المدة، يقولون اليوم بحسن قيادتهم ويريدون أن يجمعوا الشعب حولهم ليوجهوه إلى المرمى الذي يريدونه هم وحدهم.. لم تنسوا تاريخ مصر منذ احتلال الإنجليز لها عام ١٨٨٢ وأعمال رجال السياسة من مختلف فئات الطبقات الحاكمة ضد الشعب. فلم تنسوا أن كل أملكم في تحرير مصر من الاستعمار والاستغلال الداخلي لا يمكن أن يقوم إلا على أيديكم وبقيادتكم وتحت رقابتكم المتواصلة.. هذا البرنامج برنامج شعبي يتجه إلى الشعب المصري ويهدف إلى تحقيق مصلحته، وهو برنامج شعبي لأنه لا يمكن تحقيقه بمناورات الساسة الرسمية أو من وراء الستار. برنامج سيحققه الشعب المصري وعلى رأسه الطبقات العاملة، مؤيدا من الشعوب الأخرى..».

ومثل هذا البيان يوضح أن ثمة نظرة جديدة للسياسة المصرية تصدر عن رفض الاتجاهات السياسية الرسمية، أي الاتجاهات والأحزاب المحيطة بالسلطة وحسبان الزعماء التقليديين قيادات ثبت لدى واضعي البيان فشلها خلال ربع قرن، وفشل أسلوبها السياسي القائم على ما أسماه البيان بمناورات الساسة. وهو يتجه إلى العمال في الأساس ويرى أن لجنة العمال للتحرير القومي هي الهيئة السياسية للطبقة

---

(١) مشكلة الفلاح: صادق سعد. ص ٦١.

العاملة بما يعنيه من نزوع لاستقلال هذه الطبقة بقوة ينشأ لها تنظيم مستقل يستهدف تحريرها. وإذا كان هدف البرنامج هو تحرير العمال فقد وصف هذا التحرير بأنه «تحرير قومي» وذكر بالبند الأول منه أنه لا يمكن أن تتحرر الطبقة العاملة دون أن تحرر مصر من الاستعمار. وذكر أن المطلوب هو استقلال وادي النيل بالكامل وأن الاستقلال يتمثل في جلاء الجيوش الأجنبية عن مصر والسودان وإلغاء المعاهدة الإنجليزية ووضع قناة السويس في يد مصر وتخليص الجيش المصري عددا وعدة وجعل الخدمة العسكرية إجبارية لمدة سنة للجميع، دون تفريق بين الفقراء والأغنياء (كان القانون الساري وقتها يجعل الخدمة العسكرية لمدة خمس سنين، ويعفي منها الحائزين على شهادة التوجيهية وما يماثلها وأبناء العمد ومن يدفع بدلا نقديا قدره عشرون جنيها).

أما المطالب الاجتماعية، فقد حددها البرنامج في إطار المعركة السياسية ضدالاستعمار بأنها تحرر من الاستغلال الأجنبي باستقلال العملة المصرية عن الجنيه الإسترليني وإنشاء بنك مركزي وطني ونقل ملكية المرافق العامة إلى الدولة وتحرير الصناعة المصرية من الفنيين الأجانب وبناء الاقتصاد القومي بنقل المؤسسات ذات الامتياز والاحتكار إلى الدولة وتمصير المؤسسات الكبرى وقيام الدولة بالمشروعات الصناعية الكبيرة وتأسيس بنك صناعي وطني. وبالنسبة للمسألة الزراعية اقترح البرنامج وضع حد أقصى للتمليك ونزع الملكيات الكبيرة وتوزيعها على صغار الفلاحين بغير أن يحدد الحد الأقصى للملكية الزراعية. كما اقترح حل الوقف الأهلي وحماية صغار المستأجرين وتنمية التعاون.

ثم وضع عددا من الاقتراحات تتعلق بإصلاح النظام الديموقراطي، منها تعديل نظام الانتخاب وتوسيع سلطات مجلس النواب على حساب مجلس الشيوخ وإلغاء حق الملك في حل مجلس النواب مع جعل سلطة إقالة الحكومة وتأجيل دورات البرلمان من حق هذا المجلس وحده (أي سحبها من الملك). واقترح مساءلة النواب والوزراء عن أعمالهم السياسية والإدارية جنائيا ومدنيا وسياسيا وتحريم اشتغالهم بالأعمال الاستغلالية الكبرى في الشركات والبنوك وغيرها، وتقرير انتخاب أعضاء مجالس المديريات والمجالس البلدية انتخابا مباشرا، مع تقرير مبدإ الانتخاب بالنسبة للعمد وحق كل ناخب في القرية للترشيح للعمدية دون أن يقتصر الترشيح على جهة معينة. كما طالب بإلغاء «البوليس السياسي» وعَدٍّ رشوة

الموظفين خيانة كبرى وتعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم بواسطة لجان منتخبة من الموظفين وعلى أساس المسابقات. وطالب في النهاية بإطلاق حريات التعبير عن الرأي والنشر والاجتماع وتكوين الجمعيات والتظاهر (فيما عدا الدعوة للفاشية وتأييد الاستعمار) وجعل العلاقة بين الأفراد والإدارة خاضعة كلها لرقابة القضاء.

وفي أواخر عام١٩٤٥ أيضا، كان الاتحاد العالمي لنقابات العمال (الذي أيدته الحركة الشيوعية في العالم بأحزابها ومنظماتها) قد أعلن عن مؤتمره التأسيسي الأول ودعا اتحادات العمال ونقاباتهم في البلاد المختلفة إلى أن يرسلوا مندوبين مفوضين عنهم للاشتراك في المؤتمر، وسافر من مصر إليه وفدان للعمال يمثلان هيئتين هما اللجنة التحضيريةلعمال القطر المصري ومؤتمر نقابات القطر المصري. ونشرت الفجر الجديد برنامج مندوبي نقابات مصر في هذا المؤتمر، وهو يتلخص في نقاط تتعلق باستكمال تشريعات العمل في مصر كتحديد ساعات العمل والحق في الإجازة والتأمين. . إلخ وفي أهداف سياسية حددها البرنامج فيما يلي:

«٤ ـ محاربة الاحتكارات ونقل ملكيةالصناعات الكبرى للدولة في كل أمة من الأمم.

٥ ـ انتهاء الاستعمار بجلاء الجيوش الأجنبية عن جميع أمم العالم.

٦ ـ القضاء على بقايا الرجعية والفاشية وتوطيد الديموقراطية الحقة.

٧ ـ مناصرة فلسطين العربية في كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية بحسبان هذه الأخيرة نوعًا من أنواع الفاشية. . »[1].

وفي باريس، أمكن توحيد الوفدين المصريين عند اجتماع المؤتمر التأسيسي، وناقش المصريون هناك مشكلات الأجور والبطالة وساعات العمل، ثم قدموا إلى المؤتمر موضوعات تتعلق بالقضية الوطنية لبلادهم وبطرد القوات الأجنبية من وادي النيل وبأثر الاستعمار البريطاني في تأخر الصناعة والحركة النقابية، وتفاقم المشكلة الزراعية وتقييد الحريات، واستطاع الوفد الموحد أن يستصدر من المؤتمر قرارا يندد بالاستعمار البريطاني وأعوانه في مصر[2].

ويلحظ من ذلك كله ظهور اتجاه سياسي متكامل في الحركة الوطنية يمثل عنصرا

---

(١) صحيفة الفجر الجديد ـ العدد التاسع: ١٦ من سبتمبر عام ١٩٤٥.

(٢) تطور الحركة الوطنية المصرية. شهدي عطية الشافعي ص ٩٥.

جديدا في الفكر والكفاح السياسي، أساسه الربط بين الهدف الوطني والهدف الاجتماعي، وبين الاستعمار وبين ما أسمتهم لجنة العمال للتحرير القومي «الفئات المستغلة الطاغية وهي أقلية ضئيلة من سكان مصر». وينظر إلى معركة الاستقلال السياسي في إطار فكرة الصراع الطبقي في المجتمع ويحاول أن يربط حركة التحرر المصرية بحركات التحرر في العالم وبالحركات الاشتراكية. وكان نمو المفهوم الجديد للحركة الوطنية الذي عمل هذا الاتجاه على نشره بين الجماهير، كان هذا النمو هو القيمة الإيجابية الأساسية التي أتت بها الحركة الماركسية بجميع اتجاهاتها وتياراتها، وذلك برغم ما اعتور نشاطها التنظيمي من سلبيات وما اتسمت به نظرته أحيانا من جمود يفتقد عنصر التلاؤم مع الواقع المصري.

ويصعب على المهتم بالتاريخ المصري أن يجد الوثائق والمعلومات الدقيقة الكافية التي تمكنه من دراسة التنظيمات الماركسية دراسة منهجية منظمة من حيث النشأة والتطور وعلاقة كل منها بالأخرى ونواحي الخلاف وأسبابه. ويرجع ذلك في الأساس إلى السرية التي فرضها النظام القائم وقتها على الدعوة الاشتراكية بتنظيماتها ومطبوعاتها بوصفها دعوة تحض على كراهية الحكومة والنظام القائم والطبقات الحاكمة وتروج للثورة. ولا يكاد يعرف إلا كتاب أجنبي واحد[1] هو الذي حاول أن يتتبع تاريخ الحركة الشيوعية في مصر، وعليه اعتمدت في الأساس معظم الدراسات التي أعقبت صدوره حتى الدراسات المصرية منها. ولا شك في أن مصدرا واحدا وأجنبيا في مثل هذا الموضوع المتشعب المتميز بكثرة التنظيمات والخلافات وحوادث الانقسام والاندماج، لاشك في أن الاعتماد على مثل هذا المصدر لا يخلو من زلل، مما يوجب التحفظ في استقراء المواد منه. والحاصل أن أحدا من الذين ساهموا في الحركة الشيوعية العالمية بدقائقها لم ينشر بعد مذكرات تفيد في هذا الشأن. وما يمكن الاعتماد عليه الآن هو تتبع نشاط الحركة من خلال ما استطاعت أن تظهر فيه من منابر علنية كالنشاط في الصحف العلنية وفي التجمعات العلنية الظاهر نشاطها فيها، وكذلك من خلال اللقاءات الشخصية ببعض قادتها السابقين، مع محاولة توثيق ما يستقى من معلومات تتجمع بهذا الطريق بالشواهد المستقاة من الصحف والمطبوعات العلنية، ومما يترجح بالروايات المختلفة حدوثه غالبا.

---

(١) Communism and Nationalism in the Middlle East. Walter Z. Laquer (P.42).

على أن ذلك يمكن فحسب من رسم إطار عام للحركة بغير إيغال كثير في التفصيلات المتعلقة بالحياة الداخلية للحركة إيغالا لا تسعف في توثيقه المادة التاريخية المتوافرة ولا وسيلة جمعها، لاسيما أن الأمر يحتاج إلى دراسة مستقلة لم يعد لها هذا الكتاب. وما ينبغي ملاحظته والتحفظ بشأنه هو أن الدراسة تعتمد في الأساس على المادة التاريخية التي يمكن استقاؤها من المطبوعات العلنية التي صدرت في الفترة محل هذه الدراسة، وتعتمد على اللقاءات الشخصية مصدرا مساعدا. وقد يؤدي توافر المادة بالنسبة لتنظيم معين أكثر من غيره إلى ما يترك الانطباع بأنه كان التنظيم الأساسي، وهو انطباع قد يؤكد صحته أن العبرة بالنشاط العلني ومداه وما يتركه في الجماهير والرأي العام من تأثير، ولكن هذا الاستخلاص ليس صحيحا دائما، وفي فترات القمع الشديد قد يكون التأثير في الجماهير بغير النشاط العلني أعمق وأوسع، كما أن قوة التنظيم تقاس أيضا بعدد أعضائه وبوعيهم وصلابتهم وبوجودهم في المجالات الحيوية للجماهير وتجمعاتها وانتشارهم فيها.

يذكر كتاب «الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط» أنه في شتاء ١٩٤١ـ ١٩٤٢ نشأت في القاهرة والإسكندرية حلقات ماركسية كانت نواة الحركة الشيوعية في مصر، وبلغ عددها نحو عشرين مجموعة متغيرة الأسماء والنشرات. وفي عام ١٩٤٢ تكونت «الحركة المصرية للتحرر الوطني» و «منظمة أسكرا»[١]، ورأس الأولى هنري كورييل ورأس الثانية هليل شفارتز، ولم يزد مجموع أعضائهما على الثلاثين. وكان الخلاف الأساسي بينهما حول ما إذا كان الهدف العاجل للحركة الشيوعية أن تنتشر بين الجماهير وتتوسع في تجنيد المصريين فيها حتى على حساب درجه النضج السياسي للأعضاء، أم ينبغي أن توجه جهدها لتربية أعضائها المختارين بدقة، وتكوينهم السياسي. رأت الحركة المصرية أن خلية التنظيم هي وحدة نضال، ورأت وجوب تمصير التنظيم ومده بعناصر من الطبقة العاملة، ورأت أسكرا أن المهمة الأساسية هي إعداد أعضاء التنظيم إعدادا قويا وأن يكونوا أولا من بين المثقفين. وفي سبتمبر عام ١٩٤٣ انفصل عن الحركة المصرية بعض الأعضاء وأسسوا منظمة «تحرير الشعب» بوصفها منظمة تركز في نشاطها على ضرورة تمصير الحزب. وخلال المدة من عام ١٩٤٣ إلى عام ١٩٤٥ ظهرت عدة مجموعات شيوعية في مقدمتها «الطليعة» التي تكونت من طلبة ومثقفين وفديين، وعصبة الماركسيين والفجر الجديد. وكان

---

(١) Communism and Nationalism in the Middlle East. Walter Z. Laquer. (P.42).

للحركة المصرية عضوان من أربعة الأعضاء الذين سافروا لحضور مؤتمر اتحاد العمال العالمي الذي انعقد في باريس عام ١٩٤٥ [١].

ومن خلال اللقاءات الشخصية أمكن معرفة أن التنظيمات الماركسية الرئيسية في هذه الفترة كانت ثلاثة، طليعة العمال، وأسكرا [٢]، والحركة المصرية للتحرر الوطني. وكانت طليعة العمال هي التنظيم السري الذي يصدر مجلة «الفجر الجديد»، وقد تشكل من مجموعة من الشباب المثقف الماركسي ومن بعض القيادات العمالية، وكان بعض أعضائه ممن اتصل بالحلقات الماركسية ولجان أنصار السلام التي كانت تكونت على نطاق ضيق قبل الحرب العالمية الثانية وخلال الثلاثينيات من مصريين وأجانب [٣]. وكانت طليعة العمال [٤] تعمل بين العمال من خلال لجنة العمال للتحرر القومي التي اتخذت منبرا علنيا لها صحيفة الضمير، كما عملت بين الطلبة من خلال لجنة الطلبة التنفيذية العليا التي كانت تقودها عناصر طليعية من شباب الوفد، مارست نشاطها الثقافي من خلال صحيفة الفجر الجديد ولجنتين تكونتا لنشر الكتب والدراسات هما دار القرن العشرين ولجنة نشر الثقافة الحديثة. كان من بين ما نشرته الدار الأولى ترجمة لكتاب الاستعمار البريطاني في مصر الذي ألفه إلينور برنز كمحاولة لدراسة التاريخ المصري حسب المنهج الماركسي، وكان من بين ما نشرته اللجنة الثانية دراسات عن مشكلة الفلاح لصادق سعد وعن قناة السويس لأحمد رشدي صالح مع تراجم لبعض القصص. وكان النشاط الأساسي لطليعة العمال يظهر في صفوف الوفد. ويقال إن بعض العناصر التي تكونت منها كانت ذات اتصال تنظيمي بالوفد ولكن الطليعة كانت تنظيما مستقلا عن هذا الحزب.

---

(١) Communism and Nationalism in the Middle East: Walter Z. Laquer p. 42.

(٢) أسكرا لفظ روسي يعني بالعربية الشرارة. وكان لينين قد أسمى به صحيفة ثورية أصدرها الحزب البلشفي في أوائل هذا القرن، وذلك أخذا من قصيدة لبوشكين قال فيها: «ومن الشرارة يندلع اللهيب». على أن تسمية تنظيم سياسي مصري باسم أجنبي يدل على نزعة الاغتراب وروح الانعزال التي اتسم بها التنظيم.

(٣) لاكور. المرجع السابق. ص ٤٢.. الخ.

(٤) اكتمل تكوين تنظيم طليعة العمال بوصفه تنظيما ذا برنامج ولائحة ومستويات مختلفة في سبتمبر عام ١٩٤٦ بالسكاكيني، وذلك عقب الضربة التي وجهت للحركة الشيوعية من حكومة صدقي في ١١ من يوليو، إذ أدرك بعدها قادة التنظيم وجوب الإسراع في تكوين حزب منضبط قادر على مواجهة إجراءات القمع. وكان في لجنته المركزية أحمد رشدي صالح ويوسف درويش وريمون دويك وصادق سعد ومحمود العسكري وأبوسيف يوسف.

وكانت منظمة أسكرا تمثل أساسا مجاميع من المثقفين ذوي الصلة بالثقافة الغربية طلبة ومدرسين ومهنيين ينشطون وسط المثقفين ومنعزلين إلى حد ما عن الجماهير، ويهتمون أساسا بالدراسة والتثقيف ويجندون لتنظيمهم العناصر المثقفة من خلال الصلات الشخصية لا من خلال النشاط الجماهيري.

أما الحركة المصرية للتحرر الوطني. فقد نشأت في الأساس من تنظيمين ماركسيين هما عصبة الماركسيين وشعوب وادي النيل، وكانت دون المستوى الثقافي لأسكرا ولكنها أكثر ارتباطا بالواقع وتنهج أسلوبا في العمل يصدر عن تفهم الأوضاع المصرية يزيد عما كانت عليه أسكرا، وتتكون الحركة المصرية من عناصر مثقفة من الطلبة والمدرسين وغيرهم من ذوي الأصول البرجوازية الصغيرة الفقيرة، وكانت الحركة تجند العناصر الجديدة لها من خلال المعارك السياسية والإضرابات، ويقال إنها أول من أنشأ من التنظيمات الماركسية مطبعة وصحيفة سرية هي «كفاح العمال»، وكانت تتخذ لها منبرا علنيا في بعض فترات عام ١٩٤٥ صحيفة حرية الشعوب ولكنها لم تستمر طويلا، ثم أصدرت صحيفة «أم درمان» التي كان يشرف عليها مجموعة الأعضاء السودانيين داخل الحركة. وكان من نواحي الخلاف بين الحركة المصرية وطليعة العمال أن الأخيرة كانت ترى الاعتماد على العمال وحدهم بينما ترى الأولى جذب كل من يمكن جذبه من الطبقات الشعبية عمالا أو طبقات متوسطة والنشاط بينهم جميعا. كما اختلفا حول أسلوب التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين إذ رأت الحركة المصرية اتباع سياسة مرنة معهم تؤثر في مواقف الجماعة أو تكشفها أمام الجماهير، بينما رأت طليعة العمال الهجوم عليهم بغير هوادة. وكانت طليعة العمال ترى التركيز على المشكلة الوطنية وعلى مطلب الجلاء بغير قيود، مع جذب العمال من خلال مطالبهم الاقتصادية، بينما رأت الحركة المصرية أن هذا الموقف هو من آثار الفكر الوفدي على طليعة العمال، ويعني بقاء الوفد وممثلي الرأسمالية الوطنية هم قادة حركة التحرير، ويبقى العمال في إطار مطالبهم الاقتصادية والنقابية غير قادرين على الاستقلال السياسي والفكري عن الوفد والرأسمالية الوطنية. وقد نما هذا الخلاف كثيرا فيما بعد خصوصا في عام ١٩٤٧.

* * *

وفي صيف عام ١٩٤٥ أيضا عرف الطلبة الاجتماعات المتواصلة لتنظيم صفوفهم استعدادا للعمل الوطني عند بداية العام الدراسي في أكتوبر آملين في تكوين جبهة واسعة للكفاح ضد الاستعمار راغبين في تحديد أساليب نشاطهم السياسي وتوضيح أهدافه. وكان اجتماعهم الأول بملاعب كلية الطب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة)، وحضر هذا الاجتماع وماتلاه ممثلون عن الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية والفنية وطلبة الجامع الأزهر. كانت تجربة ثورة عام ١٩١٩ ماثلة أمامهم إذ شكلت فيها الجماهير «لجان الثورة» فاتفقوا في اجتماعهم الأول على الدعوة لتكوين «اللجان الوطنية» كوحدات تقود الحركة الوطنية في مرحلتها الجديدة، وأعلنوا تشكيل اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة واضعين لها برنامجا من ثلاث نقاط:

«أولا: أن الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني ليس هو فقط كفاحا موجها ضد الاحتلال العسكري ولكنه موجه كذلك ضد السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

ثانيا: يجب القضاء على عملاء الاستعمار المحليين ــ الإقطاعيين وكبار الماليين المرتبطين بالاحتكارات الأجنبية.

ثالثا: أن الطريق لمقاومة الاستعمار هو طريق الوحدة الوطنية ـ فلابد من اتحاد القوى المعارضة للاستعمار في جبهة واحدة واسعة تكافح من أجل إلحاق الهزيمة بالنظام الاستعماري».

وكان من أهم الشعارات التي رفعتها اللجنة: «المفاوضات مع المستعمر على حقوق الوطن خيانة»[1]. وهو شعار ينبئ بنهاية مرحلة من مراحل الكفاح كانت المفاوضات فيها هي أسلوب تحقيق الأهداف الوطنية، ويتضمن مقاومة أي تنازلات يمكن أن تفرط بها الحكومة في حقوق الوطن ورفض شروط تقرر مقابل الجلاء. كما أنه شعار يفضى برافعه متى بقى مصرا عليه إلى إمساك السلاح لطرد المحتلين (مع ملاحظة أن فكرة الكفاح المسلح لم تكن ظهرت بعد مطلبا سياسيا عاما إنما كان هذا الشعار من المقدمات السياسية التي أفضت إليها في المستقبل كنتيجة طبيعية لرفض أسلوب المساومة والحلول الوسط). وبهذه المثابة كان هذا الشعار يفوق حزب الوفد

(١) كتاب «٢١ فبراير». عبد المنعم الغزالي: ص ١٢ ـ ١٤.

الذي قام أسلوبه التقليدي على المفاوضة ويفوق شعار الحزب الوطني «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» .

وذكر كتاب «الإخوان المسلمون في الميزان» أن الإخوان حاولوا إفساد اجتماع الطلبة ونظموا مؤتمرا في اليوم السابق عليه اقتصروا فيه على إعداد مذكرة رفعت إلى الحكومة تتضمن ـ فضلا عن العبارات الإنشائية ـ وجوب الإفساح للحكومة لتعالج المسألة الوطنية . ثم حضروا اجتماع الطلبة في اليوم التالي في ٧ من أكتوبر محاولين تصفيته لسبق عقدهم مؤتمرهم ، فلما يئسوا من فرض قراراتهم على الآخرين انسحبوا من الاجتماع . وقد اتخذ الطلبة في ذلك الاجتماع قرارا بأن «الطريق الوحيد للتخلص من الاستعمار لن يتأتى عن طريق المماطلة والتسويف والانتظار ، ولكن عن طريق كفاح شعبي مصري وسوداني ، وأن الاستقلال الصحيح ليس مجرد الجلاء العسكري وإنما الاستقلال الذي ننال من ورائه نهضة اقتصادية ونهضة اجتماعية تعود على الملايين بالخير والرفاهية . » .

ودعت اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة إلى إجراء انتخابات بين الطلبة من ممثلي اللجان الوطنية في الكليات والمعاهد المختلفة ، وتكونت بهذا اللجنة التنفيذية العليا ضمت شبابا من الوفديين والمنظمات الشيوعية ، واشترك فيها بعض الإخوان المسلمين . وفي ٧ من فبراير عام ١٩٤٦ أذاعت اللجنة بيانا بأن الشباب تدفعهم وطنيتهم للقيام بواجب مقدس «ملقى على عواتقهم بوصفهم شباب الأمة المثقف فانتخبت منهم لجان وطنية . . لمناقشة حقوق البلاد وأهدافها مناقشة حرة خالصة لوجه اللّه والوطن بعيدين عن أي غرض سياسي أو تيار حزبي»[١] . ويبدو من هذا البيان أن فكرة الوحدة الوطنية والنشاط الوطني العام هي ما سيطر على الشباب بصرف النظر عن الانتماءات الحزبية التي تربط الكثيرين منهم ، وكان هذا من دلائل تميز حركة الشباب عن التصنيفات الحزبية التقليدية ، وكان هذا خليقا بأن يعطي حركتهم شمولها وقدرتهاعلى الارتفاع مع التيار الشعبي الآخذ في النمو ، ولم يكن الأمر صيغة من صيغ الجبهات الوطنية بين الأحزاب ، ولكنه كان تكوينا سريعا خلقه الشباب بفكره الجديد وقتها في ظروف الفوران الحاصل في المجتمع .

---

(١) صحيفة الوفد المصري ٨ من فبراير عام ١٩٤٦ .

سبقت الإشارة إلى أن مذكرة الحكومة الخاصة بالمسألة الوطنية والرد البريطاني عليها أعلنا في ٢٠ من يناير عام ١٩٤٦ . وقد عَدَّتهما الجماهير دليلا على تخاذل الحكومة وتواطئها مع المستعمر، وبلغ السخط الشعبي أقصاه. كانت الجماهير تموج بروح الثورة وتقطعت الأسباب بينها وبين الحكومة وكانت الصحف والاجتماعات واللقاءات تحرك مشاعر الغضب والرفض للوضع القائم، وتتجه لإكساب الجماهير شعورا واحدا وموقفا واحدا تتربص بهما أي بادرة صريحة من الحكومة للمساومة مع المحتل. وأتت هذه البادرة بإعلان المذكرة الرسمية والرد البريطاني عليها. وقد يكون بين التنظيمات والأحزاب الوطنية والشعبية نواح كثيرة من الخلاف، ولم تكن تكونت جبهة وطنية واحدة يلتف حولها الجميع ببرنامج متفق عليه، إلا أن الموقف الوطني لكل من هذه الهيئات أملى عليها جميعا اتجاها واحدا حول مطالب محددة ساعد على بلورتها تبني الجماهير الواسعة لهذه المطالب، تمثل ذلك في المطالبة بالجلاء غير المعلق على شرط ورفض مبدإ الأحلاف والدفاع المشترك مع بريطانيا والمطالبة بعرض قضية مصر على مجلس الأمن والمطالبة بإسقاط حكومة السعديين وإجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب.

كان الوفد يطالب بإسقاط الحكومة وإجراء الانتخابات، ولكنه يتردد في رفض مبدإ المفاوضة، وقد أشار إلى قبوله إياه في بعض بياناته كما حدث في المذكرة التي بعث بها إلى السفير البريطاني في أغسطس عام ١٩٤٥ والتي طالب فيها بوصول مصر إلى «اتفاق مع حليفتها لتستوفي مطالبها وتحل بها المسائل المعلقة بينهما. . (وحتى) لا تواجه مؤتمر الصلح إلا وهي على اتفاق مع حليفتها»، ولكن تصاعد الموقف السياسي ونمو الرفض الشعبي لاتجاه المفاوضة مال بسياسة الوفد عنه وبدا في بيانه الذي أعلنه تعليقا على مذكرة الحكومة والرد البريطاني[١] لهجة من التشدد الواضح ودعوة للمصريين للجهاد مما عده الشباب اليساري داخل الوفد وخارجه بداية سياسية جديدة للحزب ترد له مكانته الجماهيرية وتجمع حوله المناضلين لصالح الوفد والشعب معا[٢].

وكانت التنظيمات الماركسية والاشتراكية تؤكد على الجوهر الاقتصادي للاستعمار، وعلى أن المعركة واحدة لإجلاء الاحتلال العسكري واقتلاع جذور

---

(١) صحيفة المصري ٣ من فبراير عام ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة الفجر الجديد. العدد العشرون ٦ من فبراير عام ١٩٤٦ .

الاستغلال الاقتصادي الاستعماري، ولكن المعركة أوضحت لعناصر كثيرة منهم أن المطلب الحال الذي يمكن أن تجمع الجماهير كلها عليه هو الجلاء بغير محالفة عسكرية تربط مصر ببريطانيا وبغير معاهدات اقتصادية تمكن للمصالح الاقتصادية الاستعمارية وبغير اتفاقيات ثقافية يشيع بها الاستعمار مفاهيمه بين الشعب، أي الجلاء بغير شرط ولا ثمن. «بهذا يكون مركز الثقل في موضعه، وبهذا يجب أن توجه ضربتنا الوطنية. .». وإن الحكم الوطني الذي يأتي به الجلاء هو الكفيل برد الحرية الاقتصادية لمصر والتخلص من التبعية في ضوء سياسة اقتصادية وطنية يستطيع تنفيذها[1]. ثم كان الشباب اليساري في الوفد المتجمع في جريدة «الوفد المصري»، وغيرها يصل في العمل السياسي وفي الاتجاه الفكري بين هذه الاتجاهات ويتزاوج خلاله الباقي من القديم مع الناضج من الجديد.

وكان حزب مصر الفتاة على تحالف مع الوفد منذ إقالة الحكومة الوفدية الأخيرة، وأيد الوفد مرشحي مصر الفتاة في انتخابات مجلس النواب التي أجريت وقتها والتقيا على المناداة بالتخلص من الاستعمار وإلغاء الأحكام العرفية (قبل أن تلغى) وإجراء انتخابات نيابية جديدة في ظل حكومة محايدة. وكان حزب مصر الفتاة يطالب الحكومة بألا تفاوض الإنجليز وأن تلجأ لإنذارهم بالجلاء حتى إن امتنعوا احتكمت وإياهم إلى المجالس الدولية. وبالنسبة لمسألة السودان رأى أن تصدر الحكومة إعلانا بأن ملك مصر ملك على البلدين مع منح السودانيين حقوق الجنسية المصرية، فإن اعترض الإنجليز احتكمت الحكومة وإياهم إلى المجالس الدولية. ورد ذلك بمذكرة بعث بها أحمد حسين زعيم الحزب إلى الملك ونشرتها له صحيفة الوفد المصري في سبتمبر عام ١٩٤٥.

بهذا أصبحت كتلة ضخمة من الجماهير ماء واحدا تتبنى مطالب محددة، وتقف من الحكومة موقفا واضحا، وتجد لديها معيارا سياسيا موضوعيا تستطيع به الحكم على مواقف الآخرين حكومة وأحزابا وصحفا. ومهد هذا أرضا للقاء في العمل في الاجتماعات المختلفة واللجان والهيئات التي تتكون وعلى صفحات الصحف، كما خلق رأيا عاما واحدا قويا قادرا على الحركة المنسقة وعلى مواجهة الأحداث.

مع مذكرة الحكومة والرد البريطاني بدت قوة الرأي العام الرافض لمسلك

---

(١) صحيفة الفجر الجديد. العدد الثالث والثلاثون ٧ من مايو عام ١٩٤٦ ـ مقال لسعيد خيال.

الحكومة المتهم لها بالخيانة. تسابقت الأحزاب في إصدار بيانات الاحتجاج. وأصدر الوفد بيانا وأصدر الحزب الوطني بيانا أعلن فيه بطلان معاهدة عام ١٩٣٦ لأنها أبرمت في ظروف الاحتلال وهاجم مذكرة الحكومة لموافقتها على أن تكون هذه المعاهدة هي أساس التفاوض[١]. وطالب حزب مصر الفتاة بعرض قضية مصر على مجلس الأمن وهاجم إجراء المفاوضات على أساس الرد البريطاني الذي ينكر حق مصر في الجلاء والوحدة مع السودان، وطالب المصريين بالجهاد ومقاطعة كل تعاون مع بريطانيا في الداخل والخارج سياسيا واقتصاديا[٢]. وامتلأت الصحف الوطنية بمقالات التنديد بالحكومة. واعتصم طلبة الأزهر بالجامع، وأصدرت الجمعية العمومية للمحامين بيانا تطالب فيه بالجلاء والوحدة مع السودان، كما أصدر اتحاد خريجي الجامعة بيانا طالب فيه بالاستقلال التام لمصر والسودان والجلاء فورا عن أراضيهما والتحرر من الاستعمار المالي والاقتصادي بحصول مصر على الأسهم البريطانية في قناة السويس والشركات الاحتكارية نظير ما يكافئهما من دين الأرصدة الإسترلينية المستحقة لمصر وتخليص الجيش والشرطة والإدارة والتعليم من آثار الاستعمار وإلغاء بقايا الامتيازات الأجنبية وتأكيد مصرية قناة السويس وتوقيع معاهدات الصداقة مع الدول الكبرى وبقية الأمم المتحدة بحيث لا يكون لإحداها مركز متميز في مصر[٣].

وكانت عطلة نصف السنة للجامعة والمدارس قد انتهت، فأصدرت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة قرارا بدعوتهم إلى عقد مؤتمرات عامة يوم ٩ من فبراير لمناقشة الحالة الحاضرة، وهاجمت مبدأ الدفاع المشترك الذي يحمل معنى الحماية الاستعمارية، وطالبت بعدم الدخول في المفاوضات إلا على أساس الجلاء التام الذي يصدر به تصريح بريطاني. ثم ناشدت الأحزاب كلها بأن تعلن الخطط التي ترى اتباعها إذا رفضت بريطانيا هذا الطلب[٤]. وسبق صدور هذا البيان مظاهرات

---

(١) صحيفة المصري ٢ من فبراير عام ١٩٤٦.

(٢) صحيفة المصري، صحيفة الأهرام ٤ من فبراير عام ١٩٤٦ - وأصدر الأخوان المسلمون بيانا هاجم المذكرة والرد ولكنه لم يعلن رفض مبدإ المفاوضة إنما ذكر أن المفاوضة وسيلة وليست غاية مقصودة لذاتها وأن الوسيلة لا تقوم إلا مع الاطمئنان إلى أسس بينة لتحقيق الغاية(الصحف اليومية: ٥ من فبراير). كما أصدر حزب صغير هو حزب الفلاح الاشتراكي بيانا.

(٣) صحيفة المصري ٩ من فبراير عام ١٩٤٦.

(٤) صحيفة الأهرام ٧ من فبراير عام ١٩٤٦ وصحف ذات اليوم.

وإضرابات في نواح شتى . وقد لوحت الحكومة للصحف بالقانون الذي يحظر نشر أخبار صحيحة أو كاذبة عن حوادث الإضراب أو الامتناع عن العمل أو المظاهرات التي يقوم بها الطلبة أو غيرهم ، وذلك حتى لا يسري الهياج وعدواه أكثر مما حدث . وعبثا حاولت الحكومة والصحف المؤيدة لها ـ وفي مقدمتها صحيفة أخبار اليوم ـ أن تثير موضوع ٤ من فبراير عام١٩٤٢ في مناسبة ذكراه صرفًا للأنظار وطعنا على موقف الوفد في ذلك اليوم وتذكيرا بمواقف الملك في يومها الذي صورته هذه الصحف كثيرا بأنه كان موقفا وطنيا مناوئا للإنجليز . عبثا تمت المحاولة واستمر المد الشعبي في طريقه وتزايدت المظاهرات والاضطرابات حتى كان يوم ٩ من فبراير يوم انعقاد المؤتمرات التي دعت لها اللجنة التنفيذية العليا للطلبة .

انعقد المؤتمر العام في الجامعة في الجيزة اجتماعا شارك فيه الكثيرون من طلبة المعاهد والمدارس وعم الاجتماع شعور بالوحدة ، وأعلن المؤتمر عَدَّ المفاوضة عملا من أعمال الخيانة يجب وقفه وطالب بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتي عام ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان وضرورة جلاء القوات البريطانية فورا . بعد هذا خرجت من الجامعة أضخم مظاهرة عرفت منذ قيام الحرب العالمية الثانية تمثلت فيها الوحدة الوطنية والاتفاق الإجماعي على المحافظة على النظام ، فعبرت شارع الجامعة ثم ميدان الجيزة إلى كوبري عباس ، وما أن توسطته حتى حاصرتها الشرطة من الجانبين وفتحت الكوبري وبدأ الاعتداء على الطلبة فسقط البعض في النيل وجرح أكثر من مائتي فرد[1] . وقدرت صحيفة الوفد المصري الإصابات يومها بستين بين الطلبة وثلاثين من الشرطة كما اعتقل ١٥٠ متظاهرا ، وقدرتها صحيفة المصري بمائة مصاب من المتظاهرين وثلاثين من الشرطة . وفي ذات اليوم حدثت مظاهرة المنصورة أصيب فيها ٧ شبان و٣ جنود واعتقل ٤ ، كما اعتقل لفيف من الشبان في أسوان . وفي ١١ من فبراير صادرت الحكومة الكثير من الصحف التي كانت تنشر أخبار المظاهرات وحوادث الاشتباك مع الشرطة إذ عمت المظاهرات القاهرة والأقاليم في اليوم التالي لحادث الكوبري ، وإذ امتلأت الصحف بالاحتجاجات التي أذاعتها الهيئات المختلفة تعليقا على الحادث ومنها اتحاد الأزهر وكلية أصول الدين واتحاد خريجي الجامعة ولجان الوفد بالأقاليم ومصر الفتاة والفجر الجديد . . إلخ .

---

(١) «٢١ فبراير» عبد المنعم الغزالي . ص ١٦ ، ١٧ .

في ١٢ من فبراير قامت جنازة صامتة على روح الشهداء، وأقام طلبة الأزهر صلاة الغائب عليهم. وقامت اشتباكات بين الشباب والشرطة أمام كلية الطب لفض مؤتمر عقده الطلبة بالكلية واعتقل عدد يتراوح بين ٣٦ و ٥٠. وقام اشتباك بالإسكندرية أصيب فيه متظاهرون، كما قامت مظاهرة بالزقازيق قتل منها اثنان، وفي المنصورة حيث قتل فرد واحد. وأصدرت الحكومة قرارا بتعطيل الدراسة ثلاثة أيام. وفي الأيام التالية استمرت الحوادث في القاهرة والأقاليم يتسع انتشارها يوما فيوما، وفي ١٤ من فبراير قامت المظاهرات في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وشبين الكوم والزقازيق والمحلة الكبرى وطوخ وأسيوط، وعطلت الدراسة في جامعة الإسكندرية أسبوعا، وأجريت التحقيقات مع صحف الوفد (البلاغ والمصري والوفد المصري) كما صودرت صحيفة مصر الفتاة وأجرى التحقيق مع صاحبها، وضبطت منشورات كانت تطبع في دارها. وفي ١٥ من فبراير قامت المظاهرات بعد أداء صلاة الجمعة تهتف بالجلاء وبحياة الشهداء وبدأت تتجمع من الغورية وتحت الربع والموسكي وتسير إلى ميدان العتبة وشارع فؤاد، وتألفت مظاهرة كبيرة من الشباب والعمال طافت بحي بولاق تهتف بسقوط الاستعمار والاستبداد وبحياة ذكرى الشهداء وأحرقت إحدى عربات النقل. كما قامت مظاهرة عنيفة في بورسعيد بعد صلاة الجمعة تصدت لها الشرطة ضربا بالسياط وبغيرها، فأصيب منها عدد كبير ومن الشرطة ٢٨ واعتقل ٦٥.

ويبدأ يظهر جليا في المظاهرات أنها لم تعد قاصرة على الطلبة ولا الشباب إنما جمعت جماهير من فئات الشعب كافة وبدأ معظمها من الأحياء الشعبية، ويبدأ كثير منها بتجمع المصلين في المساجد بعد صلاة الجمعة. وفي ١٦ من فبراير أغلقت المحال العامة في الأحياء الوطنية احتجاجا على الحوادث وحدادا على الشهداء وقامت مظاهرة من حي الأزهر مرت بالشوارع يتزايد عددها وتجمع بعض المظاهرات من الشباب والطلبة أمام القصر الملكي بعابدين تهتف بالجلاء والوحدة مع السودان وسقوط الاستعمار وصنائع الإنجليز. كما استمرت الاضطرابات في الأقاليم

بالإسكندرية وبورسعيد وبنها والمحلة الكبرى وغيرها[1]. ونشرت الفجر الجديد أنه خلال هذه الأيام اعتقلت الحكومة مائة من العمال وقبضت على الكثيرين من المفكرين والديمقراطيين ومن صحفيي الوفد. كما حاصرت الشرطة النادي السعدي (نادي حزب الوفد) وعطلت الكثير من الاجتماعات[2]. وتظهر روح هذه الأيام في أسلوب عزيز فهمي الجياش: «إنه وطننا فاحصدوا أرواحنا حصدا واحشرونا في السجون حشرا واستعينوا على خطف جثث الشهداء بالكلب نمر وبغيره من الكلاب، وحرموا علينا الاحتفال بالشهداء وأبيحوا دماءنا فما أهون الفداء. لن ننزل عن شبر من الوطن المقدس ولن نفرط في ذرة من وادي النيل أو نفنى على بكرة أبينا. إنه وطننا وسنحميه بسواعدنا وإنها لأرضنا وسندفع عنها بأيدينا»[3].

* * *

كان يوم ١١ من فبراير عيد ميلاد الملك ونظمت الحكومة احتفالا به وأقامت الزينات على قبة الجامعة وأجرت مهرجانا للشعلة الملكية، فحطم الطلبة الزينات وداسوا صورة الملك بالأقدام وأشعلوا فيها النار وهتفوا ضد السراي. واستقبلت الجماهير الشعلة الملكية في الميادين بمظاهرات صاخبة. وكان الملك قد أراد أن يؤكد استقرار مركز الوزارة وتمتعها بتأييده فأنعم برتبة الباشوية على من لم يكن حازها من الوزراء. وكان من برامج الاحتفال بعيد الملك أن يضع الحجر الأساسي للمدينة الجامعية في الجيزة، فعرف قبلها أن الطلبة سيقاطعون الاحتفال. ويذكر الدكتور هيكل أنه تردد يومها أن مؤامرة تدبر ضد الملك وأنه ضبط أشخاص بإحدى العمارات كانوا يعتزمون إلقاء المتفجرات على موكبه. «ولم يحضر الحفل من الطلبة إلا من وثق رجال الأمن بهم، وتم الحفل سراعا في أضيق حدوده ثم انصرف الملك». وبعد هذا الوصف يتساءل الدكتور هيكل عن مصير الوزارة: «هل يوكل إليها وقد عجزت عن حفظ الأمن أن تتولى المفاوضات مع إنجلترا؟ شعر الجميع بأن ذلك أصبح محالا، وكان هذا الشعور صادقا. وقدم النقراشي باشا استقالة الوزارة»[4].

---

(١) في وصف المظاهرات كان الاعتماد على الأخبار التي أوردتها كل من صحيفتي المصري والوفد المصري في الفترة بين ١٠ ـ ١٨ فبراير عام ١٩٤٦.

(٢) صحيفة الفجر الجديد ـ العدد الحادي والعشرون ١٣ من فبراير عام ١٩٤٦.

(٣) صحيفة الوفد المصري ١٣ من فبراير عام ١٩٤٦.

(٤) مذكرات في السياسة المصرية. محمد حسين هيكل. الجزء الثاني ص ٣١٥، ٣١٦.

الفَصْل الخامس

حكومة صدقي والحركة الوطنية

استقالت حكومة النقراشي غير القادرة على حفظ الأمن وغير الجديرة بإجراء المفاوضات، ووجب أن يأتي إلى الحكم من يستطيع كبح جماح الجماهير بعد أن أبدت عندا وشراسة. وكلف إسماعيل صدقي بتشكيل الوزارة.

كان صدقي بعد أن انتهت الحرب قد بدأ يظهر في الحياة السياسية بخط سياسي يدعو له ويحاول به أن يستغل إمكانات الموقف الدولي الجديد الذي أسفرت عنه الحرب، وذلك لخدمة كبار الرأسماليين وحفظا للنظام ولمصالحهم ضد ما يتهددها من أعاصير ما بعد الحرب. وفور وصول حزب العمال إلى الحكم في بريطانيا أرسل صدقي إلى مجلس النواب المصري (وكان عضوا به) يطلب استغلال سياسة حكومة العمال الأكثر مرونة «للعمل من غير توان على تصفية مسألتي الجلاء والسودان»[1]. وكان دقيقا في تعبيره في هذه الرسالة، فلم يقل إن هدفه ولا إن مما يتوقع من إمكانات السياسة البريطانية تحقيق الجلاء والوحدة مع السودان، ولكنه ذكر أنه يمكن استغلال مرونة السياسة البريطانية الجديدة في تصفية هاتين المسألتين قاصدا بذلك أنه يمكن الحصول من الإنجليز على مكاسب أكثر مع تفريغ سخط الجماهير بشكل نهائي إزاء المسألة الوطنية، ليخلو وجه الحياة السياسية لنمو الرأسمالية الكبيرة نموا هادئا. وكان يرى أنه لا مانع من ممارسة بعض الضغط على الإنجليز يلجئهم إلى التفاوض وتصفية المسألة المصرية باستخدام الحركة الشعبية في حدود ضيقة وبالاتصال بالدول الغربية الكبيرة[2] وإقناعها بهذا الموقف.

فلما أذيع تصريح الدكتور عبد الحميد بدوي وزير الخارجية عن عدم اختصاص مجلس الأمن بنظر مسألة مصر، كان صدقي من بين من طلبوا مناقشة الحكومة في

---

(١)، (٢) يراجع ما سبق. ص ٩٠، ٩١.

شأن صحة هذا التصريح وسلامته في مجلس النواب. وفي١٧ من يناير كتب في صحيفة الأهرام عن «مسألتنا القومية»[١] مشيرا إلى مؤامرة السكوت التي ينعاها المصريون على ساستهم وإلى أن لندن أصبحت ملتقى ممثلي الدول يطالبون بحقوقهم إلا ممثلي مصر. وانتقد سياسةالحكومة التي تبتعد بمصر عن تبين قوة الرأي العام العالمي للاستفادة منه. وذكر أن مبدأ السكوت مسوّغ لو كان يؤيده «دليل على أن تحقيق الأغراض المصرية في متناول أولئك الساسة»، إلا أن ما تم من المحادثات لم تفز منه مصر إلا «بوعود معسولة وتصريحات علنية كانت أو خاصة لا تنطوي إلا على نية الاستعمار أو على الأقل نية نشر النفوذ في صورة يظنونها خلابة، وهي لا تنطلي في الواقع على أحد». وبعد نشر مذكرة الحكومة والرد البريطاني أشيع أنه قدم استقالته من الهيئة السياسية التي كان أحمد ماهر شكلها عندما تولى السعديون الحكم ثم أشيع أنه عاد وسحبها[٢].

بهذا بدا في موقف متميز عن موقف الحكومة دون التورط في الهجوم عليها أو الدفاع عنها. ولكنه في ٧ من فبراير حدد موقفه من الرد البريطاني صراحة في مقال نشرته له الأهرام، ذكر فيه أنه وإن كان الرد البريطاني لا تنم عباراته عن ميل لإرضاء شعور الشعب المصري «فإني لا أتردد في النصح بقبول الدخول في المفاوضات التي دعتنا إليها إنجلترا». ولكنه عاد وأبدى تحفظه مما ورد بهذا الرد من إشارة لإجراء مباحثات تمهيدية لا مفاوضات: «هل من تسويف جديد يقصد القوم بعد كل ما جرى من تسويف؟ لا أخلى الجانب المصري أيضا من تبعته الجسيمة».

فالأساس لديه هو الضغط على الإنجليز في هذا الظرف الدولي الملائم لإجراء المفاوضات استغلالا لمرونة حزب العمال، «ولإمكان الاتصال بالدول صاحبات الشأن، لأن من دواعي استقرار السلام وتمكين مصر من الاشتغال بإصلاحها الداخلي بما يتفق مع الروح العالمية الجديدة أن يصفى ما بين مصر وما بين غيرها من خلاف أساسي»، على ما ذكر ببرقيته بمجلس النواب التي نشرت في ٢ من أغسطس السابق.

وكان صدقي يرى الاستفادة من مبدإ التحالف وسياسة الدفاع الإقليمي اللذين أحلهما الاستعمار الجديد محل الاستعمار المباشر، ورأى بهذا أنه يمكن أن يتحقق

---

(١) صحيفة المصري، ٢٢ من يناير عام ١٩٤٦.

(٢) ذكر هذا الخبر في صحيفة الوفد المصري في ١٧ من فبراير عام ١٩٤٦.

الجلاء مع الارتباط بهذه المعاهدات الإقليمية. وذكر في مقالة ٧ من فبراير أنه ينتقد فكرة المباحثات التمهيدية التي لا يمكن بها حسم المسألة إذ الأمر: «إما جلاء وإما لا جلاء». وهو بهذا الوضع يخرج عن اختصاص السفير البريطاني الذي سيقوم بالمباحثات. وطالب بتشكيل وفد مفاوضة على مستوى عال يقدر على حسم هذا الموضوع، وانتقد سياسة النقراشي السلبية في هذا الشأن.

كان ظن صدقي إذن أنه يمكن تحقيق الجلاء بالمفاوضة مع إنشاء حلف عسكري إقليمي مع بريطانيا، وأن هذا سيؤدي إلى تصفية المسألة الوطنية، برغم أن الحركة الوطنية وقتها كانت متنبهة لهذا الثمن الذي يمكن أن يقدم مقابل الجلاء، فرفعت شعار الجلاء غير المشروط ورفض مبدإ التحالف أو الدفاع المشترك. ويتأكد إخلاص صدقي لمبدإ التحالف بما ذكره في مذكراته، إذ يصف بريطانيا بأنها «البلد العظيم صديقنا وحليفنا»، ويقول: إن «رغبتنا في التحالف معهم لم تكن بحاجة إلى التدليل عليها، كما أنه لم تكن بنا حاجة للبحث عن أمة كبيرة نساعدها وتساعدنا عند وقوع الخطر.. فإن بيننا وبين بريطانيا العظمى حلفا قائما فعلا ظهر أثره في أثناء الحرب الأخيرة وجنى الإنجليز من مزاياه بقدر ما جنى المصريون»[١].

أما بالنسبة لمسألة السودان، فقد حدد سياسته في مقال ٧ من فبراير ذاته بأن «مصر لا تزال بالنسبة إلى السودان في دور البحث والتفكير.. (ويجب أن) يقضى على التعاقب في مطلبينا الأساسيين: الجلاء ووحدة وادي النيل ولو دعت الحال إلى مرور فترة من الوقت بين المطلب الأول والمطلب الثاني». ومعنى هذا أنه يرى فصل مسألة الجلاء عن مسألة السودان وأن تقتصر المفاوضات على المسألة الأولى، وذلك على خلاف ما استقر في تراث الكفاح المصري من وجوب حل المسألتين معا، وعلى خلاف الشعار الجديد الذي بدأ الشعب يرفعه بعد الحرب وهو الجلاء عن وادي النيل. وكان هجوم صدقي على وزارة النقراشي لا يتعلق بالأهداف ولكن بما أظهرته الوزارة من الوهن والسلبية مما لا يجعلها قادرة على تحقيقها.

كلف صدقي بتشكيل الوزارة، وثار التفكير في تكليف حافظ عفيفي بتشكيلها إن أخفق صدقي[٢]. ولظهور هاتين الشخصيتين دلالة مهمة، فصدقي رئيس اتحاد

(١) مذكراتي - إسماعيل صدقي. ص ٧٩، ١١٣.
(٢) صحيفة المصري ١٦ من فبراير عام ١٩٤٦.

الصناعات الذي يُعَدُّ نقابة الرأسماليين الكبار في مصر، وعضو في مجلس إدارة نحو عشرين شركة. وحافظ عفيفي رئيس مجلس إدارة بنك مصر المسيطر على الكثير من الشركات، وعضو في نحو ٣٧ شركة[١]. وكلاهما كان عضوا في حزب الأحرار الدستوريين عند نشأته (وكان حافظ عفيفي صاحب امتياز صحيفة السياسة المعبرة عن الحزب). وماضيهما السياسي ظاهر العداء للحركة الوطنية بتياراتها المختلفة، وخرج كل منهما من الحزب في فترات متباعدة ليصبح سياسيا مستقلا بعيدا عن الأحزاب، وانصرف كل منهما إلى ميدان المال؛ فهما من كبار رجال السياسة المرتبطين بدوائر المال، ومن كبار الرأسماليين ذوي المراكز الاحتكارية المتصلين برأس المال الأجنبي.

لقد رأت هذه الدوائر بعد ظهور ضعف حكومة النقراشي أن تقدم إلى الوزارة أفضل العناصر السياسية ذات الارتباط المباشر بها والولاء الكامل لها. وكان صدقي نجمها الأول، سياسيا وحاكما مدربا. كان وكيلا للوزارة في عهد محمد سعيد قبل الحرب العالمية الأولى ثم عين وزيرا خلال الحرب. وكان صاحب تقرير لجنة التجارة والصناعة عام ١٩١٦ الذي اشتهر في تاريخ التطور الرأسمالي المصري. ثم دخل الوفد المصري عند تشكيله عام ١٩١٩ ليكون أول من يخرج عليه في السنة ذاتها، وليناصبه العداء طوال حياته. وعين وزيرا للداخلية في أول انقلاب دستوري يحدث بعد عام ١٩١٩، فكان هو الرئيس الفعلي في الوزارة لا أحمد زيور، ومارس أول تزييف لانتخابات مجلس النواب في هذا العهد، فلما أسفرت النتيجة عن انتصار الوفد برغم ذلك حل المجلس بعد اجتماعه بساعات خارجا على أحكام الدستور، ثم رأس حكومة عام ١٩٣٠ ليواجه الأصداء المحلية العنيفة للأزمة الاقتصادية العالمية وليوجهها إلى ما يرفع عبئها عن عاتق أصحاب البنوك والشركات، ولينقذ ما يمكن إنقاذه من ثروات كبار الملاك الزراعيين، وليواجه الحركة الوطنية بقيادة الوفد والمقاومة الشعبية وإضرابات العمال بالحديد والنار، وألغى دستور عام ١٩٢٣ ووضع بدله دستورا يزيد سلطات الملك ويقيم برلمانا صوريا منتخبا على درجتين.

عهد الملك إلى صدقي بتأليف الوزارة، ويذكر الدكتور هيكل أنه قد «دهش المشتغلون بالسياسة لهذا الأمر»[٢]، لأنه ليس لصدقي حزب يستند إليه. والظاهر

---

(١) Revue Egyptienne Economique العدد ٦٦٠ في ٧ من إبريل عام ١٩٤٥.

(٢) مذكرات في السياسة المصرية. محمد حسين هيكل ص ٣١٨.

أن السراي بعد فشل تجربتيها مع حزبي الاتحاد عام ١٩٢٥ والشعب عام ١٩٣٠ في اصطناع حزب لها، صارت دائما تميل إلى أن يكون رئيس الوزراء مستقلا بغير حزب أي بغير عصبة تسنده، فهذا أدعى إلى تهادنه معها وانتشار نفوذها من خلاله على أجهزة الدولة كافة بغير منافسة. كما أنه وضح بعد الحرب أن حزب الأحرار ـ حزب كبار ملاك الأرض ـ لا يستطيع وحده قيادة البلاد، وأن مصالح الرأسماليين الكبار أصبحت في ظرف تاريخي مهم بالنسبة لمستقبلها ترغب في قيادة الأمر بنفسها وأن يكون لها في سياسة البلاد دور فعال. كما أصبحت من النمو بحيث تستطيع السراي الاستناد إلى قوتها وذكائها وحيويتها. فإذا كان السعديون قد فشلوا فإن صدقي هو أصلح العناصر ذكاء وجسارة لتولي الحكم. وأكد هذا المعنى أن صار للطبقة العاملة وللأزمة الاجتماعية في الداخل تأثير كبير في الفوران الشعبي الحاصل، الأمر الذي توليه الرأسمالية الكبيرة قدره من الأهمية خوفا على مصالحها الاقتصادية وتوليه السراي ذات القدر خوفا على سلطتها السياسية.

وما أن عهد إلى صدقي بتأليف الوزارة حتى مر سريعا على رئيسي حزبي الأحرار والسعديين، وذكر الأول بصلته القديمة بالحزب وطلب معاونته، فوافق الأحرار على دخول الوزارة الجديدة متناسين خصومتهم لصدقي سنة ١٩٣٠. واعتذر السعديون عن الاشتراك في الوزارة إذ كانت لهم رئاسة الوزارة المستقيلة ولا تزال لهم أغلبية كبيرة في مجلس النواب، وكان مما يسيء إلى سمعتهم السياسية قبول عضوية الوزارة تحت رئاسة من غير حزبهم في هذه الظروف، ولكن صدقي استمالهم وذكرهم بجلسة مجلس النواب في ١٨ من فبراير (أول جلسة يحضرها بعد تأليفه الوزارة) بالجبهة التي شكلت في ٤ من فبراير عام ١٩٤٢ منه ومن أحمد ماهر وهيكل ومكرم عبيد وحافظ رمضان، وهي جبهة العداء للوفد ولوح لهم بالخطر المشترك عليهم جميعا لو فشل هو أو حل مجلس النواب فأتى الوفد، واستطاع بهذا أن ينهي الخلاف القائم بينه وبينهم حول منحه الثقة في البرلمان، فقرروا الامتناع عن التصويت بوصفه حلا وسطا، ثم ضمن تأييدهم بعد ذلك بنصيحة من الملك. ورفض مكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية التعاون مع صدقي. فكانت المحصلة أن ولي صدقي الحكم بوزارة اشترك فيها الأحرار بأربعة أعضاء وجمع لها بعض أعلام السياسة وفي مقدمتهم أحمد لطفي السيد وزيرا للخارجية، وضمن لوزارته تأييد مجلس النواب.

وكان الإنجليز قد توجسوا خيفة من اضطراب الأوضاع في مصر وتزايد الفوران الشعبي، وزاد قلقهم الموقف المتشدد الذي اتخذه الوفد استردادا لشعبيته ودفعا لهجوم السراي وأحزاب الأقلية عليه، وبهذا الموقف لم تعد التهدئة السريعة عن طريق الوفد ممكنة. وكان أمام الإنجليز نقطتان ينبغي حسمهما سريعا تقليلا لفرص الاحتكاك مع الأوضاع المصرية:

أولهما، وجود اللورد كيلرن سفيرا في مصر وهو صاحب موقف ٤ من فبراير عام ١٩٤٢ ورمز التدخل البريطاني في السياسة المصرية والتهديد بخلع الملك يومها.

وثانيهما، استمرار وجود القوات البريطانية في القاهرة والإسكندرية بعد انتهاء الحرب وبرغم أن معاهدة عام ١٩٣٦ التي يتمسك بها الإنجليز ضد مطالبة المصريين تعديلها تقصر وجود هذه القوات على منطقة القناة، وكان وجودها في الشوارع بالمدن مما يثير سخط الجماهير، وكان رأي حكومة العمال في هذه النقطة أن تبقيها مؤقتا بغير حل لتساوم بها في المفاوضات المنتظرة ولتظهر الانسحاب عن المدن فيما بعد بمظهر التنازل الحقيقي أمام المصريين.

وقد بادر الإنجليز مع حوادث ٩ من فبراير إلى سحب اللورد كيلرن. وفي الوقت الذي أعلنت فيه استقالة النقراشي وتعيين صدقي أعلن سحب كيلرن وتعيين رونالد كامبل تسهيلا لمهمة الوزارة الجديدة وتناسيا لذكريات ٤ من فبراير التي تسوء الملك. وكان كامبل مستشارا في دار المندوب السامي في القاهرة عام ١٩٣٠، وعلى علاقات حميمة مع صدقي رئيس الوزارة وقتها.

وقد روجت الصحف البريطانية لتعيين صدقي بوصفه رجل مصر القوي. وقالت عنه المانشستر جارديان بأنه إداري وسياسي خبير لا ينافسه أحد، وأملت في كفايته الكثير لحل المشكلات الاقتصادية والمالية كالأرصدة الإسترلينية. وامتدحت التايمز درايته بشئون السياسة والتيارات العالمية. وذكرت الديلي هيرالد أن سياسته تقوم على إعادة النظام إلى نصابه، ثم البدء في المفاوضة.

وفور أن تولى صدقي الوزارة صرح لمراسل رويتر بأنه كان من قبل خادما أمينا للملك فؤاد، مشيرا إلى أنه يستند في حكمه إلى السراي. ثم أشار إلى أن هدفه السياسي هو الجلاء والتحالف بقوله: «إن تحقيق أهدافنا الوطنية سيكون من شأنه تعزيز العلاقات بين البلدين». ثم صرف معظم حديثه في إظهار رغبته في تحقيق

المشروعات الزراعية والصناعية الكبيرة بما يتوافر من وسائل أصبحت تمكن من ذلك. وفي حديث له مع الأهرام ذكر أن سياسته تتلخص في الإلحاح على المفاوضة السريعة للتخلص من هذه المشكلة ثم الانصراف إلى المشكلات الاقتصادية[1]. وكان يبدو في أحاديثه أن المسألة الأساسية التي تشغله هي المسألة الاقتصادية وأن ما يتعلق بالجلاء أو غيره عقبة ينبغي الحسم فيها بسرعة للانصرف إلى المشكلة الحقيقية.

كلف صدقي بالوزارة في ١٥ من فبراير والمظاهرات في عنفوانها، ولم يكن في مقدوره وقف التيار فجأة، ولا كان من حسن السياسة أن يفعل. وكان حريصا في البداية على أن يمحو ما يزال عالقا في الأذهان من ذكريات البطش والعنف الذي مارسه في الثلاثينيات، وحاول أن يظهر السماح مصداقا لما صورته به صحيفة أخبار اليوم وقتها من أنه الرجل الذي طوى صحيفة سوابقه وأصبح همه في نهاية العمر أن يستغل دهاءه وقدراته السياسية الفائقة في تحقيق كسب يخدم به بلده ويختم به حياته، وأنه أتى محققا للاستقلال لا جلادا للشعب. ومن جهة ثانية قدر صدقي أن يرخي أولا الزمام لخصومه حتى يوقع بهم متورطين في أعمال الشغب فتسوغ شدته معهم بعد ذلك. ومن جهة ثالثة رأى أن قليلا من المظاهرات قد يصلح المفاوضة فتلين بها قناة الإنجليز وتسهل مهمته معهم.

علق مصطفى أمين بمجلس النواب (وكان عضوا به) على حوادث ٩ من فبراير بقوله: إن الحوادث أفادت مصر كثيرا لأن الصوت الصاخب سيفيد المفاوض المصري، وإنها كان يجب أن تقع ليسمع العالم الصوت، كما كان يجب أن تتصدى الحكومة للمظاهرات لأنه ليس في استطاعة حكومة تفاوض أن تبيح الهتافات العدائية[2]، بمعنى أن المظاهرات كانت لازمة ضغطا على الإنجليز وأن ضرب المتظاهرين كان لازما إظهارا للقدرة على حفظ النظام. وهكذا شكرا للقاتل والمقتول. وصدق هذا المنطق في صدقي كثيرا، ومارسه من قبل فور توليه الوزارة عام ١٩٣٠، إذ سمح للمظاهرات أياما ثم ضربها، ويصدق مع أي سياسي يمارس السلطة الفردية لابد أن يجد له طريقا بين القوى المختلفة حريصا على ألا تسوعبه إحداها مهددا كلا منها بغيرها مفهما كلا منها أنه حارسها من خصومها، ويبعد كلا

---

(١) صحيفة الأهرام: ١٨ ـ ٢٠ من فبراير عام ١٩٤٦.

(٢) قيل هذا التعليق بجلسة مجلس النواب في ١٢ من فبراير عام ١٩٤٦.

منها أو يعقله بقدر وفي حدود ما يمكنه من تسيير سفينته وفي حدود ما لا تصبح به إحداها قوة عليه لا له .

وما أن فرغ من تشكيل الوزارة حتى قابل الوفود المختلفة، وأعلن لوفد الطلبة استعداده ورغبته في التعاون مع مصطفى النحاس برغم أنه كسب تأييد السعديين له في مجلس النواب بتخويفهم من الوفد، وأعلن أنه قرر منع التعرض للمظاهرات سامحا بقيامها مشاركا الطلبة في شعورهم، ثم نصح الطلبة بأن يظلوا بعيدين عن دعاة التحريض، وترك أحد وزرائه يصرح بأن المظاهرات تشد أزر الوزارة في المفاوضات[1] .

كان هذا هو أسلوب صدقي، على أن إمكان نجاحه كان أمرا آخر. وقد أبدت الديلي هيرالد شكها في قدرته على معالجة المسألة الأساسية التي تهتم بها بريطانيا، وهي حفظ النظام الذي هو شرط إجراء المفاوضات وإنجاحها من جانبهم، وهو ضمان تنفيذ الاتفاق المستقبل «إن المحافظة على النظام ليست مهمة سهلة بسبب مزاج الطلبة الآن. . إن حكومة صدقي لن تكون في أسعد حالاتها سوى مجرد سد ثغرة أو إجراء وقتي»[2] .

* * *

استقبلت العناصر الوطنية صدقي بضجة كبيرة. وأعلن مصطفى النحاس موقف الوفد الرسمي تجاه صدقي، إذ رد على طلب صدقي التعاون معه بأن اشترط إجراء انتخابات جديدة[3] . وهو رد يعني رفض التعاون لأن إجراء انتخابات جديدة من شأنه لو تم أن يقذف بصدقي بعيدا عن الحكم. وقد عبر عزيز فهمي عن مدى الغيظ الذي أحسته العناصر الشعبية بقوله: «إما أن يكون هذا وطننا وإما أن يكون وطنا لأعوان الاحتلال. فإن كانت الأولى فمن حقنا أن نقرر مصيره ومصيرنا، وإن كانت الأخرى فلتشمر عن ساقها الحرب بين الأمة والأقليات». وهاجم أبا السباع جلاد الشعب «بطل العنابر وقاهر العمال، بطل المنصورة والحصاينة والبداري وحلوان وأحطاب»، ومزيف إرادة الأمة بنسبة ٦٧٪ من مجموع الناخبين عام ١٩٣١ .

---

(١) صحيفة المصري ٢١ من فبراير عام ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة الأهرام ٢٠ من فبراير عام ١٩٤٦ .

(٣) صحيفة المصري ٢٠ من فبراير عام ١٩٤٦ . ويمكن الرجوع إلى رأي الوفد كاملا بالصحيفة ذاتها في ٢١ من فبراير .

وكتب الدكتور مندور عن أن حكم صدقي يمثل ثلاث نكسات: ففي الوقت الذي تطلق فيه الحريات للشعوب يجيء معطل الدستور وملغيه. وفي الوقت الذي تسود فيه العالم نزعة إنصاف الطبقات الشعبية وتغل يد الرأسمالية يجيء رئيس اتحاد الصناعات المعروف بتطرفه الرجعي. وفي الوقت الذي تنتفض فيه الأمة المصرية يجيء ذو البطش والجبروت والقسوة. وكان صدقي قد صرح بأن المشكلة الاقتصادية في مصر تنحصر في مشكلة زيادة الإنتاج، فرد عليه مندور بأن المشكلة الأساسية هي سوء توزيع الثروة، ولا يجوز أن يستغل الشعب باسم الوطنية لمصلحة الأثرياء ولتضخم ثرواتهم. وقال إن أحدا لم ينتعش قلبه لتولي صدقي الحكم إلا رجال المال الجشعين[1]. وقالت الفجر الجديد إن حكم صدقي هو استمرار لحكم النقراشي ولسياسةوزارته، ولكنه أكثر قدرة على مواجهة الظروف تحقيقا لهذه السياسة[2].

بهذا كان تعيين صدقي رئيسا للوزراء فاضحا لطبيعة الحكومة الطبقية أمام الكثيرين، وكاشفا المضمون الطبقي لسياسة التحالف مع بريطانيا ودافعا الوعي العام لأن يتجه للربط بين الحركة الوطنية ضد الاستعمار والحركة الديموقراطية ضد الاستبداد وبين الحركة الاجتماعية ضد رءوس الأموال الكبيرة، وكان وجود صدقي فرصة سانحة للحديث عن الأزمة الطبقية الحادة التي يعاني منها المجتمع.

ومع مجيء صدقي أصدرت لجنة الطلبة التنفيذية بيانا: «إن الأسباب التي من أجلها بدأنا جهادنا لا تزال قائمة، وهي أن تكون المفاوضة على أساس إصدار بيان رسمي من الجانب الإنجليزي يعترف بحقنا الطبيعي في الجلاء التام ووحدة وادي النيل.. إن جهادنا ودماءنا التي قدمناها للوطن لم تكن لإسقاط حكومة ولا لقيام أخرى، وإنما للغرض الأسمى الذي وطدنا عليه العزم وهو الجلاء التام ووحدة وادي النيل». وأعلن اتحاد الجامعة الأزهرية: «إننا بصدد محنة شديدة، والمحنة اختبار، ولن يرهبنا سيف ولا نار.. أصبحت البلاد مهددة بحكم وزارة لها في التاريخ صفحة سوداء». ونادت رابطة الشباب الوفدي شباب مصر بالاستمرار في الجهاد.

واستمرت المظاهرات من الشباب والأهالي تطوف أحياء القاهرة وشوارعها وتقوم في الأقاليم وتنادي بالجلاء أو الثورة، وفي ١٨ من فبراير تجمع بميدان

---

(١) صحيفة الوفد المصري ١٦ ـ ٢٠ من فبراير عام ١٩٤٦.

(٢) صحيفة الفجر الجديد ٢٠ من فبراير عام ١٩٤٦.

عابدين نحو ٤٠ ألف متظاهر كما تجمع نحو ١٥ ألفا بفناء الجامعةبالجيزة، ووزعت عليهم منشورات تهاجم الاستعمار البريطاني والرأسماليين المصريين، كما تجمع مئات من العمال في الموسكي وبولاق وغيرها يهتفون أيضا بالجلاء أو الثورة. واستمر الأمر كذلك حتى كان يوم ٢١ من فبراير.

كانت اللجان الوطنية للطلبة قد تكونت، ومن ممثلي هذه اللجان وجدت لجنة الطلبة التنفيذية التي شكلت على أساس من التجمع الوطني. وبالمثل كان العمال يكونون اللجان الوطنية في المصانع، ومن هذه اللجان تكون لجنة وطنية عامة للعمال في شبرا الخيمة[١]. ومع أحداث فبراير التقى مندوبو العمال والطلبة وعقدوا عدة اجتماعات أسفرت عن تكوين «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» بوصفها تشكيلا فرضته المعركة ليوجه الكفاح ضد الاستعمار وأعوانه في الداخل وضد المفاوضات والأحلاف. وأصدرت اللجنة بيانا ورد به أن نقابات العمال بالقطر المصري وطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية قررت جميعا أن يكون يوم الخميس ٢١ من فبراير عام ١٩٤٦ يوم الجلاء ويوم الإضراب العام لجميع هيئات الشعب وطوائفه، «واستئناف للحركة الوطنية المقدسة التي تشترك فيها كل عناصر الشعب المصري متكتلة حول حقها في الاستقلال التام والحرية الشاملة». . ونادت بأن تتعطل المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات العامة والتجارية ومعاهد العلم والمصانع في جميع أنحاء القطر[٢].

وفي اليوم المحدد، انتشر مندوبو اللجنة في كل مكان لتنظيم الإضراب والمظاهرات، وتوقف عمال المواصلات عن العمل وتجمعوا في المخازن والورش بالجيزة وشبرا والعباسية، وتحركوا في مظاهرة كبيرة كانت الجماهير تنضم إليها تباعا. وأقبل عمال شبرا الخيمة إلى القاهرة. وتظاهر عمال نقابة السكك الحديدية وورش أبو زعبل وعمال الأدوات الصحية وعمال النجارة. . إلخ. وتوقفت جميع المصانع والمحال التجارية والمدارس والكليات. وقامت مظاهرة

---

(١) «٢١ فبراير» عبد المنعم الغزالي. ص ١٩.

(٢) تطور الحركة الوطنية المصرية. شهدي عطية الشافعي - ص ٩٩.

كبيرة من الأزهر اشترك فيها حزب مصر الفتاة وانضمت إلى الأخريات، وتجمعت المظاهرات في ميدان الأوبرا حيث عقد مؤتمر وطني عام قرر مقاطعة المفاوضات وأساليب المساومة والتمسك بالجلاء عن وادي النيل وإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتي عام ١٨٩٩ (الخاصتين بالسودان)، وعرض القضية على مجلس الأمن.

بعد هذا تحركت المظاهرات إلى ميدان قصر النيل (التحرير)حيث الثكنات البريطانية، واتجه قسم منها إلى ساحة عابدين حيث القصر الملكي. كانت المظاهرات تسير بانتظام حريصة على الأمن، ووقف منظموها محاولين منع أي عنصر من القيام بالتخريب. ثم ظهرت سيارات مسلحة للجيش البريطاني في ميدان قصر النيل واخترقت الجموع فجأة ودهمتهم، فألقى المتظاهرون الحجارة على الثكنات، فرد الإنجليز بإطلاق المدافع الرشاشة فأشعل المتظاهرون النار في قشلاق للإنجليز كان يقوم في مواجهة الجامعة الأمريكية بالميدان. وثارت الأعصاب واعتدى على بعض المحال الأجنبية وعلى معسكر للجنود الإفريقيين يقوم خلف المحكمة المختلطة (دار القضاء العالي) وعلى مخزن أدوية الجيش البريطاني ونادي الطيران الإنجليزي وعلى خمس من سيارات القوات الهندية. وظلت الجماهير هائجة صاخبة إلى قرب منتصف الليل وقصدت بعض المظاهرات إلى ميدان عابدين تلوّح بالمناديل المخضبة بدماء القتلى والجرحى. وانتشرت المظاهرات في الأحياء المختلفة بالجيزة وشبرا وباب الشعرية والقبة ومصر الجديدة والعباسية وحلوان وغيرها. وعمت المظاهرات المدن الأخرى، إذ خرجت الجماهير في بورسعيد يقودها عمال شركة القناة والشركات الأجنبية وطلبة المدارس. وفي الإسكندرية قامت مظاهرات العمال من المصانع والتقت بالطلبة في ميدان سعد زغلول وجذبت إليها الفئات الأخرى واستمرت إلى وقت متأخر كما قامت في الإسماعيلية والزقازيق والمنصورة ودكرنس والمحلة الكبرى وطنطا وكفر الشيخ ومنيا القمح وزفتى والمنزلة وقويسنا والسنبلاوين. .إلخ[1]. . وأسفرت الحوادث عن مقتل ٢٠ وإصابة ١٥٠ على ما قدرته صحيفة المصري (١٣ في صحيفة الوفد المصري)، ووصفت الفجر الجديد المظاهرات بأنها أضخم ما عرفته مصر منها منذ عام ١٩١٩.

---

(١) صحيفة الوفد المصري ٢٢ من فبراير عام ١٩٤٦، وصحيفة المصري ٢٣ من فبراير عام ١٩٤٦م، «٢١ فبراير» عبد المنعم الغزالي ص ٢٢-٢٤.

في المساء أذاع رئيس الوزراء بيانا: «. . إن المظاهرات التي قامت صباح اليوم قد تحولت بفعل الأيدي التي لم تعد خافية واندساس عناصر الدهماء في صفوف الطلبة الأبرياء ولسبب سوء تصرف لم يحن الوقت بعد للكشف عنه. . ». وركز صدقي في هذه العبارة خطته، وهي التفرقة بين القوتين المتجمعتين للعمال والطلبة، مع محاولة جذب الطلبة أو عزلهم عما يزمع من ضرب تحرك العمال وإثارة الشبهات أو خلقها حولهم، وأن ثمة أيدي خفية تثير الشغب؛ ليوجد مسوّغا معنويا لاستخدام العنف والشدة. وكانت إشارته إلى سوء التصرف الذي لم يحن الوقت للكشف عنه تلويحا يحاول أن يبديه للإنجليز عن التصرف الاستفزازي للسيارات البريطانية ليسقط مسئوليته عن الحوادث تجاههم. وألقى القبض على بعض الكتاب والصحفيين وأصدر قرارا بمنع المظاهرات.

وأثار البيان ثائرة الجماهير وخصوصا المثقفين والطلبة، وهاجموا صدقي في وصفه العمال بالدهماء. كتبت الوفد المصري أن ليس الوطن ملكا لصدقي «ولكنه وطننا نحن ووطن الدهماء». وهاجمت صحيفة البلاغ المليونير الرأسمالي الذي لا يرى للدهماء حقا في وطنهم أو صوتا. وأصدر الوفد بيانا يندد فيه بمسلك الحكومة. وهتف الطلبة في اليوم التالي أمام وزير المعارف لما واجههم: «يحيا الطلبة مع العمال» مؤكدين ولاءهم للطبقات الشعبية. وأمطرت الوزارة ببرقيات وبيانات الاحتجاج على الحوادث وعلى بيان رئيس الحكومة. وقررت لجنة الطلبة التنفيذية استنكار بيان صدقي ومحاولته تفريق عناصر الأمة ووصفه العمال ـ العمود الفقري للقوى الشعبية ـ بالدهماء. كما قررت عقد مؤتمرات دورية في المدارس والمعاهد لتتبع الموقف[1]. واطرد عقد المؤتمرات للطلبة والشباب وغيرهما وسارت المظاهرات في الأيام التالية بالقاهرة والإسكندرية وفي أسيوط ودمياط وبنها وغيرهامن مدن الأقاليم. ثم حددت لجنة الطلبة التنفيذية يوم الاثنين ٢٥ من فبراير ليكون يوم حداد عام، فصدرت كثير من الصحف مؤطرة بالسواد تحمل المقالات الإثارية. وأضرب المحامون عن العمل في اليوم التالي. ثم عقدت لجنة الطلبة مؤتمرا عاما في ٢٦ من فبراير قررت فيه عقد مؤتمرات محلية في كل معهد دراسي في اليومين التاليين. وفي اليوم ذاته أصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بيانا نبهت فيه إلى أن وجود القوات البريطانية في المدن الكبرى هو مايعرض الأمن

---

(١) صحيفة المصري ٢٣ من فبراير عام ١٩٤٦.

للخطر، وطلبت سحبها فورا، واستنكرت محاولة الحكومة التفريق بين الطلبة والعمال وقررت أن يكون يوم ٤ من مارس يوم الحداد العام على أرواح الشهداء .

نفذ الحداد العام في ذلك اليوم، وأضربت الصحف عن الصدور، وأغلقت المصانع ومعاهد العلم والمتاجر والمحال العامة وساد القاهرة صمت كثيف . علقت صحيفة المصري تقول : إن لجنة العمال والطلبة نظمت الإضراب في هدوء وسكون وبروح عالية . وأضرب عمال المحلة الكبرى وغيرهم . وفي الإسكندرية تألفت مظاهرة كبيرة اشترك فيها العمال والطلبة وسارت من محرم بك إلى وسط المدينة واصطدمت بها الشرطة ليفرقها فتجمعت من جديد، ومرت على فندق يقيم فيه بعض رجال البحرية الإنجليز ويرتفع عليه العلم البريطاني، فصعد من المتظاهرين من قام بنزعه وتمزيقه فأطلقت الشرطة الرصاص واشتبكت بالمتظاهرين، ثم انطلق الرصاص من كشك الشرطة الحربي بميدان سعد زغلول بعد أن نزعوا لافتة الكشك وأشعلوا فيه النار واحتدم الصدام . قتل ٢٨ من المتظاهرين و٢ من الجنود الإنجليز وجرح ٣٤٢ متظاهرا و ٤ من الجنود الإنجليز[1] . وكان ٤ من مارس هو يوم الشهداء كذكرى عام الشهداء في عام ٢٨٤م عندما أعمل الاحتلال الروماني القتل في المصريين وفي الإسكندرية خاصة . وقد أعلن مؤتمر الخريجين بالسودان الحداد العام هناك في اليوم ذاته كما وقع إضراب عام في كل من سوريا ولبنان وشرقي الأردن .

أقبل صدقي على المفاوضة لتصفية مسألتي الجلاء والوحدة، ولكن الصوت الصاخب للجماهير في الشوارع الذي ظنه مصطفى أمين سيفيد المفاوض المصري، قد أزعج الطرفين المتفاوضين معا، وبدأ الموج غلابا تنوء به دفة المفاوضات، واستعمل صدقي كل دهائه لينقذ حكومته من عصف الرياح، وتطلب ذلك منه عملا في مجالات ثلاثة : مع الإنجليز ومع الوفد ومع القوى السياسية الجديدة ممثلة في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة .

أولا: أراد الإنجليز أن يلقنوا صدقي درسا عن سماحه بالمظاهرات واستعماله هذه

---

(١) «٢١ فبراير» ــ عبد المنعم الغزالي ص ٢٥ . وكان قد صدر بيان رسمي عن المظاهرات ومنعت الحكومة النشر عن الحادث ما عدا هذا البيان، وورد في البيان أن ١٥ قتلوا و٢٩٩ جرحوا (المصري ٥ من مارس عام ١٩٤٦) . ويلاحظ شدة توتر الحكومة وجهات الأمن خلال هذا اليوم، إذ كانت التعليمات لدى الشرطة منع سير الجنازات الصامتة، فأوقفت الشرطة سير جنازة حقيقية لتتثبت من أنها ليست جنازة سياسية .

اللعبة الخطرة معهم، وكان اقتحام السيارات المسلحة جموع المتظاهرين في ٢١ من فبراير جزءا من هذا الدرس الذي قصدوا به استفزاز المتظاهرين وإشاعة الاضطراب بينهم، إذ بدأت المظاهرات هادئة منظمة تلهب الوجدان بما تدل عليه من وحدة وتقضي على حجة الحكومة مستقبلا في منع التظاهر بدعوى إخلاله بالأمن أو تهديده الأرواح والأموال. وقصد التدخل البريطاني إفساد هذا المعنى لا إيجادا لمسوّغ يمكن الحكومة من منع المظاهرات فحسب ولا تنبيها للدوائر الرجعية إلى خطورة التظاهر في هذا الظرف، ولكن توريطا لصدقي وتحميلا له مسئولية ما ينجم من حوادث جزاء له على اتباعه معهم هذا الأسلوب.

وفور وقوع الحوادث، قدم الإنجليز احتجاجا للحكومة طلبوا إليها فيه منع المظاهرات والمحافظة على الأمن ومعاقبة المسئولين عن الحوادث، مع الاحتجاج على ما حدث من اعتداء على الأموال، وأسلموا الاحتجاج إلى الملك متجاهلين صدقي رئيس الوزراء[1]. وأراد صدقي أن يبتلع الضربة في سكون، إذ كانت الجماهير قد استفزها عدم احتجاج صدقي على التحرش الذي بدأه الإنجليز فلم يكن سهلا عليه أمامها أن يقبل احتجاج المعتدين، فتكتم خبر الاحتجاج وخبر قبوله إياه حتى لا يزيد أمره بين الناس سوءا. ولكن وزير الدومنيون ألقى بيانا في مجلس اللوردات البريطاني عن الحوادث، وأعلن خبر الاحتجاج وأن صدقي قد قبله. ثم طيرت رويتر البيان إلى الصحف المصرية زيادة في توريطه وإحراج مركزه. وكان مما قاله الوزير البريطاني: إن صدقي رفع الحظر عن المظاهرات وإن بريطانيا لفتت أنظار حكومة مصر كثيرا إلى ما ينجم عن عبارات التحريض على العنف التي تنشرها الصحف المصرية، وإنها لا تستطيع أن تخلى حكومة مصر «من المسئولية عن الاعتداءات التي كانت تستطيع أن تتوقعها وتمنعها لو أنها أخذت بالخبرة واتعظت بالحوادث المماثلة..». ثم اتهم الحكومة «بعجزها عن القيام في الوقت المناسب بعمل فعال للمحافظة على النظام..». وذكر أن هذا يهدد علاقات الثقة بين الحكومتين. وكان هذا يعني التلويح برفض التفاوض مادام أن صدقي لم يستطع إقرار النظام، ورفض التفاوض يعني استقالة الوزارة

(١) صحيفة الأهرام ٢٤ من فبراير عام ١٩٤٦. وأبدت هذه الصحيفة - انتصارا لصدقي - دهشتها من هذا الإجراء غير الدستوري، إذ يتجاهل رئيس الوزراء المسئول رسميا عن سياسة الدولة.

إذ تفقد مسوّغ وجودها. وشنت الصحف البريطانية حملة عنيفة على صدقي، فوصفت المانشستر جارديان سياسته بأنها «أصبحت تمتاز إلى حد يفوق المعتاد بروح الخداع وعدم الإخلاص. . يجب أن تعلم الحكومة المصرية أنها هي ونظام الحكم الذي تقوم على أساسه (تقصد النظام برمته) سيتعرضان وحدهما للأضرار التي ستنجم عن السماح بأن تصبح الحكومة أداة إيجابية للعنف الذي تلجأ إليه الجماهير. . ». وهددت بأن المفاوضات لن تكون سهلة وبأنه لو خرج البريطانيون «يحف بهم الخزى والعار» فلن تسوي مشكلات مصر الاقتصادية التي وصفتها بأنها مشكلات تدعو إلى اليأس. وتوالى الهجوم في كثير من الصحف الأخرى[1].

استفز صدقي أن يتهم بالضعف من الإنجليز وهو من يستمد جزءا مهما من سمعته السياسية من قسوته وقدرته على البطش بالجماهير، ودافع عن نفسه في مجلس النواب ضد «هذه المزاعم الظالمة» التي أبداها الوزير البريطاني قائلا: «إن منصفا لا يستطيع مهاجمة حكومته على تقاعسها في حفظ النظام». ثم أشار في تحفظ إلى تحرش الإنجليز بالمظاهرات قائلا: إن بعض الاعتداءات لايدل على تقصير الحكومة. ثم دافع عن كبريائه الجريح بقوله: «إنه ليس مسئولا إلا أمام البرلمان والأمة المصرية». فلما سئل عما إذا كان قبل الاحتجاج تخلص من الجواب قائلا: إنه نفذ المطالب الواردة بالاحتجاج البريطاني من تلقاء نفسه لا استجابة له. وقد أقلع صدقي عن هذه التجربة الخطيرة وأصدر بيانا بمنع المظاهرات والاجتماعات وبدأ يعمل على تفتيت القوى الشعبية التي ظهرت في الأحداث الأخيرة.

ثانيا: لم يكن لدى صدقي ولا لدى الوفد أوهام عن إمكان التقارب بينهما، وتعيين صدقي رئيسا للوزارة يعد في ذاته عملا معاديا للوفد يستفز فيه روح المقاومة. على أنه كان على صدقي أن يواجه مع الوفد مشكلتين: أولاهما، وزنه الشعبي الكبير وقدرته على تعبئة الجماهير ضد الحكومة، وثانيهما، موقف الإنجليز الذين كانوا يرون في اشتراك الوفد في المفاوضة ضمانة لجديتها ولإمكان تنفيذ أي

---

(١) هناك خلاصة وافية لأقوال هذه الصحف بالأهرام من ٢٨ من فبراير إلى الأول من مارس عام ١٩٤٦ .

معاهدة يصل إليها الاتفاق، إذ يُعَدّ توقيع الوفد عليها كفيلا بإعطائها قيمتها العملية كوثيقة قابلة للتنفيذ. وكان الوفد يدرك ذلك ويمس هذا الوتر في الكثير من بياناته السياسية مشيرا صراحة إلى أن الأمة (وهو على رأسها) لا ترتبط بنتيجة مفاوضات تسعى إليها حكومة مفرطة أو مقصرة (أي حكومة غير وفدية).

بدأ صدقي مناورته مع الوفد فطلب إليه الاشتراك في وفد المفاوضة الذي أعلن عن إزماع تأليفه فورا، وأرسل إلى الوفديين على الشمسي الوفدي السابق وأحد الساسة المستقلين ذوي العلاقات الطيبة بهم ليبلغهم أن المفاوضات ستبدأ بإعلان من مصر بأنها ستدخلها حرة من كل قيد وأن وفد المفاوضة سيمثل فيه كل حزب بعضو واحد إلا الوفد فإنه يمثل بعضوين وتكون الرئاسة لصدقي وأن الانتخابات لن تجرى لتغيير مجلس النواب إلا بعد انتهاء المفاوضات، فإذا فشلت استقال صدقي[1]. وكان الهدف من تقديم هذا العرض أن يقتنع الإنجليز بأن صدقي يخفض جناحه للوفد إلى أقصى مدى إذ يميزه عن غيره من الأحزاب بعضوين ويعده بانتخابات تجرى بعد نجاح المفاوضة أو بالاستقالة إذا فشلت، فاذا رفض الوفد هذا العرض ظهر بمظهر الإعنات والرغبة في تصعيب الأمور أمام صدقي وأمام الإنجليز أيضا، واقتنع الإنجليز بأنهم لن يصلوا مع الوفد إلى اتفاق عنتا منه وتطرفا. كما كان الهدف محاولة إقناع الجماهير أن رفض الوفد لا يصدر عن كونه أكثر وطنية وإنما عن كونه طالب حكم ورئاسة.

ورد الوفدعلى بيان صدقي ببيان نشره في ٧ من مارس أوضح فيه أن رأيه الأساسي هو تشكيل وفد للمفاوضة مع إجراء الانتخابات. ولوح للإنجليز بما كان عام ١٩٣٦ من نجاح هذا الأسلوب في إتمام الاتفاق، ثم ذكر أنه يتنازل عن تغيير مجلس النواب الآن ويقصر طلباته على أن يصدر تصريح مصري بدخول المفاوضات بغير التقيد بما ورد بمذكرة ٢٠ من ديسمبر والرد البريطاني عليها، وأن تكون له في وفد المفاوضة أغلبية الأصوات والرئاسة، وأن ينص في المذكرة التي ترفع للسراي لاستصدار قرار تشكيل جبهة المفاوضة على أن يحل مجلس النواب بعد انتهاء المفاوضات، وأن تجرى الانتخابات وقتها حكومة محايدة، واستطاع

---

(١) صحيفة الأهرام ٧ من مارس عام ١٩٤٦ (من بيان للوفد نشر في اليوم ذاته.

الوفد بهذا الموقف أن يفسد مناورة صدقي إذ وافق على إرجاء الانتخابات. وفي اليوم التالي لصدور هذا البيان شكل صدقي وفد المفاوضة من أحزاب السعديين والأحرار والكتلة ومن بعض الساسة المستقلين، وعَدَّ بيان الوفد رفضا للتعاون معه. وأراد التعريض بالوفد في خطاب التشكيل بقوله: إن من قبلوا التعاون معه «خلت نفوسهم من كل أثرة وامتلأت بروح الإيثار..».

ثم توسع في سياسة القمع ضد الوفد على ما أشار صبري أبو علم زعيم المعارضة الوفدية بمجلس الشيوخ في ٩ من مارس من مصادرة الحكومة لصحف الوفد ومحاصرة الجنود لدورها. وازداد تبادل الهجوم بين الطرفين وأصدر وزير الداخلية (صدقي) بيانا هدد فيه بأن الحكومة تَعُدّ كل تظاهر أو تحرك من أعمال الشغب التي ستقمعها بكل شدة. فرد الوفد في ١٤ من مارس بأن صدقي لم يكن جادا في جمع الكلمة، وأن مناورته قد كشفت، وأنه يمهد للمفاوضة بخنق الحريات وكم الأفواه وفرض الرقابة على الصحف ومصادرتها. ثم مس الوتر التقليدي لدى الإنجليز بإعلانه أن البلاد لا تستطيع الاطمئنان إلى نتيجة هذه المفاوضات. فأصدر صدقي في ٢ من إبريل بيانا هدد فيه الوفد بعنف، واتهمه بأنه يضع العراقيل أمام المفاوضات وأنه يدفع الطلبة والعمال إلى الإضراب والتظاهر.

على أن الإنجليز مع حرصهم الشديد على أن يمثل الوفد في المفاوضات لم يستطيعوا إزاء هذا الوضع شيئا، مع الاعتبار بكراهية الملك للوفد وحساسية ذكرى ٤ من فبراير وبما اتخذه الوفد من مسلك متطرف بعد إقالته. وقد صرح اللورد كيلرن قبل سفره من مصر بأن الاضطرابات والمصاعب القائمة ومشكلة الوصول إلى تسوية إلى آراء الحكومتين «خلق كل هذا موقفا يتطلب أرفع ألوان الكياسة[1]». وأبدت التيمز أسفها لعدم اشتراك الوفد في المفاوضة ولمسلكه المتطرف. ثم أشارت إلى أن تخلفه قد يتطلب الحصول من المفاوض المصري على ضمانات خاصة. وتشكك غيرها من الصحف البريطانية فيما إذا كانت هيئة

(١) صحيفة المصري ١٠ من مارس عام ١٩٤٦.

المفاوضة التي شكلها صدقي ستستطيع أن «تمثل مصر في المراحل الاخيرة عند توقيع أي تعديل يتم الاتفاق عليه»[1].

ثالثا: بعد أن تولى صدقي الوزارة زار مركز الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين، ورأى أن اعتماده عليها هو خير ما يفتت الوحدة التي ظهرت بين الشباب في مظاهرات هذه الفترة، ورأى أن يستغل موقفها التقليدي المعادي للوفد وللتنظيمات الشيوعية والشباب التقدمي. وقد بادر الإخوان بتأييد صدقي عند مجيئه للحكم وروجوا لما قاله في البدايةعن عزمه على خدمة بلاده وعدم استعمال العنف، وعلق زعيم الإخوان بالجامعة على وعود إسماعيل صدقي بآية من القرآن الكريم ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولاً نَّبِيًّا﴾ (مريم: ٥٤)، وفي مواجهة اللجنة التنفيذية العامة للطلبة شكل الإخوان لجنة الطلبة التنفيذية العليا تفتيتا لحركة الشباب، فلما أنشئت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وقادت مظاهرات يوم الجلاء في ٢١ من فبراير، بادر الإخوان إلى تشكيل «اللجنة القومية»، شكلت في اجتماع بمركز الإخوان منهم ومن مصر الفتاة وحزب الفلاح الاشتراكي وجبهة مصر التي كان علي ماهر أنشأها منذ عام ١٩٤٥ وبعض شباب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني. وقابلت اللجنة صدقي في الأول من مارس فأظهر عطفا عليها (واتفق على أن يكون محمد حسن العشماوي وزير المعارف هو ممثل الحكومة في اللجنة)[2]. ثم أعلنت بيانا بشأن الموافقة على عد ٤ من مارس يوم الحداد العام، وأفسحت الحكومة للجنة المجال في الصحف لنشر بياناتها في الوقت ذاته الذي كانت فيه تمنع نشر بيانات وأخبار اللجنة الوطنية[3].

على أنه مما يلاحظ أن جماعة الإخوان كان مسلكها يطرد على رفض الاشتراك مع غيرها من الهيئات والتنظيمات في شمل واحد وعلى الحرص على العمل المنفرد، وقد ساهمت في تشكيل اللجنة القومية لتحطم بها اللجنة الوطنية التي جمعت حولها الكثير من عناصر الشباب في الأحزاب المختلفة، وجذبت إليها في اللجنة القومية مصر حزب الفتاة الذي باعد بينه وبين اللجنة الوطنية نظرة التنظيمات

---

(١) تعليقات الصحف البريطانية.. صحيفة الأهرام ١٧ - ١٩ من إبريل عام ١٩٤٦.

(٢) صحيفة الأهرام ٢ من مارس عام ١٩٤٦.

(٢) تطور الحركة الوطنية المصرية. شهدي عطية الشافعي ص ١٠٤.

الماركسية له بوصفه حزبا فاشيا وجهت إليه أعنف الهجوم وتبادلت معه الاتهامات، كما انجذب إلى هذه اللجنة بعض شباب الحزب الوطني وغيره بجامع العداء للوفد أو للتنظيمات الشيوعية.

ولكن جماعة الإخوان كانت أول من خرج على هذه اللجنة وحرصت على إصدار البيانات المستقلة، ثم أذاعت في ٤ من مارس بيانا بأن اللجنة القومية التي دعت إليها في ٢٨ من فبراير كانت لإظهار شعور الأمة في حداد ٤ من مارس وانتهت مهمتها بانتهاء هذا اليوم وأن ليس للإخوان علاقة بها ولا بغيرها. فردت اللجنة القومية في اليوم التالي بأنها باقية ولن تنتهي مهمتها إلا بتحقيق المطالب الوطنية بالجلاء والوحدة، وأنها ستمضي في جهادها تحقيقا لهذه الغاية التي «تسمو على كل اعتبار شخصي أو حزبي» مرحبة بانضمام أي هيئة إليها. ثم وجهت إلى صدقي عدة أسئلة تتعلق بالمفاوضة وهل ستكون حرة أم مقيدة، وحذرت من مماطلة الإنجليز وتسويفهم الذي يقصدون به تفويت فرصة عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وطالبت بإطلاق الحريات العامة[1]. ويلاحظ في هذا البيان نبرة من المواجهة الصريحة لحكومة صدقي تتسق مع الموقف الوطني العام وقتها، ولعل اتجاه اللجنة إلى هذه المواجهة هو ما أدى بجماعة الإخوان إلى إعلان استقلالها عنها لعدم تورط الجماعة في هذا الموقف المناوئ للحكومة. وفي ٢١ من مارس أصدر مكتب الإرشاد العام للإخوان بيانا ذكر فيه أنه مع حرصه على وحدة الأمة «يعتذر عن عدم الاشتراك مع أي هيئة أو حزب أو جماعة في تشكيلات أو لجان لا تحمل طابع الوحدة الكاملة الحقيقية لجميع الهيئات التي تمثل الشعب..»[2].

والحاصل أنه لم يكتب للجنة القومية الاستمرار مدة طويلة، وكان خروج جماعة الإخوان منها موهنا لقوتها، كما كانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة تتمتع في أوساط العمال والشباب بخاصة بتأييد كبير يدعمه تكوينها من الشباب الوفدي وشباب التنظيمات الماركسية الجديدة وغيرهم من التقدميين، ويدعمه أيضا نجاحها في إعداد وقيادة حركة الإضربات والمظاهرات التي حدثت وقتها. وكان اتصال اللجنة القومية بالحكومة وبصدقي مفقدا الثقة بها وبنواياها.

* * *

---

(١) صحيفة الأهرام ١٤، ١٥ من مارس عام ١٩٤٦.

(٢) صحيفة الأهرام ٢١ من مارس عام ١٩٤٦.

وإذا كان ظهور اللجنة القومية وموقف الإخوان قد حد من قوة اللجنة الوطنية، فإن ظهور ضعف اللجنة الوطنية للعمال والطلبة لم يأت من وجود اللجنة القومية، بقدر ما أتى مما عانته هي من ضعف داخلي يتعلق بتنظيمها ذاته[1]. وإن اللجنة الوطنية التي كتبت عنها المانشستر جارديان تقول: «إن النظام الذي تجلى في هيئة العمال والطلبة كان أوفى نظام رأته مصر منذ قيام الحركة الوطنية عام ١٩١٩» هي ذاتها التي كتبت عنها الفجر الجديد مقالا يمثل آراء بعض أعضاء اللجنة الوطنية فيها وملخصه أن الحركة الوطنية في مرحلتها الأخيرة امتازت بالتلقائية وبالتحرك بغير توجيه منظم، وأن مظاهرات ٢١ من فبراير و ٤ من مارس لم تكن من تنظيم هيئة ولا خضعت لترتيب دقيق موجه، إنما كان انبعاثات أقوى من مجهودات التنظيم التي بذلت. «ولا ننسى أن المنظمات التي اشتركت في توجيه هذه الإضرابات كان بعضها شعبيا وبعضها فاشيا في الوقت نفسه» وأن ما امتازت به هذه الفترة هو تبرم الجماهير بالقيادات الحزبية الحالية وانجرافها بعيدا عنها، فاشترك الوفدي مع الكتلي مع الدستوري والمستقل في اللجان المنبعثة على عجل هنا وهناك. وفرض هذا على العناصر الواعية أن تنظم التلقائية فأوجدت اللجنة الوطنية «والدافع الأكبر في تكوينها دافع تلقائي» وبعد فتور الحماسة قوى النقد للجنة إذ وجدت عدة فرص لتتولى القيادة فلم تفعل، ولم يعرف الرأي العام موقفها من عدة مشكلات أثيرت فيها. ومنها مشكلة السودان والقبض على الزعماء العماليين بغير احتجاج أو عمل مضاد منها، ومنها موقف اللجنة من مشكلات العمال والأجور والبطالة مما أضعف صلتها به، ولهذا «لانخال الجماهير العمالية تتبادل الثقة مع اللجنة»، وأن فشل اللجنة في الأعمال التنظيمية لا يرجع إلى ضعف الأشخاص بقدر ما يرجع إلى طبيعة تكوينها من هيئات لكل منها تاريخها وتجاربها وطريقة تنظيمها وصلاتها، وطالبت الصحيفة في النهاية بأن تنصرف اللجنة إلى التوجيه العام وأن تصبح مرتكزة على الهيئات التي تمثلها والتي يستند كل منها إلى جماهيره، لا على ممثلين لهذه الهيئات معزولين عن الجماهير وأن تتنبه الهيئات المشتركة فيها إلى تكملة تنظيمها وبخاصة الهيئات العمالية ذات الشخصية الاستقلالية (يقصد التنظيمات الماركسية).

ويذكر شهدي عطية الشافعي أن اللجنة لم تعمر إلا بضعة شهور، بسبب ما

---

(١) تطور الحركة الوطنية المصرية. شهدي عطية الشافعي ص ١٠٨ ـ ١٠٩. وكان المرحوم شهدي من قيادات الحركة الشيوعية.

وقعت فيه من أخطاء تدل على عدم النضج الكافي، إذ تقصر نشاطها على المدن دون الريف ولم تحسن تنظيم صفوفها بخلق لجان ذات جذور بين الجماهير فاستمرت هذه اللجنة وليس لها لجان في المصانع والأحياء والمعاهد. وأشار إلى ما يعيب التنظيمات الجديدة من انقسام كان من أهم مصادر الضعف في نشاطها. وذكر لاكير أن اللجنة استمرت أسابيع قليلة[1].

والحاصل أن اللجنة الوطنية كانت نتاج التيارات الجديدة، سواء تمثلت في عناصر جديدة تجمعت في قواعد الأحزاب القائمة، وبخاصة الوفد، أو انفردت بتكوين تنظيماتها السياسية مثل التنظيمات الماركسية. وكانت فيما تبعثه من فكر جديد ومنهج جديد داخل الحياة السياسية المصرية تمثل حركة شباب الاربعينيات والجيل السياسي الناشئ الذي كان بحكم جدته أكثر استجابة لأوضاع ما بعد الحرب، وأسرع في فهم الحركة الوطنية في هذه المرحلة، وأمضى عزما في الاندفاع ضد ما يعرقل تحقيق الأهداف الوطنية من مؤسسات وأفكار قائمة. على أنها اتسمت بكل ما للجديد من قوة وضعف.

والحاصل أيضا أن التوهج الشعبي الذي ظهر في بداية عام ١٩٤٦ كان أضخم من أي تنظيم قائم، بمعنى أنه يصعب نسبته إلى تنظيم معين بغير اعتساف. والأقرب إلى الدقة أن التنظيمات التي قامت والتيارات السياسية التي ظهرت داخل الأحزاب القائمة كانت بما بذلت من نشاط سياسي وفكري وثقافي روافد تغذي المجرى الشعبي العام الذي لم يستطع أن يسيطر عليه فرد أو تنظيم ما سيطرة كاملة، فلما تصاعد المد ظهرت اللجنة الوطنية صيغة تنظيمية سريعة توجه هذا المد. ولولا الحرص على عدم التعجل في إصدار الأحكام العامة لأمكن القول بأن إحدى سمات الحياة السياسية المصرية خلال هذا القرن هي ضخامة حركة الشعب عند اشتعالها وعلوها عن أن تلحق بهامتها التنظيمات السياسية برغم الأثر الفعال لهذه التنظيمات في الاشتعال الحاصل. وقد كان ٩ من مارس عام ١٩١٩ من الأمثلة المهمة على ذلك. وليس هذا ميزة ولاعيبا، ولكنه مشكلة عانت منها الحركة السياسية المصرية كثيرا. وتتركز المشكلة في ضمان الاستمرار الذي لا يكفله لأي حركة سياسية إلا خلق الكيانات والمؤسسات القادرة على دفع هذه الحركة إلى

---

(١) لاكير ـ المرجع السابق ص ٥٥.

أهدافها بغير توقف. وقد شبت ثورة عام ١٩١٩ في البداية بغير تنظيم مهيمن وفاجأت قادحي شررها أنفسهم وتكون التنظيم الذي قادها بعد أن شبت.

على أن مما يفرق بين الحركة الشعبية عام ١٩١٩ وبينها عام ١٩٤٦، أن كان وراء ثورة عام ١٩١٩ هدف وطني مجمع عليه وكفاح قام به الحزب الوطني منذ بداية القرن وجماعات سرية تكونت خلال الحرب، أما حركة عام ١٩٤٦ فقد كانت فيما كشفته من صراع اجتماعي ضد الطبقات والفئات المصرية المتعاونة مع الاستعمار تمثل فكرا ووعيا محدثين، وهدفا أكثر وضوحا من أن يجتمع الكل عليه، وأحزابا قائمة يدافع كل منها عن وجوده الذاتي. كما تكونت طلائع الحركة من عناصر شابة وإن امتازت بوعي واضح في السياسة والفكر الاجتماعي، فقد كان ينقصها الخبرة العملية وهيبة الزعامة بين الجماهير. وبرغم مادعت إليه من ارتباط بالجماهير كانت أقرب إلى المنابر السياسية منها إلى التنظيمات ذات الصلات المحكمة بالشعب، واشتبه عليها دور المثقف الداعية بدور السياسي الحزبي. وإذا كان يمكن للمثقف أن يجرد دعوته من ملابسات الواقع ويتحرى الأكثر نقاء في الدعوة الفكرية لا الأكثر إقناعا للجماهير الواسعة ولا الأفعل في تحريكها، فإن على السياسي الحزبي ألا يلجأ لهذا التجريد عن الواقع الحالي بملابساته كافة، وأن يرعى المستوى العام للجماهير سياسيا وثقافيا وألا تضعف صلاته بها أيا كانت الأسباب، أي ما يعبر عنه في الفكر السياسي الماركسي بالبدء من حيث تقف الجماهير.

وقد تكونت التنظيمات الماركسية في هذه الفترة، واستطاعت أن تضع صيغة سياسية أقرب إلى الصحة من غيرها، من حيث تحديد أهداف المجتمع ووسيلة تحقيقها مستخدمة في ذلك الفهم العلمي للاستعمار والتقسيم الطبقي للمجتمع، ولكن تحديد الصيغ السياسية العامة أكثر سهولة من النجاح في ممارستها عملا ومن تقييم تفصيلات الحياة السياسية في ضوئها.

وقد كان العمل السياسي الموحد من أهم أسباب فاعليته، ولكن التنظيمات الماركسية عرفت تعددا حد كثيرا من فاعليتها، إذ بلغ عددها أحيانا نحو عشرين تنظيما ومجموعة (منها تنظيمان أو ثلاثة هما الأساس)، ولم يمكن توحيدها خلال هذه المرحلة. وكانت الخلافات لاتمس الأساس العام لمنهجها السياسي، وإنما تتعلق بتفصيلاته وبالمشاحنات الفردية بين موجهيها. ثم كان وجود أجانب أو متمصرين

على رأس أهم هذه التنظيمات مما عاق انتشارها، ولم يكن سهلا على شعب يكافح الاحتلال الأجنبي وتتسم مشاعره بالتقدير المتعاظم لكيانه الوطني وتاريخه وتراثه ويستمد من ذلك بعضا من مناعته ضد الاستعمار، ويتصل سعيه منذ عام ١٩١٩ خاصة إلى تمصير مصر كلها، دولة وسياسة ومؤسسات وفكرا وخبرة فنية، لم يكن سهلا عليه قبول قيادة أجانب له أو النظر إليهم بغير حذر. وكان عدم تدارك الحركة الماركسية لهذا الامر سريعا مما أضر بها، وهو أيضا دليل على ضعف حسها السياسي بالنسبة لمشاعر الجماهير.

وبرغم أن الصيغة السياسية التي طرحتها هذه التنظيمات للكفاح الوطني قد ازداد نفوذها وانتشارها بين الجماهير وأكسبت الحياة السياسية وعيا أكثر نضوجا، وبرغم أن دعوة التنظيمات الماركسية كانت تؤكد على وجود تطويع الفكر الماركسي للواقع المصري، فقد اتسم نشاطها السياسي بفقدان عنصر التلاؤم مع هذا الواقع بالنسبة للكثير من القضاياوبالنظر للأحزاب السياسية القائمة.

في ١٦من ديسمبر عام ١٩٤٥ نشرت «الفجر الجديد» مقالا لسلامة موسى عن أن حكومة النقراشي حكومة فاشية لمصادرتها الحريات. ورد عليه أحد كتاب المجلة في ٢٣ من يناير عام ١٩٤٦ ينتقد هذا الاتجاه المتطرف بحسبان أن الفاشية تلغي الدستور كله وتقضي على كل تنظيم عمالي مستقل الأمر غير المتحقق في الحكومة القائمة برغم رجعيتها. ولكن الخط العام للمجلة كان اتهام مصر الفتاة بالفاشية وشن أكبر الحملات عليه، صدورا عن الدفاع عن الديموقراطية وعن أن الحزب معاد لهذا الهدف وأنه حزب رجعي مضلل. ويعني هذا المنطق أن حزب مصر الفتاة أوغل في الرجعية والمعاداة للثورة من حكومة النقراشي والسراي، بما يُعَدّ عجزا في فهم الواقع بالنظر إلى روح التمرد التي كان يتسم بها ومعاناته ما كانت تعانيه العناصر الوطنية عامة من اعتقال ومصادرة للصحف.

وكان الوفد برغم العداء التقليدي خلال الثلاثينيات بينه وبين هذا الحزب، قد تحالف معه بعد خروجه من الحكم عام ١٩٤٤ وأيد مرشحي الحزب في الانتخابات التي أجرتها حكومة السعديين. وقد نشرت الوفد المصري رسالة من أحمد حسين زعيم مصر الفتاة موجهة إلى السراي في سبتمبر عام ١٩٤٥ طالب فيها بالتخلص

من الاستعمار وإجراء إصلاح اجتماعي عميق وإلغاء الأحكام العرفية وإعادة الانتخابات لمجلس النواب في ظل حكومة محايدة . كما طالب بأن تسلك الحكومة مسلك المبادرة في مسألتي الجلاء والوحدة بأن تنذر الإنجليز بالجلاء ويقرر البرلمان أن ملك مصر ملك لمصر والسودان وأن للسوداني ما للمصري من حقوق . فإن اعترضت بريطانيا على هذه الإجراءات العملية بعد اتخاذها فعلا عرض الأمر على المجالس الدولية .

وقد هاجمت الفجر الجديد في ١٦ من سبتمبر هذه الرسالة بعنف شديد، ووصفت المطالب الديموقراطية الواردة بها بأنها مجرد مجاراة لسياسة الوفد أملاها التحالف القائم بين الحزبين ، وسفهت الاقتراح الخاص بالجلاء والوحدة بوصفه ارتجالا ، «ومعناه إحداث قلقلة فوضوية في البلاد والهجوم على الإنجليز في فوضى تامة وارتجال مطلق ، معناه تقديم المصريين لقمة سائغة لأفواه المدافع الإنجليزية» . وذكرت أنه اقتراح لن يفيد إلا الإنجليز ، كما هاجمت الاقتراح لافتقاده الإيمان الكامل في قدرة مجلس الأمن على إنصاف مصر ، وردت الأمر جميعه إلى أن حزب مصر الفتاة حزب فاشي .

والواضح أن الاقتراح الذي أوردته الرسالة كان اقتراحا عمليا من شأنه أن يفجر الموقف ضد الإنجليز ويعبئ الجماهير ويضع حكومة النقراشي في مأزق الاختيار بين القطيعة الكاملة مع الإنجليز وبين القطيعة الكاملة مع الشعب بغير توسط ، وهو المسلك الذي طالبت الحركة الشعبية باتخاذه عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ واتبعته الحكومة وقتها بإلغائها معاهدة عام ١٩٣٦ وترتب عليه ما ترتب من نتائج سياسية حاسمة ، ثم إن الهجوم على مصر الفتاة في بعض ما تمتدح به سياسة الوفد ومواقفه كان اعتسافا في الحكم وصدورا في تقييم المواقف الموضوعية عن النظرة الذاتية وعن الاستنباط المجرد البعيد عن الواقع ، وقد انتقدت الفجر الجديد الوفد في أن يأذن لإحدى صحفه بنشر هذه الرسالة وذكرت أن هذا المسلك من الوفد يعكس الطابع المزدوج المتردد للبرجوازية المصرية التي تتحالف مع العناصر الرجعية .

وبالنسبة للوفد فإنه بالرغم من اتخاذ خط التحالف معه تحقيقا للحرية والجلاء ، فقد انتقدت الفجر الجديد مثلا مسلك الوفد عندما رد على العرض الذي قدمه إليه

صدقي عن الاشتراك في وفد المفاوضة، رد على العرض بتنازله عن مطلب إجراء الانتخابات حالا، وأسمت الفجر الجديد هذا الموقف ترددا في سياسة الوفد برغم وضوح أنه كان مجرد مناورة سياسية، وأن مما يؤكد هذا الفهم أن الوفد أذاع في بيانه الاتصالات السرية التي أجرتها معه حكومة صدقي، وكان في هذه الإذاعة معنى التداعي أمام الجماهير ومعنى انه لم يكن يساوم مع صدقي مساومة جدية.

والحاصل أن بعض التنظيمات الماركسية أوغل في التأكيد على فكرة الأساس الاقتصادي للاستعمار وعلى استهداف الحركة الوطنية للاستقلال الاقتصادي مع الجلاء العسكري، فرفعت شعارا لا يخلو من فجاجة «الجلاء الاقتصادي» بحسبان أن الجلاء الحق هو الجلاء الاقتصادي والعسكري معا وأن الاستقلال يصبح أضحوكة إن لم يكن استقلالا اقتصاديا. وقد انتقد سعيد خيال أحد الكتاب الماركسيين هذا الشعار في مجلة الفجر الجديد في ٧ من مايو عام ١٩٤٦ قائلا: إنه شعار لا معنى له وإن مركز الثقل في قضية مصر هو الجلاء عن وادي النيل جلاء غير مقيد ولا مشروط بحلف عسكري أو معاهدة اقتصادية أو ثقافية، وإن سبب استعمار مصر ليس مجرد استغلالها اقتصاديا وإنما حفظ مصالح الاستعمار عالميا، وأنه بإزالة السلطان السياسي والعسكري للاستعمار يسترد الوطن حريته في رسم سياسته الاقتصادية الرامية إلى تنمية الصناعة والتجارة ويصبح خاضعا للحكم الوطني الكفيل بإزالة علاقات التبعية، وبهذا يجب أن يكون هناك «مطلب واحد هو جلاء قوات الاحتلال عن وادي النيل بغير ثمن، وبهذا يكون مركز الثقل في موضعه، وبهذا يجب أن توجه ضربتنا الوطنية».

وإذا كانت الجدة تعني من بعض جوانبها عدم النضج، فقد كان ذلك قدر التنظيمات الماركسية في هذه الفترة، إذ كانت حديثة النشأة وداعية إلى موقف جديد وفكر جديد ومكونة من عناصر تنتمي إلى جيل جديد، وتفرض عليها الدعوة إلى الجديد المبالغة في تأكيده ضمانا للاقتحام والمبالغة في التميز الذاتي ضمانا لاسترعاء الانتباه، وكان يفرض عليها الإطار السياسي للدولة أن توجد في السر وأن تمارس عملها في السر بما يفضي إليه ذلك من تقوقع ونزعة منغلقة وأن تعمل في جو معبإ بالإحساس بالخطر: الخطر على الوجود المادي لها تجاه أجهزة الدولة، والخطر على

الدعوة ذاتها تجاه مجموعة الأفكار القديمة، وفرض ذلك عليها نوعا من العزلة بوصفها قيادات جماهيرية وصراعا بينها وبين أحزاب سياسية أخرى كان يمكن أن تلتقي معها لو انفتحت على الواقع وأحسنت فهم التيارات القائمة. والجديد مهما يعني من تغيير فهو مشروط بالإطار العام القائم وبالإطار الفكري السياسي العام في المجتمع، والابتداع حتى ولو كان عبقريا لابد أن يتصل بهذا المستوى العام ليتتبع أثره، لا من ناحية الفكر وتحديد الأهداف فقط ولا من ناحية التعبير عن المصلحة الاقتصادية للجماهير فحسب، ولكن أن يتم هذا الاتصال في السلوك السياسي وأسلوب العمل والنشاط مع إدراك العادات القومية والتراث التاريخي والقيم العامة، أي المعايشة الفكرية والوجدانية للجماهير.

ومن أهم ما يتعلق بالعمل السياسي الملموس التحديد السليم للعلاقات مع التنظيمات السياسية المختلفة، بحسبانها مراكز تجمع الجماهير ومنابر الاتصال بهم. وفي هذا المجال وجد الكثير من الخلافات وتبودلت الاتهامات بين التنظيمات المختلفة ـ أفعالا وردود أفعال ـ بما افتقد معه المنطق وبما أصبح معه نشاط كل منها في حدود موقفه الخاص مسوّغا ومعذورا، ولكن ذلك عمق المواقف الذاتية وتبعثرت به الإمكانات ولم تتجمع على الوجه الأمثل.

الفَصْل السَّادس

مفاوضات صدقي - بيفن

كانت سياسة بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية قائمة على النظر إلى الشرق الأوسط والدول العربية خاصة ككتلة واحدة مرتبطة بها، وجهدت في إيجاد الصيغ التي تتلاءم مع أهمية هذه المنطقة بالنسبة لها ومع خطورة المنافسة التي تتوقع أن تواجهها من الدول الكبرى الأخرى في المنطقة. وظهرت هذه السياسة البريطانية الجديدة في التصريح الذي أذاعه أنتوني إيدن وزير الخارجية في ٢٩ من مايو عام ١٩٤١ بعد قمع ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وورد به أن بريطانيا تؤيد «وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية»[١]. وأنها تؤيد قيام درجة من الوحدة بينها. كما ظهرت ذات السياسة خلال الحرب في إنشاء بريطانيا لمنصب الوزير المقيم لها في الشرق الأوسط للإشراف على سياسات دول المنطقة والتنسيق بينها لصالح بريطانيا، وفي إنشائها مركز تموين الشرق الأوسط لإيجاد هذا التنسيق لمصلحتها في مجال النشاط الاقتصادي.

وكان سعي بريطانيا للتقريب بين الدول العربية مقصودا به خطب ود الشعوب العربية الطامحة إلى تحقيق الوحدة بينها وتوجيه هذه الوحدة لمصلحة بريطانيا، مع مد النفوذ البريطاني عن طريق هذا التقارب إلى البلاد العربية غير الخاضعة لها كسوريا ولبنان، وأن تتمخض الوحدة عن حلف عربي يسهل على بريطانيا أن تتعامل مع أعضائه جملة ويخفف عنها جهود الاتصال بكل من هذه الدول على حدة ويشركها في نفقات التسلح.

فلما انتهت الحرب وتولى حزب العمال الحكم في بريطانيا، طرحت صيغة جديدة

---

(١)الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥. أحمد طربين ص ٢٣٤.

لربط الدول الصغيرة بالقوى العالمية، وهي صيغة اتفاقات الأمن الإقليمي التي تربط عسكريا الكثير من الدول الصغيرة المتجاورة مع أي من القوى الاستعمارية العالمية لتكون وحدة عسكرية. ونظر بيفن وزير الخارجية في حكومة العمال إلى منطقة الشرق الأوسط بوصفها كتلة واحدة، وذلك في ظروف سياسية كانت جديدة بالنسبة للإمبراطورية البريطانية، وتتمثل هذه الظروف الجديدة فيما يلي :

أولا: في ازدياد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، إذ أصبح الحرص عليها لا ينتج عن موقعها الجغرفي فقط ولكن أيضا عما تحتويه من ثروة بترولية ضخمة. ثم إن الموقع الجغرافي اكتسب أهمية جديدة فلم تعد المنطقة طريقا بين الشرق والغرب فقط ولكنها كذلك تتاخم الاتحاد السوفيتي طرف الصراع الدولي المنتظر مع القوى الغربية. والحاصل أنه لما بدأت المباحثات بين صدقي والسفير البريطاني قبل المفاوضة الرسمية، نبه السفير صدقي إلى الخط العام لوجهة النظر البريطانية، وهي «أن الحكومة البريطانية لا تفكر في اتفاق ثنائي يرمى إلى استخدام قواعد في الأراضي المصرية للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية أو لمواجهة اعتداء يقع على مصر فقط، بل هي تفكر في تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التي لها مصالح حيوية في الشرق الأوسط وبخاصة بلدانا». . وذكر أنه يعني الدول العربية بهذه الإشارة وأنه قد يكون ضروريا إيجاد الفرص لدول الشرق الأوسط الأخرى للانضمام إلى هذا الاتفاق الذي يرمي إلى المحافظة على السلامة[1].

وثانيا: نمو حركات التحرير بين شعوب المنطقة ضد الاستعمار وضد الحكومات الرجعية المحلية التي يعتمد عليها الاستعمار، وكان يستدعي لدى بريطانيا إيجاد صيغة سياسية لربط هذه الدول بها تكون أكثر مرونة وأكثر خفاء من الاحتلال السافر واتفاقيات الدفاع المشترك الثنائية وتفضي إلى تكتل الحكومات الرجعية ليشتد به أزر كل منها.

وثالثا: خروج بريطانيا من الحرب العالمية بأعباء اقتصادية باهظة تقتضي منها تخفيف الأعباء المالية الملقاة على عاتقها بسبب وجود قواتها العسكرية في مناطق كثيرة من العالم. ورأت أن وسيلتها إلى ذلك هي إشراك الدول المحتلة معها في نفقات

(١)مذكراتي. إسماعيل صدقي. ص ٦٣.

القواعد العسكرية مع إعادة توزيع هذه القواعد على نطاق مناطق الأمن الاقليمي بطريقة أحفظ لمصالحها وأقل إنفاقا. وقد صرح بيفن بمناسبة المفاوضات المصرية بأنه يأمل في أن يكون من شأن تسوية المسألة المصرية «تغيير حالة الشرق الأوسط بحيث لا تكون هذه المنطقة مصدرا لاستنزاف قوة بريطانيا من الرجال»[١].

وكان لبريطانيا إزاء القضية المصرية جملة حلول، يرتبط تحقق أي منها بتطور الظروف العالمية والظروف الداخلية في مصر. فالحركة الوطنية بمصر عميقة عريضة تنبئ بالخطر، وبريطانيا بحكم الموقف الإستراتيجي الجديد والتطورات الفنية العسكرية يمكنها نقل قواتها من مصر تخفيفا لنفقاتها مادامت تضمن بقاء قاعدة لها تكون نواة للعودة عند الضرورة، كما ترى أنه يمكن نقل هذه القوات إلى فلسطين والأردن مع إنشاء ثكنات لها في غزة وإصلاح ميناء حيفا ليحل لديها محل ميناء الإسكندرية. ولكن هذا الحل كان يرتبط بتطور المسألة الفلسطينية، إذ صار الانتداب البريطاني فيها غير مستقر، وإذ انتقل مركز الصهيونية بعد الحرب من الاعتماد على لندن إلى الاعتماد على القوة العالمية الجديدة في واشنطن ونيويورك، ووقفت الولايات المتحدة وراء الصهيونية تدعمها وترى أن تبني من خلالها جسرا لها في الشرق الأوسط، وبهذا خرجت الحركة الصهيونية في فلسطين عن سيطرة الإنجليز. وكان من الحلول المكملة أو البديلة أن تعسكر القوات الإنجليزية في كينيا أو في قبرص وبرقة معتمدة على قوة سلاح الطيران في الوصول حالة الضرورة إلى قناة السويس في أسرع وقت. ولكن كانت فلسطين هي البديل الأول للسويس لقربها الواضح لمنطقة القناة[٢]، وكانت أوضاع فلسطين مضطربة تكاد تخرج عن سيطرة الإنجليز، ثم كانت الصعوبة على كل الأحوال هي في كيفية تسويغ مبدإ التحالف للرأي العام المصري وضمان تنفيذ الاتفاقية التي يمكن الوصول إليها مع الحكومة المصرية في ظروف الرفض الشعبي الصريح لمبدإ التحالف.

* * *

أعلن صدقي تشكيل وفد المفاوضة المصري في ٧ من مارس، واختار فيه بعض أقطاب حزبي السعديين والأحرار ورئيس حزب الكتلة ونخبة من كبار الساسة ورؤساء الوزارات السابقة، ثم انتظر أن يشكل الجانب البريطاني وفدا

---

(١) صحيفة الأهرام ١٢ من إبريل عام ١٩٤٦.

(٢) Elizabeth Monroe_Mr. Bevin's Arab Policy St. Antony's Papers II, p. 16.

يكون على ذات المستوى، ولكن الإنجليز تلكئوا وأبدى صدقي للسفير البريطاني قلقه من تراخيهم الملموس، وركز كل ضغطه في أن تعدل بريطانيا عن فكرة تعيين وفد مفاوضة من الخبراء العسكريين برئاسة السفيرعلى طريقة مفاوضات عام ١٩٣٦[١]، وأخيرا وافقت بريطانيا وشكلت في ٢ من إبريل وفدا برئاسة بيفن وزير الخارجية، وضم أيضا اللورد ستانسجيت وزير الطيران، وبعث ذلك أملا قويا في نفس صدقي. وفي ٧ من مايو أصدرت الحكومة البريطانية بيانا أعلنت فيه عرضها سحب جميع قواتها البرية والبحرية والجوية من مصر، ثم ركزت على ثلاث نقاط:

أولها: «توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة».

وثانيها: «أن يتقرر بالمفاوضات تحدي مراحل جلائها والموعد الذي يتم فيه».

وثالثها: «الاتفاق على ما يتخذ بين الحكومتين من التدابير لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو خطر حرب وشيك الوقوع».

رسم البيان حدود المفاوضات التي ستجرى بهذه النقاط الثلاث. فالجلاء يقابله إبرام المحالفة وأحقية بريطانيا في العودة إلى مصر في حالة الحرب أو خطرها الوشيك. والجلاء ليس فوريا ولكنه يتم على مراحل وخلال آجال يتم الاتفاق عليها. والمهم أن البيان حسم الموقف في الناحية السياسية وفي تحديد العلاقة بين البلدين، وأخرج من نطاق المفاوضة أهم جوانبها، وهي تحديد أسس العلاقات السياسية بين البلدين بالنسبة للتحالف ولنطاقه ولحالات العودة إلى مصر، ولم يترك للمفاوضة إلا الجانب الفني فقط وهو الاتفاق على طريق تنفيذ الأسس التي قررها البيان.

وإذ كانت رئاسة وفد المفاوضة البريطاني قد نيطت برجل السياسة الخارجية الأول في حكومة العمال، فقد وضح مع الوقت أنه لم تكن رئاسته للوفد إلا رغبة في إرضاء صدقي واستيفاء للشكل، وأن الممارس الحقيقي لرئاسة الوفد كان ستانسجيب الذي تحددت مهمته في التفاوض على تنفيذ السياسة التي وضعها بيفن في لندن خارج نطاق المفاوضة. وقد ذكر ستانسجيب في أولى مقابلاته مع صدقي في ١٨ من إبريل أنه وصدقي متفاهمان حول «أن نكون صديقين متحالفين.. وتصبح المسألة مسألة خبراء يبدون آراءهم في كيف يؤدى واجب الدفاع من

---

(١) مذكراتي. إسماعيل صدقي ص ٦١.

جانبنا»[1] . ووضح بهذا أن تشكيل بريطانيا وفدا سياسيا كان مجرد توفير لمظهر تمسكت به الحكومة المصرية بغير أن يعني شيئا عمليا .

وفي ذات يوم صدور البيان نقلت رويتر عن الدوائر الرسمية البريطانية أن الجلاء لا ينتظر أن يتم بالسرعة التي تم بها في سوريا ولبنان بسبب ضخامة حجم القوات البريطانية بمصر وبسبب ما يحتاج إليه الجيش المصري من استعدادات تؤهله لحمل التبعات[2] . والملاحظ ان هذا السبب الأخير كان دائما التعلة التقليدية التي تذرعت بها بريطانيا لإبقاء احتلالها مصر .

على أن البيان البريطاني برغم ذلك لقى معارضة شديدة من حزب المحافظين البريطاني مما كان له أثره البعيد بعد ذلك في تشدد الجانب الإنجليزي بالنسبة لشروط التحالف وضماناته ومدة الجلاء . وفي مجلس العموم شن تشرشل زعيم المحافظين ورئيس الحكومة السابق وإيدن (وزير خارجية حكومة المحافظين السابقة) شنا حملة عنيفة على البيان الصادر وعلى حكومة العمال ، وتمثل هجومهما فيما يلي :

أولا، أن إنشاء المراكز العسكرية البريطانية في فلسطين وبرقة لن يكون له الأثر المجدي في حماية قناة السويس . وأشار تشرشل إلى أن فلسطين هي ورقة المساومة البريطانية مع الولايات المتحدة ، وأن العرض البريطاني لمصر يحبس هذه الورقة عن التداول . وذكر أنه «يخشى أن يصاب الأمل في كسب معونة أمريكا في المسألة الفلسطينية بضرر كبير» .

وثانيا، أبدى تشرشل شكوكه حول إمكان عودة القوات البريطانية إلى مصر بعد خروجها ، وقال : إن هذه العودة قد تقابل برفض الحكومة المصرية تحت تهديد الدول الكبرى المعادية لبريطانيا ، وإن المصريين قد يدمرون المنشآت الموجودة بمنطقة القناة قبل وصول الإنجليز إليها . وذكر تشرشل وإيدن الحكومة بالموقف المتردد الذي اتخذته الحكومة المصرية من مساعدة الإنجليز في أثناء أزمتهم في الحرب في يونية عام ١٩٤٠ .

وثالثا: أشار إيدن إلى موقف حزب الوفد وما أبداه أخيرا من تطرف في مطالبه

---

(١) مذكراتي . إسماعيل صدقي ص ٦٨ .

(٢) صحيفة الأهرام ٨ من مايو عام ١٩٤٦ .

وذكر أن عدم تمثيل الوفد في وفد المفاوضة يجعل العرض البريطاني بالجلاء عرضا مقدما بغير ضمان استيفاء الثمن من مصر[١] .

وعاد تشرشل إلى مناقشة هذا الموضوع في شهر أغسطس عندما كان مجلس العموم البريطاني يناقش المسألة الفلسطينية، فهاجم فكرة الجلاء عن مصر التي تبنتها حكومة العمال في بيان المفاوضات الصادر في مايو، وقال: «إن تعجل الحكومة في التخلي عن حقوقها في مصر وبخاصة قناة السويس يرغمها الآن على البحث عن مكان صالح للوثوب منه للدفاع عن القناة من خارج مصر. وهكذا أفسدت الحكومة بعملها هذا البعيد عن الحكمة موقفها، وأثارت الظنون حول خلوها من الغرض، ويمكن أن يتهم البريطانيون الآن (يقصد أن يتهموا من أمريكا فيما يبدو) بأنهم يصدرون في رغبتهم في الاحتفاظ بفلسطين عن باعث وطني إستراتيجي». وعَدّ هذه السياسة كارثة كبرى، وأن بريطانيا إذا اعتمدت على فلسطين في اتخاذها قاعدة للدفاع عن قناة السويس إنما تعطل من احتمال حصولها على التعاون الأمريكي[٢] .

كما كتب اللورد إلترنشام الذي كان وزيرا بريطانيا مقيما في الشرق الأوسط خلال الحرب، كتب يؤكد أهمية موقع مصر الجغرافي، وذكر أن التطور العلمي في المواصلات وفي استخراج البترول يزيد هذه الحقيقة تأكيدا، «وهي أن مصر محور الكرة الأرضية من الوجهة الإستراتيجية»، وأن الجلاء سيكبد بريطانيا نفقات باهظة في إقامة منشآت عسكرية جديدة في مناطق أخرى». ثم أشار إلى حماسة الوطنيين في مصر التي «لا يستطيع أدهى الزعماء المصريين مناوأتها بسهولة»[٣] . كما وصف أحد الوزراء المحافظين السابقين البيان فور صدوره بأنه «قرار فج صدر عن مشورة سيئة»[٤] .

* * *

إذا كان هذا مبلغ عنف هجوم المحافظين على البيان الذي أصدرته الحكومة الإنجليزية، وإذا كان صدقي قد علق على البيان بمجلس النواب المصري قائلا «لاشك عندي في أن الجلاء التام والمحالفة الصادقة في حدود ميثاق سان فرانسسكو

---

(١) صحيفة المصري ٢٥ من مايو عام ١٩٤٦، The Midddle East(1945-1950) George Kirk, p. 121.

(٢) صحيفة الأهرام ٢ من أغسطس عام ١٩٤٦ .

(٣) صحيفة الأهرام ٦ من يونية عام ١٩٤٦ .

(٤) صحيفة الأهرام ١٢ من مايو عام ١٩٤٦ .

نعمة بعيدة المدى»، بما يظهر تأييده الواضح للمبادئ التي تضمنها البيان، إذا كان ذلك كذلك فقد تلقف الشعب المصري البيان بموجة من الهياج الشديد وأصدرت الأحزاب والهيئات السياسية المختلفة بيانات شدت عليه فيها النكير، وهاجمه الوفد بشدة وكذلك الحزب الوطني وغيرهما، ووقعت إضرابات ومظاهرات كانت الشرطة تعمل على تفريقها. في ١١ من مايو خرجت مظاهرة من الأزهر اصطدمت بها الشرطة فاعتصم المصلون بالمسجد وأصيب ثلاثون متظاهرا بالرصاص وعشرة من رجال الشرطة بما ألقى عليهم من حجارة[١] وصودرت بعض الصحف. وعلقت المانشستر جارديان على الوضع بقولها: «إن الحكومة المصرية ستحتاج لقدر كبير من الحزم والشجاعة لتنال تأييد الشعب المصر ي لأي اتفاق معقول قد تصل إليه على المسائل الخطيرة التي لا يزال من المتعين بحثها قبل توقيع المعاهدة الجديدة»[٢].

تمثل الوضع في وجود تقارب كبير في السياسة العامة التي يخطها كل من صدقي وبيفن لبلده، وظهر هذا في المباحثات التمهيدية التي أجراها صدقي مع السفير البريطاني وفي طريقة تشكيل الوفد البريطاني برئاسة بيفن وفي صدور البيان. ولكن دلت ردود الفعل في كلا البلدين على أنه بقدر ما اقتربت كل من الحكومتين من الأخرى بقدر ما ابتعدت عن المعارضة في بلدها وعن اتجاهات الرأي العام الأساسية فيه، فتأزم الوضع وشمله التوتر من الجانبين، وبدأت المفاوضات رسميا في ٩ من مايو في هذا الجو المشحون.

وكان صدقي يضغط على الوفد البريطاني بما تعانيه مصر من غليان قد ينتقل إلى حالة العنف وبما تعج به من هيئات سياسية متطرفة وطوائف صاخبة كالطلبة والعمال وتنظيمات سرية شيوعية وغير شيوعية[٣]. وكان البريطانيون وصحفهم يردون على صدقي بأن الغليان الحاصل في مصر ليس سببه مسألة العلاقات بين البلدين، ولكنه يرجع إلى السياسة الرجعية التي تتبعها الدوائر الحاكمة المصرية وإلى ابتعاد هذه السياسة عن إشاعة أي قدر من العدالة الاجتماعية. ويلقون على هذه الدوائر وحدها مسئولية الوضع المحموم في مصر.

---

(١) صحيفة الأهرام ١٢ من مايو عام ١٩٤٦.

(٢) صحيفة المصري ٩ من مايو عام ١٩٤٦.

(٣) مذكراتي. إسماعيل صدقي ص ٧١.

وكان الظن مع بدء المفاوضات أن تنتهي سريعا باتفاق تام. وعلى هذا الأمل استدعى الخبير البريطاني المتخصص في صياغة المعاهدات لوضع النصوص القانونية لها. لكن وفد المفاوضة المصري قدم مشروعا في ١٩ من مايو رفضه الجانب البريطاني وقدم هذا الجانب مشروعا لا يختلف كثيرا ـ كما يقول صدقي ـ عن معاهدة عام ١٩٣٦ فرفضه المصريون، وصدر في ٢٣ من مايو بيان مشترك عن توقف المفاوضات وعودة الوفد البريطاني إلى لندن لمراجعة الموقف. ويذكر صدقي: «وجدت من ذلك أن هناك تغيرا في روح المفاوضات . . . ولاحظت منها الضغط الواقع على وزارة الخارجية البريطانية من رجال السياسة القديمة»[1].

وتمثلت نقاط الخلاف الأساسية في أن الإنجليز عرضوا الجلاء على خمس سنوات في حين عرض المصريون الجلاء على سنة واحدة، وأن الإنجليز حددوا حالة الخطر الموجبة لعودة قواتهم إلى مصر بعد الجلاء بأنها حالة الاعتداء على أي من بلاد الشرق الأوسط بما فيها تركيا وايران واليونان، بينما أراد المصريون قصر الأمر على حالة وقوع اعتداء على الدول المتاخمة لمصر ذات الحدود المشتركة معها.

وفي نهاية يونية، تحقق قدر من التقارب بين الطرفين على أساس أن تكون مدة الجلاء ثلاث سنوات، وعلى أساس أن يؤخذ بنظام «لجنة الدفاع المشترك»، إذ اقترح البريطانيون أن تشكل لجنة من عسكريين من الطرفين تكون مهمتها التشاور «وإسداء النصح» للحكومتين بما تقومان به من العمل المناسب «في كل الحالات التي تهدد سلامة الشرق الأوسط بما في ذلك جميع الأراضي المتاخمة لمصر». وكانت هذه الصيغة لاتزيد على كونها تهريبا للاقتراح البريطاني الأول في صورة قد تكون أكثر استساغة للمصرين، وإنشاء كيان مشترك تستطيع بريطانيا من خلاله أن تحرك السياسة الخارجية المصرية. وكانت هذه اللجنة هي من التي ستحدد حالات الخطر التي تهدد سلامة الشرق الأوسط وهي التي ستقدم الإجراءات الواجبة التنفيذ على مصر إزاء كل حالة. وقد وافق وفد المفاوضة المصري على مبدإ وجود اللجنة. فعاد ستانسجيت من لندن في نهاية يونية لإكمال الاتفاق.

شاعت فكرة إنشاء لجنة الدفاع المشترك، وفهمت منها الجماهير أنها شكل

---

(١) مذكراتي. إسماعيل صدقي ص ٨١.

للحماية البريطانية يفرضها المشروع على مصر. كتب عبد القادر المازني أن المعاهدة ولجنتها سيضعان مصر على أفواه المدافع: «إننا أمة ينبغي أن تعيش في سلام مع الأمم كلها»[1]. وما أن عرفت موافقة الحكومة على إنشاء هذه اللجنة حتى خرجت المنظمات الشعبية تنادي بعقد المؤتمرات وتنظيم المظاهرات، وأصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بيانا طالبت فيه بقطع المفاوضات، واتفق الجميع على أن يكون يوم ١١ من يولية (ذكرى ضرب الإنجليز للإسكندرية في عام ١٨٨٢) يوم الحداد العام وتجديد الجهاد الوطني.

وأراد صدقي أن يبادر بضرب هذه الحركة وأن يقتلع جذور الخطر على الاتفاق الموعود وأن يثبت للإنجليز (قبيل إبرام الاتفاق) قدرته على الهيمنة على البلاد وضبط الأمن بها وكفالة الاستقرار، فقام في اليوم السابق على الإضراب باعتقال نحو مائتين من الكتاب والصحفيين والأحرار وزعماء اللجنة الوطنية ونقابات العمال والشباب الوفدي واتحاد شباب الأحزاب ومؤتمر نقابات القطر المصري، وأغلق كثيرا من دور النشر والجمعيات الجديدة مثل دار الأبحاث العلمية ولجنة نشر الثقافة الحديثة ودار القرن العشرين والجامعة الشعبية الأهلية واتحاد خريجي الجامعة وجامعة أم درمان ومؤتمر نقابات عمال القطر المصري ونادي الشرقية ورابطة فتيات الجامعة والمعاهد. كما أغلق صحف الفجر الجديد والجبهة وأم درمان والعراق واليراع والضمير والوفد المصري، وصادر أياما صحف المصري والكتلة ومصر الفتاة. وكان من المعتقلين سلامة موسى ومحمد مندور وغيرهما، ومنع الاحتفال بيوم ١١ من يولية، وأعلن في اليوم ذاته أن ما قام به «عمل حاسم ونهائي وشامل». وسميت هذه الحملة بقضية المبادئ الهدامة ألصقت فيها تهمة الشيوعية بكل من اعتقلوا على اختلاف تياراتهم السياسية، وحظرت النيابة النشر عن التحقيق الذي تجريه فيها. ثم استصدر صدقي من البرلمان قانونا بتشديد العقوبات الجنائية المقررة لحماية النظام الاجتماعي القائم باسم مكافحة الشيوعية، وأعد بعض مشروعات القوانين المتعلقة بمنع الإضرابات والمظاهرات.

وفي ١٥ من يولية حضر صدقي جلسة مجلس الشيوخ ودافع عن الإجراءات التي اتخذها، وتحدث عن الدعوة الاشتراكية التي كانت تروج في هذه الأيام وعن حركات العمال وتكوين لجنة العمال للتحرير القومي ثم لجنة الطلبة التنفيذية ثم

---

(١) صحيفة المصري ٢٢ من يوليو عام ١٩٤٦.

اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وعن اجتماع هؤلاء بدار صحيفة الوفد المصري لتنظيم حركات الإضراب وتنفيذها. وأورد في حديثه مقتطفات من كتابات بعض الكتاب الذي اعتقلهم، ومنها مقتطفات من صحيفة البعث التي كان الدكتور محمد مندور يصدرها. ثم حرض كبار الملاك من أعضاء مجلس الشيوخ قائلا: «إن الطلبة هناك سيعملون لإفساد العلاقات في القرى بين الملاك والمزارعين، وهذا أشد ما يكون خطرا على النظام الاجتماعي». ثم هاجم صحيفة الوفد المصري، وقال: «أنا لا أتكلم هنا عن الوفد ولكن يؤسفني أن تكون هذه الجريدة لسان حال الوفد ويكون المدافعون عنها هنا من رجال الوفد».

ولم تكن قيادة الوفد قادرة أو راغبة في الدفاع عما تعبر عنه هذه الصحيفة من اتجاه يساري، فوقف زعيم المعارضة الوفدية يدافع عن حزبه ويدفع عنه تهمة الحض على الثورة الاجتماعية بقوله: «في الوفد من الرأسماليين مئات من أمثال من يوجدون في جميع الأحزاب في هذا البلد!». وقال: إن ما تنشره صحف الوفد عن حالة طبقات الشعب لا يزيد عما تنشره الصحف الأخرى. وإذ وعد صدقي بإصدار تشريع يحدد أحوال غلق الصحف، اكتفى زعيم المعارضة بهذا الوعد، وبهذا ضحى الوفد بإحدى صحفه الشعبية، ثم طالب في ٢٥ من يولية من الحكومة ترخيصا بإصدار صحيفة أخرى بديلة هي «صوت الأمة». ويبدو أن الاتجاه اليميني في قيادة الوفد لم ير بأسا من التخلص من هذه الصحيفة ذات الاتجاه اليساري الواضح.

وحاولت صحيفة المصري أن تبرئ الوفد من تهمة الشيوعية وأن توجد تسويغا لتصرفات صدقي بما لا يمس هيبة الوفد وبما يحصر اتهامات صدقي في أشخاص بذواتهم، فقالت: إن صحيفة الوفد المصري ليست شيوعية، وإن التهم الموجهة إلى الدكتور مندور تتعلق بأمور خارجة عن هذه الصحيفة[1].

قوبلت حملة صدقي بالارتياح الشديد لدى الدوائر المسئولة في لندن، ورأت أن الإجراءات التي اتخذها تهدف إلى التعجيل بعقد المعاهدة وتفيد في ذلك. على أن الواقع أن هذه الإجراءات لم تضمن للأوضاع الهدوء المطلوب، إذ ما لبث أن أضرب عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية في ١٥ من يولية وهي من أكبر شركات الغزل في مصر، وما لبث أن ألقيت خمس قنابل على ناد بريطاني هناك في

---

(١) صحيفة المصري ١٨ من يوليو عام ١٩٤٦.

١٧ من يولية. وكان هياج الرأي العام على المشروع من القوة بحيث إن بعض أعضاء وفد المفاوضة المصري بدءوا يتشددون في موقفهم، وبلغ الخلاف داخل وفد المفاوضة حدا أدى بعلي الشمسي أحد أعضائه إلى أن يهاجم صدقي والأسلوب الذي تجرى به المفاوضات وذلك في حديث علني له في ٢٥ من يولية، وذكر أن وفدي المفاوضة لم يجتمعا على مائدة واحدة إلا مرة واحدة وفيما عداها كانت المباحثات تتم بين صدقي وبعض أعضاء الجانب البريطاني وحدهم. كما أن مكرم عبيد أحد الأعضاء أعلن في ١٧ من يولية أن لجنة الدفاع المشتركة لا تعدو أن تكون حماية مقنعة، كما أشارت الصحف البريطانية إلى أن بعض أعضاء وفد المفاوضة يحارب رئيسه، وأن صدقي أصبح في موقف حرج وأن هيئة المفاوضة نفسها هي ما تجعل المفاوضات صعبة جدا[١].

* * *

بقدر ما كان يظهر تحرج موقف صدقي بقدر ما كان يزداد أمل الوفد في الوصول إلى الحكم، وقد أشارت الصحف البريطانية إلى تأزم موقف صدقي وإلى أنه كان يجب منذ البداية إشراك حزب الوفد في المفاوضات ضمانا لنجاحها لاسيما بعد أن ظهر انشقاق هيئة المفاوضة التي اختارها صدقي. وتناولت صحيفة المصري الوفدية اليمينية هذا الخيط وبدأت تهاجم سياسة التحكم التي يتبعها صدقي وتطلب إليه أن يترك الأمر لحزب الأغلبية لعله يفلح بما له من نفوذ فيما أخفق فيه الآخرون، وطالبت بإجراء انتخابات جديدة. ولم تدل الصحيفة في هذا برأيها في المفاوضات وإنما أشارت بصددها إلى أن مصر في ظروفها الحاضرة لا تحتاج إلى السياسي بقدر حاجتها إلى الزعيم»[٢]. وكانت بهذا تخاطب الحكومة البريطانية التي حددت في بيان مايو أسس العلاقات بين البلدين ولم تعد تحتاج من مصر إلى السياسي الذي يرسم معها هذه السياسة، وإنما تحتاج إلى من يستطيع تسويغ هذه السياسة للمصريين. وانتهز مصطفى النحاس فرصة عيد الأضحى ليذهب إلى السراي مهنئا، وكانت هذه أول مرة يذهب فيها للتهنئة في السراي بعد إقالته وذلك وصلا لما انقطع بين الوفد والملك. ووضح في هذا الوقت أن الإنجليز قد توقفوا بالمفاوضات عن التقدم لا اختلافا مع حكومة صدقي على نص أو حكم في المعاهدة، ولكن بحثا

---

(١) صحيفة الأهرام ٢٢ ـ ٢٨ من أغسطس عام ١٩٤٦.

(٢) صحيفة المصري ١، ٣، ٧ من أغسطس عام ١٩٤٦.

عن ضمانات الجدية والتنفيذ. وصرح اللورد ستانسجيت بأنه «بات ينتظر من نتائج السياسة المصرية أكثر مما ينتظر من السياسة البريطانية»[1].

وأرادصدقي أن يتدارك هذا الوضع فقدم استقالته من الوزارة في ٢٨ من سبتمبر وكلف الملك بتشكيلها شريف صبري ـ خاله وأحد رجال السياسة المستقلين غير المعروفين بالعداء أو الخصومة السافرة لأي من التيارات الحاكمة، وذلك بحكم صلته بالعائلة المالكة، وكان عضوا بوفد المفاوضة ـ ولكن شريف صبري عجز عن التوفيق بين الوفد وبين السعديين والأحرار وعن الجمع بينهم في وزارة واحدة، وتمسك الوفد بوجوب إجراء انتخابات جديدة وبعدم التقيد بما وصلت إليه المفاوضات الجارية كشرط للاشتراك في الحكم ووفد المفاوضة[2]. فتنحى شريف صبري عن تأليف الوزارة وعاد صدقي. وقدر صدقي أن استقالته ثم عودته قد أكسباه قوة جديدة، وأنه مع السراي قد أثبتا للإنجليز بهذه المناورة أن ليست هناك إمكانية عملية لتوسيع قاعدة الحكم وهيئة المفاوضات بإشراك الوفد فيهما بسبب تطرفه. كما أن أمر الملك لصدقي بالعدول عن الاستقالة والبقاء في الحكم قد أكسبه دعما سياسيا في مواجهة الأعضاء المناوئين له في وفد المفاوضة، وشرع فور عودته في مباحثة الإنجليز بعيدا عن وفد المفاوضة الرسمي، وسوَّغ ذلك بأن مهمة هيئة المفاوضة قد انتهت باستقالة رئيسها وبتقديمها المذكرة الأخيرة التي كانت قد أرسلتها إلى الجانب البريطاني متمسكة فيها بمشروعها وبرفض بعض المقترحات البريطانية.

وعجل صدقي بالسفر إلى لندن في ١٥ من أكتوبر مع وزير خارجيته إبراهيم عبدالهادي (عضو وفد المفاوضة والرجل الثاني في الحزب السعدي)، وذلك لإتمام المباحثات مع مستر بيفن بالنسبة للمسألة الوحيدة الباقية وهي مسألة السودان. وكان أحد أسباب عجلته أن يتمكن من إنهاء موضوع المعاهدة برمته قبل أن يبدأ العام الدراسي الجديد، واستطاع فعلا أن يصل مع بيفن إلى اتفاق كامل وقعه الاثنان بالأحرف الأولى من اسميهما. وما أن عاد إلى مصر في ٢٢ من أكتوبر حتى صرح قائلا: «لقد صرحت في الشهر الماضي بأني سأجيء

---

(١) صحيفة الأهرام ٣ من سبتمبر عام ١٩٤٦.

(٢) صحيفة الأهرام ٢ من أكتوبر عام ١٩٤٦، وقرر بيان الوفد رفض مبدإ الدفاع المشترك ذاكرا أن التحالف مع بريطانيا يحرم المصريين من مزايا موقف الحياد وأن لجنة الدفاع المشتركة تفرض التبعية والحماية على مصر.

بالسودان إلى مصر واليوم أقرر بأني نجحت في مهمتي، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تقررت بصفة نهائية».

على أن هذا التصريح الذي قصد به الدعاية لنفسه كان مخالفا للواقع، ولم يكن النص الذي اتفق عليه مع بيفن ليعني أي نوع من أنواع الوحدة بين مصر والسودان، بل كان النص صريحا في إبقاء نظام الإدارة، القائم في السودان كما هو. لذلك بادر مستر آتلي رئيس وزراء بريطانيا بتكذيب هذا التصريح، وقال إنه تصريح مبتسر يؤدي إلى الخطإ وإنه لم تتم في هذا الشأن إلا مباحثات مبدئية لم يتقرر فيها شيء نهائي، وإنها كانت مباحثات شخصية لا تقيد أحدا كما كانت سرية ينبغي الأسف على إذاعتها. وكان رد آتلي عنيفا محرجا وواصما رئيس حكومة مصر بالكذب.

والحاصل أن الإنجليز لم يكونوا متحمسين لعقد المعاهدة مع صدقي حتى بعد مناورة استقالته وسفره إلى لندن. وبرغم الاتفاق الذي وصل إليه مع بيفن وحتى بعد توقيعه بالأحرف الأولى بقيت الصحف البريطانية تسودها نغمة من التشاؤم ومن توقع استقالة صدقي على أساس نظرهم إلى الأوضاع الداخلية في مصر(١).

والحاصل أيضا أنه يوم سفر صدقي إلى لندن في ١٥ من أكتوبر شيع من مصر باجتماع عقده مندوبو الطلبة من الوفديين والحزب الوطني والتنظيمات الماركسية ورابطة الطلبة المصريين وشباب الكتلة وغيرهم، وقرروا وجوب إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ وقطع المفاوضات فورا والالتجاء إلى مجلس الأمن. كما أصدر الإخوان المسلمون بيانا بهذا المعنى وجهوه إلى الملك. وكان صدقي عند سفره قد أعلن تأجيل افتتاح العام الدراسي في الجامعة والمعاهد، ولم تبدأ الدراسة إلا متأخرة في ١٧ من نوفمبر بعد أن اتخذت احتياطات عسكرية مشددة. واطرد صدور البيانات الرسمية التي تحاول التهوين من الاضطرابات التي تحدث مؤكدة في كل مرة أن الحالة هادئة والنظام مستتب. وبقدر ما تصدر مثل هذه البيانات بقدر ما تظهر الحقيقة المراد إخفاؤها.

وفي الأول من ديسمبر صدر بيان رسمي عن حوادث الطلبة، ذكر أن الحوادث بدأت يوم افتتاح الجامعة من كلية الهندسة، وأن الطلبة في اليوم التالي تظاهروا وقبض على ١٨ منهم. وفي اليوم التالي ذهب طلبة الجامعة من الجيزة إلى كلية

---

(١) صحيفة الأهرام ٢٧ من أكتوبر عام ١٩٤٦.

الطب بقصر العيني واصطدموا بالشرطة وأحرقوا مركبتي ترام. وفي ٢٣ من نوفمبر سارت المظاهرات وألقيت ١٤ قنبلة (على ما يذكر البيان). وفي اليوم التالي اشتبك طلبة مدرسة الخديو إسماعيل بالشرطة وأصيب ١٩ فردا، وتظاهر طلبة كلية الطب واشتعلت عربتان للترام وأصيب ١٨ من الجنود، وخرجت مظاهرة للجامعة في شارع المدارس بالجيزة أصيب فيها ٢٠ طالبا. وفي اليوم التالي قام الإخوان المسلمون بحرق المحلات الأجنبية بميدان لاظوغلي والسيدة زينب وزين العابدين وشارع الخليج المصري، وميدان مصطفى كامل وحاولوا إحراق عربة ترام وقبض على ٧ منهم، كما قبض على ٥٩ في أنحاء القاهرة. وفي اليوم التالي تظاهر طلبة الهندسة التطبيقية واشتبكوا مع الشرطة بالطوب والحجارة وأشعل بعضهم عربتي قمامة وقبض على ١٨٠ متظاهرا وأصيب ٨ منهم بالرش الرفيع الذي أطلقته الشرطة و٣٥ بالعصى وتوفي طالبان بالرصاص، كما أحرق طلبة الطب عربة أوتوبيس واشتبك طلبة مدرسة التوفيقية بالشرطة وأصيب ضابط وجندي. وفي اليوم التالي اشتبك طلبة معهد القاهرة الديني بالشرطة وأحرقوا سيارة نقل بشارع الدراسة وأصيب جندي بطعنة سكين وثلاثة آخرون بالطوب، كما تظاهر طلبة الجامعة بالجيزة. وفي اليوم التالي (٢٨ من نوفمبر) قررت الحكومة وقف الدراسة بجامعتي فؤاد وفاروق (القاهرة والإسكندرية).

وواضح من طابع العنف والعناد التي اتسمت به هذه المظاهرات مقدار ما كان لدى المتظاهرين من إصرار على ألا ترى المعاهدة النور بأي حال. وفي الوقت ذاته خطب مصطفى النحاس في ذكرى عيد الجهاد في ١٣ من نوفمبر مهاجما مشروع صدقي بيفن، واحتجت الهيئة الوفدية في ١٩ من نوفمبر على محاولة فرض بريطانيا معاهدة التحالف على مصر متهمة صدقي بأنه المسئول عما يراق في الشوارع من دم. وتحت هذا الضغط أصدر سبعة من أعضاء وفد المفاوضة بيانا أعلنوا فيه معارضتهم للمشروع الذي انتهى إليه صدقي، عارضوه في جوانبه الثلاثة: مدة الجلاء، ولجنة الدفاع المشترك، والسودان، فحل صدقي وفد المفاوضة في ٢٦ من نوفمبر.

أدرك الإنجليز أنه يستحيل ضمان تنفيذ مشروع المعاهدة الذي أعد، وأن صدقي نفسه لم يستطع مصارحة الرأي العام بحقيقة النص الخاص بالسودان،

وحاول أن يعطيه معنى لم يتفق عليه الطرفان. وإذا كان موقع المعاهدة وأحد صانعيها لا يستطيع مواجهة شعبه بها، فالأحرى الاعتقاد بأن تنفيذها لن يضمن على يديه ولا على يد غيره من بعده.

وأراد بيفن أن يحسم الوضع تماما بأن يدفع صدقي إلى الاستقالة وأن يتجنب التأويلات الضارة بمصالح بريطانيا للنص الخاص بالسودان، فاقترح في ٦ من ديسمبر أن يرسل صدقي إليه خطابا تفسيريا لكي يلحق بالمعاهدة، وبعث مع الاقتراح صورة الخطاب الذي يرسله صدقي إليه وهو ينص على أن مشروع البروتوكول الخاص بالسودان يعد بمثابة توكيد للحالةالقائمة في السودان»، وأنه «لا يؤثر بحال في حق المملكة المتحدة البريطانية في الظفر بالدفاع عن السودان»[١]. فلما تغافل صدقي عن هذا الاقتراح كلف بيفن الحاكم العام للسودان بأن يعلن على لسان الحكومة البريطانية بأن هذه الحكومة مصممة على ألا تسمح بأي تغيير في الحكم في السودان وبأن المحادثات الأخيرة لم تمس حكومة السودان ولا سلطانها بأي تعديل، وأشار الحاكم العام في تصريحه إلى أن صدقي كان قد أفضى إلى مستر بيفن بأنه لا شيء في المعاهدة يقيد حق السودانيين في تحقيق الاستقلال (أي عدم الوحدة مع مصر). وورط هذا التصريح صدقي عندما وصلت أخباره إلى مصر، فأذاع ردا أنكر فيه أن المعاهدة احتفظت للسودان بالحق في الانفصال أو أن صدقي اعترف باستمرار الحكم الثنائي للسودان.

وكان من الواضح أن التصريحات البريطانية تدفع صدقي إلى الاستقالة بإفصاحها ـ صدقا أو زورا ـ عما نسبته إليه من الاعتراف بالحكم الثنائي للسودان وبإمكان انفصاله عن مصر. وكان يستحيل على حاكم مصري أن يبقى في الحكم بعد إعلان مثل هذا التصريح عنه. كما كان إنكار صدقي لهذا الاعتراف يعني رفض بريطانيا توقيع المعاهدة معه وما يستتبع ذلك من حتمية استقالته.

وبهذا تحطم مشروع صدقي بيفن، مشروع ربط مصر بمعاهدة من معاهدات التحالف مع الاستعمار. وكان ذلك انتصارا لكفاح الشعب من أجل استقلاله

---

(١) من خطاب النقراشي بمجلس الأمن في جلسة ١١ من أغسطس عام ١٩٤٧. كتاب وقائع جلسات مجلس الأمن للنظر في النزاع الإنجليزي المصري ـ طبعة الخرطوم ص ٨٩.

ورفضه التبعية، كما كان بداية طريقه الثوري في الكفاح ضد الأحلاف ومن أجل عدم الانحياز لأي من الدول الكبرى.

وإذا كان مشروع صدقي بيفن يتلخص في وعد بالجلاء على مراحل مع التقرير الفعلي للتحالف والتبعية، وذلك على ما جاء بالبيان البريطاني في ٧ من مايو، فقد علقت المانشستر جارديان[1] على هذا البيان وقتها بقولها: «من المحتمل أن يكون بلاغ الحكومة البريطانية قد استطاع أن يتجنب ثورة عاجلة في مصر، ولكن الكثيرين يعتقدون أن الثورة تأجلت فقط إلا إذا حدثت تغييرات اجتماعية أساسية في البلاد..».

(١) صحيفة المصري ١٦ من مايو عام ١٩٤٦.

البَابُ الثَّاني

الحركة الوطنية والتحكيم الدولي
(١٩٤٧)

الفصل الأول: النقراشي ومجلس الأمن.

الفصل الثاني: القوى الشعبية والمسألة الوطنية.

الفَصْل الأول
النقراشي ومجلس الأمن

اختتم عام ١٩٤٦ بانتصار مهم للحركة الوطنية، إذ استطاعت بقواها الشابة الجديدة وبوعيها السياسي النامي وبما حشدت من طاقات الجماهير أن تقضي على المحاولة الاستعمارية الرجعية لربط مصر بحلف مشترك مع بريطانيا، وسقط مشروع صدقي بيفن، وسقطت حكومة صدقي بعد عشرة أشهر لها في الحكم.

كانت الحصيلة الأساسية لكفاح هذا العام أن استطاع الشعب أن ينتصر في معركة من معارك الصمود، ضد ما يراد فرضه عليه من روابط جديدة مع الاستعمار، وأن ظفرت جماهير واسعة ـ من خلال المعركة ـ بوعي سياسي أكثر عمقا وحسما في مواجهة خطط الاستعمار. وكان فشل مشروع صدقي بيفن إعلانا بأن طريق المفاوضة لتحقيق الأهداف الوطنية طريق مغلق، وأن المفاوضة مبدأ مرفوض. وانتشر هذا الفهم انتشارا واسعا. وكانت المظاهرات تشتعل عند أي بادرة شك في أن الحكومة تزمع التفاوض أو تتحسس الطريق إليه. والتفاوض وسيلة تلائم الحلول الوسط ويعني القبول سلفا بجواز التنازل عن بعض الأهداف وإبقاء الصلة بالدولة المحتلة، لا صلة الند بالند كما تحرص الوثائق الرسمية على التعبير (كمعاهدة عام ١٩٣٦)، ولكن صلة التبعية السياسية متمثلة في اتفاقيات الدفاع المشترك أو الأحلاف العسكرية. ورفض أسلوب المفاوضة هو رفض لوسيلة التنازل عن بعض الأهداف الوطنية وللحلول الوسط.

والأهمية البالغة لهذا الموقف تظهر من ملاحظة أن التفاوض كان أسلوب الحركة الوطنية خلال فترة ما بين الحربين (باستثناء موقف الحزب الوطني)، وكانت قيادة الحركة متمثلة في الوفد تتبعه بوصفه طريقا سلميا مشروعا للكفاح من أجل الاستقلال، وأن هذا الأسلوب أسهم في بناء النظام القائم منذ صدور دستور عام ١٩٢٣ بجميع قواه ومؤسساته وعلاقاته. فكان رفض أسلوب المفاوضة إرهاصا

بتخطي الحركة الوطنية الجديدة لإمكانات هذا النظام وأسسه ومؤسساته، ولن يكون هناك استقلال تام منجز بغير القضاء على أسس التهاون مع الاستعمار في داخل مصر: الأسس الشرعية ممثلة في السراي وأحزاب الأقلية، والأسس الاجتماعية ممثلة في كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين المرتبطين بالاستعمار. وقد استجابت أقسام كبيرة من الجماهير لهذا الاتجاه الجديد. أما الوفد نفسه الذي جرت سياسته دائما على قبول مبدإ المفاوضة، فإنه بسبب معاداته الحكومة القائمة ومعارضته الشديدة لها قد أسهم مساهمة ملحوظة عام ١٩٤٦ في تأكيد فساد هذا الطريق، وكان كفاح الشباب في داخله مما أكد لديه هذا النزوع.

وتظهر هذه الأهمية أيضا من ملاحظة أن مشروع صدقي بيفن كان أكثر الصيغ التي توصلت إليها الرجعية المصرية ملاءمة لمصالحها السياسية والاقتصادية، وقد قدرت أن فيما وعدت به من جلاء تصفية للمسألة الوطنية، وتهدئة للسخط الشعبي المتفجر، وضمانا لاستمرارها في الحكم، وأن فيما أكده المشروع من دفاع مشترك تحقيقا لطموحها في تنسيق علاقاتها مع الاستعمار بوصفه شريكا صغيرا لها. وكان فشل المشروع حكما بالفشل على فاعلية الحكومات الرجعية إزاء حركة الشعب، وحكما بالفشل على قدرتها على فرض أي حل على الجماهير بالرغم منها.

ومن الجهة المقابلة، فقد انتصرت الحركة الوطنية بالقضاءعلى المشروع بوصفه هجوما استعماريا جديدا عليها، ولكنها لم تكن بلغت من القوة ما تستطيع به أن تحقق هدفها في القضاء على الاستعمار، وأن تتخذ موقف الهجوم منه ومن القوى المحلية المتحالفة معه بهدف الإطاحة العاجلة بهم؛ فأصرت على إبقاء المسألة الوطنية على السطح لتجابه بها الحكومات على الدوام، وعلى أن تفشل أي محاولة لتصفية هذه المسألة أو تمييعها. ومن خلال فشل الرجعية في حل المسألة الوطنية ومن خلال التجارب الكثيرة والمعارك الجزئية تكتسب الجماهير الوعي والنضج والتماسك، وقد لزمها في هذا الصراع حين من الزمن.

بعد فشل المفاوضات بقى للكفاح «السلمي المشروع» رصيدان:

أولهما، وجود المنظمة الدولية التي بعث إنشاؤها الأمل في إمكان تحقيق انتصار الحركة الوطنية بغير مفاوضة ولكن في إطار الكفاح السلمي، وكانت الظروف الدولية قد مكنت مجلس الأمن في أولى دورات انعقاده عام ١٩٤٦ أن يتخذ قراره

بإجلاء القوات المحتلة عن سوريا ولبنان، وقوى بذلك الأمل في مقدرة المجلس والأمم المتحدة عامة على مناصرة الشعوب المستعمرة. ولم يكن هذا ناشئا عن ثقة مثالية غافلة بالقوى الدولية، ولكن كان مطلب الانتصاف من مجلس الأمن يصدر عن الرغبة في الخروج بالمسألة الوطنية عن نطاق العلاقات الثنائية المغلقة بين مصر وبريطانيا، كما كان محاولة لاتباع الأسلوب التقليدي في الاستفادة بالصراعات الدولية بين القوى الكبرى من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

وثانيهما، أن قيادة الوفد ـ بالبقية الكبيرة من رصيدها الوطني التقليدي ـ كانت قادرة على أن ترد قسما كبيرا من الجماهير إلى الأمل في مفاوضات يتولاها الوفد بنفسه بعد الوصول إلى الحكم. ولم تكن هذه القدرة ناشئة عن طاعة الجماهير للوفد طاعة عمياء أو انقيادها له قيادة سلبية، ولكنها تصدر عن الثقة التاريخية بمواقف الوفد من المسألة الوطنية، وعن أنه أكثر الأحزاب التقليدية ارتباطا بوجدان الجماهير واستجابة لضغوطها، وأقل الأحزاب التقليدية تقييدا للمعارضة الشعبية.

التقت قوى المعارضة الوطنية جميعها على وجوب عرض مسألة مصر على مجلس الأمن. كان هذا لدى القيادة التقليدية للوفد أسلوبا من أساليب الكفاح بالوسائل السلمية المشروعة، وخروجا عن نطاق العلاقات الثنائية ببريطانيا. وكان لدى التيارات الوطنية الجديدة تفاؤل بميزان القوى العالمية الذي تغير لصالح حركات الشعوب بعد الحرب، كما كان مجالا لشد أزر حركة التحرر المصرية بالحركة الثورية العالمية ولكشف حقيقة مواقف النظام الاستعماري العالمي برمته.

أما بالنسبة لحزب مصر الفتاة فقد رأى في هذا المطلب محاولة لاستخدام الصراعات بين الدول الغربية وحدها لصالح مصر، إذ كان حزب مصر الفتاة يأمل في تأييد الولايات المتحدة لمصر ضد بريطانيا، ورأى فيها ما رآه الوفد في ويلسون عام ١٩١٩ وما رآه مصطفى كامل في فرنسا من قبل عام ١٩٠٤.

أما بالنسبة للرجعية المحلية، فلم يكن أمامها مناص لسلوك هذا السبيل بعد أن استحال بفشل مشروع صدقي بيفن سياسة الجماهير في طريق التفاوض من جديد، وأملت أن يكون مجلس الأمن جسرا تعبر عليه إلى الاستعمار الأمريكي ومجالا لتوثيق الروابط بهذه القوة العالمية الجديدة.

* * *

عاد النقراشي إلى الحكم في ٨ من ديسمبر بعد عشرة أشهر من حادثة كوبري عباس. كانت إعادته نوعا من الفرض الصريح لا يستتر وراء عذر أو تسويغ. وقد جاء إلى الوزارة بحزبه السعدي وبحزب الأحرار الدستوريين، فكان استمرارا لوزارته القديمة (بعد خروج حزب الكتلة منها) واستمرارا لوزارة صدقي ولوفد المفاوضة، ولكن بعد أن أجهضت معاهدة الدفاع المشتركة مع بريطانيا ولم يبق إلا أن تدفن أو يبذل المستحيل لإعادتها إلى الحياة. وعلى عادة النقراشي، تلكأ وتشاغل ورمى إلى الناس بأنصاف الكلمات والجمل عن مستقبل قضية مصر والأهداف الوطنية، واكتفى في خطابيه أمام مجلس النواب ومجلس الشيوخ في ١٧ و ٢٤ من من ديسمبر بالإشارة إلى أن الوزارة «ستمضي في كل طريق يوصل البلاد إلى هدفها الحق..». ثم صرح في مجلس النواب بعد شهر تقريبا بأنه إذا لم تسفر محادثاته مع الإنجليز عن شيء فسيسلك سبيلا آخر [1].

كان النقراشي بحكم وضعه السياسي ضعيفا تماما في موقف المساومة مع الإنجليز. كان يفتقد كل رصيد شعبي وتعاديه الأحزاب والهيئات الوطنية، وكان هذا يضعه بين فرضين: إما أن يوقع اتفاقا لا يستطيع تنفيذه ولا فرضه على الشعب، وهذا ما يرفضه الطرف الآخر كما صنع مع صدقي. وإما أن يتشدد مع الإنجليز فيلوحون له بالضعف ويتمكنون من الإطاحة به إذا أعلنوا رفضهم التباحث معه. فالقضية الوطنية تجابه الحكومة وسبيلها في حلها هو المفاوضة، والمفاوضة تمسك الحكومة بأحد طرفها ويمسك الإنجليز بطرفها الآخر ويمكنهم إذا ألقوا هذا الطرف أن يظهر فشل الحكومة وأن تسقط، بغير أن يُعَدَّ تصرف الإنجليز تدخلا في شئون مصر الداخلية الذي كان مصدرا للحساسية بعد ٤ من فبراير عام ١٩٤٢. وقد سقطت حكومة صدقي بهذا الأسلوب بعد أن تشكك الإنجليز في قدرته على تنفيذ المعاهدة.

وباحث النقراشي الإنجليز شهرا ونصف الشهر في غير علانية بغية إنقاذ مشروع صدقي بيفن. وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا المشروع كان يتضمن نصا خاصا بوضع السودان، وحاول الطرفان به مجرد تغطية الخلاف الجذري بين أطماع

---

(١) صحيفة الأهرام ٢١ من يناير عام ١٩٤٧.

الاستعمار البريطاني وبين المطالب المصرية، فاعترف النص بالتاج المشترك لمصر والسودان مع بقاء الأوضاع العملية والقانونية والدولية على ما هي عليه. وسبقت الإشارة إلى أن صدقي أراد أن يتباهى بنصره المزعوم، واشتط في تفسير النص تضليلا للجماهير، فبادر الإنجليز بسحب الاعتراف. وكان كل من الطرفين يحاول أن يخفي ما أخذه الآخر بالنص الجديد. وكان تنازل الإنجليز تنازلا شكليا بحتا، فلما أدركوا أن ضغط الجماهير دفع بصدقي إلى تفسيره بما يعطيه شيئا من الجدية اتهم آتلي رئيس الوزارة البريطانية هذا التفسير بالأغراض والتضليل بتصريحه العلني. وذكرت المانشستر جارديان تلخص الموقف: «إن المعارضين بشأن المسألة السودانية قد حددوا موقفهم على قدر من الصراحة والعلانية لا يدع مجالا كافيا لطلب حل وسط، فإذا نزل عن شيء ظهر حتما بمظهر من نزل عن كل شيء»[1].

والحاصل أن الإنجليز لم يكونوا مستعدين لقبول أي تنازل ولو شكلي بغير ضمان أكبر يتعلق بقدرة النقراشي على تنفيذ الاتفاق جميعه، وبقوا يرقبون حكومته أن تثبت جدارتها وقدرتها على امتصاص المعارضة الداخلية أو على قمعها، واستمرت صحفهم تراقب الموقف وتقول إن المعارضة الشعبية في مصر لم تخف حدتها، وإن الوفد والطلبة لم يغتفروا للنقراشي حوادث فبراير عام ١٩٤٦[2].

وكان مشروع صدقي بيفن يعتمد على وعد بالجلاء خلال ثلاث سنوات مقابل ربط مصر بالدفاع المشترك، وكان هذا الوعد هو الجرعة التي يمكن بها للحكومة تسويغ المشروع لدى الجماهير فضلا عن القهر اللازم للمعارضين. أما ما ورد بالمشروع عن السودان فلم تتوافر له هذه الجرعة التي يمكن بها تسويغه وهي الجرعة اللازمة لأي حاكم رجعي يريد أن يجد ما يقوله في وجه المعارضة، لأن سلاح القمع وحده لا يكفي ولابد مع استخدام السيف من تحريك القلم. ولم تكن الجماهير ضد الوضع الخاص بالسودان فقط، إنما كانت ضد الدفاع المشترك أيضا الذي رأته مرادفا للاحتلال السافر.

وجهدت الحكومة في توفير هذه الجرعة بالنسبة للمسألة السودانية. ورأت الدوائر الرجعية في مصر والخارج التركيز على هذا الموضوع وحده إبعادا لمسألة

(١) صحيفة الأهرام ١١ من ديسمبر عام ١٩٤٦.

(٢) صحيفة الأهرام ١١، ١٣ من ديسمبر عام ١٩٤٦، نقلا عن المانشستر جارديان وستيتسمان آند نيشن.

الدفاع المشترك عن مسرح الصراع السياسي، وتصويرا للدفاع المشترك على أنه أمر واقع وواقع محسوم ليس محل خلاف. وتركزت الأخبار الآتية من لندن أو الصادرة من دوائر الحكومة المصرية أو من دوائر السودان، تركزت في مسألتي الإدارة الثنائية للسودان والتاج المشترك مع مصر، وذلك بغير خوض لا في الدفاع المشترك ولا في مسألة الجلاء عن مصر أو السودان برغم أن هذين الأمرين هما بؤرة الصراع الحقيقي بين الحركة الوطنية وأعدائها.

وفي أواخر ديسمبر عام ١٩٤٦ ظهرت تفريعة صغيرة على المسألة السودانية، إذ انتهت مدة عمل الشيخ حسن مأمون قاضي القضاة المصري هناك واتجه الحاكم البريطاني إلى تعيين خلف سوداني له، وكان هذا المنصب هو الصلة الإدارية الوحيدة تقريبا بين مصر والسودان بعد أن استبد الإنجليز بإدارة السودان وحدهم، وأثاروا مسألة قاضي القضاة ليتركز فيها الصراع، واستجابت الحكومة المصرية لهذا المخطط، وأريد بهذه الجزئية إخفاء المسألة الأساسية، كما أراد الإنجليز أن يظهروا مصر بأنها هي الممانعة في سودنة المنصب الكبير، وأرادت حكومة مصر أن تظهر في ثوب التشدد مع الإنجليز وأن تظفر في هذا الموضوع بنصر صغير يصلب به عودها. وفي ٣١ من ديسمبر ألقى النقراشي بمجلس النواب بيانا هاجم فيه بريطانيا وتصريحات الحاكم العام في السودان، فطالبه مكرم عبيد بعدم الاكتفاء بالهجوم وبأن يتخذ موقفا عمليا، وطالبه فكري أباظة باتخاذ إجراءات ايجابية تجاه اتفاقيتي عام ١٨٩٩ ومعاهدة عام ١٩٣٦، فسكت النقراشي ولم يفعل شيئا. وفي الأسبوع التالي أذاع البيان ذاته فأراد فؤاد سراج الدين قطب الوفد أن يحرجه، واقترح عليه أن يستصدر قرارا بعزل الحاكم العام البريطاني في السودان وهو يعين بقرار مصري طبقا للاتفاقيات المعقودة، فسكت النقراشي ولم يحر جوابا.

وقد طلب النقراشي من الإنجليز - خروجا من مأزق السودان - أن يصدروا بيانا يوضح سياستهم هناك ويتصل على أساسه ما انقطع من المحادثات، فرفض بيفن بدعوى «المحافظة على حقوق السودان»(١). والمهم أن عزل المسألة السودانية عن المسألة الوطنية في مصر قد أدى إلى أن يبدو الموقف المصري بمظهر العدوان على حق السودانيين، واستغل الإنجليز هذا الوضع مع الشعب السوداني ومع الرأي العام العالمي. وبدا الصراع بهذا، لا صراعا بين الاستعمار وحركات التحرر ولكن

---

(١) صحيفة الأهرام ١٧ من يناير عام ١٩٤٧ نقلا عن صحيفة سكوتسمان الإنجليزية.

صراعا بين دولتين على «استحقاق» دولة ثالثة، وبدا من جهة أخرى أن الإنجليز برفضهم طلب النقراشي لا يريدون أن يسهلوا مهمته.

تجمد الموقف بين الحكومتين عند هذا الوضع، ولكن لم يكن يمكن التوقف. وكانت المظاهرات والاجتماعات الشعبية لا تكف والصحافة الوطنية مفتحة العيون. وقد أريد أن يتركز الانتباه في المسألة السودانية فركزت الهيئات الوطنية انتباهها عليها، وكانت النتيجة هجوما مضاعفا على سياسة الحكومة التي تبحث عن صيغ التفاهم مع الاستعمار لا تحقيق المطالب الوطنية. واستغل الإنجليز عزل مسألة السودان عن مسألة مصر في تشويه الموقف المصري، فقدمت القيادات الوطنية الجديدة صيغة الكفاح الصحيحة ضد الاستعمار وهي «الجلاء عن وادي النيل». وأتى يوم ١٩ من يناير عام ١٩٤٧، ذكرى توقيع اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ التي مكنت الإنجليز من السيطرة عليه تحت اسم الحكم الثنائي، فدعا الحزب الوطني وسائر الأحزاب والهيئات الوطنية الجماهير إلى تنظيم يوم للحداد في هذه الذكرى. وظهرت الصحف مجللة بالسواد تنشر المقالات الوطنية عن الحكم البريطاني الغاشم في السودان وعن موقف الحكومة المصرية المتهاون. ونكست الأعلام وأغلقت المحال والمتاجر وسارت المظاهرات برغم قرار الحكومة بمنعها وبتفريق التجمعات، وصدرت بيانات الهيئات المختلفة تنعي على الحكومة ضعفها وتواطؤها، وتطالب بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتي عام ١٨٩٩[1].

* * *

(١) في ١٥ من يناير اجتمع شباب جبهة وادي النيل وأصدروا نداء بإعلان يوم الحداد في ١٩ من يناير. وكان اجتماع الجبهة في المركز العام للشبان المسلمين ومثل فيها الحزب الوطني والوفد المصري والشبان المسلمون ومصر الفتاة والأخوان المسلمون وجبهة مصر والكتلة الوفدية واللجنة التنفيذية للطلبة. وفي ١٧ من يناير أذاعت الهيئة المتحدة بجامعة فاروق (جامعة الإسكندرية) بيانا بشأن يوم الحداد. وكانت تتكون من فروع الحزب الوطني والاتحاد العربي وجبهة مصر والإخوان المسلمين ومصر الفتاة وحزب العمال المصري ورابطة العروبة، كما صدرت بيانات من اتحاد خريجي الجامعة وشباب الأحرار الدستوريين وحزب العمال المصري. وبعد ذلك بيوم صدرت بيانات بالمشاركة في الحداد من معظم الهيئات السياسية، ومنها الجبهة الاشتراكية وحزب العمال الاشتراكي وحزب الفلاح الاشتراكي وشباب جبهة مصر، وفي يوم ٢٠ من يناير صادرت الحكومة صحيفتي صوت الأمة والكتلة لمانشرتاه من أخبار عن حوادث المظاهرات التي وقعت في حلوان، كما وردت أخبار عن اعتقال بعض الشباب في يوم الحداد. (الأهرام والصحف الأخرى من ١٦ من يناير عام ١٩٤٧).

كان لابد للحكومة من أن تخرج من الطريق المسدود حذرا من ضغط الجماهير المحتشدة وراءها. وقدر الإنجليز هذا المأزق ونشرت المانشستر جارديان تقول إن احتمال إبرام المعاهدة قد أصبح أبعد ما يكون، «ومتى اختلف صديقان فخير لهما فض النزاع برفعه إلى طرف ثالث قبل أن يفضى الخلاف إلى وقوع القطيعة، وتزداد القاهرة اعتقادا أن الالتجاء إلى هيئة الأمم المتحدة أفضل من التمادي في هذا الخلاف الذي لا حد له على مايظهر، ناهيك بما يتيح للراغبين في الشر من فرص الأذى»[1]. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أبدت رغبتها في أن تحسم مسألة السودان بين مصر وبريطانيا، وبدت الأمم المتحدة المخرج الوحيد، وأعلن النقراشي قطع المفاوضات رسميا والالتجاء إلى مجلس الأمن في ٢٥ من يناير عام ١٩٤٧.

كانت الظروف السياسية في أوائل عام ١٩٤٧ قد اختلفت تماما عما كانت عليه في العام السابق. فقد كانت بريطانيا في بداية عام ١٩٤٦ تعاني أزمة اقتصادية ومالية حادة، وتحاول التخلص من النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط، وأن تدعم مراكزها في المنطقة إزاء أطماع الولايات المتحدة واتساع مصالحها بعد الحرب واكتشاف البترول في هذه المنطقة. كما كانت في موقف الدفاع إزاء ما يتهدد نفوذها في المنطقة من الحركات الثورية في إيران ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين، وفي الهند وإندونيسيا واليونان. وقد أمكنها خلال هذا العام أن تتخطى الأزمة الاقتصادية، وأن تحصر نطاق الحركات الثورية وتقضي على ثورة آذربيجان وتضرب الثورة في اليونان. واستطاعت أن تتخلص تقريبا من النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط وأن تنسق سياستها مع الولايات المتحدة بما يضمن لبريطانيا وضعا مستقرا في مصر غير متنافس عليه. وكانت بريطانيا أيضا في عام ١٩٤٦ قد رسمت خطتها على أن تجمل قاعدتها العسكرية الرئيسية في فلسطين وشرقي الأردن إذا اضطرت إلى الجلاء عن مصر.

واتجهت أمريكا إلى تبني الصهيونية لتكون فلسطين قاعدتها في الشرق العربي، فضعف أمل بريطانيا في البقاء هناك، وزاد تمسكها بقاعدتها العسكرية في مصر وأيدتها الولايات المتحدة، واقتربت سياسة حزب العمال الحاكم في معالجته المسألة

---

(١) نقلا عن صحيفة الأهرام ١٩ من يناير عام ١٩٤٧.

المصرية من سياسة حزب المحافظين القائمة على ضرورة استمرار الوجود العسكري بمصر. وبذلك أيضا حلت المشكلات التي كانت تهدد العلاقات البريطانية الأمريكية في الشرق الأوسط على أساس بقاء بريطانيا في مصر ونفوذ أمريكا إلى فلسطين لتكون قاعدة سياسية لها في المنطقة ومرفأ للأسطول الذي تقيمه في البحر الأبيض المتوسط، وبهذا جميعه انحسرت الأخطار التي كان يخشاها الإنجليز من عرض المسألة المصرية على الهيئة الدولية.

ومن جهة ثانية كانت وزارة النقراشي امتدادا سياسيا لوزارة صدقي وقد تكونت من الحزبين اللذين شاركا في وزارته وفي وفد المفاوضة واللذين قبلا مشروع المعاهدة. وكان إبراهيم عبد الهادي الرجل الثاني في الحزب السعدي وفي وزارة النقراشي، كان هو من سافر مع صدقي إلى لندن ووقع معه مشروع المعاهدة بالأحرف الأولى من اسميهما، كما كان البرلمان القائم هو ذاته الذي وافق على مشروع المعاهدة بصفة مبدئية. وإن عرض المسألة المصرية على الهيئة الدولية من جانب هذه الحكومة يعني أنه لا نزاع بين مصر وبريطانيا حول مبدأ المفاوضات ولا حول مبدإ الدفاع المشترك. وأن النزاع ينحصر فقط فيما أثير عن السودان. وعندما أذاع النقراشي في ٢١ من مايو بيانا بأنه سيطلب من مجلس الأمن جلاء الإنجليز ردت الدوائر اللندنية بأن الجلاء متفق عليه في مشروع معاهدةموقع بالأحرف الأولى، وعلقت الصحف هناك بان ما سيضعف الموقف المصري وجود مشروع معاهدة موافق عليه من البرلمان المصري بصفة مبدئية.

وكان عزل مسألة السودان عن المسألة المصرية بهذه الصورة مما يمهد الأرض - في المجال الدولي - لتقبل الادعاء البريطاني بأن لمصر أطماعا في السودان وأنها ترفض الاعتراف بحق السودانيين في تقرير المصير، وأن مصدر النزاع هو تمسك الإنجليز بالدفاع عن حقوق الشعب السوداني. وإذا عرض الأمر على الهيئة الدولية بهذه الصورة وعلى أساس أن المفاوضات نجحت في تحقيق مطالب مصر كما عبرت عنها الحكومة، فإنه يمكن لمجلس الأمن ألا يصدر قرارا بإخراج المسألة عن مجال المفاوضة مع توصية البلدين المتنازعين بالعودة إلى التفاوض من جديد.

ولم يكن ذلك فيما يبدو خافيا عن الحكومة المصرية، وقد أبرق مراسل صحيفة

الأهرام بلندن إلى صحيفته بأن الإنجليز يظنون أن كثيرا من ذوي النفوذ في مصر يرغبون في أن تقتصر المفاوضات الحالية على الجلاء وأن يرجأ الفصل في مسألة السودان ولكنهم يأبون المجاهرة بالدفاع عن هذا الرأي لقوة التيار المعارض[١]، فكان اللجوء إلى مجلس الأمن يصدر عن رغبة الدوائر الحاكمة المصرية في امتصاص هذا المطلب الشعبي وأن ينتهي الأمر بفشل يسكت الجميع ويلجئهم إلى قبول الأمر الواقع والرضا بالمفاوضة وتفادي مسألة السودان.

* * *

على الرغم من كل شيء كان اللجوء إلى الهيئة الدولية أبغض الحلال عند الحكومتين، ونظر كلاهما إليه بوصفه مسلكا يتعين تفاديه إن بدت سانحة تمكن من ذلك، وهذا لسببين:

أولهما، أن خروج المسألة المصرية عن نطاق العلاقات الثنائية بينهما تقليد يخشاه الاستعمار ويضعف من سيطرته، كما أنه يكشف مواقف الأصدقاء والأعداء في السياسة الدولية ويصل ما بين الحركات التحررية والثورية في العالم. وكانت بريطانيا والولايات المتحدة تخشيان موقف الاتحاد السوفيتي وبولندا في مجلس الأمن. وكان الاتحاد السوفيتي حريصا في صراعه ضد الدول الغربية الكبيرة على المساهمة بنفوذه الدولي في تصفية الوجود الاستعماري الغربي في العالم، وفي الشرق الأوسط خاصة لما له من أهمية إستراتيجية عسكرية وسياسية بالنسبة له لتاخمته حدوده الجنوبية، كما كان يحرص على كسب تأييد سياسي وأدبي من مواقفه المناصرة لقضايا الشعوب الصغيرة وللحركات الوطنية. وكانت بريطانيا قلقة كذلك من احتمال وقوف فرنسا ضدها ردا على موقف الإنجليز منها عندما عرضت مسألة سوريا ولبنان على المجلس ذاته في العام السابق.

وقد ذكر جون بادو عميد الجامعة الأمريكية بالقاهرة في محاضرة له بنيويورك في يناير عام ١٩٤٧ أن الرجل العادي في الشرق الأوسط فقد ثقته في بريطانيا كما

(١) الأهرام ٢٤ من يناير عام ١٩٤٧. وعلقت التايمز فيما نشر بالعدد ذاته على قطع المفاوضات بأنه متوقع منذ صدر بيان صدقي وآتلي المتعارضين وأن الغريب أن مضت ثلاثة أشهر في تبادل مقترحات نصف سرية عن طريق السفارتين تفسيرا لبروتوكول السودان الوارد في المشروع. ثم ذكرت أن بريطانيا تقابل باطمئنان عزم مصر رفع الأمر إلى الأمم المتحدة.

فقدها في الولايات المتحدة إلى حد بعيد نتيجة سياستهما في فلسطين التي زلزلت الثقة في الديمقراطيات الغربية . كما تحدث عن نفس السخط الاجتماعي في المنطقة وعن الدعاية «السوفيتية» التي تنتشر بين طوائف المثقفين[1] . وكان عرض المسألة المصرية على مجلس الأمن مما يزيد تفجر الموقف .

وثانيهما، أن موقف الخصام بين الطرفين المتقابلين في مجلس الأمن، سيفرض نفسه على العلاقات بينهما تشددا وتطرفا من كلا الجانبين واندفاعا في المواقف والمطالب مما يحطم إمكانات الالتقاء في المستقبل، ومما لا تستطيع معه حكومة مصر مستقبلا أن تتخلى بسهولة عما ارتبطت به أمام جماهيرها، وأن التداعي أمام مجلس الأمن يحتم عليها التخلي عن سياسة التحصن بالصمت عن لا أو نعم إلى التورط في إعلان موقف جهير إزاء الدولة الخصم ويفرض عليها قدرا من الانحياز: إما إلى الوجدان الشعبي بالطعن على الاستعمار، وإما إلى الوقوف السافر ضد هذا الوجدان والتخاذل أمام الاستعمار .

وقد بذلت الولايات المتحدة مساعيها في مصر للعدول عن عرض قضيتها أمام المجلس[2]، وصرح متحدث بلسان وزارة الخارجية الأمريكية بأمل حكومته في أن توفق مصر وبريطانيا في تسوية مسألة السودان بطريقة ترضي الطرفين، وأكد أن موقف حكومته لم يتغير عما أبلغت به الحكومتين في مايو عام ١٩٤٦[3] . وفور إعلان الحكومة المصرية موقفها استبعد راديو نيويورك احتمال أن يفصل المجلس في هذه المسألة لصالح المصريين، واتجهت صحيفة أخبار اليوم بمصر للضرب على ذات الوتر بهدف تحطيم المحاولة وتسميم الأفكار تجاه موقف الدول الاشتراكية المرتقب . وهاجم بيفن حكومة النقراشي في مجلس العموم، ورد سبب فشل المفاوضات إلى

---

(١) صحيفة الأهرام ٢١ من يناير عام ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة المصري ١٢ من سبتمبر عام ١٩٤٧ .

(٣) صحيفة الأهرام ١٧ من ديسمبر عام ١٩٤٦ . عندما توقفت المفاوضات في مايو عام ١٩٤٦ طلب وزير أمريكا المفوض بمصر مقابلة الملك، فلما عرف بتغيبه قدم إلى صدقي خطابا من وزير الخارجية الأمريكية يعلمه فيه باهتمام حكومته «بجميع مسائل الدفاع عن الشرق الأوسط وأمن البلاد العربية» وأنها تتابع المفاوضات الجارية وتَعُدّ أمن الشرق الأوسط ذا أهمية أساسية لأمن أمريكا الخاص»(مذكراتي . إسماعيل صدقي ص ٨٧).

أنها تمت مع حكومات الأقلية وقال: «إذا استطعنا أن نعالج الأمر مع حكومة أكمل تمثيلا ونجنب مفاوضاتنا تأثير السياسة الحزبية المصرية كان احتمال سيرها إلى نتيجة موفقة بروح قوية يزداد إيما زيادة»(١).

وكما حاول الإنجليز أن يظهروا مدافعين عن حقوق شعب السودان، حاولوا هنا يظهروا مدافعين عن الديمقراطية المصرية وعن حقوق شعب مصر. وإزاء هذا التصريح الذي كان يحمل نقدا مستترا للملك فاروق الذي كان يتشبث بعدم عودة الوفد إلى الحكم، إزاء ذلك بادر الملك دعما لمركز حكومته باختيار إبراهيم عبدالهادي ـ الرجل الثاني في الحزب السعدي وفي الوزارة ـ رئيسا للديوان الملكي(٢). وكان في هذا إشارة للإنجليز بأنهم يجب أن يتعاملوا مع الملك وحده أو مع من يرضى عنهم من الساسة وأن ليس من المناسب اتخاذ مواقف الإثارة ضده.

وبعد إعلان الحكومة الالتجاء إلى مجلس الأمن، سعت إلى التسويف والمماطلة ما أمكنها ذلك، ولكن كان لابد من شيء يقال للجماهير لتسويغ هذا التلكؤ ـ أن يوجد مايقال للجماهير الرافضة المرتابة كمحاولة لتخديرها كليا أو جزئيا. وأسهل التسويغات التقليدية للتسويف هي الدراسة والبحث، وأسهل التسويغات لحجب المشكلات عن الجماهير هو أن الأمر في أيدي الفنيين والخبراء. ومضت الشهور تباعا في أخبار عن الهيئات والمستشارين، وعن الأبحاث والدراسات والاجتماعات، وعن اختصاصات كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، وعن ملاءمة اختيار أي منها لعرض قضية مصر. ويرد عن كل ذلك أخبار عامة لا تشرح غامضا ولا تفصل مبهما. كما سُوِّغ هذا التباطؤ أحيانا بأن قضية فلسطين تستحوذ على الانتباه في أمريكا وأن اجتماعات جامعة الدول العربية تستحوذ على انتباه حكومة مصر، وذلك علي ما أشار النقراشي في رده على استجواب فكري أباظة له لمجلس النواب عن أسباب التأخير الذي نوقش في ١٢ من مايو عام ١٩٤٧، وسُوِّغ التأخير أحيانا أخرى بأن الدعاية الصهيونية ضد الإنجليز قوية في أمريكا وأن هذا يُعَدّ عنصرا مواتيا لمصر يحسن الانتظار لاستغلاله ولأن

(١) صحيفة الأهرام ٢٨ من يناير عام ١٩٤٧.
(٢) صحيفة الأهرام ١٧ من يناير عام ١٩٤٧.

تتقبل الولايات المتحدة بتأثير الدعاية الصهيونية المعادية للإنجليز وجهة النظر المصرية «وبذلك تفوز مصر بآثار طيبة ونتائج مضاعفة»[١].

وحدث خلال هذه الفترة ما يلي:

أولا: أحكم التنسيق بين السياسة البريطانية والسياسة الأمريكية في المنطقة، وكانت بريطانيا مترددة بين وعدها بالجلاء عن مصر خلال ثلاث سنوات، وهو الوعد الذي يقتضي تنفيذه حسب خطتها نقل قاعدتها العسكرية إلى فلسطين مما يتعارض مع المصالح الأمريكيه هناك، وبين سحب هذا الوعد مما قد يبعد احتمال الاتفاق مع مصر ويفجر الموقف فيها. وانعكس ذلك في موقفها في فلسطين. ولكن تم بينها وبين أمريكا «سايكس ـ بيكو» جديدة بالنسبة لمصر وفلسطين، وازداد على أساس ذلك الموقف البريطاني تشددا في مايو تقريبا، وصرح بيفن بأن معاهدة عام ١٩٣٦ باقية، وأنه «أصبح من الأمور الحيوية للإمبراطورية البريطانية وللسلام العالمي ألا يحدث أي تغيير في تلك المنطقة من العالم»[٢].

وعلقت الدوائر السياسية في مصر بأن التشدد البريطاني أساسه الاطمئنان إلى مساندة أمريكا بعد أن ظهرت بوادر الاتفاق بين البلدين حول فلسطين. ونقلت رويتر «أن الولايات المتحدة لاتنوي أن تضطلع بالمسئوليات البريطانية في الشرق الأوسط، وأنها تؤكد على وجوب التعاون بين الدولتين» في أشد بقعة من العالم استعدادا للقلاقل والاضطرابات، «وأن الولايات المتحدة لن تسمح بوقوع هذه المنطقة» التي يعتمد على بترولها أسطول الولايات المتحدة في أي عملية في زمن الحرب في منطقة النفوذ السوفيتي[٣].

ثانيا: في الوقت الذي تم فيه ذلك كانت الحكومة المصرية تَعُدّ اللجوء إلى مجلس الأمن مناسبة صالحة للاتصال بالولايات المتحدة ـ القوة الاستعمارية الجديدة ـ ولتوثيق الروابط معها سياسيا واقتصاديا. وانطلقت الصحف المصرية ذات المنزع اليميني (خصوصا أخبار اليوم) تدعو إلى وجوب الاتصال بالولايات المتحدة وتزرع

---

(١) صحيفة الأهرام ٢٤ من إبريل عام ١٩٤٧.
(٢) صحيفة الأهرام ١٨ من مايو عام ١٩٤٧.
(٣) صحيفة الأهرام ٢٥ من مايو عام ١٩٤٧.

الأمل في امكان تأييدها مصر بشرط أن تفهم قضيتها، بحسبان أن الحكومة الأمريكية الديموقراطية لا تتصرف إلا بإيعاز من الرأي العام في بلدها، الذي عزلته الظروف التاريخية عن معرفة مشكلات مصر، وأنه لو أحسن عرض القضية المصرية عليه ما تردد في اتخاذ موقف المؤازرة.

وراج الحديث عن لزوم الدعاية في أمريكا، وصور الأمر على أنه معركة بروباجندا (دعاية) بين مصر وبريطانيا على الأرض الأمريكية لكسب الشعب الأمريكي. وكثر الحديث عن الدعاية وأصولها الفنية، وألحق مجلس الوزراء به مكتبا للدعاية برئاسة خبير أمريكي [1]، وعُدّ هذا الخبير مستشارا لرئيس الوفد الرسمي المسافر (النقراشي). ثم كان أول تصريح للنقراشي فور وصوله إلى نيويورك: «إنني لعلي ثقة بأن أمريكا ستهتم بالجهود التي سيبذلها المصريون للظفر بسيادتهم وسلامة أراضيهم» [2]. ثم ألقى في نادي الصحافة هناك خطبة أعدها له المستر مورد مستشار الدعاية الذي استأجره، تضمنت هجوما شديدا على الشيوعية وعلى النظام السوفييتي وحديثا عن وجوب ثقة الغرب في مصر «الديمقراطية وكراهيتها للشيوعية»، كما أشار إلى أنه عقد العزم على «القيام بتبعتنا في المحافظة على السلام العالمي». ووافق على مبدإ الأمن الجماعي [3]، وهو شعار الأحلاف العسكرية الذي رفعه الاستعمار وقتها.

ثالثا: بالنسبة للداخل شاءت الحكومة أن تستفيد من الموقف دعما لمركزها وفرضا لهيبتها على سائر التيارات المعارضة، فرفعت مع الدوائر الرجعية شعارات «الاتحاد» و «جمع الكلمة» و «توحيد الجهود»، على أساس أن الحكومة هي من سيعرض قضية البلاد على الهيئة الدولية فيجب على الجميع أن يقف وراءها بلا إشارة نقد أو اعتراض تحرجها أو تفقدها الهيبة أمام الهيئة الدولية. ونشط صالح حرب رئيس جميعة الشبان المسلمين في الاجتماع بالساسة التقليديين وكثرت تصريحات زعماء الحزبين الحاكمين في هذا الموضوع. كما نشط الإخوان المسلمون مؤيدين جمع الكلمة مع الحكومة ووجه حسن البنا مرشد الجماعة كتابًا

---

(١) صحيفة الأهرام ٢٨ من فبراير عام ١٩٤٧.

(٢) صحيفة الأهرام ٢٣ من يوليو عام١٩٤٧.

(٣) صحيفة المصري ٢٤ من أكتوبر عام ١٩٤٧، والأهرام الأول من أغسطس عام ١٩٤٧.

إلى الأمير محمد علي ولي العهد طلب إليه فيه أن يوالي بنفوذه السعي لجمع الكلمة[1]، ووافق على هذا الاتجاه الحزب الوطني ومصر الفتاة وجبهة مصر.

* * *

إن هيئات المعارضة الوطنية وأحزابها مع ايمانها بوجوب اللجوء إلى مجلس الأمن لم تكن تثق بالحكومة. وقد هوجم بيان النقراشي بقطع المفاوضة والاتجاه لمجلس الأمن، لأن الجدية كانت تقتضي أن يشمل البيان إعلانا بالتحلل من مشروع صدقي بيفن، وأن يقرر بشجاعة إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتي عام ١٨٩٩، ليذهب الوفد إلى الهيئة الدولية نظيف الثوب. وقد أوضح مكرم عبيد هذه النقطة بمجلس النواب. وسأل النقراشي صراحة عن موقفه من مشروع صدقي فلم يرد. وتصدى مصطفى أمين لمكرم عبيد بالهجوم لأنه يحرج موقف الحكومة، واكتفى إبراهيم عبد الهادي بالقول بأن الحكومة غير مرتبطة بشيء. وطالب حزب الوفد والكتلة بأنه يجب تشكيل وفد قومي يتولى عرض القضية، كما طالب الوفد والتنظيمات الاشتراكية بوجوب أن تتولى عرض القضية وزارة شعبية.

وبالنسبة لشعار جمع الكلمة رفض الوفد في بيان ٤ من فبراير هذه الدعوة على أساس أن الحكومة لا تمثل الأمة، كما رفض أعضاء مجلس الشيوخ الوفديون حضور مأدبة أقامها عضو الشيوخ عباس أبو حسين لضم الصفوف[2]. وقد صرح النحاس لصحيفة سي سوار الفرنسية بأن الوفد يرفض مبدأ التحالف العسكري، وقال إنه «من المضحك حقا أن تعد مذكرة روسيا بشأن الدفاع عن المضايق جناية ضد السيادة (تركيا) في حين أن مثل هذا العمل في مصر حق وعدل وتحالف نزيه». كما اشترط لتوحيد الصفوف أن يحل مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة. ودافعت «رابطة الشباب» لسان حال الطليعة الوفدية ذات الاتجاه التقدمي عن موقف الحزب تجاه الائتلاف وتوحيد الصفوف وهاجمت الأخوان المسلمين الداعين لجمع الكلمة مع الحكومة وذكرتهم بموقف الخيانة الذي ارتكبته جماعتهم ضد الحركة الشعبية عام ١٩٤٦. كما بقيت صحيفة الجماهير الماركسية تهاجم نكوص النقراشي عن إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ إتفاقيتي عام ١٨٩٩، وأكدت أن نقطة الضعف الرئيسية في القضية المصرية

(١) صحيفة الأهرام ١٦ من فبراير عام ١٩٤٧.
(٢) صحيفة الأهرام ١٦ من مارس عام ١٩٤٧.

هي «العهد الحاضر» لسبق موافقته على مشروع صدقي وعدم تحلله منه. وفي مواجهة شعار التوحيد الذي أطلقته الحكومة طالبت «بجبهة وطنية من نوع جديد تحمل لواء الكفاح في سبيل الحرية والديمقراطية والاستقلال». وذكرت أن الجبهة المطلوبة يجب أن تضم الوفد والكتلة والطليعة العمالية بحسبانهم جميعا ضد مبدإ التحالف العسكري وذلك للوقوف ضد محاولات الرجعية تصفية الحريات(١).

ولم يكن ذلك جميعه يتم في هدوء، فكانت البلاد والمدن خاصة والقاهرة والإسكندرية بوجه أخص، تعج بالحركة وبالمظاهرات والإضرابات والاجتماعات والمؤتمرات، لا ينقطع ذلك إلا ليبدأ. وقد كانت الدراسة معطلة بالجامعتين وبعض معاهد التعليم عندما تولى النقراشي الحكم ثم عادت مع بيان للحكومة كان شديد اللهجة في التهديد. وتنادت الهيئات المختلفة بتنظيم يوم الحداد ١٩ من يناير. وفي هذه الفترة كان الإنجليز قد قرروا سحب قواتهم من القاهرة والإسكندرية لتركز في منطقة القناة ولتهدئة خواطر الجماهير ومنع الاحتكاك بين الطرفين. وحاولت الحكومة أن تظهر هذا الانسحاب بمظهر الانتصار الوطني لها بوصفه جلاء جزئيا «خطوة خطوة» وتقيم الاحتفالات الرسمية برفع العلم المصري على الثكنات البريطانية عقب الانسحاب منها، فكانت المظاهرات تسير تباعا مع هذه الاحتفالات صاخبة تعلن رفض الأضاليل. واطرد إغلاق الجامعتين ومعاهد التعليم كما اطرد اعتقال الشباب في المظاهرات والاجتماعات ومصادرة الصحف الوطنية والثورية كصوت الأمة ورابطة الشباب والجماهير والكتلة والبلاغ المصري، عند هجومها على الحكومة أو وصفها المظاهرات وأساليب القمع.

وفي الاستجواب الذي أثير بمجلس النواب حول حرية الصحافة ومصادرة الصحف في ١٢ من فبراير، ألقت الحكومة بيانا في الأول من إبريل كان مما تضمنه أنها صادرت صحيفة المصري في ١٢ من ديسمبر عام ١٩٤٦ لنشر خبر مظاهرة معهد فؤاد الأول الديني بأسيوط، وفي ٢٠ من يناير عام ١٩٤٧ صادرت صوت الأمة والكتلة لنشر أخبار عن إطلاق الشرطة الرصاص على طلبة مدرسة حلوان، كما صادرت ذات الصحيفتين في ١٠ من فبراير لنشر بعض الحوادث عن حصار

---

(١) الجماهير ١٢ من مايو، ٢٠ من يونية عام ١٩٤٧.

جامعة القاهرة بالدبابات والسيارات المصفحة وعن الاعتداء على الطلبة، وصادرت صوت الأمة في الأول من إبريل لنشرها أخبار مظاهرات قامت في أماكن مختلفة حاصرتها الشرطة وانهالت على بعضها ضربا في ميدان المحطة[1]. وكانت الحكومة تتحايل على المصادرة غير القانونية (لم تكن الأحكام العرفية معلنة) باختلاق تحقيق تجريه عن كل مظاهرة فيصدر قرار من النيابة العامة بحظر النشر عن التحقيق وتصادر الصحف التي تخالف هذا القرار أو تلتزم بما يشبه الرقابة العسكرية.

واطردت الأحزاب والهيئات المختلفة في إصدار البيانات التي تهاجم الحكومة وسياستها، وفي ١١ من يونية شن الوفد في بيان أذاعه هجوما شاملا على الحكومة نعى عليها فيه إضاعتها خمسة أشهر في المماطلة، وذكر أن الوزارة تعمل على قتل الروح الوطنية وتنكل بالشعب وأن التجاءها إلى مجلس الأمن كان مناورة اصطحبت بحملة عنيفة من التضليل والإرهاب. وذكر أن الوزارة ورجالها دقوا الطبول احتفالا بالجلاء المزعوم عن العواصم وأذاعوا أن السياسة البريطانية تحولت عن أهدافها، وصوروا المستعمر بمظهر المستسلم، وعطلوا الدستور ومنعوا الاجتماعات وكمموا الأفواه وصادروا الصحف وأطلقوا الرصاص وامتهنوا الحريات والحرمات وزيفوا الانتخابات. ويبصر البيان المصريين بما يستهدفون له من خطر ويذكر أنه يعلن باسمهم براءتهم من أي معاهدة يراد فرضها عليهم. وأصدرت اللجنة العليا لشباب الحزب الوطني في ٢٥ من يونية بيانا هاجمت فيه سياسة التسويف التي تتبعها الحكومة وتحللها بالمعايير المختلفة كمناقشة الميزانية في البرلمان وغير ذلك، واستنكرت حالة الفتور التي سادت البلاد في الشهور الأخيرة. وركزت الجماهير ورابطة الشباب هجوما شديدا على سعي الحكومة إلى مد يدها للاستعمار الأمريكي ودأبتا على فضح أي محاولة تبدر من الحكومة للإفساح للنفوذ الأمريكي السياسي أو الاقتصادي في مصر. كما دأبت الجماهير على كشف السياسة الإنجليزية في الشرق الأوسط واتفاقيات البترول التي بدأت الاحتكارات الأمريكية تغنم بها ثروة المنطقة[2].

---

(١) كانت مظاهرة كبيرة قامت بميدان المحطة من عمال النسيج واتحاد عمال تجارة الأيبيماك. الأهرام ٤ من إبريل عام ١٩٤٧.

(٢) صحيفتا رابطة الشباب والجماهير في الأعداد المختلفة.

وبلغت موجة السخط على تراخي الحكومة إلى الحد الذي أدى بصحيفة الأهرام المحافظة إلى انتقاد موقف الحكومة قائلة إن أسلوب التكتم الذي تتبعه الحكومة كان له ما يسوّغه أول الأمر، ولكن استطالته تجعله عسير التسويغ، وقد استمرت المفاوضات عاما ثم جرت الاستعدادات بعدها تأكل الشهور وراء حجب كثيفة من الوعود التي تبذل والقلق الذي يشيع والإشاعات المرهقة، ثم نعت على التأخير ما يسببه من ملل وضجر وضعف للثقة بالنصر[1]. وفي أوائل مايو قدم عشرة من أعضاء مجلس النواب طلبا لمناقشة المسألة ولتوضيح الحكومة موقفها.

* * *

نهضت الحكومة أخيرا وقدمت إلى مجلس الأمن عريضة المسألة المصرية، نشرتها في ١٣ من يولية بعد فض الدورة البرلمانية بيوم واحد تفاديا لمجابهة المعارضة بالمجلسين، وركزت مطالبها في الجلاء عن مصر والسودان، وإذا كان قد جاء المطلب سليما فإن وجه الضعف كان يتعلق بما سبقت الإشارة إليه من أن الحكومة كانت تمثل القوى التي وافقت من قبل على مشروع صدقي بيفن وبأنها لم تلغ معاهدة عام ١٩٣٦ ولا اتفاقيتي السودان. وسافر الوفد الرسمي الذي سيعرض القضية برئاسة النقراشي إلى نيويورك في ٢٢ من يولية وتأكد من العريضة ومن خطابات النقراشي بمجلس الأمن ومن نشاط الوفد الرسمي هناك أمران:

أولا: أن موجبات النزاع فرضت نفسها على مسلك الوفدين المصري والبريطاني. وبرغم أن النقراشي لم يكن ضد الدفاع المشترك فقد طفق يتحدث عن الاستعمار الإنجليزي وتاريخه بعبارات حادة، وكان موزعا بين جو المجلس هناك وبين الموقف المتوتر في مصر وتربص قوى المعارضة الوطنية والحركة الشعبية به. والذي يحدث في مثل هذه الظروف أنه وإن لوحظ في النصف المنصرم من عام ١٩٤٧ نوع من التميع والفتور في الحياة السياسية على ما أسماه بيان الوفد «بقتل» الروح الوطنية، فإن أي تحرك سياسي كان من شأنه أن يطلق فورا وفجأة جميع القوى من مكامنها ويشد ما بدا أن الأيام أرخته من الانتباه والعزم، ويجد الشعب نفسه متجمعا مرة واحدة بوعي وتوتر وانتباه أعصاب. ولم يكن النقراشي في

---

(١) صحيفة الأهرام، افتتاحيتا يومي ٩ من مايو و ٢٥ من يونية عام ١٩٤٧.

نيويورك بقادر على أن يتجاهل زفرات الجماهير في مصر يتردد صوتها في أذنيه، وقد استهدف في مجلس الأمن على ماعبرت صحيفة التايمز وقتها أن «يسير سفينته بشراع المعارضة»[1]، فلا يعود أحد يتهمه بالفتور الوطني أو بالتواطؤ وأطلق كلمته التي روجت الدعاية له بها كثيرا : «أيها القراصنة اخرجوا من بلادنا» .

ولم يقف ألكسندر كادوجان المندوب البريطاني بالمجلس صامتا، إنما تحدث عن مِنَن الاحتلال البريطاني لمصر وأشار إلى أطماع المصريين في السودان، ثم هدد بالكشف عما كان لبعض الدوائر الحاكمة في مصر وقت الحرب (يقصد الملك) من ميل نحو دول المحور ونبه إلى أن الوجود البريطاني في مصر كان هو الكفيل بتدارك هذا الخطر لصالح الحلفاء .

وقد بدأت الصحف البريطانية تبدي قلقها من الأثر السيئ الذي يلحق العلاقات بين البلدين من جراء هذا الهجوم المتبادل، والذي يستفز الجماهير في مصر ويورط حكومتها في مواقف معادية للإنجليز يصعب بعدها التراجع، وأشارت إلى أن الهجوم البريطاني يفسد حسن العلاقات مع الملك . ونصح جونسون المندوب الأمريكي بالمجلس بوجوب وقف هذه الخطب التي يرد بها كل فريق على الآخر، وذلك في حديث له مع وكالة الأنباء العربية[2] .

ثانيا: أن وفد مصر بذل قصاري جهده لاسترضاء الولايات المتحدة لتقف بجانبه، وجهد في تقديم الوعود والتلويح بالضمانات بأن مصر ستظل حليفة للغرب تابعة له . كما بذل جهدا واضحا في أن يغلق الأبواب دون تأييد روسيا وبولندا له بالمجلس . وقد اطردت تصريحات ممدوح رياض وزير التجارة وعضو الوفد الرسمي بأن إجابة مطالب مصر تخدم المصالح الأمريكية . وكان النقراشي قد صرح لصحيفة نيوستيتسمان بأنه عندما يخرج الإنجليز من مصر سيحضر إليها خبراء جدد «وسيكون هؤلاء الخبراء أمريكيين . نعم سيكونون أمريكيين فقط في الوقت الحاضر»[3] . وصرح عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية : «إذا تركت مصر لنفسها فستمضي هي وبريطانيا إلى دنيا جديدة يقوم فيها التعاون بينهما، وإن مصر

---

(١) صحيفة الأهرام ١٦ من يولية عام ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الأهرام ١٣ من أغسطس عام ١٩٤٧ .

(٣) صحيفة الأهرام ١٣ من يونية عام ١٩٤٧ .

ستتعاون من تلقاء نفسها على تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط» . كما صرح ممدوح رياض أيضا بأن تحقيق الأمن والسلم في الشرق الأوسط سيخدم المصالح الأمريكية[1] . وإذ كان من المتوقع أن يؤيد الاتحاد السوفيتي مصر في مجلس الأمن ، فقد حرص الوفد الرسمي المصري إرضاء لأمريكا على أن يتبرأ من أي شبهة تتعلق باتصاله بالوفد السوفيتي أو بقبوله تأييده[2] . وفي ٥ من أغسطس نفى متحدث مصري أن الوفد الرسمي تحدث إلى أي من الوفود الأخرى بالأمم المتحدة أو طلب مساعدته ، وأنه ليست لدى وفد مصر وسيلة لمعرفة رأي أي عضو في مجلس الأمن ، وكان يقصد بذلك إنكار وجود اتصال مع الوفد السوفيتي .

أيد مصر في مجلس الأمن ثلاثة مندوبين ، المندوب السوري فارس الخوري والمندوب السوفيتي أندريه جروميكو والمندوب البولندي أوسكار لانج . ووقفت فرنسا ضد مصر خشية أن يؤدي خروج الإنجليز من مصر إلى تقوية الحركة الوطنية ضد الفرنسيين في شمالي إفريقيا[3] . أما الولايات المتحدة فقد عبرت صحيفة نيويورك تايمز عن موقفها بقولها إنها «ليست مستعدة لتأييد مطالب مصر أو جلاء الإنجليز عنها ولا إلى التصويت ضدها ، وإن مصلحتها في تأجيل البت في النزاع»[4] . وقد صاحب عرض القضية حملة دعاية ضد مصر شنتها الصحف الأمريكية . كما دفعت الدول التابعة لها إلى أن تقدم للمجلس الاقتراحات المؤيدة لموقف بريطانيا . وأثار موقفها هذا استنكارا بالغا لدى الجماهير في مصر وكان هذا الموقف أول محك عملي صريح يختبر فيه المصريون موقف أمريكا منهم بعد الحرب ، وأرسى لدى الحركة الوطنية المصرية جذور الحذر والشك في الولايات المتحدة[5] .

---

(١) صحيفة الأهرام ١٤ من يولية عام ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الأهرام ٥ من أغسطس عام ١٩٤٧ .

(٣) صحيفة المصري ١٢ عام سبتمبر عام ١٩٤٧ .

(٤) صحيفة المصري ٣ من سبتمبر عام ١٩٤٧ .

(٥) لخص مراسل صحيفة المصري في نيويورك موقف أمريكا نقلا عن مصدر سوفيتي ، بقوله إنه ما كادت مصر تعلن عن عزمها رفع قضيتها إلى مجلس الأمن حتى نشط السفير الأمريكي لتعدل عن ذلك ، فلما فشل وفشلت حكومته بدأ الأمريكيون يقومون بمشاورات خفية وواضحة وتخفت أمريكا وراء مشروعات القرارات التي أبديت في الجلسات الأولى لمجلس الأمن لتحول الأنظار عن مطالب مصر باقتراح استئناف المفاوضات . ويذكر أن أمريكا لو تركت وشأنها لوافقت بريطانيا على شطب القضية إلا أنها وجدت مصر قلب العالم العربي ومركز العالم الإسلامي وأن لأمريكا أموالا ومشروعات =

وتقدم للمجلس اقتراح من مندوب البرازيل يوصي باستئناف المفاوضات الثنائية بين مصر وبريطانيا بغير إشارة إلى مطلب مصر سحب قوات الاحتلال منها. كما تقدم مندوب كولومبيا باقتراح يوصي باستئناف المفاوضات ويزيد على ذلك شرطا بأن تقرر بريطانيا سحب قواتها من مصر مع عزل مسألة السودان عن المسألة المصرية. وكشفت صحيفة المصري في ١ و٢ من ديسمبر عن أن هذا الاقتراح قدم بناء على طلب ممدوح رياض الذي كتب مسودة الاقتراح بخط يده بعد أن تأزم الموقف في المجلس تأزما أنبأ بفشل النقراشي فشلا كاملا، وأن المندوب الكولومبي فوجئ بمعارضة النقراشي في المجلس لهذا المشروع. وبرغم تكذيب الحكومة لهذا الخبر فإن ما يرجح صحته أن فارس الخوري المندوب السوري أيد الاقتراح، وهو تأييد لا يتصور صدوره من مندوب البلد الشقيق إلا بعد الرجوع إلى الوفد المصري، كما يرجح صحته أن الاقتراح يتفق مع منهج الحكومة التي وافق رجالها أيام صدقي على المفاوضة على أساس مبدإ التحالف ومع سبق صدور قرار بريطاني بالانسحاب من مصر ومع خطتها لتلمس الوسيلة لعزل مسألة السودان إنجاحا للمفاوضة. ويبدو أن معارضة النقراشي للاقتراح الكولومبي كانت إحكاما لخطته إزاء الموقف الداخلي في مصر، وخوفا من رد الفعل الشعبي إن اجترأ على الموافقة عليه.

كانت حصيلة الموقف في مجلس الأمن ضد مصر. وكان يسهل على بريطانيا - حسب الأصوات المؤيدة لها في المجلس - أن تستصدر قرارا بشطب النزاع من جدول أعمال المجلس لتعود به إلى نطاق الثنائية الأول: وبذل كادوجان جهدا في هذا السبيل، ولكن وقف أمامه أن المشكلة بذلك ستظل باقية وتزداد عنفا. وكما كان تبادل الاتهامات يهدد مساعي الاتفاق مستقبلا، فقد كان خليقا بهزيمة الحكومة المصرية أن يكون لها ذات الأثر أو يزيد، والشعب المصري على مثل

= وشركات في هذه المناطق وأن شطب القضية يغضب مصر والعالمين العربي والإسلامي، ولكنها وجدت أيضا أن قرار الجلاء يزعزع مركز بريطانيا حليفتها ويُعَدّ سابقة خطيرة قد تتبعها شعوب أخرى كالعراق والأردن، فرأت حل الأمر حلا وسطا بالرجوع إلى المفاوضة. (المصري ١١ من سبتمبر عام ١٩٤٧).

كما نشرت ذات الصحيفة أن المندوب الأمريكي كان أشد جزعا من البريطانيين على مصلحة بريطانيا، وأن الأمريكيين خشوا من رجوع النقراشي فاشلا ومن أثر ذلك في تهييج المصريين. (المصري ١٥ من سبتمبر عام ١٩٤٧).

الجمر التهابا والآذان والألسن لا تكف عن المتابعة والتعليق. والصحف صاخبة والمظاهرات صاخبة والسخط بالغ أقصاه والأحزاب والهيئات السياسية لا تكف اجتماعاتها ومؤتمراتها. وساد الاعتقاد في لندن ونيويورك أن اتخاذ أي قرار ضد مصر سيؤدي إلى وقوع اضطرابات تشارك فيها جميع التيارات السياسية[1]. وأكدت أخبار المظاهرات في مصر لديهم أنه يصعب تماما تسوية النزاع بالطرق العادية[2]. وكان المندوب البريطاني يطمح إلى أن يشطب النزاع من المجلس أو يرفض طلب مصر، فعارضه المندوب الأمريكي قائلا في الجلسة الأخيرة أنه لا اعتراض لديه على بقاء المسألة مدرجة في جدول الأعمال، ويقال إنه حدث بين المندوبين جفوة من جراء ذلك لا سيما بعد أن قال المندوب الأمريكي إنه لا يفهم المعركة التي يشنها كادوجان لاستبعاد النزاع من جدول أعمال المجلس[3]. وكان هذا الموقف محاولة لتدارك الوضع المتدهور في مصر التي وجدت الدول الغربية نفسها فيه بسبب مواقفها في المجلس كما كان محاولة من أمريكا لتنبيه المندوب البريطاني إلى خطورة الشطط واللدد في الخصومة. وقد ذكرت الصحف البريطانية أن رفض مطلب مصر لن يحل المشكلة، وأن الدوائر السياسية في لندن ترى أنه ما دام الهدف هو الوصول إلى عقد المعاهدة فلا وجه لتبادل الاتهامات ولا إلى هزيمة أي من الفريقين هزيمة تزيده غضبا وحقداً[4].

بهذا تقرر إبقاء القضية بمجلس الأمن معلقة بغير حسم، بغير نصر ولا هزيمة. وقد حطمت حركة الجماهير من قبل مشروع صدقي بيفن، وحطمت هنا مشروعي البرازيل وكولومبيا. ولم يكن يمكن بذلك لأمريكا أو بريطانيا أن تطمئن إلى وعود النقراشي أو ضماناته بالنسبة لبلد لم تعد مقاديرها في يديه. وكان جهدهما «ألا تنقطع شعرة معاوية»، الصلة اللازمة لأي سلطة أو قوة إزاء الجماهير، وإلا لم تعد سلطة برغم كل وسائل القمع.

---

(١) صحيفة الأهرام ٢١ من أغسطس عام ١٩٤٧.
(٢) صحيفة الأهرام ٢٤ من أغسطس عام ١٩٤٧ (عن رويتر).
(٣) صحيفة الاهرام ٣٠ من أغسطس عام ١٩٤٧.
(٤) صحيفة الاهرام ١٥ من أغسطس عام ١٩٤٧.

الفَصْل الثاني
القوى الشعبية والمسألة الوطنية

كان الوفد، خلال هذه الفترة - استمرارا لسياسته بعد إخراجه من الحكم - يشن على الحكومة هجوما بالغا بالنسبة لموقفها في المسألة الوطنية وفي غيرها. وكان خطه السياسي أنه لا مجال للبحث أو الموافقة على أي خطوة بالنسبة للمسألة الوطنية، مفاوضة كانت أو احتكاما، إلا إذا ولى الحكم من يمثل الشعب أي الوفد، وأن حكومة تفرض وجودها بالقمع ولا تعبر إلا عن مصالح القلة لا تكون ترجمانا صادقا للمطالب الوطنية. وعلى عادة قيادة الوفد خارج الحكم - وفي فترات الضغط والتضييق - يزداد تأثرها بالتيار الشعبي، فاتخذت في بعض بياناتها موقفا مهما وجديدا وهو رفض مبدإ التحالف العسكري والتأكيد على مطلب الجلاء غير المعلق على شرط أو محالفة، وأن السبيل الوحيد هو الاحتكام إلى المحافل الدولية. ولا شك في أن كان للطليعة الشابة التقدمية في الحزب أثرها في اتخاذ هذا الموقف.

وقد هاجم الوفد في بيان أصدره في ١٥ من يولية عريضة الحكومة إلى مجلس الأمن واتهمها بالاستخذاء والضعف وطالبها بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتي عام ١٨٩٩، كما أرسل إلى كل من سكرتير عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن برقية أنكر فيها على العريضة تعبيرها عن وجهة نظر الشعب، وذكر أن الحكومة تتصرف «وفقا لما تمليه مصالح سياسة رجعية وإقطاعية - سياسة رفضها ولا يزال يرفضها بكل قوته شعب وادي النيل»، وأن شكوى الحكومة إلى المجلس لا يمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية، وأن المفاوضات التي جرت من قبل ولدت الكثير من الخلط والغموض[١]. وبعد فشل النقراشي، أصدر مصطفى النحاس ثلاثة بيانات، طالب في أولها السفير البريطاني بجلاء الإنجليز عسكريا وإداريا كسبا لصداقة وادي النيل،

(١) صحف ٢٠ من يولية عام ١٩٤٧.

وذكر أنهم إن لم يفعلوا فسيتحملون مسئولية عداء الشعب عداء لا يعلم إلا الله مبلغ خطورته. وهاجم في ثانيهما النقراشي «العقبة الكأداء في سبيل تحقيق مطالب البلاد»، والذي ضيع الفرص المواتية بالانتظار الطويل ثم لم يلغ المعاهدة قبل سفره، وطالب النقراشي باستقالته وباستفتاء الشعب. ووجه بيانه الثالث إلى شعب وادي النيل: «نظموا صفوفكم وقاوموا عدوكم، واطرحوا من يتجر باسم الوطنية أو الدين (يقصد الإخوان).. فإن لم يستجب الإنجليز لطلبكم فهيئوا أنفسكم لإرغامهم»[1].

ولكن لوحظ في بعض افتتاحيات صحيفة المصري - بعد فشل مجلس الأمن - دعوة إلى قبول أي قرار يصدره المجلس بصبر، وأنه ليس من وسائل تأكيد الحرية تدبير المظاهرات التي تجمع الأبرياء والغوغاء وتطلق الهتافات العدائية ضد المجلس وبعض الدول الأجنبية وتعتدي على المتاجر الوطنية والأجنبية وتؤدي بهذا إلى حصول الخسائر في الأموال والأرواح[2]. وكان الاتجاه اليميني في قيادة الوفد يميل إلى التهاون والمساواة. وقد شنت رابطة الشباب هجوما على صحيفة الوفد اليومية الصباحية الكبيرة (المصري) واتهمت رئيس تحريرها محمود أبو الفتح بأنه الشريك الجديد في مجلة أخبار اليوم، وأن الكلمة اليومية التي ترد في المصري يكتبها مصطفى وعلي أمين صاحبا أخبار اليوم[3]، وهاجمت «الجماهير» الماركسية محمود أبو الفتح

(١)صحيفة المصري ٢١ من سبتمبر عام ١٩٤٧.

(٢) صحيفة المصري ٩ من سبتمبر عام ١٩٤٧.

(٣) صحيفة رابطة الشباب ١٠ من إبريل و ٢٧ من مارس عام ١٩٤٧. وذكرت صحيفة السوادي في ٣ من فبراير عام ١٩٤٧ أن أخبار اليوم كانت تطبع عند صدورها في مطابع الأهرام ثم أنذرها في أوائل عام ١٩٤٧ بالامتناع عن طبعها، فبدأت تطبع في مطابع المصري. وتكونت شركة صحفية وشركة للتوزيع لإصدار الصحيفتين وتوزيعهما. وفي ١٩ من مايو هاجمت السوادي صحيفة المصري لإسرافها في الاعتدال وجنوحها إلى الاستقلال عن الحزبية، وفي ١٢ و ١٣ و ١٧ من مايو هاجمت صوت الأمة الوفدية صحيفة المصري قائلة إن علي ومصطفى أمين يشرفان على تحريرها ويوجهانها لخدمة حكومة السعديين، وإنهما أقاما مع محمود أبو الفتح شركة تتولى إصدار المصري وأخبار اليوم وآخر ساعة، وإن علي أمين يشرف على شركة التوزيع التي أقاموها. وفي ١٣ من مايو ذكرت صحيفة الحوادث أن مصطفى وعلي أمين أدخلا تعديلات على شكل صحيفة المصري وغيرا شعارها وعملا على تحسينها واشترك معهما في ذلك عدد من محرري أخبار اليوم، وأن المصادر التحريرية والإخبارية للصحيفتين كانت واحدة. وكان محمود أبو الفتح قد اتفق مع أخبار اليوم على أن تترك المصري الحزبية وأخفى هذا الاتفاق عن شقيقيه محمد، وأحمد، ثم حدثت خلافات بين محمد الذي كان يشرف على =

لأنه صرح في أمريكا: «إننا قد ننظر بعين الارتياح إلى التوسع في المصالح الأمريكية في مصر وبلاد الشرق»، «إن النفوذ الأمريكي يسعى إلى السلام والاستقرار»[1]، واقترح كثير من شباب الوفد على حزبهم أن يمتلك جميع الصحف الناطقة بلسانه وأن يقيم لها دارا كبيرة واحدة[2].

في هذه الفترة، ظهرت «الطليعة الوفدية» من الشباب الوفدي المرتبط بتقاليد حزبه في الدفاع عن الحرية والاستقلال، مع النزوع التقدمي والإيمان بالمضمون الاجتماعي لأهداف الثورة الوطنية الديموقراطية وبمبادئ العدالة الاجتماعية. واتخذت لها منبرا من صحيفة الوفد«رابطة الشباب» الأسبوعية، إذ صدر عددها رقم ١٥٤ في ٢٠ من مارس عام ١٩٤٧ يتضمن تحت اسمها عبارة «لسان حال الطليعية الوفدية» وبصدره صورة لمصطفى النحاس «زعيم الأمة وقائد الشباب» ثم كلمة لسكرتير عام الوفد صبري أبو علم يرحب فيها بتولي الشباب تحرير هذه الصحيفة، ويشير إلى واجبه النضالي في أن يدفع الحكومة الصامتة إلى الكلام وأن يوقظ النواب.

وقد تكونت الطليعة الوفدية في احتفال أقيم بدار النحاس بوصفها تشكيلا جديدا من تشكيلات الوفد المصري يصدر صحيفة «تكون أداة اتصال مع شعب الوادي ومع شعوب الدول العربية». وركزت الطليعة الوفدية هجومها على السياسة الاستعمارية وعلى الاستعمار الأمريكي ذي المطامع والجديد في العالم العربي بالسيطرة على البترول وإقامة القواعد العسكرية، وهاجمت سياسة «سد الفراغ» للحلول محل الاستعمار البريطاني باسم معاداة الشيوعية. وأفسحت مجالا واسعا لشرح ظروف العالم العربي وحركات التحرير فيه وسياسة الاستعمار إزاءه. وركزت هجومها على الطبقات الرجعية بالداخل منحازة إلى جانب «طبقات

= المصري وبين علي أمين وزادت الخلافات بشأن سياسة الصحيفة حتى فضت الشركة. وفي ١٣ من نوفمبر عام ١٩٤٩ «عيد الجهاد» كان النحاس يلقي خطابه في نادي الحزب، فهاجم شباب وفديون مصور صحيفة المصري وضربوه، فأضربت صحيفة المصري عن نشر صور الحفل. (ثورة في الصحافة - سامي عزيز. ص ١٨٧ - ١٨٩).

(١) صحيفة الجماهير ٢٣ من يونية عام ١٩٤٧.

(٢) صحيفة رابطة الشباب ٢٠ من مارس عام ١٩٤٧.

الشعب المضطهدة». وكان لها نفوذ كبير بين الطلبة وفي اللجنة التنفيذية العليا للطلبة، كما كان لها نشاط كبير بين جماهير العمال، وتبنت كفاحهم ضد الشركات الرأسمالية. وقادت حركة لإنشاء نواد سياسية وفدية في المدن والأحياء.

ومع ازدياد هجوم الرجعية على الوفد وازدياد معاناته من جراء الضغط الذي تمارسه الحكومة على نشاطه، دعا النحاس الشباب إلى تنظيم صفوفهم، فنشطت الطليعة في هذا العمل التنظيمي بدعم اللجان القاعدية للحزب والعمل على إحكام بنائها. واقترحت رابطة الشباب أن يكون لكل من لجان الوفد في الأحياء اجتماعات دورية منتظمة لتصبح «كل لجنة وحدة قائمة بذاتها يمكن الاعتماد عليها عند الشدائد والمناسبات»، وأن تحيا كل لجنة حياة منظمة تزيل البلبلة السياسية القائمة وتشارك في حياة الشعب اليومية مشاركة تامة.[1]

على أنه لم يتضح أنه قد كتب لهذا النشاط التنظيمي نجاح واسع. وبرغم أن الطليعة الوفدية كانت تبذل جهودا واضحة في الاتصال بالعمال وفي الكشف عما يعانونه من استغلال وانخفاض في مستوى المعيشة، فلم يلحظ لها اتجاه مماثل بين الفلاحين. وكان جهدها بين العمال يكاد ينحصر في تبني مطالبهم الاقتصادية والدفاع عنها في حدود الهدفين التقليديين للوفد وهما الاستقلال والديمقراطية. ولاشك في أن كان هذا يمثل تقدما مهما في الفكر والنشاط السياسيين داخل الوفد وبين الشباب فيه، وهو تقدم يظهر واضحا من مجرد المقارنة بين أعداد صحيفة رابطة الشباب قبل وبعد تولي الطليعة الوفدية لها. ويمكن القول إنه كان من المفيد لها في دعوتها أن تقصر نشاطها في هذه الحدود بما يمكنها من إبقاء علاقتها بالحزب الكبير ذي التيارات المختلفة وذي الزعامة ذات الهيبة والنفوذ وبما يكفل لنشاطها انتشارا يستفيد من هذه الإمكانات. على أن هذا الوضع أبقى الطليعة تيارا يفتقد ضمانات الاستمرار الذاتي ويرتبط في حدوده ونشاطه ومستقبله بموقف قيادة الوفد منه وسلطاتها على تشكيلات الحزب كافة وجعلها تقف تحت رحمة نفوذ الاتجاه اليميني شديد المحافظة في قيادة الوفد.

وكان من أهم الجهود التي بذلتها الطليعة الوفدية لحزبها هو دفاعها عن الحياة النيابية ومهاجمتها شعار الأخوان المسلمين «لا حزبية ولا أحزاب». كتب الدكتور

---

(١) رابطة الشباب ٢٥ من يولية عام ١٩٤٧.

مندور يقول: إن الحزبية ضرورة وطنية ودستورية، وإن الدعوة القومية المجردة واللاحزبية ليست إلا نفاقا يراد به هدم الوفد المصري، وإنه إذا كان على كل شاب أن يتعصب للدستور وللوطن إيمانا بأن قضية البلاد لن تحل ما لم تتحقق أولا إرادة الأمة في حكم نفسها بنفسها. فعلى كل فرد أن يعتز بمذهبه السياسي وأن يتعصب لحزبه. وإن الوفدي يستطيع أن يقول إنه يعتز بالحياة الدستورية ويطلب إصلاحها وإنه عندما تستقيم الأمور ستكون خير نوع من أنواع الحكم وأنه يناصر طبقات الشعب المضطهدة ويعمل على حمايتها بالنظم العادلة المشروعة[1]. وقد تضمنت هذه العبارات خلاصة مهمة للأفكار السياسية التي كانت الطليعة الوفدية تتبناها وتعمل من خلالها من حيث التمسك بالنظام الدستوري النيابي وبالحزبية منطلقا للإصلاح السياسي، ومن حيث إن إصلاح النظم بهذه الأسس هو الطريق إلى الاستقلال وإلى العدالة الاجتماعية. وإن مناصرة الطبقات المضطهدة وحمايتها يكون من خلال النظم العادلة المشروعة. ويظهر من هذا محاولة المزج بين الفكر التقليدي للوفد وبين الأفكار الاجتماعة الجديدة.

* * *

وكانت طليعة العمال والفلاحين تنظيما ماركسيا ذا اتصالات قوية بشباب الوفد، ويعمل أعضاؤه بالاشتراك مع الطليعة الوفدية ويسهمون في صحيفتها، كما يعملون بالارتباط مع لجنة العمال للتحرير القومي. وفي الأول من مايو عام ١٩٤٧ في مناسبة عيد العمال صدر بيان باسم هيئة مندوبي العمال في الاتحاد العالمي للنقابات (كانت تضم أعضاء من لجنة العمال للتحرير القومي وأعضاء من التنظيمات الماركسية الأخرى). وذكر البيان أن الطبقة العاملة قد نضج وعيها السياسي، وقررت رأيها المستقل في مشكلة الوطن، وكانت أول من نادى بعدم الاستمرار في المفاوضات الثنائية وبالالتجاء إلى مجلس الأمن منذ ١٣ من نوفمبر عام ١٩٤٥، وأن مطالب العمال هي استقلال وادي النيل بدون قيد أو شرط مع كفالة حرية الكلام والاجتماع والكتابة والمساواة الاجتماعيةوالأجر المتساوي للعمل المتساوي... إلخ[2].

---

(١) رابطة الشباب ٢٠ من مارس و ١١ من ديسمبر عام ١٩٤٧.

(٢) صحيفة الأهرام. الأول من مايو عام ١٩٤٧.

وفي هذه الفترة تكونت الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني (حدتو) من التنظيمين الماركسيين « الشرارة»و «الحركة المصرية للتحرر الوطني»، ونشطت بين الطلبة من خلال «رابطة الطلبة المصريين»، كما نشطت في مناطق التجمعات العمالية في شبرا الخيمة والمحلة خاصة، وتوسعت الحركة في هذه الفترة كثيرا، وبالاتصال الشخصي، ذكر أحد قادتها أن عدد أعضائها بلغ ما بين ٣٠٠٠و ٤٠٠٠ عضو وأن الاشتراكات كانت تجمع شهريا نحو ١٠٠٠٠ جنيه.

ومع تكون الحركة الديموقراطية، ظهرت صحيفة «الجماهير» (لسان حال العمال والفلاحين والطلبة والموظفين) في ٧ من إبريل، حددت منهجها في العدد الأول بأنها حرب ضد الاستعمار سياسيا كان أم اقتصاديا أم ثقافيا، وأنها في هذا «لن تغفل عن الخونة والمتهاونين والمترددين والخائفين، أولئك الذين يختفون وراء مصريتهم ليكيدوا لمصر..»، وأنها تسعى إلى ديموقراطية صحيحة. ورسمت هدفها السياسي بأنه إزالة لحكم السعديين والقضاء على الفاشية لتحقيق الجلاء عن وادي النيل، وذلك بطريق التحالف بين العمال ـ بحسبانها ممثلة لتنظيمهم ـ وبين الوفد. وأنه في ظروف سعى الاستعمار لإحكام قبضته على الشعب العربي اقتناصا للبترول، وهو السعي الذي تكشف مع انتهاء الحرب بإسقاط الحكومة الوفدية في مصر والحكومات العربية الديموقراطية الأخرى، وبإحلال حكومات الاحتكارات وكبار ملاك الأرض محلها، رأت الحركة أنه في هذه الظروف يجب أن تؤدي مصر دورا حاسما في البلاد العربية، وأن استعباد مصر يعني استعباد الشعب العربي، وأن مصر الديموقراطية عنصر حاسم في تحرير هذا الشعب، وأن الانتخابات الحرة تعني إقامة حكم ديموقراطي وخلق الظروف المناسبة لتقدم الحركة الوطنية والعمالية (كان لفظ العمالية يطلق في المطبوعات العلنية على الحركة الاشتراكية) تقدما يقضي على النظام الحاضر. وإذا كانت أسلحة الاستعمار موجهة ضد الوفد و«الحركة العمالية»، فإن ذلك يربط بين الحركتين في حلف جماهيري يستند إلى برنامج وطني مشترك أساسه الحكم الديموقراطي الذي يعمل لتحقيق الجلاء فورا عن وادي النيل بغير تحالف مع الاستعمار والتوسع في الحريات الديموقراطية مع تأهيل (تأميم) الصناعات الكبرى وتوزيع الملكيات الزراعية الكبرى التي يتعاون أصحابها مع

الاستعمار، ورأت أن هذا التحالف يوجب «توحيد صفوف الطبقة العاملة المصرية بقيادة حزب سياسي مستقل جديد ودخوله في جبهة ديموقراطية مع الوفد..»، وذلك من أجل القضاء على الفاشية[1].

ورسمت الحركة إطار الجبهة المنتظرة التي تتكون من تحالف سياسي بين الوفد الذي يرفض مبدأ التحالف العسكري، وحزب الكتلة الذي شن الحرب على معاهدة الذل والحماية (معاهدة صدقي بيفن)، والطليعة العمالية وحدتو، ورأت أن هذه الجبهة ستقف في مواجهة الحلف الرجعي الذي تراه يتكون من «مصر الفتاة والسعديين والدستوريين والشيخ حسن البنا وحافظ رمضان (الحزب الوطني) وجبهة مصر (التي يرأسها علي ماهر)..»[2].

وفي ٢٨ من إبريل عام ١٩٤٧ طالبت الحركة بتكوين حزب جديد للطبقة العاملة على أساس الجلاء بغير قيد ولا شرط، والتحرر من القيود السياسية والاقتصادية كافة التي يفرضها الاستعمار، وعلى أساس المحافظة على المكاسب الدستورية ومنها الحريات العامة وحرية الأحزاب وإبداء الرأي والصحافة والكلام وتكوين النقابات العمالية مع عزل الخونة من مجال القيادة. ودأبت صحيفة الجماهير على مهاجمة مبدإ الأحلاف المشتركة، ومبدإ الدفاع الإقليمي، وعلى مهاجمة الاستعمار بجوانبه السياسية والاقتصادية، وعلى كشف مخططات الاستعمار الأمريكي في الشرق الأسط بوصفه «وريث الإمبراطورية البريطانية والتقاليد الهتلرية ويسعى للسيطرة على العالم»[3].

وكان منهج الحركة في استهدافها إقامة حكم ديمقراطي أن يُعَدَّ الحكم الديمقراطي شرطا لتحقيق الأهداف الوطنية وأن يتم من خلاله إنجاز الجلاء. وكان هذا المنهج يتفق مع النظرة الماركسية في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية على أساس قيام تحالف وطني وديمقراطي واسع من أجل إنجاز أهداف هذه الثورة وتحقيق الديمقراطية على أوسع نطاق يمكن الطبقة العاملة من بناء قوتها الذاتية لإنجاز الثورة الاشتراكية فيما بعد، ولكنه كان في ذات الوقت منهجا يستفيد من تقاليد كفاح الحركة الوطنية المصرية منذ عام ١٩١٩ ولكن في ظروف جديدة ترفض فيها الحركة الوطنية مبدأ

---

(١) صحيفة الجماهير ١٢ من مايو عام ١٩٤٧.

(٢) صحيفة الجماهير ٣٠ من يونية عام ١٩٤٧.

(٣) صحيفة الجماهير ٢١ من إبريل عام ١٩٤٧.

المفاوضة والأحلاف العسكرية. كما كان في تأكيد الحركة على الجانب الاقتصادي للاستعمار مساهمة في إنضاج الوعي الوطني بأعماق معركته. ثم كان في هجومها الشامل المبكر على الاستعمار الأمريكي تفتيح لأعين الحركة الوطنية على عدو جديد وافد يستهدف وراثة الاستعمار البريطاني، وتتجه إليه الرجعية المصرية لتستمد العون على إقرار أوضاعها الداخلية ولتستبدل بالاستعمار القديم استعمارا جديدا أكثر خفاء وأبعد بحكم جدته عن عواطف البغضاء لدى الشعب. وقد تأكد لدى قسم كبير من الجماهير صواب هذا التحذير بعد موقف الولايات المتحدة من قضية مصر في مجلس الأمن.

على أن تركيز الحركة الماركسية هجومها على الولايات المتحدة، قد بلغ من الحدة مبلغا صارت به الولايات المتحدة تبدو في صورة الخطر الأساسي الحال والعدو الأول المباشر، برغم أن الوجود البريطاني المسلح كان هو ما يجابه الحركة الوطنية في الأساس، وكان هو من يضغط على الأوضاع الداخلية في مصر ويسهم في صياغتها بما يمكن من تأمين حكم الملك والرجعية. ولم يكن مما أصاب بريطانيا من ضعف بعد الحرب مما يحيل وجودها في مصر إلى مجرد خطر ثانوي يواجه الحركة الوطنية.

ولاشك في أن مما يسوّغ هذا الموقف الذي اتخذته الحركة الماركسية، هو أنها كانت تنبه إلى خطر جديد، والجديد يتطلب دائما نوعا من التأكيد، ويقتضي بالضرورة تضخيما في إثبات الوجود. ويساعد على هذا الموقف أن مطامع الولايات المتحدة في المنطقة العربية لم تكن وقتها بعيدة عن أن تراها الأبصار اليقظة.

على أنه من الجلى أيضا أن تركيز الحركة الماركسية على الخطر الأمريكي في هذا الوقت، إنما كان يصدر عن هدى من سياسة البلاد الاشتراكية والاتحاد السوفيتي خاصة، كما كان يصدر عن موجبات الصراع الذي بدأ يحتدم بين المعسكرين العالميين الشرقي والغربي. وكانت الولايات المتحدة تمثل في هذا الصراع مركز الخطر الأساسي الحال على البلاد الاشتراكية وأنظمتها. فكان جريان الحركة الماركسية في مصر على هدى تلك السياسة مما يعوقها عن الفهم الكامل للأوضاع المحلية المصرية وملابساتها. وبيان ذلك:

أولا، أن الولايات المتحدة كانت تمثل قوة وافدة إلى العالم العربي طامعة فيه، تبغي وراثة القوى الاستعمارية القديمة في المنطقة وعلى رأسها الاستعمار

البريطاني. وكان هذا يمثل مجالا للصراع بين القوتين. وقيام الصراع بين القوتين الاستعماريتين ـ مهما التقت مصالحهما في النهاية ـ من شأنه أن يمكن الحركات الوطنية من تنميته والاستفادة منه لمصلحتها ضد كلتا القوتين.

وثانيا، أن السياسة المصرية لديها خبرة تاريخية تقليدية مؤداها الاستفادة من أهمية وضع مصر الجغرافي وتأثيرها الحضاري والسياسي في الشرق الأوسط كله، الاستفادة من ذلك في استغلال الصراع بين القوى المتنافسة عليها لصالح استقلالها وتحررها. والسياسة المصرية تدرك أنه في فترات كثيرة ارتضت الدول الكبرى اقتسام أجزاء كبيرة ومهمة من العالم، ولكنها اختلفت في شأن مصر فلم تسلم أي منها لغيرها فيها بسهولة، ومكن هذا الوضع للسياسة المصرية من أن تناور بين هذه القوى لتفلت من مصير الخضوع الكامل لإحداها.

وثالثا، أن شدة تركيز الحركة الماركسية على خطورة الاستعمار الأمريكي وقتها، كان من شأنه التهوين من الخطر الحال للوجود البريطاني، كما كان هذا التركيز يبتعد عن حدود تجربة الجماهير في نظرتها إلى ظروفها المحلية والتاريخية.

وليس هذا حكما تاريخيا على موقف سياسي معين، ولكنه ملاحظة يلزم إبداؤها لفهم ظروف هذه الفترة، وأثر أي موقف ورد فعله بالنسبة للأجنحة المختلفة للحركة الوطنية، وبالنسبة للعلاقات بين بعضها وبعض. وقد حاولت بعض تيارات الحركة الوطنية الاستفادة من الصراع بين القوى الاستعمارية والمناورة بينها، ولكن الحركة الماركسية فهمت هذه المحاولات، إما على أنها موقف يمثل التذبذب البرجوازي إذا كان الوفد هو صاحبه، وإما على أنها موقف من مواقف الخيانة الصريحة إذا كان الحزب الوطني أو مصر الفتاة هو صاحبه. ونظرت الحركة الماركسية إلى أصحاب هذه المواقف في ضوء أحكام مسبقة للأحزاب المختلفة وتصنيف طبقي مسبق لها، وبغير تقدير كامل لأثر العنصر الذاتي والتجربة في العمل السياسي واحتمال الخطإ فيه، وبغير تقدير موضوعي كامل للوضع الطبقي للجماهير المرتبطة بكل من هذه الأحزاب أو التيارات. وأسهم هذا ـ فعلا ورد فعل ـ في إشاعة سوء الظن وروح العداء بين بعض التيارات الوطنية وبعضها الآخر بما باعد من احتمالات تقاربها.

ومن الأمثلة التي يمكن سوقها في هذا الصدد، أن لجوء مصر إلى مجلس الأمن كان مطلبا وطنيا التقت عليه الغالبية وقتها، ولكن كان أكثر الآراء فهما في هذا الشأن لا يعلق أملا كبيرا على المجلس في إجلاء الإنجليز بعد أن تغيرت الأوضاع الدولية سنة ١٩٤٧ عما كانت عليه في العام السابق، إنما يرى أن الكسب الأساسي لمصر من عرض قضيتها عليه يتحصل في إخراج المسألة المصرية من نطاق العلاقات الثنائية مع بريطانيا وكشف مواقف الدول المختلفة من مصر على نحو صريح. وقد أوضحت صحيفة «الفجر الجديد» هذا الأمر في مارس عام ١٩٤٦ عندما كانت الظروف أكثر مواتاة لمصر[١]. ولكن بعض أجنحة الحركة الماركسية تمادت في إيمانها الكامل بأن المجلس لابد منتصر لمصر ما دامت الدول الاشتراكية ممثلة فيه. وبلغ هذا التمادي إلى حد عَدِّها أن «التشكيك في مجلس الأمن جريمة»[٢]، وألقت بهذا الاتهام في وجه من يدعو إلى المزيد من الفهم الواقعي للأمور. وكان هذا التمادي يغفل حدود إمكانات مجلس الأمن وعلاقات القوى بداخله، ويعكس نظرة مبسطة إلى التعقيدات السياسية الدولية، كما يؤدي إلى إشاعة سوء الظن بالنسبة للاتجاهات الأخرى في الحركة الوطنية.

وكان من مشكلات الحركة الماركسية أيضا، أنها حاولت في صراعها مع الأحزاب الأخرى ـ وبخاصة الحزب الوطني ومصر الفتاة ـ أن تستعير شعارات حركات الديمقراطية الشعبية التي تكونت في أوربا ضد الفاشية خلال الثلاثينيات وفي فترة الحرب. وغفلت الحركة الماركسية المصرية عن أن الفاشية العالمية كانت قد هزمت وصفيت تقريبا مع انتهاء الحرب بهزيمة ألمانيا وإيطاليا، وأن واقع المجتمعات التي تخوض معركتها الوطنية كمصر تختلف عن المجتمعات الأوربية في خصائصها وسماتها، وأنه يستبعد أن يقوم في مثل المجتمع المصري حركات فاشية من النوع الذي عرفته البلاد الأوربية ذات الأنظمة الرأسمالية الاحتكارية وذات النزوع الاستعماري.

وكان بعض الماركسيين يهاجم الحزب الوطني وشبابه ويتهم قيادة هذا الحزب بأنها قيادة فاشية. وحدث أن أحد أعضاء اللجنة العليا لشباب الحزب الوطني

---

(١) صحيفة الفجر الجديد ٢٧ من مارس عام ١٩٤٦ (مقال لسعيد خيال).

(٢) صحيفة الجماهير ٢٨ من يولية عام ١٩٤٧.

(سعد كامل) رد علي هذا الاتهام عندما أثارته صحيفة «الجماهير»، فتمسكت هذه الصحيفه برأيها مستندة إلى أن فتحي رضوان أحد قادة الحزب يمثل عنصرا فاشيا وأنه كان عضوا في مصر الفتاة، وأن الأقلية في الحزب الوطني تفرض رأيها على الأغلبية[1]. كما هاجم الماركسيون حزب مصر الفتاة علي أساس أنه حزب فاشي يصادق الاستعمار الأنجلو أمريكي، وعلى أساس أن زعيم هذا الحزب أحمد حسين صرح مرة وهو في أمريكا بأن هيئة الأمم لا تقرر أمرا إلا ما تسمح به أمريكا وإنجلترا، فإذا أرادت مصر الحصول على فائدة حقيقية فعليها أن تبحث الموقف مع أمريكا وأن تعرف ما سيكون عليه موقفها[2].

والواقع أن حزب مصر الفتاة في هذه الفترة كان يكيل الهجوم على الاتحاد السوفيتي، ويتفاءل خيرا بالنسبة لإمكانية مساندة الولايات المتحده لمصر. وقد ظهر للحزب خطأ هذا الموقف عندما عرضت قضية مصر على مجلس الأمن فوقف الاتحاد السوفيتي مع مطالب مصر، ووقفت الولايات المتحده تناوئها وتساند بريطانيا. ولكن كان مما يصعب الاقتناع به أن الموقف الأول لمصر الفتاة (قبل تجربة مجلس الأمن) كان من مواقف الخيانة للقضية الوطنية أو للحركة الديمقراطية وعمالة للاستعمار كما قيل عنه وقتها.

وقد انتقدت «الجماهير» البيان الذي وجهه مصطفي النحاس إلى السفير البريطاني (بعد فشل مجلس الأمن) وطالبه فيه بالجلاء العسكري والإداري والمدني عن مصر بغير إبطاء «إذا كانت (بريطانيا) تريد صداقتنا حقا». فعَدَّت «الجماهير» هذه العبارة الأخيرة تلويحا بالصداقة وأنها تعني إعلان الوفد عن استعداده لإبرام محالفة عسكرية مع بريطانيا[3]. ووجه هذا النقد إلى بيان الوفد برغم أنه كان أحد بيانات ثلاثه أصدرها الوفد إلى السفير البريطاني والحكومة المصرية والشعب، وكانت جميعها آية في شدة اللهجة ضد الاستعمار وحكومه النقراشي وضد المتجرين بالوطنية والدين (يقصد الإخوان المسلمين)، وكانت تطالب الشعب

(١) صحيفة الجماهير ٢٣ من يونية، ١٤ من يولية عام ١٩٤٧.
(٢) صحيفة الجماهير ٢ من يونية عام ١٩٤٧.
(٣)صحيفة الجماهير ٢٨ من سبتمبر عام ١٩٤٧.

بتنظيم صفوفه وتهيئة نفسه لإرغام المستعمر على التسليم. فكانت من أقوى ما أصدر الوفد من بيانات منذ إقالته عام ١٩٤٤.

وقد نمت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني والتنظيمات الماركسية الأخرى كثيرا في هذه الفترة، وازدادت اتصالا بالجماهير وانفتاحا عليها، وذلك برغم مثل الأخطاء السابقة التي نجمت فيما يبدو عن الحداثة. واستطاعت أن تشيع الحركة أن تصل إلى فئات من الجماهير كان لها تأثيرها السياسي الواضح، كما استطاعت أن تشيع مجموعة من المبادئ السياسية كانت من الصحة بحيث جلبت إليها عددا من الأنصار وأصبحت بهم من القوى ذات النفوذ بين الشباب الثائر، كما كانت هذه المبادئ من الفائدة بحيث أشاعت وعيا وفهما ناضجا للظروف العالمية وحركات التحرر الوطني ولعلاقة الأوضاع الطبقية بالحركة الوطنية، فنضحت وعيا ونضوجا على الفكر السياسي المصري عامة.

* * *

وكان ثمة اتجاه يقوى مع الأحداث، ومع حركة الشعب للتقارب والائتلاف بين الجماهير من شباب الوفد وبين هذه التنظيمات الماركسية. وكانت قيادة الوفد برغم غلبة العناصر اليمينية فيها، تفسح لهذا التقارب استغلالا لكل إمكانات ضرب الحكم السعدي، وتأثرا بضغط الشباب الثوري داخل الحزب. وخلال فترة عرض قضية مصر على مجلس الأمن نشطت حركة التقارب، ووجدت هيئات كثيرة للعمل بين الجماهير وتعبئتها، كان منها على سبيل المثال «الجبهة الوطنية الشعبية» التي لم تبق طويلا ولكنها كانت أحد تعبيرات هذا التقارب. وقد نشرت «الأهرام» في ٢٣ من أغسطس بيان الجبهة الذي ورد به أنها تضم شباب وعمال الوفد المصري والكتلة الوفدية والجبهة الاشتراكية ورابطة الطلبة المصريين (التي نظمتها الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) ومندوبي العمال المصريين في مؤتمر النقابات العالمي وحزب العمال الاشتراكي واللجنة التحضيرية للمؤتمر النسائي الدولي، وكانت أهداف هذه الجبهة الكفاح لتحقيق الجلاء العسكري والسياسي والاقتصادي عن وادي النيل جلاء عاجلا وكاملا غير مقيد بقيد ولا مشروط بشرط مع رفض كل اتجاه يرمي إلى عقد أي تحالف عسكري أو اقتصادي مع الدول الاستعمارية

وبخاصة بريطانيا وأمريكا، وتحقيق وحدة وادي النيل بالطريقة التي يراها أبناء الوادي بشطريه ومقاومة كل محاولة لاستئناف المفاوضات، ومناصرة الشعوب المضطهدة والمغلوبة على أمرها في كفاحها ضد مستعمريها ومستغليها، ومناصرة الطبقات الشعبية لتحقيق مطالبها العادلة ورفع مستوى معيشتها. وكانت الجبهة تستنكر اعتداء الحكومة على الحريات وتَعُدّ الدفاع عن الحريات دفاعا عن الضمانة الوحيدة ضد مؤامرات الاستعمار[١].

كما يلاحظ هذا التقارب في تبادل الأحاديث والكتابات بين الشباب الوفدي وشباب المنظمات الماركسية في صحيفتي صوت الأمة ورابطة الشباب الوفديتين وصحيفة الجماهير وغيرها. وكان عزيز فهمي الوفدي يبدي إعجابه بصحيفة الجماهير ومعاداتها للاستعمار وأعوانه ودفاعها عن العدالة الاجتماعية، ويعمل مع غيره من رجال الطليعة الوفدية علي تبديد ما تدعيه الصحف الرجعية من أن ثمة خطرا شيوعيا على مصر. كما دعا أحمد قاسم جودة من حزب الكتلة إلى وجوب اتحاد جميع العناصر المعارضة للحكومة [٢]. كما كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وطليعة العمال والفلاحين تتصديان لأعداء الوفد بالهجوم الشديد. واطرد اتخاذ المواقف المشتركة أوالمتقاربة ضد أي عدوان على الحريات وضد مصادرة الصحف واعتقال الكتاب والمكافحين.

* * *

وكان حزب مصر الفتاة قد تكون خلال الثلاثينيات ومارس نشاطه الإيجابي الفعال منذ تكوينه إلى بداية الحرب العالمية الثانية، ومثل خلال هذه الفترة تيارا من تيارات المعارضة الوطنية المتطرفة بين جماهير الشباب المثالي المتحمس، تيارا اتسم بالصخب والتمرد على ظروف وقته والجهد في البحث عن طريق للتحرر وبلوغ المجد الوطني. وازداد نفوذه قبيل الحرب بين الشباب بخاصة، ثم أتت الحرب وفرضت الأحكام العرفية وعانت حركة الجماهير من ضغوطها الكثير وتعقبت السلطات رجال مصر الفتاة بإجراءات القمع والاعتقال والمطاردة لموقف الحزب

---

(١) صحيفة الجماهير ٦ من سبتمبر عام ١٩٤٧.

(٢) صحيفة الجماهير ١٤ من يولية عام ١٩٤٧، ٢٥ من يناير عام ١٩٤٨.

المعادي لقضية الحلفاء (ومنهم الإنجليز) في الحرب، وأضعفه ذلك كثيرا. وبعد الحرب تغيرت موازين القوى العالمية وانطلقت حركات التحرر في البلاد المستعمرة وانتصرت الاشتراكية في الكثير من البلاد، وبدأ الفكر الاشتراكي ينتشر في مصر، وتخلف حزب مصر الفتاة عن الموكب الشعبي.

ودل موقف الحزب بعد الحرب على الحيرة والمعاناة، وتحسس الطريق في ظروف جديدة لم يستطع أن يستوعبها بسرعة وبدت أمامه مشمولة بالضباب وعدم التحدد. فكانت التنظيمات الماركسية تحمل الدعوة السياسية والاجتماعية الجديدة، وكان الإخوان المسلمون يحملون الطابع السلفي وتصوغه قيادتهم صياغة سياسية رجعية جديدة، وكان هذان هما قطبي الصراع، والتيار الأول يتسم بالتقدمية ويعاني بالرغم منها أخطاء عدم النضج، والتيار الثاني يتصف بالرجعية ويحتفظ بالرغم منها ببعض ما يثير وجدان الشعب من تراثه وقيمه. وكلا التيارين يصدر عن نسق فكري متكامل ونظرة شاملة للحياة والمجتمع. ثم كان الوفد كيانا يجسد السياسة الوطنية بصورتها التقليدية في إيجابياتها وسلبياتها، واستطاع بكيانه الكبير ونفوذه التاريخي أن يحتفظ بوجوده بين قطبي الصراع الجديدين. ولكن حزب مصر الفتاة لم يجد له مكانا واضحا بين هؤلاء ولا كان استقر على نظرة شاملة تميزه أو تؤدي به إلى الاندماج في أي من هذه التيارات.

وبإيجابية عرفت عن هذا الحزب بدأ بعد الحرب نشاطه بغير نظرية واضحة ولا منهج محدد، ومارس عمله في ذات الوقت الذي كان يستعيد فيه تقدير نظرته السابقة وميراثه السياسي ووجوه التغيير، وعانى اختلاف المواقف بداخله بين أعضاء يربطهم تاريخ العمل السياسي المشترك وكيان التنظيم وقيادته ذات التأثير الحاسم عليهم، ولكنهم لا ينتمون إلى أوضاع طبقية متجانسة في مرحلة تأزمت فيها هذه الأوضاع واختلفت مواقعها من جراء تأثير ظروف الحرب على المجتمع، ولا ينتمون إلى مشرب فكري واحد وتتفاوت ثقافتهم ومدي تأثر كل منهم بالأوضاع العالمية الجديدة وبالأوضاع الداخلية وبالأفكار السياسية الدائرة في المجتمع. ومضى الحزب بالتجربة والخطإ يمارس عمله، ويخوض صراعات بالغة العنف مع غيره من الأحزاب والتنظيمات، وظهرت هذه الصراعات بلون فاقع في عمله اليومي، ومارس في هذه الفترة الخطأ أكثر مما مارس الصواب.

ويمكن القول بأن تجربته السياسية في هذه الفترة قد تمثلت في ناحيتين أساسيتين:

أولاهما، أن حزب مصر الفتاة في هذه الفترة جنح إلى التعاون مع الإخوان المسلمين وجبهة مصر التي يرأسها علي ماهر، وذلك من خلال اللجنة القومية التي تكونت عام ١٩٤٦، ثم من خلال جبهة الدعاية لوادي النيل التي ظهرت في أغسطس عام ١٩٤٧ وغيرهما من الهيئات. وقد هاجمته التنظيمات الماركسية هجوما شديدا واتهمته بأنه حزب فاشي وبأنه عميل للاستعمار البريطاني والأمريكي. وبادلها هو الاتهام ذاته وبأنها عميلة للاتحاد السوفيتي. كما أنه برغم مهادنته مع الوفد عام ١٩٤٥؛ ما لبث خلال العامين التاليين أن تبادل مع شباب الوفد الاتهامات، وزاد بهذا اقترابه من الإخوان. ولكن هذا التقارب منع من استمراره موقف الإخوان الذي اتسم بالحذر التقليدي من أي تنظيم آخر ورفضهم التعاون مع غيرهم من التنظيمات والأحزاب إلا لفترات محدودة بالغة القصر لا تزيد على الترتيب لمناسبة معينة أو لعمل واحد تعلن بعده الجماعة رفضها الاشتراك مع غيرها. كما منع استمرار هذا التقارب مواقف مصر الفتاة السياسية المعادية صراحة للاحتلال البريطاني ولحكومة صدقي والسعديين مما أدى كثيرا إلى مصادرة صحيفة الحزب واعتقال بعض أعضائه، لذلك فإذا كان حزب مصر الفتاة قد جنح إلى التحالف مع الإخوان فقد قوبل منهم غير مرة بالصدود وبرفض اليد الممدود.

واستبدت الحيرة بأحمد حسين زعيم الحزب واستبد به الشعور بفقدان المنهج السياسي والفكري المتميز حتي قرر في عام ١٩٤٧ تصفية حزبه والاندماج في تنظيمات جماعة الإخوان وتشكيلاتها تحت زعامةحسن إلبنا. ويحكي أحمد حسين في قصته «واحترقت القاهرة» التي قص فيها أحداث هذه الفترة، يحكي أنه قابل حسن البنا بعد أن فشل مجلس الأمن في إجابة مطالب مصر وذكر للمرشد العام أنه يتعين ضم الصفوف والاتحاد وأنه رأى أن يقدم مثلا لذلك إلى الشعب المصري فقرر هو وزملاؤه أن يعرض على حسن البنا «اندماج جماعتنافي جماعة واحدة مع جماعتكم بتنظيماتكم الراهنة، بتشكيلاتكم، بمبادئكم تحت زعامتك وقيادتك، بعد أن ثبت أنك (حسن البنا) أنجح من شهدته هذه البلاد في تنظيم الجموع

وحشدها. وليس لناشروط أومطالب من أجل تحقيق هذا الاندماج، فنحن نضع أنفسنا تحت تصرفك جنودا في حركة واحدة. . ».

فأظهر الشيخ البنا حماسته وتقديره البالغ لهذا الموقف واستأجل أحمد حسين أسبوعا يعرض فيه الأمر على مكتب الإرشاد. وفي الموعد المحدد أبلغ الشيخ البنا أحمد حسين أن مكتب الإرشاد رفض طلبه الذي لم يؤيده إلا المرشد العام وحده، لأنهم يرون «أن المصلحة العامة التي نهدف لها كلنا تستلزم أن يبقي الوضع كما هو عليه، على أن نعمل متساندين إن شاء الله». فرد عليه أحمد حسين بقوله: «تقول لي إن خمسة وعشرين هم أعضاء المكتب قد رفضوا وواحداً فقط هو الذي وافق وهو أنت؟أهذا أسلوب زعامتك وقيادتك الروحية التي تريد أن تقود بها هذا البلد؟ . . اسمع يا شيخ مهدي(اسم الشيخ البنا في القصة). لقد خطوت هذه الخطوة لتكون الفيصل النهائي بيني وبينك، فإما تعاون صادق ومخلص وإما حرب لن تنتهي إلا بكشف النقاب عن الأكذوبة الكبري التي تمثلها»[1].

ويلاحظ أن هذا العرض قد قدمه أحمد حسين بعد فشل المسألة المصرية في مجلس الأمن وخلال فترة ظهور المسألة الفلسطينية ومشروعات التقسيم ونظر الأمم المتحدة لها، وما كانت هذه المسألة خليقة بأن تثيره من مشاعر إسلامية تواجه الانتصار الصهيوني الوشيك وما كان يتوقع من ازدهار للإخوان بسببها، كما يبدو أنه أحس بمأزق العمل السياسي المستقل بغير منهج سياسي متميز وأنه رأى في «حل كياننا الصغير والفناء في كيانكم الكبير إظهار عزم المسلمين على التكتل والتوحد في مواجهة العدو المشترك»، رأى في ذلك وسيلة لتحويل الجماعة من داخلها لصالح زعامته والاستفادة من النسق الفكري الذي تحمله ومن التنظيم الدقيق لها ومن الطاقة النضالية لجماهيرها الواسعة في ذلك الوقت.

وكان رفض حسن البنا أساسه تفادي وجود مجموعة متميزة داخل الجماعة تصلح نواة لتكتل المعارضة بداخلها ضده وتفادي وجود شخصية سياسية كأحمد حسين يمكن أن تتحدى زعامته في المستقبل. وعلى الجملة فقد عصم هذا الرفض حزب مصر الفتاة من أن تندمج في الإخوان وباعد بين خطي التنظيمين فيما بعد.

---

(١) واحترقت القاهرة. أحمد حسين ص ١٣٥ ـ ١٤١.

يذكر أحمد حسين في ختام حكايته: «لقد أصبحت مؤمنا الآن بأن حركتكم غامضة هدامة تهرب من النور وتعمل في الظلام»[1].

وثانيتهما، أحمد حسين سافر في بداية عام ١٩٤٧ إلى الولايات المتحدة الأمريكية للدعاية للقضية المصرية، وعرفت عنه هناك تصريحات تؤيد السياسة الأمريكية وتأمل منها الخير لمصر وللشرق الأوسط، وترى كسب أمريكا لصف المسألة المصرية أمرا واجبا وتؤكد على ضرورة الدعاية لمصر هناك[2]. كما عرفت له تصريحات تؤيد «مبدأ ترومان» الذي أذاعه الرئيس الأمريكي وحدد به سياسة الولايات المتحدة للسيطرة على تركيا واليونان وتصفية الحركة الثورية في هذا البلد الأخير، ودافع عن مبدإ ترومان بوصفه قد تقرر لمساعدة هذين البلدين، وأرسل إلى ترومان برقية من ألف كلمة يهنئه فيها بقرار مساعدة تركيا واليونان ويرحب فيها باهتمامه بالشرق الأوسط: ويقول له: «إن السياسة الأمريكية لمقاومة الشيوعية يجب أن تشمل مصر، وهي لا تطلب مالا بل تطلب الحرية فإنها إذا حصلت على استقلالها ووحدتها مع السودان ستكون سدا منيعا ضد الشيوعية»[3]. وقد هاجمته التنظيمات الماركسية والطليعة الوفدية على هذه المواقف والتصريحات هجوما شديدا وعَدَّتْه خطرا على القضية الوطنية.

وإذا كانت الدعوة إلى التقارب مع الولايات المتحدة قد تمثل من إحدى زواياها في هذه الفترة نظرة سياسية تحاول الاستفادة من القوى الدولية المنافسة للاستعمار البريطاني تحقيقا لمطالب مصر الوطنية، وإذا كانت تمثل نظرة عاجزة عن إدراك أهداف المساعدات الأمريكية طبقا لمبدإ ترومان، فقد اتخذ حزب مصر الفتاة وقتها موقف المعاداة للاتحاد السوفيتي وللقوى الدولية الأكثر قدرة على مناصرة مصر، وشن هجوما شديدا على الشيوعية متورطا في دعاية الاستعمار القائلة بأنها ـ لا الاستعمار ـ هي مصدر الخطر الرئيسي على الشعب المصري وشعوب الشرق الأوسط. ودل وهذا منه على عدم القدرة على فهم الأوضاع الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب وعدم فهم العلاقات بين القوى الدولية المختلفة، وهو موقف اتهمته فيه التنظيمات الماركسية بالعمالة للولايات المتحدة.

---

(١) أحمد حسين. المرجع السابق ص ١٣٥ ـ ١٤١.

(٢) صحيفة الأهرام ٥ من مارس عام ١٩٤٧.

(٣) صحيفة الأهرام ٢١ من مارس عام ١٩٤٧.

فلما ظهر موقف الدول المختلفة من مصر في مجلس الأمن، كان حزب مصر الفتاة وزعيمه ممن تردد مع الجماهير على المفوضيتين السوفيتية والبولندية إظهارا لمشاعر الامتنان بموقف دولتيهما المناصر لمصر، وأبرق أحمد حسين لمندوبي الدولتين بمجلس الأمن يشكرهما. وأذاع الحزب في ٢٥ من أغسطس بيانا بأن موقف مجلس الأمن دليل على نهايته وإيذان بنشوب حرب ثالثة، وبأن الحزب سيشرع في إعداد خطة الكفاح وبرنامجه.

وإذا كان الحزب قد فقد كثيرا من شعبيته في هذه الفترة، فقد كانت الحصيلة النهائية له أنه بقي معاديا لحكم السعديين، كما بدأ يبتعد عن جماعة الإخوان المسلمين وذلك في السياسة الداخلية، وأنه بقي معاديا للاستعمار البريطاني، كما بدأ خطه السياسي يبتعد عن الميل لكسب السياسة الأمريكية لصالح مصر وذلك في السياسة الخارجية، وكانت هاتان التجربتان من أهم ما غنم الحزب في هذه الفترة، وكانتا مما استطاع بهما أن يوضح موقفه بعد ذلك عندما أعلن برنامجه المتكامل عام ١٩٤٩.

* * *

واتجهت جماعة الإخوان المسلمين إلى الهجوم على الوفد والتنظيمات الماركسية، وعرفت حوادث الهجوم على الشباب الوطني والاشتراكي والاشتباك بالعصى معهم داخل الجماعة. وقد هاجمت صحف الوفد، وبخاصة البلاغ وصوت الأمة، الجماعة ومرشدها، فوجه حسن البنا في ٩ من مايو إلى رئيس الوفد خطابا هدد فيه الوفديين «بأن لهم يوما قريبا إن لم يفيئوا إلى رشدهم ويرجعوا عن غيهم»، واتهم الوفد بالتستر على العناصر الشيوعية. فردت صحف الوفد تدافع عن حزبها بأنه حزب شعبي ديمقراطي وبأن هتلر ألحق التهمة ذاتها بأعدائه لما أراد التنكيل بهم.

وبرغم أن الجماعة اشتركت في العمل السياسي وقتها مع الحزب الوطني ومصر الفتاة وغيرهما في الكثير من الهيئات مثل «لجنة تحرير وادي النيل»، «وجبهة الدعاية لوادي النيل»، فقد كانت الجماعة تؤكد دائما على موقفها المنفرد. وقد ذكر الشيخ البنا في تصريح له مع صحيفة الموند الفرنسية «الأخوة من وحي السماء ومن أقامها على أساس صنع الإنسان كفر بمشيئته»[1]. واتجهت قيادة الجماعة في هذه الفترة إلى تأليف

(١) صحيفة الأهرام ٦ من فبراير عام ١٩٤٧.

اتحاد يجمع الهيئات الإسلامية ويتكون من جمعية مكارم الأخلاق وجماعة التربية الإسلامية وجماعة أنصار الحج وجماعة الإخوان الصادقين وجمعية الشبان المسلمين والجمعية الشرعية وشباب سيدنا محمد وجبهة علماء الأزهر وجماعة أنصار السنةالمحمدية والإخوان المسلمين، وتألف الاتحاد في أغسطس عام ١٩٤٧، وجعلت أغراضه إحلال الشريعة الإسلامية محل القوانين الوضعية وإقامة الحدود وإلغاء البغاء والميسر والربا، ومكافحة الفقر بالسعي لجباية الزكاة إجباريا، والدعوة لإنشاء المؤسسات الصناعية والتجارية وتشغيل العمال العاطلين، وإصلاح الأسرة ومكافحة التبرج ومنع الاختلاط وإلزام المرأة الحجاب الإسلامي، وإصلاح المجتمع بالرقابة الشديدة على السينما والإذاعة والحفلات، وإصلاح التعليم بجعل المبادئ الإسلامية أساسا له في جميع مراحله، والعمل على محو العصبيات الحزبية والمذهبية والآراء الهدامة ومحاربة البدع والخرافات[1].

وكان تأليف هذا الاتحاد خطوة في سبيل تجميع جميع الهيئات والجمعيات الإسلامية تحت راية الإخوان سعيا إلى مصادرة الإسلام في ذاته كدين لصالح الإخوان ومرشدهم ولأن تصبح الجماعة هي الهيئة الوحيدة المعبرة عن الدين والناطقة بلسانه، ولأن تسيطر بهذا على عواطف الجماهير الدينية بغير منازع لها. ويؤكد هذا المعنى ما ذكره هيوارث دن من أن سيد قطب كان يصدر في هذه الفترة صحيفة يدعو فيها إلى الإصلاح على أسس إسلامية، فحاول الشيخ البنا أن يجذبه إلى الإخوان على أساس أن ما يدعو له سيد قطب هو ما يحاول الإخوان تحقيقه. فلما رفض سيد قطب قاطع الإخوان صحيفته. وكانت هذه المقاطعة (فضلا عن فرض الأحكام العرفية فيما بعد) هي سبب إغلاق الصحيفة. ويعلق على ذلك هيوارث دن بأن حسن البنا كان لايريد أي منافسة له في مجاله، وأنه كان يغار من أي منافس له فيه، وأنه كان حريصا على ألا يكون هناك «مسيلمة الكذاب»[2].

ويلاحظ على البرنامج الذي أعلنه اتحاد الهيئات الإسلامية أنه لم يظهر أن هدفه كان تكتيل هذه الهيئات في مواجهة الاستعمار ومن أجل المعركة الوطنية في الوقت

---

(١) صحيفة الأهرام ٢٢ من أغسطس عام ١٩٤٧.

(٢) Religious and Political Trends In Modern Egypt, J. Heyworth-Dunne, p. 54.

ذاته الذي كان مجلس الأمن ينظر فيه مسألة مصر. كما حرص البرنامج على مهاجمة التنظيمات والهيئات الوطنية والشعبية باسم «محو العصبيات الحزبية والمذهبية والآراء الهدامة». على أنه من جهة العمل السياسي فيذكر هيوارث دن أنه في سبتمبر عام ١٩٤٧ تكون ما يسمى «اتحاد شباب الأحزاب والهيئات» من خمس عشرة مجموعة هي الإخوان المسلمون والحزب الوطني ومصر الفتاة والشبان المسلمون وجبهة مصر وحزب العمال (كان يرأسه النبيل عباس حليم من الأسرة المالكة) وجبهة الدعاية لوادي النيل ولجنة التحرير واللجنة الوطنية للأزهر والنادي العربي واتحاد الطلبة السودانيين واللجنة التنفيذية لطلبة الجامعة والمدارس واتحاد وادي النيل واتحاد التعليم الشعبي، وأن حسن البنا طبع هذا الائتلاف بشخصيته وقدرته الفنية والتنظيمية. وذكر أن هذا الائتلاف كان قادرا على إفساد الحياة الاقتصادية والمؤسسات في مصر[١].

ومع عرض قضية مصر على مجلس الأمن، كانت المظاهرات تسير هاتفة ضد الاستعمار الإنجليزي والأمريكي. وسارت مظاهرات الإخوان تهتف ضد مجلس الأمن وبحياة «دولة النقراشي باشا»، ورئى وقتها أن هذه الهتافات تصدر عن رغبة الأخوان في تفادي اتخاذ موقف واضح تجاه الدول الاستعمارية التي عارضت مصر أو الدول الاشتراكية التي ناصرتها. وفي ١٣ من سبتمبر قابل حسن البنا أحمد خشبة نائب رئيس الوزراء وخرج من عنده يقول إنه وجد لدى الحكومة «استعدادا طيبا لتحقيق مطالب الشعب».



كان نشاط الجماهير في هذه الفترة استمرارا لنشاطها الواسع الذي عرفه شتاء عام ١٩٤٦، ولما بدأ الغموض يحتوي المسألة المصرية بمجلس الأمن وقدم المشروع البرازيلي وأدركت الجماهير أن المجلس يعد لأن يكون بابا خلفيا للعودة لطريق المفاوضات التقليدي، انفجرت مظاهرات ٢٢ من أغسطس. دعت الجبهة الوطنية الشعبية لعقد اجتماع بالأزهر بعد صلاة الجمعة يومها، ورابطت قوات الشرطة أمام الجامع تمنع الآلاف عنه، ولكن تجمع الكثيرون وانضم إليهم المصلون بمسجد أبى

(١) Religious and Political Trends In Modern Egypt, J. Jeyworth-Dunne, p. 46 - 47.

الذهب وساروا يهتفون «لا مفاوضة ولا معاهدة ـ يسقط الاستعمار ـ الجلاء بالدماء». وانضم إليهم بميدان العتبة من تجمعوا بالمساجد الأخرى والمقاهي والمحال، كما انضم إليهم مظاهرات شارع فاروق (الجيش) وغيره، وتصدت الشرطة للمتظاهرين فانهالوا عليها بالحجارة وقطع الحديد وأصيب حسبما ذكرت الأهرام ٤٥ جنديا و٣٨ متظاهرا، واستعان سليم زكي حكمدار العاصمة بالشيخ حسن البنا لتهدئة الحال[١]. فطلب البنا إلى المتظاهرين الانصراف وطاوعه البعض ولكن بقيت المظاهرات مشتعلة فأعلنت حالة الطوارئ. وحدث ذات الشيء بالإسكندرية إذ سارت المظاهرات من مسجد الخضري وتجمع الشباب بشارع سعد زغلول وغيره من الشوارع والميادين، وكذلك الأمر في السويس وبلبيس وشبين الكوم وبني سويف وغيرهم. وأضرب عمال شبرا الخيمة، وفي اليوم التالي أضرب عمال المطبعة الأميرية، وتألفت مظاهرة تهتف بسقوط الاستعمار وحياة بولندا التي أيدت مصر، وقامت مظاهرة أخرى من مقر جمعية الشبان المسلمين اصطدمت بها الشرطة فتفرقت وتجمعت من جديد. وكذلك بدأت المظاهرات في طنطا من جامع السيد البدوي، كما سارت في بورسعيد وغيرها. قدرت صحيفة التايمز عدد المصابين بنحو مائة وأربعين جريحا[٢].

واطرد عقد المؤتمرات الشعبية التي تطالب بإلغاء المعاهدة، دعت لها رابطة الطلبة المصريين ولجنة تحرير الوادي ولجنة الطلبة التنفيذية والحزب الوطني وغيرهم. ودعت الهيئات إلى إضراب عام في ذكرى إبرام معاهدة عام ١٩٣٦ في ٢٦ من أغسطس. ورأت الحكومة تحطيم الإضراب فدعت إلى وزارة الداخلية ممثلين عن الإخوان المسلمين والشبان المسلمين وشباب الأحرار الدستوريين ومصر الفتاة وجبهة مصر، وطلبت إليهم عدم الاشتراك في الإضراب، فعدلت هذه الهيئات عن الإضراب وأذاعت الحكومة بيانا بأنها عوّلت على قمع أي تظاهر أو شغب أو إخلال بالنظام. وضوعفت قوات الشرطة، فأذاعت الجبهة الوطنية الشعبية بيانا دعت فيه الأحزاب والهيئات الوطنية ونقابات العمال وتنظيمات الشباب إلى تقديم عرائض

---

(١) صحيفة الجماهير ٢٣ من أغسطس عام ١٩٤٧.

(٢) صحيفة الأهرام ٢٦ من أغسطس ١٩٤٧ (أخبار المظاهرات: صحيفتا الأهرام والمصري من ٢٢ من أغسطس إلى الأوائل من سبتمبر عام ١٩٤٧).

الاحتجاج إلى مفوضيات الدول التي عارضت مصر وبرقيات الشكر الي مفوضيتي الاتحاد السوفيتي وبولندا

وفشلت جزئيا حركة ٢٦ من أغسطس بسبب الصدع الذي حدث. ولكن بعض المظاهراتخرجت؛ منها مظاهرة عمال النقل الميكانيكي ومصنع الطرابيش ومصنع الحموي بالعباسية ففرقتهم الشرطة وأعتقلت بعضهم. وأضربت الإسكندريه لمدة ساعة وقامت فيها بعض المظاهرات، ونظم الإضراب ساعة في طنطا وخرجت مظاهرة كبيرة، كما عقد كثير من المؤتمرات. وقد علقت المانشستر جارديان على أحداث هذا اليوم قائلة إنه مر بهدوء لأن الإخوان المسلمين ألغوا دعوتهم للإضراب العام والتظاهر[١]. وفي ٢٩و٣٠ من أغسطس اطردت المظاهرات والإضرابات وعقدت المؤتمرات ووقعت الاشتباكات مع الشرطة، وصودرت الصحف ومنها البلاغ والمصري وصوت الأمة والكتلة واعتقل بعض الصحفيين. وكان لأخبار هذه الاضطرابات أثرها في نيويورك على تطور المسألة المصرية بمجلس الأمن، إذ ردت النقراشي عن المجازفة بقبول العودة إلى المفاوضات، وأشاعت داخل المجلس جوا من الشك حول إمكان تسوية النزاع «بالطرق العادية للتراضي الدولي» على ما ذكرت رويتر وقتها، كما أكدت الدول الغربية وجوب بحث الأمر «بعيدا عن الحالة الداخلية السياسية المنذرة بالانفجار في مصر»[٢].

* * *

عندما تحتدم الأزمات السياسية وتحتشد الجماهير ويتركز اهتمامها في مشكلة محددة، تكون هذه الفترات على قصرها من أخصب لحظات التاريخ إنضاجا للوعي الشعبي. وقد تدرك القيادات أو الطلائع حقائق موقف ما. ولكن نقل هذا الإدراك إلى النطاق الجماهيري ثم تحريك الجماهير في تجمعات وحشود ضخمة على أساس هذا الإدراك هو صميم العمل السياسي، وتكون صعوبته بقدر ما تكون أهميته وأثره الحاسم، وهو يحتاج إلى الحوادث الجسام وهو ما يعلم شعبا كاملا حقيقة معينة ولو جزئية وينقله خطوة محددة. ولم تكن تجربة عرض المسألة المصرية على مجلس الأمن حدثا عاديا، إنما استقر لها في

---

(١) صحيفة الأهرام ٢٨ من أغسطس عام ١٩٤٧.

(٢) صحيفة الأهرام ٢٤ من أغسطس عام ١٩٤٧.

ضمير المصريين دلالات عميقة خطت بالحركة الثورية خطوات إلى الأمام يمكن إجمالها فيما يلي :

أولا : وعت الجماهير منذ عام ١٩٤٦ أن المفاوضة طريق مغلق لن يصل بها إلى أهدافها الوطنية ، وقد تحقق للجماهير الآن أن الهيئة الدولية ليست الطريق لتحقيق هذه الأهداف وأنها ليست إلا بابا خلفيا للمفاوضة وللعودة بالمسألة المصرية إلى نطاق العلاقات الثنائية مع بريطانيا . وكانت المفاوضات والتحكيم الدولي هما طريقي العمل «السلمى المشروع» وقد ثبت فشلهما ، وبقى أمام الجماهير أن تنظر في طريق آخر . وقد ظهر في هذا الوقت شعار «الجلاء بالدماء» الذي رفعه الوفد ، وهو أول ملامح هذا الطريق ، وهو همزة الوصل بين الشعار القديم «الاستقلال التام أو الموت الزؤام» الذي كان يعني الصمود في الكفاح السلمى أمام سلاح العدو ، وبين شعار المستقبل القريب «الكفاح المسلح» ، أي أن تمسك الحركة الوطنية بالسلاح ضد الاستعمار .

وإلى هذا الوقت لم يكن أحد من الأحزاب والتنظيمات السياسية قد رفع شعار الكفاح المسلح . وكان الوفد بعيدا عن هذا الشعار ، وكانت قيادة الإخوان تجمع السلاح خفية في تنظيم سري دون أن تعلن منهجا يتعلق بالكفاح المسلح لانتصار الحركة الوطنية . وكانت طليعة العمال والفلاحين تدعو في الفجر الجديد إلى تقوية الجيش ليتصدى للاحتلال[1] ، وبالرغم من غموض هذا المطلب بالنسبة لسيطرة الملك والاستعمار على الجيش وقتها فقد كان دليلا على أن فكرة الكفاح المسلح بوصفها حركة شعبية لم تكن مطروحة . وكان حزب مصر الفتاة يميل دائما إلى المقاومة السلمية . على أن تجربة مجلس الأمن وانغلاق الأساليب السلمية لتحقيق المطالب الوطنية قد مهدت الطريق للإقناع الجماهيري الواسع بفكرة الكفاح المسلح وأصبحت هذه الفكرة تقف قريبة من الحركة الوطنية بحسبانها الطريق الوحيد الباقي . ثم أتى الصدام المسلح في فلسطين بعد ذلك بعام ليدفع بهذا الاقتناع الجماهيري خطوات إلى الأمام وليظهر شعار الكفاح المسلح عند انطلاق الحركة الشعبية عام ١٩٥٠ شعاراً أصيلا للجماهير والتنظيمات الوطنية . وكانت بداية الإيمان بالكفاح المسلح بداية واضحة لتخطى إمكانات النظام القائم كله الذي انبنت أسسه وهيا كله السياسية وهيئاته على أسلوب العمل السلمي .

---

(١) صحيفة الفجر الجديد ١٦ من سبتمبر عام ١٩٤٥ ، ومقالات أخرى كثيرة بالصحيفة ذاتها .

وقد لجأ النقراشي إلى مجلس الأمن تحت ضغط الجماهير، ولكنه اختار وقتا واتبع طريقة انتهت به إلى الفشل أو ساهمت كثيرا في هذا الفشل. وقدر أن تكون هذه النتيجة مما يسكت الجميع فيقبلون الأمر الواقع، ولكن هذا الفشل لم يسكت أحدا إنما وجه الكتلة الغالبة من الجماهير إلى نتائج جديدة، ونما بالوعي العام درجات بالنسبة لحقائق الموقف الدولي ولأسلوب الكفاح السلمي مما بات يهدد النظام القائم.

ثانيا: من منبر مجلس الأمن ظهر أمام الجماهير إمكانات السياسة الدولية، ومن نصيرها في المعترك الدولي ومن عدوها. ويظهر هذا الدرس أن الاستعمار ليس احتلالا بريطانيا فحسب، ولكنه نظام يجمع الدول الرأسمالية الكبرى جميعا برغم الاختلافات الثانوية بينها، ويفرض هيمنتها على الشعوب الأخرى وحركتها، وأن الولايات المتحدة دولة استعمارية لا سبيل إلى كسبها لصالح التحرر، وأن غاية الصراع بين الدول الاستعمارية هو أن تختلف على اقتسام العالم فيما بينها، مع بقائها جميعا في تناقض أصيل مع حركات التحرر.

وقد أيدت مصر في الهيئة الدولية سوريا البلد العربي والبلد المستقل المتحرر، كما أيدها الاتحاد السوفيتي وبولندا من بلدان الثورة الاشتراكية، وكان لذلك أثره في أن تدرك الجماهير أثر النظام الاقتصادي والسياسي الداخلي على السياسة الخارجية لكل بلد، وفي أن تحدد من هم حلفاء حركة التحرر ومن هم حلفاء أعدائها بمعيار علمي أكثر وضوحا. ومن هنا بدأ مبدأ الحياد يتضح بوصفه مبدأ تلتزمه السياسة المصرية الوطنية الخارجية. وإذا كانت الحركة الوطنية قد اتضح موقفها الصريح من رفض مبدإ الأحلاف والدفاع المشترك مع الدول الاستعمارية خلال عام ١٩٤٦، فإن فكرة الحياد بوصفه مبدأ سياسيا إستراتيجيا متميزا قد بدأت تتضح في السياسة الوطنية المصرية بعد تجربة مجلس الأمن ومعرفة المواقف القاطعة للدول المختلفة من قضية مصر بداخله.

وحتى حافظ رمضان زعيم الحزب الوطني والمعروف بمواقفه المحافظة قد أذاع في ٢٢ من أغسطس عام ١٩٤٧ بيانا طالب فيه الشعب بأن يعرف صديقه من عدوه، وأن توثق مصر علاقاتها الثقافية والاقتصادية بالدول التي ناصرتها بمجلس الأمن. واتجه حزب مصر الفتاة الوجهة ذاتها وتعلم من تجربة مجلس الأمن ما بدد أوهامه

بالنسبة لصداقة الولايات المتحدة لمصر ، وما بدأ يخفف من حملته ضد الدول الشيوعية ونظامها ، وما يحسم بالتدريج تردده من الدول المختلفة .

ولم يمض وقت طويل حتى توترت الحالة الدولية بين الكتلتين الشرقية والغربية في أوربا وبدت نذر الحرب ، ولوحظ أن الوفد بدأ يدعو لفكرة الحياد ؛ ونشرت صحيفة المصري مقالا لمحمود عزمي ينادي فيه بأن من مصلحة مصر الابتعاد عن الانجراف في تيار من التيارين المتقابلين وألا تتورط في تعهدات تمس استقلالها وأن تتمسك «بموقفها في الكيان الدولي الذي تتضامن فيه مع الدول كلها في سبيل المحافظة على السلام»[1] . وكتبت الصحيفة ذاتها تعلق على سعي بريطانيا لعقد المواثيق والأحلاف في الظروف الدولية المتوترة التي سادت في أوائل عام ١٩٤٨ ، كتبت تقول إن مطلب مصر هو الجلاء عن مصر والسودان «والوقوف بين الكتلتين في تناطحهما موقف الحياد وعدم الاستعداد إلا للتضامن في حدود الالتزامات المفروضة علينا وعلى سائر الدول في ميثاق الأمم المتحدة . . » . وذكرت أن إلحاح بريطانيا على عقد معاهدة للتحالف مع مصر هو في مصلحتها هي لأن المصريين لا يأبهون للاتهام بالشيوعية لأنهم يميزون بينها نظاما اقتصاديا وبينها أسلوب حكم وبين الاتحاد السوفيتي الذي تربطه ببلادهم علاقات السياسة الدولية والتجارة المتبادلة وإن خالفته في النظام الاقتصادي وعادته معاداة في أسلوب الحكم» . ثم تحدثت عن حرص المصريين على مبدإ المساواة بين الدول الصغيرة والكبيرة ، «فلا يرتبطون مع أي من هذه الدول إلا بروابط تلك المساواة دون أن تفرض عليهم قيود تربطهم بعجلات معينة أو تجعل من بلاهم مناطق نفوذ خاضعة لسلطان معين»[2] .

ثالثا : تحطمت خطة الحكومة في حل المسألة الوطنية ، وتحطم أملها في أن تستجيب الولايات المتحدة ليد الصداقة الممتدة لها ، وبدأ طريق مجلس الأمن كطريق المفاوضة مسدودا . وحاولت صرف الأنظار عن هذا الموقف الملتهب . وفور عودة النقراشي من مجلس الأمن أحاطت به التساؤلات عما أعد للمستقبل من خطط وماذا بعد مجلس الأمن؟ فقال إنه يرى أن حل المسألة الوطنية يكون بتجاهل الاحتلال ، وبالعمل على تقوية الجيش وتقوية المركز الاقتصادي للبلاد والنهوض

---

(١) صحيفة المصري ١٦ من مارس عام ١٩٤٨ .

(٢) صحيفة المصري ٢١ من إبريل عام ١٩٤٨ .

بالصناعة والزراعة. ودعا كل مواطن إلى أن ينصرف إلى عمله. وكما حاول من قبل صرف الأنظار عن الدفاع المشترك بإثارة مسألة السودان، فجابهته الحركة الشعبية بهذه المسألة ذاتها وصدمته بمطالبها الثورية، بدأ يحاول الآن أن يصرف الأنظار عن هاتين المشكلتين إلى مشكلات البناء الداخلي في الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، وستجابهه الحركة الشعبية في هذا الموقف أيضا وتحاصره فيه.

وكما طلب تأييد الولايات المتحدة السياسي له فخذلته، طلب إلى الحكومة الامريكية وهو بنيويورك أن تمنحه قرضا ومساعدات اقتصادية فلم تجبه، وطلب إليها أن تمد الجيش المصري بخبراء عسكريين فصرح وكيل وزارة الخارجية الأمريكية بأن ليس لديهم خطة في هذا الأمر حتى الآن[١]. وأمست الحكومة أينما تولى وجهها لا يأتي لها الخير، وتفاجأ بحصار الشعب لها في كل موقف.

وقد استطاعت صحيفة الإيكونومست اللندنية أن تستوعب دلالة أحداث هذه الأيام، إذ قالت[٢]: «إن ماهو حادث الآن في مصر ليس إلا ثورة، وقد ترجأ هذه الثورة أو قد تنحرف جانبا أو تغلى مراجلها أو تتولى زمامها يد قوية، ولكن اندلاعها لابد واقع على الأيام».

---

(١) أخبار متناثرة في صحيفة الأهرام خلال يولية وأغسطس عام ١٩٤٧، وفيها عن مقابلة النقراشي لترومان ووزير الخارجية وتصريحاته هو وأعضاء الوفد الرسمي في هذا الشأن، وكذلك صحيفة المصري في أغسطس وسبتمبر عام ١٩٤٧ وفي عدد ١٠ من سبتمبر خبر أن النقراشي كان يأمل اقتراض ٨٠ مليون دولار..

(٢) صحيفة الأهرام ٣١ من أغسطس عام ١٩٤٧.

البَابُ الثَّالِث

الحركة الوطنية والصراع الاجتماعي
(١٩٤٨ـ ١٩٤٩)

الفصل الأول: الطبقات الحاكمة والإصلاح الاجتماعي
الفصل الثاني: الحركة الشعبية والثورة الاجتماعية

الفَصْل الأول
الطبقات الحاكمة والإصلاح الاجتماعي

«إن كل ماهو جديد أو جوهري أو متصل بمسائل التقدم. والإصلاح، وكل ماهو قديم أو فاسد أو غامض أو رجعي، في السياسة والثقافة العربيتين ومناحي التفكير، إنما ينبعث من مصر ويصدر عنها». كان هذا القول الذي نشرته الأهرام نقلا عن صحيفة الإيكونومست[1] هو أصدق ما يكون وصفا لظروف مصر خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالذات، إذ اعتملت في المجتمع المصري كل قوى التقدم والتخلف، وتصارعا في الاقتصاد والسياسة والثقافة جميعا، وبدا أن لا شيء في مصر ثابت وأن كل شيء يتحرك ويتغير ومطروح للنقاش وإعادة النظر: المؤسسات الاقتصادية والسياسية والأفكار والقيم وغيرها.

وقد قفزت المسألة الوطنية ـ بؤرة اهتمام الجماهير ـ قفزة واسعة إلى الأمام، ولم يعد الاستعمار في أذهان كتلة كبيرة من الجماهير مجرد احتلال عسكري بل وضح أنه استعمار اقتصادي في الأساس، ولم يعد تسلطا بريطانيا فحسب بل وضح أنه هيمنة تفرضها الدول الرأسمالية الكبرى على الشعوب المستعمرة، ولم تعد القوى المحلية المرتبطة به مجرد تجمع من عناصر خائنة خارجة على الأمة، بل وضح أنها طبقات ترتبط مصالحها الاقتصادية والسياسية به، ولم يعد هدف الحركة السياسية استرجاع روح ثورة عام ١٩١٩ بل القيام بثورة جديدة.

وأوجب هذا الفهم تصنيفا جديدا لقوى الثورة وأعدائها وتحليلا موضوعيا للطبقات الاجتماعية ولمصلحة كل منها ودوره. وكان ذلك من الأمور التي أدركتها بعض تيارات الحركة الشعبية وبعض القيادات والعناصر لا سيما الاتجاه الاشتراكي الجديد، ولكن انتشار هذا الفهم على النطاق الجماهيري الواسع كان يحتاج إلى

---

(١) صحيفة الأهرام ٣١ من أغسطس عام ١٩٤٧.

النشاط الواسع إلى احتدام الصراع الاجتماعي والسياسي المتشعب النواحي واحتدام الصراع بين الجديد والقديم. وكان المجتمع يحتاج إلى تصنيف جديد، وكانت المؤسسات السياسية والاقتصادية تحتاج إلى تغييرات حاسمة، كما كانت التجمعات الشعبية الواسعة تحتاج إلى إعادة التشكيل، وكل هؤلاء أهداف ضخمة وكبيرة.

وإذا كان الأساس الاقتصادي للاستعمار بدأ يتضح، فقد وجب أن يكمل هذا الفهم إدراك الأساس الاقتصادي للحكم الداخلي. والحركة الوطنية المعادية للاستعمار يجب أن تكملها الحركة الاجتماعية المعادية للاستغلال، والكفاح الوطني يكمله الصراع الطبقي والرؤية تتجسم بالعينين وتسير الثورة على قدميها.

وإذا كانت مصر بلدا يسوده الإنتاج الزراعي وتهيمن عليه مصالح كبار ملاك الأرض، فقد حققت الرأسمالية ـ خلال الحرب ـ تطورا مهما وخرجت منها بآمال التوسع والنمو، على أساس تمويل يأتيها من استرداد الأرصدة الإسترلينية ومشاركة رأس المال الأجنبي لها، وعلى أساس تصريف إنتاجها في السوق المحلي وأسواق البلاد المجاورة، ولكنها فوجئت بمعضلات التطور لا بإمكاناته.

وإذا كانت مصر من الناحية التقليدية بلد الفلاحين، فإن الطبقة العاملة زاد نموها في العدد وفي درجة النضج السياسي خلال الحرب وكسبت الاعتراف بحق التكوين النقابي وأصبحت عنصرا فعالا في الكفاح السياسي وفي النضال من أجل التحرر الاجتماعي.

وقد ارتجت أطر النظام السياسي من معارك الصراع بين هاتين الطبقتين ومن معارك نمو كل منهما ضد الأخرى وضد مصالح كبار ملاك الأرض والمصالح الأجنبية ذات السيادة التقليدية.

* * *

وكانت العناصر الأكثر وعيا من ممثلي مصالح التطور الرأسمالي في مصر تدرك أن الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي هو عماد الإصلاح السياسي ودعامته، وكان الفكر الثوري وقتها يؤمن بهذه المقدمة، ولكنه يصل منها إلى نتيجة مؤداها أن الاستقلال السياسي وحده لا يكفي لتحرير البلاد من الاستعمار، بمعنى أن الاستقلال السياسي الكامل هدف ضروري ولكن يتعين مع إنجازه تحقيق الاستقلال الاقتصادي أيضا. أما المصالح الرأسمالية فقد فرعت على ذات المقدمة نتيجة مغايرة تماما وهي أنه ما دام

الاقتصاد هو العماد فيجب أن تكون له الأولوية على قضايا السياسة وعلى المسألة الوطنية. كتب الأستاذ مريت غالي يقول: إن الإصلاح الداخلي هو «أساس الاستقلال الصحيح..». ثم أبدى اعتراضه على من يدعو إلى وجوب تصفية المسألة الخارجية (المسألة الوطنية) قبل الانتباه إلى الداخل: «هذا عذر يتعذر به من لا يؤمنون بالإصلاح... نحن في حرب داخلية أخطر من أي حرب خارجية لأنها تصيبنا في الصميم وتفسد الدفاع في قلب الحصن». ثم ذكر: «إنا إن كنا في شك من أمر مصيرنا السياسي فإني أود مخلصا ألا يتطرق هذا الشك إلى مصيرنا الاقتصادي والاجتماعي لا سيما وأمره بيدنا ونحن المسئولون عنه وحدنا»(1).

وصدورا عن هذه النظرة كان أمل التطور الرأسمالي بعد نهاية الحرب أن تحل المسألة الوطنية حلا سريعا، ثم يجرى التفرغ لمشكلات الاقتصاد والتنمية الرأسمالية. فلما طالت المفاوضات وعم السخط الجماهيري وتركز الاهتمام الشعبي كله في المسألة الوطنية دون أن يظهر أن ثمة حلا قريبا لها، بدأ التململ يسود الدوائر الرأسمالية، ونظرت إلى المفاوضات بحسبان «ما كان لها من أثر في شئوننا الداخلية، فقد صرفتنا عنها وأنستنا الكثير من مشكلاتها، وقضت علينا تحت ضغط الحوادث والأزمات بحلول وتصرفات ما كنا نستسيغها ولا نقبلها لو نظرنا إلى الأمور نظرة عادية وفي هدوء وروية»(2). وفي ٣ من يناير عام ١٩٤٧ كتب مريت غالي يستعرض حصيلة السنة المنقضية التي هزمت فيها الحركة الوطنية مشروع صدقي بيفن، كتب يقول: «إننا في السنة الأخيرة لم نخط خطوة تذكر في سبيل الأهداف الخارجية ولا النهضة الاقتصادية ولا العدالة الاجتماعية ولا الإصلاح الإداري اللهم إلا إنشاء مجلس الدولة. وفيما عداه فالحساب الختامي للسنة المنتهية خاسر في جميع الأبواب».

وكان هذا المنطق ينكر بالضرورة وجود الأحزاب المصرية التي تدور برامجها السياسية حول حل المشكلة الوطنية، والتي تمنح هذه المشكلة اهتمامها الأول أيا كان موقفها منها، ورأى هذه الأحزاب تخوض في خصومات سياسية تصرف البلد عن المشكلات الداخلية الخطيرة. يذكر مريت غالي أن الفشل في الإصلاح الاجتماعي عام ١٩٤٦ لا يرجع إلى عامل خارج عن إرادتنا، بل هو «نتيجة محتومة ومنتظرة لنقص فينا وضعف وانقسام... وهكذا تنسينا الخلافات الحزبية أقدس الواجبات

(1) صحيفة الأهرام ١٠ من أكتوبر عام ١٩٤٦.
(2) صحيفة الأهرام ١٠ من أكتوبر عام ١٩٤٦.

الوطنيه. . ». ويقول الأستاذ إبراهيم بيومي مدكور: «أرجو ألا تصرفنا الخصومة السياسية واللجاج حول قطع المفاوضات واستمرارها عن هذه الأمور الخطيرة والمشكلات الدقيقة. وما أجدرنا بعد ستة أشهر أو يزيد أمضيناها في المفاوضات وتبادل المذكرات أن نكون قد استبنا النيات وعرفنا المقاصد، فإما اتفاق شريف كريم وإما رفض في شمم وإباء. . ».

ويوضح مريت غالي أثر الخصومات القائمة على الأداة الحكومية إذ أصبحت عاجزة «عن أن تقوم بمهمتها لأنه ينقصها القيادة الحازمة. فلا القوانين تطبق ولا المشروعات تنفذ». ثم يقول: إن القلق قد تحول إلى تشاؤم واستحال يأسا لا تحمل مشورته وإنه انتشرت فكرة خطيرة مؤداها أن «لم يبق أمام الوطن سبيل إلا أن يعمل بنفسه لإصلاح الحال ولو أتى أمورا لا يبيحها القانون وعرض الأمن للخطر من جراء أعمال العنف والإرهاب (يشير إلى الثورة). وإنه إذا كان عام ١٩٤٦ ليس بالزمن الكبير فإنه يكون من الأعوام التي «تفوت فيها فرص لا يمكن تعويضها وتضيع الحقوق يصعب استدراكها، وتتفاقم مشكلات كان من السهل حلها لو جاء الحل في الوقت المناسب. ثم دعا الأحزاب التقليدية والقوى المتصارعة إلى التصالح: «اتقوا الله والوطن. إن يوم الحساب لا بد آت في حياتنا هذه أو في الحياة الأخرى. . ». وهذا الغيظ البادي يوضح الموقف من الخلافات الحزبية وقتها[١].

---

(١) الأستاذان إبراهيم بيومي مدكور ومريت غالي، وكذلك محمد خطاب ومحمود محمد محمود، كانوا من المفكرين الإصلاحيين، ولكنهم كانوا من أكثرهم جدية وشعورا بالمسئولية وشجاعة في التعبير ووضوحا واتساقا في التفكير. ولعل هذا هو ما يجعل كتابات أي منهم حجة في الدلالة على تيار معين، والاستناد إليهم في معرفة الفكر السياسي الرأسمالي في مصر في هذه الفترة هو استناد إلى أنقى موارد هذا الفكر. والذي يلاحظ - حتى لا يثور لبس - أن المواقف العملية لأي منهم كانت بعيدة عما تتصف به السياسة الرأسمالية ذاتها في التطبيق من جبن أو ابتذال أو تهاون سياسي وطني. ومما يجب أن يقدر لأي منهم أنه في حدود اقتناعه وإطاره الفكري كان يتناول دائما في كتابته وسلوكه جانب النقد للجوانب السلبية ويدعو إلى الإصلاح، كاقتراح تحديد الملكية وتحديد الإيجارات الزراعية وإلغاء الوقف وإصلاح الأداة الحكومية وتقييد سلطة الملك. ويلاحظ موقف محمد خطاب عندما هاجمته الرجعية بشدة لما قدم مشروعه تحديد الملكية عام ١٩٤٥، كما يلاحظ موقف محمود محمد محمود عندما استقال من رئاسة ديوان المحاسبة عام ١٩٥٠ وكشف عن مسألة الأسلحة الفاسدة. كما ينبغي أن يقدر لهذا الاتجاه دعوته لإصلاح مؤسسات السلطة والمجتمع ولبناء أجهزة الدولة بأسلوب رشيد وعلى أسس موضوعية بعيدة عن النزعات الفردية والتجمعات الشخصية (انظر كتاب الأداة الحكومية لإبراهيم مدكور ومريت غالي)، ومثل هذه الدعوة - وبصرف النظر عن الإطار البرجوازي لها - تُعَدّ دعوة تقدمية بالمعيار الحضاري العام وبأي من معايير التطور.

وكانت الحركة الديموقراطية تفسد على التطور الرأسمالي أهدافه. وقد نظرت الجماهير إلى مسألة الحريات بحسبانها الوسيلة الوحيدة لتحرير أجهزة الدولة من سلطان الرجعية والقوى المرتبطة بالاستعمار ولضمان قيام سياسة الدولة على أسس وطنية ديمقراطية، كما رأت فيها وسيلة للتجمع الشعبي ضد الطبقات المستغلة. على أن المصالح الرأسمالية رأت في الحرية أزمة ورأتها ميدان حرب يقسم المجتمع إلى معسكرات. «انظر إلى الهيئات المنظمة ولا سيما جماعات العمال فإن تكتلها أقرب إلى التعبئة العدائية، وتبادلها الرأي تدبر لخطط هجومية أو دفاعية لغتها عنوان وضوحها، يرد إليها الحق فتقول انتصرنا، وتدفع عنها غائلة شر فتقول ظفرنا. فالإضراب حق الحرية، وإفساد الأدوات والاعتداء على المصانع دفاع عن الحرية.. ضلال لا يعدله إلا جور من أصحاب المصانع حين يسمون قسوة التقتير على العامل حق الحرية وقطع رزقه دفاعا عن الحرية.. أيها الآباء والمربون، أيها القادة والمصلحون أعيدوا إلى ذكرى أبنائنا وإخوتنا الطلبة والعمال والموظفين وأرباب الأعمال فضلا عن الأبناء والبنات أن قيمة الحرية بقيودها وأن فك عقالها قتل لها»[1]..

وعلى الجملة، فقد وجدت المصالح الرأسمالية الكبيرة أن المسألة الوطنية بالنسبة لها هي مسألة الأرصدة الإسترلينية وإمكانات التمويل من المصادر الأجنبية والقدرة على التسويق في الداخل والخارج، وتركز اهتمامها في مشكلة الأرصدة لا في مشكلة الجلاء؛ وفي بورصة العقود والأوراق المالية لا في منطقة القناة، وفي مياه النيل للتوسع الزراعي لا في وحدة مصر والسودان. كما كانت تهتم بتنظيم أداة الحكم لا بمسألة الحريات، وبالتعايش الاجتماعي لا بالصراع الطبقي، مع السعي لخفض نفقات المعيشة لا صدورا عن اعتبارات العدالة الاجتماعية ولكن زيادة للطلب على منتجاتها وخفضا لأجور العمال تخفيضا لنفقات الإنتاج.

* * *

---

(١) صحيفة الأهرام. الافتتاحية ١٦ من مارس عام ١٩٤٧.

في فترة الحرب، قامت مصر بمد القوات البريطانية الموجودة بها بما تحتاج إليه من منتجات ومحصولات، لا مقابل ثمن مدفوع، ولكن عن طريق إصدار البنك الأهلي المصري أوراق النقد بضمانة أذونات الخزانة البريطانية وعلى أساس سعر الصرف الرسمي المحدد بين عملتي البلدين. وزاد بهذا النقد المصدر في مصر من ٢٨ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى حوالي ١٥٤ مليون في نهاية عام ١٩٤٦[١] بغير زيادة في الإنتاج تماثله فارتفعت الأسعار ارتفاعا عانت منه طبقات الشعب، وتجمع بهذا لمصر أرصدة على بريطانيا بلغت نحو ٤٠٠ مليون جنيه كانت مملوكة للحكومة ولعدد كبير من الأفراد والمؤسسات المالية والتجارية.

وبعد الحرب أصبحت هذه الأرصدة ـ كما عبر تقرير البنك الأهلي الصادر في مارس عام ١٩٤٧ ـ تمثل أهم أموالنا النقدية الاحتياطية وأول خط دفاعي للاقتصاد المصري ضد عجز الميزان التجاري. وكان الأمل أن تستوفي وأن يستعيد بها الاقتصاد المصري توازنه، وأن تقضي بما يجلب بها من سلع الإنتاج والاستهلاك على التضخم الذي سببته في أثناء الحرب، وأن تسد العجز الناشئ في الميزان التجاري. وأملت الرأسمالية المصرية ـ الدائنة ـ أن تستورد بهذه الأرصدة ما يحتاج إليه نموها من مصانع جديدة وأن تجدد ما استهلك من آلات المصانع خلال الحرب. وقد ذكر تقرير بنك مصر الصادر في مارس عام ١٩٤٧ أنه على حل مشكلة الأرصدة «يتوقف إلى حد كبير مصير اقتصادنا القومي، كما ذكر تقرير البنك الأهلي أن الأرصدة اندمجت في الكيان الاقتصادي» وكل خفض فيها، «لن يلبث أن يعود بأوخم العواقب على الاقتصاد المصري عامة».

ولكن بريطانيا التي تجمع عليها من الأرصدة للدول الأخرى كمصر والهند والعراق ما يبلغ ٣٧٥٠ مليون جنيه لم تسوف فقط في أدائها إنما أعلنت تجميد ما عليها من ديون. وذكرت صحيفة التايمز أن وفاء هذه الديون بالطرق العادية أمر غير مستطاع، وسوَّغت تجميد الحكومة لها بأنها ليست ديونا تتسم بالطابع التجاري وأنها أنفقت أساسا في شراء سلع محلية وأداء أجور خدمات محلية، فليس عدلا أن

---

(١) التطور الاقتصادي في مصر. دكتور جمال سعيد ص ٢٩٤. قارن ماقبله ص ٧٦، ٧٧.

تتقاضى كلها من بريطانيا وأن أداء هذه الديون كلها يُعَدّ عمليا من ضروب المحال[1]. وصرح وزير مالية بريطانيا هيو دالتون: «أن هذا الدين المتراكم عبء وهو جائر لا يطاق.. فلابد من تخفيض قدره الفادح تخفيضا جوهريا، إن عاجلا أو آجلا، وخير التخفيض عاجله.. إن بريطانيا قوية ولكن يجب أن يكون من الشواهد على قوتها رفض تحملها التزامات فوق طاقتها وتتجاوز حدود ما يسيغه العدل والحكم السليم»[2]. وبعد هذا صرح في مجلس العموم بأن دين ٤٠٠ مليون جنيه الذي لمصر لا يعترف الشعب البريطاني «بأنه دين صحيح من الوجهة الأدبية»[3].

وقد تفاوضت الحكومتان المصرية والبريطانية على طريقة الوفاء بهذه الأرصدة، ووقع بينهما في ٣٠ من يونية عام ١٩٤٧ اتفاق خرجت به مصر عن منطقة الإسترليني، وأفرجت به بريطانيا من الأرصدة المجمدة عن ٢٠ مليون جنيه للتمويل و١٠ ملايين جنيه لمواجهة الاعتمادات و ١٥ مليونا لشراء مخلفات الجيش البريطاني. وبعد خمسة أسابيع من هذه الاتفاقية أعلنت بريطانيا تحللها منها، وأوقفت شرط تحويل الإسترليني إلى دولارات، وخصصت لمصر فقط ٦ ملايين دولار، وهو مبلغ يقل كثيرا عن احتياجات مصر وقتها بمراعاة أن العجز في الميزان التجاري المصري مع أمريكا كان يبلغ ٥,٨٤١ مليون دولار عام ١٩٤٧ وزاد إلى ٧,٨٥٠ مليون عام ١٩٤٨. وبهذا كسبت بريطانيا أن استخلصت من مصر قبولا لمبدإ تجميد الأرصدة مقابل الإفراج عن بضعة ملايين فقط[4]. وفي يناير عام ١٩٤٨ أبرمت اتفاقية أخرى أفرجت بها بريطانيا عن ٢١ مليون جنيه من الأرصدة المجمدة.

وبرغم هذا الإفراج الجزئي لم يتوازن الميزانان التجاري والحسابي لمصر، وبلغ العجز في الميزان التجاري عام ١٩٤٨ نحو ٢٨ مليون جنيه، كما بلغ عام ١٩٤٩

(١) صحيفة الأهرام ٤ من فبراير عام ١٩٤٧.

(٢) صحيفة الأهرام ٨ من مايو عام ١٩٤٧.

(٣) صحيفة الأهرام ٤ من يولية عام ١٩٤٧.

(٤) مشكلات مصر الاقتصادية. الدكتور محمد علي رفعت ـ الجزء الأول ص٤٧.

نحو ٤٠ مليونا[1]. ولاشك في أن ذلك هدد الكثير من آمال الرأسمالية المصرية في النمو، وأثر تجميد الأرصدة على النشاط التجاري والأعمال الإنشائية كلها، وانكشف التناقض مع الاستعمار حيث أملت الرأسمالية المصرية أن تجد الإخاء المالي والتعاون.

* * *

وكان الرأسماليون الكبار في مصر ينادون بوجوب تسهيل دخول رءوس الأموال الأجنبية لتكون معينا لهم على التوسع والنمو. ولكن اتضح خلال هذه الفترة عزوف الممولين الأجانب عن استثمار أموالهم في مصر، وذلك بسبب ضعف الحكومة إزاء الحركة الشعبية المهددة للنفوذ الاستعماري ومصالحه، وبسبب أن نفوذ كبار ملاك الأراضي على الحكومة كان من الهيمنة بحيث يعوق وضع سياسة للإنفاق تمكن من تمويل المشروعات الإنشائية اللازمة للصناعة كتعبيد الطرق وتوفير الطاقة المحركة. وكان هذا مما ينفر رأس المال الأجنبي الذي يسعى للاستثمار في أيسر الظروف وأجزاها[2].

وإذ خرجت أوربا وبريطانيا من الحرب ضعيفتين تعانيان من الأزمات، فقد تركز أمل الرأسمالية المصرية في تمويل أجنبي يأتيها من الولايات المتحدة. وفتح مبدأ ترومان الخاص بمعونة تركيا واليونان شهية الرأسماليين المصريين، وكذلك فعل مشروع مارشال الخاص بدول أوربا. وكان من أهم مشكلات الاقتصاد المصري نقص الدولارات. بلغ العجز في الميزان الحسابي المصري مع أمريكا من ١٩٣٩ ـ ١٩٤٦ نحو ٥٠ مليون دولار، برغم ما دفع لمصر من الدولارات مقابل نفقات الجيش الأمريكي فيها خلال الحرب، وذلك حسبما ورد بتقرير البنك الأهلي (مارس عام ١٩٤٧). وعندما أعلن عن مشروع مارشال الخاص بالمساعدات الأمريكية للدول الأوربية، صرح إسماعيل صدقي رئيس وزراء مصر السابق لمندوب الأهرام بأن مصلحة مصر تقضي باشتراكها في التعاون الاقتصادي الذي يقترحه الجنرال مارشال وزير الخارجية الأمريكية، وقال: «نعم إن هذا المشروع موجه فقط إلى أوربا، ولكننا

---

(١) اقتصاديات مصر. الدكتور جمال سعيد ص ٥١ ـ ٥٤.

(٢) دراسات في تاريخ مصر السياسي. فوزي جرجس ص ٢١٨.

في أثناء الحرب وبعدها ما برحنا نساعد مساعدة فعالة في تموين البلاد المحتاجة بإنتاجنا الضخم الذي نقدمه بأسعار واطئة من الوجهة التجارية. نعم إن مساعدتنا هذه تتم بطريق غير مباشر وبواسطة دول أخرى، ولكن هذا ما يجب أن نضع له حدا لتقوم محله حالة صريحة واضحة، أي أنه مقابل ما تقدمه مصر من المساعدة بالمنتجات المصرية يكون لها أن تنال ما تحتاج إليه من تجهيز بالآلات والعدد الصناعية والزراعية التي تساعدها في زيادة الإنتاج. وهناك تجهيز آخر له أهميته وخطورته وهو التجهيز الإنساني الذي يقوم على تحسين صحة طبقة العمال وذلك بتوفير المنشآت الصحية واتخاذ التدابير المختلفة التي تساعد على تحسين شروط الحياة ورفع مستوى المعيشة مما لا تكفي مواردنا الحالية لتحقيقه..»[١].

وكان من أهداف النقراشي عند سفره إلى مجلس الأمن، أن يبحث مع الأمريكيين إمكانات إقراض مصر. صرح وزير المالية المصري في يولية عام ١٩٤٧ بأن القرض الأمريكي لمصر سيكون موضع اهتمام رئيس الحكومة خلال إقامته بأمريكا[٢]. وبعد سفر الوفد الرسمي إلى نيويورك نشط وزير الأشغال-وكان عضوا فيه-في مقابلة أقطاب الصناعة والمال هناك وزيارة المنشآت، وأغراهم قائلا: «إن المصريين يعتزمون أن يحيلوا مصر إلى أمريكا صغيرة في الشرق الأوسط.. إننا نتعقب خطوات الأمريكيين ونسعى لتحرير وادي النيل كله من البريطانيين، وليس من شك في أن المصريين سيظفرون بتأييد الأمريكيين»[٣]. ونشط للهدف ذاته هناك سابا حبشي رجل المال والقانون المعروف قائلا: إن المجال متسع لتعاون رجال الصناعة الرأسماليين الأمريكيين مع رجال مصر في إتمام النهضة المرجوة[٤]. كما سافر في الوقت ذاته إلى الولايات المتحدة مدير مصلحة الصناعة المصرية يبحث مع الشركات الأمريكية إمكانية إنشاء فروع لها في مصر، وظفر بالموافقةمن خمس شركات على التعاون مع رأس المال المصري[٥]. وقابل النقراشي وزير الخارجية

(١) صحيفة الأهرام ٢٢ من يونية عام ١٩٤٧.

(٢) صحيفة الأهرام ٢٦ من يونية عام ١٩٤٧.

(٣) صحيفة الأهرام ٥ من أغسطس عام ١٩٤٧، ٢٥ من أغسطس عام ١٩٤٧.

(٤) صحيفة الأهرام ١٥ من أغسطس عام ١٩٤٧.

(٥) صحيفة الأهرام ٢٥ من أغسطس عام ١٩٤٧.

الأمريكية وأعرب له «عن رغبة مصر الصادقة في توثيق صلاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية بالولايات المتحدة». [1]

على أن كل هذا السعي لم يؤد إلى النتيجة المرجوة. وبرغم ما تردد من أن الولايات المتحدة تزمع تقديم ٧٥٠ مليون دولار للبلاد ذات الوضع الإستراتيجي بالشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، وإزماعها تمويل كهربة خزان أسوان وإنشاء مصنع للمخصبات في مصر، وبرغم ما تردد من أن بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي يبحث إقراض مصر ٦,٥ مليون دولار لشراء آلات وإنشاء مصنع المخصبات[2]، فقد انجلى الأمر عن أن اهتمامها ينصرف إلى مناطق البترول خاصة، وإلى مناطق «سد الفراغ» كتركيا واليونان. وخاب رجاء الرأسمالية المصرية الكبيرة في الولايات المتحدة.

ولم يقتصر الأمر على تجاهل رأس المال الأجنبي لمصر، إنما جأرت الرأسمالية المصرية كثيرا بالشكوى من نتائج المعاملات التجارية مع بريطانيا التي تضرب حصارا تجاريا وبحريا على محصولات مصر بما تضعه من قيود على تداول العملات الأجنبية وبما تتحكم فيه من وسائل النقل، وتتمكن بهذا من شرء القطن والأرز بأبخس الأثمان وتبيعها بأسعار مضاعفة[3]. وبدل أن تجد الرأسمالية تمويلا من الخارج وجدت استنزافا يتمثل في تجميد الأرصدة الإسترلينية وفي العلاقات التجارية المجحفة.

* * *

كانت الشركات تمثل النشاط الرأسمالي المنظم في مجالي الصناعة والتجارة، وكانت تتخذ بوجه عام شكلا مصريا ويصدر مرسوم ملكي بإنشائها. وخلال العشرينيات كانت رءوس الأموال الأجنبية تقدر في مصر بنحو ٤٠٠ مليون جنيه، وكانت السيطرة الأساسية على الشركات تقع في أيدي الأجانب بوصفهم مكتتبين ومؤسسين ومسيطرين على الإدارة والاستغلال وتوزيع السندات والأسهم. وبدأت محاولات تمصير الشركات تمصيرا جزئيا عام ١٩٢٧ عندما أوجبت الحكومة

(١) صحيفة الأهرام ٣ من أغسطس عام ١٩٤٧.

(٢) صحيفة الأهرام ٢٣، ٢٥ من يونية عام ١٩٤٧.

(٣) مقال لعطا عفيفي(وكان من كبار رجال المال) صحيفة الأهرام ١٣ من أكتوبر عام ١٩٤٦.

أن يكون بمجلس إدارة كل شـركـة عـضـوان مـصـريـان على الأقل، وأن يكون ربع الموظفين مصريين، وأن تعرض ربع الأسهم للاكتتاب في مصر ويخصص منها أربعة أخماس للمصريين[1]. وبعد الحرب طمحت فئات من الرأسمالية الكبيرة إلى زيادة سيطرتها على رأس المال المنظم في مجالي الصناعة والتجارة، وذلك بعد ما توصلت إليه من نمو خلال الحرب، ونجحت في أن تقدم إلى البرلمان مشروع قانون بتنظيم الشركات، يوجب ألا يقل رأس المال المصري في أي شركة عن ٥١٪، وألا تقل نسبة الموظفين المصريين عن٧٥٪ والعمال عن ٩٠٪ وألا تقل نسبة المرتبات عن ٦٥٪ للموظفين و ٨٠٪ للعمال، كما شرط المشروع حدا أقصى لعضوية مجالس إدارة الشركات، ومنع أن يتولى عضويتها وزير سابق قبل انقضاء ثلاثة أعوام من استقالته، مع إعفاء الشركات التي أسست قبل القانون المقترح من نسبة رأس المال المصري التي يوجبها، وذلك حتى تنتهي مدتها فيراعى التزام النسبة عند التجديد.

وكانت وزارة إسماعيل صدقي قد جهدت في تأجيل نظر المشروع وحاولت وأده، وخلال فترة التأجيل أنشئت ٥٢ شركة جديدة لتفلت من أحكام التشريع المرتقب، وذلك على ما ذكر النائب عبد الحميد الساوي بمجلس النواب في يناير عام ١٩٤٧[2]، وأبدى صدقي معارضته للمشروع في التقرير الذي قدمه (وهو رئيس للوزارة) عن الحالة الاقتصادية إلى مجلس النواب: «أود أن أكرر أن مصر الحديثة لا تفرق ولن تفرق بين رءوس الأموال المصرية ورءوس الأموال الأجنبية وأنها لن تسير على خطة التمييز بين المصريين وغير المصريين في أي من المرافق العامة أو الالتزامات التي تفرضها على ساكنيها»[3]. وتحدث إلى صحيفة الريفورم قائلا إن الحكومة تعطف على مصالح الأجانب التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمصالح البلاد. وحث الأجانب على الاشتراك في الحياة العامة وأن يجعلوا أولادهم يمتزجون بالحياة المصرية[4].

ولما عرض المشروع على البرلمان في بداية عام ١٩٤٧ هاجمه بشدة كبار رجال المال المرتبطين بالاستعمار، وكتب محمد أحمد فرغلي (من كبار مصدري القطن) ينبه إلى الآثار المشئومة التي تترتب على القانون بسبب تغيير مجالس الإدارة وإقصاء

---

(١) صحيفة الأهرام. الافتتاحية ٢٨ من أكتوبر عام ١٩٤٨.

(٢) صحيفة الأهرام ٢٢ من يناير عام ١٩٤٧.

(٣) صحيفة الأهرام ٢٥ من يونية عام ١٩٤٦.

(٤)صحيفة الأهرام ١٧ من مارس عام ١٩٤٦.

الكثير من المؤسسين والأعضاء القدامى ذوي الكفاية والخبرة. واقترح أن يستثنى على الأقل من أحكام هذا القانون مؤسسو الشركات القائمة ومن يساهم في تأسيس شركات جديدة بما لا يقل عن عشرة آلاف جنيه[١]. وكان يقصد بهذه الاقتراحات إبقاء قبضة هذه الفئة من كبار الرأسماليين على الاقتصاد المصري. وكان قد عارض قبل ذلك ما نص عليه المشروع من منع تعيين الوزراء السابقين إلا بعد ثلاثة أعوام قائلا: إن هذا الحكم غير ديمقراطي ولا يجد سوابق له إلا في حكم ألمانيا الهتلرية[٢]. وقد رد عليه عبد الحميد الساوي قائلا إن عضوية الشركات بلغت عند بعض أعضاء مجالس إدارتها ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠ شركة أكثرهم دخيل عليها لا يمتلك فيها إلا أسهما قليلة، وأنه عرف عن بعض هؤلاء التلاعب وتوليد الشركات الجديدة للظفر بعضويتها والإكثار مما يتقاضونه من الأجور كما عرف عن بعضهم تقدير ممتلكاتهم تقديرا خياليا ثم بيعها للشركات حصصا عينية، وإنه قد بيعت لبعض الشركات أرض لا يجاوز ثمن الفدان فيها ٤٠ جنيها بمبلغ ٤٠٠ جنيه، كما بيعت مصانع خردة بعشرة أمثال ثمنها وهي جديدة، وبهذا يفرغون خزانة شركة في شركة أخرى ويسندون باحتياطات شركة ناجحة شركات فاشلة، وهكذا[٣].

ومنذ أن ظهر المشروع، ووجه بضغط شديد من الدوائر الاستعمارية. كتب مراسل الأهرام بلندن أن وزارتي الخارجية الإنجليزية والأمريكية تبديان قلقهما من هذا المشروع وأن الشركات الأمريكية التي كانت على وشك إنشاء فروع لها في مصر قد عدلت عن هذه الفكرة وأن المشروع إن كان يفيد في توظيف بعض المصريين، «فإن له نتائج سيئة في تثبيط همة الشركات التجارية الأجنبية بحيث تزيد حالة مصر الاقتصادية سوءاً. ويرجع قلق المؤسسات الأمريكية التي أعدت مشروعات تجارية واسعة في مصر، (أي حينما تفتح أبواب الكتلة الإسترلينية) إلى ما تشعر به هذه المؤسسات من أن مثل هذه القوانين تجعل الانتفاع بذوي الخبرة مستحيلا»[٤].

كما هاجمت وزارة التجارة البريطانية المشروع قائلة إنه «سيكون ضارا بالأجانب على التحقيق، غير أنه سيكون أكثر ضررا بمصر إذا عمدت البلاد إلى أعمال من

---

(١) صحيفة الأهرام ١٧ من فبراير عام ١٩٤٧.
(٢) صحيفة الأهرام ٢١ من إبريل عام ١٩٤٦.
(٣) صحيفة الأهرام ٢٠ من فبراير عام ١٩٤٧.
(٤) صحيفة الأهرام ١٤ من فبراير عام ١٩٤٦.

شأنها إرهاق رجال الأعمال من الأجانب ومضايقتهم». وعلقت صحيفة سكوتسمان بأنه مجحف بالشركات الأجنبية وأوحى به «الروح الوطني المتطرف»[1]. كما كتبت التايمز بأن الكثير من الشركات يفكر في الانتقال من مصر إلى بلاد أخرى وأن المشروع سيؤدي إلى عكس المقصود منه ما دام يتجه إلى إهمال استثمار رءوس الأموال الأجنبية[2].

ووجه المشروع بضغط مماثل من الرأسماليين الأجانب في مصر، وظهر هذا الضغط ركودا في التعامل بسوق الأوراق المالية مما ألجأ وزير المالية المصري إلى التصريح في بيانه عن الميزانية في مارس عام ١٩٤٧ بأن مصر لا يمكن أن تفكر في أي تمييز بين الساكنين في أرضها، ثم صرح بأن الحكومة مهتمة بفتح باب التجنس بالجنسية المصرية وأنها أعدت مشروعا بهذا أرسلته إلى مجلس الدولة وفي طريقه إلى البرلمان يجيز منح الجنسية المصرية لمن ولد في مصر وعمل بالمصارف أو الشركات بضع سنوات ومعاملة هؤلاء معاملة ميسورة[3]. كما كتب الملحق التجاري المصري بالتايمز في لندن أن القانون لن يستخدم ضد الأجانب وأن المقصود منه فقط كفالة نصيب مصر في التمويل وإدارة المشروعات وتمكين العامل المصري من الظفر بنصيبه[4]. وأنكر سابا حبشي أن القانون سيقيد استغلال الأموال الأجنبية في مصر وأنها محتاجة إلى معونة أمريكا في إقامة المشروعات[5]. وكتبت المقالات التي تطمئن الأجانب عن مصر الحرة وضيوفها الأجانب وعن الكرم المصري المعروف.

وقد كان المشروع محاولة متواضعة من جانب الرأسمالية لتمصير الاقتصاد تمصيرا جزئيا، محاولة تتفق تماما مع أسلوب الرأسمالية المصرية، من تحديد الأهداف الجزئية قصيرة المدى والسعي لتحقيقها واقتناص المكاسب الصغيرة على استحياء، ومع تفادي الصدام ما أمكن تفاديه والابتعاد عن المعارك ومواقف الحسم، ومع الحرص على عدم القطيعة، والالتفاف على العقبات دون إزالتها،

---

(١) صحيفة الأهرام ٢٠ من يولية عام ١٩٤٧.

(٢) صحيفة الأهرام ١٨ من يولية عام ١٩٤٧.

(٣) صحيفة الأهرام ٩ من إبريل عام ١٩٤٧.

(٤) صحيفة الأهرام ١٤ من أغسطس عام ١٩٤٧.

(٥) صحيفة الأهرام ٣ من أغسطس عام ١٩٤٧.

ومع المحاولات الجاهدة لامتصاص القوى المعارضة واستيعابها، وهي محاولات كانت تقليدا في تفكيرها، وفي سلوكها. ويلاحظ على مشروع التمصير الجزئي للشركات أنه عندما حدد نسب المساهمة المصرية في رأس المال والعمالة دل على هذه النظرة الجزئية وعلى أمل الرأسمالية التقليدي في إمكان المعايشة بينها وبين رأس المال الأجنبي، كما كان اعتراف القانون بالأمر الواقع للشركات القائمة دليلا على حرص الرأسمالية على تفادي الصدام واعترافها بالحق المكتسب ضدها وتسليمها بإبقاء القديم بغير هدم، أملا في أن يكون الجديد لها بغير صراع ولتحتوي القديم بغير اقتحام. ثم كانت إباحة التجنس للأجانب المقيمين في مصر فتحا للباب الخلفي للبقاء الأجنبي في المدى القصير، ولكنه محاولة لامتصاص هذه القوة المعارضة مع الزمن فيما بعد.

وإن هذا الأسلوب الحذر المتوجس، هو عين ما انتهجته بالنسبة لعقبات التوسع المحلية.

* * *

لقد كان كبار ملاك الأراضي المصريين، كما يقول شارل عيسوي[1]. من الطبقات التي لم تستطع أن تسوِّغ وجودها «ولها جميع عيوب الطبقة المتميزة بغير أن يكون لها أي من مزايا الطبقة الحاكمة» ظل أفرادها غائبين عن أراضيهم لا يرعونها، يبددون ربحهم في الاستهلاك ولا يهتم أغلبهم بزيادة ثروته إلا بجمع الأرض، فيزيد ثمنها بغير اهتمام بتجويدها ولا بالإنفاق الاستثماري عليها. وقد حجبوا بذلك جزءا مهما من الفائض الاقتصادي المتمثل في الربح العقاري عن أن يكون مصدرا لتمويل الصناعة أو تحسين جودة الأرض، وينصرف استهلاك هؤلاء إلى السلع المستوردة بمراعاة أنماط الاستهلاك التي تلائمهم. وهم من ناحية أخرى يستغلون وضعهم الطبقي المسيطر ونفوذهم على الدولة وكثافة السكان في الريف التي تؤدي إلى زيادة الطلب على استئجار الأرض منهم وزيادة عرض القوى العاملة، يستغلون ذلك كله في استخلاص فائض اقتصادي باهظ من جماهير الفلاحين ـ مستأجرين وعمالا ـ ويجردونهم من إمكان استهلاك ما يزيد على سد الرمق من إنتاج الصناعة المصرية.

---

(١) Egypt, An Economic and Social Analysis. Charles Issawi, p. 150.

ويذكر المؤلف السابق أنه بقدر ما يكون في مصر نظام شبه إقطاعي وبقدر ما تكون احتياجات الجمهرة من سكانها محدودة في بعض جالونات من الكيروسين للفرد، وبعض الكيلو جرامات من السكر والأمتار من القماش والأرطال من التبغ، بقدر ما يكون ذلك، فلن تكون ثمة صناعة رأسمالية حديثة في مصر.[1] وتمثل الأمر أمام الإنتاج الصناعي في أن الفقير غير قادر على شرائه وأن الغني غير راغب فيه.

وارتفعت الأصوات بين صفوف الرأسماليين، تطالب بتنظيم العلاقة بين مالك الأرض والمستأجر، حدا من ارتفاع الإيجارات الذي لا يضعف القدرة الشرائية للمستأجر فحسب، ولكنه يزيد أسعار المحصولات الزراعية مما يرفع نفقات المعيشة في المدن ويشيع القلق في البيئة الصناعية وسط العمال. كما كان هذا الارتفاع مع قصر مدة الإيجارات عازفا بالمستأجرين عن خدمة أرض يرهقهم إيجارها ولا يضمنون بقاءها معهم. وقدر رأس المال العامل في الفدان الواحد بخمسة جنيهات حيث يجب أن يصل إلى عشرين جنيها على الأقل[2].

ونادى البعض بتحديد الملكية الزراعية وزيادة الملكيات الصغيرة توسيعا للسوق أمام الصناعة وضمانا لزيادة الاستثمار الرأسمالي في الزراعة. وكان من هؤلاء بمجلس النواب على الشيشيني وسيد جلال، وأكد ذات المعنى تقرير بنك التسليف الزراعي في عام ١٩٤٧ إذ طالب باستكمال وسائل الري والصرف وبحسن توزيع الملكيات الزراعية بحيث لا تكون متناهية في السعة أو الضيق، مع تنسيق العلاقة بين الملاك والمستأجرين بما يحقق العدالة بينهم ويصون صوالح الاقتصاد الوطني. كما أشار تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عن السياسة العامة لميزانية عام ١٩٤٧، أشار إلى سوء توزيع الملكيات الزراعية ونادى بزيادة الضرائب على من يملكون أكثر من مائة فدان مع إعفاء من يملكون خمسة أفدنة فأقل.

وكان من أهم صيغ الإصلاح التي طرحت لمصلحة التطور الرأسمالي وقتها، ما ورد بكتاب مريت غالي عن الإصلاح الزراعي من المطالبة بتحديد الملكية الزراعية بما لا يزيد على مائتي فدان وتحديد إيجار الأراضي ورفع مدة الإيجار، ووضع جميع هذه الاقتراحات في مشروع متكامل ينظم العلاقات الزراعية ملكية وإيجارا

---

(١) Egypt, An Economic and Social Analysis. Charles Issawi, p. 197.

(٢) شارل عيسوي ـ المرجع السابق ص ٧٥.

وعمالة، ولكنه اقتصر في حكم تحديد الملكية على أن يسري هذا التحديد بالنسبة للملكيات المستقبلة فقط دون أن يمس الملكيات القائمة[١]. وكذلك المشروع الذي قدمه محمد خطاب إلى مجلس الشيوخ (وكان عضوا به) ويقضي بتحديد الملكية بخمسين فدانا بالنسبة للمستقبل أيضا، على حسبان أن تنزل الملكيات الكبيرة القائمة إلى هذا الحد خلال جيلين أو ثلاثة. وهو ذاته أسلوب الرأسمالية الهيابة في تناول قضايا الإصلاح، بغير هدم لما هو قائم ومع الحرص على العمل في إطار النظام القائم آملة أن يقوم الزمن بما تعجز عن إنجازه.

ويحكي محمد خطاب قصة عرض مشروعه على مجلس الشيوخ[٢]، فيقول: «كنت أعتقد أن المشروع لن يلقى معارضة صاخبة من أحد، لأنه كان مشروعا هينا لينا لا يتعارض مع أي مصلحة لمخلوق». ثم فوجئ بأن تحالف ضده مجلس الشيوخ والأحزاب والمفتي وغيرهم.

وفي ٢٦ من يونية عام ١٩٤٥ كتبت صحيفة البلاغ تصف جلسة مجلس الشيوخ عند نظر المشروع بأن سجلت تحت قبة المجلس «أول معركة بين جيلين تدور رحاها على حق الشعب المصري في الحياة.. وساد القاعة لغط انقلب إلى صخب ثم تحول إلى غضب.. وعلت الأصوات وانقلبت إلى هدير ثم تحول الهدير إلى زئير، وكان الجدل عجيبا حقا والمطلب كان أعجب. يطلبون من خطاب التسليم بلا قيد ولا شرط، ويطلبون للمشروع الرفض بغير كلام أو سلام.. وبغير نقاش أو بحث، ويرون أن البلد كلها ضد المشروع». وقد انتهى الأمر بأن أحيل المشروع إلى لجنة مكونة من أعضاء لجنة الشئون الاجتماعية يضاف إليها ثلاثة من كل من لجان المالية والعدل والأشغال والزراعة، على ألا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا إذا حضر أغلبية ممثلي كل من هذه اللجان، فإذا حضرها جميع الأعضاء إلا اثنين من إحدى اللجان بطل انعقادها. وبهذا لم يكن من الميسور انعقاد اللجنة أبدا، وبقي المشروع معلقا حتى خرج محمد خطاب من مجلس الشيوخ، فكتبت اللجنة تقريرا للمجلس دافعت فيه عن الملكيات الكبيرة

---

(١) الإصلاح الزراعي. مريت غالي. وطالب مريت غالي في هذا الكتاب بتوزيع أراضي الدولة والأراضي المنزرعة التي تملكها الشركات العقارية، وحل الأوقاف الأهلية لتوزيع أراضيها على المستحقين.

(٢) المسحراتي. محمد خطاب (مجموعة مقالات).

وفائدتها للاقتصاد القومي وعن قدرة المالك الكبير دون الصغير على تجويد الإنتاج، ورفضت المشروع.

وكان محمد خطاب عضوا بالحزب السعدي، فلما قدم مشروعه عارضه النقراشي فاستقال هو من الحزب في مايو عام ١٩٤٥. فلما انتهت مدة عضوية محمد خطاب بالمجلس (وكان من الأعضاء المعينين به) رفض النقراشي إعادة تعيينه، فرشح نفسه للعضوية بدائرة عابدين عام ١٩٤٧ فحاربته الحكومة مما أدى إلى سقوطه. ويحكي عن المعركة الانتخابية: «شاهدت من أساليب الجرأة والفساد وتحدي الشعور العام ووطء الحرية بالأقدام ما تضاءلت إلى جانبه ذكريات الجستابو».[1] كما كان المفتي قد أصدر فتوى بأن تحديد الملكية مخالف لما جاء في كتاب الله، وصرح رئيس مجلس الشيوخ إلى صحيفة المصور بأن «مجلس الشيوخ وجد ليحد من المشروعات الثورية ومن الطفرات التي يندفع إليها تطرف الآراء باسم التقدم الذي لا يتفق وشرع البلاد»[2].

وكما لم تستطع الرأسمالية أن تحقق نجاحا كبيرا في سياستها مع الاستعمار ورأس المال الأجنبي، فكذلك كان شأنها مع كبار ملاك الأراضي في مصر. وكان يستحيل تصور هذا النجاح ما بقى هيكل السلطة السياسية على حاله، وذلك برغم تواضع الأهداف التي أعلنتها. ولعل الاستحالة كانت بسبب هذا التواضع في الأساس. وقد أشار سيد جلال عند مناقشة سياسة ميزانية عام ١٩٤٧ بمجلس النواب في ٢٩ من إبريل، أشار إلى أن طبقتي التجار والصناع ليس لهما من يمثلهما تمثيلا كافيا بالمجلسين التشريعيين. ودل على فقدان طبقتي التجار والصناع التمثيل الفعال لهما بمجلس البرلمان، أنه خلال الحرب ارتفع سعر الغلال إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه، وكان هذا يوجب زيادة المساحة المزروعة غلالا خفضا للسعر، فقاوم كبار الملاك ذلك مما هدد البلاد بالمجاعة، وكذلك رفعوا ثمن الأرز ٢٥٪ برغم أن إنتاجه كان يزيد على حاجة البلاد[3]. وفي فبراير عام ١٩٤٨ وثب سعر القطن الكرنك في أسبوع واحد من ٤٢ ريالا إلى ١١٦ والقطن الأشموني من ٥٨ إلى ٩٣ ريالا. وأثر ذلك في الغلاء كما أثر في اقتصاديات مصانع النسيج، إذ ارتفع سعر

---

(١) المسحراتي. محمد خطاب ص ١١٠، ١١١.

(٢) المسحراتي. محمد خطاب ص ٨٧.

(٣) شارل عيسوي - المرجع السابق ص ١٧٤.

القطن الذي يشترونه في حين بقيت التسعيرة الجبرية التي تحددها الحكومة لبيع الأقمشة على حالها، وهدد أصحاب مصانع النسيج بوقف العمل والإضراب مما اضطر وزير المالية إلى أن يأمر بتسليم المصانع قطنا من المخزون لدى الحكومة يعادل استهلاك شهر، دون أن يستطيع إرجاع أسعار القطن إلى حدودها الطبيعية[(١)].

وجأر الكثيرون بالشكوى من ارتفاع أسعار الضروريات برغم انتهاء الحرب بعامين، ومن مساعدة الحكومة التجار على استيراد الكماليات بالعملة الصعبة بدل استيراد ما يلزم استهلاك الشعب من الضروريات. وطالب سيد جلال بمنع تصدير العلف الحيواني والكسب وباستيراد الماشية وإحكام مراقبة الأسعار[(٢)]. كما نبه إبراهيم بيومي مدكور إلى خطورة الاضطراب الذي تتعرض له الجماهير إذ تجد نفسها محرومة من الكثير من ضرورياتها في وقت تلحظ فيه قيام ثروات طارئة وتكدس في الأرباح دفعة واحدة لدى الأفراد والهيئات، وأن ذلك يفتح الطريق للدعايات الخطرة والأفكار المتطرفة. واقترح أن تعمل الحكومة على خفض أسعار الضروريات وأن تخطو خطوة أشجع بتحديد فئات الإيجار على الأراضي الزراعية[(٣)]. وأشار إلى أنه في الوقت الذي يجب فيه محاربة الفقر يرتفع سعر الأرز إلى أربعة أمثال ما كان عليه قبل الحرب مع أنه الغذاء الرئيسي لأهل شمالي الدلتا ومادة مكملة للقمح مما يعني ارتفاع سعر القمح أيضا، كما أشار إلى أن هناك تفكيرا لزيادة أسعار المنسوجات الشعبية وتساءل: «هل نعمل لمصالح الأغنياء ضد الفقراء؟ حتى إن كنا نفعل فقد خاننا التوفيق.. ما دام كابوس الغلاء جاثما فليس بغريب أن ترتفع الأصوات مطالبة بزيادة الأجور والمرتبات»[(٤)].

* * *

ولم تكن سياسة الدولة تعجز عن حل هذه المشكلات فقط، إنما كانت تتجه إلى إعاقة التطور الصناعي خضوعا لمصالح كبار ملاك الأرض وأهوائهم. وكانت

---

(١) صحيفة الأهرام ٩ من فبراير عام ١٩٤٨.

(٢) صحيفة الأهرام ٢٢ من نوفمبر عام ١٩٤٦، وأوضح سيد جلال أن كانت أرباح الشركات قبل الحرب لا تزيد على ١٠٪ فارتفعت إلى أضعاف رأس المال، وأن معظم الأراضي التي كانت مرهونة طهرت من الرهن خلال الحرب.

(٣) صحيفة الأهرام ٣٠ من أكتوبر عام ١٩٤٦.

(٤) صحيفة الأهرام ١٠ من أكتوبر عام ١٩٤٦.

السياسة الضريبية تعتمد في الأساس على الضرائب غير المباشرة التي يقع عبؤها على المستهلكين، والتي تساهم في نقص الطلب على المنتجات وتقلص السوق بإنقاصها القوة الشرائية. وقد طالب تقرير البنك الأهلي في مارس عام ١٩٤٧ بإعادة توزيع الأعباء الضريبية مراعاة لصالح المستهلكين. ثم كان توزيع الضرائب المباشرة يميز الأراضي الزراعية بأخف الأعباء، إذ لم يكن يحصل عنها إلا ضريبة الأموال المقررة بغير أن تخضع لأي من ضرائب الاستثمار الرأسمالي. وكانت الضرائب الرأسمالية تتمثل في ضريبة القيم المنقولة والأرباح الصناعية والتجارية وفي ضريبة الأرباح الاستثنائية التي فرضت في أثناء الحرب. وأشار سيد جلال عند مناقشة سياسية الميزانية عن عام ١٩٤٧ إلى أن قانون الضرائب الحالي لا يطبق إلا على التجار والصناع وإلى أنه قانون ناقص يفسر حسب الأهواء لأن هاتين الطبقتين لا تمثلان تمثيلا كافيا في البرلمان. كما يقول جورج كيرك إن نفوذ كبار الملاك كان يبطئ من إصلاح النظام الضريبي[١]. وأدرك الرأسماليون أنه لا مجال لإقناع هؤلاء برفع الضرائب على الأرض والزراعية، فطالبوا بخفض أو إلغاء ضريبة الأرباح الاستثنائية التي كانت فرضت عام ١٩٤١ للحد من التضخم وارتفاع أسعار نفقات المعيشة، ولزيادة إيرادات الحكومة على حساب الأرباح الضخمة التي كان يحصل عليها الرأسماليون وقتها. وسوّغ طلب إلغائها بأن انتهت أعوام على الحرب وأصبحت البضائع ترد بكثرة بما يتلاءم مع الطلب ويتفادى التضخم، وأن من مصلحة التجارة إلغاءها، وأنها لم تعد تجدي للنقص الملموس في حصيلتها بعد الحرب، ولأنها أصبحت عبئا على الصناعة إذ إن المؤسسات الصناعية التي زادت في أثناء الحرب وبلغ عددها عند انتهائها ١٢٩٢٧١ محلا استمرت في التناقص حتى بلغت عام ١٩٤٨ نحو ١٩٥٥٦، أي أغلق منها ١٠٩٧١٥ محلا[٢].

وطالب البعض بفرض ضريبة تصاعدية على الإيراد العام. وكان اقتراح فرض هذه الضريبة أساسه أنها يمكن أن تعوض حصيلة الدولة عما ينقص بإلغاء ضريبة الأرباح الاستثنائية، كما أنها ستكون وسيلة لجذب كبار ملاك الأرض إلى النطاق الضريبي، لأن ضريبة الإيراد العام ضريبة شخصية يخضع لها الأشخاص الطبيعيون دون الأشخاص المعنوية. فإذا كانت دخول الرأسماليين ستخضع لها

---

(١) موجز تاريخ الشرق الأوسط. جورج كيرك. ترجمة عمر الإسكندري ص ٣٨٥.

(٢) صحيفة الأهرام ١٧ من نوفمبر عام ١٩٤٨.

فإنهم سيخضعون لها بوصفهم أفرادًا وسيشاركهم في ذلك الزراعيون، ولن تخضع لها المؤسسات الرأسمالية كالشركات[1]. وفي هذا المنطق اتباع لذات أسلوب المناورة والالتفاف بغير مجابهة صريحة. وقد عرض مشروع هذه الضريبة على مجلس النواب، وطالب بعض الأعضاء بوجوب التلطف في فرضها حرصا على عدم تنفير رأس المال الأجنبي (طالب بهذا النائب على المنزلاوي). وكان المشروع يعفي من الضريبة الدخول التي تقل عن ٣٠٠ جنيه، فرفع المجلس حد الإعفاء إلى ١٠٠٠ جنيه حرصا على إيجاد طبقة متوسطة.[2] وكان تقرير الضريبة يرجع فضلا عن مطالبة الرأسماليين إلى المطالبة الشعبية العامة، ولكنها تقررت ونفذت منذ عام ١٩٤٩ في حدود جد متواضعة.

ومن جهة ثانية، فإنه برغم عجز الميزان التجاري واحتياج الاقتصاد المصري إلى العملات الأجنبية لا سيما بعد تجميد الأرصدة الإسترلينية، وبرغم ما أوجبه خروج مصر من كتلة الإسترليني من فرض الرقابة على الصرف حذر أن يتبدد النقد الأجنبي في غير ما يفيد احتياجات النمو الاقتصادي، وبرغم احتياج المصانع لقطع الغيار وشكواها من عدم القدرة على تجديد آلاتها، وذلك على ماورد مثلا بتقرير شركة كفر الدوار للغزل والنسج عام ١٩٤٨، برغم ذلك كله كانت تراخيص الاستيراد تمنح لاستيراد السلع الكمالية والترفيهية على نحو جأرت المصانع منه بالشكوى. وقد طالب بنك مصر في تقريره الصادر في مارس عام ١٩٤٨ بألا تستعمل الأرصدة إلا فيما هو ضروري للصناعة والزراعة ومواد الاستهلاك الماسة، وأن يراعى في الاستيراد عدم الإضرار بالصناعة الوطنية، كما طالب بإعفاء الآلات وبعض المواد الخام من الرسوم الجمركية مع تخفيف الضرائب عن المؤسسات الصناعية. وهذه المطالب هي ما ترددت كثيرا في كتابات الرأسماليين وقتها.

وقد انتقد على الشيشيني بمجلس النواب الحكومة على مضيها في تصدير فائض المواد الغذائية برغم أنه مما يحتاج إليه السوق المحلي خفضا لنفقات المعيشة. وأشار إلى حالة التذمر السائدة في المجتمع وإلى أن أساسها هو الغلاء والمبالغة في الأرباح التجارية والصناعية، وطالب بتقريب التباين بين الطبقات وخفض أجور السكن وغيره، وأنه ليس عدلا أن تكون ضريبة الأطيان نحو ١٥٠ قرشا برغم

---

(١) صحيفة الأهرام. الافتتاحية ١١ من فبراير عام ١٩٤٨ ـ ومقالات أخرى لكثيرين طالبت بهذه الضريبة.
(٢) صحيفة الأهرام ٣ من يونية عام ١٩٤٨.

تضاعف ريع الأرض. وذكر أن للشيوعية أوكارا يخشى أن يساعدها الغلاء على بث دعايتها. كما طالب سيد جلال بتحسين أحوال الفلاحين المعدمين الذين يبلغ عددهم ١٢ مليونا[١].

وفي نهاية عام ١٩٤٨ كانت حركة النقل والتبادل التجاري مع الخارج قد زادت، كما ارتفعت أسعار القطن، وساعد هذا على توفير العملة الصعبة، ومع ذلك بقى عجز في الميزان التجاري يبلغ نحو ١٤ مليون جنيه. كما أن الحكومة كانت أمرت عام ١٩٤٦ بخفض الرسوم الجمركية على المواد اللازمة للصناعة، ولكن بقيت هذه المواد تفرض عليها رسوم كاملة يضاف إليها رسم إضافي. وكان يخضع لهذه الرسوم جميع أنواع الوقود، وذلك برغم أن الإيراد الجمركي زاد من ١٨ مليون جنيه قبل الحرب إلى ٤٣ مليونا بعدها، ووصل إلى نحو ٦٠ مليونا، فلم تكن ثمة حاجة لإرهاق المواد اللازمة للصناعة بالرسم. وقد طالبت الغرف التجارية أن تلغي الحكومة ما كانت فرضته من رسم إضافي للإحصاء يحصل مع الرسوم الجمركية، وألا تلجأ إلى زيادة الرسوم على المواد الأولية والوقود، مع إعفاء الصناعات الحديثة من الرسوم، وإيفاد البعثات التجارية للخارج لعقد الصفقات، وأن تساعد في إنشاء غرف تجارية مشتركة بين مصر والبلاد العربية لتوسيع نطاق التبادل التجاري والصناعي[٢].

* * *

إزاء هذه المشكلات الجاثمة أمام الرأسمالية، وإزاء ضعفها في مواجهتها والتجائها إلى أنصاف الحلول بحكم ارتباطها بذوي الملكيات الكبيرة وخوفها من الجماهير، وإزاء عجزها عن تفتيح السوق المحلي، رأت أن المخرج أمامها طرق أبواب الأسواق الخارجية. ويلاحظ على الكثير من التقارير السنوية لبنك مصر وشركات الغزل والنسج خاصة، أنها تلح في السعي لفتح الأسواق في الخارج. أشار تقرير بنك مصر عام (١٩٤٧) إلى إمكان تصدير الكثير من الإنتاج إلى «البلاد المجاورة»، وطلب أن تصدر الحكومة التراخيص لذلك، وأن ترفع ما كانت حالة الحرب دعت إلى فرضه من قيود، وذلك لكي تصل المنتجات الصناعية المحلية إلى ما يعد بالنسبة لها «أسواقا طبيعية» قبل أن تسبقها إليها المنافسة الخارجية. وطالبت الكثير من

(١) صحيفة الأهرام ٣ من فبراير عام ١٩٤٨.

(٢)صحيفة الأهرام ٥ من نوفمبر عام ١٩٤٨.

افتتاحيات الأهرام ومقالات الكتاب بزيادة التصدير ووضع القواعد الحكيمة له. ولعلها كانت بالسعي للسوق الخارجي تحاول أن تتفادى الصراع الداخلي، وأن تلتمس في الخارج ما يعينها على البقاء والنمو حتى تتمكن مع الزمن من استيعاب العقبات الداخلية والقضاء على الحركة الشعبية وفرض هيمنتها.

وكان هذا يستلزم اهتماما خاصا بالسياسة الخارجية، ورسم سياسة تطمح إلى ولوج المعترك الدولي بنهج مستقل، ولكنها تستهدف أن تحقق مع الدول الرأسمالية الكبيرة درجة من الانسجام والمشاركة بدل الصراع، وأن تفتح الرأسمالية المصرية بذلك لنفسها فرصا للتوسع تتفق مع قدرتها ومع طموحها المحدود. ومن خير ما عبر عن هذا الاتجاه، افتتاحيتان نشرتهما الأهرام في ٦ و٨ من فبراير عام ١٩٤٨:

الأولى بعنوان «مصر في مهب التيارات السياسية والاجتماعية» طالبت بالانفتاح السياسي على عالم اليوم، بحسبان أن موقع مصر ومركزها الممتاز وآمالها تفرض عليها «أن تدير دفة سياستها الخارجية في مهارة ولباقة وسعة أفق بحيث لا تتسم بالانحراف لهذا الجانب أو ذاك، وبحيث تكسب من تسابق الدول إلى مرضاتها ما يوطد مركزها ويثبت أقدامها». وتكلمت عن النظم الاجتماعية وحق مصر في تحديد نظامها الداخلي وحمايته بغير أن تبغي الإساءة لأي دولة «سواء كانت تتفق معها في النظام الاجتماعي والاقتصادي أم تختلف عنها»، «وأن توفق بين الجديد وما فيه من حركة وحيوية وما يدعو إليه من العدالة الاجتماعية وبين القديم بما يستقر عليه من تقاليد ونظم وآداب».

ثم عرضت للسياسة العربية. فبرغم إنشاء الجامعة العربية لا يزال الشمل مشتتا، واقترحت أن «التكتل الذي أملته علينا ضرورة الدفاع عن النفس في الحرب الماضية تمليه علينا ضرورة الدفاع عن النفس في حرب أخرى ميدانها اقتصادي.. والوحدة الاقتصادية التي توافرت عليها جهود الحلفاء اضطرارا، يجب أن تتوافر عليها جهودنا اختيارا». وكان في هذا إشارة لتجربة مركز تموين الشرق الأوسط الذي أنشأته بريطانيا خلال الحرب لتنسيق الإمكانات والحاجات الاقتصادية للمنطقة.

وكانت المقالة الثانية بعنوان «سياستنا الإفريقية»، تكلمت عن إفريقيا غير العربية وقالت: «نعلم أن منطق التطور الفكري ناهيك بمنطق التطور الحربي يكره بريطانيا على أن تنهج حيال الشرق الأدنى سياسة من التحالف يرفع عنها عبء الاحتلال

ماديا وتهمة جوره معنويا. كما نعلم أنها اتخذت العدة لإرساء قواعدها العسكرية في إفريقيا الوسطى وإفريقيا الشرقية بعد جلائها عن البلاد العربية. ولعل ذلك التعاون الوثيق الذي تنشده مع الأمم المختصة وبينها فرنسا وبلجيكا والبرتغال هو التعاون الذي يكفل لها الامتياز.. ثم يدهشنا ألا تنتظم سلسلة «الأمم المختصة» إلى جانب فرنسا وبلجيكا والبرتغال، أمة لها من الشأن في القارة الإفريقية ما يبوئها مكان الصدارة من هذه القارة، ولاسيما أن بلادها تترامى إلى المناطق الاستوائية (مصر والسودان) التي تقع فيها أو تجاورها شبكة القواعد البريطانية الجديدة، أمة هي صاحبة النيل، فكيف يغفل أمرها في تنظيم الشئون الإفريقية، سياسية كانت أو اقتصادية، والنيل صاحب إفريقيا؟».

وبعد هذا التمهيد عن «حق» مصر في مشاركة الدول الرأسمالية في تنظيم الشئون الإفريقية، حددت المقالة ما يجب أن تكون عليه أهداف سياسة مصر الخارجية: فأولا، يجب أن تحمي نفسها من المطامع «إما بقوة سواعدنا، وإما بالتحالف مع الدول الشقيقة..». وثانيا، يجب «مكافحة الأهواء الأثرة في المؤتمرات الدولية والدأب على تغليب ما نستوحي من المثل العليا». وثالثا، أن يكون را ئد مصر «النمو الطبيعي المشروع في البيئة الواسعة التي تمتد إليها مظاهر حيويتنا الفكرية والاقتصادية بفضل ما أوتينا من المواهب العقلية والموارد الطبيعية، وهو نمو إذا استتبع الزعامة لم يستلزم السيطرة، أساسه الرقي وليس أساسه الغلبة». وذكرت بالنسبة للهدف الأخير أنه «ولئن وجهنا جانبا من همنا إلى الشقيقات الآسيوية فإننا لم نوجه مثله إلى غيرها من البلاد الإفريقية التي يحق لنا الطمع في أن يدركها نفوذنا دون طمع في القبض على زمامها».

وأشير في المقال الأول إلى ما يتطلبه رسم سياسة خارجية ثابتة لمصر من اطراد فيها لا يغير منه تغير الأحزاب والحكومات مع تربية جيل من الدبلوماسيين يشهد لهم بالكفاية في الخارج.

وفي يناير عام ١٩٤٨ وجه حسين الجندي بمجلس الشيوخ سؤالا إلى الحكومة عن سبب عدم إقامة علاقات تجارية مع الاتحاد السوفيتي، وقال إنه آن الأوان لأن تقف مصر والدول العربية موقف الحياد. فرد وزير الخارجية بأننا مستعدون للتعامل

مع أي بلد ومنها روسيا. وكان ذلك في وقت بدت فيه مغريات التبادل التجاري بين القطن المصري والقمح والشعير الروسي[1]. وفي الوقت ذاته كانت العلاقات بين الشرق والغرب آخذة في التوتر، وبدا أن الإنجليز يضغطون على مصر للارتباط بهم ويخوفونها من الشيوعية. وانطلقت الدعاية الغربية تنذر بالحرب العالمية الثالثة الوشيكة الاشتعال، وتشير إلى انتصار الثورة الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا بوصفه انتشارا للشيوعية في أوربا وهجوما من الشيوعية العالمية، وتستحث الدول الصغيرة على سرعة الارتباط بالأحلاف الغربية. فكتبت الأهرام «أنبرم عقدا لصون حريتنا ونؤدى بالنزول عنها؟» وذكرت أنه إذا قالوا لنا الروس على الأبواب فهل نرتمي في أحضانهم، أم نقاوم الخصمين معا؟ ثم تراجعت قائلة: إننا لا نغض الطرف عن ضرورات التحالف(مع الغرب) ولكن الاستقلال أولا ثم تعقد المحالفات باختيارنا[2]. وبدا هذا كله اتجاها إلى التميز من جانب الرأسمالية الكبيرة تجاه الاستعمار تميزا تطمح به لا إلى الاستقلال عنه ولكن إلى الرغبة في الانتقال من علاقات التبعية إلى علاقة الشريك الصغير.

وقد حدث أن أستاذا أجنبيا ألقى محاضرة بجامعة فاروق(الإسكندرية) في فبراير عام ١٩٤٨ دعا فيها إلى وجوب تهيئة السبيل لاجتلاب رءوس الأموال الأجنبية لأن رأس المال المصري لا يكفي حاجات الاقتصاد، ونبه إلى أن القوانين القائمة في مصر لا تشجع وجود رأس المال الأجنبي. وعلقت الأهرام قائلة: «إن تسلله(رأس المال الأجنبي) سبيل إلى الاستعمار الاقتصادي فالسياسي». وقالت إنه إذا ظهر من وجوده بعض الفائدة فيمكن البحث في وسائل التيسير له «دون تعريض الاقتصاد القومي لأدنى خطر من المنافسة لرءوس الأموال المصرية، أو الإضرار بالأيدي العاملة الوطنية، فضلا عن تغلغل النفوذ الأجنبي في أي ناحية من نواحي حياتنا العامة» (يظهر من هذا دفاع عن قانون الشركات الجديد)، وطالبت في هذه الحالة بأن تستغل رءوس الأموال الأجنبية استغلالا مستقرا في مشروعات معينة بالذات تزيد قوتنا الإنتاجية وطاقتنا الإنشائية ولا تنفق في أبواب المواد الاستهلاكية أو السلع الكمالية لأن ذلك يكون نوعا من التبديد والاقتراض للترفيه.

---

(١) صحيفة الأهرام ٢٧ من يناير عام ١٩٤٨.

(٢) ٢٨ من يناير - صحيفة الأهرام.

ثم استطردت تقول: إنه إذا ظهر لمصر موارد تغنيها عن العون الأجنبي وتفيض عن حاجتها، «بحثت بالاشتراك مع جامعة الدول العربية في تصدير الفائض من رءوس أموالها إلى شقيقاتها الشرقية حيث تستغل بخاصة في المشروعات الزراعية والصناعية، وهي بلاد جديدة واسعة الموارد الطبيعية تتهافت عليها رءوس الأموال الأمريكية والإنجليزية، فيأتي توثيق الصلات الاقتصادية بين الأمم العربية آية لتوثيق صلاتها السياسية»[1].

وفي اليوم التالي طالبت الصحيفة بوجوب تكتل دول الجامعة العربية، وهي الدول التي تلقى ضغطا من الدول الكبرى، سواء بريطانيا بالنسبة للمفاوضات السياسية، أو أمريكا بالنسبة للمشروعات المالية، أو فرنسا بالنسبة للشئون الاستعمارية، أو روسيا بالنسبة لتثبيت المبادئ الشيوعية. ثم أشارت إلى مركز تموين الشرق الأوسط الذي كان تكتلا للدفاع عن النفس والذي يجب أن ينشأ له مثيل الآن، ويجب أن تنشأ وحدة اقتصادية بين هذه البلاد. وذكرت أنه إذا كانت سوريا تطلب ربط ليرتها بالجنيه المصري، فإن ذلك يمكن أن يكون بشيرا بوحدة نقدية عربية، ثم يتم التنسيق بين سياسات هذه البلاد الاقتصادية في استغلال الطاقات الزراعية والثروات المعدنية والإمكانات الصناعية بها وتزال الحواجز الجمركية وتتيسر المبادلات النقدية، «وبذلك يغزل الشرق العربي آخر خيط من عرى وحدته الاقتصادية مع تحطيمه آخر قيد لحريته السياسية»[2].

وقبل ذلك بأكثر من عام كتب سابا حبشي يوضح ما يقترحه من سياسة اقتصادية لمصر، ويقول إن نجاح التحول الصناعي الذي بدأ منذ عام ١٩١٤ رهين باختيار الصناعات التي تصلح لها البلاد، وأن يبدأ الإنتاج في حدود ما يستوعبه السوق المحلي، فإذا ثبتت أقدام الصناعة وتحسنت طرق الإنتاج «أمكن أن نمتد ببصرنا إلى الأسواق الخارجية خصوصا في الشرق القريب». ونبه إلى وجوب أن تكون تكاليف الإنتاج في مستوى الأسعار العالمية، ثم أشار إلى «ارتفاع الأجور» خلال الحرب وزيادة التضخم وإلى أن ذلك يوجب الإنفاق في الاستثمار لا على الاستهلاك[3].

---

(١) صحيفة الأهرام ٤ من فبراير عام ١٩٤٨.
(٢) صحيفة الأهرام ٥ من فبراير عام ١٩٤٨.
(٣) صحيفة الأهرام ١٤ من أكتوبر عام ١٩٤٦.

ويلاحظ من هذه العبارة الأخيرة أن أزمة التقدم الصناعي في نظر الكاتب كانت محصورة بين مصلحة كل من الطبقة العاملة (لارتفاع الأجور) وكبار ملاك الأراضي(الإنفاق الاستهلاكي).

ولم يكن ما يبدو عند هذا الاتجاه من ملامح التميز عن الاستعمار ليصدر عن إيمان بمبدإ الاستقلال، ولا عن اقتناع حاسم بمصلحة اقتصادية وسياسية مستقلة عنه، إنما كانت الرأسمالية الكبيرة المصرية تتشمم الموائد بحثا عن مخرج لأزمتها بالنسبة لمشكلات التمويل والتسويق. ففي الوقت ذاته الذي استشعرت فيه توتر الموقف الدولي وبدأت تقترح السياسات المتميزة لها كانت تلوح لبريطانيا بالتحالف بحسبان أن الشرق الأوسط هو العمود الفقري للسياسة الإنجليزية «الدفاعية» ومصر بمثابة النخاع منه، وهي بهذه الأهمية يجب أن تتقاضى من بريطانيا ثمن التحالف كاملا وهو الجلاء والوحدة[1]، بمعنى أنها تعلن رضاءها عن أسس مشروع صدقي بيفن السابق. وهي ما أن علمت بمشروع مارشال الأمريكي لإنعاش أوربا وربطها بالولايات المتحدة حتى هتفت «نحن جزء من أوربا» وأكدت انتساب مصر إلى تلك القارة «فنشترك في المعاهدات التي تجمع شمل أوربا الغربية على القدر الذي يلائم وضعنا الجغرافي ومركزنا الاقتصادي». وطالبت بنصيب مصر في معونة مشروع مارشال الخاصة بأوربا على أساس أن مصر «تدور في فلك أوروبا الغربية وأن مصائرها الاقتصادية رهن بالسياسة التي تستقر عليها تلك البلاد الأوربية»[2].

* * *

وإذا كانت طبقة كبار ملاك الأرض تجثم بهيكلها المترهل على السوق المصري وإمكانات التمويل المحلية، فقد وجدت الرأسمالية الكبيرة ألا مخرج لها إلا بالبحث عن موضع قدم لها في الخارج، وأن تستغل الميزة الأساسية التي يكفلها لها الوضع القائم في مصر والإطار السياسي والاجتماعي له، ألا وهو انخفاض أجور العمال وانخفاض سعر المنتجات الذي يرجع إلى هذا العامل، وقدرت أن هذه الميزة كفيلة بأن تجذب إليها رأس المال الأجنبي فتحل مشكلة التمويل أيضا.

أما بالنسبة للسياسة الداخلية، فيذكر شارل عيسوي أن طبقة الرأسماليين تجد نفسها اليوم(١٩٤٧) في مأزق يذكر بما جابه البرجوازية الروسية حتى سنة ١٩١٧.

---

(١)صحيفة الأهرام ١٨ من يناير عام ١٩٤٨.

(٢) صحيفة الأهرام ٢٠ من فبراير عام ١٩٤٨.

فهي تكره «السيادة الزراعية» التي تعوق تطورها، وهي من ناحية تتردد في أن تبدأ حركة للإصلاح خوفا من النتائج الاجتماعية العنيفة.[1]

والحاصل أن الرجعية المصرية الممثلة في كبار ملاك الأرض وعلى رأسهم الملك، لم تستطع أن تجابه مطالب الإصلاح الرأسمالي الملحة ولا ببعض الإصلاحات الجزئية، وأظهرت تجمدا يكاد يكون تاما بالصمت في أغلب الأوقات وتجاهل المشكلات، أو عند الضرورة القصوى بإثارة حمله دعاية تنظم على قدر من السذاجة كبير، وقد حاولت مثلا في ربيع عام ١٩٤٦ أن تنظم هذه الحملة، فكثر الحديث عما يبديه الملك من حرص على رفع مستوى الفلاح وعن برنامج للإصلاح يحمل طابع القصد في الإنفاق مع سعي الملك على تشجيع غيره من الملاك على أن يحذوا حذوه في إتيان أعمال هي أقرب إلى أعمال البر كتوسيع مستشفى أو إنشاء بعض المساكن الصحية أو ادعاء العناية بالجمعيات التعاونية. كما كثرت المواقف الخطابية، فكان الملك يحضر جلسة مجلس الوزراء ويرأس اجتماع ما أسمى بالمجلس الأعلى لمحاربة الجهل والفقر والمرض، ويقول: «جئت اليوم لأطالب بحق الفقير في حمايته من المرض والجوع». وينبه الملاك إلى أن عليهم واجبات إلى جانب واجبات الحكومة وهي العناية بشئون مزارعيهم الصحية والاجتماعية. وتفسح الدعاية لهذه الأقوال وتبرزها الصحف في إطارات مستلفتة، ويكتب ع. وجوب أن «نزيل بالرحمة ما يوغر صدر الفرد من جراء قسوة الروابط»، ثم يذ عن مشروع للسنوات الخمس تستخدم فيه احتياطيات الميزانية لكفالة العم لعشرات الآلاف من العاطلين[2].

ثم لا شيء يحدث بعد ذلك، بل يبقى الحرص على تجاهل المشكلات الحقيقية، وتبقى سياسة الدولة المالية والاقتصادية على ماسبقت إليه الإشارة. وإذا كان وزير المالية في حكومة صدقي - عبد الرحمن البيلي - قد صرح بأن تكون أملاك الدولة من «نصيب المعدمين وصغار الزراع لإيجاد طبقة متوسطة من الشعب تكون دعامة لمنع التطرف والانقلابات العنيفة التي لا تتفق مع صالح هذا البلد»[3]، وإذا كان هذا المنزع يتفق مع سياسة الرأسمالية ومصالحها، فالحاصل أن التوزيعات الأساسية في

(١) شارل عيسوي - المرجع السابق ص ١٥٠ - ١٥١.
(٢) تراجع الصحف اليومية، خصوصا في فبراير - إبريل عام ١٩٤٦.
(٣) صحيفة الأهرام ٥ من يولية عام ١٩٤٦.

أملاك الدولة في هذه الفترة ــ كما كانت من قبل ـ كانت تذهب إلى المياسير من كبار الملاك والموظفين في صورة استبدال للمعاشات أو بالشراء الذي تستغل فيه المحسوبيات والنفوذ السياسي(١).

ولم تكن سياسة كبار الملاك والملك مما يعوق النمو الاقتصادي للرأسمالية فقط، ولكنها تزيد التوتر في المجتمع، وتشعل السخط بين جماهير الشعب، مما يهدد وجودها والوجود الرأسمالي نفسه. فكانت الرأسمالية الكبيرة بهذا تقف بين شقي الرحى، إزاء طرفين متناقضين يحتدم الصراع بينهما ويقارب بلوغ منتهاه، وإزاء ما أدركته من أن هزيمة كبار ملاك الأرض لا يضمن أن تكون لصالحها هي، وأن الانتصار على الاستعمار يخشى ألا يقذف بالاستعمار وحده. وكانت حركة الجماهير تنمو وتتصاعد، وهي لا تنادى بالاستقلال وحده ولكنها تهاجم الرجعية والاستغلال وتركز الثروات أيضا. ولم يكن أمام الرأسمالية بذلك إلا أن تقبل وضعا يجمع بينها وبين كبار ملاك الأرض والمصالح الأجنبية، وأن يكون لهؤلاء جميعا من جهاز الدولة سد واق من دون الجماهير، وأن تجهد الرأسمالية في أن تبني مع شريكيها علاقات أساسها التزاوج والترابط والسعي للتغيير البطيء من الداخل، مع دعم نفوذها بالتدريج في أجهزة الدولة لتغنم هذا الموقع الإستراتيجي المنيع ذا التأثير الفعال في المجتمع جميعه.

واتجهت دعوة المصلحين إلى اقتراح الحلول لدعم هذا الجهاز وإصلاحه على أسس أكثر رشدا استعدادا للساكن الجديد. وكتب الكثير عما يعتري الدستور القائم من غموض في تنظيمه لبعض العلاقات بين مؤسسات الدولة وعن طريقة الانتخابات للمجلس النيابي، ثم عن جهاز الإدارة ووجوب مده بضمانات الاستقرار وبما يكفل اطرادا في السياسة لا يقطع بغير الوزارات وتداول الأحزاب للحكم. وكان مما اقترح مثلا أن يكون هناك وكيل وزارة دائم في كل وزارة يمسك بالجهاز الإداري في وزارته دون الوزير، ويكون عنوان استقرار هذا الجهاز، وذلك رغبة في ألا تؤثر التقلبات الوزارية وما يسمى «بالأهواء الحزبية» في الانضباط اللازم لأي جهاز إداري رشيد. وكذلك قدمت الاقتراحات عن صلاحية الأسلوب

---

(١) A History of Landownership in Modern Egypt: Gabriel Baer, p. 195.

المركزي واللامركزي في الإدارة وعن تبسيط اللوائح الحكومية ومنح الضمانات الكافية للموظفين . . . إلخ .

وكان من أهم أسس الإصلاح الإداري اقتراح إنشاء مجلس الدولة والقضاء الاداري خاصة ، إذ وجد المفكرون الإصلاحيون في قيام هذا المجلس طريقا لتجنب الكثير من المساوئ التي تعتور الإدارة الحكومية ، فيكون هيئة تتميز بالوحدة والدوام والكفاية ، وتستطيع ضبط الجهاز الإداري وتنظيمه من حيث سلطته على الأفراد ومن حيث اختصاصات كل من فروعه ، كما تستطيع ـ مع احترام تصرفات الحاكمين ـ أن تشعرهم بأن للقانون حركة تفوق حرمتهم وتضمن خضوع كل من الحاكم والمحكوم للنظم والتشريعات ، كما تضمن استقرار أوضاع الموظفين ضد النفوذ الحزبي والمحسوبية وضد تأثير الروابط الشخصية على العمل العام[1] . وقد أنشىء المجلس فعلا خلال حكم إسماعيل صدقي فكان في رأي الأستاذ مريت غالي هو الكسب الوحيد الذي تحقق في عام ١٩٤٦ . على أن هذا المجلس الذي أنشئ في وزارة صدقي ليكون دعامة للاستقرار الرشيد الذي يفيد التطور الرأسمالي ، كان هو ذاته الذي حمله المد الثوري معه ـ بعد ثلاثة أعوام ـ ليقوم تأييدا للحريات الشعبية بدور بعيد تماما عن إقرار الأوضاع القائمة أو دعم النظام القائم[2] .

لقد أحكمت الرأسمالية رسم سياستها ـ الداخلية والخارجية ـ بحذق ومهارة ، وظنت بها أنها قادرة على قيادة سفينتها بنجاح . ولكن المشكلة تمثلت في الأساس في أن السفينة نفسها كانت أصغر وأضعف من أن تقوى على الأمواج المتلاطمة من حولها كالجبال . وكانت الحركة الشعبية وحركة الطبقة العاملة كفيلة بأن تبدد أحلام اليقظة .

---

(١) الأداة الحكومية . إبراهيم مدكور ومريت غالي ص ١٥١ ـ ١٨١ .

(٢) بالنسبة لتطور فكرة إنشاء مجلس الدولة في مصر والظروف السياسية التي أنشئ فيها والدور الذي قام به ، يراجع مقال «القضاء الإداري والحريات» للمؤلف . مجلة المحاماة مارس عام ١٩٦٨ .

الفَصْل الثَّاني
الحركة الشعبية والثورة الاجتماعية

عندما رجع النقراشي من مجلس الأمن، وأعلن ـ تغطية للفشل والحيرة ـ وجوب الانصراف لمشكلات البناء الداخلي، كانت الجماهير مهتمة بهذه المشكلات وزاد اهتمامها بسبب احتدام الصراع الطبقي وتأزم الوضع خاصة بالنسبة لجماهير المدن ذوي الدخول المحدودة، عمالا وموظفين.

والذي يبين من «محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا المكونة عام ١٩٤٧ لبحث مطالب العمال»[١]، أن أجر العامل العادي بشركة الغزل والنسج بالمحلة الكبرى كان يتراوح من ٥٦ ـ ١٠٤ مليمات، فضلا عن علاوة الغلاء، وأجر العاملة من ٥٢ ـ ٧٧ مليما، وتتروا ح العلاوة من ٨ ـ ٢٠ مليما سنويا حسب الدرجة وبما لا يزيد الأجر على الحد الأقصى المشار إليه من قبل. وكان أجر عامل الإنتاج بالشركة من ١٠ ـ ٢٠ قرشا بإعانة الغلاء. وكان عدد عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية يبلغ ٨١١٣ عاملا، من بينهم ٢٨٥ عاملا يتقاضى كل منهم خمسة قروش يوميا، ٦٠٠ عامل يتقاضى كل منهم ثمانية قروش يوميا، ٤٥٧ عاملا يتقاضى الواحد منهم تسعة قروش، ١٧٤٠ عاملا يتقاضى الواحد منهم ١٣ قرشا. وتترواح الأجور بشركة مصر لنسج الحرير بحلوان بين ٤ ـ ١٥ قرشا مع إعانة غلاء تبلغ ١٠٠٪، ويبدأ أجر بعض العمال بأجرة قرشين يوميا. وفي شركة سباهي تبدأ الأجرة من ٨٥ مليما، ويبلغ متوسط أجر عامل الإنتاج ١٦ قرشا. وفي شركة صباغي البيضا يبلغ متوسط الأجر ١٧ قرشا بإعانة الغلاء. وفي شركة مصر للحرير بدمياط يقدرالأجر حسب الإنتاج وتتراوح أجور عمال اليومية من ١١ ـ ١٦ قرشا. وردت هذه البيانات على ألسنة مندوبي الشركات.

وورد بمذكرة عبد الرحمن حمادة العضو المنتدب لشركة المحلة الكبرى ومندوب

---

(١) هذه المحاضرة منشورة في كتيب موجود بدار الكتب تحت رقم ١١٦٠٥ ي.

أصحاب الأعمال باللجنة، أن ساعات العمل اليومية في الكثير من الشركات تبلغ ١٠ و١١ ساعة، وفي القليل منها ٨ و٩ ساعات. وحذرت هذه المذكرة من خفض ساعات العمل خفضا كبيرا لما يحدث عن ذلك من اضطراب خطير. ورفضت تطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات بدعوى أن الحكومة لا تفلس أبدا، كما رفضت أن يتقرر للعمال يوم راحة أسبوعي بأجر كامل، ورفضت طلب حماية العامل من الفصل بدعوى أن «المبادئ الإسلامية» تحترم مبدأ الحرية الشخصية، ورفضت طلب جعل يوم عيد العمال في أول مايو يوم عطلة سنوية لأن ذلك يزيد الأعباء، ولأنه تقليد لا يعود بالنفع على العمال ولا الصناعة. كما ذكرت المذكرة أن مهمة النقابات ليست المطالبة بزيادة الأجور والتهديد بالإضراب ولكن تحسين حال أعضائها بتشجيع النظام التعاوني «محاربة لجشع التجار الطامعين». ونبهت في النهاية إلى المنافسة الأجنبية ووجوب الاستعداد لها بالإنتاج الراقي بأقل التكاليف.

وكتب عبد الرحمن حمادة في الأهرام عن أجور العمال قائلا إن الصناعة المصرية تصدر إنتاجها، ولهذا يجب أن تتناسب أجور العمال مع إنتاجهم بالمقارنة بالعامل الأجنبي[1]. وكان انخفاض إنتاجية العامل هي الحجة التي يتذرع أصحاب الأعمال بها دائما في رفض رفع أجور العمال، وكان رد العمال عليها أنها غير صحيحةبالنسبة لمن ثبتت مهارته من العمال، وهم كثر، وأنها غير صحيحة بالنسبة لأن الإنتاجية لا تتوقف على مهارة العامل فقط ولكن على حداثة الآلة وكفايتها، الأمر غير المتوافر في الكثير من المصانع مما تقع مسئوليته على أصحاب الأعمال، كما أن التقصير في تدريب العمال تقع مسئوليته على أصحاب الأعمال والحكومة. وورد بها أن شركة المحلة افتتحت مدرسة للتدريب جعلت مدتها أسبوعين فقط في حين طلب العمال أن تكون مدتها ستة أشهر كاملة، ثم ستة أشهر بواقع ساعة يوميا. كما أن المصانع جرت على تفضيل العامل غير الماهر ذي الأجر القليل تستبدله بالعامل المتمرن، ولجأ بعضها إلى العمال غير المهرة لتوجد بهم احتياطيا من عمال النسيج تهدد به المشتغلين وتنقص أجورهم، كما أن سوء أوضاع العمال في الشركات يجعل خريجي المعاهد الصناعية يفضلون العمل بالحكومة، حيث يوم العمل ست ساعات مع الإجازات ذات الأجر ومع الأجر المضاعف، عن الاشتغال بالشركات حيث يوم العمل تسع ساعات بغير تلك المزايا ومع ضمان عدم التهديد

---

(١) صحيفة الأهرام ٢١ من يناير سنة ١٩٤٨.

بالفصل. وطالبت مذكرة العمال بجعل يوم العمل ٤٥ ساعة تخفض تدريجيا إلى ٤٠ ساعة مع ربط الأجر بمستوى الأجور العالمية وبما يكفي لمعيشة عامل متزوج، وأنه لم يسمع على الإطلاق أن شركة أفلست بسبب أجور عمالها، مع إصدار قانون بعقد العمل المشترك وضمان عدم الفصل بعد مضي فترة الاختبار وتنفيذ التأمين الاجتماعي. وذكرت أن أصحاب الأعمال لا يحترمون الاتفاقات ولا ينفذون أحكام لجان التوفيق ويفصلون العامل الذي يطالب بتنفيذها، بينما ينفذ قانون منع الإضرابات على العمال فيفصلون وتغلق المصانع. وبالنسبة للأجور طالبت المذكرة بأن تكون ١٧ قرشا للعتالين والزياتين، ٢٠ قرشا لعمال التحضير، ٣٠ قرشا لعمال الصباغة وعمال النسيج، ٤٥ قرشا لعمال إنتاج النسيج، ٥٠ قرشا للميكانيكيين، ٦٠ قرشا لعمال الأسداء. مع وضع نظام للعلاوات، ومع مطالب أخرى تتعلق بالتعليم المجاني للأولاد والمساكن ذات الأجرة غير المرهقة ووجبة صحية بنصف التكاليف والعناية بالصحة وخفض أجور النقل. [1]

وفي سنة ١٩٤٦ شكلت بعثة رسمية لدراسة الحالة العامة لعمال المنطقة الصحراوية بسواحل البحر الأحمر، وهم عمال المناجم والمحاجر هناك، وأعدت تقريرا وصفت فيه ظروف العمل والمعيشة في هذه المناطق[2]. وجدت أن بعض العمال هناك يعمل من ٢٦ سنة ولم يزد أجره على ١٥ قرشا، والبعض يعمل من ١٧ سنة ويتقاضى أجرا يبلغ ١٤ قرشا، وأن أغلبية عمال سفاجة يتقاضى الواحد منهم عشرة قروش يخصم منها ٣,٥ قروش للغذاء اليومي التافه. وبعض الشركات تؤجر العامل بالمنجم ٩ قروش ومن يعمل على السطح ٧ قروش ولا تصرف لهم أجورا عن أيام العطل، والإجازة السنوية أسبوع واحد. وفي كل عيد يصرف لهم أجر يوم ونصف، ويضطر العامل إلى خصم ٥٠٪ أو ٦٠٪ من أجره وليبعث به إلى عائلته، وفي شركة سفاجة يعمل العمال بنظام المقطوعية التي لا يستطيع العامل إتمامها إلا إذا بقى داخل المنجم ١٢ ساعة متواصلة.

ولا تعنى الشركات بتوفير ظروف الوقاية الصحية للعمال. وعمال الشحن في شركة زنيمة لا تصرف لهم الأقنعة الواقية من الإصابة بالتسمم الذي يفضي إلى الشلل، وبعضها لا يصرف المناظير والقفازات التي تقي العمال من تأثير

---

(١) محاضر وتقارير اللجنة. . . المرجع السابق.

(٢) صحيفة المصري ٢١ من مايو سنة ١٩٤٦.

الهيدروجين المكبرت الذي يسبب الالتهابات. وعمال سفاجة يتعرضون باستمرار لمسحوق الفوسفات دون وقاية لصدورهم وعيونهم. ووجدت حالات للتسمم بالمنجنيز الذي يفضي إلى الشلل، والتهوية ضعيفة في المناجم والأسقف منخفضة فيعمل العامل وهو منحن دائما ويصابون بضيق التنفس والاختناق، وأمراض العيون متفشية، والأدوية التي ترسلها وزارة الصحة لا تكاد تكفي.

ويبلغ سوء تغذية العمال حدا بعيدا، لا يأكلون إلا البقول الجافة، ولا يستطيعون شراء اللحوم والخضر، وكيلو لحم الماعز يبلغ سعره ٣٠٠ مليم وصفيحة الماء ٣٥ مليما والبرتقالة الواحدة ١٥ مليما، وشركة الفوسفات بسفاجة تقدم للعمال وجبتين فقط(شوربة عدس وبصل وزيت وثلاثة أرغفة رفيعة وأحيانا واحدة من الطماطم وربع واحدة من الخس) مقابل ٣٥ مليما.

والمسكن لكل ثلاثة من العزاب حجرة واحدة لا تزيد مساحتها على ثلاثة أمتار في مثلها، والمتزوج لا يسمح له بسكن الأماكن المخصصة لهؤلاء إلا إذا بلغت أجرته ١٥ قرشا فحرم الكثيرون منهم من العيش مع عائلاتهم. وفي رأس غارب يسكن العمال في مساكن من الصاج المعرج كل منها يسكنه ١٣ عاملا، وأبعاد هذا المسكن لا تجاوز ثمانية أمتار طولا في ثلاثة أمتار عرضا في اثنين ارتفاعا دون أن توجد النوافذ التي تسمح بالتهوية اللازمة. وفي الغردقة يسكن كل ٣٢ عاملا في مسكن واحد، وفي سفاجة تخلو المساكن من المراحيض، وفي «أبو الريش» لا يجد بعض العمال مساكن على الإطلاق وينامون في ساحة غير مسقوفة ومحددة بحجارة مرصوصة كالحيطان.

وحصرت البعثة خلال مدة قصيرة ١٦٧ إصابة بين عمال شركة رأس غارب، ١٣ إصابة في شركة الغردقة، ٦٩ إصابة في شركة سفاجة، ٣١٩ إصابة في شركة القصير، ١٢٤ إصابة في شركة أندريه فيشيا، ٢٠٣ إصابات في شركة سانشليز. وذكرت أن الشركات تفصل العمال المرضى، وأن شركة رأس غارب فصلت أخيرا خمسة من هؤلاء العمال.

* * *

عرفت الشهور الأولى من عام ١٩٤٧ حركة إضرابات كبيرة في صفوف العمال. أضرب عمال شركة نسيج الفيوم بشبرا الخيمة واعتصموا بالمصنع بعد أن

رأت الشركة وقف العمل في مصنعهم والاكتفاء بمصنع آخر أنشأته ببلدة البساتين، فدخلت الشرطة المصنع وأخرجتهم منه عنوة. وأضرب عمال شركة باتا للأحذية واعتقلت النيابة منهم ١٣ عاملا. وقرر عمال النور بالإسكندرية الإضراب، ولكن إضرابهم فشل بعد أن ألقى القبض على أعضاء مجلس النقابة. وخلال الفترة من سبتمبر سنة ١٩٤٧ إلى إبريل سنة ١٩٤٨ تصاعدت حركة الإضرابات تصاعدا غير مسبوق، فأضرب عمال شركة شل وشركة النيل للنسيج وغيرهما في يناير سنة ١٩٤٨ طلبا لزيادة الأجور وخفض ساعات العمل. وفي فبراير أضرب عمال شركات البنزين، كما أضرب عمال شركة سباهي واشتبكوا بالشرطة في ١٧ من فبراير واعتقل بعضهم وأغلقت المصانع، وكان ذلك بسبب أنهم كونوا نقابة لهم، ففصلت الشركة بعض زملائهم فقاموا بالإضراب.

وكان أهم وأضخم إضراب عمالي حدث في هذه الفترة، هو إضراب عمال شركة الغزل والنسج بالمحلة الكبرى البالغ عددهم ٢٦٠٠٠ عامل. إذ استوردت الشركة آلات جديدة يؤدي استعمالها إلى الاستغناء عن جهد عدد كبير منهم، ووزع بعض العمال المستغنى عنهم على عدد من الأعمال ذات الأجور الأقل. كما أصدرت الشركة لائحة للجزاءات تجيز فصل العامل بغير مكافأة. وكانت نقابة عمال وموظفي شركة المحلة يسيطر عليها عمال ممالئون لإدارة الشركة، لذلك بدأ العمال يتحركون بعيدا عن نقابتهم، وطبعت منشورات تطلب إلغاء اللائحة الجديدة والعدول عن توفير العمال الذي لجأت إليه الشركة، كما طالبت برفع الأجور بنسبة ٢٥٪ مع تقرير إجازة سنوية للعامل مدفوعة الأجر ١٥ يوما. وفي ٢ من سبتمبر قام العمال بمظاهرة كبيرة عجزت قوة الشرطة المحلية عن تفريقها، وارتفعت الهتافات العدائية فأطلقت الشرطة الرصاص على المتظاهرين وقتل أربعة عمال وأصيب ما يقرب من مائتين، ونقل إلى المستشفى منهم ١٧ في حالة خطرة، وشبت بعض الحرائق في مصانع الشركة قدرت الصحف خسائرها بنحو ٢٠ ألف جنيه. واستدعى الجيش للتدخل فحاصرت قواته المصنع ورابطت في المدينة العربات المصفحة بجوار المرافق والمصالح الحكومية ودور البنوك. ولكن الإضراب استمر واعتصم العمال بمصنعهم وصمموا على طلباتهم و أضافوا إليها مطالب جديدة عن تعويض أهالي القتلى في الاصطدام الأخير مع حل نقابتهم لموقفها المعادي منهم واستبعاد نائب مدير الشركة ومدير إدارة الغزل بها لموقفهما منهم أيضا. وبقوا

معتصمين برغم أن السلطات قطعت عنهم المياه. فسافرت أورطة أخرى من الجيش قدر عددها بنحو ١٢٠٠ جندي اشتركت مع القوات الموجودة في احتلال المصانع وإخراج العمال منها بالقوة. أرسل العمال إلى صحيفة المصري برقية يقولون فيها إنهم يموتون جوعا داخل المصانع وإن الشرطة والجيش يتحرشان بهم بقسوة(١).

وفي ٢٦ من سبتمبر أضرب عمال الشركة الأهلية للغزل بالإسكندرية واعتصموا بمصنعي الشركة، فأرسلت وزارة الدفاع قوة مسلحة وعددا من السيارات المصفحة لاحتلال المصانع. وفي ٢٩ من سبتمبر أعلنت حالة الطوارئ بالإسكندرية بسبب مظاهرات العمال وإضراباتهم. وهكذا توقفت مصانع أكبر شركتين للغزل والنسج في مصر، وهما شركة المحلة والشركة الأهلية بالإسكندرية. وفي الوقت ذاته أضرب عمال شبرا الخيمة تضامنا مع زملائهم عمال المحلة. وخرجوا بمظاهرة كبيرة منعت الشرطة دخولها للقاهرة. وأبدى الكثيرون تضامنهم مع المضربين.

وفي ٧ من إبريل سنة ١٩٤٨ حدث إضراب المرضين بمستشفى قصر العيني ومستشفى فؤاد وكان عددهم يبلغ نحو ١٥٠٠ ممرض، وكانوا قد طالبوا بتطبيق كادر العمال الفني عليهم وإنشاء رابطة لهم كانت وزارة الشئون الاجتماعية قد رفضت إنشاءها بإيعاز من وزارة الصحة. واعتصموا بالمستشفى ومنعوا دخول أحد إليها إلا مندوب الأطعمة الخاصة بالمرضى، وانتدبوا منهم من يقوم على خدمة المرضى، وساعدهم طلبة كلية الطب. فلما نجحت الشرطة وقوات الجيش في اقتحام أبواب المستشفى ألقى القبض على نحو ٥٠٠ منهم، وصدرت ضد الكثيرين منهم أحكام قضائية شديدة(٢).

أحدثت هذه الإضرابات هزة سياسية واجتماعية عنيفة في المجتمع. كانت شعلا من النيران تتجمع لتأكل النظام كله من بعد. وإذا كانت الدولة ـ في الخلاف بين مصالح أصحاب المصانع وملاك الأرض ـ تميل لصف الأخيرين، فإنها في الصراع الذي تمثل في الإضرابات كانت تتخذ موقفا منحازا وحاسما ضد العمال، وظهرت الدولة أمام العمال درعا حديدية واقية للرأسمالية. وقد ورد

(١) وفي وصف أحداث هذه الإضرابات يرجع إلى الصحف وبخاصة صحيفة المصري من ٤ـ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٧.

(٢) صحيفة المصري ٨ـ١٣ من إبريل سنة ١٩٤٨.

في برقية عمال المحلة لصحيفة المصري تعليقا على تدخل الجيش ضدهم: «إن مكان الجيش لهو الميدان الذي يطارد فيه المستعمر الأجنبي الغاصب وليس المحلة الكبرى حيث يصر ٢٦ ألف عامل من الأبرياء على المطالبة بحقوقهم». وظهر في هذا إدراكهم الناصع لمكان الدولة من نضالهم، وللعلاقة بين تخاذلها أمام المستعمر واستئسادها عليهم. ولم يلن هذا الإدراك قناتهم، بل أكسبهم الوعي مع عزم المضي لتكتيل قواهم، وهو ما ظهر من خلال الأحداث في حركة التضامن الواسعة بين عمال الكثير من المصانع.

* * *

إذا كانت الدولة هي الدرع الواقية للطبقات المتميزة، وهي محط أمل الرأسمالية الكبيرة تأمينا لمصالحها، وإذا كانت الهيمنة عليها هي هدف المستقبل بالنسبة لهذه الطبقة، فإن أجهزة هذه الدولة لم تكن بعيدة عن الصراع الدائر في المجتمع. وكان الصراع الطبقي وما ينتج عنه من استقطاب ينمو في المجتمع، كان يعمل على شق جهاز الدولة ذاته. وإذا كان العاملون في جهاز الدولة ـ بحكم وضعهم في الجهاز الحاكم ـ لهم موقف متميز عن الشعب، فإن هذه الحقيقة تقابلها حقيقة أخرى وهي أن العاملين في هذا الجهاز هم جزء من الوضع الطبقي في المجتمع ومشكلاتهم هي عين مشكلات البلد. والانقسام الطبقي في المجتمع يخلق داخل جهاز الدولة انقساما طبقيا وتميزا وتفرقة بين المستويات الكبيرة والصغيرة فيها. والنتيجة أن ينقسم جهاز الدولة على نفسه وأن يصله الصراع الاجتماعي في تصاعده وينضح عليه، ليذيب اللحام بين أجزائه المتنافرة ولينشق جهاز الحكم ذاته إلى حاكم ومحكوم.

وعرف في هذه الفترة استخدام عمال الحكومة وموظفيها لسلاح الإضراب. فأضرب مدرسو التعليم الحر في إبريل سنة ١٩٤٧ بسبب تأخر صرف اعتمادات الإنصاف لهم، واعتصموا في مدارسهم. ثم أضرب موظفو التلغراف في يولية (٧٥٠ موظفا) إذ كانوا يعملون ساعات إضافية بغير أجر، واعتصم منهم ١٥٠ موظفا بمكتب القاهرة. وفي يولية أيضا امتنع نظار ومعاونو سكة الحديد عن العمل مطالبين بخفض ساعاته. وكان المعاون يعمل يوميا ١٢ ساعة ويضطر إلى الاستمرار في عمله إلى ٢٤ ساعة إذا تغيب زميله عن دوريته، كما طالبوا بإعفائهم من أجور السكن الحكومي وبتنفيذ الكادر المالي الخاص بهم مع منحهم إجازات في

الأعياد والمواسم. وفي أكتوبر عاد موظفو التلغراف إلى الإضراب معتصمين بمكاتبهم، بعد أن أخل وزير المواصلات بوعده لهم إجابة مطالبهم في أثناء الإضراب الأول، وحاصرت الشرطة المبنى ومنعت عن المعتصمين الطعام واستعانت الحكومة برجال الجيش في إرسال البرقيات. كما أضرب المدرسون في ١٥ من سبتمبر عن تصحيح أوراق الامتحانات. وفي الأول من يناير سنة ١٩٤٨ أضرب خريجو المدارس الثانوية الصناعية في مسابك سكة الحديد ببولاق وورش «أبو زعبل» وفي تموين الصيانة بالعباسية وورش سكة الحديد بالمنيا وطنطا وغيرهما وفي الري ومصلحة المساحة. واعتصم طلبة كليتي الزراعة والعلوم مطالبين بتحسين ظروف المهنة والتوظف بالنسبة لمستقبلهم.

ثم كان الحدث الكبير الذي ضرب الحكومة في الصميم، وأصاب الدولة والنظام كله بما يشبه الذبحة الصدرية، وهو إضراب رجال الشرطة. إذ كان لهم مطالب تتعلق بزيادة المرتبات وقصر التعيين والترقي في وظائف هيئات الشرطة والأمن عليهم وعلى معاوني الإدارة مع مساواة العسكريين منهم برجال الجيش ومساواة الإداريين منهم برجال القضاء وذلك في المرتبات والعلاوات[1]. وفي سبتمبر سنة ١٩٤٧ قدموا مذكرة جددوا فيها مطالبهم وأشاروا إلى أن ثمة طوائف أخرى تتفتح أمامها فرص كبيرة برغم قلة عمل رجالها، وطلبوا مساواتهم برجال الجيش. فلما ظهر تلكؤ الحكومة في الجواب اجتمعوا بناديهم في ١٣ من أكتوبر وقرروا الامتناع عن العمل يوم ١٥ أكتوبر حتى تجاب مطالبهم. ثم سجلوا أسماءهم في قصر عابدين إظهارا للولاء ولأن حركتهم لا تعني التمرد السياسي. وفي ذلك اليوم المحدد أعلنت الحكومة حالة الطوارئ من الصباح محاولة منها لمنع الإضراب. ولكن ضباط القاهرة تركوا مكاتبهم وغادروا أقسام الشرطة. واجتمع ٥٠٠ منهم بالنادي وأتتهم برقيات التأييد من ١٧٧٢ ضابطا بالأقاليم، وقرر ضباط الإسكندرية أن يبيتوا في ناديهم. ثم عدل ضباط الشرطة عن الإضراب بعد أن قابل وفد مكون من ٢٠ منهم الملك ووعدهم ببحث مطالبهم، وقال لهم: «الإضراب عمل مهين. . . إن فيكم شبابا قد يرتكبون أضرارا».

لكن الحكومة لم ترع لهم عهدا، وبدأت تشتت قادتهم نقلا إلى الأقاليم وإحالة

(١) في أعقاب الثورة: الجزء الثالث. عبد الرحمن الرافعي ص ٢٥١.

إلى الاستيداع (نقلت ٣٥ منهم)[1] . فاجتمع الضباط في مارس سنة ١٩٤٨ بناديهم مخترقين الحصار الذي فرضته الحكمدارية على النادي لمنعهم من الاجتماع ، وقرروا تحديد يوم ١٥ من إبريل موعدا لنهاية مدة الانتظار لإجابة مطالبهم ، وطلبوا إعادة من نقل أو أحيل إلى الاستيداع . وفي اليوم السابق على الإضراب حضر الكثيرون من ضباط الأقاليم إلى النادي بالقاهرة برغم ما بذله المحافظون والمديرون من جهود لمنعهم من الحضور . وأبرق ضباط الوجه القبلي إلى زملائهم يعلنون تضامنهم معهم وعزمهم على الاعتصام بنواديهم ، واشترك معاونو الإدارة في الحركة . ولم يخرج على هذا الموقف إلا ضباط القسم الخاص (القسم السياسي) ولم يجرؤ واحد منهم على دخول النادي لبعض زملائهم لهم . وفي اليوم السابق على الإضراب أيضا اجتمع مجلس الوزراء ليبحث الاستعداد ليوم الشلل العظيم ، وقرر أن يحتل الجيش أقسام الشرطة وأن يقوم بحفظ النظام .

وفي صباح يوم الإضراب كان ضباط القاهرة معتصمين بناديهم يحاصرهم ضباط الجيش . امتنع جنود الشرطة جميعا ومعهم رجال المرور وفرق الهجانة والمطافئ والسواري عن العمل معلنين تضامنهم مع المضربين ، وذهبوا متظاهرين إلى النادي يهتفون . وفي الإسكندرية امتنع الصولات والكونستبلات وجنود الشرطة عن العمل وكانوا يبلغون نحو ٤٠٠٠ جندي ، فاستعانت حكمدارية الإسكندرية بفرق من الجيش احتلت أقسام الشرطة والمناطق التي توجد بها المصالح الحكومية ومباني البنوك . وأضرب رجال الحرس الجمركي وحاولوا الخروج للانضمام لإخوانهم فاصطدمت بهم قوات الجيش وقتل منهم ثلاثة وأصيب ٢٧ .

وكان أهم ما ظهر في هذا اليوم أن تضامن العمال والطلبة مع رجال الشرطة في إضرابهم . وكان المألوف من قبل أن يتحرك العمال والطلبة فتصطدم بهم الشرطة ، فأضحى الجديد أن تتحرك الشرطة ضد الدولة فتقف معها الحركة الشعبية تشد أزرها ويحل التضامن محل الصدام . وسارت مظاهرات العمال والطلبة تهتف لرجال الشرطة وتؤكد تضامن العمال والطلبة مع حركتهم ومع مطالبهم العادلة . وأرسلت نقابات العمال برقيات التأييد إلى الصحف لتنشر على الجماهير ، وأضرب عمال

---

(١) صحيفة المصري ٧ من إبريل سنة ١٩٤٨ .

الترسانة بالإسكندرية، وعمت المظاهرات جميع الشوارع هناك مؤلفة من جنود الشرطة والعمال والطلبة يهتفون ويرفعون اللافتات، وسار الجنود فيها مسلحين ورفع بعضهم الأرغفة على عصيهم وحمل بعضهم على الأكتاف، وامتلأ ميدان المنشية بالجماهير. وأطلق الجيش النار على المظاهرات، فكان أن اشتعلت النيران بقسمي الجمرك والميناء الصغير، كما احترقت نحو ١٥ عربة ترام وبعض المحال ودور السينما، وتبودل بين الفريقين إطلاق النار، فكان عدد القتلى نحو ٢٧ منهم ٧ من الجنود كما أصيب نحو ١٢٠، وقررت الحكومة منع التجول من الساعة السابعة مساء.

وعلقت الصحف بأن الجيش لم يستطع أن يغني عن الشرطة شيئا في حفظ النظام. والحقيقة أن الدولة كانت في لحظة من لحظات التفكك. وقد سافر النقراشي إلى الإسكندرية، ثم قرر مجلس الوزراء عَدّ كل من لا يعود إلى عمله من رجال الشرطة في اليوم التالي مفصولا مع تقديم المحرضين منهم إلى المحاكمة العسكرية ومنع النشر في الصحف عن أحداث هذا اليوم وصودرت أعداد منها[1].

كان الإضراب عميق الدلالة في مصر، وانتشرت أخباره في الخارج وكان نذير شؤم للدولة. وصفت بعض الصحف الأجنبية المحلية ما حدث بالإسكندرية بأن «الرعاع» حكموا المدينة يومين كاملين[2]، بمعنى أن السلطة قد انتقلت إلى الشارع. وكان تبادل إطلاق النار بين قوات الجيش والشرطة مما اهتمت له الصحف في الخارج وبخاصة الصحافة الأمريكية، ومما يترك جراحات عميقة في أجهزة الدولة. وكان الحدث يتخطى في عمقه الحكومة القائمة أو أي وزارة، ويغور في عصب الدولة وفي قلب النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع.

* * *

علقت صحيفة المصري على إضراب الشرطة قائلة إنه الإضراب الثاني في تاريخهم بعد إضراب سنة ١٩١٩. ودافعت عن مطالب رجال الشرطة وهاجمت الإجراءات الانتقامية التي أزمعت حكومة النقراشي أن تأخذهم بها، وكانت نية

---

(١) يراجع في تتبع أخبار هذه الأحداث الصحف اليومية في هذه الفترة وبخاصة «المصري» في ١٧ من سبتمبر وفي ٧ ـ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وفي ٥ ـ ٦ من إبريل سنة ١٩٤٨.

(٢) صحيفة المصري ٨ من إبريل سنة ١٩٤٨

الحكومة تتجه إلى تشتيت الكثيرين منهم وأن تستبدل بهم بعضا من ضباط السجون الذين يتبعون محمد حيدر المعروف بتبعيته السافرة للملك.

وكان حزب الوفد يصدر في الدفاع عن مطالب رجال الشرطة عن أمرين:

أولهما، محاولة استغلال أزمة الحكم القائمة للإطاحة بالحكومة وعودته، ومحاولة جذب هذه الفئة ذات الأثر البعيد في جهاز الدولة وفي المعارك الانتخابية، ليضمن مساعدتها له في الانتخابات وولاءها له عندما يعود إلى الحكم.

وثانيهما، المحافظة على النظام القائم واقتراح الحلول لدعمه وليتخطى الأزمات الخطيرة التي تتهدده.

وكان الهدف الأول مما تلتقي عليه القوى المعارضة والثورية كافة. وكان الهدف الثاني مما يهتم به الاتجاه اليميني في قيادة الوفد، وهو الاتجاه ذو الأثر الحاسم في توجيه السياسة الرسمية للحزب.

وكتبت الصحيفة ذاتها: في هذه الأيام، «لعلنا لا نعدو الحق لو قلنا إن القائمين بالأمر في مصر يجب عليهم، حرصا على النظام القائم الذي تتمسك به جميع الأحزاب المصرية ويتمسك به كل مصري مخلص»، أن ينشروا في أفراد الشعب شعورا عاما بالمساواة وبالديمقراطية. ثم ذكرت: «قد يكون من حق الحكومة أن تسرع في سن التشريعات الجديدة التي أشارت إليها الصحف لوقف تيار إضراب الطوائف وللحد من الدعاية الشيوعية ولإمكان إسقاط الجنسية المصرية عن كل شخص يكون منضما إلى هيئة غرضها نشر دعاية ثورية ضد النظام الاجتماعى أو الاقتصادى للدولة أو ضد النظم الأساسية للمجتمع»[1]. وهكذا استشعر هذا الاتجاه في قيادة الوفد الخطر على النظام كله، وبدأ يتفهم موقف حكومة النقراشي المعادي للديمقراطية، ويفكر في حق الحكومة في إسقاط الجنسية المصرية عن كل مواطن يدعو للثورة في بلده أو يتعرض لأسس النظام القائم، وهو «حق» غير دستوري وتتمثل فيه أقسى ما يتخذ ضد الحريات من إجراءات. وعندما بدأت إرهاصات الثورة الاجتماعية، بدأ هذا الاتجاه في قيادة الوفد يضطرب ويفكر في التنكر لأهم جوانب الحرية السياسية التي كان الدفاع عنها من تقاليد كفاح الوفد منذ ظهر.

---

(١) صحيفة المصري ١٩ من إبريل سنة ١٩٤٨.

ومما يستحق الإشارة إليه أنه لما قدم محمد خطاب مشروعه الشهير بتحديد الملكية الزراعية مستقبلا بخمسين فدانا وعرض المشروع على مجلس الشيوخ وقوبل بضجة شديدة، وقف السكرتير العام لحزب الوفد (وكان زعيما للمعارضة الوفدية بالمجلس) يقول: «إن مواجهة الظروف الاجتماعية هي التي حدت بمقدم المشروع إلى تقديمه، وفي الحق أنه بذل جهدا مشكورا في دراسة موضوعه واعداده، وقد اطلعت على بعض محاضر اللجنة، وفهمت أنه قد أعد له كثيرا من الوثائق وكثيرا مما يبرره». وفهم من ذلك أن الوفد يعطف على هذا المشروع. ولكن حدث في يولية سنة ١٩٤٦ عندما ضرب إسماعيل صدقي رئيس الوزارة وقتها الحركة الشعبية باسم مكافحة الشيوعية وعطل الكثير من الصحف ومنها صحيفة «الوفد المصري» ووقف في مجلس الشيوخ يدافع عن إجراءاته ويتهم الصحف المعطلة بالترويج للشيوعية ويتهم صحيفة الوفد المعطلة بذات التهمة، وقف سكرتير عام الوفد يدافع عن حزبه بأن فيه من الرأسماليين بعدد من في الأحزاب الأخرى مئات ومئات. ثم قال مؤكدا بالشواهد التاريخية صحة دفاعه: «أذكر أنه لما تقدم الشيخ المحترم محمد خطاب بمشروعه المعروف لحضراتكم، كنت أنا الذي اقترحت أن ينقل إلى لجنة، وكان هذا النقل مفهوما بيني وبين رئيس المجلس. وقبل أن نحدد موقفنا منه جمعنا هيئتنا ولم تكن كلها مجمعة على هذا الموضوع ولا راضية عنه في الحدود التي وضع فيها».

وبهذا، كان حديث السكرتير العام بالمجلس يوم عرض المشروع موحيا بالعطف عليه من الوفد، ولكن كان هو من اتفق مع رئيس المجلس(الذي كان الدكتور محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين المشترك في الوزارة والمعادي للوفد) على طريقة وأد المشروع بإحالته إلى لجنة تشكل بطريقة يستحيل بها أن تجتمع لترفض المشروع أو تجيزه. ودل هذا الموقف على أن قيادة الوفد كانت تعادي هذا المشروع - برغم أنها لم تكن مجمعة ولا راضية عنه في الحدود التي وضع فيها - وأنها قدرت ألا تعادي المشروع علنا خشية ما يسببه ذلك من استياء شعبي؛ فاتخذت وقتها موقفا ذا وجهين وتركت وأده للمناورات البرلمانية. يذكر محمد خطاب أن الحديث الذي كشف به سكرتير عام الوفد هذا الموقف في سنة ١٩٤٦ «كان يهدف إلى وصمي بالشيوعية ليلقى بى في غياهب السجن»، وأن الصحف قابلت هذا الموقف بالاستياء[1].

---

(١) المسحراتي. محمد خطاب ص ٨٦.

على أن الظاهرة الجديرة بالاهتمام أن الوفد كان بشعبيته وبسياسته الإصلاحية وبمواقفه غير المشجعة للإصلاحات الاجتماعية الجذرية، كان الضمانة الأساسية للنظام القائم، كما كان قادرا على امتصاص جزء مهم من ثورية الجماهير. وبرغم هذه الفائدة الكبيرة التي كان يقدمها لذلك النظام، فقد خضع في هذه الفترة لهجوم جد عنيف من الحكومة والدوائر المحيطة بالملك ومن الصحف الرجعية وجماعة الإخوان المسلمين. وكانت صحيفة أخبار اليوم تشن عليه حملات الفضح والتشويه والتشهير، وتتصدى لمصطفى النحاس زعيم الحزب بأبشع التهم مستهدفة استنزاف كل رصيد شعبي للحزب ولزعيمه. وقد يرجع ذلك إلى الخصومة التقليدية بين الوفد والملك من جهة وبينه وبين حزبي السعديين والأحرار وحكومتيهما من جهة أخرى، بحسبان التنافس بين الطرفين على اعتلاء السلطة.

ولكن السبب يرجع في الأساس إلى أن شعبية الوفد وإن كانت ضمانة للنظام القائم، فقد كانت تجعل الحزب كحصان طروادة داخل النظام. إذ كان المناخ الديمقراطي هو ألزم ما يلزم للحركة الثورية في نموها ضد هذا النظام، وكان الوفد هو المؤسسة السياسية الوحيدة في هذا النظام القادرة على إشاعة هذا المناخ وحمايته. كما كانت شعبيته تمكن الحركة الثورية من التغلغل في الحزب لتصير قوة بداخله ولتمثل ضغطا له فاعليته على سياسته، لاسيما في فترة وجوده خارج الحكم عندما يكون أكثر احتياجا للتأييد الشعبي. وكانت خطة الرجعية في الإسراع بهدم الوفد تستهدف هدم مؤسسة تطلق للجماهير إمكانات لا شك في أهميتها.

وقد استمر الوفد يركز جهوده في مهاجمة الحكومة والمطالبة بإسقاطها وحرص على أن ينفي أي شائعة تفيد تقاربه من الحكومة أو أنه ينوي عقد ائتلاف معها، وكانت شائعات من هذا النوع انطلقت تحاول أن تقوى مركز الحكومة المزعزع باحتمال اقتراب الوفد منها[1]. وبلغت حدة الهجوم على الوفد أن لجأت الشرطة إلى محاصرة منزل النحاس لمنع الوافدين عنه، وحدثت مشادات بينها وبين الوافدين[2]، وكثرت حوادث اعتداء الشرطة على الشباب الوفدي عندما يجتمع بنادي الحزب (النادي السعدي)[3]. وفي ٥ من إبريل ألقيت قنبلتان على منزل

---

(١) صحيفة المصري في أوائل مارس سنة ١٩٤٨.

(٢) صحيفة المصري الأول من مارس سنة ١٩٤٨.

(٣) صحيفة المصري ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٧.

النحاس، ثم شرع في نسف منزله بسيارة حملت كمية كبيرة من المتفجرات وتركها أمام المنزل ثلاثة يرتدون زي الضباط في الساعة الثالثة من صباح ٢٥ من إبريل، وسارعوا بركوب سيارة أخرى كانت تنتظرهم، وتحطم المنزل[1]. ونسب ارتكاب الحادثين إلى الحكومة التي عجزت عن هدم الوفد سياسيا فبدأت تستعمل ضده سلاح الإرهاب وحوادث الاغتيال. وكان شيوع هذه التهمة وظهور الشواهد على رجحانها من الأسباب التي هدت هيبة الحكم والوزارة في أعين الناس، إذ ظهرت السلطة بمظهر إجرامي يهدر الأساس الأول لقيامها وهو حفظ الأمن والنظام ومحاربة الفوضى والإجرام وعدوان الأفراد بعضهم على بعض، كما يهدر الشرعية التي هي أساس قيام السلطة وانصياع الناس لها.

وقد سبقت الإشارة إلى «الطليعة الوفدية» التي تكونت بوصفها تشكيلا للشباب التقدمي داخل الوفد، فكانت خاضعة لسياسة الحزب ولكنها أفرغت في هذه السياسة مضمونا وطنيا واجتماعيا ثوريا بحكم ما تبنته من أفكار اجتماعية جديدة. كما سبقت الإشارة إلى أنها اتصلت في العمل السياسي بالتنظيمات الماركسية وبخاصة تنظيم طليعة العمال والفلاحين، وذلك من خلال لجنة الطلبة التنفيذية ومن خلال حركة إنشاء النوادي السياسية للوفد في الأحياء ومدن الأقاليم، ومن خلال صحيفة «رابطة الشباب». ومع أن الطليعة الوفدية كانت تلتزم بالخط السياسي لقيادة الوفد وتقف في دعوتها السياسية عند حدود المسألة الوطنية، فقد كانت تدعو للمسألة الوطنية بفهم علمي يكشف عن الأساس الاقتصادي للاستعمار، ويدعو لاتخاذ سياسة خارجية تصدر عن هذا الفهم وعن معرفة القوى الدولية الجديدة التي تتمثل في البلاد الاشتراكية وحركات التحرر في البلاد الخاضعة للاستعمار، وعن المواقف المختلفة للطبقات في مصر. ووقفت الطليعة جزءا من نشاطها على الدفاع عن حقوق العمال، وحرصت «رابطة الشباب» على الإفساح في سعة للقضايا الاقتصادية للعمال ووصف ظروفهم المعيشية البالغة السوء، مع كشف أساليب الاستغلال الرأسمالي وشرح التشريعات التي تنظم علاقات العمل ومهاجمة القوانين الضارة بهم والتصدي لمشكلاتهم النقابية.

ونادت الصحيفة أحيانا في صراحة بالاشتراكية. كتب الدكتور محمد مندور عن اشتراكية الدولة قائلا: إن الفساد يأتي من اشتباك مصالح من يهيمنون على مصير

---

(١) صحيفة المصري ٦، ٢٥ من إبريل سنة ١٩٤٨.

البلاد بكثير من الشركات الأجنبية وشبه الأجنبية والمصرية، وما دام الأمر كذلك فلا يرجى للبلاد فلاح في قضيتها الوطنية وحالة شعبها. وأشار إلى ما يعترض مشروعات الإصلاح الاجتماعي من عقبات بمجلسي البرلمان وأساليب التحايل على ما يصدر من هذه المشروعات برغم صورته المتواضعة. وضرب على ذلك مثلا بقانون الشركات الجديد، ثم قال: «العلاج الصحيح هو ما قلنا به غير مرة من وجوب الأخذ بمبدإ اشتراكية الدولة، وذلك بأن تبدأ الدولة منذ الآن في الاستيلاء على شركات الاحتكار وشركات المرافق العامة. . .»[1].

* * *

وكان لطليعة العمال والفلاحين نشاط واضح بين عمال شبرا الخيمة والمحلة والإسكندرية. وكان الجهد السياسي الأكبر من نشاطها يتعلق بالمسألة الوطنية وبالكفاح الاقتصادي للعمال. وقد سبقت الإشارة في الباب الأول إلى البرنامج الذي أصدرته لجنة العمال للتحرير القومي إلى صلة طليعة العمال بها.

وكان للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني - كسابقتها - نشاطها بين عمال شبرا الخيمة والمحلة والإسكندرية. وساهمت بدور فعال - هي وطليعة العمال - في الإضرابات العمالية التي اشتعلت وقتها. كما نشطت بين عمال السجاير والترام وبين ضباط الصف وصولات الطيران. وكانت صحيفتها (الجماهير) أكثر اقتحاما للنظام القائم من زميلتها رابطة الشباب، واطرد نشاطها في نشر الوعي الطبقي في قضايا العمال ومطالبهم وشرح مشكلاتهم. وركزت على أسماء كبار الرأسماليين وأساليب الاستغلال الرأسمالي، وصلات هؤلاء بالساسة ورجال الأحزاب إظهارا للصلة بين السياسة والاقتصاد، وللطابع الطبقي للدولة. وكانت تحتشد بالأخبار القصيرة والتعليقات الجزئية التي تحمل وجهة نظر جديدة للحياة السياسيه والفكرية، وتحل موقفا جديدا بالنسبة لأي من قضايا الحياة أو المجتمع، محاولة بذلك أن تضع مشكلات الشعب الكادح أمام جماهيرها لتكون منطلق التفكير ومقياس الحكم في الاقتصاد والفلسفة والسياسة والأدب، مما كان له أثره في تطور الفكر السياسي. ورسمت الحركة إطار التحالف الثوري وقتها على أنه تحالف بين العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية وتنظيميا بين الوفد والحزب الطليعي العمالي.

---

(١) صحيفة رابطة الشباب ٢٤ من إبريل سنة ١٩٤٧.

وحددت أهدافها الاجتماعية على أساس «تأهيل» (تأميم) الصناعات الكبرى وتوزيع الملكيات الزراعية الكبيرة المتعاونة مع الاستعمار. .»[1].

ولم يضع أي من هذين التنظيمين حدا أقصى للملكية الزراعية، برغم اطراد إشارة كل منهما إلى وجوب تحديد الملكية الزراعية وإعادة توزيع الأرض. وقد يرجع ذلك إلى أنه لم يكن لأي منهما في ذلك الوقت نشاط فعال بين جماهير الفلاحين، بحسبان أن الهدف السياسي يتضح من خلال النشاط السياسي نفسه ومن خلال الاحتكاك بالبيئة وفهم مشكلاتها الملموسة، (باستثناء ما سبقت الإشارة إليه في الباب الأول مما ورد في كتاب مشكلة الفلاح من إشارة إلى اقتراح تحديد الملكية بخمسين فدانا). وقد يرجع عدم وضع هذا الحد إلى صعوبة رسم سياسة للتحالف مع الوفد على أساسه، وكان كل من التنظيمين يرى وجوب التحالف مع الوفد في إنجاز أهداف الثورة الوطنية والديموقراطية، ولكن قيادة الوفد كانت تشمل اتجاها يمثل كبار ملاك الأرض له أثره النافذ في سياسة الحزب، وكانت السياسة الرسمية للوفد لا تقبل وضع حد للملكيات الزراعية ولو في المستقبل حتى ولو بغير مساس بالملكيات القائمة، وذلك على ما سبقت الإشارة إليه بالنسبة لموقف الوفد من مشروع محمد خطاب. كما قد يرجع ذلك إلى سبب تاريخي يتعلق بالحركة الوطنية المصرية، فإن العنصر الأجنبي بين الرأسماليين الكبار في مصر كان أغلب وأصرح - بما لا يقاس - منه بين كبار ملاك الأرض، فكان تحديد الهدف الاجتماعي في إطار الحركة الوطنية أكثر يسرا ووضوحا بالنسبة للرأسماليين منه بالنسبة لكبار ملاك الأرض. وحتى قبل ظهور هذه التيارات الماركسية في أعقاب الحرب الثانية كان أحد أسباب عزلة الرأسمالية الكبيرة في المجتمع هو صلتها القوية بالأجانب، وكان كبار ملاك الأرض في صراعهم معها حول السياسة الاقتصادية للدولة والسياسة المالية والضريبية يحاولون أن يدافعوا عن مصالحهم بتصوير أنفسهم القوامين على المصلحة «المصرية».

والحاصل أن حركة الفلاحين التلقائية - في هذه الفترة - لم تكن قد نمت بعد، ولم

---

(١) صحيفة الجماهير ١٢ من مايو سنة ١٩٤٧ - وتراجع أعداد هذه الصحيفة التي صدرت من ٧ من إبريل سنة ١٩٤٧ إلى ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨.

يعرف إلا حادثة كفر البرامون في فبراير سنة ١٩٤٨ ، إذ كان زمام البلد نحو ٧٥٠ فدانا يسكنها نحو ٣٠٠٠ فلاح لا يملكون إلا ١٢ فدانا ، والباقي يملكه تفتيش «أفيروف» الذي كان يرفض تأجير الأرض للفلاحين ويستأجر قوة عملهم بأجر لا يزيد على خمسة قروش يوميا للعامل ، في حين كان متوسط الأجر في البلاد المجاورة ثمانية قروش . وكان العمدة يمنع أيا من سكان البلدة من الخروج منها للعمل سعيا وراء الأجر الأعلى ، فقامت مظاهرة من الأهالي تهتف ضده وتدخلت الشرطة وسقط «الجميل زايد» و «رمزي شهد» قتيلين[1] . وعرف أن كان للحركة الديموقراطية للتحرر الوطني نشاط بين الفلاحين في بعض النواحي قرب كل من أسيوط والمنصورة . وفي سنة ١٩٤٨ قدمت للمحاكمة أول قضية شيوعية عن الفلاحين في المنصورة عن نشاط بقرية طناح .

وتمثلت نقطة الخلاف الأساسية بين التنظيمين السابقين - في هذه الفترة - في فكرة تكوين حزب للطبقة العاملة . طرحت الموضوع الحركة الديموقراطية في صحيفة الجماهير ، إذ أصدرت في ٢٨ من إبريل سنة ١٩٤٧ عددا خاصا للصحيفة بمناسبة عيد العمال العالمي في أول مايو ، وأعلنت في المقال الافتتاحي تحت عنوان «يريد الشعب حزبا . . . من نوع جديد» أن العمال قد ازدادوا وعيا وعددا وتجاوزوا المليون عدا ، ويعرفون أن المسئول عما يقاسونه هو الاستعمار وأذنابه ، وأن كيانهم مرتبط بالنضال ضد الاستعمار وحلفائه مما ظهر واضحا في أحداث ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٦ التي كانت إيذانا بفجر جديد . ثم ذكرت أنه يجب أن يكون برنامج العمال المصريين هذا العام ضم الصفوف . وبهذا حددت الحركة الديمقراطية عام ١٩٤٧ موعدا لتكوين حزب الطبقة العاملة ، وكان ذلك في أثر اندماج الحركة المصرية وتنظيم الشرارة وظهور الثقة بقدرة التنظيم الجديد على توحيد التيارات الماركسية والانطلاق في النضال السياسي المفتوح .

وعارضت طليعة العمال والفلاحين هذا الاتجاه . وكتب أحمد رشدي صالح في رابطة الشباب مقالا بعنوان «اتجاه خطير . . »[2]، انتقد فيه تعجل صحيفة الجماهير في دعوة العمال إلى توحيد الصفوف «تحت قيادة حزب من نوع جديد» أي تكوين

---

(١) صحيفة الجماهير ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٨ .

(٢) صحيفة رابطة الشباب الأول من مايو سنة ١٩٤٧ .

حزب للعمال يجمع حوله الفلاحين والطلبة والمثقفين. وقال إن خطأ ذلك الاتجاه وخطورته تتمثل في أمور هي، أن تكوين حزب من هذا النوع يحتاج إلى خطة سياسية وطنية واضحة وإلى نشاط جماهيري واسع وإلى كوادر وعناصر متمرسة تجمع حولها الجماهير. ومن الخطورة أن يتكون الآن حزب لن يكون إلا «يافطة» يجمع جزءا هينا من العمال والوطنيين ويعزلهم بعيدا عن النضال الصحيح ويوجد الانقسام في صفوف العمال والوطنيين. كما أنه توجد جماهير وطنيةمن الطبقة المتوسطة لها قيادتها السياسية التي تؤدي دورا نضاليا، «وكثير من مصالحها الأساسية بربطها إلى الطبقة العاملة بأشد رباط». ومن الخطورة تجاهل الوضع الحالي في الجبهة الوطنية وتجاهل عناصره، «والإمكانات النضالية الموضوعة في يدى شعبنا»، وأن تعزل الطبقة المتوسطة بجرة قلم. ومن جهة أخرى، فإن صحيفة الجماهير (يقصد الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) خالية من الوضوح السياسي وتفتقر إلى التوجيه السياسي ومليئة بالإثارة فقط. وما يحتاج إليه الأمر ليس الإثارة والتهييج أولا وإنما فهم المشكلات الواقعية وإدراك الحلول العملية لها، «فكيف لمثلها أن تقود المعركة لتكوين حزب جديد؟!». وإذا كانت صحيفة الجماهير قد وصفت الطلبة بأنهم خميرة التحفز الشعبي، فأين دور الطبقة العاملة في هذا الشأن؟ ومن ناحية أخرى، فإن الفترة الراهنة تمثل تراجعا بالنسبة للموجة النضالية التي ظهرت في فبراير ومارس سنة ١٩٤٦، وأصبح للرجعية قبضة قوية قضت بها على منظمات العمال، كماحدث لمؤتمر النقابات ولنقابة شبرا الخيمة.

وبعد هذا التقييم الذي أوضحت به طليعة العمال والفلاحين وجهة نظرها، حددت الهدف الذي تراه لنضال الحركة الماركسية بتوجيه الشعب لمتابعة النضال الوطني، ولبناء الحركة النقابية وتكوين الاتحادات ونشر الصحف. وذكرت أن هذه الأعمال لا تتعارض مع مقتضيات التحالف مع القوات الديمقراطية الممثلة للطبقات المتوسطة وصغار المنتجين، وأن هذا هو الطريق الذي يتبلور من خلاله تكوين الحزب الجديد.

وردت صحيفة الجماهير على هذا الخط السياسي الذي تدعو إليه«الطليعة» تحت عنوان «نعم يريد الشعب حزبا من نوع جديد..»[1]، فقالت إنها تدرك أن الهدف

(١) صحيفة الجماهير ٥ من مايو سنة ١٩٤٧.

هو الجلاء التام عن وادي النيل بغير قيد أو شرط أو تحالف عسكري مع التحرر من جميع القيود التي يفرضها الاستعمار والمحافظة على المكاسب الدستورية، ومنها الحريات العامة وحرية الإضراب والرأي والصحافة والكلام وتكوين النقابات العمالية والاتحاد العام لها، وترى «أن الاستقلال والكفاح من أجل الاستقلال يعني ويستهدف كذلك تحرير الشعب من الأغلال التي تكبل نهضته الاقتصادية من احتكارات وملكيات كبيرة، وأن التخلص من هذه الأغلال جزء لا يتجزأ من الكفاح ضد الاستعمار. .». وهذا يستدعي قيام حكومة شعبية ديمقراطيه «تزداد درجة تمثيلها للكادحين على مر الأيام»، كما يستدعي عزل الخونة عن ميدان القيادة. وأن تخليص الجماهير من القيادات الرجعية والمتهادنة لا يُعَدّ عزلا للعمال عن النضال(تقصد قيادات الطبقة المتوسطه المتذبذبة). وردت على ما قيل من ضعف القيادات الجديدة(التنظيمات الماركسية) ردت بأن هناك عناصر قيادية تنمو باستمرار وتتكون في ميدان الكفاح ولها نفوذ متصاعد بين العمال، وإنشاء الحزب الجديد من أهم عوامل تدعيم القيادة الناشئة والتفاف الجماهير حولها ودمج المثقفين الأحرار بالعمال. واتهمت كاتب مقال «رابطة الشباب» بأنه يريد أن يحرم الحركة العمالية من نظرية كفاحية، وأن تنصرف الطبقة العاملة لقضيتي النضال الوطني والكفاح النقابي وحدهما.

وخشية أن يؤول حديث «الجماهير» عن قيادات الطبقة المتوسطة المتهادنة والمتذبذبة على أنه هجوم على الوفد، استدركت في العدد التالي(١) متحدثة عن «أن التحالف بين العمال والوفد شرط أساسي لزوال النظام الحاضر، لتحقيق الديموقراطية، للقضاء على الفاشية، لتحقيق الجلاء عن وادي النيل. .». وقالت إن إعطاء الفرصة للشعب للتعبير عن إرادته في انتخابات حرة معناه إقامة حكومة ديمقراطية، «وخلق الظروف المناسبة لتقدم الحركة الوطنية والعمالية تقدما سريعا. .»، وإن حرية الحركة العمالية والطبقات الشعبية معناه تمهيد السبيل للقضاء على النظام الحاضر. وكما أن الاستعمار يحارب الوفد والحرية العمالية، فإن الهدف المباشر للجماهير الآن هو زوال النظام الحاضر وإجراء انتخابات حرة. وهذا الهدف يربط الحركة العمالية والوفد في حلف جماهيري كبير يوحد صفوف

---

(١) صحيفة الجماهير ١٢ من مايو سنة ١٩٤٧ .

الجماهير الشعبية. ثم اقترحت برنامجا وطنيا يكون أساسا للتحالف ويتعلق بالمطالب الوطنية مع توسيع الحريات وتأميم الصناعات الكبرى وتوزيع الملكيات الزراعية الكبيرة المتعاونة مع الاستعمار. وذكرت أن طريق التحالف هو «توحيد صفوف الطبقة العاملة المصرية بقيادة حزب سياسي مستقل جديد ودخوله في جبهة ديمقراطية مع الوفد»، وأن هذا هو الضمان الوحيد للقضاء على الفاشية ربيبة الاستعمار والتي تتستر في مصر وراء الدين(تقصد الإخوان المسلمين) وتتظاهر بالتطرف الوطني(تقصد مصر الفتاة).

* * *

ولم يكن حزب مصر الفتاة ـ قد استطاع بعد ـ أن يكتشف الصيغة الملائمة لكفاحه. ولكنه في سنة ١٩٤٨ وضع برنامجا سياسيا اجتماعيا خطا به خطوة إلى الأمام، لا تمثل تحولا حاسما في موقفه، ولكنها تنبئ عما كان يعتمل في داخله من محاولات لتلمس الطريق. استعرض في مقدمة البرنامج كفاح مصر الفتاة منذ سنة ١٩٣٠ عندما دهمت الأزمة الاقتصادية العالمية مصر فيما دهمت، فظهر مشروع القرش في مصر بوصفه محاولةً في سبيل الاستقلال الاقتصاي عن طريق التعاون. وعندما كان الأجانب يسيطرون على الاقتصاد في ظل الامتيازات الأجنبية، نادى حزب مصر الفتاة: «ابتعد عن كل ماهو أجنبي في هذه البلاد من أعماق قلبك، وتعصب لقوميتك حتى الجنون». ثم ذكرت مقدمة البرنامج أنه من ذلك الوقت للآن انكمش الاحتلال الإنجليزي وزالت الامتيازات وصارت المحاكم المختلطة في أيامها الأخيرة وتقرر سلطان مصر على أرضها وظهرت الجامعة العربية وتحالف الدول العربية مع مصر.

وكان برنامج الحزب يدل على أن تفكيره لا يزال خاضعا للتفكير السائد في الحركة الوطنية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو التفكير من خلال النظام القائم والعمل في حدوده مهما كان التمرد عليه، وتبدو هذه الروح المحافظة في برنامج سنة ١٩٤٨ في أنه أبقى على الشعار التقليدي للحزب وهو «الله.. الوطن.. الملك» (نعظمه ونلتف حول عرشه)، وفي أنه لم يكتف بالمطالبة بحماية الدستور القائم بأركانه ومبادئه فقط(وكان هذا مطلب جميع الأحزاب والاتجاهات الوطنية

التقدمية في هذه الفترة)، ولكنه حرص على القول بأن حجر الزاوية في هذا الدستور هو «الملكية الدستورية»، كما تمثلت الروح المحافظة بالنسبة للفكر الاجتماعي للبرنامج في محاولته الوصول لصيغة «لتحرير أبناء مصر والسودان على اختلاف طبقاتهم من الخوف والعوز بمقاومة الاستبداد أو الطغيان السياسي أو الرأسمالي أو الاجتماعي» بما يعنيه ذلك من إغفال للصراع الطبقي الذي يُعَدّ الإقرار به أساس الفهم والعمل من أجل التحرر الاجتماعي.

على أنه برغم ذلك، فقد حدد البرنامج بعض الملامح ذات الأثر في التطور النضالي للحزب وفي تخطيه مفهومه الفكري القديم. فقد طالب بتحريم تملك واستئجار الأجانب للأراضي بجميع أنواعها، مع تصفية الشركات العقارية القائمة الآن حالا، وتحريم تملك الأجانب للشركات ذات المنفعة العامة أو احتكار المرافق مع تصفية شركات المياه والنور والبترول والمواصلات، ومع تحويل هذه المؤسسات إلى المنفعة العامة تحت إدارة الهيئات المحلية والبلديات، وتصفية شركة قناة السويس بوصف القناة مرفقا عاما مصريا. كما طالب البرنامج بوضع حد أعلى للملكية الزراعية لا تجاوزه مع مراعاة تخفيضه في الأراضي المزروعة حالا ورفعه في الأراضي البور التي تستصلح، وأن تلغى الضرائب المباشرة وغير المباشرة عن الحاجات الأساسية للشعب، وتدرج الضرائب بعد ذلك حسب بعدها عن السلع الضرورية وقربها من السلع الكمالية، وتتدرج الضرائب على الدخل ورأس المال في التصاعد بحيث تستنزف القسم الأكبر من الدخول إذا زادت على حد معين، وأن تتولى ضريبة التركات الحد من تفاقم الثروات الضخمة لتضم إلى الدولة.

وفضلا عن ذلك، فقد تضمن البرنامج بعضا من المطالب الاقتصادية للجماهير بدت أقرب إلى الأماني الطيبة المثيرة منها إلى الأهداف الجادة والمطالب الموضوعية الممكنة، مثل تحديد الحد الأدنى لأجور العمال الصناعيين والزراعيين بخمسين قرشا يوميا في الظروف الحالية، وأن تزيد مع الوقت ومع تحديد يوم العمل بثماني ساعات، كما تضمن بعضا من المطالب لا يبدو أنها حددت على أساس من الدراسات الحقيقية مثل تحديد عدد الجيش في زمن السلم بمائتين وخمسين ألفا مع تحديد عدد الطائرات والمصفحات والدبابات بثلاثة آلاف. ثم تضمن مطلبا يتعلق بإلغاء كل ما يتعارض من القوانين مع الشريعة الإسلامية مع مراعاة عنصر التطور.

ويبدو من خلال الظروف العامة لحزب مصر الفتاة وعلاقته بجماعة الإخوان المسلمين(على ماسبقت الإشارة إليه بالفصل السابق)، يبدو أن الهدف السياسي المباشر وراء هذا المطلب، كان منافسة الإخوان وتحدي ما تريد الجماعة ادعاءه من قوامة على الدين وظهور بمظهر المدافع الوحيد عنه والمطالب الوحيد بتنفيذ تعاليمه، فأراد حزب مصر الفتاة أن يستخلص المطلب العملي الوحيد في تفكير جماعةالإخوان وهو تعديل القوانين بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، ويتحول به من صيغة الإخوان (إلغاء القوانين الوضعية) إلى صيغة أقرب إلى العلمانية تبقى على القوانين الوضعية بوصفها الأساس مع تعديلها فيما يتعارض منها مع الشريعة، «ومع مراعاة عنصر التطور»، ثم وضع هذا المطلب في سياق علماني وفي برنامج يتعرض للمشكلات السياسية والاجتماعية ليقضي على احتكار الإخوان دعوة الإسلام ويمتص منهم ما يجذب الجماهير. وكان حزب مصر الفتاة كثيرا ما يتعلق بصره بجماعة الإخوان يحاول أن يرث رصيدها الشعبي وطاقتها الجماهيرية.

والمهم بشكل عام أن ما ورد بالبرنامج بالنسبة للمطالب الاجتماعيه الخاصة بالملكيه الزراعية وبالشركات وبالأجانب وبالنظام الضريبي، أي بالموقف من الثروات، كان كل ذلك ملامح من الفكر الاجتماعي لا تصل إلى مستوى الفكر الثوري الذي بدأ ينمو في ذلك الوقت لدى تيارات أخرى. وكان عيب البرنامج في ذلك أنه لم يستطع استيعاب فكرة الصراع الطبقي ولم تتضح لديه تماما الطبيعة الطبقية للنظام القائم وللدولة، فبدت أهدافه لا تتجاوز المستوى الإصلاحي ولا تتخطى حدود النظام القائم. ولكن من جهة أخرى كانت هذه المطالب تمثل أهدافا مرفوضة بالنسبة للنظام القائم وما يمثله من مصالح، وتبلغ من الجسامة حدا لا شك في أنه سيستفز روح المقاومة لدى الدولة والطبقات المسيطرة عليها. وكان النضال من أجل تحقيق هذه المطالب يقتضي إما التخلي عنها عند الاصطدام بالوضع القائم، وإما طرحها هي ذاتها وتخطيها إلى المزيد من الحسم ومن الأهداف الثورية. فكان البرنامج بطبيعته برنامجا مؤقتا وضع الحزب به نفسه بين مفترق الطرق وفي مواجهة التيارات المتعارضة، وكان لابد للحزب أن يخطو خطوة أخرى للأمام أو للخلف، ولم ينقض عام حتى أتى المد الثوري ليحسم موقفه وليسهم هو فيه بدور فعال.

* * *

هكذا فشلت الحكومة في المفاوضات، فاتجهت إلى مجلس الأمن ففشلت، وفشلت في مسألة الجلاء واتجهت إلى مسألة السودان ففشلت، وأرادت ترك المسألة الوطنية كلها وأن تصرف الأنظار عنها إلى مشكلات الداخل والقضايا الاقتصادية، فواجهها الصراع بين الرأسمالية الكبيرة وبين كبار ملاك الأرض والمصالح الأجنبية، وواجهها الصراع بين هؤلاء جميعا وبين الجماهير الشعبية والطبقة العاملة، وترددت أصداء الصراع داخل جهاز الدولة ذاته ليتهدده بالتفسخ والانهيار، وفشلت الحكومة والدولة هنا أيضا، وانسدت الطرق أمامها وخطوات الجماهير تلاحقها والتوتر بالغ أقصاه. وكان لابد من جديد، خروجا من الطرق المسدودة، وأن تنقل اهتمام الجماهير إلى مشكلة جديدة علها تقوى بها، أو تلهيهم عنها. وأتت هذه المشكلة الجديدة من خارج مصر في فلسطين. أتت من ذاتها ومن تطورها الداخلي.

البَابُ الرَّابع

الحركة الوطنية وقضية فلسطين
(١٩٤٨ ـ ١٩٤٩)

الفَصْل الأول

نظـرة تـاريخيـة

في عام ١٨٤٠ ، وقعت الدول الأوربية صك عزل مصر وتقييد حركتها داخل حدودها ، وفصل أرض الشام عنها . واستهدفت بذلك ألا يقوم في المنطقة من يرث الرجل العثماني المريض . وبهذا انقطع التواصل التاريخي بين القطرين لصالح الأطماع الأوربية .

ولم يكن محمد علي في سعيه لضم سوريا (وتشمل لبنان وفلسطين وقتها) إلى حكومته يصدر عن إيمان بالقضية العربية ، كما أنه في سعيه للاستقلال بمصر لم يصدر عن إيمان بقضية التحرر الوطني . ولكنه حاكم إقطاعي عاش في ظروف ارتباط المجتمعات الإقطاعية الشرقية بالسوق الرأسمالي الأوربي الآخذ في الانتشار ، واستهدف تحقيق أهداف الدولة الإقطاعية القديمة في التوسع الإقليمي بوسائل جديدة ، وبإنشاء المؤسسات العسكرية والإدارية والمالية الحديثة . فدعما لقبضته على مصر أنشأ جيشا جديدا وفتح المدارس وأرسل البعثات ، وتنمية لدخله نظم الضرائب وشرع في إقامة القناطر وأعاد مسح الأرض ، وبناء لإمبراطوريته ضم سوريا محاولا بناء دولة كان التاريخ والموقع وموجبات الحماية العسكرية هي من رسم حدودها على هذا النحو في نطاق الشرق العربي . واضطرد ظهورها بهذا الشكل عبر مراحل التاريخ الأوسط . ولم يكن ذلك ـ إن استمر ـ يعد انتشارا لحكم وطني عربي ، ولكن كان من شأنه أن يوحد حركة شعوب المنطقة ويربط كفاحها خلال المراحل التالية ، وأن يجنبها ما ترتب على التجزئة من انقسام وتناقض في ظروف التطور السياسي والاجتماعي التي مر بها كل من أقطار الشرق العربي على حدة .

كشفت معاهدة ، عام ١٨٤٠ عن تصميم الدول الأوربية الطامعة ، على فرض التجزئة في هذه المنطقة ، من ناحية الحكم ، ومن ناحية حركات المقاومة الشعبية .

ومنها بدأ تاريخ المشرق العربي، يسير في خطين متميزين، وقد اقتنص الاستعمار البريطاني مصر قرب نهاية القرن، فاستمسكت في كفاحها ضده بصلتها الواهية الشكلية بالدولة العثمانية واستمرت سوريا ترزح تحت عبء الاستبداد العثماني فحاولت أن تستغل تربص الاستعمار البريطاني به. وكانت الحركة الوطنية في القطرين في مهدها لم تزدهر إمكاناتها الذاتية بعد. وكان الاستعمار في جبروته، فلزم لمقاومته استخدام العنصر الخارجي. فأدى التناقض البريطاني العثماني، إلى التعارض بين الحركات الوطنية في القطرين، وعرفت مصر اللاجئين إليها من أحرار سوريا ممن ينظرون إلى بريطانيا غير نظرة مصر، كما عرفت الكثيرين من الشوام ممن استجلبهم الإنجليز لمعاونتهم في مصر، فزاد هذا الأمر من مشاعر الغموض والعزلة، وخاطب عبد اللّه النديم عام ١٨٩٣ الشوام قائلا: «أنا أخوك فلماذا أنكرتني؟!».

استمسكت الحركة الوطنية المصرية في بداية القرن العشرين بصيغة معاهدة عام ١٨٤٠ - صك العزلة - مادام أنه يعترف باستقلال مصر الذاتي وينكر احتلالها، وما دام أنه صك دولي يصلح للعمل في هذا الميدان، وما دام أنه يعترف بصلة مصر بالدولة العثمانية. وكانت هذه الصلة فضلا عن فائدتها الدولية تمثل «الصيغة الجاهزة» لفكرة التضامن على نطاق شعوب العالم الإسلامي. وتحتوي على شعار «الخلافة» و «الجامعة الإسلامية» الذي كان بيرق المقاومة ضد الغزو الاستعماري الأوربي في الربع الأخير من القرن الماضي. إنها بردة الأفغاني لا قلنسوة عبدالحميد هي ما كانت الحركة الوطنية المصرية ترغب في ارتدائه. وكشفت الحركة الوطنية في الشام صيغة للتميز عن الاستبداد التركي، استبداد الخلافة الإسلامية وقتها. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى - ومع اشتباك الجيش التركي والإنجليزي - تصاعدت آمال كل من الحركتين وتصاعد الصراع والفرقة معا، إذ قاومت كل حركة حليف الأخرى.

* * *

مع اندلاع الحرب، وتصاعدالخلاف بين الحركتين، بدا في الأفق سبيل الحل، إذ أجهزت الحرب على الرجل المريض المحتضر، واستبد الاستعمار البريطاني بالموقف

في المنطقة. ورسم مخططا استعماريا واحدا لها كلها، واتحد العدو أمام الحركتين. وخلال سنى الحرب، أعلنت الحماية البريطانية على مصر وصدر اتفاق سايكس - بيكو الذي يقسم أرض سوريا والعراق بين بريطانيا وفرنسا، وصدر وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

ومن أهم بواعث إصدار الوعد، ضمان بريطانيا سيطرتها على قناة السويس ومصر، إذ تشكل فلسطين كما يقول كيرزون «خط الدفاع الإستراتيجي بالنسبة لمصر، وإنه إذا وجب أن ندافع عن القناة في المستقبل وهي الجهة الضعيفة في مصر فسيتم ذلك من جهة فلسطين»[1]. وهو ذاته ما أكده هربرت صمويل أول مندوب سامي بريطاني لفلسطين[2]. وكان هذا الضمان لا إزاء المنافسة الاستعمارية، ولكن إزاء حركة الاستقلال العربي ودعوة الوحدة ونمو الحركة الوطنية المصرية.

وقد انعقد مؤتمر الصلح في باريس بعد الحرب واعترف المجتمع الاستعماري الدولي لبريطانيا بالحماية على مصر، وبالانتداب على العراق وفلسطين، ولفرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان. وقد هبت ثورة عام ١٩١٩ في مصر ضد الحماية والاحتلال، وهبت انتفاضة عام ١٩٢٠ في فلسطين ضد الوعد. وكما أنكرت السلطات البريطانية على الوفد أحقيته في تمثيل الشعب المصري، أنكرت على اللجنة التنفيذية العربية في فلسطين هذه الأحقية. وهب الشعب المصري يسند قيادته بحركة التوكيلات، وهب شعب فلسطين يسند لجنته باضطرابات يافا المعروفة. وضمنت بريطانيا تصريح ٢٨ من فبراير الذي اضطرت فيه للاعتراف باستقلال مصر، تحفظات تعلق بعضها بحقها في «حماية الأقليات»، محاولة منها لخلق ركيزة طائفية لها في الداخل. كذلك ضمنت صك الانتداب على فلسطين وعد بلفور، الذي يتعدى حدود الإثارة الطائفية إلى إنشاء وطن قومي لليهود، ويتعدى حدود الأقلية الموجودة إلى خلقها بالتهجير خلقا. وساعد على ذلك قيام الدعوة الصهيونية. وإن فلسطين لا يراد بها أن تستعمر فقط ولكن أن تكون ركيزة

---

(١) تاريخ قضية فلسطين. أحمد طربين ص ٢٩.

(٢) جامعة الدول العربية ـ الوثائق الرسمية في قضية فلسطين ص ٨٩.

لاستعمار غيرها. هو ذات المنهج يعتدل ويتطرف حسب الظروف المحلية وممكنات تحقيقه وحسب الإستراتيجية العامة المرسومة للمنطقة كلها.

* * *

إن انتهاء التناقض الموضوعي بين الحركتين الوطنيتين في مصر والشام، لم يؤد مباشرة إلى ترابطهما ووحدتهما، وقد اتحد العدو، ولكن بقي التباين الاجتماعي والاقتصادي يدعم العوامل المحلية، وبقيت المؤسسات السياسية التي تجابهها الحركة الوطنية كالدولة وسلطة الاحتلال، أو تعمل من خلالها كالأحزاب، محددة بالإطار المحلي. ولم تكن الحركات الوطنية قد بلغت من النضج السياسي في هذه المرحلة التاريخية حدا يجذبها إلى فكرة التضامن الشامل بين الشعوب على نحو ما شاهد العالم بعد ذلك. وكانت الرأسمالية الوطنية التي تقود الكفاح في مصر محدودة الطموح في سوقها المحلي، محدودة الإيمان في القوة النضالية للشعوب في الداخل والخارج. وكان تكتل الشعوب العربية في رأي سعد زغلول زعيم ثورة مصر مجرد جمع أصفار.

على أن عوامل الاحتكاك قد كفت تماما، ونما التعاطف والتجاوب بسبب وحدة الظروف وتشابه المشكلات وتجاوب أصداء الكفاح عبر الحدود. وكانت مصر ملجأ لقادة العرب الهاربين من الاضطهاد، وكانت صحفها ذات الانتشار الواسع منبرا لهم، وكان التقاء القادة وتشاورهم مقربا بين «البلاد الشقيقة»، ثم كانت مظاهرات الجماهير بالتأييد إرهاصا للمستقبل، بالعمل الشعبي الواحد ضد العدو الواحد. ثم كان إرسال المعلمين واستقبال الطلبة ممهدا السبل أمام الوحدة الفكرية والثقافية.

وقد ألغيت الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤ وفشل الملك فؤاد في استخلاصها لنفسه دعما لنفوذه الاستبدادي، وانكشفت الخلافة أمام الجماهير بوصفها سلاحا يحاول عدوهم الطبقي والسياسي أن يمسك به ضدهم. وكان فشل الملك نتيجة معركة تصدي له فيها مثقفو الأحرار الدستوريين، ذوو النزوع المصري المحلي القح وساهم فيها الوفد كثيرا، فأسفرت عن رفض الجامعة الإسلامية وتأكيد المصرية.

* * *

في نهاية العشرينيات، استفز النشاط التبشيري مشاعر المسلمين في مصر. وكان لحوادث الغواية عن الدين ولحوادث نقد الإسلام في محاضرات بعض المبشرين وكتبهم، وقع عنيف. ثم أعدم عمر المختار في ليبيا وخضع المغرب العربي لهجمة فرنسية دينية[1]، وامتدت أبصار المصريين للأقطار المحيطة بمشاعر الدين والوطن. وكان الحزب الوطني الذي قاد الحركة الوطنية قبل الحرب الأولى واصطبغ الفكر السياسي لبعض زعمائه بالفكرة الإسلامية، والذي وقف في صفوف المعارضة الوطنية بعد ثورة عام ١٩١٩، كان أكثر استجابة لهذا الموقف. وانقيادا بفكره السابق، بحث بعض زعمائه عن كيان يربط بين هذه البلاد تحت راية الإسلام لا العروبة. وفي نوفمبر عام ١٩٢٧ شرع في إنشاء جماعة للشبان اختلف على وصفهم «بالمصريين» أو «المسلمين». وفضل المؤسسون الاسم الثاني بتقدير أن الإسلام جزء من الماضي الوطني ومن التكوين الحاضر «للشرق» رغبة في أن تمتد الحركة خارج مصر إلى «الشرق»[2]. وكانت جمعية الشبان المسلمين: رئيسها عبد الحميد سعيد أحد قادة الحزب الوطني، ونائب رئيسها عبد العزيز جاويش كاتب الحزب الوطني قبل الحرب. وأنشأت لها في العام التالي فروعا في فلسطين وسوريا والعراق، وبدأت في فلسطين بجمعيات يافا والقدس وحيفا، ثم زادت جمعياتها إلى عشرين جمعية في أوائل الثلاثينيات[3].

خلال هذه الفترة عام ١٩٢٩، جرت حوادث حائط المبكى، الحائط الغربي للمسجد الأقصى آخر آثار هيكل سليمان عند اليهود، ومصعد البراق عند المسلمين. كان الصراع في صميمه بين الحركة الوطنية العربية في فلسطين وبين الصهيونية والانتداب البريطاني والهجرة اليهودية المتزايدة. أراد اليهود امتلاك الحائط ووضعوا الستار عليه وسارت مظاهراتهم تهتف «الحائط حائطنا»، وهب العرب[4] يهتفون أن الوطن لهم والحائط للمسلمين. وأشهر السلاح، وسالت الدماء.

---

(١) Wither Islam-H. Gibb, p. 121.

(٢) Wither Islam - H. Gibb, p. 106.

(٣) Wither Islam- H. Gibb, p. 109.

(٤) فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ـ عيسى السفري. الجزء الأول ص ١٢٢.

كان شعب فلسطين يخوض معركة لا تتعلق باستقلاله فحسب، ولكن بوجوده المادي، ولا تتعلق ببلده وحدها ولكن بالعالم العربي كله. كان مطعن الرمح الاستعماري في الجسد العربي كله. وعلا صوته لتكتيل القوى على كل نطاق خارجي ممكن، باسم التحرر، وباسم العروبة، وباسم الإسلام. ودعا لعقد مؤتمر إسلامي عام بالقدس في ديسمبر لإيجاد كتلة إسلامية عربية معادية لمطامع اليهود.

كانت مصر في هذا الوقت، بلد شعبها، وبلد مستغليه، وبلد الاحتلال. كانت بلد الأزهر والأفغاني وثورة عام ١٩١٩ والوفد والوطنيين، كما كانت بلد الملك والاحتلال وكبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين. وعارض الملك أي دعوة للجامعة الإسلامية لا تخرج من تحت تاجه بعد فشل مشروع الخلافة[(١)]. ولاشك في أن الإنجليز كانوا يعارضون أي اقتراب مصري من الشعب الفلسطيني والعربي. وارتبطت مصالح كبار ملاك الأرض المصريين بفكرة المصرية المنعزلة عن العرب في خارج الدولة وعن الشعب المصري في داخلها. ووقفت حكومتهم عام ١٩٢٩ حكومة محمد محمود ضد ثورة شعب فلسطين، وكتبت جريدتهم «السياسة» تهدد الوطنيين الفلسطينيين في مصر بالطرد لتهييجهم الرأي العام خوفا من غضب بريطانيا ومن أي عامل يثير الشعب المصري الكاره لحكمهم[(٢)]. وامتدحت جريدة «إسرائيل» الصهيونية التي كانت تصدر في مصر محمد حسين هيكل عن مقال كتبه عن مشكلة فلسطين في «السياسة الأسبوعية» في يونية عام ١٩٣٠ بوصفه «خير ما كتب إلى الآن باللغة العربية».

وكان قسم من كبار الرأسماليين في مصر، ترتبط مصالحهم بالمؤسسات التي يسيطر عليها اليهود، وبالجاليات الأجنبية والسياسة البريطانية. وقد تولى إسماعيل صدقي ممثل هؤلاء رئاسة الوزارة عام ١٩٣٠، وصادر وأغلق من الصحف الوطنية الكثير، وأقام حكمه على البطش بالحركة الوطنية وعلى الإرهاب، وأغلق جريدة «الشورى» الفلسطينية التي تصدر في مصر، والتي كان صاحبها محمد علي الطاهر

---

(١) Palestine. A Study of Jewish, Arab and British Policies, p. 761.

(٢) يراجع في هذا كتابي محمد علي الطاهر: ظلام السجون، معتقل الهاكستب، وهما مذكرات شخصية للمؤلف.

من مؤيدي حزب الوفد، ولكنه أبقى جريدة «إسرائيل»[1] التي أنشأها ألبرت موصيري منذ عام ١٩٢٠ والتي كتبت في نوفمبر عام ١٩٣٣ تستحث يهود مصر

---

(١) بدار الكتب مجموعة تحتوي على بعض أعداد من هذه الصحيفة تبدأ بالعدد الصادر في ١١ من إبريل عام ١٩٣٠ إلى العدد الصادر في ٢٥ من يولية من ذات السنة، ثم تحتوي أعدادا متناثرة عن السنوات الثلاث اللاحقة إلى ديسمبر عام ١٩٣٣ حيث تنقطع. ويمكن من مطالعة هذه الأعداد توضيح الملاحظات الآتية:

(أ) كانت الصحيفة تصور الوضع في فلسطين على أن الاستعمار البريطاني لم يأت بالصهيونية، إذ كانت موجودة من الأصل هناك، إنما أتى بالصراع بين الصهيونيين والمسلمين، وعمل على التفرقة بين اليهود والمسلمين، وأن الصراع القائم في فلسطين هو صراع بين طائفتين دينيتين عمل الاستعمار على تفجيره واستجاب المسلمون له في غفلة منهم، وأن الاستعمار يعتمد في مؤامرته هذه على المسيحيين في سوريا وفلسطين. وكانت الصحيفة تهاجم المسيحيين هجوما عنيفا متهمة إياهم بأنهم تربوا في مدارس بعثات التبشير الديني الغربية، ويستهدفون في نشاطهم أن تستولي بريطانيا ـ الدولة المسيحية ـ على فلسطين، لذلك يعملون على تنفيذ المخطط الاستعماري في الإيقاع بين المسلمين واليهود (٢٠ و ٢٧ من يونية عام ١٩٣٠). وتعقبت الصحيفة ما كانت صحيفة الأهرام المصرية تكتبه تأييدا لحقوق عرب فلسطين ودفاعا عنهم ضد الصهيونية، واتهمت الأهرام بأنها «كالحرباء» ترتشي بالأموال التي جمعت لترميم المسجد الأقصى (٢ من مايو عام ١٩٣٠). كما هاجمتها بشدة عندما نشرت خطابا مرسلا من جبرائيل بحري إلى المندوب السامي البريطاني في فلسطين يطالبه فيه بالعفو عن العرب الذين حكم عليهم بالإعدام في الانتفاضة التي حدثت عام ١٩٢٩ (٢٠ من يونية عام ١٩٣٠). ثم عادت إلى شن هجوم شديد على الأهرام متهمة إياها بالتضليل لأنها تبدي غيرة على مصالح العرب ومصالح عرب فلسطين بالذات وتحرضهم على الثورة وتطعن على اليهود وتقول إن المشكلة في أحداث عام ١٩٢٩ ليست حائط المبكى ولكن أطماع الصهيونية في فلسطين (٤ من يولية عام ١٩٣٠). وكتبت صحيفة إسرائيل الكثير من المقالات عن حوادث التبشير المسيحي «كيف حاولوا تنصيري..» (١٧ من يولية عام ١٩٣١) وعن حوادث تنصير اليهود في المدارس الكاثوليكية (٣١ من يولية عام ١٩٣١) وحوادث استدراج الشباب المسلم وحمله على اعتناق المسيحية (٥ من فبراير، ١٢ من فبراير، ١٩ من فبراير عام ١٩٣٢).

وكانت الصحيفة في ذلك تحاول أن تخاطب العقلية المصرية وحساسية الشعب المصري الشديدة تجاه محاولات الاستعمار إثارة النزعات الطائفية داخل الحركة الوطنية وتحطيم الوحدة الوطنية للقوى الشعبية المتكتلة ضده، كما كانت تخاطب الحساسية المصرية والإسلامية التي استثارها نشاط البعثات التبشيرية الغربية. وفي الوقت ذاته كانت الصحيفة تحاول أن ترد الظواهر السياسية في فلسطين إلى ظواهر دينية محضة، وتصوير شعب فلسطين بوصفه طوائف من المسلمين واليهود ومن المسيحيين، المرتبطين برباط الدين بالاستعمار البريطاني، ومن شأن هذا التصوير أن يعزل المسلمين عن المسيحيين، وأن يطمس الوجود القومي للعرب هناك، ويطمس المغزى السياسي للتحرك الشعبي في فلسطين ليصير تحركا دينيا محضا، وبهذا يمكن تكتيل يهود فلسطين وراء الصهيونية وعزل المسلمين عن المسيحيين، مع إظهار الصهيونية على أنها من يقف ضد هذه السياسة وضد محاولات الاستعمار الاستفادة منها، وذلك على عكس المسلمين الذين ضللوا بهذه المحاولات وتورطوا فيها.

(ب) بالنسبة للحركة الوطنية المصرية كانت الصحيفة تسلك سبيلا من المناورة إزاء أطرافها=

على المشاركة في تمويل الصحيفة بعد أن توفي صاحبها في أوائل ذلك العام وحلت محله زوجته، كتبت تقول: «لقد قمنا بنشر الدعوة الصهيونية طيلة هذه المدة(منذ

=المختلفة متلونة مع الحكومات المتعاقبة. فعندما كان الوفد في الحكم في أوائل عام ١٩٣٠، وقطع مفاوضاته مع الإنجليز امتدحت موقف النحاس وجهاده، ثم علقت على قطع المفاوضات بأنها ستعود بالخير على كل من مصر وبريطانيا. وبهذا ظهرت بمظهر من يسالم الحركة الوطنية ويتعاطف معها، دون أن تتورط في الهجوم على الاستعمار البريطاني(مقال«شئون مصر» ١٦ من مايو، ٢٣ من مايو عام ١٩٣٠). فلما أقيل النحاس وجيء بإسماعيل صدقي رئيسا للوزارة ليلغي الدستور، بدأت الصحيفة في ٣٠ من يولية تهاجم الوفد وتدافع عن صدقي وتكذب كل ما أثير وقتها من عزم صدقي إلغاء الدستور وتهاجم سياسة الوفد وتقريره عدم التعاون مع حكومة صدقي، واتخذت موقف الانحياز الكامل لحكومة صدقي الاستبدادية.

وكانت الصحيفة تتعرض للقادة وللمفكرين المصريين الذين يتخذون موقفا صريحا ضد الصهيونية وتهاجمهم بعنف وبغير هوادة. وقد هاجمت أحمد زكي باشا الملقب بشيخ العروبة عندما سافر إلى فلسطين للدفاع أمام لجنة عصبة الأمم عن امتلاك المسلمين لحائط البراق ولخطبته هناك التي حض فيها الشعب العربي على الثورة وعلى الدفاع عن الحائط بالأرواح (٢٥ من يولية عام ١٩٣٠). كما هاجمت عبد الله عنان عندما كتب ينكر وجود قومية يهودية (٢٠ من سبتمبر عام ١٩٣٣). كما عابت على القادة المسلمين المصريين عدم تأييدهم للصهيونية: «قلما سمعنا أحدا من كبار المسلمين شاركنا الرأي» (٢٧ من يونية عام ١٩٣٠).

وأرادت الصحيفة أن تستغل معاداة قيادة الحركة الوطنية المصرية للشيوعية وقتها، فأخذت تشيع الأخبار عن اتصال زعماء الحركة الوطنية في فلسطين بموسكو للوقيعة بينهم وبين مصر، ونشرت مقالا عن أن ثمة اتفاقا وثيقا بين موسكو وبين اللجنة التنفيذية العربية(قيادة الحركة الوطنية في فلسطين) وأن جمال الحسيني عضو اللجنة متصل ببلاشفة موسكو «وعضو الإنترنسيونال الثالث»(١١ من إبريل عام ١٩٣٠) وفي ٤ من يولية عادت ونشرت مقالا عن صلة اللجنة العربية التنفيذية بموسكو وبالشيوعية.

وكانت الصحيفة تظهر أحيانا بمظهر العداء للإنجليز في مصر، وتصور الصهيونية بأنها تصارع الإنجليز في فلسطين، وكان هذا الموقف منها يرجع إلى هجومها على سياسة التذبذب التي اتخذها الإنجليز تجاه الحركة الصهيونية بوقف الهجرة إليها في عام ١٩٣٠ تهدئة للفوران العربي وقتها. ونشرت في ٣٠ من مايو عام ١٩٣١ مقالا نددت فيه بعبث بريطانيا بشئون الشرق الاوسط وسياسة الخداع التي تتبعها في الهند ومصر والبلاد العربية، كما دعت في ٣١ من يولية عام ١٩٣١ إلى اتفاق العرب واليهود في فلسطين حتى يتخلصوا من شباك الدولة المحتلة ويكسبوا عطف «كبار اليهود» في أوربا.

(جـ) كانت الصحيفة تحاول أن توثق الروابط بين اليهود في مصر وأن تمنع اندماجهم فى البيئة المصرية أو في الجاليات الأجنبية الموجودة بمصر، وهاجمت بشدة حوادث تنصير بعض اليهود في المدارس الكاثوليكية، كما انتقدت نظم التعليم في مدارس اليهود في مصر لأنها لاتصدر عن مبادئ تدل على يهودية هذه المدارس: «أصبح كثير من شبابنا بالأمس ورجال اليوم بعيدين بروحهم عن اليهودية، وقد تقمصوا بدلا منها روحا فرنسية خالصة» (٩ من مايو عام ١٩٣٠)، ونشرت بيانا عن الطائفة الإسرائيلية بالقاهرة إلى أبنائها بأن مجلس الطائفة اجتمع في ١٦ من إبريل عام ١٩٣٠ فلم =

صدور الصحيفة) والتبشير بالمبادئ الصهيونية والدفاع عنها ورد حملات خصومها عليها، وكم من مرة لفتنا نظر كبار رجال الصهيونية في الشرق إلى أن وجود جريدة يهودية بلسان عربي في مصر تتولى الدفاع عن الصهيونية وتنشر الدعوة لها لهى مسألة على جانب عظيم من الأهمية». وحذرت اليهود في الشرق ومصر بأنهم إذا لم يبادروا إلى معاونةالصحيفة فإنها ستعطل. وكان صدقي من قبل وهو وزير للداخلية عام ١٩٢٥ قد اعتقل الوطنيين الفلسطينيين الذين هتفوا ضد بلفور صاحب الوعد في أثناء مروره على القاهرة لافتتاح الجامعة اليهودية بفلسطين. وكان للأوساط اليهودية ضغوط قوية على الصحف بواسطة الإعلانات والنفوذ المالي(١).

أما في الناحية المقابلة، فقد استفز حادث البراق، ومحنة فلسطين عامة ـ لدى الشعب المصري ـ جماع المشاعر الوطنية والإسلامية والمشاعر العربية الغامضة الوليدة.

كان موقع حزب الوفد على رأس الحركة الوطنية المصرية وجهاده ضد الاستعمار يزيده مع الوقت قربا من حركات التحرر في البلاد المختلفة وفي العالم العربي خاصة، وكان بشعبيته سريع الاستجابة لمشاعر الجماهير العاطفة على قضية فلسطين والمستفزة من حادث البراق. وقد حضر الوفد المؤتمر الإسلامي العام الذي انعقد بالقدس عام ١٩٣١، كما اشترك في المؤتمر العربي الذي اجتمع بعد المؤتمر الأول. وتبني الوفد في المؤتمر الأول وجهة النظر الدينية الإسلامية كما تبنى في المؤتمر الثاني

= يحضر الاجتماع إلا ٣٩ عضوا من مجموع أعضائه البالغ ٨١٨ (٢٥ من إبريل عام ١٩٣٠)، وانتقدت الصحيفة في هذا الصدد سلبية اليهود وعدم اهتمامهم بشئون الطائفة وجهلهم لدينهم وتقاليدهم برغم أن الدين هو «الرابطة الطائفية الوحيدة التي تربطهم بعضهم ببعض» (٢ من مايو عام ١٩٣٠)، كما كتبت الكثير من المقالات والمسلسلات عن «لماذا أنا يهودي؟» (١٩٣١) وعن تاريخ اليهود وثقافتهم وتاريخ الإسرائيليين في مصر من الفراعنة حتى الآن (كتب سلسلة مقالات عن الموضوع الأخير الدكتور هلال فارحي). ومنذ يولية عام ١٩٣١ بدأت الصحيفة تكتب عن وضع اليهود في أوربا وألمانيا وتبدي خوفا شديدا من النازية واضطهادها لليهود وتشير إلى موجة التعصب ضد السامية التي كانت تنمو في شرقي أوربا.

● وفيما يختص بمدى نفوذ اليهود في الاقتصاد المصري ومدى نشاط الحركة الصهيونية في مصر يكتفى بمراجعة كتاب «اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ ـ ١٩٤٧» تأليف الأستاذين أحمد محمد غنيم وأحمد أبوكف. (كتاب الهلال يونية عام ١٩٦٩).

(١) يراجع في هذا كتابي محمد على الطاهر «ظلام السجن»، «معتقل الهاكستب»، وهو مذكرات شخصية للمؤلف.

وجهة النظر العربية القومية[1]. وألقى عبد الرحمن عزام ممثل الوفد رسالة مصطفى النحاس إلى المؤتمر باسم مصر والوفد، كما انتخب ممثل الوفد في عضوية اللجنة التنفيذية والسكرتارية العامة للمؤتمر. وكان من أهم القرارات التي اتخذت الدعوة إلى توحيد البلاد العربية واستنكار تجزئة فلسطين وتأسيس مصرف عربي لمنع بيع الأراضي إلى اليهود وإنشاء جامعة عربية بالقدس[2].

وكان من أهم ما أسفر عنه هذا المؤتمر اقتراب حزب الوفد المصري من القضايا العربية ومشاركته في بحثها وفي الدعوة لحلها. وقد ذكر الأستاذ أحمد طربين[3] «أن النزعتين العربية والإسلامية تتشابكان في مصر»، وأن الحركة العربية كانت تتسم في مصر بالطابع الإسلامي. وإذا كانت قضية فلسطين هي أكثر القضايا العربية خطورة على استقلال مصر وأمنها، فقد صاغت الظروف هذه القضية فكريا على نحو عربي إسلامي يشابه المنطلق الفكري المصري وقتها وهو المنطلق العربي الإسلامي. فكانت فلسطين هي البداية السياسية الفكرية لاكتشاف مصر لعروبتها.

وقد تكون حزب مصر الفتاة في هذه الفترة، وكان أول تنظيم سياسي مصري يضع في برنامجه هدف التحالف مع الدول العربية[4]، ونشأت لزعيمه أحمدحسين مع محمد علي الطاهر ـ أحد الوطنيين الفلسطينيين اللاجئين وصاحب جريدة الشورى ـ صلات قوية تلحظ فيما كتبه كل منهما عن الآخر. وكان هناك تجاوب بين حركة مصر الفتاة التي نشأت بمشروع القرش مستهدفة السعي لبناء الاقتصاد الوطني (بطريقة شعبية وإن كانت غير علمية) بجمع التبرعات ومقاطعة البضائع الأجنبية، وبين حركة الشباب العربي الفلسطيني الذي عقد مؤتمره الأول

---

(١) الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥. أحمد طربين ص ١٩٢.

(٢) Palestine. A Study of Jewish, Arab and British Policies, P. 761-763.

ويذكر هذا الكتاب أن أمين الحسيني والزعيم الهندي شوكت علي هما من دعا لعقد المؤتمر. وأن هذه الدعوة وجدت معارضة من الملك فؤاد في مصر، الذي فشل في تنصيب نفسه خليفة عند عقد المؤتمر الإسلامي عام ١٩٢٦، ولم يتخل عن هذا الأمل، والذي كان يشك في نوايا أمين الحسيني، كما أن استهداف المؤتمر إنشاء جامعة بالقدس كان مما أثار غيرة علماء الأزهر، لذلك لم تمثل حكومة مصر رسميا في المؤتمر.

(٣) الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥. طربين ص ١٩٢.

(٤) إيماني. أحمد حسين ـ الطبعة الثانية ص ٦٦.

في ديسمبر عام ١٩٣٢ وبحث تشجيع المصنوعات الوطنية ومشروع صندوق الأمة وتنشيط الحركة الكشفية ودعا للوحدة العربية، والذي طالب في مؤتمره الثاني عام ١٩٣٥ بأن تقوم نهضة الشباب على أساس «الإخلاص لله والوطن»[١]، وهو شعار شبيه بشعار مصر الفتاة. كما دعا لتكوين جبهة وطنية واحدة من الأحزاب على ما فعلت حركة الشباب في مصر وقتها.

وخلال الفترة ذاتها أيضا نشطت جمعية الشبان المسلمين لجمع التبرعات لعرب فلسطين من ضحايا الثورة وإرسال برقيات الاحتجاج لعصبة الأمم والحكومة البريطانية، وعقدت في القاهرة عام ١٩٣٠ مؤتمرا لجمعياتها بمصر وفلسطين بحث فيه وسائل دعم التضامن الإسلامي ومناهضة الإرساليات ومدارسها وإنشاء بنك إسلامي وجمعيات تعاونية محلية تحفظ أرض فلسطين لشعبها، وأوصت بإنشاء عصبة أمم إسلامية. وسافر إلى القدس كل من محمد على علوبة وأحمد زكي شيخ العروبة وعبد الحميد سعيد للدفاع عن ملكية العرب لحائط البراق أمام اللجنة التي شكلتها عصبة الأمم لتحقيق النزاع[٢].

* * *

أبرم الوفد معاهدة عام ١٩٣٦، وبرغم ما حوت المعاهدة من تهادن مع الاستعمار هدأت الحركة الوطنية في عمومها مؤقتا وتحدد وضع مصر الدولي، وبدأ التطلع في داخل مصر للسياسات الاجتماعية والاقتصادية والتطلع للدول العربية المحيطة، وذلك كله استخلاصا لدروس مرحلة تاريخية كاملة ورغبة في رأب الصدوع. في عام ١٩٣٣ كتب محمود عزمي في مجلة الهلال يدافع عن الرابطة العربية في مواجهة الرابطة الشرقية والإسلامية قائلا: إن الرابطة الأولى أمتن هذه الروابط وأكثرها تمشيا مع روح العصر التي يستند إليها التطور المحتوم. وفي أغسطس عام ١٩٣٥ كتب عبد القادر المازني يقول: «فشلت الثورة المصرية لأننا أحطنا قوميتنا بمثل سور الصين، ذلك لأني أومن بما أسميه القومية العربية وأعتقد أن من خطل السياسة وضلال الرأي أن تنفرد كل واحدة من الأمم العربية بسعيها غير عابئة بشقيقاتها»[٣].

---

(١) فلسطين بين الانتداب والصهيونية. عيسى السفري. الجزء الأول ص ١٩٥.

(٢) فلسطين والضمير الإنساني. محمد علي علوبة ص ٣٧.

(٣) مجلة الرسالة ٢٦ من أغسطس عام ١٩٣٥ ـ مقال لعبد القادر المازني.

ولزكي مبارك كتابات كثيرة دعا فيها خلال هذه الفترة إلى القومية العربية والتوحيد العربي حتى صارت هذه الدعوة من الملامح الواضحة لما تضمنته كتاباته الأدبية المختلفة من فكر سياسي.

وقد شبت ثورة فلسطين الكبرى عام ١٩٣٦ واستمرت ثلاثة أعوام، وكان من آثارها أن نما الاتجاه العربي في مصر، وتخطت السياسة المصرية ـ رسمية وشعبية ـ حدود إظهار التعاطف مع شعب فلسطين، وبدأت تتجه إلى مشاركة الفلسطينيين وتأييدهم في نضالهم. وفي عصبة الأمم عام ١٩٣٧ وقف وزير خارجية مصر في الوزارة الوفدية يدافع عن حقوق شعب فلسطين ويتبنى مطالبه الوطنية. ومنعت حكومة الوفد سفر العمال المصريين الذين طلبتهم السلطات البريطانية ليحلوا محل العمال الفلسطينيين هناك[1]. كما قابلت حكومة مصر بحذر دعوة الملك عبد العزيز آل سعود توحيد الجهود بينه وبين مصر والعراق لحل قضية فلسطين، وأعلنت أنها تفضل العمل منفردة. وكانت المملكة السعودية والعراق ـ تحت قيادة نوري السعيد ـ يمارسان وقتها ضغطا على الثورة الفلسطينية لتصفيتها بناء على طلب الإنجليز، ولعل هذا كان سبب حذر الحكومة المصرية. كما نشأت عام ١٩٣٦ جامعة الرابطة العربية برئاسة محمود بسيوني أحد زعماء حزب الوفد.

وقد كتب أحمد ماهر عام ١٩٣٦، قبل خروجه على الوفد: «إن وحدة الشرق هي الوقاء من خطر المطامع التي تريد أن تنفرد بكل دولة شرقية على حدتها للقضاء عليها وانتهابها وسهولة الفتك بها، فما من بلد شرقي إلا وهو هدف لبعض هذه المطامع أو نحوها معرض لأخطار السياسات الاستعمارية ومراميها. . . . . . إن وحدة الشرق هي إزاء هذه السياسات الاستعمارية السبيل إلى درء خطرها ودفع بلائها ومضاد مفعولها. . . إن من موجبات السلامة من خطر الاستعمار ووسائل الوقاية الناجعة من شره قيام هذا الاتحاد المنشود بينها وإنشاء هذه الروابط الروحية التي تربط أجزاء الشرق وأقطاره جميعا حتى يدرك الاستعمار أن الاعتداء على ناحية منه تارك أسوأ الأثر في سائر نواحيه. . ». ثم تكلم عن «تأسيس وحدة شرقية وإقامة تضامن معنوي بين أقطار الشرق»، وأنه لا يوجد حائل أو مانع خطير يحول

---

(١) أدب المقالة الصحفية في مصر. عبد اللطيف حمزة ـ الجزء الثامن ص ٣٦٦. وذكر المؤلف أن حكومة الوفد لم تمانع أولا في سفر العمال، ثم أوقفت سفرهم نتيجة مساع خاصة اتخذت.

دون تحقيق ذلك من ناحية الشعوب، ولكن العقبات تأتي من ناحية ملوك الشرق وأمرائه وسلاطينه[1].

ويظهر من هذا الحديث في وضوح أن الفكرة العربية كانت لا تزال مختلطة بفكرة الرابطة الشرقية عند حزب الوفد، وأن المحرك الأساسي لديه في الدعوة إلى الترابط كان هو الوقوف ضد الخطر المشترك للاستعمار على شعوب الشرق بغير إدراك واضح للروابط الذاتية التي تجمع الشعوب العربية.

ولكن هذه النظرة يبدو أنها تطورت كثيرا خلال سنوات قليلة. وقد كتب مكرم عبيد سكرتير عام حزب الوفد مقالا في عدد خاص أصدرته مجلة الهلال عن «العرب والإسلام» في إبريل عام ١٩٣٩، كتب تحت عنوان «المصريون عرب» يدافع عن عروبة مصر التي تجد أساسا لها في الجهاد من أجل الحرية وفيما يجمع بينها وبين البلاد العربية من روابط اللغة والتقاليد والخصائص الاجتماعية الأساسية، وتكلم عن جهاد الأقطار العربية في مصر وامتداد أصل مصر إلى الأصل السامي الذي هاجر إليها من الجزيرة العربية، وذكر أن الوحدة العربية موجودة ولكنها في حاجة إلى تنظيم. «والغرض من التنظيم إيجاد جبهة تناهض الاستعمار وتحفظ القوميات وتوفر الرخاء وتنمي الموارد الاقتصادية وتشجع الإنتاج المحلي وتزيد في تبادل المنافع وتنسيق المعاملات». وطالب بأن تصير البلاد العربية «جامعة وطنية واحدة أو وطنا كبيرا يتفرع منه عدة أوطان لكل منها شخصيتها لكنها في خصائصها القومية العامة متحدة متصلة اتصالا قويا بالوطن الأكبر»[2]. وكان هذا يمثل تطورا مهما في تفكير الوفد وموقفه. كما أن صدور الحديث من مكرم عبيد الزعيم القبطي يوضح مدى الانفتاح المصري على العالم العربي منذ ذلك الوقت، ويشير إلى موقف الكثيرين من أقباط مصر المؤيد لتنمية الروابط العربية وإلى مدى ما تميزت به الفكرة العربية من ذلك الوقت عن الديانة الإسلامية.

وخلال عام ١٩٣٩، كانت قضية فلسطين من أهم ما شغل الحياة السياسية في مصر، وقرر حزب الأحرار الدستوريين الذي كان في الحكم وقتها حضور مؤتمر

---

(١) الشهيد أحمد ماهر. تصنيف محمد إبراهيم أبو رواع ـ المجلد الأول ص ٩٢. وكان أحمد ماهر من زعماء الوفد ثم انشق منه مع النقراشي وآخرين وكونوا حزب السعديين عام ١٩٣٧.

(٢) المكرميات (مجموعة خطب وبيانات) جمعها أحمد قاسم جودة ـ ص ١٤٦.. إلخ.

لندن مع العرب، وشرط لحضوره أن تفرج السلطات عن القادة الفلسطينيين المنفيين وتسمح لهم بحضور المؤتمر، وكان لحكومات كل من مصر والعراق والسعودية دور كبير في هذا المؤتمر.

على أنه إذا كانت خطة الإنجليز عزل مصر عن القضايا العربية قد أخفقت وبدأت تسهم في هذا الميدان، فقد أمل الإنجليز أن يحققوا فائدة لهم من هذه المساهمة عن طريق تحالف الرجعية المصرية الحاكمة معهم، وأملوا أن يكون لمصر تأثيرها في تصفية الثورة الفلسطينية. ولكن كانت قضية فلسطين قد دخلت نسيج الحياة السياسية المصرية وأصبحت من مجالات الصراع والتنافس بين الحركة الوطنية بتياراتها المختلفة وبين القوى الرجعية، فتنافست الأحزاب وتبادلت النقد والهجوم حول موقف كل منها من هذه القضية. فكانت أول مسألة تخرج عن نطاق الأهداف التقليدية للحركة الوطنية المصرية(الجلاء والوحدة مع السوادن) وتحظى بهذا القدر من الأهمية في الصراع السياسي الداخلي. وقام حزب مصر الفتاة في هذه الفترة بدعاية قوية بين الشباب مطالبا ـ بحماسته المعروفة ـ «بإعلان الحرب على الصهيونية وداعيا الهيئات الإسلامية في مصر والشباب في أنحاء العالم العربي للعمل ضد الصهيونية. وألف عبد الحميد سعيد لجنة «قرش فلسطين» لجمع التبرعات للضحايا[1].

وحضرت مصر مؤتمر بلودان العربي الذي نظمه نبيه العظمة في سوريا عام ١٩٣٦، ومثلت فيه مصر بوفد غير رسمي وبعدد محدود من الأعضاء(كان عدد أعضاء مصر ٤ أعضاء ومثل العراق ١٣ عضوا وسوريا ٧٥ عضوا ولبنان ٦٠ عضوا.. إلخ. وكان مجموع الأعضاء خمسمائة)، وكان من قرارات المؤتمر المطالبة بإلغاء وعد بلفور وإلغاء الانتداب مع منع بيع الأراضي لليهود ومنع الهجرة المستقبلة. وفي أكتوبر عام ١٩٣٧ اجتمع في القاهرة المؤتمر البرلماني الدولي العربي وحضره بعض ممثلي الشعوب الإسلامية في البلاد غير العربية كالهند. ورأس المؤتمر محمد علي علوية. وبرغم ما ظهر في المؤتمر من خلافات مصدرها الأطماع المتعارضة لكل من البيتين المالكين في مصر والعراق، فقد أسفر عن قرارات أهمها عَدُّ وعد بلفور باطلا مع المطالبة بعدم التصريح بهجرة مستقبلة لليهود في فلسطين

(١) الدليل التاريخي المصري العالمي. عبد السلام حسني ص ٧٦، ٧٧.

وأن يبقى هذا البلد عربيا تحكمه حكومة وطنية وجمعية تمثيلية، ويعقد معاهدة مع بريطانيا تحدد العلاقات بينهما[١]. وفي أكتوبر عام ١٩٣٨ انعقد في القاهرة أيضا المؤتمر النسائي العربي، دعت إليه هدى شعراوي رئيسة الاتحاد النسائي المصري، وكان الاتحاد النسائي المصري قد تلقى خطابا من لجنة السيدات العربيات بالقدس في أواخر عام ١٩٣٦ عندما اشتدت الثورة هناك فأصدر الاتحاد قرارات بجمع التبرعات لثوار فلسطين والاحتجاج على تنفيذ وعد بلفور. ثم توالت خطابات الهيئات النسائية بفلسطين للاتحاد المصري تستحثه للعمل على تأييد حقوق العرب في العدول عن تجربة الوطن القومي لليهود ووقف الهجرة وبيع الأراضي إلى اليهود. كما توالت خطابات الاستغاثة، منها خطاب رئيسة لجنة السيدات بعكا إلى هدى شعراوي «أتتركوننا وحدنا وفيكم لسان يتكلم وقلب ينبض؟ اسألوا حليفتكم (بريطانيا) ما شأن الأربعمائة ألف مسلم والخمسمائة مسجد؟ . . أتتهود الأرض المقدسة وفي مصر خمسة عشر مليونا من المسلمين؟ اللهم أيقظ مصر من سباتها لترى هول الفاجعة وفداحة النازلة . . ». فأرسلت هدى شعرواي الخطاب إلى مصطفى النحاس تستحثه على اتخاذ موقف التأييد من عرب فلسطين. وتقرر عقد المؤتمر، وانعقد فعلا وأصدر في آخر جلساته في ١٨ من أكتوبر عام ١٩٣٨ قرارات منها تأييد مطالب عرب فلسطين وإلغاء الانتداب وإحلال معاهدة مع بريطانيا محله تنشأ بموجبها في فلسطين دولة دستورية ذات سيادة، وعَدُّ وعد بلفور باطلا، ووقف الهجرة اليهودية ومنع انتقال أراضي العرب إلى اليهود أو الأجانب، ورفض تقسيم فلسطين وإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين السياسيين[٢]. ثم عقد بعد ذلك المؤتمر الطبي العربي الذي كانت قضية فلسطين هي محور البحث فيه. وانعقد في بدايات الحرب أيضا مؤتمر التعليم العربي والمؤتمر الزراعي العربي.

والحاصل أنه منذ اجتماع مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ تبوأت مصر مكانتها في العالم العربي كما تبوأت مشكلة فلسطين مكانتها في السياسة المصرية.

* * *

---

(١) Palestine. A Stdy of Jewish, Arab and British Policies, p. 859-888.

(٢) كتاب «المؤتمر النسائي الشرقي» طبعة القاهرة عام ١٩٣٨.

خلال هذه الفترة تلبد الموقف الدولي بالغيوم، وظهرت ألمانيا وإيطاليا قوتين تنافسان الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط، كما بدت نذر الحرب العالمية. وظهر في الدوائر الرجعية الحاكمة في مصر اتجاه يحاول تشييد الجسور مع السادة الجدد، وعين علي ماهر رئيسا للديوان الملكي ثم عين رئيسا للوزراء عام ١٩٣٩، وأراد أن يستفيد من الدعوة العربية وأن يوثق صلاته بالعالم العربي، فاختار للوزارة معه عبد الرحمن عزام ومحمد علي علوبة وصالح حرب رئيس الشبان المسلمين، كما اختار لرئاسة الجيش عزيز المصري، وكان لكل من هؤلاء صلته بالحركات السياسية العربية ونشاطه في هذا المجال. وأراد علي ماهر بذلك أن يدعم نفوذ الملك بدعوة الإسلام والعروبة.

وخلال هذه الفترة أيضا، نمت جماعة الإخوان المسلمين، وكانت ثورة فلسطين فرصة سنحت لزعيم الجماعة لممارسته العمل السياسي خارج حدود مصر، ولإيجاد جسر بين الدعوة الدينية ــ هدف الجماعة المعلن ـ وبين العمل السياسي. فأيدت الجماعة الثورة الفلسطينية ونشطت في جمع التبرعات لها، واكتسب حسن البنا تأييد وعطف أمين الحسيني مفتي فلسطين، كما تقرب إليه علي ماهر وعبد الرحمن عزام ليستفيدا من تنظيم الجماعة الدقيق ونشاطه البالغ، وتقرب الشيخ البنا منهم ليغنم تأييد الدولة له، كما اتصل بحكام البلاد العربية والإسلامية وملوكها، ودعم مركزه في مصر واكتسب طموحا سياسيا محددا. وبدأت الجماعة نشاطها العلني الصريح بوصفها تنظيما سياسيا يعمل في الحياة المصرية ويحيي فكرة الجامعة الإسلامية ويسلك إلى حيث قدر له المستقبل.

* * *

كانت فترة ما بين الحربين العالميتين مرحلة كاملة من مراحل الكفاح الوطني في مصر وفلسطين والعالم العربي كله. وبالنسبة لمصر، يمكن ملاحظة النقاط العامة الآتية ـ تلخيصا لما سبق وتعليقا عليه:

أولا ـ كان خلق الوطن القومي لليهود في فلسطين جزءا من مخطط استعماري يشمل العالم العربي كله، الذي أريد عزل أجزائه بعضها عن بعض. وتبلورت حركة مصر الوطنية بعد الحرب الأولى في نطاقها المحلي فقط مع المطالبة بوحدة مصر والسودان، وكان موقفها من البلاد العربية وفلسطين بوجه عام موقف

التعاطف وتبادل الأصداء لا الترابط والعمل المشترك. وكان هذا يرجع لسبب تاريخي عام وهو عدم وصول الحركات الوطنية إلى مرحلة التضامن وإدراك المصير المشترك إزاء العدو الواحد، وقد لزم لها كفاح جيل كامل وحرب عالمية ثانية وانتشار للفكر الاشتراكي واسع حتى تبلغ هذا النضج. ويرجع أيضا إلى الانعزال التاريخي الحادث بين حركتي مصر والبلاد العربية، وإلى الطبيعة الطبقية لقيادتها. ولاشك في أن الكفاح المحلي في مواجهة المخطط الشامل والتكاتف الاستعماري العالمي لا يؤديان إلى نتائج حاسمة. وكانت سوريا بسبب التمزيق الذي أحدثه بها الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى، أول من فطن إلى جدوى التوحيد، وكانت فلسطين بسبب ما بيت لها تنادي بالعروبة والإسلام وتثير كل الحوافز. ووعت الحركة الوطنية المصرية هذا العامل بالتدريج بالاصطدام المستمر مع الاستعمار وبالبحث الدائب عن الطريق، وكانت فلسطين بابها إلى الفكرة العربية.

ثانيا ـ برغم شعار المصرية المحلية الذي اتسمت به الحركة الوطنية وقتها، فإن مصر أدت ما استطاعت من الخدمات لقضية القومية العربية ولفلسطين من الناحية الفكرية والثقافية، وإن المتتبع لإنتاج المثقفين المصريين في هذه المرحلة يلحظ ضآلة ما ألف عن الفرعونية مثلا والكثرة فيما ألف عن التاريخ العربي.

إن الفكر المصري في عمومه في تقصيه عن ماضيه الحضاري نهل من العصور الإسلامية وكشف من كنوزها الكثير في الفروع كافة، وانكشف له ما هو مشترك بينه وبين العرب، ولم يصدر عن روح التسويغ المتحيز لفكرة سياسية، وكان هذا عاملا مهما من عوامل التوحيد النفسي مع الأقطار العربية الأخرى، كما أعطى الحركة العربية غذاء قوميا مهما.

وكما كان المدخل المصري للسياسة العربية مدخلا مشوبا بالنزعة الإسلامية، فقد كان المدخل لدراسة الحضارة العربية مشوبا بذات النزعة، نزعة التنقيب عن الحضارة الإسلامية. وجاءت معركة علي عبد الرازق[1] تستبعد مفهوم الخلافة من

---

(١) أصدر الشيخ علي عبد الرازق عام ١٩٢٥ كتابا عن «الإسلام وأصول الحكم»، كان له وقع خطير في الحياة السياسية والفكرية، وأكد فيه أن الخلافة ليست مؤسسة دينية في الإسلام، وفصل بذلك بين السياسة والدين. وكان ذلك موجها ضد سعي الملك فؤاد لاستخلاص الخلافة لنفسه بعد إلغائها في تركيا عام ١٩٢٤ دعما لسلطته في مصر.

هذه الحضارة وتقضي على فكرة الجامعة الإسلامية، ثم جاءت معركة الشعر الجاهلي لطه حسين تؤكد الوجه العلماني المستنير لهذا التاريخ[1].

والتاريخ الإسلامي بهاتين الركيزتين - رفض الخلافة، وتأكيد العلمانية - يكشف عن التاريخ الحضاري العربي، ويصلح سياسيا ركيزة للجامعة العربية لا الجامعة الإسلامية. ومع أن مفكرين من أمثال طه حسين وهيكل كانا يعلنان رفضهما لفكرة القومية العربية، فقد جاءت أعمالهما الفكرية استخلاصا أمينا وعلميا لتراث يلتقى فيه العرب جميعا ولا ينحصر في مصر. وإن معرفة الانتشار الواسع الذي لاقته أعمال أحمد أمين ومصطفى عبد الرازق وزكي مبارك وغيرهم من الباحثين المستنيرين تكشف عن مقدار الإسهام الفكري الذي قدمته مصر للعالم العربي. لقد نشأ هؤلاء بالجامع الأزهر، وتحولوا في مرحلة خصوبتهم إلى الجامعة المصرية، ونقلوا معهم رسالة الأزهر التقليدية، وهو أن يكون مركز الإشعاع والجذب للفكر العربي، ثم كانت جهود المجمع اللغوي والصحافة الأدبية والسياسية وإرسال المعلمين واستقبال الطلبة مما أدى دورا مهما.

ثالثا - إن موقف الحركة الوطنية المصرية من قضية فلسطين والقضية العربية عامة كان يتأثر كثيرا بأسلوب كفاح هذه الحركة، ويصعب تصور أن يؤدي أسلوب الكفاح بالوسائل كافة «السلمية المشروعة» - أسلوب الحركة الوطنية بقيادة الوفد - إلى نتائج علمية أكثر فاعلية مما تحقق. فهو بوصفه «مشروعا»، يقبل الحدود والفواصل القائمة، وبوصفه «سلميا»، تتحدد مساهماته أساسا في الدعم السياسي. وإذا كانت المكاسب الجزئية التي حققتها ثورة عام ١٩١٩ في الميدان الوطني الديموقراطي قد أفسحت لهذه الحركة أن تسير (ولو ببطء) خلال عقدين كاملين بأسلوب إصلاحي، وأن تحقق الكثير من النتائج في المجالين الوطني والديمقراطي، فإن هذا الأسلوب ما كان يمكن أن يظفر بأي نتيجة عملية في ميدان مغلق تماما لم يكسب فيه من قبل أي نصر، وهو ميدان الحركة العربية الواحدة. ولم يكن ينفع هنا غير الاقتحام.

---

(١) كتاب طه حسين «في الشعر الجاهلي» صدر عام ١٩٢٦، ودافع فيه المؤلف عن المنهج العلماني في دراسة التاريخ الإسلامي، وأثار معركة سياسية وفكرية عنيفة.

وبهذا يمكن تصور أنه بعد أن أدركت الحركة الوطنية المصرية حيوية قضية فلسطين بالنسبة لها، فما كانت تستطيع ـ بذات أسلوبها ـ أن تقدم أكثر مما قدمت وهو الدعم المعنوي سياسيا ودبلوماسيا . إلخ، ويمكن تصور أن استقرار هذا الأسلوب وهيمنة الوفد على الحركة الشعبية كان يعوق إدراك الأهداف العامة بصورة أكثر تحددا ووضوحا. وزاد الأمر تعقيدا أن الثورة العربية بفلسطين بحكم ما فرض على البلد الطعين أمسكت السلاح تدافع به عن الوجود المادي للشعب. وما كان في ميسور الحركات (السلمية المشروعة) أن تصنع الكثير في هذا الموقف والذي يفوق ثوريتها فضلا عن أن الحكم لم يكن خالصا في أي وقت.

رابعا ـ من أهم ركائز الاستعمار في تحقيق الثورات المضادة ومقاومة الحركات الشعبية إشاعة الطائفية وخلقها خلقا عند الضرورة. وقد حاول اتباع هذه السياسة في مصر منذ الاحتلال، واحتفظ «بحقه». في استعمالها في وثيقة الاعتراف باستقلال مصر تحت تحفظ «حماية الأقليات». وحاولت بعثات التبشير خلق أقليات دينية مصنوعة، واستهدف بذلك أن يحيل الأقلية الدينية إلى رأس رمح يوجه إلى الحركة الشعبية، وأن يثير لدى الأغلبية رد فعل دينيا متطرفا يرتد بها إلى مواقف الرجعية، ويرد الحركة الوطنية ضد الاستعمار إلى حركات طائفية ومتعصبة. وقدّر الاستعمار أن تكون الصهيونية ـ الدعوة العنصرية العدوانية ـ ركيزة الثورة المضادة في فلسطين والبلاد المجاورة، وأن تكون «قاعدة بشرية» تضمن بقاءه الدائم في العالم العربي، وأن تخلق ما تستطيع خلقه من ردود الفعل الدينية في هذه البلاد بما يحرف المعركة ويردها عن المستوى الوطني والسياسي الاجتماعي إلى المستوى العنصري الطائفي.

والحاصل في مصر أن حركة الوفد قد استطاعت في النطاق المحلي ـ وبكفاية عالية ـ أن تحبط سياسة إثارة الطائفية بين المسلمين والقبط، وأن تحبط سعي البعثات التبشيرية بتماسك عنصري الأمة. ولكن قصور حركة الوفد عن إدراك العمق العربي واستيعابه (وهو قصور تاريخي له أسبابه الموضوعية على ما سلف)، ترك هذا الميدان خاليا للاستعمار ليلعب لعبته كاملة. وكان النشاط الصهيوني في فلسطين، وكان رد فعله العنيف لدى الجماهير في مصر، وهو رد فعل لم يستطع الوفد أن يسيطر عليه كاملا، وأن يوجهه وجهة وطنية صحيحة.

وقد استطاعت حركة «الإخوان المسلمين»، أن تخاطب هذا الجانب في المصريين، وأن تمتص رد الفعل المعادى للصهيونية لصالحها، لا بحسبان أن المعركة معركة بين الصهيونية والحركة الوطنية العربية، ولكن بحسبانها معركة بين اليهودية والإسلام. وأحيت بهذا ما كان انحسم من قضايا الخلافة والجامعة الإسلامية، وبنت لنفسها باسم الدين ركيزة في مواجهة الحركة الوطنية، وأثارت ثنائية مفتعلة في حياة مصر السياسية، ثنائية الدين والوطن، واستعانت على الأمر برصيد حركة الجامعة الإسلامية القديم الذي كانت الحركة الوطنية قد امتصته لصالحها، ويحقق للاستعمار في الوطن العربي مخططه الطائفي كاملا.

* * *

خلال الحرب أيدت بريطانيا فكرة إنشاء الجامعة العربية كسرا لموجة العداء العربي في أزمة الحرب، وتسليما بقوة الفكرة وأملا في أن تستطيع توجيه الجامعة بواسطة الحكومات الرجعية ومارست مصر - في عهد وزارة الوفد - نشاطا واضحا في بنائها، بفضل قوتها الذاتية، وسمعة الزعامة الوفدية التي بقيت ذات فاعلية برغم ما أصابها من ضعف بعد عام ١٩٣٦. وكان هذا النشاط برغم ما وجه للجامعة وللوفد من انتقادات متفاوتة، عاملا إيجابيا مهما في سياسة مصر العربية، به انحسم موقفها من العالم العربي، وغدت جزءا من كيانه لصيقا.

وفي ٣٠ من مارس عام ١٩٤٣ أعلن صبري أبو علم بمجلس الشيوخ باسم مصطفى النحاس رئيس الحكومة: «إنني معنى من قديم بأحوال الأمم العربية والمعاونة في تحقيق آمالها في الحرية والاستقلال، سواء كنت في الحكم أو خارج الحكم..». ثم أوضح فكرة إنشاء الجامعة العربية[١]. وكان أول ما قبله المشروع الوليد هو الموقف من فلسطين، وهل ستمثل في الجامعة أم لا؟ وكان مقتضى المعاونة في تحقيق الآمال الوطنية أن تحرص حكومة مصر على أن تمثل فلسطين في الجامعة، وقد وجه حافظ رمضان إلى صبري أبو علم سؤالا في هذا الشأن فاكتفى في جوابه بالقول بأن حكومة الوفد قامت ولا تزال تقوم بواجبها حيال الفلسطينيين. ولكن الوطنيين الفلسطينيين نظروا بعين الارتياب إلى مشروع

(١)ظلام السجن. محمد علي الطاهر ص ٥٦٤.

الجامعة، ونصح بعضهم النحاس ألا يوافق على قيام الجامعة بغير فلسطين حتى لا يستغل اسمه وسمعته الوطنية في مشروع يهدر حقهم. وبذل النحاس محاولات للإفراج عن زعماء فلسطين المعتقلين قوبلت بالرفض من جانب الإنجليز. وفي أثناء مباحثات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ـ الذي أسفر عن توقيع بروتوكول الإسكندرية الخاص بإنشاء الجامعة ـ طالب ممثل فلسطين بأن تعمل الدول العربية للحفاظ على عروبة بلده، وتضمن البروتوكول ملحقا عن هذا الأمر، ولكن لم تخط اللجنة خطوة إيجابية عملية في هذا الشأن.

وأقيلت وزارة النحاس من الحكم في ٨ من أكتوبر عام ١٩٤٤، أي اليوم التالي لتوقيع البروتوكول ـ ويذكر جون مارلو أن مشروع الجامعة العربية كان يستهدف على يدي مصطفى النحاس أن تصبح الجامعة منبرا للساسة والأحزاب الوطنية العربية، وأن تدعو لوحدة العرب واستقلالهم. ولكن بعد إقالة الوزارة الوفدية انحرف هدف الجامعة إلى دعم انعزال كل دولة من الدول العربية عن غيرها[١].
ولاشك في أن هذا الانحراف أثر في الموقف العربي المأمول بالنسبة لفلسطين، فآل حكم مصر للرجعية المتعاونة مع الإنجليز الخاضعة للملك وأنشئت الجامعة بغير فلسطين، وعين أمينا لها عبد الرحمن عزام.

---

(١) Anglo- Egyptian Relations. John Mariewe, p. 325.

الفَصْل الثَّاني

القوى السياسية وقضية فلسطين

بعد الحرب العالمية الثانية، قدر الإنجليز أن الجامعة العربيةبوضعها الذي آلت إليه قد أصبحت كيانا صالحا لبناء اتفاقيات للأمن الإقليمي تربط دول الجامعة بالاستعمار. على أنه كان ثمة خلافات بين الحكومات الرجعية العربية أساسها المنافسة القائمة بين العائلة الهاشمية الحاكمة في كل من العراق وشرقي الأردن من جهة وبين العائلة العلوية المالكة في مصر والعائلة السعودية المالكة في المملكة السعودية من جهة أخرى. وكان الإنجليز قد قدموا مشروع «سوريا الكبرى» بواسطة الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن لإنشاء دولة برئاسته تضم إمارته مع كل من سوريا ولبنان، فيرث الإنجليز بواسطة هذه الدولة السيطرة على سوريا ولبنان بعد استقلالهما عن فرنسا. كما قدموا مشروع «الهلال الخصيب» الذي يضم هذه البلاد مع العراق للهدف نفسه. وتعثر المشروعان نتيجة معارضة الحكومتين المصرية والسعودية لهما، وبسبب محاربة سوريا ولبنان لأي مشروع يهدد استقلالهما ويربطهما بالاستعمار البريطاني. وبرغم الخلافات بين العائلات المالكة، وبرغم فشل المشروعين البريطانيين بقى أمل الإنجليز في أن يتخذوا من الجامعة العربية وعاء يربط دول الجامعة بهم بحلف عسكري واحد يتم تكوينه على مراحل. وكان اقتراح تشكيل لجنة للدفاع المشترك في مشروع صدقي - بيفن وسيلة لإقامة التحالف بين هاتين الدولتين ولأن تنضم البلاد العربية إلى هذه اللجنة بالتدريج في المستقبل لتصير مجلسا للحلف المأمول. فلما فشل المشروع أريد بمشروع جبر - بيفن الذي أزمع فرضه على العراق أن يكون نواة لهذا الحلف، وأن تنضم إليه بطريقة أو بأخرى بلاد اتفاقية سعد أباد التي كانت قد أبرمت بين العراق وتركيا وغيرهما، وبهذا يتكون حلف كبير يضم بلاد الشرق الأوسط كلها. ولكن مشروع جبر - بيفن فشل أيضا نتيجة انتفاضة الشعب العراقي ضده عام ١٩٤٧ .

وكان الهدف الثاني الذي قدر الإنجليز تحققه لمصلحتهم في مصر من خلال الجامعة العربية هو ما عبرت عنه الديلي تلجراف بقولها: «إن ظهور هذه الروح العربية قد يؤدي إلى تخفيف حدة الروح الوطنية المصرية التي بدأت الظواهر تشير إلى وصولها إلى درجة خطيرة كما حدث عقب الحرب الماضية»[١] (إشارة إلى ثورة عام ١٩١٩). على أن نمو الحركات الشعبية في عام ١٩٤٦ ذاته، أظهر أن هذه الروح لا تتناقض مع الحركة الوطنية. وذكرت المانشستر جارديان: «إذا أردنا أن نحتفظ بالنفوذ في هذه الأرجاء فلا يكفي أن نشجع الروح الوطنية العربية التي قد تصير بسهولة معادية لبريطانيا، وهي على كل حال ليست مما يعتمد عليه، بل يجب أن نشجع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ولو كان ذلك ضد رغبات أصحاب الأملاك الذين يُعَدُّون أصدقاءنا..»[٢].

واستبدلت السراي بمطامحها الإسلامية التي ظهرت في العشرينيات والثلاثينيات مطامح عربية. ولعلها قدرت أن نشاطها العربي يمكن أن يكون ـ من وجهة النظر المصرية ـ نشاطا في حقل جديد لم تتضح أمام الجماهير معالمه، ويمكن للسراي بهذا أن تلعب فيه لعبتها بغير خشية انكشاف سافر سريع لدى الجماهير، ويمكنها بهذا أن تسوق الناس وراءها وأن تكسب من المجال العربي سمعة وهيبة يمكنانها من التسلط الأكثر على مقدرات الحكم في مصر.

وأيا كان الأمر، فقد كان سلوك الملك بعد الحرب يظهر أنه كان يَعُدّ السياسة العربية أمرا يتعلق به هو لا بالحكومة ولا بالشعب، واستباح لنفسه الخروج عن حدود وظيفته الدستورية على نحو سافر في هذا المجال. وفي بداية عام ١٩٤٦ دعا ملك مصر الملك عبد العزيز آل سعود وتناقشا معا في شئون الجامعة العربية وكيفية منافسة الأطماع الهاشمية. وفي لندن تحدث سفير مصر هناك(عبد الفتاح عمرو) عن السياسة العربية: «إن جلالة الملك يعتقد أن التضامن التام بين الدول العربية هو أهم عامل حيوي لاستتباب السلام في الشرق الأوسط، وهذا هو سر اهتمام جلالته بالجامعة العربية..»[٣]. وكان السفير يتحدث باسم الملك لا باسم الحكومة، كما كانت الإشارة إلى التضامن التام واستتباب الأمن من لغة الأحلاف العسكرية المزمع

---

(١)صحيفة المصري ١٣ من يناير عام ١٩٤٦.
(٢) صحيفة المصري ٢٣ من فبراير عام ١٩٤٦.
(٣) صحيفة الأهرام ١٠ من فبراير عام ١٩٤٦.

إنشاؤها. وخلال حكم إسماعيل صدقي في العام ذاته دعا الملك فاروق ملوك ورؤساء الدول العربية لاجتماع عقد بأنشاص، وتمت الدعوة بغير علم أي من رئيس الحكومة أو وزير الخارجية، كما تمت الاجتماعات بغير حضورهما. ولما لجأ أمين الحسيني مفتي فلسطين إلى مصر في يونية عام ١٩٤٦، أجاره الملك بغير موافقة حكومة إسماعيل صدقي، وبرغم تحرج صدقي. وظهر هذا التحرج في البيان الذي أصدرته الحكومة: «لا يخفى أن مصر اليوم تجتاز مرحلة من أدق مراحل حياتها السياسية ترجو لها التوفيق والفلاح في ظلال الهدوء والنظام. ولا ريب أن سماحته (المفتي) مقدر لذلك».

وأيا كان الرأي في هذا الموقف من صدقي، فالمهم أيضا أن السراي كانت هي الموجه الفعلي للجانب العربي من سياسة مصر الرسمية بغير علم الحكومة ولا موافقتها، وأن السياسة العربية كانت هي الميدان الذي اختارته السراي لتفرض تسلطها السافر في مواجهة الحكومة والبرلمان ومن خلفهما، وقدرت أنه مجال بعيد عن الاهتمام المباشر للجماهير وبعيد عن حساسيتها التقليدية تجاه مسألتها الوطنية في النطاق المصري السوداني، فتستطيع فيه السراي أن تغنم «سوابق دستورية» تؤكد سلطانها في السياسة الخارجية، وأن تعقد الصفقات مع الاستعمار في غفلة من العيون.

* * *

وبعد الحرب أيضا، دخلت الشئون العربية في نسيج الحياة السياسية والنشاط الوطني للشعب المصري، تتبعا لأخبارها واهتماما بها وتعليقا عليها وإظهارا للتضامن مع كفاح الشعوب العربية ضد الاستعمار وضد الحكم الرجعي في أي من هذه البلاد. كما أصبح الجانب العربي من السياسة الرسمية من مجالات الصراع السياسي بين الحركة الوطنية بقواها المختلفة وبين الرجعية المحلية. وعندما أذاع الوفد بيانه الذي هاجم فيه مذكرة النقراشي إلى الحكومة البريطانية في ٢٠ من ديسمبر عام ١٩٤٥ والرد البريطاني عليها، طالب في البيان ذاته بأن تمثل مصر في مؤتمر الصلح مع إيطاليا حسب وعد الإنجليز لوزارة الوفد في أثناء الحرب للمطالبة بواحة جغبوب التي سلختها إيطاليا من الأراضي المصرية في العشرينيات، كما طالب «بالاشتراك في تقرير مصير الشعب الليبي الكريم دفاعا عن حقوقه وأمانيه وتقرير مصائر البلاد الأقرب لنا المتاخمة لحدودنا». وعندما صرح عبد الحميد بدوي

وزير الخارجية بأن مجلس الأمن غير مختص بنظر قضية مصر، هاجمته الصحافة الوطنية، لا من جهة أن تصريحه يضر بمصلحة مصر فقط، ولكن لأنه كذلك يتضمن إحراجا وإساءة لموقف سوريا ولبنان اللتين أزمعتا عرض قضيتيهما على المجلس في الوقت ذاته. وعلقت صحيفة «الوفد المصري» وقتها بأن المسئولين في لندن يرون أن زعامة مصر للشعوب العربية كفيلة بإرجاء النظر في قضايا العرب. ثم هاجمت وزير الخارجية المصري ووصفته ساخرة بأنه «العربي الكبير»، وأشادت بقرار كل من حكومتي سوريا ولبنان بعرض قضيتيهما على المجلس بوصفه قرارا يحبط مؤامرات الاستعمار «وصنائعه المصريين»[١].

ودل على اهتمام الوفد بالقضايا العربية ما سجلته صحيفة «رابطة الشباب» عند تكوين الطليعة الوفدية بوصفها تشكيلا من تشكيلات الوفد، أنه قصد بها أن «تكون أداة اتصال مع شعب الوادي ومع شعوب الدول العربية»[٢]. وكانت صحيفة «رابطة الشباب» تتوسع في ذكر أخبار البلاد العربية وحركات التحرر فيها وتهاجم خطط الاستعمار بشأنها وتكشف سعي الولايات المتحدة للسيطرة على البترول العربي وعلى اتخاذ المملكة السعودية ركيزة لها. وكذلك كان الشأن في صحيفة «الجماهير» الممثلة للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

وعرف حزب مصر الفتاة باتجاه عربي واضح منذ تكوينه في الثلاثينيات. وتضمن أول أعداد صحيفة الحزب بعد الحرب تأكيد إيمان الحزب بالعروبة والدعوة لها وتكريس نشاطه وموارده للدفاع عن العرب[٣]. كما كان الإخوان المسلمون يؤيدون العروبة «كرابطة حضارية وليس كقومية»، وبحسبانها خطوة نحو الوحدة الإسلامية، ورأوا في العروبة «وحدة روحية بسريان الإسلام في عنق أبنائه جميعا... وهذا الوطن وحدة لغوية... ووحدة فكرية ثقافية بما أنه منبع الفيض الروحي في العالم كله.. ووحدة اجتماعية بتشابه العادات..»[٤]. وتتسم هذه النظرة بمايتسم به فكر الجماعة عامة من تورط في الإثارة الطائفية وتجاهل المضمون

---

(١) صحيفة الوفد المصري ١٨ ـ ٢٩ من يناير عام ١٩٤٦.
(٢) صحيفة رابطة الشباب ٢٠ من مارس عام ١٩٤٧.
(٣) الفكرة العربية في مصر. أنيس صايغ ص ١٩٧.
(٤) الفكرة العربية في مصر. أنيس صايغ ص ٢٠٠.

النضالي للدعوة العربية بالنظر إلى معركة الشعوب العربية ضد الاستعمار. على أن جماعة الإخوان نشطت في توثيق علاقتها بالبلاد العربية وإقامة المهرجانات وتنظيم المظاهرات وتأليف اللجان، كما أنشأت فروعا لها في معظم البلاد العربية وصادفت انتشارا ملحوظا في بعضها كسوريا والسودان.

وقد سبقت الإشارة إلى موقف الرأسمالية الكبيرة في مصر من البلاد العربية وما كانت تؤمله في أسواقها من توسع.

والمهم أن كلا من القوى السياسية في مصر أدخل الجانب العربي ضمن جوانب سياسته ونشاطه، كل حسب أهدافه وأسلوبه، وصارت الشئون العربية جزءا لصيقا في مكونات السياسة المصرية وطنية كانت أو تقدمية أو رجعية. وكان الانفتاح العربي لدى سائر القوى الوطنية والتقدمية في بدايته أحد تطبيقات تضامن الشعوب ضد الاستعمار، ولكنه تضامن وجد تجسيدا له في كيان واحد من اللغة والتاريخ والتراث. وبهذا لم يبدأ الفكر السياسي المصري ـ الوطني والتقدمي ـ مساره في الاتجاه العربي من خلال الإيمان الأيديولوجي الواضح المسبق بالقومية العربية، ولكن من خلال الإيمان بالتضامن بين الشعوب ضد الاستعمار. وكان من الطبيعي أن يعمق الإحساس بهذا التضامن بالنسبة للشعوب ذات الروابط التاريخية والثقافية واللغوية. ويمكن القول بشكل عام ومع قدر من التبسيط بأنه إذا كانت النزعة الإسلامية هي المنطلق المصري إلى الفكرة العربية خلال الثلاثينات، فإن نزعة تضامن الشعوب في الكفاح ضد الاستعمار كانت المنطلق المصري إلى الفكرة العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك مع وجوب تقدير التداخل بين النزعتين بأقدار متفاوتة في كل من المرحلتين. بمعنى أن أيا من النزعتين لم تنتف تماما في أي من الفترتين.

والحاصل أن الجامعة العربية لقيت هجوما عنيفا من القوى الوطنية والتقدمية بعد الحرب، وكان هجوما يصدر عن موقف هذه القوى المعادي للنظم الرجعية في داخل البلاد العربية وللسياسة الاستعمارية، كما أنه هجوم يدل على أن القوى الوطنية والتقدمية في مصر كانت تؤمن بأن الأهداف الوطنية والديمقراطية لها الأولوية على أي أهداف أخرى تصدر عن الفكرة العربية. والحاصل أن فكرة الوحدة العربية لم تطرح بشكل واضح بوصفها هدفًا من أهداف السياسة المصرية العملية في هذه الفترة.

ومما تجب ملاحظته أنه كما استطاعت الجماهير في مصر عام ١٩٤٦ أن تهزم المخطط الاستعماري لضم مصر للأحلاف العسكرية وتقضي على مشروع صدقي بيفن، وكما استطاع شعب العراق أن يفعل ذلك بالنسبة لمشروع جبر بيفن المماثل، كذلك استطاع كفاح الجماهير أن يشل الجامعة العربية عن أن تقوم بتنفيذ سياسة الاستعمار ضد شعوب هذه المنطقة. وكان عجز الجامعة أثرا للعجز العام الذي اتسمت به السياسة الرجعية في المنطقة خلال هذه الفترة.

* * *

وبعد الحرب أيضا، كانت مشكلة فلسطين أكثر المشكلات العربية احتداما، وزادت عنفا وتوترا مع الأيام. وفي ٢ من نوفمبر عام ١٩٤٥ ـ ذكرى وعد بلفور ـ عرفت مصر مظاهرات عنيفة قادها الإخوان المسلمون، وحدث فيها تدمير لبعض المنشآت الأجنبية، وكان عنفها وشمولها تعبيرا عن موقف المصريين عامة من قضية مصير البلد العربي المتاخم، كما كان مظهرا لالتحام قضية هذا البلد بالقضايا السياسية التي تشغل المصريين عامة. وبهذا لم تكن أحداث هذا اليوم مجرد محاولة من الإخوان لإظهار قوتهم، ولكنها كانت حدثا مصريا عاما. وخلال عامي ١٩٤٦، ١٩٤٧ كانت الأحداث الفلسطينية تشغل أهم بنود الاهتمام المصري بعد قضايا الاستقلال والسودان والديمقراطية.

وإذا كان مشروع صدقي ـ بيفن مجال احتكاك الحركة الوطنية بمبدإ الأحلاف واتفاقيات الأمن الإقليمية، وإذا كانت تجربة مجلس الأمن مجال الاحتكاك بالمجتمع الدولي في ظروف ما بعد الحرب الثانية، فإن فلسطين كانت أرض الاحتكاك المباشر بين الحركة الوطنية المصرية وبين الاستعمار الأمريكي الوافد إلى منطقة الشرق الأوسط. وقد استهدفت أمريكا بعد الحرب أن ترث الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وأن تقتنص بترول العرب وتسيطر على مجاري المياه الحيوية، ورأت في فلسطين ركيزة لها في العمل لتحقيق هذه الأهداف، ركيزة معدة بما مكنت به بريطانيا للصهيونية خلال ثلاثين عاما تقريبا. وبعد الحرب العالمية الثانية نقلت الصهيونية اعتمادها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة بوصفها السيد القوي الجديد، وزاد نفوذ اليهود الأمريكيين داخل الحركة الصهيونية على ما أوضح

وايزمان في مذكراته[1]. وطلب ترومان رئيس الولايات المتحدة من الحكومة البريطانية في أكتوبر عام ١٩٤٥ أن تفتح أبواب فلسطين في الحال لدخول مائة ألف مهاجر يهودي. وكانت أمريكا تستغل الضائقة المالية في بريطانيا بعد الحرب في إملاء سياستها عليها، فانصاعت لها بريطانيا في هذا الطلب، ولكنها رأت إشراك الأمريكيين معها في تنفيذ سياسة التوسع في تهجير اليهود، وذلك حتى لا تتحمل وحدها أمام الجماهير العربية إثم أعمال ستفيد الولايات المتحدة فقط. وشكلت لجنة تحقيق مشتركة من ممثلين للبلدين تبنت مطالب ترومان ذاتها.

وكان من أهم جوانب هجوم تشرشل زعيم حزب المحافظين البريطاني على سياسة بيفن في تصريحه بالجلاء عن مصر عام ١٩٤٦، أن هذا الجلاء يقتضي البقاء في فلسطين الأمر الذي يبعد إمكانات الاتفاق بين بريطانيا وأمريكا. ومع فشل مشروع صدقي بيفن، وفي منتصف عام ١٩٤٧، وضح أن اتفاقا تم بين البلدين على أن تترك فلسطين للولايات المتحدة من خلال تمكين الصهيونية منها، وأن يبقى الإنجليز في مصر، وبهذا زاد تمسك بريطانيا بالبقاء العسكري في مصر.

وفي خريف عام ١٩٤٧ أعلنت بريطانيا عن عزمها إنهاء الانتداب عن فلسطين في ١٤ من مايو عام ١٩٤٨، وعرضت الأمر على الأمم المتحدة، فوافقت على تقسيمها بين العرب والصهاينة وإنشاء دولة لكل منهما على أرض فلسطين. كتب مراسل صحيفة المصري بواشنطن يقول إن أمريكا تَعُدُّ بريطانيا شريكا صغيرا في التكتل الغربي الجديد، وأنها أيدت تقسيم فلسطين لأنها تريد هذا البلد قاعدة ارتكاز لها في المنطقة العربية تضاف إلى المملكة العربية السعودية، حقل البترول الكبير[2].

والحاصل أن الولايات المتحدة أيدت الصهيونية وإنشاء دولة لها في فلسطين، وذلك في كل موقف وكل مجال، وكسبت بهذا من البداية عداء الحركات الوطنية لها. وقد لاحظت النيويورك تايمز في بداية عام ١٩٤٧ أن تناقص النفوذ الأمريكي بين المصريين ليس منشؤه الدعاية السوفيتية ولكنه ناتج عن مناصرة أمريكا للصهيونية[3].

* * *

(١) مذكرات وايزمان. الترجمة العربية ص ٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) صحيفة المصري ١٩ من أكتوبر عام ١٩٤٧.

(٣) صحيفة الأهرام ٥ من يناير عام ١٩٤٧.

شاهد صيف عام ١٩٤٧ ــ على ما سبقت الإشارة إليه ـ انتفاضة الشعب المصري ضد حكومته وضد الاستعمار عند عرض قضيته على مجلس الأمن. وكان من شأن فشل المجلس في مناصرته أن تزيد الأزمة القائمة وان تتصاعد الحركة الشعبية إلى مستوى جديد. ولكن الحاصل أن الانتباه الشعبي العام انصرف فجأة وفي سرعة بالغة إلى ما يجري بالجمعية العامة للأمم المتحدة بالنسبة لتقسيم فلسطين. وما أن تصاعدت الأزمة الفلسطينية إلى هذا المدى في أواخر عام ١٩٤٧، حتى اجتاح الجماهير سخط عارم، وبدأت الإضرابات والمظاهرات تتجه إلى هذه الناحية، وكان أولها إضرابا دعا إليه الحزب الوطني ومصر الفتاة والإخوان المسلمون لمدة ساعة في ١٧ سبتمبر ١٩٤٧ بمناسبة عرض الموضوع على الجمعية العامة. وفي دمشق وبيروت أعلن عن تحديد يوم ٤ من أكتوبر بوصفه يوم فلسطين. وتم الإضراب يومها هناك، كما أعلنت في مصر في ذات اليوم حالة الطوارئ وعقد اجتماع لهيئات الشباب طالب بجلاء الإنجليز عن فلسطين وإلغاء الانتداب، وأن توجه الجهود العربية ضد الصهيونية. ثم ألفت «هيئة وادي النيل العليا» لإنقاذ فلسطين وأخذت تنظم حملات التبرع وتدعو لإنشاء كتائب للتحرير(١).

وكان الإخوان المسلمون ومصر الفتاة على رأس التنظيمات السياسية المصرية تأييدا للكفاح المسلح ضد الصهيونية، ونظر كلاهما إلى فلسطين بوصفها مجالا لحرب مقدسة وطنية ودينية ضد الصهيونية، وكانت المظاهرات تتحول أحيانا إلى أعمال الثأر من اليهود المقيمين في مصر بتدمير بعض المتاجر والمحال(٢). ومع تصاعد الموقف، أعلن حزب مصر الفتاة عن تأليف عدة أفواج للنضال ضد الصهيونية في فلسطين، وسافر أحمد حسين مع هذه الأفواج إلى سوريا بحسبانها خط الدفاع الأساسي. كما ألف الإخوان المسلمون كتائب للجهاد، وأقاموا معسكرا للجبهة الجنوبية بفلسطين(٣). ومنذ أواخر عام ١٩٤٧ نشط الإخوان في فتح المعسكرات ودعوة شبابهم لحمل السلاح والاتصال بالمجاهدين العرب لمدهم بالسلاح. وعندما رفضت حكومة النقراشي طلبهم إدخال أفواج منهم إلى الجزء

---

(١) صحيفة الأهرام الأول من يناير عام ١٩٤٨ والأعداد التالية.

(٢) الفكرة العربية في مصر. أنيس صايغ ص ٢٤٦.

(٣) صحيفة الأهرام ٢ ـ ٢٧ من يناير عام ١٩٤٨.

الشمالي من صحراء النقب، تسللت مجموعات منهم إلى فلسطين من سيناء، وبدءوا القتال الفعلي ومهاجمة المستعمرات اليهودية في فبراير عام ١٩٤٨ برغم قلة عدد الفوج المحارب وضعف أسلحته. ورابطت أولى قواتهم في النقب وبدأت معاركها الأولية في «كفارديروم» في ١٤ من إبريل. كما ذهبت قوة ثانية لهم إلى معسكر قطنة بسوريا لتستكمل تدريبها وتنضم إلى الأولى. ثم تقدم شباب منهم للعمل تحت قيادة الجامعة العربية وشكلت منهم ثلاث كتائب أتمت تدريبها في معسكر «الهاكستب» وتسللت إلى فلسطين، وكان يقود الكتيبة الأولى من متطوعي الجامعة العربية الشهيد أحمد عبد العزيز، وكانت هذه القوات المتطوعة «خليطا من الإخوان وغيرهم من الشباب المصري الحر»[١].

وكانت سياسة الوفد تأييد شعب فلسطين في كفاحه. ذكر النحاس لمندوب صحيفة الأيام السورية أنه يؤيد أن تكون فلسطين لأهلها مسلمين أو نصارى أو يهودا، لكنه لا يقبل بحال أن تكون وطنا قوميا للصهيونية. وقال إنه أعلن ذلك في بروتوكول الإسكندرية الذي صدر عام ١٩٤٤ بإنشاء الجامعة العربية[٢]، وعارض الوفد في وضوح تقسيم فلسطين. على أن نشاط الوفد في هذا المجال اتسم بأسلوبه التقليدي في الكفاح السلمي، ولم تعرف للحزب دعوة إلى إنشاء الكتائب أو دخول الجيش المصري الحرب دفاعا عن فلسطين. فلما أعلنت الحكومة دخول الحرب أيد الوفد قرارها، ووافق على ما اتخذته من إجراءات مقيدة للحرية بالداخل حماية للجيش المحارب.

* * *

وبالنسبة لموقف الحركة الماركسية نحو القضية الفلسطينية، فالملاحظ من مطالعة صحفها وتتبع مواقفها، أن كلا التنظيمين الأساسيين فيها: طليعة العمال والفلاحين والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، كان يصدر عن موقف العداء للصهيونية، ويدعو إلى وجوب مقاومتها، ويكشف عن ارتباطها بالاستعمار الأمريكي. كتبت

---

(١) الإخوان المسلمون في حرب فلسطين. كامل إسماعيل الشريف ص ٤٣ ـ ٥٧ (وهو من كتب الإخوان المسلمين).

(٢) صحيفة الوفد المصري ١٠ من فبراير عام ١٩٤٦.

الفجر الجديد في ١٦ من يونية عام ١٩٤٥ تهاجم الصهيونية وتناصر الكفاح الوطني الديمقراطي لشعب فلسطين. كما أن برنامج لجنة العمال للتحرر القومي تضمن بندا خاصا «بمكافحة الصهيونية وتأييد الشعب الفلسطيني في نضاله الوطني الديمقراطي». ونشرت «رابطة الشباب» بيانات كانت تصدر عن «رابطة الإسرائيليين لمكافحة الصهيونية»، واطرد نشرها عن المخاطر التي تتهدد فلسطين من مؤامرات الصهيونية والاستعمار. كما كتبت «الجماهير» تطالب بجلاء الإنجليز فورا عن فلسطين وتهاجم الصهيونية ربيبة الاستعمار وتنشر عن نشاط الإسرائيليين الديمقراطيين في مصر ومقاومتهم للصهيونية(١).

وكان من شباب اليهود التقدمي في مصر من ألف جماعة عرفت باسم «الحركة المضادة للصهيونية»، وبذلوا جهودا واسعة لوقف التسلل الصهيوني في صفوف اليهود. وكان منهم هانز بن كسفلت الذي أخذ يهاجم المعتقدات الصهيونية منذ عام ١٩٤٢. ونشر بين أصدقائه كتابا للمؤلف الإنجليزي «ريناب» بعنوان «المعاداة للسامية والمشكلة اليهودية» الذي ذكر فيه مؤلفه أن الصهيونية سلاح رأسمالي يستهدف إبعاد اليهود عن الصراع الطبقي وتجميعهم لخدمة الاستعمار. وكتب مقدمة الكتاب وليم جاليشر سكرتير الحزب الشيوعي البريطاني. وكان من بين الجماعة المعادية للصهيونية يوسف درويش وشحاته هارون المحاميان وريمون دويك وألبير آييه والصحفي أريك رولو وغيرهم. وعمل أعضاء هذه الجماعة على الانضمام إلى النوادي والجمعيات الرياضية اليهودية التي كانت الصهيونية تنشط بداخلها للترويج لدعوتها وإقناع الشباب بالهجرة إلى فلسطين، انضموا إليها لمحاربة الدعوة الصهيونية وكشفها. وعند إجراء انتخابات مجلس إدارة نادي المكابي الذي كان الصهيونيون يتخذونه وكرا لهم، وقع اعتداء على العناصر المتحررة بالضرب وأصيب البعض بإصابات بالغة، ووصفت صحيفة «صوت الأمة» الحادث في ٢٢ من إبريل عام ١٩٤٧، وبعد ذلك شكلت رابطة الإسرائيليين لمكافحة الصهيونية وأعلنت أن هدفها القضاء على الحركة الصهيونية والوقوف ضد هجرة اليهود من مصر وتأكيد ارتباطهم بمصالح الشعب المصري وكفاحه الوطني(٢).

---

(١) صحيفة الجماهير ٢٨ من إبريل عام ١٩٤٨.

(٢) اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ ـ ١٩٤٧. أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف ص ١٧٣ ـ ١٧٦.

فلما صدر قرار تقسيم فلسطين، عارضته طليعة العمال والفلاحين، وأيدت الدخول في الحرب ضد إقامة الدولة الصهيونية. ولكن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني أيدت قرار التقسيم وعارضت بشدة دخول مصر الحرب، وتمثل موقف الحركة الديمقراطية في أن إثارة حرب فلسطين إثارة لحرب دينية «لا يفيد منها سوى المستعمر»، وأن الكفاح المسلح مطلوب ضد الاستعمار، وتعبئة الجيوش العربية مطلوبة ضد بريطانيا لا من أجل هذه الحرب في فلسطين[١]. وسوّغت تأييدها لمشروع التقسيم: «إننا لا نريد أن ننزع فلسطين من العرب ونعطيها لليهود بل ننزعها من الاستعمار ونعطيها للعرب واليهود، ولا نوافق على التقسيم إلا مضطرين بوصفه أساسا لاستقلال فلسطين، ثم يبدأ كفاح طويل للتقريب بين وجهات النظر في الدولتين العربية واليهودية». [٢] وجاهدت الحركة مجاهدة كبيرة في أن تتصدى لموجة الجهاد في فلسطين ضد التقسيم، وللاتجاه العام الذي يطالب بالسلاح وتكوين الكتائب، وعملت على توجيه هذين المطلبين ضد الاستعمار: «النوجه السلاح إلى الاستعمار في فايد وقنال السويس والسودان، ولن يمكن تحرير فلسطين وظهورنا مكشوفة للعدو، لنحرر وادي النيل لنتمكن من تحرير الشرق كله»[٣].

وفي ٢١من ديسمبر عام ١٩٤٧، نشرت «الجماهير» بيانا للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ورد به أن الضمان الوحيد لوحدة فلسطين هو العمل على إيجاد جو من الألفة والثقة المتبادلة بين الجماهر الكادحة العربية واليهودية، وأنه إذا كان قد اتخذ قرار التقسيم فإن طريق توحيد الدولتين هو طرد الاستعمار. وعلق البيان على موقف الحكومات العربية بأن هذه الحكومات تهدف إلى «وقف تيار الحركات الوطنية الصاعدة وتحويل حربنا المقدسة ضد الاستعمار إلى حرب عنصرية دينية تدعم مركز الاستعمار، وأنه يرمي إلى صرف أنظار الجماهير الكادحة عن الكفاح في سبيل مستوى معيشتها إلى أمر خارجي ينسيها هذا الكفاح - إنه يرمي إلى تحويل أنظار المعارضة الوطنية الديمقراطية عن العهود الرجعية الحاكمة في الشرق العربي وعن مؤامراتها لتكتيله في كتلة إستراتيجية خاضعة للاستعمار».

---

(١) صحيفة الجماهير ١٩ من أكتوبر عام ١٩٤٧.

(٢) صحيفة الجماهير ٢٢من أكتوبر عام ١٩٤٧.

(٣) صحيفة الجماهير ٧ من ديسمبر عام ١٩٤٧.

على أن الشعب المصري كان في جملته منذ انتهاء الحرب معلق البصر والقلب بمعركة فلسطين ضد الصهيونية، واستفزت فيه المشاعر الوطنية والدينية والشعور العربي النامي، كما حركت فيه الإحساس الواعي بالخطر مما يحدث في البلد المتاخم وجميع العواطف الإنسانية إزاء شعب يطرد بالسلاح من أرضه. ووجد المصريون في رفض التقسيم والدعوة للكفاح المسلح ضد نشوء دولة صهيونية، وجدوا في ذلك مجابهة للاستعمار العالمي وعلى رأسه الولايات المتحدة ودفعا للحركة العربية المعادية له. وإذا كانت الرجعية العربية قد شاءت أن تستغل المعركة لصالحها، وإذا كان قد عرف حذر الجماهير من أي دعوة تتبناها الحكومات الرجعية، فالحاصل أن الاتجاه العام بين الجماهير لم يكن رفض الكفاح ضد الصهيونية وتقسيم فلسطين لمجرد أن الحكومات توافق على هذا الشعار، ولم يصل رد الفعل لدى الجماهير إلى الإنكار غير الواعي لقيام الخطر وللوجود الفعلي للمعركة، والتقت على هذا الاتجاه العام كل التيارات السياسية تدعو له وتنميه، وتحاول التنظيمات الواعية أن توجه الأمور إلى ما يقضي على مؤامرات الرجعية الحاكمة. وذلك فيما عدا الاتجاه السابق الإشارة إليه في الحركة الماركسية الذي أيد التقسيم وعارض الدعوة إلى الحرب.

والواقع أن هذا الموقف البعيد عن مشاعر الجماهير، والذي أثر كثيرا في شعبية الحركة الماركسية كلها وفي فرص نموها، هذا الموقف كان أثرا للموقف الشيوعي العالمي بالنسبة لتقسيم فلسطين. وقد انعقد بلندن في مارس عام ١٩٤٧ مؤتمر للأحزاب الشيوعية بالإمبراطورية البريطانية أصدر قرارا ندد فيه بالصهيونية والاستعمار الأنجلو أمريكي والرجعية العربية، وأوصى بالنضال المشترك لليهود والعرب في فلسطين ضد الاستعمار، وحذر الشعب اليهودي من أن الصهيونية تسعى لجعل فلسطين حليفة للدول الاستعمارية وقاعدة لها في الشرق الأوسط. ولكنه بالنسبة لمسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهي من أسس الدعوة الصهيونية، ذكر أنه «يجب أن ينظر إليها في أفق متسع على أساس الدور الذي سيلعبه العنصر اليهودي في العالم أجمع، ذلك أن جميع الشعوب الحرة قد دعيت إلى أن تمد يد العون إلى ضحايا الفاشية والنازية من اليهود سواء كانت هذه المساعدة في بلدان هؤلاء اليهود أنفسهم أو البلاد البعيدة عنهم كبريطانيا وأستراليا وكندا والولايات المتحدة حيث توجد الفرص التي يتسنى لهم فيها الاستقرار. أما بالنسبة لفلسطين، فيعتقد المؤتمر أن فلسطين الحرة المستقلة ستكون على استعداد بالاشتراك

مع البلدان الحرة الأخرى في العالم لأن تمد يد العون وتكفل الأمن لضحايا الفاشية والنازية، كما يستطيع ذلك أي بلد آخر». ثم أعلن تضامنه في النضال لاستقلال مصر وفلسطين وشرقي الأردن ومعارضة المشروعات الاستعمارية كسوريا الكبرى والكتلة الشرقية ولجنة الدفاع المشترك بين إنجلترا والعرب[١].

وفي ٢٩ من نوفمبر عام ١٩٤٧، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم، ووافقت عليه مجموعة الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي. وبرغم أن مشروع التقسيم وقيام دولة يهودية بفلسطين كان جزءا من الإستراتيجية التي رسمتها السياسة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بدا للحركة الشيوعية العالمية أن التقسيم عمل تقدمي يمليه الموقف ضد الاستعمار وضد الرجعية العربية. ونشرت الديلي وركر صحيفة الحزب الشيوعي البريطاني في مارس عام ١٩٤٨ أنه يجب اتخاذ عمل قوى لتنفيذ التقسيم، وأن الاستعمار الأمريكي البريطاني «يجمع قواه ويوحد صفوفه لمحاولة القضاء على التقسيم، بينما ترجو الكتلة اليسارية السوفيتية المناصرة له(التقسيم) أن تمضي روح التقدم في الدولتين الجديدتين في فلسطين قدما في طريقها إلى الامام. . ». كما ذكرت أن تأييد الاتحاد السوفيتي للتقسيم كان ضمانا لقيام «جارتين متحابتين» وذلك سعيا لتحقيق الهدف الأخير وهو «قيام دولة عربية يهودية مشتركة. . ». ثم تكلمت عن أن «الروح التقدمية غمرت فلسطين وأن اليهود أحسوا في نهاية الانتداب بداية للسلام. . ».

ويبدو من هذا أن السياسة الشيوعية كانت تستهدف من تأييد قيام الدولة اليهودية أن تحاول جذبها بعيدا عن الاستعمار الصانع الحقيقي لها والمصدر الحقيقي لضمان بقائها.

وحاولت الصحيفة إظهار الوجه التقدمي لقيام هذه الدولة قائلة إن السياسة البريطانية صريحة في معارضة التقسيم، وإن الولايات المتحدة بدأت تعارضه أيضا[٢]. ثم إن بالم دات ـ أحد كبار الكتاب في الحزب الشيوعي الإنجليزي ـ كتب

---

(١) صحيفةالأهرام ٥ من مارس عام ١٩٤٧ حسب الترجمة الواردة بهذه الصحيفة.
(٢) صحيفة المصري ٢ من مارس عام ١٩٤٨.

في ذات الصحيفة يهاجم بريطانيا والولايات المتحدة والجامعة العربية، ويصف الزعماء العرب بأنهم إقطاعيون فاشيون متعاونون مع الاستعمار، وأن الجامعة العربية ترمي «إلى تحويل الشعور المعادي للاستعمار إلى محاربة ستمائة ألف يهودي»، وأن بريطانيا استغلت الصهيونية أولا لتفرقة صفوف العرب وإنشاء قاعدة لها بفلسطين، ولكن يقظة العرب حملتها على الحذر فتحالفت مع زعمائهم الرجعيين وتنكرت للصهيونية التي أقبلت عليها أمريكا إضعافا لبريطانيا، فعرضت بريطانيا المشكلة على الأمم المتحدة لتكشف نوايا أمريكا، ولكن دخل عامل جديد يتمثل في أن الاتحاد السوفيتي أيد مشروع التقسيم[1]. ويبدو أن الكاتب ظن في هذا التأييد السوفيتي قلبا لطبيعة الدولة المزمع إنشاؤها وتحويلا لدعوة مرتبطة بالاستعمار معتمدة عليه إلى دعوة مناهضة له، وذلك بحسبان ما كانت تأمله السياسة السوفيتية من ارتباط الدولة الجديدة بها. ودل هذا الموقف لدى الاتجاه الأساسي للرأي العام في مصر على أن الشئون الدولية وسياسة الدول الكبرى لا تصدر عن الانتصار لقضايا الشعوب المناضلة ضد الاستعمار بقدر ما تحكمها سياسات القوى التي تمارسها الدول الكبيرة لمصلحتها. وأكد هذا الفهم الموقف التقليدي لدى الرأي العام، وهو الصدور عن المصلحة الوطنية وحدها.

والحاصل أن الحركة الشيوعية في مصر عانت بسبب هذا الموقف كثيرا، برغم أن أحد تنظيميها الأساسيين وقتها كان يعارض التقسيم ويوافق على دعوة الحرب، وبرغم أن الحركة في عمومها كانت تهاجم الصهيونية، وبرغم الدور الذي أدته الحركة في الكفاح الشعبي والدور المهم الذي أدته في تطور الفكر السياسي للحركة الوطنية وفي قضية الثورة الاجتماعية والصراع الطبقي. وقد هاجمها الإخوان المسلمون ومصر الفتاة على هذا الموقف وطعنا به عليها كثيرا واتهماها في وطنيتها، وشككا في صدورها في سياستها عن المصلحة الوطنية.

* * *

كانت حكومة النقراشي قد وصلت إلى طريق مسدود: فشل في المفاوضة، أعقبه فشل في مجلس الأمن، أعقبه محاولة للهروب من المشكلة الوطنية إلى قضايا البناء الداخلي، فارتطم جهاز الدولة بهذه الأزمة بحركة الإضرابات التي انتشرت

---

(١) صحيفة المصري الأول من إبريل عام ١٩٤٨.

وبالمطالب الاقتصادية للجماهير التي تصاعدت وتهدد الجهاز بالتفكك من جراء إضراب الشرطة. وكان لابد من جديد يخرج بالحكومة والنظام من الطريق المسدود، وينقل اهتمام الجماهير إلى مشكلة أخرى غير المسألة الوطنية، وغير الصراع الاجتماعي الداخلي، وكانت مشكلة فلسطين قد وصلت إلى تفاقمها المذكور عندما تقرر رسميا إعلان إنشاء دولة إسرائيل في ١٥ من مايو عام ١٩٤٨.

وكان ما يقف بين الحكومة وبين استغلال هذا الظرف هو ادراكها أن الجيش المصري ليس مستعدا للدخول في حرب على أرض فلسطين. ويذكر الدكتور هيكل (رئيس مجلس الشيوخ وزعيم حزب الأحرار المشارك في الحكم) أن النقراشي كان مصرا على ألا يلجأ إلى القوة المسلحة حتى لا يدفع الجيش المصري إلى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة في منطقة قناة السويس وراء ظهره. وذكر أن النقراشي ظل على هذا الموقف حتى يوم ١١ من مايو، ولكن «بين عشية وضحاها تغير هذا الرأي فجأة»، فطلب من رئيس مجلس الشيوخ في ١٢ من مايو عقد البرلمان في جلسة سريعة لطلب دخول القوات المسلحة أرض فلسطين. وعرض الموضوع على البرلمان ببيانات غير دقيقة أدت به إلى الموافقة على إعلان الحرب[١].

والواقع أن الملك قد وجد في مسألة فلسطين ما يمكنه من استرداد بعض سمعته التي كانت انهارت في العامين السابقين، وأن يدعم بدخول الحرب هيبة دولة هد الفوران الشعبي من كيانها، وكاد إضراب الشرطة أن يشرف بها على الانهيار الكامل، وفاق هذا الخطر كل اعتبار آخر يتعلق بمدى الاستعداد للمعركة. ويذكر الدكتور هيكل أنه عرف وقتها أن الملك أمر محمد حيدر وزير الدفاع (كان معروفا بارتباطه الوثيق بالملك) بأن يأمر الجيش باجتياز الحدود. وتحرك الجيش فعلا دون علم رئيس الوزراء، ومن غير انتظار إقرار البرلمان أو مجلس الوزراء. وفي ١١ من مايو أدلى الملك بحديث سياسي إلى مراسل اليونايتد برس خرج به عن حدود وظيفته الدستورية التي تلزم الملك ألا يعمل إلا بواسطة الحكومة، وقال في حديثه إنه سيمد الإخوان العرب بكل مساعدة عسكرية ومالية واقتصادية، وإنه لن يقبل أن تقوم دولة صهيونية على مقربة من حدود مصر، وإنه لابد من استعمال القوة[٢].

---

(١) مذكرات في السياسة المصرية. محمد حسين هيكل - الجزء الثاني ص ٣٢٥ - ٣٣١.

(٢) صحيفة الأهرام ١٢ من مايو عام ١٩٤٨.

واتفق هذا الموقف من الملك مع سعيه الحثيث منذ نهاية الحرب إلى أن يمتلك حكم البلاد صراحة، وأن تكون السياسة العربية مما يخضع له مباشرة. وكان من أسباب دخول الحرب حرص الملك على أن يبني لنفسه زعامة عربية، وتنافسه في هذا المجال مع العائلة الهاشمية المالكة في العراق وشرقي الأردن، وقيل إن الملك فاروق كان يتسابق مع الملك عبد الله في أيهما يصلي الجمعة أولا في المسجد الأقصى[1].

كما كان من أسباب انصياع الحكومة لقرار الملك اعتمادها عليه وعدم قدرتها على مناهضته، كما رأت في إعلان الحرب استباقا للمشاعر العامة بين الجماهير التي كانت تطالب بالتدخل وبالكفاح المسلح ضد الصهيونية، وكذلك مسابقة جماعة الإخوان وغيرها ممن أرسل الأفواج للجهاد في فلسطين، وحرصا على أن ترتد أكاليل النصر إلى السراي والحكومة دون غيرهما. على أنه يبقى السبب الأساسي وهو أزمة الحكم في الداخل وهو ما عبر عنه الدكتور هيكل بقوله: إن النقراشي لم يعترض على انتهاك الملك للدستور في إرسال الجيش دون علمه لأنه وجد اعتبارات جاوزت في نظره احترام الدستور، «فقد كانت الأمور فيها (البلاد) تتطور في اتجاه يدعو إلى كثير من القلق ومن الحذر ومن التفكير، وقد بلغ من هذا التطور أن أضرب رجال الشرطة.. والالتجاء إلى الحرب لصرف الأنظار عن المشكلات الداخلية سياسة لجأت إليها الدول الدكتاتورية مرات في التاريخ القديم والحديث»[2].

وفور الموافقة على إعلان الحرب من جانب البرلمان، استصدرت الحكومة في ١٣ من مايو قانونا يخولها إعلان الأحكام العرفية في حالة جديدة لم يكن قانون الأحكام العرفية الساري ينص عليها(القانون ١٥ لسنة ١٩٢٣)، وهي حالة تأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بتحركاتها وأعمالها العسكرية «خارج المملكة المصرية». وأمكن في غمرة الحماسة الشعبية لتحرير أرض فلسطين إصدار هذا القانون بغير معارضة، ومكن هذا القانون الحكومة من فرض الأحكام العرفية وضرب الحريات الشعبية وفرض الرقابة على الصحف وتقييد الاجتماعات وممارسة سلطة الاعتقال. وقد تحفظ البرلمان بأن جعل مدة سريان القانون عام واحدة ولكنه جدد له بعدها، وعند مناقشته

---

(١) مذكرات في السياسة المصرية. محمد حسين هيكل ـ الجزء الثاني ص ٣٣٨.

(٢) مذكرات في السياسة المصرية. محمد حسين هيكل ـ الجزء الثاني ص ٣٣١.

بمجلس الشيوخ اكتفت المعارضة الوفدية بأن طلبت من الحكومة وعدا أدبيا بألا يستعمل الحكم العرفي إلا فيما تقرر من أجله حقيقة .

وبدأت الحرب بحماسة منقطعة النظير . ولكنها خلال شهور قليلة ، انتهت بالهزيمة المعروفة ، وكان الجمهور في مصر - كما يقول جون مارلو - قد أبقى جاهلا بتطور الحرب ، وتسربت إليه أخبار هزيمة مصر بالتدريج كما يتسرب بالتدريج خبر موت أحد الوالدين إلى طفل صغير حساس[1] .

* * *

وقد ترتب على الحرب بالنسبة للتطور الداخلي في مصر ما يمكن تلخيصه فيما يلي :

أولا : قطعت الحرب سياق الأحداث الداخلية بالنسبة لصراع الجماهير ضد الحكومة والملك ، وتراجعت المسألة الوطنية والصراع الاجتماعي إلى الظل . ويصعب - لولا الحرب - تصور إمكان إبقاء حكومة النقراشي بعد كل الأحداث - التي مرت خلال العام ونصف العام - السابقة على الحرب ، كما يمكن تصور أن النظام كله مر بفترة كان فيها على وشك الانهيار .

وقد استغلت الحكومة موجة الحماسة الجماهيرية للحرب وفرض الأحكام العرفية ، لتفرض حكم الحديد والصمت على الأحرار جميعا من الاتجاهات السياسية كافة . وفي اليوم السابق لدخول الحرب ، كان أكثر أجهزة السلطة نشاطا هو وزارة الداخلية ، تستعد لحملة اعتقالات واسعة . وأعلنت بغير تكتم إزماعها إنشاء معتقل في جزء من ثكنات العباسية[2] ، كما أعلنت في ١٦ من مايو أنه تم اعتقال ٣٤٠ شخصا وبعض الأجانب ، وأنه صدرت أوامر باعتقال ٤٠٠ شخص . ثم أعلنت عن اعتقال ١٤١ شخصا بالإسكندرية . وتلا ذلك دفعات اطرد النشر عنها . وأصبح من البنود الدائمة في الصحافة اليومية بند «العناصر الخطرة» أو «الخطرين على الأمن» ترد فيه أخبار الاعتقالات وحركات الضبط وتفتيش المنازل .

---

(١) Anglo - Egyptian Relations. John Marlowe, p.330.

(٢) مذكرات في السياسة المصرية . محمد حسين هيكل - الجزء الثاني ص ٣٣٨ .

وفرضت الرقابة على الصحف واستخدمت سلاحا ضد المعارضة، وشملت مالا يتصل بأمن الجيش على ما شكا منه فؤاد سراج الدين(حزب الوفد) في مجلس الشيوخ.

ثانيا: كانت جماعة الإخوان المسلمين، قد وصلت إلى ذروة توسعها عام ١٩٤٦، ثم بدأت تهن بالتدريج، كما بدأ خصومها يقوون عليها وذلك بعد ما اتخذته من المواقف الممالئة لحكومة صدقي عام ١٩٤٦ ولوزارة النقراشي عام ١٩٤٧، وبعد اتخاذها مواقف العداء الصريح من قوى الحركة الوطنية كافة، ومنها الوفد والتنظيمات الماركسية، وبعد أن فترت العلاقات بينها وبين مصر الفتاة وبدأ الحزب ينتقدها علنا. وكان اندفاع بعض عناصرها لأعمال العنف واصطناع المعارك بالعصى مع شباب الأحزاب الأخرى مما أثارجمهورا من الرأي العام عليها.

فلما احتدمت أزمة فلسطين، نشطت جماعة الإخوان وبادر الفدائيون بالتطوع للجهاد، ووجدت الجماعة في الأزمة فرصة لها للتوسع، انتهزتها كما انتهزت من قبل ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ عند أول ظهور سياسي سافر لها. يذكر الدكتور هيكل أنه خلال حرب فلسطين قويت شوكة جماعة الإخوان «قوة يخشى بأسها»، وذلك بأنهم عَدُّوا هذه الحرب بين العرب واليهود حربا دينية، تطوع عدد غير قليل منهم واشتركوا فيها وخاضوا غمارها[١]. ويذكر أحمد حسين أنه قد «أمدتهم معركة فلسطين بفرصة ذهبية لحشد السلاح والتمرن على استعماله بدعوى أنه من أجل فلسطين..». وأنه قد توتر الجو بين الحكومة وشباب الدعوة «الذي بدأ يكشف عن روح عدمية واستهانة بالحياة البشرية»، وأنه كان لديهم كميات من الأسلحة والذخائر الضخمة «جمعوها تحت ستار تجهيز المتطوعين إلى فلسطين وهم يعدونها لإحداث انقلاب في مصر بالقوة..»[٢]. وقوت الجماعة في هذه الفترة الجهاز السري بداخلها، الخاص بجمع السلاح والتدريب عليه وممارسة أعمال العنف والإرهاب.

فلما استشعرت الحكومة الخطر من الجماعة ومن نشاطها الإرهابي والتنظيم المسلح، قررت حلها في ٨ من ديسمبر ومصادرة أملاكها وأموالها.

---

(١)، (٢) واحترقت القاهرة. أحمد حسين ص ٣١٣-٣١٥.

ثالثا: عرفت مصر بعد الحرب العالمية الثانية موجة من أعمال العنف والإرهاب، تمثلت في بعض حوادث الاغتيال وإلقاء القنابل، بسبب افتقاد بعض الشباب ثقته بالقيادات السياسية الموجودة وفقدان الأمل في جدوى الكفاح «السلمى المشروع» الذي كان أسلوب الحركة الوطنية بعد ثورة عام ١٩١٩، وإرهاصا بالتشوق إلى تبنّي أسلوب الكفاح المسلح تحقيقا للأهداف الوطنية تشوقا ظهر بشكل تمرد تمارسه جماعات مغلقة منعزلة عن الجماهير، ويجد تعبيره لا في الدعوة للكفاح الجماهيري المسلح ولكن في حوادث الإرهاب. وقد بدأت هذه الحوادث بمقتل أحمد ماهر رئيس الوزراء في فبراير عام ١٩٤٥، ثم اغتيال أمين عثمان عضو الوفد المصري في ٥ من يناير عام ١٩٤٦، وإلقاء القنابل في سينما مترو في ٦ من مايو عام ١٩٤٧ وهو يوم عيد جلوس الملك، وعلى بعض الجنود البريطانيين. وكان وراء هذه الحوادث جماعات منعزلة تضم بعضا من الشباب المغامر كجماعة حسين توفيق الذي قتل أمين عثمان وشرع في قتل النحاس، وروجت له الصحافة الرجعية كثيرا مظهرة إياه بمظهر البطل الوطني، وكجماعة أخرى من شباب الوفد ذات الاتصال بالطليعة الوفدية، التي اتهمت في نسف سينما مترو.

على أن الموجة الأساسية للاغتيالات والإرهاب كان ينظمها ويقوم بها الجهاز السري لجماعة الإخوان المسلمين. وزاد نشاطها كثيرا خلال عام ١٩٤٧، ووصل إلى قمته في هذه الفترة بعد حرب فلسطين وخلالها وبعد وقوع الهزيمة. فقتل بعض أعضاء الجماعة أحمد الخازندار رئيس محكمة الجنايات في مارس عام ١٩٤٨، اطرد إلقاء القنابل والمتفجرات على المحال الكبيرة التي يمتلكها اليهود في مصر كشيكوريل وأريكو في يولية عام ١٩٤٨، وبنزايون وجاتينيو في أغسطس، وشركة الإعلانات الشرقية في نوفبمر، واغتيال حكمدار بوليس القاهرة سليم زكي في ٤ من ديسمبر بقنبلة ألقيت عليه من سطح كلية الطب بقصر العيني. وكان هذا ما أدى بالحكومة إلى حل جماعة الإخوان المسلمين، فردت الجماعة على قرار الحل بأن اغتال أحد رجالها رئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي في ٢٨من ديسمبر عام ١٩٤٨، ثم حاول آخر نسف دار محكمة الاستئناف في ١٣ من يناير عام ١٩٤٩.

وزادت أعمال العنف والإرهاب التي مارستها الحكومة(التي من وظيفتها حفظ النظام ورقابة الشرعية) وذلك بما أشيع وظهر أنها ارتكبته من حوادث، كالمحاولات

المتكررة لاغتيال مصطفى النحاس زعيم الوفد ونسف منزله. ثم مع مقتل النقراشي، اغتيل الشيخ حسن البنا في ١٢ من فبراير عام ١٩٤٩، وظهر أن قتله كان بتدبير من السراي التي رأت مقتل النقراشي ضربة موجهة إليها هي وبتدبير الحكومة التي شكلت برئاسة إبراهيم عبد الهادي خليفة النقراشي في زعامة الحزب السعدي ورئاسة الوزارة.

وخلال حرب فلسطين أيضا، وبعد مقتل النقراشي خاصة، تصاعدت أعمال العنف السياسي تصاعدا كبيرا. ولجأت حكومة إبراهيم عبد الهادي إلى استعمال ما لم تعه ذاكرة الأحياء وقتها من ضغط على الحريات واعتقال وتعذيب لمن امتلأت بهم السجون والمعتقلات، ومارست سائر أنواع الإرهاب والتخويف مما عانت منه جميع التيارات الثورية والوطنية والمعارضة.

فليس بعيدا عن الحق ما يقوله لاكوتير: «إن الحرب الفلسطينية شاهدت بداية معسكرات التعذيب المصرية»[1]. لقد بدأت الحرب بعمل من أعمال السلطة المطلقة مارسه الملك خارجا على حدود سلطاته وعلى جميع القواعد والقيود المقررة، وأخضع له أجهزة الدولة الأخرى حكومة وبرلمانا، واستغل فيه حماسة الجماهير الوطنية والدينية لمكافحة الصهيونية، وأراد به أن يستغل الظرف الاستثنائي والحكم العرفي في دعم ملكه بعد أن تكاثرت عليه القوى الداخلية، وبعد أن لم تصبح السلطات العادية المتاحة له وللحكومة بالدستور والقانون قادرة على حماية النظام. ولم يكن هدف السراي والحكومة من الحرب ممارسة العنف مع الأعداء بقدر ما كان هدفهما ممارسة العنف على الجماهير التي باتت تهدد النظام. والمهم أن الحكومة مارست فيضا من أعمال العنف والاغتيال «والإخلال بالنظام»، وكان هذا إرهاصا بأنه لم يعد أمامها إلا العنف العاري من كل سند وإلاحفظ «النظام»، عن طريق ممارسة الفوضى. وقد امتلكت في ظلام الأحكام العرفية القدرة على ارتكاب العنف على نحو غير مسبوق في تاريخ الأجيال الحية، وانتهكت كل ما يحيط بالفرد من ضمانات وحريات، وارتدت بالإنسان إلى أساليب القرون الوسطى قسوة وشراسة وبعدا عن احترام الذات وإهدارا

---

(١) Egypt in Transition, Lacouture, 103.

للقيم والمكاسب التي ظفر بها الإنسان المصري بكفاح عشرات السنين. يذكر محمد زكي عبد القادر أن وزرة إبراهيم عبد الهادي حكمت مصر والخوف يسيطر عليها مما أدى إلى الوقوع في أغلاط كانت عدوانا شنيعا على الحريات والحقوق وعلى الدستور ومبادئ الدستور[1].

رابعا: كانت الحرب احتكاما للسلاح في صراع سياسي. ورسم هذا الظرف للحركة الوطنية طريقها في وضوح. وكان فشل المفاوضات ومجلس الأمن من قبل حكما بالفشل على أسلوب الكفاح السلمي، ثم أشرع السلاح في حرب فلسطين، وولد بذلك في وضوح شعار العامين المقبلين «الكفاح المسلح»، رفعته الحركة الوطنية في عمومها لتشير به إلى الطريق الوحيد الباقي لتحقيق أهدافها.

أما الرجعية الحاكمة، فقد رأت السلاح أيضا وسيلة لحل أزمتها وتصفية الحركة الشعبية. وبهذا المعنى رفعت الحكومة السلاح. ورأت جماعة الإخوان في تجميع السلاح قوة رهيبة تمكنها من السيطرة على المجتمع، فجمعته، ومارست به أعمال الاغتيال والإرهاب. وبدا في هذه الفترة أن السلاح يحل بالتدريج محل مؤسسات الدستور، وأن الصراع بواسطته يحل محل الصراع من خلال هذه المؤسسات، وأن العنف الاجتماعي يحل محل الصراع السلمي.

فعرفت الحياة السياسية المصرية جوا من التوتر الشديد، وساد الرأي العام إحساس بالتوجس والإشفاق من المستقبل. وبدت مصر تعيش على فوهة بركان، ويحاول الكثيرون أن يتلمسوا الوقاية مما يخبئه المستقبل لشعب عرف في صراعه السياسي الداخلي بعزوفه عن سفك الدماء، وعبر بهذا العزوف عن المستوى الحضاري الذي بلغه عبر السنين وإحساسه العميق بقيمة الحياة الإنسانية.

* * *

كان هذا بعض ما ترتب على حرب فلسطين، ولكن ترتب على الهزيمة فيها ما يمكن تلخيصه فيما يلي:

أولا: ما يذكره جون مارلو من أن الحرب الفلسطينية حطمت كل إمكانية أمام السياسة البريطانية لرسم إستراتيجية للشرق الأوسط تعتمد على التعاون مع

---

(١) محنة الدستور. محمد زكي عبد القادر ص ١٤٧.

الجامعة العربية[1]. والحاصل أن الحرب بما انتهت إليه من هزيمة قد شلت الجامعة العربية، كما كشفت وجه الاستعمار الأمريكي بلا زيف. كما كان موقف الاتحاد السوفيتي غير المتعاون مع العرب في قضيتهم مما ساعد على تعميق الشعور بوجوب اتخاذ سياسة محايدة إزاء صراعات الدول الكبرى.

ثانيا: أحكمت حلقات الحصار حول حكومة السعديين وحول النظام الملكي كله. وكانت الحرب آخر فشل كبير لهذا النظام. يقول توم ليتل إنه كان لكارثة فلسطين أثر عميق في مصر وبلاد الشرق العربية، ولا يوجد أي قدر من الدعاية والبروباجندا يمكن أن يخفي ما عاناه العرب والمصريون من خزى الهزيمة التي لاقوها من خصم يزيدون في العدد عليه ثمانين ضعفا، كما أكدت الكارثة للثوريين في مصر أن قيادة البلد يجب أن يطاح بها. وأثر هذا في الجيش الذي عاد من فلسطين باقتناع عميق بأن قادته غدروا به[2]. ويذكر لاكوتير أن النتيجة المباشرة والعميقة للهزيمة كانت تفكك كيان الدولة وجميع تنظيماتها، وانهيار مقدساتها وما يجب أن يحوطها من شعور أولى بالهيبة والكرامة، وقد امتهن النظام برمته وانتهك الكبرياء الوطني أعمق انتهاك، وبدأت الدولة التي ولدت على أيدي محمد على «وإصلاحات كرومر» وثورة ١٩١٩ تتهاوى، ولم يبق إلا الإطار العام للنظام القديم لتحطمه الثورة التي أتت في أحد أيام السبت من شهر يناير (حريق القاهرة) بعد أقل من ثلاثة أعوام[3].

وأورد محمد زكي عبد القادر وصفا حيا لحالة مصر في نهاية حكم السعديين بعد الهزيمة، فذكر أن إبراهيم عبد الهادي عندما ولى الحكم «واجه فترة لم يمر على مصر أقسى منها. فالجيش في فلسطين يعاني حالة سيئة من الانهيار والتدهور. والحملة الصهيونية على مصر بلغت أشدها في صحافة العالم. وأمريكا وإنجلترا تشعران بأن الأمور تسير إلى الهاوية. والشعب غاضب متربص. وجماعة الإخوان مشردة

---

(١) Anglo-Egytian Relations, John Marlowe, p 331, 332.

وذكر أيضا أن الهزيمة أكدت «بلقنة» الشرق الأوسط، أي بقاءه مفتتا في دول صغيرة.

(٢) Egypt, Tom Little, p 177.

(٣) Egypt in Transition, Lacouture, p, 103,104.

تخضع لأقسى أنواع الضغط وتضطرم بأشد أنواع اللهفة على الانتقام لما حل بها حينذاك. والحالة الاقتصادية في تدهور[1]. ».

ثم يقول: «وزارة خائفة تلى الحكم يحيط بها الحراس والجند، ولا تعتمد على شيء ولا على شخص ولا على قوة الشرطة والجيش ولا تنفذ إلا إرادة السراي. وشعب يعاني أقصى ما يعانيه شعب من الخوف والقلق والإحساس بأن إرادته لا قيمة لها، وأنه محبوس في سجن كبير. وأهداف وطنية لم يعد أحد يذكرها، لأن قلقه اليومي وخوفه الذي لا ينقطع من الحوادث جعله ينسى كل شيء. وجيش جاء من محنته في فلسطين ساخطا غاضبا من المعاملة غير الإنسانية التي عومل بها؛ إذ زج به في حرب دون استعداد وطلب إليه أن يلقى بنفسه في معارك دون سلاح أو بسلاح قديم غير صالح، وفلسطين نفسها قد ضاعت وشرد نحو مليون من أهلها. وأحكام عرفية مضروبة على البلاد. وآلاف الناس في السجون والمعتقلات. وإسرائيل دولة جديدة قامت على الرغم من كل الجهود التي بذلت والدماء التي أريقت. وإحساس مر بالخيبة واليأس يشمل البلاد العربية من أقصاها إلى أقصاها. وفي الوقت نفسه مجموعات صغيرة من الشعب تعيش في ترف لا مثيل له. أموال تتدفق في جانب، وفقر يشمل الشعب في جانب. يأس وقلق وإحساس بالشك في كل شيء. صفقات مريبة تعقد. سهرات أشد ريبة تجرى في كل مكان. كأنها تشفى من مصائب الوطن.. (وزارة إبراهيم عبد الهادي) جاءت إلى الحكم والبلاد على حافة المنحدر. »[2].

لقد وصفت الإيكونومست حوادث أغسطس عام ١٩٤٧ بأنها ثورة. ثم ذكرت: «لو عاد الوفد بزعامة النحاس باشا إلى الحكم لكانت عودته مجرد إرجاء لشبوب هذه الثورة المرتقبة لأن أعضاءه من أصحاب الأراضي والتجار..». ثم أشارت إلى أن شباب الحزب ينضم الآن إلى الشباب الاشتراكي. وعلقت على هذا بأنه «نذير للنظام الحالي في مصر بقدر ما هو نذير لبريطانيا».

وكانت عودة الوفد وما يتيحه من حريات هي الملاذ الأخير.

---

(١) محنة الدستور. محمد زكي عبد القادر ص ١٤٦.

(٢) محنة الدستور. محمد زكي عبد القادر ص ١٤٩، ١٥٠.

البَابُ الخَامِس

عنفوان الصراع الوطني والاجتماعي
(١٩٥٠ - ١٩٥١)

الفصل الأول: ظروف عودة الوفد

الفصل الثاني: حكومة الوفد(١)

الفصل الثالث: حكومة الوفد(٢)

الفصل الرابع: الحركة الشعبية وحزب الوفد

الفصل الخامس: الإخوان المسلمون ـ بعد حسن البنا

الفصل السادس: الحزب الاشتراكي(مصر الفتاة)

الفصل السابع: الحركة الشيوعية

(١) الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني

(٢) حركة أنصار السلام

(٣) الحزب الشيوعي المصري

الفصل الثامن: الضباط الأحرار

الفَصْل الأول

ظروف عودة الوفد

لما طلب الملك استقالة وزارة إبراهيم عبد الهادي، كتب المجاهد الفلسطيني محمد علي الطاهر: إن «مولانا الملك حفظه الله قد نكش عشه..»، «ما رأيت ولا سمعت عن حال يصيب أحد المخلوقات مثل الذل الذي يصيب الطائر إذا نكش عشه، فهو يفر مروعا ويتطاير مفزعا، ثم يحوم يمينا وشمالا وهو حيران»[1].

والحاصل أنه في أوائل عام ١٩٤٩ تبين أن حكم السعديين لا يمكن أن يستمر، وأنه لابد من تغيير صورة الحكم القائم إذا أريد للنظام أن يطول أجله. وما يستحق الملاحظة أن الملك الذي قدر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أنه حاصر خصومه الوفديين بحادث ٤ من فبراير عام ١٩٤٢[2]، وأنه قادر بتجميع أحزاب الأقلية تحت ردائه على أن ينفذ من خلالهم إلى مؤسسات الدولة كافة ليفرض حكمه المطلق المباشر، وأنه قادر بهم على تحطيم الوفد وتصفية أي تحرك شعبي ـ هذا الملك نفسه هو الذي أدرك بعد نحو خمس سنين أن الرداء الذي اختاره يلتف حول عنقه ويكا هو والنظام كله يختنقان به.

كانت حصيلة السنوات الخمس بالنسبة لسياسة القوى الرجعية الحاكمة تتمثل في أنها فشلت في تصفية المطالب الوطنية، وأن محاولاتها في هذا الشأن استفزت في الجماهير روح المقاومة العنيفة، وأدت بها إلى اليأس من الأسلوب السلمي بوصفه أسلوبا يمكن أن تتحقق به مطالبها في الجلاء عن وادي النيل. وعلى عكس ما أرادت القوى الحاكمة من تصفية القضية الوطنية، زاد التأزم، وبدأت الجماهير تطالب

---

(١) معتقل الهاكستب. محمد علي الطاهر ص ١٣٧.

(٢) سبقت الإشارة إلى هذا الحادث، وإلى أن الملك والقوى المعادية للوفد حاولوا استغلاله بإظهار أن الوفد متعاون مع قوات الاحتلال وأنهم هم من يظاهرون الحركة الوطنية ضد الإنجليز والوفد.

بالكفاح المسلح طريقا وحيدا لتحقيق هذه المطالب. وفشلت أيضا في شغل الجماهير عن مطالبها الاقتصادية، وأدى هذا الفشل إلى احتدام الصراع الطبقي وتبلور الأهداف الاجتماعية للجماهير ضد كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين ومن أجل العدالة الاجتماعية. وفشلت أيضا في التطور الاقتصادي الذي أملته الرأسمالية بما أتيح لها من إمكانات خلال سني الحرب. وفشلت هذه القوى كذلك في تصفية حركة الجماهير إذ انتشرت التنظيمات السرية، وظهرت الجماعات الإرهابية برغم كل وسائل القمع التي مارستها الحكومة. وفشلت كذلك في تحطيم حزب الوفد، فقوى هذا الحزب وترتب على ما لقى من اضطهاد أن نهض من عثرته التي عاناها إبان حكمه الأخير في فترة الحرب.

وأرادت الحكومة والنظام أن يتداركا هذه المجموعة من الهزائم بنصر واحد كبير على أرض فلسطين، فجاءت الهزيمة هنا أيضا حكما بالإدانة على النظام كله وعلامة على سقوط هيبة الدولة وتفككها. وعلى أرض فلسطين، نضجت الحركة الثورية في جهاز الحكم داخل الجيش لتأكل مع الوقت جدران هذا الحصن العتيد لنظام الحكم القائم.

كان النجاح الوحيد الذي تحقق لسياسة الملك أن استطاع خلال السنوات الخمس أن يجمع زمام الحكم في يديه من دون المؤسسات الدستورية الأخرى. ولكن إذا كان الجمع الواقف وراءه من أحزاب الأقلية والمصالح الرجعية والمحافظة، إذا كان يستهين في اختيار اليد القابضة على الزمام، فإن هذا الجمع لن يستهين قط - ولا صاحب الزمام نفسه - بوجهة المركبة وإلى أي اتجاه تندفع. والحاصل أن كانت الهاوية تبدو في الأفق غير بعيدة. وإذا بالملك نفسه الذي طرد الوفد في أواخر عام ١٩٤٤ وشمل السعديين بعطفه وحدبه وتأييده ودعمه خمس سنوات، ولم ير منهم غير الخضوع والتسليم، إذا به يرسل رجله محمد حيدر وزير الحربية إلى رئيس الوزراء في جنح الليل يأمره بتقديم استقالته قبل مطلع الصبح في ٢٥ من يولية عام ١٩٤٩[١] بغير إمهال وبغير أن يسمح لرئيس حكومته الوفي بأن يقابله، وبطريقة وصفها الدكتور هيكل بأنها كانت غير كريمة[٢]. ثم كان الملك هو من قدم الوزارة الجديدة(وكان عيد الفطر قد أقبل) «بأن هذه الوزارة هي هدية العيد من الملك إلى شعبه»[٣].

---

(١) فاروق ملكا. أحمد بهاء الدين ص ٣٥.

(٢) مذكرات في السياسة المصرية. محمد حسين هيكل - الجزء الثاني ص ٣٤٣.

(٣) مذكرات في السياسة المصرية. محمد حسين هيكل - الجزء الثاني ص ٣٤٨.

ولم يكن هذا الموقف مجرد جحود أو نكران، ولكنه كان من الملك تخليا عن حزب سياسي قطع روابطه بكل ما سوى الملك وقدم إليه عنقه وشرفه السياسي ومصيره، فانتهكه الملك وألقى به بعيدا إظهارا للتطهر والتبرؤ مما تردى فيه الحزب من أوزار. وتم هذا على مشارف الانتخابات، وفي وقت بدأ فيه السعديون والأحرار (حزبا الحكومة) يستعدون للمعركة الانتخابية ويتنافسون حول تعديل الدوائر الانتخابية وتقسيمها فيما بينهم على أساس وجودهم في الحكم وطمعا في الاستمرار فيه خمس سنوات أخرى اتكالا على تأييد الملك لهم، فأتتهم الطعنة من مأمنهم.

والحاصل أن الواقع السياسي كان بما يعتمل فيه من أزمات يحتم على الملك اتخاذ هذه الخطوة، لاسيما أن المعركة الانتخابية كانت على الأبواب وكانت ستفرض المواجهة بين الحكم وبين الجماهير فرضا. ومنذ مقتل النقراشي ظهر أنه لابد من توسيع نطاق الحكم بإيجاد حكومة ائتلافية يدعى الوفد للاشتراك فيها. وعندما كلف الملك إبراهيم عبد الهادي بتأليف الوزارة في أواخر عام ١٩٤٨ أشير في الخطابين المتبادلين بينهما(حسب العادة المتبعة) إلى أنه من الواجب توحيد الصفوف في هذه المرحلة الدقيقة لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية[١]. وفي بداية عام ١٩٤٩ وجه رئيس الوزراء الدعوة فعلا إلى الوفد للاشتراك في الحكم، فاشترط الوفد للقبول أن يكون رئيس الوزراء سياسيا محايدا، وهو شرط عُدَّ رفضا منه للدعوة. وعلى هذا لم يكن تغيير الوزارة السعدية مفاجأة عندما تم، ولكن المفاجأة كانت في الأسلوب «غير الكريم» الذي تم به الأمر، والذي كان محاولة من الملك لالقاء أوساخ حكم خمس السنوات على حزبي السعديين والأحرار لينظف ثوبه ولتبدو صورته في الفترة التالية أكثر احتمالا.
وإذا كان حكم الملك المطلق لا يجد له مهدا خيرا من أحزاب الأقلية ومن ظلام الحكم العرفي والإرهاب، فقد اضطر الملك لاتخاذ هذه الخطوة الأخيرة التي من شأنها الحد من سلطاته المطلقة غير الدستورية، وضحى بهذه السلطات ليضمن الاحتفاظ على الأقل بحكمه الدستوري، وذلك قبل أن يصل الفيض إلى اقتلاع النظام كله.

* * *

لم يكن خروج السعديين مجرد سياسة من القصر، وإنما خطوة فرضتها جميع القوى المستفيدة من النظام، بعد أن وصل إرهاب الحكم السعدي إلى أقصى ما

---

(١) صحيفة الأهرام ٢٩ من ديسمبر عام ١٩٤٨.

تستطيع حكومة في إرهابها للشعب، ولكن بغير أن تحل مشكلة ولا أن تصفي أزمة. وإذا كان عام ١٩٤٦ قد شاهد من جانب الرجعية محاولة لتصفية المسألة الوطنية، وإذا كان عاما ١٩٤٦، ١٩٤٧ قد شاهدا محاولة الرأسمالية الكبيرة إحكام سيطرتها على الاقتصاد وتنمية مؤسساتها، فإن كلتا المحاولتين قد فشلتا، ولم تتكرر مثل هذه المحاولات بشكل عام خلال العامين التاليين(١٩٤٨، ١٩٤٩) إنما بدا الحكم فيها مجردا من الخطط والأهداف إلا الدفاع عن النفس بصرف الأنظار إلى فلسطين وبالإرهاب وضرب الحريات. وكانت سياسة الحكم في العام السابق تقريبا تنحصر في الدفاع عن الوجود لا فرضا لأهداف معينة، وظهر بهذا وهو يحمل سلاحا ويضرب به في شراسة، ولكن ظهره كان إلى الحائط محصوراً في طريق مقفل. وإذا كان قد نجح في أن يفرض الظلام على البلاد ويجعل مصر كلها سجنا كبيرا، فقد بدا أن الظلام يعميه وأعوانه عن رؤية ما يعتمل في البلاد من تيارات، كما بدا أن السجن قد اتسع وضم الشعب كله بحيث أصبح الحاكمون هم المسجونين من دون الشعب. وكان للإنجليز خطط يريدون تحقيقها، وللطبقات الحاكمة مصالح لا يريدون حمايتها فحسب بل يأملون في تنميتها وإلا نضبت في أيديهم. كان لابد من مخرج من الطريق المسدود، واستوجب ذلك كله التغيير.

* * *

فور انتهاء الحرب العالمية الثانية انفجر الصراع بين حركات التحرر وبين الدول الاستعمارية.

وخلال العامين التاليين لانتهاء الحرب بدأ الصراع يحتدم بين الاتحاد السوفيتي ومعه مجموعة الدول الاشتراكية، وبين الولايات المتحدة ومعها القوى الاستعمارية العالمية والدول الرأسمالية الكبرى والكثير من الدول الخاضعة لها. ظهر الاتحاد السوفيتي قوة دولية يعمل لها حساب، كما ظهرت الحركات الاشتراكية في البلاد الرأسمالية قوة تهدد النظام الرأسمالي. وفي الوقت ذاته ظهرت الولايات المتحدة بوصفها رأسا للقوى الرأسمالية في العالم تجذب إليها العالم الرأسمالي كله، وعملت على نشر نفوذها السياسي والاقتصادي وعلى بناء عالم تسيطر هي عليه. ورأت القوى الاستعمارية التقليدية ـ خصوصا بريطانيا وفرنسا ـ الارتباط بهذه القوة الجديدة الفتية اقتناصا لمعونتها الاقتصادية ودفعا لمخاطر ثورات الشعوب عليها.

استقطب الصراع العالمي في ميدانين: ميدان الصراع الوطني بين الشعوب المستعمرة والدول الاستعمارية، وميدان الصراع الاجتماعي بين الدول ذات النظام الرأسمالي الاستعماري وبين دول النظام الاشتراكي. وبدأت الحرب الباردة بالخطاب الذي ألقاه ونستون تشرشل في بلدة فولتن Fulton بولاية ميزوري بالولايات المتحدة الأمريكية في مارس عام ١٩٤٦، ثم أصبحت الخط الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية مع بداية عام ١٩٤٧. وبالحرب الباردة بدأت أمريكا تمارس ما يسمى بسياسية «الاحتواء» التي شرحها المعلق السياسي الأمريكي والتر ليبمان في كتيب أصدره في العام ذاته باسم «الحرب الباردة»، شرحها بأنها سياسة تعمل على ربط الأمم الضعيفة بالولايات المتحدة وبناء مجموعة من القواعد حول الاتحاد السوفيتي(١). وهي بهذا سياسة ترسم طريق الاستعمار لمواجهة عدويه في العالم، وهما حركات التحرير والنظام الاشتراكي. ووجدت هذه السياسة التطبيق الرسمي الأول لها في مبدإ ترومان الذي أعلن في مارس عام ١٩٤٧ مستهدفا سيطرة الولايات المتحدة على تركيا واليونان اقتصاديا «بالمعونات» وسياسيا «بالأحلاف العسكرية». ثم ظهر مشروع مارشال في صيف ذات العام مستهدفا تحقيق ذات السيطرة على بلدان أوربا الغربية. ويذكر وودهوس أن سياسة الاحتواء الأمريكية كانت مما وافق عليه حلفاء الولايات المتحدة، وأن بريطانيا خاصة وافقت عليه حكومة ومعارضة(٢).

وفي الوقت ذاته كانت حركة التحرر الوطني تشتعل في الكثير من بلاد آسيا وإفريقيا، مستندة إلى قوتها الذاتية الآخذة في النمو، ومستفيدة مما ألحقته الحرب بالدول الاستعمارية التقليدية من ضعف اقتصادي وسياسي مؤثر، ومن الصراع العالمي بين الجانبين الاشتراكي والرأسمالي.

وخلال عامي ١٩٤٨، ١٩٤٩ حققت القوى الاشتراكية ثلاثة انتصارات كبيرة:

أولها، انتصار الثورة الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا بوصول الحزب الشيوعي سلميا إلى السلطة في فبراير عام ١٩٤٨، مقتطعا من العالم الرأسمالي بلدا ذا طاقة صناعية مهمة وموقع حربي ممتاز.

---

(١) The Crisis of Britian and the British Empire, Palme Dutt, p. 164.

(٢) British Foreign Policy since the Second World War, C.M. Woodhouse, p. 23.

وثانيها، إعلان الاتحاد السوفيتي في سبتمبر عام ١٩٤٩ عن امتلاكه القنبلة الذرية وعن نجاح تجربته في تفجيرها في شهر يولية. وكانت القنبلة الذرية منذ نهاية الحرب إلى هذا الوقت حكرا على الولايات المتحدة.

وثالث الانتصارات، كان نجاح الثورة الصينية واقترابها من النصر الحاسم النهائي الذي أعلنت به قيام الجمهورية الشعبية في الأول من أكتوبر عام ١٩٤٩.

وقلبت هذه الانتصارات الثلاث موازين المعسكر الغربي واستحثت في الولايات المتحدة الرغبة في الإسراع لتطويق العالم ومحاصرة هذه الانتصارات وتصفيتها والإعداد لحرب عالمية ثالثة. وكان أن تكون حلف الأطلنطي تحت زعامتها في أوائل عام ١٩٤٩، ثم شرعت في إعداد حلفين آخرين، أحدهما في الشرق الأقصى لمحاصرة الحركة الثورية في الصين والحركات الوطنية الاشتراكية في إندونيسيا وكوريا وفيتنام، وثانيهما في الشرق الأوسط.

وكان الشرق الأوسط هو المنطقة التقليدية للسيطرة البريطانية. وإذا كانت الولايات المتحدة قد حرصت على استخلاص فلسطين لنفسها بواسطة الحركة الصهيونية وإنشاء دولة إسرائيل، كما حرصت على نشر نفوذها في البلاد العربية - خصوصا المملكة السعودية استخلاصا لبترولها - وعلى التسرب إلى مصر بسبب أهميتها الجغرافية والسياسية، فقد بقي لبريطانيا نفوذ كبير في المنطقة. وعانت العلاقات الأمريكية البريطانية بعض الأزمات بالنسبة للشرق الأوسط كان مصدرها التنافس بين الدولتين على هذه المنطقة، وظفرت الولايات المتحدة بإسرائيل، وكان من أسبابها أيضا اعتقاد الولايات المتحدة أن مصدر الخطر الرئيسي في المنطققة هو الخطر الشيوعي ونمو «النفوذ السوفيتي»، بينما اعتقدت بريطانيا أن مصدر الخطر الرئيسي هو «الإمكانات المتفجرة للقومية المحلية»[1]. على أنه ما أن تغيرت موازين القوى في العالم على النحو السابق ذكره وبدأ الإعداد السريع لحركة التطويق في العالم، حتى وجدت الدولتان ضرورة التنسيق الكامل بين سياستيهما في منطقة الشرق الأوسط، وأعلن وزيرا خارجية الدولتين - أتشيسون وبيفن - في اجتماع عقداه في واشنطن في سبتمبر عام ١٩٤٩ اتفاقهما التام حول مشكلات الشرق

(١) وود هوس - المرجع السابق ص ١٣٤.

الأوسط، واستمر التعاون بين البلدين حتى بلغ قمته - كما يذكر وود هوس - في البيان الثلاثي الصادر منهما مع فرنسا في مايو عام ١٩٥٠ بضمان الوضع الراهن في المنطقة لصالح إسرائيل(١).

وكانت بريطانيا بحكم نفوذها التقليدي هي التي نشطت لتنفيذ سياسة الأحلاف العسكرية في الشرق الأوسط لصالحها ولصالح الولايات المتحدة. وفي صيف عام ١٩٤٩ عقدت الحكومة البريطانية مؤتمرا لسفرائها وممثليها لدى دول الشرق الأوسط لمراجعة سياستها فيها، بعد أن ظهر لها خلال سني ما بعد الحرب أن خططها الرئيسية لبناء كتلة تسيطر عليها وحدها تقوم على أساس دعم الحكومات الاستبدادية في المنطقة وجمعها من خلال الجامعة العربية، بعد أن ظهر أن هذه الخطط قد باءت بالفشل فاستفحلت الاضطرابات الداخلية وبدا في هزيمة فلسطين مدى الوهن العسكري لهذه الحكومات. وقد كتبت صحيفة الإيكونومست في ١٩من يولية عام ١٩٤٩ أن الجامعة العربية التي استخدمتها السياسة البريطانية برجاء كبير قد تحطمت وأنه يتعين الاعتراف بأن هذه النتيجة تمثل إفلاسا للسياسة البريطانية، وانتهت الصحيفة إلى القول بأن السياسة المستقبلة الوحيدة يجب أن تعتمد على التعاون الأنجلو أمريكي، وأن تكون نقطة البدء في الشرق الأوسط هي التفاهم الوثيق بين الدولتين(٢).

وتنفيذا لهذه السياسة الجديدة بالنسبة لمصر، ووصولا لتكوين الحلف العسكري المطلوب، كان لابد من تغيير الحكم القائم. ويذكر الدكتور هيكل أن الألسن تداولت في هذه الفترة أن الإنجليز حريصون على استئناف المفاوضات، وأنهم يرون أن تقوم بها وزارة تستند إلى برلمان غير البرلمان القائم، وأنهم أشاروا بذلك إلى الملك. وإذا كانت هذه الرغبة قد ظهرت خلال مفاوضات صدقي - بيفن عام ١٩٤٦، فاصطدموا عند إبدائها برفض الملك تغيير البرلمان والحكومة القائمين، فقد أصبح الملك الآن ألين عريكة وأخفض جناحا بعد أن تأزمت الأوضاع الداخلية، وأصبحوا هم أكثر إلحاحا في طلب التغيير بعد أن تأزمت الأوضاع العالمية بالنسبة لهم.

* * *

(١) وود هوس - المرجع السابق ص ١٣٢.
(٢) بالم دات - المرجع السابق ص ٢٩٧، ٢٩٨.

وفي مقابل هذا الموقف الدولي، كانت الدوائر الحاكمة المصرية تتلفت تلمسا لما يخرجها من الطريق المسدود. تذكر افتتاحية الأهرام في ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٤٨ أن المتاعب كثيرة والمشكلات مضاعفة، يوما فلسطين ويوما السودان، والشعب يرجو أن يخلص لمشكلاته الداخلية بعد أن ينتهي من مشكلاته الخارجية. وذكرت الصحيفة ذاتها في ٢ من ديسمبر أن فشل الولايات المتحدة في مواجهة الثورة الصينية سيجعل الشرق الأوسط من أخطر المواقع ذات الشأن في الخطة الأمريكية، وأنه ينبغي على دول الشرق الأوسط أن تستغل هذا الظرف لتبين لأمريكا أهمية صداقتها لها. وكان هذا المنطق يعني وجوب السعي وإعداد العدة للاستفادة مما تَعُدّه الدوائر ذات المصلحة في مصر ظرفا ملائما لها. واقتضى هذا المنطق التفكير في الخروج من المأزق الذي انتهى إليه الحكم السعدي بعد سلسلة الهزائم التي منى بها، وبعد ظهور ما تكنه الجماهير له من كراهة شديدة مما يستحيل به على هذا الحكم أن يقودها في أي طريق.

ومن جهة ثانية، كان نصيب الرأسماليين الكبار في الدولة - برغم وجود السعديين ذوي العلاقات الوثيقة بهم - أبخس الأنصبة. ولم يضمن لهم هذا الحكم مساهمة ذات أثر كبير في إدارة سياسة الدولة الاقتصادية بما يحقق مصالحهم على الوجه الذي يرجونه. وكانت مصالح كبار ملاك الأرض وعلى رأسهم الملك هي الأكثر مراعاة. فمثلا شكا التقرير السنوي لشركة مصر للغزل والنسج مما أدى إليه ارتفاع سعر القطن والوقود من رفع أسعار إنتاج الشركات في الوقت الذي زاد فيه هذا الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي بنحو ١٥٪. وشكا من بطء إصدار تراخيص التصدير «فأفلتت من المصانع المصرية فرصة سانحة لتثبيت أقدامها في الأسواق المجاورة». كما شكا من أن الحكومة تأذن لبعض بيوت القطن في استيراد منسوجات قطنية من الخارج بدل القطن الخام المصدر مما زاد من تكدس الإنتاج المحلي[1].

كما أعلن تقرير شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار أن ارتفاع أسعار القطن وأجور العمال يؤدي إلى زيادة النفقة، وأن هذه الزيادة لن تعادلها إلا زيادة الإنتاج، وهذه توجب التفكير في تصدير ما يفيض من الإنتاج الزائد على حاجة الاستهلاك المحلي. وقرر أنه برغم انتهاء الحرب منذ ثلاثة أعوام لم يلق موضوع التصدير العناية الواجبة «في حين أن الظروف التي سادت الأسواق الخارجية في

(١) صحيفة الأهرام ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٤٨.

السنوات الثلاث الماضية كانت ملائمة لتعرف تلك الأسواق لمنتجات الشركة» . ثم وجه نقده للحكومة قائلا : «قد يكون لدى الحكومة من الاعتبارات ما أرجأت من أجلها السماح بالتصدير ، غير أنه مما لا شك فيه أن فرصة مواتية قد فاتت صناعة النسيج الأهلية» . وشكا من أن خضوع بعض الإنتاج للتسعير الجبري يضطر الشركات إلى تعويض ذلك برفع أسعار إنتاجها الحر فلا يقوى على منافسة البضائع الأجنبية ، وأن قيود التموين تضر بالصناعة المحلية أبلغ الضرر[1] .

ويلاحظ الدكتور محمد على رفعت ما أصاب البلاد من إنهاك غير طبيعي ، تمثل في وهن الطاقة الإنتاجية وقصور الادخار والمستثمر وتبديد الثروة المدخرة واضطراب العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والطبقات والهبوط المستمر في مستوى المعيشة لدى أصحاب الدخل المحدود . ويذكر أن مستوى الإنتاج الأهلي قد هبط عما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها ، وأن القيمة الحقيقية لمتوسط دخل الفرد قد انحدرت من ١٢ جنيها عام ١٩٣٩ إلى ٩ جنيهات عام ١٩٤٩ ، مع ما صاحب هذا الهبوط من تغيير في توزيع الثروة والدخول ، إذ أثرى البعض ثراء فاحشا وتحسنت أحوال فئات أخرى وأصيبت الغالبية بغبن شديد ، وإذ لجأ الكثير من متوسطي الدخل إلى التصرف في مدخراتهم لمواجهة نفقات المعيشة ، فهبطت الأموال المودعة في صندوق توفير البريد من ٠٠٠ ,٤٦٨ , ٣٣ جنيه عام ١٩٤٥ إ ٠٠٠ , ٠٣٥ , ٣٠ جنيه في آخر عام ١٩٤٩ ، كما انكمشت ودائع التوفير في البن من ٠٠٠ , ٦٢٦ , ٨ جنيه إلى ٠٠٠ , ٨٤٠ , ٧ جنيه خلال المدة ذاتها[2] .

والحاصل أن الغلاء قد تدافعت موجاته ، وزادته حدة سياسة الحكومة في رفع الرسوم الجمركية على السلع الضرورية ، وفي ارتفاع المصروفات الحكومية التي بلغت في السنة المالية ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ حوالي ٧ , ١٥٧ مليون جنيه بزيادة تبلغ ٢ , ٦١ مليون جنيه عن العام السابق ، وإذ غطيت هذه الزيادة بقروض تضخمية أضافت قوة شرائية مصطنعة ، وإذ ساهمت حرب فلسطين في تضخم المصروفات وارتفاع الاسعار ، فارتفع البنكنوت المصدر من ٧ , ١٢٧ مليون جنيه في أغسطس عام ١٩٤٨ إلى ١٣٦ مليون جنيه ثم إلى ١٤٨ مليونًا ثم إلى ١٥٤ مليونًا في الأشهر

(١) صحيفة الأهرام ٢٦ من ديسمبر عام ١٩٤٨ .

(٢) مشاكل مصر الاقتصادية ، الدكتور محمد علي رفعت ـ الجزء الأول ص ٤ ـ ٦ .

الأربعة التالية مباشرة. وفي نوبة الحماسة للحرب، استصدرت الحكومة القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ الذي يجيز لوزير المالية أن يطبع في حدود خمسين مليون جنيه أذونات على الخزانة لاستخدامها في غطاء البنكنوت[١]. كما كان لدى الحكومة أموال احتياطية بلغت عام ١٩٤٤ نحو ٤٨ مليون جنيه، وتصرفت فيها الحكومة فكانت من عوامل التضخم وارتفاع الأسعار. ولاشك في أن اشتداد موجة الغلاء على هذا النحو كان لها أثرها المعرقل في تطور الصناعة، وذلك بما تعنيه من إضعاف للقوة الشرائية الحقيقية وبما تؤدي إليه من ارتفاع في نفقة الإنتاج بالنسبة لصناعة تتلمس المتنفس المأمول لها في الأسواق الخارجية، وذلك فضلا عما يشيعه الغلاء من اضطرابات اجتماعية.

وقد سبقت الإشارة إلى مشكلات الصناعة المحلية في بحثها عن إمكانات التمويل لتجديد آلاتها وتوسيع مشروعاتها. والحاصل أن الأرصدة الإسترلينية التي كانت عام ١٩٤٥ تزيد على ٤٠٠ مليون جنيه، قد بلغت الآن نحو ٢٨٠ مليونا. وتساءل الدكتور رفعت متشككا عما إذا كان الاستثمار قد زاد بقدر هذا الفرق؟ وذكر أن ما حصلت عليه مصر من الأرصدة لم يحل لها مشكلة، إذ الملاحظ أن واكبه تزايد العجز في الميزان التجاري من ١٥ مليون جنيه عام ١٩٤٥ ومن ١٣ مليون جنيه عام ١٩٤٧ إلى ٣٠ مليون جنيه عام ١٩٤٨ وإلى ٤٠ مليون جنيه ١٩٤٩[٢]. ونصح الخبير الاقتصادي فان زيلند الحكومة المصرية بوجوب استيفاء أرصدتها بسرعة لأن ما يفرج عنه تدريجيا من مبالغ قليلة لا يأتي ـ بسبب قلته ـ بالفائدة المطلوبة لتقوية الاقتصاد. ونصحت افتتاحية الأهرام في ٢٥ من يناير عام ١٩٤٩ الحكومة بأن تسعى لاستيفاء هذه الأرصدة دفعة واحدة ولو خسرت البلاد من ذلك بعض الشيء، وذلك رغبة في الاستفادة الجدية من هذه الأرصدة في تمويل المشروعات الصناعية والتجارية «قبل فوات الفرصة السانحة لتنفيذها..». على أن الحكومة لم تحاول الأخذ بهذه النصيحة.

والحاصل أيضا بالنسبة لطاقة التمويل المحلية، أن أسعار القطن ارتفعت ارتفاعا لم تعرفه مصر منذ عام ١٩٢٠، إذ بلغت نسبة الارتفاع من سبتمبر

(١) مشاكل مصر الاقتصادية. الدكتور محمد علي رفعت ـ الجزء الثاني ص ٣٦.
(٢) مشاكل مصر الاقتصادية. الدكتور محمد علي رفعت ـ الجزء الأول ص ٩١، ٩٢.

عام ١٩٤٧ إلى مايو عام ١٩٤٨ نحو ١٤٨٪ للقطن الكرنك (طويل التيلة)، ١٠٤٪ للقطن الأشموني[١]. وأدى هذا إلى ارتفاع نفقة إنتاج الغزل والنسج مما أرهق رجال الصناعة ودفعهم إلى الدعوة لاستيراد أصناف القطن الأجنبي الأقل جودة والأرخص سعرا[٢]. وفي الوقت ذاته لم يؤد هذا الارتفاع إلى زيادة الطاقة التمويلية للصناعة، إنما اتجه الفائض إلى الاستثمار العقاري وإلى شراء الأراضي لما يتمتع به الاستثمار في هذين المجالين من عبء ضريبي منخفض[٣].

رغبت الرأسمالية الكبيرة ـ تحت إلحاح مصالحها ـ في خطة جديدة للحكم، تمتص سخط الجماهير من ناحية، وتعمل على معالجة مشكلاتها بطريقة أكثر جسارة بعد أن لم يسفر الحكم السعدي عن غير الإرهاب الذي هدد النظام كله، وعن غير الخضوع المطلق للملك وكبار ملاك الأرض ذوي المصالح قصيرة النظر، وبعد أن ظهر مدى فشل هذا الحكم في معالجة مصالحها. ولم يكن غير الوفد بما له من شعبية قادرا على إخراج النظام كله من الطريق المسدود الذي انتهى إليه، ولم يكن غيره قادرا على قيادة الجماهير وكسر خطرها المخيف على مصالح الطبقات المالكة وربطها بقنوات الحكم والنظام لئلا تجتثه برمته. ولم يكن غيره ـ بقوته تلك ـ قادرا على منح الأداة الحكومية بعض عوامل التجدد والاستنارة وعلى لجم طغيان الملك واستبداده الذي عانى منه الجميع. وفي هذه الفترة أضحى الوفد لدى فئات كثيرة من الرأسماليين الكبار هو الأكثر رشدا والأقدر على قيادة الجماهير والأقوى على الحد من الطغيان.

ويذكر الأستاذ الرافعي أن من عاون الوفد في الوصول إلى الحكم «رهط من الرأسماليين الذين كانوا ولا يزالون على صلة بالإنجليز وكانوا سفراء الوفد عندهم وجعلوهم يرحبون بعودة الوفد إلى الحكم على أساس أنه سيتخذ حيالهم سياسة الود والمجاملة وأنه أقدر على تهدئة الأفكار وترويض غالبية المصريين على الرضا بالأمر الواقع. وقد انعقد تحالف وثيق العرى بين هؤلاء الرأسماليين من سفراء

---

(١) صحيفة الأهرام ٢٨ من ديسمبر عام ١٩٤٨، نقلا عن تقرير وزير المالية أمام مجلس النواب.

(٢) صحيفة الأهرام ١٦ من ديسمبر عام ١٩٤٨.

(٣) مشاكل مصر الاقتصادية. الدكتور محمد علي رفعت ـ الجزء الأول ص ٩١، ٩٢.

الاستعمار وبين الوفد وبخاصة منذ سيطر عليه جماعة الإقطاعيين والرأسماليين. . . »[1].

* * *

في يوليو عام ١٩٤٩ جيء بحسين سري رئيسا للوزراء في وزارة ائتلافية اشترك فيها كل من الوفديين والسعديين والأحرار الدستوريين بأربعة وزراء والحزب الوطني بوزيرين، كما اشترك فيها أربعة من المستقلين. وكان الهدف الرئيسي للوزارة هو الإشراف على انتخابات مجلس النواب مع تهيئة الأوضاع السياسية الداخلية لهذه المعركة الانتخابية. لذلك بادرت جميع أحزاب الحكم(الأحزاب التقليدية) للاشتراك فيها. وإذا صح ما يذكره كتاب «البرلمان في الميزان» من أن الحكم في مصر يتطلب في الحاكم ميزات منها القدرة على «التوفيق بين الأمة والحكومة والأحزاب ومصر والحليفة (بريطانيا) والجهات العليا (السراي). . . »[2]. أي التوفيق بين المتناقضات، فقد كان حسين سري - في هذه الظروف - من أصلح الوجوه السياسية لتوليه. كان يتمتع برضاء الملك وثقته وله به علاقة مصاهرة لقرابته للملكة«فريدة»، وكان رئيسا للوزارة قبيل تولي الوفد الحكم عام ١٩٤٢. وعرف في تاريخه السياسي بأنه من أنصار السياسة البريطانية وأنها هي من صعد به في الحياة السياسية ليتحول من مهندس في وزارة الأشغال ومن موظف كبير معروف بالكفاية والأمانة والحزم إلى أحد كبار «الساسة المستقلين» غير المنتمين للأحزاب، وليتولى رئاسة الوزارة عندما تتطلب ظروف التوازن وجها سياسيا غير حزبي ذا صلات طيبة بالأطراف كافة. وكان بالنسبة للوفد، وجها سياسيا مقبولا لا يشعر الحزب إزاءه «بحرارة في الخصومة السياسية»[3]. وكان من ناحية ثانية عضوا في عدد كبير من الشركات وعلى علاقة قوية بأحمد عبود الرأسمالي الكبير، ذي الروابط القوية بالإنجليز من ناحية، وبفؤاد سراج الدين الذي ولي سكرتارية حزب الوفد من ناحية أخرى[4]. وزكته جميع هذه العلاقات لتولي الوزارة في تلك

---

(١) في أعقاب الثورة. عبد الرحمن الرافعي - الجزء الثالث ص ٢٩١.

(٢) البرلمان في الميزان - محمد السوادي(طبعة يونية عام ١٩٤٢) ص ١١٩.

(٣) البرلمان في الميزان - محمد السوادي (طبعة يونية عام ١٩٤٢) ص ١٢١.

(٤) Egypt, Tom Little, p. 180، وذكر صلة حسين سري بأحمد عبود الذي عرف بتأييده للوفد.

الظروف. ويذكر الأستاذ الرافعي أن «ارتضت الأحزاب حسين سري رئيسا للوزارة الائتلافية وعهد إليه جلالة الملك بتأليف هذه الوزارة..»[1].

ترددت من قبل فكرة «الوزارة الائتلافية» أو «الوزارة القومية» التي تشترك فيها جميع أحزاب الحكم عام ١٩٤٦ عندما وصل مشروع صدقي - بيفن إلى طريقه المسدود وكلف شريف صبري خال الملك بتشكيلها فأخفق. وسنة ١٩٤٧ عندما شرع في عرض قضية مصر على مجلس الأمن وطلب رئيس الديوان الملكي بالنيابة حسن يوسف إلى الدكتور هيكل زعيم الاحرار مفاتحة الوفديين في الأمر، ففشل المسعى أيضا، ثم في بداية عام ١٩٤٩ عندما عرض إبراهيم عبد الهادي الأمر رسميا على الوفديين فاشترطوا تولي الوزارة رئيس محايد. كان الهدف العام لهذه المحاولات، احتواء الوفد بعد ترويضه واشتراكه في تصفية المسألة الوطنية، أو تصفية أزمة الحكم عن طريقه لصالح الملك وأحزاب الرجعية. على أنه في هذه المحاولات، كان الملك أو أحزاب الأقلية يتقدمون بعرضهم للوفد وهم من مركز قوة، يطلبون إليه الاشتراك في الوزارة القائمة، أو يعرض الملك رئيسا محايدا لها كما حدث عام ١٩٤٢، ولكن مع بقاء مجلس النواب ذاته وفي ظله، وهو مجلس قاطع الوفد انتخاباته وليس له فيه إلا عضو واحد، وللسعديين والأحرار فيه أغلبية قادرة على التحكم في الوزارة الائتلافية التي يشترك فيها الوفد. كان الغرض إذن يتعلق بالاشتراك في وزارة محصورة بين ملك يعادي الوفد، ومجلس نواب يخاصمه. لذلك اطردت سياسة الوفد على رفض تلك العروض التي عرف عن بعضها أنه قدم مع توقع الرفض من جانب الوفد، وذلك من قبيل المناورة فقط دفعا لتهمة أن الملك يعرقل الائتلاف، كما ذكر الدكتور هيكل عن محاولة عام ١٩٤٦[2]، أو إثباتا لأن الوفد هو المتعنت الرافض توحيد الصفوف. وكانت سياسة الوفد منذ فشل ائتلاف عام ١٩٢٧ بتآمر الأحرار الدستوريين ضده بعد موت سعد زغلول، يرفض الاشتراك مع أي حزب آخر في حكومة غير الحكومات الانتقالية،

---

(١) في أعقاب الثورة. الجزء الثالث ـ عبد الرحمن الرافعي ص ٢٨٣.

(٢) يذكر الدكتور هيكل أن حسن يوسف أبدى له اغتباطه بإخفاق محاولة الائتلاف التي قام بها شريف صبري عام ١٩٤٦، وأنه كان المطلوب فقط أن يجيء الإخفاق من ناحية الوفد. مذكرات في السياسة المصرية ـ محمد حسين هيكل (الجزء الثاني) ص ٣٢٠.

وتمسك بهذا الموقف في حادث ٤ من فبراير عام ١٩٤٢، إذ انحصر الخلاف بينه وبين الأحزاب الأخرى حول ما إذا كانت تشكل وزارة وفدية بحتة أم وزارة ائتلافية. وكان رائده في هذا الموقف أن التوازن الذي ينشئه الائتلاف داخل الوزارة يجعل للملك سيطرة كبيرة عليها، ويجعلها عرضة للمؤامرات، كما أنه وضع غير دستوري إذ يحتم الدستور أن يتولى الوزارة حزب الأغلبية البرلمانية وحده، كما كان يحذر في ذلك من محاولات استغلاله في تصفية أزمات الحكم أو المسألة الوطنية ليطرد بعدها كما حدث بعد معاهدة عام ١٩٣٦.

على أن وزارة حسين سري، كانت بطبيعتها وزارة انتقالية تجرى الانتخابات وتمهد لحكم آخر. وإذ كان هدف الملك، أن يحاول من خلالها ومن خلال الائتلاف التأثير في الانتخابات لئلا تسفر عن أغلبية مطلقة للوفد، معتقدا أن ابتعاد الوفد خمس سنوات عن الحكم قد أضعف شوكته، وراغبا في أن تخلق بين جميع الأحزاب توازنا في مجلس النواب الجديد تتحقق به حريته في تكوين الوزارات الائتلافية واللعب على التجمعات المختلفة للأحزاب إبقاء على السلطة الفعلية في يديه، كما يضمن بهذا التوازن أن توجد حكومة يسيطر عليها ويكون فيها الوفد فلا يعارضها. كان هذا الهدف هو ما هدأ فزع السعديين والأحرار الدستوريين وأقنعهم بالاشتراك في الوزارة تحت تأثير الضمانات التي أبداها لهم كل من حسين سري وحسن يوسف، فوعد الأول الدكتور هيكل «بوزارة قومية بعد الانتخابات»، وأكد له أن سياسة وزارته «ألا يكون لحزب أغلبية مطلقة في البرلمان.». كما ذكر حسن يوسف لهيكل: «أنا أصرح لك باسم الملك أنه لن يكون لحزب أغلبية في البرلمان. [1]». وكانت أحزاب الأقلية ترحب، لاشك، بائتلاف يضمن لهم الاستمرار في الحكم مع اشتراك الوفد فيه كفًا لمعارضته.

على أن الوفد رأى في الائتلاف رأيا آخر. إذ تحقق بهذه الوزارة الائتلافية شرطاه التقليديان اللذان طالما تمسك بهما وهما تولى سياسي محايد لرئاستها مع كونها وزارة مؤقتة هدفها إجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب. وبهذين الشرطين كان لابد أن يشارك في الوزارة ليراقب إجراء الانتخابات من داخلها وليعرف من داخلها أيضا نشاطها التنفيذي ويساهم فيه لصالحه. وحسبه من نشاط الوزارة أن تهيىء المناخ

---

(١) مذكرات من السياسة المصرية. محمد حسين هيكل(الجزء الثاني) ص ٣٤٥ـ٣٤٨.

الديموقراطي الذي يتيح إجراء انتخابات حرة. وحسبه أن يضمن بواسطتها ألا توجه أجهزة الدولة ضده في المعركة الانتخابية، وأن يشرف على تقسيم الدوائر الانتخابية بما لا يفتت تجمعاته الجماهيرية في المناطق المختلفة. ومع مراقبة نشاط السلطة، يضمن الوفد تأييد الجماهير له، ويضمن بهذا التأييد نتيجة الانتخاب. وحسبه من أجهزة الدولة أن تتركه يعمل بحرية، وأن تترك الجماهير تعبر عن رأيها بغير ضغط ولا إرهاب. والنتيجة بعد ذلك مضمونة لصالحه، فتلك تقاليد السياسة الوفدية وحساباتها منذ أول انتخابات خاضها الوفد عام ١٩٢٤.

* * *

بقيت وزارة سري الائتلافية في الحكم من يولية إلى نوفمبر عام ١٩٤٩، ويلخص الأستاذ الرافعي أعمال الوزارة في أمرين:

أولهما، الإفراج عن معظم المعتقلين السياسيين وتمهيد السبيل لإلغاء الأحكام العرفية.

وثانيهما، إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية طبقا لما أظهره التعداد الأخير للسكان.

وألفت من أعضائها لجنتان: إحداهما، للإفراج عن المعتقلين السياسيين، والأخرى، لتقسيم الدوائر، ومثلت في اللجنة الأخيرة جميع الأحزاب المشتركة في الوزارة. والواضح أن لم يكن للائتلاف هدف يجاوز هذين الأمرين، وبهذا كانت بداية المعركة الانتخابية مما يجاوز وضع الائتلاف.

والحاصل أن كانت أحزاب الأقلية ـ خوفا من خوض معركة مفتوحة ـ تميل إلى أن توزع الدوائر الانتخابية بين الأحزاب، فيترك لكل حزب عدد من الدوائر تقفل عليه لا ينافسه أحد من مرشحي الأحزاب الأخرى، ويتكون مجلس النواب بغير معركة بينها. ولكن الوفد رفض ذلك وأعد عدته ليخوض المعركة بقوته كلها في الدوائر كافة. وكان هذا هو الموقف السياسي للوفد دائما. وفضلا عن ذلك فقد رأى أن الموقف أنضج ما يكون لكي يحقق انتصارا ساحقا. ولم يكن يمكن للائتلاف بهذا الوضع أن يستمر، فلم يكن هناك فائدة ـ كما يذكر الدكتور هيكل ـ من وزارة ائتلافية يحارب أحزابها بعضهم بعضا.

استنفد الائتلاف غرضه بالنسبة للوفد بعد تقسيم الدوائر، ولم يعد يرى خيرا له في أثناء المعركة الانتخابية في بقاء الأحزاب المنافسة له مشتركة في الحكومة التي

تجرى الانتخابات. وبعد تمام تقسيم الدوائر والإفراج عن المعتقلين، صار قيام وزارة بعيدة عن الأحزاب، أدعى للاطمئنان من حكومة يوجد الوفد فيها ولكن يشاركه الخصوم. ويبدو أن الأحرار الدستوريين أدركوا أن الوفد سيكتسح الائتلاف بحيث لم يبق لهم فيه مغنم، فبدءوا هم ـ على ما يذكر الأستاذ الرافعي الذي كان عضوا بالوزارة عن الحزب الوطني ـ بدءوا التمرد على الائتلاف. واختصم الحزبان حول تقسيم بعض الدوائر، واحتكما إلى رئيس الوزراء الذي تنحى عن قبول هذا التحكيم، وبادر بفض الائتلاف بتقديم استقالته. ثم كلفه الملك بتشكيل وزارة محايدة من أعضاء مستقلين في ٣ من نوفمبر عام ١٩٤٩ تتولى الإشراف على المعركة الانتخابية مما قابله الوفد بابتهاج عظيم[1]، وبهذا تحققت للوفد خطته كاملة، وبدا أنه من يمسك زمام الموقف السياسي، وأنه من يتحكم فيه رأيا وحربا ومكيدة. وبدت الأيام مقبلة على الحزب الكبير.

* * *

لم تكن رغبة الإنجليز أو كبار المالكين هي مصدر الأمل في نجاح الوفد. كان غاية دورهم أن تتم الانتخابات حرة. وكانت إرادة الجماهير هي الكفيلة بتوليه السلطة. على أن ثقة الجماهير بالوفد، لم تكن تصدر ـ هذه المرة ـ عن الإيمان المطلق بالحزب العتيد الذي أولته من قبل ولاءها غير المتحفظ، وقرنته بالوطن والأمة اقترانا بدا حينا من الزمن لا ينفصم.

كان توقيعه معاهدة عام ١٩٣٦، وما ظهر من مظاهر سوء حكومته عام ١٩٤٢، مما وضع تحفظا مهما على صلابته الوطنية واستقامة سياسته الداخلية، وانصرف عنه الكثيرون إلى غير وجهة، وانصرف عنه الكثيرون من الشباب إلى التنظيمات السياسية الجديدة، إلى الحركة الشيوعية أو إلى جماعة الإخوان المسلمين، وبدا الحزب أمام قسم كبير من جيل الأربعينيات، تنظيما دون مستوى الموقف، أهدافا وقيادة، وبدا أن لنشاط الحزب حدودا لا يتخطى النظام السياسي والاقتصادي القائم في مصر منذ عام ١٩٢٣، وأسلوبا في الكفاح السلمي المشروع تخطاه قسم كبير من الشباب إلى المطالبة بالكفاح المسلح. وبالجملة كان كل من الاتجاه الشيوعي، واتجاه الإخوان المسلمين ـ برغم التناقض الحاد بين أهدافهم ـ يضع

---

(١) في أعقاب الثورة. الجزء الثالث ـ عبد الرحمن الرافعي ص ٢٨٦، ٢٨٧.

للمجتمع حلولا تتخطى النظام السياسي القائم بمؤسساته وقواه السياسية، وكان الوفد جزءا من هذا النظام وركيزة شعبية له. وانضم إلى هذين الاتجاهين في تخطيهما للنظام القائم، حزب مصر الفتاة الذي استبدل باسمه اسم الحزب الاشتراكي في أواخر عام ١٩٤٩، ووضع لكفاحه برنامجا سياسيا واجتماعيا ثوريا يتخطى هذا النظام أيضا.

على أن هذه التيارات الشعبية، يسارية كانت أو يمينية، لم تكن تستطيع أن تصل إلى الحكم في هذه الانتخابات، ولا كانت قادرة على أن تضمن لنفسها تمثيلا مؤثرا في مجلس النواب. والإخوان المسلمون يعانون الضعف والانقسامات بعد اغتيال المرشد العام، وحزب مصر الفتاة يولد من جديد عشية الانتخابات، والحركة الشيوعية حديثة النشأة، وكلها خرج من فترة الإرهاب السعدي ضعيفا جريحا لا تزال آثار السياط على ظهورها، ولا يزال النور يعشي العيون بعد ظلمة السجن وما عاناه الوطن الحبيس. فلم يكن بد من أن تلتقي هذه القوى جميعا على تأييد الوفد، وهو مع كل ما يأخذه عليه أي من هذه الاتجاهات كان لا يزال القوة السياسية الوحيدة التي يمكن أن تصل إلى الحكم والتي يكفل حكمها جوا من الديمقراطية يستطيع فيه كل تيار أن ينشط وينمو ويدعم مراكزه الشعبية. ثم كان الاتجاه التقدمي الذي نما داخل شباب الوفد والذي أفسحت له القيادة خلال السنوات الخمس السابقة، كان لهذا الاتجاه أثره في إظهار الجانب المشرق للحزب وفي إكسابه قدرا من الحيوية وفي أن يجد الحزب عن طريقه لغة مشتركة بينه وبين التيارات الحديثة[1].

يذكر جون مارلو أنه كان من معالم هذه المعركة الانتخابية ظهور مطالب الإصلاح الاجتماعي في المقدمة بالنسبة للمطالب الوطنية، وأن الوفد خاضها بوصفه حزبا للشعب وأطلق الوعود عن الإصلاح الاجتماعي الذي يزمع تنفيذه وخفض نفقات المعيشة والقضاء على الإسراف والفساد في الإنفاق الحكومي مع إلغاء الأحكام العرفية والعمل على إنجاز كل ما فشلت فيه الحكومة السابقة ومنه

---

(١) يلخص الأستاذ الرافعي أسباب نجاح الوفد في عدة عوامل، منها: أن الوفد ينجح دائما عن طريق الوزارات المحايدة التي يوحي وجودها بقرب عودة الوفد، وأن الإخوان والشيوعيين أيدوا الوفد كراهية للسعديين، وأن وزارة سري أجرت عدة تحقيقات مست سمعة عدد من الوزراء السعديين، وأن رجال الشرطة والإدارة ساعدوا الوفد حقدا منهم على موقف النقراشي من مطالبهم، وأن بعض الرأسماليين أيدوا الوفد. (في أعقاب الثورة. عبد الرحمن الرافعي - الجزء الثالث ص ٢٨٩ - ٢٩١).

بالطبع تحقيق المطالب الوطنية، ويعلق المؤلف على ذلك بأنه كانت هذه هي أول مرة يقدم فيها حزب سياسي نفسه في صورة الواعي بمسئوليات الحكومة في الدولة الحديثة[1] . وهذا تعليق سليم، إذ كان القصد منه أنها أول مرة يرفع فيها حزب من أحزاب الحكم (الأحزاب التي تصل إلى الحكم) أهدافا اجتماعية يخوض بها معركته الانتخابية، وذلك مهما بلغت هذه الأهداف من التواضع .

وخلال المعركة الانتخابية، ظهر عاملان أثقلا كفة الوفد وحتما رجحانها . وكان الحزب يضمن وقوف التيارات الشعبية بجانبه ضد أحزاب الأقلية، وفي الوقت ذاته رسم خطته على أن يقدم بعض الوعود عن الإصلاح الاجتماعي وخفض نفقات المعيشة، وعلى أن يطلق دعايته من ناحية أخرى للكشف عن مساوئ الحكم السابق . واستفاد الوفد مما انطلقت به الصحف غير الوفدية كشفا عن هذه السوءات، إذ كثر الحديث عن عدوان الحكومة السابقة على الدستور وعن حوادث الإخلال بالأمن التي عانت منها البلاد في عهدها، كما كثر التلميح إلى خضوع تلك الحكومة للملك وعن سلوك الملك الشخصي وسلوك حاشيته وحوادث استغلالهم لنفوذهم .

وخلال المعركة أيضا أجرى محمد على راتب وزير التموين في وزارة سري المحايدة (التي ألفها سري بعد الائتلاف) أجرى تحقيقات تناولت سمعة عدد من وزراء الحكومة السعدية، فانكشف الكثير مما كان يجري من استغلال للنفوذ ومن صفقات الإثراء بالتعامل في المواد التموينية . وروجت الصحف الوفدية لهذه التحقيقات، ومس الكشف عن هذه الحوادث وترا بالغ الحساسية لدى الشعب المصري، وهو يتعلق بنزاهة الحكم . والحاصل أن تتبع أحداث التاريخ المصري ـ الحديث خاصة ـ يوضح أن الجماهير المصرية لم يكن يثيرها شيء مثل العبث بهذه النزاهة، ولم يكن من شيء يسقط هيبة الحكومة ويقضي على شرعية وجودها في نظر الناس ويفتقد كل عذر أو تسويغ ويجتمع الجميع على موقف واحد منه، لم يكن شيء يفعل ذلك كله مثل المساس بنزاهة الحكم . ويمكن بهذا تصور الأثر البالغ الذي أحدثته هذه التحقيقات في المعركة الانتخابية .

* * *

---

(١) Anglo-Egyptian Relations, John Marlowe, p. 357.

وكان تخفيف الرقابة عن الصحف في أثناء المعركة الانتخابية مما أتاح الكشف عن حوادث العنف الذي مارسته الحكومة السعدية مع المعتقلين في السجون ومراكز الاعتقال. وفتحت الصحف ـ وبخاصة صوت الأمة، والنداء الوفديتان والكتلة ـ صفحاتها للمفرج عنهم من المعتقلات يصفون ما لاقوا في السجون وفي أثناء التحقيقات من تعذيب(وامتلأت الصحف بالرسوم الكاريكاتيرية عن حوادث الضرب والتعذيب). وطالبت«الكتلة» بمحاكمة حكام الحكم السعدي على ما ارتكبوا من جرائم، واطرد النشر خلال الشهور التالية عن معاملة المعتقلين. واشتركت«النداء» في نشر الفظائع التي ارتكبت وتسجيل التفصيلات، عما كان المعتقلون يعانونه في المسكن والمأكل وسوء الرعاية الصحية. وكتبت صوت الأمة تقول: إن «تعذيب المعتقلين جريمة تقتضي الحساب الشديد». ونشرت عما لاقاه معتقلو معسكر«الطور» من تعذيب وهوان على أيدي السجانين. ويقص المعتقلون الحوادث وآثار السياط لا تزال على أجسادهم. كما حكت قصة اعتقال وتعذيب الأستاذ «البهي الخولي» المدرس بالأزهر نقلاعن خطاب أرسله لابنه يصف فيه كيف ضرب وجلد على قدميه وساقيه وفخذيه وظهره حتى كانت الدماء تسيل منه، فيجر في ممرات السجن.

وعرف الناس كيف كان رئيس الوزراء إبراهيم عبدالهادي يقابل المتهمين ويستوثق بنفسه من أن الشرطة قامت «بتوضيبيهم» قبل أن يستجوبهم هو، وكيف كان ينزل إلى دوائر الشرطة ويأمر بتعذيب المتهمين وضربهم وإهانتهم حتى تسيل الدماء منهم وتشوه أطرافهم. وكان ممن فعل معهم ذلك المتهمون في قضية مقتل النقراشي وقضية الشروع في قتل حامد جودة رئيس مجلس النواب السعدي في ذلك العهد، وكذلك بالنسبة للأستاذ البهي الخولي كما روى في خطابه السابق الذكر.

ومن الأمثلة على ما كان ينشر وقتها ما نشرته صوت الأمة في ٣٠من ديسمبر عام ١٩٤٩ في صفحتها الأولى تحت عناوين «في جحيم معتقلات السعديين النازية ـ يجلد بالسياط وهو يؤذن ويدعو للصلاة ـ اعتقال الموتى ـ رهائن من النساء والأطفال والشيوخ». وصدرت هذه الصفحات بقولها: «كان من سوء حظ السعديين وحسن حظ هذا البلد الأمين أن تكشف للرأي العام والانتخابات على الأبواب هذه الفضائح جميعها التي حرصت صوت الأمة على نشرها على حقيقتها ليعرف

الشعب أي طغاة وبغاة كان هؤلاء القوم، وليتذكر وهو يعطي صوته بعد أيام ثلاثة أي الفريقين أجدر بثقته وتأييده، وسيقول الشعب كلمته وستكون نهاية هؤلاء السعديين مشيعين باللعنات».

وجرت المحاكمات في قضيتي مقتل النقراشي والشروع في اغتيال حامد جوده خلال الفترة ذاتها وكان من المحامين في القضيتين قادة حزبيون وساسة، منهم محمود سليمان غنام وعزيز فهمي الوفديان وأحمد حسين زعيم مصر الفتاة وعبدالمجيد نافع وغيرهم. وحول هؤلاء هذه المحاكمات إلى منابر اتهام ضد الحكم السعدي. وشهد المتهمون بما لاقوه من ألوان العذاب.

تحدث في القضية الأولى بجلسة ٣١ من أغسطس عام ١٩٤٩ أحد المتهمين عن تعذيبه ضربا بالكرابيج والحديد ودوسا على وجهه بالأحذية حتى الإغماء. وتحدث آخر عن ارتكاب الجنود معه الفحشاء إن لم يعترف بالتهم الموجهة له. وأوضح ثالث كيف نزعت أظافر يديه العشرة. وبجلسة أول سبتمبر استشهد أحدهم بوالدته التي كانت تتسلم ملابسه ملوثة بالدماء والقيح الناتج عن تقيح الجراح. كما شهد آخر بجلسة تالية بما ارتكب معه من أعمال منافية للآداب.

وفي القضية الثانية وقف أحد المتهمين بجلسة ١٧ من ديسمبر عام ١٩٤٩ يصف صنوف التعذيب التي كانت تمارس ضدهم، إذ قيل له يوم القبض عليه إن التعذيب عشرة صنوف:

١ ـ الضرب بالعصى على القدمين.
٢ ـ الضرب بالكرابيج على القدمين.
٣ ـ الضرب بالكرابيج على الظهر.
٤ ـ التقييد بالحديد والسحب في صالة المحافظة.
٥ ـ هتك العرض له ولجميع عائلته.
٦ ـ الكي بالنار وبالسجاير.
٧ ـ خلع الأظافر من اليدين والقدمين.
٨ ـ نتف رموش العين.
٩ ـ تشريد الأهل واعتقال الأقارب.
١٠ ـ القتل وإخفاء الجثة في مكان مجهول.

وذكر المتهم أنه استعملت معه الوسائل الأربع الأولى، فلما هدد بالخامسة والسادسة جفل وأقر بما أملى عليه من أقوال. قال عبد الحميد نافع: القضية ليست قضية متهم بعينه، ولكنها «قضية حكومة متمدنة أو حكومة غير متمدنة». وهتف أحمد حسين: «لا دستور ولا ديمقراطية مع قيام المعتقلات. وعلى مصر أن تختار: هل تريد العودة إلى محاكم التفتيش وظلمات العصور الوسطى؟ أم تريد أن تعد بين الدول المتمدينة والمتحضرة؟..». وطالب المحكمة بأن تندد بالتعذيب تمسكا منها بالدستور وإعلاء لسلطان القانون وإقرارا للأمن والنظام. وقال عزيز فهمي: إن هذه الجرائم لا يمكن أن يرتكب مثلها في بلاد الهمج ويستحيل أن يكون مثلها قد وقع في القرون الوسطى أو في المجتمعات البدائية دون أن ينال مرتكبوها جزاءهم الصارم.

وكتب المجاهد الفلسطيني محمد على الطاهر في مذكراته «معتقل الهاكستب» الذي نشر عام ١٩٥٠، كتب الكثير من قصص المعاملة في المعتقلات، خصوصا بالهاكستب الذي سجن فيه. وكان من شهود العيان ومعتقل الطور الذي نقلت إليه الروايات عنه، ومنها أن طالبا ألقى في السجن الفردي ثلاثة شهور مقيدا مصفدا من يديه وراء ظهره والقيد فيهما، فلما ظهرت براءته شحن إلى الهاكستب. وأن بعض معتقلي الطور تظلم من سوء المعاملة فأحضروهم صفا وانهال الجند عليهم «ضربا بالعصى وركلا بالأقدام ولكما بالأيدي حتى لم يبق منهم أحد غير مهشم الأعضاء أو متورم الوجه..». وأنه انطلق نحو ٣٠٠ جندي على عنابر المعتقلين في ١٤ من يونية عام ١٩٤٩ يضربونهم حتى التهبت أجسام الطلبة الصغار بالضرب المبرح الأليم. وذكر أن الحكومة كانت حريصة على أن يضم المعسكر الواحد شيوعيين وإخوانا مسلمين، وأرادت «بحبس المتناقضين في مكان واحد أن يشغلوا عن الحكومة بضرب بعضهم بعضا». ويقول: «فلا فرعون ولا نيرون ولا الحجاج ولا الحاكم بأمر الله، تجاسروا على ارتكاب ما اجترحه إبراهيم عبد الهادي وحزبه وأحلافه في حكم مصر وإذلالها وإهانتها والتنكيل بالأبرياء من أهلها وساكنيها ودوس القوانين والدساتير الأرضية وأحكام الكتب السماوية والاعتداء على الحرمات والأعراض ودوس الحريات الخاصة والعامة وهدر حقوق الإنسان..».

واستبد الألم والفزع بالجميع من هذا الذي اجترح، ويعقد المؤلف السابق المقارنة بين المعتقلات عام ١٩١٤ (التي كان جربها من قبل) وبين هذا المعتقل الأخير،

فيقول: إن المعتقل الأول كان في المدينة لا في الصحراء، وكان نظيفا فيه خدم يسمح فيه بدخول الصحف وبالزيارات وبكتابة الرسائل إلى الأهل أسبوعيا وبالعلاج، بينما هذا الأخير لا يسمح فيه بشيء من ذلك، ويجلد فيه كل جندي يجسر على تهريب الصحف للمعتقلين، ومخصصات الطعام فيه قليلة، وليس فيه علاج غير كرابيج الجنود. وبينما هو أيضا أعشاش وأكواخ تصفر فيها الرياح شتاء وتحرقها شمس الصيف. ويذكر المؤلف أنه كان قد شرع في كتابة خطاب إلى رئيس الحكومة يقول فيه: «لقد حبسني الإنجليز مرتين ولكن بدون إهانة ولا تعذيب، فهل تريد أن يترحم الناس على عهد الإنجليز؟!»[1]. كما عقد ذات المقارنة عزيز فهمي في مرافعته في القضية السابقة إذ قال: «كان عهد فلبيدس وبدر الدين ومن إليهما من الطغاة والمستبدين الذين وصفت محكمة النقض والإبرام عهدهم بأنه كان إجراما في إجرام، عهدا إنسانيا بالنسبة لهذا العهد الأخير...».

ولم يستطع السعديون الأحرار إزاء هذا الطوفان شيئا، وحاول الأحرار التبرؤ من هذه الجرائم والتنصل من أعمال الوزارة السعدية، فصرح الدكتور هيكل لمندوب الاهرام بأنه لا هو ولا حزبه كانوا يحكمون فعلا خلال السنوات الخمس حتى توجه إليهم تهم الاضطهادات التي حدثت، وأنه ورجال حزبه ليسوا مسئولين إلا عن الوزارات التي كانوا يتولونها، وأن جانبا من أسرار السياسة العامة كان يحجب عنهم. فرد عليه زعيم السعديين ووخز كل منهما صاحبه. كما حاول إبراهيم عبد الهادي الدفاع عن حزبه في خطابه الذي اعتاد مع غيره من الزعماء إلقاءه في عيد الجهاد في ١٣ من نوفمبر (ونشر في صحيفة الأساس السعدية في ١٤ من نوفمبر عام ١٩٤٩) بأن الحكم العرفي قام لحماية ظهر الجيش المصري في فلسطين وحماية مواصلاته وتموينه «وصونه من الجيوب الشريرة التي كانت منبثة حينذاك. وحمايته من الفوضى ومن أصحاب المذاهب الهدامة الذين لا يتركون فرصة إلا انتهزوها لتحطيم الوحدة المصرية والكيان المصري».

على أن هذه الحوادث كانت جرما بشعا وبالغ الشناعة مس الكبرياء المصري

---

(١) معتقل الهاكستب. محمد علي الطاهر، صفحات ١٠٢، ١١٠، ١١١، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ٢٠٠. وورد بهذا الكتاب الكثير عن حوادث المعتقلات.

وترك في النفوس كلها جراحات عميقة شائهة، كما ترك إحساسا عاما بأن هذا الوضع السابق يستحيل أن يعود، وحكم في أعين الجماهير على حزبي السعديين والأحرار بالإعدام السياسي. والواقع أن سقوط هذين الحزبين في الانتخابات كان مقدرا سلفا ولو لم تحدث هذه الحوادث ولو لم تكشف. فلم يكن الفشل في أي انتخابات حرة جديدا عليهما، ولكن كان الجديد أنهما سقطا بوصفهما قوة سياسية يمكن أن تقوم بأي دور في المستقبل، وأنه لن يستطاع إرجاعهما إلى الحكم في أي ظروف سواء بتزييف الانتخابات أو بالقهر كما كان يحدث من قبل، وذلك بعد أن اشتعلت النفوس حقدا عليهما لا ينطفىء. وبهذا بات على القوى الرجعية أن تبحث لها عن وجوه جديدة غير هؤلاء. وباتت معركة الوفد الانتخابية مضمونة الكسب بغير نزاع، مقتا لخصومه واطمئنانا لأن حكمه سيتيح مجالا للحرية والانطلاق وضمان عدم الإيذاء مما يشعر الجميع بأنهم في مسيس الحاجة إليه.

* * *

أجريت الانتخابات في ٣ من يناير عام ١٩٥٠، وكانت النتيجة حصول الوفد على ٢٢٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ ٣١٩. وحصل السعديون على ٢٨ مقعدا والأحرار الدستوريون على ٢٦ مقعدا، وكان معظم هذه المقاعد في المناطق التي يتمتع فيها أعضاء هذين الحزبين بعصبية عائلية أو مالية قوية. وحصل الحزب الوطني على ٦ مقاعد، والحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) على مقعد واحد. وكان الباقي ٣٠ مقعدا نجح في الحصول عليها مستقلون. ووجد الوفد هذه النتيجة باهرة تمثل نصرا كاسحا.

على أن ثمة تحفظا مهما أشار إليه الأستاذ الرافعي، هو أن عدد الناخبين حسب الإحصاء الرسمي كان يبلغ ١٨٢, ١٠٥, ٤ ناخبا، فلم يدل من هؤلاء بصوته إلا ٧٤١, ٧٥٩, ٢[1]. ولهذه الظاهرة دلالتها على أن قسما كبيرا من الجماهير غير المرتبطة بالأحزاب والتيارات السياسية الموجودة، هذا القسم كان قد اعتاد من قبل أن يمنح ثقته للوفد في الانتخابات، ولكنه في هذه المعركة الأخيرة التي كان يراها من

(١) في أعقاب الثورة. عبد الرحمن الرافعي - الجزء الثالث ص ٢٩٢.

أخطر معاركه انسحب ولم يمنح الوفد ثقته وعزف عن المعركة كلها. ولاشك في أن هذه الظاهرة نتجت عن تناقص نفوذ الحزب بين الجماهير العادية. ولكن الدلالة الأخرى الأكثر خطورة في هذا الموقف أن قسما كبيرا كان قد ازداد لديه الشك في جدوى إصلاح الأوضاع القائمة من خلال ما سبقت تجربته نحو ربع قرن من تبديل في الحكم بين الوفد وأحزاب الأقلية، وأنه قد ازداد الشك في صلاحية الحكم البرلماني الحزبي كله تحت ضغط الدعاية التي روج لها كثيرا ضد النظام الحزبي منذ الثلاثينيات، وتزعمته بعد الحرب العالمية الثانية بوصفه أحد الخطوط السياسية الثابتة صحيفة أخبار اليوم من جهة وجماعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى. والدلالة الأعم لهذه الظاهرة أيضا أنه بالرغم من حدة الصراع السياسي الدائر في المجتمع وتصاعد موجاته، وبالرغم من نمو الصراع الطبقي واشتداده، وبالرغم من بداية تبلور الأهداف الكاملة للثورة في النطاقين الوطني والاجتماعي، وبالرغم من ظهور أحزاب وتظيمات جديدة تنادي بالثورة ومما كان يحدث من تطور في هياكل الأحزاب الشعبية وفي فكرها السياسي وأهدافها، بالرغم من كل ذلك فإنه كان هناك قسم متزايد من الجماهير يبتعد عن النشاط السياسي ويعزف عن المشاركة في أبسط وأهم أنواع العمل العام وهو التصويت في انتخابات حرة يتنادى الشعب فيها للوقوف ضد ظلام الحكم السعدي وضد الاستبداد وللدفاع عن حريته.

وكان مما زاد أهمية هذه الظاهرة أن لجان الانتخابات في القاهرة والإسكندرية سجلت عزوف الكثيرين عن استعمال أصواتهم، فكانت أقل اللجان الانتخابية استعمالا للأصوات. ومن المعروف أن هاتين المدينتين هما أهم مراكز الحياة السياسية والنشاط السياسي، وهما أهم مراكز توطن المتعلمين والمهنيين. ومن المعروف أيضا أن كثرة الأصوات الانتخابية المستعملة في الريف والأقاليم لا تعكس اهتماما بالعمل السياسي يتناسب مع هذه الكثرة، لأن دوافع الانتخاب في الريف لا ترجع إلى العامل السياسي وحده وإنما إلى الصلات الشخصية والروابط العصبية والعلاقات الاقتصادية. وبهذا يمكن القول إن هذه الظاهرة تمثل عزوفا وسلبية واضحتين بين المتعلمين وسكان المدن عامة، وإن ذلك لا يعني أن الريف والأقاليم كان أكثر إيجابية في العمل والنشاط السياسي ولا أنه أصبح ذا فاعلية سياسية أكبر.

إنما يبدو تزايد السلبية ظاهرة واضحة في أهم مراكز الفاعلية السياسية في مصر، وهي القاهرة ثم الإسكندرية، وبين من كانوا لا يزالون أهم الفئات فاعلية أيضا وهم المتعلمون، وذلك كله دون أن يظهر ما يعوض ذلك من الإقبال الأكبر على الانتخابات في الريف.

والملاحظ أن هذا الاتجاه كان ينمو بقدر ضعف حزب الوفد الذي ارتبطت به إيجابيات النظام البرلماني منذ ثورة عام ١٩١٩، كما ينمو بقدر ما تبتعد عن الوفد أقسام من الجماهير لا تستطيع التنظيمات الحزبية الأخرى - سواء الحزب الوطني أو الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) أو التنظيمات الشيوعية - أن تجذبها إليها.

الفَصْل الثَّاني
حكومة الوفد(١)

٣ من يناير عام ١٩٥٠ كان يوم الفرح الشامل، أسمته صحيفة المصري يوم ثورة الشعب. كان انتصارا للوفد في معركة انتخابية، ولم يكن هذا جديدا عليه إذ ضمن الظفر في كل معركة حرة منذ عام ١٩٢٤ . وكان انتصارا للوفد ضد ما اجتمع عليه من القوى الاستبدادية في معركة أرادتها هذه القوى فاصلة وقاضية عليه ودامت خمس سنوات. وقد جرب الوفد هذه المعارك من قبل وبخاصة عام ١٩٢٨ أيام حكومة محمد محمود، وسنة ١٩٣٠ أيام حكومة إسماعيل صدقي. ولكن المعركة الأخيرة كانت أطول مدة وأكثر عتوا وبلغت ضراوتها إلى حد استعمال الطلقات النارية والديناميت في محاولات لاغتيال زعيم الوفد. ويكون تقدير النصر متناسبا مع شدة المعركة.

على أن ما منح يوم ٣ من يناير إيقاعه القوى في نظر الوفد والجماهير، أنه تم في هذا اليوم النصر الحاسم والأخير على حزبي السعديين والأحرار الدستوريين العدوين التقليديين للوفد، وبدا في ذلك اليوم أنه قد سد أمامهما وإلى الأبد طريق الوصول إلى الحكم. وإذا كان الوفد في معارك انتخابية سابقة قد ظفر بنسبة من مقاعد مجلس النواب تزيد على ما ظفر به الآن، فقد بدا الظفر الأخير أكثر حسما بما دل عليه من أنه انتصار النهاية على حزبي الأقلية. ورأت قيادة الوفد أن السلطة أتت إليها بغير منافس، وتلفتت فلم تر غيرها على مسرح الحكم، ولم تر غيرها قريبا منه ومتحديا لها عليه.

وإذا كان الملك لايزال أحد مراكز السلطة الدستورية والفعلية يناوئ الوفد، فإن الملك «دستوريا» لم يكن يستطيع أن يعمل إلا من خلال أحزاب الأقلية المعادية للوفد ومن خلال بقاء التوازن بين الجانبين، وهو لا يستطيع بغير هذا الأسلوب أن يتحرك حركة واسعة مباشرة إلا أن يتخطى الحدود التي وضعها الدستور. وانتهاك

أسس الدستور مخاطرة تهدد الوجود الشرعي للملك ذاته بعد ما تحول ميزان القوى السياسية لغير صالحه، وبعد أن لم يعد لوجوده أي دعامة في مواجهة الجماهير المبغضة له إلا حكم الدستور. ورأت قيادة الوفد أن انهيار التوازن بين أحزاب الحكم لصالحها وسقوط الحزبين المعاديين لها قد أفقد سلطة الملك الفعلية أهم أسلحتها الدستورية وأسلم الملك لها إذ لم يعد له حام غيرها، وأن عليها ضمانا للبقاء الدائم في الحكم أن «تحتوي الملك». وإذا كان الوفد حزب الشعب فليكن أيضا حزب الملك، ولن يتهدد سلطته بعد ذلك شيء.

وقد أفزع انتصار الوفد الملك، فأسرع يومها إلى بيت حسين سري في الليل يحمله مسئولية هذا الانتصار، وعينه رئيسا للديوان الملكي ليتولى التفاهم مع الوفديين ويصد عن الملك ما عسى أن يحاولوا صنعه ضده. ولكن في أول مقابلة بين النحاس والملك - أي في أول مواجهة بينهما - بعد أن تولى النحاس رئاسة الوزارة الوفدية الجديدة، هدأ رئيس الوزارة الجديدة من فزع الملك وسلك معه سلوكا مطمئنا. وظهر من ذلك أن قيادة الوفد لم يعد بها حاجة إلى العنف مع الملك بعد أن لم يعد له ركين غيرها، وأن احتواءه أضمن لبقاء الوفد في الحكم من استفزازه وإلجائه إلى المخاطرة والتآمر عليها.

وحزب الوفد حزب ملكي دستوري يعمل من خلال النظام القائم ويرتبط به، وعليه أن يصون دعائم هذا النظام ضمانا لاستمراره هو، ويتطلب هذا أن يتحاشى الحزب في سياسته أن يزحزح الملك كلية من السلطة، وأن يتحاشى أن يغلق أمام الملك جميع المنافذ حتى لا يضطره إلى المخاطرة بالدستور ذاته انتصارا لأي حكم استبدادي سافر واستعانة بأي قوة خارجية أو داخلية تعينه على إبقاء ملكه، فإن لجوء الملك إلى هذه السبل من شأنه أن يهدم قوائم المعبد الذي يحيا فيه الوفد، وأن يصعد بالصراع بين الطرفين إلى مستوى لا يستطيع الوفد بقيادته وتاريخه وأسلوبه أن يضمن سيطرته عليه. والكفاح السلمي المشروع - أيقونة الوفد - يتطلب دائما المحافظة على أسس النظام وعلى حدوده الشرعية التي يفرضها. بهذا لم يكن المطلوب لدى قيادة الوفد أن تضيق الحصار على الملك، ولا أن تستفزه إلى المخاطرة بدستور عام ١٩٢٣ الذي يمثل أساس النظام القائم. ولم يكن المطلوب أن يصبح النظام سجنا للملك خشية أن يعمل على هدمه. إنما صار المطلوب بعد أن خلص «النظام» للوفد بالقضاء على الأحزاب المنافسة أن يعمل أكثر من أي وقت مضى

على المحافظة عليه، وأن يعمل على احتواء الملك ضمانا لبقاء النظام، وضمانا لاستمرار الوفد في الحكم.

* * *

هذا الذي سمى ثورة كان أظهر جوانب الصورة، ولكنه كان أكثرها سطحية. والحاصل أن الوفد لم ينتصر بنفسه فقط كما كان يحدث من قبل، ولكنه انتصر بغيره أيضا؛ ومن ثم لم تكن نتيجة الانتخابات انتصارا للوفد في ذاته، ولكنها كانت انتصارا للشعب باسم الوفد ومن خلاله. وإنما الأمران يكونان شيئا واحدا لو أن الجماهير كانت وراء الوفد وتحت رايته وحده محدودة الخطى والبصر به فقط محصورة في نطاقه، ولكن تقدمت الإشارة إلى المنابر والتنظيمات الأخرى التي كانت قائمة وإلى الحركة الشعبية خارج الوفد وتحفظاتها عليه وامتداد خطوها وبصرها إلى أبعد من ممكنات قيادة الوفد. وانتصار الوفد على عدويه التقليديين لم يكن نهاية للمعركة بقدر ما كان بداية لمعركة أخرى. ولم يكن هذا الانتصار قضاء على خصوم قدامى يقفون في مواجهته بقدر ما كان كشفا لخصوم جدد يقفون وراءه. وبعد الانتخابات لم تعد مشكلة الوفد تنحصر فيمن وقفوا ضده ولم يعطوه صوتهم الانتخابي، ولكنها أصبحت تتركز فيمن وقفوا معه وأعطوه أصواتهم وعملوا على إنجاحه.

وإن يوم الاستفتاء الكبير في ٣ من يناير قد ظنه الوفد بداية لحكمه غير المنازع، إذ منحه الشعب ثقته وفوضه في أمره، ولكنه في الحقيقة كان يوم بداية النهاية لهذا الحكم. وقد قضت الجماهير على خصوم الوفد ودعته إلى العمل من أجلها تحقيقا لمطالبها، ولم يعد ثمة ما يعوقه، ولم يعد أمامها غيره تسائله عن سياسة الدولة والحكومة. ولم يكن قميص الحكم هو ما ألبس الوفد إياه بغير منازع، ولكنه كان نير المسئولية هو ما وضع على عنقه بغير منازع. وإذا كان الوفد أسماها «ثورة» يوم قضى على أعدائه الذين أرقوه ثلاثين عاما، فقد طالبته الجماهير بأن تكون ثورة فعلا، وأن تكون سياسته على مقتضى لفظه.

ولكن قيادة الوفد كانت ابنة الصراع الذي انقضى في ذلك اليوم. ومع انتهاء هذا الصراع بالقضاء على أحد طرفيه ـ وهو أحزاب الأقلية ـ كشف التاريخ عن بدء النهاية لهذه القيادة في يوم انتصارها. لقد كان هدفا الوفد منذ نشأ هما الحرية

والاستقلال، وكان المعنى التاريخي النسبي لهذين الهدفين الذي جسد مضمونهما العلمي لدى الوفد، كان هذا المعنى يتحصل في أن الحرية هي كفاح ضد مؤسسات محددة وهي السراي وأحزاب الأقلية، وفي أن الاستقلال هو مطالبة الإنجليز بالجلاء بالوسائل السلمية المشروعة، أي بالمفاوضة. والمفاوضة يجريها الوفد بعد الانتصار سلميا على السراى وأحزاب الأقلية التي تشكل دعائم سياسة الاحتلال في مصر. لذلك تجسدت سياسة الوفد العملية في الصراع ضد هذه المؤسسات، وكانت أسلحته السياسية معدة لخوض هذا الصراع، كما كان الوضع السياسي للحزب محددا بهذا الصراع أيضا. ويوم يقضي الوفد على هذه المؤسسات بوصفها قوى سياسية مناوئة له تفقد أسلحته عدوها المجسد، ويخلو الميدان أمامه فلا يصبح فراغا يشغله وإنما خواء يفقد فيه الاتجاه.

ولاشك في أن هذا الانتصار الذي كافح الوفد من أجله طوال ثلاثين عاما ضد كل محاولات العسف والتضليل، كان انتصارا تاريخيا مؤزرا لم يحدث في هذا اليوم الأخير، إنما كان تمامه فيه، وأقيمت لبناته على مر السنين. ثم كانت الدلالة التاريخية لهذا الانتصار هي تخطيه إلى المزيد من المطالب التي بدأت تتبلور مع نهاية الحرب العالمية الثانية في الاستقلال السياسي والاقتصادي وفي الحرية السياسية والاجتماعية. وبقدر ما يقضي على أعداء المرحلة الأولى يبرز الصراع ضد أعداء المرحلة الجديدة، وبقدر ما ينجح الوفد في مهمته التاريخية يكون انتهاء دوره التاريخي في إطار القيادة القائمة وأهدافها ومهامها السياسية والاجتماعية وأسلوبها الذي تبنته، بحيث يصبح من الضروري لبقاء «الوفد» القديم ابن المرحلة القديمة أن يلد «وفدا» آخر. لذلك صارت المعضلة التاريخية أمام الوفد هي: هل يمكن أن يجدد نفسه، وأن يلد وفدا جديدا يحمل خبرات الماضي وتقاليده الإيجابية ويتطور بها ليخوض المعركة الثانية؟

وكان التحدي الذي جابهه الوفد في السياسة العملية أن عَدَّتْه القوى السياسية والتنظيمات الجديدة بمثابة «الرجل المريض» في مصر، بالمعنى الذي عرفه تاريخ الشرق الأوسط من قبل في الخلافة العثمانية، فحرص كل من هذه القوى على بقاء الوفد طمعا فيه لا اقتناعا به، وأملاً في الحلول محله لا دعمًا له. لذلك كان نجاح الوفد ظاهره الثقة وباطنه عدم الثقة.

وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية، تكالب أعداء الوفد عليه يريدون إفناءه،

ونمت في الحزب قوتان متناقضتان: قوتا اليسار واليمين. كان التيار اليساري ينتشر في قواعد الحزب وبين الشباب فيه، وقد تقدمت الإشارة إلى منابر هذا الاتجاه في صحف الوفد: «الوفد المصري»، و«صوت الأمة»، و«رابطة الشباب».. إلخ، وإلى نشاط اليسار الوفدي والدور الذي قام به وعلاقته بالتنظيمات الأخرى. وأفسحت قيادة الوفد لهذا الاتجاه بإملاء من الظروف القاسية التي تعرضت لها وتحت ضغط الإحساس بالخطر ورغبة في كسب النفوذ بين الجماهير وتأليبها على الحكومة القائمة وتجميع قوى المقاومة ضدها. ولكن في هذا الوقت عينه كان الاتجاه اليميني ينمو ويدعم مراكزه في قيادة الحزب. وهو اتجاه بدأ ينمو بعد توقيع معاهدة عام ١٩٣٦، ولكنه اكتسب نفوذه الكبير داخل القيادة في فترة الاضطهاد السعدي.

فمثلا، كان مركز سكرتير عام الوفد يتولاه مصطفى النحاس في حياة سعد زغلول، ثم تولاه مكرم عبيد بعد وفاة سعد واختيار النحاس زعيما للحزب، فلما انشق مكرم عن الوفد عام ١٩٤٢ حل محله محمد صبري أبو علم في السكرتارية العامة للحزب، ثم جمع بينها وبين زعامة المعارضة الوفدية بمجلس الشيوخ بعد إقالة حكومة الوفد ومجيء الحكومة السعدية. فلما توفى عام ١٩٤٧، اختير عبد السلام فهمي جمعة سكرتيرا عاما للوفد وعلي زكي العرابي زعيما للمعارضة. وكان أبو علم ومن خلفه في مركزه الحزبي من شباب الوفد في أثناء ثورة عام ١٩١٩ يحملان تقاليد كفاح الحرب من أجل الاستقلال والحرية. على أنه في نهاية عام ١٩٤٨ نحى عبد السلام جمعة وحل محله فؤاد سراج الدين الذي دخل الوفد عام ١٩٣٦، وصعد سريعا في صفوفه حتى بلغ هيئته العليا، وحتى تولى الوزارة عام ١٩٤٢. وكان السكرتير العام الجديد ينتمي إلى أسرة من أكبر ملاك الأراضي ترتبط بصلات النسب بأسرة البدراوي وغيرها، ويرتبط هو بالكثير من كبار الرأسماليين والاحتكاريين كأحمد عبود. وعرف سراج كما يقول زكي عبد القادر «بالاعتدال في وفديته»، «جذبت حوله هذه الصفات النواب والشيوخ وأصحاب المصالح والراغبين فيها»[١]. وكان هذا الاتجاه اليميني هو من يحبذ «إيجاد نوع من المصالحة بين الوفد والقصر..»، ويهدف إلى أن تكون سياسة الوفد بحيث ترضى السراي وتحفظ تأييد الشعب[٢].

وكان هذا الاتجاه هو صاحب سياسة «احتواء» الملك، ويرى أن الجماهير إن

---

(١)، (٢) محنة الدستور. محمد زكي عبد القادر ص ١٦٣، ١٦٤.

كانت قادرة على إيصال الوفد إلى الحكم فهي ليست قادرة على حمايته من الطرد والإقالة إن غضب الملك عليه. وقد سبق للجماهير أن أتت بالوفد إلى الحكم ولكنه طرد، وسبق أن ساعد الإنجليز في ذلك فطرد أيضا عام ١٩٤٤، ورغب الإنجليز في في عودته بعد ذلك مرات خلال السنوات الخمس الأخيرة فوقف الملك دون رغبتهم. وخلص هذا الاتجاه إلى أنه لابد من تأليف قلب الملك ضمانا للاستمرار. وكان هذا الاتجاه من البداية يعمل على تحويل الوفد إلى منظمة سياسية لكبار ملاك الأرض ورجال المال، ولم يستطع أن يدرك الدلالة التاريخية لعودة الوفد الأخيرة إلى الحكم وما يعنيه ذلك من قضاء على أعدائه القدامى، إنما نظر إلى الأمر بحسبان أنه حلقة من سلسلة الحلقات الماضية الخاصة بتولي الوفد الحكم وخروجه منه دون تغيير حاسم يطرأ على الموقف كله.

وساعد هذا الاتجاه في سيطرته أن من الأفكار السياسية التي تربى عليها الجيل القديم من الزعماء والساسة الرجعيين الإصلاحيين هو الخوف من شبح عام ١٨٨٢، إذ كان وقوف الحركة الديمقراطية ضد الخديو وقتها سببا أو مناسبة لاحتلال مصر، فصار من الأفكار المستقرة لدى هذا الجيل أن تهديد العرش يؤدي إلى احتلال البلاد والانتكاس بها وبما ظفرت به من مكاسب. وكانت هذه الفكرة مصدرا مهما من مصادر الفكر الإصلاحي في مصر تشهر في وجه المطالب الجذرية والدعاوى الثورية، بحسبان أن الثورة خطر، وهي مغامرة محتومة الفشل. وطالما هاجم الأحرار الدستوريون الوفد من هذه الزاوية، وطالما سوّغت القوى الرجعية سياستها بها[١]، وطالما ألجم الوفد بهذه الفكرة أيضا.

والمهم أن الاتجاهين اليساري واليميني المتناقضين أخذا ينموان داخل الوفد في الوقت ذاته. وكانت ظروف الاضطهاد التي عاناها الحزب في السنين الأخيرة هي ما سمح بهذا النمو المزدوج المتناقض. وهي ما حتم على كل فريق أن يحتمل الآخر. وسبب آخر يرجع إلى نظام تكوين الوفد وتنظيم تشكيلاته، إذ كانت القاعدة في تشكيل المستويات المختلفة في الحزب ألا تنتخب المستويات الدنيا قياداتها ومستوياتها الأعلى، وإنما يتم الأمر على عكس ذلك. يذكر أحمد بهاء الدين، «رئيس الوفد يعين عضو الوفد المصري(اللجنة القيادية العليا في الحزب)، وهيئة

(١) يراجع في هذه النقطة على سبيل المثال، مذكرات في السياسة المصرية ـ محمد حسين هيكل، الجزء الثاني: صفحات ٣٣٦، ٣٤٤، ٣٦٣.

الوفد المصري تختار الهيئة الوفدية(المستوى الأدنى لها)، وأعضاء الهيئة الوفدية هم الذين يتحكمون في اللجان الفرعية. وأدى هذا الوضع ذاته إلى أن تسربت إلى كيان الوفد عناصر غريبة عليه. وأصبح الناس يرون في مقاعد الزعامة والوزارة والتوجيه قوما بعيدين عن الوفد، وليست لهم فيه سابقة جهاد معين أو تضحية بارزة أو بلاء مذكور مثل فؤاد سراج الدين وعبد اللطيف محمود وعبدالجواد حسن. . . . »[1].

أدى الأمر إذن، إلى أن دخلت قيادة الوفد عناصر غريبة عن الحزب معروفة بالاعتدال في وفديتها لتصبح القيادة، هيئة الوفد المصري، موزعة بين الوفديين القدامى وبين هذه العناصر الجديدة المعتدلة، وإلى أن يوجد في بعض الصفوف الدنيا في الهيئة الوفدية ولجان الشباب عناصر ثائرة لا تجد من يمثلها في قيادة الحزب، ولا تنعكس اتجاهاتها الجديدة في هذه القيادة. وأوهنت الظاهرتان نسيج الحزب، إذ انضم إليه من كانوا من أعدائه السابقين ليصبحوا أشبه بالطابور الخامس فيه، وإذ أصبح للمتطرفين في الصفوف الدنيا مركز يهدد الحزب بالانشطار: «حدث أن فكر الجناح المتقدم في تغيير بعض الأشخاص في قيادة الوفد ذاتها»[2]. كما عملت القيادة على «استمالة الساخطين أو شق صفوفهم. . » بعد أن تولى الحزب الوزارة، مستعينة بسلطان الحكم[3]. ولم يصل أحد من العناصر الجديدة إلى عضوية هيئة قيادة الوفد المصري. وقد وقف أمثال الدكتور محمد مندور وعزيز فهمي عند المستوى الثاني في الهيئة الوفدية. وظهر أثر هذا الوضع في ترشيحات الوفد للانتخابات، إذ رشح أشخاصا عرفوا من قبل بعدائهم الشديد له متوخيا فيهم الثراء أو النفوذ أو ضمان الكسب في الانتخابات بصرف النظر عن ولائهم أو إيمانهم بمبادئه.

شكلت الوزارة الوفدية في ١٢ من يناير عام ١٩٥٠. ولم تكن بهذا كلا منسجما. كان لسراج الدين في تشكيلها نفوذ كبير، وصارت الغلبة فيها من الجناح اليميني ـ المعتدل في وفديته ـ وكان فيها من شباب الوفد القديم من لا يزال محتفظا بتقاليد الدعوة الوفدية في العمل من أجل الاستقلال والدستور كسليمان غنام وإبراهيم فرج ومحمد صلاح الدين. ولم يدخل الوزارة أحد من الجيل الوفدي الجديد، وإن دخلتها عناصر لم تكن

---

(١) فاروق ملكا. أحمد بهاء الدين ص ٤٢.

(٢)، (٣) محنة الدستور. محمد زكي عبد القادر ص ١٦١ ـ ١٦٣، ١٦٧.

من الوفد أصلا ولا عرفت بوصفها شخصيات سياسية، وإنما روعي في اختيارها ما رآه مشكلو الوزارة فيها من كفاية علمية أو فكرية يواجه بها مطلب الجماهير في التجديد والإصلاح الاجتماعي، مثل زكي عبد المتعال والدكتور أحمد حسين وحامد زكي، وعزفت الوزارة بهذا عن دعوة التجديد الحقيقية التي يحملها بعض التيارات المتقدمة من رجال الحزب نفسه مكتفية بواجهة للتجديد فحسب. كما أرادت بالاستعانة بهذه العناصر الخارجية حديثة الارتباط بالحزب أن تؤكد طابعها الوفدي المعتدل.

وأيا كانت الأسباب، فقد حملت الوزارة بهذه الإجراءات بذور التفكك بين اتجاهين في قيادة الحزب، وبين عناصر لم تلتحم بالوفد من قبل. ووصل أمر هذا التفكك إلى أن أحد الوزراء ـ وهو زكي عبد المتعال ـ كان يتعاون مع رجال القصر ويتصل بهم مباشرة متخطيا قيادته وحزبه، وإلى أن وزيرا آخر ـ هو الدكتور أحمد حسين ـ كانت صلته بصحيفة أخبار اليوم مثلا المعروفة بعدائها الشديد للوفد أوثق من صلته بالحزب والحكومة التي يعمل في ظلهما[١]. وقد أخرج الأول من الوزارة في نوفمبر عام ١٩٥٠ واستقال الثاني منها في أغسطس عام ١٩٥١. ومن جهة ثانية، كان في تولى هذه العناصر مناصب الوزارة ما أحفظ الكثيرين من أعضاء هيئة الوفد المصري والهيئة الوفدية الذين كانوا يظنون أن دورهم قد حان لكي يصبحوا وزراء[٢]. كما أبعد عن الوزارة اتجاه يساري كان يعتمل سخطا وحيوية داخل الحزب. وساعد ذلك كله على تفكك الوزارة والحزب معا.

* * *

يعلق جون مارلو على سياسة الوفد قائلا: «كان الوفد في المعارضة ـ كالعادة ـ أكثر حكمة من الوفد في الحكم»[٣]. ويكتب الأستاذ زكي عبد القادر: «سينظر المؤرخون إلى هذه الفترة الدقيقة من تاريخ مصر والوفد بحسبانها أخطر الفترات التي كانت بمثابة التجربة الأخيرة أو حافة المنحدر أو مفترق الطرق..»[٤].

وإذ أتت الجماهير بالوفد إلى الحكم، فقد طرحت عليه مشكلاتها كلها: المشكلة

---

(١) لمعرفة علاقة الدكتور أحمد حسين بمصطفى وعلي أمين صاحبي أخبار اليوم، يمكن الرجوع إلى كتاب «ملك وأربع وزارات» تأليف موسى صبري.

(٢)، (٣) محنة الدستور. محمد زكي عبد القادر ص ١٦٢، ١٥٣.

(٤) Anglo-Egyptian Relations, John Marllowe, p. 379.

الدستورية التي كانت تتجسد خاصة في: استبداد الملك واستفحال نفوذه والفساد الذي استشرى واستغلال النفوذ واتخاذ الوظائف مصدرا للإثراء وعلاقة الإدارة الحكومية بالشركات وكبار الملاك أي المشكلة الاجتماعية، انخفاض الأجور والمرتبات وارتفاع نفقات المعيشة أي المشكلة الاقتصادية، مطلب جلاء الإنجليز جلاء غير مشروط أي المشكلة الوطنية، الحريات السياسية والقضاء على آثار الإرهاب أي المشكلة الديمقراطية.

* * *

تمثل أول اختبار جدى لسياسة الوفد تجاه الملك في مسألة تبعية الجيش لأي من الحكومة أو السراي. وقد درجت سياسة السراي دائما على أن تسيطر على الجيش، وأن تتمسك «بحقها» في اختيار قياداته، وأن تختارهم من الرجال الموالين لها. وبعد الحرب العالمية الثانية كان إبراهيم عطا الله ـ أحد رجال السراي ـ هو رئيس أركان حرب الجيش، فلما أحيل إلى المعاش تولى بعده عثمان المهدي المنصب ذاته، وخلال حكم النقراشي سيطرت السراي أيضا على منصب وزير الحربية والبحرية وعينت فيه محمد حيدر، ولم يكن حيدر عضوا بأي من الحزبين الحاكمين ولا علاقة له بهما وقتها، ولا كان وجها سياسيا، إنما عرف بولائه للقصر وبكراهية الجماهير له. وقام وقتها داخل مجلس الوزرا بتمثيل الملك والتعبير عن إرادته وبأن يطالع الملك من خلاله أعمال المجلس، ثم كان هو من عاصر حرب فلسطين ومن أصدر الأوامر مباشرة بتحريك الجيش إلى هناك بغير علم رئيس الوزراء. وبقى يتولى هذا المنصب في وزارة إبراهيم عبد الهادي وفي وزارتي حسين سري.

فلما أتى الوفد إلى الحكم رفض مصطفى النحاس تعيينه وزيرا معه اتباعا لتقاليد الوفد في ألا يدخل في وزارته عنصرا غير وفدي. وأصر الملك على إبقاء سيطرته على الجيش من خلال محمد حيدر، فاصطلح الطرفان على أن يكون وزير الحربية وزيرا وفديا هو مصطفى نصرت، وأن ينشأ منصب جديد «للقائد العام للقوات المسلحة» يكون له الإشراف الكامل على الجيش وعين فيه حيدر. وبهذا الوضع لم يعد لوزير الحربية الوفدي ولا للوزارة البرلمانية سلطان يذكر على الجيش وسياسته، ولا على التعيينات والترقيات والتنقلات فيه. واحتفظت الوزارة بحقها الدستوري من الناحية الشكلية، ولكنها تنازلت عن هذا الحق من الناحية الموضوعية، وتخلت بهذا عن أحد التقاليد الثابتة للوزارات الوفدية، وهو الاستمساك بحقها الدستوري في اختيار من

يتولون المناصب الكبرى، وامتد كفاحها في هذا المجال أحيانا إلى حد مطالبة السراي بأن يكون للوزارة الإشراف على تعيين موظفي القصر ذاته كما حدث عام ١٩٣٧ عندما أقيلت الوزارة الوفدية من الحكم لأسباب منها استمساكها بهذا الحق. وكانت المفارقة كبيرة بين ذلك الموقف القديم وبين تسليمها بالسيطرة العملية والرسمية للملك على الجيش من خلال منصب القائد العام الجديد عام ١٩٥٠.

وكان هذا التصرف أحد البوادر المهمة لتسليم الوزارة بنفوذ الملك الذي كان استفحل في تعيينات الوظائف الكبرى. وكان السفراء يعينون بإرادة السراي، ويقابل بعضهم الملك أو رئيس ديوانه قبل مقابلة رئيس الوزراء أو وزير الخارجية[1]. وكانت السراي تتدخل في تعيين غالبية رجال الشرطة، كما كان رأيها مرعيا في تعيينات الوظائف الحكومية الكبيرة كلها. وسلمت وزارة الوفد للسراي بكل هذا وتناست تقاليدها السابقة من الكفاح للحد من سلطة الملك، واستبدلت بهذا التقليد نهجا جديدا أسمته «التوجيهات السامية». وإذ كانت وزارة الوفد قد انتزعت لنفسها من الملك في عام ١٩٢٤ الحق في اختيار من يعينون أعضاء بمجلس الشيوخ، فقد استطاع الملك عام ١٩٥١ أن يفرض عليها تعيين أعضاء في هذا المجلس من رجاله التابعين له، ومن لم يكونوا من الشخصيات السياسية البارزة أو ذات التقدير مثل إدجار جلاد صاحب صحيفة الزمان، وأحمد النقيب الطبيب بمستشفى المواساة[2].

ومع تسليم الوزارة بنفوذ الملك، ومع ازدياد هذا النفوذ، زاد تدخل رجال الحاشية الملكية في شئون السياسة والاقتصاد وفي اختيار كبار الموظفين. وكان بعض رجال هذه الحاشية من خدم الملك الخصوصيين مثل أنطون بوللي ومحمد حسن، ومثل محمد حلمي حسين سائق عربة الملك الذي شاهده مرة الفريق عزيز المصري يجلس في نادي الضباط ويلتف حوله نفر من الضباط يتضاحكون، إذ أصبح أمثاله ملجأ لمن يريد الترقي واكتساب النفوذ. كما كان من رجال الحاشية كريم ثابت الذي سبق أن عينه الملك مستشارا صحفيا له ومستشارا للإذاعة ليحولها إلى منبر يترنم بفضائل «الفاروق»، وليرشو الصحافة «الصفراء» لتدعو لأمجاد الملك وإصلاحاته،

---

(١)، (٢) فاروق ملكا. أحمد بهاء الدين ص ٣٣ ـ ٣٨.

ولتنطلق من خلالها القصص عن حدب الملك على رعيته وعطفه على العمال وثقافته الواسعة. . وفي الفترة الأخيرة عين كريم ثابت مندوبا عن الحكومة لدى شركة قناة السويس وعضوا بمجلس إدارة شركة السكر وغيرها. وكان منهم إلياس أندراوس الذي بدأ حياته سكرتيرا للمستر كين بويد أحد ممثلي سلطة الاحتلال في مصر، ثم تعرف على الملك على إحدى موائد القمار، ثم عين مستشارا اقتصاديا فاتحا له بهذا أبواب التعيين في مجالس إدارة الشركات ومنها شركة مياه الإسكندرية التي ظفر بعضوية مجلس إدارتها بعد أن عمل لدى الحكومة على حل أزمتها المالية، كما نشر أنه عين في ثلاث شركات في يوم واحد[1].

وعرفت الشركات في الملك ووكلائه بابا للكسب السريع، فأهدت شركة سعيدة للطيران الملك ١٨ ألف سهم، وبعدها وقف فؤاد سراج الدين وزير المالية أمام البرلمان يدافع عن مرسوم يمنح الشركة إعانة مالية كبيرة بالرغم مما عرف عن فساد إدارة هذه الشركة. وامتد نفوذ الملك إلى السعي للإثراء الشخصي على حساب ميزانية الدولة، فقدرت مخصصات الملك بميزانية ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ بمبلغ ١,٣١٥,٩١٦ جنيها. وإذا أضيف إليها المبالغ التي ترد في ميزانيات الوزارات المختلفة وتنفق على القصور وأراضي الملك وممتلكاته لبلغ المجموع نحو عشرة ملايين جنيه حسبما قدرها أحمد بهاء الدين في كتابه[2]. وكان الملك قد استولى على ٤٢٠ ألف جنيه من أموال التبرعات الخيرية، كما انتزع من قبل من وزارة الأوقاف ٤٥,٥١٩ فدانا في أثناء حكم السعديين برغم المعارضة الشديدة التي أبداها وزير الأوقاف وقتها على عبد الرازق. على أن حكومة الوفد لم تحرك ساكنا لرد هذه الأراضي إلى الوزارة. وفي أوائل عام ١٩٥١ طلب الملك إلى الوزارة أن تصرف له مائة ألف جنيه من راتبه عن عام مالية قادمة، فأجابته إلى طلبه وحول المبلغ له بالدولارات إلى أمريكا[3].

وكانت كل هذه الأمور ومثيلاتها حوادث مروية ومشهورة يتداولها الجميع وتشير إليها الصحف، وامتدت بها يد الاتهام لا إلى الملك فقط ولكن إلى الوزارة الوفدية التي انتكست بالمسألة الدستورية بالنسبة للحد من سلطة الملك والإفساح

---

(١) فاروق ملكا. أحمد بهاء الدين ص ٦٨، ٦٩.

(٢) فاروق ملكا. أحمد بهاء الدين ص ٥٣، ٥٤.

(٣) مقدمات ثورة ٢٣ من يولية عام ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ١٩٥، ١٩٦.

لسلطة الوزارة البرلمانية. ولم يكن جديدا أن يتبع الملك هذا السلوك وقد اتبعه من قبل على عهد حكومات الأقليات، ولكن كان المفاجئ للكثيرين أن يتم ذلك في عهد الوفد ومع وزارة اصطلح على تسميتها منذ العشرينيات بالوزارة الشعبية.

والدلالة الأهم لذلك أن الوفد الذي كان ـ سواء في الحكم أو المعارضة ـ عامل الردع ضد انحراف الملك بالسلطة، وعامل التوازن السياسي الحافظ لعقلانية النظام القائم وقدرته على الحد مما يستفحل من أخطاء هذا النظام، ولقدرته على منح الجماهير الأمل في التغيير الرشيد إلى ما هو أكثر عدلا وأقل ظلما، هذا الوفد قد اتبع في عهد حكومته الأخيرة سياسة الاحتواء للملك التي أدت عمليا إلى احتواء الملك له، فانفلت سلطان الملك من عقاله ولم يبال بالتمادي في تصرفاته ولا بالتطرف فيها، ولم يبال أن ينكشف ما كان يجب أن يكون مستورا، فاختل التوازن داخل مؤسسات الدولة لصالح سلطان الملك اختلالا دفع به إلى المزيد من الانحراف. وبدا للملك أن ما كان يعوقه من قبل عن التسلط قد صار يدفعه إليه.

وكان للسراي في ذاتها ـ وبالتكوين السياسي للملك ولرجاله ـ إمكانات وكفايات سياسية محدودة تستكملها دائما بالخبرة السياسية لأحزاب الأقلية المعادية للوفد وللزعماء السياسيين المستقلين الذين كانت تستعين بهم في الوزارة وفي رئاسة الديوان الملكي. وكان مما يفرض عليها ضرورة الاعتماد على هؤلاء والاستعانة بكفاياتهم هو عداء الوفد له وتهديده إياه. فلما ضمن الملك تأييد حكومة الوفد الأخيرة انطلق على هواه بغير أن يستشعر الحاجة لأحد وبدت تصرفاته لا تجنح إلى الانطلاق فحسب، ولكنها أيضا تمعن في الحمق والغباء السياسي معا. وقد أكسبه تأييد الوفد قوة سياسية تفوق كثيرا مقدرته على استعمالها، وتفوق حكمته في إدارتها لمصلحة النظام الذي يجلس على عرشه. ومن جهة ثانية كان سلوك الملك يدل على أي حالة من اليأس قد شملته. ويحكي زكي عبد القادر أن الملك قال يوما لبعض خلصائه إن عرشه موشك على الزوال[1]. ولاشك في أن هذا الشعور مما لديه بالنظر إلى ما كان يضطرم في الجماهير من سخط عارم وإرهاص بالثورة والانتفاض. على أنه كان في مقدور القوى الرجعية والمحافظة الرشيدة أن تبذل على الأقل المحاولات للحفاظ على الأوضاع، وقد لا يكون من المحتمل أن تنجح، ولكن المهم أن المحاولة ذاتها لم تمارس.

---

(١) محنة الدستور. محمد زكي عبد القادر ص ١٧٦.

وصار سلوك الملك وحاشيته مثارا للنقد بين الزعماء السياسيين الملكيين أنفسهم الذين كانوا أسنادا للحكم الاستبدادي معادين للشعب، وانتقدوا مسلك الملك شفقة منهم على النظام جميعه. وفي أكتوبر عام ١٩٥٠ بعث زعماء أحزاب الأقلية وبعض الساسة المستقلين إلى الملك ما اشتهر باسم «عريضة المعارضة»، حملوا فيها على مساوئ الحكم واهتزاز سمعته، وعلى من أساءوا النصح والتصرف من رجال الحاشية الملكية الذين«لا يستحقون هذا الشرف»، والذين حامت حولهم ظلال كثيفة من الشبهات خصوصا بالنسبة للأسلحة الفاسدة، وذكروا الملك: «أن احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منته إلى حد، وأننا نخشى أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالي وسياسي وخلقي فتنتشر فيها المبادئ الهدامة، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد. . »[١].

والحاصل أن حكومة الوفد تحت قيادة الجناح اليميني فيها أفسحت للملك كل الإفساح، واعترتها ثقة الأغبياء في استتباب مركزها السياسي وفي قدرتها على الجمع بين النقيضين: كسب الملك بإطلاق سلطاته، وكسب تأييد الشعب بإطلاق حريته. واستحكمت على الحكومة قبضة كبار ملاك الأرض وكبار رجال الملك، فاندفع الجميع في استلاب الثروات وجمعها واستغلال السلطة للإثراء غير المشروع. وانغمس بعض الوزراء وأقاربهم في صفقات التموين والمقاولات والتوريدات والمشتريات وعمليات الاستيراد والتصدير وفي استئجار أراضي الحكومة والأوقاف بالإيجار البخس واغتصاب أملاك الحكومة[٢]. وشاعت المحسوبية ووزعت المناصب والأموال على المقربين والأصهار، وعمت الرشوة فاشتهر بها بعض الوزراء أنفسهم ولاكت الصحف والجماهير سيرتهم، وسفه إنفاق الحكومة في إصلاح القصور وإقامة التماثيل الملكية في الوقت الذي صرف فيه النظر عن مشروع كهربة خزان أسوان.

وشاع سفر الملك والوزراء والأغنياء للاصطياف في الخارج، ونقلت الصحف الأجنبية إلى مصر القصص عن تبذل الملك وعن سلوكه المتهتك في دوفيل وكابري مما مس إحساس المصريين بالكبرياء الوطني. كما هد هيبة الملك ما شاع عن السلوك الأخلاقي لوالدته الملكة السابقة ولأختيه، وما عرف عن تردده هو على النوادي

(١) مذكرات في السياسة المصرية. محمد حسين هيكل ـ الجزء الثاني ص ٣٥٨ ـ ٣٦٠ (نص العريضة).
(٢) في أعقاب الثورة. عبد الرحمن الرافعي ـ الجزء الثالث ص ٣٠٤.

الليلية وقضاء الليل بطوله على موائد القمار ورشوة أصحاب الحاجات له بتكلف الخسارة أمامه في لعب الورق. وصاح الشيخ عبد المجيد سليم (شيخ الجامع الأزهر) لما لم تجب مطالب الأزهريين: «نرى غيرنا يعطى ويزاد له الكيل، والأزهر يكال له الحرمان. . لقد صبرنا حتى نفد الصبر. . . إسراف هناك وتقتير هنا[1]». ففصله الملك من منصبه بتأييد الحكومة.

وكانت قضية القطن، إذ تلاعب بعض أصهار رئيس الحكومة والمتصلين بالوزراء وبفؤاد سراج الدين، تلاعبوا في سوق القطن، وأثرى المتلاعبون ثراء فاحشا على حساب متوسطي التجار المنتجين، وارتفع سعر القطن قصير التيلة إلى فترة ما إلى نحو ضعف ارتفاع القطن طويل التيلة مما لم يسبق حدوثه[2]، ومما أضر بمصالح الكثير من مصانع الغزل والنسج الصغيرة. ونتج هذا عقب زيادة الطلب العالمي على القطن وارتفاع أسعاره بعد نشوب حرب كوريا، إذ تدخلت الحكومة في سوق القطن سنتين متتاليتين متحيزة لصالح بعض بيوت القطن الكبيرة، وعلى الأخص محمد فرغلي وعلي يحيي. وعملت على بقاء سعره بذلك مرتفعا ارتفاعا غير طبيعي بعد أن هبط الطلب العالمي عليه مما أدى عمليا إلى بوار محصول ١٩٥١ ـ ١٩٥٢[3].

* * *

ثم كانت قضية الأسلحة الفاسدة. وقد أشير من قبل إلى حرب فلسطين ودوافعها ونتائجها السياسية لدى الملك وحكومة السعديين، إذ سقط الشهداء هناك، واكتظت السجون في مصر بالأحرار، وإذ أدار الملك من قصره المعركة الحربية على أرض فلسطين، والمعركة السياسية على أرض مصر. والجانب الآخر من حرب فلسطين هو الجانب المالي. ومما له دلالته أن محمد حيدر الذي كان الملك اختاره وزيرا للحربية، كان مديرا لمصلحة السجون التابعة بطبيعتها لوزارة الداخلية، ولكنها انتقلت إلى وزارة الحربية مع حيدر، إذ كان يمد مزارع الملك بالمسجونين يعملون فيها بلا أجر. وخلال حرب فلسطين، استثمر الملك الحرب من خلاله، كما كان يستثمر المسجونين في مزارعه من خلاله.

---

(١) نشر حديث شيخ الأزهر بمجلة آخر لحظة في ٢٩ من أغسطس عام ١٩٥١.

(٢) في أعقاب الثورة. عبد الرحمن الرافعي ـ الجزء الثالث ص ٢٠٤.

(٣) Egypt, Tom Little, p. 181.

وقد احتاج الجيش إلى السلاح في أثناء المعارك، وفتحت الخزانة أبوابها، ونشط رجال الحاشية يعقدون مع مصانع السلاح والذخيرة في الخارج الصفقات، واشتريت الذخائر الفاسدة التي أرسلت إلى الجنود لتنفجر في أيديهم قبل أن تصل إلى العدو. وعاد الجيش المهزوم. يعرف ضباطه أن المعركة في أرض مصر لا في فلسطين، لأن العدو كان وراءهم لا أمامهم.

واكتشف رئيس ديوان المحاسبة، محمود محمد محمود في مراجعة الديوان لمستندات الحرب، ما أحاط هذه الصفقات من الريب، كما اكتشف أن مستشفى المواساة التي يرأسها أحمد النقيب صرفت إلى كريم ثابت خمسة آلاف جنيه بغير مسوِّغ معروف، وأورد رئيس الديوان ملاحظاته على هذه المخلفات في التقرير السنوي الذي يقدمه الديوان ـ حسب قانون إنشائه ـ إلى مجلس النواب ليراقب الحساب الختامي للحكومة، فطلب إليه أن يحذف هذه الملاحظات من التقرير فرفض رئيس الديوان ما طلب إليه واستقال. وفي ٩ من مايو عام ١٩٥٠ قدم مصطفى مرعي عضو مجلس الشيوخ سؤالا إلى الحكومة عن سبب استقالة رئيس الديوان كوسيلة ليطرح الموضوع كله على المجلس، ثم حول السؤال إلى استجواب ليشترك في المناقشة أعضاء المجلس جميعا، وشرح كلا من واقعتي مستشفى المواساة والأسلحة الفاسدة في شجاعة لم تعرفها من قبل قاعة مجلس الشيوخ إلا قليلا وأحاط الملك وحاشيته بالتهمة.

ذكرت صحيفة الأهرام في ١٣ من مايو تصف هذه الجلسة: «كانت من أعنف الجلسات التي شاهدتها قاعة هذا المجلس التشريعي..». وذكر أحمد بهاء الدين أن الخطر كان يحف بصاحب الاستجواب، وكانت الناس تنظر إلى هذا الذي تراهن على أن يقبض على الجمر[1]. وأجلت الحكومة ردها إلى اليوم التالي، وإذا بمصطفى مرعي يغيب عن الحضور معتذرا بالسفر إلى الخارج، ويتبنى الاستجواب بعده إبراهيم بيومي مدكور. وإذا بالصحف تنشر خبر أن كريم ثابت قدم استقالته فرفضها الملك معلنا بهذا ثقته بتابعه وإزماعه حمايته.

ثم تكلم فؤاد سراج الدين باسم الحكومة مدافعا عن حاشية الملك وعن كريم ثابت، ومتوعدا رجال المعارضة بالمجلس ورئاسة المجلس التي أفسحت

---

(١) فاروق ملكا. أحمد بهاء الدين ص ٨٥.

للمستجوب، وذكر أن الوزارة قامت بالتحقيق في مسألة الأسلحة والذخائر الفاسدة، فثبت لها انتفاء مسئولية كل من كان له يد فيها[1]. وأعلنت وزارة الوفد بهذا الموقف الذي دافعت فيه عن مخالفات خطيرة ارتكبها الملك وحاشيته، أعلنت أنها أخذت على عاتقها الوقوف مع الملك والدفاع عنه شخصيا وحمل أعباء مسئوليته عنه في مواجهة الجماهير، وذلك حتى بالنسبة لتصرفات لا تمس الوفد وسياسة وزارته، مما كان يمكن للوزارة أن تستفيد منه ضغطا على الملك أو هجوما على حكومة السعديين السابقة. وبدا غريبا أن يدافع الوفد عن تصرفات جرت في عهد حكومة السعديين، وأن يظهر السعديون والأحرار - حزبي الحكومة السابقة - بمظهر من يحاسب الملك والوفد على تلك التصرفات. ويبدو أن كان أمل هذين الحزبين أن يستفيدا من تقديم الاستجواب في حصار حكومة الوفد لتتخذ أحد موقفين كلاهما مفيد: إما عدم الدفاع عن الملك فينتهي شهر العسل بين الوفد والملك، وإما الدفاع عنه فينكشف من سياسة الوفد أمام الجماهير ما يطعن شعبيته، وكان هذا ما حدث. يذكر الدكتور هيكل أنه عاتب فؤاد سراج الدين على دفاعه عن كريم ثابت، فرد عليه قائلا: «لقد بقي الوفد في الشارع عشر سنوات كاد يقضى عليه فيها، ولنا من ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته»[2].

والحاصل أن الوفد لما تولى الوزارة رأى مهادنة أحزاب الوزارة السابقة وتهدئة الخصومات بينهم وبينه، وتمثل ذلك في موقفه من عضوية مجلس الشيوخ. وكان من تقاليد الصراع بين الوفد وبين الأحزاب المعارضة له أن يلغي كل من الجانبين عندما يتولى الوزارة مراسيم تعيين الأعضاء المعينين بمجلس الشيوخ التي يكون سلفه قد أصدرها ويستبدل بالمعينين من خصومه قائمة بالمعينين من أنصاره. واتخذ هذا الإجراء التقليدي شكل الخلاف الدستوري إذ اقترع على التجديد النصفي لأعضاء مجلس الشيوخ في مارس عام ١٩٤١ بالنسبة للمعينين والمنتخبين فخرج في القرعة النصف من الطائفتين ولكن حكومة حسين سري وقتها شغلت مقاعد من خرج من المعينين بتعيينات جديدة، وأرجأت الانتخاب في الدوائر التي خلت بالقرعة من المنتخبين استنادا إلى ظروف الحرب. وتراخت الانتخابات فترة، فقام الخلاف الدستوري حول صحة التعيين في المجلس قبل إجراء الانتخابات في النسبة الخاصة بها، ورأى الوفد أنه لا

(١) مذكرات في السياسة المصرية. محمد حسين هيكل - الجزء الثاني ص ٣٥٣.

(٢) مذكرات في السياسة المصرية. محمد حسين هيكل. الجزء الثاني، ص ٣٥٤.

يصح التعيين قبل إجراء الانتخابات لأن القصد من وجود نسبة من المعينين بالمجلس أن يدرأ التعيين مالم يستطعه الانتخاب من اختيار للكفايات. وألغت حكومة الوفد مرسوم التعيين الذي أصدرته وزارة سري، وذلك عندما أتى الوفد إلى الحكم في عام ١٩٤٢، وفي عام ١٩٤٤ ألغت وزارة السعديين مرسوم الوفد وأعادت مرسوم سري.. على أن حكومة الوفد عدلت عام ١٩٥٠ عن إلغاء تلك التعيينات وإعادة مرسومها القديم. وبقي محمد حسين هيكل زعيم الأحرار الدستوريين رئيسا لمجلس الشيوخ. وكان هذا من آثار سياسة الجناح اليميني في الحكومة المعروف بالاعتدال في وفديته. ولكن بعد استجواب مصطفى مرعي، وبعد أن أفسح رئيس المجلس للمستجوب في شرح استجوابه العنيف، قال سراج الدين في رده: «أرى المقعد يهتز من تحت الرئيس..». ثم صدرت المراسيم بإخراج رئيس المجلس والأعضاء المعينين في عهد الوزارة السابقة، وكان منهم مصطفى مرعي. ولو أن وزارة الوفد أخرجت هؤلاء الأعضاء فور توليها الحكم كما جرت العادة من قبل واستبدلت بهم أعضاء وفديين لوجدت ترحيبا من الجماهير ومن قسم كبير من الرأي العام الذي منحها ثقته، والذي كان سيؤيد أي إجراء يحكم قبضتها على سلطات الدولة وأجهزتها. ولكن الوزارة رفضت اتخاذ هذه الخطوة في البداية فكشف ذلك عن روح من الاعتدال غير الوفدي وعن الرغبة في مصالحة الملك. ثم أصدرت هذه المراسيم بعد استجواب الأسلحة الفاسدة فكشفت بذلك أيضا عن روح من الاعتدال غير الوفدي، وبدت الصفقة كلها ـ في الإحجام والإقبال ـ تعقد لحساب الملك ودفاعا عنه لا لحساب الوفد. وليس لأي تصرف أو حدث معنى في ذاته، إنما يكسب معناه من سياقه، ومن الأسباب التي تصنعه والنتائج التي تترتب عليه أي من علاقته بغيره. والأمور بأوقاتها. لذلك خسر الوفد في هذه الصفقة مرتين: الأولى عندما رفضها، والثانية عندما قبلها. واستقبلت الجماهير الأمر بفتور شديد، ووجدته الرجعية مناسبة للطعن على الوفد. وعلقت صحيفة التايمز على هذه المراسيم بقولها: إن الوفديين يهزءون بالديمقراطية. واستغل إسماعيل صدقي الحادث فدعا ـ في أخبار اليوم في ٢٦ من يونية ـ زعماء المعارضة لاتخاذ الإجراءات الحازمة وتنظيم صفوفهم وإيجاد ديمقراطية صحيحة.

أما بالنسبة لموضوع الأسلحة الفاسدة، فقد تلقت الصحافة الشعبية الموضوع من مجلس الشيوخ حيث تجمد هناك بعد الرد الذي ألقاه سراج الدين وصدور المراسيم المذكورة. ووصلت أنباء الصفقات المريبة إلى رئيس تحرير روزاليوسف إحسان

عبدالقدوس، فكتب في الصحيفة ملوحا بالأمر ومطالبا بإجراء التحقيقات اللازمة. ثم اتصل به عدد من الضباط وأمدوه بالمستندات وصور العقود التي كانت توقع بين تجار الأسلحة وبين بعض زوجات الضباط الكبار المتصلين بالملك. فلما استجمع الوثائق الكافية، بدأت الصحيفة حملتها الشهيرة على صفقات الأسلحة الفاسدة التي كان يمد بها الجيش المصري المحارب في فلسطين.

وابتداء من ٦ من يونية عام ١٩٥٠ والت الصحيفة الحملة في الأعداد التالية ولوحت بالاتهام إلى الملك شخصيا. وانتشر الأمر بين الجماهير كالنار في الهشيم، وهاج الرأي العام فاضطرت الحكومة إلى تكليف النيابة العامة بالتحقيق، وسار التحقيق شوطا تزجيه الحملة الصحفية ويدفعه تطلع الرأي العام ويقظته ويمده بعض شباب الضباط من خلال إحسان عبد القدوس - الذي استجوب في التحقيق - بالوقائع والمستندات حتى وجدت سلطة التحقيق نفسها وجها لوجه أمام الملك، فاتهم أنطون بوللي وإدمون جهلان ومحمد حلمي حسين من أفراد الحاشية وثيقى الاتصال بالملك. وأرادت النيابة القبض على جهلان فاحتمى بالقصر الملكي الذي لم تستطع النيابة بطبيعة الحال اقتحامه. ووجهت الصحيفة حملتها إلى محمد حيدر الذي كان يتستر على المجرمين والذي كان وزيرا للحربية وقت عقد هذه الصفقات ووقت حرب فلسطين، وحاصره الرأي العام فاضطر إلى تقديم استقالته، واضطر الملك إلى قبولها. وصار الحديث عن القضية وتتبع أخبارها من البنود الأولى في الصحف والمجلات. ووجد الملك أن التحقيق يدق أبواب قصره بالإدانة فضغط على الحكومة والنيابة العامة حتى أمرت بحفظ التحقيق بالنسبة لرجال الحاشية، ثم أعيد حيدر قائدا عاما للقوات المسلحة.

على أن القضية لم تهدأ بين الجماهير ولا في صفوف الجيش، وبقيت تلهب الصدور وتتردد أصداؤها في الصحف الشعبية حتى أطيح بالملك.

وهدت القضية من عرش الملك الكثير من القوائم، فظهر أمام الجماهير لا حاكما يجنح للاستبداد فقط ولا ثريا مستغلا فقط، ولكنه ظهر مجرما مكانه قفص الاتهام في محكمة الجنايات. وأضعفت القضية من نفوذ الوزارة الوفدية، إذ كانت حائرة بين التستر على ملك مفضوح وبين ضغط الجماهير عليها لتقف ضد المجرمين ولتصل بالتحقيق إلى غايته، وإذ افتقدت الوزارة المبادرة والمنهج المستقل في ترددها بين الطرفين. وأسخطت الجماهير محاولات الحكومة التستر على الملك وخضوعها

له، وأسخط الملك استجابة الحكومة لهياج الرأي العام. وتكشفت الوزارة بذلك عن وهن شديد في اتخاذ مواقف الحزم تجاه أي من الطرفين، فافتقدت بتصرفاتها الوجلة دعامتين لازمتين لوجود أي قوة سياسية فعالة: ثقة الأنصار فيها وفي تصرفاتها وخشية الخصوم لها وتميز سياستها وحزمها. أما الوزارة الوفدية، فلم تدر لها في هذا الموضوع نصيرا من خصم، وتزعزعت فيها ثقة الطرفين ملكا وجماهير، وفقدت في ترددها خشية الطرفين لها.

وكان من نتائج القضية أيضا أن أدرك الجنود أن جلادهم في فلسطين كان هو فاتح أبواب السجون للأحرار في مصر، وأن تجار السلاح هم عينهم تجار الغلاء والفقر والإرهاب، وأن محنتهم هي جزء من محنة الشعب كله. فاتسع الانشقاق بين الجيش والملك. وكان الملك يعتمد أساسا على الجيش في حماية عرشه ويحرص على ضمان ولائه له بما يمنحه إياه من مزايا مادية، كما يحرص على إحكام سيطرته عليه بما يختاره له من قواد وبما يملكه من مصير الضباط من ترق وتعيين ونقل. ومن جهة ثانية، أدركت الجماهير أن الجيش ليس مجرد فصيلة معزولة عنها أعدت لحماية الملك منها، إذ رأت الجيش يخضع لاستبداد الملك وحاشيته واستغلالهم وتلاعبهم بالأرواح كسبا للمال.

* * *

في ١٢ من فبراير عام ١٩٥٠ نشرت الأهرام مقالا للاقتصادي محمد على رفعت أشار فيها إلى أن من مشكلات مصر الاقتصادية «التضخم المالي، وارتفاع الأسعار، وجمود الإنتاج الأهلي، واختلال التوازن في توزيع الدخل القومي، وتضخم الميزانية الحكومية، والإسراف في فرض الضرائب غير المباشرة، وفرض القيود التجارية والمالية والتموينية، والبطالة المستترة في الريف وهجرة سكانه إلى المدن..». وذكر أن الأمة كانت استقبلت بالبشر تأليف الوزارة الجديدة وكان هذا «صدى للشعور العام بأن البلاد في مسيس الحاجة إلى عهد استقرار في الداخل والخارج يتيح لأبنائها التفرغ للعمل المفيد والإنتاج المثمر..»(١).

والحاصل أن كان الوضع الاجتماعي والصراع الطبقي بين الحاكمين والشعب قد

---

(١) Land Reform and Development in the Middle East, Doreen Waminer, Egypt, Tom Little, p. 181.

بلغ من التأزم شأوا بعيدا. كان نحو ٥, ٠٪ من ملاك الأراضي يملكون ٢, ٢٤٪ من المساحة المزروعة في مقابل ٧٢٪ من الملاك يملكون ١, ١٣٪ فقط من الأراضي وفي مقابل حوالي ١١ مليون من المواطنين المعدمين في الريف. وكانت زمامات قرى بأسرها مملوكة لفرد أو لأسرة واحدة مثل عائلة البدراوي عاشور وعائلة سراج الدين في الدلتا وعائلتي سلطان وويصا بالصعيد وغيرهم. وكان الملك من أكبر كبار ملاك الأراضي، ورث عن أبيه نحو ١٥ ألف فدان زادها إلى ٤٨ ألف فدان. وسيطر على نحو ٤٥ ألف فدان أخرى من وزارة الأوقاف، وهي أوقاف إسماعيل والوادي وقولة والمنتزه وحفيظة الألفية، وكشفت الصحف بعد الإطاحة به عن أن ٢٧ من أفراد الأسرة المالكة يمتلكون حوالي ١٤٣ ألف فدان فضلا عما يسيطرون عليه من أراضي الأوقاف.

وكان نظام الاستغلال الزراعي الشائع هو إيجار الأرض للفلاحين، نقدا أو عينا أو بالمشاركة(نظام المزارعة). وذكرت دورين وارينر أن ما كان المالك يحصل عليه إيجارا للفدان كان يزيد على دخل المزارعة وعما يمكن أن يحصل عليه المالك لو زرع الأرض بنفسه، وذلك بسبب ما ينجم عن كثافة السكان في الريف مع ضيق الرقعة الزراعية ومع احتكار كبار الملاك للأرض، وما ينجم عن زيادة الطلب على استئجار الأرض زيادة ترفع أجرتها إلى ما يفوق حدود المعقول، ومع ملاحظة أن الفلاحين كانوا يرضون بدفع هذه الأجرة الباهظة بسبب البطالة المستترة وعلى أساس أن الاستئجار مهما كان يضمن للفلاح عملا ثابتا ومستقرا نسبيا دون أن يتعرض للبطالة مددا طويلة كما لو عمل عاملا أجيرا. وذكر الكثير من الصحف وقتها أن أجرة الفدان الواحد بلغت أحيانا ٧٠ جنيها. ومع ارتفاع أسعار القطن والمحصولات الزراعية، انتشر نظام الإيجار العيني، به تكون الأجرة لا قدرا من المال ولكن عددا من قناطير القطن وأرادب الغلال يسلمها المستأجر للمالك ليغنم هو ثمنها الكبير ويمسكها عنده انتظارا لأقصى ما يتوقع من ارتفاع للسعر. كما انتشر نظام المزارعة يحصل به المالك لا على أجرة محددة نقدا أو عينا ولكن على نسبة من الإنتاج.

وكان كثيرون من كبار الملاك غائبين عن أراضيهم يؤجرونها صفقة واحدة إلى مستأجر فرد ذي ثراء، ويتسلمون منه الأجرة دفعة واحدة مقدما، ويؤجر هو

الأرض إلى صغار الفلاحين مساحات صغيرة بإيجار مرتفع ، فيتحمل الفلاحون أعباء الاستغلال المزدوج من المالك والوسيط . وكانت الحكومة تتبع هذا الأسلوب إذ تؤجر أرضها ـ وأراضي الأوقاف خاصة ـ إلى وسطاء من أصحاب النفوذ أو من ذوي قرابتهم بأسعار بخسة في مزادات صورية ، ويعيد هؤلاء تأجيرها للفلاحين بأقصى إيجار ممكن . ولم تحاول الحكومة أن تضع حدا لإيجار الأرض يرفع عن الفلاح بعض الاستغلال الواقع عليه ويخفض نفقات الإنتاج ويسهم في تخفيف حدة الغلاء ، وهو الغلاء الذي كانت آثاره تنعكس على الصناعة قلقا بين العمال وخنقا لسوق الإنتاج الصناعي إذ تستهلك الضروريات وبخاصة المواد الغذائية كل دخل العامل .

وحدث في هذه الفترة أن ارتفعت أسعار القطن ارتفاعا كبيرا بسبب زيادة الطلب عليه مع تأزم الوضع الدولي ونشوب الحرب الكورية ، ولم يستفد من هذا الارتفاع إلا كبار ملاك الأرض الذين استطاعوا الاحتفاظ بأقطانهم إلى ما بعد نهاية الموسم فأدركوا الثمن الجديد ، إذ شجعتهم الحكومة على التريث في البيع «بحملة صحفية أيدتها وظاهرتها الجهات الرسمية»[1] . ولم يستطع صغار المنتجين أن يدركوا هذا الارتفاع لاضطرارهم إلى تسليم أقطانهم فور الجني أداء لما عليهم من ديون وإيجارات . وبهذا لم تسفر سياسة الحكومة إلا عن إفادة كبار الملاك . وقد سبقت الإشارة إلى تدخل الحكومة في سوق القطن لصالح بعض بيوت القطن الذي أضر بمصانع الغزل والنسج وأضر بثمن محصول عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ برمته .

وإذا كان تركز الصناعة قد زاد في فترة الحرب العالمية وما بعدها حتى أصبحت ٦٨ منشأة يعمل في كل منها أكثر من ٥٠٠ عامل تنتج نصف الإنتاج الصناعي ، فقد لوحظ أن عدد المصانع الصغيرة التي يقل إنتاج كل منها عما قيمته ٥٠٠ جنيه وقتها قد نقص من ١٤,٨٥٠ مصنعا عام ١٩٤٧ إلى ٧٣٦٠ مصنعا عام ١٩٥٠ . كما لوحظ أن التفاليس التجارية زادت من ٣٠ حالة عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ إلى ١٠٩ حالات عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ . كما زات من ٩٤ حالة خلال تسعة الأشهر الأولى لسنة ١٩٥١ إلى ١٤٤ حالة خلال المدة المماثلة من السنة التالية . وأشار اتحاد

---

(١) مشاكل مصر الاقتصادية . محمد علي رفعت ـ الجزء الأول ص ١٣٩ .

الصناعات في مقدمة كتابه السنوي عام ١٩٥١ـ ١٩٥٢ إلى جو عدم التفاهم القائم بين الدولة والصناعة الذي يظهر في حذر المشرع وتحايل الأداة الحكومية، وذكر أن الإنتاج الصناعي برغم زيادته فإنه بقي دون القدرة الإنتاجية للمصانع بسبب ضعف السوق المحلية وصعوبات التصدير(١).

ولاشك في أنه كان لكل ذلك أثره في زيادة القلق الاجتماعي بين صغار المنتجين وفي زيادة عدد المتعطلين بين العمال. كما أن الوضع الاحتكاري الذي تتمتع به بعض الشركات أطلق لها إمكانات التحكم في كمية الإنتاج والأسعار. وقد تعمدت شركة السكر الاحتكارية التي يسيطر عليها أحمد عبود، تعمدت عدم التوسع في إنتاجها برغم ارتفاع سعر السكر إذا قيس بالأسعار العالمية ونقص إنتاجها من ٢٣٣ ألف طن عام ١٩٣٩ إلى ٢٠٦ آلاف طن عام ١٩٥٣، كما ضاعفت شركة الأسمنت الاحتكارية أسعارها وهبطت بإنتاجها من ١٣, ١ مليون طن عام ١٩٥١ إلى ٩٤, ٠ مليون طن عام ١٩٥٢.

ولم تكن الدخول الكبيرة التي يحققها كبار ملاك الأرض والشركات الاحتكارية مما يعاد استثماره في تجويد الأرض أو استصلاح أراض جديدة أو في مجالي الاستثمارين الصناعي والتجاري. وأدى نقص الضريبة العقارية على الأراضي الزراعية وعدم وجود ضرائب على الاستغلال الزراعي، أدى إلى تكالب الأغنياء على شراء الأرض فارتفعت أثمانها ارتفاعا باهظا، والحاصل أن كانت الضريبة الوحيدة في مجال الزراعة هي ضريبة الأطيان التي تبلغ ١٤٪ من نصف القيمة الإيجارية، وكانت القيمة الإيجارية التي تنسب إليها الضريبة لا تمثل القيمة الحقيقية وتقل كثيرا عن الدخل الحقيقي للفدان وتقدر تقديرا بخسا في أراضي أصحاب النفوذ بما وصلت على أساسه الضريبة أحيانا إلى بعض الجنيه أو عشرات القروش. وقد زيدت الضريبة حتى صارت النسبة محسوبة إلى مجموع القيمة الإيجارية لا إلى نصفها، فلم يؤد ذلك إلى زيادة ذات اعتبار في حصيلتها ولا في عبئها على كبار الملاك، كما بقيت الدولة ممتنعة عن فرض أي ضريبة على الاستثمار الزراعي تقابل الضرائب المفروضة على الاستثمار الصناعي والتجاري برغم ما طالب به المصلحون

(١) دراسات في تاريخ مصر السياسي. فوزي جرجس ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

من الاقتصاديين كثيرا. وأدى هذا إلى أن تجتذب الأراضي الزراعية قسما مهما من رءوس الأموال. ولوحظ هرب رءوس الأموال من الصناعة والتجارة إلى الزراعة، كما لوحظ في هذه الفترة بالذات انتشار ظاهرة تهريب كبار الأغنياء أموالهم إلى الخارج، كما لاحظ الدكتور رفعت أنه قد «اشتد الإقبال على السلع والخدمات المتصلة بأغراض المتعة الشخصية والاستهلاك، وانحسر طلب السلع والخدمات اللازمة للمشروعات الإنتاجية». وذكر طه السباعي الذي تولى وزارة المالية من قبل أن مواد الإنشاء والنقل كانت قبل الحرب تمثل ٢٤٪ من جملة الواردات فلم ترتفع إلا إلى ٩, ٢٥٪ وأن المواد الغذائية زادت خلال ذات الفترة من ٥, ١٥٪ إلى ٣, ٢٥٪[١]. واعترف بيان الحكومة عن السياسة المالية والاقتصادية في يولية عام ١٩٥١ بأن سوق الأوراق المالية «تفتقر إلى شيء غير قليل من الاستقرار..»[٢].

والحاصل أنه برغم وعد الحكومة بضغط المصروفات الحكومية وعدم فرض ضرائب جديدة، فقد ارتفعت الاعتمادات عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ حوالي ٢٥ مليون جنيه عن العام السابق، وفي العام التالي بلغت الزيادة في أعباء الميزانية ٥٤ مليون جنيه وغطيت هذه الزيادة برفع الرسوم الجمركية وتعديل فئات رسوم الدمغة ورسم الأيلولة على التركات وتعديل ضرائب الثروة المنقولة وضريبة الأطيان مع تغطية ١٨, ٥ مليون جنيه من المال الاحتياطي[٣]. وكان من شأن زيادة هذه الضرائب والرسوم إرهاق الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود من الموظفين والعمال.

والحاصل أيضا أن بلغت الإيرادات العامة في ميزانية ١٩٥٠ - ١٩٥١، ١٧١, ٥٢٣, ٠٠٠ جنيه منها ١١٨, ٧٤٧, ٠٠٠ جنيه من حصيلة الضرائب والرسوم، ومن هذا المبلغ الأخير ٥, ٩٩٣, ٠٠٠ جنيه فقط هي حصيلة ضريبة الأطيان، و٢, ٠٠٠, ٠٠٠ جنيه حصيلة ضريبة المباني، و١٤, ٢٠٠, ٠٠٠ جنيه حصيلة ضريبة الثروة المنقولة، و٧, ٥٠٠, ٠٠٠ جنيه حصيلة ضريبة الأرباح الاستثنائية، و...ر...ر٢ جنيه حصيلة الضريبة العامة على الإيراد، وأن حصيلة

---

(١) مشاكل مصر الاقتصادية. محمد علي رفعت - الجزء الأول ص ٩٩، عن مقال نشر بالأهرام في ٣٠ من مايو عام ١٩٥٠.

(٢) مشاكل مصر الاقتصادية. محمد علي رفعت - الجزء الأول ص ١٤٠، ١٤١، الجزء الثاني ص ٧٧.

(٣) مشاكل مصر الاقتصادية. محمد علي رفعت - الجزء الأول ص ١٥٦ - ١٥٨، عن مقال نشر بالأهرام في ٨ من إبريل عام ١٩٥١.

إيراد الجمارك وحدها بلغت ٠٠٠ , ٦٨١ , ٨٠ جنيه . وبهذا كانت نسبة الضرائب المباشرة إلى مجموع الإيرادات لا تزيد على ٢١٪، كما أن الزراعة التي يعمل فيها نحو ٧٠٪ من السكان وتنتج نحو نصف الدخل القومي تقدر حصيلة الضريبة التي تخضع لها بنسبة ٤ , ٣٪ من مجموع الإيرادات، وفي الوقت ذاته كانت ترصد ملايين الجنيهات من أبواب الإنفاق العام في الميزانية لصالح الأراضي الزراعية التي يملك ٥ , ٠٪ من ملاكها نحو ٠٠٠ , ١٦٠ , ٢ فدان منها أي ٣٧٪ من مجموع الأراضي . وأن حصيلة الجمارك تبلغ ٤٧٪ من مجموع إيرادات الدولة(٦٨٪ من جملة إيرادات الضرائب) وهي حصيلة يشكل القدر الأكبر منها الرسوم التي تتقاضي من استيراد الدخان والدواء ورسوم إنتاج السكر والبترول . . إلخ، مما يقع عبؤه على الطبقات الدنيا والمتوسطة . أما الرسوم على السلع الترفية فلا تشكل إلا قدرا متواضعا . وقد اضطردت زيادة نسبة الرسوم الجمركية إلى قيمة السلع المستوردة من ٢٤٪ عام ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ إلى ٤٧٪ عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨[١] .

أدى ذلك إلى تفاقم الغلاء، وساهم في تفاقمه أن دخلت الحكومة في سوق القطن مشترية لكميات كبيرة بأثمان مرتفعة بلغ مجموعها نحو ٤٢ مليون جنيه . وحتى توفر النقد اللازم لهذا الشراء ولتمويل محصول القطن، لجأت إلى زيادة إصدار أوراق البنكنوت فارتفع المتداول من أوراق النقد من ١٥٠ مليون جنيه أغسطس ١٩٥٠ ، إلى ١٦٩ مليون في آخر سبتمبر، وإلى ١٩١ مليون في نهاية العام ذاته . وأحدث هذا التوسع في الإصدار رواجا لدي كبار المنتجين الزراعيين، ولكنه ساعد على احتدام أزمة الغلاء[٢] ، إذ جاءت الزيادة في وقت يتميز «بجمود الإنتاج القومي بل وبانهياره في بعض النواحي على الرغم من تكاثر السكان بمعدل مخيف»[٣] . وترتب على هذا أن ارتفعت نفقات المعيشة من ٢٧٤ في يونية عام ١٩٤٩ إلى ٢٨٩ في يونية عام ١٩٥٠ ، ثم قفزت إلى ٣٢٧ في نوفمبر عام ١٩٥١[٤] .

---

(١) مشاكل مصر الاقتصادية . محمد علي رفعت ـ الجزء الأول ص ٧٧، ٨٧ ـ ٩٠، نقلا عن الأهرام ٢٧ من إبريل عام ١٩٥٠ .

(٢) المرجع السابق ـ الجزء الثاني ص ٧١ ـ ٧٣ .

(٣) المرجع السابق ـ الجزء الثاني ص ٤٢ .

(٤) المرجع السابق ـ الجزء الثاني ص ٣٧ .

وفضلا عن تأزم الأوضاع الاجتماعية بين كبار الملاك وبين الطبقات الفقيرة والمتوسطة، فإن موجات الغلاء قد زادت الأزمة احتداما وبلغ السخط والتذمر الاجتماعي مبلغهما. وكان من أول ما اتخذته الحكومة من إجراءات لكسر حدة الغلاء أن قررت في بداية سنة ١٩٥٠ إعانة لغلاء المعيشة للموظفين والعمال العاملين بالحكومة والمنشآت الخاصة، ولكن هذه الإعانة تقررت بطريقة سلبتها قيمتها إذ أضيف المبلغ المقرر لها كاعتماد بالميزانية فتضخمت أرقامها بغير محاولة لعلاج الأسباب الأساسية، فزادت الأسعار بما امتص الزيادة الممنوحة وزاد عليها[١]. كما أعلنت الحكومة فور توليها الحكم عن مشروع للضمان الاجتماعي لإعانة العاطلين، ولكن لم ينفذ المشروع إلا في حدود بالغة الضيق، وكان فيما نفذ فيه مجالا للتلاعب والفساد [٢]

ولم تستطيع الحكومة إزاء الغلاء شيئا إلا أن تلجا إلى الدعاية فكانت برامج الاذاعة وبعض الصحف والمجلات تصخب بين الحين والحين بالأخبار عن التجار الجشعين وعن الحملات التي تعدها الحكومة لضبط المتلاعبين بالأسعار، والزيارات التفتيشية التي يقوم بها مراقبو الأسعار في الأسواق على التجار المنحرفين، وعن الاجتماعات التي تعقدها اللجان الحكومية لبحث المشكلة ودراسة الحلول الجذرية لها. ولم يكن ذلك كله يتمخض عن أكثر من المناورات الاستعراضية المصحوبة بالضجيج. وقد أعد وزير الاقتصاد مشروعا لحل مشكلة الإسكان عن طريق زيادة أجور المساكن القديمة واستخدام حصيلة الزيادة في إنشاء مساكن تؤجر بإيجار معتدل. وما أن نشر عن المشروع في صحيفة الأهرام في ١١ من يناير عام ١٩٥١ حتى هوجم بعنف أدى إلى العدول عنه، وكان مصدر الهجوم ما يؤدي إليه المشروع من زيادة أعباء طائفة من أصحاب الدخول المحدوة ممن يقاسون من وطأة الغلاء وممن تكبدوا من قبل أداء مبالغ كبيرة في صورة «خلو الرجل» حصولا على المسكن ذي الإيجار المعتدل، كما هوجم المشروع من زاوية أنه يحاول حل إحدى المشكلات بإلقاء عبئها على قسم من الطبقة المتوسطة تاركا لكبار الأغنياء دخولهم الضخمة[٣].

---

(١) المرجع السابق ـ الجزء الثاني ص ٣٨ ، وEgypt, Tom Little, p. 181.

(٢) Egypt, Tom Little, p. 181.

(٣) صحيفة الأهرام ١١ من يناير عام ١٩٥١ والأعداد التالية، كما تراجع الصحف الأخرى إذ سخر كثير منها من مشروع وزير الاقتصاد.

وعقب تولي الحكومة الحكم أعلن وزير ماليتها أن من سياستها في ضغط المصروفات العامة ضغط عدد الوظائف، إذ زادت الوظائف المدنية بالجهاز الحكومي من ٣٧,٨٢٨ وظيفة عام ١٩٤٠ إلى ٨٩,٤١١ وظيفة سنة ١٩٥٠ [١]، وبلغت المرتبات نحو ٤٢٪ من ميزانية الدولة [٢]، مع ما كان يشكى منه من قلة إنتاج وسوء توزيع العمل بينهم. على أن الحكومة لم تصنع من هذا الشأن أمرا جادا بل أتت بما يتناقض مع الهدف الذي أعلنته، وذلك بما أجرت من استثناءات كبيرة في التعيينات والترقيات والعلاوات خدمة للبعض من أنصارها وذوي القربى لهم، وأعطت الكثير من هؤلاء فروقا مالية كبيرة [٣]. وإذ كان مجموع هذه الفروق المالية لا يشكل عبئا كبيرا على الميزانية فقد أثار إحساسا عاما بعدم الجدية. وقد تضمنت ميزانية ١٩٥٠-١٩٥١ ما يزيد على ٧٠ مليون جنيه للمرتبات والأجور يضاف إليها ٣,٥ مليون جنيه نفقات إضافية للموظفين«وبعض هؤلاء الموظفين لا عمل لهم وبعضهم يفسد إن كان له عمل»[٤].

وأعلنت الحكومة في البداية عزمها على توزيع بعض أراضي الدولة على الفلاحين لمعالجة المشكلة الزراعية، ولكن التوزيعات التي أجرتها كانت مجالا لامتلاك بعض من أقارب ذوي النفوذ الأراضي على ما رددته كثيرا الصحف المعادية للحكومة وقتها[٥].

والخلاصة أن نشاط الوزارة الوفدية بالنسبة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، هذا النشاط تمثل فيه العجز شبه الكامل في مواجهة المشكلات أو مطالب الجماهير، وانحازت الوزارة في سياستها العملية انحيازا صريحا إلى ما يحقق مصالح كبار ملاك الأراضي وبعض كبار الرأسماليين، وأكد هذا الأمر اقتناع الجماهير بالموقف الطبقي للحكومة ووقوعها في أحضان كبار الملاك وارتباط المسيطرين عليها بمصالح هؤلاء. وزاد تأجج السخط لدى الجماهير ما كانت تعانيه

---

(١) مشاكل مصر الاقتصادية. محمد علي رفعت ـ الجزء الثاني ص ٤٥.
(٢) مشاكل مصر الاقتصادية. محمد علي رفعت ـ الجزء الأول ص ٢٠.
(٣) في أعقاب الثورة. عبد الرحمن الرافعي ـ الجزء الثالث ص ٢٩٩.
(٤) مشاكل مصر الاقتصادية. محمد علي رفعت ـ الجزء الأول ص ٩.
(٥) Egypt, Tom Little p. 181.

من غلاء يطحنها وما كانت تراه من تكوين سريع للثروات بالطرق غير المشروعة، واستفز ذلك في الجماهير فضلا عن الشعور بالظلم جميع مشاعر الاحتجاج الأخلاقي ضد الفساد والانحراف، وبدا لها الثراء من حيث طرق اكتسابه ووسائل إنفاقه الترفي العريض، بدا الثراء ليس مجرد تميز اجتماعي لفئة أو طبقة وليس مجرد استغلال اقتصادي منها للشعب، ولكنه أمر غير أخلاقي يتنافى مع قيمهم ومثلهم الإنسانية، ودفع هذا بالوعي الطبقي لدي أقسام واسعة من الجماهير خطوات بعيدة، إذ رأوا عدوهم الطبقي عاريا من قيمة أو تسويغ يستر وجوده.

عندما ظهرت نتيجة انتخابات مجلس النواب، سئل فؤاد سراج الدين عن رأيه في نجاح أحد الاشتراكيين في الانتخابات لأول مرة-وهو إبراهيم شكري عضو الحزب الاشتراكي - فأجاب بأن في مجلس النواب ٢٢٨ عضوا اشتراكيا هم الأعضاء الوفديون فيه. وحاول البعض في بداية حكم الوفد أن يسمي مشروعات الإصلاح الاجتماعي التي أعلن عنها الوفد كالضمان الاجتماعي ومجانية التعليم بأنها سياسة اشتراكية. ولكن لم يمض وقت طويل حتى لم يعد ثمة أحد يمكن أن يصدق هذا الادعاء ولا أحد يمكن أن يدعيه.

الفَصْل الثَّالث

حكومة الوفد (٢)

واجهت الحكومة المسألة الوطنية ومطلب الشعب العتيد في جلاء القوات البريطانية عن وادي النيل. وقد تقدمت الإشارة إلى أن قسما مهما من الجماهير ـ من خلال التنظيمات والتيارات والصحف الوطنية والثورية ومن حركة الكفاح الوطني بعد الحرب الثانية ـ قد تحدد موقفه في العمل على إجلاء قوات الاحتلال ورفض بقاء القواعد العسكرية في مصر وفي الوقوف ضد أي محاولة لربط مصر بالأحلاف العسكرية ـ ثنائية أو جماعية ـ مع بريطانيا أو الولايات المتحدة. وكان معظم الرأي العام قد نمت خبرته السياسية وزادت إيمانا بعدم جدوى المفاوضات أسلوبا لتحقيق الأهداف الوطنية. ووجد أن الطريق الوحيد هو إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ وإعلان الكفاح المسلح. وقد هاجم الوفد عندما كان في المعارضة، هاجم إسماعيل صدقي والسعديين لما بذلوه من محاولات للوصول لاتفاق مع بريطانيا بشأن الدفاع المشترك، ثم تولى الحكم وهو مدرك أن الكتلة السياسية العريضة من الشعب لا تطالب بالجلاء وحده ولكنها ترفض التورط مع الدول الكبرى في اتفاقات الأحلاف العسكرية. ومع هذا، فقد استطاعت وزارة الوفد أن تبدأ مباحثات تمهيدية مع الإنجليز دون أن يقابل هذا الأمر بالرفض القاطع من الجماهير. وذلك على خلاف ما كان يحدث في عهد الوزارة السابقة، وهذا بسبب ما تبقى لدى الجماهير من الثقة بالوفد في هذه المسألة بالذات التي أودعها تاريخ كفاح الوفد جل رصيده السياسي، وبسبب أن اهتمام الجماهير في هذه الفترة كان موزعا بين المسألة الوطنية وبين شئون الحكم الداخلي والاضطراب الحاصل فيها. وأمكن للوزارة أن تعود إلى طريق المباحثات بغير مقاومة واضحة تثور ضدها.

وتقدمت الإشارة أيضا إلى أن خطة الاستعمار العالمي بزعامة الولايات المتحدة ـ

وخطة بريطانيا بخاصة ـ تبلورت في تكوين حلف عسكري في الشرق الأوسط تكون مصر محورا له. ورأى الإنجليز أن الإفساح لعودة الوفد يهيىء فرصة جادة للوصول إلى الاتفاق المأمول. على أن المشكلة لم تعد تنحصر في أن المصريين يرفضون مبدأ الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك في حين يتشبث به الإنجليز مع رضائهم عن مبدإ الجلاء، إنما أصبحت المشكلة ـ بعد انتهاء الانتداب على فلسطين وقيام الحرب فيها ـ تتمثل في أن الإنجليز قد صرفوا النظر عن مبدإ الجلاء ذاته بعد أن ضاع عليهم إمكان نقل قاعدتهم العسكرية إلى هناك، وأصبح على وزارة الوفد أن تواجه التصلب البريطاني في مسألة الجلاء ذاتها لا في مسألة الأحلاف فقط، وفي مبدإ الجلاء لا في طريقة تنفيذه أو مدة إتمامه كما كان الشأن أيام مفاوضات صدقي ـ بيفن. وكان هذا عاملا جديدا طرأ على الموقف بالنسبة للعلاقات المصرية البريطانية.

أما العامل الثاني الذي طرأ على هذه العلاقات، فكان مصدره أيضا مسألة فلسطين، إذ كانت هزيمة الجيش المصري وظهور دولة إسرائيل خطراً يهدد الحدود المصرية. كان هذا الوضع مما نشأت به لمصر مشكلة أمن وطني خاصة بها، وهذه توجب على أي حكومة أن تضع في مقدمة مهامها الأساسية مسألة تعزيز الجيش المصري. وتعزيز قوة الجيش يُوجب ضمان استقلال السياسة المصرية، واستقلال إدارة الجيش المصري، وذلك لتوجيه السياسة وتعزيز الجيش بما يحقق للبلاد أمنها الوطني. ولم يعد هدف السياسة المستقلة مجرد ألا تتورط البلاد في نزاعات تمس الدول الكبرى ولا تمسها هي، ولكن صار هدفها فضلا عن ذلك أن تستطيع إدارة أمورها بما يكفل أمنها الخاص من خطر حال يتهددها. وأصبحت هذه النقطة أحد عوامل الصلابة في الموقف المصري. وقد حاول الإنجليز أن يستخلصوا من هزيمة مصر ما يؤيد مصالحهم بحسبان ثبوت عدم قدرتها على الدفاع عن نفسها ووجود ارتباطها بالأحلاف العسكرية، فكان الرد المصري أن نشوء إسرائيل هو أحد ثمار السياسة البريطانية الاستعمارية المعادية لمصر والدول العربية، وأن الهزيمة هي إحدى مسئوليات الاحتلال مردها أن مصر محتلة وأن جيشها تابع لبريطانيا في سلاحه وخبرته وتدريبه منذ عام ١٨٨٢، وأن تقوية الجيش المصري منوط باستقلال البلاد وبناء جيشها بناء وطنيا، وأن ليس ما يضمن بناء الجيش إذا ارتبطت بأحد الأحلاف العسكرية أخذا بخبرة الماضي.

وطرأ على هذا الوضع عاملان زادا الموقف البريطاني تصلبا:

أولهما، أن أجريت الانتخابات لمجلس العموم البريطاني، وظفر حزب العمال فيها بأغلبية لا تزيد على بضعة أعضاء، فصار موقف حكومة العمال قلقا لا تستطيع معه حسم أمر مهم.

وثانيهما، أنه مع مرور الوقت تكشف للإنجليز وهن الحكومة الوفدية وقوة المعارضة الشعبية ضدها ومدى ما تعانيه الحكومة من تبرم الجماهير ومن عدم قدرتها على توحيد الجبهة الداخلية وراءها، فتشددوا في موقفهم.

* * *

كانت المسألة الوطنية هي ما نشأ منه حزب الوفد ونما، وهي الميدان التقليدي لالتقائه بالجماهير، وهي ما تكون به تراث الوفد لدى الشعب وطبعت قيادته بطابعها الوطني والشعبي. وقد سبقت الإشارة إلى أن الوزارة الوفدية الأخيرة كانت تحمل - بوصفها قيادة الحزب - اتجاهين متميزين، وظهر هذان الاتجهان في المباحثات الرسمية التي جرت بين مصر وبريطانيا:

أحدهما، اتجاه متمسك بالأهداف الوطنية لم يكن له موقف تقدمي بالنسبة لسياسة الحكومة الاجتماعية والاقتصادية، ولكن كان له دور فعال في تكوين السياسة الوطنية للحزب والوزارة بالاستناد إلى القوة الذاتية لهذا الاتجاه وإلى التجمع الوطني والشعبي في قواعد الحزب وإلى التراث التاريخي للحزب.

والاتجاه الثاني، هو الاتجاه الممثل للرجعية ومصالح كبار ملاك الأرض، وهو ما كان يسيطر تقريبا على قيادة الوفد - حزبا وحكومة - وقتذاك. ولم يكن هذا الاتجاه يرى في التعاون مع الإنجليز ضيرا عليه، بل كان خوفه من الشعب على مصالحه الاقتصادية وعلى مصالح من يرتبط به من كبار الرأسماليين الموالين للاستعمار كأحمد عبود يجعل وجود الاستعمار مصدر أمن له، ورأى أن يدير سياسة الحكومة على أساس التعاون مع الإنجليز كما أدارها على أساس التعاون مع الملك، وحاول أن يضمن بهذا التعاون الأمن من غضب الشعب ومن غضب الملك والاحتلال معا، وأن يكسب بالشعب من الاحتلال قدرا من الاستقلال النسبي يفيده في مساومته السياسية والاقتصادية معه. كما حاول أن يفهم الاستعمار أنه مروض الجماهير له، وأن يفهم الشعب أن الأهداف الذاتية لهذا الاتجاه في الاستقلال النسبي مع الارتباط بالاستعمار هي عين أهداف الشعب الوطنية.

على أن ما ضاقت به شقة الخلاف بين هذين الاتجاهين أن العناصر الوطنية في الحكومة كانت تنتمي بفكرها وأسلوبها في العمل إلى جيل القادة المصريين في فترة ما بين الحربين، الذين تقتصر وسائل كفاحهم على النشاط السلمي المشروع، ممثلا في طريق المفاوضة وما يحتمه من مساومات وما يفرضه بالضرورة من قبول التنازلات والتحرك من خلال الممكنات السلمية المحدودة في مواجهة الوجود المادي لقوات الاحتلال وتلويحه باستخدام القوة عند اللزوم. وكانوا بعيدين عن إدراك الارتباط بين الأهداف الوطنية وبين الأهداف الاجتماعية، وعن إدراك المضمون الطبقي للمواقف من القضية الوطنية. كما كانوا يقدرون الموقف الدولي وفقا لمعايير فترة ما بين الحربين بمحاولة الاستفادة من ميزان القوى الدولي القائم بين الدول المتصارعة، ولكن بعيدا عن التقدير الكامل لحيوية الارتباط والتضامن مع حركات التحرر التي اكتسحت آسيا وشمالي إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية. وبهذا كانت هذه العناصر مع وضوح أهدافها الوطنية ومع عدائها للاستعمار كانت ترى للممكنات السياسية حدودا تفرض المساومة وإجراء التنازلات. ومن جهة أخرى، كانت الجماهير عاملا ضاغطا على الاتجاه الرجعي في قيادة الوفد كما كان التصلب البريطاني يفقد هذا الاتجاه ذرائع التهاون.

ذكر مصطفى النحاس في خطاب العرش الأول له في ١٦ من يناير عام ١٩٥٠ (هو الخطبة التي يلقيها رئيس الوزراء باسم الملك في الافتتاح الرسمي للدورة البرلمانية كل عام، وكانت بمثابة برنامج للوزارة): «لن تفتر حكومتي في بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادي بشطريه، وتصان وحدته تحت التاج المصري من كل عبث أو اعتداء. .». ثم لوح بإمكان التفاهم مع الإنجليز حول مبدإ التحالف، فأشار إلى ما تصبو إليه الحكومة من استتباب الأمن الدولي طبقا لميثاق الأمم المتحدة وفي حدود المساواة التامة بين الدول وفي حدود المصلحة والكرامة. وفي مارس عام ١٩٥٠ أرسل محمد صلاح الدين وزير الخارجية خطابا إلى مستر بيفن أبلغه فيه بحالة الرأي العام في مصر ومدى سخطه وفقدانه الثقة بالمفاوضات إلا على أساس الجلاء الكامل عن وادي النيل مع وحدة مصر والسودان. وذكره بأثر السخط في مصر على منطقة الشرق الأوسط، وأبلغه بنص خطاب العرش مشترطا الموافقة على الأسس الواردة فيه لإمكان الدخول في مباحثات للتفاهم على«ما يجب عمله لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن الدولي

واستقلال الشعوب، وبقصد الوصول إلى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر والسودان بوصفهما وطنا واحدا، وبين المساهمة الجدية المبذولة لدفع الخطر الشيوعي الدولي. . »[1]. فرد عليه الوزير البريطاني في ١٧ من مايو باقتراح إجراء «بحث صريح غير رسمي للنواحي العسكرية للمسألة التي تواجهنا في الشرق الأوسط»، وأن يجري هذا البحث بين الحكومة المصرية وبين رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية فيلد مارشال وليم سليم الذي سيحضر إلى مصر في أوائل يونية. وأشار بيفن إلى أنه يعترف بأن «ثمة نواح أخرى لهذه المسألة غير النواحي العسكرية»[2]. فرد عليه الوزير المصري مؤكدا، ضرورة الموافقة أولا، على مبدإ الجلاء والوحدة. وتحدد بهذه الخطابات بشكل عام المنطلق الذي يصدر منه كل من الطرفين: الجانب المصري يطلب الجلاء ويعد بالتحالف العسكري، والجانب البريطاني يطلب التحالف بغير أن يقدم وعدا يتعلق «بالنواحي الأخرى (غير العسكرية)» أي بالجلاء. والجانب المصري يراها مباحثات سياسية وينظر إلى المشكلة على أنها مشكلة احتلال وإلى الهدف على أنه الجلاء، والجانب البريطاني يراها مباحثات عسكرية وينظر إلى المشكلة على أنها مشكلة «دفاع» لا مشكلة احتلال، أي دفاع يجب أن يتقرر لا احتلال يجب أن يزول، ويرى أن هدف المباحثات هو «التحالف» لا الجلاء. فإذا كان تعبير التحالف غير مناسب فيمكن أن يسمى «نقل السلطة»، وذلك على ماعبر بيفن في مباحثاته المباشرة مع صلاح الدين في ديسمبر عام ١٩٥٠.

وحضر المارشال سليم، وعقد ثلاثة اجتماعات مع الجانب المصري برئاسة مصطفى النحاس في ٥ و٦ يونية. وتلخصت وجهة نظر الجانب البريطاني في أن الوضع الدولي متأزم ونذر الحرب بادية بين الاتحاد السوفيتي والغرب والصراع حتمى بينهما، وأن مجابهة الخطر تقتضي تكتل الأمم عسكريا وصناعيا، وأن يتنازل كل منها عن بعض سيادته، ويقبل وجود جيوش أجنبية على أرضه كما قبلت بريطانيا قوات أمريكية عندها، وأن مصر مفتاح الشرق

---

(١) «محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس عام ١٩٥٠ ـ نوفمبر سنة ١٩٥١» ص ٢ .

(٢) محاضر المحادثات. . المرجع السابق ص ٣.

الأوسط مثلها فيه مثل فرنسا وبلجيكا في أوربا. «وكل من يريد أن يملك الشرق الأوسط يجب أن يملك مصر»[١]، وهي بهذا محط أطماع الطرف الآخر، ولن يجديها البقاء على الحياد، ولن تستطيع الدفاع عن نفسها إلا بالتحالف مع بريطانيا. ثم أبدى سليم سعادته بأن تكون في مصر حكومة يؤيدها الشعب، «وتقدر على قيادته في الاتجاه الصحيح. . »[٢]، وأن مصطفى النحاس «يستطيع بمركزه العظيم في الحكومة وعند الشعب أن يبين للناس أن هذا(الجيش المشترك والوجود الأجنبي) مبدأ جديد وليس المبدأ القديم، ولا ينطوي على معنى الاحتلال»[٣].

وتلخصت وجهة نظر الجانب المصري فيما يلي:

أولا: ذكر رئيس الوزراء في اجتماعه بسليم إصرارا على مطلب الجلاء أن الشعب حانق «ولا يمكن أن يركن لوعود جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى في النهاية إلى بقاء قوات أجنبية في مصر تحت أي اسم وبأي صفة»[٤]، وأن ثقة الشعب ضعفت في وعود الإنجليز والدول الكبرى المسيطرة على العالم. ثم قال: «لماذا نقف إلى جانبكم ونعرض أنفسنا للقتل وأراضينا للخراب ونفقد مواردنا ومرافقنا إذا لم نعرف يقينا أن مطالبنا ستحقق في هذه المرة التالية؟ . . ». وذكر أن ليس هناك قوة في العالم «تستطيع إقناع الشعب المصري بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو بالاعتداء. فإنما يسبب ذلك وجود جيش أجنبي في بلادنا هو الذي يوجه إليه العدوان الروسي». ويظهر من ذلك أن رئيس الوزراء والسياسة الوفدية كانا يدركان أن ليس من خطر يتهدد مصر على ما يحاول الإنجليز أن يصوروا الموقف، وأن الخطر عليها ينشأ من الوجود الأجنبي على أرضها لا العكس. ويظهر بهذا أن الوفد عندما كان يقبل مبدأ التحالف لم يكن يفعل توهما منه بضرورته لمصر، وإنما كان يقبله من قبيل المساومة وبوصفه ثمنا للجلاء بالوسيلة التي لم يكن يملك وسيلة نضالية غيرها. وقد أشار صلاح الدين أكثر من مرة في مباحثاته إلى أن الاحتلال خطر قائم والعدوان الروسي خطر محتمل، ولا يمكن إقناع الشعب ببقاء الاحتلال مقابل خطر محتمل.

ثانيا: بالنسبة للتحالف، اقترح النحاس في الاجتماع ذاته طريقة لتعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح المشتركة «بأن تنتقل القوات البريطانية عند القناة

---

(١) محاضر المحادثات. . المرجع السابق ص ٨.

(٢)، (٣) محاضر المحادثات. . المرجع السابق ص ١١، ١٥.

(٤) محاضر المحادثات. . المرجع السابق ص ١٦.

إلى فلسطين أو غزة بما يمكنها في حالة الحرب من العودة خلال أسبوع». وذكر أنه لا يستطيع إقناع الشعب المصري إلا بهذه الطريقة، وكان هذا ما اقترحه صلاح الدين أكثر من مرة في أثناء مباحثاته مع السفير البريطاني في مصر ومع بيفن في لندن. ولعل الوفد بهذا الاقتراح الذي أصر عليه كان يحاول فضلا عن السعي لتحقيق الجلاء، أن يثير التناقض بين بريطانيا وإسرائيل وأن يلقي المشكلة عليهما. وقبل أن يقدم صلاح الدين هذا الاقتراح للسفير البريطاني سأله عن الأهمية الإستراتيجية للأماكن الموجودة تحت يد إسرائيل وموضعها من برنامج بريطانيا للدفاع عن الشرق الأوسط، كما سأله عن مدى التفاهم بين بريطانيا وحليفتها أمريكا في هذا الشأن. فأجابه السفير بأن لهذه الأماكن أهمية كبيرة، وبأن الأمريكيين سيتركون هذا الجزء من العالم لبريطانيا. . فلما عرض عليه صلاح الدين فكرة نقل القاعدة من مصر إلى فلسطين رد السفير بقوله إن العلاقات بين بريطانيا وإسرائيل لا تسمح بذلك. فسأله صلاح الدين متهكما عما إذا كانت العلاقات بين مصر وبريطانيا تسمح باستبقاء القواعد فيها[1].

ولم يسفر اقتراح الوفد عن نتيجة إيجابية. وقد حاول الجانب البريطاني أن يثير موضوع الصلح مع إسرائيل، وانتهز السفير فرصة تقديم هذا الاقتراح، فقال إن تنفيذه ونقل القاعدة إلى غزة يوجب على مصر أن تعقد صلحا مع إسرائيل. فرد الوزير المصري بأن نقل القاعدة البريطانية يمكن أن يتم في نطاق اتفاقية الهدنة القائمة مع إسرائيل، أما مسألة الصلح فإنه «يصعب على الرأي العام قبولها أو تصورها». فأبدى السفير أسفه على ذلك[2].

ثالثا: اقترح النحاس على المارشال سليم أن تمد بريطانيا مصر بالطائرات«تكون لنا على أن تستخدم لصالحكم عند وقوع الحرب»، وأن تكون الاستعدادات المصرية بالاتفاق مع الإنجليز وبمعرفتهم وإشرافهم الفني. فلما ذكر تشابمان أندروز(من كبار رجال السفارة البريطانية في مصر وكان من حضور المباحثات) أن على مصر أن تختار بين السلامة وبين الدمار، ذكره النحاس بأن هذا هو عين ما قيل في مفاوضات عام ١٩٣٦ وما سبقها: «لقد كنا في مركب واحد فنجوتم وغرقنا نحن، وأنا أكثر منك خبرة فيما يتعلق بأثر هذا الكلام في الشعب المصري». وأكد له النحاس أن التعاون

(١) محاضر المباحثات. . المرجع السابق ص ٥٠، ٥١.

(٢) محاضر المباحثات. . المرجع السابق ص ٥٣.

الذي ينشده يقوم على تحقيق الجلاء، فإذا تم ذلك سنضع أيدينا في أيديكم. .»[١].

وفي الجلسة الثالثة، أدلى النحاس ببيان طالب في نهايته بالجلاء الناجز، وأشار إلى اهتمام مصر بتقوية جيشها خصوصًا الدفاع الجوي وإنشاء المطارات والمصانع الحربية. ثم حدد نطاق التحالف الذي يمكن أن يوافق عليه بأنه إذا حدث مايهدد الأمن في الشرق الأوسط تتبادل الحكومتان الرأي في الأمر. فإذا وقع اعتداء على مصر أو دخلت بريطانيا حربا نتيجة وقوع اعتداء على إحدى البلاد المتاخمة لمصر فإن مصر تتعاون عسكريا مع بريطانيا «في داخل حدودها وفي نطاق إمكاناتها» للدفاع عن مصر، وفي هذه الأحوال يمكن استقدام قوات بريطانية إلى مصر إذا تبين أن ذلك ضروري[٢]. وأبدى موافقته على استقدام الخبراء. وذكر صلاح الدين في مباحثاته مع بيفن في ديسمبر سنة ١٩٥٠ أن الجيش المصري هو الذي سيحافظ على قاعدة القناة وأنه يمكن الاستعانة بعدد قليل من الفنيين البريطانيين ولكن لمدة محددة يتمرن خلالها المصريون على الأعمال ثم يترك لهم الأمر كله. ووافق على توسيع نطاق التحالف ليشمل دولا أخرى في الشرق الأوسط، ولكنه رفض أن تكون إسرائيل إحدى هذه الدول لأن الرأي العام غير مستعد للدخول في أي علاقات معها. وذكر أنه يمكن أن تسد الثغرة التي تجدها بريطانيا في الاتفاق بأن تبرم مع إسرائيل اتفاقا لا يكون للبلاد العربية به أي علاقة[٣]. وفي إبريل عام ١٩٥١ ذكر وزير الخارجية المصري للسفير البريطاني أن عودة القوات البريطانية إلى مصر قاصر على حالة الهجوم على البلاد المتاخمة لمصر فلا تدخل فيه العراق ولا تركيا[٤].

على أنه في الاجتماع الأخير للنحاس بالمارشال سليم، استمسك الأخير ببقاء القوات البريطانية في مصر زمن السلم، فقال له النحاس: «إن النحاس باشا نفسه بما له من شخصية وقوة لا يستطيع إقناع الشعب ببقاء جندي أجنبي واحد في مصر»[٥]. وخلال اجتماعات الوزير المصري بالسفير البريطاني في شهري يولية وأغسطس عام ١٩٥٠، استمسك الأول بوجهة النظر التي شرحها رئيس الوزراء

---

(١) محاضر المباحثات. . المرجع السابق ص ١٩.
(٢) محاضر المباحثات. . المرجع السابق ص ٢٤، ٢٥.
(٣) محاضر المباحثات. . المرجع السابق ص ١١٧ ـ ١١٩.
(٤) محاضر المباحثات. . المرجع السابق ص ١٥٩.
(٥) محاضر المباحثات. . المرجع السابق ص ٢٨.

ودافع عنها دفاعا لا يخلو من حدة، مصرحا أكثر من مرة بما يسود العلاقات بين البلدين «من سوء الظن وانتفاء الثقة». وأشار إلى ما تعانيه مصر من وجود إسرائيل على حدودها، وهي الدولة التي أقامتها بريطانيا لتكون شوكة في جنب مصر «حتى لا تخلو مصر إلى الاهتمام بتقوية نفسها واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولي اللائق بها»[1]. وتركزت وجهة نظره في بنود ثلاثة:

أولها، الجلاء الناجز واقترح أن يتم خلال سنة[2].

وثانيها، الموافقة على مبدإ التحالف بعد الجلاء.

وثالثها، وجوب تقوية الجيش المصري وتزويده بالسلاح ليدافع عن بلده ضد الخطر الذي بات يتهدده من إسرائيل.

وفي سبتمبر تقابل وزيرا الخارجية المصري والبريطاني في نيويورك، ولم تسفر المقابلة عن أي تقارب في وجهات النظر، مما دفع مستر بيفن إلى أن يلوح بالتهديد للوزير المصري قائلا: «إن كثيرا من المصريين يتصلون بهم (الإنجليز) طالبين بقاءهم في مصر، وأنه يظن أن الصعوبة آتية من الساسة وحدهم»[3]. وكان يعني بهذه العبارة أن سبب فشل المباحثات هو موقف الوفد، وأنه يمكن أن تُغيَّر به حكومة أكثر هوادة. فذكره الوزير المصري بأن جهود بريطانيا لم تسفر عن نتيجة مدة ستة أعوام، وأن الرأي العام المصري الذي أفشل المفاوضات السابقة هو الذي يقف وراء الحكومة الحاضرة يؤيد موقفها.

وأعلنت الحكومة في خطاب العرش الثاني لها في نوفمبر عام ١٩٥٠ تهديدها بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ إذا لم تسفر المباحثات عن نتيجة. وسافر الوزير المصري إلى لندن في ديسمبر حيث عقد عدة اجتماعات مع بيفن لم تتقدم في طريق الاتفاق خطوة. وأبدى بيفن ضجره من كثرة ما يتردد لفظا «الجلاء» و «الوحدة» على لسان الطرف المصري، وذكر أن هذا «لا ينهض أساسا عمليا يمكن البناء عليه»[4]. وبدأ

---

(١) محاضر المباحثات.. المرجع السابق ص ٣٦.

(٢) محاضر المباحثات.. المرجع السابق ص ١٠٩.

(٣) محاضر المباحثات.. المرجع السابق ص ١٠٨.

(٤) محاضر المباحثات.. المرجع السابق ص ١٢٤ ـ ١٢٦.

الجانب المصري يلوح بما ستضطر إليه الحكومة من إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ مما أثار اهتمام بيفن، فطالب بأن تؤكد له الحكومة المصرية بأنها لا تنوي الإقدام على هذه الخطوة. فذكر له الوزير المصري بأنه لا يملك إعطاء هذا التأكيد، وأن حكومته لا تقبل إعطاءه إذ ارتبطت في خطاب العرش بإلغاء المعاهدة إذا لم تسفر المباحثات عن نتيجة إيجابية. ثم قدم بيانا لبيفن عن موقف مصر بالنسبة للسودان زاد به الابتعاد بين وجهات النظر.

وانقطعت المباحثات لتبدأ ـ بعد وفاة بيفن ـ مع موريسون وزير الخارجية الجديد في إبريل عام ١٩٥١، وتمسك كل من الجانبين بموقفه مع تلكؤ واضح من الإنجليز وحرص على المماطلة والتسويف حتى ألقى موريسون في ٣٠ من يولية خطابا «وشعر الجميع بأن هذا الخطاب قد أغلق باب المحادثات الجارية. .»[1]. وأورد عبارات استفزت شعور المصريين، وبدا منها أن الموقف البريطاني قاطع في عدم الجلاء. كما هاجم موريسون في الخطاب ذاته موقف الحكومة المصرية بمنع مرور البضائع الإسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة، وأسمى هذا الإجراء «. . إساءة إلى التقاليد البحرية والمعاهدات الدولية. .»[2]. وأحرج هذا الخطاب موقف الحكومة المصرية، فردت عليه ببيان في مجلس البرلمان ألقاه محمد صلاح الدين في ١٦ من أغسطس حمل فيه حملة عنيفة على بريطانيا والاحتلال والسياسة الإنجليزية في فلسطين وما انتهت إليه من إنشاء إسرائيل، ودافع عن حق مصر والبلاد العربية في مقاطعة إسرائيل ومنع سفنها من المرور في قناة السويس، وأشار إلى أن الحكومة عند وعدها الحاسم في إلغاء المعاهدة على ما قطعت على نفسها في خطاب العرش الأخير[3].

ولم تجد محاولات السفارة البريطانية في مصر لتخفيف أثر خطاب موريسون، وكان صبر الجماهير قد فرغ من مدة من المباحثات التي استطالت حتى انقطعت فيها الثقة وحتى صارت الحكومة بها هدفا للنقد والهجوم الشديدين في الصحف والاجتماعات والمظاهرات.

* * *

---

(١) محاضر المباحثات. . المرجع السابق ـ من بيان السفارة المصرية بلندن ص ٢٢٧ ـ ٢٢٩.

(٢) محاضر المباحثات. . المرجع السابق ص ٢١٩.

(٣) محاضر المباحثات. . . المرجع السابق ص ٢٠٠.

كان للمشكلة الدستورية في مصر جانبان هما: حدود سلطات الملك، ومدى الحرية المتاحة للجماهير، والجانبان مرتبطان حسبما يلاحظ من تتبع الصراع السياسي خصوصا منذ العمل بدستورسنة ١٩٢٣ . فحيث انفسح المجال لسلطات الملك قيدت حرية الشعب، والعكس صحيح. والحرية المقصودة هنا هي الحرية بمعناها التقليدي بخاصة حرية الصحافة والاجتماع. وكان تولى الوفد الحكم يعني النزوع إلى الحد من سلطة الملك والإفساح لحركة الجماهير، وراء الوفد. على أن المعركة لم تنحسم قط، والوفد لم يستقر في الحكم في أي من مرات وصوله إليه، وسلطة الملك لم تتلاش في أي من هذه المرات ولا تحقق تماما المبدأ الدستوري «الملك يملك ولا يحكم»، والحرية لم تتح كاملة للجماهير، ولا تحقق تماما المبدأ الدستوري «الأمة مصدر السلطات». إنما كان كفاح الوفد يحد من سلطان الملك ويفسح لحرية الجماهير بقدر له أهميته في ترشيد إدارة الدولة ودفع حركة الشعب ووعيه خطوات إلى الأمام في حدود الموازين السياسية القائمة والوجود المادي لجيش الاحتلال، وفي إطار المؤسسات الدستورية الموجودة وفي نطاق الإمكانات الحضارية للشعب في هذه المرحلة من مراحل تطوره الاجتماعي. والمهم هو الدرس الذي وعاه الرأي العام وقتها، وهو أنه بقدر ما تقيد سلطات الملك بقدر ما ينفتح المجال لحرية الجماهير، وأنه حيث يصل الوفد إلى الحكم تنحسر بعض سلطات الملك وتستطيع الجماهير أن تتحرك في مجال أوسع، أحزابا وصحافة وفكرا واجتماعات ونشاطا. والملاحظ أن الملك فيما كان يملك من سلطات لم يكن يختص بها وحده بوصفه فردا إنما كانت تملكها من خلاله جميع القوى المعادية للحركة الوطنية الديمقراطية، وكانت هذه القوى تنحاز للملك وتعمل على توسيع سلطاته.

على أن هذه الحرية التي كانت تتاح في عهود حكومة الوفد كانت محدودة بشطئان أوجدت بعضها الظروف التاريخية والنظام الاجتماعي القائم، وأوجدت بعضها المؤسسات السياسية القائمة كما صاغها الدستور. فالملكية الخاصة في صورتها المطلقة مصونة تحرم الدعوة لإلغائها أو تحديدها، كما تحرم الدعوة لتغيير النظام الاجتماعي القائم على أساسها، وكما تحرم الدعوة للحض على كراهية الطبقات المالكة. والنظام الملكي مصون والدستور لا يعترف بالملك كمؤسسة دستورية فحسب ولا يحمي ذاته من أي مساس بها فقط، ولكنه يؤكد وجوده

بحسبانه حقيقة غير قابلة للتغيير. ثم كانت هناك القيود المعترف بها على حرية الاجتماع والإضراب والصحافة والتنظيم الحزبي وغيرها.

ومن ناحية أخرى، كان الوفد مؤسسة سياسية ومؤسسة للفكر السياسي أيضا، وكان قادرا في هذه الظروف التاريخية على استيعاب النشاط الحر للكتلة الواسعة من الجماهير بحيث إن الحرية كانت عملا(بالنسبة للقسم الغالب من الجماهير) نشاطا يمارس في حدود أهداف الوفد الوطنية والدستورية، وفي حدود وسائله السلمية المشروعة، وكانت تتم بشكل عام في حدود أطر الفكر السياسي للوفد. ولم تكن تنظيمات جماهيرية واسعة ظهرت تنافس الوفد، وتستطيع الوصول إلى الحكم أو التأثير الحاسم في مجرى الأحداث، ولا كانت دعاوى راجت تتحدى أطر الفكر السياسي الذي قام عليه الوفد أو تتحدى أسلوبه رواجا يفرض نفسه على الجميع، ويجذب مجموع الرأي العام إليه. وكان هذا يعني أن الوفد، تنظيما وفكرا، أهدافا ووسائل، كان أكثر الصيغ الملائمة من الناحية التاريخية بالنسبة للكتلة العريضة من الجماهير ومن الرأي العام.

وهذا مفاد القول بأن الوفد كان قادرا ـ تنظيما وفكرا ـ على استيعاب النشاط الحر للكتلة الأساسية من الجماهير ذات الأثر في الأحداث السياسية، بمعنى أن من كان يطالب من هذه الكتلة بالحرية كان يطالب بها تحقيقا لأهداف الوفد الوطنية والاجتماعية وبأسلوبه، ومن كان يطالب منه بحرية الكلمة كان يطالب بها لنشر الدعوة الوفدية أو دعوة قريبة لها، ومن كان يطالب منها بحرية النشاط السياسي كان يطالب بها ليصل الوفد إلى الحكم وليكافح بالوسائل السلمية ضد الاحتلال البريطاني ومن أجل الجلاء وتقييد سلطات الملك. ولاشك في أن كان هناك دائما من يطلب المزيد ويدعو للتغييرات الجذرية في هذه المجالات وغيرها، ولكن الحديث هنا يتعلق بالاتجاه الغالب ذي التأثير الحاسم المباشر على الأوضاع السياسية والاجتماعية.

والملاحظ أن بعضا من هؤلاء الداعين إلى التغييرات الأكثر جذرية من الوفد كانوا ينضوون في نشاطهم السياسي تحت راية الوفد تقديرا لكونه يمثل حدود الإمكانات التاريخية المتاحة، وكانت دعاويهم تجد متنفسها في الخضم الوفدي. وقد مثل حزب مصر الفتاة خلال الثلاثينيات تمردا من جيل شباب هذه الفترة على

الوفد، ولكن حزب مصر الفتاة في حدود فكره وقتها كان إرهاصا متمردا بشيء جديد لم يقتحم بعد الأطر القائمة، كما كانت حدود نشاطه وشعبيته لا تصل به إلى التهديد المباشر العاجل لهذه الأطر.

وبعد الحرب العالمية الثانية حدث لهذه الصورة تغيير عميق الدلالة اختلت به الموازين القائمة. وقد سبقت الإشارة في الفصول السابقة إلى أحداث هذه المرحلة وما تفتقت عنه من إمكانات جديدة نمت وبلغت من الشمول مبلغا له تأثيره السياسي المباشر: دعوة الاشتراكية، الصراع الطبقي، الكفاح المسلح، الطبقات المتحالفة مع الاستعمار، الاستغلال الإقطاعي والرأسمالي، تحديد الملكية، وبالضرورة إلغاء النظام الملكي. ثم التحرك الجماهيري على كل المستويات داخل هذه الأطر الجديدة: المظاهرات الكاسحة ضد المفاوضات في سنتي ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧، إضرابات العمال بعددها الكبير ونطاقها الواسع، ثم انعكاس هذه الظواهر ذاتها داخل الوفد وبين الشباب فيه. وكل ذلك تبلور في تنظيمات وتيارات حزبية أي في مؤسسات سياسية ناشئة تحاول تجميع الجماهير حولها، وتتحدى بطريق مباشر أو غير مباشر الوفد وقيادته التقليدية. وحتى دعوة الإخوان المسلمين السلفية فبرغم التوائها بالنسبة لموقفها من النظام القائم، فقد كانت تنادي بتغيير القوانين الوضعية أي بهدم الجزء الأكبر من المؤسسات القائمة، كما كانت تجمع السلاح.

النشاط الجماهيري وممارسة الحرية في هذه الظروف من شأنها أن تتخطى الأطر القائمة، تنظيما وفكرا سياسيا. والحرية التي تنادي بالكفاح المسلح تهدم أساليب الكفاح السلمي بما تدعو له من استخدام العنف من أجل التغيير، وفيما تفضى إليه من اقتحام الجماهير لسلطة الدولة. والحرية التي تنادي بالاستيلاء على الملكيات الكبيرة والتأميم تحطم أسس النظام الاجتماعي القائم، وتلك التي تنادي بالجمهورية تهدم أحد أركان النظام السياسي وتقلب التوزان الذي قام طوال المرحلة السابقة. والحرية التي يمارسها العمال المضربون بهذا الاتساع، والتي يمارسها الطلبة في تمزيق صورة الملك عام ١٩٤٦ والتي يمارسها ضباط الشرطة، كل ذلك يحطم آلة الدولة التي تحمي النظام، ويسقط هيبتها، ويفل منها سلاح العنف اللازم لوجودها ولنشاطها بوصفها سلطة. لذلك لجأت حكومة السعديين إلى أشد ما تستطيع في استعمال العنف وضرب الحريات بصورها كافة، وكانت بهذا لا تدافع عن وجودها

في الحكم ولا عن سلطات الملك ضد حزب الأغلبية(الوفد) فقط، ولكنها كانت تحاول الدفاع عن النظام كله ضد موجة شعبية عارمة.

ثم جاء الوفد، وقد قدر أصحاب النظام أن الوفد يستطيع بوجهه الشعبي أن يصنع ما لم يستطع العنف السعدي، وأن سيادة الجناح الرجعي (الوفدي المعتدل في قيادته) ضامنة بأن يتحول الحزب العتيد من قائد للجماهير إلى «مقاول» للجماهير، وأن من شأن تولية الوفد الحكم انتعاش الحرية في صورتها القديمة فكرا وممارسة. وإذا كان تطرف السلطة الاستبدادية وعنفها يخلق تطرفا وعنفا مقابلا لدى الجماهير، فحبذا الاعتدال إن أدى هذا إلى ترويض الجماهير، وحبذا تقييد سلطة الملك إن أدى هذا أيضا إلى انتظام الشعب داخل المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة. وكانت الخطوات الأولى للوفد في الحكم مطمئنة في هذا المجال، دلت على اعتداله إزاء الملك، وظهرت فرحة الجماهير به وقبولها منه ما لم تكن تقبل من غيره، كالعودة إلى أسلوب المفاوضة بالنسبة إلى المسألة الوطنية.

ولكن ما لبث أن ظهر أن تطرف الجماهير ليس مجرد رد فعل لتطرف السلطة، وإنما هو اتجاه أصيل لتخطي الوضع القائم، وأن الوفد ـ بقيادته التقليدية ـ لم يعد يملك زمام مجموعها فكرا وتنظيما ولم تعد تسير في حدوده.

ومن جهة ثانية، ثبت أن سيادة الجناح الرجعي في قيادة الوفد قد استطاعت أن تجنح بالقيادة إلى اليمين وإلى الملك، ولكنها لم تستطع أن تجنح بالحزب كله إلى هناك. وظهر أن آلة الحزب التي تكونت في صعيد الحرية ومارست نشاطها أكثر من ربع قرن تحت هذا اللواء اتصالا بالجماهير، ووقوفا ضد الاستبداد، وصراعا في الطرقات مع أجهزة القمع، ومقاومة للشرطة ومعاناة للاضطهاد ولمحاولات الاغتيال والنسف بالقنابل، هذه الآلة ـ فكرا ورجالا ـ لم يكن يمكن أن تتحول إلى جهاز للقمع والاستبداد، لاسيما وذكرى خمس سنوات من الماضي القريب للحكم السعدي لا تزال جاثمة على الصدور. والوفد جمع رجاله ورباهم بدعوتي الاستقلال والحرية. وإذا كان صحيحا أنه ضم في تاريخه الكثير من العناصر الرجعية والانتهازية ومارس أحيانا القمع وهو في الحكم، فإن الأكثر صحة أنه كان يزدهر بنشاط المخلصين لمبدأيه العتيدين: الحرية والاستقلال. وكان يتخاطب بهذين المبدأين مع الجماهير وداخل صفوفه بين أعضائه بحيث يبدو تعامله بغيرهما استعمالا للغة غريبة عنه وعن الغالبية

من رجاله وقواعده، ولو فعل لبدا ذلك سلوكا شاذا طبقا لمقاييسه هو وفي ذات أعين أنصاره. هي الليبرالية التي كانت أحد هدفيه التاريخيين والتي استمسك بها سلاحا يرفعه في مواجهة خصوم لم ينتصر عليهم نصرا حاسما ونهائيا قط، ولذلك لم يطرح سلاحه عنهم قط. وقد عانى في معاركه مع خصومه الكثير وبقي يحاربهم بهذا السلاح ويشهد الناس عليهم بتهمة الاستبداد.

ومن جهة ثالثة، ظهر أن الوفد ليس واجهة شعبية ولكنه تجمع شعبي، وأن قواعده تنفتح على حركة الشعب وما يعتمل فيه من أفكار واتجاهات جديدة، بحيث إن الاتجاه الرجعي في قيادته لم يكن يواجه الجديد خارج الحزب ولكنه يجده في داخله ضاغطا عليه. ولم يكن هذا الاتجاه يستطيع أن يوجه آلة الحزب ضد هذا الجديد، إذ كان يواجه المعركة في الداخل قبل أن يحتشد لها في الخارج. وكان الوفد ـ مقاومة منه لمحاولات القضاء عليه وتصفيته خلال فترة الحكم السعدي ـ قد لجأ كعادته في فترات الاضطهاد إلى الجماهير يحتمي بها، وفتح لها المنافذ وسمح لرجاله وقواعده أن تنفتح على جميع التيارات المعارضة للحكم السعدي بمستوياتها الثورية المختلفة، وأفسح للاتجاه اليساري التقدمي بين شبابه في الصحافة وتكوين لجان الشباب والعمل السياسي مع التنظيمات الأخرى. واستمر هذا الاحتكاك بين بعض من شبابه وشباب التنظيمات الأخرى في معتقلات السعديين، فتقاربت الاتجاهات واستثمر جميع الإمكانات في المعركة الانتخابية الأخيرة. ولم يكن أي اتجاه رجعي في القيادة مهما بلغ نفوذه عليها، لم يكن بقادر على أن يغلق فجأة نوافذ الحزب، وأن يطيح بالاتجاهات المعارضة له، ولا أن يضمن جهازا حزبيا مرنا في تحقيق أهدافه. وقد سبقت الإشارة إلى الصراعات التي ظهرت داخل الوفد بين الاتجاهين. ولم يستطع أي من الطرفين أن يصفي صاحبه. وبرغم كل محاولات تشتيت الاتجاه التقدمي، وبرغم ما أصابه بعد تولى الحكم من ضربات ومن محاولات الإفساد، فإنه بقي اتجاها له وزنه المؤثر لاسيما في مسألة الحريات التي يستند فيها إلى تراث الحزب ويجد تأييدا كبيرا لموقفه منها من العناصر التي تربت على الإيمان التقليدي بها داخل الوفد.

ومن جهة رابعة، فقد كانت أوزار النظام القائم ـ حسبما تكدست خلال سنوات الاستبداد الملكي والسعدي الأخيرة ـ أكثر كثافة من أن يستطيع الوفد امتصاصها،

كما كانت أثقل من أن تحتملها كواهله العريضة. وقد كانت إحدى هذه الأوزار فقط هي هزيمة مصر في حرب فلسطين.

* * *

كانت المسألة الدستورية هي حدود سلطات الملك وحرية الجماهير، واكتسبت الحرية في هذه الفترة مضمونا جديدا يخرج بها عن حدود النظام القائم. وكان الوفد يضطرب بالتناقض بين الاتجاه الرجعي ذي النفوذ الأكبر على قيادته وبين الاتجاهين الليبرالي والاشتراكي في مستوياته الوسيطة والدنيا. والحاصل أن وزارة الوفد - بالتكوين المتناقض لحزبها - قد واجهت مسألة الحريات في جانبيها سالفي الذكر بموقفين جد متعارضين، فأطلقت سلطة الملك على خلاف ما كانت تصنع من قبل، وأطلقت أيضا حرية الجماهير إلى أقصى نطاق شرعي ممكن. وعرفت مصر وقتها فترة من أخصب فترات التفتح السياسي، فكرا ونشاطا عمليا. ولكن أطر النظام القائم ضجت من هذا التناقض، وبدا البنيان يتزعزع ويوشك بالانقضاض؛ فانفلتت سلطة الملك من عيارها، كما انطلقت حركة الجماهير من عقالها.

كان طرفا النظام في توازنه القديم هما الملك (ومن ورائه الاحتلال) والجماهير، وبينهما قوى الاعتدال الوسيط: أحزاب الأقلية من جهة الملك والاحتلال، والوفد من جهة الجماهير، والسلطة التنفيذية من جهة والمجلس النيابي من جهة أخرى. وكانت قوى الاعتدال هي من يحكم النقيضين في إطار سياسي واحد وتحت لواء شرعية واحدة. وكان الصراع بين هذه القوى يميل بالشرعية يمينا أو يسارا حسب نتيجته كسبا لهذا الجانب أو ذلك، بمعنى أن الإطار السياسي الذي يجمع الطرفين المتصارعين كان إطارا متغيرا تتعدل حدوده حسب نتائج الصراع، ولكنه بقى إطارا واحدا كما بقى المجتمع يخضع لشرعية واحدة.

وكان الوفد يخضع لهذه الشرعية ويكافح لتغييرها لصالحه ولصالح أهدافه الوطنية الديمقراطية، بمعنى أنه كان يخضع لها ويحكمها في الوقت ذاته، وكان بأسلوبه وحدود نشاطه يحفظ التوازن التاريخي القائم. فلما قضى على أحزاب الأقلية في الفترة الأخيرة وأطلق الوفد لكل من الملك والجماهير حرية التحرك، انفرط العقد وتناقض النظام بعضه مع بعض، وأصبح كل من طرفيه يحتمي بجانب من جوانب الشرعية القائمة بما تقرر لصالحه من قبل من القوانين وبما اكتسبه داخل

أجهزة الدولة من ركائز، وأصبح كل منهما يجنح بعيدا عن الآخر بما يملكه من الوسائل، وكل منهما يدين الآخر، وبدا النظام يأكل بعضه بعضا. واتسم نشاط أجهزة الدولة بالتذبذب العنيف تجاه أي من الجانبين. وظهر هذا جليا في مسلك السلطة القضائية وغيرها، إذ أصبحت الحرية بغير شطئان بالنسبة لأي من الجانبين، كما أصبحت السلطة بغير شطئان كذلك.

وفي هذه الظاهرة بعض ما يفسر ظاهرة الفساد الذي استشرى وأسرع بالنظام إلى الهاوية، وانكشف الفساد دون أن يمنع ذلك من استفحاله ولا من التمادي فيه من الملك وحاشيته وبعض كبار ذوي المال والنفوذ. والمقصود بالفساد هنا هو خروج هؤلاء في مسلكهم عن الضوابط التي قررها نظامهم ذاته، أي الخروج، عن الشرعية المقررة إلى ما يُعَدّ طبقا لمقاييس هذا النظام وقوانينه محرمات ومنوعات، سرقة كانت أو رشوة أو اختلاسا سافرا. وبلغ الأمر بالملك وقتها ـ فيما يروى ـ أن لجأ إلى تدبير اغتيال الضابط عبد القادر طه لنشاطه ضده، وكون داخل الجيش تنظيما إرهابيا تزعمه مصطفى صدقي ليكون حرسا حديديا له، وإلى أن نسب إليه سرقة سيف شاه إيران السابق الموضوع في تابوته عند مرور التابوت بمصر في طريقه من أوربا إلى إيران. كما تداول الناس ما نسب إلى الملك قبل تولى الوفد الحكم من حوادث مشابهة كاغتياله أحد الضباط الذي كان ابنا لأحد الوزراء السعديين عندما فاجأ الملك في منزله يراود زوجته. ثم كان مسلك الملك في قضية الأسلحة الفاسدة يتسم وفقا لمقاييس العامة بعدم المبالاة الشديدة ويثبت عليه الاشتراك في الجرم مع المتهمين أمام الرأي العام. ثم كان ما نسب إلى أحد الوزراء الوفديين من تقاضي الرشوة علنا داخل مكتبه للتعيين بوظائف الوزارة وعقد الصفقات، وكذلك ما أثارته صحف الاشتراكية والجمهور المصري وأخبار اليوم من استغلال صهر وزير الداخلية نفوذه (وهو أحد أغنياء عائلة البدراوي) في التستر على تهريب المخدرات في أثناء مرورها بأرض له على ساحل البحر قرب دمياط[1].. وغير ذلك كثير.

ومن جهة أخرى انفجرت حركة الجماهير، إذ ألغت الحكومة الأحكام العرفية بعد تردد في مايو عام ١٩٥٠. وانطلقت الصحافة الشعبية، ونهضت الأحزاب والتنظيمات السياسية وبدأت الجماهير تتنادى لتتجمع، وطفت المشكلات السياسية والاجتماعية ـ مشكلات مرحلة تاريخية كاملة ـ طفت على السطح وارتفعت

(١) صحيفة الاشتراكية ٨ من يونية سنة١٩٥١ وغيرها من الصحف المذكورة في الفترة ذاتها.

الأصوات ضد الملك والحاكمين، تهاجم الشرطة السياسي مصدر الإرهاب، وتطالب بالمساواة وبالقوت والحرية، وتهاجم الملك والفساد والإسراف والغلاء وسوء توزيع الثروات أرضا كانت أم رءوس أموال.

وقد سبقت الإشارة إلى الدور الذي لعبته الصحافة في قضية الأسلحة الفاسدة. ويمكن أن يتصور كيف كان الحديث يتم عن جرائم تمس الملك رأس الدولة فيشار إليه بالحديث إشارات يفهمها الجميع، ويشار في صراحة إلى رجال الحاشيةبوصفهم مجرمين. ويضغط الرأي العام بهذه الطريقة على الحكومة فتأمر بالتحقيق في الأسلحة الفاسدة ويصل التحقيق إلى أبواب القصر الملكي، ويتذبذب موقف النيابة تحت ضغط الرأي العام والملك بين الشجاعة الكاملة والكشف عن الحقائق وبين الجبن الكامل، وطمس الحقائق. وأخبار ذلك كله تتابعها الصحف ويتداولها الناس. ويمكن أن يتصور مظاهرات طلبة الجامعة تهتف ضد الملك وتوجه له أقذع السباب بعد أن ظهرت الفضائح الأخلاقية التي كانت أمه (الملكة السابقة) وأخته المقيمتان بأمريكا ترتكبانها، وبعد أن تناقلت الصحف هذه الأخبار علنا.

يذكر الدكتور جمال العطيفي أنه بالرغم من أن ذات الملك كانت مصونة لا تمس بحكم الدستور والقانون، وبالرغم من أن جريمة العيب في الذات الملكية كانت إذا وقعت في سنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ مثلا أنكرها المتهم وبادر حزبه إلى استنكارها والتبرؤ منها وقامت لها الدنيا وقعدت وفتح السجن أبوابه، برغم ذلك، فإنه لم تأت عام ١٩٥٠ حتى «لم يَعُدْ حراس الأمن والقانون يؤمنون بالذات الملكية..»، وأصبحت هذه الجريمة تهمة الموسم تصادر بسببها الصحف ولكن لم تجرؤ السلطات كثيرا على المساس بالكتاب العائبين، وإذا قدم بعضهم للمحاكمة فكثيرا ما كان القضاة يبرئون كتاب المقال برغم أن «كلنا كان يعرف أنه قصد به الذات المصونة». ويذكر أن الصحف جرت على نشر أخطر الأخبار والفضائح عن فاروق متسترة وراء تعبير «الشخصية الكبيرة»[1]. كما يذكر أحمد بهاء الدين أنه قد أصبح للصحف قاموس جديد يفهمه القراء؛ فكلمة «غير المسئولين» تشير إلى رجال الحاشية، وكلمة «كبير» تشير إلى الملك.. وهكذا[2].

---

(١) من منصة الاتهام. جمال العطيفي ص ١١٦ ـ ١٣٢، والكتاب ذكريات للمؤلف عن فترة عمله بالنيابة العامة.

(٢) فاروق ملكا. أحمد بهاء الدين ص ١٠٢.

والدلالة السياسية لهذه الظاهرة أن مؤسسات الدولة وقوانينها لم تعد قادرة على حماية الملك، وأن ذاته المصونة أصبحت هدفا مباشرا للهجوم والنقد. وكان الملك ـ دستوريا وسياسيا ـ يمثل العنصر الدائم غير المتغير في مؤسسات السلطة؛ تتبدل الوزارات والمجالس النيابية والأحزاب وغيرها ويبقى الملك هو القطب الثابت. وبهذا لم يكن الملك قوة سياسية ذات سلطات فحسب، إنما كان رأسا للنظام ورمزا لاستمراره وتجدده وقدرته على تخطي سلبياته، وتجسد النظام في ذات الملك بحيث يصبح التصدي له ـ ولاء وتمردا ـ تصديا للنظام كله. وبهذا رفعت ذاته عن مستوى النقد، كما عملت الدعاية سنين طويلة على أن تبني للملك في أذهان الناس الصورة الجديرة به بوصفه رمزا لنظام سياسي واجتماعي شامل، فكانت تنسب إليه كل الإيجابيات والأعمال الصالحة بما يعني ـ تلقائيا أو بوعي ـ أن النظام القائم في أساسه نظام صالح. كما جرت الدعاية على أن تلقى مثالب الحكم ولو كانت من فعل الملك، تلقيها على غيره بما يعني ـ تلقائيا أو بوعي ـ أن النظام القائم في أساسه غير فاسد وأنه قادر على التخلص من سلبياته. وبهذا كانت شخصية الملك لفترة طويلة عصية على النقد الكامل عندما كان النظام لا يزال مستقرا. فلما انفتحت العيون إلى الملك بوصفه رأس الفساد والطغيان، كانت الأيدي في ذات اللحظة قد أمسكت المعاول لهدم جدران النظام كله. وبهذا أيضا عندما افتقدت أجهزة الدولة القدرة على ردع الهجوم عليه، إنما أظهرت افتقادها القدرة على حفظ النظام.

* * *

كانت صحيفة «الاشتراكية» تكتب عن المساخر التي يرتكبها «أحد كبار المصريين» وتعدد المشكلات الاجتماعية قائلة: «العنوا أصل الفساد» تقصد بذلك الملك، وتوجه حملات من النقد العنيف إلى ناظر الخاصة الملكية (المشرف على إدارة أملاك الملك) تطالب فيها بتوزيع أراضي الخاصة الملكية وغيرها على الفلاحين، وتطالب الملك بأداء الضرائب، وتحمل على مخصصات الملك في ميزانية الدولة[1]. وروزاليوسف تكتب عن الأسلحة الفاسدة وتشير إلى دور الملك وحاشيته في صفقاتها، وتعلق على سفر الملك إلى الخارج «كل رقيع يخرج خارج مصر يسيء إلى سمعتها». وتكتب عن «دولة الأغوات» وعن «من المسئول عن

(١) صحيفة الاشتراكية، ٦ من سبتمبر، ٢٥ من مايو، ٢٦ من يولية عام ١٩٥١ على الترتيب.

حكم مصر»؟ وتعبر بالرسم الكاريكاتيري عن الملك في صورة غول ضخم بشع أو صورة حذاء ضخم لامع. و «الملايين» صحيفة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني و«الكاتب» صحيفة أنصار السلام تهاجمان الأوضاع الاجتماعية السائدة بعنف. وصحيفة «الجمهور المصري» تشدد حملات الهجوم على البوليس السياسي ومطاردته للشباب الوطني والاشتراكي وتتبع نشاطه الاستبدادي والإرهابي وحوادث تعذيبه للمتهمين السياسيين وتلفيقه القضايا ضدهم، وتكتب مقالات عن ثورة عرابي ووقوفه ضد الخديو وخيانة الخديو لوطنه. و «اللواء الجديد» يكتب فيها رجال الحزب الوطني الجديد ضد الملك، وتهاجم أحاديث الملك عن القمار وتتكلم عن «ولاء العبيد وولاء الأحرار»، وتنشر القصص التاريخية عن الثورة الفرنسية وسقوط النظام الملكي هناك: «الملك في طريقه إلى المقصلة»، «أيامه الأخيرة»، «من القصر إلى السجن».

وخطت حركة الطبقة العاملة خطوات واسعة، فزاد عدد الإضرابات، واتسع نطاقها حتى لم تكن أيام تنقضي بغير إضراب للعمال في بعض المصانع أو إضراب لإحدى طوائف المهنيين. يذكر الأستاذ إبراهيم عامر أنه في عام ١٩٥٠ وقع نحو ٤٩ إضرابا عماليا[١]. وسجلت الصحف خلال عام ١٩٥١ أخبارا عن الكثير من الإضرابات. . عمال البيبسي كولا، الشركة المتحدة للغزل والنسج، شركة شل، مصانع شبرا الخيمة، عمال العنابر والترسانة والسكة الحديد، المطبعة الأميرية، سائقو وعمال السيارات إذ أضربوا فقررت ٤٢ نقابة تمثل جميع عمال النقل المشترك التضامن معهم، كما قرر اتحاد جميع نقابات عمال الحكومة الإضراب خلال الفترة ذاتها. وأضرب خريجو المدارس الصناعية بالسكة الحديد والكونستبلات والمعلمون وأضرب الأطباء في مستشفيات الحكومة ١٥ يوما. . وغير ذلك كثير. وكان من البنود الثابتة في الصحف الشعبية وبخاصة الصحافة الاشتراكية، الحديث عن العمال وما يعانون من مشكلات اقتصادية ناشئة عن سوء توزيع الثروات وانخفاض الأجور وارتفاع نفقات المعيشة وما يعانون من استبداد الشركات بهم.

ونمت حركات الفلاحين خصوصا منذ يونية عام ١٩٥١. وفي كفور نجم حيث يمتلك الأمير محمد على ولي العهد نحو سبعة آلاف فدان، لم تجد شكوى

---

(١) ثورة مصر القومية. إبراهيم عامر ص ٩٤.

الفلاحين من ارتفاع الإيجارات، فبدأت حوادث حرق المحصولات وماكينات الري والسواقي، وردت الشرطة على ذلك بحملة إرهاب اقتُحمت فيها بيوت الفلاحين ونُهبت، واعتقل منهم خمسة سيموا العذاب في السجن. ثم دبر مقتل زعيمهم «عناني أحمد عواد» الذي كان على رأس الفلاحين ضد تفتيش الأمير، والذي كان قد سبق اعتقاله في الطور، ودبر مقتله عندما أفرج عنه فتجمع عليه وهو خارج من السجن ثمانية أشخاص انهالوا عليه بالضرب حتى مات. وفي بهوت إحدى قرى عائلة البدراوي اقتحم رجال العائلة بيوت الفلاحين يستولون على متاعهم سدادا للإيجار وضربوا من وكلهم الفلاحون للدفاع عن مطالبهم، فتجمع أهل القرية حول قصر البدراوي صاخبين فقتل المالك أحدهم، فثار ثائرهم وظلوا يحصبون القصر بالحجارة وأشعلوا النار في أجران القمح، فلما أسرع عميد العائلة «سيد البدراوي» إلى بهوت قادما من مقره الأساسي بقرية درين ألقى الفلاحون عليه الحجارة، فقدم نحو ٥٠٠ جندي حاصروا القرية وأعملوا الضرب في الفلاحين وزجوا بخمسين منهم في السجن. وفي قرية «أبو الغيط» كانت الأوقاف تؤجر أرضها إلى صغار الفلاحين ثم قررت أن تطرد ٥٠٠ منهم من الأرض لتؤجرها جملة إلى صهر وزير التموين، فنشبت معركة بين الفلاحين والشرطة قتل فيها ١٢ فلاحا. وفي ميت فضالة أضرب الفلاحون عن جمع القطن لما وجدوا أن المطلوب منهم سداده يفوق ثمن المحصول ذاته فقبض على تسعة منهم عذبوا بالسجن، ومنع عنهم الطعام والشراب، فتجمع الفلاحون في القرية صاخبين، فلما أطلق أحد الضباط النار عليهم هجموا على التفتيش، فاحتل البلدة ٧٠٠ جندي واعتقل الكثير من الفلاحين[1].

وإذا كان عام ١٩٤٧ هو عام انتفاض عمال الصناعة ممثلا في إضرابات المحلة الكبرى والاسكندرية وشبرا الخيمة، فقد شهد عام ١٩٥١ هبوب موجة الفلاحين وآذن بامتداد الثورة إلى ما كان يسمى «بالريف الهادئ» وباقتحام الطبقة الحاكمة في مأمنها، وجاء المخاض للأرض لتخرج أثقالها، ولم تدخر الصحف الشعبية جهدا في إلقاء الوقود على الهشيم والنفخ فيه.

* * *

---

(١) تراجع بصفة خاصة صحيفتا «الجمهور المصري» و«الاشتراكية» من يونية إلى سبتمبر سنة١٩٥١.

على أن هذا الانفلاق الذي حدث لم يكن يمكن أن يتركه الملك ولا الحكومة يتسع إلى هذا النطاق المهدد. وعظم سخط الدوائر الحاكمة من دعوة التنظيمات السياسية وصحفها إلى الثورة الاجتماعية ومن سقوط هيبة الملك على النحو الذي حدث. فكثرت حوادث مصادرة الصحف واستدعاء الصحفيين إلى التحقيق في النيابة العامة وتقديم بعضهم إلى المحاكمة. ذكرت صحيفة الاشتراكية أن عدد المقدمين للمحاكمة من الصحفيين بتهم القذف في رجال الحكومة بلغ ٢٠ صحفيا في يونية عام ١٩٥١[١]. وكانت المشكلة أمام الحكومة أن الكثير من المحاكمات كان ينتهي إلى تبرئة الكتاب، كما وقف مجلس الدولة ضد محاولات الحكومة إلغاء هذه الصحف أو تعطيلها، وأصدر في ذلك أحكاما قوبلت من الرأي العام بموجة من الحماسة الشديدة وتضمنت مجموعة من المبادئ القانونية تفتح للحركة الشعبية وللدعاوي الثورية مجالا فسيحا للعمل المشروع، وأنكرت هذه الأحكام حق أي جهة عامة في أن يكون لها سلطات مطلقة أو أن تعفى إعفاء كاملا من المسئولية، مع التأكيد على فكرة سيادة القانون ومع الإفساح للحريات العامة في القول والاجتماع وغيرها، وبهذا مال ميزان الشرعية القانونية لصالح الجماهير مهددا الوجود الرجعي بالاقتلاع من الدولة ومن المجتمع[٢].

واشتد ضغط الملك على الحكومة في عام ١٩٥١ كي تنال من مجلس الدولة، واضطرها تحت تهديد الإقالة إلى إعداد مشروع بتعديل اختصاص المجلس وزيادة الرقابة الحكومية عليه، فقوبل الاقتراح بمقاومة شديدة من الصحافة والرأي العام، وبدا في هذه المقاومة مدى تمسك الجماهير بحريتها وعدم استعدادها للتفريط في أي من الضمانات التي تكفلها. فأرسل الملك إلى مجلس الوزراء يأمره بإلغاء مجلس الدولة، وكاد مجلس الوزراء أن يوافق لولا أن انحاز إلى رفض هذا الإجراء قسم من الوزراء وعارضوه بشدة وهم محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج وعبد الفتاح حسن وعبد الفتاح الطويل، كانوا أقلية ضد إلغاء مجلس الدولة ولكنهم تشبثوا بالوقوف ضده وهددوا بالاستقالة مذكرين مصطفى النحاس أن وزارة الشعب لا تصدر مرسوما ضد الشعب، ومنبهين إلى ثورة الجماهير ضد هذا الإجراء ونجحوا في وقف مرسوم الإلغاء داخل مجلس الوزراء.

---

(١) مجلة الاشتراكية ٢٢ من يونية ١٩٥١.

(٢) مقال «القضاء الإداري والحريات». مجلة المحاماة. عدد مارس عام ١٩٦٨، مقال للمؤلف.

وتحت ضغط الملك أيضا، بدأت الحكومة تعمل على إصدار سلسلة من التشريعات تقيد بها الحرية، مثل قانون الجمعيات وقانون المشبوهين السياسيين الذي يطلق أيدي الإدارة في تعقب العناصر السياسية النشيطة، وقانون يحظر نشر أخبار القصر في الصحف إلا بعد الموافقة المسبقة عليها من جهات الإدارة وذلك للحد من نشر فضائح الملك والعائلة المالكة، وقانون يحظر نشر أخبار الجيش إلا بعد الموافقة المسبقة لتفادي ما حدث بالنسبة لقضية الأسلحة الفاسدة. وكانت الصحافة والتنظيمات الشعبية تواجه كل هذه المحاولات بحملات شديدة من الهجوم وتعبئ الجماهير وتثير الرأي العام ضد العدوان على الحريات.

وفي صيف عام ١٩٥١ أعدت الحكومة أيضا تحت ضغط الملك مجموعة من التشريعات التي تقيد حرية الصحافة، على نحو دائم ومنتظم، ولم تستطع الحكومة أن تتقدم بهذه المشروعات إلى البرلمان وعارضها داخل مجلس الوزراء بعض الأعضاء ممن كانوا لا يزالون على عهد التقاليد الوفدية بالنسبة للمسألة الوطنية والحريات. وقال محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج إن موافقة البرلمان على هذه التشريعات أمر مستحيل، وإن الوزارة يجب ألا تتحمل مسئوليتها. فاقترح بعض الوزراء أن يكلف أحد نواب الوفد بتقديمها باسمه الشخصي، ووافق مجلس الوزراء على هذه الطريقة برغم معارضة البعض ممن جزموا بأن المناورة لابد ستنكشف[1]. واختير إسطفان باسيلي النائب الوفدي لتقديمها.

هاج الرأي العام ضد هذه التشريعات، وانبعثت ضدها أقوى صور المقاومة وشنت عليها التنظيمات والصحافة الشعبية هجوما عنيفا. يذكر في هذا الصدد مقالات محمد عصفور في صحيفة الاشتراكية التي استعرض فيها القيود التشريعية على الحريات، مطالبا بإلغائها والكتاب الذي أصدره في العام ذاته «فلنحطم الأغلال» الذي عرض فيه للأحكام التي تقيد حرية التجمع والتظاهر والاشتغال بالسياسة ولكون المصالح الاستعمارية هي التي تقف خلف هذه القيود، وكتب معلقا على مشروعات تقييد الصحافة الأخيرة: إنها «تعديلات رجعية تفوق في شدتها وهمجيتها الأحكام التي قد وضعها إسماعيل صدقي لحماية الانقلاب الذي

---

(١) فاروق ملكا. أحمد بهاء الدين ص ١١٠.

أحدثه بإلغاء دستور ١٩٢٣»[1]. وكان تشبيه حكم الوفديين بحكومة إسماعيل صدقي، كان ذلك لدى الجماهير عامة ولدى الوفديين خاصة من أعنف ما يمكن أن يوجه إلى الوفد من هجوم.

والحاصل أن هذه التشريعات أثارت ثائرة الوفد، شبابه وصحفه وهيئاته. كتبت «المصري» في ٢٨ من يولية تتنبأ بأن الغالبية من أعضاء مجلس النواب الوفديين سترفضها. وأفسحت في أعدادها التالية مكانا واسعا للهجوم على هذه التشريعات متتبعة أخبار غليان الرأي العام ضدها، مذكرة الوفديين بتقاليد الكفاح الديمقراطي للوفد، مستثيرة إياهم بماضيهم وتراثهم، ونشرت قوائم بأسماء الوزراء الذين دافعوا عن الحرية كما نشرت «قائمة سوداء» هددت بأن تسجل بها اسم كل نائب أو سياسي ينحاز إلى تأيد المشروعات المقترحة[2]. وسارت الصحف الأخرى على المنوال ذاته. ثم اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية وقررت في اجتماع عاصف رفض تشريعات تقييد الصحافة، وهاجم في الاجتماع عزيز فهمي تقييد الصحافة هجوما عنيفا. ثم قررت الصحف الإضراب عن الظهور يوم ١٥ من أغسطس استجابة لقرار نقابة الصحفيين في هذا الشأن، ودعت جميع الهيئات والنقابات إلى مشاركتها في الإضراب. وقرر عمال توزيع الصحف الإضراب في اليوم ذاته وعدم توزيع أي صحيفة تتجاهل قرار الإضراب. وفي يوم الإضراب أغلقت المحال التجارية أبوابها بعض اليوم أو طوله. وتوقف عمال النقل عن العمل ١٥ دقيقة، وانهالت برقيات الاحتجاج من كل صوب.

فلما ظهر استحالة إصدار هذه التشريعات سحبها مقدمها، وخرجت الحكومة من المعركة مهزومة بادية الضعف، لم تستطيع أن تقف مع الجماهير تدافع عن حريتهم ولا استطاعت أن تنفذ سياسة الملك ضدهم فتسلبهم هذه الحرية. وأدرك الرأي العام أنه كسب الجولة، فازداد ضغطه عى الحكومة من أجل المزيد من الحرية للصحافة والاجتماعات، وطالبها بإلغاء قانون الجمعيات الذي صدر في إبريل عام ١٩٥١، وقدم عزيز فهمي مشروعا إلى مجلس النواب بإلغاء القوانين القائمة المقيدة

---

(١) فلنحطم الأغلال. محمد عصفور (١٩٥١) ص ١٢٦.

(٢) صحيفة المصري ٢٨ من يولية عام ١٩٥١ والأعداد التالية.

للحرية، وتقدم بتشريعات مماثلة إبراهيم شكري[1] وفي هذا الظرف قرر مجلس النواب إلغاء الحبس الاحتياطي في جرائم النشر[2]. واستجابة لهذا الضغط الشعبي أيضا صدر قانون الإجراءات الجنائية الجديد الذي تضمن الأخذ بنظام قضاة التحقيق[3]، ويعني هذا نقل سلطة التحقيق في الجرائم من يد النيابة العامة التابعة للسلطة التنفيذية إلى أيدي القضاة الذين يحميهم قانون استقلال القضاة من عسف السلطة التنفيذية ويتوافر لديهم بهذا وبما رسخ لديهم من تقاليد ما يكفل لهم قدرا أكبر من الحيدة ومن البعد عن نوازع السلطة التنفيذية وضغوطها على عملهم.

---

(١) تراجع صحف «المصري»، و«الاشتراكية»، و«الجمهور المصري»، وأعداد الفترة من أواخر يولية، إلى منتصف أغسطس عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة المصري ١٤ من أغسطس عام ١٩٥١.

(٣) مقال «الاشتراكة والحرية»، مجلة المحاماة. عدد مارس عام ١٩٦٨، دكتور محمد عصفور.

الفَصْل الرابع

الحركة الشعبية وحزب الوفد

كانت الحركة الجماهيرية تزداد تعاظما بالنسبة إلى المسألة الوطنية، وبخاصة بعد أن وضح عدم جدوى محاولات الحكومة إجلاء المستعمر بالمفاوضات. وكانت التنظيمات الشعبية وصحافتها والرأي العام في مجموعه يقفون بالمرصاد لكل بادرة تهاون أو تنازل من جانب الحكومة، ولكل محاولة لفرض الأحلاف العسكرية على البلاد. ولم تكف الصحف عن شن حملات الكراهية ضد الاستعمار، خصوصا الاستعمار البريطاني التقليدي والاستعمار الأمريكي الذي كان يتحسس طريقه بالتسرب الاقتصادي وبالدعاية للولايات المتحدة ولمبدإ الأحلاف العسكرية. ووقف الرأي العام لهذا الاستعمار الجديد بالمرصاد، واعتادت الصحافة الشعبية على التنبيه إلى الصور المختلفة التي يزحف بها الاستعمار الأمريكي على مصر. فلما وافقت الحكومة على مشروع «النقطة الرابعة» الأمريكي الذي يبيح للولايات المتحدة التغلغل باسم تقديم المعونات الاقتصادية والخبرة الفنية لها، تعرضت الحكومة لهجوم شديد من التنظيمات الماركسية ومن الحزب الاشتراكي وغيرهم. وكتبت «الاشتراكية» تقول إن المصريين لن يقبلوا احتلال الدولار لهم، وإن أمريكا تقصد من المشروع تشجيع رأس المال الأمريكي وربط الدولة المصرية بها اقتصاديا[1]. كما أذاعت الطليعة الوفدية بيانا يهاجم الحكومة على موافقتها على هذا المشروع ويذهب إلى أن أمريكا هي سند الاستعمار البريطاني في مصر[2]. ولم تكف الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ولا حركة أنصار السلام عن الهجوم على هذا المشروع ومهاجمة الحكومة على الموافقة عليه. وكتبت صحيفة «الجمهور المصري» تهاجم

---

(١) صحيفة الاشتراكية ٢٩ من يونية عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الاشتراكية ٢٢ من يونية عام ١٩٥١.

بريطانيا وأمريكا إذ تتضامنان في الضغط على مصر، وقد أوقفت الأولى تصدير الأسلحة إليها كما رفضت الثانية أن تمدها بالسلاح، وإذ يشن الاستعمار حربا اقتصادية على البلاد ويصمم الإنجليز على نهب الأرصدة الإسترليتية ويتمسكون بموقفهم في رفض الجلاء ورفض وحدة مصر مع السودان(١). كماكتب يوسف حلمي سكرتير عام جماعة أنصار السلام يربط بين قضية السلام العالمي وبين الكفاح الوطني في مصر ومسألةالحريات قائلا إن الحرب العالمية تعني المزيد من الضغط الاستعماري على مصر وعودة الأحكام العرفية واعتقال الأحرار والبطش بهم. ويؤكد الجميع أنه لا يجوز لمصر أن ترتبط بأي تعاون مع الغرب وأن التاريخ سيسجل على أمريكا مسئولية نشوب الحرب القادمة (٢).

وفي ٤ من إبريل عام ١٩٥١ نظمت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني والتنظيمات الشيوعية مؤتمرا بنادي كلية الحقوق بجامعة فؤاد (القاهرة)حضره كثير من الأساتذة والشباب والكتاب الأحرار، منهم سلامة موسي ومحمد صبري السربوني وغيرهم، وذلك ليضع ميثاقا وطنيا يلتزم به الزعماء ويربط الصحف الوطنية والكتاب الأحرار بالكفاح الشعبي. وكان ممن تكلم زكي مراد عن الحركة الديمقراطية، فهاجم الحكومة التي تنكرت لما كان الوفد يطالب به وهو في المعارضة، ودعا للكفاح المسلح بحسبانه الوسيلة الوحيدة لتحقيق المطالب الوطنية. وانتهي المؤتمر إلى الموافقة على نص الميثاق الوطني الذي يعلن الكفاح ضد:

أولا: أي معاهدة أو تحالف أو دفاع مشترك في أي صورة من صور التعاهد مع الاستعمار الأنجلو أمريكي أو التحالف الثنائي اكتفاء بميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا: تدعيم الكفاح المشترك بين المصريين والسودانيين من أجل التحرر الكامل من براثن الاستعمار والاحتجاج على سياسة الحاكم العام(في السودان) والمطالبة بإلغاء قانون الطوارئ والحكم العرفي في السودان.

ثالثا: الاعتداء على الحريات العامة، حرية الصحافة والرأي والاجتماع. . إلخ.

---

(١) صحيفة الجمهور المصري ٢٣، ٢٠ من إبريل عام ١٩٥١.

(٢) تلاحظ هذه النغمة في الصحف الشعبية كافة، ومنها مثلا «الاشتراكية» ٢٠ من إبريل عام ١٩٥١، «الجمهور المصري» ٢٦ من فبراير عام ١٩٥١.

رابعا: الهيئة التي أقامهاالاستعمار لتوطيد أقدامه ولمحاربة المواطنين الأحرار وهي البوليس السياسي.

كما أعلن الميثاق النضال من أجل:

١ ـ قطع المفاوضات فورا.

٢ ـ نصرة قضية السلام وتأييد جميع المناضلين من أجله.

٣ ـ تطهير البلاد من الجاسوسية بإلغاء البوليس السياسي.

٤ ـ إلغاء الأحكام الصادرة في القضايا السياسية خصوصا من المحاكم العسكرية.

٥ ـ حق تكوين الجمعيات والهيئات والأحزاب بوصفه حقا دستوريا للمصريين جميعا، وإلغاء جميع التشريعات الاستثنائية التي تحد من الحرية والمطالبة بصفة خاصة بإعادة جميع الصحف الملغاة وتحريم إلغاء أي جريدة في المستقبل تمسكا بالدستور.

ووقع على الميثاق كتاب وساسة عديدون منهم أبو الخير نجيب وفتحي الرملي وإبراهيم البعثي وكامل الشناوي وإحسان عبد القدوس وعبد الرحمن الخميسي وسلامة موسى وكثيرون من الطلبة. وتكونت «لجنة الميثاق» وطافت على الساسة لتجمع توقيعاتهم عليه. وأصدرت اللجنة نداء بأنها تهدف إلى خلق «جبهة الميثاق» لتكون قيادة وطنية للنضال في المرحلة الحالية من أجل أهداف الميثاق. وأهابت «بالمواطنين جميعا من النواب الأحرار في البرلمان والعمال في نقاباتهم والفلاحين في قراهم والطلبة في اتحاداتهم وتنظيماتهم والصحفيين والمحامين والمهندسين والموظفين والأطباء في نقاباتهم وروابطهم والهيئات النسائية الوطنية، أن تبادر إلى تأييد الميثاق والنضال على أساس أهدافه لتوحيد صفوفنا جميعا ولنعمل أقوياء متكاتفين من أجل الوطن»[1].

وانتهز الحزب الاشتراكي ذكرى ضرب الإنجليز للإسكندرية في ١١ من يولية(١٨٨٢) ودعا مع غيره من الأحزاب والتنظيمات إلى الاحتفال بالذكرى بالإضراب العام والتظاهر وعقد الاجتماعات. وشكلت لجنة منه ومن الحزب الوطني والإخوان المسلمين وبعض التنظيمات الماركسية للإعداد لهذا اليوم ولتنظيم

(١) صحيفة الجمهور المصري ٩، ١٦ من إبريل عام ١٩٥١.

توقف جميع الأعمال خلاله في البلاد كلها، فرفضت الحكومة التصريح بالإضراب أو بالتظاهر وصرحت بعقد الاجتماع فقط، ثم عادت ومنعته بعد أن جرى الاستعداد له، وعملت الحكومة في هذا اليوم على توزيع الجنود في الشوارع لتفريق أي مظاهرة تتجمع. وبرغم ذلك حدثت بعض المظاهرات وشوهدت تجمعات عدد من عمال العنابر وورش الحكومة والمصانع وتوقفت المواصلات خمس عشرة دقيقة، كما عقدت اجتماعات كثيرة للشباب الوفدي وللإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي والحزب الوطني والتنظيمات الشيوعية وترددت النداءات ضد الاستعمار[1]. وألغى مجلس الدولة قرار الحكومة بمنع المظاهرات والاجتماعات في هذا اليوم ولكن بعد فوات الموعد.

وأقبل ٢٦ من أغسطس ـ ذكرى توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ ـ فتنادت التنظيمات السياسية بالدعوة للتظاهر وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ وانتشرت الشرطة في كل الشوارع، ولكن خرجت القاهرة على «بكرة أبيها» كما ذكرت صحيفة المصري في وصفها أحداث هذا اليوم. وبدأت المظاهرات من حي بولاق إذ خرج منه نحو ١٥ ألف متظاهر من عمال الورش الأميرية وسكة الحديد وورش «أبو زعبل»، وتجمع معهم الكثير من الطلبة وأفراد الشعب، وطافت المظاهرات بشوارع وسط المدينة تزداد نموا في سيرها وتقابل بالتصفيق وترديد الهتافات. وتحمل لافتات كبيرة كتب عليها: تسقط المعاهدة، عاشت مصر حرة، لا استعمار بعد اليوم، دماؤنا رخيصة في سبيل الوطن. وطافت الجموع بوزارة الخارجية وبالسفارة البريطانية تنادي بإلغاء المعاهدة وبالكفاح المسلح، واتجه فرع منها إلى ضريح سعد زغلول كما اتجه آخر إلى ميدان عابدين حيث يوجد القصر الملكي وأخذت تنادي بالثورة وتهاجم النظام القائم. واستمر الوضع على هذا النحو إلى المساء. واصطدمت الشرطة بالمتظاهرين في ميدان عابدين وميدان الإسماعيلية (التحرير) وغيرهما. ذكرت الصحف أنه أصيب في هذا اليوم عدد من الجنود والمتظاهرين واعتقل كثيرون. وكانت جماعة أنصار السلام قد أزمعت القيام بمظاهرة في اليوم ذاته من ميدان العتبة إلى باب الخلق فقاومتها الحكومة وأمرت بمنعها[2].

---

(١) صحيفتا «الاشتراكية»، «المصري» ١٢ من يولية عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة المصري ٢٧ من أغسطس عام ١٩٥١. وفي وصف أخبار المظاهرات يرجع إلى الصحف اليومية الصادرة في الفترة ذاتها.

وفي مساء اليوم ذاته عقد الحزب الاشتراكي مؤتمرا حاشدا، اشترك فيه الحزب الوطني وحركة أنصار السلام والإخوان المسلمون والتنظيمات الشيوعية وحزب الفلاح. وبعد أن تبودلت الكلمات كونت لجنة من أحمد حسين وفتحي رضوان وأحمد كامل قطب ويوسف حلمي، صاغت قرارات المؤتمر، وهي تتلخص في بطلان معاهدة عام ١٩٣٦، واستنكار إبرام معاهدة أخرى مع بريطانيا وأمريكا، ودعوة الشعب لتحريم التعامل مع الإنجليز عسكريين ومدنيين وعدم التعامل مع معسكراتهم وتنظيم منع وصول المأكولات والأدوية والأيدي العاملة إلى المعسكرات.

* * *

استلفتت أحداث هذا اليوم الانتباه الشديد وباركها الرأي العام بما ظهر فيها من يقظة وحماسة ونضج سياسي ووضوح في الأهداف. وأحست الجماهير بقوتها وبالجموع الكبيرة تهتف للكفاح المسلح وتنادي أمام القصر الملكي بالثورة وتعلن ذلك اليوم يوم بداية الجهاد. ووصفت الصحف المتظاهرين بأنهم طلائع المقاومة الشعبية. وكان العمال هم نواة المظاهرات عندما تجمعت في الصباح، وتحرك العمال من أجل المطالب الوطنية العامة لا من أجل المطالب النقابية أو الاقتصادية، وشارك الطلبة في المظاهرات برغم أن العطلةالصيفية كانت تحرمهم من سهولة التجمع في معاهدهم الدراسية. على أن أهم ما يتعلق بأحداث هذا اليوم أمران: أنه كان علامة مهمة في طريق تجمع القوى السياسية الشعبية وتكتلها، وأنه كان علامة من علامات أزمة حزب الوفد المحتدمة.

وصف محمد زكي عبد القادر الحالة السياسية وقتها بأن الشعب كان يضطرم بالآراء الجديدة، وكانت التيارات الفكرية كثيرة وعنيفة، «إلا أنها لم تكن مركزة ولا متجمعة، كانت أشبه بالموجات الصاخبة، كل منها تسير في اتجاه وكل ما هي في حاجة إليه هو الصيحة التي تربط بينها فإذا هي دوامة هائلة تقتلع الأوتاد..»[(١)].
وقد سبقت الإشارة في الفصول السابقة إلى التنظيمات السياسية في مصر والصراعات القائمة بينها، كما سبقت الإشارة إلى أن كانت هناك اتجاهات تقرب بين بعضها وبعض. وإذا كان الاتجاه الوطني والتقدمي مما يقرب بين الكثير من

(١) محنة الدستور. محمد زكي عبد القادر ص ١٧٥.

التنظيمات الشعبية، فإن ذاتية كل تنظيم منها كانت من عوائق التقارب السريع، وكان ذلك يتمثل في الخبرة السياسية والتاريخية التي تطبع أسلوب كل منها في العمل وفيما نجم عن صراعات الماضي من حساسيات يصعب تناسيها في وقت سريع، وذلك فضلا عن الأصول الاجتماعية للقسم الغالب من أعضاء كل منها.

وعندما نمت في الفترة الأخيرة الاتجاهات الوطنية والاشتراكية، وانطلقت في حرية واسعة تدعو للثورة ضد النظام القائم، بدأت فكرة الائتلاف أو التحالف أو تكوين الجبهات السياسية بين هذه الاتجاهات، بدأت تفرض نفسها على الحياة السياسية. وبذل الحزب الاشتراكي جهدا إيجابيا مستمرا لتحقيق هذا الهدف، كما عملت الحركة الشيوعية على إيجاد الصيغ الملائمة له طبقا لتقاليد كفاح الحركات الشيوعية في العالم. وكان اجتماع مؤتمر الميثاق في ٤ من إبريل محاولة لتحديد الأهداف السياسية لهذه المرحلة على نحو يمكن أن تلتقي عليه القوى الثورية المختلفة، ولكن الاجتماع برغم وضوح القرارات التي اتخذها لم ينجح في تمثيل القوى السياسية الأساسية، فقد غاب عنه الحزب الاشتراكي والحزب الوطني.

وعرفت هذه الفترة مواقف التساند والتآزر بين هذه التنظيمات والقوى، تمثل ذلك أمام الجماهير في احتجاجات الصحافة الشعبية عند مصادرة إحداها أو تعطيله، واشترك زعماء الأحزاب من المحامين في الدفاع في القضايا السياسية عن المتهمين من التنظيمات الأخرى إظهارا للدعم السياسي والتأييد فضلا عن تقديم الخبرة الفنية في المرافعة القضائية عنهم. كما ظهر التقارب في أن فتح كل تنظيم صحافته واجتماعاته العامة لممثلي التنظيمات الأخرى يكتبون ويخطبون من خلالها.

وكان مؤتمر ٢٦ من أغسطس محاولة أكثر إيجابية للتقريب، اشتركت فيه تقريبا القوى السياسية الشعبيةكافة عدا الوفد، وحلقت قضية «الجبهة أو التوحيد الوطني» في سماء الاجتماع. عبر عن ذلك يوسف حلمي في بداية الاجتماع بقوله: «إخواني المسلمين الاشتراكيين الوطنيين أنصار السلام». ثم تكلم عن الاجتماع بوصفه مظهرا لوحدة الشعب ضد الاستعمار. وبدأ آخرون كلماتهم قائلين: «إخواني المصريين» مؤكدين بهذا على فكرة الانتماء الوطني. وقد بدا في هذا الاجتماع أن الإخوان المسلمين مع اشتراكهم فيه لم يتقدم واحد منهم للحديث، ولا اشتركوا في اللجنة التي صاغت قراراته(اشترك في هذه اللجنة الحزب الاشتراكي

والحزب الوطني وحزب الفلاح وأنصار السلام) وذلك على ما يظهر من مطالعة الصحف اليومية في الصباح التالي وبخاصة صحيفة المصري التي وصفت المؤتمر وصفا مفصلا. وقد تكلم في الاجتماع سيد قطب وكان ممن يميلون إلى جماعة الإخوان ولكنه لم يكن في ذلك الوقت منتميا إليها ولا كان ممن يعبرون عنها.

ولوحظ أيضا في هذا الاجتماع غيبة الوفديين عنه تماما. وإذا كانت الشرطة قد اصطدمت تبالمتظاهرين في النهار فسقط بعض الجرحى واعتقل الكثيرون، فلا شك في أنه كان يصعب على أي وفدي أن يواجه الجمهور في اجتماع المساء(وهم ذاتهم متظاهرو الصباح)، أيا كان مبلغ اعتراضه على سياسة حكومة حزبه. وفي مثل هذه المواقف لا يكون اتساع في الحركة ولا تجدى الأعذار والتسويغات، ويبدو الموقف مستقطبا كأقصى ما يكون. وعلى أي وفدي ثائر أو معارض لحكومة حزبه إما أن يترك حزبا ضربت حكومته الجماهير في الشوارع وهي تهتف بالثورة وبالاستقلال، وإما أن ينشط للإطاحة بالاتجاه المسيطر على قيادته. ويصعب على رفاق الجرحى أن يقبلوا موقفا آخر لا سيما والجروح لم تلتئم بعد. وذلك برغم أن عنف الشرطة لم يصل إلى حد قتل أحد المتظاهرين في هذا اليوم.

* * *

كانت غيبة الوفديين عن هذا الاجتماع من أهم مظاهره. كتب سلامة موسى يصف حوادث ذلك اليوم، إذ تجمعت الألوف من الشباب والشيوخ وسارت المواكب والمظاهرات تنادي بالنداءات الشعبية، ودل ذلك على يقظة تبعث على «الاغتباط والحماسة المقدسة». ثم قال إن «دعوة الاستقلال هي دعوة الوفد قبل أن تكون دعوة أي حزب آخر في مصر. وجهاد الوفد في هذا السبيل أوضح من أن ينكره محق أو مبطل.. إن رسالة الوفد هي الاستقلال والحرية وإنه هو صاحب النداءات الشعبية وإنه حين يضل أحد الوفديين أو يجنح إلى أساليب غير ديمقراطية، فإن شباب الوفد قبل كهوله، بل كهوله قبل شبابه يسارعون إلى تصحيح خطئه ويردونه إلى سبيل الاستقلال والحرية». ثم قال عن مؤتمر هذا اليوم: «لم نجد من الأسماء والصور(التي سجلتها صحيفة المصري) سوى أسماء أحمد حسين وإبراهيم شكري وفتحي رضوان ويوسف حلمي وأحمد كامل قطب... وليس

بين هؤلاء واحد فقط من الوفديين. وهذا ما يبعث في نفس الوطنيين عامة والوفديين خاصة الحزن العميق والتشاؤم البعيد. ذلك أن غياب الوفديين عن هذه المواقف الوطنية التاريخية هو برهان على أن النداءات الشعبية قد أفلتت منهم إلى غيرهم بل إلى خصومهم. وإني لأرجو إخواني الوفديين أن يتأملوا كثيرا هذا الموضوع وأن يتبصروا بمستقبلهم..»[1].

ولوحظ أيضا في مؤتمر الميثاق في إبريل أن أحد شباب الوفد طلب الكلمة فمنعه الحاضرون وصاحوا في وجهه هاتفين بسقوط البوليس السياسي وبالإفراج عن المسجونين السياسيين وتعويض المعتقلين السابقين[2]. ومن قبل كان الوفد عند الجماهير قرين الوطنية وصنو الجهاد. ولكنه أصبح يمر الآن بأزمة خطيرة، ودلت الحوادث من بعد على أنها كانت أزمة الموت.

وقد أدت سياسة الحكومة إلى إضعاف الحزب وتفككه، وانكشفت الصراعات السياسية والشخصية داخل الحكومة وبين قيادة الحزب، وسجلت الصحف تصريحاتهم المتعارضة وهجوم بعضهم على بعض. حدث بعد فشل تشريعات الصحافة أن صرح حامد زكي وزير الاقتصاد بأن هذه التشريعات كان يجب إنفاذها حتى يمكن محاربة الشيوعية، وأنه لا يمكن لحكومة بيضاء أن تحكم شعبا أحمر. فأدلى محمد صلاح الدين وزير الخارجية بتصريح هاجم فيه زميله وسخر من حديثه عن «الألوان»، وأوضح أنه (صلاح الدين) كان يعارض هذه التشريعات بمجلس الوزراء، كما عارض كل مشروع مقيد للحرية[3]. ولوحظ في هذه الفترة أن صحف الوفد لم تعد تعبر عن رأي واحد، وإنما خضع كل منها لنفوذ بعض العناصر وغمز كل منها صاحبه.

ثم كانت سيادة الاتجاه الرجعي في قيادة الوفد والوزارة ـ في الوقت الذي انتشرت فيه الاتجاهات الثورية بين قواعد الحزب ـ مما أزم العلاقة بين قيادة الحزب وقواعده، وأدى انعزال حكومة الوفد عن الشعب إلى انفصال قيادة الوفد عن قواعدها الحزبية فصارت العلاقة بينهما أشبه بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم،

---

(١) صحيفة صوت الأمة ٣٠ من أغسطس عام ١٩٥١.
(٢) صحيفة الجمهور المصري ٩ من إبريل عام ١٩٥١.
(٣) فاروق ملكا. أحمد بهاء الدين ص ١١٢.

وانعكس الصراع الطبقي داخل الحزب فمزقه. وعمت الخلافات في الهيئة الوفدية وفي اللجان الإقليمية وبين الشباب الوفدي، وعرف الاتجاه «السراجي» المرتبط بفؤاد سراج الدين والاتجاه «الهلالي» نسبة إلى أحمد نجيب الهلالي أحد أقطاب الوفد الذي كان اعتذر عن الاشتراك في وزارة عام ١٩٥٠، وشاع عنه عدم رضائه عن سياسة الوفد الحالية. كما كان هناك «الطليعة الوفدية». ووقف الكثيرون من الوفديين ضد حكومتهم في الكثير من المعارك السياسية، وكان بعضهم من أشد الثائرين على التشريعات المقيدة لحرية الصحافة. وحدث أن اجتمعت الهيئة الوفدية في أغسطس عام ١٩٥١ وأعلنت معارضتها لرغبة الحكومة زيادة سعر رغيف الخبز ولرغبتها في تقييد حرية الصحافة على ما سبقت الإشارة إليه، وفي أثناء الاجتماع تركز الهجوم على الوزراء الذين يعملون بغير الرجوع إلى الهيئة الوفدية. ومع الوقت بدا للكثيرين من الوفديين الثائرين أن صلتهم بالأحزاب والتنظيمات الشعبية الأخرى أوثق من صلتهم بقيادة حزبهم، وبهذا كله انكشف غطاء الوفد وانحل وثاقه التنظيمي فظهرت الخلافات الداخلية أمام الجميع. وكان الوفد من قبل من أكثر الأحزاب انضباطا وقدرة على إخفاء خلافاته الداخلية.

وإذا كان الوفد قديما هو حزب الحرية والاستقلال، فقد جمع قواعده وجمع الشعب من حوله على هذين المطلبين. ولم يكن له برنامج اجتماعي محدد(بالنسبة لقضايا الثورة الاجتماعية كالإصلاح الزراعي وغيره بصرف النظر عما إذا كان يمكن أن يكون برنامجا رأسماليا أو خلافه)، ولم يثقف أعضاءه ومؤيديه الا بمطلبي الحرية والاستقلال. وكان يضم كتلا لا تنتمي إلى طبقة اجتماعية واحدة ولا إلى طبقات متجانسة المصلحة. وكان حريا بجماهير الوفد المخلصة لعقيدة حزبها ـ بعد أن ظهر لها في الفترة الأخيرة عدم جدارة الاتجاه الغالب في القيادة بتحقق هذين المطلبين ـ أن تكافح من أجل تغيير القيادة، وأن تكافح التقاليد الحزبية التي تعوق هذا التغيير. وكان هذا يكون عملا إيجابيا محدد الهدف يمكن للأغلبية أن تجتمع عليه في سهولة وسرعة.

ولكن الذي حدث أن هذه الجماهير فقدت ثقتها بقيادة الحزب في وقت طرحت فيه المشكلات الاجتماعية على الشعب كله، وتأزمت العلاقات الطبقية في المجتمع، وشاع أن مطلبي الوفد التقليديين ليس فيهما وحدهما حل مشكلات

المجتمع، ونشطت التنظيمات الشعبية والوطنية الجديدة تطرح على الجماهير الحلول لمشكلاتها الاجتماعية، ولم تكن الكتل العريضة من الوفديين مستطيعة أن تجتمع على برنامج اجتماعي واحد، وذلك بسبب اختلاف أوضاعها الطبقية ومشاربها الاجتماعية، ولم تكن غالبيتها مستطيعة في المدى القصير ـ مدى المعركة الدائرة ـ أن تنشق أقساما أو أجنحة يلتف كل منها حول البرامج الاجتماعية المعبرة عن مصالحه، وذلك بسبب تفاوت مستويات الوعي الاجتماعي بين جماهير الحزب حتى في حدود من تتفق أوضاعهم الاجتماعية.

بذلك لم تستطع جماهير الوفد أن تجتمع على عمل واحد لتغيير القيادة أو لتصفية الاتجاه الرجعي فيها، ولم يستطع أي تيار أو اتجاه أن ينشق عن الحزب في هذه المرحلة ليكون تنظيما مستقلا، ولا تبلورت داخل الحزب أجنحة سياسية محددة ذات برامج ومناهج عمل واضحة. ولم يعد الأمر اتخاذ المواقف السليمة في أي من المعارك السياسية التي تنشب، ولم يعد جهد التوعية العام بمناهج التفكير السياسي المتقدمة والتعبئة العامة بغير وجود روابط تنظيمية محكمة تربط تيارا بعينه، ولم يعد السخط العام علي القيادة والتفكير في إصلاح الحزب واقتراح بعض أسس الإصلاح بغير اتخاذ الخطوات العملية لذلك. وكان بعض هذه الاتجاهات يحمل إمكانات واضحة للنمو ولأن يتبلور في أجنحة أو مجموعات تشكل أحزابا مستقلة أو تلتحم بواحد من الأحزاب أو التنظيمات الأخرى، ولكن لم يسرع بها النمو إلى أن تبلغ هذا المبلغ.

وبحث بعض شباب الحزب عن أسباب ضعفه في كيانه التنظيمي، ونشر رفيق الطرزي في صيف عام ١٩٥١ مقالات «بالجمهور المصري» طالب فيها بأن يعاد تشكيل الحزب بما يحفظ كيانه الشعبي، وبألا يتولى سكرتير عام الوفد منصبا وزاريا ليتفرغ لعمله الحزبي وللاتصال باللجان المختلفة، وطالب بأن تتكون لجان الحزب من الشباب المتعلم لتدرس كل منها أحوال إقليمها الزراعية والصناعية ووسائل إصلاحها. كما طالب لفيف من شباب الحزب إلغاء «البوليس السياسي» وبأن يوضع للحزب برنامج اشتراكي علمي وعملي. ودل ذلك كله على تنبه الكثيرين داخل الوفد إلى أن ضعفه يرجع إلى أسلوب بنائه التنظيمي وإلى غياب الأهداف

الاجتماعية عن برنامجه. وقد سبقت الإشارة إلى الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي المتقدم الذي كانت «الطليعة الوفدية» تعمل على نشره داخل الوفد.

ثم كان هناك اتجاه بقى مخلصا لتقاليد الحزب القديمة مدافعا عن هدفيه التقليديين، وحمل مع غيره لواء المعارضة ضد الحكومة لموقفها من التشريعات المقيدة للحريات، حمل عليها في الصحف وداخل الهيئة الوفدية والبرلمان وداخل مجلس الوزراء. كانوا صادقي الإيمان بتراث الوفد وهدفيه المعروفين ويهاجمون أي محاولة تبدو من الحكومة للتنكر لهما في قوة وشهامة، ولكنهم أسرى هذا التراث ولم يستطيعوا أن يضعوا إجابة ما للمشكلات الاجتماعية المطروحة، ولا أن يربطوا بين مسألة الحريات التي منحوها جهدهم كله وبين المصالح الطبقية الرجعية المعادية للحرية، فلم ترتفع بهم المعركة إلى المستوى السياسي اللائق وفق مقاييس ذات الفترة التي تأزمت فيها الأوضاع الاجتماعية. وكان يلحظ في صحيفة «المصري» هجوم على الإسراف والارتجال وعدم تنفيذ الحكومة لمشروعات الإصلاح وتعمير الأراضي ولكن بغير قدرة على اكتشاف المصالح الطبقية التي تتحكم في الأمر وتعوق سبل الإصلاح.

وبكل هذا اتسم الطابع العام للوفد بالبلبلة والتمزق.

وقد استظل قسم كبير من الجماهير بالوفد سنين طويلة، يكافح من خلاله ويرتضى قيادته ويترادف الوفد في تصوره بمطالبه الاجتماعية وآماله في المستقبل. وبدأ اتجاه الشك ينمو لدى هذه الجماهير في عام ١٩٣٦ وفي عام ١٩٤٢ على ما سبقت الإشارة إليه. ثم كان اتجاه حكومة الوفد الأخيرة مصحوبا بارتفاع وعي الجماهير، كان من شأن ذلك أن اندفع قسم كبير من هؤلاء إلى خارج «المظلة الوفدية» بوعي اجتماعي يزداد نضوجا وبثورية نامية، ولكن في بلبلة وإحساس بالضياع نتجا عن الشعور بفقدان القيادة وفقدان الإحساس بوجود تنظيم سياسي يولونه ولاءهم غير المتحفظ.

كانت كتلة كبيرة من الجماهير يعييها الحاضر بغير أن يتضح لها أفق المستقبل، تقاوم سياسة الملك والرجعية في تقييد الحريات وتؤيد إلغاء المعاهدة وتعارض محاولات الزج بمصر في أحد الأحلاف العسكرية، وينفتح تفكيرها على قضايا الإصلاح الاجتماعي ويستبد بها السخط على الملكيات الكبيرة والثروات الضخمة، ولكنها لم

تكن مستقرة على يقين محدد، وكانت فضلا عن هذا لا تزال معلقة الأبصار بالوفد لا ترى بعد قيادته قيادة أخرى. ولم تكن تقتنع بأن أيا من الأحزاب والتنظيمات العاملة وقتها هو قائد الكفاح الشعبي الجديد بالحلول محل الوفد. لم تكن المشكلة لديها هي الوصول إلى أهداف معينة لقضية الثورة، فلم يكن هذا بعيدا عن إدراكها، ولكن تجسدت مشكلتها في افتقاد الزعامة الوطنية القادرة على السعي لتحقيق هذه الأهداف. والحاصل أن أيا من أهداف السياسة أو شعاراتها لا يكفي صلاحه ليجذب الجماهير إليه وليكسب الثقة في إمكان تحققه وليتحول إلى نشاط مادي ملموس، ولكن لابد أن يتجسد في مؤسسة سياسية أو كيان تنظيمي يعمل من أجل تحقيقه، وفي زعامة تكون مناط الثقة بما جربت فيه من معارك الكفاح وبما امتحنت به من مواقف ومحن وبما تراكم تاريخيا من كل ذلك ليصبح رصيدا سياسيا جاذبا. وتمثل هذا الاتجاه أكثر ما تمثل في ارتباط التطور الديمقراطي في مصر بالوفد وبكفاحه، واستبد به القلق على ضياع الديمقراطية ومكاسب الشعب منها مما يراه من تقوض بناء الوفد، ورأى في انهيار هذا الحزب العتيق انهيارا لنظام ومكاسب شعبية ولعادات في التفكير والسلوك السياسي، وعاقه الغبار عن رؤية المستقبل، وسادت لديه نظرة القلق والتشاؤم، والإحساس العميق باليتم السياسي.

كانت جريدة «الجمهور المصري» الأسبوعية التي ظهرت في هذه الفترة ولاقت رواجا شديدا، من أهم من كشف هذا الشعور، وأدركت الأزمة التي يعانيها هذا القسم من الجماهير، فكانت افتتاحياتها دائما تضرب على هذا التوتر. كانت تطالب مع المطالبين بإخراج الإنجليز بالقوة ومقاطعتهم اقتصاديا وبتأميم القطن والاحتكارات وقناة السويس. وبرغم أن إدراك هذه الأهداف أمر يبعث على التفاؤل والثقة بالمستقبل، فقد اتسمت هذه الكتابات بالتشاؤم البعيد. وهي بعد أن حددت المطالب السابقة، استبعدت أن تتحقق «إلا إذا ظهر الطابور الأول في مصر. . . فمتى يظهر في مصر إذن الطابور الأول. . طابور الرجال؟»[1]. وتنعي الوفد الذي كان قلعة الدستور والذي كانت رسالته رسالة الثورة، فأصبح ضد الدستور والحريات: «إذن لم يصبح الوفد وفدا، فقدت الأمة قيادتها.»، «إن الثورة المصرية قد انتهت إلى رماد. . وإن نهضتنا قد وقعت في هذا الرماد. أيها

---

(١) صحيفة الجمهور المصري ١٩ من مارس عام ١٩٥١.

الشعب إنك اليوم يتيم، وعلى اليتيم أن يشق طريقه الوعر بلا معين وبلا مجير»، «لم تعد الأبصار تقع على رجل يمكن الركون إليه»، «إننا نفتقد الرجاء في أي زعيم، على كل مصري أن يتحرك، لابد من صحوة، ثم فورة، ثم ثورة تحطم الأغلال»، «إن فساد الوفد معناه فساد الحكم، وانهيار الوفد معناه انهيار النظام الديمقراطي في مصر»، «إن الشعب يفتقد قيادة توجيهية فدائية حازمة»، «الرأي العام هو الزعيم وصاحب الكلمة حتى ينبت في أرض المعركة زعيم جديد يحقق وحدة البلاد بقوة إيمانه وصلابة إرادته وإنكاره لذاته، وعندئذ يتحقق النصر»[١].

كانت هذه صرخة احتجاج ورفض لما في المجتمع من مفاسد، تعرف ما يجب أن يزول بغير أن ترى ما يجب أن يوجد من خلال ماهو قائم فعلا، فافتقدت الإحساس بإمكانات الحاضر، وتجاذبتها صور الماضي الذي ظلت حبيسة فيه مهما بلغ سخطها عليه، وطرحت الوفد حزبا ولكنها استمسكت به «عقيدة»[٢]، فافتقدت الشعور بالانتماء لأي من التنظيمات السياسية القائمة، واستشعرت اليتم والتحرر من الولاء لأي من الزعامات الموجودة: «لقد استسلمت الزعامة»، وثقة الجماهير بالقادة والأحزاب قد تبخرت، «ولم يعد الشعب يجد قيادته..» إلا في القصور والصالونات[٣]، وكان لهذا الاتجاه مقدماته التاريخية، منذ أن بدا الوهن على الوفد خلال الثلاثينيات، لاسيما بعد معاهدة عام ١٩٣٦. ومنذ أن بدأت الإحصاءات تسجل تزايدا مطردا في نسبة من لا يستخدمون صوتهم الانتخابي في انتخابات مجالس النواب والشيوخ، ومنذ ظهر ما وصفه شارل عيسوي بأن قسما من الرأي العام في مصر يطلب مستبداً مستنيرا، ولكن المشكلة تكمن في كيف تضمن استنارته وعدم غلوه مع ملاحظة أن المصريين يتمتعون في فترات الحكم البرلماني بحرية أكبر من فترات الحكم الدكتاتوري، وأن أسوأ مجلس نيابي خير من أحسن حكم غير نيابي[٤].

ويبدو أن صحيفة أخبار اليوم، قد لمست نمو هذا الاتجاه، وعملت على تعميق أزمته. كتب مصطفى أمين يقول: «إن الشعب عندما يكشف خداع رجل من رجاله لا يفقد الرجل مكانته فحسب، وإنما يفقد الشعب ثقته بكل رجل سواه. فليس

---

(١) صحيفة الجمهور المصري. افتتاحيات متفرقة خلال عام ١٩٥١.

(٢)، (٣) من افتتاحيات صحيفة الجمهور المصري.

(٤) Egypt, An Economic and Social Analysis, C. Issawi, p. 176.

السياسي وحده ضحية أكاذيبه، وإنما الشعوب هي ضحية أكاذيب ساستها المخادعين..»[1]. هذا يعني أن تحطيم الزعامة الوفدية، الزعامة التقليدية للأمة، من شأنه أن يترك فراغا سياسيا وبلبلة واضحين، وأن انهيار الثقة بزعيم يعني انهيار الثقة في الشعب نفسه، «بكل رجل سواه». فتسود الحيرة والشك والقلق، وتعظم أزمة الشعب في نفسه. وكانت الصحيفة أسرع المنابر في تحطيم الوفد زعامة وتنظيما، وفي كشف جميع عوراته وتضخيمها، وفي إلقاء الأوساخ عليه.

وإذا كان الانهيار البطيء للوفد، قد يساعد علي أن ترث التنظيمات الموجودة رصيده، وأن تستوعبها في هدوء، وأن تمتص طاقاته في يسر، فإن الهدم السريع له كان من شأنه أن يشيع اليتم والتذمر غير البصير. وقبل أن تتسرب مياه الوفد إلى الأنهر الجديدة، كان الهدم السريع لشطآنه يقذف بكتلة كبيرة من الرأي العام المؤثر لتتجه إلى غير وجهة، وليسهل بعد ذلك انجرافها إلى أي طريق مظلمة العينين من غبار الأنقاض، تحت حكمة أن «الساسة كلهم مخادعون» مادام ثبت خداع أحدهم أو بعضهم. وإن القلق وفقدان الثقة ليطمسان البصيرة وعندئذ تصبح الحرية عبئا ومحنة. وإن الحق في الاختيار، اختيار الهدف أو الحزب أو الحاكم هو من أسس الممارسة الديمقراطية، ولكن يلزم لهذه الممارسة أن يوجد لدى الفرد قدر من الثقة بالأسس والمعايير التي يتم اختياره على أساسها، وهذا يعني أن تفشى الشك المطلق بغير يقين ولو نسبي يعدم القدرة على الاختيار فتصير ممارسة الحرية تصرفا عشوائيا عديم النفع ويفقد المواطن الشعور بجدواها ويفقد الإيمان بأن الحرية مصدر سعد أو أمن له. وعندما يصبح الشك سيد الموقف ينوء المرء بحريته ويسعى لإلقائها عن كاهله الضعيف ولأن يفرط فيها ولا يبقى منها شئ جدير بالتشبث به، وتتضخم سوءات الحياة القائمة وتبدو كأنها الجحيم عينه كل ما فيها فاسد معذب، ويغدو كل شيء آخر أيا كان خيرا منها بقدر اختلافه عنها، ويصبح الهدم وحده هو الخير المطلق.

كانت «آخر لحظة» إحدى صحف أخبار اليوم التي ظهرت في هذه الفترة تصرخ بهذه النبرة: «إن الأمة في حاجة إلى هيئة جديدة..»، «الشعب يبحث عن قائد..»، ولكنها لاتهتم بوضع المعايير والمواصفات التي يجب أن تكون لهذا القائد وتتعلق بأهدافه السياسية وبموقفه من القضايا الوطنية والاجتماعية، وتكتفي بأن

---

(١) ثورة في الصحافة. سامي عزيز ص ١٨٠.

تصوغ شرائط إنشائية يبدو بها كالمهدى المنتظر الذي لا يعرف إلا أنه سيملا الأرض عدلا ونورا بعد أن ملئت ظلما وجورا، «يقود من الهزيمة إلى النصر ومن اليأس إلى الأمل ومن العدم إلى الحياة. . يتقدم ولا يهاب. . يتكلم ولا يخاف. . يمتلئ صدره بالإيمان لا بالنياشين. . لا يثرى ويزيد الشعب فقرا. . ولا يلعب القمار. . قائد له إرادة لا رجل مسلوب الإرادة يسيره من حوله. . رجل قوي لا يضعف للمال ولا يشتري الدنيا بالآخرة. . . »[1]. ويصدق كل ذلك على أي رجل من أي اتجاه سواء كان نجيب الهلالي الذي تولى الحكم فيما بعد أو واحدا من الإخوان المسلمين أو من الحزب الاشتراكي أو الحزب الوطني بغير تمييز. ثم تقول إن مصر أصبحت «كالثور الهائج وهو ينطح بقرنيه ويركل بحوافره ويخور خوارا شديدا يلقى الرعب في القلوب. . »[2]. ثم تركز على الفساد والرشوة واستغلال النفوذ وترفض الإصلاح الجزئي وتدعو إلى «استئصال وإزالة وبناء من جديد. . . ». وتقول «لابد من قتال وهدف نقاتل من أجله. . ». ولكن لا تقدم هذا الهدف ولا تحدده إلا أنه شيء يتم «بروح عامة روح تصوف وفدائية روح نكران ذات وتسابق على التضحية»[3]. وبهذا يكون الهدف العملي هو هدم كل ما هو موجود، ويكون الجديد حلما غير مجسد ولا محدد المعالم. وتسرع المركبة إلى الهاوية بما حملت من مؤسسات ورجال، واقترنت حملتها بالهجوم على مبدإ وجود الأحزاب، ونادت بشعار لاحزبية، كما اقترنت بالهجوم على النظام النيابي كله.

كان انهيار الوفد قد أثار لدي الكثيرين القلق على الدستور والحياة النيابية والحريات، وكان الكثيرون قد نما لديهم الشك في قدرة الشعب على التحرر الوطني والاجتماعي من خلال مؤسسات هذا الدستور، وذلك بسبب قصوره عن إطلاق الحريات للجماهير واعترافه للملك بسلطات جوهرية. وكانت أخبار اليوم تعمل على تعميق هذه الأزمة، وتنظر الي الدستور لا من ناحية قصوره عن تحقيق أهداف الشعب، ولكن من ناحية ما يفسح لهذا الشعب من حريات. وخلال عامي ١٩٥٠-١٩٥١ اللذين انفسح فيهما للعمل الشعبي إمكانات واسعة جدا ومال الدستور بميزان الحكم إلى الجماهير، امتلأت أخبار اليوم بالطعن في الدستور وفي

---

(١) ثورة في الصحافة. سامي عزيز ص ٣٠٢، ٣٠٣

(٢)، (٣) ثورة في الصحافة. سامي عزيز ص ٣٠٤.

الحياة النيابية عامة، فكتبت في منتصف مارس عام ١٩٥١ بمناسبة عيد الدستور مقالا عن «ذكري الحي الميت. . توفي في يوم مجهول ولسبب مجهول ودفن في مكان مجهول. . هذا الدستور الذي بات بلا عرض. . تراه في ذراع الطغاة وفي ذراع أصدقاء بريطانيا. . تتبادله الأيدي وتتبادله الأرجل أحيانا». ثم تذكر أن ثمة «مبادئ جديدة يجب أن تتضمنها الدساتير الحديثة» بغير إشارة لهذه المبادئ حتى يمكن معرفة منطلق الطعن على هذا الدستور. ثم تنادى بالبكاء عليه لأنه «يحني رأسه للصوص والمرتشين والمجرمين. . »[1]. وكان هذا الطعن عليه خلال فترة ما بعد حريق القاهرة تمهيدا لما أزمعته حكومات الملك التي تولت الحكم بعد الحريق من تقييد لحرية الجماهير وتصفية الحياة النيابية. وركزت الصحيفة سياستها في الطعن على الحياة النيابية كلها طعنا يستمد حجته من سلبيات هذه الحياة، وأثر المال والنفوذ والجاه والعصبيات العائلية في الانتخابات، ولكنه طعن يشيع فقدان الثقة بالنظام النيابي برمته بغير بديل يقدم. وتم هذا في الوقت الذي بلغ فيه الحرص على الحريات العامة أشده ضد بطش الملك وبلغ فيه الحرص على حماية النظام النيابي عنفوانه من جميع الأحزاب والتنظيمات القائمة[2]، وهذا يوضح سبب الهجوم العنيف الذي مارسته جميع التنظيمات الشعبية والثورية على صحيفة أخبار اليوم، هجوما منها على نزعة الهدم المطلق لدعائم الحياة السياسية والنظام الديمقراطي.

على أن هذا الاتجاه الذي روجت له صحيفة أخبار اليوم كان له أثره في قسم واسع من الجماهير استثمرت فيه القلق والشك إلى نوازع من الهدم المطلق بغير تمييز، وتجاوز فقدان الإيمان بالنظام القائم إلى افتقاد الإيمان واليقين في قيم ومبادئ كانت من أسس الاستنارة في حركة التاريخ المصري منذ بداية القرن، وكانت مما صار من تقاليد الكفاح المصري طوال هذه المدة.

---

(١) ثورة في الصحافة. سامي عزيز ص ٢١٧ ـ ٢١٩، ومنها المقتطف الأخير عن صحيفة الأخبار في ١٧ من يونية عام ١٩٥٢.

(٢) سيأتي الحديث عن ظروف هذه الفترة في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

الفَصْل الخامس
الإخوان المسلمون ـ بعد حسن البنا

تقدمت الإشارة إلى أن الشيخ حسن البنا قد صاغ جماعة الإخوان المسلمين ـ فكرا وتنظيما ـ بما يجعلها مرتبطة به شخصيا وما يجعله المسيطر الأوحد عليها الممسك الوحيد لأعنتها والموجه لنشاطها. وقد استغل في ذلك عاملين:

أولهما، الغموض المحيط بأهدافها وبطبيعتها وبمناهجها العملية بوصفها دعوة سياسية.

وثانيهما، بناء تنظيم الجماعة بطريقة تجعله صاحب الأمر وحده وتجعل سائر أجهزة التنظيم ومستوياته ومكاتبه ولجانه مجرد كيانات استشارية يملك عليها الأمر ويجب عليها السمع له والطاعة.

وكان ما يحيط فكر الجماعة وأهدافها من إبهام مما يفيد قيادتها في أن تجذب إليها كتلا من الجماهير ومن القوى السياسية متباينةالمواقف والمشارب في السياسة والأهداف العملية، وهو ما يفيدها أيضا في القدرة على الحركة الطليقة غير المقيدة بأهداف محددة ولا مناهج مسبقة، وهو مما يفيدها في أن يحتفظ المرشد العام بسلطات الزعامة الشخصية في الجماعة وعلى كوادر الإخوان وجماهيرهم بوصفه صاحب الدعوة، فلا يملك أحد غيره في أي مواقف عملية أن يوضح ما انبهم أو يبين وجهة الجماعة. ولا يعترف الجمع الرابض في الجماعة لأحد غير المرشد بذلك، ولو كانت الأجهزة القيادية، فالمرشد هو المبايع على السمع والطاعة.

وبهذا كان الغموض منهجا يرتب نتائج عملية محددة. كان نوعا من مصادرة «المعرفة» لحساب فرد واحد هو المرشد، فكان غموضا واعيا ومقصودا لفائدة معينة. وقبلت الجماعة وأعضاؤها هذا الوضع بما فيه من تجسيد دنيوي لفكرة الغيب ومن قبول لهيمنة غير المنظور من ملكات المرشد والخضوع لتحكمه في أقدارهم وتوجيه

مصائرهم. وبدت الجماعة في زمن الشيخ البنا قوية متماسكة موحدة، وكان ما يحدث من اختلافات بين أعضائها في المستويات العليا لها، كانت تلك خلافات تقف دون المرشد العام وتختفي تحت ظلال بردته.

وكان من الطبيعي مع اغتيال المرشد العام في فبراير عام ١٩٤٩ أن تستشعر الجماعة اليتم وأن تظهر الخلافات بين أعضائها وقادتها حول الأهداف السياسية ومناهج العمل. وما دام لم تتبلور داخل الجماعة تيارات سياسية محددة في حياة الشيخ البنا، ولم يكن من المقدور أن تتبلور سريعا بعد وفاته، ما دام ذلك فقد كان طبيعيا أن تمتزج الخلافات السياسية بالأطماع الفردية والتجمعات الشخصية ورغبات الوصول إلى الزعامة.

ولم تفقد الجماعة باغتيال حسن البنا منظمها فقط، بل فقدت مفكرها وراسم سياستها، ومحدد أهدافها. فقدت مهديها ومرشدها بالتعبير السلفي. وبهذا فقد «الغموض» القوة المتحكمة فيه والمسيطرة على الجماعة من خلاله. وأصبح هذا الغموض هو القوة غير الواعية المتحكمة في الجماعة. وبغير المرشد يصبح الغموض ظلاما وتيها. فبعد وفاة حسن البنا ظهرت تجمعات ثلاثة: أحدها، محافظ على رأسه عبد الرحمن البنا. والثاني، متطرف على رأسه صالح عشماوي. والثالث، معتدل على رأسه الدكتور حسين كمال الدين وأحمد حسن الباقوري. وكانت مجموعة الوسط المعتدلة هي المجموعة ذات الثقل الأكبر فعملت على اختيار مرشد عام يتفق هواه مع سياستها[1]. ويذكر الأستاذ الحسيني أنه بعد اغتيال الشيخ البنا دخلت الجماعة في أزمتها الكبرى، وكان يديرها عبد الرحمن البنا وصالح عشماوي وأحمد حسن الباقوري. وأنه في عام ١٩٥٠ اختارت الجماعة صالح عشماوي (وكان أيضا رئيس تحرير صحيفة الدعوة الإخوانية) للإشراف على الجماعة بوصفه نائبا للمرشد العام. وأنه كان مقدرا للباقوري أن يتولى منصب الإرشاد فرغب في التخلي عنه، وأنه في هذه الفترة ظهر التنافس الشديد على الزعامة بين رءوس الجماعة، خصوصا بين صالح عشماوي وعبد الرحمن البنا وعبدالحكيم عابدين ومحمد محمد فرغلي[2]. كما ظهرت

---

(١) Nationalism and Revolution in Egypt, C.P. Harris, p. 188.

(٢) الإخوان المسلمون. إسحق موسى الحسيني ص ١١٤.

الصراعات بين الجماعة وبين الجهاز السري فيها. وكان هذا الجهاز قد كونه حسن البنا عام ١٩٤٢ ليكون كتيبة عسكرية سرية مسلحة يختار أعضاؤها من الشباب المتحمس ويدربون على حمل السلاح والبنادق والمسدسات وإلقاء القنابل، وهو الجهاز الذي قام بأعمال الإرهاب في السنوات السابقة. وكان يقود هذا الجهاز حسين كمال الدين وصالح عشماوي وإبراهيم الطيب وعبد الرحمن السندي، ولكنه كان خاضعا للسيطرة الشخصية للشيخ البنا، فلما توفى أصبح الجهاز مركز قوة خطيرة داخل الجماعة وأصبح يتجه في صراعه مع الكتل الأخرى إلى فرض رأيه واتجاهه بالقوة المادية وأساليب القمع[1].

تركزت أزمة الجماعة عند وصول الوفد إلى الحكم في هذه الصراعات الداخلية التي تهدد وحدتها، وفي عداء الوفد التقليدي لها وخطورة ذلك عليها بعد أن عاد الوفد إلى الحكم، كما تمثلت الأزمة فيما كان بينها وبين الملك من صراع وصل إلى ذروته عند حلها سنة ١٩٤٨ واغتيال النقراشي والشيخ البنا. وبدت الجماعة في هذه الفترة تعاني الوهن الداخلي وتفتقد الدعم الخارجي من أي من القوى السياسية المسيطرة. وكان سوء علاقتها بالملك هو نقطة التحدي الأساسية لديها.

زاد من حدة الصراعات الداخلية في الجماعة أن نظامها يركز السلطات جميعا في يد المرشد العام، وليس لمكتب الإرشاد ولا للهيئة التأسيسية إلا وجود استشاري بجانبه، ويتولى المرشد العام القيادة طول حياته بغير تحديد لمدة معينة، وهذا يعني أن مسألة اختيار المرشد مسألة حاسمة بين الاتجاهات المختلفة. على أنه إذا كانت الجماعة برغم الصراعات الفردية والتيارات الموجودة بها كانت زمن الشيخ البنا تلتقى عند الرجل القوي، فإنه بعد وفاته لم يعد ثمة من يستطيع الهيمنة مثله على الجماعة كلها، ولا كانت الخلافات السياسية متبلورة على النحو الذي يمكن من حسمها، وليس لأنصاف الأقوياء أن يعترفوا لواحد منهم بالسيادة، ولم يعد هناك رجل قوي قادر على أن يفرض نفسه عليهم، وبهذا لم يبق أمامهم إلا أن يلتقوا عند الرجل الضعيف تأجيلا للأزمة وأملا في السيطرة على الجماعة من خلاله، وذلك كما كان يحدث بين أمراء المماليك عندما يلتقون على تعيين السلاطين الضعفاء أو الصبية من أبناء السلاطين السابقين في التاريخ الوسيط. وبهذا تفضى الزعامة

---

(١) الإخوان المسلمون. إسحق موسى الحسيني ص ١٤٩.

الفردية القوية إلى نقيضها ضعفا. وبهذا التقت الجماعة على اختيار الأستاذ حسن الهضيبي مرشدا عاما لها. ووجدت التيارات المختلفة في اختياره حلا لأبرز مشكلاتها وهي وحدة الجماعة ومهادنة الملك.

كان حسن الهضيبي مستشارا عمل بالقضاء نحو سبع وعشرين سنة، واتصل بالشيخ البنا حوالي عام ١٩٤٢، وبقيت علاقته به حتى وفاة الشيخ، وعرفت له بعض كتابات في صحيفة «المسلمون» ولكنه لم يكن عضوا بمكتب الإرشاد ولا بالجمعيةالتأسيسية المكونة من مائة وخمسين عضوا، فلم يتول في الجماعة عملاتنظيميا ولا شعبيا، ولا كان وجها معروفا مشهورا لدي جماهير الإخوان. وكان من عادة الشيخ البنا أن ينشئ علاقات مستورة مع بعض العناصر[1]، يستهدف من كتمانها تأمينهم وتأمين وظائفهم وأن يستمد منهم العون، كما يستهدف ربط الأعضاء شخصيا به وأن يكون في خفاء بعض علاقاته خفاء لبعض جوانب شخصيته عن الآخرين، وخفاء لبعض مصادر قدرته ومصادر معرفته. وكان الهضيبي في عام ١٩٥٠ قد شارف الستين من عمره وأصيب بمرض أنهك صحته وذاكرته، كما كان شخصية تقليدية محافظة غير متمرسةفي العمل السياسي بعيدة عن أمواجه، ولكنه كان يتصف بالطيبةوحسن السمعة.

ومن جهة ثانية، كان وصول الوفد إلى الحكم مثيرا لخوف الملك من أن يستبد حزب الأغلبية البرلمانية بالسلطة من دونه، فوجد من صالحه أن يمحو الخلافات القائمة بينه وبين جماعة الإخوان إحياء لهذه القوة وأملا في الاستفادة منها. وعملت السراي على أن تستغل التنافس داخل الجماعة بين المرشحين للزعامة لتستطيع أن تفرض عليها مرشدا يضمن وجوده تحسين العلاقات مع السراي ثم انصياع الجماعة لها في تنفيذ أهدافها. وقد نشرت صحيفة اللواء الجديدة أن مزراحي باشا ـ محامي الخاصة الملكية ـ كان له دور في تحسين العلاقات بين الملك والإخوان، وأن الصحف البريطانية أظهرت ارتياحا شديدا لهذا الخبر[2]. وكان حسن الهضيبي هو الرجل الذي أيد الملك توليه منصب الإرشاد، إذ كان فضلا عن الصفات السابق الإشارة إليها متزوجا من شقيقة ناظر الخاصة الملكية، كما كان على

---

(١) الإخوان المسلمون. إسحق موسى الحسيني ص ١١٤.

(٢) صحيفة الاشتراكية ٦ من ديسمبر عام ١٩٥١.

علاقات عائلية وشخصية وثيقة ببعض العائلات الثرية المقربة من الملك[1]. وصافح قادة الإخوان يد الملك الممدودة لهم بأن وافقوا على اختيار الهضيبي زعيما لهم ومرشدا. وكان قبول الجماعة لزعامة لها هذه السلطات عليهم بإشارة من الملك الذي اتهم باغتيال زعيمهم السابق ومؤسس جماعتهم، كان ذلك أمرا أثار الشكوك في حقيقة نوايا القيادة من الدعوة والجماعة.

قبل أن يلغى قرار حل الجماعة وتعود إلى الوجود المشروع، أذنت الحكومة لها بعقد هيئتها التأسيسية فاختارت الهضيبي مرشدا عاما لها، ووافق هو بعد إظهار التردد وبعد الإلحاح عليه في القبول، ولكنه استأجل الهيئة في إذاعة الخبر حتى يتمكن من تقديم استقالته من منصبه القضائي. ثم قبلت الحكومة استقالته وألغى قرار حل الجماعة، ونشر خبر التعيين في أكتوبر عام ١٩٥١. وفي الوقت ذاته عين عبد القادر عودة وكيلا عاما للجماعة وعبد الحكيم عابدين سكرتيرا لها، وشكل مكتب الإرشاد من صالح عشماوي وعبد العزيز كامل ومحمد الغزالي وعبد الرحمن البنا وحسين كمال الدين وأحمد حسن الباقوري ومحمد خميس حميدة وفهمي أبو غدير[2].

كانت أولى كلمات المرشد الجديد أن أوصى الجماعة بخشية اللّه وطاعته وتلاوة القرآن الكريم، وأن يعد الإخوان أنفسهم للفترات العصيبة. واطرد منه النصح بتلاوة القرآن وتجنب السياسة. ولم يمض شهر على ذلك حتى ذهب الهضيبي إلى مقابلة الملك بإحدى عربات القصر وبرفقة بعض زعماء الجماعة. ويقال إن الملك طلب إليه تطهير الجماعة من العناصر الثورية واتخاذ خطة المهادنة والسلام مع الإنجليز، كما ذكره بوعد حسن البنا إلى كريم ثابت رجل الملك عام ١٩٤٨ من أن تتخذ الجماعة خطة المعاداة للشيوعية[3]، إذا ألغى الملك قرار حلها. وتمت هذه المقابلة في لحظة كانت فيها معاهدة عام ١٩٣٦ قد ألغيت، واتخذ الشعب موقف الكفاح المسلح ضد الإنجليز في القناة. ثم تكررت زيارة المرشد للملك بعد ذلك مرات عدة. وبينما كانت الجماهير تهتف في الشوارع ضد الملك، خرج الهضيبي من إحدى مقابلاته معه يقول إنها كانت «زيارة نبيلة لملك نبيل».

---

(١) الإخوان المسلمون. إسحق موسى الحسيني ص ١١٣.
(٢) صحيفة المصري ١٩ من أكتوبر عام ١٩٥١.
(٣) الإخوان المسلمون. إسحق موسى الحسيني ص ١٢١، ١٢٢.

وعمل الهضيبي على إبعاد الكثيرين من الأعضاء القدامى ذوي الاتجاهات المعارضة له في داخل الجماعة، واختار أعوانه من أصحاب المناصب القانونية والقضائية في الجماعة ومن ذوي الميول المعتدلة. وأجريت تعديلات في قيادة الجهاز السري، أبعد فيها صالح عشماوي والمرتبطون به. وتحت السطح أخذت الخلافات تنمو بين الاتجاه الذي يؤيد سياسة الهضيبي ويدافع عنها، وبين من كانوا يعدون أنفسهم أحق منه بالزعامة ومن عابوا عليه ضعفه وفقدانه القدرة على ضم الصفوف وخضوعه المكشوف للملك في الوقت الذي هز فيه الفوران الشعبي عرشه.

واستشعر المعارضون وطأة سلطات المرشد عليهم، فبدءوا يطالبون بتعديل نظام الجماعة. كتب الشيخ محمد الغزالي في صحيفة الدعوة التي كان يشرف عليها صالح عشماوي، كتب يدافع عن مبدإ الشورى[1]، واقترح البعض أن تكون مدة العضوية في مكتب الإرشاد ثلاث سنوات بدلا من بقائها مدى الحياة. على أن نظام الجماعة بقي كما هو، وخلال هذه الفترة لم تؤد الخلافات إلى انشقاق حقيقي ولا إلى نجاح أي من مجموعات الجماعة في تغيير القيادة ولا في تعديل النظام الداخلي. وبقي المرشد العام هو صاحب القول الفصل وهو من يحدد الموقف الرسمي للجماعة في أي مسألة، لا يملك هذا الأمر أحد غيره. ولم تنفجر الخلافات الداخلية للجماعة إلا أخيرا في عامي ١٩٥٣، ١٩٥٤ خاصة. أما قبل ذلك فكانت هذه الخلافات تلاحظ من خلال شواهد تظهر على السطح، ثم سرعان ما تختفي تحت وطأة الموقف الرسمي للجماعة معبرا عنه في بيانات المرشد والقيادة الرسمية.

* * *

كانت القضايا السياسية لفترة عامي ١٩٥١، ١٩٥٢ تتعلق أولا، بالموقف من الملك واستبداده والموقف من الحريات. وثانيا، بالموقف من الإنجليز والكفاح المسلح ضدهم. وثالثا، بالموقف من القضايا الاجتماعية والصراع الطبقي. والحاصل أنه بدأ النشاط العلني للجماعة في ذات الوقت الذي ألغيت فيه معاهدة عام ١٩٣٦ وتفجر فيه الموقف في هذه القضايا جميعها، وطالبت فيه الجماهير بالسلاح لحسم قضية الثورة. والحاصل أيضا أن الإخوان كانوا أكثر التنظيمات قدرة على حمل

---

(١) صحيفة الدعوة ٢٦ من فبراير عام ١٩٥٢.

السلاح بما كانوا يتلقون من تدريبات عليه وبحكم وجود الجهاز السري . والنقطة الأخيرة ـ لتقدير موقف الإخوان ـ تتعلق بتوضيح موقف الإخوان من التنظيمات السياسية المختلفة في مرحلة ظهر فيها للجميع أن ضم الصفوف وتكوين الجبهة الشعبية الوطنية هو الحقيق بحل مشكلة الثورة بقضاياها المختلفة .

وقد تقدمت الإشارة إلى الدور الذي لعبه الملك في اختيار المرشد الجديد وإلى لقاءاتهما المتكررة . على أنه من جهة أخرى كانت الجماعة تضم قسما من الجماهير والشباب كان يكون له ثقله السياسي الكبير لو وجه إلى الطريق الصحيح للثورة وأسهم في حل المشكلات السياسية والاجتماعية التي كانت تواجه الشعب وقتها . ولكن الجماعة اختزنت ثورية الآلاف من هؤلاء وامتصت طاقاتهم ووجهتهم إلى غير متوجه . وكان تنظيم الجماعة بأسلوبه غير الديمقراطي من العوامل التي أدت إلى تحكم القيادة في هذه الجماهير . كما كان لنوع التربية السياسية التي درب المرشد السابق المحيطين به عليها ، كان لذلك كله أثره في نجاح قيادة الجماعة في عزل الكتلة الشعبية العريضة المختزنة داخل الجماعة عن المشاركة في قضايا الشعب وقضاياها .

في ذكرى الشيخ البنا كتب صالح عشماوي يقول : «عند أول عهدي بعضوية مكتب الإرشاد ثار البحث : هل الشورى في الإسلام ملزمة أم غير ملزمة؟ أي هل يتقيد فضيلة المرشد العام برأي مكتب الارشاد ، أم أن المكتب هيئة استشارية للمرشد أن يأخذ برأيها أو يخالفه إذا شاء؟ وكان رأي الإمام الشهيد أن الشورى ليست ملزمة وللمرشد أن يأخذ برأي المكتب ويجوز له أن يخالفه . وطال البحث واشتد الجدل فما ضاق رحمه الله بي ولا بهجومي . . . ولو شاء أن يأخذ برأي الأغلبية في المكتب لنصرته وأيدته ، ولكنه لم يكن حريصا على كسب المواقف بقدر ما كان حريصا على كسب القلوب . . » . ثم ذكر أن المرشد ألزم نفسه بقرارات مكتب الإرشاد مع اعتقاده بأن الشورى ليست ملزمة[1] . ويلاحظ في ذلك رأي المرشد وأغلبية أعضاء مكتب الإرشاد من مسألة الديمقراطية والشورى وهو يوضح أسلوب العمل داخل الجماعة والفكر النظري لها عامة . وإذا كان المرشد قد ألزم نفسه بقرارات المكتب فمن الواضح أن كان ذلك منه تخديراً للروح الديمقراطي المعارض داخل المكتب والجماعة وتأليفا لقلوب العناصر المؤمنة به ، وذلك في ظروف كان

(١) صحيفة الدعوة ١٢ من فبراير عام ١٩٥٢ .

المرشد فيها يثق بقدراته على إقناع الغالبية بآرائه بما يتمتع به إزاءهم من «الثقة التامة والطاعة العمياء».

وحكى صالح عشماوي أيضا أنه هاجم مرة إحدى الهيئات الرسمية، فطلبت إليه الحكومة أن يعدل عن هجومه أو تقدمه إلى المحاكمة فرفض العدول، ولكن الشيخ البنا نصحه قائلا: «اكتب يا صالح ما يطلب منك». كما عرف عنه قوله: «أوصى الذين يتعرضون للعمل العام ويرون أنفسهم عرضة للاحتكاك بالحكومات ألا يحرصوا على الكتابة فذلك أروح لأنفسهم وللناس وأبعد عن فساد التعليل وسوء التأويل»[(١)]. ومن الواضح أن كان ذلك هو المنطق الذي يقف وراء التمييع وعدم التحدد الذي تتسم به مواقف الجماعة وكتاباتها هروبا من اتخاذ المواقف العملية الواضحة ومن تحديد الأهداف. وكان هذا هو عين الأسلوب الذي اتبعته القيادة الجديدة والذي اعتادته جماهير الإخوان ولم تر فيه داعيا للعجب أو الحذر.

وقد حدث عندما عين الملك حافظ عفيفي - المعروف بعدائه للشعب وتأييده للاحتلال - رئيسا للديوان الملكي بحسبان ذلك جزءًا من المؤامرة التي أعدت وقتها لإجهاض الحركة الشعبية بعد إلغاء المعاهدة، وبعد أن سارت المظاهرات تهتف ضد الملك وحافظ عفيفي، هاجمت صحيفة الدعوة رئيس الديوان الجديد والتقطت وكالات الأنباء هذا الهجوم بوصفه خبرا مهما يتعلق بموقف جديد للجماعة من الملك، فأذاع عبد الحكيم عابدين سكرتير عام الجماعة بيانا نصه، «يقرر المركز العام للإخوان المسلمين أن مجلة الدعوة لا تصدر عنه ولا تنطق بلسانه ولا تمثل سياسته وأنها صحيفة شخصية تعبر عن آراء صاحبها ولا تتقيد دعوة الإخوان المسلمين بما ينشر فيها»[(٢)].

* * *

حدث بعد إلغاء المعاهدة أن عقد شباب من الإخوان المسلمين اجتماعا أصدروا فيه خمسة قرارات تعلن أن العودة إلى المفاوضات تعد جريمة، وتدعو لتحريم التعاون مع الإنجليز وتطالب بإلغاء القوانين المقيدة للحريات ويطرد الحاكم العام الإنجليزي من السودان ويقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع بريطانيا. وكانت

---

(١) صحيفة الدعوة ٢٢ من إبريل عام ١٩٥٢.

(٢) صحيفة الدعوة ٨ من يناير عام ١٩٥٢.

هذه هي ذات المطالب التي تطالب بها التنظيمات الشعبية الأخرى وقتها[1]. فصرح الهضيبي لمندوب «الجمهور المصري»: «هل تظن أن أعمال العنف تخرج الإنجليز من البلاد؟ إن واجب الحكومة اليوم هو أن تفعل ما يفعله الإخوان المسلمون من تربية الشعب وإعداده. فذلك هو الطريق لإخراج الإنجليز! (هذه العلامة وضعتها الصحيفة)... الإنجليز لا يملكون عرقلة تقدمنا، ولو أن المصريين سلكوا سواء السبيل لما استطاعت قوة في الأرض عرقلة تقدمهم..». ثم نفى الهضيبي ما أشيع من أن الجماعة طلبت من الحكومة تدريب ١٦ ألف شخص، ونفى أن في نية الجماعة التوجه بهذا الطلب. فلما سئل عن معنى القوة التي ينادي بها الإخوان أجاب «القوة الروحية»، أما القوة المادية فهي من اختصاص الحكومة. فلما سئل عما يكون عليه الوضع إذا لم تلجأ الحكومة للقوة، قال: «فلتقصر، فنحن لا نستطيع أن نفعل شيئا أكثر من مطالبتها بالقيام بالواجب»[2]. كما صرح لصحيفة المصري تعليقا على قرارات شباب الإخوان أن الكفاح العملي قد يأخذ صورا مختلفة غير مقاطعة الإنجليز وأن قرارات الشباب هذه لا تلزم الجماعة «لا قيمة لقرارات تصدر من غير المركز العام للإخوان المسلمين»[3]. وأنكر في حديث آخر أن الإخوان ينظمون كتائب للتحرير[4]، وخطب في اجتماع كبير للإخوان بالإسكندرية ينفي وجود كتائب لدى الإخوان ويعلق على المطلب الشعبي الخاص بإباحة حمل السلاح: «إذا كانت الحكومة تريد تسليح الشعب فعليها أولا أن تسلحه بالأخلاق فتغلق تلك المواخير الساهرة طوال الليل ودور اللعب التي تفسد الأخلاق»[5]. وكانت صحيفة الدعوة برغم هجومها على الاستعمار والأحلاف ومطالبتها الحكومة بتدريب الشباب على استعمال الذخيرة والسلاح، كانت تركز بشدة على المطالبة «بقفل حانات الخمور وصالات الرقص والفجور..»، يطرد

---

(١) صحيفة الجمهور المصري ١٥ من أكتوبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الجمهور المصري ٢٢ من أكتوبر عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة المصري ٢١ من أكتوبر عام ١٩٥١.

(٤) صحيفة المصري ٢٦ من أكتوبر عام ١٩٥١.

(٥) صحيفة المصري ١٥ من ديسمبر عام ١٩٥١، ويذكر إسحق موسى الحسيني أن متطلبات الكفاح عند الهضيبي كانت تتعلق بتحرير الوطن من الفساد الخلقي وأماكن اللهو، وأشار في ذلك إلى مجلة «المسلمون» في يناير عام ١٩٥١ وصحيفة الدعوة في ٦ من نوفمبر عام ١٩٥١، الإخوان المسلمون. المرجع السابق ص ١٢٣.

ذلك ويتأكد مع أخبار معركة القناة ، ويطرد الاتجاه ذاته فيما يكتبه سيد قطب بصحيفة الاشتراكية عن المواخير الملأى بالناس والصحف «الملأى بصور الأفخاذ» مع المطالبة لا بالتعبئة السياسية والعسكرية ولكن «بالتعبئة النظيفة»[1] . ولاشك في أن هذه الدعوة التطهيرية الأخلاقية كانت تصدر لدى البعض عن استهجان أن تكون البلاد في أشد فترات الخطر على مستقبلها وفي أحسم لحظات تقرير مصيرها وفي ظروف يستشهد فيها الشباب في منطقة القناة ، وفي الوقت ذاته يبقى اللهو والتهتك في حانات القاهرة وملاهيها وفي العواصم الكبيرة الأخرى ، فهي في بعض جوانبها دعوة إلى الجدية والصرامة التي تتفق مع ظروف الفترة ، ولكن من جهة أخرى كانت المبالغة في هذه الدعوة وإظهار أن الحض على «مكارم الأخلاق» هو مطلب أساسي من مطالب الحركة الشعبية ، كان ذلك مما يميع الصراع السياسي الحادث ويطمس الأهداف السياسية الأصيلة ، كما كان ذلك مما يسهل مهمة قيادة جماعة الإخوان وخطة الهضيبي في انحراف الجماعة كلها والتأثير على الحركة الشعبية بما يحرف كفاحها عن قضية الثورة إلى الدعاوي الأخلاقية البحتة وضد الخمر والجنس بدل أن تبقى معلقة البصر بعدوها الأساسي وهو الاستعمار .

وحدث خلال معركة القناة أيضا أن صرح رئيس شعبة الإخوان بالسويس بأن «ليس للإخوان أي نشاط في حركة المقاومة» وأن الإنجليز يستطيعون أن يستبدلوا بالعداء التقليدي القائم صداقة إنسانية مع مصر[2] . وأثار حديثه ـ فضلا عن موقف الجماعة المتميع ـ سخط الجماهير كلها . فكتب الشيخ محمد الغزالي مقالا ذكر فيه ما يعارض هذا الحديث بما يخفف من أثره ، فكتب سيد قطب يقول إنه ليس الغزالي ولا رئيس شعبة السويس هو من يحدد موقف الإخوان «فقانون الإخوان يجعل الكلمة الرسمية من حق المرشد العام» . وذكر أن الناس في حاجة ماسة إلى كلمة صريحة واضحة رسمية من الإخوان في هذه الأيام لأن هناك ما يدعو إلى قولها «وأصدقاء الحركة الإسلامية من أمثالي هم أحرص الناس على سماع هذه الكلمة الرسمية فيما تواجهه البلاد من أحداث . . . إن رأي الإخوان يجب أن يكون واضحا في مناهج وبرامج محددة لا تحيل إحالة غامضة إلى رأي

(١) صحيفة الدعوة ٨، ١٥ من يناير عام ١٩٥٢ .
(٢) صحيفة المصري ٢٩ من ديسمبر عام ١٩٥١ .

الإسـلام بل أن تقـول وتعلن: مـا رأي الإسـلام الـذي يراه الإخـوان. . إن آراء الإسلام في كـل حقـل من حقـول الحياة يمكن أن تصور تصـويرا مغرضـا مشوها إذا تركت بغير تحـديد واضح في صـورة مناهج وبرامج محـددة. . »[1]. فـرد عليـه الهضيبي منتقدا كثرة الحديث عن موقف الإخـوان «كأن شباب مصـر كله قد نفـر إلى مـحـاربة الإنجليز في القناة ولـم يتخلف إلا الإخـوان المسلمـون، وكـأن دور اللهو والمجون أغلقت وحرمت على اللاهين والماجنين. . أن الإخوان لن يتكلموا إلا إذا شـاءوا ويحبـون أن يؤدوا واجبهـم في صمـت. . ولا يريـدون أن يقـولوا مـا قـال واحـد منهـم ـ ليس له حق التعبير عنهـم ـ إنهـم قـد أدوا واجبهـم في مـعـركـة القناة، فإن هذا لغو لا جدوى له ولا خير فيه[2].

وقد أوضـح الهضيبي فيمـا بعد لصحيفة المصري موقفه من المسألة الوطنية بما يعني أن الإخـوان وإن لم يقبلوا المفاوضة مع الإنجليز في مبدإ الجلاء، فـهـم يقبلونـها بالنسبـة إلى طريقة تنفيذ الجلاء وتحديد مدتـه. وفي الوقت ذاته أبدى موافقته على اشتراك مصر في نظام دفاعي أو إقليمي مع بريطانيا بعد تحقيق الجلاء[3].

* * *

لـم يكن لجـمـاعـة الإخوان برنامج اجتـمـاعي، ولا رفـعت أمـام جـمـاهيرها أي مطالب اجتمـاعية محددة. وبالنسبة للموقف الرسـمي لقيادة الجماعة لا يكاد يعرف في هذا المجال إلا كلمات عامة متناثرة للهضيبي ذكرها في تصريـحاته. تحدث مرة لصحيفـة المصري عن الحالة الاقتصـادية، قـال: «ليس مما يلهينا أن توجد الثروة في بعض الأيدي فيقـال بناء على ذلك إن حـالة مصـر الاقتصـادية حسنة، وإنما يعنينا أن تكون الثـروات مكسوبة من حلال مـصـروفـة في حـلال، كـمـا يعنينا أن يشـعـر أهل البلاد كافة بهذا التحسن الاقتصادي، فيأخذ الفقير حقه وتتراحـم الطبقـات ويقترب بعضـهـا من بعض. . . إن قدرا من العدالة والإصـلاح واجب وممكن، وهـذا ما يجب أن تجـري عليـه كـل حكومـة. . ». ثـم ذكـر أن الإصـلاح الداخلي هو مـا يرمي إلى تهذيب الناس بالفضـائل والأخلاق الإسـلامية بحيث إن «كـل سـبيل للإصـلاح لا

---

(١) صحيفة المصري الأول من يناير عام ١٩٥٢.

(٢) صحيفة المصري ٣ من يناير عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الدعوة ٤ من مارس عام ١٩٥٢.

تقوم على هذه الأسس إنما تؤخر البلاد جيلا بعد جيل»[1]. وأدلى بحديث لمندوب صحيفة شيكاغو ديلي نيوز: «إن هدفنا هو إعادة مبدإ الصداقة والطهارة في العالم الإسلامي، ويجب أن يوضع حد للغش والكذب والسرقة في المصالح.. بودنا أن نخلق مجموعة من الحكومات يمكنها أن تمد الفقراء بالمسكن والكساء والطعام.. (وهذا) أكبر ضمان ضد الشيوعية». فلما سئل عن مدى الإصلاح المطلوب بالنسبة للفلاحين قال: «يجب ألا يسمح لملاك الأراضي بأن يؤجروا أراضيهم للفلاحين نظير مبالغ ثابتة، بحيث إذا طرأ ما يؤثر في المحصول وقع الفلاحون في الدين. يجب أن يقوم إيجار الأرض على أساس نصيب من غلتها وبهذا يحصل المستأجرون على الأقل على جزء من مجهودهم»، وجاء هذا الكلام في وقت عمت فيه الشكوى من نظام التأجير العيني ونظام المزارعة المتمثل في التأجير لقاء اقتسام الناتج حصصا بين المالك والمزارع، فجاء هذا الحديث مؤيدا لمصالح كبار الملاك في موضوع كان جد حساس وبصراحة كانت جد غريبة على من يريد أن يوجه الجماهير، أو على الأقل جاء هذا الحديث سقطة تدل على عدم الاهتمام الكامل وعدم الإدراك للمشكلات الاجتماعية القائمة. وفي نهاية حديث الهضيبي وجه كلامه إلى الولايات المتحدة مطالبا إياها بأن تشد أزر مصر وأن تصادق شعوب الشرق الأوسط التي تطلب منها العون[2].

كما يلاحظ في صحيفة الدعوة ـ ذات الاتجاه الإخواني المعارض للمرشد العام ـ ابتعادها عن إثارة المشكلات الاجتماعية وبعدها عن النهج الثوري أو الراديكالي في معالجتها في الأحوال القليلة التي مست فيها هذه المشكلات. ففي الوقت الذي عمت فيه الشكوى من استغلال الاحتكارات ورءوس الأموال الأجنبية والمتمصرة للمصريين عمالا ومستهلكين، كتبت الصحيفة مقالا طويلا أقرب ما يكون إلى الإعلان ذكر فيه مندوب الصحيفة أنه ذهب إلى مصانع ماتوسيان وجال فيها فتهيأت له «فرصة الاطلاع على نواحي النشاط الاجتماعي لعمال الشركة وما بذله سعادة يوسف ماتوسيان بك صاحبها في سبيلهم ليرفع مستواهم الصحي والاجتماعي ليكونوا مواطنين صالحين يحترمون بلادهم وأسرهم وأنفسهم..».

---

(١) صحيفة الدعوة ١٨ من مارس عام ١٩٥٢.

(٢) صحيفة الدعوة ٨ من إبريل عام ١٩٥٢.

وأن أحد الخبراء العالميين قال: «إن سعادة يوسف ماتوسيان بك بما ينظمه لعماله يسبق الحكومة في وضع أسس النظم المثالية ويكافح الفقر والجهل والمرض مكافحة عملية بكل ما يستطيع من جهد، فيؤدي بذلك لوطنه أجل الخدمات وأبعدها أثرا وأكثرها فائدة. .»[1]. وخلال معركة القناة تحدثت الصحيفة عن «كتيبتنا في الجبهة الثانية ـ الاستعمار الاقتصادي الذي يكتل الإنجليز جيوشهم في مصر من أجله. .». واقترحت أن تكون هذه الكتيبة التي تعمل للقضاء على الاستعمار الاقتصادي هي إنشاء مشروع اقتصادي إسلامي صناعي للمقاولات الكبرى وتوريدات الحكومة ولاستيراد الآلات الزراعية والأجهزة الكهربائية والثلاجات. . يكتتب فيها بعشرة آلاف جنيه[2].

على أن الأزمة الاجتماعية التي بدأت تنفجر منذ نهاية الحرب العالمية، قد فرضت نفسها على جميع التنظيمات واقتحمت جميع العقول. وكان صراع العمال وسخط الفلاحين ينمو مع الوقت ويفرض الصراع الطبقي نفسه على سائر التنظيمات والتيارات السياسية، كما كان الفكر الاشتراكي يزداد انتشارا بما يضع من حلول لهذه الأزمة. وإن جماعة الإخوان برغم موقف قيادتها كانت تضم جماهير شعبية غفيرة تضنيها مشكلات المجتمع وتعاني من استغلال كبار الملاك. وكانت معتقلات حكومة السعديين التي ضمت معتقلين من التيارات السياسية المختلفة، كانت مجالا للتأثير المتبادل بين هذه التيارات ولاحتكاك الأفكار وتصارعها. ثم كان انفراج الأوضاع بمجيء حكومة الوفد منبئا الجميع بأن المعركة الاجتماعية ميدان أساسي من ميادين الصراع السياسي تقف جنبا إلى جنب مع المعركة الوطنية.

استفز ذلك جميعه بعض كتاب الإخوان إلى السعي لتحديد موقف أكثر وضوحا بالنسبة للقضايا الاجتماعية المطروحة ـ كالتأميم وتحديد الملكية والنظام الرأسمالي والاشتراكي وغير ذلك ـ من خلال الفكر الإسلامي. وذلك محاولة للمزج بين مطالب الثورة الاجتماعية وبين العواطف الدينية التي تزكيها دعوة الإخوان ومحاولة لخوض معترك التنافس مع التيارات الاشتراكية النامية على أسس أكثر

---

(١) صحيفة الدعوة ٢٦ من فبراير عام ١٩٥٢.

(٢) صحيفة الدعوة ٨ من يناير عام ١٩٥٢.

وضوحا. وعبر مفكرو الإخوان بهذا عن مجموعة من الأفكار والاتجاهات تباينت فيما بينها تباينا كبيرا.

وتميز عام ١٩٥١ بصدور كتابات للإخوان تحاول توضيح الموقف الفكري للجماعة من خلال الفكر الإسلامي من هذه القضايا منها: «الإسلام والمناهج الاشتراكية»، «الإسلام والأوضاع الاقتصادية» للشيخ محمد الغزالي، «العدالة الاجتماعية في الإسلام»، «معركة الإسلام والرأسمالية» لسيد قطب، «الإسلام وأوضاعنا القانونية» لعبد القادر عودة، «الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية» وهو دراسة كتبها البهي الخولي ووجهها إلى قسم العمال بالإخوان المسلمين، «حق مقاومة الحكومات الجائرة» للدكتور محمد طه بدوي، وغيرها.

وفي «الإسلام والمناهج الاشتراكية»، يذكر الشيخ محمد الغزالي أن الإسلام يرفض أن توجد طبقة تحتكر الثروة (ص ٣٤) وأن الرأسماليين تستبد بهم شهوة المال ويستغلون العمال وينسون حقوق الله والناس وأن الله جعل مراتب الناس بالعمل، ولكن الملكية الزراعية ظهرت في العصور الأخيرة بمصر مغلفة بظلال سوداء من الفوضى ومن الاستهانة بالحقوق والمحاباة للمحاسيب والأجانب والتجاهل لقيم العمل والعمال(ص ٤٩)، وأن الميراث ينقل الثروة إلى من لا يعمل وهو في ذاته لا يحل الحرام ولا يسلب السرقة صفتها الأولى(ص ٤٥ ـ ٥٢)، وأن الربا عصب الحياة المالية الحاضرة ودعامة النظم الرأسمالية، وأن الدين قد أقصى عن الحياة الاقتصادية(ص ٥٨) وأن الشركات الرأسمالية، الكبيرة تقتل صغار الرأسماليين ويغص المجتمع الرأسمالي بفنون اللذائذ الرخيصة (ص ٤٥)، وأن الشركات تضخمت وقامت على أساس الاحتكار والتحكم في الأسعار وجعلت الربا صفة ثابتة في المعاملات. ثم يقول: إن «الناس من الناحية الدينية أحرار في اختيار الأسلوب الذي ينظمون به دنياهم» (ص ٦٣). ويحاول بعد ذلك أن يقترح نظاما اقتصاديا وسيطا «طبق بأشكال مختلفة في ألمانيا وإيطاليا على عهود النازي والفاشست ويطبق الآن في إنجلترا. . . بإشراف الدولة على المصالح والشركات الكبرى إشرافا مباشرا ودخولها في رأس المال بأسهم تزيد على النصف. .». وذكر أن هذا وسط بين تعطيل مبدإ الملكية وبين إطلاقه (ص ٦٢، ٦٣). كما قال «إن الحاجة ماسة إلى جعل المرافق العامة وحدها ملكا للدولة، أما المرافق

الخاصة التابعة للملكيات الخاصة فلا ضير على الشعب من بقائها تحت أيدي أصحابها(ص ٤٦).

وفي «معركة الإسلام والرأسمالية» يرى الأستاذ سيد قطب أن العمل هو السبب الوحيد للملكية والكسب في الإسلام ولذلك فهو يحرم الربا(ص ٥٠) وأن نظام الاحتكار كثيرا ما يؤدي إلى تحكم صاحب العمل في العمال فوق تحكمه في السوق والاستهلاك، والإسلام يحرم نظام الاحتكار. ويذكر أن من المبادئ الرئيسية في الإسلام «تأميم المرافق العامة» (ص ٥٩).

ويدافع الأستاذ البهي الخولي في «الإسلام: لا شيوعية ولا رأسمالية» بأنه إذا وجبت مقاومة الاستغلال الدنيء فلا يكون ذلك بإلغاء الملكية، بل «بإقامة السلطة العادلة»، «أما الملكية ذاتها فليس من طبيعتها أن تنتج مثل هذا العدوان؛ فقد يملك الإنسان ولا يظلم... وقد يملك ويكون محسنا كريما وسمحا رحيما يفشي الخير والمساواة والسلم بين الناس. فالملكية إذن ليست في حاجة إلى علاج أو مقاومة، إنما يحتاج إلى العلاج والتهذيب، غرائز الناس وما في نفوسهم من نوازع الطمع والأنانية وحب الذات»(ص١٩). ويدافع عن فطرة الإنسان وغرائزه الأصيلة الدافعة له والتي يُعَدّ الإنسان بها «عنصرا عاملا مثمرا صالحا لعمارة الأرض على الوجه الذي يريده سبحانه». ويذكر من هذه الغرائز غرائز السيطرة والملك والاقتناء والجنس والتدين والمحافظة على النفس(ص٢٠، ٢١).

والملاحظ أن الكثير من هذه الكتابات حاول أن يضفي لونا اجتماعيا متطورا على مفاهيم جماعة الإخوان وأن يستجيب على قدر الممكنات الفكرية والطبقية لكتابها، يستجيب للمطالب الاجتماعية الثورية التي كانت مطروحة وقتها، وكان يصدر في ذلك عن مبادئ فكرية إسلامية ثلاث: هي قيمة العمل ومنع الاحتكار وتحريم الربا، ولكن وقف الأمر بهذه الكتابات عند حدود عملية ضيقة من جهة المطالب الاجتماعية التي خلصوا إليها، وهي حصر الدعوة لملكية الدولة في المرافق العامة وفي المشاركة في رأس المال. والملاحظ أيضا أن هذه كانت مجرد اجتهادات شخصية من أصحابها، فلم يعبر واحد منهم عن رأي الجماعة الرسمي أو كان مستطيعا أن يلزمها بما يدعو له. وقد سبقت الإشارة إلى أحاديث المرشد العام التي كان يؤكد فيها أنه هو المعبر الوحيد عن رأي الجماعة وموقفها الرسمي. كما أن سيد قطب لم يكن وقتها عضوا بالجماعة إنما كان يطلق على نفسه أنه واحد من «أصدقاء الدعوة الإسلامية». ومن الكتابات

السابق الإشارة إليها لم يصدر من الجماعة نفسها إلا كتاب البهي الخولي ذو المنهج الموغل في الدفاع عن الملكية الخاصة بغير ضابط. ويعد كتابه من المطبوعات الرسمية للجماعة إذ صدر عن قسم العمال بالجماعة موجها إلى الطبقة العاملة، وكان مما يدرس في حلقات الأعضاء. والملاحظ أخيرا أن كانت هذه الكتابات مما ساهم في تثقيف شباب الإخوان وأدت بهذا دورا إيجابيا، ولكنها كانت أكثر عمومية من أن تصل بكاتبها أو بقارئها إلى برنامج اجتماعي ثوري محدد.

وفي مواجهة هذه المحاولات الصادرة عن الإخوان المسلمين. ظهر خالد محمد خالد ـ أحد طلائع الفكر الثوري الإسلامي في هذه الفترة ـ ينحو في كتابه «من هنا نبدأ» منحى ثوريا أصيلا، بموقف جد محدد ضد الاستعمار وسيطرته الاقتصادية وضد الملكيات الزراعية الكبيرة قائلا: إن«تهذيب أوضاع الملكية الزراعية فريضة لازمة وكتاب موقوت» (ص ١١٦)، وضد ما أسماه «صكوك الموت» أي عقود الإيجار التي يوقعها الفلاحون على بياض بغير تحديد للأجرة، وطالب بتحديد الملكية فورا وبالتأميم وصيانة حقوق العمال. ومن خلال الفكر الإسلامي هاجم بشدة من يقول إن فرض الزكاة يحل مشكلات المجتمع، وهو قول كان يروج كثيرا في دعوات الإخوان. ثم أطلق صرخة الثورة على لسان أبي ذر الغفاري: «عجبت لمن لا يجد القوت في بيته كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه»(ص١٠٠).

وكان من أهم ما تضمنه كتاب «من هنا نبدأ» فصل عن «قومية الحكم» هاجم بعنف أساس الدعوة الإخوانية بوصفها انحرافا عن قومية الحكم إلى عنصريته وطائفيته ولأنها دعوة تؤدي إلى الفرار من عهد حرية الفكر والقول والنقد «إلى عهد من قال لأميره لم؟ فقد حل دمه وبرئت منه ذمة الله». وقال إن مزج الدين بالدولة يفقد الشعب الدولة والدين معا، وإنه إذا كان وجود حكومة دينية يسوغه البعض بأنها الخليقة بالسعي للقضاء على الرذائل وإقامة الحدود وتحرير البلاد، فإن ما ينفي هذا التسويغ أن معركة التحرير تقوم بها أي حكومة قومية قادرة عليها، وأن القضاء على الرذائل لا يكون إلا بتطهير النفس والدين وحده بغير الدولة قادر عليه، وأن الحدود موقوفة عن العمل ليس هناك مجال لإقامتها(ص ١٦٨ ـ ١٧٠). وذكر أن للحكومة الدينية سمات معينة أظهرها التاريخ وتتمثل في: الغموض المطلق، فهي تعتمد في قيامها على سلطة غامضة لا يعرف مأتاها ولا يعلم مداها، وهي لا تثق في الذكاء الانساني ولا تأنس إليه ولا تمنحه فرصة التعبير عن ذاته لأنها تخشاه

وتخافه، وهي تلقي في روع الناس أن رواد الخير والفكر والحرية والإصلاح ليسوا سوى أعداء الله ورسوله، وهي لا تقبل النصيحة ولا التوجيه لأن الغرور المقدس شر غرائزها، وهي تؤمن بوحدانيتها المطلقة فتكافح الرأي مهما يكن حكيما والأحزاب مهما تكن مخلصة نافعة ولا تؤمن بغير نفسها ولا تسمح بمعارضتها، وهي تتسم بالجمود العريق والقسوة المتوحشة (ص ١٧٤ ـ ١٧٩). وكان هذا الكتاب جسرا للقاء بين الفكرين العلماني والإسلامي واللقاء بين التراث والثورة، كما كان من علامات الطريق في تاريخ حركة الاستنارة الفكرية في مصر. وقد صادرته الحكومة ولم يفرج عنه إلا بقرار من المحكمة، وهاجمته صحف الإخوان وأقلامهم هجوما عنيفا كان منه رد الشيخ محمد الغزالي في كتابه «من هنا نعلم».

يذكر الأستاذ إسحق موسى الحسيني أن محاكمات الإخوان المسلمين سنة ١٩٥٤ أوضحت ما كانت الجماعة تعانيه من عيوب تركزت في ثلاثة: الانقسام الداخلي وتركز السلطات في يد المرشد العام، والجهاز السري وسعيه لفرض رأيه بالقوة، وعدم نضج المفهومات الدينية لدى الجماعة فيما يتعلق بالحكومة ـ أي بفكرة الحكم والسلطة. وذكر أن شهادات الإخوان أمام المحكمة أظهرت تناقضا كبيرا بينهم في مفهوماتهم عن السلطة، فلم يكن لديهم خطة كاملة عن الحكم الإسلامي، وأحيانا قالوا بوجوب تغيير القوانين، وأحيانا قالوا ـ ومنهم الهضيبي ـ بأن القانون المدني القائم يتفق مع الشريعة الإسلامية فيما عدا الربا وأن القانون الجنائي «تعذير» يتفق مع الشريعة أيضا[1].

* * *

تقدمت الإشارة إلى أحداث يوم ٢٦ من أغسطس عام ١٩٥١ وما ظهر فيه من رغبة مشتركة لدى معظم التنظيمات السياسية للتساند والتآزر ولتكوين جبهة تكون قادرة على جمع روافد الحركة الثورية في المعركة الوطنية، كما أشير إلى ما سبق هذا اليوم من أحداث تؤكد اتجاه التجمع بحسبانه ضرورة موضوعية وثورية طرحها التاريخ على القوى السياسية المختلفة وقتها. وتقدمت الإشارة في الفصول السابقة إلى الموقف التقليدي للإخوان المسلمين الحريص على الابتعاد عن الاشتراك في هذه الجبهات

---

(١) الإخوان المسلمون. إسحق موسى الحسيني ص ١٣٨، ١٤٩، ١٥٠.

أو العمل على تكوينها. ويمكن هنا الإشارة إلى ما ذكره أبو الخير نجيب رئيس تحرير الجمهور المصري من أن الشيخ حسن البنا حدثه قبل مقتله بأن الإخوان يمكن أن يدخلوا الانتخابات تحت لواء الأحزاب الأخرى، وأن يدخلوا هذه الأحزاب ويشيعوا فكر الإخوان داخلها[1]. وهذا الرأي يعني الرغبة في التسرب إلى صفوف الأحزاب الأخرى وتأليبها من الداخل، ولا يعني الاعتراف بهذه الأحزاب والعمل معها عملا رسميا تحقيقا لأهداف عامة واحدة بغير اقتحام لولاء أعضاء كل منها لتنظيمهم. ويبدو أن هذا المنطق ذاته قد صاحب سياسة الجماعة بعد أن ألغى قرار حلها وعادت إلى العمل العلني المشروع، وقد تردد الحديث في مارس عام ١٩٥٢ عن رغبة حكومة الهلالي القائمة وقتها في إجراء انتخابات جديدة، فقرر مكتب الإرشاد عدم دخول المعركة الانتخابية وكتبت صحيفة الدعوة تقول إن الإخوان لن يدخلوا الانتخابات لا لافتقادهم الأغلبية ولكن لأن المعركة ستكون ـ إذا دخلوها ـ حول الإسلام أو ضده وهذا لا يجوز. ومعنى ذلك أن فكر الإخوان يرى في الجماعة تجسيدا تنظيميا للإسلام كدين، وهي بهذا تقف فوق الأحزاب والقوى السياسية المتصارعة وبعيدة عنها «هذه الأحزاب ترتمي تحت أقدام الإخوان تطلب عونهم... ويا ويل من لا يلحقهم عون الإخوان. الإخوان إذ هم القوة الشعبية التي تعين النواب الذين ترشحهم الأحزاب... لن يجلس تحت قبة البرلمان إلا من استطاع أن يحجز المقعد من شباك تذاكر الإخوان...». وبهذا رأت الصحيفة أن لا حاجة للإخوان إلى دخول الانتخابات[2]. وقد يكون هذا الموقف أساسه حرص الجماعة على أن تتفادى التورط في الوجود داخل البرلمان وجودا يحتم عليها اتخاذ المواقف العملية المحددة من القضايا كافة الملحة والجوهرية ويضطرها للانحياز إلى أحد جوانب الصراع. وكان هذا مسلكا تقليديا في سياسة الجماعة اتخذته من قبل كثيرا، ولكن السبب أيضا أن الجماعة ترى لنفسها وجودا يعلو على الأحزاب الأخرى وجميع التنظيمات السياسية القائمة بدعوى أنها هي «الإسلام» فلا يجب أن يتنافس الإسلام مع غيره، ولا يجب أن تدخل بوصفها حزبا في جبهة مع غيرها، وكان هذا أيضا موقفا تقليديا ثابتا في سياسة الجماعة له أساسه الفكري وله

---

(١) صحيفة الجمهور المصري ١٢ من فبراير عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الدعوة الأول من إبريل عام ١٩٥٢، وصرح المرشد العام بعدم دخول الانتخابات (الدعوة ١٥ من إبريل).

آثاره العملية في علاقاتها بالأحزاب الأخرى. وكانت تثقف أعضاءها بهذا الفهم لطبيعة الدعوة والجماعة.

والحاصل أنه بعد سقوط حكومة السعديين والإفراج عن المعتقلين السياسيين، كان لحوادث التعذيب والاضطهاد التي اتبعت مع المعتلقين عموما ومع الإخوان خاصة، كان لنشر هذه الحوادث أثر كبير في صالح الجماعة لدى الجماهير ولدى الرأي العام السياسي بتياراته المختلفة، وحتى الوفد ذو العداء التقليدي للجماعة امتلأت صحفه بذكر هذه الحودث وإبداء العطف على ما لاقاه الكثيرون من اضطهاد وتشريد. وبدأ يتكون نوع من الاستعداد العام لغفران وتناسى ما سبق أن ارتكبه الإخوان من حوادث الإرهاب من قبل، وذلك بعد أن مرت الجماعة بهذه المحنة القاسية. وبدأ اتجاه ليبرالي عام يؤيد حق الجماعة في الوجود والنشاط، ويؤيد حق أي تنظيم سياسي في الوجود والنشاط. وطالبت صحف كثيرة بإلغاء قرار حل جماعة الإخوان والإذن لها بالعمل العلني وفتحت هذه الصحف صفحاتها لنشر كتابات الإخوان. ذكرت صحيفة «الاشتراكية» أن حزبها يقوم ببعض الواجب عندما يقف بجوار الإخوان ويحارب الطغاة[1]. وفي الأول من مايو عام ١٩٥١ توجه أحمد حسين زعيم الحزب وإبراهيم شكري إلى صحيفة الدعوة مهنئين الجماعة بزوال آخر القيود التي تحد من نشاطها السياسي وببدء العمل العلني للجماعة ورفع لافتاتها على مقارها ولجانها. وكتبت «الاشتراكية» توجه نظر التقدميين إلى وجوب أن ينظروا إلى حركة الإخوان بوصفها حركة تقدمية تعبر عن الثورية والكفاح ضد الاستعمار والطغيان والفساد[2].

واطرد لقاء قادة التنظيمات مع زعماء الإخوان في المؤتمرات السياسية المختلفة، ويظهر أن كان وراء ذلك محاولة لدفع الجماعة إلى اتجاه الثورة واحتواء قيادتها بالضغط الخارجي عليها وبالدعم للاتجاهات التي تعارض قيادة الجماعة في صفوف الإخوان المسلمين. كما يظهر أن كان لدى الحزب الاشتراكي أمل في دعم اتجاه صالح عشماوي ضد اتجاه الهضيبي، وأفسحت صحيفة الاشتراكية لهذا الاتجاه في صفحاتها كما كثر ترديدها الأخبار عن ضعف الهضيبي وسوء صحته واحتمال تركه

---

(١) صحيفة الاشتراكية ٢٧ من إبريل عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الاشتراكية ٤ من مايو عام ١٩٥١.

منصبه[١] . وكذلك كانت صحيفة «الجمهور المصري» تفعل في هجومها المستمر على الهضيبي وعلى سياسته خصوصا في أثناء معركة القناة .

على أن هذه اليد الممدودة كانت تقابل بالرفض من القيادة الرسمية للجماعة ، وحرصت الجماعة دائما على نفي أي صلة لها بالأحزاب الأخرى ، و في أثناء معركة القناة أرادت الحكومة فرض إشرافها على كتائب التحرير المسلحة وتألفت لجنة للميثاق القومي اتخذت قرارا بلوم الحكومة على هذا الإجراء فرفض ممثل الإخوان باللجنة الموافقة على هذا القرار لا لأنهم راضون عن موقف الحكومة ولكن «لأن للجماعة خطة مرسومة لم يحن الوقت بعد للكشف عنها»[٢] . وبرغم ما بدا لدى الاتجاهات المعارضة للقيادة داخل الجماعة من ميل للالتقاء مع التنظيمات الأخرى ، فقد بقى الهضيبي يقول : «الإخوان المسلمون مستقلون في إبداء آرائهم ولم يكونوا جبهة مع أحد»[٣] . وكان هذا مما أوجب على الجماعة أن تقف بقوتها كلها بمعزل عن الآخرين .

وبالنسبة للشيوعين كان ثمة اختلاف داخل الجماعة حول مبدإ التعاون معهم . تذكر مسز هاريس أن صالح عشماوي كان من هذا الاتجاه الذي يؤيد مبدأ التعاون[٤] . وكتب سيد قطب في ٢٩ من نوفمبر عام ١٩٥١ يقول إن كفاح الإخوان هو ضد الاستعمار والشيوعية معا ، ولكن اليوم يوم الاستعمار[٥] . وتراوحت كتابات المفكرين الإخوان بين العداء للشيوعية وعدم العداء لها (برغم رفضها) فالشيخ الغزالي يقول إن الفكرة الشيوعية تكون أساسا سلميا من الناحية النظرية ، «أما من الناحية التطبيقية فلم تتح لنا أسباب دراستها حتى يتيسر الحكم عليها وإن كنا نلحظ عموما أن ثمة مبالغة في سيطرة الدولة على الفرد وفي مصادرة مبدإ الملكية مصادرة عنيفة شاملة»[٦] . ويقول إن نظام الوقف الإسلامي يعني حبس الأرض وبذل ثمرتها للمستحقين «وهو ما توسع الشيوعيون في تطبيقه وتنفيذه

---

(١) صحيفة الاشتراكية الأول من يونية عام ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الجمهور المصري ٣ من ديسمبر عام ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الدعوة ٤ من مارس عام ١٩٥٢ .

(٤) Nationalism and Revolution in Egypt, C..P. Harris p. 193.

(٥) صحيفة الاشتراكية ٢٩ من نوفمبر عام ١٩٥١ .

(٦) الإسلام ومناهج الاشتراكية . محمد الغزالي . ص ٤٦ .

فأصبحت الأرض عامة لا يمسها بيع هنالك ولا إرث، وأصبح كله مستحقا فيها»[1] . . قال ذلك بلهجة ساخرة ولكنها غير عدائية. أما سيد قطب، فقد كان في كتابته شديد العنف على الشيوعية يرى أنها تسلب الناس مقدسات الحياة وأنها حلم الكسالي على دخان الحشيش وخدره اللذيذ[2] . وأما كتابات الأستاذ البهي الخولي فإنها ترمي الشيوعية بكل جرم ومأثمة. وكان الموقف الرسمي للجماعة قاطعا في تسليط قوة الجماعة كلها ضد الشيوعية، وكان هذا الموقف منها هو أساس تصالح الجماعة مع الملك وأساس تحالفهما[3]، وهو أساس للتحالف مع الملك يمكن أن يسوِّغ أمام الجماهير بصورة أن المعركة هي معركة الإيمان والإلحاد لا المعركة السياسية والاجتماعية المطروحة.

وأما بالنسبة لحكومة الوفد، فإن الحكومة مع اتخاذها في البداية سياسة مهادنة الإخوان، فقد ظلت على حذرها منهم، وأبقت قرار حل الجماعة ساريا مدة طويلة، ثم قدمت إلى البرلمان مشروعا بقانون لتنظيم الجمعيات عموما، ويخول الحكومة حق مراقبة كل جمعية والاطلاع على حساباتها وأوراقها، ويحتم على كل جمعية ألا تتعدى في نشاطها الأهداف المقررة بنظام إنشائها وألا تلجأ إلى إنشاء الفرق العسكرية أو شبه العسكرية. وصدر القانون فعلا برقم ٦٦ في ٢٣ من إبريل عام ١٩٥١ قبل إلغاء قرار حل جماعة الإخوان. وقد هاجم الإخوان حكومة الوفد في هذه المحاولة التي تهدف إلى تقييد نشاطهم وإخضاعه لإشراف الحكومة، وأصدروا بيانا ضد القانون نشرته صحيفة الجمهور المصري في ٣٠ من إبريل عام ١٩٥١، وتكونت تظاهرة من الإخوان عند مناقشة القانون في البرلمان تهتف بأن الإسلام دين ودولة. وعندما أوجبت الحكومة على الجماعة بعد صدور القانون أن تتقدم بطلب جديد لتشكل وفقا لأوضاعه، وذلك بناء على فتوى ذهبت إلى أن الجماعة بالقرار الصادر بحلها لم يعد لها وجود قانوني، عندما أزمعت الحكومة إخضاع الجماعة لهذا القانون، قابل الملك مصطفى النحاس وأمره بألا تجدد

---

(١) الإسلام ومناهج الاشتراكية. محمد الغزالي ص ٥٤.

(٢) معركة الإسلام والرأسمالية. سيد قطب ص ١٥٧.

(٣) ذكر إسحق موسى الحسيني أن الملك طلب إلى الهضيبي أن تتخذ الجماعة خطة معاداة الشيوعية، (الإخوان المسلمون). المرجع السابق ص ١٢٢.

الحكومة قرار حل الجماعة[1]. وبهذا الحادث جاهر الإخوان المسلمون بعدائهم للوفد حكومة وحزبا، واحتفظت الجماعة بحساباتها وأوراقها بعيدة عن مراقبة الدولة برغم صدور القانون[2].

والملاحظ من كل ما سبق أن الجماعة ـ أيا كانت التيارات المضطربة بداخلها ـ وقفت بكتلتها البشرية العريضة بعيدة عن المشاركة في نشاط الأحزاب والتنظيمات المختلفة، وذلك برغم ما بدا من بعض هذه التنظيمات من حرص على الاقتراب من الجماعة ومصادقتها، وبرغم المحاولات المتكررة لدفعها إلى النشاط المثمر والمساهمة في حل المشكلة الوطنية والمشكلات الاجتماعية. وكان رفض الجماعة العمل المشترك مع غيرها رفضا لطريق الثورة بعد ما ظهر لجميع في هذه الفترة أن مناط نجاح الحركة الثورية هو في تحالف التنظيمات الشعبية القائمة.

ونجحت قيادة الإخوان إلى حد كبير في أن تمتص ثورية القواعد الشعبية للإخوان وأن تعزل هذه القواعد عن مد الثورة الوشيك. وقد يكون لجماهير الإخوان وحماستهم وإيجابيتهم ما يجعلهم حربا على الاستعمار والفساد لو تحركوا، ولكن بقيت الجماعة في عمومها بعيدة عما تتطلبه موجبات الكفاح الشعبي في ذلك الوقت. وانهد بذلك قسم خطير من الكتلة الشعبية السياسية المنوط بها إنجاز الثورة.

---

(١) صحيفة الجمهور المصري ٩ من إبريل، ١٤ من مايو عام ١٩٥١.

(٢) Nnationalism and Revciution in Egypt, C.P. Harris, p. 185-187.

الفَصْل السَّادس

الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة)

سبقت الإشارة إلى برنامج مصر الفتاة الذي أعلن عام ١٩٤٨، والذي كان محاولة لتلمس صيغة جديدة لكفاحه تتلاءم مع ظروف مصر فيما بعد الحرب الثانية. كما أشير إلى أن هذا البرنامج وضع مصر الفتاة عند مفترق الطرق بحيث كان يصعب عليه أن يبقى في حدوده، وبحيث كان لابد للحزب أن يخطو بهذا البرنامج خطوة أخرى للأمام أو للخلف. ولم يلبث حزب مصر الفتاة أن اتخذ خطوته الواسعة للأمام في العام التالي مباشرة، عشية الانتخابات التي عادت بالوفد إلى الحكم والتي تمت في أوائل يناير عام ١٩٥٠.

وبعد أن كان شعار الحزب «الله، الوطن، الملك» وأن «الملك نعظمه ونلتف حول عرشه» مما يظهر قبول الحزب للإطار العام للنظام القائم والعمل الإصلاحي من داخله، وبعد أن كان يذكر في برنامجه عن نظام الحكم أنه يستهدف إبقاء الدستور القائم بأركانه ومبادئه «والملكية الدستورية هي حجر الزاوية فيه»، استبدل الحزب عام ١٩٤٩ بهذا الموقف موقفا جديدا اتخذ له شعار «اللّه ـ الشعب». وكان لإسقاط «الملك» من شعار الحزب دلالة سافرة غير مستورة تعني سعي الحزب إلى تخطى إطار النظام السياسي «الملكي الدستوري». كما كان لاستبدال لفظ «الشعب» بلفظ «الوطن» دلالة حتمية تتعلق بسعي الحزب للانحياز للطبقات الشعبية وبقبوله مبدأ الصراع الطبقي والتمييز داخل الوطن بين الطبقات الشعبية وبين غيرها من الطبقات المستغلة. والتغيير الشكلي الآخر الذي تم أن حزب مصر الفتاة استبدل باسمه اسما آخر هو «حزب مصر الاشتراكي»، وعرف باسم الحزب الاشتراكي. كتب أحمد حسين زعيم الحزب في «الأرض الطيبة» يقول: «أصبح من الحق أن

نسمي الأشياء بمسمياتها، وأن نصف مصر الفتاة بوصفها الصحيح وهو الاشتراكية.. وهي الاشتراكية التي هي من صميم الإسلام ولب دعوته»[1].

وكان برنامج الحزب تحت هذه الشعارات دقيقا محددا: طالب بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا بأن «تبتاع الدولة أطيان جميع الملاك الذين تزيد ملكيتهم على خمسين فدانا، أو الذين تقل ملكيتهم عن هذا القدر ولا يعملون فيها وذلك في مقابل سندات على الخزينة المصرية تستهلك في خمس وعشرين عام وتخول لحاملها ربحا سنويا وقابلة للتداول..». ثم توزع هذه الأرض في حدود خمسة أفدنة على من يرغب في شرائها ممن يملك أقل من خمسة أفدنة ومن اعتادوا على العمل فيها أو استئجارها، وذلك مقابل أقساط صغيرة طويلة الأجل.

وطالب البرنامج بأن «يحل الإنتاج الجماعي محل الإنتاج الفردي.. لكي يمكن أن يتم الإنتاج سواء في الزراعة أو الصناعة أو التبادل التجاري وفق خطط مدروسة ومشروعات شاملة تضعها الدولة لعدة سنوات متتالية.. ويجوز للأفراد في مرحلة الانتقال امتلاك المصانع وإنشاؤها وإدارتها بشرط أن يتفق وجودها وإنشاؤها مع البرنامج الذي تضعه الدولة». ثم طالب بأن تكون «الصناعات الكبرى والرئيسية وكل الصناعات التي تتصل بالمنفعة العامة كالمياه والنور والمواصلات التي ستقوم الدولة بإنشائها وفق مشروعاتها الموضوعة، فهذه كلها لا يمكن أن تكون محلا للاستغلال أو الكسب أو لأهواء الفرد، بل تكون مملوكة للدولة أي المجموع»، ثم وضع عدة مطالب تتعلق بالتأمين الاجتماعي وبحق التعليم والحق في العمل، مع إعادة توزيع الثروة بواسطة نظام للضرائب التصاعدية على التركات وغيرها ووضع حد أقصى للدخول[2].

وتقدم بعض أعضاء الحزب بهذا البرنامج للانتخابات، واستطاع إبراهيم شكري أن يكسب عضوية مجلس النواب. وبعد فوزه بالعضوية تقدم للمجلس ببعض مشروعات القوانين التي تتعلق بتحديد الملكية بخمسين فدانا وبإلغاء الرتب والألقاب وبتنظيم اتحادات للفلاحين والعمال بما يعطي حرية أكبر لهذه الطبقات في تكوين النقابات وبما يعترف للعمال بحق الإضراب[3]. وحددت صحيفة الحزب ثمانية مطالب دعت الجماهير إلى الانضمام للحزب تحت رايتها، وهي: تحديد ملكية

---

(١) الأرض الطيبة. أحمد حسين ص ١٧٢.

(٢) الأرض الطيبة. أحمد حسين ص ١٧٣ ـ ١٧٨.

(٣) الأرض الطيبة. أحمد حسين ص ١٧٩، صحيفة الاشتراكية ٢٠ من إبرل عام ١٩٥١.

الأرض بخمسين فدانا وتوزيع الزائد على العاملين فيها، وتأميم مصادر الإنتاج الكبرى مثل قناة السويس وشركات البترول وشركات المياه والمواصلات، وإلغاء الرتب والألقاب، وتحديد دخل الفرد بما لا يزيد على ٥٠٠ جنيه شهريا، وتعيين وزير للبلاط يكون مسئولا عن تصرفات رجال الحاشية الملكية، وتوزيع حاجات الشعب بالبطاقات التي تحدد الكمية المستحقة والثمن حسب الدخل، وإيجاد عمل لكل مواطن، ومنع استيراد الكماليات والقضاء على مظاهر الترف. كما طالبت بتقشف الحكام وخفض المرتبات وتقرير الضرائب المباشرة، مع نزع ملكية ١١ ألف مالك ممن يمتلكون أكثر من خمسين فدانا لتوزع على المعدمين وتقرير أسلوب الإنتاج التعاوني في الريف وإمداد الدولة الفلاحين بالآلات وتحديد إيجارات الأرض الزراعية مع وضع برامج للسنوات الخمس تؤدي إلى كهربة مصر واستخراج المعادن ومع تأميم الطب وتخطيط القرى والقضاء على الأمية والبطالة[1]. ورفع شعار «الأرض ملك لمن يعملون فيها بأنفسهم ومن لا يعمل لاحق له فيها»، وأن يحدد دخل الفرد بما لا يزيد على ٥٠٠٠ جنيه سنويا ولا يقل عن ٣٠٠ جنيه.

وبالنسبة إلى المسألة الوطنية. أورد الحزب في برنامجه الجديد أنه يستهدف ما كان يستهدفه مصر الفتاة من تحرير وادي النيل من ربقة الاستعمار الأجنبي وأنه يؤمن بوحدة مصر والسودان اقتصاديا واجتماعيا، ولكنه ينادي بحق شعب السودان في اختيار شكل حكومته بعد جلاء الإنجليز عنه وفي تحديد الصورة التي يراها للتعاون بينه وبين الشعب المصري في ظل نظام اشتراكي ديمقراطي. وذكر أنه يعمل على توحيد الشعوب العربية كلها في ظل دولة واحدة (الولايات المتحدة العربية) حيث يحتفظ كل عربي في ولايته بشخصيته وطابعه واستقلاله بشئونه الداخلية، مع تنظيم الإنتاج والتوزيع في الدولة العربية الواحدة بما يطابق النظم الاشتراكية ومع تأليف جيش واحد يقف ضد عدوان الدول الأخرى عليها وضد محاولات استغلال هذه الدول للعرب والتحكم فيهم[2].

وانطلق الحزب في نشاطه السياسي يعلن رفض مبدإ المفاوضة وسيلة لتحقيق الاستقلال ورفض مبدإ توقيع المعاهدات مع الدول الاستعمارية أو الدخول معها في اتفاقيات الدفاع المشترك، ويهتف بسقوط حلف الأطلنطي وحلف البحر الأبيض

---

(١) صحيفة الاشتراكية ٢٠ من إبريل، ١١ من مايو عام ١٩٥١.

(٢) الأرض الطيبة. أحمد حسين ص ١٧٧.

وغيرهما . كما هاجم مع غيره الاستعمار الأمريكي الذي يسند الاستعمار البريطاني في مصر ويعمل على إشعال الحرب والذي هدف إلى الزحف الاقتصادي على مصر واحتلالها بالدولار بتشجيع استثمار رأس المال الأمريكي بها وربط مصر به اقتصاديا من خلال ما ينشئه فيها من شركات ومن خلال مشروع النقطة الرابعة . وطالب في صحفه ومؤتمراته بتأميم شركة قناة السويس فورا[١]، وهاجم أحمد حسين في أحد مؤتمرات الحزب عام ١٩٥٠ عدوان الولايات المتحدة على كوريا وطالب بتأييد الصين الشعبية[٢] .

وكان الحزب يرى أن تحقيق هذه المطالب لا يكون إلا من خلال إطلاق الحريات على أوسع نطاق، وكان برنامج عام ١٩٤٨ قد حرص على احتفاظ مصر بدستور عام ١٩٢٣ ، وكان هذا الدستور يقوم على دعامتين هما سلطات الملك والحريات الشعبية النسبية المتاحة في ظله، وحرص ذلك البرنامج على التصريح بأن الملكية الدستورية هي حجر الزاوية في هذا الدستور. ولكن الحزب في البرنامج الأخير اسقط الدعامة الأولى لهذا الدستور، وهي الملك، وأكد على الحريات الشعبية تأييدا يؤدي إلى إطلاقها من كل قيد، وبهذا وضع الحزب لنفسه صيغة للعمل السياسي الذي يستهدف تخطي النظام القائم بما يتلاءم مع الأهداف الاجتماعية والسياسية التي تبناها. وذكر في برنامجه أنه يُعَدُّ من الحقوق المقدسة ومن الدعائم القوية للمحافظة على كيان الشعب المصري : الحرية الشخصية، وحرية الخطابة وحرية العقيدة وحرية الصحف، وحرية الاجتماع والتظاهر السلميين وحصانة المسكن، وحق الشعب في تأليف الجمعيات والاتحادات، وحق كل فرد في ترشيح نفسه للنيابة وتقلد الوظائف العامة للاشتراك في إدارة بلاده، وحرية الانتخاب[٣] .

وفي كتابات كثيرة أوضح الحزب المنطلق الفكري له في قضاياه السياسية. فهو يميز النظام الاشتراكي الذي يدعو إليه عن الشيوعية بأن الشيوعية تنطوي على تنكر للماضي واختصام للأديان في حين ترى الاشتراكية أن أساسها هو الدين وأنها مما

(١) صحيفة الاشتراكية ١١ من مايو، ٢٢ من يونية، ٢٩ من يونية عام ١٩٥١ ، وشنت الصحيفة حملة لمقاطعة البيبسي كولا والكوكاكولا(١٦ من أغسطس عام ١٩٥١) وألقى أحمد حسين خطابا طالب فيه بتأميم قناة السويس(٢٩ من يونية عام ١٩٥١) كما شنت الصحيفة حملة للمطالبة بتأميم القناة(٩ ,٢٣ من أغسطس عام ١٩٥١).

(٢) صحيفة الاشتراكية ١١ من مايو عام ١٩٥١ .

(٣) الأرض الطيبة . أحمد حسين ص ١٧٣ .

يقبله إيمان الشرق الأوسط. ومن ناحية الملكية يرى أن الاشتراكية حزب وسط لا تحبذ إلغاء نظام الملكية الفردية إنما تدعو إلى تحديدها، ويرى أن مبنى اشتراكيته هو الإكثار من الملاك مع تحديد الدخول. ومن جهة أخرى لا يدعو إلى العنف إنما يناشد الناس بتحديد الرأسمالية وأرباحها والتضييق عليها مع إلغاء الرأسماليه الاستعمارية[1].
ولكنه يهدد الحاكمين بأنهم إن لم ينصاعوا إلى مطالب الشعب سلميا فلن يجدوا إلا العنف« نحارب أخطاءكم بالقلم وإلا حوربتم بالسيف». ثم يذكر بالثورات العنيفة في تارخ العالم[2]. وفي مقال آخر يوضح الحزب موقفه من الملكية بقوله «لا نحارب الملكية ولكنا نحارب ملكية استغلال الآخرين، ولكننا نشجع الملكية التي لا يستغل صاحبها إنما يعمل بجهده. نحن لا نتجه إلا صوب شعب مصر، ولكن لا غنى لنا عن دراسة الاشتراكية الغربية»[3]. ثم يؤكد أن الفساد في مصر يتمثل في مظاهر كثيرة، منها الغلاء وتقييد الديمقراطية، وسوء توزيع الأرض والإسراف في إنفاق الأموال في الخارج، ويؤكد أن أصل الفساد هو الإقطاع ورأس المال[4].

ومن ناحية الدين يرى الحزب أن الاشتراكية أساسها الدين، وأن الإيمان بالله وعبادته «هو أساس الاجتماع البشري». ويؤكد دائما على مبدإ الإيمان بالله، ويعطي للعبادة معنى إنسانيا: «عبادة الله لا تتجلى في شيء قدر تجليها في خدمة الشعب.. هدف الشعب وشعاره هو عبادة الله عن طريق خدمة الشعب، بتحريره من الخوف والجهل والمرض والعوز وحمايته من أن يقع فريسة القهر أو الإعنات أو الاستغلال»[5].. ويرى أن «الحركة الإسلامية» (كالأخوان المسلمين وغيرهم من الاتجاهات الإسلامية السياسية في العالم الإسلامي) حركة تقدمية تعبر عن الثورية والكفاح ضد الاستعمار والطغيان والفساد، وأن الإسلام في باكستان كان سبيلا لتحرر المسلمين، وأن الإسلام دين ودولة، وهو بهذا يتعارض مع الاستعمار والطغيان والفوارق البشعة بين الطبقات وأنه يحقق أقصى ما يطلب من الاشتراكية والديمقراطية، واعتاد الحزب على أن يرفع شعار«الإسلام يحرم الربا فهو يحرم

(١)، (٢) صحيفة الاشتراكية ٢٧ من إبريل عام ١٩٥١.
(٣) صحيفة الاشتراكية ٨ من مايو عام ١٩٥١.
(٤) صحيفة الاشتراكية ٦ من سبتمبر عام ١٩٥١.
(٥) الأرض الطيبة. أحمد حسين ص ١٧٣.

الرأسمالية» بحسبان أن فوائد البنوك هي قوام النظام الرأسمالي، وأنه بتحريم الفائدة يلتقي الإسلام مع الاشتراكية ضد النظام الرأسمالي[1].

ومن ناحية فهم طبيعة الاستعمار، رأى الحزب أن «الاستعمار هو ذروة الرأسمالية؛ فالشعب الإنجليزي لم يستعمر مصر إلا ليتخذ منها سوقا لاستثمار رءوس أمواله سواء بتشغيل الأموال وإنشاء البنوك والشركات أو باتخاذ مصر سوقا لتصريف البضائع التي تنتجها الشركات في بلاده.. وتستعمر فرنسا شمالى إفريقيا لهذا الغرض».. ومن هذه النقطة يصل التفكير إلى نقطة أخرى وهي ربط الكفاح من أجل الاشتراكية بالكفاح ضد الاستعمار «كل الدول المستعمرة إنما تستعمر لاستثمار رءوس الأموال، فإذا قضينا على هذه الوسيلة لاستثمار الأموال، إذا جعلنا المرافق العامة مملوكة للدولة، وإذا أممنا مصادر الإنتاج وأصبحت كلها مملوكة للدولة، فلم يعد هناك سبيل لاستغلال هذا المرفق أو ذاك، لم يعد هناك سبيل لإنشاء شركات وبنوك ومتاجر، وبالتالي لم يجد الاستعمار فائدة له يجنيها من وراء احتلاله هذا البلد أو ذاك. فالاشتراكية هي الترياق لسم الاستعمار، والاشتراكية هي الدواء لكل ما تشكو منه مصر..»[2].

ومن هذه النقطة تتضح وجهة نظر الحزب في الربط بين حركة التحرر الوطني وحركة الكفاح من أجل الاشتراكية وتداخل مرحلتي الثورة، بحسبان أن الكفاح ضد الاستعمار هو من أحد وجوهه كفاح ضد النظام الرأسمالي. وإذا كانت صحيفة الاشتراكية تذكر أن الكلمة النافذة في مصر هي كلمة أرباب المال وتوضح ما تراه من قيام العلاقات الوثيقة بين الرأسمالية المصرية والاستعمار[3]، فإن ذلك يستتبع أن ضرب الاستعمار وضرب أساس النظام الرأسمالي في مصر هما عملية ثورية واحدة، وأن الثورة تستهدف التحرر السياسي والتحرر الاقتصادي معا، وأن تنفيذ هذا المخطط يعني تخطي الإطار الرأسمالي ويكسب الحركة الوطنية المعادية للاستعمار طابع العداء للرأسمالية في الداخل كما يكسبها طابع استهداف السير في طريق التقدم الاجتماعي وبناء اقتصاد مستقل.

---

(١) صحيفة الاشتراكية ٤ من مايو عام ١٩٥١.

(٢) الأرض الطيبة. أحمد حسين ص ١٧٠.

(٣) صحيفة الاشتراكية الأول من يونية عام ١٩٥١.

وهذا المنطلق يماثل ما قننه الفكر الماركسي فيما بعد أخذا بتجارب الحركات الثورية في العالم الثالث وأسماه «الطريق غير الرأسمالي»، وبناء «دولة الديمقراطية الوطنية». تذكر إحدى الدراسات السوفيتية الحديثة« لهذه الثورات (ثورات التحرير) اتجاهات معادية للرأسمالية لأنها موجهة ضد الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية وآخرها، ولأن أكثر أشكال الرأسمالية تقدما في البلاد التي اشتعلت فيها هذه الثورات في يد رأس المال الأجنبي. ومن هنا ـ وحتى في المراحل الأولى حين تناضل الثورات المعادية للاستعمار من أجل التحرر الوطني ـ فإنها تناضل أيضا من أجل التحرر الاقتصادي، أي من أجل طرد رأس المال الأجنبي وتحطيم سيطرة الجماعات البرجوازية المحلية غير الوطنية(الكومبرادور. . إلخ) وكذلك الإقطاعيين ومشايخ القبائل المرتبطين بالاستعمار. ولا تستطيع هذه الثورات أن تقف عند الاستقلال السياسي إذ تواجهها بعد النصر مباشرة مهمة جديدة أكثر صعوبة. . وتمثل كل هذه المهام في صراع حاد تجدده باستمرار مقاومة الاحتكارات والاستعمار الجديد(في الداخل والخارج) الأمر الذي يضاعف بدوره من حدة الثورة»[١].

وإذا كانت ظاهرة الاستعمار الجديد المعروفة في العالم الآن تتسم بلجوء الاستعمار تحت ضغط حركات التحرر الوطني إلى الاستعاضة عن الاحتلال العسكري المباشر للبلاد المستعمرة بالتغلغل فيها اقتصاديا وفكريا والاعتراف لها بالاستقلال السياسي مع ربط اقتصادها به من خلال المؤسسات الاقتصادية وعلاقات التجارة الدولية، وإذا كان المعروف أن طريق الحركة الوطنية «غير الرأسمالي» قد تبلور بوصفه رد فعل لهذه الظاهرة الاستعمارية الجديدة، وتحديا من الحركات الوطنية لأسلوب الاستعمار الجديد، بحسبان أن هدف هذه الحركات لم يعد مجرد إجلاء الاحتلال العسكري الأجنبي ولكن تخليص البلاد أيضا من النفوذ والروابط الاستعمارية القابضة على الاقتصاد ومؤسسات الحكم وبحسبان أن طريق مقاومة الاستعمار الجديد هو تخطي النظام الرأسمالي في الداخل بما يتخذ من إجراءات تضرب النظام الإقطاعي وبقاياه وتضرب أسس النظام الرأسمالي وتصفى المؤسسات الاقتصادية الأجنبية المسيطرة على البلاد بتحديد الملكية والتأميم. وإذا كانت مصر قد عرفت أسلوب الاستعمار الجديد فترة متقدمة من مراحل تطورها

(١) أفكار جديدة للتحرر الوطني. ترجمة وطبع مكتب يولية ص ٢٠

التاريخي بعد ثوررة عام ١٩١٩ وبعد الاعتراف لها بالاستقلال السياسي الشكلي. إذا كان ذلك جميعه، فلم يكن غريبا ـ استقاء من خبرة كفاح الشعب المصري خلال تلك المرحلة السابقة ـ أن تصل الحركة الوطنية الثورية فيها عام ١٩٥٠ إلى فكرة التطور غير الرأسمالي وإلى الربط بين مرحلتي الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية كهدف واحد تقاوم به أكثر أساليب الاستعمار حداثة، وكان هذا الطابع للثورة الوطنية يصدر عن خبرة مصرية صرف، ولم يكن غريبا في بلد عرف الاستعمار الجديد قبل غيره أن يدرك أن الطريق غير الرأسمالي يتعلق بالثورة الوطنية الديمقراطية في ظروف الاستعمار الجديد. وكان برنامج الحزب الاشتراكي وفكره السياسي يشير في هذا الطريق. ويبدو أنه أدرك قبل غيره من التنظيمات الوطنية الأخرى وقتها الإمكانات الموضوعية المتاحة للثورة في هذا الطريق، ولم يكن برنامج الحزب برنامجا اشتراكيا كاملا طبقا للمفاهيم الثورية السائدة وقتها، كما لم يكن برنامجا رأسماليا، وذلك بالنسبة لمجالات الصناعة والتجارة. وإنما طرح من الأهداف ما يتخطى حدود النظام الرأسمالي، بحسبان أن التحول الاشتراكي ينبع من صميم المصالح الوطنية، بعد أن ظهر أن الرأسمالية الكبيرة في مصر كانت هي المهيمنة على المصالح الرأسمالية فيها، وأنها أوثق ارتباطا بالاستعمار من أن تقف ضده وأشد وهنا من أن تتولى مهمة البناء الاجتماعي والاقتصادي.

* * *

استطاع الحزب الاشتراكي أن يظهر بدعوته ضد النظام القائم علانية. فهو حزب تعترف الدولة بوجوده يصدر صحفا تعترف بها أيضا، وقد أعلن برنامجه ونشط للدعوة إليه في نشاطه السياسي وفي صحفه ومؤتمراته واجتماعاته العلنية. وإذا كانت الحركة الشيوعية تعمل للثورة وترفع ذات الشعارات أو ما يجاوزها أحيانا، فهي لم تكن تنظيمات علنية ولا معترفا رسميا بوجودها. ومن جهة ثانية، كانت التيارات التقدمية داخل حزب الوفد تنادي بأهداف مشابهة، ولكنها لم تكن حزبا قائما بذاته ولا كان لها برنامج خاص. وموقف هؤلاء مفهوم في علاقته بالدولة من جهة أنه كان بعيدا عن المواجهة الرسمية العلنية مع النظام القائم وحدوده الدستورية والقانونية بحسبان أن النظام القائم لا يعترف بمن لا يعترف به من التنظيمات السياسية. ولكن الحزب الاشتراكي كان أكثر هذه التنظيمات تمتعا بالنشاط العلني

الرسمي الكامل في ذات الوقت الذي ينادي فيه بهدم النظام القائم. والحقيقة أنه لم يكن وحيدا في ذلك، فإن صحفا مختلفة كانت تمسك معاول الهدم للنظام برغم صدورها العلني والاعتراف الرسمي بوجودها مثل «روزاليوسف»، و«الجمهور المصري» وصحيفة «الملايين» التي تعبر عن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وصحيفة «الكاتب» التي كانت تصدرها حركة أنصار السلام على ما سيجيء بيانه. على أن الصحيفتين الأوليين لم تكونا مرتبطتين بحزب سياسي، وكانت الثالثة تعبر عن تنظيم سري، وكانت الرابعة تصدر عن تجمع للسلام لا عن حزب بالمعنى المحدد. وبهذا يثور السؤال: كيف أمكن للحركة الثورية أن تدعو لتقويض النظام علنا دون أن تستطيع أجهزة هذا النظام ـ من خلال أطره القانونية والشرعية ـ أن تصفيها، أو بالأقل أن تحرمها من ميزة الوجود الرسمي الشرعي؟ كيف أمكن لدعوة لا يعترف لها النظام القائم بالشرعية لأنها تنفي وجوده، كيف أمكن أن تقوم بنشاطها المشروع من خلال أطره؟ وإذا كان الكثير من الاتجاهات قد شارك الحزب الاشتراكي في هذا النشاط، فقد كان هو أكثر من أتقن أساليبه واستفاد من مزية الوجود العلني في ضرب النظام وتحطيمه.

اعتمدت الحركة الثورية وقتها على ظاهرة الانفلات الذي حدث في السلطة قبيل انهيارها على ما سبقت الإشارة، كما اعتمدت على المكاسب الديمقراطية التي غنمها الشعب في صراعه ضد الاحتلال والملك منذ عام ١٩١٩، واعتمدت أخيرا على القطيعة التي تمت بين الحاكمين والمحكومين في الفترة الأخيرة، إذ لم يعد يحيط السلطة أي مبرر معنوي، وبدا نشاط الحكومة ونشاط أجهزة الأمن خاصة، بدا في أعين الجماهير جرما ماديا سافرا يرتكب ضدها، وأدت هذه القطيعة إلى أن تفقد السلطة شرعيتها في نظر الجماهير. أدركت الحركة الثورية ـ والحزب الاشتراكي بخاصة ـ ما يتمتع به الشعب من درجة عالية من التجانس والوحدة في الفكر والمشاعر، ومن التشابه في ردود فعل أفراده ومجاميعه حياة متشابهة آمادا طويلة، وعن سهولة اتصال أفراده بعضهم ببعض في الحياة اليومية بشكل دقيق وعن اتفاق أساليبه في مناورة الحاكمين ومراوغة سلطانهم المادي القاهر. واكتسب بهذا القدرة على أن تتواصى مجاميعه على الكتمان في علاقتها بالسلطة، بحيث تستطيع الجماهير أن تتبادل الكثير من الأقوال والأفكار ترتبط بها وأن تمارس الكثير من

النشاط «المحرم» بغير «علم» السلطة أي بغير علمها الرسمي بالأمر، كما امتلك القدرة على شل جهاز الدولة بالمقاومة السلبية وعلى عزل نشاط هذا الجهاز عن الحركة الشعبية ونشاط الجماهير.

والسلطة بكل مؤسساتها الضخمة وأجهزتها الكبيرة تعمل من خلال «الصغار» كالجنود وصغار الموظفين بحسبان هؤلاء هم الشعيرات التي تصل بين أجزاء الجسم وبين القلب، وهؤلاء هم من أفراد الشعب في الأساس يعانون ما يعاني، ولكل منهم طابع مزدوج يصير به حاكما ومحكوما في ذات الوقت، ويعاني هو ذاته ضغط آلة الدولة عليه. والسلطة في نشاطها اليومي تعمل من خلال الجماهير وبهم، ولا تستطيع فرض هيمنتها عليهم إلا بواسطتهم أنفسهم منفذين لقراراتها ومنصاعين لأوامرها ومبلغين عن المشكلات وشهودا في القضايا.. إلخ. وبغير هؤلاء جميعا صغارا وجماهير يصير جهاز الدولة معزولا لا يتردد بداخله صدى لما يحدث خارجه في المجتمع.

إن ظاهرة الثأر المعروفة في الصعيد مثلا، هي عرف له قواعده وأساليبه وأحكامه التي ينصاع لها الجميع، والتي يمكن على أساسها التنبؤ مسبقا بنوع رد الفعل الذي سيحدثه أي حادث قتل وممن أو من أي أسرة سيؤخذ القصاص. وكلها قواعد غير مشروعة حسب القوانين التي تمارسها السلطة. وتحدث الجريمة ويعلم أهل القاتل وأهل القتيل جميعا بها وبمن ارتكبها، ولكن الحكومة لا تعلم برغم ما تنشط فيه أجهزتها من تحقيقات وتحريات. وجندها وخفراؤها والعمد كلهم يعلمون الأمر بصفتهم أفرادا، ولكن عندما يتحول هذا العلم إلى «واقعة رسمية» مما لا يتحرك جهاز الدولة إلا به، وعندما يتحرك هؤلاء الرجال أنفسهم بوصفهم رجال دولة، يضيع الحادث ويمتص ولا يتقدم فرد واحد بشهادة أو بتقديم دليل ملموس يمكن أن تدور به آلة الحكم. وتبقى الحادثة جلية واضحة ملقاة في النهار على الطريق، ولكنها خافية عن السلطة يراها رجالها أفرادا ولا يرونها حكومة. والمخدرات مثلا ذات وجود مادي ملموس. وشبكات تجارتها وتوزيعها منبثة في كل حارة في قلب المدن وباطن القرى، تظهر واضحة لكل فرد إلا السلطة.

هي قدرة الشعب على أن يحيا و أن يعمل وينشط من «تحت» القوانين والنظم التي تضعها الدولة، وذلك بالنسبة لما لا يحظى بإيمانه واقتناعه من هذه النظم، مفيدة

كانت أو ضارة، متقدمة أو متخلفة، وهي ذات قدرته على أن يفعل ذلك بالنسبة لما يتناقض بعنف مع عاداته القومية أو قيمه ومبادئه المستقرة ذات الانتشار، ولما لم يتحول لديه بعد إلى قيم ومبادئ، هي القدرة على التواصي على الكتمان «علنا» وعلى نطاق الشعب بأسره، وعلى هجرة الحاكم ونظامه عندما يفقد مسوغ وجوده المعنوي ويتكشف عن ضرر مادي بحت، فيصبح وجوده وجودا خارجا عن حياة الناس يمارسون نشاطهم بعيدا عنه، ويصبح أثره فيهم عدوانا يأتيهم من خارجهم كوارث الطبيعة تتلقى ضرباتها عندما تحدث ويجتهد في تخفيف آثارها ومراوغتها، ولكن الحياة تمارس بصرف النظر عنها، لأن أحدا لا يقتنع بأن لنشاط السلطة ضده سببا يتعلق بنشاطه هو أو بأسلوب حياته ولا يجد علاقة سببية تربط بين ما يفعل مخالفا لأوامرها ونواهيها وبين ما تتخذ من إجراءات ضده.

شعب أرهقه حكامه أحقابا طويلة من الزمن، فعرف كيف يهجرهم، وتمرس بهذه الهجرة النفسية عنهم وبالعيش «بعيدا» في ذات مكانه وداخل نفسه وجماعته، ويتسع هذا «الداخل» حتى يشمل الجميع أو الغالبية فتجد السلطة نفسها هي المعزولة. وإذا كان السجن هو عزل فرد أو أفراد أي عزل القلة عن المجموع، فعندما تحاول السلطة سجن الناس تصبح هي السجين، وتصبح الجماهير بعضها مع بعض حرة بعيدة عنها. وعندما كانت روزاليوسف تتعقب مساخر «مصري كبير في الخارج» وتنشرها، كان القراء يعلمون أنها تتحدث عن الملك وكتاب الصحيفة يعلمون ذلك، وكانت الحكومة والملك نفسه يعلمون ذلك أيضا، ولكن جهاز الدولة لا يجد في ذلك ما يمكنه من التحرك ضد الصحيفة، فإذا حدث وصودرت ارتفع السخط على هذا الإجراء غير القانوني الذي يتخذ ضد خبر بريء، واختفى المعنى من الأوراق الرسمية وحدها، واختفى منها أي إشارة إلى أن هذا «المصري الكبير» هو الملك، وبدا في هذه الأوراق وحدها أنه أي فرد آخر غير الملك بالذات.

بهذا يمكن أن تفهم «التعاويذ» والأحجية التي امتلأت بها صحيفة الاشتراكية. فمطلب إنشاء وزير للقصر يسأل عن أعمال الحاشية (بدل رئيس الديوان الملكي الذي يعينه الملك بإرادته وحده) شعار موجه ضد الملك يقصد به إخضاع السراي بوصفها مؤسسة سياسية للوزارة التي يراقبها مجلس النواب المنتخب ومناقشة أمورها علنا، أي أن تصفى السراي كقوة سياسية. والحديث عن توزيع شاه إيران لأرضه حديث موجه ضد ملك مصر الذي يُعَدّ الإقطاعي الأول فيها. والحديث عن «الملك رمز

الدولة يملك ولا يحكم» يعني أن الملك قد أصبح الآن هو الحاكم الفعلي على خلاف الدستور. والهجوم على مخصصات الملك في الميزانية والمطالبة بخفضها والهجوم على رجال الحاشية والهجوم على مسلك الحكومة في تقديم الهدايا للملك بمناسبة زفافه، كل ذلك كان يضرب في أساس النظام الملكي، ولكنه حديث يقدم أحيانا ـ استيفاء للشرعية ـ مصحوبا بعبارات تقول إن من برنامج الحزب «تدعيم الملكية الدستورية في مصر»[1]. ويستقبل القراء هذه العبارات كأنها غلاف يفضونه بسرعة ليتناولوا ما بداخله. ثم هوجم الملك بوصفه رأس الإقطاع وبما يشير إلى الأساس الاقتصادي لاستبداد الملك، وذلك في مقالين اتخذا شكل خطاب مفتوح وجهه رئيس الحزب إلى ناظر الخاصة الملكية، وتفادى في المقالين الملك بمهاجمة ناظر خاصته بالنسبة لطريقة تأجير الأراضي الزراعية التي يسيطر عليها الملك بالإيجار العيني، واندفاعه (ناظر الخاصة) في تجميع الأراض التي زادت على مائة ألف فدان، وطالبه بتوزيع هذه الأراضي على الفلاحين بالبيع والاستبدال بثمن ٢٠٠ جنيه للفدان تقسط على ٢٠ سنة. كما طالبه بأداء ضريبة الإيراد العام مشيرا إلى ما حدث من امتناع الملك عن أداء هذه الضريبة بدعوى أن القوانن لا تنطبق عليه. ويصطحب ذلك جميعه بعبارة «لقد برهن الملك على غيرته على مصالح شعبه، ينتهز المناسبات لينادي بحق الفقير والعامل»[2]. ويعلم الجميع ـ جماهير وحكومة ـ أن هذه العبارة الأخيرة موجهة للسلطة وأن الباقي موجه إلى الجماهير. وما أكثر ما وجهت تهمة العيب في الذات الملكية في هذه المناسبات ولكن كان معظمها يعود بالفشل[3]. وبهذا أيضا يفهم لماذا سمى الحزب تحديد الملكية والاستيلاء على الملكيات الكبيرة بيعا لا استيلاء «تبتاع الدولة أطيان جميع الملاك الذين تزيد ملكيتهم على خمسين فدانا» وذلك ليطالب بضرب النظام الاجتماعي وفي الوقت ذاته يتشح ببردة النظم القائمة فيفلت من قانون العقوبات.

* * *

كان الحزب الاشتراكي من أكثر التنظيمات السياسية استجابة لمطلب تكوين

---

(١) صحيفة الاشتراكية ٢٧ من إبريل، ١١ من مايو، ٢٢ من يونية، ١٩ من يولية، ٢٦ من يولية، ١٦ من أغسطس عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الاشتراكية ٤ من مايو، ٢٥ من مايو، ٢٠ من سبتمبر عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الاشتراكية ٨ من يونية، ٣ من أغسطس، ٩من أغسطس، ٢٣ من أغسطس عام ١٩٥١.

جبهة تضم التنظيمات الثورية والوطنية جميعا. وجهد في نشاطه العملي في الدعوة لها. كتبت صحيفة الاشتراكية تقول: «لينضم إلى صفوف الاشتراكية من يطمئن إلى أنها عاملة لتحقيق ما يصبو اليه، ولينضم للأخوان المسلمين من يراها في نظره أقرب إلى تحقيق بغيته... ولينضم إلى أنصار السلام من يراهم أكثر الجميع تحقيقا لرغابته... ولتتكتل هذه الهيئات كلها لتعرب عن غضب الشعب»[1]. وكتبت تدعو إلى التقارب في الصفوف وإلى أن يتجمع الشعب ضد الاستعمار وأذنابه والإقطاع[2]. ويلحظ الاتجاه ذاته في حرص الحزب على أن يدعو إلى مؤتمراته من يمثلون التيارات السياسية المختلفة، وفي أن يتخذ مواقف التأييد والدعم لنضال التنظيمات الأخرى ضد إجراءات القمع التي تفرضها الحكومة عليها، سواء بمصادرة صحفها أو بالقبض على أعضائها. كما كان للحزب ورئيسه حركة نشيطة بين التنظيمات المختلفة في صحفها ومؤتمراتها وفي العمل الجماهيري اليومي حتى بدا بمثابة القاسم المشترك لها، وحتى بدا أكثرها تمتعا بالعلاقات القوية بغالبيتها.

وقوى التفكير في صيف عام ١٩٥١ بين الحزب الاشتراكي والتنظيمات الماركسية في الدعوة لتكوين الجبهة. وعقد اجتماع لتكوين ما أسمى «الجبهة الشعبية» في يونية عام ١٩٥١ من الحزب الاشتراكي والتقدميين(التنظيمات الماركسية) والحزب الوطني وأنصار السلام ومنظمات العمال والأخوان المسلمين أي من التنظيمات التي تمثلها صحف الدعوة والجمهور المصري والشعب الجديد(الاشتراكية) واللواء الجديد والكاتب والملايين[3]. وفي يولية تكونت لجنة مشتركة من هذه التنظيمات لتنظيم الاحتفال بذكرى ضرب الإسكندرية (١١ من يولية عام ١٨٨٢) وبوصف أن هذه التنظيمات هي الهيئات التي تحمل لواء المعارضة الشعبية. وفور إلغاء المعاهدة وبداية الكفاح المسلح ضد الإنجليز أذاعت «الاشتراكية» بيانا للجبهة الشعبية يقول: «الطريق الوحيد لتحرير بلادنا هو توحيد صفوف الشعب وتضامن أحزاب وهيئات

---

(١) صحيفة الاشتراكية ١٥ من يونية عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الاشتراكية ٢٢ من يونية عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الاشتراكية ٢٩ من يونية عام ١٩٥١.

الأحرار والوطنيين والديمقراطيين وجميع الهيئات الشعبية في جبهة شعبية وحول برنامج شعبي»[1].

وكان سعي الحزب لتكوين الجبهة مما التقى به لقاء واضحا مع التنظيمات الماركسية الساعية إلى الهدف ذاته. على أنه لم يلق النجاح ذاته في اتصاله بالإخوان المسلمين وبالجماهير الوفدية، وذلك بسبب موقف الإخوان المتحفظ والرافض لمبدإ الجبهات، وبسبب موقف الحزب الاشتراكي غير المتعاطف مع الوفد. والحاصل أن الحزب الاشتراكي وجه جهوده في تكتيل القوى الشعبية وجهة لم يكتب له بها النجاح الحاسم، إذ جهد في جذب الإخوان برغم عزوفهم عن هذه الفكرة، وأهمل الوفد برغم ما كان لدى جماهيره من إمكانات واضحة للارتباط بالتيار الثوري.

وبالنسبة للحركة الشيوعية، فقد تقدمت الإشارة إلى الاختلاف الفكري بينها وبين الحزب الاشتراكي على ما أوضح هذا الحزب. وهو خلاف لم يؤثر لدى الاتجاهين في إمكان تحقيق التقارب بينهما والسعي المشترك لتحقيق الجبهة وحرص الحزب الاشتراكي على مساندة الحركة الشيوعية. وعندما صدرت صحيفة الملايين حيا الحزب الاشتراكي صدورها ونشاطها متمنيا لها النجاح، ودعا إلى «تكتيل الحركات الواعية»[2]، ودعا «الملايين» إلى أن تبذل جهودها لتكتيل الجبهات الديمقراطية الشعبية(يقصد التنظيمات الشيوعية)[3]. كما أفسحت «الاشتراكية» لنشر الموضوعات المتعلقة بالفكر الاشتراكي «الاشتراكية العلمية»[4]، وأعلنت ترحيبها بصحيفة «الكاتب» المعبرة عن حركة أنصار السلام عندما صدرت[5]. وفي ٢٢من يونية عام ١٩٥١نشرت الاشتراكية خبرا مؤداه أن سكرتير «الحزب التقدمي المصري»(تقصد الحزب الشيوعي المصري) أرسل إلى الحزب الاشتراكي برنامجا للعمل السياسي ودعاه للعمل المشترك على أساسه،

---

(١) صحيفة الاشتراكية ١١ من أكتوبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الاشتراكية ٢٧ من إبريل عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الاشتراكية ١٥ من يونية عام ١٩٥١.

(٤) صحيفة الاشتراكية ٢٢ من يونية عام ١٩٥١.

(٥) صحيفة الاشتركية ١١ من مايو عام ١٩٥١.

وذكرت الصحيفة أن الحزب الاشتراكي وافق فعلا على هذا البرنامج، ووعدت بنشره في العدد التالي ولكنه لم ينشر[1].

وكان الحزب الاشتراكي يَعُدّ انتصار الشيوعية في البلدان المختلفة انتصارا للسلام[2]. وبعد إلغاء المعاهدة طالب الحكومة بالدخول في مفاوضات سريعة مع دول أوربا الشرقية لإمداد مصر وجيشها بالسلاح وأن تشتري السلاح من تشيكوسلوفاكيا بعد أن أخفقت في شرائه من السويد والدول الخاضعة للنفوذ الأمريكي، وعُدّ التلكؤ في هذا الشأن بمثابة خيانة وطنية[3]. وكتب أحمد حسين يطالب بالاتفاق مع روسيا وبمقاطعة الإنجليز ويهاجم الحكومة في ضربها للشيوعية قائلا إن الشعب لا يفزع من الشيوعية، ثم تساءل عن سبب بقاء السجون غاصة بالشيوعيين، وقال إنه يستحيل أن نقاطع الغرب والشرق معا، وإن روسيا تمد لنا أيديها، وإن العصر الحاضر هو عصر الكادحين المنتجين[4]. وكان هذا هو ذات اتجاه التنظيمات الشيوعية بشكل عام، وهو يعني أن الحزب الاشتراكي لم يكن يقف ـ في ذلك الوقت ـ ضد نزعة المعاداة للشيوعية في السياسة الداخلية والسياسية الخارجية فقط، ولكنه كان أيضا يدعو إلى التعاون والتحالف مع الشيوعيين.

وبالنسبة للإخوان المسلمين، فقد سبقت الإشارة إلى موقف الحزب الاشتراكي المؤيد لإلغاء قرار حل جماعة الإخوان، وإلى ما بذل من نشاط دعما لحقها في العمل السياسي العلني المشروع. وهاجم قانون الجمعيات الذي أصدرته الحكومة ليقيد حرية الجماعة عند عودة نشاطها على ماسبقت الإشارة إليه، وكان إبراهيم شكري(عضو الحزب في مجلس النواب) هو من يوزع داخل مجلس النواب ـ عند مناقشة القانون ـ المذكرة التي أعدتها الجماعة تعليقا على القانون[5]. وكان الحزب ينظر إلى الجماعة بوصفها حركة إسلامية تكافح الاستعمار. ودعا الشيوعيين المصريين إلى النظر إليها بهذا المنظار، مذكرا إياهم بأن حركة فدائيان إسلام وآية الله كاشاني في إيران قد استطاعا مع حزب تودة الشيوعي هناك أن يحيلا تأميم البترول

(١) صحيفة الاشتراكية ٢٩من يونية عام ١٩٥١.
(٢) صحيفة الاشتراكية ٢٢ من يونية عام ١٩٥١.
(٣) صحيفة الاشتراكية ١١ من أكتوبر، ١٨ من أكتوبر عام ١٩٥١.
(٤) صحيفة الاشتراكية ٢٠ من ديسمبر عام ١٩٥١.
(٥) صحيفة الاشتراكية ٢٧ من إبريل عام ١٩٥١.

الإيراني حقيقة واقعة وأن يعملا ضد الاستعمار. وأنه لا يمكن اتهام الألوف من الإخوان بأنهم غير وطنيين. وطالب الشيوعيين المصريين بأن يكفوا حملتهمم على الحركات الإسلامية الشعبية الواعية وأن يقفوا إلى جوارها إذا هاجمتها الحكومة، وذلك ما دامت تدعو إلى حرب الاستعمار وتحرير الشعب من الاحتلال ومقاومة الرأسمالية والاحتكارية[1].

على أن محاولات الحزب جذب جماعة الإخوان قد اتسمت ـ بشكل عام ـ بالعقم، ولم تؤد إلى تغيير حقيقي في موقف الجماعة الرسمي، وبقيت قيادتها قادرة على الابتعاد بالجماعة كلها عن صفوف الحركة الثورية وعن «الجبهة الشعبية» المقترح تكوينها. وكان رباط الجماعة ـ إلى هذا الوقت وما بعده ـ أوثق من أن تنفجر الخلافات بداخلها بين القيادة والاتجاهات المعارضة لها، وكان أوثق من أن يسهم موقف الحزب الاشتراكي سريعا في هذا التفجير. وبقى الحزب في محاولاته جذب الجماعة يتحاشى أن يمارس أيا من ألوان النقد الصريح والمكشوف لها ولمواقفها برغم وضوح علاقة المرشد العام بالملك (أكثر من وجه إليه الحزب من الضربات) وبرغم مواقفها البالغة التميع بعد إلغاء المعاهدة وعزوفها الصريح عن الارتباط بالحركة الثورية، وبرغم سياسة المرشد العام وقيادة الجماعة الواضحة في الابتعاد عن خوض الكفاح المسلح في وقت نادت فيه جميع التيارات الثورية بالدعوة إليه. وبقى الحزب حذرا من الجماعة يسكت عما بدا من مواقفها ويحاول في يأس جذبها بروح المجاملات إلى صف الثورة، ويحاول أن يوجه دعما من خارج الجماعة إلى الاتجاه المعارض لقيادتها.

وبالنسبة للوفد، فقد اتخذ الحزب الاشتراكي معه موقفا مغايرا ـ بشكل عام ـ للموقف الذي اتخذه مع جماعة الأخوان. والحاصل أن حزب مصر الفتاة تكون في بداية الثلاثينيات بوصفه حركة للشباب المصري المتمرد على ظروف الوقت والساخط على «اعتدال» الوفد. ومنذ البداية خاض صراعات عنيفة مع الوفد، وجه إليه هجوما شديدا وتلقى منه ضربات شديدة. ونما حزب مصر الفتاة في نهايات الثلاثينيات على حساب الوفد ـ لا سيما بعد تهادن الوفد وتوقيعه معاهدة

---

(١) صحيفة الاشتراكية ٤ من مايو عام ١٩٥١.

عام ١٩٣٦ ـ وخاض أهم معاركه السياسية ضد الوفد، وتكونت لديه نظرة ثابتة بأن الوفد هو مصدر الخطر الرئيسي عليه وعلى أي اتجاه وطني متطرف أو جذري، وأن هذه الخطورة لا تأتي من اعتدال الوفد فقط ولكن أيضا من جماهيريته الواسعة ومن ثم يكون الواجب هو توجيه أكبر المعاول إليه بحسبان ألا خلاص للمجتمع من أوزار الأوضاع القائمة إلا بضرب الوفد الذي يمتص روح التمرد في الجماهير. وكان حزب مصر الفتاة أقرب إلى الحزب الوطني وإلى منطلقه السياسي والفكري منه إلى الوفد، والحزب الوطني كان يمثل منذ عام ١٩٢٠ المعارضة الوطنية المتشددة لسياسة الوفد، فكان هو ومصر الفتاة من مشرب سياسي واحد، كما كان حزب مصر الفتاة في تقييمه للزعامات الوطنية وللتراث النضالي المصري يؤكد على دور مصطفى كامل ومحمد فريد الزعيمين السابقين للحزب الوطني، وذلك كنوع من التحدي لتراث الوفد الخاص ولزعامة سعد زغلول.

والتقى حزب مصر الفتاة مع الوفد في فترات كانت قصيرة أهمها عام ١٩٤٥ بعد أن أقيلت وزارة الوفد فقاطع الانتخابات التي أجرتها حكومة السعديين، وأيد معارضي هذه الحكومة ومنهم مرشحو مصر الفتاة. ولكن غلب على تاريخ حزب مصر الفتاة بشكل عام منطق الصراع مع الوفد، وشكل هذا الصراع الطويل هواه كما طبع وجدانه السياسي، فكان دائما أميل إلى تلمس الخطر من جانب الوفد وأحد بصرا في إدراك عيوبه وأقل إحساسا بما يؤديه للمجتمع وللشعب من فوائد، وأقرب إلى النظر إليه على أنه الحزب الذي يعوق روح التمرد في الجماهير أن تنطلق. ولاشك في أن سوءات وزارة الوفد الأخيرة عام ١٩٥٠ كانت مما ألهب لدى الحزب الاشتراكي(مصر الفتاة) روح المعاداة للوفد، وتبلور لديه ذلك كله في فكرة أن الوفد بقدر شعبيته بقدر ما يكون خطره على الثورة وبقدر ما يحطم بقدر ما ينفتح الطريق إلى الثورة. وحكم هذا المنطق نشاط الحزب الاشتراكي وسلوكه.

والحاصل أنه مع اشتراك الحزب الاشتراكي مع التنظيمات الأخرى في تأييد اتجاه المعارضة الثورية داخل الوفد في قضايا الحريات وغيرها، فإنه لم يلحظ أنه بذل جهدا جديا في محاولة جذب قواعد الوفد والتقريب بينها وبينه، ولا أنه بذل جهدا يذكر في معاناة مشكلات هذه القواعد. ومن أهم هذه المشكلات إيمان الوفديين التقليدي بحزبهم

وتاريخه وتقاليده في الكفاح مع فقدانهم الثقة بالسياسة الراهنة للحزب ومع تخطيهم لأهدافه القديمة. كما لم يسهم الحزب الاشتراكي مساهمة إيجابية في محاولة بناءة تحفظ على القواعد الشعبية داخل الوفد ثوريتها وتنتشلها من الضياع، بل عمق الحزب الاشتراكي انعزالها عنه بالهجوم العام على الوفد وبعدم التمييز بين الحزب وقواعده وبين الاتجاه اليميني المسيطر على قيادته وعلى الحكومة في وقت كان هذا التمييز فيه أوضح ما يكون. كما امتد هجومه إلى تراث كفاح الوفد. وشن هجوما مركزا على فؤاد سراج الدين رأس الاتجاه اليميني في الوفد، ابن الباشا الإقطاعي الذي يتشدق بالديمقراطية خارج الحكم ثم يتحول إلى «طاغية» عندما يصل إليه[1]. كما شن هجوما مماثلا على مصطفى النحاس زعيم الوفد(الذي كانت جماهير الحزب لا تزال تحفظ له من تاريخ كفاحه القديم مكانة خاصة) متهما إياه بأنه كفر بالشعب وأنه يسرق الشعب ويثرى على حسابه[2]. واستغل فرصة الاحتفال بذكرى سعد زغلول ليهاجم زعيم الوفد السابق ويتهمه بالدكتاتورية وبالتهاون مع أعداء الحركة الوطنية[3]. كما شن هجومه على ثورة عام ١٩١٩ ناصحا المصريين ألا يلتفتوا إلى هذه الثورة بعد إذ لم يعد الشعب ضعيفا[4].

وأيا كان وجه السلامة في حرص الحزب الاشتراكي على أن ينتقد تراث الكفاح المصري القديم لتتمكن الجماهير من أن تتخطى ما فرضته عليهم ظروف الماضي من حدود، أيا كان هذا الأمر، فإن الحزب الاشتراكي لم يراع في موقفه هموم الجماهير الوفدية، ولم يكن السبيل إلى مساعدتهم على الخروج من أزمتهم ما صنعه من الاقتحام العنيف لتراثهم السياسي والفكري ومن عدم التمييز بين الباقي من هذا التراث الذي يجب التمسك به وبين ما ينبغي تخطيه، ولم يراع في الأمر ما ظهر وقتها جليا من استعداد القسم الغالب من جماهير الوفد للالتحام بتيار الثورة. وكان أسلوب الحزب الاشتراكي مع الوفد مغايرا تماما للأسلوب الذي اتخذه مع جماعة الأخوان المسلمين برغم عقم محاولته معها.

والحاصل أيضا أنه مع إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ اتخذ الحزب الاشتراكي موقف

---

(١) صحيفة الاشتراكية ٤ من سبتمبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الاشتراكية ٢٠ من إبريل، ٤ من أكتوبر عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الاشتراكية ٣٠ من أغسطس عام ١٩٥١.

(٤) صحيفة الاشتراكية الأول من نوفمبر عام ١٩٥١.

التأييد لحكومة الوفد وأعلن ذلك في بياناته[1] . وقابل أحمد حسين فؤاد سراج الدين ومحمد صلاح الدين وأعلن بعد المقابلة أنه لمس منهما اتجاه الحكومة إلى أن يكون الكفاح شعبيا وإزماعهما دراسة الخطط الكفيلة بتحويل الوزارة إلى وزارة جهاد، وأعلن أن خدمة القضية الوطنية يكون بالوقوف بجانب الحكومة[2] . ولكن الحزب الاشتراكي عدل عن هذا الموقف سريعا عندما ظهر اضطراب سياسة الحكومة وهددها بقوله : إنها إذا جمدت داستها الأقدام[3] . ثم اشتد هجومه عليها منذ أواخر نوفمبر عام ١٩٥١ بعد أن تلكأت في قطع العلاقات الرسمية مع بريطانيا، وبعد أن أصدرت قرارا يخولها الإشراف على كتائب التحرير الشعبية التي تشكلت وقتها بمبادرة التنظيمات الشعبية . ثم بلغ هذا الهجوم أشده عندما عين الملك حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي كمقدمة لتنفيذ مؤامرته ضد الحركة الثورية[4] .

والواقع أن مسار الأحداث بعد إلغاء المعاهدة أوضح أن الحكومة غير قادرة على ملاحقة الأحداث ولا السيطرة على الموقف المتصاعد ولا على التمشي مع اشتداد موجة الحركة الثورية، كما كان موقفها من بعض وجوهه يضر بالحركة الشعبية . على أنه كان من تناقضات الموقف أنه لم يكن غير هذه الحكومة من يستطيع أن يتيح للتحرك الشعبي المدى الذي وصل إليه، وكانت لهذا السبب تواجه هجوما شديدا ومؤامرات واسعة من الملك والإنجليز والعناصر الرجعية في الداخل، وكانت الإطاحة بهذه الحكومة هي المطلب الأول للقوى المعادية للثورة ليتمكنوا بعد تحقيقه من إحكام قبضتهم على الحركة الشعبية وتصفيتها . ولم يكن من القوى الثورية الموجودة من يستطيع أن يتولى الحكم بدلا منها، ولا كان من خطة أي من هذه القوى الثورية أن يتولى الحكم أو يسيطر على الدولة بعد الوفد، فكان سقوط حكومة الوفد أمرا لن يفيد غير القوى المعادية للثورة . وكان تعيين حافظ عفيفي بداية تنفيذ المؤامرة السياسية التي تستهدف إسقاط وزارة الوفد وتصفية الحركة الثورية بعد ذلك . والواقع أن بعض التيارات الثورية الأخرى اشتركت مع الحزب الاشتراكي في هجومه المركز على الوفد، بغير إدراك كامل لكون هذا الهجوم يصور

---

(١) صحيفة الاشتراكية ١١ من أكتوبر عام ١٩٥١ .
(٢) صحيفة الاشتراكية الأول من نوفمبر عام ١٩٥١ .
(٣) صحيفة الاشتراكية ٨ من نوفمبر عام ١٩٥١ .
(٤) صحيفة الاشتراكية ٢٩ من نوفمبر عام ١٩٥١ .

حكومة الوفد بدرجة من السوء يجب معه المطالبة بإسقاطها أوبجعل الجماهير عازفة عن الدفاع عنها إزاء مؤامرات الرجعية.

والحاصل أنه في ٢٤ من يناير عام ١٩٥٢ نادى أحمد حسين بإسقاط حكومة الوفد. يذكر أحمد بهاء الدين أن أحمد حسين نادى «بإقالة الوزارة دون أن يفكر لحظة واحدة في الوزارة التي يمكن أن تخلفها وإمكانية الاستمرار في المعركة»[١]. على أنه من الإنصاف أيضا ملاحظة أن حكومة الوفد بعد إلغاء المعاهدة اتبعت سياسة اتصفت بالتذبذب والبلبلة والاضطراب حيرت القوى الوطنية والثورية كافة وصار معها من الصعب على أي من هذه القوى أن يتخذ موقفا رشيدا من الحكومة يمكن به التأثير عليها لصالح الحركة الثورية. كما صار من الصعب على أي من هذه القوى أن يطمئن إلى قوة الحكومة وسيطرتها على الموقف أو قدرتها على اتخاذ سياسة واضحة تستطيع تنفيذها.

والمهم هنا أن الهدف الذي طرحته الضرورة التاريخية وقتها، وهو تكوين الجبهة الثورية، قد تبناه الحزب الاشتراكي وعمل من أجله كثيرا ونشط في تحقيقه نشاطا مخلصا. يظهر ذلك واضحا في علاقة الحزب مع القوى والتنظيمات والصحف الوطنية والثورية والماركسية المختلفة، ولكنه في الوقت ذاته لم يستطع أن يتجنب أخطاء اكتنفت مسلكه بالنسبة لتقييم بعض الاتجاهات وبخاصة تقييم دور الوفد حكومة وحزبا. وشاركه هذا الخطأ بعض التنظيمات الأخرى كما سيجيء في حينه. وإذا كان الحزب الاشتراكي قد نجح في التقريب بين الكثير من التيارات الشعبية وبينه والتقريب بين بعضها وبعض، وإذا كان بذل في هذا الأمر جهدا يفوق ما بذله الكثير من التنظيمات الأخرى حتى بدا في بعض الأوقات واسطة العقد بينها، فإن ما وقع فيه من خطإ لم يؤد إلى كفالة نجاح مسعاه على النحو القادر على تعديل موازين القوى السياسية تعديلا جذريا وحاسما لصالح الثورة.

* * *

انتشر نشاط الحزب الاشتراكي انتشارا واسعا ولاقت دعايته السياسية رواجا كبيرا، وزاد توزيع صحيفته من بضع مئات إلى نحو ثمانين ألفا أو مائة ألف في عام واحدة[٢]. ودعا في صراحة إلى الثورة وأمسك معاول الهدم ضد النظام القائم،

---

(١) فاروق ملكا. أحمد بهاءالدين ص ١٢٧.

(٢) واحترقت القاهرة. أحمد حسين ص ٣٨٩، ٣٩٠، وأكد لي صحة هذه الأرقام في مقابلة شخصية.

وكل ذلك كان يرشح الحزب لأن يتبوأ مكانا ذا تأثير حاسم على الأوضاع السياسة. ولكن نشاط الحزب اتسم بما حد من فاعليته السياسية بوصفه حزبا قادرا على تحقيق الانسجام الكامل بين الأهداف التي يدعو إليها وبين تفاصيل نشاطه اليومي، وبين هذين وبين بناء جهاز الحزب نفسه على نحو قادر على تحقيق الثورة. كما حد من فاعلية الحزب بوصفه حزبا قادرا على إمساك السلطة السياسية فيما بعد أو على المشاركة فيها. والمعروف أن أهم قضية تتعلق بالثورة هي قضية السلطة السياسية التي يمكن بالسيطرة عليها تحقيق الأهداف المبتغاة.

والحاصل أن الكادر الأساسي للحزب كان قد تربى في «مصر الفتاة» الذي أقبل عليه خلال الثلاثينيات طلبة وموظفون وتجارو بعض متوسطي الثراء، ولم يكن الكثير من هذه الكوادر الأساسية قد نضج وعيه السياسي إلى الحد الذي يتلاءم مع الأهداف الجديدة التي يدعو إليها الحزب. وهي أهداف تحطيم النظام الاجتماعي والسياسي القائم، كما كان بعضهم من العناصر الرأسمالية غير قادر بحكم وضعه الطبقي على أن يستوعب هذه الأهداف أو أن يدافع عنها. وقد تغير برنامج الحزب خلال عام واحد ورفع مطلبي تحديد الملكية والإنتاج الجماعي، وكان هذا التغيير بمثابة قفزة خطيرة بالنسبة لقسم كبير من أعضائه، فلم يستطع هذا القسم أن يستوعب الأعماق الفعلية لهذا التغيير، ورأى البعض فيه دعوة سياسية أوحى بها الحس السياسي المباشر أكثر من الاستجابة العميقة لمطالب الجماهير ولحركة التاريخ. وبينما كان الحزب ينتشر ويتوسع لم يهتم كثيرا بتكوين كوادره بنظرة سياسية وفكرية واحدة، وأهم من ذلك لم يعط اهتماما كبيرا بضبط الروابط التنظمية بداخله على نحو يمكنه مستقبلا من القيام بالثورة. وكانت هيمنة الزعامة الفردية على الحزب وأعضائه لها أثرها في ضعف بنائه التنظيمي وضعف الروابط التنظيمية بداخله. على أنه من جهة مقابلة قد يكون هذا الضعف التنظيمي هو ما أدى إلى الهيمنة الفردية على الحزب كما يذكر أحمد حسين(١)، على أساس أن هذا الضعف كان ميراثا يحمله الحزب وغيره من المؤسسات السياسية وقتها، ولكن المهم هنا أن ثمة تناقضا بين السيطرة الفردية وبين البناء التنظيمي القادر على النمو الذاتي والصمود

---

(١) مقابلة شخصية مع أحمد حسين في إبريل عام ١٩٦٩.

بصرف النظر عن المسئوليات وتحديدها، وأن هذا التناقض كان من عوامل الضعف للحركة السياسية.

وبهذا لوحظ أن الحزب قد استطاع أن يحدد المشكلات الأساسية للثورة وأن يكتشف الأساليب التي يراها لحلها، ولكنه لم يستطع أن يمارس كل هذه الأساليب في التطبيق، وقد سبقت الإشارة إلى مسألة تكوين الجبهة ودوره في تحقيقها. ومن ناحية أخرى طالب الحزب بتنظيم صفوف العمال عن طريق تكوين اتحادات عامة لهم، وذكرت صحيفة الاشتراكية أن تنظيم صفوف الشعب يكون عن طريق الاتحادات والنقابات لأن الأحزاب وحدها لا تستطيع القيام بالأمر كله، وهذا نظر سياسي ناضج، ولكن الحزب لم يستطع أن يقوم بدور يذكر في تنشيط الحركة النقابية أو في تكوين اتحادات عمالية، ولم تكن له جذور بين العمال. وأثار الحزب الفلاحين وطالب بإنشاء اتحاد عام لهم من أجل توزيع الأرض[1]، ولكنه لم يسهم في إعداد هذا البناء. وبرغم أن صحيفته لقيت انتشارا واسعا في كثير من الأقاليم فلم يستطع الحزب أن ينشئ قواعد ثورية له في الريف. وبعد إلغاء المعاهدة أنشأ الحزب كتائب التحرير للكفاح المسلح ولتنظيم مقاطعة الإنجليز، ولكن هذه الكتائب لم تكن على درجة ما من التنظيم ولا من الارتباط بالجماهير.

وكان التركيز الأساسي في نشاط الحزب على الإثارة السياسية أكثر من الإعداد المنظم الراسخ للعمل الثوري، على أن هذه الملاحظة ليست مما يخص نشاط الحزب الاشتراكي وحده، إنما شاركه في ذلك الكثير من العاملين في السياسة وقتها ومن القوى الثورية. وكان خطر هذا الأمر أن يندلع اللهب قبل أن يتكون التنظيم القادر على قيادة الثورة. وتمثل التركيز على الإثارة السياسية في تركيز الدعاية على مسألة «الفساد». ولم يكن الفساد إلا مظهرا للأزمة الطبقية القائمة، وهو مظهر أسخط الجماهير ورفع من ثوريتها واستثار دوافع السخط المختلفة لديها كل حسب مثيراته من جهة وضعه الطبقي ووعيه الثوري ومثله الأخلاقية التي تقتحمها مظاهر الفساد. وكان المطلوب في هذه الفترة من الحزب الاشتراكي وغيره أن يتخطى بالجماهير حدود الإثارة إلى تثقيفها بالوعي الاجتماعي والسياسي الناضج لتقف الجماهير على حذر من أي محاولة لوأد الثورة عن طريق إجراء تطهير شكلي تقصد به القوى

---

(١) صحيفة الاشتراكية ١٩ من يولية عام ١٩٥٠.

الرجعية إفراغ سخط الجماهير، ويتم في حدود الإطار السياسي والاجتماعي القائم(وهو الأمر الذي حاولته حكومة نجيب الهلالي بعد حريق القاهرة). وعلى الرغم من أن الصيغة السياسية التي أعلنها الحزب الاشتراكي لكفاحه في برنامجه كانت تتضمن هذا الوعي، وعلى الرغم من أن الحزب كان يؤكد على المطالب الثورية التي تضمنها برنامجه، فقد غلبت الإثارة كثيرا على نشاطه، كما غلبت على نشاط الكثير من التنظيمات الأخرى في الفترة ذاتها.

والحاصل أن بعض القوى الرجعية وصحفها(كأخبار اليوم) جهدت خلال عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ على أن تحصر المشكلة الاجتماعية في مسألة «الفساد» بما يظهرها بمظهر الثورية وبما يحرف الجماهير عن حقائق الأزمة الاجتماعية الناتجة عن وجود الطبقات الرجعية. وعندما تلتقي القوى الثورية مع القوى الرجعية في مسألة معينة فعلى أي منهما أن يعيد النظر في حساباته السياسية قياسا على المثل العربي القديم، «إذا مدحك أحد أعدائك فانظر أي الأخطاء ارتكبت». والواقع أن الكثيرين في هذه الفترة لم يستطيعوا أن يتنبهوا إلى هذا المنزلق، ولم يستطع الحزب الاشتراكي أن يميز الخطوط الفاصلة بين وضعه وأهدافه وبين هذه الاتجاهات المضادة فوقع هو نفسه أسير الإثارة، ولم يلحظ أن هجوم «أخبار اليوم» على الملك وكشف بعض فضائحه وهجومها على الوفد يصدر عن مخطط مخالف تماما لما يدعو هو إليه مع القوى الثورية الأخرى. ولعله وثق بقوته وقوة الموجة الثورية بحيث عَدَّ هذا المخطط الرجعي مخططا يضر بالملك وبالنظام القائم ولن يستطيع أن يضر الحركة الشعبية بشيء: ولكن سياق الأحداث أثبت خطأ هذا النظر بعد حريق القاهرة. واتصف موقف صحيفة الاشتراكية من «أخبار اليوم» بالمجاملة والبعد عن الصراع[١].

والحاصل في هذا المجال أن الكثير من كتاب الحزب الوطني الجديد كان يكتب في صحف أخبار اليوم وفي «آخر لحظة» على وجه الخصوص. فلما صدرت صحيفة «اللواء الجديد» لسان حال الحزب الوطني كانت تطبع في مطابع أخبار اليوم كما كانت «الاشتراكية» و «الملايين» تطبعان في صحف الدار[٢]. وقد حاول كتاب «ثورة في الصحافة» أن يستخلص من ذلك أن أخبار اليوم كانت تقود الكفاح ضد الملك والفساد، وأنها كانت تعين هذه الصحف في هجومها على الملك، ولكن

---

(١) صحيفة الاشتراكية ١٦ من أغسطس، ٦ من سبتمبر عام ١٩٥١.

(٢) ثورة في الصحافة. سامي عزيز ص ٢١٤.

أمكن ـ بسؤال الكثيرين ممن عاصروا أحداث هذه الفترة من مختلف الاتجاهات ـ معرفة أن ذلك كان يتم على أسس تجارية بحتة.

* * *

يذكر أحمد حسين في قصته «واحترقت القاهرة» التي ضمنها ذكرياته السياسية عن أحداث هذه الفترة، أنه كان معروفا لدى الحكومة ولدى وزير الداخلية فؤاد سراج الدين بخاصة ما كان يعلنه أحمد حسين من أنه قرر أن يهدم الملك فاروق أو أن يموت في سبيل ذلك، وأن الحكومة تنظر إليه بوصفه رجلا يدفع بنفسه إلى الانتحار بما يكتبه عن الملك(١). وذكر سراج الدين لكريم ثابت أن ما كان يتصوره بعد إلغاء المعاهدة هو أن يكون أحمد حسين أكثر اعتدالا، «ولكن الجماهير الشعبية كانت تدفعه إلى التحدث عن الأغنياء والإقطاعيين والرأسماليين» مما اضطر الحكومة بعد ذلك إلى أن تمنع اجتماعات الحزب الاشتراكي(٢). وهذا يوضح أن الحزب كان يصدر عن الاستجابة السريعة المباشرة للشعور العام. وإذا كان في هذا دلالة على مدى الارتباط بالجماهير فإنه دل من جهة ثانية على سمة التلقائية التي لونت بعض مواقف الحزب العملية.

وإن مطالعة صحيفة «الاشتراكية» بعد إلغاء المعاهدة يظهر ما كان يدعو إليه الحزب من اتباع طريق الكفاح المسلح ومطالبة الحكومة بإباحة حمل السلاح وتكوين الكتائب. كما كان الحزب يدعو في مؤتمراته التي كانت تعقد وقتها وفيما كان يشارك فيه من مؤتمرات غيره من التنظيمات، كان يدعو إلى هذه المطالب. وكون فعلا بعض كتائب التحرير من أعضاء الحزب، وطاف أحمد حسين في الأقاليم(طنطا والمنصورة والزقازيق والإسكندرية وغيرها) تستقبله الجماهير بالهتاف «الموت للإقطاعيين.. الموت للرأسماليين»(٣). ونقل مركز نشاطه إلى الزقازيق ليكون قريبا من نشاط الفدائيين(٤). ولكنه في الوقت ذاته ـ حسبما يصور مشاعره في هذه الفترة في قصته ـ كان يحدث نفسه برفض أسلوب العنف مأخوذا

---

(١) واحترقت القاهرة. أحمد حسين ص ٣٦٦، ٣٦٧.

(٢) واحترقت القاهرة. أحمد حسين ص ٤٠٥.

(٣) واحترقت القاهرة. أحمد حسين ص ٤٠٠.

(٤) واحترقت القاهرة. أحمد حسين ص ٤٠٩.

بالاعتبارات الإنسانية العاطفية: «لمإذا يارب يتقاتل بنو البشر؟ لماذا يقتل الانسان أخاه الانسان؟ لمإذا يستعلي بعضهم على بعض؟ . . ماذا عليهم لو تحابوا، لو تعاونوا؟ . . إنه لن يكون قاتلا أبدا . . بل لن يسهم في التحريض على قتل إنسان. إذا كان ولابد في كل معركة من يدافع عن النفس وعن الجماعة بالقتل، فليقتل غيره، أما هو فليس باستطاعته أن يسيغ القتل. . ليس باستطاعته أن يحرص عليه». . ثم يستدرك «ولكنها معركة مصر، المعركة التي عاش طوال عمره يدعو لها ويبشر بها، أيجبن الآن عن مواصلتها؟» . . ثم يحسم أمره بقوله: «لتمض المعركة في طريقها نحو المقدر لها، أما هو فيجب أن يكون أمينا مع نفسه. إنه ليس من رجال الحرب، ليس من رجال القتال».

وإذا صح هذا التصوير عن دوافع التردد عن الاستمرار في المعركة، فهو يدل على أن الحركة الشعبية قد بلغت حدا من العنف، والأوضاع السياسية قد بلغت حدا من التأزم لم يقدر معه زعيم الحزب الاشتراكي على مواصلة النشاط، وأنه فقد القدرة على السيطرة على الأوضاع أو على المشاركة في توجيه الأحداث.

وفي أواخر يناير عام ١٩٥٢ قرر أحمد حسين أن يعود إلى القاهرة «ليعلن لأخوانه أنه غير صالح للاستمرار في هذه المهمة، مهمة قيادة الفدائيين، فضلا عن أنه فقد إيمانه بسلامة المعركة»(١). وفي ٢٤ من يناير عقد مؤتمرا صحفيا أعلن فيه أنه قرر الانسحاب من الحياة العامة متوقعا تردى البلاد في الكوارث(٢). وقد كان توقع حدوث الكوارث خليقا بدفعه إلى العمل السريع لتفاديها لا إلى اعتزال الحياة العامة في قمة تأزم الأوضاع، ولا إلى الاعتكاف والكف حتى عن قراءة الصحف وإعلان أنه «لقد نفضت يدى من هذه الأمور ولا شأن لي بما حدث أو سوف يحدث»، وذلك على ما سجل في قصته فيما ذكره لأحد أصدقائه يوم الحريق في ٢٦ من يناير(٣).

وعند اشتعال حركة المقاومة الشعبية بعد إلغاء المعاهدة وبدء تحرك الدوائر السياسية الرجعية للتآمر عليها، عرف نشاط علي ماهر رئيس الوزراء الأسبق في الاتصال بزعماء الأحزاب الرجعية والساسة القدامى أمثال إبراهيم عبد الهادي

---

(١) واحترقت القاهرة. أحمد حسين ص ٤١٧، ٤١٨.

(٢) واحترقت القاهرة. أحمد حسين ص ٤٢٦، ٤٥٥.

(٣) واحترقت القاهرة. أحمد حسين ص ٤٢٧.

ومحمد حسين هيكل وواصف غالي وبهى الدين بركات وحافظ عفيفي، ويومها كتبت «الاشتراكية» تهاجم علي ماهر الذي يفصل نفسه عن قوات الشعب، وتذكره بأن الكلمة أصبحت للشعب لا للبشوات، وأن الحزب الاشتراكي لن يسمح له بتكوين هيئات تتكتل فيها الرجعية. واستنكرت الصحيفة اتصاله بحافظ عفيفي الذي أعلن ترحيبه بعقد معاهدة مع بريطانيا وأمريكا[1].

ولكن أحمد حسين يذكر في قصته أنه يوم حريق القاهرة اتصل تليفونيا بعلي ماهر وقال له: «يجب أن تبذل جهدا لإنقاذ البلد.. أنت الرجل الوحيد الذي ينقذ الموقف.. يجب أن تقال الوزارة فورا ويعلن عن تأليف وزارة جديدة برئاستك وأن يكلف الجيش بحفظ النظام..»[2]. كما تمت عدة اتصالات بينه وبين مصطفى أمين صاحب دار أخبار اليوم حذره فيها مصطفى أمين مما يحدث وأبلغه أن رجال القصر يتهمونه (أحمد حسين) وأعضاء الحزب الاشتراكي بأنهم من أشعلوا الحريق. وكان ما ذكره أحمد حسين لعلي ماهر هو عين ما حدث لإجهاض الحركة الثورية، إذ أقيلت وزارة الوفد وتولى علي ماهر الحكم مؤقتا وصفيت حركة المقاومة الشعبية.

ويبدو بهذا جليا أن أحمد حسين عندما طالب بطرد حكومة الوفد في ٢٤ من يناير لم يكن يتصور أن يكون البديل عن الحكومة الوفدية حكومة أخرى أكثر ثورية ولا أن يكون الحزب الاشتراكي أو أحد التنظيمات الثورية الجديدة هو البديل. كما يبدو واضحا أنه بعد إذ فقد السيطرة على موقفه ارتبكت حساباته السياسية ارتباكا لم يدر معه أن هذا الاقتراح الذي اقترحه على علي ماهر هو عين ما كانت تعد له السراي والإنجليز فعلا، وكان كل ما أراد أن يثبته وقتها أن يشهد علي ماهر على وجوده بالمنزل في ذلك اليوم وبراءته مما يراد أن تتهمه به السراي بشأن مسئولية الحريق. وكان علي ماهر هو من اتصل به أحمد حسين نظرا لما عرف عن علاقتهما الوثيقة خلال الثلاثينيات بخاصة، ولما كان يكنه له من احترام خاص.

على أنه لم يكن من شأن ذلك تصفية الحركة الثورية فقط، ولكن كان من شأنه توجيه أكبر ضربة وجهت إلى الحزب الاشتراكي وإلى زعيمه، إذ ألقيت عليهما مسئولية الحريق وقدمت الحكومة أحمد حسين للمحاكمة بهذه التهمة طالبة

---

(١) صحيفة الاشتراكية ١٥ من نوفمبر عام ١٩٥١.

(٢) واحترقت القاهرة. أحمد حسين ص ٤٤٩، ٤٦٩.

إعدامه. وكاد حبل المشنقة أن يلتف حول عنقه، كما اضطهد رجال الحزب وتعقبتهم الشرطة.

ومن الجدير بالإشارة إليه أن هذه الانعطافات الحادة التي اتسمت بها مواقف الحزب الاشتراكي كانت تتم بمبادرة زعيم الحزب بغير أن يلحظ أثرا لردود الفعل التي كانت تنتجها في أعضاء الحزب وكوادره. ويظهر مما سبقت الإشارة إليه عن أفكار أحمد حسين في أثناء معركة القناة، أنه كان فيما يتخذه من مواقف إنما يستفتي أفكاره الذاتية وعواطفه دون حساب يذكر لاتجاه الحزب وأعضائه، وأنه لم يكن يتصور نفسه زعيما لتنظيم يستمد من التنظيم وجوده، بل زعيما فردا ذا علاقة مباشرة بالجماهير ويحيط به جماعة من المؤمنين به. كل ما لهم أن يصارحهم بموقفه الشخصي بغير التزام إزاءهم بالنشاط وفق ما يقررون. ولا يبدو أنه فيما قاله لعلي ماهر يوم الحريق قد صدر عن قرار حزبي أو أنه شاور أحداً فيه.

وقد عرف حزب مصر الفتاة منذ ظهوره في الثلاثينيات برامج سياسية يكشف فيها عن أهدافه التي يدعو إليها، ولكن لم يعرف له تنظيم لائحي يبني الحزب على أساسه، ويحدد سلطات ومسئوليات كل من رئيسه والمستويات الأدني والعلاقات بينها، ويرجع إليه في تحديد الوظائف والمسئوليات بداخل التنظيم، وفي تصفية ما عسى أن ينشأ من خلافات فيه وفي تحديد أساليب الحزب في تنفيذ سياسته. ولم يعرف أن الحزب كان يعقد مؤتمرات تنظيمية كماعرف أن مجلس إدارته كان أقرب إلى جماعة من الأصدقاء تلتف حول زعيم تؤمن به. ويذكر أحمد حسين أنه مع ظهور برنامج الحزب الجديد وضع للحزب لائحة تماثل لائحة التنظيمات الماركسية، وحاول أن يشجع ويحث الأعضاء على المعارضة، ولكن بقي العبء ملقى عليه هو فكان هو من يكتب ويخطب ويواجه الجماهير ويوجهها ويقابل الساسة وغير ذلك. كما ذكر أن كل هذا الذي فعله الحزب الاشتراكي إنما صنعه هو وعدد لا يزيد على المائتين من الأعضاء في كل أنحاء مصر[1].

كان الحزب الاشتراكي (ومصر الفتاة من قبله) تنظيما يعتمد على الزعامة الفردية وعلى إيمان الأعضاء بشخصية الزعيم وقدرته على التحرك الحر، بغير أن يكون

---

(١) مقابلة شخصية مع أحمد حسين في في إبريل عام ١٩٦٩.

الحزب بناء تنظيميا ذا كيانات محددة وذا تنظيم للمستويات القيادية و القاعدية بداخله يكفل للجميع الاشتراك في رسم سياسته، ويكفل له البقاء والاستمرار بصرف النظر عن هذه الزعامة. وبهذا لم ينجح تيار مصر الفتاة(والحزب الاشتراكي) في بناء مؤسسة سياسية قادرة على النشاط والاستمرار بقواها الذاتية. وإذا كانت هذه السمة قد كفلت للحزب في نهاية عام ١٩٤٩ القدرة على تعديل سياسته في صالح اتجاه الثورة علي نحو سريع، فإنها لم تضمن له القدرة على ضبط أجهزته وإحكام بنائها بما يكفل له إنجاز هذه السياسة أو المشاركة في إنجازها كاملة، ولا ضمنت له القدرة علي الوجود المستمر. ويذكر أحمد حسين أن سبب الموقف الذي اتخذه قبيل الحريق مباشرة من المطالبة بإسقاط حكومة الوفد وحديثه لعلي ماهر، هو أنه وجد الأمور تكاد تفلت تماما والحكومة غير مسيطرة، والحزب الاشتراكي لا يملك القدرة على السيطرة على جهاز الدولة لأن السيطرة على الدولة والسلطة أمر خطير يحتاج إلى جهاز حزبى ضخم وأعضاء كثيرين مما لم يكن الحزب يملك وقتها[١].

بهذا يظهر أن الحزب قد ارتبط بزعيمه وذاب فيه بدل أن يحدث العكس. واستطاعت الزعامة الفردية للحزب أن تعبئ حولها اتجاها جماهيريا واسعا، وأن تهد الكثير من قوائم النظام القائم وقتها بالاشتراك مع التنظيمات الثورية الأخرى. ولكن هذه الزعامة الفردية نفسها كانت هي نقطة الضعف الأساسية في اتجاه الحزب الاشتراكي وفي التيار الذي عملت على إيجاده في الحياة السياسية. وفرض هذا الضعف نفسه على التنظيم وعلى زعيمه وعلى أعدائه، فأدرك الملك أن التخلص من الحزب برمته متوقف على التخلص من زعيمه، وتصور أن قتل رجل واحد ومصادرة صحيفة واحدة وإغلاق دار واحدة كفيل بتخليصه من تيار سياسي معاد. وبعد الحريق كان هذا ما حاوله الملك والحكومات التي تولت الحكم في الشهور الستة التالية. ولعل إدراك أحمد حسين لهذه النقطة كان مما ساهم في إرباك حساباته السياسية في فترة الحريق، إذ بدا للملك أن زعامة الحزب هي كعب أخيل، وإذ بدا لأحمد حسين نفسه أنه هو المقتل الذي توجه إليه

---

(١) مقابلة شخصية مع أحمد حسين في إبريل عام ١٩٦٩.

السهام في يسر. وكان فشل الحزب في هذا المجال التنظيمي سببا مهما لفشله فيما دعا إليه من تنظيمم الجماهير في الاتحادات العمالية واتحادات الفلاحين وفي إنشاء قواعد جماهيرية له ترتبط به، كما كان سببا في أنه لم يلحظ للحزب الاشتراكي نشاط واضح داخل التنظيمات والنقابات القائمة.

ويمكن القول بأن الحزب الاشتراكي انتشر أكثر مما توغل بين الجماهير، وكان جيشانا ثوريا أكثر منه قدرة ثورية، ولكنه أسهم مساهمة كبيرة في ضرب النظام الملكي والإقطاعي وفي تأليب الجماهير لهدم القوائم السياسية والاجتماعية للنظام.

الفَصْل السَابع
الحركة الشيوعية

في العدد الأول لصحيفة «الجمهور المصري» ورد تحقيق عن الحركة الشيوعية في مصر، ذكر به أن عدد من صدرت ضدهم أحكام جنائية منهم خلال السنتين الأخيرتين يبلغ ١٠٥ أفراد كما يبلغ مجموع سني الحبس التي حكم عليهم بها ٤٣٠ عام[١]. وأكدت الصحيفة الرقم ذاته بعد ذلك فيما نقلته عن مجلة ألمانية تحدثت عن تاريخ الحركة الشيوعية في مصر منذ محمود حسني العرابي في العشرينيات، ذكرت أن حكومتي إسماعيل صدقي وإبراهيم عبد الهادي كانتا مما ساهم في نشر الشيوعية بإلقاء القبض على الشيوعيين وعلى غيرهم، وأن كان منهم المثقفون وعمال وأطباء ومحامون وطلبة بالجامعة[٢]. وكانت «الجمهور المصري» تتتبع أخبار القبض والاعتقال والتفتيش التي تمارسها الشرطة على الشباب بتهمة الشيوعية، إذ اعتقل في إبريل عام ١٩٥١، ٢٣ شابا بتهمة التآمر على سلامة الدولة وإحداث انقلاب شيوعي في أول مايو عام ١٩٥١ و إذ ألقى القبض على شبان يحملون ست حقائب ملأى بالمنشورات[٣]. وإذ قبض على طالب يقرأ صحيفة «راية الشعب» السرية وعلى عامل يوزع صحيفة «الكفاح» السرية وعلى شباب آخر ضبطت معهم الصحيفة ذاتها. وذكرت أن صحيفة «الكفاح» تصدر منذ خمس سنين وأنه ما دامت التشريعات المقيدة للصحافة تحظر على الصحف نشر الكثير من الأخبار عن الإضرابات وأنباء القصر وحركات الطلاب.. إلخ، فليس غير السرية وسيلة للنشر. ولم يكن بصحيفة «الكفاح» المضبوطة أكثر من المطالبة بإلغاء المعاهدة ورفض الكفاح المشترك والمطالبة بإطلاق الحريات[٤].

---

(١) صحيفة الجمهور المصري ٨ من يناير عام ١٩٥١.
(٢) صحيفة الجمهور المصري ٩ من إبريل عام ١٩٥١.
(٣) صحيفة الجمهور المصري ٣٠ من إبريل عام ١٩٥١.
(٤) صحيفة الجمهور المصري ٤ من يونية، ٨ من أكتوبر عام ١٩٥١.

وذكرت «الجمهور المصري» خبرا مؤداه أنه يزمع إنشاء مكتب ثلاثي إنجليزي أمريكي مصري لمقاومة الشيوعية في الشرق الأوسط، وأن السفارة الأمريكية أرسلت إلى حكومتها تقريرا وصفت فيه ما يتعرض له الطلبة بخاصة من القلق وعدم الثقة والتطرف في الوطنية، وأن العناصر الشيوعية تعمل بسرعة لكسب هؤلاء، ويقودون المظاهرات من حين لآخر، ويرددون هتافات تتسم بالعداء السافر لأمريكا، وأن مكتب الصحافة الأمريكي يعمل - في مواجهة هذه الروح - على كسب بعض كبار الصحفيين ويطالب بمبالغ كبيرة لزيادة نشاطه[1].

* * *

برغم أن الحركة الشيوعية سارت مع بداية عام ١٩٤٧ في طريق التوحيد، ودل على ذلك الوحدة التي قامت بين الحركة المصرية للتحرر الوطني وبين منظمة الشرارة(أسكرا) في تنظيم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني(حدتو). فما لبثت الحركة الشيوعية أن واجهت موجة جديدة من التفتت في أواخر العام ذاته، وقوى الصراع بين المنظمة الجديدة (الحركة الديمقراطية). وبين التنظيمات الأخرى التي لم تندمج فيها، ومنها «الفجر الجديد» و «العصبة الماركسية».

ثم ما لبث الصراع أن ظهر داخل الحركة الديمقراطية بين الجماعتين الأساسيتين فيها: الحركة المصرية وأسكرا. أصرت مجموعة الحركة المصرية على تبني خط الجبهة في نشاطها السياسي وما يستوجبه من نشاط جماهيري، وأصرت مجموعة أسكرا على وجوب التركيز في النشاط على إعداد الكوادر فكرا وثقافة، أي العمل الداخلي المنغلق. ثم اشتعل الخلاف بين المجموعتين حول مسألة بقاء العناصر غير المصرية بالحركة، فطالب البعض بوجوب إقصاء هنري كورييل وهليل شوارتز من القيادة سعيا إلى تمصير التنظيم. ثم ظهرت خلافات حول مسألة فلسطين، إذ تبنت مجموعة الحركة المصرية خط تقسيم فلسطين بينما أسست مجموعة أسكرا جماعة يهودية معادية للصهيونية.

وأدت هذه الخلافات إلى صراعات بين المجموعتين حول نسبة تمثيل كل منهما في اللجنة المركزية. وكانت الاتهامات تتبادل بين الحركة الديمقراطية وبين التنظيمات الأخرى يتهم كل منها الآخر بالفاشية والموالاة للاستعمار، كما كانت

---

(١) صحيفة الجمهور المصري ٢٢من يناير عام ١٩٥١.

الاتهامات تتبادل داخل الحركة الديمقراطية بالدكتاتورية واستخدام الوسائل الإرهابية في تصفية الصراعات داخل التنظيم. وتقرر عقد مؤتمر للحركة الديمقراطية في ربيع عام ١٩٤٨، ولكن أتت أحداث حرب فلسطين وإعلان الأحكام العرفية وحركة الاعتقالات الواسعة، أتى ذلك ليمنع عقد المؤتمر. وعند مجيء حكومة الوفد والإفراج عن المعتقلين بدت آثار التفتت واضحة وظهر الكثير من التنظيمات انسلاخا من الحركة الديمقراطية أو من غيرها[١].

هذا ملخص ما كتبه لاكور عن تاريخ الحركة الشيوعية في هذه الفترة. وبالاتصالات الشخصية أمكن معرفة أن الوحدة التي تمت في عام ١٩٤٧ بتكوين الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني لم تدم أكثر من شهور لا تصل إلى العام الواحد، وأنه ظهر جو الانقسام واضحا داخل الحركة في أوائل عام ١٩٤٨ ولكنه لم ينكشف علنا. ومع موجة الاعتقالات التي صاحبت حرب فلسطين، انقسمت هذه الحركة إلى ثلاثة أقسام أساسية: أولها، الحركة المصرية بتكوينها السابق على الوحدة. وثانيها، مجموعة الشرارة القديمة التي انقسمت إلى مجموعتين: «المنظمة العمالية الثورية»، ومنظمة «صوت المعارضة» التي ما لبثت أن كونت تنظيما باسم المنظمة الشيوعية المصرية(م. ش. م).

وكانت الحركة المصرية تركز على أولوية النضال الوطني ضد الاستعمار. ويقال إنها كانت متأثرة في ذلك بموقف عضو في الحزب الشيوعي الأمريكي اسمه «برودار» الذي طالب بتصفية الحزب الشيوعي الأمريكي والانضمام إلى الأحزاب الأخرى تفاؤلا منه بالجو العالمي الذي صاحب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقبل بداية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. وتعرض برودار بهذا لهجوم «لومانيتيه» صحيفة الحزب الشيوعي الفرنسي وكثير من الأحزاب الشيوعية في العالم، مما ترتب عليه حدوث انقسام داخل الحزب الشيوعي الأمريكي أدى إلى فصل برودار منه. وفي هذه الفترة اتهم أعضاء الحركة المصرية بأنهم «بروداريون» وذلك من جانب المنظمات الأخرى. واستدل خصومهم بأن اسم «الحركة المصرية للتحرر الوطني» القديم ينبئ عن غيبة الهدف الاجتماعي وعلى التركيز على الهدف الوطني وحده، وأن غيبة الأهداف الاجتماعية تنفي عن التنظيم الطابع الاشتراكي.

---

(١) Communism and Nationalism in the Middle East, W. Laqueur, pp. 46-47.
وكذلك صحيفة الجمهور المصري ٨ من يناير عام ١٩٥١.

وقد بقيت مجموعة الحركة المصرية تحمل اسم الوحدة «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» بوصفها التنظيم الأساسي.

أما المنظمة العمالية الثورية، فقد ركزت على الهدف الاجتماعي مع عدم إغفال الهدف الوطني. ويقال إنها أعطت اهتمامها كله للنشاط بين صفوف العمال، وما لبثت «العمالية الثورية» أن تفككت إلى أكثر من مجموعة، منها: «النجم الأحمر» التي ركزت اهتمامها على وجوب أن يبنى التنظيم من محترفين وعمال، وأن موجة الاعتقالات التي عانت منها الحركة الشيوعية عام ١٩٤٨ أثبتت وجوب عدم الاعتماد على المثقفين في العمل الثوري. ومنها أيضا، منظمة «نحو حزب شيوعي مصري» (ن. ح. ش. م) التي ازدهرت حينا ثم ذابت مرة أخرى في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

وكان تنظيم «صوت المعارضة» تنظيما مبالغا في يساريته، يرى وظيفة الحزب الشيوعي هي الاهتمام بالمسألة الاجتماعية وبالثورة الاشتراكية، وأن المسألة الوطنية هي مشكلة البورجوازية لا الطبقة العاملة، ورأى أن الثورة المقبلة وقتها هي الثورة الاشتراكية، وأن الطبقة الثورية هي العمال، وأن التنظيم يجب أن يكون بروليتاريا خالصا. وكان هذا التنظيم يضم بعض اليهود من الأجانب وبعض المثقفين المصريين والعمال. وكان تنظيما كبيرا نسبيا، ولكنه مالبث أن انتهى إلى التصفية.

وفي أوائل الخمسينيات ظهرت جماعة جديدة باسم «نواة الحزب الشيوعي المصري» من طلاب بالجامعة أساسا، ويقال إنها كانت جماعة صغيرة ومتطرفة في يساريتها. كما وجد تنظيم آخر باسم «الخبز والحرية» وغيره.

وبقي هذا التفكك في الحركة الشيوعية إلى أواخر عام ١٩٥٢. على أنه من بين هذا العدد الكبير من التنظيمات، كانت التنظيمات الأساسية في الحركة الشيوعية في هذه الفترة ثلاثة: الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، وهي ما بقى داخل هذا التنظيم بعد الانقسامات، و«الحزب الشيوعي المصري» وهو تنظيم جديد ظهر في أوائل عام ١٩٤٩ تقوده عناصر جديدة وضم مع الوقت عددا من أعضاء التنظيمات والمجموعات الأخرى ممن استهدفوا من الارتباط بالتنظيم الجديد البعد عن جو الخلافات والمشاحنات القديمة، وطليعة العمال والفلاحين وهي المجموعة التي كانت تصدر صحيفة «الفجر الجديد» عام ١٩٤٥ وبقيت مستقلة عن غيرها من

التنظيمات والمجموعات لم تنضم إلى أي منها. وقد سبقت الإشارة في الفصول السابقة إلى نشاطها، ولكن في هذه الفترة الأخيرة ضعف نشاطها كثيرا.

كان عامل الانقسام والتجزئة هو أول العوامل ـ من حيث الأهمية ـ التي لابست نشاط الحركة الشيوعية. وثاني هذه العوامل أنه مع بداية حرب فلسطين تعرضت الحركة الشيوعية لضربة بالغة الشدة، ثم زادت قسوتها عندما تولى إبراهيم عبد الهادي الوزارة في نهاية عام ١٩٤٨. يذكر لاكور أن عدد المعتقلين بلغ نحو ٣٠٠٠ شخص منهم الشيوعيون وإن أدى هذا إلى فقدان الحركة الديمقراطية ـ بخاصة ـ اتصالها بفروعها خارج القاهرة والإسكندرية. وأثرت حملة الاعتقالات على الحركة الشيوعية كلها بالإضعاف، فقد هجر العمل السياسي عناصر كثيرة ممن أضناهم الاضطهاد والإرهاب الذي مارسته حكومة السعديين ضدهم. كما تركت الحملة أثرا مهما ـ في الفترة التالية ـ في تفكير الشيوعيين، له جانباه الإيجابي والسلبي:

أولهما، الاهتمام بالتنظيم الداخلي وضبط روابطه والاجتهاد في بناء التنظيم ليكون قادرا على مواجهة بطش السلطة وألوان الاضطهاد وعلى البقاء برغم ذلك، وهذا يقتضي تنظيما للعمل وللمستويات أكثر دقة وكفاية، وإحكاما للعمل أكثر خفاء.

وثانيهما، نمو روح التطرف والانعزال والمبالغة في السرية إلى حد مفرط يشل فاعلية الجماعة في النشاط بين الجماهير. وبعد أن كان المنطق السائد هو أن الكيان السري للتنظيم يجب أن يخدم النشاط العلني، انتكس هذا الأسلوب وانغمس الكثير من التنظيمات في السرية وحدها، وفقد الكثيرون من العناصر إيمانهم بالعمل العلني، وقد سبقت الإشارة إلى موقف منظمات «النجم الأحمر»، و«صوت المعارضة» وغيرهما، كما اتجهت «طليعة العمال والفلاحين» ذات الوجهة في الميل إلى النشاط السري بمعناه المنعزل. وكان لنمو هذه الروح من الانعزال وفقدان الثقة، كان لنموها أثره في المبالغة في الحذر من النشاط البوليسي داخل الحركة الشيوعية واتهام بعض المجموعات للبعض بالبوليسية والعمالة للسلطة، فوسع هذا من مسافة الخلف بينها، كما ظهر حذر شديد لدى كل تنظيم من النشاط البوليسي بداخله وتوجس الانحراف وإساءة الظن ونمو الريبة. ولا يكاد يفلت من المبالغة في السرية إلا الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

على أنه كان للاعتقال أثر آخر، ففي داخل المعتقلات كسب الشيوعيون أنصارا جددا كانوا أكثر أهمية للنشاط في المستقبل من الضعف المؤقت الذي سببه ابتعاد

البعض عن النشاط تحت ضغط الإرهاب. واحتك بالشيوعيين لأول مرة كثير من المعتقلين الوفديين ومن الإخوان المسلمين ومن غير الحزبيين، وكان لذلك أثره في انضمام البعض إلى الحركة الشيوعية، كما كان له أثره ـ بحكم الاحتكاك الإنساني ـ في إذابة روح التحامل ونمو الاستعداد للمناقشة وللتفهم أو للتعاون من جانب غير الشيوعيين. ثم كان ممن اعتقلوا خطأ بتهمة الشيوعية نتيجة تعسف السلطة التي ترمي بهذا الاتهام جزافا، كان لاعتقالهم بهذه التهمة أثره في أن نمت لديهم روح التعاطف مع الشيوعية. وبهذا كان الاعتقال إرهاصا بظهور «روح الجبهة» الذي نما في سنتي ١٩٥٠، ١٩٥١. ومع انتهاء الحكم السعدي ومجيء وزارة الوفد، أفرج عن المعتقلين وجددت الحركة الشيوعية نشاطها.

والعامل الثالث الذي لابس النشاط الشيوعي في هذه الفترة، هو أن كان لموقف بعض التنظيمات الأساسية من مشكلة فلسطين وقبولها فكرة التقسيم، كان لذلك أثره في ضعف الحركة الشيوعية على العموم، وعانت من ذلك حتى التنظيمات التي لم تتخذ هذا الموقف. على أنه كان من الآثار المباشرة السريعة لهزيمة الجيش في حرب فلسطين أن تحولت بؤرة اهتمام الرأي العام في مصر إلى مشكلاته التقليدية التي تتعلق بالكفاح ضد الاحتلال البريطاني في الداخل وضد الملك وحكم الرجعية والأقليات وضد النظام الاجتماعي القائم. وسارع بهذا التحول أن الخبرة الأساسية التي وعاها الشعب المصري من الهزيمة هي تفكك النظام القائم في مصر وقتها وتحميله مسئولية الهزيمة، كما سارع بهذا أيضا موقف بعض الجيوش العربية التابعة للحكومات الرجعية والذي عُدّ غدرا بالمصريين في أثناء الحرب. وكشف هذا التحول جو الحريات النسبية الذي انفرج بعد سقوط الحكم السعدي. وكان لذلك أثره في أن الرأي العام المصري مع بقاء موقفه هو ذاته بالنسبة لمسألة فلسطين رفضا للتقسيم واستشعارا للخطر من الوجود الإسرائيلي المتاخم. مع هذا فقد صار أقل إدانة لموقف التنظيمات الشيوعية القابلة للتقسيم، إذ تحولت بؤرة الاهتمام إلى غير هذه المسألة من مسائل الثورة الوطنية الاجتماعية في مصر وإذ كان للهزيمة وموقف الجيوش العربية أثرها المفاجىء المبلبل.

ثم كان وجود العناصر الأجنبية في قيادة بعض التنظيمات أثره في نفور الكثيرين من المصريين عنها. ولكن الحاصل أنه في صيف عام ١٩٥٠ قبض على هنري كورييل وهليل شوارتز، وأبعد كورييل من مصر فسافر إلى إيطاليا في أغسطس في

العام ذاته. وأبعد الكثير من العناصر الأجنبية اليسارية من مصر قبل ذلك. كما أدركت بعض التنظيمات ضرر وجود عناصر أجنبية في قيادتها، فعملت على إبعادهم عن هذا المجال، وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الأمر كان من بين نواحي الخلاف داخل الحركة الديمقراطية. وكان للحركة الديمقراطية كوادر مصرية كثيرة أمكنها العمل والنشاط خلال الفترة التالية. كما نشأ «الحزب الشيوعي المصري» خاليا تماما من أي عنصر أجنبي. وبهذا ضعف تأثير هذا العامل على نشاط الحركة الشيوعية بشكل عام في هذه الفترة.

(١) الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني:

كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني أكثر التنظيمات الماركسية نشاطا بين الجماهير؛ لأنها كانت أقدمها نشاطا وأكثرها سعيا للانفتاح على التنظيمات الوطنية والجماهيرية المختلفة. وكانت تركز جهدها في الدعوة لتحقيق الجبهة، وفي مختلف أوجه النشاط العملي، بغير اهتمام بالغ بالتأصيل الفكري أو النظري مما تعرضت بسببه للاتهامات من التنظيمات الشيوعية الأخرى. واستطاعت الحركة أن تصدر صحيفة أسبوعية علنية باسم «الملايين»، كما استطاعت أن تساهم في إنشاء «حركة أنصار السلام» مع عناصر من التنظيمات الوطنية والشعبية الأخرى وأن تساهم معهم في إصدار الصحيفة الأسبوعية العلنية «الكاتب».

ويذكر لاكور أن عدد أعضاء الحركة الديمقراطية في فبراير عام ١٩٥٠ كان يتراوح بين ١٠٠ ـ ٢٠٠ عضو، ولكنه ارتفع في نهاية عام ١٩٥٢ إلى ما يتراوح بين ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ عضو، وأن الحركة الديمقراطية خلال هذه الفترة استردت نفوذها القيادي في الكثير من النقابات العمالية، كما أنشأت لها فروعا واتصالات بالريف في نحو ٣٠ قرية عام ١٩٥١ ونحو ١٠٠ قرية عام ١٩٥٢، كما نشطت داخل القوات المسلحة والجوية وبين الطلبة(١).

كما يذكر بعض قادة المنظمة وقتها أن المنظمة قد مصرت في هذه الفترة، وأنها في نوفمبر عام ١٩٥١ حصرت عضويتها فبلغت نحو ١٥٠٠ من الأعضاء العاملين في مصر كلها، عدا المرشحين للعضوية والعاطفين، وأنه كان يحسب كحد أدنى

---

(١) Communism and Nationalism in the Midle East, W. Laqueur, pp. 46-47.

مرشح واحد وعاطف واحد بجوار كل عضو عامل، بمعنى أنه يمكن أن يحسب عدد كل من المرشحين والعاطفين بمثل عدد الأعضاء العاملين[١]. وبهذا أصبحت الحركة الديمقراطية أقوى التنظيمات الشيوعية وقتها.

وتمثل النشاط الجماهيري للمنظمة بين العمال في أن كان في قيادة الحركة ثلاثة عمال عرفوا بنشاطهم ونفوذهم الشخصي بين العمال، وهم أنور مقار ومحمد شتا ومحمد عامر[٢]، وفي أنه تولى سكرتارية المنظمة سيد سليمان رفاعي، وهو عامل ميكانيكي بالطيران، وفي أن الحركة ساهمت في تنمية التنظيمات النقابية العمالية. ويلاحظ من مطالعة صحيفة «الملايين» أنها كانت تفرد أبوابا ثابتة للحركة العمالية تشغل مساحات كبيرة من الصحيفة تحت عنوان «نقط العرق» تسجل فيه حوادث الصراع بين العمال وأرباب العمل وحوادث الفصل التعسفي، وتصف ما يقاسيه العمال في أي مصنع أو شركة من استغلال. كما شغلت مساحات أخرى لباب «ياعمال مصر اتحدوا» تسجل فيه أخبار النشاط النقابي. وكانت هذه الأخبار تصاغ على نحو يوحي بأن هناك روابط تنظيمية بين هذه الحركات العمالية وبين الصحيفة فتشمل تعليقات الصحيفة توجيهات توجه إلى عمال أي شركة أو مصنع معين من نحو «ياعمال الإسكندرية طهروا صفوفكم..» و«ياعمال شبرا الخيمة اتحدوا..»، وذلك في مناسبات محددة تتعلق بنشاط أي جماعة من العمال. كما اطرد النشر عن عمال الكثير من المصانع خاصة في شبرا الخيمة والإسكندرية وعمال سينا ومصانع الكوكاكولا وعمال النقل المشترك وعمال النسيج وغيرهم. كما اطرد النشر عن حركة كونستبلات البوليس ومطالبهم برفع أجورهم ومستوى معيشتهم[٣]. ويذكر أحد قادة الحركة أنها سيطرت في ذلك الوقت على الكثير من النقابات، ومنها نقابات النسيج والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والفنادق وعمال البحار[٤].

ومنذ صيف عام ١٩٥١ بدأ الإعداد لتكوين اتحاد عام لنقابات العمال وشكلت له «اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات»، وصدرت عن اللجنة صحيفة باسم «الواجب». ولم يكن عدد من «الملايين» أو «الكاتب» يصدر إلا وهو يدعو لهذا

(١) مقابلة شخصية مع زكي مراد في إبريل عام ١٩٦٩.

(٢) صحيفة الملايين ٢ من سبتمبر عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الملايين الأول من يولية، ٨ من يولية، ١٥ من يولية، ٢٤ من يونية، ٢٧ من مايو عام ١٩٥١.

(٤) مقابلة شخصية مع أحمد الرفاعي في مارس عام ١٩٦٩.

الاتحاد أو يعلن قبول أحد النقابيين أو إحدى النقابات للانضمام اليه . وقدر للاتحاد أن يضم ١٠٤ نقابات . كما يذكر أنها قامت بنشاطها داخل الجيش بين ضباط الصف وميكانيكية الطيران وبين الضباط . كما يذكر أنها قامت بنشاط بين الفلاحين خصوصا في المنصورة وأسيوط ، وقدمت أول قضية شيوعية في الريف إلى المحاكم في المنصورة عام ١٩٤٨ ، كما يذكر بعض قادة الحركة أن كان لها إسهام في أحداث «بهوت» ، «ميت فضالة» ، على أنه يبدو أنه لم يكن نشاطها في الريف نشاطا واسعا ذا تأثير كبير في الأحداث .

* * *

هذا مجمل ما يعرف من نشاط الحركة الديمقراطية استقاء من المصادر التاريخية المتاحة وهي كتاب لاكور وصحيفة الملايين وأقوال بعض من مارسوا العمل السياسي بها وما ذكرته الصحف الأخرى عنها .

أما عن برنامج الحركة في هذه الفترة ، فكان يتعلق بطرد الاستعمار وتحقيق الجلاء والكفاح المسلح وعدم دخول مصر في أي أحلاف عسكرية مع دول الغرب ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي . وكان القصد من المطالبة بعقد هذه المعاهدة أنها تسقط حجة الغرب في أن ثمة تهديدا بالخطر على مصر يأتي من الاتحاد السوفيتي ، وأن تأييد الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية لمصر يكسب قضيتها قوة مادية ومعنوية تستطيع بها الوقوف في وجه الاستعمار . كما طالبت بتأميم قناة السويس ، وساهمت الحركة في تكوين لجنة تدعو لهذا التأميم ساهم فيها أيضا الحزب الاشتراكي والحزب الوطني وغيرهما . كما طالبت بتوسيع الحريات الديمقراطية بإلغاء القيود التشريعية التي تحد من حرية الصحافة والاجتماع وتكوين الأحزاب ، مع الإفراج عن المسجونين السياسيين إذ تألفت لجنة تدعو للإفراج عنهم . وطالبت الحركة الديمقراطية بتحديد الملكية الزراعية والقضاء على الإقطاع وذلك من غير أن تضع اقتراحا بحد أقصى للملكية ، إنما أتى مطلبها في هذا الصدد عاما غير محدد ، وكذلك أطلقت مطلب التأميم بغير تحديد . وقد لوحظ أن «الملايين» نشرت دعوة اتحاد النقل العام بتأميم المواصلات كما نشرت كثيرا من المقالات تهاجم الشركات الأجنبية والموظفين الأجانب بها[1] .

---

(١) صحيفة الملايين ١٩ من أغسطس ، ١٧ من يونية عام ١٩٥١ .

ونشرت «الملايين» مقالا لمحمود محمد العسكري يقترح فيه تكوين حزب جديد يوحد قوى الشعب ممثلا في اتحاداته ونقاباته وروابطه وهيئاته لطرد الاستعمار الأنجلو أمريكي وتوسيع الحريات العامة ورفض مبدإ الدفاع المشترك، وحدد المطالب الاجتماعية للحزب الجديد المقترح بأنها تأميم الاحتكارات وتوزيع بعض الأراضي على المعدمين على أساس قيام مزارع جماعية، وأن يكون هدف الحزب تجميع الفلاحين والعمال والكتاب الأحرار والطلبة والمناضلين الوطنيين. ثم كتب في العدد التالي مطالب العمال في تقرير منع فصلهم إلا لأسباب مخلة بالشرف والأمانة، وتحديد ساعات العمل بأربعين ساعة في الأسبوع مع تقرير الضمان الاجتماعي ومبدإ الأجر المتكافئ للعمل المتكافئ ورد العمال المفصولين إلى أعمالهم[1].

ويذكور لاكور نقلا عن نسخة فرنسية لبرنامج الحركة الديمقراطية عام ١٩٥١، أن الحركة الديمقراطية هي «التنظيم المناضل للطبقة العاملة، وأنها تدافع عن مصالح الطبقات والمجموعات الوطنية في الأمة كلها». وأنها تضع لها مرشدا في كفاحها «نظرية ماركس ولينين وستالين»، وهدفها بناء الاشتراكية وبعدها الشيوعية في مصر. ويتعلق القسم الأول من البرنامج بالاستقلال التام وديمقراطية الشعب. وورد به وجوب طرد القوات المسلحة الاستعمارية وتأميم الاحتكارات الأساسية، وأن الرأسمالية الحرة في المشروعات المتوسطة والصغيرة يجب أن تحمى وذلك لكسب تأييد هذه الفئة من أجل الصراع الشعبي ضد الإمبريالية، «وعلى أي حال فيجب أن توضع تحت رقابة الشعب لمنح العمال ضماناتهم الضرورية، خصوصا الأجور المناسبة، ولضمان الأرباح المعقولة للمشروعات الوطنية المتوسطة والصغيرة». كما نص البرنامج على مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة وإلغاء الامتيازات الإقطاعية، «وملكية الفلاحين المتوسطين والأغنياء يجب أن تحمى». ثم أتى البرنامج بمطالب تتعلق بخدمات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.. إلخ. وتعرض لوجوب إنشاء جبهة شعبية من العمال والفلاحين والطبقة المتوسطة ـ متوسطيها وصغارها ـ والمثقفين الديمقراطيين، وأن هذه الجبهة يجب أن تقودها الطبقة العاملة من أجل خوض غمار الكفاح الشعبي المسلح، وأنه يجب إقامة حكومة ديمقراطية تشمل الطبقات الممثلة في جبهة الشعب تحت قيادة الطبقة العاملة لتقيم دكتاتورية الشعب ضد الاستعمار وحلفائه وأتباعه ولمنح الجماهير حريتها كاملة.

---

(١) صحيفة الملايين ١٠، ١٧ من يونية عام ١٩٥١.

ثم تعرض البرنامج للتعاون الواجب بين مصر والبلاد العربية وللكفاح المشترك بين الشعب المصري والشعب السوداني. وبالنسبة للمطالب العاجلة في البرنامج ذكر وجوب رفض أي اقتراح بعرض النزاع المصري البريطاني في مجلس الأمن، ووجوب إنشاء دولة عربية ديمقراطية في فلسطين وتطبيق قرارات الأمم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٤٧ الخاصة بتقسيم فلسطين، وتوسيع الديمقراطيات والحريات العامة، وفصل الدين عن الدولة، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات والإفراج عن المسجونين السياسيين. . إلخ[١].

والحاصل أن هذا البرنامج يضع الأساس السياسي لمواقف التنظيم المختلفة ولعلاقاته بالأحزاب والتنظيمات الأخرى. وأهم بنود هذا البرنامج يتعلق بموقف الحركة الديمقراطية ـ بوصفها تنظيما ماركسيا ـ من «الرأسمالية الوطنية»، إذ نص على وجوب حمايتها وأنها حليف الطبقة العاملة في الكفاح ضد الاستعمار، وصدر البرنامج في هذه الفكرة عن أن هناك إمكانات ثورية موجودة في الرأسمالية الوطنية توجب ضمها إلى تحالف الطبقات الثورية. ووجه أهمية هذا الموقف أنه كان مثار الخلاف الفكري والعملي بين الحركة الديمقراطية وبين تنظيم «الحزب الشيوعي المصري»، وانعكس خلافا في مواقف كل منهما بالنسبة للوفد المقدر أنه حزب الرأسمالية الوطنية، كما انعكس خلافا بالنسبة لنوع الجبهة الواجب تكوينها لخوض الصراع ضد الاستعمار.

وقد أفصحت الحركة الديمقراطية عن وجهة نظرها في نوع الجبهة المقترحة في هذه المرحلة، في مقال بصحيفة الملايين بعنوان «جبهة ديمقراطية لا جبهة شعبية» ذكرت فيه أن أسس قيام الجبهة الشعبية لم تتوافر لأن الجبهة الشعبية تكون بين أحزاب تمثل العمال والفلاحين والمثقفين ولا يوجد في مصر أحزاب يمكنها أن تدعى أنها تمثل هذه الطبقات الاجتماعية «تمثيلا حقيقيا لا تمثيلا هزليا»، وأن «ما هو موجود لا يعدو أن يكون حركات وهيئات وجماعات قد لا ينكر طابعها الثوري وسعيها لقيادة هذه الطبقة أو تلك. . ولكنها بصفة عامة لم تتبلور التبلور الذي يتيح أن يرفع عن الداعين إلى الجبهة الشعبية صفتي الجهل والتهريج. .»، وأن «الجبهة الديمقراطية هي واجب من واجبات الساعة. . وحشد كل القوى التي تناصره

---

(١) Communism and Nationalism in the Middle East, W. Laqueur, pp. 60-61.

وتنظيم هذه القوى لمصارعة الاستعمار وصنائع الاستعمار . . ». ثم ذكر المقال أنه لن يكون هناك خوف من الهيئات التي لها ماض، فسبيل كشفها هو دخولها الجبهة، وأنه لا يمكن «أن نبقى في بيوتنا» في انتظار الجبهة الشعبية. وقيادة الطبقة العاملة (أي التنظيم) لن تتأكد إلا بخوض الكفاح. ثم قالت: إن «كل من اعترض هذه الجبهة(الديمقراطية) خائن، أدرك ذلك أم لم يدرك». وإن المسألة ليست مسألة مزايدات، ولكنها «إدراك القيادة الواعية لواجباتها السياسية في المراحل المختلفة». وإن المهمة الأساسية في هذه المرحلة هي مواجهة مؤامرات الاستعمار، وهذه المواجهة هي السبيل لكسب ثقة الشعب(١).

في العدد التالي نشرت الصحيفة ذاتها مقالا بعنوان «عن الجبهة الشعبية المزعومة» ورد به أن لهذه الجبهة مدلولا محددا وهي تستلزم أولا قيام الطبقة العاملة بقيادة الحركات الجماهيرية المكافحة كافة، ولكن الطبقة العاملة في مصر «لم تزل في دورها الجنيني»، ولم ترتبط قيادتها بعد ببقية الحركات المكافحة، وبهذا تكون الدعوة للجبهة الشعبية دعوة مضللة سيئة القصد تهدف إلى تمييع الصراع الطبقي وإخضاع الطبقة العاملة لسلطان الجبهة الشعبية المزعومة «بعناصرها القلة غير المتجانسة». ثم ذكرت أن الجبهة الديمقراطية تحرص على التآزر والوحدة لا بين الهيئات السياسية فقط ولكن بين النقابات والاتحادات ذات المطالب المهنية كالمعلمين والمهندسين والأطباء والكونستبلات والعساكر وغيرهم، وأن تفهيم هذه الفئات مطالبهم المهنية مرهون بكسب المعركة السياسية، وتوضيح الصلة بين الأوضاع السياسية المحلية والعالمية والمصالح الاقتصادية لهذه الفئات(٢).

ومن الواضح أن هذا الحديث الذي يدعو إلى الجبهة الديمقراطية كان موجها في الأساس إلى التنظيمات الشيوعية الأخرى التي تتبنى خط «الجبهة الشعبية»، ولكنه أثار اعتراضات شتى من الأحزاب الوطنية والشعبية غير الماركسية. وكان الحزب الاشتراكي يرفع شعار الجبهة الشعبية. وقد حاولت «الملايين» في مقالها الأول أن تتجنب ما قد يفهم منه أنها توجه هجومها لأحد هذه الأحزاب، فذكرت أن الدعوة إلى الجبهة الشعبية قد يكون مغتفرا إذا جاء من هيئات لا تنهج في كفاحها أسلوبا

(١) صحيفة الملايين ١٧ من يونية عام ١٩٥١.
(٢) صحيفة الملايين ٢٤ من يونية عام ١٩٥١.

علميـا ، ولـكن هذه الدعـوة إذا صـدرت ممن ينهـجون هذا الأسلوب «فـهـذا هو التخريب بعينه والخيانة بأجلى صورها».

ولعل هذا التـحفظ ذاته هو مما أثار اعـتراض الأحزاب غير الماركسية لما يعنيه من وصفـهـا بأنهـا لا تنهج «نهـجا علميـا» ، لـذلك أتى العـدد التـالي من «الملايين» بمقـال عنوانه : «المهرجون الذين عنيناهم عندما تحدثنا عن الجبهة الديمقراطية» قالت فيه : إنه عندما تتحدث هذه الهيئات (تقصد الحزب الاشتراكي) عن الجبهة الشعبية فالخلاف معها خلاف على ألفاظ ، وأن «الملايين» تقدر ما بدا من أحمد حسين وفتحي رضوان وأعضاء الإخوان المسلمين نحو الحركة التحريرية المصرية ، وأن أحمد حسين أعلن استعداده للاعتذار عما بدا منه تجاه التنظيمات الأخرى في فترات خصومتهم معه من قبل ، وكـان هذا منه أسلوب الوطنيين المخلصين ، وأن مقـال «الملايين» في الأسبـوع الماضي لم يكن يعني أحمدحسين ولا فتحي رضوان ولا غيرهما من العناصر الثائرة من الإخوان المسلمين ، هذه العناصر التي شوهدت بالمئات «الذين لم يقبلوا الرضوخ للاستبداد والظلم . وتحدثنا إلى كثير من قـادتهم فتبينا بأنفسنا صـدق الدوافع التي تحفزهم للنضـال . . إن كثيـرين من هؤلاء الأبطال قد عرفوا كيف يبرزون ثورية الإسـلام . . » . وقـالت إن المقـال السـابق لم يوجـه «إلا لبعض المهـرجين في الحركـة العمالية(تقصد الحركة الماركسية) ، هؤلاء الذين نعرفهم جيدا والذين تأتينا أنباؤهم يوما بعد يوم على الرغم من عدم احتكاكنا بهم احتكاكا مباشرا . . » .

ثم دافـعت الصـحيفـة عن مـوقفـهـا السياسي وتركيزها على الهـدف الوطني الديمقراطي وحده بغير تأكيد على المشكلة الاجتماعية ، مصادرة للأرض أو تأميما ، فقـالت إنهـا ليست ضد تأميم قناة السويس ولكنهـا ترى أن هـذه التأميم جزء من نضال الجبهـة الديمقراطية ضد الاستعـمار . وقالت : إن «قناة السويس وتأميمها هو نوع من أحـاديث بيـفن وسمرسكيل وحـزب العـمـال الإنجليزي عن الفـلاحين المصريين الذين ينوءون تحت نير الباشوات . . وأنتم يا خواجات؟ نحن لا ننساكم أبدا ولا نغفل عنكم . . الاستعمار الأجنبي أس البلاء ، وكثير من الباشوات صنائع لهذا الاستعمار . نحن لا نحارب الظلال فقط ، ولكنا نحارب الأصول لتسقط الظلال من تلقاء نفسها . . نحن لا نحارب الصنائع فقط ولكنا نحارب الأسياد ليقضى على الصنائع من تلقاء أنفسهم . نحن لا نحارب حربا اقتصادية بلهاء ولكنا نحارب حربا سياسية واعية . . من أجل هذا نحن في حاجة إلى جبهة سياسية

ديمقراطية لا إلى لجنة اقتصادية لتأميم البترول؛ فتأميم هذا البترول جزء من برنامج هذه الجبهة التي يجب أن تتكون أولا والتي تعرف متى يمكن أن تثير هذه المواضيع وتعد لها ما يجب أن يعد لها . . »[1] .

ويبدو أن هذا الإيضاح لموقف الحركة الديمقراطية لم يكف الحزب الاشتراكي، كما لم يعجبه إثارة الموضوع أصلا، فنشرت الصحيفة ذاتها مقالا لأحمد حسين عن «جبهة شعبية أو ديمقراطية» قال فيه إن «الملايين» تثير خلافا لفظيا. «الملايين كانت الصحيفة الأولى التي حملت لواء الدعوة إلى تكتل الهيئات الواعية والتقدمية»، وكتبت كثيرا عن هذا الموضوع وفتحت له صفحاتها، ولكنها الآن تبدأ بإثارة الشكوك حوله، وذكر أن ما هو متفق عليه هو جمع الصفوف وتنظيمها لخلق قيادة شعبية ترشد الجماهير، وأن هذه الجبهة هي الهدف، أما أن تكون شعبية أو ديمقراطية أو تسمى قومية أو وطنية فليس ذلك محلا للخلاف، والمهم هو البرنامج الذي سيتفق عليه وهو محاربة الاستعمار وتدعيم قواعد الدستور ومحاربة الفساد. ثم دعا إلى الإسراع بتكوين الجبهة وأن الحزب الاشتراكي يؤمن بها[2] .

ونتج عن هذه المساجلة أن الحركة الديمقراطية حاولت تصفية هذا الخلاف «اللفظي» مع الحزب الاشتراكي لا مع التنظيمات الشيوعية الأخرى، وأسمت الجبهة المقترحة ـ تمييزا لها عن الشعار الذي رفعته هذه التنظيمات ـ «جبهة الشعب الديمقراطية»، وذلك في تعليقها على المؤتمر الذي عقد في ٢٦ من أغسطس والذي وصفته بأنه أول حشد من حشود الجبهة، ونادت فيه بوجوب أن تفتح الجهة لجميع المنظمات الشعبية كالنقابات والاتحادات وغيرها[3] . وقبيل إلغاء المعاهدة طلبت من الهيئات الوطنية التي ظهر التقاؤها حول المطالب الأساسية للحركة الوطنية «الانتقال من سياسة الوحدة الواسعة الوقتية الضيقة في المناسبات الوطنية إلى

---

(١) صحيفة الملايين ٢٤ من يونية عام ١٩٥١ . يتضح من مقالات «الملايين» هذه أن المنطلق الفكري السياسي للحركة الديمقراطية كان قد تحدد في وجوب التركيز على مقاومة الاستعمار في الأساس، وأن ماعدا الاستعمار يجب أن يلحق به وأن يكون تابعا للمعركة معه، فالاستعمار هو العدو الأول والعدو الحقيقي الأخطر، ومقاومة الإقطاع في الداخل أو غيره من الطبقات الرجعية المحلية هو تابع للمعركة مع الاستعمار بحيث يمكن عَدُّ هؤلاء صنائع للاستعمار، وبحيث يكون في طرد الاستعمار إسقاط تلقائي لنفوذ هؤلاء الأتباع اجتماعيا وسياسيا.

(٢) صحيفة الملايين الأول من يولية عام ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الملايين ٢ من سبتمبر عام ١٩٥١ .

الوحدة الواسعة الشاملة المستمرة حول برنامج وطني يربطها ويكون قاعدة نشاطها . . ». وقدمت مشروع برنامج يتعلق بإلغاء المعاهدة ومقاومة مشروعات الأحلاف واحترام الدستور وتوسيع الحريات وتوسيع العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي وبلاد الديمقراطية الشعبية وعقد مواثيق صداقة مع هذه البلاد[1]. ثم بعد إلغاء المعاهدة دعت الحركة الديمقراطية إلى تكوين «جبهة وطنية ديمقراطية» على أساس أن جميع الهيئات تصدر نداءات بتكوين الكتائب وبالتطوع فيها، وأن المطلوب هو «ضرورة التحضير الجدي للكفاح المسلح، نطالب الوطنيين جميعا(الإخوان المسلمين ـ التقدميين ـ الاشتراكيين ـ الوفديين ـ منظمات العمال ـ الطلبة ـ جميع المواطنين الأحرار) بتكوين جبهة وطنية ديمقراطية متحددة . . ». وحددت أهداف الجبهة بأنها مقاومة مشروعات الاستعمار الأنجلو أمريكي وعقد معاهدات صداقة ومعاهدات تجارية مع الاتحاد السوفيتي والصين وغيرهما وتوسيع الحريات الديمقراطية والإفراج عن المسجونين السياسيين وعدم التعرض للعمال في تكوين نقاباتهم وإلغاء قانون منع حمل السلاح وقوانين الجمعيات والتظاهر والاجتماعات والتحضير للكفاح المسلح وربط هذا الكفاح مع كفاح الوطنيين السودانيين وتوثيق الروابط مع شعوب الشرق الأوسط[2].

* * *

كانت الحركة الديمقراطية تنظيما سريا ولكنه يعمل علنا من خلال لجان واتحادات علنية. وفي المقابل كان الوفد حكومة ولكنه كان حزبا جماهيريا أيضا. وكانت الحكومة تسير في ذات طريق غيرها من الحكومات من الإبقاء على النشاط الشيوعي محظورا والقبض على أعضاء التنظيم وتقديمهم إلى المحاكمات وتفتيش دورهم وضبط النشرات السرية. ولكن حكومة الوفد كانت في الوقت ذاته تقف موقفا سلبيا أو غير حاسم إزاء النشاط العلني للحركة الديمقراطية ـ وغيرها ـ الذي يتخذ منابر علنية تشترك فيها مع الأحزاب الوطنية والشعبية الأخرى، كحركة السلام واللجان التحضيرية لاتحادات العمال والطلبة وغير ذلك. ومن ناحية أخرى كانت الحركة الديمقراطية في نشاطها العلني تشترك مع الشباب الوفدي وشباب الطليعة الوفدية منذ عام ١٩٤٦ . وفي الانتخابات الأخيرة التي عادت بالوفد إلى

(١) صحيفة الملايين ٧ من أكتوبر عام ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الملايين ٢١ من أكتوبر عام ١٩٥١ .

الحكم اتخذت الحركة خط تأييد مرشحي الوفد في الانتخابات، كما اشتركت في عامي ١٩٥٠، ١٩٥١ مع الشباب الوفدي في تنظيم المظاهرات والاجتماعات.

ويظهر من صحيفة «الملايين» أنها كانت تهاجم حكومة الوفد واتجاه فؤاد سراج الدين، تتهمها بالتهاون في موقفها من المسألة الوطنية وتهاجم تقييدها للحريات. وعند نظر قانون الجمعيات هاجمت الحكومة الوفدية بشدة متهمة إياها بأنها اغتصبته من البرلمان وأن «مصطفى النحاس هو إسماعيل صدقي، وأن الحكم الحاضر إنما هو امتداد بريطاني يصل بين حزب الشعب (حزب صدقي عام ١٩٣٠) وحزب الوفد.. لقد كان حق تأليف الجمعيات هو الحرية الوحيدة الباقية للمصريين دون قيود تذكر ولكن حكومتهم الوفدية الشعبية تضن عليهم بهذا الرمق الأخير»[١]. وهاجمت مشروعات تقييد حرية الصحافة داعية الجماهير إلى تأييد المشروعات المضادة التي قدمها إلى مجلس النواب كل من عزيز فهمي وإبراهيم شكري[٢]. وكانت «الملايين» تحرص على نشر بيانات الطليعة الوفدية ومقالات أعضائها التي تنتقد الحكومة أو تهاجمها، وأخبار اصطدام شباب الطليعة الوفدية «ببوليس الحكومة الوفدية» في ١١ من يولية عام ١٩٥١[٣]. ونشرت بيانا للطليعة الوفدية بمناسبة منع الحكومة الاحتفال بذكرى ١١ من يولية هاجمت فيه «الذين يحتكرون سياسة الوفد ويحاولون إرضاء بعض الجهات على حساب القضية الوطنية.. أيها الوفديون الأحرار حاربوا عبد الفتاح حسن كما نحارب سراج الدين حتى نطهر الوفد من طغمة الرأسماليين أذناب الاستعمار»[٤]. وكان التحالف بين الحركة والوفديين يتخذ طابع تشكيلات تنظيمية في اللجان المختلفة التي تؤلف للنشاط السياسي[٥]. فلما ألغيت المعاهدة ازدادت أواصر النشاط المشترك مع الشباب الوفدي لا سيما في الهجوم على محاولات الحكومة تقييد الحريات مما كان يسمى «إجراءات سراج الدين المقيدة للحرية.»[٦]. كما اشتركت مع الشباب الوفدي في تأليف اللجان الوطنية.

---

(١) صحيفة الملايين ٦ من أغسطس عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الملايين ٢٢ من إبريل، ٧ أكتوبر عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الملايين ١٢ من أغسطس عام ١٩٥١.

(٤) صحيفة الملايين ١٥ من يولية عام ١٩٥١.

(٥) مقابلة شخصية مع زكي مراد في إبريل عام ١٩٦٩.

(٦) صحيفة الملايين ٢٨ من أكتوبر عام ١٩٥١.

على أنه منذ ظهر ضعف موقف حكومة الوفد وظهرت خيوط المؤامرة التي تصنعها السراي والإنجليز للإطاحة بها، منذ ذلك بدأت الحركة الديمقراطية تتخذ موقف التأييد والدعم للحكومة من نصحها بالارتماء في أحضان الشعب[1]. وكان هذا برغم أن الحكومة كانت تكثر من مصادرة «الملايين» مما كان يكبد الحركة نفقات لا تستطيع احتمالها، ومما دفع «بالملايين» إلى أن تستنجد بالقراء أن يهبوا لنصرتها والتبرع لها بالنقود[2]. ثم أسرفت الحكومة في مصادرة الصحيفة بعد إلغاء المعاهدة حتى كانت لا تظهر أسابيع متتالية[3]، كما كانت الشرطة تمارس نشاطها في تعقب أعضائها.

* * *

بعد أن كانت الحركة الديمقراطية ـ والحركة الشيوعية في عمومها ـ تقف على عداء سافر وعنيف ضد كل من مصر الفتاة والإخوان المسلمين وتنظر إليهما بحسبانهما تنظيمين فاشيين يمثلان غلاة اليمين والتطرف الرجعي، وبعد أن عرفت سنتا ١٩٤٦، ١٩٤٧ تبادل الاتهامات بين الجانبين إلى حد اتهام أحمد حسين بأنه «عميل بريطاني» واتهامه الشيوعيين بأنهم «عملاء سوفيت»، بعد ذلك تبدلت المواقف عند مجيء وزارة الوفد. ويبدو أن كان لفترة الوجود المشترك داخل المعتقل ما ساعد كلا على أن يحاول تفهم موقف غيره بغير تحاملات أحكام مسبقة. كما أن الخطوط السياسية بين الكثير من التنظيمات كانت في طريق التقريب. نقل لاكور عن «نشرة الطالب» التي أصدرتها الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني(النشرة ١٧ في أغسطس عام ١٩٥٢) أنه عقب عام ١٩٥٠ أصبح حزب أحمد حسين حزبا اشتراكيا كما أصبح الجناح الذي يرأسه فتحي رضوان ونور الدين طراف في الحزب الوطني أصبح بطلا للحياد الذي يكافح ضد التحالف بين مصر والعالم الغربي مطالبا بعقد اتفاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي، كما أن جناحا تقدميا داخل الإخوان المسلمين صار يؤكد بصراحة على ضرورة التعاون مع الشيوعيين ضد الاستعمار. وحددت النشرة المنطلق الفكري الذي تطورت إليه الحركة الديمقراطية في موقفها إزاء هذه الأحزاب، وهو موقف عدلت به عن مواقفها السابقة تماما، وذكرت النشرة أنه يستحيل التحدث عن«فاشية حقيقية» في البلاد المستعمرة، برغم

---

(١) صحيفة الملايين ١٢ من ديسمبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الملايين ١٥من يولية عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الملايين ١٨من نوفمبر عام ١٩٥١.

أنه يمكن أن تظهر تنظيمات على النسق الفاشي، وأن هذا ما حدث في مصر ولكن الظروف الملموسة التي تظهر فيها هذه التنظيمات الفاشية لم تعد قائمة، فمنذ عشرين عاما لم يكن ظهر اتجاه وطني ديمقراطي (يقصد اتجاها ماركسيا فيما يبدو) في الحركة الوطنية، ولكن اختلف الوضع وتحولت هذه التنظيمات ذات النسق الفاشي نتيجة خبرتها الخاصة ولنمو مكانة الحركة الديمقراطية العالمية المعادية للاستعمار[1].

وقد نشرت صحيفة الملايين في عددها الأول حديثا مع «ثلاثة من رؤساء حركات الوعي الجديدفي مصر، هم الأساتذة أحمد حسين رئيس الحزب الاشتراكي وفتحي رضوان رئيس اللجنة العليا للحزب الوطني وصالح عشماوي وكيل جماعة الإخوان». وكانت الأسئلة لكل منهم تتعلق بمحاولة حصر نقط الخلاف بين برامج أحزابهم وبرأيهم في «تكتل قادة الوعي الجديد»، فقال أحمد حسين إن الاتجاهات الثلاثة تتلاقى أهدافها وإنه يؤمن بالتكتل ويدعو له. وحدد فتحي رضوان الخلافات بأن الحزب الوطني يركز أكثر على هدف الجلاء ويَعُدّ «الوسيلة الاقتصادية والاجتماعية وسيلة تبعية»، بينما يعطي الاشتراكيون أهمية خاصة للناحية الاقتصادية. أما الإخوان فقد ذكر فتحي رضوان: «فلا أعرف لهم برنامجا محددا يتناول الإصلاح..»، ولكن يظهر من عموم حركتهم أنهم يرون تطبيق الإسلام تشريعا وتربية هو الأساس. ثم خلص في النهاية إلى أنه بين الاتجاهات الثلاثة قرار مشترك هو العمل لتحرير البلاد. وتكلم صالح عشماوي عن أن دعوة الإخوان هي دعوة العزة والتحرر وأن التكتل قوة وهدف نبيل، وذلك بأسلوب عام لم يتضح منه شيء[2].

واطرد النشر في الصحيفة للأحاديث والمقالات التي يكتبها أحمد حسين وفتحي رضوان. ونادى أحمد حسين في إحدى هذه المقالات بوجوب تكتل الإخوان المسلمين واللجنة العليا للحزب الوطني ولجنة السلام وبقية اللجان التقدمية (يقصد الشيوعيين) والحزب الاشتراكي[3]. وعرف اشتراك أعضاء الحركة الديمقراطية مع الحزب الاشتراكي في المؤتمرات واللجان الوطنية، كما لوحظ أن صحيفة الحركة

---

(١) Communism and Nationalism in the Middle East, W. Laqueur, p. 59.

(٢) صحيفة الملايين ٢٢ من أكتوبر عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الملايين ٢٧ من مايو عام ١٩٥١.

(الملايين) تتحدث عن الإخوان المسلمين بلهجة غير عدائية، وذلك قبل أن يتولى الهضيبي منصب الإرشاد العام بالجماعة، ثم بعد توليه كانت الحركة الديمقراطية تفرق بين قيادة الجماعة وبين «أعضاء الإخوان المسلمين»، «العناصر الثائرة فيها (في الجماعة)». وفي حديث «الملايين» عن الجبهة الديمقراطية التي دعت إليها الحركة تحدثت عن الإخوان الذين لم يقبلوا الخضوع للاستعباد والذين ظهر صدق دوافعهم للنضال «وعرفوا كيف يبرزون ثورية الإسلام». كما تحدثت ـ في محاولة لإيجاد نقط للالتقاء مع جماهير الإخوان ـ عن تعرضهم جميعا لعدوان الشرطة في السجون وما أدى إليه ذلك من قيام «تحالف وثيق بين الشيوعيين والإخوان المسلمين داخل السجن» وأن الإخوان في السجن رفضوا مامنحتهم الشرطة من مزايا ليفض الوحدة المتحققة بينهم وبين الشيوعيين[1].

على أنها كثيرا ما كانت تغمز جماعة الإخوان، نقلت «الملايين» مرة عما أسمته «تقرير للسفارة البريطانية» تشير إلى ماورد به عن دور الإخوان عام ١٩٤٦ وأهمية هذا الدور الذي قاموا به لبقاء الإنجليز[2]، كما عرف أنه في اجتماع ٢٦ من أغسطس عام ١٩٥١ الذي نظمه الحزب الاشتراكي في ذكرى توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ حدثت مشادات بين الإخوان والشيوعيين تبودلت فيها الشتائم وألفاظ «بوليس سياسي ـ جاسوس..»[3]. وعلقت «الملايين» على هذا الاجتماع منتقدة صالح عشماوي ممثل الإخوان الذي لم يحضره ولابعث عنه مندوبا ولا وقع أحد من الإخوان على قرارات المؤتمر برغم أن جماهير الإخوان وجدت في أثناء الاجتماع وصفقت للوحدة الشعبية التي تجلت فيه وللقرارات التي اتخذت.

وبعد إلغاء المعاهدة عملت الحركة الديمقراطية على تشكيل «اللجان الوطنية». ذكرت «الملايين» أنها ليست تنظيمات تابعة لحزب معين ولكنها تشكيلات الجبهة الوطنية من أبناء الشعب الذين التفوا حول الحد الادنى من المطالب والأهداف، وأن عددها بلغ في القاهرة في ديسمبر ٣٩ لجنة عقدت مؤتمرها في المركز العام للإخوان

---

(١) صحيفة الملايين ٦ من مايو عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الملايين ١٠ من يونية عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الجمهور المصري ٢٧ من أغسطس عام ١٩٥١.

المسلمين، كما عقدت اللجنة الوطنية بالجامعة مؤتمرا وطنيا عاما طالب بالإفراج عن المسجونين السياسيين وإطلاق الحريات وإلغاء قوانين مكافحة الشيوعية، «الوقوف ضد كل مؤامرة لإقالة الحكومة الحاضرة»[1].

ومع أنه كان من المشهور عن الحركة الديمقراطية أنها تؤكد على الأهداف الوطنية في الأساس، فقد لوحظ بعد إلغاء المعاهدة أنها في تصديها لمشكلة «الجبهة» كان تركيزها يزداد على الأهداف الاجتماعية للجماهير، على أساس أن قيام اللجان الوطنية بدورها يرتبط بتوسع برنامجها «بشكل يجمع بين المطالب السياسية ومطالب الشعب، ولا يمكن أن ينجح إلا إذا وثقنا علاقاتنا وإلا إذا عمقنا مناقشتنا مع الاشتراكيين والإخوان والحزب الوطني والنقابات العمالية واتحادات الطوائف المختلفة. .»[2]. وعلى أساس أن معركة التحرير لن تقف على قدميها إلا إذا دخل العمال والفلاحون غمارها: «انتظموا للدفاع عن مصالحكم الاقتصادية والاجتماعية. .». ثم طرحت مسألة من يقود الجبهة المقترح تكوينها وتكوين حزب الطبقة العاملة: «إن الطريق إلى التحرير هو طريق تنظيم الطبقات الشعبية تحت قيادة صلبة في الكفاح، وأوعاها الطبقة العاملة المصرية. .». ولهذا ظهر التأكيد على مطالب الحركة الشيوعية في الإفراج عن المسجونين السياسيين وفي إلغاء القوانين التي تحظر النشاط الشيوعي، وذلك تمكينا وتمهيدا للوجود الرسمي العلني لهذا النشاط ولأن يشترك في الجبهة وفي قيادتها. وكان أكثر ما اهتمت به اللجان الوطنية بعد إلغاء المعاهدة لا النشاط الذي يتعلق بالكفاح المسلح - برغم أن الحركة الديمقراطية أولته اهتماما واضحا ــ ولكن عمل تعبئة واسعة حول الإفراج عن المسجونين السياسيين وإلغاء القوانين التي تحظر النشاط الشيوعي مع التركيز على المطلب الأول منهما.

وقد لوحظ بعد وقت غير طويل «أن اللجان الوطنية لم تتمكن للآن من أن تلعب دورا إيجابيا في المعركة»[3]. وأن سبب ضعفها يكمن في عدم قيام تنظيمات جماهيرية قوية للعمال والفلاحين والطلبة والنساء وغيرهم، وفي ضعف هذه الحركات الجماهيرية على نحو واضح.

---

(١) صحيفة الملايين ١٢ من ديسمبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الملايين ١٢ من ديسمبر عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الملايين ٢٦ من ديسمبر عام ١٩٥١.

وبرغم اشتراك الحزبين الاشتراكي والوطني مع الحركة الديمقراطية في الدعوة للمطالب السابقة والمتعلقة بالنشاط الشيوعي وبتوسيع الحريات السياسية بوجه عام، برغم ذلك لم تكن العلاقات التنظيمية بينهم على المستوى المطلوب. ومع بدء تكوين اللجان الوطنية كتبت «الملايين» تقول إن ثمة اتجاهين للتكتيل في الحياةالسياسية: الأول يدعو إليه الساسة الرجعيون لضرب الحركة الثورية وهو تكوين «الهيئة السياسية»، والآخر يدعو اليه الوطنيون وهو «اللجان الوطنية»، وقالت إن أحزاب الاشتراكيين والوطنيين والإخوان قد تذبذبت بين هذين الاتجاهين ونتج عن ذلك ضعف القوى الشعبية، «ومن هنا فقد صبت علينا عمليات مصادرة المجلة (الملايين) بدون حساب. . »(١). كما انتقدت بغير عنف تصريحات تحدث بها الهضيبي في ذلك الوقت عن أن العدو الاول هو الشيوعية. ونبهت إلى أن مؤامرات الاستعمار لن تتوقف «إذا لم تتحرك العناصر المخلصة في قيادات وقواعد الوفد والاشتراكيين والإخوان والحزب الوطني والشبان المسلمين والتقدميين. . »(٢).

وعندما بدأ الكفاح المسلح بذلت الحركة الديمقراطية في منطقة الإسماعيلية محاولة لتنسيق الاتصال هناك بين هذه الهيئات ولكن «رفض الإخوان العمل المشترك بالرغم من أن من اتصل بهم من الوطنيين قد أوضح لهم بما لا يدع مجالا لريبة أو شك أن مصلحة الوطن وسلامة الكفاح تقتضي وحدة الوطنيين على تباين الأهداف. . ». أما رجال الحزب الاشتراكي فقد لبوا الدعوة، ووضعت خطط للعمل المشترك معهم(٣).

على أنه في يناير عام ١٩٥٢ عندما أعلن الحزب الاشتراكي مطالبته بإسقاط حكومة الوفد، وكانت المؤامرات من السراى والإنجليز تحيط بالوزارة، عند ذلك هاجمت الحركة الديمقراطية الحزب الاشتراكي وزعيمه أحمد حسين وكسر التحالف بين التنظيمين.

وكانت الحركة الديمقراطية تصدر في تقييمها لجماعة الإخوان المسلمين ـ حسبما

---

(١) صحيفة الملايين ٢٥ من نوفمبر عام ١٩٥١.
(٢) صحيفة الملايين ٢ من ديسمبر عام ١٩٥١.
(٣) صحيفة الملايين ٢٦ من ديسمبر عام ١٩٥١.

ذكر بعض أعضائها السابقين ـ عن أنه يستحيل أن تظهر حكومة فاشية في المستعمرات وأنه يصعب أن يظهر تنظيم فاشي فيها، وأن جماعة الإخوان هي منظمة بورجوازية وطنية متأثرة باتجاهات فاشية، وتتكون جماهيرها أساسا من البورجوازية الصغيرة. وكانت خطة الحركة الديمقراطية إزاءها هو الهجوم عليها بوصفها تنظيما مع الإبقاء على الصلات الشخصية بين أعضاء الحركة وأعضاء الجماعة على المستوى الجماهيري. كما كانت تعمل على جذب جماهير الإخوان في أعمال مشتركة بعيدة عن قيادتهم، وأدخلت بعض هؤلاء من طلاب الإخوان في كتائب التحرير التي شكلتها الحركة الديمقراطية، وذلك بعد أن رفض قادة الإخوان الاشتراك في الكفاح المسلح. على أن هذا الأسلوب من جانب الحركة الديمقراطية لم ينجح بشكل عام في إقامة أشكال تنظيمية من التحالف بين الهيئتين.

كما كان موقفها من الحزب الإشتراكي هو أن ظهر التعاون بين الاثنين عندما تحول الحزب إلى دعوته الجديدة في نهاية عام ١٩٤٩ وتبنى الكفاح المسلح، واستمر هذا التعاون حتى طالب الحزب الاشتراكي بإسقاط حكومة الوفد فانفض التحالف، إذ كانت الحركة ترفع شعار «لن نسمح بإقالتها ولن نتركها تستقيل». وبعد حريق القاهرة استمر الخلاف بين الحركة وبين الحزب الاشتراكي[١].

(٢) حركة أنصار السلام

وظهرت حركة أنصار السلام في هذه الفترة، تأسست لها لجنة تحضيرية لا تنتمي إلى حزب سياسي معين[٢]، فكان فيها الدكتور محمد صبري الأستاذ بالجامعة والشيوخ محمد جبر التميمي والدكتور محمد مندور الوفدي وعضو مجلس النواب وأحد أعلام الطليعة الوفدية وسعد كامل الصحفي والعضو بالحزب الوطني ومحمد علي عامر ومحمد كمال عبد الحليم من الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني

---

(١) مقابلة شخصية مع زكي مراد في إبريل عام ١٩٦٩، ومقابلة مع أحمد الرفاعي في مارس عام ١٩٦٩.

(٢) لم تكن حركة أنصار السلام في مصر تنظيما شيوعيا كما سيظهر في المتن حالا، ولكن رؤى الحديث عنها هنا بحسبان أنها كانت تصدر في مأخذها السياسي عن نظر وأسلوب يدخل ضمن التيار الماركسي، وبحسبان دور الشيوعيين والحركة الديمقراطية بخاصة في إنشائها ودعمها، وبحسبان أنها تمثل عملا مشتركا بين التنظيمات الثورية وقتها.

ومحمد يوسف المدرك النقابي الماركسي ومحمد كامل البنداري الوزير السابق وإحسان عبد القدوس رئيس تحرير روزاليوسف والسيدة سيزا نبراوي وإنجي أفلاطون، كما كان يوسف حلمي سكرتيرا عاما لها وكان ينتمي للحزب الوطني[١]. وبهذا ساهم في حركة أنصار السلام عناصر من الشيوعيين والحزب الوطني والطليعة الوفدية والإخوان المسلمين، كما اشترك فيها بعد ذلك أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي وفتحي رضوان زعيم الاتجاه الجديد في الحزب الوطني وعزيز فهمي من الطليعة الوفدية والشيخ الصيفي من الإخوان المسلمين.

ذكرت صحيفة الجمهور المصري أن لجنة أنصار السلام المصرية لم تتخذ أيا من إجراءات الانضمام إلى لجنة السلام العالمي بسبب القانون الذي أصدرته حكومة السعديين والذي يحظر على المصريين الانضمام إلى أي حركة عالمية[٢]. وقد مثلت الحركة في مؤتمري السلام اللذين انعقدا في إستكهولم وبرلين في هذه الفترة، ولكنها كانت حريصة على تأكيد أنها ليست حزبا سياسيا وأنها لا تدين بشكل قاطع بأي نظرية سياسية قاطعة وأنها ليست إلا هيئة ذات غرض واحد هو العمل على إقرار السلام العالمي وتوحيد كفاح الشعب المصري مع كفاح الشعوب في العالم لإقرار السلام وأنها تؤيد كلا من الشيوعيين والوفديين والوطنيين والاشتراكيين والإخوان إذا تضمنت برامجهم ما يؤيد السلام، وأن سياستها طرد الاستعمار من مصر وعدم قبول الارتباط بمعاهدة عسكرية تفقد مصر استقلالها أو تقودها إلى الاشتراك في الحرب، وأن أعضاءها خليط من جميع الأحزاب[٣].

وتوسعت الحركة في هذه الفترة توسعا يدل على مداه أن صحيفتها «الكاتب» ارتفع توزيعها حتى بلغ نحو ٢٢ ألف نسخة أسبوعيا[٤]. واستطاعت الحركة برغم اتهامها بالشيوعية أن تكسب لدعوة أنصار السلام أنصارا لها من الهيئات المختلفة، السياسية والنقابية والمهنية، ومن العناصر البارزة في المجتمع والعناصر المستنيرة في الأحزب والهيئات السياسية التقليدية، وعرف أن من مؤيديها حفني محمود عضو

---

(١) صحيفة الكاتب ١٣ من أكتوبر عام ١٩٥١.

(٢) صحفية الجمهور المصري ٢٦ من مارس عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الكاتب، مقال ليوسف حلمي ١٤ من يولية ١٩٥١، مقال لسعد كامل ٨ من سبتمبر عام ١٩٥١.

(٤) Communism and Nationalism in the Middle East, W. Laqueur, pp. 57-58.

الأحرار الدستوريين وعبد السلام الشاذلي وعبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة والوزير السعدي من قبل. علقت صحيفة التايمز اللندنية على نشاط حركة السلام في مصر قائلة: «إن الظروف تؤدي دورا مهما لصالح هؤلاء الذين يديرون المجلة(الكاتب)... بل إن كثيرين من خصوم الشيوعية المتعصبين يتفقون الآن مع الشيوعيين في تأييدها». وجهدت الحركة أن تلتزم هذا الخط السياسي الداعي لفكرة السلام الهادف إلى كسب التأييد لهذه القضية وحدها من جميع الاتجاهات السياسية الأخرى، فلم يعرف من مواقفها أو من صحيفتها أي هجوم أو نقد سياسي لأي من التنظيمات السياسية الشعبية ومن الأحزاب المختلفة في مصر ما دامت تدعو للسلام. وأفردت «الكاتب» أحد أعمدتها بشكل دائم لـ «كلمة الطليعة الوفدية» كما كانت تحيي أي بادرة تطور يمكن ملاحظتها أو التقاطها من تفكير قيادة جماعة الإخوان المسلمين بالنسبة للموقف من الاستعمار[1]. وعرف هجومها العنيف على الحكومة الوفدية قبل إلغاء المعاهدة، هجوما لا يخلو من الحدة التقليدية التي اتسم بها هجوم الحزب الوطني دائما على الوفد. وقد سبقت الإشارة إلي أن يوسف حلمي سكرتير الحركة كان من رجال الحزب الوطني، وعرف هجومها العنيف على مصطفى النحاس «الرجل الجبار الذي يدخل القمقم»[2]، «النحاس باشا نكب البلاد بمعاهدة «الشرف والاستقلال» هو نفسه الذي يريد أن يستغل الشعب مرة أخرى..»[3]. كما كانت تهاجم فؤاد سراج الدين الذي اتجه إلى خدمة الاستعمار الأمريكي الجديد[4].

ولكن حركة السلام أيدت الحكومة الوفدية بعد إلغاء المعاهدة تأييدا لا يخلو من نقد لإجراءاتها المتذبذبة ولموقفها الحذر من الجماهير وعدم تمشيها مع انطلاق الحركة الشعبية. وكتبت «الكاتب» بعنوان: «الحكومة تنتحر» تقول: «على الشعب أن يمنع هذه الجريمة لأن حياة الحكومة كحياة الأفراد ليست ملكا لها وإنما ملك للمجتمع الذي تعيش فيه». وأخذت تحذر الجماهير من أي انقلاب[5] يوشك أن يدبر.

---

(١) صحيفة الكاتب ٢٧ من أكتوبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الكاتب ٢٨ من يولية عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الكاتب الأول من سبتمبر عام ١٩٥١.

(٤) صحيفة الكاتب ٤ من أغسطس عام ١٩٥١.

(٥) صحيفة الكاتب ٨ من ديسمبر عام ١٩٥١، مقال لسعد كامل.

وأعدت حركة السلام لعقد مؤتمر لها في ١٣ من ديسمبر عام ١٩٥١، وطبعت منشورات الدعوة له ولكن الحكومة رفضت التصريح لها بعقد المؤتمر، فكتب من يعلق على ذلك بالصحيفة يقول: «أنا من أشد المصريين تمسكا بحكومة الوفد ومن أكثرهم خوفا من سقوطها وأفهمهم لما يدبره لها الاستعمار... يعز على أن أتوجه بالنقد إلى هذه الحكومة الحبيبة إلى قلبي.. كلمتي إذن كلمة عتاب لا كلمة نقد..»[١]. واطرد هذا «العتاب» مشوبا بلهجة التحذير من انعزال الحكومة عن الجماهير، وكان ذلك خاصة فيما يكتب من تعليقات على مصادرة الحكومة لصحيفة الحركة[٢] إذ كانت المصادرة تتوالى على «الكاتب» أسابيع متتالية».

وكان الخط السياسي العام لحركة أنصار السلام المصرية، هو على ما عبرت صحيفة التايمز في مقالها السابق، الربط بين تعاسة الشعب المصري وبين «مصالح الغرب»، وباسم السلام كانت تطالب بإلغاء المعاهدة وبرفض إبرام أي محالفة مع الدول الاستعمارية، بحسبان أن هذه المحالفات يقصد بها الاستعمار التمهيد والإعداد للحرب العالمية، كما كانت تطالب بإجلاء القوات البريطانية عن مصر وبالكفاح المسلح ضد هذه القوات على أساس أن «السلام في مصر هو في الكفاح المسلح ضد الاستعمار» مع المطالبة «بجيش شعبي ديمقراطي في تحالف مع الشعب ضد الاستعمار عدونا الوحيد»[٣]. كما كانت تهاجم الولايات المتحدة بحسبانها مصدر التهديد بالحرب العالمية، وتهاجم الزحف الأمريكي على الشرق الأوسط، وتدعو لعقد معاهدة صداقة ومعاهدات تجارية وثقافية مع الاتحاد السوفيتي والدول الديمقراطية الشعبية. كما رفعت شعار أن السلام طريق الحرية، وخاضت وراء هذا الشعار ـ مع التنظيمات الأخرى ـ معارك الدفاع عن الحريات العامة ومقاومة تقييد حرية الصحافة. ودعت الحركة لعقد مؤتمر لشعوب الشرق الأوسط وشمالى إفريقيا لتأييد كفاح الشعب المصري، ولكن لم يقدر للدعوة النجاح بعد تطور الحوادث مع حريق القاهرة.

وبرغم الانتشار النسبي الذي لاقته الحركة وسعيها لتأليف لجان للسلام في الأحياء والقرى، فإنه لم يلحظ أن تأليف هذه اللجان قد انتشر على النحو الذي

---

(١) صحيفة الكاتب ١٥ من ديسمبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الكاتب ٢١ من يناير عام ١٩٥٢.

(٣) صحيفة الكاتب ٢٨ من يولية عام ١٩٥١.

يجعل للحركة جذورا جماهيرية ذات أثر. وما وردت الإشارة إليه عن هذه اللجان بصحيفة «الكاتب» لا يجاوز عددا محدودا، وكان بعضه في الجامعة وفي الأحياء الطلابية في الجيزة[1]، وألفت لجنة لأنصار السلام من الفنانين بلغ عددهم بها نحو ثلاثين فنانا[2]. كما قامت الحركة بنشاط لجمع التوقيعات على نداءي السلام اللذين صدرا في ستكهولم وبرلين، ودل عدد التوقيعات التي جمعتها على نشاط محدود نسبيا، إذ جمعت على نداء ستكهولم نحو ١٥٠٠٠ توقيع، في حين جمع على ذات النداء في لبنان نحو مائة ألف توقيع وفي السودان نحو ثلاثين ألفا برغم أن البلدين أصغر وأقل تركزا في عدد السكان وبرغم أن مدنهما وعواصمهما أصغر حجما من مثيلاتها في مصر بما لا يقاس. وأعترفت الحركة المصرية بأن العدد الذي جمع من التوقيعات كان محدوداً، فلما صدر نداء برلين للسلام في صيف عام ١٩٥١ حددت الحركة المصرية هدفا لها أن تجمع عليه مليونا من التوقيعات، وجمعت في الأسبوع الأول من بدء الحملة ٢٢ ألف توقيع، ولم يصل العدد بعد أكثر من أربعة أشهر من بدء الحملة من أغسطس إلى ديسمبر، لم يصل لأكثر من ٤٢ ألف توقيع[3]، وذلك مع ملاحظة أن الحركة كانت تجد في هذا النشاط مقاومة عنيفة من الشرطة التي كانت تقبض على أعضائها وهم يجمعون التوقيعات[4]، وكان ذلك بغير شك يثير الخوف في نفوس الناس. على أن لاكور يذكر أن عدد التوقيعات التي جمعت على نداء برلين مائة ألف توقيع، ولكنه يلاحظ أن حركة السلام في مصر كانت أقل نشاطا منها في البلاد العربية[5].

(٣) الحزب الشيوعي المصري

في هذه الفترة تكون تنظيم «الحزب الشيوعي المصري»، ولا تكاد تتوافر عنه وثائق يمكن مطالعتها، وكان حركة سرية وحديثة، فلم يمكن الاهتداء إلى ما عسى أن يكون قد بقي من أعداد من صحيفتها السرية أو نشراتها التي كانت تصدر في هذه

(١) صحيفة الكاتب ٢٨ من يولية عام ١٩٥١ والأعداد التالية.
(٢) صحيفة الملايين ١٤ من أكتوبر عام ١٩٥١.
(٣) صحيفة الكاتب ٤ من أغسطس، ١٨ من أغسطس، ٢٢ من سبتمبر عام ١٩٥١.
(٤) صحيفة الملايين ١٢ من أغسطس عام ١٩٥١.
(٥) Communism and Nationalism in the in Middle East, W. Laqueur, pp.57 - 58.

الفترة . ويبدو أيضا أن حداثة نشوء التنظيم لم تمكن من أن يكون من أعضائه وجوه علنية تعمل وتذيع مواقف التنظيم من خلال المنابر العلنية والصحف . ولا يكاد يحفظ حاليا إلا كتيبان أصدرهما «محمد جلال» الذي كان عضوا بالتنظيم ، أحدهما صدر باسم «مصريون . . لا طوائف» ، والآخر باسم «الجبهة الشعبية» . وقد تبين من الاتصال الشخصي أن الكتيب الأول لم يكن يمثل وجهة نظر التنظيم ، إذ انتقد التنظيم هذا الكتيب وصاحبه على ما ظهر من انحراف فيه عن خط التنظيم . أما الكتيب الثاني ، فقد قيل إنه يمثل وجهة نظر التنظيم بشكل عام مما سيشار إليه فيما بعد ، وقيل إنه أيضا لم يكن يمثل وجهة نظره[1] . ويلاحظ أن كتاب لاكور لم يتضمن أي تفصيلات تتعلق بهذا التنظيم ، لذلك كان التعرف عليه من خلال المقابلات الشخصية لبعض قادته .

والنواة الأساسية لهذا التنظيم ترجع إلى عام ١٩٤٥ ، إذ كون بعض المثقفين والعمال في الإسكندرية مجموعة أسموها «الطليعة» وأطلق عليها فيما بعد «طليعة الإسكندرية» تمييزا لها عن تنظيم طليعة العمال والفلاحين في القاهرة . وكان هدف هذه المجموعة دراسة الكتب الماركسية من اللغات الأجنبية بغرض الالتحام مستقبلا مع المجموعات الشيوعية الأخرى . وفي نهاية عام ١٩٤٥ طرحت الجماعة على نفسها فكرة الانضمام إلى المجموعات الأخرى مستبعدة فكرة إنشاء تنظيم سياسي مستقل عن الآخرين . وشاهد عام ١٩٤٦ السعي نحو تجمع الجماعات المختلفة . فلما تكونت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني من «الحركة المصرية» و «أسكرا» كانت «طليعة الإسكندرية» إحدى المجموعات التي انضمت إلى الحركة الجديدة ، ومثلت بمندوب عنها في اللجنة المركزية . فلما انقسمت الحركة الديمقراطية تناثرت مجموعة «طليعة الإسكندرية» بين الأقسام المختلفة .

وفي عام ١٩٤٥ تكونت في فرنسا مجموعة من المصريين كانت على صلة بالحزب الشيوعي الفرنسي ، كان أغلبها من اليهود المتمصرين في فرنسا وأقلها من طلبة البعثات المصريين هناك[2] . وكان هؤلاء يتابعون نشاط الحركة الشيوعية في مصر وتجربة وحدة عام ١٩٤٧ التي كونت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني . ويقال إنهم

---

(١) مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد مرسي في مايو عام ١٩٦٩ . ومقابلة مع الدكتور إسماعيل صبري عبد الله والأستاذ داود عزيز في ٢٤ من مايو عام ١٩٦٩ .

(٢) كان منهم الدكتور فؤاد مرسي والدكتور إسماعيل صبري عبد الله والدكتور مصطفى صفوان .

مع بداية عام ١٩٤٨ بدءوا يلحون على نقطة معينة هي «تمصير القيادة» في الحركة الشيوعية ووجوب الدعوة إلى انسحاب الأجانب واليهود من قيادة هذه الحركة. وأيد الحزب الشيوعي الفرنسي هذا الاتجاه بعد حملة الاعتقالات التي واجهها الشيوعيون في مصر مع حرب فلسطين في ١٥ من مايو عام ١٩٤٨. كما اتجه تفكير هذه المجموعة إلى وجوب العمل في توحيد الحركة الشيوعية، ورأوا أن السبيل إلى ذلك يكون بإعادة تجميعها في تنظيم جديد. وفي أوائل عام ١٩٤٩ عاد أحد أعضاء هذه المجموعة إلى مصر، ويدأ اتصاله بالعناصر القديمة لطليعة الإسكندرية وببعض عناصر التنظيمات الأخرى، كما بدأ بدراسة منشورات التنظيمات الشيوعية المختلفة ومطبوعاتها. ثم تكون التنظيم الجديد على أساس تقرير سياسي صدر باسم «تطورالرأسمالية وصراع الطبقات في مصر» تألف من جزأين:

أولهما عن تطور الحركة الثورية في مصر منذ الحملة الفرنسية حتى عام ١٩٤٨ دراسة تقوم على المنهج المادي التاريخي.

وثاني الجزأين يتعلق بالمهام العاجلة المطروحة أمام الشيوعيين المصريين.

ومجمل الأفكار الأساسية التي أتى بها التقرير، أن مصر مجتمع شبه إقطاعي شبه مستعمر لا تزال به بقايا الإقطاع وأن الثورة العاجلة هي الثورة الوطنية الديمقراطية التي تصفي السيطرة الاستعمارية وبقايا الإقطاع، وأن عدو الثورة ليس الاستعمار وحده ولكن أيضا الإقطاع ومن يلوذ به من الرأسمالية الكبيرة، وأن قوى الثورة هي الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة وبخاصة الفلاحون والمثقفون، مع إهمال دور البورجوازية الوطنية وعَدّها طبقة خائنة للثورة الوطنية. وأنه إذا كانت المهمة هي إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية فإنه لابد لذلك من قيادة الطبقة العاملة للحركة الثورية، ولابد لتحقيق هذه القيادة من تكوين الحزب الشيوعي المصري بحسبان ذلك مهمة عاجلة وملحة للثورة. ثم ركز التنظيم الناشىء اهتمامه في إعداد الدراسات التثقيفية لأعضائه على أساس المفاهيم النظرية للماركسية اللينينية مع محاولة تحليل الواقع المصري استنادا إلى هذه المفاهيم. وما لبث بعد ذلك أن أصدر كتيبا باسم «ثورتنا المقبلة» حدد فيه طبيعة الثورة وقواها وعلاقتها بالثورة الاشتراكية العالمية وإمكانات تحولها إلى ثورة اشتراكية، وذلك صدورا عن الأفكار الأساسية السابقة.

ومع أواخر عام ١٩٤٩ كان قد تجمع عدد كاف من العناصر حول النواة الأساسية للحزب الجديد أمكن بها تأسيس الحزب في نهاية ديسمبر عام ١٩٤٩، واصطحب تأسيسه ببرنامج ولائحة. تضمن البرنامج أربعة عشر بندا تحدد أهداف النظم السياسية وقتها. أما اللائحة، فقد تضمنت تنظيما للحزب على نسق التنظيم الماركسي اللينيني المعروف من ناحية تحديد المستويات المختلفة فيه والعلاقات بينها وعلى أساس أن يعتمد التنظيم على الخلايا. وكان يغلب على نظر التنظيم وقتها فكرة إنشاء التنظيم المتماسك من الأعضاء المدربين ذوي العدد المحدود. وأصدر نشرة داخلية باسم «الحقيقة»، ثم أصدر صحيفة سياسية سرية اتخذت عنوانا لها اسم «راية الشعب».

أما عن برنامج التنظيم، فقد استطاعت صحيفة روزاليوسف نشره كاملا في ١٧ إبريل عام ١٩٥١ (العدد ١١٩٢) تحت عنوان «برنامج الحزب الشيوعي المصري»، وقالت إن الشرطة صادرت أخيرا كتيبا صغيرا جدا باسم الحزب الشيوعي المصري يتضمن البرنامج الذي يتقدم به الحزب إلى الشعب. «وفيما يلي البرنامج المنشور في هذا الكتيب، بعد حذف العبارات التي يعاقب عليها القانون..»:

١ ـ الاستقلال والتحرر من الاستعمار الأجنبي، الإنجليزي والأمريكي وجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان.

٢ ـ مقاومة مؤامرات الاستعمار العالمي بزعامة أمريكا لإشعال نيران حرب عالمية عدوانية ضد الشعوب والقضاء على كل مؤامرة تدبرها الطبقات الرجعية لإقحام الشعب المصري في مغامرات الاستعمار العسكري.

٣ ـ الوقوف في معسكر الشعوب الذي يضم جميع الشعوب المستعمرة التي تناضل عن حريتها واستقلالها والرغبة في السلام والديمقراطية تحت زعامة الاتحاد السوفيتي وطن الاشتراكية وحصن السلام ونصير الشعوب والصين الشعبية التي تُعَدّ قدوة لشعوب المستعمرات في الكفاح من أجل التحرر والديمقراطية والدفاع عن السلام.

٤ ـ القضاء على نظام كبار ملاك الأراضي الإقطاعيين والرأسماليين والاحتكاريين الذي يستند إلى قوة الاستعمار المسلح، ويسوق الشعب في مغامراته دفاعا عن الاستعمار والطغيان، وإقامة الديمقراطية التي يكون الحكم فيها للشعب من العمال والفلاحين والوطنيين والديمقراطيين.

٥ ـ مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة(ما يزيد على ٥٠ فدانا) وإعادة توزيعها على الفلاحين الفقراء.

٦ ـ تأميم الاحتكارات والبنوك والمرافق العامة والمؤسسات الاستعمارية وإدارتها بواسطة العمال.

٧ ـ إطلاق الحريات السياسية، وهي: حرية الكتابة والنشر والكلام، وحرية العقيدة الدينية وحرية الفئات الشعبية المختلفة في التظاهر والإضراب والاجتماع.. وحريتها في تكوين الهيئات والنقابات والأحزاب التي تعبر عن رأيها وتدافع عن مصالحها.

٨ ـ بناء جيش شعبي ديمقراطي من جميع أبناء الشعب، يصون مصالح الشعب ويدعم السلام العالمي.

٩ ـ تحسين مستوى معيشة العمال وفئات الشعب الأخرى وبخاصة الفلاحون والموظفون، وتأمين العمال ضد البطالة والمرض والشيخوخة وجعل ساعات العمل أربعين ساعة في الأسبوع.

١٠ ـ فرض الضرائب التصاعدية على الدخل والأرباح غير العادية والتركات، وإعفاء العمال وفقراء الفلاحين وصغار الموظفين من الضرائب المباشرة وإلغاء جميع الضرائب غير المباشرة التي تصيب المستهلكين الفقراء.

١١ ـ جعل التعليم بجميع مراحله حقا لكل مصري بغير مقابل مع توفيره لجميع أبناء الشعب، وتحرير العلوم والثقافة من بقايا الأفكار الاستعمارية والاستبدادية الرجعية.

١٢ ـ تحرير المرأة من قيود الحريم الاستبدادية المتأخرة، ومساواتها بالرجل في جميع الأمور سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، وبخاصة تقرير حق المرأة في الحصول على أجر مساو لأجر الرجل نظير قيامها بنفس العمل.

١٣ ـ حرية الشعب السوداني وحق تقرير مصيره بنفسه وتأييد كفاحه من أجل التحرر الكامل وجلاء جميع القوات الاستعمارية البريطانية والمصرية من أراضيه.

١٤ ـ حرية الشعب الفلسطيني وحقه في تقريره مصيره بنفسه وتأييد كفاحه من أجل التحرر الكامل وجلاء الجيوش الاستعمارية العربية والمصرية عن أراضيه وتكوين دولة فلسطين العربية الديمقراطية المستقلة.

وبالنسبة لمشكلة فلسطين، فيقال إن المجموعة المصرية في باريس كانت أيدت قرار تقسيم فلسطين، فلما تكون الحزب في مصر أيد هذا القرار مع إدانة كل من تسبب في خلقه وهم الاستعمار والإقطاع والصهيونية، وكذلك المنافسة التي كانت قائمة بين البيت المالك الهاشمي في الأردن والعراق وبين البيت المالك العلوي في مصر، كما كان الحزب يرى أن حل مشكلة فلسطين هي في قبول قرارات الأمم المتحدة وأن دخول مصر الحرب عام ١٩٤٨ كان محاولة من الحكومة لصرف الأنظار عن المشكلات الداخلية في مصر.

وفي كتيب «الجبهة الشعبية» الذي صدر عام ١٩٥١[١]، عرض في الفصل الأول منه لأثر الاستعمار في حياة الشعب سياسيا واقتصاديا واحتلاله للبلاد ودعوته للحرب العالمية ومسئوليته عن استغلال الجماهير واحتكار مؤسساته الاقتصادية للسوق المحلي وسرقته لأقوات الشعب وتسببه في التضخم النقدي وارتفاع الأسعار، كما عرض للتناقض بين المصالح الاستعمارية البريطانية والأمريكية وسعي أمريكا لزعزعة بريطانيا من الشرق الأوسط، وطالب بعقد معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي ليطمئن المصريون إلى أن غزوا لأراضيهم لن يتم من جانب هذا البلد، وإلى أن «روسيا الجديدة» لم تخل بأي معاهدة عقدتها مع أي بلد. وطالب برفض مبدإ التحالف المشترك مع الدول الغربية. وخلص إلى المناداة بالكفاح المسلح: «إن الحكومات الحالية مادامت لا تريد أن تنحاز إلى جانب الشعب فلا مفر من أن يعلن حكومة شعبية تعلن الحرب ضد الإنجليز وتنظم مقاومة مسلحة»[٢]، مع تطهير البلاد من عوامل الخيانة والهزيمة ومحاصرة الإنجليز بقطع

---

(١) هذا الكتيب، حسبما أمكنت المعرفة من سؤال الكثيرين، لا يُعَدّ من وثائق التنظيم، ولكن كاتبه كان وقتها من أعضاء هذا التنظيم. وقد قيل إن الكتيب كان لا يعبر عن التنظيم ولا كان كاتبه مكلفا بكتابته، ولكن قيل أيضا إنه كان يعبر بشكل عام عن فكر التنظيم، ومن مطالعته يبين اتفاق الأسس العامة التي بنى عليها الكتيب مع الاتجاهات العامة للتنظيم في القضايا الأساسية، ولذلك وجبت الإشارة إليه هنا.

(٢) الجبهة الشعبية. محمد جلال ص ٣٤.

الماء والغذاء عنهم وسحب العمال المصريين من معسكراتهم، ومع تبادل المودة مع الدول المعادية للمستعمرين لشراء الأسلحة والمصانع، وطالب فورا بقطع المفاوضات مع بريطانيا وإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ ومنع الاتجار مع قوات الإنجليز وتجميد أموالهم سدادا لديون مصر عليهم ومع المطالبة بتأميم قناة السويس والبترول وفصل الجنيه المصري عن الجنيه الإسترليني.

وفي فصل آخر عن الإقطاع، تحدث عن بقايا الإقطاع في مصر مثبتا وجودها من إحصاءات الملكيات الكبيرة، وهاجم «المتحذلقين الذين يحبذون الآراء الاشتراكية والحديث عن المزارع التعاونية والجماعية، وقد يغضبهم الحديث عن الإقطاع وتصفيته»[1]. وكان يقصد بذلك التنظيمات الشيوعية الأخرى، وذكر أن أساليب الاستغلال الإقطاعي تتمثل في استغلال الملكية عن طريق الإيجار ووجود نظام عقود الإيجار على بياض(أي التي لا تحدد فيها الأجرة إنما تترك للمالك يحددها كما يشاء) ونظام المشاركة أو المزارعة ونظام الإيجار العيني والنقدي، وطالب بخفض الإيجارات وبقيام اتحادات للفلاحين والعمال الزراعيين وسن ضرائب تصاعدية على الأغنياء.

وبالنسبة للجيش الشعبي طالب ببناء جيش يستند إلى الشعب ويخضع لرغباته وإشرافه، «ووسيلتنا إلى ذلك أن نجند الشعب كله»[2]، وأن يكون شعاره الدفاع عن الحرية. كما طالب بالحرية السياسية التي تتمثل في حرية الاجتماع وإصدار الصحف والكتب والمطبوعات، وذكر أن الكفاح من أجل هذه الحرية «رهين بوجود طبقة ثورية زكية قادرة على تقديم نظام أكثر صلاحية للحياة وفلسفة أرقى للحكم»[3]. ويقصد بذلك الطبقة العاملة والفلسفة الماركسية. ثم كتب فصلا عن «الاحتكار» الموجود في مصر والذي يمنع تقدم الصناعة ويخلق الأزمات ويفقر العمال ويمنعهم من تكوين اتحاداتهم ويسحق صغار المنتجين. ثم ذكر أن «الاستعمار والإقطاع والاحتكار هم جبهة أعداء الشعب كتلة واحدة ومعسكرا واحدا..»[4]. وفي النهاية تحدث عن «الجبهة الشعبية» التي تتكون من العمال الذين نضج وعيهم

---

(١) المرجع السابق ص ٤٢، ٤٣.

(٢) المرجع السابق ص ٦٢.

(٣) المرجع السابق ص ٧١.

(٤) المرجع السابق ص ٨١.

الطبقي والمهني والسياسي، «أما عن الوعي الاشتراكي فتلك مهمة الاشتراكيين يا صاح»، وهدفهم التحرر الوطني من الاستغلال الاستعماري وتحقيق السلام والحرية السياسية. كما تتكون الجبهة أيضا من الفلاحين الذين يريدون الأرض وهم مع السلام وضد الحرب ومع الحرية السياسية، وكذلك تتكون من طوائف الشعب الأخرى من طلبة وصغار التجار والملاك ومن الوطنيين الديمقراطيين.

وذكر أن النظام يعد الجيش لضرب الشعب وفض المظاهرات، وليستخدمه المستعمرون في حروبهم العالمية، وأنه يسوّغ الإنفاق على سياسة التسليح وصرف الملايين عليها بدلا من إنفاقها في سد حاجات الشعب، يسوّغ ذلك بالتهديد الإسرائيلي. وانتقل إلى الحديث عن إسرائيل التي يخيف أعداء الشعب الجماهير بها ويحرفون بها المعركة مع الاستعمار إلى المعركة مع إسرائيل، وقال: إن الصهيونية هي الرأسمالية اليهودية التابعة للاستعمار الأقوى، الإنجليزي ثم الأمريكي، وإن حرب فلسطين كانت معركة بين الإنجليز والأمريكيين على فلسطين استغلها أعداء الشعب في مصر لتحطيم كفاح الشعب المصري، وهي معركة انتصر فيها الأمريكيون وانتصر فيها أعداء الشعب في مصر بإعلان الأحكام العرفية وضرب الحركة الشعبية، وإن النزاع العربي الإسرائيلي لا تزال تستغله الرجعية والاستعمار ضد القوى الشعبية في الجانبين المتنازعين. وذكر أن شعب إسرائيل لا يريد الحرب كما لا تريدها الشعوب العربية لأن من مصلحة الشعوب العربية النضال من أجل استقلال فلسطين العربية بطرد الاستعمار وأعوانه الرجعيين، ويمكن ساعتها لهذه الدولة العربية أن تتحد مع إسرائيل بعد أن تصبح مستقلة وشعبية، تتحدان في وحدة شعبية يعود بها السلام. وواضح أن هذا المفهوم لمشكلة فلسطين يصدر عن قبول مشروعات التقسيم ووجود دولة إسرائيل وإمكانية تحولها في ظل السلام إلى دولة مستقلة شعبية تتحد مع دولة فلسطين العربية، وكان هذا هو ذات الموقف الذي اتخذته معظم الحركات الشيوعية في البلاد العربية والعالم.

* * *

وقد بدأ «الحزب الشيوعي المصري» العمل تسيطر عليه فكرة أن التنظيمات الشيوعية الموجودة قد أثبتت فشلها، وأنها عانت من التفتت والتفكك، وبذلك قدر أنه يجب أن يبني نفسه في مواجهتها وضد وجودها وأن يكون طريق توحيد

الحركة الشيوعية هو تصفية هذه التنظيمات كافة، ولهذا أعلن عداءه الشديد لها وركز عليها هجوما عنيفا. وفي أول تقرير قام التنظيم بإعداده «تطور الرأسمالية وصراع الطبقات في مصر». يقال إنه تعرض في جزئه الثاني لتطور الحركة الشيوعية في مصر وأدان تنظيماتها كافة واتهمها كلها بالانتهازية، وبالعجز عن تكوين الحزب الشيوعي. وإذا كان هذا التنظيم قد وجد أن مهمة الثورة العاجلة هي تكوين حزب شيوعي مصري يكون ممثل الطبقة العاملة التي يجب أن تقود الثورة الوطنية الديمقراطية، فقد وصل بهذا الفهم إلى أن من مهام الثورة العاجلة ضرب التنظيمات الشيوعية الموجودة، والعمل على تصفيتها بحسبان أن ذلك من مهام تكوين الحزب الجديد الذي يرتبط به ـ في نظره ـ مستقبل الثورة. وخاض التنظيم في هذه الفترة صراعا عنيفا ضد ما أسماه «بقايا الانتهازية» في تقارير كثيرة صدرت عنه في هذا الوقت، ومنها تقرير أصدره ضد من كانوا يسمون «بالعدليين» و«الشنديين» (نسبة إلى عدلي وشندي وهما اسمان حركيان لعضوين من أعضاء التنظيمات الأخرى) وتكلم في هذا التقرير عن وجهة نظره في أن الثورة المصرية لابد أن تمر بمرحلتين وأن تطور مصر يوجب القيام بثورتين فيها: الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية، وكان «العدليون» يقولون بثورة واحدة. كما تكلم في التقرير ذاته عن أسلوب العمل الحزبي وقواعد الدعاية السياسية طبقا للنظرية اللينينية، وهاجم اتجاه «طليعة العمال والفلاحين» ناظرا إليه على أساس أنه تنظيم يميني نقابي يهتم بالمشكلات الاقتصادية للعمال ولا يهتم بالعمل السياسي إلا في حمى حزب الوفد الذي يُعَدّ حزب البورجوازية المصرية. كما نظر إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني بحسبان أنها تؤكد على المشكلة الوطنية وحدها وتتغافل وجود الإقطاع، وأن نظرتها هذه تؤدي في رأيه إلى أن تفقد الطبقة العاملة والحركة الشيوعية استقلالهما ليصيرا جزءا من القوى الديمقراطية، وأن تسيطر البورجوازية على الفكر الاشتراكي وتتسلم قيادة الحركة الوطنية. كما رأى أن منظمة «صوت المعارضة» متطرفة في يساريتها تتخذ المواقف الانتحارية.

وفضلا عن حرص «الحزب الشيوعي المصري» على هذا التميز الفكري والسياسي عن التنظيمات الأخرى، فقد كان هدفه الأساسي أيضا أن يركز على البناء التنظيمي للحزب وعلى الإعداد الفكري لمجموعة من الأعضاء ترتبط ارتباطا

محكما بالتنظيم وتمارس عملها في سرية تامة. ودعاه هذا الحرص إلى التركيز على نشر المبادئ النظرية للتنظيم المعروفة في الفكر الماركسي، ونشر المناهج الماركسية المختلفة بالنسبة للعمل السياسي في الدعاية والإثارة، وبالنسبة للإستراتيجية والتكتيك وغير ذلك. وقدم بهذا للفكر الاشتراكي مساهمة جادة. وكان يرى أنه إن كان بناء الحزب الشيوعي هو المهمة الملحة في تلك المرحلة، فإن الدعاية للنظرية الماركسية اللينينية وشرح أسسها المختلفة لتربية كوادر وأعضاء حزبيين واعين، كان يرى أن ذلك يُعَدّ من المهام الأولى للحزب ولنشاطه السياسي.

ويبدو أن «السرية» كانت هي المنطلق العملي الأول لنشاطه السياسي. وقد سبقت الإشارة إلى أن اعتقالات عام ١٩٤٨ التي أضعفت الحركة الشيوعية قد فرضت نفسها على التنظيمات الشيوعية المختلفة بنسب متباينة، واتجه الكثير منها إلى المبالغة في العمل السري وإلى التقوقع ولو على حساب النشاط الجماهيري والشعبي. وكان هذا أيضا هو ما فرض نفسه على تنظيم «الحزب الشيوعي المصري» برغم أنه لم يخض تجربة الاعتقالات المذكورة لأنه تكون بعدها. وقد ركز على وجوب التزام السرية في العمل تركيزا كبيرا، وكان يرى أن تفكك التنظيمات الشيوعية الأخرى يرجع إلى عدم التزامها بمبدإ السرية وعدم احترام القواعد التنظيمية المختلفة للأحزاب الشيوعية. لذلك فرض على أعضائه اهتماما خاصا بقواعد الانضباط التنظيمي.

وفضلا عن هاتين الخصيصتين: التميز الفكري الذي انعكس في برنامجه، والبناء التنظيمي، فقد كانت النقطة الثالثة التي رآها مميزة له عن التنظيمات الأخرى السابقة تتعلق بتركيزه على الطابع المصري وامتناعه عن أن يجند في صفوفه يهودا أو أجانب في أي من مستوياته، كما امتنع فترة طويلة عن تجنيد النساء في التنظيم مراعاة للانضباط وتخلصا مما أثاره وجود بعضهن في التنظيمات الصغيرة السابقة من شائعات أخلاقية، وذلك على ما يذكر الأعضاء السابقون في هذا التنظيم.

وقد بلغ به التطرف في السرية إلى حد التردد في ممارسة النشاط العلني في صور كثيرة منه والعزوف عن استعمال المنابر العلنية من صحف واجتماعات حتى لا يركز الضوء على أعضائه مما يمس سلامة العمل السري. وابتعد به هذا الموقف عن الانتشار الواسع في فترة كان الانتشار الواسع فيها هو الطابع العام للنشاط السياسي

المعـارض للحكم وللنظام القـائم. فلم يسـتطع الاسـتـفـادة الكاملة من الهـيـاج الجماهيري الحاصل وقتها، ومن المد الثوري خلال هذه الفترة. وكان أسلوبه هذا متفقا مع نظريته التنظيمية التي تصدر عن فكرة كون الحزب مجموعة ضيقة من الكوادر ذات الوعي الأعمق، وهي النظرية اللينينية للحزب البلشفي حسبما شرحها لينين في كتاباته.

واتسم النشاط الجماهيري للتنظيم بطابع السرية. وبالنسبة لنشاطه بين العمال لم يحاول أن يجند في صفوفه قيادات عمالية نقابية ذات شعبية، ولا أن يحاول النفوذ إلى النقابات والاتحادات الموجودة، ولكنه بذل نشاطه في أن ينشىء نقابات عمالية سرية، وأن ينشىء لجانا سرية للدفاع عن النقابات العلنية. كما حاول أن ينشىء بعض الخلايا في الريف خصوصا في مناطق الصعيد. ولكن هذه المحاولات لم تنجح ولم ينجح التنظيم إلا في تكوين عدد محدود من هذه التشكيلات بين العمال، كما لم ينجح نجاحا ذا شأن في هذا النشاط بين الفلاحين البعيدين تماما عن تجارب العمل السياسي السري.

وكانت هذه المحاولة جديدة على العمل السياسي لما تستهدفه من صبغ العمل الشعبي والجماهيري ـ لا العمل الحزبي وحده ـ بصبغة السرية. وتعرض في ذلك للهجوم الشديد من التنظيمات الشيوعية الأخرى. وبهذا كان الطابع العام للتنظيم في هذه الفترة أنه يقوم بنشاطه بين الطلبة والمثقفين، وكان توسعه الأساسي محدودا في هذا النطاق كما كان أعضاؤه ينتمون إلى هذه الفئات أساسا.

وطبع الحرص على السرية موقف التنظيم بعد إلغاء المعاهدةوبداية الكفاح المسلح. وبرغم أنه كان يطالب من قبل بالكفاح المسلح ضد الاحتلال، فقد ابتعدـ بعد إلغاء المعاهدة ـ عن محاولة تشكيل كتائب المقاومة الشعبية في منطقة القناة، ورأى أنه يمكن لمن يرى من أعضائه أن يشارك في هذا الكفاح أن يسعى إليه بشكل فردي بغير أن يتولى التنظيم نفسه الإعداد لهذا النشاط وبغير أن يركز عمله في هذا المجال. ورأى في حركة الكفاح المسلح حركة جماهيرية لا حركة حزبية، وبهذا يمكنه أن يؤيدها وأن يستفيد من إمكاناتها من غير أن يوجه طاقته لها. وخشى أن يكون في خوضه هذا الكفاح ما عسى أن يمس سلامة كيانه التنظيمي وسريته. كما كان التنظيم في هذه الفترة يركز على الوضع الاجتماعي الداخلي، ويدعو إلى أن

المعـركة يـجب أن تكون في الداخل ضـد نظام الحكم القـائم لا في منطة القناة، وأن الاتجـاه إلى القناة وتركـيـز الجهـود في مـواجـهـة الاحـتـلال وحده من شـأنه تضليل الجـماهيـر التي يقف وراءها في القـاهرة عـدو آخـر يتـمثل في النظام الرجـعي وفي الطبـقات الرجـعية. وحـرص دائما على الإشـارة إلى أن مـؤامرات تدبر لتـصفية الكفاح المسلح والحركـة الجماهيرية داخل البلاد، وأن هـذا يقتضي الاهتمام بالعمل الثـوري ضـد نظام الحكم أكـثر من الاهتـمـام بالكفـاح المسلـح نفسـه، وأن الكفـاح المسلح يمكن ضـربه وتصفيتـه من الخلف، وأن الاتجاه إلى القناة يعني أن يخلو الجو للرجعية المصرية في القاهرة والإسكندرية.

* * *

وكانت نظرة التنظيم إلى حزب الوفد أسـاسـهـا نظرته إلى البورجوازية الوطنية بحسبانها طبـقة خائنة. فنظر إلى الوفد بوصفه حزبا خائنا هجر صفوف الثورة، ونظر إليه على أنه حزب مضلل. وبالخيانة فسر الإجراءات الرجعية التي تتخذها الحكومة وتطبع سياسة الوفد الرسمية أحيانا. وبالتضليل فسر ما تتخذه الحكومة والحزب أحيـانا من إجـراءات تسـتـجيب بهـا للمطالـب الجـمـاهيـرية أو الحـاجـات الوطنيـة. وعلى هذا الأسـاس رأى أن الـواجبـات الثـورية تسـتـدعى توجيه الضـربة الأساسة للوفد بغية عزله عن الجماهير وتخليصها من نفوذه. وقد أعلن قيام التنظيم في ظروف المعركة الانتخابية التي دارت في أواخر عام ١٩٤٩ والتي نجح فيها الوفد ووصل إلى الحكم في أوائل يناير عام ١٩٥٠، فأصدر وقتهـا التنظيم بيانا في أوائل يناير عام ١٩٥٠ بعنوان «دلالـة الانتخابات الأخيرة» شـرح فيـه وجهـة نظره من أن الغرض من الانتخابات كانت للإتيان بحكومة الوفد لتبرم معاهدة بالدفاع المشترك مع الإنجليز، وتضم مصر إلى حلف البحر الأبيض المتوسط الاستعماري، وأن هذه الخطة التي أتى الوفد لتنفيذها سيكتب لها الفشل بسبب وعي الجماهير. فلما ألغت حكومة الوفد معاهدة عام ١٩٣٦، دعـا التنظيم إلى الحذر من ألاعيب الوفـد، مع التحذير من تحالف الرجعية لطمس هذا المكسب التاريخي. ويقال إن التنظيم وقتها طالب بالحرص على بقاء حكومة الوفد مع إقصاء العناصر الموالية للسراي والإقطاع بداخلها. ورأى التركيز على الهجوم على الوفد وعزله عن الجماهير، لأن الوفد قد سـقط في أيدي البورجـوازية الكبـيرة والإقطاع وأصـاب الحزب تفكك واضح بين

اتجاهات وتيارات كثيرة، وحاول التنظيم أن يكون على صلة بالاتجاه اليساري داخل الوفد ليزيد الصراع بداخله. وبرغم هذا الهجوم العنيف على الوفد كان التنظيم يرى أن القوى الثورية لا تزال عاجزة عن المساس بالسلطة السياسية القائمة أو الوصول إلى الحكم. وكان هذا النظر منطقيا مع نظرة التنظيم إلى الثورة بحسبان وجوب أن يقوم بها العمال والبورجوازية الصغيرة فقط مع استبعاد البورجوازية الوطنية التي خانت ـ في رأيه ـ الثورة الوطنية. وهو منطقي مع تقييمه للقوى السياسية العاملة وقتها بالنسبة إلى الوفد وإلى التنظيمات الشيوعية المختلفة. ولكنه بهذا النظر المتكامل أبعد عن صفوف الثورة قوى وتيارات كانت ثورية ولم يكن يمكن قيام الثورة بغيرها.

أما الحزب الاشتراكي، فقد كان بينه وبين هذا التنظيم تقارب أساسه البرنامج السياسي لكل منهما. ويقال إنه كان بين التنظيمين صلات ومراسلات كثيرة ونشاط مشترك في المظاهرات وغيرها. وقد ذكرت صحيفة الاشتراكية في يونية عام ١٩٥١ أنه ورد إليها عرض بتكوين جبهة مع «الحزب التقدمي المصري» على أساس برنامج معين وأن الحزب الاشتراكي وافق على هذا البرنامج، ووعدت الصحيفة بنشره في العدد اللاحق ثم لم ينشر (سألت أحد أعضاء الحزب الاشتراكي السابقين عن هذا الخبر، فقال إن الصحيفة كانت تقصد الحزب الشيوعي المصري، وإن البرنامج لم ينشر لأن الحزب لم يعجبه تسمية الصحيفة له بالحزب التقدمي، وأصر على وجوب تسميته باسمه الحقيقي «الشيوعي»). على أنه يقال إن التنظيم كان ينتقد الحزب الاشتراكي فيما أسماه عنه بالأعمال المغامرة مثل تبشيره بعودة علي ماهر إلى الحكم ومثل مناداته بإسقاط حكومة الوفد في يناير عام ١٩٥٢. ولكن إذا كان هذا الموقف الأخير قد حطم التحالف بين الحزب الاشتراكي وبين الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني على ماسبقت الإشارة إليه، فلم يحدث رد الفعل ذاته بالنسبة لتنظيم الحزب الشيوعي المصري الذي اكتفى بنقد الحزب الاشتراكي على هذا الموقف. ولما قبض على أحمد حسين بعد حريق القاهرة، وقف التنظيم معه يؤيده ويدافع عنه، كما وقف معه في غير ذلك من المواقف بعد الحريق.

أما الإخوان المسلمون، فقد اطرد هجوم التنظيم عليهم فاتهمهم بأنهم عملاء الإنجليز والسراي وأن دعوتهم للكفاح المسلح مجرد نفاق سياسي.

الفَصْل الثَّامِن

الضباط الأحرار

يذكر «فاتيكيوتس» في كتابه «الجيش المصري في السياسة» أن الأحد عشر ضابطا الذين جمعتهم اللجنة التأسيسية لجماعة الضباط الأحرار في أواخر عام ١٩٤٩، دخل منهم الكلية الحربية عام ١٩٣٦ ثمانية والباقي دخلوها بعدهم، وأن خمسة منهم أيضا ولدوا عام ١٩١٨ واثنان عام ١٩١٧ والباقي أصغر سنا. وكانت غالبيتهم من أصول شعبية. كما أن صلتهم بالريف لا تبعد عن جيل الآباء والأجداد[١]. ويظهر من هذا البيان أن هؤلاء الضباط كانوا من أول جيل لأبناء الطبقات الشعبية يدخل الجيش استفادة من السياسة التي وضعها الوفد عندما تولى الحكم عام ١٩٣٦ لتوسيع الجيش، ولئلا يبقى وقفا على أبناء الطبقات الحاكمة، وذلك بعد أن أبرمت معاهدة عام ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا. ويتحدث مؤرخو حياة جمال عبد الناصر بأنه عقب حصوله على شهادة إتمام الدراسة الثانوية، تقدم للكلية الحربية فرفض طلبه أولا نتيجة للسياسة التقليدية القديمة التي كانت تقصر دخول الجيش في سلك الضباط على أبناء الطبقات الحاكمة، فدخل كلية الحقوق، ثم تقدم في الدفعة التالية إلى الكلية الحربية فقبل بعد أن كانت حكومة الوفد قد عدلت هذه السياسة. والواقع أن هذا التعديل كان بداية للتغير المهم الذي طرأ على الجهاز العسكري في مصر وعلى تكوينه الطبقي.

ويظهر أيضا من البيان السابق أن هذه المجموعة من الضباط كانوا بحكم السن من جيل الشباب الوطني الذي أعياه البحث في الثلاثينيات عن روح الثورة اللاهبة التي عرفتها مصر عام ١٩١٩، والذي أسخطه موقف حكومة الوفد المتهادن من الإنجليز عام ١٩٣٦ وتغلغل كبار الملاك في قيادة الحزب، فاهتزت ثقته بالوفد وظل يبحث عن وسيلة أخرى للوقوف ضد الاستعمار وضد الفساد الذي بدأ ينضح على

(١) The Egyptian Army in Politics, P.J. Vatikiotis, pp. 45-46.

الحياة السياسية في مصر وقتها. واجتمع للضباط في الجيش - فوق هذا - الشعور بالسخط على قيادة الجيش المرتبطة بالمحتل الأجنبي، «هذا الجيل من الضباط الذين تخرجوا في أواخر الثلاثينيات وفي الأربعينات كانوا يحملون في قلوبهم وعقولهم طابع النضال الوطني في هذه المرحلة. فأولئك الذين أقبلوا على الجيش عقب معاهدة عام ١٩٣٦ وما تضمنته من سحب الضباط الإنجليز من الجيش وتحسين تسليحه وزيادة عدده، دخلوا الجيش في اللحظة التي خرج فيها الضباط الإنجليز. أقبلوا على الجيش في ظروف لمع فيها بريق أمل في أن يصبح جيشا وطنيا جديرا بهذا الاسم، وأن يغادر المحتل البلاد ولو بعد حين، وأن يستقر على العرش ملك شاب ولد إبان ثورة عام ١٩١٩ لم يتلوث بعد بأدران الحكم القائم بل ذاعت حوله الروايات عن وطنيته وحبه لمصر، وكفى أنه أول ملك يتكلم لغة البلاد في غير كلفة»(١).

ويتصور «فاتيكيوتس» أن تنظيم الضباط الأحرار ظهر كيانا تنظيميا في عام ١٩٤٩، وأن الأمر قبل ذلك كان يتحصل في علاقات وارتباطات شخصية بدأت بالكلية الحربية بين عامي ١٩٣٦ - ١٩٣٩، ونمت وتجددت بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٨، ونمت أكثر في أثناء حرب فلسطين، وأنه في الأوقات المبكرة لهذه العلاقات لم يكن ثمة التحام فكري بينهم يعتمد على الخطط المنظمة والعمل الثوري، وأنهم مع نشاطهم السياسي في أثناء الدراسة ومع نشاطهم ضد الإنجليز خلال الحرب العالمية، فإن الفكرة التي تتحصل في أنهم بوصفهم ضباط جيش لهم دور إيجابي خاص يجب القيام به في السياسة المصرية، هذه الفكرة لم تكن قد تبلورت بعد، وأن هذه الفكرة تطورت من خلال الأحداث التي مرت عليها البلاد في الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥١(٢).

وطبقا لما رواه أنور السادات - وهو أحد أعضاء التنظيم - ترجع بداية هذا التنظيم إلى عام ١٩٣٨ في منقباد، عندما كان هناك جمال عبد الناصر وبعض الضباط حديثي التخرج، إذ كانت منقباد بدء عملهم الوظيفي في الجيش وبدء اتصالهم السياسي. ومن الطبيعي أن يكون الجيش - حامي النظام القائم - صورة مركزة

---

(١) ثورة يولية والجنود. الدكتور إسماعيل صبري عبد الله. مجلة الطليعة، عدد يولية عام ١٩٦٥.

(٢) The Egyptian Army in Politics, P.J. Vatikiotis, pp. 56-59.

لدعائم هذا النظام ولأساليبه، بمراعاة أن الاحتلال والسراي كانا حريصين على فرض هيمنتهما المباشرة عليه، وعلى الابتعاد به عن الصراع الديمقراطي الوطني المستعر في المجتمع وفي مؤسسات الحكم ذاتها منذ ثورة عام ١٩١٩.

ويذكر أنور السادات في مناسبة لاحقة: «كان اتصال أي ضابط بالجيش بأي رجل من رجال الوفد حينئذ يُعَدّ في نظر قادة الجيش ورجال القصر جريمة تستوجب الحساب والعقاب..»[1]. فإذا لوحظ أن هذا الحديث عن اتصال «أي ضابط» بالوفد كان في معرض الحديث عن اتصال أحد الضباط الأحرار بالوفد عندما كان بالحكم عام ١٩٥١ (لا وهو خارج الحكم، أي أنه كان ممنوعا عليهم الاتصال بالحكومة)، وكان ذلك بعد كل التطور الذي حدث في المجتمع والجهاز الحاكم وداخل الجيش منذ عام ١٩١٩، إذا لوحظ ذلك لأمكن تصور كيف كان حال المؤسسة العسكرية عام ١٩٣٨، وكيف كانت سيطرة السراي والاحتلال عليها بواسطة كبار الضباط من الإنجليز أو المصريين ذوي الأصول التركية وغيرهم ممن شابههم. وكان الجديد في منقباد أن الضباط الجدد بأصولهم الشعبية المصرية لم يكونوا من ذات الطينة الغالبة على تكوين الجيش، وأدى هذا إلى شعورهم ـ داخله ـ بمقدار ما فيه من غرابة على أوضاع المجتمع ومصالح الجماهير. وأدى ذلك ـ لا شك ـ إلى ظهور بذور الصراع الاجتماعي من داخله. يذكر أنور السادات عن اللواء الذي كان يرأس قوة منقباد: «كنا نسميه السلطان عبد الحميد لأنه كان يفرض علينا تقاليد السلاطين. وبدأنا نيأس من خدمة الجيش، وأعد بعضنا استقالته فعلا من هذا الجيش الذي يضم قواده السلطان عبد الحميد. كنا نرى صبر جمال عبد الناصر فنعجب.. ونرى هدوءه وصموده لهذا الذل الطويل فتسكن نفوسنا، فقد كان جمال يعيش بأمل لم نحلم نحن به في هذه الفترة السحيقة من حياتنا في منقباد.»[2]، ويذكر أن جمال عبد الناصر قال لهم يوما: «الإنجليز أصل بلائنا كله»، وأنهم بدءوا تجميع الأنصار ليكون كل في محيطه خلية صغيرة.

خلال الحرب العالمية حدث الاتصال بعزيز المصري. كان عزيز المصري قد شغل منصب رئيس أركان حرب الجيش عندما تولى علي ماهر الوزارة عام ١٩٣٩ قبيل إعلان الحرب مباشرة. وعرف عن حكومة علي ماهر وعن سياسة القصر وقتها

---

(١) أسرار الثورة المصرية. أنور السادات ـ سلسلة كتب قومية ١٩٦٥، ص ٢٦٩.

(٢) أسرار الثورة المصرية. أنور السادات ـ سلسلة كتب قومية ١٩٦٥، ص ٣٣.

أنهما يميلان إلى دول المحور (ألمانيا وإيطاليا) ويرغبان في إيجاد علاقات مع ألمانيا ضمانا للبقاء في الحكم إذا انهزم الإنجليز ودخل الألمان مصر. ومن جهة ثانية، كان قسم من الحركة الوطنية وخصوصا في صفوف الشبان يميل إلى ألمانيا كراهة للاحتلال البريطاني العدو الرئيسي للحركة الوطنية المصرية، ويأمل أن تكون هزيمة الإنجليز على يد الألمان مناسبة لتحرير مصر. وكانت حكومة علي ماهر باستعانتها بعزيز المصري في رئاسة الجيش قد أثارت ريبة الإنجليز الشديدة لما عرف عن عزيز المصري من العداء الشديد لبريطانيا، وهو عداء لازمه طول حياته، كما عرف عنه الإعجاب الشديد بالعسكرية الألمانية إعجابا لازمه طول حياته أيضا. فكان وجود عزيز المصري في رئاسة الجيش إسفينا في تبعية الجيش المصري للاحتلال الإنجليزي. وقد حاول القيام ببعض الإصلاحات في نظم الجيش أثارت سخط الإنجليز وأنبأتهم بسياسته التي تقوم على إرخاء القبضة البريطانية عن الجيش، كما لفتت هذه الإصلاحات إليه نظر الشباب من الضباط بوصفه مصلحا يرجى النفع على يديه. وقد بادر الإنجليز بالضغط لإسقاط وزارة علي ماهر فاستقالت الوزارة وأخرج عزيز المصري من رئاسة أركان الحرب، فزاد تعلق شباب الضباط به.

وكان عزيز المصري في ماضيه ضابطا تلقى تعليمه العسكري في الجيش العثماني، وتكونت له في شبابه سمعة نضالية ظهرت من اشتراكه في تكوين الجمعيات السرية العربية في تركيا قبل الحرب العالمية الأولى، واشتراكه مع الجيش العثماني في مقاومة الغزو الإيطالي لليبيا عام ١٩١١، كما ظهرت من صراعه ضد أنور باشا وضد الحكومة التركية عام ١٩١٤، مما أدى إلى محاكمته وطرده من تركيا، ومن اشتراكه في المراحل الأولى للثورة العربية عام ١٩١٦. وكان عزيز المصري وهو بالجيش التركي قد كون تنظيما سريا للضباط باسم «جمعية العهد» للعمل على تحقيق الوحدة الفدرالية بين العرب والأتراك، وما لبثت هذه الجمعية بضغط العناصر العربية الثورية أن تحولت إلى جمعية تطالب بانفصال العرب عن تركيا. وما لبث عزيز المصري بهذا الضغط ـ وفي نظر الثوريين العرب وقتها ـ أن صار من دعاة الاستقلال العربي، ونظر إليه الكثيرون وقتذاك بوصفه مثالا للضابط العربي ذي الشخصية البارزة القادرة على تحدي الحكومة دفاعا عن حقوق العرب.

ومن جهة ثانية، كان عزيز المصري ـ شأنه شأن الغالبية العظمى من الضباط الذين تلقوا تعليمهم العسكري في الجيش العثماني ـ يتبنى اتجاه التعاون مع الألمان

ويؤمن بالعسكرية الألمانية وبتفوقها، إذ كان تدريب الجيش العثماني يتم على أيدي الخبراء الألمان. كما كانت نشأته المصرية تستفز فيه مشاعر الكراهية للاحتلال البريطاني. لذلك تنحى عن الاشتراك في الثورة العربية عام ١٩١٦ لما وجدها تعتمد على التأييد البريطاني ضد الخلافه العثمانية، فترك الثورة وعاد إلى مصر، ثم سافر منها ـ بضغط الإنجليز ـ إلى إسبانيا بعد أن رفض الإنجليز السماح له بالسفر إلى بلد يستطيع منه الانتقال إلى ألمانيا. وبعد الحرب الأولى سافر إلى ألمانيا، ثم عاد إلى مصر بعد أن صدر تصريح ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢ فتلقاه الملك فؤاد بشكوك قوية أساسها العلاقات القوية التي اعتقد أنها تربط عزيز المصري بالخديو عباس حلمي، وأبقاه الملك بعيدا عن المساهمة في النشاط العام. فسافر عزيز المصري إلى سوريا والعراق وإيران حيث قابله العداء البريطاني في العراق خاصة، ثم عاد إلى مصر وبقى معتزلا الحياة العامة بضعة أعوام، ثم اتصل بالساسة المصريين القريبين من السراي والمعادين للوفد أو البعيدين عنه. وعين عام ١٩٣٥ مرافقا لولي العهد فاروق في سفره إلى بريطانيا للتعلم هناك، وما لبث أن عاد نتيجة دسائس رجال القصر ضده ولصرامته الشديدة إزاء فاروق(١).

بهذا التاريخ كان عزيز المصري يمثل لجيل الشباب من العسكريين وقتها شخصية المصلح العسكري والثوري القديم المؤمن بالعسكرية الألمانية وتفوقها الفني، والمعروف بكراهيته الشديدة للإنجليز. وكان من جهة أخرى يمثل خبرة «العسكري الثوري» الذي أنشأ في شبابه التنظيمات السرية السياسية داخل الجيش والمؤمن بالعمل السياسي من خلال المؤسسات العسكرية. ويبدو أنه كان هو من ألهم شباب الضباط بهذا المثل، وهو من دلهم على تلك الإمكانات القريبة منهم. يذكر أنور السادات أن عزيز المصري قال له في أول مقابلة له معه: «إن كان معك خمسة أفراد مؤمنين فإني على استعداد اليوم أن أحمل طبنجتي وأتقدم لأي عمل لإنقاذ البلد.. لن يكون خلاص للبلد إلا بانقلاب على أيدي العسكريين»(٢). وكانت هذه النظرة ـ الإصلاح من داخل الجيش وتكوين التنظيمات السياسية العسكرية ـ نظرة جديدة تماما على اتجاهات السياسية المصرية وقتها.

---

(١) Middle Eastern Affairs, No. 4, pp. 140-165.

(٢) أسرار الثورة المصرية... المرجع السابق ص ٦١.

وحدث في أثناء الحرب العالمية الثانية مع هجوم الألمان في الصحراء الغربية ومع شبوب ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق ضد الإنجليز، حدث أن اتصل الألمان بعزيز المصري مرحبين بمعونته لهم مظهرين الاستعداد لاختطافه حتى «تستطيع خبرته أن تلعب دورا عمليا كبيرا . . »[1]. ودبرت خطة الهرب، وقام بتنفيذها بعض شباب الضباط إذ حاولوا تهريبه بسيارة إلى الواحة البحرية حيث تلتقطه طائرة ألمانية، ولكن السيارة أصيبت بعطب أفشل المحاولة. ثم حاولوا تنفيذ الأمر بطائرة اصطدمت وسقطت، فقبض على عزيز المصري وعلى قائد الطائرة[2]. وكانت ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق قد لقيت حماسة في صفوف الشباب الوطني وبين شباب الضباط. ويذكر أنور السادات أنه في الفترة ذاتها حاول هو وغيره بدء حرب عصابات خلف صفوف القوات البريطانية التي تواجه الهجوم الألماني في الصحراء الغربية.

* * *

وكان لحادث ٤ من فبراير عام ١٩٤٢ صدى عميق في صفوف الجيش. قدم بعض كبار الضباط استقالاتهم لأن الحادث أثبت لديهم أن الجيش المصري لم يحم الملك. وقد بنى الجيش في السنوات السابقة كلها على فكرة أنه مؤسسة مرتبطة بالملك تدافع عنه، وأن الملك هو القائد الأعلى له، وهو من دون الوزارة صاحب الكلمة فيه. ولاشك في أن كان لهذا الوضع رد فعل في صفوف الضباط، لا سيما أن الملك فاروق كان لا يزال وقتها متمتعا بشيء من الشعبية بين الجماهير وداخل الجيش خاصة. وزاد التأييد له أنه ظهر في حادث ٤ من فبراير بمظهر المناوئ للسياسة البريطانية وللاحتلال. على أنه من جهة أخرى رأى شباب الضباط في الحادث تحديا لكرامتهم العسكرية ولوظيفتهم بوصفهم ضباطا: «إنهم بوصفهم عسكريين شعروا بأنها ضربة عسكرية لا يردها سواهم . . ». ويصف أنور السادات وقع الحادث على الضباط بقوله: إن تشكيل الضباط الأحرار لم يكن يتوقع الحادث ولا شعر به عندما وقع، وإن البلاد كانت في ذهول منه، فلما استوعب معناه «طاش صواب شباب الضباط . . » وبدأت الاجتماعات تعقد علنا في نادي الضباط لمناقشة الموقف، وصمموا على وجوب رد الضربة للإنجليز مع تأجيل هذا الرد إلى أن

---

(١) أسرار الثورة المصرية . . المرجع السابق ص ١١١ .

(٢) أسرار الثورة المصرية . . . المرجع السابق ص ١١٥ ، ١١٦ .

يحسب الموقف ويستعد له[1]. وقد ذهب صلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي إلى رئيس الديوان الملكي يسألون عما يمكن فعله لحماية الملك، وأنهم لن يمكنوه من أن يذل على هذا النحو. وكتب جمال عبد الناصر إلى صديق له يعلق على الحادث: «إني أعتقد أن الاستعمار يلعب بورقة واحدة في يده بقصد التهديد فقط، ولكنه لو أحس أن بعض المصريين ينوون التضحية بدمائهم ويقابلون القوة بالقوة لانسحب كأي امرأة من العاهرات..». ثم وصف رد الفعل الذي حدث وأثره في تطوير نفسية الضباط بقوله: «أما نحن، أما الجيش، فقد كان لهذا الحادث تأثير جديد على الروح والإحساس فيه؛ فبعد أن كنت ترى الضباط لا يتكلمون إلا عن الفساد واللهو، أصبحوا يتكلمون عن التضحية والاستعداد لبذل النفوس في سبيل الكرامة، وأصبحت تراهم وكلهم ندم لأنهم لم يتدخلوا ــ مع ضعفهم الظاهر ــ ويردوا للبلاد كرامتها...»[2].

والحاصل أن الحادث أسفر عن نمو روح النقد لكل من الملك وحزب الوفد، بحسبان أن الملك قبل في النهاية التدخل البريطاني وأن الوفد قبل تولي الحكم نتيجة لهذا التدخل.

وفي عام ١٩٤٤ «بدأ التكوين الفعلي للضباط الأحرار...» على أساس روح الصداقة التي تجمع بينهم بوصفهم جماعة صغيرة يعرف بعضهم بعضا[3]. وكان أمامهم مشكلة خلق رأي عام واع بين الضباط و «مشكلة انعزال الجيش عن الشعب وتسخيره دائما ضد كل حركة شعبية تقوم في البلاد..»، فرءوا وجوب بث الوعي بين الضباط وإشعارهم بمسئوليتهم بوصفهم مواطنين، مع نبذ السرية في العمل وإثارة المناقشات العلنية في جميع مشكلات الدولة السياسية. ومع ازدياد السخط السياسي، قررت مجموعة الضباط تكوين جهاز سري داخل الجيش، وكانت الخطوة الأولى في تكوينه جمع الاشتراكات من الحلقات الساخطة، والتفكير في إصدر المنشورات، «وفي الوقت نفسه.. نوقشت جبهة الأعداء... وحددت تحديدا واضحا، بأنها مكونة من الاستعمار.. والملك.. والأحزاب السياسية

(١) أسرار الثورة المصرية... المرجع السابق ص ٧١، ٧٢.
(٢) فلسفة الثورة جمال عبد الناصر ــ الطبعة العاشرة ص ١٥.
(٣) أسرار الثورة المصرية... المرجع السابق ص٢١٢.

جميعا»[1]. وكانت قد شكلت من قبل خمس إدارات رئيسية في الجماعة: الإدارة الاقتصادية لتمويل التنظيم بجمع المال من الاشتراكات وغيرها واستثماره بوسائل مأمونة، وإدارة التشكيلات لتجنيد العناصر الصالحة من الضباط من الأسلحة المختلفة وهي وحدها التي تعرف جميع الأنصار من الضباط وتجمعهم «لا على أساس اختيارات الجمعيات السرية المختلفة ولكن على أساس الصداقات القائمة بينهم»، وإدارة الدعاية والاتصال بالكتل الشعبية، ثم كانت هناك إدارة للإرهاب وإدارة للأمن. وكانت الخيوط كلها تنتهي في يد جمال عبد الناصر، يعرف كل شيء عن المنضمين للتنظيم، ويمسك بمفاتيح الرقابة كلها، ولا يصرف أي مبلغ من المال دون موافقته ولا يمكن لأي عضو أن يقوم بعمل دون موافقته أيضا[2].

ويذكر أنور السادات أن هذه الإدارات كانت موجودة منذ عام ١٩٤٢، وأن جمال عبد الناصر بدأ بها عندما وضع تنظيمه الجديد عام ١٩٤٥[3]، وأنه بوضع هذا التنظيم بدأ الطور الثاني من أطور الحركة، إذ كان عبد الناصر هو من أشعل الجذوة في ليالي منقباد وبقيت الجذوة مشتعلة في أيديهم. ونقل جمال إلى السودان، ثم نقل إلى الصحراء الغربية في أثناء الحرب، ثم عاد يعد الأمر لجذوة أخرى «عاقلة حكيمة لا تشعل النار ولكن تضيء الطريق..»[4]. ويبدو من هذا أن عام ١٩٤٥ قد شاهد انضمام بعض مجموعات من الضباط إلى التنظيم الجديد. يذكر لاكوتير في كتاب مصر المتغيرة أنه في عام ١٩٤٥ جمع عبد الناصر حوله المجموعة الأولى التي كونت العمود الفقري للحركة.

ولاشك في أنه كان للانتفاضة الثورية التي شاهدتها البلاد عقب انتهاء الحرب، وللمقاومة الشعبية لمشروع صدقي بيفن عام ١٩٤٦، وللتفتح السياسي الذي عرفه هذا العام، لاشك في أنه كان لذلك صداه وأثره داخل صفوف الجيش نموا في الوعي وتقاربا مع حركة الجماهير وحماسة لها ضد السلطة الحاكمة. كتب أنور السادات يقول: «كانت الروح التي سادت الجيش قد بدأت تبشر بنجاح عظيم خلال الأحداث الكثيرة المتعاقبة في عامي ١٩٤٦، ١٩٤٧»، وشعر الحكام ـ الملك

---

(١) أسرار الثورة المصرية... المرجع السابق ص ٢٢٧.

(٢) جمال عبد الناصر وصحبه. جورج فوشيه(الطبعة العربية ص ١٨٢، ١٨٣.

(٣) جمال عبد الناصر وصحبه. جورج فوشيه(الطبعة العربية ١٦٠ ـ١٦٧.

(٤) جمال عبدالناصر وصحبه. جورج فوشيه(الطبعة العربية) ١٧١.

الطاغية والقواد العظام والسياسيون ـ بعدوى السخط التي بدأت تنتشر في صفوف الضباط[1].

* * *

ثم جاءت أزمة فلسطين تبعث في شباب الضباط دوافع الكفاح وأحلام البطولة، وبلغت الحماسة أقصاها لا سيما لدى جماعة الضباط الأحرار، وقبل أن تعلن الحكومة دخولها الحرب في ١٥ من مايو قررت جماعة الضباط مساعدة المقاومة في فلسطين، وقابل جمال عبد الناصر الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين وعرض عليه خدمات الضباط فشكره واستأجله رافضا تطوعهم دون موافقة الحكومة المصرية[2]. وقدم عبد الناصر استقالته للانضمام إلى حركة الكفاح هناك فرفضت استقالته[3]، ولكن كمال الدين حسين استطاع أن يستقيل متطوعا في كتيبة القائمقام المصري أحمد عبد العزيز الذي تطوع للكفاح في فلسطين ومالبث أن استشهد. كما اتصل حسن إبراهيم بفوزي القاوقجي قائد قوات التحرير العربية ووضع مع عبد اللطيف البغدادي(وكانا معا في سلاح الطيران) خطة للانضمام بالطائرات المصرية للمساهمة في المعركة مع قوات التحرير، ولكن الخطة لم يتم تنفيذها وما لبثت الجيوش العربية أن دخلت المعركة رسميا.

كانت تجربة حرب فلسطين تجربة صدام خطيرة بالنسبة للشعب والجيش ولحركة الضباط. وكان الشعور العام لدى الرأي العام المصري والجماهير أن الجيش مؤسسة عسكرية تقف بجوار الملك ويسيطر عليها هو والاحتلال، ولم يكن لها نشاط ملحوظ إلا في تأمين النظام القائم وخدمته، وإلا في أن تَعُدّ الحركات الشعبية والوطنية قلعة تحمي أعداءها، ويجب أن يعمل لها الحساب في أي نشاط سياسي معاد للنظام القائم. فكان دخول الجيش حرب فلسطين أول نشاط سياسي لهذه المؤسسة(في القرن العشرين ومنذ الاحتلال البريطاني بشكل عام ومنذ ميلاد الحركة الوطنية ضده) يرتبط بالآمال الشعبية والوطنية، واحتضنت الجماهير جميع العمليات العسكرية بآمالها ونما لديها الشعور بانتماء الجيش أو على الأقل انتماء ضباطه المقاتلين لها، واطرد في الصحف وعلى الألسنة استعمال ألفاظ « جيشنا . . جنودنا». ثم كانت محنة الجيش

---

(١) أسرار الثورة المصرية . . المرجع السابق ص ٣٢٥.

(٢) فلسفة الثورة . . المرجع السابق ص ٦٤.

(٣) Egypt in Transition, p. 135.

في فلسطين عاملا من عوامل هذا التقارب بين الجيش ـ ضباطا وجنودا مقاتلين ـ وبين الجماهير، وازداد الشعور العام بأن محنة الجيش هي جزء من محنة الشعب كله تجاه النظام القائم لا سيما بعد أن انكشفت فضيحة الأسلحة الفاسدة.

وأدرك شباب الضباط في الوقت ذاته أن العدو لم يكن إسرائيل وحدها، ولكنه كان الاحتلال البريطاني والرجعية المحلية في مصر، إذ كانا عدوين يقفان وراء ظهورهم كما وقف الإسرائيليون أمامهم. قال أحمد عبد العزيز لكمال الدين حسين قبل وفاته: «إن ميدان الجهاد الأكبر هو في مصر»[1]. وأكد هذا الوعي لديهم ما صادفوه في أثناء الحرب من سوءات القيادة العليا للجيش المصري ممثلة في الملك وحاشيته وكبار الضباط المرتبطين بهم، وما جره على العمليات العسكرية هناك من كوارث، إذ توجه العمليات الحربية من مكاتب كبار الموظفين في القاهرة بغير نظر إلى الاصول الفنية للقتال ولا إلى مقدرة الجيش، ولم تكن للجيش قيادة بالمعنى الصحيح[2]، وإذ عانت القوات هناك من العجز في التموين والامدادت ومن الذخيرة الفاسدة. وكانت الغالبية الغالبة من حركة الضباط بين القوات المقاتلة، كما كانت الغالبية من الجماعة المؤسسة لتنظيم الضباط الأحرار من بين القوات التي حوصرت في الفالوجة وعراق المنشية.

يشرح جمال عبد الناصر مشاعره في فترة الحصار بقوله: «هانحن أولاء في هذه الجحور محاصرين، لقد غرر بنا، دفعنا إلى معركة لم نعد لها، لقد لعبت بأقدارنا مطامع ومؤامرات وشهوات وتركنا هنا تحت النيران بغير سلاح»[3]. كما ذكر في مناسبة أخرى: «مادامت القاهرة والأركان العامة تقودنا بهذه الصورة، فلن يتاح لأي منا أن يقود معركة بشروط متكافئة للدفاع عن حياته والذود عن شرف وطنه.. سنظل نقتل هكذا عن طريق الغدر والخيانة»[4]. ويذكر أنور السادات أن «الذين سافروا إلى الحرب سافروا مجردين من أقوى سلاحين يسافر بهما المحارب: المعلومات الحقيقية أو شبه الحقيقية عن العدو.. والاطمئنان إلى حسن استعداد الجيش نفسه..»[5].

---

(١) فلسفة الثورة... المرجع السابق ص ١٣.

(٢) أسرار الثورة المصرية... المرجع السابق ص ٢٤١، ٢٤٢.

(٣) فلسفة الثورة ... المرجع السابق ص ١٣.

(٤) جمال عبد الناصر وصحبه. جورج فوشيه الجزء الأول (الطبعة العربية) ص ٢٣١.

(٥) أسرار الثورة المصرية... المرجع السابق ص ٢٤٠.

وإن الانشقاق بين الجيش والملك الذي كانت نواته قبول أبناء الطبقات الشعبية في صفوفه ابتداء من عام ١٩٣٦، والذي بدأ بحادث ٤ من فبراير وما كشفه لشباب الضباط من إذعان الملك للإنجليز، والذي نما بالتحرك الشعبي ضد الرجعية والاحتلال عامي ١٩٤٦، ١٩٤٧، هذا الانشقاق قد أكملته حرب فلسطين عام ١٩٤٨. ولم يعد الجيش ذلك «الشبح الذي يؤرق به الطاغية أحلام الشعب، وقد آن لهذا الشبح أن يتحول إلى الطاغية فيبدد أحلامه». وكان هذا أهم مظاهر تفكك جهاز الدولة. وقد سبقت الإشارة إلى أنه عندما أضربت الشرطة عام ١٩٤٨ استعانت الحكومة بالجيش في حفظ النظام، فكان الجيش لا يزال القلعة الأساسية للنظام القائم، ولكن أتت حرب فلسطين لتفتح أبواب هذه القلعة أيضا وتسقطها لحساب الحركة الجماهيرية.

والحاصل أن حركة الضباط فقدت بعض عناصرها في الحرب. ولكن السخط العام أمد الحركة بعناصر جديدة من خلال المعايشة في معسكرات القتال هناك. كما كانت المسألة الشاغلة لهم هناك هو كيفية تنظيم حركة سرية للمقاومة. وقد كتب ضابط إسرائيلي اسمه «يردهان كوهن» في صحيفة جويش أوبزرفر مقالا روى فيه أنه التقى عبد الناصر في أثناء اتصالات الهدنة وأن الموضوع الذي يطرقه عبد الناصر دائما كان «هو كفاح إسرائيل ضد الإنجليز، وكيف نظمنا حركة مقاومتنا السرية لهم في فلسطين وكيف استطعنا أن نجند الرأي العام في العالم وراءنا في كفاحنا ضدهم»[1]. وخلال تلك الفترة كانت أجهزة الأمن المصرية تراقب تحركات الضباط وتتبعهم. وقد استدعى جمال عبد الناصر إلى مكتب رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادي وتولى بنفسه التحقيق معه عن صلته بالضباط الساخطين وصلة بعض هؤلاء بأعضاء جماعة الأخوان المسلمين.

* * *

وفي هذه الفترة (١٩٤٩) ومع العودة من فلسطين وفي ظروف الرقابة المشددة «وضع أساس التنظيم كله» واختير له اسم «الضباط الأحرار»[2]. ورسم هدفه

(١) فلسفة الثورة... المرجع السابق ص ١٤.

(٢) يذكر أنور السادات في «أسرار الثورة المصرية» أنه في هذه الفترة ظهر اسم الضباط الأحرار لأول مرة ص ٢٤٥. ولكن كمال رفعت نشر في مذكراته صورة منشور موقع باسم الضباط الأحرار وذكر أن هذا المنشور صدر في أوائل عام ١٩٤٦ ص ٣٦.

ونظامه، وهو القضاء على الاستعمار وأعوانه وإنشاء جيش قوى وإيجاد حكم نيابي سليم، مع الالتزام في نظامه بالسرية المطلقة وتخصيص كل ضابط من مجلس القيادة لسلاح من أسلحة الجيش يكون مسئولا عن التنظيم فيه، ومع الأخذ بنظام الخلايا وضم أعضاء جدد وإصدار المنشورات بصفة منظمة[1]. وشكلت الهيئة التأسيسية للحركة وانتخب عبد الناصر رئيسا لها، وبدأت تصدر المنشورات من نوفمبر عام ١٩٤٩ باسم «صوت الضباط الأحرار».

وسقطت حكومة السعديين، وبدأ الإعداد لانتخابات تولى حزب الوفد بعد النجاح فيها الحكم، وانفتحت الحياة السياسية عن جو ديمقراطي فعال. وكان لهذا الجو وما أتاح من حرية في التعبير وفي التحرك السياسي الشعبي، كان له أثره في حماية حركة الضباط من أن تجنح لأسلوب الاغتيال السياسي. والحاصل أن كارثة فلسطين كانت ذات أثر عنيف قد أوضح ما تعنيه الأوضاع السياسية من فساد يمس النخاع من النظام القائم ويفرض على ذوي الاتجاهات الحرة أن يقاوموه بعمل كبير. وكانت حركة الضباط حركة محدودة في نطاق ضباط الجيش ليست منفتحة على الجماهير بطبيعة وضعها وأسلوبها في السعي للتغيير من خلال المؤسسة العسكرية وبسبب خطورة وضعها بوصفها حركة داخل الجيش.

وأسلوب الاغتيالات السياسية أسلوب يفرض نفسه على أي جماعة محدودة تحاول أن تقوم بعمل كبير وتحاول أن تعتمد في ذلك على عددها المحدود، وهو أسلوب يفرض نفسه في حالة ما تنغلق إمكانات التغيير السياسي الواسع بسبب إجراءات القمع الحكومية العنيفة. وقد ظهر فعلا في حركة الضباط اتجاه يدعو إلى الاغتيالات السياسية، وما لبث هذا الاتجاه أن دعا إلى سلسلة من الاغتيالات ضد كبار الشخصيات الرجعية والمحيطة بالملك، كحافظ عفيفي وحسين سري عامر وفؤاد سراج الدين، كما دعا البعض إلى العمل على نسف السفارة البريطانية[2]. ويذكر جمال عبد الناصر أنه فكر في اغتيال الملك السابق وبعض رجاله «ولم أكن وحدي في هذا التفكير». ويصف قصة محاولة قام بها هو وصحبه لاغتيال حسين سري عامر، ولكنه يقول: «رويدا رويدا وجدت فكرة الاغتيالات السياسية التي

---

(١) أسرار الثورة المصرية. . المرجع السابق ص ٢٤٥، ٢٤٦.

(٢) جمال عبد الناصر وصحبه. جورج فوشيه الجزء الأول(الطبعة العربية) ص ١٨٣.

توهجت في خيالي تخبو جذوتها وتفقد قيمتها . . »[1]. ثم عارض هذه الفكرة بين زملائه قائلا : «إن الاغتيالات لن تحقق أهدافنا لأن النظام سيبقى كما هو حتى لو نجحت خطة الاغتيالات . . »[2]. كما وقف عبد الناصر أيضا ضد اقتراح نسف السفارة البريطانية مذكرا المقترحين بأحداث الإسكندرية خلال الثورة العرابية واستخدام الإنجليز لهذه الأحداث ذريعة لاحتلال مصر . ولاشك في أنه كان لإمكانات النشاط الديمقراطي التي أتاحها الجو السياسي بعد تولي الوفد الحكم، كان لها ما عصم الحركة من هذا الاتجاه وما دعم لدى قادتها موقف الاعتراض على أسلوب الاغتيال وسيلةً أساسية نافعة في النشاط السياسي .

واستفادت الحركة من هذا الجو الديمقراطي ثقة بجدوى التحرك الشعبي الواسع الذي كان حاصلا وقتها، كما أفادها في كشف قضية الأسلحة الفاسدة ومد الصحف ـ خصوصا روزاليوسف ـ بالوثائق والمعلومات التي فجرت الموضوع . ويصف إحسان عبد القدوس في تقديمه لكتاب «فاروق ملكا» الذي كتبه أحمد بهاء الدين كيف كان يحصل من الضباط على الوثائق والمعلومات التي نشرها في حملته الصحفية المعروفة . وكان هذا النشاط من حركة الضباط نشاطا سياسيا لاشك في أنه أثبت لهم أفضلية العمل المفتوح على غيره .

كما كان من أساليب نشاطهم أيضا أنه لما ألغيت المعاهدة وبدأ الكفاح المسلح، نشطوا في تدريب الفدائيين على القتال . كتب ثروت عكاشة يقول إنهم كانوا أشبه بخلية نحل تساعد الأنصار وتوزع السلاح[3]. كما كان وجيه أباظة من أعضاء كتيبة «خالد بن الوليد» التي تكونت بإشراف عزيز المصري وقتها[4]. وأصدر أحمد حمروش كتابا عن حرب العصابات . كما كان كمال رفعت وحسن التهامي يقومان بالتدريب في معسكر بصحراء الفيوم[5]. ويذكر أنور السادات قصة اللغم المسمى «التيتل»، إذ كان هو وبعض زملائه في رفح واتفقوا مع عبد الناصر على إعداد لغم

---

(١) فلسفة الثورة . . . المرجع السابق ص ٣٢ـ٣٦ .

(٢) قصة الثورة كاملة . أنور السادات ص ٦٩ .

(٣) جمال عبد الناصر وصحبه . جورج فوشيه . الجزء الأول(الطبعة العربية) ص ٢٩١ .

(٤) معركة القناة . سعد زغلول فؤاد ص ٦٥ .

(٥) حرب التحرير الوطنية(مذكرات كمال رفعت) ص ٧٦ .

حربي كبير ووضعه بقناة السويس ليصطدم بإحدى السفن البريطانية فتتعطل القناة، ويدأ تنفيذ العملية فعلا ولكنها لم تتم[1]. ويذكر كمال رفعت أن محاولات ثلاث قد بذلت لإغلاق القناة بهذا اللغم، وحال دون نجاح المحاولة الأولى أن كان اللازم لإنجاح العملية إخلاء المنطقة الجنوبية من خفر السواحل، ولكن «بدلا من أن أقول للصاغ عبد الستار عرنسة بإخلاء المنطقة جنوبا قلت له شرقا، وحين ذهبنا باللنش إلى المنطقة ووصلنا إلى النقطة المحددة للعملية خرج علينا رجال خفر السواحل من كل جانب. . عجبنا للأمر ووضعنا في حرج شديد. . وكنا بملابسنا المدنية فقبض علينا جميعا وتحولت العملية لتكون عملية الإفراج عنا وعدم كشف قصة اللغم البحري». ثم حال دون تحقيق المحاولة الثانية أن فوجئوا بمرور سفينة هولندية بدلا من السفينة الإنجليزية المطلوب نسفها. وحال دون الثالثة أن لم يمكن فنيا تغطيس اللغم تحت المياه قبل مرور إحدى سفن البترول الإنجليزية[2].

ثم مالبثت الحركة أن أعدت مشروعا لعملية فدائية أشمل، ويذكر كمال رفعت أنه تطوع لها ضباط كثيرون وقسموا إلى مجموعات وانتظروا التعليمات تأتيهم تحدد نوع العملية وزمانها، إذ كانت بقيت سرا أوجبت كتمانه ضرورات الأمن. وكانت العملية هي نسف جميع معسكرات الإنجليز في القناة ونسف الطريق إلى القاهرة. ولكن الأحداث السياسية تلاحقت حتى وقع حريق القاهرة، فتأجلت العملية، ويقى هذا المشروع سرا على الغالبية الساحقة من الضباط الذين كانوا قرروا الاشتراك فيه، فلم يعرفها خلال الخمسة عشر عاما الماضية أكثر من خمسة أفراد[3].

وقد أوضح كمال رفعت في مذكراته بالنسبة لقصة اللغم البحري أنها «توضح إلى أي حد كان في قدرة الضباط الأحرار تنفيذ أخطر العمليات، ليس فقط لدقة تنظيمهم وإخلاصهم وفدائيتهم وإنما لقدرتهم على كسب أفراد من الشعب وإقناعهم بأخطر الأعمال التي يتعرضون فيها لفقد كل شيء حتى حياتهم»[4]. ثم يذكر أنه عملت معسكرات للتدريب في القاهرة وبعض البلاد الأخرى لتدريب

---

(١) أسرار الثورة المصرية. . . المرجع السابق ص ٢٥٦ ـ ٢٥٩.
(٢) حرب التحرير الوطنية. . . المرجع السابق ص ٨٠، ٨١.
(٣) حرب التحرير الوطنية. . . المرجع السابق ص ٨٢، ٨٣.
(٤) حرب التحرير الوطنية. . . المرجع السابق ص ٨١.

الفدائيين وضم أكبر عدد من الضباط الأحرار في مجموعات تسافر للقتال في القناة مع مواصلة إصدار المنشورات التي تؤكد ضرورة وقوف الجيش في جانب الشعب ومع مواصلة الاتصالات الشخصية بقادة التنظيمات الثورية الأخرى وعمل خطط لمواجهة احتمالات احتلال الإنجليز لمنطقة القناة[1]. وأورد الكثير من الأمثلة والحوادث عن النشاط الفدائي للضباط الأحرار.

* * *

كان من أساليب حركة الضباط أيضا، إصدار منشورات «صوت الضباط الأحرار»، فصدرت في هذه الفترة بانتظام. وقد سجل كمال رفعت في مذكراته صورا من بعض هذه المنشورات، ذكر أن أولها صدر في أوائل عام ١٩٤٦ وورد به أن هيئة الضباط الأحرار تطالب بأن تكون مهمة الجيش تحقيق استقلال البلاد لا أن يستعمل في القضاء على الحركات الوطنية، كما تطالب بتسليح الجيش من أي دولة شرقية كانت أو غربية[2]. على أن المنشورات التالية التي سجلها صدرت كلها في عامي ١٩٥٠، ١٩٥١، وصدر إحداها في منتصف عام ١٩٥٠ مؤكدا أن الجيش جيش الأمة وليس جيش فرد من الأفراد، بما يشير إلى رفض الانتماء للملك، وطالب بأن يهيأ للجيش السلاح الكافي بغير اعتماد على الإنجليز أو الأمريكان. وهاجم منشور آخر في مايو عام ١٩٥١ ما كانت قيادة الجيش انتوته من إقامة عرض له في الاحتفال بزواج الملك، وأكد أن مهمة الجيش هي الدفاع عن كيان البلاد وطالب بأن توجه الأموال التي ستصرف على الاحتفالات إلى شراء المعدات الحربية. وبعد إلغاء المعاهدة صدر منشور في ٢٠ من أكتوبر عام ١٩٥١ يؤيد حكومة الوفد في إلغائها المعاهدة ويطالب باتخاذ الخطوات الإيجابية لمواجهة الموقف. ثم هاجم الحكومة لأنها لم تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية خط مواصلات القوات المصرية الموجودة شرقي القناة وراء القاعدة البريطانية، ولا وزعت الأسلحة في البلاد ولا عبأت الاحتياطي ولا استوردت السلاح من جميع الدول التي يمكن أن تبيعه لها. كما هاجم المنشور الحكومة لمنعها الضباط من

(١) حرب التحرير الوطنية. . . المرجع السابق ص ٧٥، ٧٦.

(٢) حرب التحرير الوطنية. . . المرجع السابق ص ٣٦.

الاتصال بالشعب وتدريبه، ورفضها طلبات الضباط الإحالة للاستيداع للتطوع في العمل الفدائي. وطالب الضباط في النهاية بالانضمام إلى الضباط الأحرار للعمل مع الشعب على القضاء على الاستعمار.

وفي نوفمبر عام ١٩٥١ صدر منشور آخر يتضمن أن محمد حيدر القائد العام «والقائد صبور» يتعاونان مع الاستعمار ويخونان قضية الوطن، وأن «صبور» يعد نفسه ليكون القائد المصري في حلف الشرق الأوسط الذي يريد الاستعمار الأنجلو أمريكي فرضه على مصر، وطالب في النهاية بتطهير صفوف الجيش من الخونة أعداء الوطن حتى يستطيع الجيش أن يؤدي واجبه الوطني. وبعد حريق القاهرة صدر منشور ينبه الضباط إلى أن الخونة يعتمدون على الجيش في تنفيذ خططهم، ولكن مهمة الجيش هي الحصول على استقلال البلاد، وأن الجيش لا يقبل ضرب الشعب ولن يطلق رصاصة واحدة على مظاهرة شعبية. ثم صدر منشور آخر في عهد حكومة الهلالي يهاجم اتجاهها إلى تطهير الجهاز الحكومي متناسية أن الفساد الأكبر مصدره الاستعمار. وحدد المنشور أهداف الضباط الأحرار «في الكفاح ضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ. . . ولكن يجب ألا نتجه إلى ذلك إلا بعد القضاء على الاستعمار».

ويذكر «فوشيه» في كتابه أن المنشور الأول صدر بعد إعادة تشكيل المنظمة في نوفمبر عام ١٩٤٩، وصدر مكتوبا بخط اليد ومطبوعا على الإستنسل وفيه نداء المصريين بتحرير الوطن، وأن يعطي درس فلسطين المرير ثماره مع المطالبة بإعادة تنظيم الجيش وتدريبه، ومع دعوة الحاكمين إلى الكف عن تبذير خيرات البلاد في البذخ والترف[١].

أما عن صلة حركة الضباط بالأحزاب السياسية المختلفة، فيذكر كمال رفعت «أن الضباط الأحرار لم يكفوا لحظة واحدة عن الاتصال بكل القوى الشعبية والثورية سرية كانت أو علنية.»[٢]. ومن الطبيعي أن تكون حركة الضباط في مراحل تكوينها المختلفة على صلة بالتيارات السياسية كافة التي كانت دائرة في

---

(١) جمال عبد الناصر وصحبه. جورج فوشيه الجزء الأول(الطبعة العربية) ص ٢٧٠.
(٢) حرب التحرير الوطنية. . . المرجع السابق ص ٧٥.

المجتمع، وأن تتأثر بها أو يتأثر بها بعض أفرادها، وأن يكون لحركة الجماهير صداها بين أعضائها. والحاصل أنه انعكست التيارات الموجودة في المجتمع في صفوف الحركة، ولكن الحاصل أيضا أن الحركة عموما لم تنجذب لواحد من هذه التيارات بعينه. وبرغم الخلافات السياسية التي وجدت بين أعضائها في ذلك الوقت، فإن عدم انتمائها لأي من الأحزاب أو التنظيمات الموجودة مكنها من أن تحفظ ذاتيتها كتنظيم وأن تحتفظ قيادتها بارتباط الأعضاء بها. وقد سبقت الإشارة إلى ما ذكره أنور السادات من أن التجنيد في حركة الضباط كان يتوخى فيه اعتبارات الصداقة والعلاقات الشخصية الوثيقة في الأساس. وعلى هذا فبرغم الاختلافات السياسية في مشارب الأعضاء. فقد جمع بينهم رباطهم الوظيفي كضباط ذوي وضع خاص يعملون في مؤسسة ذات وظيفة خاصة وأسلوب خاص وهي المؤسسة العسكرية، كما جمعت بينهم ارتباطاتهم الشخصية. وكان الجامع السياسي العام لهم ـ حسبما يبين من المنشورات السابق الإشارة إليها ـ هو الهدف الوطني العام والاتجاه ضد الاستعمار والفساد وضد الملك ومن أجل مفهوم عام غير محدد عن العدالة الاجتماعية.

وكان لبعض أعضاء حركة الضباط اتصال بجماعة الإخوان المسلمين منذ الحرب العالمية، وهو اتصال أشار إليه أنور السادات، إذ قابل الشيخ حسن البنا عام ١٩٤٠ وتكررت زياراته له، وكان الشيخ البنا هو من قدمه لعزيز المصري أول مرة، وعرض الشيخ البنا على أنور السادات الانضمام للإخوان وكاشفه عن نشاطه في جمع السلاح وتخزينه والتزامه السرية الكاملة في ذلك حتى على الإخوان أنفسهم. ويذكر السادات أنه فرح يومها لأنه عرف أن الضباط عندما يضربون ضربتهم سيجدون «قوة شعبية تقف في الصف الثاني (الإخوان) مسلحة مدربة. . »[1]. وقد أعجب بعض شباب الضباط في الحركة بما كانت جماعة الإخوان تمتاز به من انضباط وروح محاربة، ولكن ما لبث الضباط أن قرروا البعد بحركتهم عن أي صلة بالإخوان وأن تقتصر على الجيش[2]. وفي عام ١٩٤٦ ابتعدت الحركة عن الإخوان بعد ما شاهده شباب الضباط من وقوف الجماعة مع صدقي ضد الحركة الوطنية

(١) أسرار الثورة المصرية. . . المرجع السابق ص ٦٦، ٦٧.

(٢) أسرار الثورة المصرية. . . المرجع السابق ص ٧٢.

المعادية للأحلاف. وفي هذه الفترة حدث صراع داخل حركة الضباط مع من كان من أعضائها على ارتباط بالإخوان المسلمين مثل عبد المنعم عبد الرءوف، وقد بقى هذا عضوا بالإخوان، ثم استبعد من حركة الضباط بعد ذلك في عام ١٩٥١. ولما جنح الإخوان إلى الإرهاب عام ١٩٤٧ وبعدها زاد ابتعاد الحركة عنهم.

وبالنسبة للوفد، كان لحادث ٤ من فبراير عام ١٩٤٢ أثره في ابتعاد كثير من شباب الضباط عن الميل إلى الوفد. ولكن وجدت اتصالات شخصية بين بعضهم وبعض الشباب الوفدي ـ لا سيما في صحيفة المصري ـ وذلك بعد إقالة حكومة الوفد واتخاذ الحزب خط المعارضة الوطنية لحكومات النقراشي وصدقي وعبدالهادي. على أنه في أثناء عرض قضية مصر على مجلس الأمن عام ١٩٤٧ أعجب الضباط بهجوم النقراشي على الإنجليز هناك، واستنكروا البرقية التي أرسلها النحاس زعيم الوفد إلى سكرتير الأمم المتحدة يعلن فيها للمجلس أن النقراشي لا يمثل شعب مصر، عبر أنور السادات عن شعورهم قائلا: «كشف النحاس عن وجه غير وطني..»[1]. ثم زاد سخطهم على الوفد بعد أن تولى الحكم عام ١٩٥٠. فلما ألغت الوزارة الوفدية المعاهدة أيدت حركة الضباط في منشوراتها هذا الإجراء ولكنها هاجمت الحكومة في عدم اتخاذها الإعدادات الكافية لإنجاح المعركة. وفي أثناء معركة القناة اتصل الضباط الأحرار بفؤاد سراج الدين يطلبون إليه أن تتخذ حكومة الوفد ضد الملك موقفا حازما، ويعرضون عليه تأييد الجيش من خلال الضباط، فقابل سراج الدين مندوبهم بحذر ولم يصلوا من هذا الأمر إلى نتيجة[2].

أما بالنسبة للحزب الاشتراكي، فقد عرف أنه كان لبعض الضباط الأحرار في صباهم صلة بمصر الفتاة عندما ساهموا في حركة الشباب خلال الثلاثينيات، وكان حزب مصر الفتاة أهم تنظيم ساهم في قيادة حركة الشباب وقتها فاتصلوا به في هذه الفترة. ولكنهم ما لبثوا أن ابتعدوا عن هذا الحزب بعد دخولهم الجيش ولم يلحظ أن الاتصال تتجدد بعد ذلك.

ويذكر أنور السادات أنه حوالي عام ١٩٤٥ كان هناك نوع من التعاون بين بعض

---

(١) أسرار الثورة المصرية... المرجع السابق ص ٢٢٠.

(٢) أسرار الثورة المصرية... المرجع السابق ص ٢٧٣.

الضباط وبين شباب الحزب الوطني، واتصلوا بالأستاذ عبد العزيز علي «الذي كان لا يزال مسيطرا على الجهاز السري للحزب الوطني الذي شكله بنفسه عام ١٩١٩ . . وقد ظل يتعاون معنا بعد ذلك لفترة طويلة. وأفدنا من معونته كثيرا»[١].

وبالنسبة للحركة الشيوعية، فقد كان من بين أعضاء الحركة من تأثر بها بوصفها تيارا سياسيا ومنهم من اتصل بها فعلا. وكان الاتجاه اليساري بين أعضاء التنظيم يتمثل في عضوين أساسيين هما خالد محيي الدين ويوسف صديق، انضم أولهما إلى حركة الضباط خلال الحرب العالمية، وانضم الثاني بعد حرب فلسطين. وقد سبقت الإشارة في الحديث عن الحركة الشيوعية إلى ما كانت توجهه بعض تنظيماتها من اهتمام بالجيش.

على أنه مع ذلك كان الموقف العام للحركة هو رفض الارتباط بأي تنظيم حزبي. ويذكر السادات أن اختيار اسم «الضباط الأحرار» للتنظيم كان أساسه أنهم أحرار في أهدافهم الوطنية والاجتماعية و «كذلك أحرار من الانتماء إلى أي هيئة أو جمعية أو تشكيل معروف»[٢]. واستمسكت الحركة في هذا الشأن بمبدإ الاتحاد، تستعين به على ضبط التنظيم وانضباط أعضائه. وكانت سمة التنظيم في هذا الوقت هو العلاقات الشخصية التي تربط أعضاءه، ووجود خلافات سياسية بينهم مع الاتفاق على الهدف الوطني العام ومع الانضباط الشخصي في ظل قيادته وتحت شعار «الاتحاد». وكانت سمته أيضا هو نمو الوعي والنضج السياسي من خلال الاصطدام بالواقع وعدم وجود أنماط فكرية محددة تعوق استيعاب الخبرة الواقعية. وإذا كان فقدان الوحدة في العمل بين التيارات والتنظيمات الوطنية الشعبية هو أظهر عيوبها برغم اتفاقها الأساسي في المطلب الوطني العام في أهداف سياسية عملية واحدة، إذا كان ذلك أظهر عيوب الحركة الشعبية وقتها، فقد كان قيام الاتحاد داخل تنظيم الضباط على أساس الاتجاه الوطني العام وبرغم التباين السياسي الكبير بين أعضائه وتباين مشاربهم الفكرية، كان ذلك أهم سماته ذات التأثير على الحياة السياسية كلها بعد ذلك، إذ كانت هذه النقطة هي عين ما افتقدته التنظيمات الأخرى في علاقة بعضها بالبعض. والأهمية الثانية لحركة الضباط أن كان لموقع تنظيمهم

---

(١) أسرار الثورة المصرية. . المرجع السابق ص ١٦٧.

(٢) أسرار الثورة المصرية. . . المرجع السابق ص ٢٤٥.

داخل السلطة وداخل أكثر أجهزتها وقلاعها أهمية (الجيش)، كان لهذا الموقع أهمية إستراتيجية بالغة. وكان النشاط السياسي للضباط بوصفهم ضباطا يعني تلقائيا وبالضرورة قلب السلطة القائمة، وبذلك كان تحركهم السياسي يتعرض لأهم مشكلة سياسية ظهرت وقتها ـ بعد مشكلة الجبهة ـ وهي مشكلة الموقف من السلطة وكيفية تغييرها.

البَابُ السَّادِس
تفكك النظام السياسي

الفصل الأول: إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦

الفصل الثاني: نحو حريق القاهرة

الفصل الأول

إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦

تركز الاهتمام الشعبي منذ ٢٦ من أغسطس عام ١٩٥١ بخاصة في المشكلة الوطنية، وسرى شعار إلغاء المعاهدة والكفاح المسلح الذي أطلقته التنظيمات الشعبية، ووجد قبولا كاسحا حتى استبد بالحياة السياسية، وحتى مهد أمام الأكثرية الطريق الذي لا طريق وراءه لحل المشكلة الوطنية.

لقد ثبت من حصيلة عام ١٩٤٦ أن طريق المفاوضة مسدود، ثم أثبتت حصيلة عام ١٩٤٧ أن طريق التحكيم الدولي مسدود أيضا، ولن تستطيع حكومة أن تصل عن أي من هذين الطريقين إلى ما يحقق المطالب الوطنية الجماهيرية. ثم كانت عودة الوفد إلى الحكم - بفضل الثقة الشعبية التقليدية المرتبطة به - آخر محاولة لإجراء مباحثات مع الإنجليز كما كان أيضا أكثر من يستطيع الوصول بالمباحثات إلى آخر ما يمكن أن يعطيه الإنجليز وإلى آخر ما يمكن لمصر أن تصل إليه بالطريق السلمي. وحتى الوفد لم يستطع أن يفتتح مفاوضات رسمية مع الإنجليز، إنما اكتفى بمباحثات تمهيدية يجريها. فلما وجد هذا الطريق مسدودا لم يكن ثمة بد من أن تعلن الجماهير فشل الطريق السلمي في تحقيق المطالب الوطنية وبهذا ارتفع شعار الكفاح المسلح، وأول خطوات تنفيذ هذا الشعار إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ وإعلان أن الوجود البريطاني في مصر وجود عدواني لا يعترف له بشرعية ما. وإذا تقرر أن الوجود البريطاني وجود غير مشروع تغدو أساليب كفاحه كافة أساليب مشروعة، وأهمها الإمساك بالسلاح وتكوين كتائب الفدائيين. كان هذا هو اتجاه الوعي الشعبي والمستوى الذي وصل إليه في صيف عام ١٩٥١، وبهذا الاتجاه تركز الضغط على الحكومة.

ووضح في الفصول السابقة أن هذا الضغط الشعبي الذي مورس على حكومة الوفد، لم يكن يأتيها من الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة لها فقط، إنما اقتحم

الطريق إليها أيضا من داخل حزب الوفد ذاته ومن بين قواعده والتيارات الثورية والشابة فيه، كما علت موجته حتى بلغ الحكومة من داخل الوزارة نفسها بضغط الاتجاه الوطني فيها فيما اتخذه من مواقف الرفض لأي تنازلات أمام الإنجليز.

ومن جهة ثانية، كانت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الحكومة قد بلغت حدا من العنف والاحتدام بعيدا: ارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى المعيشة وسوء الأوضاع الاقتصادية، ثم الفساد الذي استشرى واندفاع الملك والحاشية في مسلكهم المعيب لا يكبح من جماحهم أحد، كل هذه المشكلات تراكمت وبدت تسد أمام الحكومة وجه الأفق، وانهالت المعاول من كل اتجاه. وللقارئ أن يتصور أثر ذلك كله في وضعها. ثم وضح للحكومة في صيف عام ١٩٥١ أن الإنجليز مطولون مسوفون لا يرجى أمل في انصياعهم لوجهة النظر المصرية ولا في جدوى إغرائهم بأي من التساهلات التي قدمها الجانب المصري. وكان لابد للحكومة إن أرادت أن تستعيد ما فقدت من ثقة الجماهير بها حكومة وحزبا، كان لابد من موقف تتخذه في صف الجماهير يجمع كتلتها حولها. ولم يكن يجديها في هذا الصدد إلا التصدي للمسألة الوطنية، ولم يكن يجديها بالنسبة لها إلا إلغاء المعاهدة.

ومن جهة ثالثة، فكما حملت الحكومة أمام الشعب وزر ما أطلقته للملك والحاشية من سلطات وما مكنته للرجعية من إثراء استغلالا للنفوذ وتلاعبا بالأسعار، حملت ذات الحكومة أمام الملك والرجعية وزر ما أتاحته سياستها للحركة الشعبية وللتنظيمات الثورية من مناخ ملائم لنموها ولفضح النظام الملكي الرجعي. يذكر الأستاذ الرافعي أنه كان ترامى إلى الوزارة الوفدية أن الملك فاروق يفكر في إقالتها ويعد العدة لذلك، فرأت في إلغاء المعاهدة كسبا للتأييد الشعبي الذي يحول دون إنفاذ هذا التدبير[١]. وأكد ذات المعنى توم ليتل[٢]. ويقال إنه عندما كان الملك يصطاف في دوفيل بأوربا ذلك الصيف، طار إليه ستيفنسن السفير البريطاني، واتفقا على خطة إقالة الحكومة عقب عودة الملك إلى مصر، وأن صحيفة أخبار اليوم بدأت وقتها تمهد لإنفاذ هذه الخطة بحملة شديدة متواصلة شنتها على الوفد حكومة وحزبا، وعلى الفساد الذي نشرته وفشلها في توفير الغذاء والكساء للشعب، وإن كريم ثابت مستشار الملك أفضى إلى فؤاد سراج الدين

---

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ٢٧.

(٢) Egypt, Tom Little, p. 183.

بهذه الخطة لما بينهما من علاقات شخصية وثيقة، ولما يكنه لحزب السعديين ـ الحزب المنافس للوفد ـ من خصومة. ويقال إن النحاس رسم مع فؤاد سراج الدين خطة إلغاء المعاهدة بوصفها خطة مضادة للملك والإنجليز، وأنهما تكتما أمرها حتى فاجأ النحاس الملك بها في ذات يوم إعلان إلغاء المعاهدة في ٨ من أكتوبر، وهدد النحاس الملك بالاستقالة إن لم يبادر في ذات اليوم بالامتثال إلى طلبه توقيع مراسيم الإلغاء لعرضها على البرلمان في جلسة اليوم ذاته[١].

وذكرت صحيفة الكاتب أن الحكومة خلال الفترة السابقة على إلغاء المعاهدة كانت بالغت في تكتم عزمها، إلى حد أنها أوحت إلى الصحف الوفدية نشر ما يفهم منه أنها أرجأت اتخاذ خطواتها الحاسمة حتى افتتاح الدورة البرلمانية المقبلة(امتدت دورة البرلمان خلال صيف عام ١٩٥١ طوله انتظارا لما عسى أن يعرض عليه بالنسبة للمسألة الوطنية حسبما تسفر عنه نتيجة المباحثات، وذلك طبقا لوعد الحكومة في خطاب العرش في نوفمبر عام ١٩٥٠، وضغطا على الجانب البريطاني وحثا له ألا يسوف. وكان موعد افتتاح الدورة التالية حسب الدستور في أواخر نوفمبر عام ١٩٥١)، وتركت الحكومة نفسها بذلك عرضة لهجمات صحف المعارضة عليها، كما تركت الشرطة تصادر هذه الصحف لتوحي لجبهة الاستعمار والملك أن الأمور تسير على هواهما. وذكرت الصحيفة أن السفير البريطاني انخدع بهذه الوسيلة[٢]. كما يذكر أحمد حسين في قصته «واحترقت القاهرة» معنى مشابها بالنسبة لهذه الخطة الوفدية.

وفي اجتماع البرلمان في ٨ من أكتوبر عام ١٩٥١ ألقى مصطفى النحاس بيانا أعلن فيه باسم الشعب إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان المبرمتين بين مصر وبريطانيا في عام ١٨٩٩ واللتين نظمتا الإدارة الثنائية المصرية البريطانية للسودان رسميا وأوقعتا السودان تحت السيطرة البريطانية وحدها فعليا. وأعلن قانونا بتعديل الدستور ليصبح لقب ملك مصر «ملك مصر والسودان». واستقبل البيان في مجلس النواب بحماسة منقطعة النظير وبتصفيق عاصف ووفق خلاله على هذه القوانين وألغيت المعاهدة. وبسرعة فائقة عادت إلى الوفد وإلى حكومته وإلى مصطفى النحاس انتعاشة الصبا.

---

(١) معركة القناة. سعد زغلول فؤاد ص ٥٠، ٥١.

(٢) صحيفة الكاتب ٢٠ من أكتوبر عام ١٩٥١.

وثمة ملاحظة بالنسبة لظروف إلغاء المعاهدة وأسبابه لدى الحكومة الوفدية. وكثيرا ما قيل إن الوفد ألغاها صادرا عن الرغبة في البقاء في الحكم جذبا للجماهير إليه وإفشالا لمؤامرات الملك والإنجليز ضده، وإن ذلك مما يشوب جديته في هذا الإجراء وإخلاصه وصدقه فيه. وإذا كانت هذه الأسباب مما ألجأ الوفد إلى إلغاء المعاهدة، فإن ذلك لا يؤثر على خطورة هذا الإجراء ولا يخل بجلاله، وبأنه كان عملا وطنيا جسورا يليق بحزب تعلقت به الآمال الوطنية للجماهير سنين طويلة. وإن قيل إن ذلك حدث اضطرارا فليس ذلك صحيحا إلا بمعنى أن كل حدث عندما يحدث إنما يحدث اضطرارا، إذ تكون توافرت له كل مسببات وجوده وظروفه. وكان من بين هذه المسببات والظروف أن الحزب الحاكم وقتها ـ من بين الأحزاب والقوى الحاكمة كلها ـ كان هو الوفد.

ومن المعروف أن إدراك الأسباب التي تملي اتخاذ قرار ما ليس معناه إهدار أهمية هذا القرار التي يكتسبها من تأثيره الموضوعي. وإذا كان تجمع الأسباب السابق الإشارة إليها هو ما دفع الحكومة إلى إلغاء المعاهدة، فلم يكن لمثل هذه الأسباب أن تجتمع كلها على هذا النحو لغير الحكومة الوفدية. وليس للضغط الشعبي أثره إلى هذه الدرجة على مثل حكومات الأقليات وحكومات السراي. والضغط الشعبي داخل الحزب الحاكم ليس له وجود عند غير الوفد من الأحزاب والقوى التي كانت تتداول الحكم. ومحاولة الحكومة صرف أنظار الجماهير عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية إلى المشكلة الوطنية لا يعد تضليلا للجماهير، لأن المشكلة الوطنية كانت لا تزال ذات أولوية تاريخية على غيرها، وهي معركة أصيلة غير مصطنعة، وهي موضوعيا ذات ارتباط لا ينفصم بالمشكلات الاجتماعية. وقد واجهتها الحكومة بإجراء جاد بعيد عن التضليل، وكان هو ما أجمعت الحركة الشعبية على المطالبة به وقتها.

وإذا كان الخوف من الإقالة مما دفع الحكومة إلى اتخاذ هذه الخطوة، فليس الخوف بقادر على أن يعطي هذا الأثر لدى حكومة أخرى غيرها. والوفد مهما كانت سياسته في الفترة الأخيرة فلا يزال يحمل من تقاليده العريقة قبسا في تحدي سلطة الملك وفي الإحساس بالجماهير والاستجابة إليها وفي إمساك خيط التوازن الدقيق بين الملك والشعب لصالح التطور السلمي المشروع. وقد وجد الكثير من حكومات الأقليات نفسها مهددة بطرد الملك لها فانصاعت للمشيئة الملكية بغير أن

تراود أي منها نفسها على تحدي رغبة الملك وبغير تفكير في عمل يجذب الجماهير إليها ضده.

والواقع أن ثمة أسبابا تتدرج في مستوى الأهمية لأي عمل عام، منها ما يتعلق بالبلد كله، ومنها ما يتعلق بالطبقة أو بالحزب أو بأي مؤسسة أو جماعة، ومنها ما يتعلق حتى بالبواعث الشخصية. ويكون أي عمل عام هو حصيلة تجمع هذه الأسباب أو حصيلة الصراع بينها. وهذا هو ما تمليه النظرة الواقعية في فهم الأحداث السياسية. والمهم في تقدير البواعث الحزبية أو غيرها من البواعث الأدنى هو تقدير مدى تمشيها وخضوعها للبواعث الأعم ومدى تنميتها لهذه البواعث، ويكون الحكم عليها بهذا المعيار لا بمعايير الرهبنة الذاتية. وكل ما يهم بالنسبة لأهداف الوفد من هذا الإجراء هو تقدير ما إذا كان في مقدوره ـ بعد إلغاء المعاهدة ـ اتخاذ إجراءات أخرى تدعم الحركة الشعبية، وهل استوفى جهده في هذا الشأن أم لم يفعل؟ وهل انتكس عليه أو بالأقل تقاعس فيما يستطيعه أم لا، وهذا ما سترد الإشارة إليه بعد تقدير الأثر التاريخي العام لإلغاء المعاهدة على المؤسسات القائمة والدولة والأوضاع السياسية والتطور العام.

* * *

بإلغاء المعاهدة اختل التوازن السياسي والشرعي القائم في المجتمع، اختل لصالح الحركة الوطنية. وهو اختلال كان لابد أن تمتد آثاره إلى نواحي الحياة السياسية وأبنيتها ومؤسساتها. وبعد عام ١٩١٩ كان الوجود البريطاني في مصر يعتمد على تصريح ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢، وهو تصريح من جانب واحد لم تقبله مصر وإن كان قد روعي في العمل الرسمي والعمل السياسي دائما، وكان جهد السياسة البريطانية أن تستبدل بهذا التصريح أساسا آخر يتيح لها وضعا أكثر شرعية، وضعا معترفا به رسميا في مصر. وقد وجد هذا الأساس بمعاهدة عام ١٩٣٦، فقبلت بريطانيا بهذه المعاهدة أن تتنازل عن بعض ما تدعيه من هيمنة وإشراف على الشئون المصرية فيما يتصل بحماية مواصلاتها الإمبراطورية وبأوضاع الأجانب وما كانت تدعيه لنفسها من «حق» في حماية الأقليات في مصر، قبلت التنازل الرسمي عن هذه الدعاوي، وقبلت صيغة للاتفاق تقوم بها علاقاتها بمصر على أساس مبدإ المساواة و«الند للند»، وأن تتنازل عن أن يكون لممثلها مركز ممتاز بوصفه مندوبا ساميا ليضحى سفيرا كغيره تقريبا من سفراء الدول

الأخرى. كما قبلت الموافقة الرسمية على أن تنسحب قواتها زمن السلم من أراضي مصر كلها وتتركز في منطقة القناة وحدها. ومهما قيل في الأهمية العملية لهذه التنازلات، فقد قدمتها مقابل الاعتراف المصري الرسمي بشرعية الوجود البريطاني العسكري في النطاق الذي حددته المعاهدة. ثم جاء إلغاء المعاهدة ليعري هذا الوجود البريطاني من أي وشاح يستر بقاءه بمعاهدة عام ١٩٣٦. سقطت دعاوي بريطانيا التي تضمنها تصريح ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢، كما سقطت من قبله دعوى الحماية، والآن تسقط معاهدة الدفاع المشترك لتصير القوات البريطانية في مصر قوات معتدية لا تستند إلى ظل من الشرعية ولو من وجهة النظر الإنجليزية والاستعمارية.

ومن جهة ثانية، كان النظام السياسي في مصر منذ عام ١٩١٩ يقوم على ميزان دقيق للصراع بين الاحتلال والحركة الوطنية، وبين الملك - جانب الاستبداد - وبين الأمة - الجانب الديمقراطي. وإذا كانت معاهدة عام ١٩٣٦ (وقبلها الالتزام الفعلي للسياسة المصرية بتصريح ٢٨ من فبراير) تمثل صيغة هذا التوازن بالنسبة للمسألة الوطنية، فقد كان دستور عام ١٩٢٣ يمثل صيغة ذات التوازن بالنسبة للمسألة الديمقراطية. وكلا التوازنين يسند بعضهما بعضا بحسبان ارتباط الحركة الوطنية بالحركة الديمقراطية وارتباط الاستبداد المحلي بالاستعمار. وجاء إلغاء المعاهدة إخلالا خطيرا بهذا التوازن، شأنه في ذلك شأن إجبار الملك فاروق على التنازل عن العرش عام ١٩٥٢ مع البقاء الرسمي للدستور[1]. وكانت الحركة الوطنية الديمقراطية تلقى هذا التوازن في مجالي عملها من أجل الاستقلال والحرية، كما كان الصراع يتم من خلال هذه الموازين ويستقطب في جبهتي السراي والاحتلال في جانب، والحركة الوطنية الديمقراطية في الجانب الثاني.

وكانت مؤسسات الحكم والنظام قد بنيت على هذا التوازن بين الجبهتين، بحيث كانت الركيزة المحلية التي تدعم الوجود البريطاني هي السراي، والعكس

---

(١) بشكل عام كان هذا التوازن في الميدان الوطني يتمثل، في ظل تصريح ٢٨ من فبراير في اعتراف بريطانيا باستقلال مصر وحكمها الملكي الدستوري وفي الاعتراف الفعلي من الجانب الآخر بالوجود البريطاني الممتاز في مصر والوجود المسلح فيها، كما كان يتمثل في ظل معاهدة عام ١٩٣٦ في اعتراف بريطانيا بعلاقات المساواة بين البلدين لقاء اعتراف مصر رسميا بوجود القاعدة العسكرية البريطانية على أرضها في منطقة القناة ووضع إمكاناتها المحلية تحت تصرف بريطانيا زمن الحرب.

صحيح. وبهذا كان أي اختلال في الميزانين لابد أن يشكل اهتزازا في الميزان الثاني. وبهذا تظهر الدلالة التاريخية المهمة لإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦، فإن هذا الإلغاء إذ أهدر شرعية الوجود البريطاني في مصر، فقد هز أيضا شرعية الوجود الملكي فيها والجانب الاستبدادي من الحكم المحلي لها. وأصبح وقوف الملك مع الاحتلال ومع سياسته يشكل تحالفا غير مشروع ويهدد النشاط الملكي بأنه نشاط خارج عن الشرعية. ولهذا لم تكن مصادفة أن ينطلق في المظاهرات المعادية للإنجليز بعد إلغاء المعاهدة، ينطلق الهتاف صريحا ضد الملك وحكمه(حدثت مثل هذه الهتافات بين الطلبة عام ١٩٤٦، ولكن لم يعد الأمر وقتها ولا قبلها كونه إرهاصات وظواهر تبدو فردية، أما بعد إلغاء المعاهدة فقد كان سمة واضحة محددة من سمات العمل السياسي المفتوح)، وأن إلغاء صك شرعية الاحتلال قد مال بميزان الشرعية في النظام الداخلي إلى ما يقتلع جذور القطب الآخر في الصراع الديمقراطي وهو النظام الملكي.

والجدير بالملاحظة أن إلغاء المعاهدة كان عملا اتخذته حكومة الوفد، ولم يكن ضد الإنجليز فقط ولكن ضد الملك أيضا ويتخطى حدوده، وكان يعني موضوعيا تحدى سلطة الملك وإجباره على الإذعان ضد إرادته وضد مصلحته ليوقع صك الإلغاء طبقا «لسلطته الدستورية» ولسلطة الوزارة إزاءه. وكان هذا العمل يمثل قمة الكفاح الدستوري للوفد، وهو أن يحيل الملك ـ من خلال مؤسسات الدستور ذاتها ـ إلى رمز يملك ولا يحكم، وأن تصبح الوزارة المؤيدة من البرلمان المنتخب انتخابا حرا هي صاحبة السلطة من دونه. وخلال سنوات العمل بدستور عام ١٩٢٣ لم يطبق هذا المبدأ بالصورة الحاسمة القاطعة التي طبق بها عند إلغاء المعاهدة، فكان هذا العمل هو التطبيق الأمثل للدستور نفيا للوجود البريطاني ونفيا لسلطة الملك أيضا، كما كان تحقيقا أمثل لمبادئ هذا الدستور، تحقيقا ينفي هذا الدستور ذاته مستقبلا، بحسبان أنه دستور بني على صيغة من التوازن بين الملك والأمة، وكان الملك محورا وقطبا من محوريه وقطبيه، وبإلغاء المعاهدة من خلال مؤسسات الدستور انتفى الملك أيضا، أي انتفت سلطته الفعلية، وتحقق الهدف الأمثل للحكم النيابي في عمل ثوري كبير محدد. وكان ذلك على حساب الدستور القائم بانهيار أحد ركنيه.

ومن جهة ثالثة، فقد ذكر مصطفى النحاس في بيان إلغاء المعاهدة بمجلس النواب

أنه «من أجل مصر» كان هو من وقع معاهدة عام ١٩٣٦ وأنه «من أجل مصر أيضا» يطالب البرلمان اليوم بإلغائها. وانطوت هذه العبارة على دلالة تاريخية مهمة، فقد كان الوفد هو من قاد الحركة الوطنية الديمقراطية منذ عام ١٩١٩، وكان هو في ظروف مرحلة ما بين الحربين العالميتين من تبنى أسلوب الكفاح «السلمى المشروع» بحسبانه الأسلوب الملائم للكفاح بالنظر إلى موازين القوى العالمية والمحلية وقتها. والكفاح السلمي المشروع يعني الكفاح من أجل وضع صيغ للعمل السياسي لا تنفى الخصم نفيا تاما، ولكن تعترف بوجوده في نطاق معين وتتمسك بوجودها في نطاق آخر، وتكافح من أجل وضع الأطر السياسية والتشريعية المناسبة لهذا الوضع، وتكافح من أجل تحقيق الانتصارات الجزئية التدريجية ضده من خلال هذه الأطر نفسها، هو الكفاح في مرحلة ما بين ثورتين استثمارا لمكاسب الأولى واستعدادا للثانية. والكفاح السلمي المشروع ضد الاحتلال الإنجليزي كان يعني العمل المستمر من أجل تحقيق المزيد من المكاسب ضدهم، وهذا لم يكن يحدث إلا بالمفاوضة، لذلك كانت المفاوضة وسيلة ملازمة لهذا الأسلوب إزاء الاحتلال. والكفاح السلمي المشروع ضد الملك يعني الكفاح من خلال المؤسسات الدستورية التي أتت بها ثورة عام ١٩١٩ والتي تعترف للملك بسلطات معينة، من أجل تقييد هذه السلطات والتضييق منها وصولا إلى الحد الذي تتلاشى فيه بحكم الواقع، أي العمل بالطريق البرلماني.

وإذا كان الوفد لم يعترف بتصريح ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢ وأسماه وقتها نكبة وطنية كبرى، فقد كان عمليا فيما بعد يراعى حدود هذا التصريح بغير اعتراف صريح به، ثم كان هو من وقع معاهدة عام ١٩٣٦ بعد ذلك. وإذا كان الوفد أيضا قد قاطع إعداد دستور عام ١٩٢٣ وهاجمه، فقد قبل دخول الانتخابات في ظل هذا الدستور عام ١٩٢٤، وكان ذلك بمثابة قبول منه له واستفتاء له عليه، وأمضى الفترة اللاحقة في الدفاع عنه وعما كفل «للأمة» من مواقع داخل السلطة وفي محاولة التوسيع من هذه المواقع. ويتفق هذا المسلك منه مع أسلوبه العام الذي ارتضاه طريقا لتحقيق المطالب الوطنية الديمقراطية، طريق تحقيق الانتصارات الجزئية التدريجية من خلال الصيغ الملائمة والأطر القائمة، والعمل على تغيير هذه الصيغ والأطر بالقدر الذي يسمح له بالحركة التدريجية بعد ذلك. وكان طبيعيا طبقا لهذا المنطق التقليدي للوفد، أن يجهد بعد إذ تولى الحكم عام ١٩٥٠ في إجراء

مفاوضات أو مباحثات مع الإنجليز برغم فشل صدقي والنقراشي ومجلس الأمن قبيل ذلك، لأن الطريق السلمي طريقه وليس من طريق سلمي غير المفاوضة أو التحكيم، واعتمد في أمله النجاح على أنه الوفد الأكثر إخلاصا والأكثر قدرة على الضغط بجماهيره على الإنجليز والأدعي لثقة الإنجليز بجدية مساوماته.

مع اعتبار هذا السياق التاريخي، ومع اعتبارأن الكفاح السلمي المشروع هو صيغة ملازمة للكفاح الوفدي لم يدع غيرها ولا راوده أمل في غيرها ولا راود الجماهير أمل في إمكانية أخرى على يدي الوفد، ومع اعتبار أن الحزب تكون على هذا الأسلوب وحده وربى رجاله عليه فلم يتقنوا أسلوبا آخر، ونظم مؤسسته بمستوياتها وأشكال نشاطها على الأساس الملائم لهذا الاسلوب وحده، مع اعتبار كل ذلك يظهر أن القرار الذي اتخذه الوفد بإلغاء المعاهدة، كان عملا يتخطى أسلوب كفاحه التقليدي، ويعترف ببداية مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية المصرية، مرحلة تتخطى أسلوب الكفاح السلمي المشروع، وتتخطى بالضرورة الصيغ والأطر التي كان هذا الأسلوب يمارس في نطاقها. وبهذا كان إلغاء المعاهدة بغير بديل من اتفاق آخر من المحتل، كان عملا يتخطى «الوفد» نفسه، يتخطى المؤسسة التي قامت قيادتها للحركة الوطنية الديمقراطية على تبني الأسلوب السلمي وحده والتي لم تكن معدة ـ فكرا ولا أعضاء ولا تنظيما ـ لخوض الكفاح بأسلوب آخر وللإمساك بالسلاح. فكان الوفد بهذا الإلغاء يمارس آخر أعماله الكبيرة بوصفه قيادة للحركة الوطنية، بعد أن أوصل ـ من خلال كل التذبذبات التي عرفها تاريخه وتاريخ مصر معه ـ هذه الحركة إلى مرحلة جديدة تتخطى النظام القائم ودعائمه وتتخطاه هو ذاته. وأصبح على الوفد تاريخيا إما أن ينبعث «وفدا جديدا» له من القدرات السياسية ما يلائم المرحلة الجديدة، مرحلة الكفاح المسلح ورفض الصيغ والأطر التي تجمع بينه وبين أعدائه، وإما أن يتولى غيره هذه المهمة فيتسلم منه الشعلة. وبعد أن ألقى النحاس بيان إلغاء المعاهدة في البرلمان وحصل على موافقته، خرج وسط هدير من التصفيق والحماسة الوطنية إلي محطة القاهرة عائدا إلى المقر الصيفي للوزارة بالإسكندرية، وعلى رصيف القطار سأله جمع من الصحفيين عن الخطوة التالية التي أزمعت الحكومة اتخاذها بعد إلغاء المعاهدة، فقال: «لقد أدت الحكومة واجبها، والكلمة الآن للشعب». وبهذه العبارة ألقى النحاس خطبة الوداع للوفد: «ألا هل بلغت.. اللهم فاشهد».

بهذا أدى الوفد بوصفه حزبا للكفاح الوطني البرلماني مهمته، واستعمل وسيلته ـ الوسيلة السلمية المشروعة ـ في أقصى ما يمكن أن تصنعه وهي تقرير عدم شرعية وجود الاحتلال وشرعية كل ما يتخذه الشعب لمواجهة العدوان السافر، وأعلن بالوسيلة السلمية بداية العمل المسلح، وبالمشروعية عدم شرعية النظام القائم بدعاماته وأسسه، واستجاب لحركة التاريخ بأن نفى نفسه، فكان عمله تكثيفا لكل إيجابياته التاريخية، وكان كذكر النحل أعطى حياته كلها في عمل مخصب واحد أنهى مسوِّغ وجوده ولم يعد ثمة ما يضيقه إليه.

* * *

كان إعلان الحماية على مصر عام ١٩١٤ عملا من طرف واحد، وكان تصريح ٢٨ من فبراير بعد نحو ثمانية أعوام عملامن طرف واحد أيضا، وبهذه الدعاوي فرض الإنجليز وجودهم على مصر وتحكمهم فيها. وبرغم ذلك، فإنه ما أن ألغت مصر المعاهدة حتى قامت قيامة الإنجليز والأمريكيين ضد هذا العمل، واستنكروا إلغاءها من طرف واحد وإخلال مصر بما ينبغي أن يكون للمعاهدات من احترام بين الدول. وفي بريطانيا أعلن وزير الخارجية أن بلاده متمسكة بالمعاهدة، وأنها ستقابل القوة بالقوة إبقاء على قواتها بمنطقة القناة، وأن «الدول الغربية ستتولى الدفاع عن مصر على الرغم من أنفها»[١]. وأصدرت السفارة البريطانية في مصر بيانا مساء ٨ من أكتوبر عَدّت فيه إلغاء المعاهدة عملا غير قانوني[٢]. ثم ما لبثت الأخبار أن وردت بأن الإنجليز عازمون على التخلص من حكومة الوفد بوصفها حكومة معادية[٣].

ولم يقف رد الفعل عند حدود بريطانيا التي أضيرت مباشرة بهذا الإجراء، فقد خشيت فرنسا من عدوى هذا التصرف على مصالحها في شمالى إفريقيا وأعلنت معارضتها لهذه الخطوة[٤]. كما أعلن أتشيسون وزير الخارجية الأمريكية بأن مصر لم تعط الالتزامات الدولية احترامها اللائق، ووجه اللوم لها لإلغائها المعاهدة[٥].

(١) صحيفة المصري ١٣من أكتوبر عام ١٩٥١.
(٢) مقدمات ثورة ٢٣ من يولية عام ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ٢٨.
(٣) صحيفة المصري ١٣من ديسمبر عام ١٩٥١.
(٤) صحيفة المصري ٢٤ من أكتوبر عام ١٩٥١.
(٥) صحيفة المصري ١١، ٢٤ من أكتوبر عام ١٩٥١.

وكتبت صحيفة التايم الأمريكية تعلق على الأمر وتصف الأوضاع في مصر: «إن الموقف في مصر أشبه ما يكون بالموقف في اليونان عام ١٩٤٧، حين اضطرت إنجلترا نظرا لضعفها إلى سحب قواتها من اليونان، فحلت أمريكا محلها واستأنفت القيام بدورها حتى لا تترك فراغا يتسرب منه النفوذ الروسي. . . أمريكا أعدت عدتها للموقف منذ زمن بعيد حتى لا تفاجأ كما فوجئت به في إيران، ووضعت مشروع الشرق الأوسط.»[١]. وبهذا عزمت الولايات المتحدة على أن تتبع السياسة التي مارستها من قبل في اليونان والتي مارستها من بعد في إيران، وهي الاستفادة من الحركة الثورية في اقتلاع جذور الاستعمار البريطاني أو الفرنسي القديم، ثم الحلول محل الاستعمار المطرود باسم معاداة الشيوعية. وكان مشروع إنشاء حلف البحر الأبيض المتوسط مشروعا أعد وأثير النقاش حوله قبل ذلك ليكون بديلا لمعاهدات الدفاع المشترك الثنائية وبديلا للاحتلال المباشر، وليمكن الولايات المتحدة من التسرب إلى بلاد المنطقة.

وفي سبتمبر عام ١٩٥١ (قبل إلغاء المعاهدة) أثير مع الحكومة المصرية اقتراح بإنشاء قيادة للبحر الأبيض تضم مصر وتنضم إلى حلف الأطلنطي[٢]. فلما ألغيت المعاهدة، تقدمت الدول الأربع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بمقترحات رأتها هذه الدول بديلة لمعاهدة عام ١٩٣٦، ومضمون الاقتراحات أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع الدول الأربع، وأن تحمي قناة السويس قوات دولية تشترك فيها هذه الدول مع مصر وأستراليا ونيوزلندا وجنوب إفريقيا. وقابل كل من سفراء الدول الأربع محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرية وقدموا له تباعا هذه المقترحات في ١٣ من أكتوبر، فاجتمع مجلس الوزراء في اليوم التالي، وقرر في حسم رفض الدعوة الموجهة من الدول الأربع ورفض مقترحاتهم وعَدَّها غير صالحة لأن تكون تمهيدا لإجراء مباحثات جديدة. كما قرر المجلس استمرار الحكومة في خطتها الخاصة بإلغاء المعاهدة، وأعلنت الحكومة هذا القرار في اجتماع مجلس النواب في ١٥ من أكتوبر[٣].

---

(١) صحيفة الكاتب ٢٧ من أكتوبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة المصري ٢٠ من سبتمبر عام ١٩٥١.

(٣) مقدمات ثورة ٢٣ من يولية عام ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ٢٩-٣٨.

وفي المقابل، صادف إلغاء المعاهدة تأييدا كبيرا لدى الشعوب العربية وحركات التحرر الوطني، ولدى الاتحاد السوفيتي الذي أعلن تأييده لمصر تأييدا كاملا وترحيبه بعقد معاهدة عدم اعتداء معها. ومن إندونيسيا أعلن سوكارنو تأييد مصر في كفاحها الوطني، واعترفت حكومته باللقب الجديد «ملك مصر والسودان»[1]. وكانت إيران تخوض معركة تأميم البترول ضد الاستعمار البريطاني، فأيدت الإجراء المصري تأييدا تاما، ونظم حزب تودة هناك مظاهرات بذلك[2]. ومر على مصر وقتها مصدق رئيس وزراء إيران فاستقبل استقبالا شعبيا حارا، وأصدر مصدق مع النحاس بيانا مشتركا يعد بالدخول قريبا في مفاوضات بين البلدين لتوسيع نطاق الصداقة المعقودة بينهما، ولتنمية العلاقات الثقافية والتجارية والاقتصادية[3].

وإذ كانت مقترحات الدول الأربع بإنشاء حلف البحر المتوسط تشمل سوريا ولبنان، فقد عمت المظاهرات البلدين تهتف بسقوط المقترحات الاستعمارية، وأرغم الشعب السوري حكومة حسين الحكيم على الاستقالة عندما أظهرت موافقتها على هذه المقترحات، وحدثت هناك اصطدامات دموية، وسارت المظاهرات أياما تهتف بسقوط الحلف وبأن لبيك مصر. ثم شكل الوزارة معروف الدواليبي الذي عرف بعدائه لمشروعات الأحلاف، والذي كان يطالب بعقد معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي، ولم تمض ثلاثة أسابيع حتى قام أديب الشسكلي بالانقلاب في سوريا وقبض على رئيس الوزراء والوزراء والنواب، وكان أديب الشسكلي من أنصار الأحلاف. وفي الأردن سارت المظاهرات تهتف بسقوط المعاهدة المصرية البريطانية وظهرت حركة تطوع بين الجماهير هناك لتكوين كتائب تشارك مصر في معركتها. كما أعلن شباب من العراق رغبتهم في التطوع، وقدم رئيس حزب الاستقلال العراقي مشروعا إلى البرلمان يطالبه بإعلان تأييده لمصر، فعطل البرلمان هناك شهرا قبل نظر المشروع، وظهرت دعوة لإنشاء كتائب للتحرير ترسل إلى مصر[4].

* * *

---

(١) صحيفة المصري ٢٦ من أكتوبر عام ١٩٥١، ٤ من يناير عام ١٩٥٢.

(٢) صحيفة المصري ٦ من نوفمبر عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الأهرام ٢١ ـ ٢٣ من نوفمبر عام ١٩٥١.

(٤) الصحف اليومية عامة، خصوصا الأهرام والمصري في ديسمبر عام ١٩٥١، ويناير عام ١٩٥٢.

أشير من قبل إلى مواقف كل من التنظيمات السياسية بعد إلغاء المعاهدة وما طرحته من مطالب. ويمكن الإشارة هنا إلى الموقف العام للحركة الشعبية بعد الإلغاء. والحاصل أن الجماهير تلقفت قرار الإلغاء بفرح شديد وحماسة بالغة وبإدراك واضح لخطورته. ولأن إلغاء المعاهدة لن يكون حقيقة ثابتة إلا بالكفاح السياسي الفعال. كتب سلامة موسى[1]: «هاهو ذا الكفاح يخطو بل يثب إلى الأمام.. إن أمامنا جبالا من الصعوبات تحتاج إلى رجولة الرجال، إلى مصطفى النحاس وأعوانه». وأيدت التنظيمات الشعبية القرار وحكومة الوفد. كتبت «الاشتراكية» تقول إن النحاس قد وجد نفسه أخيرا وأصبح قائدا مسئولا مسئولية كبيرة تجاه الشعب[2].

وكان أول من استجاب بشكل فعال لمتطلبات الموقف، عمال منطقة القناة والمعسكرات البريطانية، فعقد عمال منطقة فايد مؤتمرا سريا حضره حوالي ٩٠٠٠ عامل أعلنوا فيه أنهم على أهبة الاستعداد لترك العمل، وأنهم ينتظرون أوامر الحكومة لهم. كما عقد العمال في القرين مؤتمرا أعلنوا فيه عزمهم على ترك أعمالهم، وعقد سائقو القطارات والوقادون مؤتمرا قرروا فيه عدم التعاون مع القوات المعادية[3]. وامتنع عمال ومستخدمو السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين ومهماتهم ورفضوا تزويد القطارات المعدة لهم بالماء والوقود وإعدادها للسير، فاستخدم الإنجليز في نقل الجنود والمهمات والمؤن السيارات واللوريات. كما امتنع عمال الشحن والتفريغ في ثغور منطقة القناة عن تفريغ حمولات السفن البريطانية، وفي أيام قليلة وجدت أكثر من ١٧ باخرة لهم في القناة بغير تفريغ لشحناتها أو إنزال للجنود الموجودين بها. وخسر الإنجليز في أسبوع واحد نحو مليون جنيه. وقدر عدد العمال المنسحبين من العمل في المعسكرات البريطانية بأكثر من ستين ألفا كانوا يعملون في المعسكرات وورشها ومصانعها وإداراتها المختلفة.

يذكر الأستاذ الرافعي «أن هذا الإضراب الجماعي من العمال المصريين وانسحابهم من المعسكرات البريطانية كان له صدى بعيد الأثر في الداخل

---

(١) صحيفة صوت الأمة ١١ من أكتوبر عام ١٩٥١.
(٢) صحيفة الاشتراكية ١١ من أكتوبر عام ١٩٥١.
(٣) صحيفة المصري ١٣، ١٤ من أكتوبر عام ١٩٥١.

والخارج، فقد جاء دليلا ساطعا على استعداد الشعب للكفاح وعدم التعاون مع المستعمرين، وكان في الخارج برهانا عمليا على أن قاعدة القناة لم تعد بالمنعة التي كان يظنها الإنجليز»[1].

وخرجت المظاهرات تجوب الشوارع في القاهرة والإسكندرية ومدن القناة وغيرها تضم العمال والموظفين والطلبة، وتنادي بحياة وادي النيل حرا وبخروج الإنجليز من البلاد وسقوط أمريكا ومقاطعة البضائع الإنجليزية وتطالب بالسلاح. واستمرت المظاهرات أياما متصلة لا تنقطع، وكانت من السعة والشمول والاتصال على مدى كبير. واشتملت على بعض حوادث الاعتداء على المحال العامة بحيث خشيتها الحكومة، فصدر بيان رسمي يذكر أن حوادث وقعت في بورسعيد والإسماعيلية وأصيب متظاهرون، وطالب البيان بالكف عن التظاهر منعا من تكرار هذه الحوادث[2]. وكتب سلامة موسى يذكر المتظاهرين بما حدث من فساد للنظام وإخافة للأجانب وتحطيم للممتلكات، وأن بعض النداءات التي انطلقت كانت سيئة، وذكر أن من الأعداء من يندس في المظاهرات لإفسادها[3]. كما أصدر رؤساء تحرير الصحف بيانا يطالب بالعدول عن المظاهرات حتى لا يستغلها الإنجليز، وكان ممن وقع على البيان رؤساء تحرير صحف الاشتراكية والكاتب، ورفضت التوقيع عليه صحيفة الجمهور المصري[4].

وما أن بدأت حوادث القناة، وما أن استشهد بعض المكافحين حتى تجددت المظاهرات. وأعلن يوم ٢٣ من أكتوبر يوما للحداد على الشهداء، بدأت الدعوة من نقابة المحامين ثم الغرفة التجارية إذ أوصت بإغلاق المحال يومها، وساهمت فيه جميع طوائف الشعب وتوقفت وسائل النقل نصف ساعة تنفيذا لقرار نقابة عمالها، وتوقف العمل في المطارات واشتعلت المظاهرات في المدن كافة. وأعقب هذا الإضراب العام بيان رسمي قال: إن عناصر غير بريئة تندس بين الجماهير، ومن ثم تقرر منع المظاهرات منعا تاما مع التهديد بأن الحكومة ستواجه الأمر بعد ذلك بالعنف[5].

---

(١) مقدمات ثورة ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ٤٣ ـ ٤٥.
(٢) صحيفة المصري ١٧ من أكتوبر عام ١٩٥١.
(٣) صحيفة صوت الأمة ٢٥ من أكتوبر عام ١٩٥١.
(٤) صحيفة المصري ١٨ من أكتوبر عام ١٩٥١.
(٥) صحيفة المصري ٢٤ من أكتوبر عام ١٩٥١.

كتبت صحيفة الاشتراكية تقول: إن المظاهرات كانت في بداية الأسبوع منظمة، وإن الحكومة قررت منع التظاهر وتفريقه بالقوة، فلم يعبأ الشعب بهذا المنع بعد أن اعتدى الإنجليز على الشهداء، فأطلقت الشرطة الرصاص وانفجرت الجموع في وجه الشرطة يقذفونها بالحجارة وقطع الخشب. ثم علقت الصحيفة على الأمر بقولها: «أتيحوا للشعب فرصة العمل المجدى غير المظاهرات، وعندها تختفي المظاهرات من ذاتها.»[1].

واستمرت المظاهرات في الأيام التالية، حتى كانت المظاهرة الكبرى في ١٤ من نوفمبر، وهي مظاهرة وافقت عليها الحكومة ودعا إليها الوفد ليؤدي بها دوراً على مسرح الأحداث بوسيلة النشاط الجماهيري التي يتقنها وهي التظاهر السياسي، وذلك بعد أن خطفت نداءات الكفاح المسلح وتكوين الكتائب أبصار الناس عنه وجذبتهم إلى اهتمام ونشاط لا يتقن العمل فيه، فشاء أن يلقى بردته التقليدية على الجماهير بالحشد والتنظيم الضخم لهذه المظاهرة الكبيرة. واشتركت التنظيمات الأخرى في الإعداد للمظاهرة التي كان شعارها «الصمت، الحداد، النظام». وقدر للمظاهرة أن تكون حشدا شعبيا على أوسع نطاق لا تقتصر على حزب ولا على هيئة، وأن تكون سلمية بلا اعتداءات ولا تحطيم.

وفي اليوم المحدد، عمت المظاهرات كل مدن مصر بلا استثناء. وفي القاهرة قدر للمظاهرة أن تبدأ في الحادية عشرة فتجمعت الجماهير من قبل الثامنة صباحا وتوافد عمال القناة خلال اليوم السابق، وقدر لها أن تتجمع في ميدان الإسماعيلية (التحرير) فامتلأت بالجماهير الشوارع والميادين ولم يعرف لها أول من آخر. وقدرت وزارة الداخلية عدد المتظاهرين في القاهرة (خلاف المتفرجين على الأرصفة) بمليون شخص، واستحال تعداد الطوائف المشتركة فيها. وأريد للمظاهرة أن تكون صامتة، فلم يرتفع فيها صوت ولم تسجل أقسام الشرطة طول اليوم حادثا. وتساقطت على المتظاهرين المنشورات الثورية، وارتفعت اللافتات التي قدرت بعشرة آلاف لافتة كتب عليها «يسقط الدفاع المشترك»، «الوساطة الأمريكية خدعة»، «عمال القناة فداء للوطن»، «الإفراج عن المسجونين السياسيين»، «نؤيد إيران»، «يسقط الاستعمار»، «الموت للخونة».. إلخ.

---

(١) صحيفة الاشتراكية ٢٥ من أكتوبر عام ١٩٥١.

وكان على رأس المظاهرة مصطفى النحاس وبجواره علي ماهر، وسار فيها رجال الحكومة ورجال الدين والقضاء والجامعة والعسكريون والمحامون والصحفيون والأطباء والمهندسون والمعلمون وسائر المهنيين. كما حضرها ممثلون عن الدول والشعوب العربية والسودان وغيرهم. وكان حجمها الأساسي من العمال والحرفيين ومعهم الطلبة. كما كانت كتائب التحرير التي تكونت وقتها تقوم على حفظ الأمن والنظام على طول الطرق، وبدا جليا في المظاهرة الهلال والصليب متعانقين. كتب سلامة موسى في اليوم التالي في «صوت الأمة» يقول: «إن أحسن ما في الإنسان هو الارتعاشة، ارتعاش الحماسة، وارتعاش الغلواء في الإحساس»(١).

ثم استمرت المظاهرات بعد ذلك تشعلها حوادث القناة عند كل احتكاك عنيف يقع هناك مع الإنجليز، وارتفعت موجتها في أواخر ديسمبر بخاصة بين الطلبة، مما أدى إلى تعطيل الدراسة في الجماعات، ومما أدى كثيرا إلى الاشتباك مع الشرطة وإشعال النار في عربات الترام، ورجم رجال الشرطة بالطوب والزلط، وكان الطلبة يتجمعون برغم إغلاق الجامعات. كما انتقلت موجة المظاهرات إلى الأقاليم فضلا عن مدن القناة، كالمنصورة وبنها والزقازيق وشبين الكوم حيث حدثت اشتباكات بين الطلبة والشرطة وحيث عطلت الدراسة فيها كلها(٢). وبقيت المظاهرات بعنفها وشدتها طوال شهر يناير حتى حريق القاهرة.

* * *

في موجة الحماسة والتأييد الشعبي للحكومة بعد إلغاء المعاهدة، حاول الوفد أن يحفظ قيادة الحركة الشعبية في يده، وشكلت لجنة من بعض النواب الوفديين لتنظيم الكفاح الشعبي ضمت نوابا يمثلون الاتجاهين اليميني واليساري بالحزب، فكان فيها يس سراج الدين ورياض شمس ومحمد بلال وحنفي الشريف ومصطفى موسى، وكان من مهمتها أن تتصل بالتنظيمات الشعبية لمعرفة مدى استعداد كل منها

---

(١) يراجع في وصف مظاهرات ذلك اليوم صحف الأيام التالية وبخاصة «الأهرام»، «المصري»، «الاشتراكية» في ١٥ نوفمبر، و«صوت الأمة» في ١٦ نوفمبر، و «الجمهور المصري» في ١٩ من نوفمبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفتا المصري والأهرام في ٢٧، ٢٨، ٣٠ من ديسمبر عام ١٩٥١.

وللتنسيق بينها «لتأخذ الحركة الوطنية اتجاهها السليم»، واتخذت اللجنة عدة قرارات منها السعي لتوظيف عمال القناة الذين انسحبوا من أعمالهم بإلحاقهم بالمصانع والشركات.

وكانت صحيفة «صوت الأمة» التي خضعت في هذه الفترة لنفوذ فؤاد سراج الدين، تطالب الجماهير بأن تقف وراء الحكومة التي ألغت المعاهدة وألا تعمل على إحراجها، وتحاول أن تقنع الجماهير بالتروي والتمهل[1]. ولكن النشاط التنظيمي للأحزاب الأخرى كان خليقا بأن يتخطى ما تريد حكومة الوفد أن ترسمه للحركة الشعبية من حدود، بعد أن ظهر مع الوقت أن مسلك الحكومة بعيد عن أن يرضى طموح الجماهير. لذلك نشأت لجان تمثل الاتجاهات الشعبية بشكل أوضح، منها مثلا «لجنة الميثاق» التي ضمت أعضاء من الوفد والحزب الوطني والحزب الاشتراكي مع بعض عناصر من شباب الأحرار والأخوان المسلمين والشبان المسلمين، وقررت هذه اللجنة فتح باب التطوع[2]. كما وجهت في ديسمبر اللوم للحكومة على موقفها المضاد لنشاط كتائب التحرير. ومنها أيضا «الجبهة الشعبية» التي ضمت أعضاء من التنظيمات الشيوعية وطالبت بعَدّ القوات البريطانية قوات معتدية ورفض محاولات ربط مصر بالمعاهدات الثنائية أو الأحلاف الإقليمية مع الدول الاستعمارية وإطلاق الحريات السياسية ووقف مصادرة الصحف. وأعلنت أن طريق تحرير مصر هو توحيد صفوف الشعب وتضامن الأحزاب والهيئات الوطنية والديمقراطية في جبهة شعبية وحول برنامج شعبي. وكان في هذه اللجنة ممثلون للحزب الاشتراكي[3]. ومنها «اللجان الوطنية» التي دعت إليها الحركة الديمقراطية، وعملت على تأليفها في الأحياء المختلفة لتنظيم مقاطعة الإنجليز وإنشاء الكتائب المسلحة وجمع الأموال لها والمطالبة بالإفراج عن المسجونين السياسيين. ومنها أيضا اللجان التي بدأ الحزب الاشتراكي يؤلفها في الاحياء والأقاليم لتنظيم مقاطعة البضائع الإنجليزية والمطالبة بإصدار تشريع يبيح حمل السلاح وتدريب الكتائب مع إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء البوليس السياسي.

---

(١) صحيفة صوت الأمة ١٨، ٢١، ٢٥ من أكتوبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة المصري ٢٠ من أكتوبر عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة الاشتراكية ١١ من أكتوبر عام ١٩٥١.

وعقد مؤتمر لشباب الهيئات طالب بالإفراج عن المسجونين السياسيين والوقوف ضد أي محاولة لإعلان الأحكام العرفية، وطالب بإطلاق الحريات وإلغاء جميع القوانين الرجعية مع إحباط المؤامرات التي تحاك لإسقاط حكومة الوفد، وإلغاء قانون حظر حمل السلاح، وإلغاء البوليس السياسي، وسحب الأرصدة المصرية من المصارف البريطانية وقطع المؤن عن المعسكرات. واجتمعت في الإسكندرية لجنة لتنظيم الكفاح. واطرد عقد الاجتماعات العامة التي تطالب فضلا عما سبق بعقد اتفاقية صداقة وعدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي والاعتراف بالصين الشعبية والدخول في مفاوضات مع دول شرقي أوربا لشراء الأسلحة، وأن يشترك الجيش المصري في طرد المستعمر مع تنظيم مقاطعة الإنجليز وحظر التعامل الاقتصادي والتجاري معهم حتى يتم الجلاء وقطع المياه العذبة والتموين والمواصلات عن معسكراتهم ومقاطعة الشعب لبضائعهم.

ولم تقتصر المطالب الشعبية التي ظهرت في الصحف والمؤتمرات والاجتماعات، بعد إلغاء المعاهدة، على مسائل الكفاح الوطني، إنما امتدت إلى ما يتعلق بالنظام الاجتماعي. وجه خالد محمد خالد في إحدى مقالاته الكلام إلى المكافحين قائلا: «أيها الرماة.. أديروا مدافعكم». وذكر أنه لا يكفي للانتصار في المعركة أن يمسك الشعب السلاح ويواجه الإنجليز في القناة، إنما يجب أن يدير الرماة مدافعهم إلى داخل مصر ليقضوا على مصادر الترف والخيانة بها، وأنه لابد من إصلاح زراعي وتحديد للملكية، ولابد من اجتثاث الخيانة التي هزمت مصر في حرب فلسطين[1]. وكتبت صحيفة الملايين تقول: «إن المعركة ما تزال تحبو.. ولن تقوى ولن تقف على قدميها إلا إذا دخل العمال والفلاحون غمارها». ثم نادت العمال والفلاحين بقولها: «انتظموا للدفاع عن مصالحكم الاقتصادية والاجتماعية»[2]. واطردت كتابات الحزب الاشتراكي في الدعوة للقضاء على الفوارق الطبقية والملكيات الكبيرة والاستغلال الذي يعانيه العمال والفلاحون[3]. وكذلك كان الشأن بالنسبة للتنظيمات الماركسية المختلفة التي ركزت على هذه المطالب بحسبانها ذات الصدارة في المعركة.

---

(١) صحيفة روزاليوسف ١٦ من أكتوبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الملايين ٢٦ من ديسمبر عام ١٩٥١.

(٣) صحيفةالاشتراكية ٢٣ من نوفمبر عام ١٩٥١.

والحاصل أنه مع تطور الأحداث، تلفت الكثيرون يديرون مدافعهم. كان موقف الملك والرجعية قد افتضح في سعيهم للتآمر على حكومة الوفد والسعي لإسقاطها وتصفية الحركة الشبعية. وظهر هذا من تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي ومن النشاط الذي لوحظ في الدوائر الرجعية بالاجتماعات والاتصالات وغيرها. وبدأت الهتافات في المظاهرات تعلو بسقوط الملك وتنعته هو وعائلته بأقذع العبارات. فلما عين حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي، سارت المظاهرات تهتف «يسقط عفيفي (حافظ عفيفي)». كما توالى الهجوم على إجراءات الحكومة والبوليس السياسي: مصادرة الصحف وقمع المظاهرات والتضييق على الحركة الشعبية. وكانت قمة المظاهرات التي تفجرت ضد الملك هاتفة بسقوطه في ٢٥ من ديسمبر والأيام التالية لتعيين حافظ عفيفي، ثم انفجرت بالعنف ذاته في ١٧ من يناير عام ١٩٥٢، وهو اليوم التالي لمولد ابن ذكر للملك فاروق وولي عهد له. وكانت هذه المظاهرات هي التي اصطدمت بها الشرطة وألجأها هذا الاصطدام إلى أعمال التخريب والحريق[١]، وهي المظاهرات التي أغلقت الحكومة في أعقابها المدارس والجامعات.

ومن ناحية أخرى، أدركت الجماهير أن شعار مقاطعة الإنجليز يقف ضده فريق من الرأسماليين من متعهدي التوريد والتشغيل في القناة الذين كانوا يمدون المعسكرات البريطانية بمواد التموين وغيرها، ولوحظ استمرار تعاونهم مع قوات الاحتلال[٢]. وبدأت الصحف تنشر أسماء كبار الأغنياء الذين لم يلبوا الدعوة للتبرع لكتائب التحرير، وأسماء من يتعاون مع الإنجليز[٣]، وذلك فيما أسمى بالقوائم السوداء، كما هاجمت كبار ملاك الأراضي وكبار تجار القطن الذين لم يستجيبوا لشعار منع بيع القطن لبريطانيا. وكان كل ذلك يلقى صدى واسعا بين الجماهير في مظاهراتها اليومية وهتافاتها التلقائية. وللقارئ أن يتصور أثر ذلك بالنسبة لجماهير تشاهد وتسمع عن الاحتكاكات المسلحة التي تحدث في مدن القناة

---

(١) مقدمات ثورة ٢٣ من يولية عام ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ٨٨، ٨٩.

(٢) صحيفة الاشتراكية ١٢ من نوفمبر عام ١٩٥١.

(٣) تراجع الصحف المختلفة في هذه الفترة، وعلى سبيل المثال صحيفة المصري ٢٧ من نوفمبر عام ١٩٥١.

وتتشوق إلى اتساع نطاق الكفاح المسلح وتهتز حماسة وغضبا مع أخبار سقوط الشهداء. وكان في ذلك ما اضطر بعض المتعهدين والموردين لقوات الاحتلال إلى الامتناع عن توريد ما كانوا تعاقدوا عليه من قبل، كما كف الكثيرون من التجار والزراع وأصحاب الحرف عن التعامل مع هذه القوات ومع الرعايا البريطانيين في منطقة القناة[1].

منطقة قناة السويس ليس لها استقلال عمراني عن وادي النيل، وإذا كانت أهميتها الدولية قد نشأت بحفر القناة من بورسعيد إلى السويس بين البحرين الأبيض والأحمر، فليس من شأن القناة أن تمد المنطقة في يسر بأسباب الوجود العمراني، إنما نشأتها الحقيقية ترتبط بوصول المياه العذبة إليها من النيل في ترعة الإسماعيلية، وبوصول مواد التموين إليها من الوادي أو من مزارع تقوم فيها بماء النيل. وإن إنشاء القناة نفسها تم بالأيدي العاملة التي سخرت لحفرها من أبناء الوادي، وتبقى القناة ما بقي يطرد وصول هذا المعين إليها. وهذا الوضع يسبغ على المنطقة طابعا خاصا. فإذا كانت القوى البريطانية تجد فيها أهمية عالمية وعسكرية تجعلها حريصة على إقامة قاعدتها العسكرية بها، فإن السيطرة على قناة السويس لا يكفلها وجود هذه القاعدة مهما بلغت ضخامتها، بل يحتم الأمر السيطرة على مصر كلها. وكلما تضخمت القاعدة العسكرية بها زاد الاعتماد والارتكاز على أرض الوادي، بسبب زيادة ما تستلزمه القاعدة من أيد عاملة ومياه ومواد ضرورية. وكلما تضخمت منطقة القناة زاد أيضا اعتمادها على الوادي وزادت تبعية له والتصاقا به. وبهذا يتضح معنى ما ذكره «توم ليتل» من أن الخطوة التي اتخذتها حكومة الوفد بإلغاء المعاهدة أظهرت بوضوح حقيقة أن القيمة الإستراتيجية الكاملة لمنطقة القناة تعتمد على «النوايا الحسنة للمصريين»[2]. ومن هنا تظهر الأهمية الحاسمة لكل من «المقاطعة» و «العمل الفدائي» بالنسبة لهذه المنطقة. والمقاطعة تعني ضياع القيمة الإستراتيجية للمنطقة وللقاعدة البريطانية، ولا يكون أمام الإنجليز ساعتها إلا الاعتماد في بقائهم على مدد ضخم يجلبونه من خارج مصر، عمالا وطعاما ومياها، وهذا يبلغ من النفقة

---

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ٤٦.

(٢) Egypt, Tom Little, p. 184.

الباهظة والصعوبة حدا تضيع به فائدة بقائهم. والكفاح المسلح يعني الشيء نفسه، ويهدد تحركات الجنود في المنطقة ويزيد بقاء القاعدة صعوبة بقدر ما يعني من تهديد بقائها المادي وتهديد وصول الإمدادات إليها.

وكان إلغاء المعاهدة فيما يرتبه من سحب الشرعية عن وجود القاعدة العسكرية في القناة ومن إظهارها بمظهر العدوان السافر، كان هذا يعني سحب الشرعية عن أي تصرف حكومي سياسي أو اقتصادي يكفل لهذه القاعدة بقاءها العمراني، وهو يعني آجلا أو عاجلا فرض المقاطعة على القاعدة. وفضلا عن ذلك، فقد كان الإلغاء مصحوبا بسخط شعبي متفجر يدين كل تعامل مع الإنجليز في القناة أو في غيرها، ومصحوبا بحركة جماهيرية تؤيد المقاطعة بدأت بانسحاب من المعسكرات، وبنداء ترددت أصداؤه عن الكفاح المسلح وعن تكوين كتائب التحرير الفدائية، وبدأ فعلا تكوين هذه الكتائب.

وفور إلغاء المعاهدة أصبحت مدن القناة من أكثر مناطق مصر التهابا. قامت أولا المظاهرات السلمية في بورسعيد والإسماعيلية والسويس تعلن ابتهاج الشعب بهذه الخطوة، واستمرت المظاهرات تعلن العداء للإنجليز. ونشطت الحركة الشعبية هناك بوصفها منطقة الاحتكاك المباشر في تنفيذ المقاطعة ومراقبة كل من يتعاون مع الإنجليز من متعهدين أو تجار، وفي تكوين الكتائب وجمع السلاح. واستشعرت أرض القناة السخونة الشديدة، وأصبح موقف الإنجليز حرجا، فهم - حماية للقاعدة - كان لابد من إحكام السيطرة على المنطقة، وهم - حماية لأنفسهم من أعمال المقاطعة ونشاط الفدائيين - كان لابد لهم من القيام بأعمال تتعدى حدود منطقة القناة، أي التحرك خارج المنطقة إلى اتجاه الزقازيق والتل الكبير ضربا لنشاط الفدائيين في هذه المناطق وحماية لطرق وصول المياه والمواد التموينية إليهم. ولكن كان هذا التحرك خارج منطقة القناة يُعَدّ تحركا خارج نطاق المنطقة الجائز لهم التحرك فيها بموجب معاهدة عام ١٩٣٦. وكان الالتجاء لذلك يعني انتهاك هذه المعاهدة من جانبهم، وهي معاهدة ألغاها المصريون، ولكن خطة الإنجليز كانت لا تزال تحرص على التمسك بها، والتمسك بالمعاهدة يعني الظهور بمظهر الالتزام بأحكامها وعدم الخروج عن نطاقها. كما أن هذا التحرك - أجازته

المعاهدة أم لم تجزه ــ يعني احتلال أرض جديدة من مصر سيثير رد فعل جماهيري عنيف تزيد به المقاومة اشتعالا، وقد يلجئ الحكومة ــ تحت ضغط الجماهير ـ إلى اتخاذ إجراءات أكثر حزما مع الإنجليز.

وكان الإنجليز يعتقدون أنه مع وجوب اتخاذ إجراءات عسكرية بالقدر اللازم لحماية القاعدة، فإن هذه الإجراءات لا ينبغي أن تتعارض مع الخطة السياسية للحكومة البريطانية، وهي محاولة إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل إلغاء المعاهدة والتآمر مع الرجعية المصرية لطرد حكومة الوفد وتصفية الحركة الشعبية والعودة إلى المفاوضات من جديد. وكل ذلك يحتاج إلى كياسة سياسية والى حرص على ألا يتعدى العمل العسكري البريطاني حدوده كعمل مساعد، وألا يصل إلى حد تسميم الآبار أمام العمل السياسي القائم على التمهيد لإقامة حكومة مصرية تتفاهم معهم، وألا يصل إلى حد استقطاب الصراع بدرجة تنتفى معها هذه الإمكانية. وفي هذا المعنى يقول «توم ليتل»: إن الجيش البريطاني لم يكن يستطيع أن ينتصر بغير أن يسيء إلى مركز السفير البريطاني، والسفير لا يستطيع أن ينجح إلا إذا صنع الجيش الظروف التي تجعل موقفه محتملا[1].

بدأ رد الإنجليز على مظاهرات مدن القناة ــ إحكاما لسيطرتهم على المنطقة ـ في ١٦ من أكتوبر، إذ كانت المظاهرات تجوب الإسماعيلية فتحرشت بها السيارات المصفحة وأطلقت الرصاص، فقتل ٧ من المواطنين وأصيب ٤٠ منهم، واحتلت القوات المدينة باسم حماية الرعايا البريطانيين. وفي عصر ذات اليوم تكرر الحادث بصورة مشابهة في بورسعيد، فرد المتظاهرون على التحرش الإنجليزي بمهاجمة مخازن البحرية البريطانية «النافي» وقتل ٥ مواطنين وأصيب البعض. وفي اليوم التالي، احتل الإنجليز مكاتب الجمرك والجوازات والحجر الصحي والزراعي بالمدينتين واستولوا على حدائق الإسماعيلية وخط السكة الحديدية، كما اغتصبوا كوبري الفردان على القناة من الجيش المصري، وهو الكوبري الذي يربط بين مصر ومواقع الجيش المصري في سيناء والعريش وغزة. ثم احتلوا جمرك السويس في ٢٠ من أكتوبر. وأقاموا في مدن القناة حكما عسكريا مباشرا متجاهلين السلطات المصرية، ومدوا سيطرتهم على القرى المحيطة بالمنطقة ومداخل الطرق الموصلة

---

(١) Egypt, Tom Little, p. 184.

إليها، وأقاموا نقطا للتفتيش ضد الفدائيين في أبي حماد والتل الكبير، وهددوا بمنع وصول المواد البترولية من السويس إلى مدن الوادي.

وفي ١٧، ١٨ من نوفمبر أطلق الإنجليز النار على ثكنات الشرطة في الإسماعيلية فرد هؤلاء عليهم وسقط القتلى والجرحى من الجانبين، وشيعت جنازة الشهداء المصريين في احتفال خرجت له المدينة كلها تقريبا. وفي اليوم التالي طلب الإنجليز إلى محافظ القناة سحب قوات الشرطة المصرية من الحي الأفرنجي بالإسماعيلية وسحب جنود بلوكات النظام وعدم ظهور الضباط المصريين بهذا الحي بأسلحتهم، فقبل الجانب المصري هذه المطالب. وفي ٣ من ديسمبر أطلق الإنجليز النار على بعض قوات الشرطة في السويس، واستمرت المعركة بين الجانبين ساعات اشترك فيها الفدائيون واستشهد ٢٨ مصريا منهم ٧ من رجال الشرطة وجرح ٧٠ منهم ١٢ من الشرطة، كما قتل من الإنجليز ٢٢ وأصيب ٤٠ جنديا. وتجدد الاشتباك في اليوم التالي في أثناء الإعداد لتشييع جنازة الشهداء فسقط ١٥ شهيدا وجرح ٢٩ وقتل من الإنجليز ٢٤ وجرح ٦٧. وفي ١٧ من ديسمبر ضربوا محافظة الإسماعيلية بالمدافع. (بلغ عدد الشهداء من ١٦ من أكتوبر إلى ٣ من ديسمبر ١١٧ قتيلا وعدد الجرحى ٤٣٨). وكان لهذه الأحداث وقع عنيف لدى الجماهير التي كانت تخرج في جميع المدن تهتف ضد الاستعمار، ويهتف بعضها ضد الحكومة ويحطم بعضها مصابيح النور أو عربات الترام. وتقرر منع المظاهرات وتعطيل الدراسة من ٦ من ديسمبر.

وفي ٨ من ديسمبر طلب الإنجليز إخلاء الحي المسمى «كفر أحمد عبده» بالسويس، إذ يقع هذا الحي في مكان يمكن أن يتحصن فيه الفدائيون ويهددون منه وصول المياه إلى القوات البريطانية، واجتمع مجلس الوزراء لبحث الطلب وقرر رفضه واتخاذ الإجراءات اللازمة لمقاومة الاعتداء البريطاني، فحشد الإنجليز لازالة الحي قوة تتكون من ٦٠٠٠ جندي و ٢٥٠ دبابة و٥٠٠ مصفحة حاصروا بها المنطقة ليلا، ولم يمكن لقوة الشرطة المصرية التي تتكون من ٤٠٠ جندي أن تقاوم فأخلى الحي ونسفت المنازل بالقنابل. وكان للحادث وقع عنيف أظهر ضعف الحكومة في مجابهة العدوان البريطاني، كما ألجأ الحادث الحكومة إلى استدعاء سفيرها في لندن عبد الفتاح عمرو وإلى الاستغناء عن خدمات الموظفين الإنجليز بالمصالح الحكومية

والاستيلاء على نادي الجزيرة الرياضي الذي كان السفير البريطاني يرأسه مع نقل المكتب الهندسي المصري في لندن الذي كان يتولى عقد الصفقات الحكومية مع المصانع البريطانية، نقله إلى سويسرا. كما قررت الحكومة تحت ضغط الرأي العام العمل على استصدار تشريع يعاقب كل مصري يتعاون مع السلطات العسكرية الأجنبية، وتشريع آخر بإباحة حمل السلاح (كان ذلك وعدا بإصدارهما والعمل على إعدادهما). وبرغم الفوران الشعبي أعلن روبرتسون قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط فور وصوله إلى مقر قيادته في فايد في ٣١ من ديسمبر أعلن ما أظهر تمسك الإنجليز بموقفهم وبمقترحات الدول الأربع الرامية إلى إنشاء حلف البحر الأبيض وأن الإنجليز سيقابلون القوة بالقوة.

وفي ٣، ٤ من يناير وقعت معركة أخرى في السويس بين الفدائيين من كتيبة «الشهيد أحمد عبد العزيز» وقوات الشرطة المصرية وبين القوات البريطانية، ونسف الفدائيون وابور المياه الخاص بالقوات البريطانية وسقط القتلى والجرحى من الجانبين. كما وقع اشتباك بين الفدائيين وبين الإنجليز في «أبو صوير» بالقرب من الإسماعيلية استشهد فيها ثلاثة من الفدائيين. وفي ٩ من يناير وقع اشتباك آخر بين الطرفين في الطريق بين المحسمة وأبى صوير استشهد فيها عباس الأعسر من كتيبة «خالد بن الوليد».

* * *

وما لبثت أن امتدت حملات الإنجليز إلى طريق المعاهدة بين الإسماعيلية والتل الكبير وصولا إلى مكامن الفدائيين المستترة في هذه المناطق. وبدأ الإنجليز يقومون بحملات التفتيش العسكرية فيها، وشنوا إحدى هذه الحملات على عزبتي «السبع آبار» و «أبو سلطان» في ١١ من يناير، واضطروا أهالي العزبة الأخيرة إلى إخلائها، وجمعوا كل رجال القرية ونسائها في مكان أحاطوه بسياج من الأسلاك الشائكة. وفي اليومين التاليين هاجموا بلدة التل الكبير بحثا عن الفدائيين. ونسف الفدائيون قضبان السكك الحديدية قبل وصول قطار الجند والذخيرة إلى معسكر التل الكبير وتصدوا مع رجال الشرطة لبعض القوات البريطانية وسقط القتلى من الجانبين، كان فيهم الشهداء أحمد المنيسي وعمر شاهين وعبد المجيد عبد الله حسن، ثم تجدد القتال في ١٣ من يناير كما حدث اشتباك مع الفدائيين في بلدة القرين.

وقد اتسمت هذه المعركة الأخيرة بسمتين: أولاهما أن كانت معركة التل الكبير أول معركة مكشوفة بين الفدائيين وبين جنود الاحتلال، وقد استمرت خمس ساعات، وظهرت فيها قوة الفدائيين قوة مقاتلة متميزة تقف أمام الإنجليز صدا لهجماتهم. وبدا من ذلك خطورة المقاومة الشعبية. واستلفت هذا نظر القوات البريطانية والصحافة الإنجليزية. كتبت الديلي ميرور: «لا نستطيع بعد اليوم أن نقول عن قوات التحرير المصرية المؤلفة من شباب متحمس إنها إحدى الدعايات المضحكة. لقد دخلت المعركة بين مصر وبريطانيا في دور جديد..». وكتبت النيوز كرونيكل. «إنها أولى المعارك المنظمة تنظيما جيدا. لقد ثبت المصريون في القتال ولم يركنوا إلى الفرار، حتى علق أحد الضباط الإنجليز على هذه المعركة بأنها أعنف من أي معركة خاضوها أيام الانتداب البريطاني في فلسطين.». وكتبت التايمز تصف ما أبداه المصريون من شجاعة في التصدي لثلاث مجموعات من قوات المشاة الإنجليزية تدعمها الدبابات[1].

وثانيتهما أن نقط الاحتكاك بين الإنجليز والفدائيين أخذت تتجه من القناة غربا إلى شرقي الدلتا، ومن شأن استمرار هذه الحركة أن يزداد الوضع تفجرا وأن يتصاعد الموقف العسكري تصاعدا يهدد بإفساد العمل السياسي البريطاني الذي يرمي إلى ألا تتسمم الآبار أمام العودة إلى المفاوضة وإنشاء حلف البحر الأبيض، وإلى ألا تتحكم معركة القناة في معركة القاهرة. وكان امتداد العمليات العسكرية غربا يعني اتساع نطاق الاشتباكات في اتجاه القاهرة واحتمال تحولها إلى بلد محارب. الأمر الذي يقضي على إمكانات العمل السياسي الإنجليزي بها.

والحاصل أن القوات البريطانية احتلت التل الكبير في ١٦من يناير ثم احتلت بلدة حمادة و«أبو حماد». ويذكر الأستاذ الرافعي: «كان احتلال الإنجليز للتل الكبير ثم أبي حماد نذيرا باستمرار زحفهم حتى يبلغوا القاهرة. وزاد هذا النذير وضوحا إقامتهم الكباري على ترعة الإسماعيلية. على أنهم توقفوا عن الزحف، وأخذوا في دعم مواقعهم في منطقة القناة وفي البلاد التي احتلوها»[2]. واقترنت هذه الأحداث بحادث يبدو صغيرا ولكن الحركة الشعبية استغلته مع غيره بمظاهرات

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية عام ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ٨٧.
(٢) مقدمات ثورة ٢٣ يولية عام ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ٨٨.

اتخذت طابعا بالغ العنف ضد الاستعمار وضد الملك، مما أدى إلى اشتباك المظاهرات بالشرطة ومما أدى مرة أخرى إلى وقف الدراسة في جامعتي القاهرة:

بدا للإنجليز بهذا أن التوسع غربا وإن كان ضرورة تفرضها الاعتبارات العسكرية وصولا إلى منابع الخطر الآتي من هذا الاتجاه، فإن الضرورة التي تفرضها الاعتبارات السياسية توجب لجم هذا التوسع. وتمثلت المعضلة في هذا التناقض بين اعتبارات الحرب واعتبارات السياسة. فالتقوقع في منطقة القناة خطر على الأمن العسكري لهم، والتوسع خطر على الأمن السياسي لهم في القاهرة، والموقف العسكري والسياسي لدى الجماهير يتصاعد ويغذي بعضه بعضا في القناة والقاهرة. لذلك كان لابد من عمل عسكري كبير داخل منطقة القناة يضربون به القاهرة سياسيا، أي عمل عسكري في القناة تقفز أصداؤه إلى القاهرة مباشرة ليخلخل أوضاع الحكم فيها بما يمكن من تغيير الحكومة القائمة، وبما يمكن الملك والعناصر المرتبطة به من السيطرة على الحكم والعودة بالوضع إلى ما كان عليه. وقد اختاروا لإطلاق هذا الصاروخ السياسي الموجه إلى القاهرة مدينة الإسماعيلية. وبعد أن كانت إجراءات الإنجليز هناك إجراءات تمليها الأوضاع العسكرية تأمينا لمعسكراتهم أو مرافقهم، كان إجراء ١٩ من يناير في الإسماعيلية إجراء يتسم بطابع الاستفزاز، إذ أعلن الجنرال أرسكن أن قواته ستحتل جزءا من المدينة وأن دباباته ستجوب شوارع حي العرب لتفتيش المنازل بدعوى البحث عن الأسلحة المخبأة وعن الفدائيين. ولم يكن يخفى على الإنجليز ما يحتويه تنفيذ هذا القرار ـ والنفوس ملتهبة ـ من شرر الاحتكاك. ونفذ الإنذار وطرد الكثير من الشيوخ والأطفال والنساء من منازلهم واعتقل نحو ٦٠ شابا، كما احتلت دار المحكمة والنيابة والمباني الواقعة قربها. وفي ٢١، ٢٢ من يناير اعتقل مئات من الأهالي وحوصرت القبور ونبشت بحثا عن السلاح، وحدث أن قتلت راهبة أمريكية حاول الإنجليز إلصاق تبعة قتلها على المصريين بتهمة التعصب الديني مستثيرين الصحافة العالمية والأمريكية خاصة. ثم في ٢٥ من يناير حدث ما أسمى بمذبحة الإسماعيلية.

* * *

ما أن ألغيت المعاهدة وشعار الكفاح المسلح مرفوع حتى تنادى الكثير من

التنظيمات الشعبية على تكوين الكتائب وإعداد الفدائيين وإنشاء المعسكرات لتدريب المتطوعين على استعمال السلاح وحرب العصابات. وافتتح الكثير من مكاتب التطوع لهذه الأغراض الحربية، ولتكوين لجان قادرة على تنظيم المقاطعة الشعبية للبضائع والمنشآت الإنجليزية. وأنشئت مراكز للتدريب في القاهرة والمدن والقرى الواقعة في منطقة القناة أو قريبا منها، ونظمت الحملات لجمع التبرعات تمويلا للكتائب والمعسكرات.

ويظهر من مطالعة صحف الفترة أن كان أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر بدءاً لنشاط كتائب الفدائيين(١). وكان الاعتماد في بداية النشاط ـ قبل أن يتم تدريب المتطوعين بالصورة الملائمة ـ على بعض من اعتادوا حمل السلاح أو دخول المعسكرات البريطانية، كما اعتمد في بعض الكتائب على عناصر سياسية وغير سياسية ممن سبق لهم التدريب على حمل السلاح في بعض الجمعيات السرية، ثم كان الاعتماد في بعضها الآخر على عناصر من الجيش، سواء كانوا ضباطا عاملين أم ممن تركوا الخدمة(٢). وكانت بداية النشاط الفدائي تتمثل في جمع المعلومات عن المخازن والمنشآت الخاصة بالجيش البريطاني، وعن تحركات قواته وحركة إمداداته، ويقسم الفدائيون إلى فرق لا يزيد كل منها غالبا على خمسة أشخاص. ثم تمثلت العمليات في التسلل إلى المخازن والعمل على تفجير مستودعات البترول أو تعطيل الطائرات أو المركبات أو القطارات وحرق المخازن أو نسف بعض الجسور أو قطع خطوط التموين والاستيلاء على ما يمكن الاستيلاء عليه من الأسلحة والذخائر من المعسكرات أو من الجنود الإنجليز. كتبت «المصري» في ١٦، ١٧ من نوفمبر عن مهاجمة الكتائب لمعسكر بريطاني بالإسماعيلية والاستيلاء على أسلحة منه، وكتبت «الجمهور المصري» في ٥ من نوفمبر عن استيلاء الكتائب على ١٢ عربة لوري محملة بالمواد الغذائية وعن اختطافها بعض المتعهدين المصريين الذين استمروا يتعاملون مع القوات البريطانية. وامتلأت الصحف بشكل عام بهذه الأخبار تسجل بنشرها النمو الذي شاهده نشاط الكتائب خلال شهري ديسمبر ويناير اللاحقين،

---

(١) صحيفتا «المصري» و «صوت الأمة» الأول من نوفمبر عام ١٩٥١.

(٢) مقدمات ثورة ٢٣ من يولية عام ١٩٥٢ ـ عبد الرحمن الرافعي ص ٥٥، معركة القناة. سعد زغلول فؤاد ص ٦١، ٦٢.

وخصوصا عند وصف معركة أبي صوير ومعركة التل الكبير، وقد استشهد في الأولى عباس الأعسر وفي الثانية عمر شاهين وأحمد منيسي من كتيبة جامعة فؤاد الأول، والذين احتفلت القاهرة بتشييع جنازتهما بموكب مهيب احتشدت فيه جماهير عريضة من الجامعة بالجيزة إلى الدراسة[1].

ذكرت «المصري» أنه قد ألفت كتيبتان باسم «سعد زغلول» و «مصطفى النحاس»[2]. وألف الحزب الاشتراكي كتيبة باسم «مصطفى الوكيل»[3]، كما أعد معسكرا للتدريب بصحراء الخفير قام بالتدريب فيه بعض الضباط وصف الضباط، منهم جلال ندا، ونادى الحزب بتطوع الجماهير فيه بغير أن يكون المتطوع مرتبطا بالحزب، كما أعد معسكرات في حلوان والإسكندرية والزقازيق[4]. وباشر فريق الحزب الاشتراكي نشاطه في التل الكبير في هجمات شنها على القوات البريطانية وكان ضمن الفريق طلبة من جامعة فاروق بالإسكندرية[5]. كما أنشئ معسكر في جامعة فؤاد الأول وآخر في الأزهر كان فيهما عناصر من الإخوان المسلمين. وأنشأت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني كتائب ومعسكرات للتدريب في منطقة القناة.

ثم كانت هناك كتائب «أحمد عبد العزيز» و «خالد بن الوليد» و «محمد فريد». وكان عزيز المصري وصالح حرب (رئيس جمعية الشبان المسلمين) يقومان بتدريب الكتائب عسكريا على حرب العصابات[6]. ويذكر سعد زغلول فؤاد أنه ما أن اشتبك الإنجليز بمظاهرات الإسماعيلية بعد إلغاء المعاهدة حتى بدأ الأهالي يتحركون تلقائيا، فيعتدون على الإنجليز في الطرقات وينزعون سلاحهم. أما في القاهرة، ففضلا عن المظاهرات، كانت الاجتماعات تتوالى بين الشباب الوطني والفريق عزيز المصري لقيادة الحرب التحريرية حسب برنامج اتفق عليه يتلخص في تكوين فرق الفدائيين

---

(١) صحيفة المصري ١٥ من يناير عام ١٩٥٢.
(٢) صحيفة المصري الأول من نوفمبر عام ١٩٥١.
(٣) صحيفة الاشتراكية ٢٥ من أكتوبر عام ١٩٥١.
(٤) صحيفة الاشتراكية ٢٢ من نوفمبر عام ١٩٥١.
(٥) معركة القناة. سعد زغلول فؤاد ص ٩١.
(٦) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ٥٤، ٥٥.

حتى تصبح جيشا كاملا، وأن تقوم هذه الفرق بالهجوم على القوات البريطانية، ويقوم بعضها بمحاصرة المعسكرات البريطانية لمنع وصول المواد التموينية إليها، وأن تنظم المقاومة الشعبية بمقاطعة البضائع الإنجليزية وعدم التعامل التجاري مع بريطانيا، وأن يمول الشعب الكتائب، كما يسلح أفراده في المدن والقرى الواقعة في منطقة القناة. وكان مجلس قيادة الكتائب يتكون برئاسة عزيز المصري من وجيه أباظة وحسن عزت قائد الأسراب وعبد الحميد صادق وعطية صابر وعبد الرحمن أباظة المحامين وتوفيق الملط المدرس وجمال عزام العمدة ومدحت عاصم الموسيقي وأحمد أبو الفتح الصحفي الوفدي وإحسان عبد القدوس الصحفي. وأصدرت القيادة بيانا جمعت على أساسه التبرعات التي بلغت ٣٢ ألف جنيه في أيام قليلة، ثم أنشأت لها لجانا فرعية بالأقاليم، وأنشأت معسكرات للتدريب في القليوبية والبحيرة والشرقية.

وتظهر التلقائية في بداية العمل الفدائي مما يذكره سعد زغلول فؤاد، من أنه في ١٨ من أكتوبر تقرر أن تبدأ المقاومة في بلدة القرين: «لم يكن هناك سلاح أو متطوعون بعد، ولابد من السفر بأي عدد من المقاتلين وبأي سلاح»، فقصد (الراوي) حي الدقي يجول بين بيوت «أولاد الذوات المغرمين بحمل السلاح وإطلاق الرصاص على أشجار حدائقهم»، فصادف واحدا من هؤلاء واستطاع هذا أن يجمع غيره حتى صاروا ثلاثة من الشباب المغامر. ثم أمكن تجنيد عشرة آخرين في منطقة القناة من لصوص المعسكرات المدربين على التسلل إليها. وبدأت هذه الفرقة عملها بإطلاق النار على معسكر التل الكبير، ثم أمكن بهذا العمل تجميع بعض المتطوعين من الأهالي الذين أقنعهم بالكفاح المسلح وأنه بدأ فعلا بهذه الأعمال الصغيرة، وجُنِّدَ من هؤلاء عشرون ثم صار العدد ٣٨ زاد بعد ذلك إلى ٥٠ متطوعا. واكتسب الفريق ثقة أهالي بلدة القرين ومدينة الزقازيق بفضل النشاط المتوالي له. وكان وجيه أباظة يعد خطط الهجوم على المعسكرات. ثم كان لحوادث النسف وتبادل النار مع الإنجليز أثرها في تطور القتال واحتضان الأهالي للمقاتلين وتأييدهم، كما أنتج ذات الأثر زيارات عزيز المصري وغيره من رجال القيادة العامة لمنطقة القناة واجتماعهم بالأهالي، وشكلت لجنة شعبية لقيادة وتنظيم الكفاح بين أهالي بلدة القرين. وبعد ذلك بدأ البحث عن متطوعين جدد من القاهرة، وكان هناك معسكر للتدريب أقامه اتحاد طلبة كلية الهندسة، يذكر الكاتب أنه كان

يستعرض المتطوعين ويكتفي بتدريبهم على ما يشبه أعمال الكشافة لا على حروب العصابات، فأمكن اجتذاب نحو مائة من هؤلاء للعمل «الفدائي الجاد» اختير منهم عشرون مدربا على حمل السلاح وسافر منهم ثمانية فعلا دفعة أولى إلى التل الكبير في ٩ من نوفمبر[1]. ثم انضم إلى الفريق عشرون من طلبة جامعة الإسكندرية وخرج منهم البعض فبلغ عدد المقاتلين فيه ٤٢ مقاتلا منهم ثلاثة من العمال والباقي من طلبة الجامعة، وهذه هي كتيبة خالد بن الوليد[2]. ويبدو من حديث الكاتب أنه كان ثمة عجز دائم في السلاح والذخيرة، وكان هذا العجز هو ما يحد من قبول المزيد من المتطوعين، وأن السلاح كان يشترى من التبرعات التي تجمع من الأهالي، وكان رفيق الطرزى العضو الوفدي بمجلس النواب قد تبرع بنحو ٣٠,٠٠٠ طلقة لأهالي القرين ليستطيعوا صد أي عدوان إنجليزي يقع عليهم. وكان بعض ما يحمل الفدائيون من سلاح قديما لا يصلح للقتال الجدي.

وقام هذا الفريق بعدة محاولات لنسف القطارات الحربية البريطانية، كان بعضها يفشل لأسباب فنية كاختلاف سرعة القطار عن سرعة اشتعال الفتيل الناسف، وأفلحت من هذه المحاولات عملية واحدة بالسويس أعد لها بعض الضباط وانفجر القطار. وقام الفريق ذاته بإحكام الحصار على مدافن بعض معسكرات الإنجليز وضبط عربات النقل الذاهبة إليها بالمواد الغذائية، كما اشتبك ببعض القوات الإنجليزية خلال تنقلاتها. وعندما أتت أعياد الكريسماس استغل الفريق المناسبة لإحكام حصار المعسكرات البريطانية ومنع المواد الغذائية من الوصول إليها وتفتيش العربات والأتوبيسات، وحدث في أثناء ذلك اشتباك استمر طول الليل وانضم إلى رجال الفريق فيه مقاتلون من الفلاحين حفاة الأقدام من بلدة أبي صوير، واتسع نطاق الاشتباك حتى شمل كثيرا من مناطق القناة. ثم كانت معارك يناير ومنها معركة أبي صوير والمحسمة والاشتباك العنيف الذي حدث في ٩ من يناير وساهم فيه فلاحو أبي صوير مع طلبة الجامعة، والذي عُدَّ أعنف الاشتباكات وقتها.

---

(١) على أنه قد يتناقض مع هذا القول ما كانت صحيفة الكاتب نشرته من أن طلبة هندسة جامعة فؤاد كانوا يقومون بصنع القنابل اليدوية، ونشرت في ١٥ من سبتمبر عام ١٩٥١ أنهم صنعوا ٣٠٠٠ قنبلة وأنهم يواصلون صنع المزيد.

(٢) يراجع في هذا الشأن كتاب «معركة القناة» لسعد زغلول فؤاد.

ويذكر الكاتب أن هذا الفريق لم يكن ينشط تحت لواء حزب معين ولا كان أحد من أعضائه منتميا إلى حزب ما، ومن كان منهم كذلك استقال قبل الانضمام إلى الفريق. ويظهر مما ذكره أن التلقائية التي صحبت تشكيل الفريق كان لها أثرها في ظهور حركات التمرد داخله، وقد ضبط بعض أعضاء الفريق(من أولاد الذوات بحي الدقي) وهو يسرق الأسلحة والذخيرة، كما احتج البعض من عدم صرف مرتبات للمقاتلين فباع ما لديه من ذخيرة ليشتري الحشيش واستعان بلصوص المعسكرات. ولكن الفريق استطاع أن يطهر صفوفه من هؤلاء. واختلفت قيادة الفريق بين اتجاهين، أحدهما يرى قصر التجنيد فيه على العمال وطلبة الجامعة، والثاني يطالب بالإبقاء على أي عنصر مهما كان لاستخدامه في العمليات الانتحارية.

وبالنسبة لعلاقة الفدائيين بالحكومة بشكل عام، فقد صادفتهم مقاومة شديدة من سلطات الأمن بمديرية الشرقية ومنطقة القناة منذ البداية. وبلغ الأمر حد تهديد الفدائيين بتجريدهم من سلاحهم وتطبيق قانون حظر حمل السلاح عليهم وترحيلهم إلى القاهرة. وبلغ الأمر من جانب الفدائيين حد تهديدهم السلطات بإطلاق النار على رجالها. وكانت سلطات الأمن هناك تمارس ضغطها بأمر صدر إليها من فؤاد سراج الدين وزير الداخلية. وبعد أن نما العمل الفدائي، حاولت الحكومة وقفه وأصدرت أوامرها بالقبض على الفدائيين وترحيلهم إلى بلادهم مع مصادرة سلاحهم، ولكنها عجزت عن تنفيذ هذا القرار تحت ضغط ثورة الجماهير ولامتناع الشباب من ضباط الشرطة عن تنفيذ القرار. إذ كانوا يبلغون السلطات بأنه لا يوجد أي فدائيين في مناطقهم ويتسترون على أفرادهم، وذلك فضلا عن اشتراك بعضهم في أعمال الفدائيين.

فلما عين الملك حافظ عفيفي رئيسا لديوانه، واستشعرت حكومة الوفد بوادر تنفيذ المؤامرة الرجعية للإطاحة بها، ساعد سراج الدين فرق الفدائيين بالسلاح والذخيرة، وفي الوقت نفسه، حاولت الحكومة الوفدية أن تحكم سيطرتها على بعض الكتائب غير الحزبية، فعينت أحد ضباط البوليس السياسي ممن يتبعون وزير الداخلية مباشرة، عينته قائدا لفريق خالد بن الوليد

وعملت على عزل عزيز المصري من القيادة العليا للكتائب ومنعت تطوع ضباط الجيش لهذا الفريق[1].

وفي ديسمبر عام ١٩٥١ تكونت كتيبة «أحمد عبد العزيز» من بعض الشباب الوطني من القاهرة والإسكندرية: طلابا جامعيين وعمالا وتجارا وبعضا من ضباط البحرية التجارية. وكان يشرف على الكتيبة عزيز فهمي من الطليعة الوفدية ومصطفى كمال صدقي وعبد القادر طه الضابطان بالجيش، ويشرف عليها في السويس فاروق حافظ وهاشم شعبان ومصطفى الجيار. وقامت الكتيبة بعدة عمليات في السويس منها قلب أحد القطارات وتفجير خزان المياه الذي يمد المعسكرات بالمياه العذبة، وقامت باشتباك عنيف مع القوات الإنجليزية في معارك ٣ و ٤ من يناير وغيرها. واستطاع رجال هذا الفريق أن يقضوا على مؤامرة دبرت في السويس لإثارة الخلافات الطائفية بين المسلمين والأقباط، إذ أحرقت إحدى الكنائس فهاجت خواطر المسيحيين، فاجتمع أفراد الكتيبة بشباب من المسيحيين وخطبوا في المساجد وسافر عزيز فهمي إلى السويس وخطب داخل إحدى الكنائس مشيرا إلى مؤامرات الاستعمار ووجوب الحذر منها، مما أنهى الحادثة.

وبرغم وجود عناصر سياسية في قيادة كل من كتيبتي «خالد بن الوليد وأحمد عبد العزيز» فيظهر أنه لم تكن هناك وحدة فكرية تربط أعضاء كل منهما. وقد كتب بعضهم يستنكرون في الصحف الهتافات التي انطلقت في المظاهرات بسقوط الملك، وكتبوها باسم الكتيبتين برغم أنه لم يكن صدر قرار من أي منهما في هذا الشأن، وكان بعض أعضائها ضد هذا الاستنكار[2].

* * *

والذي يظهر من استعراض ما كتب عن كتائب التحرير في هذه المرحلة، أنه برغم الانتشار الواسع للفكرة وتبني الكثير من التنظيمات السياسية لها وظهور الكثير منها، برغم ذلك كان الطابع الغالب في تكوين الكتائب هم الطلبة وقليلا من العمال، وأن من شارك فيها من الطبقات الشعبية أتى إليها من منطقة القناة والمناطق

---

(١) معركة القناة. سعد زغلول فؤاد ص ١٠٩ ـ ١١٢.

(٢) معركة القناة. سعد زغلول فؤاد ص ١٣٦، ١٣٧.

المحيطة بها ممن جذبهم إلى العمل الفدائي وجودهم في خطوط المجابهة، وأنهم أول من تلقى صدمة الارتطام بالقوات البريطانية، ولكن لم يكن لهؤلاء الأخيرين دور قيادي فعال بالكتائب.

كما يلاحظ أن التلقائية كانت تغلب على الكتائب تكوينا ونشاطا، وكانت أكثر أعمالها منعزلة عن الجماهير وعن الفلاحين بخاصة، وعانت من نقص السلاح والغذاء ومن الجهل بطبيعة أرض المنطقة التي تعمل فيها وبمسالكها.

والملاحظة الثالثة أنه لم يكن ثمة ارتباط أو تنسيق بين الكتائب بعضها وبعض، فلم تكن حركة الكفاح المسلح ذات قيادة موحدة، وعملت كل كتيبة منعزلة عن الأخريات، مما أضعف كلا منها، ومما عرض الفدائيين للأخطار. وفي ٢١ من أكتوبر وصفت صحيفة «الملايين» هذا الأمر بقولها: إن كلا من التنظيمات السياسية كالإخوان والاشتراكيين.. إلخ، يوجه نداءات يومية بتكوين الكتائب وفتح باب التطوع ولكن الواجب «التحضير الجدي للكفاح المسلح»، وذلك عن طريق تكوين جبهة وطنية ديمقراطية متحدة تتكون من الإخوان والشيوعيين والحزب الاشتراكي والوفديين وتنظيمات الطلبة والعمال وجميع الأحرار، وأن تكون هذه الجبهة هي القادرة على ضم النشاط الفدائي في تنظيم واحد.

وحاولت لجنة الميثاق تلافي بعض هذه العيوب، فاجتمعت في أواسط نوفمبر وطالبت بأن يعهد بقيادة الكتائب إلى هيئة عسكرية قومية واحدة تمثل فيها الحكومة، وتندرج جميع الكتائب الحزبية وغير الحزبية تحت لواء واحد، وتكون أهداف حركة الكتائب هجومية بمناوشة القوات المحتلة نهارا وإقلاق راحتها ليلا وجعلها في خوف دائم، وأن تخصص بعض الكتائب للأعمال الدفاعية، مع معاونة الحكومة لهذا النشاط بعدم الاعتراض على ما تنشئه قيادة الكتائب من ميادين التدريب وعدم الحيلولة دون انضمام الضباط والجنود إليها متطوعين[١].

وفي ٢٦ من ديسمبر بعث مراسل صحيفة «الملايين» في الإسماعيلية يصف الوضع هناك قائلا: إنه مع وقوع الاصطدامات الأولى بدأ التفكير ينصرف إلى تنظيم المقاومة ووضعها على أساس صحيح، فاتصل بعض الوطنيين بالقناة

---

(١) صحيفة الجمهور المصري ١٩ من نوفمبر عام ١٩٥١.

بالأحزاب كالإخوان والحزب الاشتراكي، ولكن هذه الاتصالات لم تؤد إلى نتيجة إيجابية، إذ رفض الإخوان العمل المشترك برغم الإلحاح عليهم بما تقتضيه مصلحة الوطن وسلامة الكفاح من وحدة، وأن أعضاء الحزب الاشتراكي لبوا الدعوة وظهرت نتيجتها بوضع خطط مشتركة معهم. وذكر المراسل أنه توجد بالزقازيق جماعة تدعى العمل الوطني ولكنها تتكون من نفعيين يتجرون بالسلاح والمفرقعات. وبرغم أنه كان قد مضى على إلغاء المعاهدة نحو شهرين ونصف الشهر، فقد قالت الصحيفة: «إن معركة التحرير مازالت تحبو. . . ولن تقوى ولن تقف على قدميها إلا إذا دخل العمال والفلاحون غمارها».

وعملت حركة الكتائب في المرحلة الأخيرة على تلافى عوامل الضعف فيها. ظهر ذلك في اجتماع عقدته الكتائب وقررت فيه العمل على تحويل المعركة إلى معركة فلاحين في الأساس، وذلك بعد أن ظهرت مدى الحاجة إليهم من خلال معارك أبي صوير والتل الكبير والقرين. كما قرروا إنشاء تنظيمات سياسية في القرى المعرضة لضربات الإنجليز[1]. وكان هذا التقارب في الصفوف مع بداية الارتباط بالجماهير الشعبية في مناطق الاشتباكات ومع انجذاب الفلاحين إلى حركة المقاومة بعد تعرضهم لضربات الإنجليز، كان ذلك بداية واعية لتنظيم حركة المقاومة الشعبية المسلحة واتحاد فرقها. وبقدر ما يحتدم الصدام وتتحرك الجماهير وتنضم إلى الكتائب، بقدر ما يفرض ذلك على التنظيمات أن توحد جهودها، ويكون ذلك مقدمة حقة للعمل الجاد.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الإنجليز استشعروا الخطر على سياستهم نتيجة احتدام الموقف العسكري في منطقة القناة، ونتيجة اتساع دائرة التوتر إلى منطقة شرقي الدلتا في قرى الفلاحين والمدن الصغيرة، وكان التطور الرتيب لن يفيد إلا حركة الكفاح المسلح تنظيما وارتباطا بالجماهير، فبدأ الإنجليز يتداركون الأمر بالإسراع الشديد في تصعيد الموقف وتوتيره إلى أقصى مدى يمكن من تغيير الأوضاع السياسية في القاهرة بما يساعد على إقالة حكومة الوفد وتصفية الحركة الشعبية. فكانت مذبحة الإسماعيلية في ٢٥ من يناير التي امتد لهيبها السياسي إلى القاهرة في اليوم التالي.

---

(١) تطور الحركة الوطنية المصرية. شهدي عطية الشافعي ص ١١٧، ١١٨.

الفَصْل الثّاني

نحو حريق القاهرة

كان إلغاء المعاهدة ورفض مشروع حلف البحر الأبيض، غاية ما تستطيع حكومة الوفد أن تصنع بحسبان وضعها في ظل دستور يعترف بوجود الملك شريكا في السلطة الشرعية، وبحسبان وضعها داخل سلطة يهيمن الملك والرجعية على مراكز مهمة فيها وخصوصا بالنسبة لقيادات الجيش وأجهزة الشرطة والوزارة. وكان هذا التصرف غاية ما تستطيعه الحكومة بحسبان تكوينها السياسي الحزبي، وبحسبان الأسلوب التقليدي للوفد بالعمل السلمي المشروع من خلال الأطر القائمة. وقد سبقت الإشارة إلى أن الحكومة بهذا التصرف قد ألقت بنفسها وبالنظام كله في معضلة كبيرة.

إن إلغاء المعاهدة فيما يعنيه من عَدِّ الوجود الإنجليزي في مصر وجودا عدوانيا مسلحا عاريا من الشرعية، إنما ذلك يوجب على الحكومة أن تتصدى للاحتلال بالعمل العسكري. والجيش هو جهاز السلطة المعد للقيام بمثل هذا العمل. ولكن لم يكن في عزم حكومة الوفد أن تستخدم الجيش في طرد الإنجليز، ولا كانت قادرة على ذلك. والحرب النظامية بواسطة الجيش ضد القوات البريطانية حرب غير مأمونة العاقبة بسبب ضعف الجيش وافتقاده التسليح والتدريب اللازمين، وبسبب سيطرة الملك على قيادات هذا الجهاز، وأنه لم يكن ليسمح بتوجيهه هذه الوجهة. والجيش جهاز نظامي يعتمد على الضبط والربط والخضوع الرئاسي، ولجوء الحكومة إلى الاعتماد على شباب الضباط ضد رئاسة الجيش يفترض بالضرورة حل هذا الجهاز بصورته القائمة وتشكيله من جديد، وهو أمر يعني تقويض النظام القائم كله، مما لا تعتزم حكومة الوفد النظامية أن تلجأ إليه ومما يتعدى قدراتها السياسية. ولاشك في أنها حتى لو حاولت لكان الملك والرجعية سيسبقانها إلى الإطاحة بها حماية لجهازهم الأساسي الضارب. ثم إن الوفد بوصفه حزبًا ـ مهما كانت التيارات الجديدة التي تعتمل في قواعده ـ لم يكن حزبا معدا للعمل المتمرد الذي يقلب

السلطة. وقد سبقت الإشارة إلى القصة التي ساقها أنور السادات عن مقابلة أحد الضباط الأحرار لسراج الدين وعرضه عليه أن تتخذ الحكومة موقفا ضد الملك بتأييد شباب الضباط.

* * *

لم يبق إلا أن تترك الحكومة للحركات الشعبية ـ المنظمة والتلقائية ـ أن تتولى تنفيذ قرارها بإلغاء المعاهدة وطرد الإنجليز. ولا يكون ذلك إلا بالسماح بتكوين كتائب التحرير. ولكن الكتائب عندما تتكون تشكل تهديدا للسلطة وللنظام كله. هي جماعات منظمة تمسك السلاح وتوجهها قيادات حزبية أو غير حزبية، وترتبط بالخط السياسي لهذه القيادات، وتأتمر بقراراتها لا بالدولة القائمة ولا بسلطتها. وهي بذلك بذور سلطة جديدة ودولة جديدة، ويعني مجرد قيامها تحديا للدولة القائمة، كما يعني نموها قيام الازدواج في السلطة السياسية على نطاق المجتمع. والسماح بوجود الكتائب يعني السماح بإرساء أسس دولة جديدة ونظام جديد يتشكل طبقا للموقف السياسي والاجتماعي الذي تتبناه هذه التنظيمات وتضعه في التنفيذ. ولاشك في أن قيادة الوفد وحكومته كانتا ضد وصول الأمر إلى هذا الوضع، وحتى لو شاءتا ذلك فلم تكن سلطة الحكم كلها في يد حكومة الوفد، ولم يكن أصحاب السلطة أو المشاركون فيها وعلى رأسهم الملك ليتركوها تنفذ مشيئتها.

ولكن المشكلة تبقى قائمة في الجانب الآخر، فالحكومة إن منعت تكوين الكتائب أو حاربتها حكمت على نفسها أمام الشعب بعدم الجدية في تنفيذ إلغاء المعاهدة، وتكون قد تراجعت عمليا عن موقفها من الاحتلال بعدم السماح بتحديه، وتكون قبلت وضعا حكمت هي عليه بالعدوانية ووأدت وليدها، قرار إلغاء المعاهدة، وبذلك تفقد شرعية وجودها بوصفها حكومة تنفذ قرارا أصدرته والتفت حوله الجماهير. تمثلت محنة الحكومة في وجودها بين شقي الرحى، إما أن يحكم عليها النظام القائم بعدم الشرعية ويقذف بها بعيدا عند اتخاذها أي خطوة تهدد وجوده، وإما أن تحكم عليها الجماهير بعدم الشرعية عند تقاعسها عن اتخاذ هذه الخطوة. واستقطب الوضع بين الملك والرجعية مؤيّدين بالاحتلال في جانب، وبين الحركة الشعبية بكل تياراتها في جانب آخر. وأصبحت الحكومة بين الجانبين ريشة تلعب بها الرياح. ولكن نجح الضغط الشعبي العام في إيجاد الكتائب المسلحة.

وتولّت الأحداث وحركتها التلقائية الكشف عن الوظيفة الأساسية للكتائب. كانت وظيفتها أصلا مقاومة القوات البريطانية وتدريب المتطوعين على حمل السلاح وحرب العصابات، وهذا في ذاته يكون جهازا مسلحا خارج سلطة الدولة، ولكن هذا العمل يحتاج إلى تمويل توفيرا للسلاح والذخيرة، وأصدرت الأحزاب وقيادات الكتائب بيانات تحث الجماهير على التبرع، فأصبح أمر التمويل بعيدا عن الحكومة مؤكدا استقلال حركة الكتائب عنها وارتباطها بالجماهير. ثم بدأ نوع من الضغط على كبار الأغنياء بالتبرع ومطالبتهم ونشر أسماء من لم يستجيبوا لذلك في الصحف[1]. وفي ٩ من نوفمبر مثلا نشرت صحيفة الاشتراكية أسماء بعض الأغنياء الكبار وذكرتهم بماضيهم في معاونة الإنجليز وأنهت حديثها لهم قائلة: «نحن في انتظار بكم ستتبرع»، وهذا الاستئداء للمال بالضغط يحمل فكرة الضريبة وبذروها الأساسية بحسبان أن الضريبة مبلغ من المال تجمعه السلطة جبرا عن الأفراد. وقد حرصت لجنة الميثاق في أحد قراراتها أن تؤكد: «بما أن الكتائب شعبية فيجب أن يكون تمويلها وتسليحها عن طريق الشعب دون اعتراض من الحكومة على اكتتاباتها»[2].

ومن جهة ثانية، فلم يكن نشاط الكتائب ـ حسبما رسم له ـ قاصرا على الأعمال العسكرية، فلم يمض وقت حتى قدر أن تكون الكتائب هي من يشرف على تنظيم المقاطعة الاقتصادية والتجارية للقوات المحتلة وللمؤسسات البريطانية بشكل عام وتنظيم المقاطعة الشعبية للبضائع الإنجليزية. وهذه وظيفة أخرى للكتائب من شأنها لو تمت أن تفرض السلطان السياسي للكتائب على مجال من مجالات المعاملات الاقتصادية، بالنسبة لتعامل المتعهدين مع المعسكرات البريطانية ولتعامل التجار والأغنياء مع البنوك والشركات الإنجليزية وبالنسبة لشراء الجمهور السلع الإنجليزية. وهي وظيفة لو تمت أيضا لأثرت في السياسة الاقتصادية كلها فيما قد تصل إليه من الإشراف على منع بيع القطن ـ المحصول الرئيسي ـ للبيوت الإنجليزية. ثم كانت الكتائب هي من تولى تنظيم مظاهرة ١٤ من نوفمبر والإشراف على جنازات الشهداء. وهذه إحدى وظائف الأمن العام. كتبت «الاشتراكية» تحدد

(١) صحيفة الاشتراكية الأول من نوفمبر عام ١٩٥١.
(٢) صحيفة الجمهور المصري ١٩ من نوفمبر عام ١٩٥١.

وظيفة عضو الكتيبة بأنه «عامل من عوامل النظام والأمن، فإذا سارت المظاهرات فكتائب التحرير يجب أن تقودها وأن تنظمها» وإن شأن الكتائب شأن الجيوش[١].

لهذا لم تستطع الحكومة أن تسكت على نشاط الكتائب بعد تكوينها، ولا أن تسكت وهي تراها تنمو منذ أوائل نوفمبر ويزداد الحديث عنها ويزداد مع الوقت الاعتماد عليها في العمل السياسي من التنظيمات المختلفة. وحاولت الحكومة أن تستغل ظرفا مناسبا للتحرك ضد الكتائب، ظرفا تكون فيه قريبة بقدر الإمكان من مشاعر الجماهير. وكان ذلك في مظاهرة ١٤ من نوفمبر الكبرى التي ساهمت قيادة الوفد والحكومة في الإعداد لها، وسار فيها الوزراء وعلى رأسها مصطفى النحاس، وذلك لتظهر قيادة الوفد من جديد بمظهر القائد للحركة الشعبية جمعا للثقة حولها وإحياء للأسلوب التقليدي للكفاح الوفدي من خلال مظاهرات المدن السلمية. وما أن انتهت المظاهرة حتى أعلن فؤاد سراج الدين قرار الحكومة بضم كتائب التحرير للحكومة. فلما سئل عما إذا كانت الحكومة ستسلح الكتائب راوغ في الجواب قائلا إن ذلك أمر متروك للعسكريين، وإن الدولة والحكومة لن تساعد الكتائب غير الخاضعة لإشرافها. وذكر أن الكتائب التي يشرف عليها عزيز المصري لا تخضع للحكومة ويجب أن تخضع لها، كما يجب أن تتخلى الأحزاب والهيئات «مشكورة» عن الإشراف على الكتائب[٢]. ثم أصدر مجلس الوزراء قرارا في ٢٥ من نوفمبر بأن تتولى الحكومة تدريب الكتائب وفقا للنظام الذي تضعه هي، مع عدم السماح لأي هيئة أو فرد بجمع التبرعات لهذا الغرض، وأن يكون التبرع للكتائب تبرعا للحكومة التي تمولها[٣]. وانطلقت الصحف الحكومية تعيب على حركة الكتائب ضعفها وتصفها بعدم الجدية[٤]. وفي ١٧ من ديسمبر أذاع سراج الدين بيانا في البرلمان عن الكتائب ذكر فيه أنها شكلت بمبادرة الهيئات المختلفة، وأنها بعدت عن أغراضها وانصرفت لتحقيق أغراض حزبية، فصارت تحض العمال والموظفين على ترك أعمالهم والتطوع فيها. وذكر أن في هذا تهديداً لاقتصاد البلاد[٥].

---

(١) صحيفة الاشتراكية الأول من نوفمبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة المصري ١٥ من نوفمبر عام ١٩٥١.

(٣) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ٥٥، صحيفة المصري ٢٧، ٢٨ من نوفمبر عام ١٩٥١.

(٤) صحيفة صوت الأمة ٦ من ديسمبر عام ١٩٥١.

(٥) صحيفة المصري ١٨ من ديسمبر عام ١٩٥١.

وقوبل قرار الحكومة بالرفض والاحتجاج من جانب التنظيمات الشعبية وصحافتها. واجتمعت لجنة الميثاق ممثلة للكثير من الأحزاب والهيئات وقررت رفض هذا القرار. وخطب أحمد حسين يطالب الحكومة بأن تعلن الحرب رسميا على بريطانيا بوصف ذلك شرطًا لوضع الكتائب تحت إشرافها. كما ذكر حافظ رمضان زعيم الحزب الوطني أن الكتائب يجب أن تبقى مستقلة عن الحكومة. وأعلن صالح حرب رئيس جمعية الشبان المسلمين أنه لن يسلم كتائب الجمعية للحكومة(١). ووقفت الأحزاب الشيوعية ضد القرار. ولم يقبله إلا الإخوان المسلمون إذ صرح الهضيبي بأن ليس لديه مانع من فرض الإشراف الحكومي عليها، وذكر أن ليس للإخوان كتائب على الإطلاق. كما امتنع مندوب الإخوان بلجنة الميثاق عن الموافقة على قرار اللجنة في هذا الشأن. وذكرت صحيفة الجمهور المصري أن هذا الموقف من الإخوان أثار ارتياح المسئولين البريطانيين(٢).

وقد سبقت الإشارة إلى ماكان من كبار رجال الشرطة من محاولات لوقف العمل الفدائي وترحيل الفدائيين إلى بلادهم، وإلى أن هذا الموقف كان يتخذ بأمر الحكومة. كما سبقت الإشارة إلى ما قوبلت به هذه السياسة المعادية للكتائب من فشل نسبي بسبب مقاومة الجماهير لها وتستر شباب الضباط على الفدائيين.

ومن جهة أخرى، فإن إلغاء المعاهدة ـ كما سبق البيان ـ زاد من تفجر الموقف السياسي والاجتماعي في الداخل، واصطحبت حركة تكوين الكتائب باشتعال المظاهرات في المدن كلها، وبخاصة في القاهرة، تهتف ضد الملك ويتردد فيها صدى الهتاف بالجمهورية. ويذكر الأستاذ الرافعي: «عمت الحركة الفدائية الجامعات والشوارع والميادين، وذخرت بالمظاهرات الصاخبة المفاجئة تهتف بسقوط الملك وأسرته، وسمعت فيها هتافات عدائية ضده لم تكن تسمع عالية من قبل في محيط الطلبة والعمال وطوائف المواطنين»(٣). فلم تكن المعركة معركة ضد الاحتلال فقط. وهنا اتسم موقف الحكومة بالتمزق والتردد. وأعلنت الحكومة كثيرا عن منع المظاهرات، وعطلت الدراسة في الجامعات مرات لوقف حركة

---

(١) صحيفة الجمهور المصري ١٩ من نوفمبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الجمهور المصري ١٩ من نوفمبر، ٣ من ديسمبر عام ١٩٥١.

(٣) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ٧٨.

التظاهر، وصادرت الكثير من الصحف، لا سيما الصحف اليسارية كالملايين والكاتب، برغم أنهما كانتا في هذه اللحظات من أكثر الصحف اليسارية وغير اليسارية تأييدا للحكومة ورغبة في مساندتها وكشفا للمؤامرات التي تحاك ضدها بعد إلغاء المعاهدة. كما أعدت الحكومة في هذه الفترة مشروعا لتعديل قانون مجلس الدولة للسيطرة عليه إزاء المسلك الذي تبناه في الدفاع عن الحريات. وشرعت في إعداد قانون تعلن به «التعبئة العامة» يخول وزير الداخلية سلطات استثنائية يستطيع بها ـ باسم التعبئة ضد الاحتلال ـ لجم الحركة الشعبية الجموح[١].

على أن الحكومة لم تستطع أن تسيطر على الموقف بما يمكنها من تحقيق أي من هذه المشروعات، ولا أن تكبح جماح المظاهرات التي تهتف ضد الملك وتنادي بسقوط النظام كله. وتمثلت أزمة الحكومة في أنها هي من فجر الموقف بإلغاء المعاهدة ثم تريد الآن أن تقف آثار هذا الانفجار. وهي في الوقت الذي كانت تساهم في إعداد مظاهرة ١٤ من نوفمبر عام ١٩٥١ كانت تقمع المظاهرات وتعلن في أواخر أكتوبر عن عزمها على تفريقها بالقوة عند اللزوم. وتأمر الشرطة أن تطلق الرصاص على المتظاهرين[٢]. وقد أصدر الملك قراره بتعيين حافظ عفيفي رئيسا لديوانه الملكي في ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٥١، وهو المعروف بعدائه التاريخي للوفد وصاحب التصريح الشهير الذي أعلن فيه على صفحات «الأهرام» أنه ضد إلغاء المعاهدة وأنه يؤيد دخول مصر في اتفاقيات الأحلاف مع الدول الغربية. وأدرك الجميع أن في هذا التعيين تعبيرا عن عزم الملك العمل على تصفية الحركة الشعبية وأنه به يتضح الخيط الأبيض من الخيط الأسود في المؤامرة ضد الحكومة الوفدية. وسارت المظاهرات تهتف ضد الملك، ولكن الحكومة ـ المغدور بها ـ قابلت هذه المظاهرات بالعنف، واشتبكت الشرطة مع المتظاهرين فاعتقل وأصيب الكثيرون[٣].

وكانت الحكومة بهذه الإجراءات تنعزل بسرعة عن كل من الطرفين المتصارعين، وتفقد سريعا ثقة كل منهما في موقفها منه وتبدو لكل منهما، إما عدوا ضعيفا يمكن التخلص منه، وإما حليفا ضارا يعوق أكثر مما يساعد، وفقدت هيبتها بوصفها

---

(١) صحيفة الملايين ٤ من نوفمبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة الاشتراكية ٢٥ من أكتوبر عام ١٩٥١.

(٣) صحيفة المصري ٢٨ من ديسمبر عام ١٩٥١، ٢١ من يناير عام ١٩٥٢.

حكومة مقتدرة، خصما لأي من الأطراف كانت أو صديقا. وضاعت نداءات النحاس العاطفية للمتظاهرين وللطلبة بألا يطيعوا نداء الفتنة، ضاعت في ضجة الارتطام العنيف بين الشعب والرجعية، فلم تلق اهتماما من أحد. وتمثل التناقض في ذروته في نداء النحاس يوم ٢٠ من يناير للطلبة بعد اشتباك الشرطة بهم: «إننا ندخركم للمستقبل القريب، ونعدكم لمواجهة الأيام الصعبة. ونضن بكم في أن تسيل دماؤكم إلا في ميدان الشرف والنضال»[1]. إذ كان الضن بالدماء يصدر عن رئيس الحكومة التي أسالت هذه الدماء. وإذ كان ميدان الشرف والنضال الموعود هو عينه ميدان الشرف والنضال التي تقف إجراءات الحكومة من دون انفتاحه، وإذ كان المستقبل القريب والأيام العصيبة هي عين الأيام الراهنة.

تخطت الأوضاع السياسية حكومة الوفد، ودارت الأحداث كالأمواج العتية حولها، وأصابها مثل دوار البحر فلم تستطع أن تميز لنفسها طريقا أو متجها، ولا أن تعرف من لها ومن عليها ولا أن تقدر من أين يأتيها الخطر. وكان على الملك والرجعية والإنجليز، نسجا لخيوط المؤامرة، أن يخزوا الأحداث وخزا ليسرع إيقاعها وليصل تأزمها إلى مداه، واثقين من اضطراب سياسة الوفد وتمزقها وانفلات الوضع من يديها جماهير وسلطة. وتطورت الأحداث إلى أن كانت مذبحة الإسماعيلية في ٢٥ من يناير.

* * *

في ذات الفترة حدث داخل مؤسسات الدولة صدع عظيم، شارف به النظام كله على الانهيار. حدث هذا في الشرطة والجيش، عمودي الارتكاز للدولة وسلطتها.

وإذا كانت الشرطة قد تمردت على حكومة السعديين عام ١٩٤٨ لأسباب تتعلق بالوضع الاقتصادي لرجال الشرطة، وكان في تمرد القوة الحافظة للنظام وقتها تهديد للنظام ذاته، فإن هذا السبب الاقتصادي لم يظهر في الفترة الأخيرة بعد إلغاء المعاهدة، وحل محله الدافع الوطني والشعبي العام بين الشباب من الضباط. وكان هذا أشد خطرا على النظام من حركة سنة ١٩٤٨ ولو لم يصل مثلها إلى حد الإضراب العام. إذ بدأت فئات من رجال الشرطة يتحركون بدوافع سياسية متميزة

(١) صحيفة المصري ٢١ من يناير عام ١٩٥٢.

عن دوافع النظام السياسي للدولة الذي يجب عليهم أن يحموه . والحاصل أن قرار إلغاء المعاهدة قد مزق جهاز الشرطة من الدولة مزقتين : فأولا ، بدأ الإنجليز في منطقة القناة يفرضون سيطرتهم الكاملة على مرافق الحياة هناك ، وأدى هذا إلى الاصطدام المباشر بينهم وبين الشرطة المصرية في المنطقة ، وعرفت حوادث هذه الفترة اشتباكات عنيفة وخطيرة في دلالتها في مدن القناة سبقت الإشارة إلى بعضها . وكان رجال الشرطة في اصطدامهم بقوات الاحتلال يمارسون عملا وطنيا ويمارسون أيضا عملا مشروعا يتفق مع انضباطهم الوظيفي ويقاومون به عدوانا بريطانيا صريحا على الدولة . وكانوا في هذا العمل يلتقون بنشاط الكتائب وأعمال المقاومة الشعبية وبالمظاهرات الجماهيرية . وكانت الأوامر تصدر إليهم أحيانا من وزارة الداخلية بالصمود ومقاومة الإنجليز . فينسجم بهذا نشاطهم تماما بوصفه عملا وظيفيا وعملا مشروعا وعملا وطنيا . وثانيا ، كانت الأوامر تصدر إليهم أيضا من وزارة الداخلية بتصفية الكتائب ونزع سلاحها وترحيل أعضائها ، وكان من قيادات الشرطة من يلح على تنفيذ هذه الأوامر لاتصاله بالملك وارتباطه به [1] . ومعنى ذلك أنه كان يطلب من رجال الشرطة مقاومة العدوان البريطاني وتصفية المقاومة الشعبية لهذا العدوان ، بمعنى أنه كان يطلب منهم الأمر ونقيضه في اللحظة ذاتها . وقد لجأ بعض شباب الضباط إلى التستر على العمل الفدائي مفضلا الخروج على انضباطه الوظيفي بدافع الشعور الوطني وحرصا على التكامل والاتساق النفسي فلا يفعل الشيء ونقيضه معا .

وان التمزق الأساسي في جهاز الشرطة تكشف عنه المقارنة بين وظيفته في منطقة القناة ووظيفته في القاهرة والمدن الأخرى بعد إلغاء المعاهدة . في منطقة القناة كان يضرب الإنجليز وتأمره الحكومة أن يفعل . وفي القاهرة كان يضرب المظاهرات المعادية للإنجليز والمعادية لحليفهم الملك وتأمره الحكومة أن يفعل . هنا لا يظهر التناقض بين وظيفة الجهاز وبين موقف بعض شبابه الصادر عن اتجاهاتهم السياسية الفردية ، ولكنه تناقض يظهر في وظيفة الجهاز نفسه بوصفه جهازا مأموراً بأن يحفظ الأمن . ويتم حفظ الأمن في القناة بالاصطدام بالقوات المحتلة ، ويتم حفظ الأمن في القاهرة بالاصطدام بالحركة المعادية للاحتلال . وقديما كان جهاز الشرطة متسق

---

(١) معركة القناة . سعد زغلول فؤاد ص ٧٠ . . إلخ ، ص ١٠١ . . . إلخ .

العمل والوظيفة يعمل حماية للنظام القائم ضد كل ما يتهدده، ثورة كانت أو تمردا أو جرائم فردية(بصرف النظر عن السلوك الفردي لأي من رجاله). ولكن وظيفته الآن أصبحت أن يعمل مع الثورة في القناة ومع الثورة المضادة في القاهرة. وينهال التأييد الشعبي عليه والهتاف ببطولته في القناة، وتنهال الحجارة عليه والهتاف بسقوطه في القاهرة. ولم يكن لهذا الموقف أن يستمر بغير أن يتمزق الجهاز نفسه. وهذا ما ظهر مع مذبحة الإسماعيلية في ٢٥ من يناير، التي قاوم فيها رجال الشرطة حتى استشهد منهم أمام الإنجليز عدد كبير، فكانت نتيجتها المباشرة في اليوم التالي في القاهرة أن انضم رجال الشرطة إلى المظاهرات، بل بدأت المظاهرات بتحرك بلوك النظام من العباسية إلى الجيزة ليبدأ مع الجماهير مظاهرتهم من الجامعة، وترك رجال الشرطة مراكز عملهم ومهامهم، تركوا السلطة والنظام.

* * *

وبالنسبة للجيش، تطوع بعض شبابه في الكتائب، تدريبا للفدائيين وإعدادا للخطط لهم ومشاركة في العمليات العسكرية. وألهب إلغاء المعاهدة حماستهم للكفاح ضد الاحتلال. ولكن الحكومة وقفت دون مشاركة ضباط الجيش في هذا الكفاح، ولم توافق على تطوعهم فيه والانضمام إلى الكتائب. فتطوع منهم فيها من دفعته حماسته أو إيمانه لذلك. ثم كان نشاط حركة الضباط الأحرار ضد الملك وضد قيادات الجيش المرتبطة به معينا لهذا الجهاز كله أن يبتعد عن النظام. ثم كانت الحركة الشعبية المشتعلة وقتها وانكشاف موقف الملك ضدها وضد مقاومة الاحتلال، كان ذلك مما باعد بين الجيش والنظام. وقد تقدمت الإشارة إلى نشاط الضباط الأحرار.

وإذا كان فريق من الضباط قد تطوع في الكفاح ضد قوات الاحتلال، فقد شاهدت نهاية عام ١٩٥١ في القاهرة وقفة عامة للضباط ضد الملك. وكان هذا في انتخابات نادي الضباط، إذ رشح لرئاسة النادي حسين سري عامر رئيس سلاح الحدود ورجل الملك، ورشح معه عدد من ذوي العلاقات بالسراي، فتجمع الضباط ضد هؤلاء المرشحين وأجمعوا على انتخاب قائمة الأسماء التي طرحها تنظيم الضباط الاحرار منافسين للمرشحين الملكيين. وأدرك الملك وأعوانه هذا الأمر وأنهم منهزمون في الانتخابات، وقرروا إلغاء اجتماع الجمعية العمومية

للنادي التي كان سيتم الانتخاب في اجتماعها. ولكن الضباط أصروا على الاجتماع، وتلقوا برقيات التأييد من زملائهم خارج القاهرة، وظلوا برغم قرار إلغاء الاجتماع يباشرون حقهم الانتخابي[(١)]. وانتخبوا فعلا قائمة مرشحي الضباط الأحرار وانتخب محمد نجيب مرشحهم لرئاسة النادي. كما قررت الجمعية عَدّ سلاح الحدود الذي يرأسه حسين سري عامر سلاحا منفصلا عن الجيش حتى ينحوا ترشيحه لرئاسة النادي[(٢)]. وفي ٨ من يناير جرت محاولة لاغتيال حسين سري عامر[(٣)]، ولكن طاشت الرصاصة عنه وأصابت هدفها السياسي المباشر وهو الملك، وعلم الجميع مما نشرته الصحف عن كل هذه الأحداث أن الجيش في يد الملك أصبح كالأسلحة الفاسدة في فلسطين، ترتد قذيفتها إلى ضارب زنادها. وفي الانتخابات لمست حركة الضباط ما تمتع به من تأييد داخل الجيش بوصفه حركة مناهضة للملك. وظهر أن الجيش قد أفلت من قبضة الملك والنظام.

وكان هذا سببا لأن يسرع الاحتلال وأصحاب النظام لاتخاذ خطوة حاسمة يمكن بها رأب الصدع العظيم. وإذا كانت الكارثة مقبلة من جميع النواحي، كارثة انهيار النظام، فلن يمنعها وينجيهم منها إلا كارثة أخرى، كارثة مضادة.

* * *

عقب إلغاء المعاهدة، وصفت صحيفة روزاليوسف الوضع بأن الشعب لا يزال في حيرة ولا يزال يتساءل عما يمكن أن يقوم به، وكيف يؤدي دوره، وكيف يحارب الإنجليز، وكيف ينظم نفسه وفي أي اتجاه يسير[(٤)]. وفي ٣٠من أكتوبر كتبت الصحيفة ذاتها تقول إن من يتهم الحكومة بأنها لم تستعد إنما يلتفت إلى الوراء. وإذا كانت لم تستعد فعلا، فما العمل؟ «هل نسقط الحكومة؟ هل نصالح الإنجليز؟ هل نكتفي بالنقد ولطم الخدود؟ . . . لماذا نطالب الحكومة بكل شيء دون أن نفعل شيئا»؟ وذكرت أن المظاهرات تطالب وزير الخارجية بالسلاح، وتطالب الحكومة بمنع المتعهدين التجار من التعاون مع الإنجليز، وتطالبها بأن تنظم الكتائب وتقف

---

(١) صحيفة المصري ٢١ من ديسمبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة المصري الأول من يناير عام ١٩٥٢.

(٣) صحيفة المصري ٩ من يناير عام ١٩٥٢.

(٤) صحيفة روزاليوسف ١٦ من أكتوبر عام ١٩٥١.

قانون منع حمل السلاح وقانون منع التجمهر، وذلك برغم أن تجار السلاح منتشرون في كل مكان يمكن لأي شخص أن يشتري ما يريد، وبرغم أنه يجب على المكافحين أن يتصرفوا من تلقاء أنفسهم ثم يحكموا على موقف الحكومة: «متى كانت الوطنية لا تصدر إلا بقانون أو أمر وزاري؟».

وفي ٦ من نوفمبر كتب إحسان عبد القدوس في الصحيفة ذاتها يعلق على الوضع العام ـ ولم يكن هو ولا الصحيفة من مؤيدي حكومة الوفد ـ كتب يقول: إن الشعب طالب بإلغاء المعاهدة واستجابت الحكومة ومنحته ماطلب، فكان الشعب هو المسئول عن هذا الإلغاء وأصبح هو المسئول عن مواجهة نتائجه، والحكومة لا تملك إلا أضعف الإيمان وهو أن تدع الشعب يقوم بواجبه دون اعتراض لطريقه، وقد تعتذر عن عدم مواجهة الإنجليز بالسلاح بسبب ضعف الجيش، وعن عدم إصدار التشريعات الملائمة للوضع خوفا من تدخل القوات البريطانية، وأيا كانت جدية أعذار الحكومة، فإنه «ليس للشعب عذر إذا لم يتحرك، وإذا لم يقاطع الإنجليز، وإذا لم ينظم نفسه في عصابات مسلحة. . وإذا اكتفى بالجلوس في المقاهي والمنتديات ليقرأ آخر الأخبار ثم يتساءل ماذا تصنع الحكومة؟ وماذا أعدت؟ دون أن يهب واقفا على قدميه ليقابل أخبار الإنجليز بأخبار المصريين. إنما يقوم عذر الشعب إذا ماتصدت له الحكومة وشلت خطواته وصدته عن وجهته وهو مالم يحدث حتى الآن». وذكر أن وضع حكومة الوفد هو وضع أي حكومة في بلد محتل يريد أن يطرد غاصبيه، وهو ذاته موقف حكومة رشدي في ثورة عام ١٩١٩، إذ اقتصر دورها على ترك الشعب يقوم بدوره. وهو وضع حكومة أيرلندا عندما بدأ ديفاليرا يقوم بحركته. وهو وضع حكومة لافال في فرنسا عندما قامت حركة المقاومة الشعبية ضد جيوش الألمان. وكانت جميع هذه الحركات الشعبية تقودها أحزاب ليست في الحكم، وتكتفي الحكومة بدفع أنصارها للاشتراك فيها دون أن تتولى بنفسها قيادتها. وقد ألغت حكومة الوفد المعاهدة وأمرت بجباية الضرائب الجمركية على واردات الجيش الإنجليزي ومنعت السكك الحديدية من التعامل مع القوات البريطانية، مما أدى إلى استيلاء الإنجليز على الجمرك والقطارات، كما لم تمنع العمال من ترك المعسكرات البريطانية، ولاتدخلت لمنع الكتائب ولا طبقت قانون منع حمل السلاح بشكل شامل يحول دون تسليح الكتائب. وهي بهذا تفتح الطريق، وعلى الشعب أن يسير فيه.

وقد نشرت صحيفة الاشتراكية هذا المقال ذاته في ٨ من نوفمبر.

وقد كتبت هذه التعليقات قبل أن يظهر نشاط الكتائب، وقبل أن تبدأ الحكومة محاولات السيطرة على هذا النشاط وعرقلته. وبرغم أن تطور الأحداث زاد نبرة الهجوم على الحكومة، فقد بقي الكثير من السلبيات عالقا بالحركة الشعبية، وبقي النقد السابق في الكثير من أسسه سليما.

واذا كان تشكيل الكتائب وإنشاء اللجان الوطنية في الأحياء وغيرهما، إذا كان يشكل تنظيم المبادرة الشعبية ودفعها في قنوات للعمل منفصلة عن الحكومة وسلطة الدولة، فالحاصل أنه لم يصل تكوين هذه الوحدات والتنظيمات إلى المستوى الذي يمكنها من الهيمنة على الأوضاع السياسية، ولا توافرت لها المقومات السياسية اللازمة لأن تنتزع زمام الأمور من الحكومة برغم ضعفها البالغ. وبقيت الأنظار عامة تتطلع إلى السلطة تستحثها إلى العمل وتطالبها بالمبادرة فيه، وتتهم الحكومة بالتقاعس، وبقيت التنظيمات الشعبية تنتظر من الحكومة والسلطة أن تقود العمل لا أن تترك المهمة للتنظيمات الشعبية. وكان هذا المسلك يعني إلقاء التنظيمات الشعبية مسئولية القصور من على عاتقها إلى عاتق الحكومة، كما كان نابعا من تصور عام ضمني ومن خلفية فكرية وسياسية لدى الغالبية، وهي أن العمل الحاسم يتعين أن يأتي من خلال السلطة.

والحاصل أنه مع الحركة الشعبية الثورية المتفجرة، ومع المواقف المعادية للملك وللسلطة وللنظام كله، وبرغم ارتفاع شعار الكفاح المسلح، كان يتستر أسلوب الكفاح القديم، الكفاح السلمي المشروع. أي حشد الرأي العام حشدا شاملا بالمظاهرات والصحافة وغيرهما للضغط على الحكومة والسلطة لتحققا المطالب الشعبية وتستجيبا لها، أو لتغيير أوضاع السلطة بواسطة هذا الحصار السياسي السلمي الذي تمارسه جماهير الرأي العام. وكان هذا الأسلوب بما وراءه من تراث وتجارب أكثر نفاذا بين العاملين في السياسة وأكثر سلاسة في الممارسة على أيديهم، وكان أسلوب الكفاح المسلح برغم الاقتناع الواسع به أسلوبا جديدا لم تسبق ممارسته من زمن بعيد.

وقد عملت التنظيمات الشعبية على أن تحمل الحكومة على تحقيق مطالبها بأن تكون الحكومة هي من ينفذ مقاطعة الإنجليز، وهي من يبيح حمل السلاح مع إخراج الموظفين الإنجليز وسحب السفير المصري من لندن وقطع العلاقات السياسية

والاقتصادية الرسمية مع بريطانيا . وكان ذلك كله لو نفذته الحكومة يكون بمثابة إعلان ضمني للحرب على القوات البريطانية . وأخذت التنظيمات والرأي العام عامة يدفعون الحكومة دفعا في هذا الطريق من خلال جهد سياسي كبير وأزمات وتوتر عنيف، أي يدفعونها إلى أن تتورط وتورط معها السلطة كلها في السير في طريق يؤدي إلى إعلان الحرب على بريطانيا . وتمثل هذا أكثر ما تمثل في الهجوم الشديد الذي كانت الحكومة تتعرض له عند كل اشتباك عسكري يحدث بين القوات البريطانية وبين الشرطة في منطقة القناة، واتهام الحكومة في هذه المناسبات بالتقصير والتفريط . ولم يكن ذلك يعني إلا أن تكون السلطة هي العامل الأساسي في المقاومة المسلحة .

وإذا كانت الكتائب تمثل نواة سلطة جديدة بما بدأت تمارسه فعلا من أعمال وبما ذاع عن الدور المأمول أن تقوم به، فإنها لم تكن وصلت إلى حد من النضج والقوة يمكنها من أن تحتل مركز البؤرة من الحركة الشعبية ونشاطها . فكانت بهذا خطرا وشيكا أكثر منها خطرا حالا، بمعنى أنها كانت خطرا لم يكن آن الأوان لوقوعه، فشحذت في أعدائها من المبادرات مالم تكن قادرة على مجابهته . وهي في حدود هذا المستوى من عملها كانت تقوم بدور «العامل المساعد» لا الدور الأساسي، وذلك بالنسبة للنشاط السياسي الدائر في القاهرة، الذي اتخذ أسلوب التظاهر والتعبئة الوجدانية للضغط على السلطة لتغيير أوضاعها بما يكفل تحقيق مطالب الشعب من خلالها، لا بالعمل الجماهيري المستقل عنها . وكان الدور العملي الذي أدته الكتائب في حدود إمكاناتها، هو أن تكون عنصرا مؤثرا في حشد الجماهير وتعبئتها وإثارة سخطها وتزويدها بالإحساس بالقوة، وأن يكون اصطدام الإنجليز بالكتائب تفجيرا أكثر للسخط الجماهيري عليهم وعلى الحكومة، وأن تكون إجراءات الحكومة ضدها سببا في الهجوم على السلطة ومحاصرتها . وبهذا النظر كان التقدير البريطاني للموقف سليما، وهو أن الأوضاع لاتزال يحكمها الوضع السياسي في القاهرة، وأنه لا ينبغي أن تتفاقم أحداث القناة العسكرية إلى الحد الذي يفسد عليهم إمكانية السيطرة على هذا الوضع، وأن المعركة هي معركة إنقاذ السلطة في القاهرة لمصلحة الإنجليز ومصلحة الرجعية المحلية من الحصار الشعبي .

والحاصل أيضا أن الحشد السياسي الذي مارسته التنظيمات الشعبية الثورية

المختلفة، من أجل تنفيذ شعار المقاطعة وعدم التعامل مع الإنجليز، والضغط على كبار الرأسماليين والملاك لمقاطعة المؤسسات البريطانية، كان هذا الأمر كله ينطوي على نوع من الإحياء لأساليب الكفاح في أثناء ثورة عام ١٩١٩. ويمكن القول - من قبيل التقريب - إن الأسلوب الأساسي للكفاح في هذه الفترة كان هو عينه أسلوب الكفاح السلمي والمقاطعة السياسية والاقتصادية الذي مورس في ثورة عام ١٩١٩، وأن حركة الكتائب بوصفها جهازا للعنف الثوري كانت تمثل شكلا متطورا من أشكال نشاط الجهاز السري لثورة عام ١٩١٩ الذي لجأ إلى السلاح وقتها بوصفه عاملا مساعدا للمقاطعة الشعبية المدنية للاحتلال. ووجه الخلاف بين جهاز ثورة عام ١٩١٩ وبين الكتائب أن الأول كان يمارس العنف في صورة الاغتيالات السياسية، بينما مارسته الكتائب في صورة حرب العصابات، وهي صورة أكثر نضجا. ووجه الشبه بينهما أن كلا منهما لم يصل إلى المستوى الذي يصبح به العنف هو المتحكم في الأوضاع السياسية والعنصر الفعال الحاسم في تقريرها.

والملاحظ بالنسبة للحزب الاشتراكي، أنه مع دعوته للكفاح المسلح ومع ممارسة كتائبه للعمل المسلح فعلا، مع ذلك فقد كان يميل إلى أن يرث أسلوب العمل الوفدي خلال ثورة عام ١٩١٩، فكان نشاطه العام يتركز في التعبئة الجماهيرية الشاملة للمقاطعة السياسية والاقتصادية للإنجليز، ولمحاصرة الجماهير للسلطة بالعمل السلمي، وهو أسلوب تشكلت به خبرته السياسية منذ الثلاثينيات، وكان يتجه إلى الإثارة العنيفة وإلى إشاعة الجيشان الثوري أكثر من الاتجاه إلى تنظيم الكتائب المسلحة. وبرغم أنه كان ينادي الجماهير بألا تستلهم تجربة ثورة عام ١٩١٩[١]، فقد كان عمله عامة هو عين هذا الاستلهام لأساليب تلك الثورة، وتنمية روح عدم التعاون الشعبي مع السلطة.

وبالنسبة للتنظيمات الشيوعية، فقد وقف تنظيما الحزب الشيوعي وطليعة العمال والفلاحين بعيدين نسبيا عن حركة الكفاح المسلح، ووجد أولهما فيها ميدانا جماهيريا للنمو الذاتي رأى وجوب الاستفادة منه دون أن يركز نشاطه فيه بما قد يهدد سرية وجوده وأمان أعضائه. وفقد ثانيهما الإيمان بأن حركة الكفاح المسلح

---

(١) صحيفة الاشتراكية الأول من نوفمبر عام ١٩٥١.

والمعركة الدائرة وقتها يمكن أن تكون هي الثورة فعلا. ولم يرتم بثقله في تلك الحركة إلا الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، ولكنها صرفت جزءا كبيرا من جهدها في مطالبة الحكومة بالإفراج عن المسجونين السياسيين من الشيوعيين وفي معارك مصادرة صحافتها والمطالبة بتوسيع الحريات. أما الحزب الوطني، فقد شارك كغيره في الكفاح المسلح بقدر ما سمح له به جهده المحدود. وأما الوفديون، فقد ساهم بعض شبابهم في نشاط الكتائب، ولكن دون أن يتجه الحزب بدعوة عامة إليها. وقد سبقت الإشارة إلى موقف الحكومة الوفدية من المعركة والكتائب، كما سبقت الإشارة إلى حيرة كثير من الوفديين وولائهم لقيادتهم وسخطهم عليها وافتقادهم فيما بينهم الروابط التنظيمية التي تمكنهم من اتخاذ موقف حاسم. وفي ٦ من نوفمبر تساءلت روزاليوسف: «في معركة التنظيم والاستغاثة التي تدور هذه الأيام. . . أين أسماء الوفديين؟! . . . لقد استطاع الوفد في وقت ما ـ بوصفه حزبا لا حكومة ـ أن يؤلف جيشا كاملا من الشبان يرتدون القمصان الزرق استطاعوا أن يملكوا مصر بعصيهم. . . أين القمصان الزرق؟! . . أين هم لنواجه بهم الإنجليز كما واجهوا المعارضين عام ١٩٣٦؟».

أما الإخوان المسلمون، فقد دفعت الحماسة بعض شبابهم إلى التطوع للكفاح المسلح، وشكلوا بمبادرة منهم معسكرات للتدريب وانضموا للكتائب، واستشهد منهم في القتال أمثال عمر شاهين وأحمد المنيسي ممن خرجت القاهرة تشيع جنازتهم في جو من الحداد العام. ولكن سبقت الإشارة إلى أن الموقف الرسمي للجماعة بقي ضد الاشتراك في المعركة. وصرفت الجماعة جهدها في مطالبة الحكومة بالإفراج عن مسجونيها السياسيين، وتسليمها ما كان صودر عند إلغائها عام ١٩٤٨ من أموال ومبان. ويمكن أن يضاف إلى ما سبق ذكره عن موقف الجماعة، أن الهضيبي بعد إلغاء المعاهدة بنحو أسبوعين وقف يخطب في شباب الجماعة قائلا: «ذهبوا فاعكفوا على تلاوة القرآن» فكتب خالد محمد خالد يتهم المرشد العام بالابتعاد عن الدين الذي يفضل الكفاح على العبادة حسبما أثر عن الرسول وقال: «وجد الوطن في التاريخ قبلما يوجد الدين وكل ولاء للدين لا يسبقه ولاء للوطن فهو ولاء زائف ليس من روح الله، والوطن وعاء الدين

وسناده» . وهتف في الإخوان : «أطلقوا سراح الطاقة المحتكرة»[1] ، القوة الشعبية الحبيسة داخل الجماعة . وذكرت روزاليوسف أنه يجب على الإخوان التحرك في المعركة وإلا فقدتهم مصر «فيوم يتحرك الإخوان المسلمون ويعرفون كيف يتحركون والى أين ، فقد اكتملت لمصر قواها الشعبية وضمنت لأيام الجهاد الاستمرار» . ولكن ذلك كله لم يجد أثرا ، ووقفت الجماعة بعيدة عن المعركة بقسم كبير من الكتلة الشعبية السياسية .

* * *

كان يمكن للوضع بهذه الحدود أن يحقق نتائج إيجابية حاسمة ، وكان يمكن أن ينمو إلى ما يحقق أوضاعا جديدة بالنسبة للموقف من السلطة وبالنسبة لحركة الكتائب ، لولا أن افتقدت الحركة الشعبية في ذلك الوقت وحدة تنظيمية . وقد سبقت الإشارة إلى مواقف الأحزاب والتنظيمات المختلفة ، وإلى المشكلة التي جابهتها كلها لخلق إطار عام للعمل الشعبي يضم قواه المختلفة بأشكالها كافة وتياراتها كافة لتحقيق الأهداف المطروحة . وبعد إلغاء المعاهدة لم يكن تم تكوين هذا الكيان بعد ، كيان الجبهة ، وافتقد ساعتها أكثر مما افتقد من قبل ، وكان وجه الخطر أن افتقد وجود هذا الكيان في وقت انتقلت فيه المسئولية الأساسية في العمل السياسي إلى الحركة الشعبية ، وقد سبقت الإشارة إلى ما عانته حركة الكتائب من تعدد في التنظيمات وفقدان للتنسيق أضر بها ، وكان ذلك انعكاسا للوضع العام للحركة السياسية .

ويلحظ في هذه الفترة اتجاهان يعبران عن هذا العنصر الضامر في الحياة السياسية :

أولا : اتجاه ظهر بين العناصر غير الحزبية ، ثورية كانت أو رجعية . فأبوالخير نجيب مثلا يكتب في «الجمهور المصري» يرثى الوفد وينعي افتقاد مصر للزعامة بعده ويتم الشعب . وبعد إلغاء المعاهدة بأسبوعين كتب يقول : «إن الشعب يفتقد إلى قيادة توجيهية حازمة»[2] ، ثم لاحظ بعدها أن «الثورة تتسكع على الأبواب في فايد»[3] .

---

(١) صحيفة روزاليوسف في ٣٠ من أكتوبر عام ١٩٥١ .
(٢) صحيفة الجمهور المصري ٢٢ من أكتوبر عام ١٩٥١ .
(٣) صحيفة الجمهور المصري ٥ من نوفمبر عام ١٩٥١ .

وخالد محمد خالد يكتب في روزاليوسف: «في الليلة الظلماء يفتقد البدر» يعترض على من يهاجمون سعد زغلول، لأن مصر بسبب الاستعمار والإقطاع «تشكو فقرا في الرجال» وليس من صالحها كلما خفق في سمائها علم أن تنكسه أو تحثوه بالتراب، وقال: «دق ناقوس الثورة واستدار الزمن كهيئة يوم كان في عام ١٩١٩، وتلفتت مصر تبحث عن الشهاب الذي يقع على الوقود المتفجر فيشتعل ويتأجج ولكنها لا تزال في غرفة الانتظار... فلم يجد ضغط الحوادث المزلزلة التي تقع اليوم ببلادنا رجلا ينفعل به ويصير بؤرة تتركز فيها مشاعر الثورة وأحقادها، أم أن الحوادث نفسها لا تزال من الخفة والتفاهة بحيث لا تستجيش حماسة الرجال؟... إن الرجل الذي سيضرب الضربة الأولى وتكون هذه الضربة باطشة مجنونة، نعم مجنونة، هذا الرجل هو الزعيم الذي ننتظره والذي ستلقي إليه الثورة بزمامها»(١).

ويكتب إحسان عبد القدوس يقول: إن الشعب لم يؤد واجبه. ويتساءل: أين الثورة؟ وأين زعيمها ومنظمها(٢)؟ كان هذا الاتجاه برغم الموقف الديمقراطي الواضح للكثير من عناصره يفتقد وحدة الحركة الشعبية، ويبحث عنها في زعامة فردية تجسدها، لا في بناء تنظيمي يدفعها.

وإذا كان هذا الاتجاه في بحثه عن العنصر المفتقد في الحياة السياسية، كان أقرب إلى النزوع القدري بحثا عن المجهول يهبط من عل، لا بحثا في تنمية الاتجاهات الواقعية التي كانت قائمة وقتها في الحياة السياسية، فقد حاول مصطفى أمين في أخبار اليوم وغيره من أصحاب المنابر الرجعية، أن ينمو بأزمة هذا الاتجاه ويعمقها وأن يستفيد من القصور الحاصل في الحياة السياسية للوصول بالرأي العام إلى رفض جميع العناصر القائمة في هذا الواقع، وإفقاد الثقة في مؤسساته بشكل عام، سواء كانت من مؤسسات الدولة الدستورية أو من المؤسسات الحزبية، والوصول بالجماهير إلى موقف الانتظار السلبي بما يمهد الطريق لنجاح أي مؤامرة تحدث. والحاصل أنه لوحظ منذ نوفمبر عام ١٩٥١ نشاط واضح لعلي ماهر رئيس الوزراء الأسبق، إذ بدأ يؤلف ما يسمى بالهيئة السياسية يجمع لها كل الساسة التقليديين. وكان علي ماهر معروفا في السياسة المصرية بوصفه أحد «الرجال الأقوياء»

---

(١) صحيفة روزاليوسف ٦ من نوفمبر عام ١٩٥١.

(٢) صحيفة روز اليوسف ٤ من ديسمبر عام ١٩٥١.

الحريصين على تجميع السلطة في أيديهم وسلبها من المؤسسات القائمة، دستورية كانت أو غيرها. وفي أوائل يناير عام ١٩٥٢ روجت «أخبار اليوم» لفكرة أن يتولى علي ماهر وزارة جديدة بدل الوزارة الوفدية. وسترد الإشارة إلى ذلك فيما بعد.

ثانيا: وكان الاتجاه الثاني يتلمس الحل لبناء الوحدة السياسية الشعبية، يتلمسه في المؤسسات السياسية القائمة أحزابا وتنظيمات وجبهات. فإذا كانت الجماهير هي صانعة الثورة، فهي تصنع ثورتها من خلال انتظامها في جهاز أو مؤسسة تربط بينها بالأهداف المشتركة وأساليب الكفاح المرسومة. وقد ضم هذا الاتجاه بشكل عام العناصر الحزبية كافة في الحركة الشعبية. وبعد أسبوعين من إلغاء المعاهدة اقترحت صحيفة الملايين تكوين جبهة وطنية ديمقراطية تضم القوى الشعبية كافة أحزابا وتنظيمات نقابية ومهنية[1]. وكان هذا هو عين اتجاه الحزب الاشتراكي والحزب الوطني والتنظيمات الشيوعية الأخرى بالنسبة لمبدإ تكوين الجبهة ومع اختلافات في التفاصيل تتعلق بقوى الجبهة المقترحة وطبيعتها... إلخ.

وحاولت هذه التنظيمات تكوين اللجان الوطنية في الأحياء والمدن والتأكيد على أن هذه اللجان يجب أن يتسع نموها بوضع برنامج مشترك للعمل السياسي من التنظيمات المختلفة وتوثيق العلاقات بينها وتعميق المناقشات حول أهدافها. وكان ثمة اتفاق بين هذه التنظيمات حول أن تنظيم الشعب هو الطريق إلى التحرر، وأنه لا تكفي التنظيمات السياسية إنما يجب تكوين اتحادات لجميع فئات الشعب من نقابات عمالية واتحادات مهنية واتحاد عام للطلبة وللشباب وللنساء، ونقابات للعمال الزراعيين وللملاك الفقراء. كتبت صحيفة «الملايين» في أواخر ديسمبر تقول إن الحركة الوطنية مهددة بخطر التميع والتراجع عن طريق القتال إلى طريق المفاوضة، و«ثبت أن المطالبة بإطلاق الحريات وبإطلاق سراح المسجونين السياسيين وترك الحرية للعمال والفلاحين والطلبة والنساء والموظفين والجماهير الشعبية بتنظيم صفوفها للمعركة في سبيل الخير وفي سبيل تحرر مصر، هذه المطالب وحدها لن تحقق نتائج إيجابية ـ والفترة الماضية ـ الشهور التي مرت منذ إلغاء المعاهدة هي الدليل على ذلك..». وذكرت أن قوة العمال والفلاحين والطلبة والنساء لن تظهر

---

(١) صحيفة الملايين ٢١ من أكتوبر عام ١٩٥١.

وتؤدي دورا إيجابيا «إلا إذا تكونت تنظيمات قوية لهذه الفئات. . »، «اللجان الوطنية لم تتمكن للآن من أن تؤدي دورا إيجابيا في المعركة لهذا السبب»[1].

وبرغم أن هذا الاتجاه كان يشترك في الدعوة إليه التنظيمات الثورية كافة، فلا يكاد أحد يلحظ أن جهدا فعالا قد بذل لتكوين الجبهة السياسية بالسرعة الواجبة التي تتفق مع سرعة إيقاع الأحداث السياسية العامة. واستمرت الخلافات عنيفة بين تنظيمات الحركة الشيوعية بخاصة، حول نوع الجبهة المطلوبة، شعبية أم ديمقراطية، واستمرت العلاقة بين هذه التنظيمات وبين الحزب الاشتراكي والحزب الوطني وقواعد الوفد متجمدة عند مرحلة «المطالبة بتكوين الجبهة» دون العمل على بنائها فعلا. وبهذا بقى العمل السياسي متناثرا تحركه العشوائية لا الجهد المنظم ولا النشاط المبادر وتتحكم فيه الأحداث ولا يحكمها.

والحاصل أيضا أنه إذا كانت هذه التنظيمات قد التقت بشكل عام على تأييد حكومة الوفد فور إلغاء المعاهدة، فقد بدأت التنظيمات مع سير الأحداث تختلف مواقفها من الحكومة، وازداد الهجوم على الحكومة بشكل عام، ولكن تراوحت درجاته، من نقد لبعض تصرفاتها في حدود التأييد العام لها، إلى الهجوم الشامل المركز على الجناح اليميني بالحكومة وقيادة الوفد، إلى المطالبة بإسقاطها. ولاشك في أن كان هذا الاختلاف مثارا للبلبلة بين الجماهير. لذلك يلاحظ أن هذه المواقف من الحكومة لم تؤد إلى عمل حاسم إزاءها. ومن أيد الحكومة لم ينجح في أن يحميها من مؤامرات الملك والإنجليز عليها، ومن نقدها في إطار التأييد العام لم ينجح في أن يضغط عليها بما يجعلها تسير في اتجاه معين، ومن هاجم الجناح اليميني بها لم ينجح في أن يسهم في تخليص الوفد منه، ومن نادى بإسقاطها لم ينجح في أن يفعل ذلك لصالحه ولصالح الحركة الشعبية. وافتقدت روح المبادرة عند المؤيدين والمعارضين، وافتقدت القدرة على تصعيد الموقف أو تهدئته بما يمكن من الإطاحة بالحكومة أو إبقائها وحمايتها.

وإذا كان مرد ذلك إلى افتقار قيام الجبهة المقترحة، فإن مرده أيضا إلى عدم وجود التنظيمات والاتحادات الجماهيرية الواسعة، كاتحادات العمال والفلاحين والطلبة وغيرهم، مما جعل نشاط التنظيمات السياسية أقرب إلى الدعوة السياسية العامة منه

---

(١) صحيفة الملايين ١٢، ٢٦ من ديسمبر عام ١٩٥١.

إلى التحريك الشعبي المباشر والمنظم. والمتصور أيضا أن الفشل في تحقيق «الجبهة» يرجع في أهم أسبابه إلى عدم وجود هذه الاتحادات الجماهيرية. وأساس ذلك أن التقاء التنظيمات السياسية يتم في الأساس وسط الجماهير وداخل اتحاداتها، وأن الجماهير في هذه الاتحادات تشكل قوة دافعة للتنظيمات المختلفة للتقريب بين بعضها وبعض، وتضغط على كل تنظيم لكي يعدل من أهدافه وأساليبه في اتجاه التقارب ولكي يتخطى ذاتيته وفرديته اقترابا من غيره. وأساس ذلك أيضا أنه من خلال هذه الاتحادات يمكن لكل تنظيم أن يزن القوة الحقيقية لنفسه ولغيره، ويتمكن بهذا من اتخاذ سياسة أقرب إلى العقلانية والرشد ويبني أهدافه ومواقفه على حسابات سياسية أقرب إلى الدقة والواقعية، وبغيرها يصعب تصور حصول هذا الفحص «الميداني» للقوى السياسية إلا من خلال الانتخابات العامة وحدها وهي لا تأتي إلا كل سنين عدة، وإلا من خلال بعض المؤشرات التقريبية كتوزيع الصحف وإعداد المظاهرات مما تختلط فيه العوامل ولا يعطي صورة صادقة تماما.

وقد بذلت محاولات لتكوين هذه الاتحادات، ولكن لم يكتب لها النجاح السريع الذي يمكن من تدارك الأحداث. وإذا كان البطء في تنفيذ هذه المحاولات يرجع إلى الانعزال الذي عانت منه كثرة من التنظيمات السياسية على المستوى الجماهيري الواسع، فهو يرجع أيضا إلى سبب تاريخي عام في مصر. إذ يتسم تاريخ مصر في عشرات السنين السابقة بالضعف الملحوظ في تكوين الاتحادات الجماهيرية، وحركة النقابات العمالية نشأت منذ بداية هذا القرن مرارا وصفيت مرارا ولم يعترف بوجودها الرسمي إلا عام ١٩٤٢، أي قبل الأحداث الجارية بما لا يزيد على تسع سنوات. وتنظيمات الفلاحين لم تنشأ قط، وتنظيمات الطلبة والنساء كانت دائما ضعيفة أو مفككة. فلم تكن هناك أبنية جماهيرية معدة من قبل يمكن شغلها سريعا، وكان جهد البناء من هذا المستوى المنخفض جهدا عظيما يصعب إنجازه بالسرعة الملائمة.

ومن جهة ثانية، فإن مسألة تكوين الجبهة هي مسألة السلطة. والدافع الأساسي لتكوينها يكون هو استهداف الوصول إلى السلطة بالقوى الحزبية التي تشارك في تكوين الجبهة. والجبهات التي حدثت في التاريخ المصري منذ عام ١٩١٩ فيما سمي وقتها بالائتلاف أو الوزارة القومية، حدثت دائما بمناسبة الوصول إلى الحكم. وفي

الفترة الأخيرة كانت قضية الثورة مطروحة على الحياة السياسية، وقيام الثورة يستلزم بالضرورة وصول القوى الثورية إلى السلطة واستيلاءها على الدولة. والمفروض أنه ما دامت التنظيمات الشعبية والثورية تعد للثورة، فهي لابد أن تعمل للوصول إلى السلطة. ولكن يظهر أن هذا المنطق لم يكن على مستوى الوضوح الواجب. فكانت التنظيمات كافة تعمل للثورة ولكنها كانت تستشعر عدم القدرة على السيطرة ـ منفردة أو مجتمعة ـ على الحكم. ولم تطرح على نفسها هذه المهمة بوصفها مهمة عاجلة؛ إما هيبة أمام جبروت هذه المهمة، وإما استشعارا بعدم النضج الكافي. وبسبب كونها لم تدرك أن مهمة الوصول إلى السلطة مهمة عاجلة، لم تستطع أن تدرك أن مهمة تكوين الجبهة مهمة عاجلة.

وبرغم أن الحزب الاشتراكي كان من أكثر التنظيمات استماعا لإيقاع الثورة الوشيكة، وعبر عن ذلك من قبل إلغاء المعاهدة وملأ صحيفته بعناوين ضخمة تبشر بقربها، منها مثلا: «الثورة.. الثورة.. الثورة..»، فيبدو برغم ذلك أنه لم يكن يتصور إمكان وصوله السريع إلى الحكم منفردا أو مع غيره. وفي مقابلة شخصية مع أحمد حسين أجاب عن سؤال في هذا الشأن بأن الحزب لم يكن قادرا على الوصول إلى الحكم، لأن تنظيمه وعدد كوادره وأعضاءه وإمكاناتهم لم تكن تمكن من القيام بهذا العمل الضخم.

وواضح أن الحزب الوطني كان أصغر من القيام بهذه المهمة. وبالنسبة للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، فقد كانت حديثة النشأة نسبيا ولا تستشعر القدرة المطلوبة، وصرفت جهدها كله للدعوة للفكر الوطني الديمقراطي والفكر الاشتراكي ولتجنيد الأعضاء لها وتربية كوادرها ومحاولة بناء تنظيمات جماهيرية، وهي أعمال تحتاج بطبيعتها إلى زمن طويل، ولم يكن لدى الحركة تصور أن يتم الوصول إلى السلطة قبل إتمام هذا العمل أو بدونه. وفي مقابلة شخصية مع أحد قادة هذه الحركة أجاب عن السؤال ذاته بأن فكرة الوصول إلى الحكم كانت مستبعدة لا ترد على الخاطر، وإن كان الشعور الغالب على أعضاء الحركة وقتها أنهم لا يزالون شبابا صغار السن ـ بين العشرين والخامسة والعشرين ـ مثاليين متحمسين يفكرون في التضحية دون التفكير في الحكم. ويبدو أن التصور كان أن معركة القناة وقد اشتعلت فستستغرق سنين طويلة كأي حرب تحريرية خاضتها البلاد الأخرى، وأن

الأحداث بعيدة عن الانحسام السريع، بمعنى أن قضية الإنجاز العاجل للثورة ليست من بين القضايا السياسية المطروحة. وتنظيم «الحزب الشيوعي المصري» لم ينشأ إلا في أواخر عام ١٩٤٩ وكان يصرف أغلب نشاطه في بناء التنظيم نفسه وإحكام صياغته على أساس الفكر الماركسي اللينيني، ونظر إلى الأحداث الجارية بوصفها مناسبة مواتيةلبناء هذا التنظيم وجذب الشباب إليه وتثقيفهم ثقافة سياسية نظرية، نظر إلى الأحداث بوصفها مناسبة للنمو الذاتي، وأن الثورة ليست مهمة عاجلة، وأنها حسب المفهوم النظري الذي وضعه لن تكون إلا بقيادة الطبقة العاملة، ولن تكون القيادة لهذه الطبقة إلا بعد بناء الحزب الشيوعي ممثلا سياسيا لها، وليست الثورة وشيكة ما دام لم يتوافر هذان الشرطان. وتنظيم «طليعة العمال والفلاحين» كان في هذه الفترة ضعيفا متقوقعا.

ولم يكن للكتلة العريضة من الشباب الوفدي، التقدمي مهما بلغ سخطها ونقدها لحكومة الوفد وقيادته أن تنكر وفديتها وتنظر إلى إمكان وصولها مع التنظيمات الثورية الأخرى إلى الحكم محل قيادتها. ولم يكن للتيار التقدمي داخل الوفد كيانه التنظيمي المستقل الذي يستطيع به أن يفكر في السلطة أو أن يتخذ عملا حاسما لتغيير قيادة الوفد. وكان جهده الأساسي ينحصر في الاشتراك مع التنظيمات الأخرى فيما يتكون من لجان محلية أو كتائب، وفي ممارسة الضغط العام على قيادة الوفد. وبهذا وقفت التنظيمات الثورية بفكرة الجبهة أمام طريق مسدود، ودارت حول نفسها فلم تتقدم بما يتلاءم مع الموقف السياسي العام.

أما جماعة الإخوان المسلمين، فقد سبقت الإشارة إلى حرصها التقليدي على أن تقف بعيدة عن العمل المشترك مع غيرها من التنظيمات، وحرصها على موقف الرفض الصريح لإنشاء الجبهات السياسية مع غيرها، كما سبقت الإشارة إلى موقف الجماعة المبتعد عن النشاط الشعبي وعن حركة الكتائب بعد إلغاء المعاهدة. وكان موقفها يتسم بالتحفظ والسلبية حتى تجاه حكومة الوفد. وعند الإعداد لمظاهرة ١٤ من نوفمبر أعلنت الجماعة أنها لن تشترك فيها إلا إذا علمت أن الحكومة توافق على سيرها. وصرفت همها إلى المطالبة بتغيير أسماء الشوارع والميادين الأجنبية وإزالة تماثيل الشخصيات الخائنة والحض على إغلاق دور اللهو والخلاعة والمجون ومحال بيع الخمور. وشاع في صفحاتها وأقوال قادتها الحديث عن الفساد

الخلقي وإثارة الجماهير ضد هذه الظواهر، وأن المعركة معركة مقدسة يجب فيها البدء بمكافحة هذه الأمور. وقد وجدت هذه النبرة صدى لها في صحافة الحزب، الاشتراكي. وكان الهضيبي على اتصال واضح بالملك وحرص على قيادة الجماعة على أن تقف بكتلتها الشعبية العريضة بعيدا عن المعركة. فلم يكن ينتظر منها أن تساهم في تكوين الجبهة.

والحاصل أنه خلال هذه الفترة، عرفت القاهرة حوادث متناثرة من الشغب وهجوم بعض الشباب على المحال العامة وإحراق بعض الحانات وتدمير الملاهي. وظهر ذلك بشكل واضح في يناير عام ١٩٥٢، إذ انفجرت داران للسينما بالإسكندرية في ١٩ من يناير، وقبلها بأيام (١٥ من يناير) طاف شباب القاهرة وحطموا ملهيين وحطم غيرهم بعض المشارب بالإسكندرية. والحق أن ليس من دليل ولا عرف وقتها أن جماعة الإخوان أو أعضاء فيها هم من قام بهذه الحوادث. ولكن كل ما يمكن الجزم به، أن قيادة الجماعة وقفت بالإخوان بعيدا عن الحركة الثورية وفي صف الملك. وأنه كان لابد لها أن تصرف انتباه قواعدها الشعبية الراغبة في الاشتراك في المعركة السياسية الدائرة، وأن تطرح أمامهم مطالب تصرفهم عن المعركة وتتفق في ذات الوقت مع منطق تفكير الجماعة، فطرحت مسألة الفساد الخلقي ميدانا أساسيا «للمعركة المقدسة» يمكن أن يستبدل بميدان المعركة الوطنية. واستفزت بذلك النوازع الأخلاقية والدينية لدى قواعدها ولدى غيرهم. ودفع هذا بعض الشباب الساذج إلى ارتكاب هذه الحوادث. أو على الأقل ساعدت هذه الدعاية التي لجأت إليها الجماعة ضد الفساد الخلقي إلى تغطية مؤامرة قامت بها إحدى الجهات بتدبير هذه الحوادث توطئة لتغيير الأوضاع السياسية كلها. وقد عرف وقتها أن ثمة جماعة تسمى «أخوان الحرية» على اتصال بالمخابرات البريطانية تقوم بعمليات التآمر للإنجليز في مصر.

وكان لابد أن يستغل الاحتلال والملك هذه الظروف للعمل السريع لتصفية الحركة الشعبية وإعادة النظام إلى قواعده من جديد، وذلك قبل أن تتمكن الحركة الشعبية بتنظيماتها وكتائبها من أن تتدارك عيوبها ومشكلاتها، وقبل أن يتحول ميزان الأمور إلى مصلحتها.

* * *

في ليلة الجمعة ٢٥ من يناير قامت الدبابات والمصفحات البريطانية ومدافع الميدان ونحو سبعة آلاف جندي بمحاصرة مبنى محافظة الإسماعيلية وثكنات بلوكات النظام. وفي صباح الجمعة استدعى البريجادير أكسهام القائد البريطاني بالمنطقة ضابط الاتصال المصري وسلمه إنذارا بأن تسلم جميع قوات الشرطة بالإسماعيلية أسلحتها لقواته وتجلو عن دار المحافظة والثكنات وترحل عن منطقة القناة كلها.

فرفضت المحافظة الإنذار وأبلغته إلى سراج الدين وزيرا الداخلية الذي أقر مسلكها وطلب إليها عدم التسليم مع مقاومة أي اعتداء يقع على المحافظة والثكنات. وبدأ الإنجليز بمدافعهم يضربون المكان المحاصر، ورد عليهم الجنود المحاصرون وكانوا لا يزيدون على ثمانمائة بالثكنات وثمانين بالمحافظة ولا يحملون غير البنادق. واستمروا يقاومون حتى نفدت آخر طلقة لديهم بعد ساعتين من بدء القتال. وقصف الإنجليز مبنى المحافظة على من فيها. وسقط في المعركة خمسون شهيدا وأصيب نحو ثمانين، وأسر من بقي على قيد الحياة من الجنود والضباط[1].

كان هذا المسلك البريطاني تحرشا قصد به الإهانة والإذلال وإثبات العجز، وكان موقف وزير الداخلية المصري برفض التسليم والمقاومة برغم التفوق البريطاني في العدد والعدة، كان موقفا ليس له بديل. وقد وضع الإنجليز الحكومة المصرية بين اختيارين كلاهما مر، إما أن تعلن الاستسلام والتراجع فتسقط هيبتها تماما وإما أن تقاوم هذه المقاومة اليائسة، ولم يكن التسليم ليعني تراجعا منها أمام القوة الإنجليزية فقط، ولكنه يعني موافقتها على إخلاء مدينة الإسماعيلية وتسليمها لسلطة الاحتلال. وبالمعنى المجازي، إذا كان الحصار والضرب قد انصب عسكريا على محافظة الإسماعيلية، فقد انصب سياسيا على مقر وزارة الوفد في القاهرة.

شاعت أنباء الحادث في القاهرة وغيرها منذ الظهيرة، وأذاعتها وزارة الداخلية في المساء. واستقبل الحادث بالوجوم الشديد وشاع به الإحساس بالألم والغضب إلى حد قد لا يكون له مثيل في تاريخ مصر الحديث إلا يوم ضرب الإنكليز للإسكندرية في ١١ من يولية عام ١٨٨٢ ويوم تنفيذ أحكام الإعدام على فلاحي

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ٩٢ ـ ٩٤.

دنشواي عام ١٩٠٦ . واجتمع مجلس الوزراء لبحث قطع العلاقات السياسية مع بريطانيا وإعداد قانون إباحة حمل السلاح واتخاذ ما يلزم من الإجراءات الأخرى ردا على الحادث . وباتت القاهرة في تلك الليلة على أمر عظيم ، بدأت ملامحه تتشكل في أثناء الليل . ففي الثانية بعد منتصف الليل تجمع عمال مطار القاهرة الدولي وجنوده وموظفوه ومنعوا نزول ركاب أربع من طائرات شركة الخطوط الجوية البريطانية ورفضوا تزويدها بالوقود وحالوا دون استئنافها السفر ، وحاولوا إشعال النار فيها لولا أن نجح مندوب وزارة الداخلية في إقناعهم بالعدول . وفي السادسة صباحا أضرب عن العمل جنود بلوكات النظام في ثكناتهم بالعباسية ، وخرجوا بأسلحتهم في مظاهرة تتصايح سخطا على ما أصاب زملاءهم بالإسماعيلية ، واتجهوا إلى جامعة فؤاد الأول بالجيزة حيث اختلطوا بالطلبة والمتظاهرين في اجتماعهم العام . وكان هذا بداية يوم ٢٦ من يناير عام ١٩٥٢ .

خرجت مظاهرات الطلبة والجنود وغيرهم من الجامعة في التاسعة صباحا متجهين إلى مبنى رئاسة الحكومة بشارع قصر العيني ، وكانت المظاهرات تتجمع في الشوارع وتنمو في أثناء سيرها . وخرجت من الأزهر مظاهرة كبيرة فيها طلبته اتجهت إلى ميدان عابدين . وغصت الشوارع بالجماهير تنادي بحمل السلاح والسفر لمحاربة الإنجليز وتنادي أمام القصر الملكي بسقوط الملك . وتجمعت الجماهير في فناء مبنى رئاسة الحكومة فخرج إليهم عبد الفتاح حسن(الساعد الأيمن لفؤاد سراج الدين) وزير الشئون الاجتماعية ، خرج يخطب في حماسة متجاوبا مع شعور المتظاهرين . ولكنه ـ كما يقول لاكوتير ـ لمح سريعا بخبرته بوصفه محاميا سابقا أنه فاقد السيطرة على الجماهير المحتشدة أمامه . ويصف لاكوتير كيف كان المتظاهرون يناقشون الوزير مطالبين بالمقاطعة الكاملة للإنجليز وإرسال القوات المسلحة إلى القناة وإبرام معاهدة للصداقة مع الاتحاد السوفيتي ، وأن بعض ضباط الشرطة من المتظاهرين كانوا يقفون إزاءه بغير رهبة يناقشونه فيما يقول بألفة غير عادية وقبعاتهم إلى الخلف بغير اكتراث ، كما جلس على حافة الشرفة بحار يهز ساقيه ويذكر منظره بثورة أكتوبر الروسية[١] .

وفي الحادية عشرة والنصف قبل الظهر ، كانت بعض المظاهرات تسير في ميدان

---

(١) Egypt in Transition, J.S. Lacouture, pp. 108-109.

الأوبرا أمام «كازينو بديعة» حيث كان أحد رجال الشرطة يجلس مع راقصة يحتسي الويسكي، فنهره المتظاهرون على جلسته برغم استشهاد زملائه في حادث الأمس، ثم بدأ الحريق ينتشر في الملهى. وبعد مدة وجيزة اشتعلت سينما ريفولي ثم سينما مترو ثم نادى «الترف» الذي كان يجتمع فيه بعض أفراد الجالية الإنجليزية، إذ أغلقت أبواب النادي عليهم حتى لا يفروا من الحريق. ويذكر لاكوتير أن حريق ملهى بديعة لم يكن له طابع سياسي فيما يبدو، إنما أشعلته نوازع السخط، كما أشعلته نوازع التطهر ضد فساد الأخلاق الذي كانت جماعات دينية تستثيره كجماعة «شباب محمد». ولكن مع اشتعال سينما ريفولي، ظهرت عناصر جديدة تلقى مواد الإحراق وتنتقل على الأقدام أو بواسطة سيارات الجيب وتشعل النار طبقا لجدول عمل من سينما إلى مقهى إلى محل إلى ملهى ليلي[١]. وانتشرت الحرائق في منطقة وسط المدينة كلها، وامتدت إلى ملاهي أطراف المدينة كشارع الهرم. يذكر الأستاذ الرافعي إحصاء عن المحال التي احترقت يومها وهي: ٣٠٠ متجر منها المحال التجارية الكبرى كشيكوريل وشملا، ٣٠ من إدارات الشركات الكبيرة، ١١٧ من الشقق السكنية ومكاتب الأعمال، ١٣ فندقا كبيرا منها شبرد ومتروبوليتان.. إلخ، ٤٠ دارا للسينما، ٨ محلات ومعارض كبرى للسيارات، ١٠ متاجر للسلاح، ٧٣ مقهى ومطعما وصالة منها جروبي، ٩٢ حانة، ١٦ ناديا منها الترف الذي قتل فيه تسعة من الإنجليز، وبنك باركليز الإنجليزي الذي احترق فيه ثلاثة عشر موظفا إنكليزيا ومصريا. وبلغ عدد القتلى يومها ٢٦ شخصا، وعدد المصابين بالحروق والكسور ٥٥٢ شخصا[٢].

ويقسم لاكوتير أحداث هذا اليوم إلى أربع مراحل: أولاها، من الفجر إلى العاشرة صباحا وفيها مظاهرة بلوك النظام إلى الجامعة واجتماع الجامعة والمظاهرة المشتركة إلى مبنى رئاسة الحكومة. وثانيتها، نقاش الجمهور مع عبد الفتاح حسن في ذات الوقت الذي كانت تسير فيه مظاهرة الأزهر والإخوان المسلمين عبر المدينة، واتسمت بتصاعد الشعور بالسخط والتوتر ولكنه كان شعورا من النوع المألوف في مظاهرة سياسية، وكان الشيوعيون يؤدون الدور الأهم في هذه المرحلة وتتردد في

(١) Egypt in Transition, J.S. Lacouture, p. 110.

(٢) Egypt in Transition, J.S. Lacouture, p. 115.

المظاهرة العبارات التقليدية المعادية للإنجليز. وثالثتها، تبدأ مع الظهيرة وتمثل نقطة التحول في أحداث هذا اليوم، وهي لا تبدأ من حريق ملهى بديعة(ميدان الأوبرا) ولكن من حريق سينما ريفولي، واستمر أربع ساعات وكانت هي المرحلة التي شبت فيها الحرائق على نحو تآمري منظم أعد بدقة ونفذ بكفاية، وكانت تمثل «مؤامرة أعدها أعداء الوفد» كما يقول المؤلف. والمرحلة الرابعة، من الساعة الرابعة إلى الليل وهي مرحلة التحطيم والنهب التلقائيين في الشوراع، بدأت في الشوارع والمناطق التي تركها مدبرو اشتعال النار(١).

* * *

يحدث دائما في مثل هذه الأحداث الجسام ذات التأثيرات الحاسمة على السياق السياسي، أن يظل السؤال معلقا، من الفاعل؟ والمنهج السليم للإجابة هو: أولا، فهم السياق العام للأحداث السياسية. وثانيا عزل تلك الواقعة الطارئة عنه واستقراء تفصيلاتها بدقة وتعيين الفاعلين لها بقدر الإمكان واكتشاف علاقاتهم بغيرهم(أي التحقق الجنائي الطابع). وثالثا، يجري الربط بين هذا الحدث «المحقق» وبين السياق التاريخي لاستخراج الدلالات السياسية منه. وللأسف، فإن هذه الحلقة الوسطى التي تتعلق بتحقيق الحدث والكشف عن المسئولية الجنائية، مفتقدة إلى الآن على الأقل، ووثائق التحقيق ومحاضره التي أعدت بعد الحادث لم يتح الاطلاع عليها، والحدث يبتعد مع الوقت وتنطمس وقائعه وتفصيلاته. ومعالجة الموضوع من هذه الناحية تحتاج إلى دراسة مستقلة تتركز فيه وحده.

والذي حدث أن هذا السؤال ـ من الفاعل؟ ـ قد حاول كل اتجاه سياسي أن يعلقه فوق رأس خصومه. ومن لم يستطع تقديم دليل على خصمه اكتفى بإثارة الشبهة حوله، ومن لم يجد شبهة «جنائية» اكتفى بالشبهات السياسية، وحاول بالاستنباط والتوليد الصوري أن يربط الحادث وأهدافه بالخصم السياسي وأهدافه. والأستاذ الرافعي كان معارضا لحكومة الوفد ووجد أن البحث لا يسفر عن تدبير الإنجليز أو الملك للحريق، إنما هو من عمل «العناصر الرديئة من الشعب..»، وهو «عمل

---

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ١١٨، ١١٩.

محلي صرف وأهلي صرف»[1]. ولكن المسئولية السياسية تتعلق أولا بالاحتلال الذي أهاج المشاعر العدائية إلى حد الغليان وفقدان الوعي والاتزان بجزرة الإسماعيلية، وهي تتعلق ثانيا بحكومة الوفد «بإهمالها القيام بأول واجباتها وهو المحافظة على الأمن والنظام»[2]. والملك أراد أن يعلق الحريق - سياسيا وجنائيا - في عنق الحركة الثورية. وبعد الحريق قدمت الحكومة أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي الذي اتصف بعدائه الشديد للملك، قدمته إلى المحاكمة بتهمة التحريض على الحادث وطالبت بالحكم عليه بالإعدام. وبعد الحريق بأعوام وجد من الكتاب الشيوعيين من اتهم أحمد حسين وحزبه الاشتراكي (الهيئة الفاشية) بأنه من أشعل النيران يومها[3]. كما وجد من اتهم الشيوعيين به، ومن اتهم الإخوان المسلمين حسبما ذكر أحمد حسين في قصته «واحترقت القاهرة»[4].

وفي ١٠ من فبراير عام ١٩٥٢ نشر فؤاد سراج الدين بيانا بصحيفة المصري الوفدية يدفع فيه مسئولية الحادث عن حكومة الوفد، ويثبت أنها لم تقصر في حفظ النظام، وانما شلت إرادتها في ذلك لأسباب بينها. وذكر أنه بوصفه وزيرا للداخلية أخطر في الثانية عشرة والنصف يومها بأن المتظاهرين أشعلوا النار في ملهى بديعة بميدان الأوبرا، فأصدر أمره للشرطة بإطلاق الرصاص عليهم، ولكنه علم أن الشرطة تقف في جانب المتظاهرين، فاتصل بمحمد حيدر القائد العام للجيش طالبا تدخل الجيش، فرفض حيدر بدعوى أنه ليس من الحكمة أن يقف الجيش ضد الشعب فيفقد شعبيته. فلما ألح عليه سراج الدين رد حيدر بأنه يخشى أن ينضم شباب الضباط إلى المتظاهرين. ثم اتصل قائد الشرطة بسراج الدين يخبره أنه تمكن من السيطرة على الحالة، فطلب سراج الدين حيدر وكان بالقصر الملكي وأبلغه ذلك في الساعة الواحدة. وفي الواحدة والنصف اتصل قائد الشرطة بسراج الدين يبلغه بحادث سينما ريفولي وأن الشرطة لا تفعل شيئا، فأدرك سراج الدين أن مسألة الحرائق هي خطة مدبرة واتصل بحيدر في القصر فقيل له إنه عند الملك، وكان الملك يقيم لحظتها مأدبة لستمائة من كبار ضباط الجيش احتفالا بمولد ابنه ولي العهد، فألح

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ١٢٣، ١٢٤.

(٢) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ١٢٠.

(٣) دراسات في تاريخ مصر السياسي. فوزي جرجس ص ٢٢٦، ٢٢٧.

(٤) واحترقت القاهرة. أحمد حسين ص ٤٥٠، ٤٥١.

سراج الدين في طلب مخاطبته وانتظره على التليفون، فوعد بأن حيدر سيتصل به بعد قليل، الأمر الذي لم يحدث.

وفي الثانية والنصف، كانت الحرائق تشتعل في أمكنة كثيرة، فذهب سراج الدين إلى القصر الملكي لمقابلة حيدر، فأتاه حيدر واستمع إليه، ثم ذهب مع حافظ عفيفي لمقابلة الملك، ثم أبلغ سراج الدين بأن الملك، سيأمر الجيش بالتدخل على شرط أن يتفادى الشوارع المضطربة. وحتى الخامسة مساء لم يتحرك الجيش، ثم نزلت فرقة من ١٥٠ جنديا بحديقة الأزبكية ثم بدأ تحرك القوات في الخامسة والنصف. فلما اتصل سراج الدين بعثمان المهدي رئيس أركان الجيش يستعجله أبلغه أنه على وشك إصدار الأوامر. ثم ذهب سراج الدين إلى اجتماع مجلس الوزراء وهناك أبلغه قائد الشرطة أن الحالة تزداد سوءا وأن اللواء على نجيب الذي يرأس قوات الجيش التي نزلت إلى الشوارع رفض إطلاق النار على مشعلي الحريق واللصوص. وقد صودرت صحيفة المصري يوم أن نشر سراج الدين بيانه. لما يتضمنه البيان من اتهام صريح للملك ولكبار قواد الجيش المرتبطين به.

ويشير لاكوتير في وصفه المظاهرات إلى أن بعض عناصر البوليس السياسي كان يقف في الميادين يشاهد الحرائق ولا يتحرك، وأن بعض المتظاهرين سألوا أحدهم عن سبب عدم تدخلهم، فأجاب أنه ينبغي ترك الأمر قليلا. ويذكر لاكوتير أنه لم يكن الجيش وحده سلاح الملك، إنما كان من أسلحته أيضا البوليس السياسي برئاسة إبراهيم إمام، وأنه منذ تولى الوفد الحكم دأب البوليس السياسي على عدم التعاون معه، وعلى مد الوزارة بالتقارير الخاطئة والمعلومات المضللة وعدم مساعدتها في العمل. وأن وزارة الداخلية (الوفدية) قد أصبحت بإضراب بلوك النظام في وضع العجز الكامل، وأن موظفي الوزارة الكبار كانوا يعملون على تقويض خطة الوفد في الوزارة منذ توليه الحكم. وفي يوم الحريق، كان نحو أربعة أخماس الموظفين المسئولين بها غائبين عن أماكن عملهم، وأنه منذ الظهيرة انعقد اجتماع غامض حضره أربعون منهم وبقوا فيه حتى السابعة مساء[1]. بمعنى أن جهاز الأمن الداخلي كان في حالة من العجز الكامل، ولم يكن في مقدور الوزارة أن تحرك إلا بلوكات النظام، وكانت يومها تسير مع الجماهير في المظاهرات.

---

(١) Egypt in Transition, J.S. Lacouture, pp. 117-118.

وتتركز الشبهات حول الملك، في هذا التلكؤ المريب في الأمر بإنزال قوات الجيش لحفظ النظام، وفي اختيار ذات اليوم لدعوة ٦٠٠ من كبار ضباط الجيش للغداء على مائدته، فكان الأمر أقرب إلى احتجازهم بالقصر؛ مما يذكر ـ كما يقول لاكوتير ـ بدعوة محمد علي خصومه المماليك بالقلعة عام ١٨١١ وقضائه عليهم فيها. ويقال إن ما دعا الملك لإنزال الجيش أخيرا هو خوفه من أن ينتهز الإنجليز فرصة الفراغ في القاهرة فيتحركوا إليها من القناة، وأن السفير الأمريكي أنذره بأنه سيتدخل لحماية المواطنين الأمريكيين(١).

وبالنسبة للإنجليز، فقد سبقت الإشارة إلى خطتهم في تصعيد الموقف في القناة تصعيدا يستتبع تغيير الأوضاع السياسية في القاهرة لصالحهم وصالح الملك. وهذا يتعلق بجانب السياق السياسي للحوادث. أما بالنسبة للمسئولية عن الحريق ذاته بالصورة والشمول الذي حدث بهما، فيتردد في هذا الشأن أمران: أولهما، ما قيل عن وجود منظمة باسم «إخوان الحرية» نظمها الإنجليز في مصر خلال الحرب العالمية تعمل على استمالة المصريين ضد النازيين، ثم استعملت بعد ذلك في ترويج العداء للشيوعية. وتردد الهجوم في الصحف على هذه المنظمة بعد إلغاء المعاهدة، مما أدى بالحكومة إلى حلها قبل الحريق بأيام. ويذكر لاكوتير أن قائد هذه المنظمة «روبرت فاي» قد اختفى فجأة من القاهرة في ذات ليلة الحريق، وأن بعض أعضاء المنظمة شوهدوا يوم الحريق يرتكبون الكثير من الجرائم ويوجهون الجماهير إلى ممتلكات اليهود بالذات لكي تلتصق بالحركة الشعبية المعادية للإنجليز أمام الأجانب تهمة العنصرية أو العداء للأجانب(٢). ويقال إنه كان في منطقة القناة ـ في كسفريت ـ معسكر لقسم خاص من المخابرات البريطانية، جمعت له المخابرات خليطا من عتاة القتلة والمغامرين والمجرمين المحترفين يدربون على جميع أعمال العنف والنسف والتخريب والتجسس، ويلقنون مناهج سياسية خاصة ودروسا في لغات ولهجات البلاد التي تدخل في دائرة أعمالهم. وكان المعسكر يحاط بإجراءات مشددة من السرية والانعزال الكامل، ويجهز تجهيزا كاملا للاكتفاء الذاتي إمعانا في السرية(٣).

وقد أراد الملك بعد الحريق أن يلقي بخصومه السياسيين في أتونه، وأن يكون

---

(١)، (٢) Egypt in Transition, J.S. Lacouture, pp. 117-118.

(٣) مجلة الطليعة. سعد زهران. عدد يونية عام ١٩٦٥.

رأس أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي، هو رأس الذئب الطائر الذي تتلقى الجماهير من الإطاحة به درس الخضوع. فقدم للمحاكمة بطلب إعدامه، وكان أهم أدلة الإدانة عليه، مقالات الإثارة العنيفة التي تضمنتها صحيفته ضد المؤسسات المالية والتجارية الأجنبية الكبيرة كبنك باركليز، وما تضمنته بالاشتراك مع صحافة الإخوان المسلمين من هجوم على دور اللهو. وكان الدليل الثاني شهادة بعض العناصر المريبة أمثال «الدكتور محب» الذي كان يفتح عيادة للتنويم المغناطيسي، من أنهم شاهدوا أحمد حسين يوم الحريق يستثير الجماهير لإشعال النار. وكان الرد الأساسي على ذلك أن الإثارة العنيفة لم تختص بها صحيفة الحزب الاشتراكي وحده، إنما كانت الطابع العام للصحافة الثورية وقتها حتى في صحف الوفد. كما أن الإثارة عالية النبرة كانت الطابع العام لصحافة حزب «مصر الفتاة» والحزب الاشتراكي منذ الثلاثينيات، فهي لا تتعلق بالفترة الأخيرة، وبهذا ترتخي رابطة السببية بينها وبين الحادث. وكان الرد على الدليل الثاني أنه ثبت وجوده في منزله في يوم الحريق لم يبرحه، إذ اتصل بعلي ماهر ومصطفى أمين، وطلب علي ماهر للشهادة في القضية، كما ذكر حافظ محمود في مذكراته ما يؤكد هذا المعنى.

والحاصل أن الحزب الاشتراكي مع غيره من التنظيمات الثورية، كانت من أول من أضير من الحريق وآثاره السياسية. ولم يثر اتهام جدى ولا أي شبهة تذكر حول اتهام أي من الشيوعيين أو قيادتهم في الحادث. ويذكر لاكوتير أنه يصعب تفسير أن يقوم الشيوعيون بتحويل الغضب الشعبي إلى هذه الكارثة التي أدت إلى نهاية وضع كانوا المستفيدين من بقائه واستمراره، وهو الوضع الذي كان قائما خلال سنة ١٩٥١ كلها. وكانت الحركة الشيوعية هي ما عملت الحكومة التي أتت بعد الحريق على تصفيتها بالقمع المباشر والاعتقال.

وما يمكن الجزم به ـ بالمادة التاريخية المتاحة ـ هو أنه باستقراء الأحداث السياسية التالية للحريق، يظهر أن المستفيد المباشر منه كان هو الملك. لقد قدم النحاس استقالة وزارته إليه ليلة الحريق فرفضها الملك، فاجتمع مجلس الوزراء وقرر مواجهة للحالة إعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاد البلاد، ووقف الدراسة في الجامعات وجميع المعاهد والمدارس إلى أجل غير مسمى. فلما صدرت هذه المراسيم وعين النحاس حاكما عسكريا عاما في ذات المساء، شرعت وزارة الوفد في

ضرب التنظيمات الثورية باعتقال ٣٠٠ من أعضائها ومن كتائب التحرير، وإغلاق مبنى الحزب الاشتراكي وغيره، وأصدر الحاكم العسكري قرارا بمنع التجول في القاهرة ومدينة الجيزة من السادسة مساء إلى السادسة صباحا، وعين عبد الفتاح حسن رقيبا عاما على الصحف وعين المحافظون والمديرون حكاما عسكريين في مناطقهم، وأصدر أمرا عسكريا بمنع التجمهر وعَدَّ كل تجمع مؤلف من خمسة أشخاص أو أكثر مهددا للسلم والنظام العام يعاقب من يشترك فيه بالحبس سنتين أو بالسجن خمس سنوات إن كان حاملا سلاحا.

وبعد أن أصدرت وزارة الوفد بنفسها كل هذه الإجراءات، أصدر الملك في مساء ٢٧ من يناير قراره بإقالتها. وبهذا استخدم الملك الوفد في تصفية الحريات والحركة الشعبية ثم طرده.

وكان المستفيد أيضا بهذه الإجراءات هم الإنجليز الذين عملوا على الإطاحة بالوفد من الحكم وتصفية الحركة الشعبية والكفاح المسلح.

أما من أضير من الحريق، فهو الوفد والحركة الثورية بجميع تنظيماتها وتياراتها، إذ قلبت عليهم المائدة ومورست ضدهم إجراءات القمع والتصفية المختلفة. وكانت هذه أهم النتائج المباشرة المنظورة وقتها للحريق.

البَابُ السّابع

نهايـــة النظـام

الفصـل الأول: خاتمة مابعد الحريق

الفصـل الثاني: حكومات مابعد الحريق

الفَصْل الأول
خَـاتـمَـة
مـابعـد الحـريـق

في يوم الحريق، يمكن القول إنه لم تكن هناك سلطة في مصر، أو في العاصمة على الأقل، وإن الدولة توقفت يومها. كان جهاز الشرطة قد انشق جزأين: أحدهما انضم إلى المظاهرات، والآخر ـ الموالي للملك ـ امتنع عن العمل وحفظ النظام. وكان الجيش قد احتجز كبار ضباطه في مأدبة القصر ساعات كانت هي الفترة الحاسمة، وأفلت الآخرون من الولاء للنظام بحيث خشى القائد العام إذا نزل الجيش إلى الشوارع أن ينضم شبابه إلى الجماهير. ويظهر من بيان سراج الدين الذي سلفت الإشارة إليه، أن حكومة الوفد قد شلت منها سلطة التقرير والتنفيذ تماما. ولم يبق في هذا اليوم إلا عنصران تفتتت السلطة بينهما، وعملا معا من خارج الدولة والمؤسسات القائمة:

أولهما، الحركة الشعبية تعبر عن نفسها بالمظاهرات والصخب بغير أن تجد مقاومة من الدولة بوصفها سلطة. وانجذب إلى هذه الحركة الشعبية قسم من رجال أجهزة الأمن استحالوا أفرادا عاديين متظاهرين.

وثانيهما، الملك والقوى المتآمرة التي عملت من خارج الدولة والسلطة أيضا، وعملت على شل ما بقى من فاعلية أجهزة الأمن لينطلق نشاطها من قيود النظام، فلجأت هذه القوى المتآمرة إلى العمل «غير المشروع»، أي العمل الإجرامي البعيد عن أجهزة الدولة بوصفها دولة.

ويمكن القول بأن هذا الفراغ كان الفرصة التي يمكن أن تنتهزها التنظيمات الشعبية لجذب الجماهير إليها وإعلان تكوين «سلطة جديدة» ودولة جديدة. وقد سبقت الإشارة إلى أنه في فبراير عام ١٩٤٦ تمكنت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ـ وهي لجنة حديثة النشأة من عناصر سياسية جديدة ـ تمكنت برغم الحداثة وضعف الروابط

التنظيمية من أن تسيطر على الأحداث أياما وتوجه الجماهير في تحرك واحد سار فيه الغالبية من الجماهير. ويمكن أن يتصور ماذا كان يمكن أن يحدث يوم الحريق لو بادرت التنظيمات الشعبية بعمل مشترك تمسك به زمام السلطة وزمام الموقف المنهار، وتطرح المشترك من أهدافها السياسية الثورية برنامجا للسلطة الجديدة، وتشرع في تكوين دولة جديدة من الحطام المتهاوي للنظام المنهار. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، ولا حدثت محاولة من هذا النوع. ولا يبدو من وثائق هذه الفترة أن هذا الأمر ورد على البال. والحركة السياسية كحركة الأجرام السماوية تتقارب إلى درجة معينة يبدأ بعدها التباعد ثانية، ولا تنمو الفرص تلقائيا إلا إلى حد معين ثم تذوي. والظروف الموضوعية إن هيئت لاقتراب حزب أو أحزاب من السلطة، فهي تتطلب منه أن يستغل الظرف المتاح عند أقرب مجالات الوثوب وإلا ضاعت الفرصة الموضوعية، وابتعد في الفلك في دورة جديدة.

و الحاصل أن انفلات السلطة يوم الحريق، أشاع من الاضطراب والانزعاج لدى الجميع، ولدى القيادات المعادية للنظام وتنظيماتها، أشاع من ذلك أكثر مما أوحى لها بالإقدام. وحكومة الوفد أعلنت الأحكام العرفية وحظر التجول ومنع التجمهر، واعتقلت ثوريين وصادرت صحفا وأغلقت مقار للأحزاب، ثم أقيلت وأتت حكومة «علي ماهر»، ليواجه بها الملك ما بعد الحريق، فأيدها الوفد وذهب قادته إلى الوزراء الجدد مهنئين وذهبوا إلى القصر الملكي يكتبون أسماءهم في «سجل التشريفات» معلنين الولاء. وإذا كان هذا المسلك من قيادة الوفد قد ساهم في بلبلة الجماهير الذاهلة وإخفاء المؤامرة نوعا، كما دل على تسليم قيادة الوفد بغير تحفظ لجبهة الاستعمار والرجعية، فإن المؤامرة لم تكن ضد الحركة الثورية فقط ولكن أيضا ضد الوفد وقيادته وحكومته، وكان التسليم يعني الاستسلام للأعداء. وما لبث الوفد وقادته أن خضعوا لإجراءات القمع من الحكومات التي تولت السلطة بعد ذلك.

ومن جهة ثانية، يذكر أحمد حسين في روايته «واحترقت القاهرة» أنه اتصل بعلي ماهر يوم الحريق، ونصحه بأن الموقف يتطلب أن تقال حكومة الوفد ويأتي علي ماهر إلى الحكم. وكانت حكومة علي ماهر ومن تلاها هي من ضرب الحزب الاشتراكي مع غيره من التنظيمات الشعبية وعمل على تصفيتها، كما كانت هي من زج بأحمد حسين في السجن وقدمته إلى المحاكمة طالبة إعدامه بتهمة حرق

القاهرة. أما الحركة الشيوعية فيصف سعد زهران موقفها يوم الحريق بقوله: «لاشك في أن الجماهير الشعبية الواعية التي اشتركت في المظاهرات السياسية لمحت خيوط المؤامرة السوداء مع أول سحابة دخان تصاعدت من قلب عاصمتهم، غير أن المفاجأة أذهلتها، وسرعة اندلاع الحريق شلتها عن عمل أي شيء. ولا نظن أن القيادات الشعبية أفاقت من هول المفاجأة إلا لتواجه أعباء البطش والمطاردة..».

وكل ذلك يظهر أنه عندما كانت الدولة تنهار في ذلك اليوم، أجفل الثوار كما أجفل غيرهم، ولم يجد الكثيرون أمنا لهم في أنقاض البناء المتهاوي، إلا أن يفتح أبواب السجن ويدخل فيه ويغلقه على نفسه. يفعل ذلك فعلا كما عملت حكومة الوفد، أو يقترحه وينصح به كما عمل زعيم الحزب الاشتراكي، أو يساق إليه ذاهلا كما عملت الحركة الشيوعية وغيرها من «الجماهير الواعية». وذلك حسب المسلك الصريح أو التعبير الصريح لكل منهم أخذا بحديثه هو.

والملاحظ أن هذا الموقف قد فرضه كثير من العوامل الموضوعية على الجميع. وليس من السليم رده فقط إلى أسباب ذاتيه تتعلق بالإمكانات الفردية للقيادات الشعبية وقتها، وذلك ما دام أنه يمكن أن تستخلص له أسباب موضوعية من الظروف السياسية وقتها ومن خبرة التاريخ المصري.

وأول أسباب هذا الجفول وفقدان المبادرة، هو وجود القوات البريطانية في منطقة القناة على بعد ساعتين من القاهرة، وأحست القوى السياسية كافة وقتها أن هذه القوات لابد آتية إلى القاهرة تحمى النظام الموجود إذا همت إحدى القوى السياسية بالقفز إلى السلطة، وكان هذا تهديدا حقيقيا وخطرا وشيكا. وقد ملأت الإشاعات مصر يومها بأن القوات البريطانية تتحرك متجهة إلى القاهرة. فإذا كانت دولة الملك قد انهارت، فإن جيش الاحتلال موجود لا يبعد كثيرا عن العاصمة، وحجة التدخل البريطاني - أو الأجنبي عامة - المسلح لحماية المصالح الأجنبية، هذه الحجة التي كانت ذوت مع الأيام، توهجت بالحريق من جديد، والملك لا يزال موجودا ولو بكيانه المادي، والسراي لا تزال مؤسسة سياسية قائمة، وتجمع الرجعية لا يزال سهلا ولا يزالون يشكلون أعضاء في جسم الدولة، والدولة تفتتت ولكنها لم تندثر ولا يزال من الممكن ضم أشلائها لتعمل من جديد. ومذبحة الإسكندرية عام ١٨٨١ وما تلاها من احتلال مصر لا تزال ذكراها عالقة بالأذهان، والملك فاروق يعى خبرة الخديو توفيق جيدا فهي من التراث السياسي للسراي، وفشل ثورة عرابي

وما تلاه من احتلال مصر جرح ملتئم يمكن أن تنكأه الأحداث. والحريق حادث جلل ليس الويل لمن تسبب فيه، ولكن الويل كله للمغلوب، عندما يعلق الحادث في عنقه - بالحق أو بالباطل - ليشنقه. حادث جلل يصلح أن تزهق باسمه أرواح الأبرياء وأن تقام على شرفه حمامات الدماء. والمفاجأة حقا مذهلة.

وثاني الأسباب، يتعلق بالموقف من السلطة. فلا يبدو أن الانهيار السريع للدولة كان أمرا في الحسبان. ولا يعني ذلك أن انهيارها أتى قبل الأوان، وقارئ تاريخ هذه الفترة يلحظ تشقق بناء الدولة من سنوات سبقت، من حركة الإضرابات التي توجها إضراب الشرطة، ومن هزيمة فلسطين. ولكن السرعة تعني أن الانهيار حدث قبل أن تعد العدة لقيام سلطة جديدة. وقد سبقت الإشارة إلى أنه لم يمكن إقامة الجبهة بين التنظيمات الثورية، وإلى أن الروابط التنظيمية بينها وبين الجماهير لم تكن بالعمق والشمول المطلوبين لقيام هذه الجبهة، ولا للسيطرة بالجماهير المنظمة على الموقف السياسي. كما سبقت الإشارة إلى الصعوبات الموضوعية التاريخية التي كانت تعوق البناء السريع لهذه الروابط. وإذا كان قد أمكن عام ١٩٤٦ للجنة الوطنية للعمال والطلبة أن تنشأ سريعا وتقود الحركة الشعبية. فقد كان الاختلاف الجوهري بين ظروف تلك السنة وبين الظروف الأخيرة، أن الأمر لم يعد عام ١٩٥٢ أمر مظاهرة كبيرة أو انتفاضة شعبية، ولكنه أمر السلطة السياسية في المجتمع وأمر الدولة ذاتها وأمر النظام الاجتماعي كله. وهي أصعب المهام فيما تستدعي من مقاومة وما تستلزم من قوة كثيفة وحشد شامل وتنظيم دقيق.

وفضلا عن ذلك، فقد سبقت الإشارة أيضا إلى أنه برغم ما اعترى سلطة الدولة من تفكك وبرغم ظهور بذور سلطة جديدة في المجتمع، كان الاتجاه السياسي العام للحركة الشعبية، لا يزال هو العمل من خلال السلطة بالضغط عليها وتوجيهها إلى طريق الثورة من خلال التغييرات الجزئية في سياستها وفي تكوينها. أي السير في طريق الثورة لا بالعمل الانقلابي على السلطة، ولكن من خلال الأطر العامة القائمة وبالتغيير الهيكلي المستمر فيها. وفي المقابلة مع أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي ذكر أنه كان المأمول أنه عند إجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب، أن يدخلها الحزب ويستثمر دعايته الواسعة والتأييد الجماهيري في ضمان كسب انتخابي على مبادئ الحزب. والمعتقد أن هذا التصور كان موجودا لدى الكثيرين من

غير الحزب الاشتراكي حسبما أمكن معرفته من خلال المناقشات مع بعض الأعضاء السابقين في التنظيمات المختلفة. والحاصل أن هذا النوع من المواقف يعكس نمطا من النشاط السياسي لازم الحركات الثورية في مصر منذ القرن التاسع عشر. فبرغم التغييرات الجوهرية التي عرفها المجتمع المصري والدولة من هذا التاريخ، لم يتم تغيير ضخم منها عن طريق الهدم الكامل لسلطة الدولة القائمة. ولا يبدو أن الحركات الثورية كانت تطرح مطلب الهدم الكامل للسلطة بوصفه هدفا مباشرا وصريحا لها. إنما كان النمط السائد من الأفكار هو فكرة نفوذ القوى الجديدة إلى الدولة وحلولها محل القوى القديمة، وفكرة تعديل الأطر السياسية والدستورية بما يلائم هذا الحلول. حدث ذلك سنة ١٨٠٥ عندما بويع محمد علي على ولاية مصر من القادة المصريين، وكان الحادث يمثل تغييراً عميق الدلالة. ولكنه تم بأسلوب «شبه عثماني شبه مملوكي» بطرد الوالي العثماني(كما كان المماليك يصنعون أحيانا من قبل) وإحلال محمد علي محله، وطلب اعتماد هذا التعديل من الباب العالي اعترافا بالولاء له. وأدى هذا من بعد إلى أن محمد علي لم يستقل فقط عن الباب العالي، ولكنه حاربه وهدد وجود الدولة العثمانية. وحدث ذلك في الثورة العرابية، إذ كان مطلب الدستور الذي رفعته الثورة يعني نفي سلطة الخديو بوصفه حاكما مستبدا، كما كان شعار مصر للمصريين من بعض معانيه يعني إحلال القوى الثائرة الجديدة محل القوى القديمة في الدولة، ويعني أن تصل إلى الحكم فئة اجتماعية جديدة غير فئة الجراكسة والأتراك المتمصرين. وهذه المطالب الثورية طرحت في الصراع السياسي من خلال السلطة القائمة وإطار الحكم القائم بقصد تغييره تغييرا جوهريا لا بقصد هدمه كلية. ومورس الضغط على الخديو فأصدر الدستور وعين محمود سامي البارودي رئيسا للوزراء وأحمد عرابي -زعيم الثورة- وزيرا للحربية فيها. فهنا أيضا أريد للثورة أن تبدأ وأن تصل إلى السلطة بغير هدم لجميع الأطر القائمة، إذ بقى الخديو على رأس الدولة. وفي ثورة سنة ١٩١٩ صدر الدستور الذي ينفي جزءا مهما من السلطة الاستبدادية للملك، صدر بفضل الثورة والحركة الشعبية الواسعة، ولكن من خلال الإطار الملكى وبواسطة «أمر ملكي».

ولم يلحظ أن الحركة الثورية في أي من هذه التغييرات العنيفة، قد شهرت السلاح في وجه الحاكم أو الفئات الحاكمة المحلية، وإن كانت شهرته مرارا في وجه

الاحتلال الأجنبي. كما لم يلحظ أن تغيير الدولة وتغيير النظام الاجتماعي احتاج من الثوريين إلى عمليات الهدم السريع الحاسم أو إلى شهر السلاح. وهنا تظهر دلالة الملاحظة التي أبداها لاكوتير عن الأهمية الخارقة والتأثير غير العادي الذي تملكه «قوة الرأي العام» في مصر على الدولة والحكومة. فلم تكن الحركات الثورية عازفة عن الهدم الكامل أو شهر السلاح فقط، ولكن كانت قوى النظام القائمة أكثر استعدادا للانصياع بما دون اللجوء إلى هذه الأساليب. ويظهر من ذلك الحرص على طابع الاستمرار وعلى مواجهة الدولة لا بمعاول الهدم ولكن بالحصار، والتغيير بالتغلغل لا بالاقتحام مع الحذر من الفوضى أو من توهم حدوث الفوضى. ولا يبدو أن ذلك كان يمليه ضعف الثورية أو روح المحافظة الاجتماعية والسياسية، فإن المطالب السياسية والاجتماعية التي رفعتها الحركة الشعبية في كل من هذه الفترات، كانت في ظروفها التاريخية ثورية وصادرة عن روح طموح وجسور. وقد نجحت - بمقياس كل ظرف تاريخي - في أن تغير المجتمع والنظام السياسي وفقا لهذه المطالب بما لم يجعل هذه الحركات مختلفة عن غيرها من مثيلاتها في المستوى العام للتطور والحضارة وبما جعلها سابقة عليها أحيانا. وكان أسلوب التظاهر والإضراب في أحيان كثيرة كافيا لحسم مشكلات لم يحسمها في بلاد أخرى سفك الدماء. وكان تغيير شكل الدولة ومضمونها يتم بإيقاع أسرع مما صنعه في بلاد أخرى الهدم المتتابع لأجهزتها.

ولا يعنى ذلك تحديدا للأفضليات بين الأساليب الثورية المختلفة، ولكنه يعني إيضاح أثر كل منها في كل بيئة معينة تتلون بظلالها الخاصة، وهو يعني أن ثورية الحركة الشعبية تقاس بما تطرح من مطالب وبما تنجح فعلا في تحقيقه منها، لا بالطريقة التي تتبعها في التنفيذ. كما أن هذه الملاحظة ليست محاولة لإضفاء طابع نظري على هذا الأسلوب، ولا محاولة لرسم «حتميات» في التاريخ المصري، ولكن القصد من الإدلاء بها أن هذا الأسلوب كان له طابع التراث في العمل السياسي المصري. ولاشك في أنه كان عنصرا من عناصر الفكر السياسي السائد لدى الجماهير في الفترة الأخيرة، وله ما للتراث من تأثير ضاغط على الحركة السياسية. وهو كشأن التراث يمكن أن يتغير ولكن ببطء وصعوبة وبتغير الظروف الموضوعية التي أملت وجوده، وبأن تصطك الأحداث السياسية وتتقارع بصورة لا

تتمشى مع مألوف سيرها. والمقصود هو تصوير الإطار الفكري والسياسي العام الذي كان يهيمن على العقول وقتها لا عند التنظيمات السياسية فحسب، ولكن عند الكتلة العريضة من الشعب، التي يلزم أن تتحرك ـ لا طبقا لمصالحها الاقتصادية والسياسية فقط، ولكن أيضا ـ طبقا لمكوناتها الفكرية والتاريخية في لحظة معينة لتفرض تغييرا معينا، والتي تصبح التنظيمات السياسية غير قادرة على التحرك المطلوب إن خالفت هذه المكونات، ولا تستطيع إنجاز أهدافها إلا باكتسابها، أو بتغييرها لدى الجماهير.

* * *

وقد يكون من المفيد إلقاء نظرة عامة عاجلة على الكيانات التنظيمية السياسية التي كانت تعمل وقتها بين الجماهير، للتعرف على ما إذا كان ثمة أسباب موضوعية أو تاريخية أنتجت هذا الضعف. لقد وضح ما اتسم به الوفد من تمزق وما شاع بين صفوفه من بلبلة. وكانت للتنظيمات الثورية الجديدة نواحي ضعفها فلم تكن قادرة على قيادة الكفاح الشعبي برغم الفوران الحاصل. وإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين قد نجحت في أن تقسم الكتلة الشعبية السياسيةوأن تحتجز جزءا من الجماهير بعيدا عن المعركة، فإن مرد ذلك من بعض وجوهه إلى ضعف القيادات الشعبية الأخرى التي عجزت ـ في هذه الفترة ـ عن امتصاص قواعد الجماعة، وهي قواعد من جماهير الشعب في الغالب، ثورية بطبيعة وضعها الاجتماعي وانتمائها للطبقات الشعبية. لقد كان للضعف التنظيمي للوفد وللتنظيمات الشعبية الأخرى أسبابه الذاتية، ولكن كانت له أيضا أسباب تتعلق بظروف هذه الفترة ـ فترة المخاض الثوري ـ وبالآثار التي تراكمت تاريخيا نتيجة أسلوب الاستعمار البريطاني في حكم مصر. ونتيجة ما اتسمت به الحركة الوطنية بعد ثورة سنة ١٩١٩ خاصة.

وقد سبقت الإشارة ـ في مقدمة هذا الكتاب ـ إلى أن الإنجليز احتلوا مصر لا لأهميتها الاقتصادية بوصفها سوقا لبضائعهم ومزرعة للقطن فحسب، ولكن أيضا لموقعها الجغرافي على طريق الشرق والهند، وقد احتلوها بعد ثورة شعبية تحرك فيها الفلاحون والجيش والمثقفون ضد الخديو والإنجليز، وبعد تطور حضاري بدأته من أول القرن التاسع عشر، أخرجها نسبيا من ظلمات القرون الوسطى، ووفّر لمثقفيها

وطبقاتها الحاكمة خبرة فنية في الإدارة والسياسة. فلم يستطع الإنجليز بعد احتلالها أن يحكموها مباشرة ولا أن يمسوا الإطار السياسي القائم وقتها. نتيجة للظروف السابقة وبسبب ما تتمتع به الدول الكبرى فيها من امتيازات. واعتمدوا في الحكم على كبار الملاك المصريين، وعلى فئة من المثقفين تعاونت معهم، وعملوا على ربط هؤلاء بهم. فلما قامت ثورة عام ١٩١٩ بوصفها حركة وطنية جماهيرية تقودها الرأسمالية الوطنية الوليدة، كانت أهمية مصر الجغرافية تسمح للاستعمار بأن يمنح الحركة الوطنية بعض التنازلات السياسية مقابل وقف الحركة الشعبية وحذر أن تخرج مصر تماما من يديه. وساعده على ذلك ارتباط كبار الملاك وفئة من المثقفين يشغلون مناصب الدولة العليا به. ومكنه هذان العاملان من أن يعترف باستقلال مصر السياسي وأن يكون للرأسمالية نصيب في الحكم والسوق المحلي، وتبقى مصالح الاستعمار فيما عدا ذلك مصونة. ورضيت قيادة الحركة الوطنية والرأسمالية المحلية بهذا الوضع، لأن الظروف العالمية والتاريخية لم تكن تسمح بالمزيد وخوفا من الحركة الشعبية النامية.

ونتج عن هذا التوازن نظام اتخذ شكله السياسي في دستور عام ١٩٢٣. وأن الوفد الذي كان يقود الحركة الوطنية رضي بهذا الوضع ورضي بالدستور وبالكفاح المشروع والعمل من داخل هذا الإطار على ماسبقت الإشارة إليه. وأنتج ذلك مع الوقت نوعا من الارتباط بين مصالح كبار ملاك الأرض وبين الفئة النامية من الرأسمالية المحلية عن طريق تبادل الاستثمار في المجالين. وكان من آثار ذلك أن استمر اقتصار أهداف الحركة الوطنية بقيادة الوفد على مطلبي «الاستقلال والدستور»، فلم يخض الوفد صراعا سياسيا إلا من وراء هذين المطلبين، ولم يطرح على الجماهير شعارات اجتماعية تتعلق بمشكلاتهم ضد كبار ملاك الأرض والرأسمالية الأجنبية. ولاشك في أن مطلبي الاستقلال والدستور مع وصول الوفد إلى الحكم، كان أمرا ينطوي على آثار اجتماعية ثورية بعيدة المدى، ويفتح الباب لمرحلة تاريخية جديدة، ويفيد التطور الداخلي عموما. ولكن هذا التغيير الاجتماعي العميق، لم يكن يتم من خلال أهداف اجتماعية تطرح على الجماهير وتوعى بها وتحتشد حولها. فتركزت تقاليد الكفاح الوطني في أنه كفاح ضد المحتل الأجنبي، وأنه كفاح ضد «الخونة» من المتعاونين معه. وكان مطلب الدستور وسيلة

لتحقيق الاستقلال بالأسلوب السلمي، لأن تطبيق الدستور يكفل وصول الوفد إلى الحكم مما يخدم القضية الوطنية. فلم يشع الوفد- ولم يكن في مقدوره تاريخيا أن يشيع - بين الجماهير تقاليد الكفاح الطبقي الاجتماعي ضد كبار ملاك الأرض المصريين المرتبطين بالاستعمار. وكان هؤلاء في نظر الوفد(أو بعضهم ممن يعمل في السياسة ضده) مجرد عملاء سياسيين للمحتل لا أعداء طبقين واجتماعيين له وللجماهير.

وبقي الوفد خلال فترة ما بين الحربين - برغم معارضته للملك والإنجليز - ركيزة النظام السياسي القائم، يمتص من ثورية الجماهير ما يمتد خارج حدود هذا النظام. ووقف ضد نشأة الأحزاب الثورية وضد تكوين حركة نقابية مستقلة للطبقة العاملة. ولم يظهر بداخله جناح يساري ذو وزن يرفع شعارات اجتماعية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى بعد ظهور هذا التيار بداخله لم ينجح في أن ينمو بوصفه تنظيما مستقلا عن الوفد أو جناحا منفصلا بداخله. وكان صراع الملك والاستعمار ضد الوفد مما حفظ لشعاريه جدتهما في نظر الجماهير، فبقيت مرتبطة به. لذلك كانت خبرة الصراع السياسي حول المطالب الطبقية والاجتماعية جديدة نسبيا على الحياة السياسية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بالنسبة للكتلة العريضة من الجماهير.

ومن جهة ثانية، اتبع الوفد أسلوب الكفاح الذي يتفق مع طبيعته، أسلوب الكفاح «المشروع» بالمعارك الانتخابية والمظاهرات فقط. والمعركة الانتخابية لا تتجاوز شهرا أو شهرين كل بضع سنين، تتحرك فيها الجماهير بالصحف والخطب والمواكب. والمظاهرات تقتصر تقريبا على المدن دون القرى، جنودها الطلبة والعمال، وهما التجمعان الجماهيريان التلقائيان في معاهد الدراسة والمصانع. وتحريك الجماهير في المظاهرات لا يتطلب صلات عضوية وثيقة بالحزب، إنما يستغل سخطها واحتجاجها في الإعداد للتظاهر مع بعض التنظيم، ثم تتكون المظاهرات بنفسها تقريبا، تقاومها السلطة فيزيد اشتعالها، حتى تخضع الرجعية وينتصر الوفد. ولم يكن من شأن هذا الأسلوب أن يقتضي من الحزب روابط وثيقة تربطه بالجماهير في عمل سياسي أو اقتصادي يومي.

ولم يكن للوفد نشاط مهم بين الفلاحين إلا خلال المعركة الانتخابية. كانت للوفد لجان في الأقاليم، ولكن غالبها كان في المدن لا في القرى. وكان يعتمد في القرى

على أصحاب النفوذ من رجال السلطة أو الثراء أو العصبيات. ولم يكسب الفلاحون عادات العمل التنظيمي السياسي أو الاقتصادي اليومي. ولم يكن الوفد يهتم بإنشاء النقابات والاتحادات للفلاحين، بل إنه لم يعترف للعمال بحق التكوين النقابي إلا عام ١٩٤٢. وكان اهتمامه بالحركة التعاونية في الريف اهتماما غير واسع. ولم يبن في القرى مؤسسات سياسية أو اجتماعية جديدة، إنما اعتمد على المؤسسات الأسرية القائمة من قديم وعلى من يناصره من مؤسسات السلطة في الريف.

كما لم يهتم بتوثيق صلته بالجماهير عن طريق الخدمات الاجتماعية كإنشاء المدارس والمستوصفات مثلا. لذلك كانت خبرة العمل السياسي اليومي وخبرة تنظيم الجماهير في التشكيلات والوحدات الصغيرة سياسية أو اقتصادية، كانت هذه الخبرة بعيدة عن النمو الكامل. كما كانت عادات انضمام الجماهير إليها ارتباطا بحزب سياسي غير نامية، وخصوصا عند الفلاحين. وكان نجاح الإخوان المسلمين في التغلغل بين الفلاحين وربط بعضهم تنظيميا بهم أساسه اعتمادهم على خبرة وعادات ارتباط الفلاحين بالطرق الصوفية، فوصلت إليهم الجماعة من خلال هذه الخبرة.

ومن جهة ثالثة، فقد نتج عن ظروف الكفاح الوطني (السلمي المشروع) من داخل حدود النظام السياسي القائم، أن الحركة السياسية لم تعرف مدة طويلة أساليب الكفاح السري. وافتقدت خبرات هذا النوع من الكفاح. والتنظيمات السياسية التي نشأت منذ عام ١٩٢٣ إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، نشأت ونمت علنية. ولم تفرض السرية على جماعة الإخوان المسلمين إلا بعد نموها وانتشارها عام ١٩٤٨، وقد أضعفتها السرية كثيرا. ولم يكن الجهاز السري بالإخوان تنظيما سياسيا، بل كان مجرد جهاز مسلح لا يتعلق مباشرة بالنشاط الجماهيري للإخوان. ولم ينجح بالسرية إلا تنظيم الضباط الأحرار، وقد كفل له هذا النجاح أنه لم يكن تنظيما مطالبا ـ بطبيعته ـ بالعمل المباشر بين الجماهير. وساعد على افتقاد هذه الخبرة، الطبيعة الجغرافية لمصر التي يصعب مع انبساطها الاختفاء أو الهرب مع المحافظة على الفاعلية السياسية.

ومن جهة أخيرة، فالملاحظ بشكل عام أنه لم ينجح واحد من الأحزاب السياسية في بناء كيانه الحزبي بوصفه مؤسسة غير شخصية ذات تنظيم قادر على البقاء

والنشاط بصرف النظر عن «ذوات» أفراد معينين أو زعيم بعينه. لم يكن ينجح في بناء هذه «المؤسسة» إلا الوفد الذي كان جهازا سياسيا ذا مستويات ومسئوليات لا يعتمد ـ إلى حد كبير ـ في نشاطه الداخلي على الفرد أو على الروابط الشخصية، وبرغم أن هذه الظواهر كانت موجودة به فلم تكن هي المتحكمة. وقد ظن أيام سعد زغلول أنه هو «الوفد»، فلما توفى سعد قوى أمل أعداء الحزب في أنه لابد منهار، ولكن قيادة الوفد اجتمعت وانتخبت مصطفى النحاس خلفا له وسار الحزب سيرته جهازا سياسيا ذا وجود متميز عن الأفراد، وذا وظيفة سياسية محددة تتأثر بالظروف السياسية والتاريخية في نشاطها أكثر من تأثرها بوجود فرد بذاته. وإذا كان مصطفى النحاس قد نسجت حوله الدعاية الحزبية في فترة متأخرة هالات التميز الفردي، وإذا كان في النهاية قد مارس فعلا نوعا من السلطة الفردية داخل الحزب، فإن هذا الأمر لم يصل إلى حد أن تستوعب شخصيته السياسية وظيفة الحزب وأن يتعلق وجود الحزب أو نوع نشاطه بوجود النحاس، كما كانت سياسة الحزب دائما ـ أيا كان اتجاهها ـ سياسة تتخذها المؤسسة السياسية لا الفرد.

أما غير الوفد، فلم يكن الوضع كذلك. والإخوان المسلمون برغم التنظيم الدقيق لمستوياتها التنظيمية، كانت جماعة مرتبطة وجودا ونوع نشاط، بشخصية المرشد العام الأول الشيخ حسن البنا، وكان مقتله أكبر ضربة وجهت إلى الجماعة من الناحية السياسية فاقت ـ فيما يبدو ـ ضربة حل الجماعة واعتقال الكثيرين من أعضائها. وبعد وفاة الشيخ البنا استقطبت الصراعات داخل الجماعة في صراعات فردية وفي تجمعات شخصية بين قادتها. والحزب الاشتراكي ـ ومصر الفتاة من قبله ـ كان يعتمد في وجوده وحركته على شخصية زعيمه أحمد حسين، ويرتبط الحزب به لا العكس على ما سبق البيان عند الحديث عنه. وبالنسبة للحركة الشيوعية، فلم يكن لدى أي من تنظيماتها هذه الشخصية الزعامية، لذلك لم تنجح كالإخوان أو الحزب الاشتراكي في أن تخلق تنظيما يعتمد على الزعامة الفردية، وكان هذا يمثل ظرفا مواتيا لأن تنجح في بناء مؤسسة سياسية غير شخصية تعتمد على الوظيفة لا على الفرد، ولكن ذلك لم يحدث، فكانت تنظيماتها أقرب إلى التجمعات الشخصية وتعتمد على الروابط الفردية، وحركات التوحيد والانفصال التي تمت بين الكثير من تنظيماتها دليل على ذلك، إذ يتم التوحيد بغير اندماج ولا ترابط

عضوي، ثم تحدث الصراعات على أساس التجمعات السابق، ويحدث الانفصال ليعود بالوضع إلى ما كان عليه تقريبا. وبرغم أن كان لكل من هذه التنظيمات خبرة معدة من قبل من بناء التنظيمات الماركسية في البلاد الأخرى، وهي خبرة صاغها الفكر اللينيني في أسس تنظيمية ولوائح للعمل داخل الحزب الشيوعي، وبرغم تبني التنظيمات المصرية لهذه الأسس وإعلانها بناء الحزب على مقتضاها، فإنها لم تنفذ فعلا، ولا عرف لأي تنظيم أنه عقد مؤتمرا عاما له؛ وإن صلحت السرية تفسيرا لذلك، فإن تفسير الظاهرة لا ينبغي أن يطمس آثارها.

ولعل من الأسباب التي تفسر فقدان هذه الحركات جميعا ـ على اختلاف مواقفها السياسية وتضادها أحيانا ـ أنها كلها كانت تنظيمات تنتمي قياداتها والقسم الغالب من أعضائها إلى البورجوازية الصغيرة، طلبة من أصول بورجوازية صغيرة أو صغار موظفين ومتعلمين وصغار تجار وصناع أو عمال قريبي العهد بالأصول الريفية والبورجوازية الصغيرة، والبورجوازية الصغيرة بعيدة عن خبرة التنظيم الحديث و بناء المؤسسات بحكم فرديتها المعروفة في الإنتاج والنشاط. أما الوفد فقد كان حزب البورجوازية التي كانت قادرة بوضعها الطبقي وثقافتها الليبرالية وروحها العملية على إنجاز مثل هذا البناء.

وقد أدى ذلك كله، إلى أنه بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن تأزمت الأوضاع الطبقية بشكل حاد، وبدأت التنظيمات السياسية ـ الحديثة أو القديمة ـ تضع حلولا اجتماعية لمشكلات الجماهير، انتشر الوعي بهذه الحلول بين الجماهير، لأنها تعبر عن مصالحها، ولكن لم يستطع قسم مهم من الجماهير أن يتبنى بسرعة برنامجا اجتماعيا محددا لحزب معين يعمل على أساسه. وكان وضع قواعد الوفد والجماهير الملتفة حوله أبلغ مثل على ذلك. كما أن طرح بعض هذه الحلول قد تم عن طريق تنظيمات جديدة وقيادات جديدة لم تكن اختبرت تاريخيا لدى الجماهير في الكفاح. وليس من السهل على قسم مهم من الجماهير أن ينتمي إلى تنظيم ما إيمانا ببرنامجه فقط، فإن للرصيد الكفاحي الذي يتكون تاريخيا لقيادة ما أهميته في منح الثقة بها.

لذلك اتسمت هذه الفترة بأنه مع الإيمان العام بالحلول الثورية للقضية الوطنية،

وبالكفاح من أجل تحديد الملكية والتأميم(إعادة توزيع الثروة) ومع الاتفاق العام على وجوب تصفية الملكيات الزراعية الكبيرة والرأسمالية الكبيرة، فلم يكن قسم من الجماهير قد ارتضى برنامجا محددا للعمل، ولا كان قد استقر في تشكيلات حزبية بعد. وكانت الحياة السياسية في مصر تعيد تشكيل نفسها من جهة التنظيمات ومن جهة الجماهير. وساعد على بطء هذه العملية، ضعف مستوى الخبرة السياسية في المجتمع، في التنظيم والعمل الجماهيري على ما سبقت الإشادة إليه، فأدى ذلك إلى التميع أو الانعزال من الناحية التنظيمية والارتباط بالجماهير. وترتب علي ذلك أن موجة السخط والثورية لدى الشعب، كانت أعنف من أن تسيطر عليها التنظيمات القائمة. وأن عمل هذه التنظيمات أثار من الوعي والخط والثورية ما لم تستطع أن تقوده.

* * *

لم يكن حريق القاهرة مجرد انتكاسة للحركة الشعبية في طريقها إلى التحرر. وقد جربت مثلها من قبل. إنما كانت الدلالة الحقيقية للحادث، انهيار النظام الذي أريد بالحريق حمايته. وتمثل انهيار النظام في انهيار أعمدته، وأنه أضحى يأكل نفسه. كان النظام من قبل، في فترات السخط الشعبي، يفتح الطريق لعودة الوفد إلى الحكم، فيدعم بشعبية الوفد مركز النظام المزعزع، ويوكل للوفد امتصاص القدر الزائد من سخط الجماهير وثوريتها. ولكن الملك الآن يطرد الوفد من الحكم، فيفقد النظام السند الجماهيري الوحيد لاستمراره.

ثم كانت حكومة الوفد هي من أعلن الأحكام العرفية ومن اعتقل الكثير من المواطنين في وقت كانت الحريات الشعبية فيه هي ركيزة الكفاح ضد الاستعمار، كما فرضت حظر التجول ومنع التجمهر، ثم أيدت حكومة علي ماهر. وكما كان إلغاء المعاهدة تكثيفا لكل إيجابيات الوفد في تاريخه الطويل، فقد كانت هذه الإجراءات الأخيرة تكثيفا لكل سلبيات الحكومة، وانتكست بها قيادة الوفد على مقوماتها الشعبية وعلى كل تراث حزبها العتيد في العمل من أجل الاستقلال والحرية. ودفعت بعيوبها السياسة وسلبيات حزبها إلى أقصاها. فسقط الوفد يومها بوصفه مؤسسة جماهيرية. لم يبق منه إلا رسم ذاو تساقط مع الأيام. وكان سقوط الوفد سقوطا لنظام بدأ بحكم الوفد عام ١٩٢٤، وانتهى بحكمة أيضا عام ١٩٥٢،

وكان الوفد هو القاعدة الجماهيرية لهذا النظام ومصدر الحيوية فيه .

وكان الجيش قد أفلت من الملك ومن الولاء للنظام ، وأصبح مع الحركة الشعبية حربا عليه . كما كانت الشرطة قد انضمت للجماهير في مظاهرات يوم الحريق على ما سبقت الإشارة إليه .

حزب الوفد ، الجيش ، الشرطة ، كانوا مقومات النظام القائم . وقد سقط الأول وأفلت الأخيران . والحركة الشعبية تتربص فرص النهوض من جديد ، ولكنها لم تكن قادرة على أن تحل محل الوفد ، المريض الذي مات . فكان يوم ٢٦ من يناير آخر أيام النظام القائم ، ولكنه لم يكن أول أيام النظام الجديد .

الفَصْل الثاني
حكومات مابعد الحريق

عملت القوى الرجعية على السيطرة على الموقف. كان هدفها أن تعود بحكم مصر إلى الاستبداد وأن تربطها بأحد الأحلاف العسكرية التابعة للغرب. ورؤى أن الوسيلة لذلك ـ كما أعد لها ـ هي استمرار الحملة السياسية على الوفد والتشهير به وبأخطائه، ليسبقوا الحركة الشعبية في ملء فراغه وليصرفوا انتباه الجماهير إلى قضية الفساد، ثم يجري تطهير شكلي يتم في حدود السلطة القائمة ويروج له بحملة صحفية كبيرة يظهر بها النظام أنه قادر على أن يجدد نفسه. وفي هذه الأثناء تحكم القوى الرجعية قبضتها على المجتمع وتدعم حكم الاستبداد، وتعمل على تصفية الحركة الشعبية وتنظيماتها المختلفة، وتربط مصر بأحد الأحلاف العسكرية كحلف البحر الأبيض أو الكتلة الإسلامية. وكانت الولايات المتحدة قد بدأت تمارس نفوذا مهما في الدوائر الرجعية في مصر.

أعد للقيام بهذه المهام ثلاث شخصيات: حافظ عفيفي وعلي ماهر ونجيب الهلالي. وقد سبقت الإشارة إلى أن حافظ عفيفي كان رئيسا لمجلس إدارة بنك مصر وعضوا في عدد كبير من الشركات، كما كان وجها معروفا بالرجعية والعداء الشديد للحركة الوطنية الديمقراطية بجميع تياراتها منذ العشرينيات، كما كان ثاني اثنين رشحا لتولي الوزارة بعد حادث كوبري عباس عام ١٩٤٦، هو وإسماعيل صدقي، وهما من مشرب سياسي واحد. وبدأ دوره يظهر في الفترة الأخيرة منذ التفكير في إقالة الحكومة الوفدية قبيل إلغاء المعاهدة، فكانت أولى خطوات ظهوره على المسرح حديثا نشرته له صحيفة «الأهرام» في ٢٥ من أغسطس عام ١٩٥١ تحدى به الشعور العام كله معلنا إيمانه بمعاهدة عام ١٩٣٦ وقال: «إن معاهدة عام ١٩٣٦ لم تكن نكبة على البلاد، كما أن تصريح ٢٨ من فبراير (١٩٢٢) لم يكن نكبة أيضا..». وذكر أن من مزايا المعاهدة أنها مهدت لإلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة التي كانت عقبة

كأداء في سبيل الاستقلال. ثم وصف وضع مصر الدولي بقوله: «لابد لنا من التحالف مع دولة أو دول قوية تحترم استقلالنا ويكون من مصلحتها رفع عدوان من يفكر في الاعتداء علينا بسبب موقعنا الجغرافي الذي هو هدف حربي لكثير من الدول الكبرى.. لقد انقسم العالم الآن إلى معسكرين كبيرين، وإني شخصيا لا أتردد في اختيار معسكر الحرية... لا مانع مطلقا من أن نعقد معها (بريطانيا) ومع غيرها من دول المعسكر الغربي معاهدة تحقق أهدافنا وتضمن لنا ولها معونة عسكرية متبادلة عند الحاجة... وأرى أن محالفة ثلاثية تحقق هذه الأغراض مع إنجلترا وأمريكا هي خير ما أطمع في الوصول إليه وأتمناه لبلادي... ويكون من المصلحة أن نسعى إلى ضم دول الشرق العربي إلى هذه المحالفة».

وتردد وقتها أن مصطفى النحاس صرح لبعض ثقاته بأن هناك اتجاها لإحداث انقلاب وزاري في مصر لمصلحة الإنجليز والأمريكيين وأن أيديا أمريكية تدفع الأمور في هذا الاتجاه، وأنه ـ حسب معلومات النحاس ـ فإن دور حافظ عفيفي قد درس في واشنطن لا في لندن «وأن منصب رئيس الديوان الملكي سوف يكون مهيأ لاستقباله بعد مضي عدة أشهر بوصف ذلك خطوة أولى في مؤامرة طويلة تهدف إلى كلفتة القضية الوطنية..». ونشر هذا الخبر في عدد الأول من سبتمبر عام ١٩٥١ من صحيفة «الكاتب» قبل إلغاء المعاهدة. وكان هذا الخبر يعبر بوضوح عن أول خيوط الخطة التي تم تنفيذها بعد ذلك بالتفصيل، إذ تم تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي في ٢٥ من ديسمبر، قبيل حريق القاهرة وإقالة حكومة الوفد بشهر واحد. وقد سبقت الإشارة إلى صدى هذا التعيين لدى الجماهير الشعبية وقتها. وفي العدد الأخير من ديسمبر، نشرت صحيفة أخبار اليوم خبرا مؤداه أن وزارة الخارجية البريطانية واثقة بأن وزارة الوفد سوف تستقيل خلال الأسابيع الثلاثة القادمة، وستتلوها وزارة مرشح لرئاستها حافظ عفيفي. ونشر الخبر ذاته في صحيفة الكاتب في ٢٩ من ديسمبر. وبعد تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان لوحظت مقابلاته مع حسن الهضيبي المرشد الجديد لجماعة الإخوان المسلمين، وتردد أنه عرض على الهضيبي أن يقبل الاشتراك في وزارة مقبلة. فعرض الهضيبي الأمر على مكتب الإرشاد إلا أن غالبية أعضاء المكتب رفضت هذا العرض[١].

وكان علي ماهر سياسيا اشتهر بالفردية الشديدة، وبالاعتماد على السراي في

---

(١) صحيفة الكاتب ٢٩ من ديسمبر عام ١٩٥١.

الوصول إلى الحكم. تولى رئاسة الوزارة من قبل مرتين في عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩، وتولى رئاسة الديوان الملكي بينهما. ولكنه بعد تخليه عن الوزارة عام١٩٤٠ في أثناء الحرب بضغط من الإنجليز الذين شكوا وقتها في أن له صلات بدول المحور وألمانيا بخاصة، بعد ذلك عاش عشرة أعوام بعيدا عن التمتع بثقة الملك فاروق. ويبدو أن سبب ذلك يتعلق بأن علي ماهر لم يكن له حزب أو قوة سياسية يمكن أن يستند إليها في الحكم، وبهذا لم يكن يستطيع إلا الاستناد إلى سلطة السراي، وهو بدهائه وملكاته الشخصية القوية لم يكن يستطيع أن يقوم مع السراي بدور التابع، ولم يكن اعتماده على السراي ليعني شيئا إلا سعيه للسيطرة عليها بوصفها مؤسسة سياسية وإلا الهيمنة على الملك. وبهذا فقد مسوِّغ وجوده لدى الملك الذي كان يبحث عن الأتباع يسيطر عليهم أو ساسة ذوي قوة سياسية متميزة يستفيد منها. وجعل ذلك الملك ينظر إليه بحسبانه مصدرا للتآمر عليه برغم أنه لم يظهر أن لعلي ماهر أدنى سعي للتآمر على الملك، وبرغم أنه كان دائما في حديثه عن الملك يلزم جانب الحيطة والحذر. كما كان من أسباب ارتخاء صلة علي ماهر بالملك ما كان يلقاه من رجال الحاشية الملكية والديوان الملكي من منافسات بالنظر إلى رئاسته السابقة للديوان وطمعه في السيطرة على السراي، وكان من أهم منافسيه في السراي أحمد حسنين الذي رأس الديوان بعده حتى توفي عام ١٩٤٦.

واتخذ علي ماهر دائما سمة السياسي الداهية الذي يدعو للإصلاح ويعتمد على ملكاته الشخصية، وأحاط نفسه دائما بنخبة من العناصر الفنية ذات الكفاية في الإدارة أو الاقتصاد أو القانون. وفي ١٠ من نوفمبر عام ١٩٤٥ كون ما أسمى «جبهة مصر» بوصفها تنظيما سياسيا وضع له برنامجا إصلاحيا. وإذا كان لم يستطع أن يكسب لهذا التنظيم أي شعبية، فقد ظلت «جبهة مصر» واجهة سياسية لنشاط علي ماهر بوصفها سياسيا فردا. وكان يحرص على عدم الدخول في المعارك السياسية المفتوحة، وعلى ألا تنقطع صلته بأي من التيارات السياسية أو رجال السياسة على اختلاف اتجاهاتهم، كما حرص خلال النصف الثاني من الثلاثينيات على أن يكون على علاقة بحزب مصر الفتاة دعما لنفوذه السياسي. يذكر موسى صبري أنه كان يهادن جميع الأحزاب التقليدية والاشتراكية «مع أن آراءه الحقيقية في كل هؤلاء كانت كفيلة بأن تثير بينه وبينهم عداوة من نار.»[1].

---

(١) ملك و ٤ وزارات. موسى صبري ص ٤٢.

وبدأ نشاط علي ماهر مع إلغاء المعاهدة، إذ كان هو من رأس لجنة إقرار تشريعات الإلغاء في مجلس الشيوخ، كما سار في مظاهرة ١٤ من نوفمبر بجوار مصطفى النحاس، ولكنه أعلن خطه السياسي بحديث ذكر فيه موافقته على إلغاء المعاهدة ولكنه دعا إلى تأييد الحلول السلمية للمسألة الوطنية بدعوى أن مصر عضو في الأمم المتحدة وليست في حالة حرب مع الإنجليز، ودعا إلى أن يترك الباب مفتوحا إزاء ما تقدمه الدول الغربية من عروض جديدة[١]. وفي ١٢ من نوفمبر عام ١٩٥١ نشرت صحيفة الجمهور المصري تحت عنوان «محاوله جريئة لإسقاط الوزارة» أن شخصية مسئولة قابلت علي ماهر فأبدى لها موافقته على تلبية الدعوة الموجهة إليه (يقصد قبول الوزارة) على أساس قبول حلف البحر الأبيض المتوسط بشرط جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وعدم العودة إليها إلا بمقتضى شروط الحلف الجديد. وصرح علي ماهر بعد ذلك بأيام قليلة بأن «باب التسوية السياسية لم يوصد نهائيا..»[٢]. كما حرص على التصريح بأنه ليست له أي صلة بالكتائب المسلحة[٣]. ونشط وقتها في تكتيل القوى السياسية الرجعية وراءه فيما سمى «بالهيئة السياسية»، واطردت اجتماعاته لهذا الغرض بإبراهيم عبد الهادي ومحمد حسين هيكل وواصف غالي وبهي الدين بركات وحافظ عفيفي[٤]. وبعد تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي، زاد تألق نجم علي ماهر وكثر نشاطه، ووضح أن ثمة اتجاها قويا لأن تسند إليه الوزارة[٥]. وفي أوائل يناير نشرت أخبار اليوم أن ثمة اتجاها لتأليف وزارة قومية يشترك فيها رؤساء الأحزاب جميعا (الأحزاب التقليدية) وزراء دولة. وذلك بحسبانه طريقة لتكتيل القوى الرجعية وراء وزارته المقترحة. ويذكر الأستاذ الرافعي أن الأحزاب التقليدية رفضت هذا العرض لما رأت في قبوله من غض من كرامة أحزابهم، إذ يستحيلون إلى مجرد موظفين لدى علي ماهر[٦].

ويذكر موسى صبري أن الملك كان يبغض علي ماهر، وكان بينهما ما يشبه

(١) صحيفة الجمهور المصري ١٥ من أكتوبر عام ١٩٥١.
(٢) صحيفة الجمهور المصري ١٩ من نوفمبر عام ١٩٥١.
(٣) صحيفة الاشتراكية ١٥ من نوفمبر عام ١٩٥١.
(٤) صحيفة الاشتراكية ١٥، ٢٣ من نوفمبر عام ١٩٥١.
(٥) صحيفة الاشتراكية ٢٧ من ديسمبر عام ١٩٥١.
(٦) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ١٣٢.

القطيعة برغم محاولات بعض رجال القصر المخلصين لعلي ماهر تأليف قلب الملك له. وأنه في الأسابيع الأخيرة لحكومة الوفد استطاع هؤلاء أن يمهدوا الطريق لعلي ماهر، بحسبانه أصلح رجل لإنقاذ الموقف. واستقر الرأي قبل الحريق على أن يكون نجيب الهلالي المرشح الأساسي لرئاسة الوزارة القادمة، وأن يرشح لها علي ماهر احتياطيا، وأفهم ضمنا بذلك، فقام هو بمحاولة للتفهم الضمني للموقف أيضا، وذلك بتقديم عروض مستترة لمن يرى أن يعاونوه إذا تولى الوزارة. وقبل الحريق بأسبوع، قابل علي ماهر ممثلي حركة الكتائب العسكرية بالشرقية وهما عبد الحميد صادق ومدحت عاصم، وسألهما عن عدد المشتركين في الكتائب من الحزب الاشتراكي، ثم سألهما عما إذا كان يمكن عند الضرورة وقف أعمال الكتائب مؤقتا، فأعلنا ثقتهما بوطنية علي ماهر واستعداد الكتائب لهذه الهدنة[1]. ومن هذا يظهر أن من رجال الكتائب من كان يعلم أن علي ماهر مرشح للوزارة خلفا لحكومة الوفد وأنهم كانوا يؤيدون هذه الخطوة.

وكان أحمد نجيب الهلالي عضوا بالوفد وأحد وزراء حكومته عام ١٩٤٢، وعرف بالكفاية أستاذا للحقوق بالجامعة ثم وزيرا فيما تولى من وزارات الوفد، وعرف في عمله بالاستقامة. وأشيع عنه منذ الأربعينيات أنه يعادي الملك فاروق، وكان قد أوعز إلى أحد النواب عام ١٩٤٤ أن يقدم استجوابا لمجلس النواب عن الديون المستحقة على أحمد حسنين رئيس الديوان الملكي والتي لم يدفعها للوزارة، فرد هو على الاستجواب بأنه سيعمل على إرغام رئيس الديوان على الدفع. وعند تشكيل وزارة الوفد عام ١٩٥٠ رفض الهلالي الاشتراك فيها. وعرف أن رفض الهلالي الاشتراك في الوزارة ناتج عن عدائه للسراي، ولأنه أقسم من قبل ألا يدخل القصر الملكي، وناتج أيضا عن احتجاجه على حوادث الفساد التي أحاطت وزارة الوفد عام ١٩٤٢[2]. وبهذا المسلك خلص الهلالي نفسه مما ألصق بالوزارة من أخطاء، وبدأ يظهر في إطار حزب الوفد شخصية سياسية نظيفة يمكن أن تكون قطبا يلتف حوله الوفديون المعارضون لمسلك الحكومة.

---

(١) ملك و٤ وزارات. موسى صبري ص ٣٦، ٣٧.

(٢) يشك أحمد بهاء الدين في هذا السبب الأخير، بحسبان أن الهلالي هو من تحمل عن وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ عبء الدفاع عنها أمام اتهامات مكرم عبيد لها بالفساد في كتابه الأسود. فاروق ملكا. . . . . . ص ١٢٩.

على أنه في عام ١٩٥١ ظهرت بين الهلالي وبين رجال القصر اتصالات مستمرة. كما نشأت له اتصالات ببعض المسئولين الإنجليز مثل مستر ستوكر وزير الدولة البريطاني، واتصالات ببعض المسئولين الأمريكيين(١). واستمر معتكفا عن الحياة العامة حتى نوفمبر عام ١٩٥١ بعد إلغاء المعاهدة، إذ أدلى بتصريحات هاجم فيها حكومة الوفد، وركز هجومة على الفساد وطالب بإجراء تطهير شامل. فاجتمع الوفد في ٧ من نوفمبر وقرر فصله من عضوية الحزب. وفي ديسمبر رشح لمنصب كبير قبل تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان فاعتذر عن قبوله(٢). وقد رؤى أن سمعته القديمة وكفايته المعروفة ووفديته مما يؤهله لأن يكون الوجه الجديد المطلوب لفترة ما بعد الوفد، ومما يساعده في أن يلي الحكم وأن يعمل على تكوين حزب يرث به الوفد ويكون دعامة للحكم الرجعي.

ويكاد من كتبوا عن هذه الفترة يجمعون على أنه عقب الحريق مباشرة، عرضت الوزارة على الهلالي فرفضها، واتفق مع حافظ عفيفي على تقديم علي ماهر ليتلقى هو صدمة الانقلاب الأولى(٣).

* * *

تولى علي ماهر الوزارة في ظرف خليق بأن يفر فيه الجميع من توليها. وألف وزارته كعادته بوزراء غير حزبيين من الفنيين ذوي العلاقات الشخصية به وذلك عدا وزيرين فرضتهما السراي عليه فرضا، هما: مرتضى المراغي للداخلية وزكي عبدالمتعال (الذي عينه الوفد وزيرا في وزارته أولا ثم أخرجه منها) وزيرا للمالية والاقتصاد. وكان وضع الوزارة يتلخص في أنها وزارة للتهدئة والتمييع، ولإعادة المسألة الوطنية إلى قمقم المفاوضة من جديد، مع الإعفاء على آثار الانتفاضة الأخيرة. كما أنها وزارة غير حزبية. وقد أخضعها ذلك لمحاذير كثيرة. فهي في حرصها على انتشال النظام من الدمار لابد أن تحكم من خلال الدستور القائم وأن تعتمد في وجودها على البرلمان. وهي وزارة جريحة بسبب أنها تحكم في ظل نظام

---

(١) فاروق ملكا. أحمد بهاء الدين ص ١٣٠.

(٢) ملك و ٤ وزارات. موسى صبري ص ١٠٠، صحيفة الجمهور المصري ١٠ من ديسمبر عام ١٩٥١.

(٣) فاروق ملكا... ص ١٣٠، ملك و٤ وزارات... ص ٣٤، مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢... ص ١٣٩، صحيفة روزاليوسف ١٠ من مارس عام ١٩٥٢.

جريح، ولا تستطيع بقوتها وقوة النظام الواهنة وعزمهما الضعيف، أن تلجأ إلى ما لجأ إليه محمد محمود عام ١٩٢٨ من وقف العمل بالدستور، أو إلى ما لجأ إليه إسماعيل صدقي عام ١٩٣٠ من إلغاء الدستور واستبدال غيره به. وهي إن حلت مجلس النواب الوفدي وأجرت انتخابات مزيفة له، فلن ينجح في هذه الانتخابات إلا الأحزاب الرجعية التقليدية من السعديين والأحرار، ولن تكون وزارة علي ماهر وقتها أكثر من وزارة انتقالية مهدت الطريق لهؤلاء. وهي إن أبقت مجلس النواب ألقت بنفسها تحت رحمة الوفد وأغضبت الملك الذي لا يرضى دون هدم الوفد وتصفيته بديلا. وهي في الوقت ذاته كانت من وزارات السراي ولكنها لاتتمتع بتأييد السراي وثقتها كلها، إذ كان الملك قد قبل علي ماهر على مضض، وإذ كان حافظ عفيفي رئيس الديوان ووكيله يؤيدان تولى الهلالي الوزارة، وإذ كان كريم ثابت ذو النفوذ القوى على الملك يعمل لحساب مجيء حسين سري إلى الحكم[1].

وفضلا عن ذلك، فإن مهمة انتشال النظام تقتضي إجراءات كثيرة من القمع والتصفية للحريات العامة وللصحافة وللتنظيمات المختلفة. وهذا ـ لاشك ـ سيجعلها مبغضة إلى الجماهير بالإضافة إلى أنها من البدء وزارة متهمة، وزارة ما بعد الكفاح المسلح وما بعد الحريق. ويزيد الأمر تعقيدا كيفية مواجهتها للجماهير بتصفية المسألة الوطنية، وبالمفاوضات وإدخال مصر في أحد الأحلاف العسكرية على ما هو مرسوم. ويزيد الأمر تعقيدا أيضا موقف البريطانيين منها، وهل ينوون تسهيل مهمتها بعدم التشدد معها أم لا، بمراعاة معرفتهم بضعفها وفقدانها الركائز القوية للاستمرار في الحكم، وهم على عادتهم يضنون بعروضهم في المساومات السياسية أن ترتخص، ولا يقدمونها إلا للأقوياء الضامنين تنفيذ الالتزامات المتبادلة.

وكانت السياسة المرسومة في دوائر السراي، تتلخص في أن تحول الحياة السياسية كلها وتوجه إلى مشكلة الفساد الداخلي، فيصرف النظر تماما عن المسألة الوطنية إلى مسألة لها بريق شعبي، لما كان الفساد يستثير من سخط الجماهير. وأن يعلق الفساد في رقبة الوفد في محاولة لهدمه سريعا، وأن يحل البرلمان الوفدي ويجري تطهير للأداة الحكومية يمتد فترة طويلة وتجري محاكمات يقدم إليها مستغلو النفوذ وخصوصا من رجال الوفد.

---

(١) قصة ملك و٤ وزارات. موسى صبري ص ٧٧.

ولكن وزارة علي ماهر قامت في ظروف لم يجف فيها دم الشهداء بعد ، ولا اختفى منها دخان الحرائق بعد، ولا ضمن فيها تصفية الكتائب وجمع السلاح كله بعد، في ظروف لا تزال الجروح فيها مفتحة، ولاتزال الأعين برغم الحريق متربصة. فلم تكن الوزارة تستطيع أن تنقل الأوضاع هذه النقلة الواسعة التي تريدها السراي. وهي بضعفها وبالتناقضات التي تحملها لا تستطيع أن تواجه الوفد بالعداء الصريح فورا. وعلي ماهر يعلم أنه لا يتمتع بتأييد السراي تماما. وأنه إن كان يحرص على البقاء في الحكم فلابد أن يكون له من سياسته موقف يعبر فيه عن وضعه ومصلحة بقائه في الحكم لا عن وضع السراي ومصلحتها فقط، وأن يمارس سياسة يستطيع بها أن يفرض بقاءه على القصر. وأن يسترشد في ذلك بدهائه المعترف به وبخبرته السياسية العتيدة، وحرصه على ألا يقطع خيط اتصال بينه وبين أي من القوى المؤثرة في الموقف، ومن هذه القوى حزب الوفد، ومنها أيضا الرأي العام الذي ظن علي ماهر أنه يمكنه مهادنة أقسام منه باسم أن معركة القناة مستمرة، وأن التوقف فيها لا يعدو أن يكون هدنة مؤقتة تعمل في أثنائها «المستخلصات السياسية» ويجري تقدير الحساب مع بريطانيا لمعرفة: هل بلغ الرصيد حدا مؤثرا أم لا؟ كما كان يعلم ببصيرته السياسية أن التطهير معركة لن تصرف الأنظار عن الملك وحاشيته. وأنه لن ينظر أحد إلى التطهير نظرة جدية ـ كما سجل موسى صبري[1] ـ إذا حاكم لصوص الأحزاب وترك لصوص القصر.

* * *

كان لابد لمن يريد وقف العجلة المندفعة أن يدور معها قليلا، وكان لابد أن تنطمس بقدر الإمكان الفوارق بين الأمس واليوم ليمكن إساغة الوضع الجديد بالنسبة للناس. والغموض لازم والبلبلة مفيدة. فبدأ علي ماهر باتباع سياسة المهادنة مع الوفد وزار النحاس فور توليه الحكم، وواجه في اليوم التالي الوفديين في البرلمان مشيدا بسياسة الوفد في الحكم، وقال: «إن سياستي ستكون استمرارا لسياسة سلفي العظيم(يريد مصطفى النحاس)»[2]. وكان النحاس قد صرح فور انتهاء زيارة علي ماهر له بأن البرلمان الوفدي سيمنحه الثقة، وعَدَّ النحاس اعتماد الوزارة الجديدة على البرلمان

---

(١) قصة ملك و ٤ وزارات. موسى صبري ص ٨٢.

(٢) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ١٣٣.

الوفدي بمثابة رد لاعتبار حزبه بعد الإقالة ووقاية للبرلمان الوفدي من الحل، وأن ذلك يكفل للوفد نوعا من «الوجود» في السلطة من خلاله. وفي الجلسة التالية طلب علي ماهر من البرلمان مد الأحكام العرفية ثلاثة أشهر، فجوبه بمعارضة الوفديين. فبادر النحاس بالاتصال به تداركا للموقف وأبلغه أن الوفديين سيؤيدونه وسيسهلون مهمته وسيوافقون على ما يريد في البرلمان لأن سياسة التعاون بينهما يجب أن تكون حقيقة واقعة. واستصدر علي ماهر مرسوما أمضاه الملك بحل مجلس النواب، وترك المرسوم بغير تاريخ استعدادا لاحتمالات المستقبل.

ومن جهة ثانية، اقتضت سياسة التهدئة من علي ماهر أن يحاول تخفيف ضغط الغلاء وخفض نفقات المعيشة، بواسطة إجراءات حكومية مباشرة، فاهتم بتوفير المواد التموينية، وأصدر قرارا بخفض سعر أقة السكر قرشين مع زيادة مقرراته في البطاقات وتيسير استيراده من الخارج، وقرر تعميم البطاقات لمن لم يحصل عليها ومضاعفة الإنتاج المحلي للمسلى الصناعي وزيادة مقررات الزيت في البطاقات، مع منع تصدير الأرز والزيت والبذرة والكسب توفيرا لهذه المواد في السوق المحلي وخفضا لأسعارها، كما قرر خفض سعر «الحلاوة الطحينية» والكيروسين وبعض أنواع الأقمشة الشعبية[1].

واتخذت الحكومة إجراءات لوقف الكفاح في القناة وانسحاب الفدائيين، واعتقلت كثيرا من الفدائيين في الإسماعيلية وبورسعيد والسويس والتل الكبير، وتسترت على عودة الكثيرين من العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية، وعلى استئناف أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية في مواني القناة وإعادة تموين المعسكرات البريطانية[2]. وكان هذا هو العربون الذي قدمته الحكومة للإنجليز لبدء المباحثات والعودة للمفاوضة. وفي الوقت ذاته دعا علي ماهر عبد الحميد صادق ومدحت عاصم ووجيه أباظه من ممثلي الكتائب ونصحهم بالتوقف عن القتال، فاشترطوا عليه - بإيحاء من عزيز المصري القائد العام للكتائب - أن تكون الهدنة لأجل محدد وألايقبض على أحد الفدائيين أو يصادر سلاحه، كما طلب إليه وجيه أباظه أن تمد الحكومة الكتائب بالسلاح سرا، وتطلق لها حرية التدريب

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ١٣٦.
(٢) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ١٣٢، ١٣٣.

والاستعداد. فأجاب بأنه سيحاول الوصول إلى اتفاق مع الإنجليز وأنه إن أخفق سيدعو الكتائب بنفسه لاستئناف الكفاح[1].

* * *

ولكن سياسة ملاينة الوفد لم ترض الملك، وقد ضغطت السراي على علي ماهر بواسطة وزيريها في الوزارة مرتضى المراغي وزكي عبد المتعال لإعلان مرسوم حل مجلس النواب، وبلغ الضغط إلى حد أن مرتضى المراغي وزير الداخلية أذاع المرسوم على الصحف برغم معارضة رئيس الوزراء، فهدد الوزيران بتقديم استقالتيهما إن كذب علي ماهر الخبر. وقد كتبت روزاليوسف بعد استقالةعلي ماهر أن سبب إخراجه من الحكم هو أنه كان من المفروض أن يضرب الوفديين بشدة ولكنه عجز عن فهم هذا الطلب[2]. كما عقَّد علاقة الوزارة بالملك رفض علي ماهر أن يعين بعض رجال السراي من الموظفين في مناصب كبيرة بسبب كراهية الرأي العام الشديدة لهم، مثل كامل قاويش الذي طلب الملك تعيينه نائبا عاما، وكان على اتصال بمحمد حسن خادم الملك، ومثل أحمد طلعت الذي طلب الملك تعيينه حكمدارا للعاصمة، فرفض علي ماهر بسبب أن الإخوان المسلمين سيَعُدُّون هذا التعيين تحديا لهم، لما ينسب له شخصيا من حوادث التعذيب والتشريد التي تعرضوا لها.

واقتضت سياسة علي ماهر إبقاء الضوء مسلطا على المشكلة الوطنية والدخول فورا في المفاوضات مع وعد الجماهير علنا باستئناف الكفاح إن فشلت، وهذا لم يرض الإنجليز. ويبدو أن السراي اعتقدت أن المدة التي بقيها علي ماهر في الحكم كانت كافية لإعادة الهدوء والاستقرار، فدبرت له ما جعله يستقيل في ذات اليوم المحدد لبدء مباحثاته مع السفير، وأبلغت السفير ليعتذر عن مقابلة علي ماهر. فلما طلب علي ماهر مقابلة الملك رفض الملك، فقدم استقالته وقبلت في الأول من مارس عام ١٩٥٢.

* * *

في الحديث عن أزمة التنظيمات الشعبية خلال معركة القناة، أشير إلى أن قسما من الرأي العام أفقده تعدد التنظيمات ثقته بفاعليتها، وصرف جهده إلى البحث عن

---

(١) قصة ملك و ٤ وزارات. موسى صبري ص ٣٧، ٣٨.

(٢) صحيفة روزاليوسف ١٠ من مارس عام ١٩٥٢.

الفرد لا عن التنظيم، وعن الزعامة لا عن الحزب ولا الجبهة. وقد حاول هذا الاتجاه أن يجد في علي ماهر ـ السياسي ـ الفرد الداهية، الذي عمل طول حياته السياسية معتمدا على ملكاته الشخصية على ما حاول أن يظهر دائما. حاول أن يجد فيه الزعيم المطلوب الذي يعيد النظام ويعمل للإصلاح.

استقبلت صحيفة روزاليوسف علي ماهر بقولها إنه «الرجل الوحيد الذي يجب أن يؤمن ببراءة الشعب». ثم عرضت للأحداث المريبة التي سبقت حريق القاهرة مثل محاولة إثارة الفتنة بين المسلمين والأقباط في السويس وقتل الراهبة الأمريكية وحوادث الاعتداء على الحانات والملاهي وغيرها. كما استقبلته بهجوم شديد على الزعماء السياسيين الآخرين الذين لا يمثل الواحد منهم إلا نفسه ولا يجتمعون إلا على الخداع. وقالت: إن علي ماهر هو الرجل النزيه الذي لا يتعاون مع هؤلاء، والذي يجب أن يؤمن بالشعب(1).

وفي العدد التالي كتب إحسان عبد القدوس بعنوان: «إن مصر في حاجة إلى دكتاتور.. فهل هو علي ماهر؟». قال: إنه إذا كان سبب ٢٦ من يناير هو شراء الإنجليز للمجرمين فيجب على «علي ماهر» أن يراقب نشاط الإنجليز والأجانب، فإذا كان السبب هو السخط الشعبي على الأوضاع الاجتماعية الظالمة فيجب أن يعمل «لخلق نظام اجتماعي جديد يفرضه على مصر بنفس القوة والسرعة التي فرضت بها الأحكام العرفية». فإذا اعتقد علي ماهر أن السبب في الحريق هو المبادئ الهدامة فليعلم أن المبادئ الهدامة ليست قاصرة على الشيوعيين والاشتراكيين ولكن تشمل الإقطاعيين وغلاة الرأسماليين، «ومصر اليوم تعتبر دولة بلا مبدإ..». وإذا اعتقد أن السبب هو تحرك الجماهير بلا زعيم «فيحاول رفعته أن يكون زعيما للجماهير..». واختتم المقال بعبارة تصدر عن منطلق هو أنه لا مانع من التضحية بالديمقراطية من أجل الإصلاح، وأن المعروف عن علي ماهر أنه يعتد برأيه إلى حد لا يسمح معه للوزراء بالتفكير، «ومصر تقبل منه أن يعتد برأيه إلى حد أن يصبح دكتاتورا للشعب لا على الشعب ودكتاتورا للحرية لا على الحرية ودكتاتورا يدفعها إلى الأمام ولا يشدها إلى الوراء».

وكانت أزمة التنظيمات الشعبية قد زادت بعد الحريق وتغيير حكومة الوفد

---

(1) صحيفة روزاليوسف ٤ من فبراير عام ١٩٥٢.

واتخاذ إجراءات القمع ضد هذه التنظيمات، وأبعدها ذلك مؤقتا عن ميدان العمل المفتوح المؤثر، كما كشف ضعفها. ولاشك في أن ذلك ساهم في نمو الاتجاه السابق الذي يبحث عن الخلاص الوطني والاجتماعي وعن الإصلاح في غير المؤسسات الحزبية والسياسية، والذي ينقب عن الرجل القوي يلقى عليه العبء ويحمله مسئوليته هو، ويلقى عن نفسه أعباء العمل والمبادرة بأن يسلم إليه نفسه. ولكن بسقوط علي ماهر ظهر أن الرجل القوي رجل ضعيف، وأن الأمر لا يتعلق بملكات شخصية لفرد إزاء القوى التي تحيط به لتسوقه أو تقفه أو تلقيه بعيدا.

* * *

في هذه الفترة، عملت الولايات المتحدة على أن تزيد نفوذها السياسي في مصر وأن تسوق الأحداث لمصلحتها. وقد سبقت الإشارة إلى ما كتبته صحيفة التايم الأمريكية من أن الولايات المتحدة تنظر إلى أحداث مصر نظرتها إلى أحداث اليونان عام ١٩٤٧ عندما استغلت ضعف بريطانيا هناك في الحلول محلها، كما كانت تقوم بنفس الدور في إيران عندما خاضت ظروفا مشابهة بتأميم البترول. كما سبقت الإشارة إلى ما كان من اتصالات بين الأمريكيين وبين الهلالي في صيف عام ١٩٥١ وإلى حديث النحاس عن دور الأمريكيين قبيل إلغاء المعاهدة ـ في تعيين حافظ عفيفي. وفي ٧ من أكتوبر عام ١٩٥١ ـ اليوم السابق على إلغاء المعاهدة ـ كتبت «الملايين» مقالة بعنوان: «المصريون المتأمركون يستعدون لتأليف الوزارة». قالت فيها إن الساسة المتأمركين في مصر يتحدثون عن الفساد والرشوة واستغلال النفوذ، وإن ثمة ما يدعو لقيام حزب جديد وكسب بعض الشخصيات الكبيرة التي اشتهرت بالأمانة والنزاهة، وفي مقدمتهم بهي الدين بركات الذي فوتح في أمر رئاسة وزارة مستقلة يكون بين أعضائها الدكتور أحمد حسين ـ الذي كان وزيرا في وزارة الوفد واستقال في صيف عام ١٩٥١، بدعوى الاحتجاج على الفساد ـ وسابا حبشي، وحسين فهمي، وعبد القوي أحمد وعبد السلام الشاذلي، وطه السباعي، وزكي عبد المتعال، وعزيز أباظة وإبراهيم مدكور، وهم جميعا من الساسة المستقلين غير الراضين عن وزارة الوفد القائمة، وإن محاولات تبذل لكسب نجيب الهلالي وبعض الشخصيات الوفدية الساخطة، وإن هذه الخطة حددت أهدافها بما يلي:

أولا: محاربة الفساد بوقف تيار الاستثناءات والإقلال من المحسوبية وحصر نفقات استغلال النفوذ في أدنى حد ممكن.

ثانيا: التوسع في برامج الإصلاحات الاجتماعية في إطار النظام القائم ومحاولة تهدئة الساخطين عن طريق المسكنات الوقتية.

ثالثا: الانحياز إلى المعسكر الغربي وتأليف حلف البحر الأبيض مع دول الشرق الأوسط.

رابعا: القيام في الوقت المناسب بحركة تطهير واسعة النطاق ضد العناصر اليسارية.

وذكرت الصحيفة أن الدكتور أحمد حسين هو أكثر هؤلاء الساسة اتصالا بأمريكا وأنشطهم، وأنه زاهد في رئاسة الوزارة حاليا ويكتفي بمركز الوزير الأول في الوزارة المنتظرة.

وفي نوفمبر زار مصر الصحفي الأمريكي المعروف ستيوارت ألسوب وبعث منها إلى صحيفة شيكاغو صن تايمز بمقال وصف فيه حالة مصر. وما يعانيه الشعب من فقر مدقع في مقابل الثراء الفاحش الذي يتمتع به حكام مصر وقال ما معناه: «إذا كانت بريطانيا قد استطاعت فيما مضى أن تحافظ على سيادتها على مصر بخلق الباشوات وجعلهم أصحاب النفوذ، وبرشوتهم بعد ذلك ليكونوا أداة تسهل مصالح بريطانيا الاستعمارية، فإن هذه الطريقة لم تعد عملية ولا مجدية اليوم. إن الشعب الفقير قد أخذ يستيقظ وأخذ يشعر بالغبن الفاحش اللاحق به، ولابد لهذا الشعب من أن يثور بالقوة ضد هذه الأوضاع في وقت قريب».

ثم أنهى الكاتب حديثه بقوله: «إن الحديث عن إنعاش الديمقراطية في بلد كمصر يعيش فيه أغلبية الشعب عيشة أحط من عيشة الحيوانات هو كلام فارغ. إن مصر لا تحتاج إلى ديمقراطية بل تحتاج إلى دكتاتورية، تحتاج إلى رجل فرد، إلى رجل ككمال أتاتورك ليقوم بالإصلاحات الضرورية اللازمة للبلاد. لكن مشكلة مصر في كيفية العثور على الدكتاتور، فليس بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للدكتاتور...»(1).

ويظهر من الفقرتين السابقتين، أن الفكرتين اللتين تدور بينهما السياسة الأمريكية هما فكرتا خلق الدكتاتور أو تكوين الحزب الموالي لها، وتركت لسياق الأحداث أن ترجح بينهما. وكانت تجربتهما هما، علي ماهر ونجيب الهلالي على التوالي.

والذي يظهر من حديث موسى صبري في كتاب «قصة ملك و٤ وزارات» عن

---

(١) صحيفة روزاليوسف ٢٧ من نوفمبر عام ١٩٥١.

أحداث هذه الفترة التي كان يعمل فيها صحفيا بدار أخبار اليوم، ويلازم في أثنائها مصطفى أمين وعلي أمين صاحبي الدار في نشاطهما السياسي، يظهر من حديثه الدور الكبير الذي قام به كل من مصطفى أمين وعلي أمين في تشكيل وزارات ما بعد الحريق، إذ كان علي ماهر على اتصال مباشر بمصطفى أمين، وكان يعلم منه ما يجب عليه أن يفعل إزاء ما يدور بالقصر الملكي من مناورات ضده ويتبع نصيحته[1]. وقد عرض علي ماهر على الدكتور أحمد حسين أن يشترك معه وزيرا، وأن يعد أحمد حسين برنامجا للإصلاح الاجتماعي تتبناه الوزارة، فرفض أحمد حسين هذا العرض عندما وجد أن علي ماهر غير مقتنع بأن تكون سياسة الوزارة هي إجراء التطهير (قبل التحرير)، وأنه يرى أن تؤجل المسائل الداخلية نحو ثلاثة شهور «لتواجه البلاد الإنجليز يدا واحدة». ويقال إن الدكتور أحمد حسين اقترح على «علي ماهر» أن يطلب إلى الملك ـ مكافحة للشيوعية وتصفية للسخط الشعبي ـ أن يعلن تنازله عن أملاكه أو عن نصفها للشعب[2]. ويلاحظ أن ذلك هو عين ما فعله شاه إيران خلال معركة تأميم البترول مقدمةً لضرب الحركة الشعبية هناك.

وفي تلك الأيام، زار مصر أحد كبار الأمريكيين مبعوثا عن دين أتشيسون وزير الخارجية لكتابة تقرير عن حالة مصر[3]، وقابل علي ماهر ونجيب الهلالي وسجل في تقريره أنه يجب لاستقرار مصر أن ينقذ القصر من رجال الحاشية، وأن تجرى عملية تطهير للإدارة الحكومية مع معاقبة اللصوص من السياسيين وغيرهم، ومع تنفيذ برنامج للإصلاح الاجتماعي، وأنه يمكن لأمريكا إذا طبقت هذه السياسة أن تضغط على إنجلترا لتجلو عن مصر. ويلاحظ من ذلك أن سياسة «التطهير قبل التحرير» كانت هي السياسة التي دعت إليها الولايات المتحدة، وكان القصد بها تنفيذ برنامج إصلاحي يصفي الوضع الثوري دون أن يمس أسس النظام القائم. وكانت الشخصية المعدة لتنفيذ هذه السياسة هو نجيب الهلالي الذي عهد إليه بتأليف الوزارة في الأول من مارس عام ١٩٥٢.

* * *

---

(١) قصة ملك و ٤ وزارات. موسى صبري ص ٤٦ ــ ٥١.

(٢) قصة ملك و ٤ وزارات. موسى صبري ص ٤٨.

(٣) قصة ملك و ٤ وزارات. موسى صبري ص ٨٢.

غلب على وزارة الهلالي أنها من وزارات الموظفين. كان الكثير من وزرائها من الساسة القدامى غير الحزبيين أو من كبار الموظفين، ودخلها وزيرا الملك، مرتضى المراغي، وزكي عبد المتعال، أمسك الأول الداخلية والحربية وأمسك الثاني المالية، كما دخلها محمود غزالي الذي كان مديرا للأمن العام في فترة سابقة وكان ذا موقف جهير في الولاء للإنجليز والارتباط بهم. وكان برنامج الوزارة هو «التطهير قبل التحرير»، أوضحه رئيس الوزارة الجديد في خطابه بقبول تشكيلها بعباراته الإنشائية وسجعه المنمق.

وكان المقدر أن وزارة الهلالي ستكون في مركز أحسن من سابقتها التي تلقت عنها الصدمة الأولى، وأن تستطيع في يسر أن توجه الأنظار إلى مشكلة الفساد الداخلي لتقضي في محاربته على سمعة الوفد وتتمكن من تصفيته، ولتصفى الحركة الشعبية وسط ضجيج التطهير. ولكن يلزم لنجاح مسعى الوزارة أن تكسب بعض ثقة الرأي العام بها ليتحول معها إلى «ميدان التطهير»، ويلزم لذلك لا أن تتحدث عن أهمية التطهير وجدواه فهو مطلب واضح لا خلاف عليه، ولكن أن تشيع الثقة بأنها جادة في محاربة الفساد. ولن يتأتى ذلك إلا إذا أعلنت عزمها على اقتحام الجحور الأساسية للفساد. وكان الجحر الأساسي له في القصر الملكي. ولن يثق الرأي العام ولا قسم منه بجديتها ما بقيت بعيدة عن هذا المكان. وهي إن اقتحمت القصر أسقطت هيبة الملك وضاع النظام الذي أتت لتسنده.

وقد قدر أن يكون المخرج من هذه المشكلة هو أن يصحب تعيين الهلالي طرد رجال الحاشية أو بعضهم، فيبدو القصر بهذا شبه نظيف، وتستطيع الوزارة مستندة إليه أن تقوم بحركة التطهير وتوجهها ضد الوفد. وكان لابد أيضا ـ إشاعة للثقة بالوزارة واستبعادا لشبهة تبعيتها للملك والعمل لحسابه ـ أن تشمل الوزارة وزراء من الشخصيات المستقلة التي لم تشتهر بالنزاهة والاستقامة فقط، ولكن عرفت عنها مواقف سياسية شجاعة ضد الفساد، ومن هذه الشخصيات التي لا تزال ذكرى مواقفها عالقة بالأذهان محمود محمد محمود الذي كشف ديوان المحاسبة، تحت رئاسة موضوع الأسلحة الفاسدة ومستشفى المواساة، واستقال من منصبه لاصطدامه بالملك نتيجة إصراره على كشف هاتي المسألتين، ومصطفى مرعي الذي فجر الموضوع باستجوابه الشهير في مجلس الشيوخ وفقد مقعده بالمجلس بسببه.

ولكن كان يلزم لوزارة تشكل وفيها مثل هؤلاء أن تكون مستندة إلى قوة تستطيع بها أن تضغط على الملك ورجاله. وأن يدخل الوزارة أحد ممن وجهوا الاتهام إلى الملك يعني الاعتراف بصحة هذا الاتهام أو انكشاف ضعف الملك وانصياعه مما تأباه مصلحته السياسية. والوزارة مادامت ألفت بقصد القضاء على الوفد وتصفية الحركة الشعبية، فلن يكون لها ركيزة إلا الملك ذاته، وارتكازها كلية عليه يعني تبعيتها المطلقة له(وهو المصير الذي حاول علي ماهر أن يتفاداه). ونصيحة الأمريكيين والإنجليز قد يكون لها منزلة التوجيه لدى الملك، إلا أن يكون من شأن الانصياع لها تهديد مركزه. والحاصل أن الهلالي انصاع لرغبات الملك في كل ما فرضه عليه عند تشكيل الوزارة: إقصاء لمرشحين لم يرض عنهم، أو فرضا لآخرين من رجاله. فكان تأليف الوزارة ذاته هو أول فشل صادفته. وبقدر انكشاف خضوعها للملك والحاشية بقدر ما تنفر منها الجماهير والرأي العام فتزداد خضوعا للملك لفقدانها أيا من عناصر المناورة، ولن يبدو «التطهير» ساعتها إلا محض مراوغة مكشوفة لصرف الأنظار عن المسألة الوطنية. والنتيجة أن الأنظار ساعتها لن تنصرف عن المسألة الوطنية.

ومنذ صيف عام ١٩٥١، عندما استقال الدكتور أحمد حسين من وزارة الوفد، كان الهلالي على اتصال وثيق به، يعدان معا للعمل المشترك في فترة «مابعد الوفد». وقبل عرض الوزارة على الهلالي كانا متفقين على عدة أسس، هي طرد رجال الحاشية الملكية وعدم تدخل الملك في اختيار الوزراء وضم عناصر عرفت بالشجاعة، ثم أن يصدر الإنجليز إعلانا بالجلاء من طرف واحد، ثم يجري تطهير جميع الأحزاب. لذلك أصر الدكتور أحمد حسين على رفض الاشتراك في الوزارة لما رأى الأسس الخاصة بتشكيلها تنهار، وتوقع لها الفشل لذلك[1]. وفقدت الوزارة بهذا الرفض الشخصية التي كان التيار الأمريكي يعدها للقيام ببعض مشروعات الإصلاح الاجتماعي ذات البريق.

وبتكوين الوزارة ظهر جليا أنها وزارة ملكية «صرف» ليس لها ظل من التميز عن السراي. وأكد هذا المعنى ما كان رئيسها يطلقه في كل مناسبة من عبارات التأليه للملك. كما ظهر أنها أتت لتصفية الوفد، وتصفيته لحساب الملك، وتصفية الحركة

---

(١) قصة ملك و ٤ وزارات. موسى صبري ص ١٠٢ـ١٠٦.

الوطنية والشعبية لحساب الاستعمار والرجعية. وأكد هذا المعنى أنها في الوقت الذي أعلنت فيه الحرب على الوفد باسم التطهير بغير هوادة، هادنت فيه الأحزاب الرجعية كالسعديين والأحرار. وعرض الهلالي على إبراهيم عبد الهادي وحسين هيكل الاشتراك معه في الوزارة، عند تأليفها، ثم بعد ذلك بشهرين[١]. كما أكد المعنى ذاته ما اتبعته الوزارة من إجراءات القمع العنيف ضد الاتجاهات الشعبية كافة أفرادا وتنظيمات وصحفا، وأبقت حظر التجول في القاهرة مساء لا لضرورة إلا إبقاء للجنود في الشوارع وإشاعة الخوف والرهبة.

وقد ألغت الوزارة الاستثناءات التي كانت حكومة الوفد أجرتها ترقية لأنصارها من موظفي الوزارات والمصالح. وألفت عدة لجان قضائية لتتولى التحقيق في الجرائم الإدارية والمخالفات التي وقعت في الجهاز الحكومي. وبرغم أن التطهير كان موجها لفضح سوءات الإدارة الوفدية فقط، فإن فكرة التنقيب عن المخالفات والجرائم خلخل ارتباط الجهاز الحكومي بالوزارة، لما أشاعه من قلق ولما فجره من حزازات بين المتنافسين من الموظفين. وراوغ الكثير من الموظفين في مساعدة لجان التطهير خشية أن تحسب تصرفاتهم عليهم مستقبلا إذا عاد الوفد، أو خشية على أنفسهم. وعرفت حوادث اختفاء الملفات واختفاء الوثائق وغير ذلك.

على أن المشكلة الرئيسية التي واجهها الهلالي في تنفيذ التطهير، تمثلت في أن التطهير كان لابد أن يمتد إلى رافعي شعاره. وكان الملك وحاشيته ضالعين في الجرائم المالية والصفقات المريبة والتلاعب في نشاط البورصات.. إلخ. ولم يكن لوزارة «التطهير» ركيزة سياسية إلا السراي، ولم يكن يمكن أن تطهر بيتا تعيش بداخله.

وقد كان من المقدر للوزارة، مع تصفيتها الوفد في معركة التطهير، أن يعمل الهلالي على تكوين حزب جديد يكون حزب السلطة الجديد الذي يرث أسلاب الوفد وشعبيته، ويرث وظيفة أحزاب الأقليات القديمة في الحكم الاستبدادي المرتبط بالاستعمار، مع أسلوب أكثر عصرية يمكن به مواجهة المشكلات الاجتماعية. وفي صيف عام ١٩٥١ ترددت فكرة أن يقوم الهلالي بتأليف حزب يضم العناصر الوفدية المعارضة للحكومة، ويكون الدكتور أحمد حسين هو

---

(١) قصة ملك و ٤ وزارات. موسى صبري ص ١١٠.

السكرتير العام للحزب الجديد[1]، أي القوة الدافعة له. وبدت وقتها فكرة أن يتصل الهلالي بعبد السلام فهمي جمعة رئيس مجلس النواب الوفدي وعبد الفتاح الطويل وزير العدل الوفدي ـ وهما من أقطاب الوفد الكبار، وكانا أخيرا من الساخطين على حكومته ـ وأن يؤلف معهما جبهة لجذب العناصر الوفدية.

وقد ألف الدكتور أحمد حسين جمعية أسماها «جمعية الفلاح» (وأسمتها الصحافة اليسارية بجمعية الفلاح الأمريكاني). كتب إحسان عبد القدوس يشيد بالدكتور أحمد حسين وأنه وجد فيه مثلا للوعي الوطني القائم على العلم، وطلب إليه أن يجمع حوله فريقا كبيرا من الشبان المصريين الذين كفروا بالأحزاب وأن تكون جمعية الفلاح حزبا لا جمعية. فرد عليه أحمد حسين بأنه يفضل ألا يحول جمعيته إلى حزب حتى يمكن أن يدخلها موظفو الحكومة والجامعات الذين تمنع القوانين انتماءهم إلى الأحزاب، وحتى لا يبدأ نشاطه بمعركة مع الأحزاب الأخرى، وحتى يمكن أعضاء هذه الأحزاب من دخول جمعيته، وذكر أن حزب العمال البريطاني نشأ عن طريق الجمعية الفابية[2]. ويظهر من هذا أن جمعية الفلاح كانت نواة لتكوين حزبي أراد صاحبها أن يمكن لها من أسباب النمو في نجوة من الحياة الحزبية، وأن يجذب إليها من يستطيع استمالته من أعضاء الأحزاب الأخرى ومن الموظفين، حتى إذا نجحت التجربة أمكن تحويلها إلى تنظيم حزبي سافر. وكتب إحسان عبد القدوس في تاريخ سابق أنه فكر هو وآخرون في تكوين حزب جديد يحمل اسم «الحزب الملكي الدستوري»[3].

ومع وصول الهلالي إلى الحكم، بدأ يفكر جديا في تكوين الحزب الجديد. وكان تكوين هذا الحزب أمرا يرتبط بالسلطة وبوجود وزارة الهلالي في إطار الدستور القائم، ووزارة دائمة لا انتقالية. ولم تكن وزارة الهلالي ـ بعدائها الصريح للوفد ـ قادرة على مواجهة مجلس النواب الوفدي، وكان هذا المجلس خليقا بأن يسحب الثقة منها عند أول خطوة يخطوها الهلالي إلى قاعة اجتماعه. وقد بادر الوفد بإصدار قرار بعدم تأييد الهلالي وعدم الثقة بوزارته داخل البرلمان وخارجه،

---

(١) قصة ملك و ٤ وزارات. موسى صبري ص ١٠٢.

(٢) صحيفة روزاليوسف ١٢ و ١٩ من مايو عام ١٩٥٢.

(٣) صحيفة روزاليوسف ٦ من أغسطس عام ١٩٥١.

وطالبه بإلغاء الأحكام العرفية[1]. فاستصدر الهلالي قرارا من الملك بتأجيل البرلمان شهرا ينتهي في ١٢ من إبريل. ولم يستطع الهلالي أن يحل مجلس النواب مباشرة لأن الدستور يوجب أن يشمل قرار حل المجلس دعوة الناخبين للانتخابات الجديدة خلال شهرين من الحل، فاختار تأجيل انعقاد المجلس «للتأمل» على ماقال وقتها، وصرح بأنه يحاول تجميع «الأخيار» حوله، إشارة للحزب الجديد الذي يزمع تكوينه والدخول به في الانتخابات.

وكان الأمل أن يتمكن الهلالي من جذب الكثيرين من نواب الوفد وشيوخه إليه. وبالفعل «عبر بعض النواب عن نواياهم الحسنة تجاه وزارة الهلالي، فوضعهم الوفد في القائمة السوداء»[2]. ولكن حزب الوفد الذي استعصى على الانقسامات الواسعة في فتوته وكهولته، عندما خرج منه الأحرار عام ١٩٢٠، وعندما خرج منه من عرفوا بالسبعة ونصف عام ١٩٣٢، وعندما خرج منه أحمد ماهر والنقراشي عام ١٩٣٧ ومكرم عبيد عام ١٩٤٢، هذا الحزب استعصى على الانقسامات في شيخوخته أيضا ضد محاولة الهلالي الأخيرة عام ١٩٥٢. وكانت قوة التماسك التقليدية في الوفد أقوى من محاولات الانقسام اليمينية، وكان الخارجون عليه في كل مرة يخرجون أفرادا لا يستطيعون جذب كتل مهمة منه معهم. وحتى برغم التمزق الذي حدث للوفد مع نمو التيارات اليسارية بين شبابه، لم يحدث أن تبلورت هذه الاتجاهات في حزب انقسم على الوفد. وبالنسبة لمحاولة الهلالي الأخيرة، كان مما يساهم في احتفاظ الوفد بتماسكه ضدها، الحملة العنيفة التي شنتها حكومة الهلالي على الوفد بالتشنيع السياسي والقمع البوليسي، وبلغ الأمر أن اعتقل فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن. واستفز هذا نزعة المقاومة لدى الوفديين، فضلا عن انكشاف سياسة الهلالي في تصفية الحركة الوطنية والشعبية وتصفية الحريات مما يمس أسس التكوين السياسي للوفديين.

كتبت فاطمة اليوسف تناقش محاولة الهلالي قائلة: «إن الوفد ليس وزارة تحكم وتفسد في الحكم، وليس مجرد حزب مكون من بضعة أشخاص... إنما هو فكرة

---

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. عبد الرحمن الرافعي ص ١٤٢.

(٢) صحيفة روزاليوسف ٢١ من إبريل عام ١٩٥٢.

حملها سعد زغلول وأورثها من بعده لمصطفى النحاس. فالوفد الآن هو فكرة يمثلها مصطفى النحاس، وإصلاحه لا يكون بالتحقيق في مفاسده ومحاكمة وزرائه وفرض الأحكام العرفية.. إلخ. وإنما الإصلاح الوحيد هو انتزاع هذه الفكرة من أن تظل متعلقة بمصطفى النحاس. وفي هذه الحالة إما أن يفلح إنسان ما في أن يصبح ممثلا أو زعيما للفكرة الشعبية، وإما أن يحس مصطفى النحاس بالخطر الداهم على زعامته بوصفه ممثلا لهذه الفكرة الشعبية، فيأخذ في إصلاح نفسه وإصلاح حزبه». ثم أبدت خشيتها من أن تنتهي حركة التطهير التي يجريها الهلالي إلى لا شيء، لأن الوفد لا يخشى الأحكام العرفية بل هي في صالحه. ثم نصحت الهلالي بأن يحاول مخاطبة الشعب كما يخاطب الإخوان المسلمين الآن[1].

وكتب أحمد بهاء الدين يعلق على هذه المحاولة، «تنفرد مصر - دون سائر بلاد الأرض الديمقراطية - بطريقة فذة في تكوين الأحزاب، فالطريقة المتبعة في العالم أجمع أن يخرج زعيم من صفوف الشعب، ينشئ حزبه ويجمع حول دعوته الجماهير، ويظل يكافح على رأس حزبه حتى يصل الحكم. أما في مصر، فالزعيم يصل أولا إلى الحكم، ثم ينشئ لنفسه بعد ذلك حزبا. وكثيرة في مصر الأحزاب التي ولدت هذه الولادة غير الطبيعية». وذكر أن سبب ذلك يعود إما إلى عدم وجود مفهوم اقتصادي أو اجتماعي يربط الحزب الناس به، وإما إلى «محاولة فردية لقوم معزولين فعلا عن الجماهير منقطعين عن فهم حركة تطور التاريخ، تخدعهم كفاياتهم الذاتية والظروف الوقتية التي دفعت بهم إلى السطح، فهم يتخذون الأحزاب لا لشيء إلا لكسب الصفة التمثيلية التي لابد منها في النظام البرلماني..». وبعد أن سقطت حكومة الهلالي كتب يدعو الهلالي لأن يكون حزبه بطريقة طبيعية وهو خارج الحكم[2].

بهذا فشل الهلالي في تكوين حزبه الجديد. وانعكس هذا الفشل على خطة حكومته إزاء الدستور والحياة النيابية. وقبل انتهاء أجل تأجيل البرلمان، استصدر من الملك قرارا بحل مجلس النواب في ٢٤ من مارس والدعوة لانتخابات مجلس جديد في ١٨ من مايو مع فتح باب الترشيح في ٢٥ من مارس، ووعد

---

(١) صحيفة روزاليوسف ٢٨ من إبريل عام ١٩٥٢.

(٢) صحيفة روزاليوسف ٧ من يولية عام ١٩٥٢.

بأن الانتخابات لن تجرى إلا وتكون الأحكام العرفية قد ألغيت . ثم حددت الحكومة مدة قبول طلبات الترشيح بعشرة أيام، ثم مدتها عشرة أخر، ثم عادت وقررت مد موعد الانتخابات إلى أجل غير مسمى . وصرحت الحكومة بأنها تؤلف حزبا جديدا تدخل به الانتخابات، ثم عادت وكذبت هذا الخبر، وأعلنت أن الهلالي لن يرشح نفسه . ثم صرحت بأنها ستعدل قانون الانتخابات، ثم عدلت عن هذا الاتجاه، ثم عادت إليه . وبدا من هذا الاضطراب مدى ما تعانيه من ضعف وحيرة وفقدان للاتجاه . فتشجع الوفد وأعلن قوائم مرشحيه للانتخابات في كل الدوائر، وانكمش خصومه وأنصار الحكومة عن إعلان أسماء مرشحيهم، على ما يذكر الأستاذ الرافعي[1] .

* * *

وفي هذه الفترة، نشطت جماعة الإخوان نشاطا واضحا . أيدت علي ماهر عندما تولى الوزارة، ثم أيدت نجيب الهلالي لأن «وزارته من رجال غير حزبيين عرفوا بسلامة القصد وبعد النظر . . . واتصفوا بالجرأة والإقدام»[2] . وقابل الهضيبي الهلالي ولم ينشر لذلك سبب إلا أنهما تناقشا في أمر تعديل قانون الانتخاب، وأن الهضيبي طلب إليه تعديل أوقات حظر التجول بما يمكن الراغبين في صلاة الفجر بالمساجد من إدراكها[3] . وبقى حرص الهضيبي على عدم توضيح موقف الجماعة . ذكر في حديث له : «نحن لا نؤيد وزارة تأييدا مطلقا . . لقد أيدنا الوفد في نقطة واحدة فقط هي إلغاء المعاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان . أما وزارة رفعة علي ماهر باشا فقد لقيت منا كل تشجيع فيما كانت تعتزمه من المطالبة بحقوق البلاد ولم نتجاوز ذلك أبدا . . (وبالنسبة «للهلالي» نقول له :) اعمل على إخراج الإنجليز في وقت معقول»[4] . فلما أعلنت حكومة الهلالي عن موعد الانتخابات الجديدة، قررت الجماعة عدم الاشتراك فيها ولا الإذن لأعضائها بالترشيح فيها إلا بصفاتهم الشخصية، ولم تعلن لذلك سببا، إلا أن الإخوان مع

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعي ص ١٤٤ .

(٢) صحيفة الدعوة ٤ من مارس عام ١٩٥٢ .

(٣) صحيفة الدعوة ١١ من إبريل عام ١٩٥٢ .

(٤) صحيفة الدعوة ١٨ من مارس عام ١٩٥٢ .

عدم دخولهم الانتخابات سيختارون من المرشحي الحزبيين وغيرهم من يرون التعاون معهم« ولن يجلس تحت قبة البرلمان إلا من استطاع أن يحجز المقعد من شباك تذاكر الإخوان»[1].

ثم كان موقف الجماعة من المسألة الوطنية يتردد بين تتبع المباحثات التي تدور وبين الاعتراض عليها ودعوة بعض العناصر المتطرفة في الجماعة مثل صالح عشماوي إلى العودة الكفاح «المنظم»[2]. وفي حديث للهضيبي، أوضح موقف الإخوان من المسألة الوطنية على أساس عدم قبول المفاوضة في مبدإ الجلاء، وإنما تجرى في كيفية تنفيذ الجلاء، وعلى أساس أن اشتراك مصر في أي نظام دفاعي إقليمي يجب ألا يكون شرطا للجلاء والوحدة[3]. وبهذا لم يرفض الهضيبي مبدأ الاشتراك في النظم الدفاعية الإقليمية. ويتفق هذا الموقف مع الخط السياسي الذي كان الهلالي قد بدأ يتبعه، وهو أن يصدر بيان بريطاني من طرف واحد بالجلاء والوحدة ثم تجرى المفاوضات بشأن طريقة تنفيذه، وفي طريقة الاشتراك في نظم الدفاع الإقليمية. وكانت هذه الخطة هي عين ما اتبع عام ١٩٤٦ في مفاوضات صدقي – بيفن.

وخلال هذه الفترة، انطلقت جماعة الإخوان – منذ إبريل تقريبا – في دعوة نشيطة مركزة لفكرة «الجامعة الإسلامية»، على أساس الربط بين هذه الفكرة وبين الدين الاسلامي وأن محاربة الجامعة الإسلامية كيد للإسلام، وعلى أساس وجوب إنشاء كتلة إسلامية متميزة عن الكتلة الغربية والكتلة الشرقية تقف في وجه الاستعمار الغربي وفي «وجه موجة الإلحاد المادية القذرة»[4]، وضد الإلحادية الشرقية والإباحية الغربية. وتأكيدا لهذه الدعوة، بدأت الجماعة تروج لفكرة أخرى بقولها «ربانية لا وطنية»، «الإيمان بالله أبقى وأغنى من الإيمان بالأرض»، «إن القضية قضية الربانية والصليبية»، «هل آن لنا أن نرى أعداءنا إلحادية شرقية وإباحية غربية وصهيونية دولية؟ . . »[5]. إلى غير ذلك من الشعارات التي تحاول أن تقيم

---

(١) صحيفة الدعوة الأول من إبريل عام ١٩٥٢.
(٢) صحيفة الدعوة ٢٥ من مارس عام ١٩٥٢.
(٣) صحيفة الدعوة ٤ من مارس عام ١٩٥٢.
(٤) صحيفة الدعوة ٢٢، ٢٩ من إبريل عام ١٩٥٢. مقالان لسيد قطب.
(٥)صحيفة الدعوة ٢٤ من يونية عام ١٩٥٢.

التعارض بين الدين والوطنية. وقامت هذه الدعوة في وقت أوضحت تصريحات المرشد العام أنه لا يرفض مبدأ الأحلاف الدفاعية الإقليمية، وفي وقت ظهرت فيه فكرة إنشاء حلف من الدول الإسلامية باسم الكتلة الإسلامية يرتبط بالغرب، بوصفه بديلا احتياطيا لمشروع حلف البحر الأبيض المتوسط، بديلا يستغل الدين في العمل على تحقيقه.

وكان الدكتور راشد البراوي قد نشر كتيبا صغيرا، هاجم فيه مشروع الكتلة الإسلامية، وكشف عن ارتباط المشروع بسياسة الأحلاف الأمريكية والإنجليزية، وكشف عن نشاط باكستان باسم الإسلام لتحقيق المشروع[1]. وكانت باكستان قد اعترفت بلقب «ملك مصر والسودان» تمهيدا لجذب مصر ملكا وحكومة إلى هذا المشروع. فهاجمت جماعة الإخوان راشد البراوي على أساس أن كل من يحارب مبدأ الكتلة الإسلامية إنما يكيد للإسلام[2].

وبدأت الجماعة تقوم بنشاط واسع في الأقاليم. وسافر الهضيبي خاطبا وداعيا للجماعة في الأقاليم. وكان نشاط الجماعة هو النشاط السياسي الوحيد الذي سمحت به حكومة الهلالي سواء في القاهرة أو في الأقاليم، كما حدث خلال الحرب العالمية الثانية قبل تولي الوفد الحكم. وفي مايو عام ١٩٥٢ سافر مندوبون عن الجماعة لحضور مؤتمر شعوب المسلمين الذي افتتح في ١٠ من مايو في كراتشي، وانتهى المؤتمر إلى تقرير إنشاء «منظمةالشعوب الإسلامية» التي يكون من أغراضها تمكين العقيدة وتحرير الشعوب الإسلامية من السيطرة الأجنبية ورفع المستوى الأدبي والمادي للأفراد، والتوسع في تعليم اللغات، والسعي لتقوية الروابط الاقتصادية والأدبية بين البلاد الإسلامية[3]. وفي يونية عقدت الجماعة في دارها بالقاهرة مؤتمرا للاتحاد العام للهيئات الإسلامية، ومنها جمعية التربية الإسلامية وجمعية العشيرة المحمدية وجبهة علماء الأزهر والجمعية الشرعية وجماعة شباب سيدنا محمد، وذلك لمناقشة منح المرأة الحقوق

---

(١) كتلة الإسلامية. راشد البراوى.

(٢) صحيفة الدعوة ٨ من إبريل عام ١٩٥٢.

(٣) صحيفة الدعوة ٢٢ من إبريل، ١٣، ٢٧ من مايو عام١٩٥٢.

السياسية . وكانت جماعة الإخوان وصحيفة «الدعوة» تقودان الحملة ضد منح المرأة حق الانتخاب[1] .

* * *

وكان المقدر أن تجرى وزارة الهلالي ـ في مواجهتها للمسألة الوطنية ـ على سنة إسماعيل صدقي عام ١٩٤٦ ، بأن تستصدر من الإنجليز إعلانا من جانب واحد يقدم به الإنجليز عروضهم لحل المسألة بغير أن تتورط حكومة الهلالي في قبول أمر يثير السخط عليها ، وتكون هذه العروض هي أساس المباحثات التي تبدؤها . وكان وجه تفاؤل الهلالي بإصدار الإنجليز هذا العرض ، هو ثقته بأن الولايات المتحدة ستضغط عليهم لإصداره . وقد عرف عندما زار مصر مبعوث وزير الخارجية الأمريكية في أثناء حكومة علي ماهر ونصح بوجوب إجراء التطهير وتنفيذ بعض برامج الإصلاح الاجتماعي ، عرف أن الولايات المتحدة ستحدد موقفها من العلاقات المصرية البريطانية على أساس تنفيذ حكومة مصر أو عدم تنفيذها هذه السياسة الداخلية . وبعد مجيء الهلالي ، قام الدكتور أحمد حسين بالكثير من الاتصالات بالدوائر الأجنبية لتعريف الساسة الأجانب والصحف العالمية بسياسة الهلالي وشخصيته بوصفه رجلا نظيفا يرجى على يديه الإصلاح . وقد دعت التايمز والأوبزرفر البريطانيتان ونيويورك تايمز الأمريكية إلى وجوب الاتفاق مع حكومته . كما اتصل الدكتور أحمد حسين بالدبلوماسيين الأمريكيين والإنجليز وقابل مستر كافري السفير الأمريكي ليقنعه بضرورة صدور البيان الإنجليزي . وكان من خطة الهلالي أن يحاول كسب اعتراف الدول الأجنبية بلقب «ملك مصر والسودان» وأن يجري مباحثات مع وفد سوداني تابع للسيد عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار وحزب الأمة هناك ، وأن يحاول بذلك الوصول إلى حل لمشكلة السودان يسهل عليه مهمته في الاتفاق مع الإنجليز حول مسألة الجلاء وحدها . ولكن الفشل الذي لاقته الحكومة في سياستها الداخلية أفقدها ثقة الإنجليز والأمريكيين بها وضنوا عليها ببيان الجلاء الذي تطلبه . كما فشلت مباحثات الهلالي مع الوفد السوداني بسبب تدخل الملك المستمر فيها .

---

(١) صحيفة الدعوة ١٨ من يونية عام ١٩٥٢ .

فشل الهلالي في هذا الميدان أيضا، وصار أينما يولي وجهه لا يأتي بخير. وخلال الأشهر الثلاثة التي حكمتها وزارته أغرق الرأي العام بسلسلة من المهاترات بين الحكومة وبين الوفد وغيره، وفرض على البلاد جو ثقيل الظلمة: منعت الإذاعة والصحف من التحدث عن الإنجليز بشر، ومنعت الصحافة من الإشارة إلى أي من قضايا كفاح الشعوب الأخرى ضد الاستعمار، وكانت الرقابة تمنع نشر أي خبر أو بيان عن انتفاضة الشعب التونسي التي حدثت وقتها، ولا عن مؤتمرات الزعماء التونسيين التي كانت تعقد في القاهرة، وهمت الوزارة أن تمنع وزيرين تونسيين هاربين من الفرنسيين، تمنعهم من اللجوء إلى مصر لولا أن الجامعة العربية استضافتهما. وعطلت الوزارة الدستور ومنعت الصحافة من الإشارة إلى أن الدستور معطل أو أن الحياة النيابية موقوفة. ونشطت في اعتقال الثوار أو المعارضين لها، وزيفت البيانات الخاصة بعدد المعتقلين. إذ صرح وزير الداخلية بأنهم لا يزيدون على ٤٤ معتقلا في وقت بلغ فيه عددهم ٢٨٦[١]. وجمعت الوزارة في أيديها سلطات الحكم جميعا: «فهي سلطة تنفيذية بحكم وضعها الأصلي، وهي سلطة تشريعية تصدر التشريعات الشاذة صباح مساء بغير حساب.. وهي سلطة قضائية لأنها تصدر أحكاما باعتقال هذا وإطلاق ذاك، ولأنها لا تنفذ الأحكام التي تصدرها السلطات القضائية كمجلس الدولة... وهكذا أصبح الهلالي حاكما مطلقا بغير حزب ولا دستور ولا قضاء ولا قانون، والهلالي ألعوبة في يد الملك؛ فالملك إذن هو الحاكم المطلق..»[٢].

وأخيرا، فإن الملك وحاشيته خشوا من حركة التطهير ـ برغم ضغطها البالغ ـ أن تمتد إلى أمر يمسهم ونشطت، مؤامرات الحاشية ضد رئيس الوزراء، وهانت الوزارة في أعين رجال القصر، فكان الملك يسخر من رئيس وزرائه في مجلسه الخاص بنادي السيارات، وتتردد على مائدة القمار، حيث يجلس الملك، الفكاهات الهازئة[٣]. وعرف الهلالي وقتها أن المليونير أحمد عبود عرض على بعض رجال حاشية الملك استعداده لدفع مليون من الجنيهات لإسقاط حكومة الهلالي، وأنه سافر إلى باريس على طائرة واحدة مع كريم ثابت وإلياس أندراوس، فقدم الهلالي

---

(١) فاروق ملكا. أحمد بهاء الدين ص ١٣١، ١٣٢.

(٢) فاروق ملكا. أحمد بهاء الدين ص ١٣٦.

(٣) قصة ملك و ٤ وزارات موسى صبري ص ١٤٦.

استقالته في ٢٨ من يونية بعد أن وجد وزارته ـ وليس لها اعتماد إلا على الملك ـ أصبحت سلعة تباع بالمال.

وخرج «الرجل النظيف» من الحكم وقد قهره الفساد. وكان معروفا عن الهلالي قبل نشاطه السياسي الأخير أنه على قدر ـ من الاستقامة الشخصية والسياسية ـ كبير، وأنه أحد الوجوه النظيفة في قيادة الوفد التي أضناها فساد الآخرين، فلجأ إلى العزلة والتنسك والعزوف عن المناصب والشهرة، ثم استدرجه «الفساد» خارج بيته ليقهره أمام الناس. وللهلالي فيما مضى مواقف ضد الملك ونشاط له أهميته في نشر التعليم وإصلاحه وفي تقرير مجانية التعليم الابتدائي. غير أنه في النهاية نظر إلى الفساد بوصفه ظاهرة منعزلة عن مشكلات المجتمع الديمقراطية والاجتماعية وظن أنه يمكن محاربته بعيدا عن ميدان الحركة الشعبية، ونظر إلى الفساد على أنه ظاهرة تتصدر المشكلات الأخرى وتتحكم فيها لا على أنه نتاج لمشكلات المجتمع الأعم. فكانت نواياه الحسنة مما يفرش به الطريق إلى الجحيم. وعُدَّت أيام حكمه الأخيرة صفحات سوداء، ظلم بها نفسه ونشاطه القديم.

* * *

ظلت الدولة بغير وزارة أربعة أيام، لعب خلالها رجال القصر على جوادين في وقت واحد، بهي الدين بركات وحسين سري. كان كريم ثابت وإلياس أندراوس اللذان عقدا صفقة إخراج الهلالي مع أحمد عبود، كانا يرشحان حسين سري لما يربطه من علاقات وثيقة بأحمد عبود. وكان حافظ عفيفي يرشح بهي الدين بركات. ثم انتصر مرشح الحاشية والمال، وعين حسين سري رئيسا للوزارة في ٢ من يولية عام ١٩٥٢. وضمت وزارته عددا من كبار رجال القانون من المحاماة والقضاة ومن رجال فنيين لم يشتغل معظمهم من قبل بالسياسة. ولكن لم يلفت من أسماء الوزراء إلا اسم كريم ثابت، الذي غطى تعيينه وزيرا على كل شيء، بوصفه من حاشية الملك ولما يحوط اسمه وشخصيته لدى الجماهير من مشاعر البغضاء والتحقير والبذاءة.

حملت صحيفة روزاليوسف في عددها التالي خطابا مفتوحا من فاطمة اليوسف إلى حسين سري بعنوان «من أنت؟!!» تكلمت فيه عن كونه رجلا غامضا ليس له موقف واضح. والحقيقة أن سؤال الكاتبة كان له دلالة أعمق مما قصدت. وهو

صالح للتوجيه إلى كل من كان يتولى رئاسة الوزارة في هذه الظروف. . من يكون؟! لقد فشل علي ماهر في محاولته إقامة دكتاتورية مستنيرة، وفشل الهلالي في محاولته تكوين حزب جديد. وفشل الأول إذ تهادن مع الوفد، وفشل الثاني إذ حارب الوفد. وفشل الأول إذ قدم التحرير على التطهير، وفشل الثاني إذ فعل العكس وقدم التطهير على المسألة الوطنية. فشل الأول لأنه بوصفه دكتاتورا لم «يستند إلى قوة يملكها ولا تملكه»(١)، وفشل الثاني لأن «حزبا بلا جذور تودى به أي ريح»(٢). وكان علي ماهر (مشروع الدكتاتور) هو من صمم على أن يبقى البرلمان الوفدي ويحكم من خلاله، وكان الهلالي (مشروع زعيم الحزب) هو من عطل البرلمان وعطل الحياة النيابية. وأصبحت التناقضات تحيط بكل شيء، والفشل قدر محتوم لا يلازم أي تصرف بل يسبقه. ثم تأتي وزارة حسين سري بلا هدف لها ولا سياسة، يدفع بها إلى الحكم خدم القصور لقاء ثمن نقدي معلوم(٣).

على أنها كانت الوزارة التي جابهت، خلال الثمانية عشر يوما التي قضتها في الحكم، الحركة الثورية ضد النظام ممثلة في أزمة الجيش. والملك لم تعد أي قوة تسنده إلا حراب الجيش، ولكن انتخابات نادي الضباط التي جرت أوائل العام قبل حريق القاهرة، كانت بمثابة إعلان للحرب بين الجيش والملك، وقادتها حركة الضباط الأحرار.

* * *

بعد الحريق، أصدر الضباط الأحرار منشورا ينبه ضباط الجيش إلى أن الخونة من المصريين يظنون أن الجيش أداة طيعة في أيديهم يمكن لهم بها البطش بالشعب. وأكد المنشور أن مهمة الجيش هي الحصول على استقلال البلاد وصيانته، وأن نزول الجيش في شوارع القاهرة بعد الحريق كان لإحباط مؤامرة الخونة، «ولكننا لا نقبل ضرب الشعب. . ولن نطلق رصاصة واحدة على مظاهرة شعبية. . ولن نقبض على الوطنيين المخلصين. يجب أن يفهم الجميع أننا مع الشعب الآن»(٤).

---

(١) صحيفة روزاليوسف ٦ من إبريل عام ١٩٥٢. مقال لإحسان عبد القدوس.

(٢) صحيفة روزاليوسف ٢٨ من إبريل عام ١٩٥٢. مقال لأحمد بهاء الدين.

(٣) يلاحظ أنه في ٣ من مارس عام ١٩٥٢ فور تعيين الهلالي نشرت روزاليوسف هذا الخبر بغير تعليق: «نفي رفعة حسين سري باشا أنه يعد نفسه لتولي الوزارة. . ».

(٤) حرب التحرير الوطنية. مذكرات كمال رفعت ص ١٧٠، ١٧١.

ويذكر أنور السادات أن الضباط الأحرار في يناير كانوا قد اجتمعوا وانتخبوا جمال عبد الناصر مرة أخرى رئيسا للحركة بالإجماع لمدة سنة أخرى. وأنه بعد أن كان مقدرا لدى التنظيم عام ١٩٥٠ أن إعداد الحركة سيستغرق خمس سنوات لتقوم في عام ١٩٥٤ أو عام ١٩٥٥، تقرر تقريب هذا الموعد إلى عام ١٩٥٢ أو عام ١٩٥٣[١]. ثم اجتمعوا بعد الحريق وحددوا للقيام بالحركة شهر مارس عام ١٩٥٢، ولكن جاء تغيير الوزارة موجبا للانتظار فتقرر التأجيل[٢]. وكان من أسباب التأجيل أيضا أن الإعداد للقيام بالحركة في مارس تم على أساس اتفاق مع رشاد مهنا قائد سلاح المدفعية، ثم ظهرت بعد ذلك مراوغته فاقتضى الأمر إعادة تقدير قوتهم من جديد، كما ذكر جورج فوشيه في كتابه «جمال عبد الناصر وصحبه».

وأصدر الضباط الأحرار منشورا علقوا فيه على خروج علي ماهر ونجيب الهلالي، بأن الاستعمار والخونة المصريين كانوا يأملون أن يسلم علي ماهر تسليما كاملا فيقبل الحلف الرباعي وحل البرلمان واعتقال الآلاف من الوطنيين، ولكن علي ماهر لم يجبهم إلى ذلك فقاموا بانقلاب جديد «لتحقيق الأهداف الاستعمارية السابقة وتحويل المعركة إلى الداخل والقيام بحركة تطهير واسعة للبلاد». وعلق على برنامج وزارة الهلالي بأنه «تناسى أن الفساد الأكبر مصدره الاستعمار وأنه لا يمكن القضاء على الفساد الداخلي إلا إذا قضى على أسبابه ومصدره.... إن من أهداف الضباط الأحرار الكفاح ضد الفساد وضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ.. ولكن لا تتجه إلى ذلك إلا بعد القضاء على الاستعمار»[٣].

وعندما شرع الهلالي في تشكيل وزارته، كان يرى تهدئة للجيش بعد انتخابات نادي الضباط، أن يعين عزيز المصري وزيرا للحربية، ثم استبعد اسمه لأن صحته لا تحتمل جهد المنصب[٤]. وعرض على الملك أن يعين اللواء محمد نجيب(مرشح الضباط الأحرار لرئاسة نادي الضباط) وزيرا للحربية لأن انتخابه رئيسا لنادي الضباط يدل على أنه رجل محبوب منهم، ولأن الجيش يثق به ممثلا للإصلاح الجديد، فرفض

---

(١) أسرار الثورة المصرية. أنور السادات ص ٢٦٤، ٢٦٥.

(٢) أسرار الثورة المصرية. أنور السادات ص ٢٨٥، ٢٨٦.

(٣) حرب التحرير الوطنية. مذكرات كمال رفعت ص ١٧٤.

(٤) قصة ملك و ٤ وزارات. موسى صبري ص ١٠٤.

الملك ذلك. وكان الملك يعد حركة سريعة للتخلص من العناصر المعادية له بالجيش. فما أن تولى حسين سري الوزارة حتى ووجه بمذكرة بعثها إليه الملك عن طريق حافظ عفيفي، تتضمن إنذارا لمحمد حيدر القائد العام بأنه يُعَدّ مفصولا إذا لم يعمل خلال خمسة أيام على حل مجلس نادي ضباط الجيش ونقل ١٢ ضابطا هم أعضاء المجلس. فاستدعى حسين سري محمد حيدر، وطلب إليه أن يدرس الموضوع ويوافيه بالنتيجة، وألا يقرر في الأمر شيئا قبل الرجوع إليه. ولكن حيدر ـ بضغط الملك وخوفا من الفصل ـ أصدر قراره بحل مجلس إدارة النادي ونقل الضباط[١]، ومنهم محمد نجيب الذي تقرر نقله إلى منقباد. وأثار هذا الإجراء موجة من السخط بين الضباط، وقدم محمد نجيب استقالته[٢]. وأراد حسين سري أن يتدارك الموقف، وطلب إلى الملك تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية، فرفض الملك متهما وزارة سري بأنها تريد «أن تجعل عرابي ثانيا في مصر»[٣]. فطلب سري إلى الملك تهدئة لسخط الجيش أن يطرد اللواء حسين سري عامر (الذي كان مرشح الملك في انتخابات النادي)، فاشترط الملك لطرده أن يطرد معه أيضا محمد نجيب، فرفض سري وصمم على الرفض، وقدم استقالته في ٢٠ من يولية فقبلت استقالته في ٢٢ من يولية. وعرضت الوزارة من جديد على نجيب الهلالي الذي قبلها وفرض عليه وزيرا للحربية فيها الضابط إسماعيل شيرين زوج شقيقة الملك.

وإزاء هذه الظروف أدرك الضباط الأحرار أن الملك لابد مشتبك معهم لتصفية الموقف، ومن ثم كان لزاما عليهم أن يعجلوا بالتحرك لإحباط خطته: ومن هنا قدموا ساعة البدء إلى ليلة ٢٣ من يولية بدلا من ٥ من أغسطس، وتولوا قيادة الجيش والشعب في الثورة، فكانت هذه خاتمة مرحلة تاريخية كاملة، وانبثاق فجر عهد جديد في تاريخ مصر الحديث.

طارق البشري

تم بحمد الله في يناير عام ١٩٧٠

---

(١) فاروق ملكا. أحمد بهاء الدين ص ١٤١، ١٤٢.

(٢) قصة ملك و ٤ وزارات. موسى صبري ص ١٨٢.

(٣) قصة ملك و٤ وزارات. موسى صبري ص ١٨٩.

المراجع

أولا ـ الدوريات:

ـ صحيفة الأهرام اليومية .

ـ صحيفة المصري اليومية .

ـ صحيفة الوفد المصري اليومية .

ـ صحيفة صوت الأمة اليومية .

ـ صحيفة الإخوان المسلمين اليومية

ـ صحيفة الفجر الجديد الأسبوعية .

ـ صحيفة رابطة الشباب الأسبوعية .

ـ صحيفة الجماهير الأسبوعية .

ـ صحيفة «إسرائيل» .

ـ صحيفة الاشتراكية الأسبوعية .

ـ صحيفة الدعوة الأسبوعية .

ـ صحيفة الملايين الأسبوعية .

ـ صحيفة الكاتب الأسبوعية .

ـ صحيفة الجمهور المصري الأسبوعية .

ـ صحيفة روزاليوسف الأسبوعية .

ـ صحيفة آخر لحظة .

ـ مجلة الرسالة الأسبوعية .

ـ مجلة الطليعة الشهرية .

ـ مجلة المحاماة الشهرية .

ثانيا ـ مجموعات الوثائق:

ـ مجموعة وثائق رسمية «القضية المصرية» ١٨٢٢ ـ ١٩٥٤ .
ـ الوثائق الرسمية في قضية فلسطين ـ جامعة الدول العربية .
ـ محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية/ وحكومة المملكة المتحدة (مارس ١٩٥٠ ـ ١٩٥١) .
ـ وقائع جلسات مجلس الأمن للنظر في النزاع الإنكليزي المصري ـ طبعة الخرطوم .
ـ محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا المكونة عام ١٩٤٧ لبحث مطالب العمال .
ـ كتاب المؤتمر النسائي الشرقي . طبعة القاهرة ١٩٣٨ .

ثالثا ـ المراجع العربية

ـ إبراهيم عامر «ثورة مصر القومية» .
ـ إبراهيم مدكور ومريت غالي «الإدارة الحكومية» .
ـ أحمد بهاء الدين «فاروق ملكا» .
ـ أحمد حسين «إيماني» .
ـ أحمد حسين «مرافعة في قضية اغتيال المرحوم محمد فهمي النقراشي» .
ـ أحمد حسين «الأرض الطيبة» .
ـ أحمد حسين «واحترقت القاهرة» .
ـ أحمد حسين «حريق القاهرة» .
ـ أحمد طربين «الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥» .
ـ «تاريخ قضية الفلسطين» .
ـ أحمد قاسم جوده «المكرميات» مجموعة خطب وبيانات لمكرم عبيد .
ـ أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف «اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ ـ ١٩٤٧» .
ـ إسحق موسى الحسيني «الإخوان المسلمون» الترجمة الإنجليزية .
ـ إسماعيل صدقي «مذكراتي» .
ـ البهي الخول «الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية» .
ـ أنور السادات «الإخوان المسلمون في ميزان الحق» .
ـ أنور السادات «أسرار الثورة المصرية» .

ـ أنور السادات «قصة الثورة كاملة» .
ـ أنيس صايغ «الفكرة العربية في مصر» .
ـ د . جمال العطيفي «من منصة الاتهام» .
ـ د . جمال سعيد «التطور الاقتصادي في مصر» .
ـ د . جمال سعيد «اقتصاديات مصر» .
ـ جمال عبد الناصر «فلسفة الثورة» .
ـ جورج فوشيه «جمال عبد الناصر وصحبه» (الطبعة العربية ـ جزآن) .
ـ جورج كيرك «موجز تاريخ الشرق الأوسط» (ترجمة الألف كتاب) .
ـ حاييم وايزمان «التجربة والخطأ» (مذكرات ـ الترجمة العربية) .
ـ حسن البنا «مذكرات الدعوة والداعية» .
ـ حسن البنا «رسالة المؤتمر الخامس» .
ـ حسن البنا «الرسالة الثالثة ـ نحو النور» .
ـ حسن البنا «الإخوان المسلمون تحت راية القرآن» .
ـ حسن البنا «مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي» .
ـ حسن البنا «رسالة الجهاد» .
ـ خالد محمد خالد «من هنا . . نبدأ» .
ـ راشد البراوي «الكتلة الإسلامية» .
ـ سامي عزيز «ثورة في الصحافة» .
ـ سعد زغلول فؤاد «معركة القناة» .
ـ سيد قطب «معركة الإسلام والرأسمالية» .
« العدالة الاجتماعية في الإسلام» .
ـ شهدي عطية «تطور الحركة الوطنية المصرية» .
ـ صادق سعد «مشكلة الفلاح» .
ـ عبد الرحمن الرافعي «في أعقاب الثورة» (ثلاثة أجزاء) .
ـ عبد الرحمن الرافعي «مقدمات ثورة ٢٣ يوليو» .
ـ عبد السلام حسني «الدليل التاريخي المصري العالمي» .
ـ عبد القادرة عودة «الإسلام وأوضاعنا القانونية» .
ـ عبد اللطيف حمزة «أدب المقالة الصحفية في مصر»(الجزء الثامن) .

ـ عبد المنعم الغزالي «كتاب ٢١ فبراير» .
«تاريخ الحركة النقابية في مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢» .
ـ عيسى السفري «فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية» (جزآن) .
ـ فتحي العسال «حسن البنا كما عرفته» .
ـ فوزي جرجس «دراسات في تاريخ مصر السياسي» .
ـ كامل إسماعيل الشريف «الإخوان المسلمون في حرب فلسطين» .
ـ كمال الدين رفعت (مذكرات) «حرب التحرير الوطنية» .
ـ محمد إبراهيم أبو رواع «الشهيد أحمد ماهر» (تصنيف لخطبة) .
ـ محمد السوادي «البرلمان في الميزان» .
ـ محمد السوادي «الإسلام والأوضاع الاقتصادية» .
ـ محمد الغزالي «الإسلام ومناهج الاشتراكية» .
ـ محمد جلال «الجبهة الشعبية»(كتيب) .
ـ محمد جلال «مصريون لا طوائف» .
ـ محمد حسين هيكل «مذكرات في السياسة المصرية»(جزآن) .
ـ محمد خطاب «المسحراتي» .
ـ محمد زكي عبد القادر «محنة الدستور» .
ـ محمد شوقي زكي «الإخوان المسلمون والمجتمع المصري» .
ـ د . محمد عصفور «فلنحطم الأغلال» .
ـ محمد علي الطاهر «ظلام السجون» .
ـ محمد علي الطاهر «معتقل الهاكستيب» .
ـ د . محمد علي رفعت «مشاكل مصر الاقتصادية»(جزآن) .
ـ محمد علي علوبة «فلسطين والضمير الإنساني» .
ـ محمد مندور «كتابات لم تنشر» .
ـ مريت غالي «الإصلاح الزراعي» .
ـ د . محمد طه بدوي «حق مقاومة الحكومات الجائرة» .
ـ موسى صبري «ملك و٤ حكومات» .

رابعا - المراجع الافرنجية:

-Chalres Issawi (Egypt, An Economic and Social Analysis).

- C.M. Woodhouse: "British Foreign Policy since the second World War".

- C.P. Harris: "Nationalism and Revolution in Egypt".

- Doreen Warriener: "Land Reforme and Development in the Middle East".

- Elizabeth Mouroe, Bevin's: "Arab policy. Middle Eastern Affairs, St. Antony's Papers".

- George Kirk: "The Middle East in the War". "The Middle East 1945 -1950".

- Gabriel Bear: "A History of land ownership in Modern Egypt".

- H. Gibb: "Wither Islam".

- J. Heyworth Dunne: "Religious and Political Trends in Modern Egypt".

-J.S Laccuture:"Egypt in Transition".

- John Marlowe: "Anglo-Egyptian Relation".

- Majid Khadduri:"Aziz Ali Al-Misri and the Arab Nationalist Movement". Middle Eastern AffAirs, St. Antony's Papers, 17.

- Palestine:"A Study of Jewish, Arab and British Policies".

- Palme Dutt:"The Crisis of British and the Bitish Empire".

- P.J Vatikiotis:"The Egyptian Army in Politics".

- Tom Little:"Egypt".

- Walter Z. Laqueur: "Communism and Nationalism in the Middle East".

خامسا ـ للمؤلف:

عام ١٩٤٦ في التاريخ المصري ـ مجلة الطليعة فبراير عام ١٩٦٥ .

مجلس الأمن والحركة الوطنية عام ١٩٤٧ ـ مجلة الكاتب ديسمبر عام ١٩٦٧ .

مصر والثورة الاجتماعية ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ـ مجلة الكاتب يناير عام ١٩٦٨ .

قضية فلسطين والحركة الوطنية المصرية ـ مجلة الكاتب سبتمبر عام ١٩٦٧ .

الخريطة السياسية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو ـ مجلة الطليعة يوليو عام ١٩٦٥ .

رقم الإيداع ٢٠٠٢/٩٣٣٦
الترقيم الدولى 8 - 0825 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

الحركة السياسية في مصر

يعكس هذا الكتاب بُعدين تاريخيين، لا بعداً واحداً. وهو تاريخ لفترة تبدأ بنهاية الحرب العالمية الثانية، وتنتهي بقيام ثورة الثالث والعشرين من يوليه، وهو موضوع انشغل به صاحبه بحثاً وتفكيراً وكتابة. وعملية التأريخ لها وجه من وجوه الحوار بين الماضي والحاضر، وتجري بنوعين متكاملين من النشاط البحثي: أولهما تحليل المادة التاريخية، وثانيهما تركيب هذه المادة التاريخية في سياق بنائي واحد. وفي كلا التحليل والتركيب عنصر ذاتي ينتمي إلى عصر الباحث وإلى مجتمعه وهمومه ومشاغله.

وقد حرص المؤلف على أن يتسلح بأكثر وأقصى ما يستطيع من إمكانات الفهم لأوضاع الفترة المدروسة ومشكلاتها، ولعلاقات اتجاهاتها بعضها ببعض، وسياق أحداثها فيما آلت عنه وما تئول إليه. كل ذلك بغية اكتشاف الوظائف المختلفة للأوضاع المختلفة والتيارات المتباينة والأفكار المتصارعة.

وقد سعى المؤلف في هذا الكتاب للكشف عن حقيقة أوضاع الحركة الشعبية بأحزابها المتباينة، وعن الأصول التاريخية للسياسات الوطنية قبل 23 من يوليه، عسى أن يكون ذلك جهداً معتبراً لوصل ما انقطع، ولبيان المدى الذي كانت الحركة الشعبية وصلته بأحزابها وتنظيماتها المختلفة، وكذلك بيان الأصول التاريخية للسياسات الوطنية بعد 23 من يوليه، وبيان تلك الأصول لنظام الحكم الذي بني بعد 23 من يوليه من حيث ابتعاده عن النمط المألوف للديمقراطية السياسية.

وقد صدرت هذه الطبعة من هذا الكتاب بعد أن عاود المؤلف النظر فيه، وتناول أوجه النقد الأساسية التي تراءى له توجيهها بغير حرج إلى هذا العمل الضخم بعد صدور طبعته الأولى بسنوات.

دار الشروق
القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصري - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب: ٣٣ البانوراما - تليفون - فاكس
e-mail: dar@shorouk.com